

# مكتبة دار الحديث

شرح السيوطي

للعلامة الأديب:

الأستاذ الشيخ محمد علي المدرّس الأفغاني

تحقيق: رضا الأميري

الجزء الأول

# مَكَرَّمَاتُ الْمَلِكِ سِرِّ الْمَلِكِ

شرح السيوطي

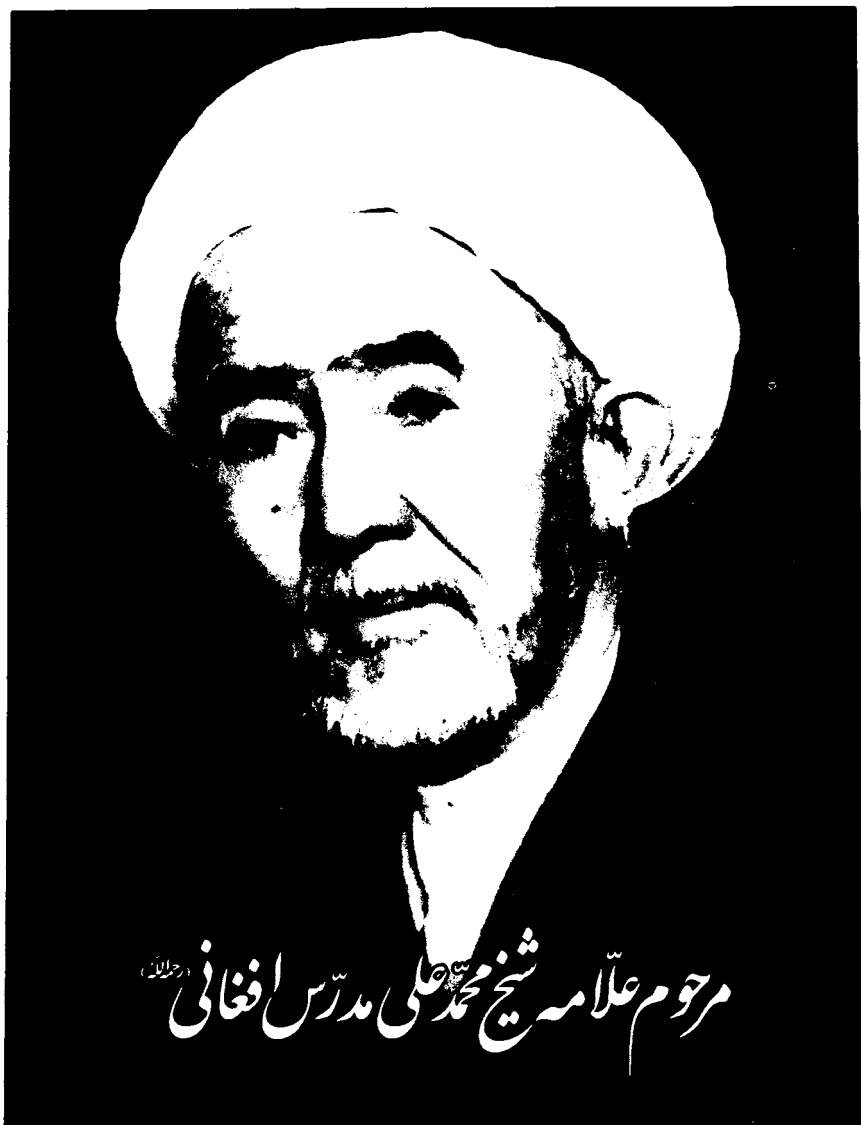
لِلْعَلَّامَةِ الْأَدِيبِ :

الْأَسْتَاذُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ عَلِيّ الْمُدْرَسُ الْأَفْغَانِيُّ قُدَّ

الْجُرْعَةُ الْأَوَّلُ      وَ      الْجُرْعَةُ الثَّانِيَّةُ







مرحوم علامہ شیخ محمد علی مدرس افغانی (رحمۃ اللہ علیہ)

تقدیم بہ روح پرفقوح علامہ محقق شیخ محمد علی مدرس افغانی (رحمۃ اللہ علیہ)

شماره مدرک: ۷۳۳۹. نوع مدرک: کتاب فارسی و عربی.  
 رده دیوبندی: ۷۵۴۹۲ فلا ۱۷۱ م، /ش م ۱۳۸۲ شابک: ۹۷۸-۹۶۴-۵۱۸-۵۷۹-۲  
 سرشناسه: محمد علی، مدرس افغانی عنوان: مکررات المدرس: شرح سیوطی  
 تکرار نام پدیدآور: محمد علی مدرس افغانی تاریخ انتشار: ۱۳۹۴ ناشر: ذوی القربی  
 محل نشر: قم صفحه شمارج: توضیحات: عربی کتابنامه: کتابنامه بصورت زیر نویس  
 موضوع ها: ابن مالک، محمد ابن عبدالله، ۶۰۰-۶۷۲ ق\_ نقد و تفسیر/ سیوطی، عبد الرحمن  
 ابن ابی بکر، البهجه المرضیه فی شرح الفیه \_ نقد و تفسیر/ زبان عربی- نحو  
 شناسه ها: ابن مالک، محمد ابن عبدالله، ۶۰۰-۶۷۲ ه. ق. الفیه. شرح/ سیوطی، عبد الرحمن  
 ابن ابی بکر. البهجه المرضیه فی شرح الالفیه. شرح شناسه افزوده: عنوان شرح السیوطی

## مکررات المدرس

نام کتاب: ..... مکررات المدرس جلد (۱)  
 المؤلف: ..... الاستاذ محمد علی مدرس افغانی  
 اعداد و تحقیق: ..... الاستاذ رضا الامیری  
 تدوین و نظارت بر چاپ: ..... روح الله گرای  
 طبع و نشر: ..... ذوی القربی  
 الطبعة: ..... الاولى للناشر (المنقحه)  
 المطبوع: ..... ۲۰۰۰ دوره  
 التاريخ النشر: ..... ۱۳۹۴ ه. ش  
 السعر: ..... ۷۵۰۰۰ تومان  
 شابک: ..... ۹۷۸-۹۶۴-۵۱۸-۵۷۹-۲

\*\*\*\*\*

مرکز التوزيع: کتاب صدوق قم ۰۹۱۲۷۴۸۸۶۴۱

جميع الحقوق محفوظة لمكتبة المدرس

[www.KetabSell.com](http://www.KetabSell.com)

بسم الله الرّحمن الرّحيم

الحمد لله ربّ العالمين و صلّى الله على سيّدنا محمّد وآله الطيّبين الطاهرين و اللعن على أعدائهم و مخالفيهم أجمعين

### اللغة العربيّة

قال الله عزّ وجلّ: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾<sup>١</sup> و ﴿وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ﴾<sup>٢</sup>؛ و روى الشيخ محمّد بن يعقوب الكليني عليه السلام بسند صحيح مشتمل على من أجمعت العصابة على تصحيح ما يصرّح عنه، عن مولانا وإمامنا جعفر بن محمّد الصادق عليه السلام قال: "أعربوا حديثنا فإنّا قوم فصحاء"<sup>٣</sup>.

لا يخفى أنّ اللغة العربيّة مكانة في الكتاب و السنّة كما أنزل الله سبحانه و تعالى كتابه و أرسل خاتم رسله صلى الله عليه وآله و أوصياه عليهم السلام بهذه اللغة، فلزوم تعلّم هذه اللغة لطالب العلوم الإسلاميّة غير خفيّ، لأنّ أساس العلوم الإسلاميّة هو الكتاب و السنّة مضافاً إلى أنّه صارت اللغة العربيّة، لغة للكتب الإسلاميّة؛ هذا.

١. يوسف: ٢.

٢. النحل: ١٠٣.

٣. الكافي: ١/٥٢.

اللغة العربية المعبر عنها بـ «اللغة الضاد»<sup>١</sup> من اللغات السامية، وهي ما يطلق العلماء اليوم على الشعوب الآرامية والفينيقية والعبرية والعربية واليمنية والبابلية، الآشورية<sup>٢</sup>.

واللغة العربية اليوم وإن تغيرت تغييراً في اللغة الدارجة كما تغيرت سائر اللغات في القرون المتأدية، ولكن حفظ الإمام أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام و تلاميذه الشيعة في الأعصار المختلفة من أبي الأسود إلى الخليل، هذه اللغة الفصيحة من التغيير و اللحن. فتعلم اللغة العربية الفصيحة اليوم، للطالب بمكان من الإمكان.

### كتاب مكررات المدرّس و عملنا في التحقيق

إنّ لغة العربية علوماً مختلفة، من أهمها «علم النحو». و من الكتب التي وصلت إلينا في هذا العلم «الجملة في النحو» للخليل بن أحمد الفراهيدي رحمته الله من تلامذة الإمام الصادق عليه السلام، و كذا «الكتاب» لسبويه تلميذ الخليل و كذا ... و كذا ...

و من الكتب المهمة في علم النحو، كتاب «البهجة المرضية» لجلال الدين السيوطي، الذي جعل محور التدريس في الحوزة العلمية. و قد شرحه العلامة الأديب آية الله الشيخ محمد علي المدرّس الأفغاني رحمته الله في أربعة أجزاء و سمى كتابه بـ «مكررات المدرّس».

ألّف رحمته الله الجزء الأول من كتابه، باللغة الفارسية و العربية ممزجاً، و باقي الأجزاء باللغة العربية ممزجاً بالبهجة المرضية. و قد طبع في النجف الأشرف و إيران مكرراً و لكن بلا تحقيق و تصحيح كما هو الديدن في ذلك العصر.

١. المدخل إلى علم اللغة و مناهج البحث اللغوي: ٦٩.

٢. دراسات في فقه اللغة: ٤٧.

و قد طلب مني أخيراً ولد العلامة المدرّس ﷺ أن أحقّقه وأصحّحه، فاستخرت الله تعالى و نزلت عند رغبته؛ فإليك بيان بعض عملنا في التحقيق:

- جعل الكتاب في الثوب الجديد كتعليقة لـ «البهجة المرضية».
- تصحيح المتن من الأغلط المطبعية. حرّيتي بالذكر أنا استفدنا في هذا الأمر من جهاز الكمبيوتر ولعلّ في الكتاب بعض الأغلط فأرجو العفو من القارئ الكريم.
- مراجعة الآيات و الروايات.
- مراجعة المصادر.
- مراجعة الأشعار و ذكر قائلها.
- ذكر قائل الأقوال حسب الإمكان.
- إضافة العناوين، مراعيًا لمقتضى الأجزاء، فالجزء الأول أكثر من باقي الأجزاء عنواناً.
- ترجمة أكثر الأعلام الواردة في متن الوُلف.

فقد أضفنا في هذا العمل أكثر من ٣٠٠٠ تعليقة و لكن أقول بصريح القول: إنّ هذا التحقيق لا يخلو من الأغلط، فأرجو العفو من القارئ الكريم. و أرجو من الله عزّوجلّ أن يجعل هذا العمل مرجعاً لمن نشر معارف أهل البيت ﷺ و دافع عن مذهب أهل البيت ﷺ الشيعة الإثني عشرية المحقّقة.

و أهدي هذا العمل القليل إلى منقذ البشرية و معقد آمالها، إمامنا و سيّدنا، بقيّة الله في الأرضين الحجّة ابن الحسن العسكري عجلّ الله تعالى فرجه الشريف، معتزلاً إلى مقامه الساميّ بأن الهدايا على قدر مهديها.

رضا الأميري

قم المقدّسة

٢٦ ذي الحجّة ١٤٣٥ هـ ق



## مقدمه مؤلف

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير خلقه محمد وآله الطيبين الطاهرين

أما بعد؛ فيقول العبد المذنب الفاني محمد علي بن مراد علي، المشتهر بالمدرّس الأفغاني:

إنّ هذا ما استفدته من كلمات الأوائل و التقطته من تحقيقات الأكابر أو سنح ببالي الفاتر، علّته على الألفية و شرحها بهجة المرضية لعلّه يستفيد منها المبتدي و يستعين بها المنتهي في بيان ما فيها من المشكلات و المجملات و في حلّ ما فيها من الرموز و النكات و الإشارات لأتّهما و لاسيما الشرح محتويان على دقائق استعمل فيها الفكر و على إشارات لم يتنبه لها إلاّ اولو الألباب و النظر، فربما ذكر فيه تأويل أو تعليل حسبه من لا اطلاع له و لا فهم سهواً و عدولاً عن السبيل و ما درى أنّه فعل ذلك عمداً لأمر مهمّ جليل، و ربما نقص أو زيد فيها حرف فحسبه الغبي إخلالاً أو توضيحاً و كشفاً و ما درى أنّ ذلك لنكتة مهمّة تدقّ عن نظره و تحفى؛ و كذلك تعليقتنا هذه فالمرجو من أهل الفضل و الفضيلة أن ينظروا إلى التعليقة بعين العطف و الإنصاف لا بعين الردّ و الإعتساف. اين مطلب بر طلاب مبتدى روشن است كه چون مقصود اصلى در اين تعليقه تقريب و توضيح است از عبارت پردازى احتراز، و با عبارات ساده آورده شده، اميد است كه مقبول عند الإخوان واقع شود. و چون از طرفى هم روى سخن با ايشان است اين تعليقه را «مكّررات المدرّس» ناميدم، چون:

غرض نقشى است كز ما باز ماند كه هستى را نيمى بينم بقائى

في السفينة قال أمير المؤمنين عليه السلام: "العلوم أربعة، الفقه للأديان و الطب للأبدان و النحو للسان و النجوم لمعرفة الأزمان"<sup>٦</sup> و روي أيضاً فيها: "أعربوا كلامنا فإننا قوم فصحاء"<sup>٧</sup> و فيها أيضاً: "تعلموا العربية فإنها كلام الله الذي يكلم به خلقه"<sup>٨</sup>.

و في مجلّة «العدل» الصادرة في النجف الأشرف في الجزء الثامن من السنة الثانية تحت عنوان «النحو قنطرة الأدب» قيل: هذه الأبيات منسوبة لعلي بن الحسين عليه السلام:

لو يعلم الطير ما في النحو من أدب      حنت إليه و أومت بالمناكير  
إنّ الكلام لا نحو ليشبهه      نبح الكلاب و أصوات السنابير

٦. بحار الأنوار: ١/٢١٨.

٧. بحار الأنوار: ٢/١٥١.

٨. بحار الأنوار: ١/٢١٢.

## خطبة الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم .....

---

### الديباجة

### مسائل «باء» بسمه

#### معناى «باء»

مسأله: بء در «بسم الله» براى استعانت است يا براى مصاحبت. مراد از بء استعانت بائيست كه بر آلت فعل داخل مى شود؛ مثل: «نَجَرْتُ بِالْقَدُومِ» و مثل: «كُتِبْتُ بِالْقَلَمِ». مراد از بء مصاحبت بائيست كه به معناى «مع» باشد، مثل: ﴿أَهْبِطُ بِسَلَامٍ﴾<sup>۱</sup> «أَيَّ مَعَ سَلَامٍ» و مثل: ﴿وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكَفْرِ﴾<sup>۲</sup> «أَيَّ مَعَ الْكُفْرِ». لكن الأولى الأول لأن الفعل المبدؤ بـ «بسم الله» لا يتأتى على الوجه الأكمل إلا بها<sup>۳</sup>، و بعضهم<sup>۴</sup> يرجحون الثاني لأن استعمال الباء في المصاحبة أكثر من الإستعانة و لأن في التبرك باسم الله من التأدب ما ليس في الإستعانة لأن فيها يصير اسم الله كالآلة و الآلة ليست مقصودة بالذات، و هذا سوء أدب بالنسبة إلى الإسم الشريف.

---

۱. هود: ۴۸.

۲. المائدة: ۶۱.

۳. سيوطى در باب حروف جر، بء را در «بسم الله الرحمن الرحيم» به عنوان مثال بء استعانت ذكر مى كند.

۴. زنجشى معناى مصاحبت را ظاهر تر از معناى استعانت مى داند. شرح التصريح على التوضيح:

### متعلق «باء»

مساله: متعلق «باء» یا از افعال عموم است یا از افعال خصوص، در هر یک از این دو صورت یا اسم است یا فعل، و در هریک از این چهار صورت یا مقدم و یا مؤخر است.

مساله: مقتضای قاعده این است که متعلق مقدم باشد، چه در صورت ذکر و چه در صورت حذف؛ چون که در تأخیر دو خلاف اصل می شود در صورت حذف، یکی حذف و دیگر تأخیر؛ و در صورت ذکر یک خلاف اصل می شود که عبارت از تأخیر است.

مساله: در خصوص «بسم الله» گفته اند متعلق باید مؤخر باشد، چون که مشرکین «باسم اللات نفعل» می گفتند<sup>۱</sup> یعنی متعلق را که «نفعل» است مؤخر می کردند برای تعظیم خدایان باطل خود؛ پس خدای بر حق سزاوارتر است به این تعظیم، لذا باید متعلق از اسم شریف مؤخر باشد.

مساله: کسی اشکال نکند که چرا در ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾<sup>۲</sup> متعلق که «اقْرَأْ» است مؤخر نشد، زیرا در جواب گفته می شود این سوره مبارکه اول سوره ای است که نازل شده پس قرائت مهم تر است.<sup>۳</sup>

۱. الکشاف عن حقائق غوامض التنزیل: ۱/۳ و الدر المصون فی علوم الکتاب المکتون: ۱/۲۳ و اللباب فی علوم الکتاب: ۱/۱۳۱.  
 ۲. العلق: ۱.  
 ۳. تفسیر الکشاف: ۱/۳.

بعضی از محققین<sup>۱</sup> جواب دیگری داده و آن این است که «باسم ربّک» متعلق است به «اقراً» دوم، و «اقراً» اول متعلق «بسم الله الرحمن الرحيم» است، بنابر این که «بسم الله» در جمیع سوره ها جزء سوره باشد. محقق تفتازانی<sup>۲</sup> در مطوّل همین قول را صحیح دانسته موافقاً لمذهب الإمامیة و خلافاً للعامّة.

### مسائل «اسم» بسمله

#### حذف الف «اسم»

مسأله: در حذف الف «اسم» دو سوال است، اول آن که چرا در لفظ حذف می شود؟ دوم این که چرا در کتابت حذف می شود؟ جواب سوال اول این است که همزه وصل در درج کلام حذف می شود؛ و مراد از کلام در اینجا تلفظ است. جواب سوال دوم این است که برای کثرت استعمال حذف شده و مراد از استعمال کتابت است نه تلفظ. قال فی شرح النظام: "و نقصوا من «بسم الله الرحمن الرحيم» الألف لکثرة بخلاف «باسم الله» أو «باسم ربّک»"<sup>۳</sup>.

۱. مراد از بعض محققین «سکاکی» است. بعضی دیگر نیز به این جواب اشکال کرده اند که ابن هشام انصاری در کتاب مغنی اللیبب جواب داده است. مغنی اللیبب عن کتب الأعراب: ۸۰۰.
۲. مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازانی، سعد الدین. در سال ۷۱۲ قمری مطابق با ۱۳۱۲ میلادی در تفتازان از شهر های خراسان به دنیا آمد و در سرخس اقامت گزید. تفتازانی از ائمه عربی، بیان و منطقی بود. او توسط تیمورلنگ به سمرقند تبعید شد و سر انجام در سال ۷۹۳ قمری مطابق با ۱۳۹۰ میلادی در سمرقند از دنیا رفت و در سرخس دفن شد. از جمله کتاب های او: «تهذیب المنطق»، «المطوّل»، «المختصر»، «مقاصد الطالبین»، «شرح العقائد النسفیة» و «شرح الشمسیة» است. الأعلام: ۲۱۹/۷.
۳. شرح النظام: ۳۸۸.

## فرق همزه و الف

مسأله: الفرق بين الهمزة و الألف بالحركة و السكون فما كانت متحرّكة تسمّى همزة، كما أنّ الساكنة تسمّى ألفاً، هذا هو المشهور ولكن في المغني في حرف اللّام في بحث «لو» أنّ الهمزة قد تسكن<sup>١</sup> و كذا في أواخر الكتاب عند قوله " و مدّاً أبديل ثاني الهمزتين من كلمة ان يسكن" فراجع و سيأتي في بحث ترخيم المنادى نقلاً عن القوشجي<sup>٢</sup>: "إنّ إطلاق اسم الألف على الهمزة بالاشتراك اللفظي لأنّها أي الألف لا تكون إلّا ساكنة بخلاف الهمزة فإنّها من الحروف الصامتة و الصامتة قد تكون متحرّكة و قد تكون ساكنة".

## كشيدن باء عوض همزه

مسأله: قال شارح الصمدية: " و حذف الألف لكثرة الاستعمال و طولت الباء عوضاً عنها"<sup>٣</sup>. قال الجليبي في حاشية المطول في بحث لام الاستغراق: "الدينار» أصله «دنار» بالتضعيف

١. مغني اللبيب عن كتب الأعراب: ٣٥٨ و مغني الأديب: ٢٢١.

٢. علي بن محمد القوشجي، علاء الدين. (متوفى ٨٧٩ قمري، ١٤٧٤ ميلادي) اصليتش سمرقنديست و از فقهاء حنفي مذهب است. پدر قوشجي از خادم های «ألغ بك» فرمانروای ما واره النهر بوده و وظیفه نگه داری از پرندة های باز ألغ بك را به عهده داشته است، از این جهت به او قوشجي می گویند زیرا معنای قوشجي در لغتشان نگهبان و سرپرست باز است. قوشجي در سفری به کرمان شرح تجرید را نوشت، از دیگر کتاب های او می توان به «المحمدیه» در علم حساب، «الفتحیه» در علم هیئت و «عنقود الزواهر» در علم صرف اشاره کرد. الأعلام: ٩/٥.

٣. الحدائق النديّة في شرح الفوائد الصمدية: ١/١٠١. تفسير روح المعاني: ١/٥٧ و تفسير الكشاف:

بدلیل جمعه علی «دنانیر» و کذا «الذبیاج» أصله «دبیاج» و لذا جمع علی «دبایج» و قد أشار إليه فی الصحاح: و من قواعدهم قلب أحد حرفی التضعیف یاء إذا انکسر ما قبلها و وقع فی بناء ممتد و بهذا یظهر أنّ «السنینات» فی قول عمر بن عبد العزیز لکاتبه و قد حکاه صاحب الکشاف: «طَوَّل الباء و أظهر السنینات و دوّر المیم» جمع السنّة لا السین بناء علی القاعدة الممهّدة<sup>۱</sup>. انتهى باختصار.

مساله: هذا الحذف و التطویل مختصّ بـ «بسم الله الرحمن الرحيم» فلا یجوز فی غیره کما أشیر إليه<sup>۲</sup>.

### اضافه اسم به الله

مساله: اضافه «اسم» بسوی «الله» بیانیّه است، اگر مراد لفظ «الله» باشد؛ و لامیه است، اگر مراد معنای آن باشد، و الأول أنسب لقوله تعالی: ﴿أَيُّ مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾<sup>۳</sup>.

### اشتقاق اسم

مساله: همزه در «اسم» عوض از فاء الفعل محذوف است اگر بگویم در اصل «وَسْم» بوده، و عوض از لام الفعل محذوف است اگر بگویم در اصل «سُمُو» بوده<sup>۴</sup>.

۱. شرحان علی مراح الأرواح فی علم الصرف، شرح الفلاح لابن کمال باشا: ۱۴۹.

۲. رجوع شود به صفحه ۸.

۳. الإسرائ: ۱۱۰.

۴. مذهب کوفیین اشتقاق «اسم» از «وسم» به معنای علامت است؛ وجه این انتخاب مناسبت معنایی است. اما مذهب بصریین اشتقاق «اسم» از «سمو» می باشد زیرا تصغیر اسم، «سُمَي» و جمعش «أسماء»<sup>۵</sup>

مسأله: از زجاج<sup>۱</sup> نقل شده که احتمال اول را غلط دانسته، چون در لغت عرب دیده نشده که همزه عوض از فاء الفعل آمده باشد<sup>۲</sup>.

### « الله » در بسمله

#### معنای « الله »

مسأله: «الله» اسم ذات مقدّس است که جامع جمیع صفات کمال می باشد، یعنی این لفظ بر هر یک از معانی اسم های دیگر خدا دلالت می کند؛ مثلاً لفظ «الله» بر معنای «رحمان» و «رحیم» و «عالم» و «قادر» دلالت می کند و هكذا ولا عکس یعنی مثلاً «رحمان» بر معنای «الله» دلالت نمی کند چون که لفظ «الله» در معنی، اعمّ از «رحمان» است چون که «رحمان» بر ذات متّصف به یک صفت کمال که «رحم» است دلالت می کند و «الله» بر ذاتی که متّصف به جمیع صفات کمال است دلالت می کند؛ لذا بقیّه اسماء خدا اسم برای «الله» است و لفظ «الله» را نمی گویند اسم برای «رحمان» است مثلاً، و إلی ما ذکرنا ینظر قولهم: "الله علم للذّات

است. وجوه دیگری نیز ذکر شده که تفصیل این مسأله را می توانید در کتاب الإنصاف فی مسائل الخلاف بین النحویین البصریین و الکوفیین: ۸/۱ مطالعه کنید.

۱. ابراهیم بن السری بن سهل، ابو إسحاق الزجاج. در سال ۲۴۱ قمری مطابق با ۸۵۵ میلادی در بغداد متولّد و در همان شهر در سال ۳۱۱ قمری، ۹۲۳ میلادی از دنیا رفت. علم نحو را نزد مبرّد آموخت؛ زمانی که عبید الله بن سلیمان وزیر معتضد عباسی برای فرزندش قاسم معلّمی را از مبرّد درخواست کرد، او زجاج را معرفی می کند. در زمان وزارت قاسم، زجاج از کاتبانش می شود و در آن ایام ثروت زیادی کسب می کند. از جمله کتاب های او: «الاشتقاق»، «معانی القرآن»، «الأمالی» و «اعراب القرآن» است. الأعلام: ۴۰/۱.

۲. معانی القرآن و اعرابه للزجاج: ۴۰/۱.



الواجب الوجود المستجمع لجميع صفات الكمال<sup>۱</sup>؛ فتبصر فإنه دقيق و بالتأمل حقيق.

## « الرّحمن و الرّحيم » در بسمله

### اقوال در « الرّحمن و الرّحيم »

مسأله: «الرحمن» و «الرحيم» صفتان مشبهتان مشتقتان من «رحم» بكسر العين بعد ضمّ عينه أو بعد تنزيله منزلة اللازم<sup>۲</sup> لا صيغتان مبالغتان و إن قال به بعض<sup>۳</sup>، لأنّ المراد بالمبالغة إن كان ما هو المصطلح عند البيهاتين فلا يصحّ هنا، لأنّها تجري عندهم في صفات قابلة للزيادة و النقصان، و صفاته تعالى و تقدّس ليست كذلك؛ و إن كان ما هو المصطلح عند النحويين فلا يصحّ أيضاً لأنّ صيغ المبالغة محصورة في أوزان مخصوصة ليس وزن «فعلان» منها مطلقاً و كذلك «فعليل» إلّا إذا عمل النصب كما يأتي في باب إعمال اسم الفاعل؛ اللهم إذا أريد من المبالغة المعنى العرفي و هو أيضاً لا يصحّ إلّا في «رحمان» إن قلنا بأنّ زيادة المبنى تدلّ على زيادة المعنى<sup>۴</sup>.

۱. تاج العروس: ۳۶/۳۲۰. و جامع العلوم في اصطلاحات الفنون: ۴/۱.

۲. صفت مشبهه از فعل متعدّدی ساخته نمی شود و لذا فرمودند: «بعد تنزيله منزلة اللازم».

۳. المجيد في إعراب القرآن المجيد: ۳۴. اعراب القرآن العظيم المنسوب لتركيب الانصاري: ۱۶۲. اعراب

القرآن و بيانه: ۹/۱.

۴. در موارد مختلفى علما به اين قاعده استناد کرده اند، أبو هلال العسكري (م ۳۹۵ ق) در «فروق

اللغوية» صفحه ۲۵۲ و ۵۱۲ در فرق بين «الرّحمن» و «الرّحيم» و هم چنین در وجه فرق بين «المُلك» و

«الملکوت» به قاعده «زيادة المباني تدلّ على زيادة المعاني» يعنى: «زيادى حروف و الفاظ بر زيادى معنى دلالت

دارد»، استناد کرده است؛ و هم چنین ابن أثير کاتب (م ۶۳۷ ق) در «المثل السائر في أدب الكاتب و الشاعر»

صفحه ۱۹۷ و ۲۱۸ و در «الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام و المنشور» صفحه ۱۹۳ از اين قاعده

استفاده کرده است.

قال الشارح في الإتيان: "الأكثر على أن «فعالان» أبلغ من «فعليل» ومن ثم قيل: «الرَّحْمَنُ» أبلغ من «الرَّحِيمِ»؛ و نصره السهيلي بأنه ورد على صيغة التثنية والتثنية تضعيف فكأن البناء تضاعفت فيه الصفة، وذهب ابن الأنباري إلى أن «الرَّحِيمِ» أبلغ من «الرَّحْمَنُ» و رجّحه ابن عسكر بتقديم «الرَّحْمَنُ» عليه ويأته جاء على صيغة الجمع كعبيد وهو أبلغ من صيغة التثنية، وذهب قطرب إلى أنّها سواء. و ذكر البرهان الرشدي أنّ صفات الله التي على صيغة المبالغة كلّها مجاز لأنّها موضوعة للمبالغة ولا مبالغة فيها لأنّ المبالغة أن تثبت للشيء أكثر ممّا له وصفاته تعالى متناهية في الكمال لا يمكن المبالغة فيها وأيضاً فالمبالغة تكون في صفات تقبل الزيادة والنقصان وصفات الله منزّهة عن ذلك. وقال الزركشي: التحقيق أنّ صيغ المبالغة قسمان أحدهما ما تحصل المبالغة فيه بحسب زيادة الفعل، والثاني: بحسب تعدّد المفعولات؛ ولا شكّ أنّ تعدّدها لا يوجب للفعل زيادة إذ الفعل الواحد قد يقع على جماعة متعدّدين وعلى هذا القسم تنزل صفاته تعالى ويرتفع الإشكال ولهذا قال بعضهم في «حكيم» معنى المبالغة فيه تكرار حكمه في الشرائع. وقال في الكشاف: المبالغة في «التَّوَابُ» للدلالة على كثرة من يتوب عليه من عباده أو لأنّه بليغ في القبول بحيث نزل صاحبها منزلة من لا ذنب له لسعة كرمه كما ورد في الحديث<sup>١</sup> انتهى.

١. الإتيان في علوم القرآن: ٣/ ٣٢٤. (باندكي تغيير و تصرّف)

أحمدک اللهم علی نعمک و آلائک.....

### مسائل «أحمدک ...»

وجه جمع بین حدیث ابتدا به بسمله و حدیث ابتدا به حمدله

مساله: بهترین وجهی که برای جمع بین حدیث ابتدا به «بسم الله» و حدیث ابتدا به «حمد الله» گفته شده این است که، مراد از هر یک از دو حدیث مطلق ذکر خداوند است نه خصوص لفظ «حمد» و «اسم»؛ پس هر یک از دو حدیث شامل دیگری می شود. فیصیر مفادها بعد إلغاء الخصوصیة واحداً فکلاً منهما يؤكد الآخر فلا تنافی بينهما حتی نحتاج إلى المحتملات التي ارتكبوها في المقام.

مساله: عدم تقدیم الحمد لا وجه له إلا الإقتداء بالكتاب العزيز حيث قدّم التسمية فيه على الحمد دون العكس وإلا فلا مانع منه أصلاً.

وجه مضارع بودن فعل حمد

مساله: برای دو فائده حمد را فعل مضارع آورد، یکی آن که دلالت کند بر تجدّد به سبب فعلیت و دیگر اینکه دلالت کند بر استمرار به سبب مضارعیت؛ كما بین ذلك في علم المعاني في قوله تعالى: ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأُمُورِ﴾<sup>۱</sup> فراجع.

بررسی ساختار «اللهم»

مساله: «اللهم» یک جمله است اگر میم مشدده عوض یاء محذوفه باشد، و دو جمله است اگر فعل امر باشد و همزة فاء الفعل حذف شده باشد علی خلاف القیاس، لآتها همزة قطع

## و أصَلِّي و أسَلِّم.....

لأنَّها على هذا فاء الفعل<sup>١</sup> و هي معترضة على كلا الوجهين إن جَوَّزنا الاعتراض بين مطلق العامل و المعمول و لم نخصَّصه بمواضع مخصوصة ذكروها في المطولات ليس هذا منها.

## معناى « صلاة »

مسأله: «صلاة» از خداوند به معناى ريش رحمت است؛ و از انسان و ملائكه به معناى طلب رحمت. و هي مجاز على الأول من باب استعمال اللفظ الموضوع للكلى فى الجزء و حقيقة على الثانى.

## بررسى « سلام »

مسأله: «سلام» اسم مصدر باب تفعيل است<sup>٢</sup> و بعضى گفته اند خود مصدر است.<sup>٣</sup>

## فائده سلام و صلوات بر پیامبر صلی الله علیه و آله

مسأله: فائده صلوات و سلام فرستادن بر حضرت رسول ﷺ به خود انسان بر مى گردد، زیرا خداوند به حضرت رسول اکرم ﷺ آن مقدار درجه و منزلت داده است

١. خليل بن احمد و سيبويه و بصريون مى گویند: اصل «اللَّهَمَّ»، «يا الله» بوده و ضمّه در «اللَّهَمَّ» همان ضمّه در اسم منادى مفرد يعنى «الله» است. ميم مشدّد، دو حرف، عوض از دو حرف حذف شده يعنى «يا» مى باشد. در مقابل فراء امام و اعلم كوفيين مى گوید: اصل «اللَّهَمَّ»، «الله أَمَّنَا بخير» به معناى: «خدا ما را به خير قصد كن» است، همزه به دليل كثرت استعمال حذف شده و ميم به هاء متصل گرديده است. الأصول فى النحو: ١/ ٣٣٨. عمدة الكتاب لأبى جعفر النحاس: ٦٥. الإنصاف فى مسائل الخلاف: ٢/ ٢٧٩. شرح الأسمونى: ٣/ ٣١.

٢. الجدول فى إعراب القرآن: ٧/ ١٦٢.

٣. الدر المصون فى علوم الكتاب المكنون: ١١/ ٦٤. اللباب فى علوم الكتاب: ٢٠/ ٤٢٩. حاشية الشهاب

على تفسير البيضاوى: ٨/ ٣٨٣.

..... علی محمد خاتم انبیائک.

که سلام و صلوات اشخاص تأثیری در زیاد شدن آن ندارد.

### وجه جمع بین صلاة و سلام

مساله: غالباً جمع می شود بین صلاة و سلام إقتداً بقوله تعالی: ﴿صَلُّوا عَلَیْهِ وَ سَلِّمُوا تَسْلِیْمًا﴾<sup>۱</sup> و ما لم یجمع بینهما کقولنا: «اللهم صل علی محمد و آل محمد» بلا تسلیم فی الصلاة و غیرها فلأنه كذلك ورد من الشارع فلا يجوز التصرف فيه بالزيادة و النقصان.

### متعلق «علی محمد»

مساله: «علی محمد» متعلق به یکی از دو فعل است علی سبیل التنازع، یا به هر دو بنا بر قول قرآء<sup>۲</sup> که در باب تنازع خواهد آمد.

### بررسی «خاتم»

مساله: «خاتم» به کسر التاء اسم فاعل است و به فتح تاء اسم آلت لغوی است به معنای «ما

۱. الأحزاب: ۵۶.

۲. یحیی بن زیاد بن عبد الله بن منظور الدیلمی، أبو زکریا معروف به قرآء، در سال ۱۴۴ قمری مطابق با سال ۷۶۱ میلادی در کوفه به دنیا آمد. او را امام الکوفیین و اعلم آنان به نحو و لغت و فنون ادب می دانند. ثعلب می گوید: اگر قرآء نبود لغت نیز نبود. قرآء پس از کوفه به بغداد رفت و مأمون تربیت پسرانش را به او سپرد و بیشتر عمر خود را در بغداد گذراند و پس از آن به کوفه بازگشت. او در سال ۲۰۷ قمری مطابق با ۸۲۲ میلادی در راه مکه از دنیا رفت. بعد از مرگش «کتاب سیبویه» را زیر سرش یافتند گفته می شد او بدنبال خطاهایش می گشت، و به عمد با آن مخالفت می کرد. از جمله تالیفات او می توان به «المقصود» الممدود»، «المعانی»، «المدکر و المؤتث»، «الفاخر»، «الایام و اللیالی»، «الجمع و التثنیة فی القرآن» و «الحدود» اشاره کرد. الأعلام ۸/ ۱۴۵.

و على آله.....

يختتم به» مثل «عالم» که به معنای «ما يعلم به» است، یا به معنای انگشتر است. و در این جا در زینت استعمال شده است استعارة یا کنایة. و در صورت اول صفت می باشد چون مشتق است و در صورت دوم و سوم بدل است، چون جامد است؛ و در هر سه صورت اضافه «خاتم» به «انبياء» معنویه است؛ أما في الأوّل فلأن تصحّ الصفتيّة و أما في الأخيرين فلعدم الاشتقاق.

### معنی و مصداق «آل»

مسأله: نزاع امامیه و عامه در مفهوم «آل»<sup>۱</sup> نیست، زیرا تعیین مفهوم لفظ، راجع به اهل لغت است نه به مذهب و عقیده؛ بلکه نزاع در مصداق «آل» است در مواردی که مراد آل محمد ﷺ باشد؛ در این صورت عامه می گویند مصداق «آل» جمیع اتباع آن بزرگوار است اگر لفظ «اصحاب» ذکر شود، و اقرباء مؤمن آن بزرگوار است یعنی بنی هاشم و مطلب اگر «اصحاب» ذکر نشود؛ چنان که شارح همین قول را اختیار کرده و اقوال دیگری

۱. اصل «آل» در یک نظریه واژه «أهل» بوده، هاء در این واژه بدل به همزه شده و سپس همزه به الف بدل شده است. بر این مطلب یک دلیل و یک مؤید اقامه شده؛ دلیل عبارت از این است که تصغیر «آل»، واژه «أهیل» است و از آنجا که در تصغیر کلمات به اصل خود رجوع می کنند، اصل در «آل» روشن می گردد. و مؤید عبارت از این است که در زمان اضافه «آل» به ضمیر از واژه «أهل» استفاده می شود و می گویند: أهلك، و از جمله قواعد شناخت اصول کلمات این بوده که «ضمیر کلمات را به اصولشان بر می گرداند». البته اضافه «آل» به ضمیر در اشعار عرب نیز موجود است مانند شعر منسوب به عبد المطلب ﷺ:

و انضُرْ عَلَى دِينِ الصَّلِيِّ      بِ وَ عَابِدِيهِ الْيَوْمَ أَلْكَ

اما با توجه به اضافه «آل» به ضمیر در احادیث معتبره از اهل البيت ﷺ هیچ جایی برای ذکر تایید نیز باقی نمی ماند و به یقین اصل رجوع به ایشان ﷺ است.

## و أصحابه و التابعین .....

هم دارند. در نزد امامیه مصداق «آل» فقط عترت معصومین علیهم السلام آن بزرگوار است. و روی من طرفنا أنّ هؤلاء هم أهل بيته و أمّا آله فهم کلّ من یوالي علیاً و أولاده المعصومین علیهم الصلاة و السلام، یعنی جمیع الشیعة العاملین بأقوالهم و المقتدین بهم فی أعمالهم، فتنبّه.

### اضافه «آل» به ضمیر

مساله: از کسائی<sup>۱</sup> نقل شده که اضافه «آل» را به ضمیر جائز نمی داند، لکن مساله محتاج است به مراجعه لغت و کلام اهل بیت الوحي علیهم السلام، چون کلام آنها فوق کلام دیگران است. و قد ذکرنا الحقّ فی شرحنا علی المطوّل فی بحث مخالفة القیاس فراجع.

### اصحاب و تابعین

مساله: اصحاب کسانی هستند که حضرت رسول الله صلی الله علیه و آله و سلم را با ایمان درک کرده باشند و بعضی بلوغ را هم شرط کرده<sup>۲</sup>. تابعین کسانی هستند که یکی از اصحاب را درک کرده باشند مع الشرطین المذكورین أو الأوّل منهما. و تابع تابع کسی است که یکی از تابعین را درک کرده باشد، و هكذا إلى يوم القيامة.

۱. علی بن حمزة بن عبد الله بن بهمن بن فیروز الأسدی (به ولاء)، الکوفی، أبو الحسن الکسائی (متوفی ۱۸۹ قمری مطابق با ۸۰۵ میلادی) کسائی اهل کوفه بوده و در یکی از روستاهای آن بدنیا آمد. نحو را در بزرگسالی آموخت، او ابتدا نزد معاذ اهرآء شاگردی کرد و سپس به بصره رفته و در حلقه درس خلیل حاضر شد اما به راهنمایی مردی فصاحت را از عرب اصیل گرفت، لکن هم چنان همش بصره و خلیل بود. کسائی در بغداد ساکن شد و در ری از دنیا رفت. کتاب هایی را تصنیف کرده مانند: «معانی القرآن»، «المصادر»، «الحروف» و «نوادر». الاعلام ۲۸۳/۴. إنباه الرواة علی أنباه النحاة: ۲۵۸/۲.

۲. این قول را واقدی حکایت کرده اما نزد آنها شاذ است. شرح البصرة و التذكرة، ألفیه العراقي:

۱۲۶/۲. تدریب الراوی: ۶۶۹/۲.

إلى يوم لقائك. أمّا بعد، .....

### بيان متعلق «إلى لقائك»

مسألة: «إلى لقائك» يا متعلق است به «أصليّ وأسلم» على سبيل التنازع يا متعلق است به «تابعين». بنابر اول مراد از «يوم لقاء» حشر اصغر است که مردن باشد، لآنه غاية فعل المتكلم و في الحديث: "إذا مات ابن آدم قامت قيامته و انقطع عمله"<sup>١</sup> و بنابر دوم مراد حشر اكبر است لوجود التابعين إلى الحشر الأكبر.

### بررسی «أمّا»

مسألة: «أمّا» دلالت می کند بر شرط و تاکید و تفصیل، و به سبب دلالتش على الشرط لازم است بعد از او «فاء» جزاء مع فاصل ما، لئلا يلزم اجتماع أداتي الشرط و الجزاء و به سبب دلالتش على التأكيد باید مفاد کلام بعد از «أمّا» وجود بگیرد لا محالة در قصد متكلم، مثلاً اگر متكلم يقين دارد بذهاب زيد، یعنی يقين دارد که زيد البته خواهد رفت، در این صورت می گوید: «أمّا زيد فذاهب»؛ و همین است مراد کسی که «أمّا زيد فذاهب» را تفسیر کرده است به «مهما يكن من شيء فزيد ذاهب»<sup>٢</sup>، یعنی هر چه بشود زيد رونده خواهد

١. این حدیث در کتاب های روایی شیعه به این صورت آمده: «إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا عن ثلاث و ولد صالح يدعو له و علم ينتفع به بعده و صدقة جاریة»؛ جامع الأخبار شعیری: ١٠٥. البته این حدیث را به سند معتبر نیافتیم. هر چند این حدیث به اسناد «حسن صحیح» طبق اسانید اهل تسنن از ابو هریره نقل شده اما به يقين سند آنها به تنهایی نزد شیعه حجت نیست. سنن ترمذی: ٥٣/٣.

٢. از آنجا که «أمّا» به معنای «مهما يكن من شيء ف...» و جایگزین فعل می باشد، بر فعل داخل نمی شود؛ مثلاً «أمّا زيداً فاضربه» صحیح است اما «أمّا فاضرب زيداً» صحیح نمی باشد. المقتضب للمبرّد:



## فهدا شرح

شد و رفتنش توقف به هیچ چیزی ندارد و ابدأ مانعی برای رفتن زید نخواهد بود تا محتاج باشد به دفع مانع. و دلالت بر تفصیل دائمی نیست بلکه غالبی است به خلاف شرط و تاکید که دائمی است و در دلالت بر تفصیل محتاج است به تقدّم کلام مجملی بر او، مثل قول خداوند: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهُ﴾<sup>۱</sup> إلخ و قوله حكاية عن خضر عليه السلام ﴿أَمَّا السَّفِينَةُ﴾<sup>۲</sup> إلخ.

### بررسی «بعد»

مسأله: لفظ «بعد» از غایات است و مضاف الیه آن یا مذکور است یا محذوف، و در صورت ثانی یا لفظ و معنی هر دو در نیت است، یا معنی بدون لفظ، یا لفظ بدون معنی، و یا هیچ کدام. در صورت اول و دوم و پنجم معرب است و در صورت سوم مبنی؛ و صورت چهارم باطل، زیرا لفظ بدون معنی مهمل است، و موضوع علم نحو لفظ مستعمل است و مستعمل آن است که او را معنی بود.<sup>۳</sup>

### حمل مصدر بر ذات

مسأله: لفظ «شرح» اگر مصدر باشد باید تاویل برده شود به یکی از سه مجاز. اول: مجاز در کلمه، دوم: مجاز در حذف، سوم: مجاز در اسناد از باب مبالغه؛ زیرا حمل مصدر بر ذات بدون یکی از این سه مجاز جائز نیست مثل: «زید عدل» که تاویل برده می شود به «زید عادل»

۱. آل عمران: ۱۰۶.

۲. الکهف: ۷۹.

۳. «بعد» در اینجا از قسمی است که مضاف الیه محذوف بوده و معنی در نیت است. این قسم به نظر

جمهور مبنی بر ضم است.

لطيف مزجته بألفية ابن مالك، مهذب المقاصد، واضح المسالك، يبين مراد ناظمها

یا «زید ذو عدل»، یا مبالغه که «زید در عدالت کامل است که گویا نفس عدالت است». و اگر اسم باشد لما یشرح به غیره فلا یحتاج إلى شیء من ذلك.

### صفات «شرح» در متن شارح

مساله: برای شرح هشت صفت آورده اند. اول: «لطیف»، دوم: «مزجته» بتخفیف زای<sup>۱</sup>، سوم: «مهذب المقاصد»، چهارم: «واضح المسالك»، پنجم: «بین<sup>۲</sup>»، ششم: «یهدي»، هفتم: «حاو»، هشتم: «جامع».

### بررسی ساختار «مهذب المقاصد»

مساله: «مهذب» بفتح ذال اسم مفعول است و اضافه شده به نائب فاعل خودش، و در اصل «مهذب مقاصده»<sup>۳</sup> بوده با تنوین و رفع «مقاصد»، پس از آن اسناد را از «مقاصد» سلب نمودیم یعنی نائب فاعل بودن را از او گرفتیم و به ضمیری که مضاف الیه بود دادیم، و ضمیر را در تحت «مهذب» مستتر کردیم و عوض ضمیر حرف تعریف را بر «مقاصد» داخل کردیم و پس از آن «مهذب» را اضافه کردیم.

۱. «مزج» به تشدید به معنای زرد شدن پس از سبزی است مانند: «مزج العنب»، یعنی: «انگور پس از سبزی زرد شد». لسان العرب: ۲ / ۳۶۷

۲. در بعضی از نسخه ها «بین» نوشته شده است.

۳. «مهذب» را به صیغه اسم فاعل نیز می توان بیان کرد و چه بسا از جهت معنی بهتر از صیغه اسم مفعول باشد. در این صورت «مهذب مقاصدها» بوده و ضمیر به «ألفية ابن مالك» رجوع می کند، به خلاف زمانی که «مهذب» به صیغه اسم مفعول باشد که در این صورت ضمیر به «شرح» رجوع خواهد کرد. البته این نکته نیز قابل ذکر است که در صورت بیان به صیغه اسم مفعول بهتر است بگوییم اصلش «مهذب مقاصده» می باشد.

و یهدی الطالب لها إلى معاملها، حاوٍ لأبحاث منها ریح التحقيق تفوح و جامع لنکت لم یسبقه إليها غیره من الشروح؛ و سمّيته «بالبهجة المرضیة فی شرح الألفیة» و بالله أستعین إنّه خیر معین.

مساله: نائب فاعل بودن «مقاصد» به اعتبار قبل از اضافه است، زیرا که در حین اضافه اسناد از او سلب شد و به ضمیر داده شد. و «واضح المسالک» مثل «مهدّب المقاصد» است در سلب اسناد و اضافه و بقیّه اموری که بیان شد آلا این که «واضح» صفت مشبّه می باشد و «مسالک» فاعل آن است.

مساله: «معالم» جمع «معلم» بفتح میم و سکون عین است به معنای نشانه هایی که در راهها برای پیدا کردن راه می گذارند.<sup>۱</sup>

مساله: جمله «منها ریح التحقيق تفوح» صفت «أبحاث» است.

مساله: «نکت» جمع «نکته» به معنای مطالب دقیقه است که در فهمیدن محتاج به فکر و تأمل است.<sup>۲</sup>

مساله: «إنّه خیر معین» جمله مستأنفه بیانیّه است، و مراد از آن در اصطلاح علمای معانی جمله ایست که جواب باشد از برای سوالی که متولّد شود از کلام سابق. و در این جا چون شارح «بالله» را بر «أستعین» مقدّم کرده، و تقدیم ما حقّه التأخیر، مفید حصر می باشد؛ پس گویا کسی سوال کرده است که چرا استعانت را منحصر به خداوند کرده؟ لذا جواب داده

۱. لسان العرب: ۱۲/۴۱۹. النهاية: ۳/۲۹۲. المفردات: ۸۵۱.

۲. مصباح المنیر: ۲/۶۲۴.

قال الناظم: (بسم الله الرحمن الرحيم قال محمد هو) الشيخ الإمام أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله (ابن مالک) الطائي الأندلسي الجياني الشافعي .....

است: «إِنَّه خير معين»<sup>۱</sup>. اما جمله مستأنفه در اصطلاح نحوین عبارت از جمله ایست که سابق بر او کلامی نباشد، یا آن که ربطی به کلام سابق نداشته باشد.

### التفات در « قال محمد »

مساله: «قال محمد» از باب التفات است علی رأی<sup>۲</sup>.

### بررسی نحوی کلمه « ابن مالک »

مساله: گفته اند «ابن مالک» در اصل صفت بوده از برای «محمد» پس از آن قطع شده از صفت بودن و خبر قرار داده شده از برای «هو» لکن در این جا دو اشکال وارد می شود: اول آن که قطع باید معلن باشد، یعنی اعراب قبل القطع و بعد القطع متحد نباشد، چنانچه بیاید در باب نعت؛ و در این جا قطع معلن نیست زیرا اعراب در هر دو حالت رفع است. دوم آن که مبتدای نعت مقطوع، واجب الحذف است، چنانچه بیاید در باب مبتدا و خبر؛ در این جا «هو» که مبتدا است ذکر شده.

۱. این بیان در صورتی است که «إِنَّه» به کسر همزه خوانده شود و در صورت فتح همزه باید لام در تقدیر باشد.

۲. صبان در حاشیه شرح الأشمونی می گوید: "اگر متعلق بسم الله الرحمن الرحيم، أولف یا تألیفی باشد، در قال محمد از تکلم به غیبت التفات شده است؛ در غیر این صورت تنها به مذهب سکاکی که مخالفت تعبیر با مقتضای ظاهر را کافی می داند، از باب التفات می باشد". حاشیه الصبان علی شرح الأشمونی:

از اشکال اول جواب داده شده به این که معلن بودن در جایی شرط است که منوعت در توضیح و بیان محتاج بنعت باشد، و در این جا منوعت که مصنّف است معلوم است و محتاج به توضیح نیست. و جواب داده شده از اشکال دوم که حذف مبتدا که نعت مقطوع باشد در جایی واجب است که غرض از نعت، مدح یا ترحم باشد و در این جا غرض از نعت، نه مدح است و نه ذمّ.

ولکن لا یخفی علیک التهافت بین الجوابین، إذ لو لم یکن للتوضیح فلا محالة یكون للمدح لبعده احتمال التأكيد والترحم، و لو لم یکن للمدح فلا محالة یکن للتوضیح للبعده المذكور. قال فی التوضیح<sup>۱</sup>: "ووجوب حذف الرفع والناصب أنّهم لما قصدوا إنشاء المدح أو الذم أو الترحم جعلوا إضمار العامل أمانة على ذلك كما فعلوا في النداء، إذ لو أظهروا العامل وقالوا: أدعو عبد الله، مثلاً لخفي معنى الإنشاء و توهم كونه خبراً مستأنفاً. وإن كان النعت المقطوع لغير ذلك، أي لغير المدح والذم والترحم، جاز ذكره أي ذكر العامل، وهو المتبدأ أو الفعل"<sup>۲</sup> انتهى.

إن قلت: ما وجه دلالة مثل هذا النصب أو الرفع على ما يقصد به من مدح أو ذمّ أو ترحم؟ قلنا: إنّ في الافتنان لمخالفة الإعراب و غیر المألوف زیادة تنبیه و إيقاظ للسامع و تحریک من رغبتہ فی الاستماع سبباً مع التزام الحذف، فإنّه أدلّ دلیل علی الاهتمام و نظیر ذلك ما قالوا فی

۱. ظاهراً کتاب «أوضح المسالك» تألیف ابن هشام، مشهور به کتاب «التوضیح» است. این متن در کتاب «أوضح المسالك» موجود نیست بلکه از کتاب «شرح التصريح على التوضیح» تألیف ازهری نقل شده است؛ استاد مدرّس رحمته در این کتاب، از کتاب «شرح التصريح» بسیار مطلب نقل کرده اند.

۲. شرح التصريح على التوضیح: ۱۲۶/۲.

(أحمد ربّي الله خير مالک) أي أصفه بالجميل تعظيماً له و أداءً لبعض ما يجب له .....

باب المنادى في نحو: «يا أيها الرجل» إته التزم رفع «الرجل» و إن كان صفة و حقها جواز الوجهين الرفع و النصب ليدلّ على الالتزام بأنّ «الرجل» هو المقصود بالنداء؛ فاحفظ ذلك ليفيدك في باب النعت و النداء.

### مفعول «قول»

مساله: هر مفعولی باید مفرد باشد یا به تاویل مفرد برود مگر مفعول قول و آنچه به معنای او باشد که باید مفعولش جمله باشد یا به تاویل جمله، و در این جا جمله «أحمد ربّي الله» مفعول «قال» می باشد.

### توضیح «أداء لبعض ما يجب له»

مساله: قول شارح: «أداء لبعض ما يجب له» اشاره است به عاجز بودن عبد از شکر نعمت های خداوند، چنانچه سعدی می گوید: "هر نفسی که فرو می رود ممدّ حیات است و چون برمی آید مفرّج ذات. پس در هر نفسی دو نعمت موجود است و بر هر نعمتی شکری واجب؛ از دست و زبان که برآید کز عهده شکرش بدر آید"۱

و المراد إيجاده، لا الإخبار بأنه سيوجد (مصلياً) بعد الحمد أي داعياً بالصلاة أي الرحمة

### تقسیم کلام به اخبار و انشاء

مساله: کلام یا اخبار است یا انشاء. اخبار آن است که مضمون کلام، قبل از کلام وجود گرفته باشد، یا بعد از کلام وجود بگیرد، یا در زمان تکلم؛ لکن در هر سه صورت خود کلام دخالتی در ایجاد نداشته باشد. انشاء آن است که مضمون کلام به سبب نفس کلام وجود بگیرد مثل: «أنکحت» و «بعث» انشائی که نکاح و بیع به نفس این لفظ وجود می گیرد؛ و همین است مراد شارح که می گوید: «و المراد إيجاده لا الإخبار بأنه سيوجد» - یعنی «أحمد» در قول مصتّف انشاء است، که حمد خداوند را به نفس این لفظ وجود می دهد نه این که خبر می دهد که خدا را حمد می کند. حاصل این که مراد مصتّف از «أحمد ربّي الله» انشاء است مثل «بعث» و «زوّجت»، نه اخبار مثل «زید يقوم».

### اقسام حال

مساله: بدان حال بر هفت قسم است:

اول: مؤکده، مثل: «زید أبوک عطوفاً» چون «عطوفاً» در «أبوک» موجود است، زیرا پدر غالباً عطوف و مهربان است.

دوم: حال منتقله، مثل: «ضربت زیداً قائماً» زیرا «قائماً» اگر حال از فاعل باشد برای فاعل قیام دائمی نیست و هم چنین اگر حال از مفعول باشد.

سوم: حال موطئه، مثل: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾<sup>۱</sup> که «قرآناً» حال از ضمیر غائب است. و

این را حال «موطئه» می نامند به سبب این که در اصل مقصود متکلم صفت شدن «عربیاً» بود برای ضمیر، لکن چون ضمیر لایوصف و لایوصف به پس «قرآناً» را حال قرار دارد از برای ضمیر، و «عربیاً» را صفت قرار داد برای «قرآناً» که در معنی عین ضمیر غائب است؛ پس کأَنَّهُ «عربیاً» صفت ضمیر واقع شده. حاصل این که حال شدن «قرآناً» برای ضمیر توطئه و مقدمه شد که در معنی «عربیاً» صفت ضمیر شود چون لفظاً ممکن نبود. و از همین قسم است «بشراً» در قول خداوند: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾<sup>۱</sup>.

چهارم: حال مترادفه، مراد حالی است که معنایش با معنای حال سابق بر او یا متحد یا قریب آن باشد، مثل: «رأيت زيدا عالماً عارفاً».

پنجم: حال دائمه، مراد حالی است که همیشه برای ذو الحال ثابت باشد، مثل: ﴿وَكَانَ اللهُ عَلِيماً حَكِيماً﴾<sup>۲</sup> زیرا خداوند همیشه عالم و حکیم است. و هذا بناءً على أن «كان» تامّة و إلاً فليمثل بقوله تعالى: ﴿فَاتِيماً بِالْقِسْطِ﴾<sup>۳</sup>.

ششم: حال متداخله، مراد از او حالی است که ذو الحال آن معمول حال قبل او باشد، مثل: «راشداً مهدياً» زیرا «مهدياً» حال است از فاعل «راشداً»، و «راشداً» حال از فاعل فعل مقدّر که «سر» باشد؛ اگر چه بعضی<sup>۴</sup> احتمال داده اند که «مهدياً» صفت است از برای «راشداً». در جمیع این شش قسم زمان حال با زمان عامل در ذو الحال باید متحد باشد.

۱. مریم: ۱۷.

۲. نساء: ۱۷.

۳. آل عمران: ۱۸.

۴. مراد جامی است در الفوائد الضیائیة، شرح جامی: ۱۰۲.



هفتم: حال مقدره، مراد از آن حالی است که زمانش با زمان عامل در ذوالحال متحد نباشد، مثل: «جائتی زید بیده صقر صائداً به غداً» که زمان صید کردن با زمان آمدن زید متحد نیست، زیرا که زمان صید کردن، بعد از آمدن می باشد که فردای آمدن است لکن در وقت آمدن نیت صید فردا را داشته، لذا او را «مقدره» می گویند. و از همین قسم است «مصلیاً» در قول مصتّف، زیرا که حمد بر خداوند و صلوات بر نبی ﷺ در آن واحد ممکن نیست، لکن در زمان حمد در نیت داشته که بعد از حمد صلوات را وجود بدهد؛ و قول شارح: "بعد الحمد" اشاره به همین مطلب است، یعنی اشاره است به این که «مصلیاً» حال مقدره می باشد؛ و هکذا ما فی بعض الأدعیة: «أن تصلي علی محمد و آله إلا أن تقضي حاجتی»<sup>۱</sup>، فتدبر.

### اقسام طلب

مسأله: طلب بر سه قسم است: اول طلب عالی از سافل و او را «امر» نامند. دوم عکس اول و او را «دعا» خوانند. سوم طلب مساوی از مساوی و او را «التماس» دانند. و «مصلیاً» چون حال از فاعل است که مصتّف باشد، لذا شارح او را به «داعیاً» تفسیر کرده، یعنی مصتّف بعد از حمد، از خداوند طلب رحمت می کند.

۱. این دعا را به این عبارت و به لفظ «إلا» نیافتیم. آنچه در ادعیّه وارد شده بود مانند این عبارت است: «أن تصلي علی محمد و أهل بيته و أن تقضي حاجتی». من لا يحضره الفقيه: ۱/ ۵۵۷.

(على النَّبِيِّ) هو إنسان أوحى إليه بشرع و إن لم يؤمر بتبليغه، فإن أمر بذلك فرسول أيضاً و لفظه بالتشديد من «النَّبوة» أي الرَّفعة لرفعة رتبة النَّبِيِّ ﷺ على غيره من الخلق، و بالهمزة من «النَّبأ» أي الخبر، لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ مخبر عن الله تعالى، و المراد به نبيِّنا مُحَمَّدٌ ﷺ.....

### وحي، كشف و الهام

مسأله: وحي عبارت است از دانستن اشياء به واسطه ملك. كشف عبارت است از دانستن اشياء به واسطه رياضت. الهام عبارت است از دانستن اشياء بدون وسائط ظاهريه. لكن هر يك از اين سه در ديگري استعمال مي شود مجازاً و مسامحه كقوله تعالى: ﴿وَ أَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنِ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا﴾<sup>۱</sup> فتأمل.

### بررسی جواز تشديد و همزه در لفظ «نبي»

مسأله: در جواز تشديد و همزه در لفظ «نبي» اشكال کرده اند که اگر مراد از جواز وجهين قبل از اعلال است تشديد ممنوع است، و اگر مراد بعد از اعلال است، همزه ممنوع است؛ زیرا همزه بعد الاعلال قلب به ياء می شود و ياء در ياء ادغام می شود. و از اين اشكال جواب داده شده که مراد بعد الاعلال است، لكن بنا بر قول کسی که همزه را باقي می گذارد و قلب به ياء نمی کند.<sup>۲</sup>

۱. النحل: ۶۸.

۲. شيخ رضي الدين استرآبادي رحمه الله می فرماید: "مذهب سيويه اين است که نبيء مهموز اللام است و حق نیز همین مذهب است" نبيء به همزه به قرائت نافع جزء قرائت سبع است. شرح شافية ابن الحاجب للرضي: ۳ / ۳۵ و شرح النظام: ۲۵۲. و اگر «النبي» از «النَّبوة» باشد در اصل «نبيو» بوده، واو و ياء با هم جمع شده اند، قبل از واو ياء ساکن بوده، قلب به ياء شده و دو ياء در هم ادغام شده اند.

(المصطفی) أي المختار من الناس كما قال النبي ﷺ في حديث رواه الترمذی و صحّحه: «إنّ الله اصطفى من ولد إبراهيم اسمعیل، و اصطفى من ولد إسمعیل بني كنانة و اصطفى من بني كنانة قريشا و اصطفى من قريش بني هاشم و اصطفاني من بني هاشم»، و قال في حديث رواه الطبرانی: «إنّ الله اختار خلقه فاختر منهم بني آدم ثمّ اختار بني آدم فاختر منهم العرب ثمّ اختار العرب فاختر منهم قريشا ثمّ اختار قريشا فاختر منهم بني هاشم ثمّ اختار بني هاشم فاخترني منهم فلم أزل خياراً من خيار». (و على (آله) أي أقاربه المؤمنین من بني هاشم و المطّلب (المستكملین الشرفا) بفتح الشين بانتسابهم إليه.....

### بررسی لفظ «مصطفی»

مسأله: لفظ «مصطفی» اسم مفعول است از باب افتعال، و طای مؤلفه بدل است از تای منقوطة باب افتعال<sup>۱</sup>.

### بررسی «مستكملین الشرفا»

مسأله: لفظ «شرف» بفتح شین مفعول است برای «مستكملین» پس الف «شرفا» برای اطلاق است؛ یا آن که بضم شین است و صفت دوم است برای آن، و در اصل «شرفاء» به مد بوده و به جهت ضرورت شعری به قصر آمده، چنانچه خواهد آمد در باب مقصور و مدود که مصنّف می گوید:

۱. زمانی که فاء الفعل در باب افتعال یکی از حروف مطبقة باشد، «تاء» بدل به «طاء» می شود مانند: «اصطبر»؛ زیرا «تاء» دارای همس بوده و اطباق ندارد و حروف: «صاد و ضاد و طاء و ظاء» دارای اطباق می باشند، بنابراین حرف «طاء» که هم دارای اطباق و هم از نخرج «تاء» است را انتخاب کردند. شرح شافية ابن الحاجب للرضی: ۳ / ۲۲۶.

(و أستعين الله في) نظم أرجوزة (اللفية) عدتها ألف بيت أو ألفان بناء على أن كل شطر

وَ قَصْرٌ ذِي الْمَدِّ اضْطِرَارًا مُجْمَعٌ عَلَيْهِ وَ الْعَكْسُ بِخُلْفٍ يَقَعُ

و مراد سيوطي<sup>١</sup> از «بانتسابهم إليه» ما أشرنا إليه في شرح المطول من أن الشرف قد يسرى من المضاف إليه إلى المضاف كما قيل بذلك في «بعده» في قوله تعالى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ﴾<sup>٢</sup> و هذا مسلّم عند اللبائيين في بحث فوائد الإضافة.

### أرجوزة

«أَرْجُوزَةٌ» بضمّ الهمزة بحر من بحور الشعر و كلّ بحر من بحوره يوزن بوزن من الأوزان المذكورة في كتاب نصاب الصبيان كما قال فيه:

١. عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين الحضيبي السيوطي، جلال الدين. در سال ٨٤٩ قمری مطابق با ١٤٤٥ میلادی متولد شد. یتیمی که در قاهره بزرگ شد در پنج سالگی پدر خود را از دست داده بود. زمانی که چهل سالش شد به اطراف نیل رفت و از همه عزلت گزید و بیشتر کتاب هایش را که حدود ٦٠٠ کتاب است در تنهایی تالیف کرد. او معروف به «ابن الکتب» است، وجه تسمیه اش این بوده که روزی پدرش به مادر او می گوید کتابی را برایش بیاورد، ناگهان درد زایمان به سراغ مادر می آید و این کودک در بین کتاب ها متولد می شود!.. از جمله تالیف های او: «الاتقان في علوم القرآن»، «إتمام الدراية لقراء النقاية»، «ترجمان القرآن»، «بغية الوعاة»، «الألفية في مصطلح الحديث»، «التحبير لعلم التفسير»، «الجامع الصغير»، «جمع الجوامع» معروف به الجامع الكبير، «حسن المحاضرة في أخبار مصر و لقاها»، «الدرر المنثور في التفسير بالمأثور»، «متشابه القرآن»، «الأشباه والنظائر»، «الاقتراح»، «تاريخ الخلفاء» و «تدريب الراوي في شرح تقريب النووي» است. الأعلام: ٣/ ٣٠١.

٢. الإسراء: ١.

بیت. و لا یقدح ذلك في النسبة كما قيل لتساوي التّسبب إلى المفرد و المتّنی كما سیأتی.  
 ..... (مقاصد النّحو) أي مهمّاته،

"به بحر تقارب تقرب نه‌ای بدین وزن میزان طبع آزما‌ی  
 فعولن فعولن فعولن فعولن چو گفتمی بگو ای مه دل ربای"

و وزن بحر الرجز أي الأرجوزة علی ثلاث مستفعلات فنقول: «قال محم» مستفعل، «مدن هو اب» مستفعلن، «ن مالک» مستفعلن. قال في المفتاح في علم العروض: "أصل الرجز مستفعلن سنا، وهو في الاستعمال یسدس تارة علی الأصل و یربع مجزواً أخرى و یتلث مشطوراً ثالثة"<sup>۲</sup>.

### حذف علامت تشبیه و جمع از اسم منسوب

مسأله: علامت تشبیه و جمع از اسم منسوب حذف می شود، مثلاً در نسبت به «زیدان» و «زیدون»، «زیدی» می گوئیم به شرایطی که در باب نسبت بیان خواهد شد. در مذکر در نسبت به «ألفان»، «ألفی» می گوئیم، و در مؤنث «ألفیة» می گوئیم؛ و همین است مراد شارح که می گوید: "لتساوي النسب ...".

### مراد از «مقاصد النّحو»

مسأله: اشکال شده که چون «مقاصد» جمع مضاف است و افاده عموم می کند پس معنی چنین می شود که جمیع مقاصد نحو، در این الفیه ذکر شده و حال این که این معنی باطل است؛ زیرا بسیاری از مطالب نحو در این الفیه ذکر نشده، لذا شارح جواب می دهد که مراد

۱. کلیات نصاب الصبیان: ۴.

۲. مفتاح العلوم: ۵۴۳.

و المراد به المرادف لقولنا: «علم العربيّة» المطلق على ما يعرف به أواخر الكلم إعراباً و بناءً و ما يعرف به ذواتها صحّة و اعتلالاً لا ما يقابل التصريف (بها) أي فيها (محموية) أي مجموعة.

از «مقاصد» مسائل مهمّة نحو است نه مطلق مسائل، پس معنی صحیح است.

مساله: اشکال شده که چون اضافه افاده اختصاص می کند پس معنای اضافه «مقاصد» به «نحو» چنین می شود، مقاصدی که مختصّ به علم نحو است در این الفیه جمع شده و حال این که در این الفیه بسیاری از مسائل صرف ذکر شده، مثل ابنیّه مصادر و صفت مشبیه و اسم فاعل و اسم مفعول و امثال اینها؛ لذا شارح جواب می دهد که نحو بر دو قسم است:

اول: نحو بالمعنی الأخصّ، که او را تعریف می کنند: «النحو علم بأصول يعرف بها أحوال أواخر الكلم إعراباً و بناءً».

دوم: نحو بالمعنی الأعمّ، که مرادف با «علم العربيّه» است. او را اطلاق می کنند بر: «ما يعرف به أحوال أواخر الكلم إعراباً و بناءً» که نحو به معنای اخص است، و بر: «ما يعرف به ذوات الكلم، صحّة و اعتلالاً» که علم تصريف است.

حاصل آن که مراد از نحو در این جا نحو بالمعنی الأخصّ نیست، تا اشکال وارد شود بلکه مراد از نحو در اینجا نحو بالمعنی الأعمّ است که اطلاق بر هر دو علم می شود، یعنی بر صرف و نحو، پس اشکالی وارد نمی آید. قال بعض المحققين: "قد غلب اطلاق علم العربيّة على علمي الصرف و النحو فقط و يراذفه اصطلاحاً النحو فإنّه قد يطلق عليهما و قد

(تقرّب) هذه الألفيّة لفهام الطّالّبين (الأقصى) أي الأبعد من غوامض المسائل فيصير واضحاً (بلفظ موجز) قليل الحروف، كثير المعنى. و الباء للسببيّة و لا بدع في كون الإيجاز سبباً لسرعة الفهم كما في «رأيت عبد الله و أكرمه» دون «أكرمت عبد الله» .....

يطلق على جميع العلوم التي نذكرها عن قريب<sup>۱</sup>.

مراد از قرب و بعد

مساله: مراد از قرب و بعد مسائل، قرب و بعد معنوی است نه مکانی.

اضافه «غوامض» به «المسائل»

مساله: اضافه «غوامض» بسوی «مسائل» از قبیل اضافه صفت به سوی موصوف است.

مراد از ایجاز

مساله: ایجاز بر دو قسم است چنانچه در علم معانی بیان شده؛ یکی ایجاز معنوی و دیگری ایجاز لفظی. و مراد از ایجاز، در این جا ایجاز لفظی است لذا شارح می گوید: "قليل الحروف كثير المعنى".

ایجاز کلام و سرعت فهم

مساله: در اسم ظاهر مثل: «رأيت عبد الله و أكرمت عبد الله» محتمل است که ثانی غیر اول باشد، و محتمل است که ثانی عین اول باشد؛ و این دو احتمال در صورتی است که بر ثانی الف و لام عهد داخل نشده باشد، و الا ثانی عین اول است مثل: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ

۱. غلبه استعمال باعث شده «علم العربیّه» به دو علم صرف و نحو اختصاص پیدا کند. هر چند «علم العربیّه» بر دوازده علم اطلاق می شود: لغت، صرف، اشتقاق، نحو، معانی، بیان، عروض، قافیه، قرض شعر، خط، انشاء خطبه ها و نامه ها، و محاضرات. در صفحه ۳۹ این علوم ذکر می شوند. حاشیه الصبان علی الأشمونی ۱ / ۲۴.

و يجوز أن تكون بمعنى مع، قاله ابن جماعة (و تبسط البذل) بسكون الدال المعجمة أي  
العطاء.....

رَسُولًا فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ<sup>١</sup> كه «رسول» ثانی عین «رسول» اول است. و هم چنین است  
اگر به جای اسم دوم ضمیر آورده شود مثل: «رأيت عبد الله وأكرمه» كه مراد از ضمیر غائب  
همان «عبدالله» است كه قبلاً ذكر شده نه كس دیگری. پس ثابت شد، اگر مراد متكلم از اسم  
ثانی عین اول باشد به ضمیر آوردن مقصودش بهتر دانسته می شود با این كه يك حرف است،  
به خلاف این كه اسم ظاهر بیاورد كه حروفش اكثر است و ذو احتمالین است.

قال ابن هشام<sup>٢</sup> في الباب السادس: "إن النكرة إذا أعيدت نكرة كانت غير الأولى وإذا  
أعيدت معرفة أو أعيدت المعرفة معرفة أو نكرة كان الثاني عين الأول. و حملوا على ذلك ما  
روي «لن يغلب عسر يسرين». قال الزجاج: ذكر العسر مع الألف واللام ثم ثنى ذكره فصار  
المعنى إن مع العسر يسرين»<sup>٣</sup> [انتهى] و يشهد للصورتين الأوليين أنك تقول اشترت فرساً

#### ١. المزمّل: ١٥ - ١٦.

٢. عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام. در سال ٧٠٨  
قمری مطابق با ١٣٠٩ میلادی در مصر متولد شد و در سال ٧٦١ قمری مطابق با ١٣٦٠ میلادی در همان  
کشور از دنیا رفت. ابن خلدون می گوید: "ما پیوسته در مغرب می شنیدیم در مصر عالمی به زعلوم عربی  
ظهور کرده، نامش ابن هشام بوده و از سیبویه نحوی تراست". از جمله تالیف های او: «مغنی اللیبب عن  
كتب الأعراب»، «عمدة الطالب في تحقیق تصریف ابن حاجب»، «شذور الذهب»، «قطر الندی»، «الإعراب  
عن قواعد الإعراب» است. الأعلام: ٤/ ١٤٦.

٣. جهت فهم کلام ابن هشام و روشن شدن بیان زجاج، ذکر این مطلب ضروری است كه «لن يغلب  
عسر يسرين» اشاره به حدیثی از رسول الله ﷺ دارد كه عامه این حدیث را در ذیل آیه شریفه ﴿إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ  
يُسْرًا﴾ [الشرح: ٦] نقل کرده اند. در تفسیر عبد الرزاق (متوفی ٢١١ هـ) این چنین آمده: «عن معمر عن  
الحسن في قوله تعالى: ﴿إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾ قال: خرج النبي صلى الله عليه [و آله] و سلم مسروراً فرحاً و»



ثمّ بعث فرساً فيكون الثاني غير الأوّل و لو قلت ثمّ بعث الفرس لكان الثاني عين الأوّل وللرابع قول الحماسي:

صَفَحْنَا عَنْ بَنِي ذُهَلٍ      وَقُلْنَا الْقَوْمَ إِخْوَانُ  
عَسَى الْأَيَّامُ أَنْ يَرِجِفَ      نَ قَوْمًا كَالَّذِي كَانُوا " ۱

ثمّ استشكل بأمر مذکوره هناك فراجع<sup>۲</sup>. والأحسن لتوضيح المقام ما صرّح به الرضي<sup>۳</sup> و هذا نصّه: "اعلم أنّ المقصود من وضع المضمّرات رفع الالتباس، فإنّ «أنا» و «أنت» لا

هو يضحك و هو يقول: «لن يغلب عسر يسرين، لن يغلب عسر يسرين إنّ مع العسر يسرا إنّ مع العسر يسرا». [تفسير عبد الرزاق: ۳/ ۴۳۸] با توجه به این حدیث کلام ابن هشام و توضیح زجاج روشن می شود. ۱. مغنی اللیب: ۸۶۱. شاعر این قصیده شهل بن شیبان، ملقب و مشهور به «الفند الزماني» بوده که این قصیده را در جنگ «السوس» گفته است. الفن و مذاهبه فی الشعر العربي: ۵۱.

۲. مغنی اللیب: ۸۶۲.

۳. محمد بن الحسن الرضي الأسترابادي، نجم الدین. اهل استرآباد یکی از روستاهای طبرستان بودند. «الوافیة فی شرح الکافیة» در نحو و «الشافیة فی شرح مقدّمة ابن الحاجب» در صرف دو کتاب معروف و بسیار ارزشمند ایشان است. رضی از شیعیان حضرت امیر المؤمنین علی بن ابی طالب علیه آلاف التحية و الثناء بوده و این عقیده را حتی در کتاب خود بیان کرده است، آنجا که در بحث تقدّم مفعول بر فاعل در صورت وجود قرینه این چنین مثال می زنند: «استخلف المرتضى المصطفى ﷺ» و یا در باب مرکبات می فرمایند: «الحسين ﷺ ثالث الاثني عشر». و به راستی کتاب های ایشان علمی و بسیار دقیق در نحو و صرف می باشند. نجم الدین در سال ۶۸۶ قمری مطابق با ۱۲۸۷ میلادی از دنیا رفتند. الاعلام: ۸۶/۶ و مقدمه شرح الرضي على الكافية: ۸/۱.

(بوعد منجز) أي سريع الوفاء. و الوعد في الخير و الإيعاد في الشرّ إذا لم تكن قرينة

يصلحان إلا لمعنيين و كذا ضمير الغائب نصّ في أنّ المراد هو المذكور بعينه في نحو: «جائني زيد و إيّاه ضربت» و في المتصل يحصل مع رفع الالتباس، الاختصار؛ و ليس كذا الأسماء الظاهرة فإنّه لو سمي المتكلم و المخاطب بعلميهما فربما التبس و لو كرّر لفظ المذكور مكان ضمير الغائب فربما توهم أنّه غير الأول<sup>١</sup> انتهى.

### وعد و ايعاد

بدان كه نكته اين كه وعد در شرّ، و ايعاد در خير استعمال مي شود<sup>٢</sup> اين است كه، خير آسان است و هر نفس قابل آن است، لذا مناسب است كه لفظ آن أيضاً خفيف باشد؛ به خلاف شرّ كه دشوار است بر نفوس، لذا مناسب است كه لفظ آن ثقيل و زياد باشد كذا في الدسوقي في بحث الالتفات.

١. شرح الرضي على الكافية: ٤٠١/٢.

٢. آنچه در اينجا ذكر شد مطابق با مطبوع در مكررات المدرّس است. اما بنظر مي رسد متن مي بايست اين چنين باشد: «وعد در خير و ايعاد در شرّ» و اين با تناسب ذكر شده در كلام ايشان نيز بهتر مطابق است. به صورت كلي «وعد» در خير و «ايعاد» در شرّ استعمال شده، و گاهي «وعد» در شرّ و «ايعاد» در خير نيز استعمال مي شود. اگر عرب بگويد «وعدته» و مفعول دوم را ذكر نكند، مرادش در خير است. و اگر بگويد «أوعدته» و مفعول دوم را ذكر نكند، مرادش در شرّ است و در صورت دخول «باء» بر مفعول «أوعد»، تنها در شرّ است، به خلاف «وعد» كه با «باء» نيز در خير و شرّ استعمال مي شود. معجم الصواب اللغوي:

(و تقتضی) بحسن الوجازة المقتضية لسرعة الفهم (رضاً) من قارئها بأن لا يعترض عليها (بغير سخط) يشوبه (فائقة ألفية) الإمام أبي زكريا يحيى (بن معطي) بن عبد التور الزاوي الحنفي (و) لكن (هو بسبق) أي بسبب سبقه إلى وضع كتابه و تقدّم عصره (حائز) أي جامع (تفضيلاً) لتفضيل السابق شرعاً و عرفاً و هو أيضاً (مستوجب ثنائي الجميلاً) عليه لانتفاعي بما ألفه و اقتدائي به. (و الله يقضي بعبادات) أي عطايا من فضله (وافرة) أي زائدة. و الجملة خبرية أريد بها الدعاء، أي اللهم اقض بذلك (لي) قدّم نفسه لحديث أبي داود: «كان رسول الله ﷺ إذا دعا بدء بنفسه» (و له في .....

مساله: جمله «و الله يقضي» جمله اسمیه خبریه است، ولی در این جا استعمال شده به معنای جمله انشائیّه دعائیّه که «اللهم اقض»<sup>۱</sup> باشد.

### اشکال بر استناد به حدیث ابي داود

مساله: بر قول شارح: "لحدیث ابي داود" اشکال شده به مضمون شعر معروف:

کار نیکان را قیاس از خود مگیر      گرچه باشد در نوشتن شیر شیر

چون که ابتدا کردی آن بزرگوار به نفس شریف خودش، به سبب این بود که آن بزرگوار رحمة للعالمین و شفیع المذنبین بود، و در قول مصتّف علت تقدیم موجود نیست.

۱. بعض معاصرین گفته اند: "تقدیر «اللهم اقض بذلك لي» صحیح نیست و باید «لیقض الله لي و له» باشد، زیرا «یقضي» فعل غائب است و تفسیرش نیز باید فعل امر غائب باشد نه حاضر". البته می توان پاسخ داد که تفسیر به «اللهم اقض بذلك لي» با ادب عبودیت در مقام دعا مناسب تر از «لیقض الله لي و له» است، فتأمل.

## درجات الآخرة) أي مراتبها العلية.

### عموم مستفاد از «درجات الآخرة»

مسألة: «أي مراتبها العلية» اشاره به عمومی است که از اضافه «درجات» استفاده می شود، زیرا که گذشت<sup>۱</sup> جمع مضاف افاده عموم می کند.

### علوم عربی

مسألة: بدان که علوم عربیت دوازده علم است:

اول: علم اللغة، دوم: علم التصريف، سوم: علم الاشتقاق، چهارم: علم النحو، پنجم: علم المعاني، ششم: علم البيان، هفتم: علم العروض، هشتم: علم القافية، نهم: علم الخط، دهم: علم قرص الشعر، یازدهم: علم انشاء الرسائل و الخطب، دوازدهم: علم المحاضرات؛ و بعضی علم بدیع را سیزدهم شمرده اند لکن اظهر آن است که علم بدیع از ملحقات علم معانی و بیان است.

و الفرق بين علمي التصريف و الاشتقاق أنّ الأول يبحث عن مفردات الألفاظ من حيث صورها و هيئتها و الثاني يبحث فيه عنها من حيث انتساب بعضها إلى بعض بالأصالة و الفرعية كذا نقله الجلبلي عن شرح المفتاح.

### موضوع علم نحو

مسألة: در موضوع علم نحو اقوالی است<sup>۲</sup>. بعضی گفته اند موضوع این علم فقط کلمه

۱. صفحه ۳۲.

۲. الحدائق النديّة في شرح الفوائد الصمدية: ۱/ ۱۳۴. كشاف اصطلاحات الفنون و العلوم: ۱/ ۲۴.

است، زیرا که در این علم بحث می شود من الإعراب و البناء و ما يتعلّق بهما و هما من عوارض المفردات و البحث عن غيها كبناء بعض الجمل و إعراب بعض آخر لتتزيه بمنزله. و بعضی گفته اند: موضوع این علم فقط کلام است، زیرا کلمه مستقلّ در استعمال نیست، زیرا که تکلم به کلمه جائز نیست مگر در ضمن کلام، و لذا قيل: «الكلمة قبل الاستعمال لا معربة و لا مبنية». و بعضی گفته اند: موضوع هر دو می باشد، چون هر یک از کلمه و کلام در استعمال محتاج به دیگری است، زیرا که کلمه بدون کلام استعمال نمی شود و کلام مرکب از کلمه است فهو مفتقر إليها افتقار الكل إلى الجزء. و ظاهراً مصنّف قائل به قول دوم است، چون که ابتداء به تعریف کلام کرده است، و یحتمل که قائل به قول سوم باشد چون باب را برای شرح هر دو قرار داده است.

## باب شرح الکلام

هذا باب شرح (الکلام و) شرح (ما يتألف) الکلام (منه) و هو الکلم الثلاث، (کلامنا)

---

### اقسام «باب»

مساله: باب بر دو قسم است، حسی مثل: «باب الدار» و «باب المدرسة» و نحوهما و معنوی مثل ما نحن فيه. قسم اول حقیقی است و دوم مجازی.

### معنای «شرح»

مساله: «شرح» به معنای برداشتن پرده از چیزی است که پنهان باشد، و مجازاً در بیان مجمل و مبهم استعمال می شود.

### مراد از «ما يتألف منه»

مساله: مراد از تالیف در این جا تالیف رکنی نیست تا اشکال شود به این که کلام مرکب از حرف نمی شود، بلکه مراد تالیف اجزایی است؛ چه این که رکن باشد یا غیر آن مثل: «هل یقوم زید» که مرکب از سه جزء هست که یکی حرف است.

### بررسی «الکلام»

مساله: کلام در نزد لغویین مطلق ما یتکلم به است، چه آن که یک حرف و یا بیشتر باشد، و چه آن که مهممل یا مستعمل باشد، و چه آن که متضمن اسناد یا بدون اسناد باشد، و چه آن که اسنادش تام و یا ناقص باشد. و بعضی گفته اند چه آن که از دهن خارج شود یا از دهن خارج نشود به خلاف لفظ که باید از دهن خارج شود و معتمد بر مخرج فم باشد، لذا

## أي معاشر التحوين (لفظ) أي صوت معتمد على مقطع، فيخرج ما ليس بلفظ من

می گویم کلام الله و نمی گویم لفظ الله<sup>۱</sup>. و کلام نزد صرفین فقط مشتق است لذا گفته اند: بدان که مصدر اصل کلام است<sup>۲</sup>. و در نزد بعضی از متکلمین معنایی است که در ذهن متکلم است<sup>۳</sup>. و کلام در نزد نحوین همین است که مصتّف گفته و قول شارح: "أي معاشر التحوين" اشاره به همین مطلب است<sup>۴</sup>.

### ماهیت لفظ

و ليعلم أنّ الأقوال في ماهية اللفظ ثلاثة. قال القوشجي<sup>۵</sup> في بحث المسموعات في شرح كلام الخواجة<sup>۶</sup> ما هذا نصه: "قد يعرض للصوت كيفية بها يتميّز عن صوت آخر يباثله في الحدة و الثقل تميّزاً في المسموع و الحرف هي تلك الكيفية العارضة عند الشيخ و ذلك الصوت المعروض عند بعض و مجموع العارض و المعروض عند آخرين و عبارة المتن يحتملها"<sup>۷</sup> انتهى.

۱. الکلیات: ۷۹۵.

۲. جامع المقدمات، کتاب شرح الأمثلة: ۱۶.

۳. بحوث في الملل و النحل: ۲/۲۵۱.

۴. شرح ابن عقيل: ۱/۱۴ و التصريح بمضمون التوضيح: ۱/۱۵.

۵. ترجمة قوشجي در صفحه ۹ گذشت.

۶. محمد بن محمد بن الحسن، أبو جعفر، نصير الدين الطوسي رحمته الله. در سال ۵۹۷ قمری مطابق با ۱۲۰۱ میلادی در طوس متولد شد و در سال ۶۷۲ قمری مطابق با ۱۲۷۴ میلادی در بغداد از دنیا رفت. در علوم عقلیه سرآمد علماء زمان خود بود و نزد «هلاکو خان» مقام و منزلت والایی یافت. در مراغه رصد خانه بزرگی بنا کرد و کتابخانه عظیمی را گرد آورد. از جمله تالیف های ایشان: «شکل القطاع»، «تربیع الدائرة»، «تحریر اصول أقلیدس»، «تحرید الاعتقاد»، «آداب المتعلّمين» و کتاب های بسیار دیگر است. الأعلام:

۳۰/۷

۷. شرح تجرید العقائد: ۲۴۵.

## من الدوآل كالإشارة والخطّ

وَأنا أقول: كلام السيوطي ظاهرأ ناظر إلى القول الثالث إن كان مراده بالاعتقاد الكيفيّة؛ فتأمل.

### دوآل اربعه

مساله: دوآل اربعه معروفه عبارت است از عقود و نُصُب و خطوط و اشارات. دلالت بر دو قسم است، بالوضع فقط، به خلاف دو قسم اخير که ممکن است هم به وضع و هم به غير وضع باشد. مراد از عقد، بند انگشتان است که هر کدام دلالت بر عدد مخصوصی می کند چنانچه مرحوم مجلسی<sup>۱</sup> در مرآة العقول شرح اصول کافی در باب ایبان حضرت ابوطالب علیه السلام مفصلاً بیان فرموده به آن جا مراجعه شود<sup>۲</sup>.

۱. محمد باقر بن محمد تقي المجلسي علیه السلام. در سال ۱۰۳۷ قمری مطابق با ۱۶۲۷ میلادی متولد و در سال ۱۱۱۱ قمری مطابق با ۱۷۰۰ میلادی از دنیا رفتند. تمام علماء امامیه بر عظمت و جلالت قدر ایشان اجماع دارند. محقق اردبیلی در وصف ایشان می نویسد: «استاد ما، شیخ ما، و شیخ اسلام و مسلمین، خاتم مجتهدین، امام، علامه، محقق، مدقق، جلیل القدر، عظیم الشأن، رفیع المنزله، یگانه زمانش، بی مانند روزگار، ثقه، ثبت، عین، کثیر العلم، جید التصانیف. امر ایشان در علو قدر و عظمت شأن و بزرگی رتبه و تبخر در علوم عقلیه و نقلیه و دقت نظر و اصابت رای و وثاقت و امانت و عدالتش، مشهور تر از آن است که ذکر شود». ایشان تالیف های بسیاری به زبان های عربی و فارسی دارند که نور درخشانشان کتاب شریف و عزیز «بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار علیهم السلام» است. خداوند متعال مارا با ایشان و خادمان اهل البيت عصمت و طهارت علیهم السلام محشور کند. مقدمه بحار الأنوار جلد ۰ صفحه ۳۷.

۲. مرآة العقول: ۵ / ۲۶۱.



و عبّر به دون القول لإطلاقه على الرأي و الاعتقاد و عكس في الكافية لأنّ القول جنس قريب لعدم اطلاقه على المهمل بخلاف اللفظ.....

### اشکال بر تعریف و پاسخ به آن

مساله: اگر کسی اشکال کند که تعریف مصنّف جامع افراد نیست، زیرا گاهی بعضی از اجزاء کلام از مقوله لفظ نیستند مثل ضمائر مستتره و جوباً، لأنها لا تظهر أبداً حتّى يتلفظ بها؛ در جواب می گوئیم مراد از تعریف این نیست که جمیع اجزاء کلام لفظ باشند و بر فرض تسلیم، می گوئیم لفظ اعمّ است از لفظ حقیقی و حکمی؛ و ضمائر مستتره و جوباً، لفظ است حکماً چون که بر آنها احکام لفظ حقیقی جاری می شود من الإسناد و العطف و التأكيد و الإبدال و ما شاكلها.

### فرق بین استتار و تقدیر واجب و جائز

مساله: فرق بین استتار واجب و تقدیر واجب، و بین استتار جائز و تقدیر جائز واضح است، زیرا که در واجب ابدأ ظاهر نمی شود تا به او تلفّظ شود به خلاف جائز که گاهی ظاهر می شود و تلفّظ به او می شود. و از همین قبیل است کلمات الله و الملائكة و الجن بنابر قولی، لکن این فرق بنابر قولی است که در صدق ماهیّت وجود خارجی شرط باشد.

### فرق بین استتار و تقدیر واجب و بین نیّت گرفتن معنی بدون لفظ

مساله: فرق بین استتار واجب و تقدیر واجب، و بین نیّت گرفتن معنی بدون لفظ که در باب غایات گفته می شود این است که مستتر و مقدّر جزء کلام است و احکام لفظ حقیقی بر او جاری می شود، به خلاف معنای بدون لفظ در غایات که نه جزء کلام است و نه احکام لفظ بر او جاری می شود.

### اشکالی بر شارح و پاسخ به آن

مسأله: بر قول شارح: "فیخرج ما لیس بلفظ" اشکال شده است که جنس باید مدخِل باشد، نه مخرج. جواب داده شده از این اشکال که مراد از اخراج منع از دخول است مجازاً؛ و بر فرض تسلیم که مراد اخراج باشد حقیقه، جواب داده شده که مخرج نبودن جنس در صورتی است که بین جنس و فصل، عموم و خصوص مطلق باشد مثل: «الانسان حیوان ناطق» به خلاف جایی که بین جنس و فصل، عموم و خصوص من وجه باشد، فحیثئذ یجوز أن یخرج الجنس من حیث أخصّیته، ما دخل فی الفصل من حیث أعمّیته و بالعکس و ما نحن فیه از همین قبیل است، زیرا بین «لفظ» که جنس است و «مفید» که فصل است عموم و خصوص من وجه است، ماده اجتماع هر دو «زید قائم» و ماده افتراق «لفظ» از «مفید» الفاظ مفرده و مرکبات ناقصه و مهملات، و ماده افتراق «مفید» از «لفظ» دوآل اربعه و بقیه علامات غیر لفظیه، اینها داخل است در «مفید» و «لفظ» آنها را خارج می کند، و اما ما یخرج بـ «مفید» فظاهر.

### اولویّت استفاده از «لفظ» در تعریف

مسأله: بدان که از برای هر یک از «قول» و «لفظ» دو صفت است، صفت اول «قول» مشترک لفظی بودن است، چون بر رأی و اعتقاد اطلاق می شود، و صفت دومش جنس قریب بودن برای کلام است، چون اطلاق بر مهمل نمی شود. صفت اول «لفظ» جنس بعید بودن است برای کلام، چون لفظ اطلاق بر مهمل می شود، و صفت دومش مشترک لفظی

نبودن است، چون اطلاق بر رأی و اعتقاد نمی شود. قد صرّح في الشمسية بأن الاشتراك اللفظي و الجنس البعيد من معائب التعريف<sup>١</sup>، پس هر یک از «قول» و «لفظ» نظر به صفت دومش بهتر است از دیگری بالنسبة به صفت اولش.

مصنّف در کافیه<sup>٢</sup> نظر به صفت دوم «قول» کرده که جنس قریب بودن است بالنسبة به صفت اول «لفظ» که جنس بعید بودن است، و در این کتاب عکس اش را عمل کرده یعنی نظر به صفت دوم «لفظ» کرده که مشترک لفظی نبودن است؛ پس مختار کافیه ارجح از مختار این کتاب است چون اختیار جنس بعید که «لفظ» است سبب مانع اغیار نبودن تعریف می شود؛ و مختار این کتاب ارجح از مختار کافیه است چون استعمال مشترک لفظی سبب وافی نبودن تعریف به فهمیدن مراد است، پس غرض از تعریف که تحصیل مجهول است حاصل نمی شود.

خلاصه آن که در تعریف کلام اگر «قول مفید» بگوییم مانع اغیار نمی شود، چون رأی و اعتقاد داخل در تعریف شده ولی مهملات خارج می شود؛ اگر «لفظ مفید» بگوییم مانع اغیار شده چون که رأی و اعتقاد خارج می شود اگر چه مهملات داخل می شود ولی او را به قید «مفید» خارج می کنیم. مع ذلک مختار این کتاب، بهتر از مختار کافیه است، زیرا که دفع ضرر دخول اغیار بهتر از جلب منفعت است که وافی بودن تعریف به فهمیدن مراد می باشد. كما قيل: «إنّ دفع الضرر أولى من جلب المنفعة»؛ لذا مصنّف در این کتاب که بعد از کافیه تصنیف کرده «لفظ» را اختیار کرده، لأنّ النظر اللاحق أدقّ من النظر السابق.

١. این مطلب را در کتاب الشمسية مطبوع مکتبه الأصلین، نیافتیم.

٢. شرح الکافية الشافية: ١/١٥٧.

محصول ما تقدّم این است که در مختار کافیه ضرری است که دخول اغیار است یعنی رأی و اعتقاد، و نفعی است که وافی بودن تعریف به فهم مراد است؛ و در مختار این کتاب ضرر دخول اغیار نیست اگرچه نفع وافی بودن هم نیست.

و لا بدّ هنا من ذکر دقیقه ذکرها بعض أرباب الحواشي، قال: قال الرضي<sup>١</sup>: "و اعلم أنّه قد يجيء القول بمعنى الاعتقاد و لا لفظ هناك سواء كان ذلك الاعتقاد علماً أو ظناً كما تقول: كيف تقول في هذه المسألة أي كيف تعتقد، فيلحق بالظنّ في نصب المفعولين، و ليس بمعنى الظنّ خلافاً لظاهر كلام سيبويه و بعض المتأخرين"<sup>٢</sup>. انتهى فليكن هذا على ذكر منك ليفيدك في باب أفعال القلوب ثمّ اعلم أنّ استعمال المجاز أردأ من استعمال الحقيقة لتبادر الذهن من المجاز إلى غير المقصود لولا القرينة و استعمال المشترك أردأ من استعمال الألفاظ الغريبة الوحشية إذ المشترك يتردّد بين المقصود و غيره، فيمكن أن يحمل على غير المقصود و أمّا الألفاظ الغريبة الوحشية فالخلل فيه هو الاحتياج إلى الاستفسار فلا عيب فيه إلا طول المسافة، كذا قال في الشمسية في بحث التعريف<sup>٣</sup>.

١. ترجمه ایشان در صفحه ٣٦ گذشت.

٢. شرح الرضي على الكافية: ٤ / ١٧٨.

٣. الشمسية: ١٥.

(مفید) أي مفهوم معنی بحسن السّکوت علیه كما قاله في الكافية، و المراد سکوت المتکلم و قيل: السامع، و قيل: کلیهم، و خرج به ما لا یفید ک «إن قام» مثلاً. و استثنی منه في شرح التسهيل نقلاً عن سیبویه و غیره مفید ما لا یجهله أحد نحو «النّار حارّ» فلیس بکلام.

### مراد از « مفید »

مساله: غرض از وضع الفاظ، فهانندن متکلم مقاصد خود را به مخاطب است. در فهانندن به کتابت مشقّت است بلکه ممتنع است، زیرا تعلیم و تعلّم کتابت بدون لفظ محال است. و اشاره وافی به جمیع مقاصد نیست، زیرا که بعضی از مقاصد قابل اشاره نیستند مثل معدومات صرفه و اجتماع نقیضین و أمثالها. و فهمیدن مخاطب و استفاده کردن او مقاصد متکلم را از لفظ، غرض از وضع نیست بلکه تابع غرض از وضع الفاظ است؛ پس میزان در مقدار تلفظ و سکوت از آن غرض متکلم است لذا شارح سکوت متکلم را اختیار کرد.

### احتراز توسط « مفید »

مساله: چون شرط بدون جزاء از تعریف به سبب «مفید» خارج شد با این که قبل از دخول ادات شرط مفید بوده کما صرح بذلک في التهذیب، پس مفردات و مرکبات ناقصه به طریق اولی خارج است لذا شارح مثال به «إن قام» زده تا خروج دیگران به طریق اولی ثابت شود.

### خروج قضایای بدیهیه

مساله: در خروج ما لا یجهله أحد مانند: «النّار حارة»، و «الأربعة زوج» و أمثالها اختلاف است. بعضی می گویند کلام نیست و خارج است چون که مراد از «مفید» بالفعل است. و

و لم یصرّح باشتراط كونه مرکباً كما فعل الجزویّ كغيره للاستغناء عنه إذ ليس لنا لفظ مفید و هو غیر مرکّب .....

بعضی می گویند خارج نیست<sup>۱</sup>، چون که مراد از «مفید» بالقوه است و الا لازم می آید که جمیع قضایای بدیهیه کلام نباشد. و اظنّ أنّ هذا النزاع مبنيّ علی ما قاله البیانیون من أنّه لا بدّ للكلام من فائدة أو لازمها و الفائدة فیما كان المخاطب جاهلاً بمضمون الكلام ففائدته حیثند حصول العلم للمخاطب بمضمونه و لازمها فیما كان المخاطب عالماً بمضمونه و جاهلاً بكون المتكلم أيضاً عالماً به فإذا تكلم المتكلم بعلم السامع أنّ المتكلم أيضاً عالم به فلازم فائدته حصول العلم للسامع بأنّ المتكلم أيضاً عالم به ففیه لا یجهله أحد لا یوجد شيء منها بالفعل فليس بكلام عند الأولین و منهم المصنّف و سیبویه<sup>۲</sup> و هو کلام عند المتأخرین لأنّهم لم یشرطوا وجود أحدهما بالفعل<sup>۳</sup>.

### بررسی قید « ترکیب »

مسأله: بدان که نسبت بین لفظ مفید و مرکّب، عموم و خصوص مطلق است یعنی هر لفظ مفیدی مرکّب است لکن هر مرکّبی مفید نیست مثل مرکّبات ناقصه؛ پس لفظ مفید دلالت التزامی دارد بر مرکّب اگرچه صریحاً و مطابقتاً دلالت ندارد، لذا مصنّف احتیاجی

۱. مانند: أبو حیّان. همع الهوامع فی شرح جمع الجوامع: ۴۹/۱.

۲. عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثی، أبو بشر، ملقب به سیبویه. سال ۱۴۸ قمری مطابق با ۷۶۵ میلادی در یکی از روستاهای شیراز متولد شد. به بصره رفت و نزد خلیل بن احمد شاگردی کرد. او صاحب کتاب معروف «الکتاب» است که در فنّ خود کم نظیر می باشد. سیبویه به بغداد رفت و آنجا با کسانی به مناظره پرداخت. و در سال ۱۸۱ قمری مطابق با ۷۹۶ میلادی در اهواز یا شیراز از دنیا رفت. سیبویه در جوانی مرده اما در زمان و مکانش اختلاف است. الأعلام: ۸۱/۵.

۳. همع الهوامع: ۴۸/۱ و حاشیه الصبان: ۳۱/۱.

و أشار إلى اشتراط كونه موضوعاً أي مقصوداً ليخرج ما ينطق به التائم و الساهي و

بذكر مركّب ندارد إذ الخاص يدلّ على العام اگر چه جزولی<sup>١</sup> تصریح کرده بقید ترکیب. و ضمیر «کغیره» راجع به مصنّف است یعنی نه مصنّف تصریح کرده و نه غیر مصنّف.

قال الشيخ في دلائل الإيجاز: "اعلم أنّ معاني الكلام كلّها معان لا تتصوّر إلّا فيما بين شيئين. والأصل والأول هو الخبر (أي الجملة الخبريّة). وإذا أحكمت العلم بهذا المعنى فيه عرفته في الجميع. ومن الثابت في العقول والقائم في النفوس أنّه لا يكون خبر حتى يكون مخبر به ومخبر عنه لأنّه ينقسم إلى إثبات ونفي، والإثبات يقتضي مثبتاً ومثبتاً له، والنفي يقتضي منفيّاً ومنفيّاً عنه. فلو حاولت أن تتصور إثبات معنى أو نفيه من دون أن يكون هناك مثبت له ومنفي عنه حاولت ما لا يصحّ في عقل ولا يقع في وهم. ومن أجل ذلك امتنع أن يكون لك قصد إلى شيء مظهر أو مقدر مضمّر. و كان لفظك به إذا أنت لم ترد ذلك وصوت تصوته سواء. و إن أردت أن تستحكم معرفة ذلك في نفسك فانظر إليك إذا قيل لك: «ما فعل زيد» فقلت: «خرج». هل يتصور أن يقع في خلدك من «خرج» معنى من دون أن تنوي فيه ضمير زيد؟ و هل تكون إن أنت زعمت أنّك لم تنو ذلك إلّا خرجاً نفسك إلى الهديان؟! و كذلك فانظر إذا قيل لك: «كيف زيد» فقلت: «صالح» هل يكون لقولك: «صالح» أثر في نفسك من دون أن تريد «هو صالح» أم هل يعقل السامع منه شيئاً إن هو لم يعتقد ذلك فإنّه مما لا يبقى معه لعاقل شك أنّ الخبر معنى لا يتصور إلا بين شيئين يكون أحدهما مثبتاً والآخر مثبتاً له أو يكون أحدهما منفيّاً والآخر منفيّاً عنه وأنّه لا يتصور مثبت من غير مثبت له ومنفي من دون منفي عنه"<sup>٢</sup>.

١. عيسى بن يلبخت الجزوليّ المغربيّ. مذهب مالک و اصول را نزد أبو منصور ظافر المالکي خواند و نحو را نزد أبو محمد عبد الله بن بريّ نحوی آموخت. جزولی حدود سال ٦٥٠ قمری در مغرب از دنیا رفت.

إنباه الرواة على أنباه النحاة ٢ / ٣٧٨

٢. من وجوه اعجاز القرآن العديدة، دلائل الاعجاز: ١ / ٣٨٢.

## دو نزاع در دلالت کلام

مسأله: در دلالت کلام دو نزاع است. اول آن که آیا دلالت کلام و مرکبات به وضع جدید است غیر از وضع مفردات یا به حکم عقل است. جماعتی گفته اند: به حکم عقل است، زیرا پس از ثبوت وضع مفردات دلالت کلام عقلیه است، زیرا که هر کس عالم باشد که «زید» برای فلان شخص وضع شده و عالم باشد که «قائم» برای کسی که ایستاده باشد وضع شده و بشنود «زید قائم» را می فهمد ثبوت «قیام» را برای «زید»، اگر شنونده دارای شعور و عقل باشد.

آخوند خراسانی<sup>۱</sup> در کفایه می فرماید: "السادس لا وجه لتوهم وضع للمركبات، غير وضع المفردات، ضرورة عدم الحاجة إليه بعد وضعها بموادها في مثل: «زید قائم» و «ضرب عمرو بکرا» شخصياً، وبهياتها المخصوصة من خصوص إعرابها نوعياً، ومنها خصوص هيئات المركبات الموضوعة لخصوصيات النسب والإضافات، بمزاياها الخاصة من تأكيد وحصر وغيرهما نوعياً، بداهة أنّ وضعها كذلك وافٍ بتمام المقصود منها، كما لا يخفى من غير حاجة إلى وضع آخر لها بجملتها، مع استلزامه الدلالة على المعنى تارة بملاحظة وضع نفسها،

۱. محمد کاظم بن الحسین الخراسانی، معروف به «آخوند خراسانی» رحمته الله. در سال ۱۲۵۵ قمری در مشهد مقدس متولد شد. مقداری از علوم عقلیه را در ایران فراگرفت و سپس در نجف اشرف نزد علماء برجسته ای مانند: شیخ مرتضی انصاری رحمته الله، سید علی شوشتری رحمته الله، میرزای شیرازی رحمته الله و دیگر علماء شاگردی کرد. از مهمترین تألیف های ایشان: کفایة الأصول، حاشیه بر مکاسب شیخ اعظم و حاشیه بر رسائل می باشد. ایشان در سال ۱۳۲۹ قمری از دنیا رفتند و در نجف اشرف دفن شدند.



وآخری بملاحظه وضع مفرداتها، ولعلّ المراد من العبارات الموهمة لذلك<sup>۱</sup>، هو وضع الهيئات على حدة، غير وضع المواد، لا وضعها بجملتها علاوة على وضع كل منهما<sup>۲</sup>.

و جماعتی گفته اند محتاج به وضع جدید است و دلالت عقلیّه نیست، زیرا که مراد از دلالت عقلیّه دلالتی است که وضع ابدأ دخالتی در او نداشته باشد، مثل: «دیز» مسموع از وراء جدار که دلالت می کند بر وجود لافظ، و آلا لازم می آید که جمیع دلالت ها، عقلیّه باشد، زیرا که دخالت عقل در این جا واضح است. این نزاع اول در دلالت بود.

أما النزاع الثاني الذي ينظر إليه كلام الشارح حيث يقول: «و أشار إلى اشتراط كونه موضوعاً أي مقصوداً» إلخ، فهو أتهم اختلفوا في أنه هل الدلالة تابعة للإرادة أي إرادة المتكلم معنى الكلام أم لا؟ بمعنى أن الوضع كاف في الدلالة. فالأكثر ومنهم التفتازاني<sup>۳</sup> و الخراساني<sup>۴</sup> على الثاني و نسب إلى الشيخ الرئيس<sup>۵</sup> الأول<sup>۶</sup>، و استدللّ للثاني بوجوه، منها: أن المخاطب العالم بالوضع كلّما سمع الكلام فهم منه المعنى سواء أراده المتكلم أم لا، فضلاً عن العلم بإرادة

۱. ابن مالک در شرح مفصل این نظر را به بعضی نسبت داده است.

۲. کفایة الأصول: ۱/ ۳۴ - ۳۵.

۳. ترجمه تفتازانی در صفحه ۸ گذشت.

۴. ترجمه آخوند خراسانی رحمته الله علیه در صفحه ۵۱ گذشت.

۵. الحسين بن عبد الله بن سينا، أبو علي، در سال ۳۷۰ قمری مطابق با ۴۲۸ میلادی متولد شد و در سال ۹۸۰ قمری مطابق با ۱۰۳۷ میلادی از دنیا رفت. او در فلسفه، منطق و طب از شهرت بسیاری برخوردار است. ابو علی قریب به ۱۰۰ کتاب نوشت، از مشهورترین آنها در طب «قانون»، «Canon medicina» است که شش قرن در علم طب کتاب مرجع بوده است. از دیگر کتاب های او: «المعاد»، «الشفاء»، «الإشارات» و «أسرار الحكمة المشرقية» می باشد. الأعلام: ۲/ ۲۴۲.

۶. کفایة الأصول: ۳۳.

المتكلم و عدمه؛ ومنها: أن الدلالة لو كانت تابعة للإرادة لما كان كلام النائم والساهي وأمثالهما دألاً على شيء لعدم تحقق الإرادة، والتالي باطل بالضرورة فالمقدم مثله؛ ومنها: أن أرباب كل لغة واصطلاح يفهمون معاني ألفاظهم وإن سمعوها عن الجاهل باصطلاحهم الذي لا يمكن مع الجهل إرادة معانيها؛ ومنها: أنها يفهم من الألفاظ المعاني الحقيقية مع وجود قرينة المجاز المانعة عن إرادتها؛ ومنها ما في الكفاية أيضاً حيث قال: "الخامس، لا ريب في كون الألفاظ موضوعة بإزاء معانيها من حيث هي، لا من حيث هي مرادة للألفاظ لما عرفت بما لا مزيد عليه من أن قصد المعنى على أنحائه من مقومات الاستعمال فلا يكاد يكون من قيود المستعمل فيه. هذا مضافاً إلى ضرورة صحة الحمل والاسناد في الجمل بلا تصرف في ألفاظ الأطراف، مع أنه لو كانت موضوعة لها بما هي مرادة، لما صح بدونه، بداهة أن المحمول على «زيد» في «زيد قائم» والمسند إليه في «ضرب زيد» مثلاً هو نفس القيام والضرب، لا بما هما مرادان<sup>١</sup>. انتهى موضع الحاجة من كلامه زاد الله في علو مقامه.

و استدللّ للأول أيضاً بوجوه، منها: أن اللفظ لا يدلّ بالذات كما بيّن في محلّه، فوجب أن يدلّ بالإرادة، و أوجب عن ذلك بمنع الحصر لوجود الوسطة و هو الوضع. ومنها: أن المشترك المجرد عن القرينة كللفظ «عين» و «جون» و غيرهما لا يفهم منه المعنى و ليس هذا إلا لعدم ظهور المراد، و أوجب عن ذلك بالمنع من عدم الفهم بل يفهم المعاني جميعاً و إنما المشتبه و المجهول هو المراد.

هذا لكن لا يخفى عليك أن النزاع إن كان في الدلالة التصورية فالحق هو الثاني وإن كان في الدلالة التصديقية التي يسميها بعضهم بالدلالة التفهيمية فالحق هو الأول.

نحوهما بقوله: (کاستقم) إذ من عادته إعطاء الحكم بالمثال و قيد في التسهيل بكونه لذاته،  
ليخرج المقصود لغيره كجملة الصلّة و الجزاء.....

و المراد من الدلالة التّصوريّة مجرد فهم المعنى من اللفظ من دون أن يلتزم المتكلّم بمضمونه  
مثلاً لو قال: «بعت داري» إنشاءً أو إخباراً لا يلزم عليه المعنى بأن نجعله إقراراً بالبيع أو إنشاءً  
له، و المراد من الدلالة التصديقيّة إلزام المتكلّم بمضمونه زائداً على مجرد فهم المعنى؛ فتدبّر.

و المختار عند المصنّف تابعيّة الدلالة للإرادة فلذا أشار إلى كونه مقصوداً بقوله: «کاستقم»  
الصادر عن المتكلّم قاصداً لمعناه و هو طلب الاستقامة، و الظاهر أنّه إشارة إلى قوله تعالى  
مخاطباً لرسوله ﷺ: ﴿فَاسْتَقِمَّ كَمَا أُمِرْتَ﴾<sup>۱</sup>. وليعلم أنّه كما خرج بهذا القيد كلام الساهي و  
النائم و أمثالها كالمغنى عليه و المجنون و السكران و اللاغبي، كذلك من أراد منه نفس لفظها  
دون معناه كما قال: «زيد قائم جملة اسميّة» أو قال: «اضرب فعل أمر».

### نسبت كلام و جمله و رابطه آن با قيد «مقصود لذاته»

مسأله: کسی که نسبت بین کلام و جمله را تساوی می داند قید «مقصود لذاته» را در  
تعریف کلام ذکر نمی کند، و کسی که نسبت بین آن دو را عموم و خصوص مطلق می داند  
قید «مقصود لذاته» را ذکر می کند تا خارج شود از تعریف کلام جمله ای که «مقصود لغيره»  
باشد مثل جمله صلّه و جمله خبر و جمله صفت و امثال آنها. رای مصنّف در تسهيل بر تقييد و  
اخراج است<sup>۲</sup> اگر چه در این کتاب رایش معلوم نیست.

۱. هود: ۱۱۲.

۲. شرح التّسهيل: ۵/۱.

(و اسم و فعل تم حرف) هي (الكلم) التي يتألف منها الكلام لا غيرها، كما دلّ عليه الاستقراء، و ذكره الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام المبتكر لهذا الفن.....

### اقسام دليل

مسأله: دليل يا عقلی و يا نقلی است. دليل عقلی بر سه قسم است:

اول: برهان، و آن دلیلی است که کلی سبب علم به جزئی شود مثل: «العالم متغیر و کلّ متغیر حادث فالعالم حادث» که از حادث و متغیر کلی، علم به حدوث عالم که فرد است حاصل می شود.

دوم: استقراء است، که عکس برهان است یعنی در استقراء از جزئی علم به کلی حاصل می شود؛ لذا در تعریف استقراء می گویند: «تصفح الجزئیات». استقراء مفید یقین است اگر همه جزئیات استقراء شده باشد و آلا مفید یقین نیست.

سوم: تشبیه است، و آن دلیلی است که در او بخواهند از جزئی علم به جزئی دیگر حاصل شود.<sup>۱</sup>

### انحصار کلام در اسم، فعل و حرف

مسأله: شارح برای اثبات انحصار ما يتألف منه الكلام، دو دلیل ذکر کرده، یکی عقلی که استقراء است و دیگری نقلی یعنی روایت ابوالأسود دثلی<sup>۲</sup> که منسوب است إلى «الدثلی»

۱. المنطق: ۲۰۰.

۲. ظالم بن عمرو بن سفیان بن جندل الدؤلی الکنانی، ایشان از جمله تابعین می باشند. حضرت مولی المؤمنین امیر المؤمنین علی بن ابی طالب عليه السلام اصول علم نحو را به او آموختند، و این آغاز تدوین علم

قبیله من العرب لا إلی «الدیلیم» المراد به سکان جبال دار المرزکما ادعاه بعض المحشّین فإنّه من سقطات القلم لا من زلات القدم الصادرة من التعصّب و العناد کما یفعله بعض العظامیین فی عصرنا فی تراجم بعض المشهورین من الرجال بحیث لا یحمل له إلاّ التعصّب و العناد، أعادنا الله منها و جمیع العباد بحقّ محمّد ﷺ و آله الأجداد علیهم السلام و الروایات المنقولة عنه مختلفة ذکرنا بعضها فی شرحنا علی المطول، منها ما نقله السکاکی<sup>۱</sup> فی علم المعانی و هذا نصّه: "یروی عن علی رضي الله عنه [علیه آلاف التّحیّة و الثّناء و السّلام] أنّه کان یشیع جنازة فقال له قائل: «من المتوفی؟» بلفظ اسم الفاعل سائلاً عن المتوفی، فلم یقل فلان بل قال: «الله» ردّاً لكلامه علیه مخطئاً إیّاه متنبّهاً له بذلك علی أنّه کان یجب أن یقول: «من المتوفی؟» بلفظ اسم المفعول، و یقال: إنّ هذا الواقع کان أحد الأسباب التي دعتّه إلی استخراج علم النحو فأمر أبا الأسود الدئلی بذلك فهو أوّل أئمّة علم النحو"<sup>۲</sup> انتهى.

### اسم فعل

مسأله: بعضی گفته اند<sup>۳</sup> که اسماء افعال قسم چهارم اند، یعنی نه اسم است نه فعل است و

نحو در تاریخ اسلام شد. ابو الأسود در جنگ صفین در رکاب حضرت امیر المؤمنین علیؑ جنگید. مشهور است ایشان اولین شخصی است که نقطه های قرآن کریم را گذاشته است. او در سال ۶۹ قمری مطابق با ۶۸۸ میلادی در بصره از دنیا رفت. الأعلام: ۳/ ۲۳۶.

۱. یوسف بن ابی بکر بن محمد بن علی السکاکی الخوارزمی الحنفی أبو یعقوب، سراج الدین. در سال ۵۵۵ قمری مطابق با ۱۱۶۰ میلادی در خوارزم متولد شد و در سال ۶۲۶ قمری مطابق با ۱۲۲۹ میلادی در همانجا از دنیا رفت. شهرت او به علم عربی و کتابش «مفتاح العلوم» است. الأعلام: ۸/ ۲۲۲.

۲. مفتاح العلوم: ۲۲۷.

۳. مراد «أبو جعفر بن صابر» است که اسم فعل را قسم چهارم دانست و آن را «خالفه» نامید. حاشیة الصبان: ۱/ ۳۶. و همع الهوامع: ۳/ ۱۰۴.

و عطف النَّاطِم الحرف بتمّ إشعاراً بتراخی رتبه عمّا قبله لكونه فضلة دوغما، ثمّ الکلم  
على الصّحیح اسم جنس جمعیّ (واحد کلمة) .....

نه حرف، و آنها را «خالقه» نامیده اند چون جانشین فعل شده اند. لکن مشهور می گویند که  
اینها اسم هستند. و بعضی گفته اند<sup>۱</sup>: اینها فعل می باشند چنانچه بیان خواهد شد در شرح  
قول مصنّف: "وکنیابة عن الفعل...".

### لفظ (کَلَا)

مساله: از فراء<sup>۱</sup> نقل شده که لفظ «کَلَا» که برای ردع است قسم چهارم است<sup>۲</sup>، یعنی نه  
اسم است و نه فعل و نه حرف، لکن مشهور می گویند حرف است.

### تراخی حرف از اسم و فعل

مساله: بدان که تراخی بر دو قسم است، یکی زمانی و دیگری رتبی یعنی درجه و رتبه  
چیزی از چیزی پست تر باشد اگر چه در زمان واحد باشند، به خلاف تراخی زمانی که باید  
از حیث زمان مؤخر باشد؛ و تراخی حرف از اسم و فعل رتبی است زیرا حرف رکن کلام  
واقع نمی شود.

### جمع، اسم جمع و اسم جنس

مساله: جمع آن است که بر آحاد خود دلالت کند مطابقتاً مثل «زیدون» که بر «زید» های متعدّد  
که لفظ آنها با لفظ «زیدون» مطابق است دلالت می کند؛ و اسم جمع آن است که دلالت کند

۱. مراد «کوفیون» هستند. شرح التصریح علی التوضیح: ۲/ ۲۸۱.

۲. ترجمه فراء در صفحه ۱۶ گذشت.

۳. شرح التصریح علی التوضیح: ۱/ ۱۷.

و هي كما قال في التسهيل لفظ مستقلّ دالّ بالوضع تحقيقاً أو تقديراً أو منويّ معه كذلك

بر آحاد تضمّناً مثل «قوم» و «رهُط» که بر افراد قوم و افراد جماعت دلالت می کند ولی لفظ مفرد که «زید» و «عمرو» و «خالد» است با لفظ «قوم» و «رهُط» مطابق نیست. و اسم جنس بر دو قسم است: اول افرادی که دلالت می کند بر معنی چه قلیل باشد و چه کثیر، ک «التمر» و «الحنطة» و «الشعير»؛ دوم جمعی که دلالت می کند بر معنی به شرطی که سه فرد باشد یا بیشتر و صحیح در نزد شارح این است که «کلم» از همین قسم است.

### مراد از مستقلّ در تعریف کلمه

مساله: للمستقلّ عندهم إطلاقات قد يطلق ويراد منه ما كان مستقلاً في الدلالة، وهذا هو المراد في تعريف الاسم والفعل والحرف. و قد يطلق ويراد منه ما كان مستقلاً في تعيين المعنى كما يذكر في الفرق بين العلم و سائر المعارف. و قد يطلق ويراد منه ما كان مستقلاً في الإفادة كما يقال في وجه وجوب كلام تامّ قبل «ما دام» إنّه بتأويل الظرف و الظرف فضلة غير مستقلة بالإفادة و قد أوضحنا ذلك في شرحنا على الصمدية في باب الأفعال الناقصة<sup>۱</sup>. و قد يطلق ويراد منه ما كان مستقلاً في الوضع و هذا هو المراد ها هنا أي في تعريف الكلمة، و إلّا يخرج منه الحرف إن كان المراد الأول أو الضمير المتصلّ إن كان المراد الثاني أو سائر المعارف إن كان المراد الثالث.

### بررسی قیود «مستقلّ»، «دالّ» و «بالوضع»

مساله: بدان که به قید «مستقلّ» خارج می شود «الف» فاعل و «واو» مفعول و نحوهما، و به

۱. «ما» در «ما دام» مصدریه است و با مابعدش تاویل به مصدر می رود و جمله قبل رازمان دار می کند؛ بنابراین باید قبل از آن کلامی تام باشد زیرا «ما دام» به همراه اسم و خبرش ظرف است و ظرف نیز فضله بوده و از جهت افاده معنی مستقلّ نیست. الکلام المفید: ۷۷ - ۷۸

قید «دال» خارج می شود مهملات که از متکلم حاضر شنیده شود، و به قید «بالوضع» خارج می شود الفاضی که دلالت آنها بالطبع است مثل «أح أح» که دلالت می کند بر وجع صدر، و هم چنین با قید «بالوضع» خارج می شود مهملاتی که از وراء جدار شنیده شود چون که دلالت آنها بر وجود گوینده آنها، بحکم عقل است، زیرا که عقل حکم می کند که وجود لفظ بدون لافظ محال است.

### چهار قسم «کلمه»

مسأله: بدان کلمه بر چهار قسم است، اول: کلمه که لفظ است تحقیقاً مثل «اضرب» و «زید» و «فی» که مذکور باشد، دوم: کلمه که لفظ باشد تقدیراً مثل «اضرب» و «زید» و «فی» که در تقدیر باشد، سوم: کلمه که منوی باشد با لفظ تحقیقی مثل ضمیری که مستتر است در «اضرب» مذکور، چهارم: کلمه که منوی باشد با لفظ تقدیری مثل ضمیر مستتر در «اضرب» مقدر. قول شارح «تحقیقاً» اشاره به قسم اول است، و «تقدیراً» اشاره به قسم دوم است، «معه» اشاره به قسم سوم و چهارم است، چون ضمیر «معه» راجع است به هر یک از تحقیقی و تقدیری، و لفظ «کذلک» حال است از ضمیر «معه» یعنی در حالی که آن لفظی که قسم سوم و چهارم با او منوی شده، یا تحقیقی باشد یا تقدیری.<sup>۱</sup>

۱. کلام استاد مدرّس افغانی رحمته و بعضی دیگر از شارحان «البهجة المرضية» با توضیحات سیوطی در «همع الهموع فی شرح جمع الجوامع» متفاوت است. سیوطی برای «تقدیراً» یکی از دو جزء علم مضاف را مانند: «عبد الله» مثال می زند که هر یک از این دو جزء، کلمه ای تقدیری هستند زیرا اضافه تنها در دو کلمه محقق می شود؛ هر چند کل کلمه «عبد الله» کلمه ای تحقیقی است. و برای «منوی» ضمیر مستتر وجوباً یا جوازاً را مثال می زند، و ضمیر «معه» را به «لفظ» بر می گرداند تا آن کلمات مفردی را که انسان در ذهن



## واضع الفاظ

مسأله: اعلم أنّ القائلين بأنّ دلالة الألفاظ بالوضع لا بالذات، اختلفوا في الواضع فقال بعض<sup>١</sup>: إنّ الواضع هو الله تعالى و علم الإنسان بالوحي أو بطريق آخر لا نعلمه لأنّ الله على كلّ شيء قدير؛ و قال بعض آخر<sup>٢</sup>: هو البشر و هو إمّا واحد أو جماعة و عرفوا غيرهم بالإشارة و القرائن كما في تعليم الأطفال اللغات، و أصحاب هذا القول عيّنوا بعض الواضعين لبعض اللغات فعيّنوا يعرّب بن قحطان<sup>٣</sup> للغة العرب و غيره لغيرها كما بيّن في محلّه؛ و فصل بعض آخر<sup>٤</sup> فقال: إنّ واضع القدر المحتاج إليه هو الله تعالى و واضع غيره غيرته تعالى<sup>٥</sup>.

و استدلل للأول بقوله: ﴿وَوَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾<sup>٦</sup> و بأخبار ذكرت في كتب التفسير، و استدلل للثاني بأنّه لو كان الواضع هو الله تعالى للزم خلق علم ضرورة بوجوده تعالى و تقدّس

﴿خود تصور می کند، از کلمه خارج کند؛ و «کذلک» را اشاره به «استقلال» می داند تا اعراب مقدّر با لفظ را از آنجا که مستقلّ نمی باشد از کلمه خارج کند. همع الهوامع: ٢٤ / ١.

١. مانند: آمدی، ابن حاجب. شبکی این مذهب را که معروف به مذهب «توقیفی» است به جمهور نسبت داده است.

٢. مذهب اصحاب أبو هاشم معتزلی، معروف به «بَهْشَمِيَّة». این مذهب به «اصطلاحی» معروف است.  
٣. يعرب بن قحطان بن عابر، یکی از ملوک عرب دز جاهلیت اولی آنهاست. می گویند بعد از مرگ پدرش حکومت صنعاء را بدست گرفت و در عراق و بابل با آشوریان جنگید و غنائم بسیاری بدست آورد. گفته می شود او و پدرش اولین اشخاصی بودند که بعد از دخالت لغات دیگر در روش های زبان عرب، از عرب ها خواستند روش های زبان عرب را نگاه دارند. يعرب نزدیک به سی سال پس از پدرش در صنعاء از دنیا رفت. الأعلام: ١٩٢ / ٨.

٤. مذهب أبي اسحاق سقرائینی، است. این مذهب معروف به مذهب «توزیعی» است.

٥. عده ای می گویند: واضع الفاظ دیگر، هم می تواند خداوند متعال و هم بشر باشد.

٦. البقرة: ٣١.

(و القول عمّ) الكلام و الكلم و الكلمة أي يطلق على كلّ واحد منها و لا يطلق على غيرها .....

حتى يعرفه الإنسان أولاً ثم يعرف أنه الواضع للألفاظ و يلزم من ذلك عدم وجوب معرفة الباري تعالى لامتناع تحصيل الحاصل فضلاً عن وجوبه، و استدلالاً للثالث بلزوم الدور أو التسلسل لو كان واضح القدر المحتاج إليه هو البشر إذ يحتاج في وضعه و إعلامه للغير إلى لفظ آخر، فإن كان هو الأول لزم الدور و إلا يلزم التسلسل<sup>١</sup>.

### اشكال خروج مركبات تامّه توسط قيد « بالوضع »

مسألة: إخراج المركبات التامة عن أمثال هذا التعريف الذي لم يذكر فيه قيد الأفراد، محتاج إلى عناية زائدة كما ارتكبتها بعض المحققين فأخرجها بأنها دالة بضميمة هيئتها فحينئذ يلزم عليه أن يخرج من التعريف كثير من المفردات كاسم الفاعل و اسم المفعول، بل الفعل و كلّ ما كان لهيأته دخالة في الدلالة.

### اشكال بر « ولا يطلق على غيرها »

مسألة: بر قول شارح: "ولا يطلق على غيرها" دو اشكال وارد شده:

اول آن كه لازم می آید مركبات ناقصه كه مركّب از دو لفظ هستند قول نباشد، زیرا كه این مركبات ناقصه كلمه نیست چون واحد نیست، و كلام نیست چون اسناد ندارد، و كلمه نیست چون سه كلمه نیست؛ و جواب از این اشكال داده شده به این كه مراد از «غير» آن چیزی است كه با خود كلمه و كلام و كلمه و با اجزاء آنها مغایر باشد، نه این كه فقط با خود این سه مغایر باشد؛ و مركبات ناقصه از قسم دوم است، یعنی فقط با خود این سه مغایر است

(و کلمة بما کلام قد یؤم) أي یقصد كثيراً في اللغة لا في الاصطلاح کقولهم في «لا إله إلا الله» کلمة الإخلاص، و هذا من باب تسمية الشيء باسم جزئه. ثم شرع في علامة کلّ من الاسم و الفعل و الحرف، و بدء بعلامة الاسم لشرفه علی قسمیه باستغنائه عنهما لقبوله الإسناد بطرفیه و احتیاجهما إليه، فقال: (بالجزّ) و هو أولى من ذکر حرف الجزّ لتناوله الجزّ بالحرف و الإضافة، قاله في شرح الکافية. قلت: لكن سیأتی أنّ مذهبه أنّ

نه با اجزاء آنها، پس اطلاق قول بر مرکبات ناقصه صحیح است.

اشکال دوم این است که در سابق گفته شد<sup>١</sup> که قول بر رأی و اعتقاد اطلاق می شود، چگونگی می گوید که قول بر غیر کلمه و کلام و کلم اطلاق نمی شود؛ و جواب از این اشکال داده شده که مراد از قول که در سابق گفته شد که بر رأی و اعتقاد اطلاق می شود قول لغوی است، و مراد از قول در این جا که بر غیر کلمه و کلام و کلم اطلاق نمی شود قول اصطلاحی است.

### مراد از « و کلمة بها کلام قد یؤم »

مسأله: إن كان المراد من قوله: « و کلمة بها کلام قد یؤم » أنّ أهل اللغة یقصدون من الکلمة الکلام كما حمله الشارح علی هذا، فلفظة «قد» للتکثیر كما قال الشارح؛ و إن كان المراد أنّ أهل الاصطلاح يستعملون الکلمة و یريدون بها الکلام فلفظة «قد» للتقليل، و الظاهر الثاني لأنّ المصنّف من أهل الاصطلاح و بیان الاصطلاح أولى بأهل الاصطلاح و جعل الشارح استعمال الکلمة في الکلام مجازاً من باب تسمية کلّ باسم الجزء یؤید ما ذکرنا و ینافی ما اختاره الشارح لأنّ مجازية الکلمة في الکلام غیر مسلّمة في اللغة و إن قال به بعض.

المضاف إليه مجرور بالحرف المقدر فذكر حرف الجرّ شامل له إلا أن يراعي مذهب غيره، فتأمل. (و التنوين) المنقسم للتّمكين و التّكثير و المقابلة و العوض، و حدّه نون تثبت لفظاً لا خطأً، (و النداء) أي الصّلاحية لأن ينادى (و ال) المعرفة أو ما يقوم مقامها كام في لغة طيبي و سيأتي أنّ «ال» الموصولة تدخل على المضارع (و مسند) أي الإسناد إليه أي بكلّ من هذه الأمور (للاسم تمييز) أي انفصال عن قسميه (حصل) لا اختصاصها به

### علامات كلمه ها ممیزاتند

مساله: مراد از علاماتی که برای هر یک از اسم و فعل و حرف ذکر می شود تعریف آنها نیست بلکه ممیزات آنهاست.

### فرق تعریف و ممیزات

مساله: فرق بین تعریف و ذکر ممیزات این است که در تعریف لازم است اطّراد و انعکاس، یعنی واجب است که تعریف جامع افراد و مانع اغیار باشد، به خلاف ذکر ممیزات که فقط اطّراد لازم است، یعنی واجب است در هر جا علامت وجود داشته باشد ذوالعلامه موجود باشد لکن لازم نیست که هر جا ذوالعلامه موجود باشد علامت وجود داشته باشد، مگر آن که علامت از علامات شامله باشد؛ پس اشکال نشود در ممیزات اسم به مثل «کیف» و نحو آن که هیچ یک از ممیزات مذکور در او موجود نیست.

### چهار احتمال در «إلا أن يراعي مذهب غيره»

مساله: يجوز أن يقرأ «يراعي» مجهولاً و «مذهب» بالرفع و التنوين و «غيره» بالرفع صفة لـ «مذهب» و حينئذ الضمير راجع إلى مذهب المصنّف لا نفسه، و يجوز أيضاً أن يقرأ مجهولاً لکن بإضافة «مذهب» إلى «غيره» و حينئذ الضمير راجع إلى المصنّف لا مذهبه، و يجوز أيضاً أن يقرأ معلوماً و «مذهب» بالنصب و الإضافة و حينئذ الضمير راجع إلى المصنّف لا مذهبه، و يجوز أيضاً أن يقرأ معلوماً و «مذهب» بالنصب بدون الإضافة و إن لم يساعده رسم الخطّ و

فلا تدخل على غيره، فقوله: «بالجرّ» متعلّق بمحصل و «للاسّم» متعلّق بتمييز مثال ما دخله ذلك: «بسم الله الرحمن الرحيم» و «زيد» و «صه» بمعنى طلب سكوت ما و

يقرأ «غيره» بالنصب فحينئذ الضمير راجع إلى مذهب المصنّف لا نفسه؛ فعلم أنّ الاحتمالات أربعة لا ثلاثة كما توهمه بعض المحشّين.

### تنوين

مسأله: تنوين ده قسم است، چهار قسم آن ممیّز است که بر غیر اسم داخل نمی شود، و شش قسم دیگر بر غیر اسم أيضاً داخل می شود؛ لذا شارح گفته است: "المنقسم إلخ". ثمّ اعلم أنّ الألفاظ المستعملة في اللغة أربعة أقسام: الأول ما يثبت لفظاً و خطأً كـ «زيد» و «ضرب» و «من»، و الثاني ما لا يثبت لفظاً و لا خطأً كالمستتر و جوباً، و الثالث ما يثبت خطأً لا لفظاً كالواو من «الصلاة» و «الزكاة» و نحوها، و الرابع عكس ذلك كالألف من «هذا» و «رحمن» و نحوها و التنوين من هذا القسم فلذلك قال: "حدّه نون تثبت إلخ".

### مراد از ندا و تنوين

مسأله: مراد از ندا که ممیّز اسم است، منادی شدن است نه ندا کردن، چون ندا کردن فعلٍ متکلم است؛ و همین است مراد شارح که تفسیر می کند ندا را به "الصلاحيّة لأن ينادي" و هم چنین است تنوين، یعنی منون شدن ممیّز اسم است نه تنوين دادن، چون تنوين دادن فعلٍ متکلم است.

### بررسی مثال های علائم اسم

مسأله: «بسم الله الرحمن الرحيم» مثال برای سه قسم از جرّ است، اول: جرّ به حرف که در «اسم» است، دوم: جرّ به اضافه که در «الله» است، سوم: جرّ به تبعیّت که در «الرحمن» و

«مسلمات» و «حینئذ» و «کلّ» و «جوارِ» و «یا زید» و «الرجل» و «أم سفر» و  
 «أنا قمت» .....

«الرحیم» است، و برای جرّ تقدیری و محلی مثال ذکر نکرده؛ «زید» مثال است برای تنوین  
 تمکّن، و «صه» مثال است برای تنوین تنکیر چون فرق بین معرفه و نکره اسماء افعال به تنوین  
 است چنانچه مصنّف در باب اسماء افعال می گوید:

واحکم بتنکیر الذی ینوّن واحکم بتنکیر الذی ینوّن

زیرا مراد از «صه» با تنوین، طلب سکوتی است که زمانش معین نشده، و مراد از «صه» بدون  
 تنوین، طلب سکوت در زمان حاضر است؛ و «مسلمات» مثال است از برای تنوین مقابله،  
 زیرا که الف و تاء مرکباً در جمع مؤنث سالم در مقابل واو در جمع مذکر سالم است و تنوین در  
 جمع مؤنث سالم در مقابل نون در جمع مذکر سالم است، و این تنوین برای تنکیر نیست زیرا  
 تنوین تنکیر مختصّ به مبنیات است و بر معربات داخل نمی شود، و تنوین عوض نیست چون  
 از جمع مؤنث چیزی حذف نشده که این تنوین عوض از او باشد؛ و «حینئذ» مثال برای تنوین  
 عوض از جمله است، و «کلّ» مثال است از برای تنوین عوض از مفرد، و «جوارِ» مثال است  
 برای تنوین عوض از حرف واحد بنا بر قولی<sup>۱</sup>، و «یا زید» مثال است برای ندا، و «الرجل»  
 مثال برای لام تعریف است، و «ام سفر» مثال برای قائم مقام «ال» در لغت بعض عرب

۱. این قول سیبویه و جمهور است در مقابل آن قول مبرد و زجاج است که می گویند تنوین عوض از

حرکت یاء می باشد. حاشیة الصبان: ۵۲/۱.

و لا یقدح فی ذلك وجود ما ذکر فی غیر الاسم نحو:

أَلَمْ عَلَى لَوْ و إِنْ كُنْتُ عَلِمًا  
بِأَذْنَابِ لَوْ لَمْ تَفْتَنِ أَوْلَاهُ  
و «إِيَّاكَ وَاللَّو» و ﴿يَا لَيْتَنَا نَرَدَّ﴾.

است، و «أنا قمت» مثال است برای دو قسم مسند الیه که یکی مبتدا شدن است که باید در صدر باشد و دیگری فاعل است که باید در آخر باشد.

### مسامحه در عبارت شارح

مساله: عبارت شارح که می گوید: "مثال ما دخله ذلك" خالی از مسامحه نیست، زیرا که در تنوین دخول صدق نمی کند بلکه حقوق صدق می کند و در اسناد هیچ یک از دخول و حقوق صدق نمی کند، بلکه در جمیع غیر از «ال» و اسناد و نداء حقوق است، فتبصر.

### نقل کلمه ها به یکدیگر

مساله: بدان هر یک از اسم و فعل و حرف نقل به دیگری می شود، مثل «شمر» و «یزید» که فعل است نقل به اسم شده و مثل اسماء افعال بنا بر قولی که اسم است نقل به فعل شده و مثل «لو» در بیت اول و «إِيَّاكَ وَاللَّو» که حرف بوده و نقل به اسم شده است. لکن لابد للنقل من علامة و علامة النقل في «لو» التنوين في الأول و لام التعريف في الثاني لأنها من مميزات الاسم الإطراد فيها واجب كما سبق فقول شارح: "في غير الاسم" يعني غير الاسم بالنظر البدوي لا الثانوي.

و «تسمع بالمعيدي خير من أن تراه» لجعل «لو» في الأولين اسما و حذف المنادى في الثالث أي يا قوم و حذف «أن» المنسبك مع الفعل بالمصدر في الأخير أي و سماعك خير. ثم أخذ في علامة الفعل مقدماً له على الحرف لشرفه عليه لكونه أحد ركني الكلام دونه، فقال: (بتا) الفاعل سواء كانت لتكلم أم مخاطب أم مخاطبة، نحو: (فَعَلْتُ و)

### توضيح مثال «تسمع بالمعيدي»

مسأله: قد يهمل «أن» المصدرية الناصبة للضمار فلا تعمل فيه النصب بل يبقى على رفعه كما قال المصنّف في باب إعراب الفعل:

و بعضهم أهمل «أن» حملاً على «ما» أختها حيث استحقت عملاً

و «تسمع بالمعيدي» من هذا القبيل ولهذا صار سبباً للقدح و الاشتباه إذ لو كان «تسمع» منصوباً لعلم أنّه مؤول بالاسم أعني المصدر فلا يصير مورداً للقدح و الاشتباه.

### توضيح متن شارح

مسأله: قال الشارح: "لشرفه عليه" علت تقديم فعل است بر حرف و "لكونه أحد ركني الكلام" علت شرف فعل است. ضمير مستتر در «نعمت» راجع است به آنچه كه ضمير «فيها» راجع به اوست و مخصوص به مدح يعنى «الوضوء» محذوف است.



بناء التأنيث الساكنة، نحو: (أَتَتْ) و «من تَوْضاً يوم الجمعة فيها و نِعْمَتْ» و التقييد  
 بالساكنة يخرج المتحرّكة اللاحقة للأسماء نحو: «ضاربة» فإنّها متحرّكة بحركة الإعراب و  
 «لا، و ربّ، و تمّ» .....

### مختار شارح در «نعم»

مسأله: بعضی<sup>١</sup> گفته اند: «نعم» اسم است به دلیل دخول بای جازّه بر او، در «ما هي بنعم  
 الولد»؛ و بعضی گفته اند: فعل است به دلیل «من تَوْضاً يوم الجمعة فيها و نعمت» که تاء  
 ساکنه به «نعم» ملحق شده، و چون مختار در نزد شارح قول دوم است برای تاء ساکنه  
 «نعمت» را مثال زد.

### وجه مختار شارح در «نعم»

مسأله: الوجه في اختيار الشارح الفعلية ما هو المسلّم في محلّه «أنّ الدليلين المتعارضين إن  
 أمكن الجمع بينها فالجمع أولى من ترك أحدهما أو كلاهما» و هنا يمكن الجمع بالتصرّف في  
 دليل الاسميّة، بأن يقال: إنّ مجرور «الباء» في «بنعم الولد» محذوف و التقدير «ما هي بولد مقول  
 فيه بنعم الولد» و مثل هذا التقدير شائع في كلامهم و لا يمكن التصرّف في دليل الفعلية إذ لم  
 يعهد في كلامهم حذف ما لحقته التاء مع إبقائها فالتاء لاحقة بنفس «نعم» فهو فعل، لأنّ التاء  
 من مميّزاته. تاء در «لات»

مسأله: «التاء» في «لات» و «ربة» و «ثمة» متحرّكة البناء و وجهه واضح، لكن في كون تاء  
 «لات» للتأنيث كلام، إذ هي عند بعض فعل<sup>٢</sup> و التاء فيها لام الفعل كقوله تعالى: ﴿لَا يَلْتَكُمُ

١. قرآ قائل به این قول است. همع الهوامع: ٢٣/٣.

٢. مراد أبوذر الحشني است. مغني اللبيب عن كتب الأعراب: ٣٣٤.

(و يا) المخاطبة نحو (افعلني) و «هاتي» و «تعالي» و «تفعلين» (و نون) التأكيد مشددة كانت أو مخففة نحو (أقبلن) و «ليكونن» (فعل ينجلي) أي ينكشف و به يتعلّق قوله: «بتا».....

مِنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا<sup>١</sup> و عند بعض آخر هي بدل السين<sup>٢</sup> إذ أصلها «ليس» و عند بعض آخر هي بدل السين إذ أصلها «ليس» و عند بعض<sup>٣</sup> «التاء» تاء المضارعة في «تحين» من «حان، يحين» على خلاف رسم الخط فقوله تعالى: ﴿لَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾<sup>٤</sup> كان الواجب فيه أن يكتب التاء متصلاً بـ «حين» فالفصل على خلاف القياس في رسم الخط و قال بعض<sup>٥</sup>: إنها «تاء المبالغة» أي مبالغة النفي.

### وجه تعدّد مثال در ياء مخاطبه

مسأله: تعدّد مثال برای ياء مخاطبه اثبات فعلیت «هاتي» و «تعالي» است، چون بعضی<sup>٦</sup> قائل به اسمیت آنها شده اند.

### بررسی «هاتي» و «تعالي»

مسأله: «هاتي» فعل امر مؤنث حاضر از باب مفاعله است، و «تعالي» فعل امر مؤنث حاضر است از باب تفاعل.

١. الحجرات: ١٤.

٢. مراد ابن أبي الربيع است که می گوید: اصل «لات»، «ليس» بوده، يائش قلب به الف و سينش بدل به تاء شده است تا اینکه با حرف تمّی اشتباه نشود. الجنى الداني في حروف المعاني: ٤٨٥.

٣. مراد ابن طراوة و أبو عبيد القاسم بن سلام است. مغني اللبيب عن كتب الأعراب: ٣٣٥.

٤. ص: ٣.

٥. شرح قطر الندى و بلّ الصدى: ١٤٧.

٦. زخمشرى این دورا اسم فعل می داند. شرح شذور الذهب لابن هشام: ٢٨.

و لا يقدرح في ذلك دخول التّون على الاسم في قوله: «أقائلنّ أحضروا الشّهودا» لأنّه ضرورة. (سواهما) أي سوى الاسم و الفعل (الحرف) وهو على قسمين: مشترك بين

در كتاب المصباح گفته شده: "تَعَالَى" فعل أمر و أصله أنّ الرجل العالی كان ینادی السافل فیقول: «تعال» ثم کثر فی کلامهم حتی استعمل بمعنی «هَلَمْ» مطلقاً و سواء كان موضع المدعوّ أعلى أو أسفل أو مساویاً فهو فی الأصل لمعنی خاص ثم استعمل فی معنی عامّ. و یتصل به الضمائر باقیاً علی فتحه فیقال: «تعالوا، تعالیا، تعالین» و ربما ضمّت اللام مع جمع المذکر السالم و کسرت مع المؤنث و ذلك للمجانسة<sup>١</sup>.

### وجه تمثیل به «تفعّلین»

مسأله: التمثیل بـ «تفعّلین» للإشارة إلى أنّ کون «الیاء» علامة لا یختصّ بفعل الأمر كما یوهمه إضافة الیاء إلى «افعلی» بل تكون علامة فی غیره أيضاً.

### دخول نون بر اسم در ضرورت شعری

مسأله: ضمیر «لأنّه ضرورة» راجع است به مجموع «دخول التّون على الاسم» نه «دخول النون» فقط؛ زیرا که «دخول التّون» مقصود شاعر بوده لکن به جهت ضرورت شعری بر اسم داخل شده.

١. المصباح المنیر فی غریب الشرح الکبیر: ٤٢٧/٢. متن موجود اختلاف بسیار مختصری نسبت به متن

الأسماء و الأفعال (کهل) و لا ینافی هذا ما سیأتی فی باب الاشتغال من اختصاصه بالفعل لأنّ ذلك حيث كان فی حیّزها فعل، قاله الرّضی.....

### دخول «هل» بر اسم و فعل

مساله: آورد علی کون «هل» مشترکاً بین الأسماء و الأفعال بأنّه ینافی ما سیأتی فی باب الاشتغال من اختصاصه بالفعل و أجب عن ذلك بأنّ الاختصاص حيث كان فی حیّزها فعل؛ و السّر فی ذلك أنّ «هل» کان فی الأصل للتحقیق بمعنی «قد» و منه قوله تعالی: ﴿هَلْ أُنِیَ عَلَى الْإِنْسَانِ حِینَ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ یَكُنْ شَیْئاً مَدْکُوراً﴾<sup>۱</sup> آی «قد أتى علی الانسان الخ» نقل ذلك عن ابن عباس<sup>۲</sup> و الکسائی<sup>۳</sup> و الفراء<sup>۴</sup>، و أصله کان «أهل» فترک الهمزة لكثرة استعماله معها فأقیم «هل» مقام همزة الاستفهام و أفاد معناها و «قد» من مختصات الأفعال و کذا «هل» لأتّھا بمعناه لکنّھا لما کثر نیابتها عن همزة الاستفهام نسیت أصلها و اختصاصها بالفعل و إذا رأّت الفعل فی حیّزها تذکرت أصلها و حنت إلی الفعل الذي هو إلفها المألوف و عانقته و لا ترضی بوقوع فاصل بینهما کما فی باب الاشتغال بخلاف ما إذا لم تره فی حیّزها کما فیما نحن فیہ فإتّھا تنسی أصلها فتدخل علی الاسم أيضاً. خلاصه آن که، مشترک بودن «هل» قبل از داخل شدن بر

۱. الإنسان: ۱.

۲. عبد الله بن عباس بن عبد المطلب القرشي الهاشمي. ایشان مشهورتر از آن است که بخواهم ترجمه ایشان را در اینجا بنویسیم. در مکه به دنیا آمدند و ملازم رسول الله ﷺ بودند. در رکاب حضرت امیر المؤمنین علیه السلام در جنگ های جمل و صفین شرکت کرد. ابن عباس در آخر عمر بینائی خود را از دست داده و ساکن طائف شد و همانجا در سال ۶۸ قمری مطابق با ۶۸۷ میلادی از دنیا رفتند. الأعلام: ۴/ ۹۴.

۳. ترجمه کسائی در صفحه ۱۸ گذشت.

۴. ترجمه فراء در صفحه ۱۶ گذشت.

۵. ظاهراً معنای «قد» یکی از معانی «هل» بوده و نظر ابن عباس و کسائی و فراء نیز همین است. ابن هشام می گوید: "زنجشری زیاده روی کرده و گمان کرده «هل» همیشه به معنای «قد» می آید". مغنی اللیب: ۴۶۰.

(و) مختصّ و هو على قسمين: مختصّ بالأسماء نحو: (في و) مختصّ بالأفعال نحو: (لم). و الفعل ينقسم إلى ثلاثة أقسام: مضارع و ماض و أمر. و ذكر المصنّف علاماتها مقدّماتاً المضارع و الماضي على الأمر للاتّفاق على إعراب الأوّل و بناء الثاني و الاختلاف في الثالث. و قدّم المضارع لشرفه بالإعراب، فقال: (فعل مضارع يلي لم كيشم) أي يقع بعد لم، فإنّه يقال فيه: «لم يشم». (و ماضي الأفعال بالتّاء الساكنة (مز) عن قسيميه و كذا بناء الفاعل. قال في شرح الكافية: و هي علامة تخصّ الموضوع للمضيّ و لو كان مستقبل المعنى. (و سم بالنون) المؤكّدة (فعل الأمر إن أمر فهم) ممّا يقبلها. (و الأمر) أي و مفهم الأمر بمعنى طلب إيجاد الشّيء (إن لم يك للنون) المؤكّدة (محل فيه) فليس بفعل بل (هو اسم) الفعل (نحو: صه) بمعنى اسكّت (و حيّهل) مرگب من كلمتين بمعنى أقبل. و قابل التّون إن لم يفهم الأمر فهو فعل مضارع.

تتمّة: إذا دلّت كلمة على حدث ماض و لم تقبل التّاء ك «شتان» أو على حدث حاضر أو مستقبل و لم تقبل «لم» ك «أؤه»، فهي اسم فعل أيضاً قاله المصنّف في عمدته.

جمله است، و اختصاص بعد از داخل شدن بر جمله ایست که در او فعل باشد؛ پس منافاتی نیست بین حکم به اشتراک و حکم به اختصاص زیرا زمان این دو حکم متفاوت است.

### اشکال بر کلام مصنّف

مساله: بر قول مصنّف: "الأمر إن لم يك للنون محل فيه إلخ" اشکال شده به لفظ «كلّاً» که به معنای «انته» می باشد با این که اسم نیست بلکه حرف است.

## باب المعرب و المبنيّ

هذا باب المعرب و المبنيّ، (و الاسم منه) أي بعضه متمكّن و هو (معرب) جار على الأصل (و) بعضه الآخر غير متمكّن و هو (مبنيّ) جار على خلاف الأصل .....

---

### عدم انحصار اسم در معرب و مبنيّ

مسأله: لما كان من أقسام الاسم ما ليس بمعرب و لا بمبنيّ، كالأعلام المحكيّة و مطلق الأسماء قبل التركيب على قول<sup>١</sup> أتى المصنّف بـ «من» التبعية إشارة إلى عدم انحصار الاسم في المعرب و المبنيّ.<sup>٢</sup>

### اصليّت اعراب در اسم

مسأله: چون اسماء مورد معاني مختلفة می باشد، یعنی فاعليّت و مفعوليّت و نحوهما؛ و هر يك از اينها محتاج علامت است لذا می گویند: "الرفع علامة الفاعليّة و النصب علامة المفعوليّة"<sup>٣</sup>؛ پس مقتضای حکمت وضع این است که آخر اسم به سبب دخول علامات، مختلف شود و همین اختلاف را «اعراب» می نامند؛ و چون این اختلاف بر طبق حکمت وضع

---

١. قائل این قول ابن عصفور است، و ظاهراً مختار مصنّف بناء آنهاست. توضیح المقاصد و المسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٢٩٧/١.

٢. بسیاری از نحویین تصریح کرده اند که بین «معرب» و «مبنيّ» واسطه ای نیست، و این مطلب را به مصنّف نیز نسبت داده اند و شاهدش را این قسمت از الفیه دانسته اند که می گوید: «و معرب الأسماء ما قد سلما». و بعضی مانند سندویی می گویند: «همان طور که عبارت بر حصر دلالتی ندارد، بر وجود واسطه نیز دلالتی ندارد». و در جواب «من» تبعیضیه گفته اند: «من تبعیضیه اقتضاء تبعیض در مدخولش را دارد، و در اینجا هر يك از معرب و مبنيّ مدخول من هستند نه اینکه مجموعشان مدخول من باشد». و «من» از باب ﴿فَبَيْنَهُمْ شِقَقِي وَسَعِيدِي﴾ [هود: ١٠٥] است. شرح الأشموني: ٤٢/١. حاشية الصبان: ٧٥/١. شرح التصريح على التوضيح: ٤١/١.

٣. شرح الرضي على الكافية: ٦٩/١.

و إنّما یبنی (لشبهه) فیهِ (من الحروف) متعلّق بقوله .....

است او را «اصل» می نامند. اصل در این جا به معنای راجح است نه «ما یتنی علیه الشیء».<sup>۱</sup>

### اقسام اختلاف آخر معرب

مساله: اختلاف آخر معرب چهار قسم است، اول: اختلاف ذات است حقیقه مثل اسماء سته، دوم: اختلاف ذات است حکماً مثل تنثیه و جمع مذکر سالم در حال نصب و جر، سوم: اختلاف صفت است حقیقه مثل «رجل» و «زید» در حالات ثلاث، چهارم: اختلاف صفت است حکماً مثل «مسلمات» در حال نصب و جر.

### سبب بناء اسم

مساله: بدان که در بین نحویین در سبب بناء اسم اختلاف است که آیا، سبب بناء منحصر است در شباهت اسم به حرف یا سبب دیگر هم دارد. پس بعضی گفته اند که سبب متعدّد است، از جمله آنها شباهت رساندن اسم به فعل در معنی است مثل اسماء افعال<sup>۲</sup>؛ و از جمله آنها عدم ترکیب است<sup>۳</sup> یعنی اسماء قبل از ترکیب، به سبب عدم ترکیب مبنی هستند؛ و دیگر از اسباب بناء اجتماع سه سبب است<sup>۴</sup> از اسباب منع صرف مثل «حذام» و «قطام» و نحوهما که سبب بناء آنها اجتماع «علمیت» و «تأنیث» و «عدل» است. جماعتی<sup>۵</sup> علت بناء را منحصر در شباهت حرف می دانند و سه قسم مذکور را ثابت کرده اند که بناء در آنها به سبب

۱. شرح الرضی علی الکافیة: ۵۰/۱.

۲. این قول را سیوطی به عده ای نسبت داده است. همع الهوامع: ۶۵/۱.

۳. مانند ابن حاجب. شرح الرضی علی الکافیة: ۵۳/۱.

۴. سیوطی این قول را از ابن جنّی در خصائص نسبت به بعضی، نقل کرده است. همع الهوامع: ۶۶/۱.

۵. مانند مصنّف و شارح و ابن جنّی و ... همع الهوامع: ۶۶/۱.

(مدنی) أي مقرب له.....

شبهت به حرف است؛ در اسماء افعال گفته اند: شبهت معنوی به فعل سبب بناء نمی شود، و آلا لازم می آید «سقیاً لک» که به معنای فعل<sup>۱</sup> است، مبنی باشد، علی أن الفعل إنما بني للشبه المعنوي بالحرف كما في «متی» و «هنا» و سیأتي الإشارة إلى ذلك في أوائل بحث المفعول المطلق. و هم چنین گفته اند: عدم ترکیب سبب بناء نمی شود چون اعراب و بناء از احکام اسم است بعد از ترکیب، و قبل از ترکیب اسم نه معرب است و نه مبنی، به دلیل آن که در تعریف اعراب می گویند: «الإعراب ما جيء به لبيان مقتضى العامل»<sup>۲</sup> و بدیهی است که قبل از ترکیب، عاملی نیست تا اعراب آورده شود و معرب شود یا آن که مبنی شود؛ و «حذام» را گفته اند که علت بناء آن شبهت رساندن آن در وزن به «تزال» است، و مصنف همین قول را اختیار کرده است لذا علت بناء را در شبهت به حرف منحصر کرده، به دلیل این که «من الحروف» معمول «مدنی» است و تقدیم ما حقه التأخیر یفید الحصر.

### بررسی «مدنی»

مسأله: «مدنی» اسم فاعل است از باب افعال، ثلاثی مجردش «دنا، یدنو»<sup>۳</sup> به معنای «قرب» می باشد؛ «یاء» در «مدنی» یاء اطلاق است نه لام الفعل، چون که یاء لام الفعل به سبب اعلال حذف می شود مثل «قاض»، و یحتمل که یاء لام الفعل باشد بنابر قولی<sup>۴</sup> که در حال

۱. «سقیاً لک» به معنای فعل امر است. همع الموامع: ۱/ ۶۵.

۲. در تعریف اعراب گفته شده: «الإعراب ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سکون أو حذف» یعنی: «اعراب حرکت یا حرف یا سکون یا حذفی است که به جهت بیان مقتضای عامل آورده می شود». الحدود في علم النحو: ۴۵۰.

۳. لسان العرب: ۲۷۱/۱۴.

۴. ضیاء السالك إلى أوضوح المسالك: ۲۸۶/۴.



وقف «یاء» را باقی می گذارد.

### وجه بیان علت «بناء»

مسأله: کَلّ شيء جرى على مقتضى أصله لا سؤال فيه و كَلّ شيء لم يجر على مقتضى أصله ففيه سؤال عن عدم جريه على مقتضى أصله، و لما كان الاسم المبنّي غير جار على أصله الذي هو الإعراب يجيء فيه السؤال فأشار المصنّف إلى السبب و العلة بقوله: "لشبهه من الحروف إلخ".

### اسم مبنّي بر سکون و حرکت خاصّه

مسأله: دانسته شد که در اسم مبنّي یک سوال است از علت بناء، و این در صورتی است که مبنّي بر سکون باشد؛ اگر مبنّي بر حرکت باشد دو سوال دیگر أيضاً می باشد، یکی این که چرا متحرّک شد؟ چون اصل در مبنّي سکون است و یکی این که چرا متحرّک شد به حرکت خاصّه؟ مثلاً در «کم» یک سوال است و در «حَيْثُ» و «أَمْسٍ» و «أَيْنَ» در هر یک سه سوال و سه جواب است، مثلاً در «أَيْنَ» سوال می شود که چرا مبنّي شده؟ در جواب گفته می شود: چون شباهت معنوی دارد به حرف زیرا که متضمّن معنای همزه استفهام است؛ پس از آن سوال می شود که چرا متحرّک شده؟ و جواب گفته می شود: به سبب التقاء ساکنین؛ پس از آن سوال می شود چرا متحرّک به فتحه شده؟ در جواب گفته می شود زیرا فتحه اخفّ حرکات است.

### فعل و حرف مبنّي بر سکون و حرکت خاصّه

مسأله: در فعل و حرف اگر مبنّي بر سکون باشد، هیچ سوالی نیست، چون اصل در آنها بناء و اصل در بناء سکون است؛ و اگر مبنّي بر حرکت باشند فقط دو سوال است، یکی آن که چرا متحرّک شد؟ و دیگر این که چرا متحرّک به حرکت خاصّه شد؟ مثلاً در واو عطف

و احترز به عن غير المدني، و هو ما عارضه ما يقتضي الإعراب كـ «أَيّ» في الاستفهام و الشرط فإنّما أشبهت الحرف في المعنى لكن عارضه لزومها الإضافة و يكفي في بناء الاسم

سوال می شود که چرا متحرک شد؟ در جواب گفته می شود به جهت تعسّر یا تعدّر ابتدا به ساکن؛ پس از آن سوال می شود که چرا فتحه شد؟ در جواب گفته می شود چون ضمّه و کسره بر او ثقیل بودند.

### شباهت «مدنی» و «غیر مدنی»

مساله: شباهت حرفی در صورتی سبب بناء می شود که مدنی باشد، یعنی معارضی از مختصات اسم نداشته باشد، که در این صورت قریب می کند اسم را به حرف؛ و اگر غیر مدنی باشد، یعنی اگر معارضه کند با او چیزی که مقتضی اعراب است، یعنی معارضه کند با او یکی از مختصات اسم، پس در این صورت سبب بناء نمی شود، مثل شباهتی که در «أَيّ» استفهامیه و «أَيّ» شرطیه هست که معارضه کرده با شباهت در آنها، اضافه که از مختصات اسم است؛ لذا شباهت در آنها سبب بناء نشده و آنها معرب هستند.

### حکم دو شیء شبیه

مساله: إذا شابه شيء شيئاً يعطى حكم الشّمبه به للمشبّه و لا يعكس لأنّ العكس تحصيل للحاصل؛ مثلاً إذا شابه زيد أسداً في الشجاعة فيعطى زيداً المدح بالشجاعة لا الأسد، لأنّ المدح بالشجاعة حاصل للأسد سواء شابهه زيد أو لا.

### شباهت کلمات به یکدیگر

مساله: إعلم أنّ كلّ واحد من الكلمات الثلاث قد يشابه الأخرى كما شابه اسم الفعل الفعل في النيابة، و كما شابه الفعل المضارع الاسم في التخصيص و التخصّص و الاشتراك، و كما شابه «إنّ» و أخواتها الفعل في العمل و المعنى، و كما شابه الاسم الحرف فيما يصير علّة للبناء كالافتقار و نحوه و كما شابه الاسم الغير المنصرف الفعل في الفرعة.

شبهه بالحرف من وجه واحد بخلاف منع الصّرف فلا بدّ من شبهه بالفعل من وجهين

### اختلاف اثر شباهت

مساله: أثر الشباهة يختلف باختلاف قوّة الشباهة و ضعفها، و باختلاف قوّة وجه الشبهه في المشبّه به و ضعفها، و كذا بحسب خفاء وجه الشبهه و ظهوره أو بعد المشبهه عن المشبهه به و قربه مع قطع النظر عن الشباهة.

### نسبت «عدم انصراف» و «بناء»

مساله: عدم الانصراف نصف البناء لأنّ الأول يمنع عن شيئين و هما الجرّ و التنوين، و الثاني يمنع من أربعة أشياء و هي الإعراب الثلاثة و التنوين.

### فرعيّت اسباب صرف

مساله: هر يك از نه سبب منع صرف فرع است، مثلاً عجميّت فرع است برای عربيّت چون كه اصل اين است كه در لغت عرب، لفظ عربى استعمال شود نه غير آن؛ هم چنين تانيث فرع تذكير است چون اصل در اسماء مذكّر بودن است، و هكذا.

### دو فرعيّت در فعل

مساله: هميشه در فعل دو فرعيّت موجود است، يكى اين كه فعل دائماً محتاج است به اسمى كه فاعلش باشد، چون كه از دو فعل كلام مركّب نمى شود، لكن اسم محتاج به فعل نيست چون كلام از دو اسم مركّب مى شود؛ و ديگر اين كه فعل فرع اسم است در اشتقاق چون فعل از مصدر مشتق مى شود كه اسم است و لا عكس، على الرأى المشهور<sup>۱</sup>.

۱. كوفيون مى گویند: مصدر مشتقّ از فعل است و فرع بر آن، و در مقابل بصريون مى گویند: فعل مشتقّ از مصدر است و فرع بر آن. الانصاف في مسائل الخلاف: ۱/ ۱۹۰.

و علّله ابن الحاجب في أماليه بأنّ الشّبه الواحد بالحرف يبعده عن الاسميّة و يقرّبه ممّا ليس بينه و بين الاسم مناسبة إلّا في الجنس الأعم و هو كونه كلمة، و شبه الاسم بالفعل و إن كان نوعاً آخر إلّا أنّه ليس في البعد عن الاسم كالحرف.

### علّت احتیاج به دو شباهت در عدم انصراف

مسأله: چون شباهت غیر منصرف به فعل در همین فرعیّت است و فرعیّت چندان ظاهر نیست بلکه مخفی است، به اندازه ای که اثبات شباهت که فرعیّت است در مشبّه یعنی غیر منصرف، و هم چنین در مشبّه به یعنی فعل، محتاج به دقت و امعان نظر است؛ لذا اکتفاء به یک شباهت نشده بلکه باید دو شباهت یعنی دو فرعیّت در اسم باشد تا غیر منصرف شود؛ لکن در مبنی شدن اسم یک شباهت به حرف کافی است به جهت قوّت وجه شبه در حرف مثلاً کسی شک نمی کند در احتیاج حرف به جمله در حین استعمال، به خلاف فرعیّت در فعل که بعضی قبول ندارند و می گویند اسم فرع فعل است چنانچه در باب مفعول مطلق بیان می شود که مصنّف می گوید: "و كونه أصلاً هذین انتخاب".

### توضیح تعلیل ابن حاجب

مسأله: بُعد و دور بودن اسم از حرف دو مقابل بُعد اسم است از فعل، زیرا که اسم و فعل فقط در مسند الیه شدن با هم فرق دارند که اسم مسند الیه می شود و فعل مسند الیه نمی شود اما در مسند بودن فرقی ندارند، زیرا که هر دو مسند می شوند؛ و دیگر این که اسم و فعل نوع واحد هستند، چون هر دو مستقل هستند به خلاف حرف که نه مسند می شود و نه مسند الیه، و با اسم در نوع استقلال متحد نیست زیرا که حرف غیر مستقل است، و حرف با اسم

و فهم من حصر المصنّف علّة البناء في شبه الحرف فقط، عدم اعتبار غيره؛ و سبقه إلى ذلك أبو الفتح و غيره و إن قيل: إنّه لا سلف له في ذلك. (كالتّشبه الوضعي) بأن يكون الاسم موضوعاً على حرف واحد أو حرفين كما هو الأصل في وضع الحرف كما (في اسمي جنتنا) و هما: «التّاء» و «نا» فإنّهما اسمان و بنيا لشبههما الحرف فيما هو الأصل

جمع نمی شود مگر در جنس اعمّ که کلمه بودن است؛ و همین است ما حصل تعلیل ابن حاجب<sup>۱</sup> که شارح نقل کرده.

### مختار مصنّف در علّت بناء

مساله: قد سبق<sup>۲</sup> أتهم اختلفوا في أنّ علّة بناء الاسم هل هي الشباهة بمطلق مبنيّ الأصل أعني الحرف و الفعل أم منحصره في الشباهة بالحرف فقط. و المختار عند المصنّف الثاني كما أشار إليه الشارح بقوله: "و فهم من حصر المصنّف إلخ".

### اصل در وضع حرف و اسم

مساله: الأصل في وضع الحرف أن يكون على حرف واحد أو حرفين، كما في علم التصريف

۱. عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو و جمال الدين ابن الحاجب. در سال ۵۷۰ قمری مطابق با ۱۱۷۴ میلادی در «أسنا» مصر بدنیا آمد. او در قاهره بزرگ شد و در دمشق ساکن گردید، پدرش حاجب «دریان سلطان» بود و به همین دلیل او به «ابن الحاجب» معروف شد. ابن حاجب در اسکندریّه سال ۶۴۶ قمری مطابق با ۱۲۴۹ میلادی از دنیا رفت. دو کتاب «الكافية» و «الشافية» او از مشهورترین متون ادبیات عرب می باشند که شرح های مختلفی بر آن نوشته شده، که بهترین و مهم ترین آنها شرح رضي الدين استرآبادی رحمته الله است. الأعلام: ۴/ ۲۱۰.

آن یوضع الحرف علیه، و نحو «ید» و «دم» أصله ثلاثة (و) کاشبه (المعنوی) بأن یكون الاسم تضمناً معنی من معانی الحروف سواء وضع لذلك المعنی حرف أم لا، فالأول كما

و الأصل فی وضع الاسم أن یكون علی ثلاثة فصاعداً<sup>۱</sup> و ما زاد من الحروف علی حرفین ک «لیت» و «لعل» مثلاً فهو خارج عن أصله و كذلك ما نقص من الأسماء عن ثلاثة أحرف ک «تاء» الفاعل و «نا» فی مثل «جتتنا» فهو أيضاً خارج عن أصله، فالحرف الخارج عن أصله أشبه الاسم كما أن الاسم الخارج عن أصله أشبه الحرف.

### شبهت اسم و حرف به یکدیگر

مسأله: اسم اگر شبهت به حرف رساند بناء را به اسم می دهند، که از احکام حرف است، و لکن اگر حرف شبهت به اسم رساند اعراب را که از احکام اسم است به حرف نمی دهند، لآنه لا یقبله إذ المعانی التي توجب الإعراب لا تعتوره كما یصرح بذلك عن قریب؛ بلکه حکم دیگری از احکام اسم را به حرف می دهند از قبیل متصرف فیہ بودن و امثال آن، لذا در «لعل» و امثال آن گاهی تصرف می شود.

و السبب فی ذلك أمران: الأول أن وجه الشبه و هو الزیادة علی حرفین لیس مختصاً بالمشبه به أعنی الاسم لأنّ الفعل أيضاً الأصل فیہ ذلك بخلاف الاسم المشبه بالحرف فی الوضع، فإنّ وجه الشبه أعنی الوضع علی حرف أو حرفین مختصّ بالمشبه به أعنی الحرف، لآنه الأصل فی الحرف فقط و لا یشارکه غیره فی هذا الأصل. الثاني: أنّ الحرف لا یحتاج إلى الاعراب، لآنه

۱. اصل در اینجا به معنای غالب است و در کلام صرفین: «اصل در هر کلمه این است که سه حرف داشته باشد، به یکی کلمه آغاز شود، بر یکی کلمه توقف شود و یکی نیز بین این دو باشد» اصل به معنای ملائم با طبع است. حاشیة الصبان: ۷۸/۱.

(في متى) فإنّما اسم و بنيت لتضمّنها معنى «إن» الشرطيّة أو همزة الاستفهام (و) الثاني كما (في هنا) فإنّما اسم و بنيت لتضمّنها معنى الإشارة الذي كان من حقّه أن يوضع له حرف لأنّه كالحطاب.

لا يعتبره المعاني المفتقرة إلى الإعراب فالمقتضي لإعراب الحرف أعني الشبابة بالاسم وإن كان موجوداً لكنّه لغو و اللغو قبيح عند العقلاء و الشرط في تأثير المقتضي انتفاء المانع.

### معانی حرفیه و اسمیه و وضع آنها

مساله: بدان که اشاره و هم چنین بقیّه معانی حرفیه مثل: ابتدا و استعلاء و امثال آن، معانی جزئیّه خاصّه هستند و کلیّ هر یک معنای اسمی است. حاصل آن که هر یک از ابتدا و استعلاء و اشاره و نحوها بر دو قسم است: یکی کلیّ و دیگری جزئی؛ و جزئی معنای حرفی است و کلیّ معنای اسمی، مثلاً لفظ «ابتداء» که مصدر باب افتعال است، برای کلیّ ابتداء وضع شده که معنای اسمی است، و لفظ «مِن» که حرف است برای ابتداء جزئی که معنای حرفی است وضع شده؛ هم چنین لفظ «استعلاء» که مصدر باب استفعال است برای کلیّ استعلاء که معنای اسمی است وضع شده، و لفظ «علی» که حرف است برای استعلاء جزئی که معنای حرفی است وضع شده و هکذا سائر المعانی الحرفیه؛ لکن از برای اشاره جزئی حرفی وضع نشده و برای اشاره کلیّ لفظ «اشاره» که مصدر باب افعال است وضع شده، اگرچه بعضی گفته اند<sup>۱</sup> که لام تعریف عهد که حرف است برای اشاره جزئی که معنای حرفی است وضع شده، لکن این قول ضعیف است اگر مراد عهد ذهنی یا خارجی باشد، زیرا اشاره ای که محلّ نزاع است اشاره حسّی است نه ذهنی؛ و اگر مراد عهد حضوری باشد این شبهه قوی می باشد، فتأمّل. و یأتی لهذا تتمّة فی أسماء الإشارة.

۱. شیخ سعد الدین قائل این مطلب است. همع الموامع: ۱/ ۶۹. حاشیة الصبان: ۱/ ۸۰.

و إنما أعرب «ذان» و «تان» لأنَّ شبه الحرف عارضه ما يقتضي الإعراب و هو التثنية التي من خصائص الأسماء. (و) كالتَّشْبِه الاستعماليّ بأن يلزم طريقة من طرائق الحروف (ككتابة) له (عن الفعل) في العمل (بلا) حصول (تأثر) فيه بعامل كما في أسماء الأفعال فإنَّها عاملة غير معمولة على الأرجح.

### اعراب و بناء بعد از تشنيه و جمع

مسأله: اگر مفرد قبل از حقوق علامت تشنيه، شباهت به حرف در او موجود شود و بعد از آن، علامت به او ملحق شود، تشنيه با علّت بناء معارضه می کند و معرب می شود، و هم چنین است جمع؛ و اگر علّت بناء و شباهت، پس از حقوق علامت موجود شود، تشنيه معارضه نمی تواند. از همین قسم دوم است تشنيه و جمع اسم «لا»ی نفی جنس و منادی اجماعاً، و تشنيه اسماء اشاره و موصولات از قسم اول است و قول شارح: "وإنما أعرب ذان و تان إلخ" اشاره به همین مطلب است، پس اشکالی نیست در این که تشنيه و جمع منادی و هم چنین تشنيه و جمع اسم «لا»ی نفی جنس مبنیّ شده و تشنيه و جمع موصولات و اسماء اشاره معرب شده، چون که در اول حرف ندا و «لا»ی نفی جنس وارد بر تشنيه و جمع شده بعکس الثاني على رأي المصنّف؛ و إلى هذه القاعدة يشير نجم الأئمة<sup>۱</sup> في باب غير المنصرف في بحث العجمة حيث يقول: "إنّ الطارئ يزيل حكم المطروء عليه"<sup>۲</sup>، فتنبّه.

### شباهت اسماء افعال

مسأله: بدان که اسماء افعال شباهت به حروف مشبّهه بالفعل در استعمال دارد، یعنی چنانچه حروف مشبّهه بالفعل به معنای فعل استعمال می شود و عامل در لفظ آنها اثر نمی کند، هكذا اسماء افعال به معنای فعل استعمال می شود و عامل در آنها اثر نمی کند بنا بر

۱. مراد رضي الدين استرآبادی رحمته الله است که ترجمه ایشان در صفحه ۳۶ گذشت.

۲. شرح الرضي على الكافية: ۱/ ۱۴۲.



(و کافتقار) له إلى جملة إن (أصلاً) كما في الموصولات بخلاف افتقاره إلى المفرد كما في سبحان أو افتقار غير متأصل وهو العارض كافتقار الفاعل للفعل و النكرة لجملة الصفة، و أعرب اللذان و اللتان لما تقدّم.

قول ارجح<sup>۱</sup>.

### بررسی اسم فعل

مسأله: إعلم أنّ اسم الفعل اسم للفظ الفعل، لا لمعناه مثلاً «صه» اسم للفظ «اسكت» المركّب من «ا»، «س»، «ك»، «ت» لا لمعناه و إلا يلزم أن يكون فعلاً لأنّ الاسميّة و الفعلية و الحرفية منشؤها المعنى فكّل لفظ دلّ على معنى مستقلّ مقترن بأحد الأزمنة فهو فعل فإن كان «صه» اسماً لمعنى الفعل لزم أن يكون فعلاً لأنّ معنى الفعل مقترن بأحد الأزمنة فيكون «صه» مرادفاً لـ «اسكت» فكيف يقال إنه اسم؟!

### افتقار

مسأله: الافتقار على قسمين: الأوّل الافتقار إلى المفرد، و هو لا يختصّ بالحرف بل هو مشترك بين الكلم الثلاث لأنّه لا يمكن استعمال كلّ واحدة منها إلا مركّباً مع غيرها و هذا هو المراد بقولنا: «إنّ استعمال المفرد محال في لغة العرب بل في كلّ لغة» لأنّ الغرض من وضع الكلمات الثلاث الإفادة و هي متوقّفة على التركيب كما هو واضح.

۱. قول ارجح این است که اسما افعال محلی از اعراب ندارند، این قول اخفش است و در ایضاح نیز به جمهور نسبت داده شده. در مساله دو قول دیگر نیز هست، یکی اینکه محلاً منصوبند بنا بر مفعول مطلق بودن برای فعل و واجب الحذف که قول مازنی است؛ و قول دیگر این است که بنا بر ابتداء در محل رفع است و مرفوعش آن را از خبری نیاز کرده است. بنا بر این دو قول مبنی است به جهت تضمّن معنای لام امر و باقی نیز طرداً للباب حمل بر آن می شوند. حاشیه الصبان: ۸۱/۱ و همع الهوامع: ۶۹/۱.

الثاني الافتقار إلى الجملة، و هذا يختص بالحروف فقط، لأنّ كلّ واحد من الاسم و الفعل إذا ركّب مع غيره يصير كلاماً و يفيد بخلاف الحرف، لأنّه إذا ركّب مع مفرد آخر لا يصير كلاماً حتّى يفيد بل يحتاج إلى جملة يتركّب معها فالحرف دائماً محتاج إلى جملة مركّبة من غير الحرف يقع هو فيها، فإذا أشبه الاسم بالحرف في هذا الافتقار الذي هو الأصل في الحرف و كان افتقار الاسم أصلياً أي من حين الوضع كالموصلات و الظروف الواجبة الإضافة إلى الجملة فيصير مبنياً فظهر من ذلك بطلان القول بأنّ علّة بناء الضمائر الافتقار إلى المرجع، لأنّ المرجع فيها مفرد أو في حكم المفرد و الافتقار إلى المفرد لا يصير سبباً للبناء.

### فرق بين شباهت معنوی و افتقاری

مساله: بين شباهت معنوی و شباهت افتقاری سه فرق است:

اول این که در شباهت معنوی چون معنای حرفی جزء معنای اسم است نه تمام معنی و آلا لازم می آید که اسم نباشد، چنانچه قبلاً اشاره شد<sup>۲</sup>، پس معنای اسم محتاج است به جزء داخلی خود از قبیل افتقار کل به جزء، بخلاف شباهت افتقاری که معنای اسم محتاج است به جمله ای که خارج از معنای اسم است. دوم این که مفتقر الیه در شباهت معنوی غیر مستقلّ است و در شباهت افتقاری مستقلّ است. سوم این که مفتقر الیه در شباهت معنوی ممکن است لفظی برایش وضع نشده باشد مثل اشاره، ولی در شباهت افتقاری مفتقر الیه بدون لفظ نیست.

۱. در شرح اشمونی این علت از کتاب التسهیل به عنوان یکی از علل چهارگانه بناء ضمائر نقل شده است. شرح الأشمونی ۱ / ۸۸. حاشیة الصبان ۱ / ۱۶۸.

۲. در مباحث قبل گذشت که معنی، منشا اسمیّت و فعلیّت و حرفیّت است.

تَمّة: من أنواع الشّبه، الشّبه الإهماليّ ذكره في الكافية و مثل له في شرحها بفواتح السور  
فإنّها مبنية لشبهها بالحروف المهملة في كونها لا عاملة و لا معمولة.

### علّت بناء در ظروف مضاف به جمله

مساله: قال بعض المحقّقين<sup>۱</sup>: إنّ علة البناء في الظروف المضافة إلى الجمل هي الشبه المعنوي  
لا الافتقاري، لأنّها تضمّنت معنى حرف الإضافة و ذلك لأنّها و إن كانت في الظاهر مضافة  
إلى الجملة فإضافتها إليها كلا إضافة فشابهت الغايات المحذوف ما أضيفت إليه فبنيت  
لتضمّنها معنى حرف الإضافة كالغايات.

### مراد از «أوائل السور»

مساله: المراد من «أوائل السور» الحروف المقطّعة نحو «يس» و «طه».

### شبهات لفظی

مساله: بعضی<sup>۲</sup> گفته اند که یکی از اسباب بناء، شبهات لفظی است یعنی لفظ اسم، مثل  
لفظ حرف باشد مثل: «ليت يقولها المحزون» که «ليت» اسم است و مبتدا لیکن مبنی شده، به  
سبب این که لفظش مثل لفظ «ليت» ای است که از حروف مشبّه بالفعل است؛ لیکن این  
قول باطل است زیرا که امثال «ليت يقولها المحزون» از باب حکایت است نه از باب بناء.

### جمع دو سبب بناء

مساله: بدان که در اسم گاهی دو سبب بناء جمع می شود مثل «کم» که هم شبهات وضعی و  
هم شبهات معنوی دارد و مثل ضمائر و اسماء اشاره که هم شبهات معنوی دارد چون که

۱. اللباب في علل البناء و الإعراب: ۲ / ۷۹.

۲. مراد ابن مالک است. حاشیة الصبان ۱ / ۸۴.

(و معرب الأسماء) أخره لأنّ المبنيّ محصور بخلافه لأنّه (ما قد سلما من شبه الحرف) السابق ذكره (كأرض و سما) بضمّ السّين إحدى لغات الاسم، و البواقي: اسم بضمّ همزة و كسر و سم بضمّ السّين و كسرهما و بما كرضاً، و قد نظمتها في بيت و هو:

اسم بضمّ الأوّل و الكسر مع همزة و حذفها و القصر

تكلّم و خطاب و غيب و اشاره از معانی حرفیه است، و هم شباهت وضعی که در غالب آنها موجود است که بقیّه را حمل بر غالب می کنند و هم شباهت افتقاری علی قول ضعیف؛ و لهذا تتمّة نذکرها في أول أسماء الإشارة.

### سبب تاخیر بیان احکام معرب

مسأله: در اول باب، معرب را مقدّم کرد چون معرب اشرف است از مبنيّ، زیرا که معرب اصل است؛ و در مقام بیان احکام معرب را مؤخّر کرد چون که مبنيّ محصور است، چنانچه گذشت که جمیع اقسام مبنيّ فقط شش قسم است به خلاف معرب که اقسام زیادی دارد.

### اقسام معرب

مسأله: معرب دو قسم است، اول: آن که آخرش حرف علّه نباشد مثل: «ارض»، دوم: آن که در آخرش حرف علّه باشد مثل: «سما» بر وزن «هدی»؛ و «مهی» و «سما» لغتی است در اسم.

### لغات در اسم

مسأله: در نزد شارح در اسم شش لغت است که در این بیت جمع کرده: «اسم بضمّ الأوّل

(و فعل أمر و مضیّ بنیا) الأوّل علی السّکون إن کان صحیح الآخر و علی حذف آخره  
 إن کان معتلّاً و الثانی علی الفتح ما لم يتصل به واو الجمع فیضمّ أو ضمیر رفع متحرک  
 فیسکن.

و الکسر إلخ»

و در نزد بعضی هیجده لغت است که در این بیت جمع کرده:

سما سم و اسم سماء کذا سما و زد سمة و اثلث أو اثلتها کلّها<sup>۱</sup>

### اصل در اعراب و بناء فعل

مساله: الأصل في الفعل البناء لعدم اعتوار المعاني المفتقر إليها عليه، فإن قلت: كثيراً ما يقع  
 الفعل حالاً أو صفة أو مضافاً إليه وهي من المعاني المفتقرة إلى الإعراب، قلنا: في هذه الموارد  
 ليس الفعل وحده حالاً أو صفة ونحوهما بل الجملة أي مجموع الفعل والفاعل.

### اقوال در اعراب و بناء اسما و افعال

مساله: قيل: إن الأصل في الأسماء البناء و الأصل في الأفعال الإعراب، وقيل: الأصل في  
 كليهما الإعراب<sup>۲</sup> و الحقّ عكس الأول كما عليه المشهور.

۱. شاعر این بیت عبد الله بن عبد الرحمن بن علی الدنوشری است. شرح التصريح على التوضيح:

۴۸/۱.

۲. کوفیون قائل به این قولند. سیوطی در همع الهوامع قول اول را به بعض متأخرین نسبت داده است.

همع الهوامع: ۶۳/۱.

(و أعرّبوا) علی خلاف الأصل فعلاً (مضارعاً) لشيبهه بالاسم في اعتوار المعاني المختلفة عليه كما قاله في التسهيل و لكن لا مطلقاً بل .....

### اقسام و احكام اسم شدن فعل

مساله: هرگاه فعل با فاعل اسم شود، مبنی است چون متضمن اسناد است و اسناد معنای حرفی است؛ و اگر فعل بدون فاعل اسم شود، غیر منصرف است اگر یک سبب دیگر غیر از وزن الفعل در او باشد، پس لفظ «یزید» و «شمر» ممکن است مبنی باشد و ممکن است غیر منصرف باشد و ممکن است منصرف باشد.

### اعراب و بناء فعل ماضی و امر

مساله: فعل ماضی مبنی است اتفاقاً؛ و در امر حاضر اختلاف است، جمهور بصرین می گویند مبنی است، و کوفین می گویند معرب است به لام جزم مقدّمه چنانکه لام در قرائت بعضی ظاهر شده در ﴿فَلْيَفْرَحُوا﴾<sup>۱</sup> و در قول شاعر:

لِتَقُمْ أَنْتَ يَا بَنَ خَيْرِ قَرِيشٍ فَتَقْضَى حَوَائِجُ الْمُسْلِمِينَ<sup>۲</sup>

### مراد از معانی معتوره بر فعل مضارع

مساله: مراد از معانی معتوره بر فعل مضارع که سبب شباهت او به اسم است، تخصیص و تخصّص و اشتراك است زیرا چنان که اسم گاهی مشترک می شود و گاهی تخصیص

۱. یونس: ۵۸.

۲. در خزانه الأدب گفته شده: شاعر و تتمه این شعر مجهول است. و شاهدش در «لتقم» است که فعل

امر حاضر است و با لام آمده است. خزانه الأدب: ۱۴/۹.

(إن عریا من نون توكید مباشر) فإن لم یر منه بنی لمعارضة شبهه للاسم بما یقتضی البناء  
 و هو التّون المؤكّدة التي هي من خصائص الأفعال .....

می خورد، هم چنین فعل مضارع مشترک است بین حال و استقبال، و گاهی تخصیص  
 می خورد بمثل «أن» مصدریّه و «ما»ی نافیّه و مختصّ بأحد زمانین می شود. بعضی توهم  
 کرده اند<sup>۱</sup> که مراد از معانی معتوره حال و صفت و صلّه واقع شدن است، و این توهم  
 بیجاست زیرا که ماضی هم حال و صفت و صلّه واقع می شود؛ پس وجهی ندارد که، مضارع  
 را معرب و ماضی را مبنی کنند.

### بناء فعل مضارع با نون توكید محذوف

مساله: فرقی نیست در بناء فعل مضارع بین این که نون توكید مذکور باشد یا محذوف، مثل  
 قول شاعر:

لا تُهِنَ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ تَرَكَعَ يَوْمًا وَ الدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ<sup>۲</sup>

۱. این قول هر چند در کتاب های دیگر ذکر شده اما قائلش را نیافتیم.

۲. شاعر این بیت «الأضبط بن قریع السعدي» است. و قبل از این بیت است:

یا قوم من عاذری من الخدعه	والمسی والصّبح لا فلاح معه
فصل حبال البعید إن وصل ال	حبل وأقص القریب إن قطعہ
واقنع من العیش ما أتاك به	من قر عینا بعیشہ نفعه
قد یجمع المال غیر آكله	ویأكل المال غیر من جمعه
لا تهین الفقیر علّك أن	تخضع یوما والدّهر قد رفعه

و بناؤه علی الفتح لترکیبه معه ترکیب خمسة عشر نحو: «و الله لأضربن» و خرج بالمباشر غیره کان حال بینه و بین الفعل ألف الاثین أو واو الجمع أو یاء المخاطبة .....

که در اصل «لا تمینن»<sup>۱</sup> بوده که نون اول نون لام الفعل است و نون دوم نون تاکید خفیفه که حذف شده، و دلیل بر این که در اصل مؤکد بوده بقاء یاء عین الفعل است زیرا که اگر مؤکد نباشد باید یاء بسبب التقاء ساکنین حذف شود.

### اقوال در اعراب و بناء فعل مضارع

مسأله: قال بعضهم: المضارع مبنی مع نون التأكيد مباشرةً كان أو غير مباشر<sup>۲</sup>؛ و قال بعضهم: انه معرب كذلك<sup>۳</sup> و هكذا القول في المضارع مع نون الاناث<sup>۴</sup>.

### علت بناء بر فتح مضارع مؤکد

مسأله: علت بناء جزء اول در «خمسة عشر» این است که آخرش که تاء است وسط کلمه شده و حرفی که در وسط کلمه باشد قبول اعراب نمی کند؛ و علت بناء جزء دوم این است که متضمن معنای حرف است که واو عاطفه باشد، زیرا که در اصل «خمسة و عشر» بوده. و وجه شبه بین مضارع مؤکد و «خمسة عشر» مجموع این دو علت نیست، فقط علت اول است،

☞ در هیچ یک از نسخه های که بنده دیدم، «عللک» که در متن عربی مکررات المدرس آمده موجود نبود. «علّ» به معنای «لعلّ» است که به همین جهت در «الزاهر في معاني كلمات الناس» این بیت ذکر شده است. الشعر و الشعراء: ۱/ ۳۷۱ و الزاهر في معاني كلمات الناس: ۲/ ۲۹۳.

۱. «لا تمینن» در متن عربی مکررات المدرس غلط است.

۲. اخفش و عده ای دیگر قائل به این قولند. شرح الأشموني: ۱/ ۴۶.

۳. این قول در کتاب های مختلف به عده ای نحویین نسبت داده شده است. توضیح المقاصد: ۱/ ۳۰۶.

۴. شرح ابن عقیل: ۱/ ۳۹. شرح الأشموني: ۱/ ۴۶. همع الهوامع: ۱/ ۷۴.

۴. ابن مالک در شرح التسهیل گیان کرده مخالفی در بناء فعل مضارع متصل به نون اناث نیست اما

عده ای مانند: ابن درستویه، و سهیلی و ابن طلحه قائل به اعرابش شده اند. همع الهوامع: ۱/ ۷۳.



فإنّه حينئذ يكون معرباً تقديراً. (و إن عري (من نون إناث) فإن لم يعر منها بني لما تقدّم و بناؤه علي السكون حملاً علي الماضي المتصل بما لأنهما يستويان في أصالة السكون و عروض الحركة فيهما كما قاله في شرح الكافية (ك «يرعن من فتن»). (و كلّ حرف مستحقّ للبناء) وجوباً لعدم إحتياجه إلي الإعراب إذ المعاني المفتقرة إليه لا تعتوره و نحو: «و ليت يقولها المحزون» على تجرّدها من معنى الحرفيّة و جذبها إلى معنى الإسميّة بدليل عدم وفائها لمقتضاها .....

زیرا جزء دوم در فعل مضارع مؤکد که نون تاکید است محتاج به علّت بناء نیست، زیرا که نون حرف است و کلّ حرف، الأصل فيه البناء فلا یحتاج إلى علّة؛ اما نفس ترکیب پس علّت بناء نیست زیرا که ترکیب غالباً علّت اعراب است، پس چگونه ممکن است که در این جا علّت بناء شود؟ پس ترکیب علّت بناء بر فتح است، زیرا که ترکیب ثقیل و فتحه اخفّ حرکات است.

### اصل بناء و سکون در ماضی و مضارع

مسأله: اصل در مضارع و ماضی بناء است (و الأصل في المبنيّ أن يسكّن) پس هر دو مساوی هستند در اصالت سکون، و حرکت در هر دو عارضی است.

### علّت بناء تمام حروف

مسأله: جميع حروف مبنيّ ات، زیرا که در حروف تصرّفی نیست و معانی مفتقرة إلى الإعراب بر آنها وارد نمی شود.

### اشکال بر عبارت مصنّف و پاسخ آن

مسأله: بر عبارت مصنّف اشکال وارد شده که لازم نمی آید از ثبوت استحقاق بناء، این که حروف مبنيّ باشد، کما قيل: إنّ المستحقّ محروم؛ و جواب داده شده به این که في المقام خصوصيّة تقتضي الملازمة بين الاستحقاق و الفعلية، چون که واضع حکیم است و حکمته

(و الأصل في المبنی) اسماً كان أو فعلاً أو حرفاً (أن يسكننا) لِحَقَّةِ السَّكُونِ و ثقل المبنی (و منه) أي و من المبنی (ذو فتح و) منه (ذو كسر و) منه (ذو ضمّ) و ذلك لسبب، فذو الفتح (كأين) و «ضرب» و واو العطف فالأول حرک لالتقاء الساكنين و كانت فتحة للْحَقَّةِ و الثاني لمشابهة المضارع في وقوعه صفة و صلة و حالاً و خبراً تقول: «رجل ركب جاءني» «هذا الذي ركب» «مررت بزيد و قد ركب» «زيد ركب» كما تقول: «رجل يركب جاءني» إلخ و كانت فتحة لما تقدّم

تقتضي إعطاء كل ذي حقّ حقه.

### سكون اصل در مبنی

مسأله: اصل در مبنی سكون است چون بناء در زبان عرب ثقیل است، زیرا که زبان عرب عادت کرده بر تغییر دادن آخر کلمه به حسب مقتضای عوامل، و به سبب این که اصل در مبنی عدم حرکت است، حرکت در مبنی محتاج به علّت است، چنانچه سابقاً ذکر شد<sup>۱</sup>. و قول شارح: "و ذلك لسبب" اشاره به همین مطلب است.

### تبیین عبارت شارح

مسأله: قد سبق<sup>۲</sup> أنّ السؤال عن العلة في المبنی قد يكون واحداً و قد يكون اثنين و قد يكون ثلاثة، فتذكر قوله: «فالأول حرک لالتقاء الساكنين» جواب عن السؤال الثاني، «وكانت فتحة للْحَقَّةِ» جواب عن السؤال الثالث. أمّا لجواب عن السؤال الأول في «أين» فهو أنّه متضمن للاستفهام، و قوله: «و الثاني لمشابهة إلخ» جواب عن أول السؤالين في «ضرب»، و قوله: «وكانت فتحة» جواب عن ثانيهما، أمّا السؤال عن علة البناء فلا يجري هنا لأنّه فعل و الأصل

۱. صفحه ۷۶.

۲. به صفحه ۷۶ مراجعه شود.

و الثالث لضرورة الابتداء بالساکن إذ لا یبتدأ بساکنن إِمَّا تَعَدَّرًا مطلقاً كما قال الجمهور أو تَعَسَّرًا في غير الألف كما اختاره السيد الجرجاني و شيخنا العلامة الكافيحي و كانت فتحة لاستئصال الضمة و الكسرة على الواو. ....

فيه البناء و كذلك واو العطف.

### بیان «لیت یقولها المحزون»

مساله: «لیت یقولها المحزون» از باب نقل است چنان که سابقاً بیان شد<sup>۱</sup>، و علامت نقل این است که اسم و خبر ندارد.

### ابتدا به ساکن

مساله: بدان که در الف ابتدا به ساکن، اجماعاً محال است، اما در بقیه حروف هجاء اختلاف است که آیا مثل الف محال است یا آن که دشوار است. جمهور قائل به محالیت و تعذر شده اند مطلقاً یعنی چه در الف و چه در بقیه حروف؛ و سید میر شریف<sup>۲</sup> و علامه کافيحي<sup>۳</sup>

۱. صفحه ۸۶.

۲. علي بن محمد بن علي، معروف به «الشريف الجرجاني». در سال ۷۴۰ قمری مطابق با ۱۳۴۰ میلادی در تاکو نزدیک استرآباد به دنیا آمد. در شیراز مشغول به درس شد و با ورود تیمور در سال ۷۸۹ قمری از شیراز به سمرقند گریخت. بعد از مرگ تیمور به شیراز بازگشت و تا زمان مرگش در سال ۸۱۶ قمری مطابق با ۱۴۱۳ میلادی در شیراز ماند. او بیش از ۵۰ کتاب تالیف کرد مانند: «التعريفات»، «شرح مواقف الإيجي»، «مقاليد العلوم»، «الخواشي على المطول». الأعلام: ۶/۵.

۳. محمد بن سليمان بن سعد بن مسعود الرومي الحنفي محيي الدين، أبو عبد الله الكافيحي. در سال ۷۸۸ قمری مطابق با ۱۳۸۶ میلادی متولد شد. رومی الأصل است اما در مصر به شهرت رسید تا اینکه ریاست حنفی ها به او رسید. سیوطی ۱۴ سال ملازم او بود. از آنجا که اشتغال زیادی به کتاب «الكافية» در علم نحو، داشت به «الكافيحي» شهرت یافت. تصانیف زیادی دارد که بیشترشان رساله اند مانند: «مختصر في

و ذو الكسر نحو (أمس).....

قائل به دشوار بودن و تعسر شده اند و در الف با جمهور موافقتند؛ و چون مرحوم شیخ جواد تبتی در کتاب کفایة الصرف گفته است که اهل تبت ابتدا به ساکن می کنند و العهدة علیه لأنّ أهل البيت أدری بها فی البيت، پس حق با جرجانی و کافجی است. و قد نقل عن بعضهم القول به فی لغة الفرس أيضاً فی «شتر» بمعنی الإبل<sup>۱</sup>.

### اشکال بر تشبیه فعل ماضی به مضارع

مساله: در تشبیه فعل ماضی به مضارع اشکال است، زیرا که حال و صفت و خبر واقع شدن اختصاص به فعل مضارع ندارد تا او اصل و مشبّه به، و فعل ماضی فرع شود و مشبّه بلکه هردو در آنها مساوی هستند.

### بررسی بناء و عدم انصراف در «أمس»

مساله: بدان که «أمس» اگر مطلق روزهای گذشته باشد، یعنی اگر مراد روز معین نباشد، منصرف است و اگر به معنای خصوص دیروز باشد، مبنی است چون متضمن معنای «ال» حضوریّه یا عهدیه است، زیرا که در اصل «الأمس» بوده و به سبب کثرت استعمال لام حذف شده و معنایش در او تضمین شده است. قال الرضی<sup>۳</sup> رحمته الله: "و من الظّروف المبنیة «أمس» عند الحجازیین، و علّة بنائه تضمّنه للام التعریف و ذلك أنّ كلّ يوم متقدّم علی يوم فهو أمسه، فكان فی الأصل نكرة ثمّ لما أريد أمس يوم التکلم، دخله لام التعریف العهدي كما هو عادة

۳ علم التاريخ، «منازل الأرواح»، «معراج الطبقات»، «حلّ الإشکال». کافجی در سال ۸۷۹ قمری مطابق با ۱۴۷۴ قمری از دنیا رفت. الأعلام: ۱۵۰/۶.

۱. شرح الرضی علی الشافیه: ۲/۲۵۱.

۲. جهت مطالعه تفصیل بحث التّفا ساکنین به کتاب همع الهوامع: ۳/۴۴۴ مراجعه شود.

۳. ترجمه رضی رحمته الله در صفحه ۳۶ گذشت.

کَلَّ اسم قصد به إلى واحد من بين الجماعة السّماء به كما ذکرنا في باب غير المنصرف، ثمّ حذف اللام و قدّرت لتبادر فهم کَلَّ من يسمع «أمس» مطلقاً من الإضافة، إلى أمس يوم التکلم فصار معرفة نحو: «لقيته أمس الأحد»<sup>۱</sup> ... و إنّما لم يبنوا «غداً» مع قصد يوم التکلم كما بني «أمس» تفضيلاً لتعريف الداخل في الوجود على تعريف المقدّر وجوده، و ذلك لأنّ التعريف فرع الوجود و وجوده ذهنيّ فكذا تعريفه بخلاف «أمس» فإنّه قد حصل له وجود و إنّ كان متنبياً في حال التکلم، فتعريفه يكون أقوى مع أنّه قد روي عن بعض العرب إعرابه مع صرفه كـ «غد» و ليست بمشهوره. و أمّا بنو تميم فالذي نقل عنهم سبويه إعرابه غير منصرف في حال الرّفح و بناؤه على الكسر كالحجازيين في حالتي النصب و الجرّ ... فإن نكّر «أمس» كقولك: «كَلَّ غد يصير أمساً» و «كَلَّ أمس يصير أوّل من أمس» أو أضيف نحو: «مضى أمسنا» أو دخله اللام نحو: «ذهب الأمس بها فيه» أعرب اتفاقاً لزوال علّة البناء و هي تقدير اللام. و ربّما بني المقترن باللام و لعلّ ذلك لتقدي زيادة اللام. و قال سبويه: و لا يصغّر أمس كما لا يصغّر غداً و إنّ ثنيّ أو جمع فالإعراب لأنّ اللام إنّما قدّرت لتبادر الذهن إلى واحد من الجنس لشهرته من بين أشباهه، فإذا ثنيّ أو جمع لم يبق ذلك الواحد المعين فتظهر اللام لعدم شهرة المثنيّ و المجموع من هذا الجنس شهرة الواحد<sup>۲</sup>.

۱. به مدت زمان طلوع فجر صادق تا غروب خورشید، در زبان عرب «الיום» اطلاق می شود. بنابراین اگر شخصی در ظهر کاری را انجام داد و بعد از غروب خواست از آن فعل خبر دهد، باید بگوید: «فعلته أمس» و گفته اند بهتر است در این حالت بگوید: «فعلته أمس الأحد»، و «الأحد» به معنای «الأقرب» را برای «أمس» صفت بیاورد. تا نزدیکی زمان فعل را در روز گذشته بفهاند. و این خود دلیلی است برای معرفه شدن «أمس» زیرا «الأحد» که معرفه است به عنوان صفتش آمده است.

۲. شرح الرّضی علی الکافیة: ۳/ ۲۲۶ - ۲۲۹.

و «جیر» و إنما كسرا على أصل التقاء الساكنين و ذو الضمّ نحو: (حيث) و إنما ضمّ تشبيها له بقبل و بعد و قد تفتح للخفة و تكسر على أصل التقاء الساكنين و يقال: «حَوْتُ» مثلث التاء أيضاً (و) مثال (الساكن كم) و «اضرب» و «أجل». و قد علم مما مثلت به أنّ البناء على الفتح و السكون يكون في الثلاثة و على الكسر و الضمّ لا يكون في الفعل. نعم مثل شارح الهادي للفعل المبنی على الكسر بنحو: «ش» و المبنی على الضمّ بنحو: «رُدُّ» و فيه نظر، هذا.

### توضیح بیان شارح در «أمس» و «جیر»

مساله: «جیر» حرف جواب است به معنای «نعم»، و قول شارح: "إنما كسرا على أصل التقاء الساكنين" جواب از سوال سوم است در «أمس»، و جواب از سوال دوم است در «جیر»، اما جواب از سوال دوم در «أمس» و اول در «جیر» نفس التقاء ساكنين است نه اصل التقاء ساكنين و جواب سوال اول در «أمس» در مساله گذشته بیان شد.

### توضیح بیان شارح در «حيث»

مساله: قوله: "إنما ضمّ تشبيهاً له بقبل و بعد" جواب عن السؤال الثالث في «حيث»، أما الجواب عن السؤال الأول فيه فقد أشير إليه في السابق فراجع<sup>۱</sup>، و الجواب عن السؤال الثاني فهو التقاء الساكنين كما يظهر من قول شارح: "و قد تفتح للخفة إلخ".

### «كم»، «اضرب» و «أجل»

مساله: در «كم» فقط يك سوال و يك جواب است و در «اضرب» و «أجل» كه حرف و فعل است سوال و جوابی نیست.

و اعلم أنّ الإعراب كما قال في التسهيل ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف، و أنواعه أربعة: رفع و نصب و جرّ و جزم.

### عدم انحصار مبنی در چهار قسم

مساله: بدان که مبنی منحصر در این چهار قسم نیست، زیرا بعض مبنیات مبنی بر حرف اند مثل: تشبه و جمع منادی و اسم «لا»ی نفی جنس؛ و بعضی مبنی به حذف آخرند مثل فعل امر حاضر معتل الآخر بنابر قول به بناء<sup>۱</sup> و اگر حذف آخر را از اقسام نیابت ندانیم.

### تعریف بناء

مساله: البناء في الاصطلاح ثبوت آخر الكلمة على حالة واحدة بحيث لا يختلف باختلاف العوامل بشرط أن لا يكون الثبوت للحكاية كـ «زيد قائم» علماً و لا للاتباع كثبوت الكسرة في ميم «غلامي» و لا للتخلص من التقاء الساكنين ككسر الباء من «اضرب» في «اضرب الرجل».

### تبیین اعراب

مساله: مراد از مقتضای عامل فاعلیّت و مفعولیّت و مضاف الیه بودن و ملحقات آنهاست، که عامل مقتضی آنهاست، و اعراب بیان مقتضای عامل را می کند لذا می گویند: "الرفع علم الفاعلیّة و النصب علم المفعولیّة"<sup>۲</sup> مثلاً در «جاء زيد» رفع در «زيد» علامت است و بیان می کند که «زيد» فاعل «جاء» است و «جاء» فاعل می خواهد.

۱. بخلاف اخفش و کوفیون. شرح التصريح على التوضيح: ۵۱ / ۱.

۲. شرح الرضي على الكافية: ۶۹ / ۱.

فمنها مشترک بین الاسم و الفعل و منها ما هو مختصّ بأحدهما و قد أشار إلى ذلك بقوله: (و الرفع و النصب اجعلن إعراباً لاسم) نحو: «إنّ زیداً قائم» (و فعل) مضارع (نحو): «يقوم» (و لن أهابا). (و الاسم قد خصّص بالجرّ) فی هذه العبارة قلب أي و الجرّ قد خصّص بالاسم فلا يكون إعراباً للفعل لإمتناع دخول عامله علیه .....

### اقسام اعراب

مسأله: بدان که اعراب بر چهار قسم است، اول: اعراب به حرکت، مثل ضمّه «زید» در «جاء زید»، دوم: اعراب به حروف، مثل واو «أخوک» در «جاء أخوک»، سوم: اعراب بجزم، مثل سکون در «لم يضرب»، چهارم: اعراب به حذف مثل حذف لام الفعل در «لم یرم».

مسأله: اعراب یا علامت رفع است یا نصب یا جر یا جزم.

### اختصاص و اشتراک اقسام اعراب

مسأله: رفع و نصب بین اسم و فعل مشترک است و جر مختصّ به اسم و جزم مختصّ به فعل است.

### اشکال بر مصتّف و پاسخ آن

مسأله: چون قبلاً در مميزات اسم جر ذکر شده و دانسته شد که جر مختصّ به اسم است، لذا اشکال شده که گفته مصتّف: "و الاسم قد خصّص بالجر" با گفته دیگرش قبلاً: "بالجرّ و التّنوین... تکرار است؛ لذا جواب داده که غرض در سابق و غرض در اینجا مختلف است، چون غرض در سابق تمیّز دادن اسم است از فعل و حرف اگر چه در ضمن، مختصّ



و هذا تبين لأيّ أنواع الإعراب خاصّ بالاسم فلا يكون مع ذكره في أوّل الكتاب المقصود به بيان تعريف الاسم تكراراً (كما قد خصّص الفعل بأن ينجزما) فلا يجزم الاسم لامتناع دخول عامله عليه (فارفع بضّمّ و انصبّ فتحاً) أي بفتح (و جر كسراً) أي بكسر

بودن جر به اسم دانسته می شود؛ و غرض در این جا بیان این است که کدام یک از چهار قسم اعراب مختصّ به اسم است.

حاصل این که در سابق مقصود بالأصالة تمیّز دادن اسم است، و اختصاص جر به حرف ضمناً دانسته می شود؛ و مقصود در این جا بالأصالة بیان مختصّ بودن جر به اسم است پس تکرار نیست؛ و مراد شارح هم همین است که می گوید: "و هذا تبين لأيّ أنواع إلخ".

### اقسام علائم اعراب

مسأله: علامت اعراب بر دو قسم است، اول «علامت اصلی» و آن چهارتاست، اول: ضمّه که رفع است، دوم: فتحه که علامت نصب است، سوم: کسره که علامت جر است، چهارم: حذف حرکت که علامت جزم است. دوم «علامت فرعی» که آن را «نیابتی» می نامند، و آن یازده است اول: واو، دوم: الف، سوم: نون که این سه نایب از ضمّه می شوند، چهارم: کسره، پنجم: الف، ششم: یاء، هفتم: حذف نون که این چهار نایب از فتحه می شوند، دهم: حذف حرف علّت، یازدهم: حذف نون که این دو نایب از سکون می شوند.

### موارد اعراب نیابتی

مسأله: موارد اعراب نیابتی هفت است، اول: اسماء ستّه، دوم: تثنيه، سوم: جمع مذکر سالم، چهارم: جمع مؤنث سالم، پنجم: غیر منصرف، ششم: افعال خمسّه، هفتم: فعل مضارع معتل الآخر.

(کذکر الله عبده یسر) مثال لما ذکر (و اجزم بتسکین) نحو: لم یضرب (و غیر ما ذکر ینوب) عنه (نحو: جا أخو بني نمر). و قد شرع فی تبیین مواضع النیابة بقوله: (و ارفع بواو و انصبین بالألف و اجرر بیاء ما من الأسماء أصف) أي أذكر (من ذاک) أي من الأسماء الموصوفة (ذو) و قدّمه للزومه هذا الإعراب و لکنّه إنّما یعرف به (إن صحبة أبانا) أي أظهر، و احترز بهذا القید عن «ذو» بمعنی «الذی» و قیده فی الکافیة و العمدة بکونه معرباً.

### بیان موارد اعراب در سه مثال

مسأله: در «ذکر الله عبده یسر» سه قسم اعراب اصلی ذکر شده که ضمّه در «ذکر»، و کسره در «الله»، و فتحه در «عبد» است؛ و در «لم یضرب» قسم چهارم از اعراب اصلی موجود است که جزم به سکون باشد. در «جاء أخو بني نمر» دو اعراب نیابتی ذکر شده زیرا او در «أخو» نائب از ضمّه و یاء در «بني» نائب از کسره است.

### تقیید «ذو» به معنای صاحب

مسأله: سبب عدول از قید «معرب» بودن «ذو» که در کافیه<sup>۱</sup> و عمده ذکر کرده به قید «صحبت» برای این است که قید کافیه نمی تواند «ذو» موصوله را خارج کند، زیرا که «ذو» موصوله را بعض از طوائف عرب «معرب» می دانند<sup>۲</sup>. اما قید صحبت «ذو» موصوله را خارج می کند، چه این که معرب باشد و یا مبنی باشد زیرا که «ذو» موصوله به معنی «الذی» است نه صاحب.

۱. ابن مالک در الکافیة گفته: "ذو المعرب ارفعه بواو والألف... لنصبه، وجره بالیا عرف". الکافیة

الشافیة: ۱/۱۸۱.

۲. شرح الرضی علی الکافیة: ۳/۲۳.

(و) من الأسماء (الفم) و فيه لغات تثلث الفاء مع تخفيف الميم منقوصاً أو مقصوراً و مع تشديده و اتباعها الميم في الحركات كما فعل بعني «إمرئ» و «ابنم» و إنّما يعرب بهذا الإعراب (حيث الميم منه بانا) أي ذهب بخلاف ما إذا لم يذهب منه فإنه يعرب بالحركات عليه. (أبُّ أَخٍ حَمٌّ كَذَاكَ) أي كما تقدّم من ذي و الفم في الإعراب بما ذكر و قيّد في التسهيل الحم و هو قريب الزوج بكونه غير مماثل قرواً و قرء و خطأ فإنه إن ماثل ذلك أعرب بالحركات و إن أضيف و فيه أنّ الأب و الأخ قد يشدّد آخرهما.

### لغات « فم »

مساله: در «فم» هفت لغت است، اول و دوم و سوم «فم» با حركات ثلاث در فاء و قصر يعنى بعد ميم الف باشد، چهارم و پنجم و ششم «فم» با حركات ثلاث در فاء و تخفيف ميم و نقص يعنى بعد از ميم الف نباشد، هفتم تشديد ميم ليکن فاء در حركات تابع ميم باشد مثلاً در «جاء فُمٌّ» که ميم مضموم است بايد فاء به متابعت ميم ضمّه داده شود و در «رأيت فَمًّا» که ميم مفتوح است بايد فاء أيضاً فتحه داده شود و در «مررت بِفَمِّ» که ميم مکسور است بايد فاء مکسور شود، چنانچه عين الفعل «امرؤ» و «ابنم» که به معنى «ابن» است در حركات ثلاث تابع لام الفعل است مثلاً در «جائني امرؤٌ و ابْنُمُّ» بايد راء «امرؤ» و نون «ابنم» ضمّه داده شود و در «رأيت امرءً و ابْنَمًّا» بايد راء و نون فتحه داده شود و در «مررت بامرءٍ و ابْنِمِّ» بايد مکسور شوند.

### معنای « حم »

مساله: «حم» خویشاوندان زوجه است از طرف زوج مثل پدر و برادر زوج.

(و هن) کذاک و هو کنایه عن أسماء الأجناس. و قیل: ما يستقبح ذكره و قیل: الفرج خاصّة. و قال في التسهيل: قد يشدّد نونه. (و النقص في هذا الأخير) و هو «هن» بأن يكون معرباً بالحركات على النون (أحسن) من الإتمام. قال علي عليه السلام: «من تعزى بعزاء الجاهليّة فأعضّوه بمن أبيه و لا تكنوا».

### معناى «هن»

مسأله: «هن» کنایه از اسماء اجناس است یعنی مرادف با لفظ «شیء» می باشد یعنی به معنای «چیز» در فارسی است، مثلاً «کَلَّ هن زید حسن» به معنای «کل شیء زید حسن» است یعنی «هر چیز زید خوب است»؛ و بعضی گفته اند<sup>۱</sup> که «هن» فقط کنایه از چیزهایی است که ذکر آنها قبیح است مثلاً اگر طبیب خواست از مدفوع مریض سوال کند می گوید: «کیف یخرج هنک» و هم چنین سوال از قُبُل و دُبُر؛ و بعضی گفته اند<sup>۲</sup> کنایه است از فرج بالخصوص مطلقاً، یعنی چه از مرد و چه از زن مثل «هن» در فرمایش امام عليه السلام<sup>۳</sup> که مراد همین معنای سوم است؛ و حاصل فرمایش امام این است که، هرکس افتخار به آباء و اجداد کند، چنانچه در زمان جاهلیت مرسوم بوده پس به او بگویند که فلان پدر خود را به دهن بگیر و کنایه نگویند بلکه خود لفظ فلان را بگویند؛ و شاعر می گوید:

۱. مانند ابن صائغ. اللمحة في شرح الملحة: ۱/ ۱۶۷.

۲. توضیح المقاصد و المسالك: ۱/ ۳۱۷.

۳. آنچه سیوطی در کتابش به حضرت مولی الموحّدين أمير المؤمنین علي بن أبي طالب عليه السلام نسبت داده است، هرگز نزد شیعه ثابت نیست و این حدیث نزد شیعه به سند صحیح و حتی سند ضعیف از طریق راویان شیعه نقل نشده است. و نسبت این روایت به پیامبر اکرم صلی الله علیه و آله یا یکی از اهل بیت علیهم السلام نسبتی ناروا و بدون حجّت و دلیل است. هر شخصی مانند بعض معاصرین توهم کند این روایت صحیح است، هیچ بهره ای از اصول و قواعد مقررّه شناخت حدیث ندارد.

گیرم پدر تو بود فاضل  
 و اشاره به همین مضمون است:  
 لا تقل أصلي و فصلي أبداً  
 إنما أصل الفتى ما قد فعل<sup>۱</sup>

و بعضی<sup>۲</sup> این حدیث را به حضرت رسول ﷺ نسبت داده و گفته اند: حاصل معنی چنین است که هرکس در هنگام قتال و جدال عشیره خود را به کمک بطلبد چون که همه از یک پدر هستند چنان که در آیام جاهلیت ندا می کردند: یا آل فلان، پس بگویند فلان پدر خود را دهن بگیر زیرا اسلام عصبیت را باطل فرموده است.

۱. شاعر این بیت «عمر بن مظفر بن عمر بن محمد بن أبي الفوارس» معروف به «ابن الوردی»، شاعر، ادیب و مؤرخ است در سال ۶۹۱ قمری مطابق با ۱۲۹۲ میلادی در سوریه به دنیا آمد و سال ۷۴۹ قمری مطابق با ۱۳۴۹ میلادی در حلب از دنیا رفت. الأعلام: ۶۷/۵.

۲. همان طور که گذشت این حدیث نزد شیعه نه از رسول الله ﷺ و نه از هیچ یک از اهل البیت علیهم السلام ثابت نیست. اما اهل تسنن که هیچ حجتی به آنها نیست این روایت را به رسول الله ﷺ نسبت داده اند: مصنف ابن أبي شيبة: ۴۵۵/۷. السنن الكبرى للنسائي: ۱۳۶/۸.

(و) النقص (في أب و تالييه) و هما أخ و حم (يندر) أي يقلّ كقوله :

بأبه اقتدى عدّي في الكرم و من يشابه أبه فما ظلم

(و قصرها) أي أب و أخ و حم بأن تكون بالألف مطلقاً (من نقصهنّ أشهر) كقوله :

إن أباه و أبا أباهما قد بلغا في المجد غايتاهما

### انواع اعراب اسماء ستّه

مسأله: در اسماء ستّه سه اعراب جاری است، اول: اعراب تمام، یعنی اعراب به حروف، دوم: اعراب به نقص، سوم: اعراب به قصر. و شرائط اعراب تمام که قبلاً ذکر شده<sup>۱</sup> این است که اسماء ستّه اضافه شوند، زیرا اگر اضافه نشدند معرب می شوند به اعراب اصلی که اعراب به حرکات است و باید این اضافه به سوی یاء متکلم نباشد، چون اگر مضاف الیه یاء متکلم باشد معرب می شوند به حرکات مقدّره، و شرط دیگر این است که مکبّر باشند و آلا معرب اند به حرکات ظاهره، و باید آنها تشنیه و جمع نباشند و آلا معرب می شوند به اعراب تشنیه و جمع.

### چهار قسم مضاف الیه در مثال مصنّف

مسأله: مضاف الیه در «جاء أخو أبیک ذا اعتلاء» بر چهار قسم است، اول: ظاهر مثل: «أبی» و «اعتلاء»، دوم: ضمیر مثل کاف «أبیک»، سوم: معرفه مثل «أبی» و کاف، چهارم: نکره مثل «اعتلاء».

(و شرط ذا الإعراب) المتقدّم في الأسماء المذكورة (أن يضمن) و إلا فتعرب بحركات ظاهرة نحو: ﴿إِنَّ لَهُ أَبًا﴾ و ﴿لَهُ أَخٌ﴾ و ﴿بَنَاتٍ أَخٌ﴾ و أن تكون الإضافة (لا لليا) أي لا لياء المتكلم و إلا فتعرب بحركات مقدّرة نحو: ﴿و أَخِي هَرُونَ﴾ ﴿إِنِّي لَا أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِي﴾ و أَخِي﴾ و أن تكون مكبّرة و إلا فتعرب بحركات ظاهرة و أن تكون مفردة و إلا فتعرب في حال التثنية و الجمع إعرابهما (كجا أخو أبيك ذا اعتلا) ف «أخو» مفرد مكبّر مضاف

### اشتراط اضافه

مساله: اعلم أنّ اشتراط الإضافة إنّما هو في غير «ذو» لأنّ الاشتراط فيها تحصيل للحاصل، إذ هي دائماً تضاف إلى أسماء الأجناس لأنّها وضعت ليتوصل بها إلى توصيف بأسماء الأجناس، إذ أسماء الأجناس ليس فيها معنى اشتقائي فلا يمكن أن يوصف بها شيء كالضماير فحيث أردنا جعلها صفة لشيء نتوسل بلفظة «ذو» فنضيفها إليها، ثمّ نجعلها صفة بعكس ما قلناه في الحال الموطئة فراجع!

### وجوه در «كتب علي بن أبو طالب عليه السلام»

مساله: در بعضی از خطوطی که منسوب به امیرالمؤمنین عليه السلام است، دیده شده که لفظ «أبي طالب» در حالت جری به او نوشته شده. محققین برای تصحیح او و جوهری گفته اند: اول: این که یاء و او در خط کوفی قریب الشكل نوشته می شود، لیکن این جواب در صورتی صحیح است که خط منسوب به مولا عليه السلام، کوفی باشد، دوم: این که او بنا بر حکایت است مثل ضمة «أی» در کلام خداوند متعال: ﴿لَنُرْعَنَ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَيْبُهُمْ﴾

إلى أبيك و أبي مفرد مكبر مضاف إلى الكاف و ذا مضاف إلى اعتلا و قد حوى هذا المثال كون المضاف إليه ظاهراً و مضمراً و معرفة و نكرة.

أشد<sup>۱</sup> که در باب موصولات ذکر خواهد شد<sup>۲</sup>، سوم: این که باید به یاء خوانده شود اگرچه در شکل و او نوشته شود، نظیر «صلوة» و «زکوة» که الف خوانده می شود اگرچه به او نوشته شده، چهارم: آن که از باب استعمال لفظ است به وضع اولش چون در اول با او وضع شده لذا تغییر نمی کند<sup>۳</sup>.

۱. مریم: ۶۹.

۲. صفحه ۲۲۹.

۳. این دست نوشته همان طور که ذکر شده، تنها منسوب به حضرت امیر المؤمنین علیه السلام است علاوه بر اینکه اصلاً این دست نوشته از طریق شیعه نقل نشده و تنها در کتب اهل تسنن موجود است. علامه مجلسی رحمته الله از کتاب عمدة الطالب نقل می کند: "گفته شده اسم حضرت ابي طالب علیه السلام، همان کنیه ایشان یعنی أبو طالب است. و این قول از محمد بن ابراهیم الأعرج نقل و گمان کرده خط امیر المؤمنین علیه السلام را دیده که در آن کتب علي بن أبو طالب علیه السلام بوده است. اما محمد بن القاسم النسابة و جد مادريم نقل کرده اند، نوشته ای که در آخر مصحف بوده است، علي بن ابي طالب علیه السلام بوده اما ياء به او در خط کوفی مشتبه شده است." مرآة العقول: ۵ / ۲۳۴. بنابر این اصل این دست نوشته و فرعش نزد شیعه ثابت نیست. اما کوفیون به استناد همین روایت در «أبي جاد» گفته اند می توان او را از بناء و حروف کلمه دانست و اعراب را بر دال ظاهر کرد و بگوید: «نظرت إلى أبو جاد». عمدة الكتاب لأبي نحاس: ۷۳.



(بالألف ارفع المثنى) و هو كما يؤخذ من التسهيل الاسم الدالّ على شيئين متفقي اللفظ  
 بزيادة ألف أو ياء و نون مكسورة في آخره نحو: «قال رجلان» .....

### بررسی دومین موضع اعراب نیابتی

مساله: دوم از مواضع نیابت تشبیه است، در تشبیه بعضی اتفاق در لفظ را کافی می دانند چنان که از کلام شارح همین قول ظاهر است، و بعضی اتفاق لفظ و معنی را شرط می دانند<sup>۱</sup>، لذا مفرد اگر علم باشد، قصد تنکیرش را می کنند یعنی تاویل به «مسمی» می برند تا نکره شود آنگاه تشبیه می بندند و پس از آن الف و لام بر تشبیه داخل می کنند عوض از تعریف زائل شده از مفرد مثلاً در تشبیه «زید»، «الزیدان» می گویند نه «زیدان» و هم چنین است حکم جمع اگر مفردش علم باشد مثل: «الزیدون».

قال نجم الأئمة<sup>۲</sup> نقلاً عن بعضهم: "إنّ العلم واقع في كلامهم كثيراً، فلو لم يثنوه و لم يجمعوه لأدى إلى ما كروهه من مثل: «جائني رجل و رجل و رجل» و لما علموا أنّهم إذا ثنّوه و جمعوه أذى إلى تنكيره لأنّه لم يجعل علماً إلا مفرداً، فقصدوا إلى تشبیه و جمعه على وجه يراعى فيه ما يندفع ذلك، فجبوا التعريف الزائل باللام لزوم التعريف العلمي له فكان فيه توفية الأمرين جميعاً؛ الخلاص من التنكير الشنيع لأنّه قليل مخالف للقياس، و حفظ العلم عن التكبير بتعريف آخر و إن كان التعريفان متغايرين لكنّه غاية المجهود. و قد جاء بعض المثنى و المجموع غير مجبور باللام و ذلك في أشياء مشتركة في الأسماء لازم تصاحبها

۱. مانند ابن حاجب. شرح الرّضی علی الکافیة: ۳/ ۳۴۸.

۲. ترجمه رضی رحمته در صفحه ۳۶ گذشت.

ك «أبانان» لجبلين متقابلين يقال لأحدهما: «أبان الريان» لكثرة الماء فيه و للآخر: «أبان العطشان» لقلّة الماء فيه لأنّ أحد الجبلين لما لم ينفرد من الآخر جاز أن يكونا كالشيء الواحد المسمّى بالمتنى كما يسمّى شخص بـ «زيدان» بخلاف شخصين مسمّى كلّ واحد منهما بـ «زيد» فإنّ الأغلب فيهما لما كان هو الانفكاك لم يكونا كشخص مسمّى بالمتنى حتّى يقال لهما: «زيدان» مجرداً عن اللام<sup>١</sup> انتهى باختصار مع تغيير ما.

و ليعلم أنّ في الحكم بخروج نحو: «القمران» من المتنى نظراً بل منعاً يظهر وجهه من مراجعة باب التغليب من المدرّس الأفضل.

### شرط عدم بناء در تشنيه

مسأله: يشترط في التشنيه أن لا يكون مفرده مبنياً لأنّ المبني لا يثنى و لا يجمع، و لذا قالوا إنّ «يا زيدان» و «يا زيدون» و كذا «لا رجلان» و «لا رجال» ثني و جمع أولاً ثمّ أدخل عليهما حرف النداء و حرف النفي فبنيت بعد ذلك كما أشرنا إليه فيما سبق<sup>٢</sup>، لكن يشكل ذلك في تشنيه أسماء الإشارة و الموصولات على رأي المصنّف كما مضى<sup>٣</sup>.

### قولى در بناء تشنيه و جمع

قال الرّضي رحمته الله: "و مذهب الزجاج أنّ المتنى و المجموع مبيان لتضمّنها و او

١. شرح الرّضي على الكافية: ٢٥٨/٣.

٢. صفحة ٨٣.

٣. همان.

العطف كخمسة عشر و ليس الاختلاف فيها اعراباً عنده بل كلّ واحد صيغة مستأنفة كما قيل في اللذان و هذان، عند غيره<sup>۱</sup>. ثم ادعى الاتفاق على إعراب نحو: «مسلمات» و بهذا يظهر ما في قول الزجاج<sup>۲</sup> <sup>۳</sup> «بنائه فيما يأتي من الفساد؛ فتأمل».

### اطلاق تثنيه و جمع بر افعال

مساله: التثنية و الجمع من مختصّات الأسماء لا يوجدان في الفعل و الحرف، و قولنا: «يضربان تثنيه و يضربون جمع» مسامحة في مسامحة إذ الجمعيّة ليست في نفس الفعل بل في فاعله و أيضاً ليست اصطلاحية بل لغويّة بمعنى الدلالة على الكثرة و كذلك التثنية، فتدبّر.

و الحاصل أنّ «يضربان» و «يضربون» لا يدلّان على تعدّد الفعل، إنّما التعدّد في فاعليهما و ليس كلّ ما يفهم منه التعدّد جمعاً و لا تثنية اصطلاحاً بل لهما فيه أي في الاصطلاح ألفاظ و صيغ خاصّة ليس الألف في «يضربان» و لا الواو في «يضربون» منها، فتأمل جدّاً فإنّه دقيق و بالتأمل حقيق.

۱. شرح الرّضي على الكافية ۳ / ۳۵۱.

۲. در متن مکذرات المدرّس «اخفش» ذکر شده بود اما در شرح الرّضي به «الزجاج» تصریح شده است. البته مقداری از بیان رضی رحمته حذف شده که جهت تکمیل بحث باید به اصل کتاب رجوع کنید.

۳. ترجمه زجاج در صفحه ۱۱ گذشت.

فخرج نحو: «زيد» و «القمران» و «كلا» و «كلتا» و «اثنان» و «اثنان» لعدم دلالة الأول على شيئين، و اتفاق لفظ مدلولي الثاني و الزيادة في الباقي.

### استعمال غير اصطلاحى تثنيه و جمع

مسأله: قد يستعمل التثنية و كذلك الجمع بدلاً عن كثرة التلّفظ بمفرده نحو قوله تعالى: ﴿رَبِّ اَرْجُفُونَ﴾<sup>١</sup> حيث جعل الجمعيّة في «ارجعون» بمنزلة تكرار التلّفظ بمفرده<sup>٢</sup> و كذلك «لَيْبِك» و «سعديك»<sup>٣</sup> كما بيّن الأول في كتب التفسير و الثاني في باب المفعول المطلق، فراجع.

### شروط تثنيه و جمع

مسأله: مجموع ما اشترط في المفرد الذي يراد تثنيته أو جمعه ثمانية، و إن كان في بعضها كلام: الأول أن لا يكون مبيّناً كما أشرنا إليه آنفاً؛ الثاني الأفراد فلا يشئى و لا يجمع التثنية و الجمع السلم؛ الثالث عدم التركيب كما سيشير إليه الشارح في الجمع السلم؛ الرابع التنكير كما أشير إليه أيضاً آنفاً؛ الخامس الاتفاق في اللفظ ف«القمران» بمعنى الشمس و القمر أو «الشمسان» بمعناها ليسا تثنية، و كذلك «الأقمار» و «الشموس»؛ السادس الاتفاق في المعنى كما أشرنا إليه

١. المؤمنون: ٩٩.

٢. شرح الرّضي على الكافية: ٣/٣٦٢. اعراب القرآن للنحاس: ٣/٨٥. الكشّاف: ٣/٢٠٢. تفسير ابن عطية: ٤/١٥٥. زاد المسير: ٣/٢٧٠. التبيان في اعراب القرآن: ٢/٩٦٠. الدرّ المصون: ٨/٣٦٦. تفسير الجلالين: ٤٥٤. اعراب القرآن و بيانه: ٦/٥٤٥.

٣. الكتاب سيبويه: ١/٣٥٢. همع الهوامع: ٢/١٠٨.

٤. صفحة ١٠٩.

٥. صفحة ١٠٨.

(و) ارفع بها أيضاً (كلا) و هو اسم مفرد عند البصريين يطلق على اثنين مذكّرين و إنّما يرفع بها (إذا بمضمر) حال كونه (مضافاً) له (وصلاً) نحو: «جائني الرجلان كلاهما» فإن لم يصف إلى مضمر بل إلى ظاهر فهو كالمقصود في تقدير إعرابه على آخره و هو الألف نحو: «جائني كلا الرجلين». و (كلتا) التي تطلق على اثنين مؤنّتين (كذاك) أي مثل كلا في رفعها بالألف إذا أضيفت إلى مضمر نحو: «جائتني المرأتان كلتاهما» و في .....

أيضاً فلا يثنى و لا يجمع لفظ «العين» إلا إذا كان المراد منه فردين أو أفراد من الجارية أو الباكية مثلاً؛ السابغ أن لا يكتفى بثنية غيره عن تثنيته و لذا لا يثنى لفظة «سواء» لأنّهم اكتفوا عن تثنيته بثنية «سيّ» فقالوا «سيّان» بدل «سواءان»؛ الثامن أن يكون متعدداً فلا يثنى «كربلاء» و لا «النجف» مثلاً لعدم تعدّد معناهما الحقيقي.

و يشترط في جمع المذكّر السالم في مفرده زائداً على ما ذكر ثلاثة شروط آخر: الأول الخلوّ عن التاء؛ الثاني كونه مذكراً؛ الثالث كونه عاقلاً؛ هذا إذا كان مفرده علماً و إن كان مفرده صفة يشترط فيه زائداً على ما ذكر ثلاثة شروط آخر: الأول أن لا يكون من باب «أفعل، فعلاء»؛ الثاني أن لا يكون من باب «فعلان، فعلى»؛ الثالث أن لا يكون ممّا يستوي فيه المذكّر و المؤنّث فليكن على ذكر منك لأنّه يفيدك عن قريب.

### إضافة «كلا» به ضمير

مسألة: بدان كه اعراب نيابتي فرع اعراب بالأصالة است، و هم چنین ضمير فرع اسم ظاهر، و معنای «كلا» كه تشبيه است، فرع لفظ «كلا» است كه مفرد می باشد؛ لذا در اعراب نيابتي اضافه به ضمير را شرط کرده اند، تا حفظ مناسب شود و هر سه فرع با هم جمع شوند؛

تقدير إعرابها على آخرها إن لم تصف إليه نحو: ﴿كلتا الجنتين آتت أكلها﴾. و أما (ائتان و اثنتان) بالمثلثة فهما (كابنين و ابنتين) بالموحدة يعني كالمثني الحقيقي في .....

چنان که اگر اضافه به اسم ظاهر شد اعراب به حرکت تقدیری داده اند تا أيضاً حفظ مناسبت شود، یعنی سه اصل با هم جمع شوند یعنی اعراب به حرکت و مراعات لفظ و مراعات مضاف الیه که اسم ظاهر است و هم چنین است حکم «کلتا».

### معنای «کلا» و «کلتا»

مسأله: بدان که لفظ «کلا» و «کلتا» به معنای «هریک» است نه به معنای «هر دو» لذا در ﴿كُلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا﴾<sup>۱</sup> ضمیر «آتت» و «أكلها» که راجع است به «کلتا» مفرد آمده است. قيل<sup>۲</sup>: هذا إذا أضيفا إلى الظاهر وإلا فمعناهما بالفارسي «هر دو».

### وجه تشبیه «ائتان و اثنتان» به «ابنین و ابنتین»

مسأله: بدان که در تشبیه مثل: «زید کالأسد» باید وجه شبه که شجاعت است در مشبه به اصلی باشد و در مشبه فرعی، و چون مصنف «ائتان» و «اثنتان» را تشبیه کرده به «ابنین» و «ابنتین»، لذا نظر به این قاعده شارح می گوید که مراد مصنف این است که «ابنین» و «ابنتین» تشبیه حقیقی هستند، و «ائتان» و «اثنتان» تشبیه مجازی می باشند، ولی در اعراب مثل تشبیه حقیقی اند.

۱. الکهف: ۳۳.

۲. ظاهراً این قول اقوی و ظاهر کلمات نحویین است و «کلا» و «کلتا» در صورت اضافه به ضمیر به معنای «هر دو» می باشند مگر اینکه قرینه ای بر خلاف این معنی باشد.

الحکم (بجریان) بلا شرط سواء افردا نحو: ﴿حين الوصية ثنان﴾ أم ركبا نحو: ﴿اثننا عشرة عیناً﴾ أم أضيفا نحو: «اثناک» و «اثناکم» و «اثناکم» و کانتین ثنان فی لغة بني تميم. (و تخلف الياء في جميعها) أي جميع الألفاظ المتقدم ذكرها (الألف جزأ و نصباً) أي في حالتیها (بعد) إبقاء (فتح) لما قبلها (قد أُلّف) و الأمثلة واضحة. فرع: إذا سُمّي بمثنّي فهو على حاله قبل التسمية به. (و ارفع بواو و بیا اجرر و انصب سالم جمع عامر و مذنب و شبه ذین) أي مشبههما و هو کلّ علم لمذکر عاقل.....

### مراد از «افردا» در عبارت شارح

مساله: مراد از «افردا» عدم اضافه است.

### نام گذاری به تثنيه

مساله: اگر تثنيه را اسم قرار دهند که در معنی مفرد باشد، حکم لفظی باقی می ماند، یعنی اعراب نیابتی داده می شود مثلاً اگر «زیدان» برای کسی اسم شود در حالت رفعی به الف و در حالت نصبی و جری به یاء می شود.

### سومین موضع اعراب نیابتی

مساله: سوم از مواضع اعراب نیابت جمع مذکر سالم است.

### عامر و مذنب

مساله: بعضی گفته اند: «عامر» مثال مفرد جامد است، و «مذنب» مثال مفرد مشتق است؛<sup>۱</sup> و العهدة علیه.

خال من تاء التانيث، قيل: و من التركيب، و كلّ صفة كذلك مع كونها ليست من باب  
 أفعَلَ فَعْلَاءَ كـ «أحمر حمراء» و لا فَعْلَان فَعْلَى كـ «سكران سكرى» و لا ممَّا يستوي فيه  
 المذكَر و المؤنث كـ «صبور و جريح» (و به) أي بالجمع المذكور (عشرونا و بابه) إلى  
 تسعين (ألحق) في إعرابه السابق .....

### علت جمع نيستن دو قسم از «أفعل»

مسأله: «أفعل» که مؤنثش «فعلاء» است جمع به واو و نون نبسته اند تا فرق باشد بین این  
 «أفعل» که صفت مشبیه است و بین «أفعل» تفضیل، زیرا که «أفعل» تفضیل به واو و نون  
 جمع بسته می شود، و عکس نکرده اند چون «أفعل» تفضیل اکمل در وصفیت است؛ هم  
 چنین «أفعل» را که مؤنثش «فعلی» باشد جمع به واو و نون نبسته اند تا فرق باشد بین او و  
 «أفعل» که مؤنثش «فعلانة» است، و عکس نکرده اند چون «أفعل» که مؤنثش «فعلانة» باشد  
 اصل است، چون که مؤنثش با تاء است و تاء اصل است نسبت به الف تانیث که در مؤنث  
 «أفعل، فعلی» می باشد.



و ليس بجمع للزوم إطلاق ثلاثين مثلاً على تسعة لأن أقلّ الجمع ثلاثة و وجوب دلالة عشرين على ثلاثين لذلك و ليس به. (و) أُلحق به أيضاً جمع تصحيح لم يستوف الشّروط و هو (الأهلون) لأنّ مفردة أهل و هو ليس علماً و لا صفة بل اسماً خاصّة الشيء الذي ينسب إليه كأهل الرجل لامرأته و ولده و عياله و أهل الإسلام لمن يدين به و أهل القرآن لمن يقرؤه و يقوم بحقوقه و قد جاء جمعه على أهال.

### توضیح عبارت «لزوم اطلاق ثلاثین» و «وجوب دلالة عشرين»

مسأله: بدان که دلالت کردن جمع بر سه مفرد واجب است و الا جمع نمی شود، لذا می گوید: اگر «عشرين» جمع می بود، واجب بود که دلالت کند بر سه عشره که ثلاثین است، لکن دلالت کردن «ثلاثین» بر سه ثلاثه که تسعة باشد واجب نیست، زیرا که ثلاثین بر بیشتر از تسعة دلالت می کند؛ لیکن اگر جمع باشد، لازم است گاهی استعمال در تسعة ممکن شود و حال آن که ممکن نیست. خلاصه آن که در جمع صعود تا سه مفرد واجب است و تنزل تا سه مفرد در صورت دلالت بر بیشتر از سه مفرد لازم است نه واجب، لذا در «ثلاثین» تعبیر به لزوم کرد و در «عشرين» تعبیر به وجوب.

### استعمال باب عشرين در قرآن کریم

مسأله: جمیع باب «عشرين» و هم چنین خودش در قرآن مقدّس استعمال شده است.

### تبیین عبارت شارح

مسأله: لفظ «الذي» در قول شارح: "بل اسماً خاصّة الشيء الذي ينسب إليه" صفت «خاصّة» است و ضمیر «ینسب» به «خاصّة» بر می گردد و ضمیر «إليه» راجع به «الشيء» است، و معنای عبارت چنین می شود که: «اهل اسم است از برای خاصّة شیء که آن خاصّه

و الحق به أيضاً اسماً جمع و هما (أولو) بمعنى أصحاب و (عالمون) و قيل: هو جمع لعالم و ردّاً بأنّ العالمين دالّ على العقلاء فقط و العالم دالّ عليهم و على غيرهم إذ هو اسم لما

نسبت داده شده به آن شیء. و تذکیر ضمیر راجع به مؤنث لفظی که «خاصّة» است، قابل توجیه است.

### بررسی «عالمون»

مساله: بعضی گفته اند که «عالمون» جمع است نه ملحق به جمع، زیرا که «عالم» اسم است برای یک صنف از اصناف خلق چه عاقل باشد و چه غیر عاقل؛ و بعضی گفته اند: اسم است برای یک صنف از عقلاء که انسان و ملائکه و جن است<sup>۱</sup>. قال الخواجة في حاشية المطول في بحث الاستغراق: "إنّه من الجموع التي لا واحد له من لفظه".

و قال الشهيد الثاني رحمته الله: "«العالمين» جمع «العالم»، وهو اسم لما يعلم به كالحاتم والقالب

۱. با نگاهی به کتاب های لغت مشخص می شود، اکثراً «عالمون» را جمع «عالم» می دانند. بله در تفسیر این «عالم» اختلاف شده است، ابو الحسن گفته مراد اصناف خلق اعم از عاقل و غیر عاقل است که ظاهر کلام جوهری نیز هست. ابو عبیده می گوید: تنها اصناف عقلاء یعنی انسان و جن و ملائکه، مراد است. شرح التصريح: ۶۹/۱.

۲. شیخ زین الدین بن علی بن أحمد العاملي معروف به شهید ثانی رحمته الله در ۱۳ شوال سال ۹۱۱ قمری مطابق با ۱۵۰۵ میلادی در روستایی از روستاهای جبل عامل لبنان به دنیا آمد. لغت و ادبیات عرب و فقه را نزد پدر بزرگوارشان فرا گرفتند و پس از وفات پدرشان در سال ۹۲۵ قمری به میس سفر کردند. شهید ثانی رحمته الله سفر های متعددی به کرک نوح، دمشق، مصر، مکه مکرمه، مدینه منوره، قسطنطنیه و عتبات مقدسه در عراق داشتند. ایشان بحاث و عالم به علوم مختلف مانند: ادبیات عرب، فقه، اصول، تفسیر و علوم حدیث و دیگر علوم بودند حتی بر تمام مذاهب فقهی اهل تسنن نیز مسلط بوده و تدریس می کردند، از ایشان بیش از بیست عنوان کتاب و رساله به دست ما رسیده است که به راستی هر یک در باب خود از

سوی الباری تعالیٰ فلا یكون جمعا له للزوم زیادة مدلول الجمع. و الحق به ایضاً اسم

غلب فیما یعلم به الصانع، وهو کلّ ما سواه من الجواهر والأعراض، فإتّها لإمكانها و افتقارها إلى مؤثر واجب لذاته تدلّ علی وجوده، و جمعه لیضمّل ما تحته من الأجناس المختلفة، و غلب العقلاء منهم، فجمعه بالیاء والتّون کسائر أوصافهم. وقیل اسم وضع لذوی العلم من الملائكة والثقلین، و تناوله لغيرهم علی سبیل الاستتباع. وقیل المراد به النّاس ههنا، فإنّ کل واحد منهم عالم أصغر من حیث إنّه یضمّل علی نظائر ما فی العالم الأكبر من الجواهر والأعراض التي یعلم بها الصانع، كما یعلم بها أبداعه فی العالم الأكبر<sup>۱</sup>.

① کتاب های مرجع می باشد مانند: «منیة المرید»، «تمهید القواعد»، «روض الجنان»، «الروضة البهیة»، «مسالك الأفهام» و «مسکن الفؤاد» و ... در نهایت زمانی که هنوز به شصت سالگی نرسیده بودند ایشان را در مکه دستگیر کرده و به قصد مرکز حکومت عثمانی ها بردند. اما در سال ۹۶۵ یا ۹۶۶ قمری مطابق با ۱۵۵۸ یا ۱۵۵۹ میلادی در راه به شهادت رسیدند. سلام و رحمت و رضوان خداوند بر ایشان آن روز که متولّد شدند، آن روز که به شهادت رسیدند و آن روز که دوباره زنده خواهند شد. مقدّمه الروضة البهیة: ۱۵/۱ و الأعلام: ۳/۶۴.

۱. الروضة البهیة: ۱/۳۹.

مفرد و هو (علیونا) لأنه كما قال في الكشاف اسم لديوان الخير الذي دَوّن فيه كلّ ما عملته الملائكة و صلحاء الثقلين لا جمع و يجوز في هذا النوع أن يجري مجرى حين فيما يأتي و أن تلزمه الواو و يعرب بالحركات على التّون نحو: «و اعترني الهموم بالماطرون» و أن تلزمه الواو و فتح التّون نحو:

و لها بالماطرون إذا أكل التمل الذي جمعا

### معناى «علیون»

مسأله: بعضی گفته اند<sup>۱</sup> «علیون» اسم برای درجات اعلاى بهشت و مفردش «علی» و «علیّه» است<sup>۲</sup>.

### اقسام اعراب مفرد ملحق به جمع

مسأله: در این نوع یعنی در مفردی که به شکل جمع باشد، چهار اعراب است. اول: اعراب جمع مثل: «إِنَّ كِتَابَ الْأَنْبَاءِ لَفِي عَلِيَيْنَ»<sup>۳</sup>، دوم: مثل «حين» که در سه حالت بایاء باشد و حرکات اعراب بر نون وارد شود، سوم: در هر سه حالت با واو و حرکات اعراب بر نون وارد شود، چهارم: در هر سه حالت با واو نون مفتوح باشد.

۱. مانند ابن هشام در شرح قطر الندی: ۵۰ و ازهری در شرح التصريح على التوضيح: ۷۳ / ۱.

۲. رضی رضی الله عنه مفردش را «علیّه» می داند. شرح الرّضی على الکافیة: ۱ / ۹۵. و ازهری در شرح التصريح

على التوضيح: ۱ / ۷۳ از غزنوی از یونس نقل می کند که مفردش «علی» و «علیّه» است.

۳. المطفّفين: ۱۸.

و أرضون) بفتح الراء جمع أرض بسكونها (شدّ) إعرابه هذا الإعراب لأنّه جمع تكسير  
و مفردة مؤنث (و) ألحق به أيضاً (السّون) بكسر السين .....

### بررسی «أرضون»

مسأله: بدان که جمع مکسر جمعی است که بنا مفرد در او تغییر کرده باشد لفظاً مثل:  
«رجل» و «رجال» که راء در مفرد مفتوح است و در جمع مکسور، و یا تقدیراً مثل: «فلک»  
که بر وزن مفرد خود آمده لکن ضمّه و سکون در مفرد مثل ضمّه و سکون «قفل» و «قرب»  
اصلی است و در جمع مثل ضمّه و سکون «أسد» جمع «أسد» که ضمّه و سکون عارضی است.  
لفظ «أرضون» از قسم اول است چون که راء در مفرد ساکن است و در جمع متحرک، و قول  
شارح: "بفتح الراء جمع أرض بسکونها" اشاره به همین مطلب است. «أرض» اسم جنس و  
مؤنث است و شرط علمیت را فاقد است، لذا او را از ملحقات جمع مذکر سالم قرار داده اند.

### بررسی «السّون»

مسأله: «سینون» جمع «سنّة» مثل «أرضون» است، یعنی جمع مکسر است چون سین در  
مفرد مفتوح است و در جمع مکسور؛ و دیگر شرط خالی بودن از تاء و مذکر بودن را فاقد  
است.

جمع سنة بفتحها لما ذكر في أرضين (و بابه) و هو كل ثلاثي حذفت لامه و عوض عنها هاء التأنيث و لم يتكسر فخرج بالحذف نحو: «تمرّة» و بحذف اللام نحو: «عدة» و بالتعويض نحو: يد و بالهاء نحو: اسم و بالأخير نحو: شفة. (و مثل حين) في كونه معربا بالحركات على التّون مع لزوم الياء (قد يرد ذا الباب) أي باب سنين .....

### بررسی « السنة »

مساله: لام الفعل محذوف در «سنة» در نزد بعضی او است به دلیل «سنوات»، و در نزد بعضی هاء است به دلیل این که جمعش به «سنهات» نیز آمده و الجمع یردّ الأشياء إلى أصولها<sup>۱</sup>.

### مثال های باب « السنون »

مساله: باب «سنین» مثل «عِضَة» که در اصل «عضو» یا «عضة» بوده و مثل «عِزَة» که در اصل «عزی» بوده و مثل «ثُبَة» که در اصل «ثبو» یا «ثبی» بوده.

### اعراب فاء الفعل باب « السنون »

مساله: باب «سنین» اگر فاء الفعل در مفرد مفتوح باشد، در جمع مکسور می شود مثل: «سَنَة» و «سِنون»؛ اگر فاء الفعل در مفرد مکسور باشد، در جمع تغییر نمی کند یعنی کسر

۱. صاحب مصباح المنیر می گوید: "در السنة دو لغت است، یکی اینکه لام را هاء قرار بدھیم و بنا بر آن کلمه را صرف کنیم که می شود: اصل سَنَهة و جمعش سنهات مثل سجده و سجدات و تصغیرش سنیهة ... لغت دوم این است که لام را او قرار بدھیم و کلمه را بر طبق آن صرف کنیم که می شود: اصل سَنوة و جمعش سنوات مثل شهوة و شهوات و تصغیرش سُنّیة". مصباح المنیر: ۱/ ۲۹۲، با اندکی تصرّف در متن.

شدو ذاك قوله: «دعائي من نجد فإنّ سنينه». (و هو) أي الورود مثل حين فيما ذكر

باقی می ماند مثل: «عِصَّة» و «عَضْبِين» و «عِزَّة» و «عِزِين»؛ و اگر در مفرد فاء الفعل مضموم باشد، در جمع ضمه و کسره جائز است مثل: «ثَبَّة» و «ثَبُون» که در فاء الفعل جمع، ضمّ و کسر هر دو جائز است. همه این جمع ها در قرآن مقدّس با «واو و نون» آمده مگر «ثَبُون» که در قرآن با «الف و تاء» آمده مثل کلام خداوند: ﴿انْفِرُوا ثُبَاتٍ﴾<sup>۱</sup>.

### اقسام جمع مکسر

مسأله: جمع مکسر بر دو نوع است. اول: مکسر بالمعنی الأعمّ، یعنی مطلق جمعی که بناء مفرد در او تغییر کرده باشد اگر چه با واو و نون جمع باشد چنانچه گذشت<sup>۱</sup>، دوم: مکسر بالمعنی الأخصّ، یعنی جمعی که بناء مفرد در او تغییر کرده باشد و جمع با واو و نون نباشد، بلکه بر وزن صیغه های مخصوصی که برای جمع مکسر ذکر کرده اند باشد که آن صیغه ها تقریباً سی و پنج صیغه است که از جمله آنها وزن «فِعال» است که «شَفَة» بر همین وزن جمع بسته شده. پس دانسته شد که مراد از «لم یتکسر» جمع مکسر بالمعنی الأخصّ است نه مکسر بالمعنی الأعمّ و الا با قول شارح: "لما ذکر فی أرضین" تناقض لازم می آید، فتبصر.

### توضیح شعر «دعائي من نجد»

مسأله: دلیل بر این که «سنین» در قول شاعر: «دعائي من نجد إلخ» به اعراب حین وارد شده، حذف نشدن نون است، زیرا که اگر به اعراب جمع می آمد باید نون جمع به اضافه حذف می شد. قال فی المصباح: "و فی لغة تثبت الباء فی الأحوال کلّها و تجعل التّون حرف إعراب

۱. النساء: ۷۱.

۲. صفحه ۱۲۰.

(عند قوم) من العرب (یطرّد) أي يستعمل كثيراً (و نون مجموع و ما به التحق فافتح) لأنّ الجمع ثقيل و الفتح خفيف فتعادلا (و قلّ من بكسره نطق) قال في شرح الكافية: و هو لغة نحو: «و قد جاوزت حدّ الأربعين». (و نون ما ثنيّ و الملحق به بعكس ذاك) أي بعكس نون الجمع و الملحق به (استعملوه فانته) فهي مكسورة و فتحها لغة مع الياء كقوله:

على أحوذيين استقلت عشية      فما هي إلا لحظة و تغيب

تون في التنكير و لا تحذف مع الإضافة كأتمها من أصول الكلمة و على هذه اللغة ورد قوله ﷺ: «اللهم اجعلها عليهم سنيناً كسنيين يوسف»<sup>۱</sup>.

### كسر «نون» در بعضی از ملحقات جمع

مساله: ممکن است کسر نون در بعضی از ملحقات جمع از باب ورود مثل «حين» باشد.<sup>۲</sup>

### فتح نون تثنیه

مساله: ظاهر عبارت مصتّف این است که فتح نون تثنیه جائز است اگر چه تثنیه با الف باشد، چون که قید نکرده به اینکه با یاء باشد. و ظاهر کلام شارح این است که فرقی نمی کند که الف علامت رفع باشد مثل: «جاء الزیدان» یا این که علامت رفع نباشد، بلکه الف بنا بر لغتی باشد که تثنیه را در هر سه حالت به الف می خوانند مثل قول شاعر: «أعرف

۱. المصباح المنیر: ۱ / ۲۹۲.

۲. قرآ قائل به این قول است. حاشیة الصبان: ۱ / ۱۳۰.



و مع الألف كما هو ظاهر عبارة المصنّف و صرّح به السّيرافي كقوله : «أعرِفُ مِنْهَا الْأَنْفَ  
و الْعَيْنَانَا». و جاء ضمّها كقوله:

يا أبتا أرَقني القَدانُ      فالنومُ لا تألّفهُ العَيْنانُ

منها الأنف و العينان<sup>۱</sup> که الف علامت رفع نیست، زیرا که «العينان» منصوب است به سبب  
عطف بر «الأنف» که مفعول «أعرف» می باشد، لکن در بعضی از لغات در هر سه حالت به  
الف خوانده می شود چنانچه خواهد آمد در باب اضافه در «لّبي».

### شاهد مثال در بیت «یا أبتا ...»

مساله: در قول شاعر:

يا أبتا أرَقني القَدانُ      فالنومُ لا تألّفهُ العَيْنانُ<sup>۲</sup>

۱. این مصراع به دو صورت نقل شده: «أعرف منها الأنف و العينان» و «أعرف منها الجيد و العينان». شاعر این شعر مشخص نیست و گفته شده مردی از بنی ضبة است. سرّ صناعة الاعراب: ۱۵۲/۲. الجمل في النحو: ۱۵۷. عمدة الكتاب: ۲۵۱. خزانة الأدب: ۴۵۲/۷.

۲. شاعر این بیت، رؤبة بن العجاج است. معنای این بیت این است: «ای پدر، کک ها مرا بیدار نگه داشتند، پس خواب، چشمانم با او الفت نگرفتند». و دیگر ابیاتش:

قالت لنا و قولها أحزان ... ذروة و القول له بيان

يا أبتا أرَقني القَدان ... فالنوم لا تطعمه العينان

من و خبز برغوث له أسنان ... وللبعوض فوّه دندان

(و ما بقاء و ألف) مزیدتین (قد جمعا) مؤنثاً کان مفرده أو مذکراً و هو معرب خلافاً للأخفش (یکسر فی الجزّ و فی النّصب معا) نحو: ﴿خلق الله السموات﴾ و «رأیت

شاهد در نون «عینان» است که به ضمّ خوانده شده نه در «قَدَّان»، زیرا «قَدَّان» تشبیه نیست بلکه جمع است مثل: «غربان» و «صردان» و «غزلان».

### چهارمین موضع اعراب نیابتی

مساله: چهارم از موارد نیابت، جمع مؤنث سالم است.

### تبیین «مزیدتین»

مساله: بدان که الف و تاء در «مسلمات» مرکباً به منزله و او در «مسلمون» می باشد، یعنی مجموع الف و تاء علامت جمع است به خلاف مثل «دعاة» و «قضاة» که تاء تنها علامت جمع است و الف اصلی و لام الفعل است، و به خلاف «آیات» که تاء اصلی و لام الفعل است و الف فقط علامت جمع است؛ و قول شارح: «مزیدتین» اشاره به همین مطلب است.

### دو نزاع در جمع مؤنث سالم

مساله: در جمع مؤنث سالم دو نزاع است، اول: در مطلق حال نصب و جرّ و رفع که در این نزاع مشهور می گویند: معرب است، و اخفش<sup>۱</sup> می گوید: مبنيّ

۱. «اخفش» به سه نفر گفته می شود: «عبد الحمید بن عبد المجید»، اخفش اکبر استاد سیبویه، «سعید بن مسعدة المجاشعی»، اخفش اوسط، و «علی بن سلیمان بن الفضل»، اخفش اصغر شاگرد میرد. اما در صورتی که اخفش مطلقاً گفته شود، مراد اخفش اوسط است، یعنی سعید بن مسعدة که اهل بلخ بود، ساکن بصره شد و علوم عربی را از سیبویه آموخت. او کتاب هایی نیز تالیف کرد مانند: «تفسیر معانی القرآن»، «شرح آیات المعانی»، «الاشتقاق» و «معانی الشعر». در نهایت اخفش در سال ۲۱۵ قمری مطابق با ۸۳۰ میلادی از دنیا رفت. الأعلام: ۱۰۱/۳. إنباه الرواة: ۱۵۸/۲. شرح الرّضی علی الکافیة: ۱/ ۶۷.

سرادقات و اصطیلات» كما تقول: «نظرت إلى السموات و السرادقات و اصطیلات»  
 خلافاً للكوفین فی تجویزهم نصبه بالفتحة و هشام فی تجویزه ذلك فی المعتلّ مستدلاً بنحو:  
 «سمعت لغاتم» .....

است<sup>۱</sup>، دوم: فقط در حالت نصب نزاع است که آیا معرب است یا مبنی؟ کوفین می گویند: معرب است و نصبش به فتحه می باشد مطلقاً، یعنی چه این که معتلّ باشد مثل «لغات» یا معتلّ نباشد مثل «مسلمات»؛ و هشام<sup>۲</sup> موافق با کوفین است<sup>۳</sup> لکن نه مطلقاً بلکه در خصوص معتلّ مثل «لغات»، و جماعتی می گویند: مبنی بر کسر است مثل «حذام» و «أمس» لکن فقط در حالت نصب و یحتمل که اخفش از همین جماعت باشد<sup>۴</sup>، یعنی فقط در حالت نصب قائل به بناء باشد نه مطلقاً. و از کلام بعضی دانسته می شود که در نزد بعضی تشبیه و جمع مطلقاً مبنی است چون متضمن حرف عطف است مثل «خمسة عشر» و قد تقدّم<sup>۵</sup>.

۱. شرح الأشمونی: ۷۰ / ۱.

۲. هشام بن معاویة الضریر النحوی الکوفی. او شاگرد کسائی بود، و به فرزندان رنجی درس می داد و ماهی ده دینار می گرفت. روزی اسحاق بن ابراهیم بن مصعب با مأمون لعنة الله علیه، سخن می گفت که در بین کلامش اشتباه کرد، مأمون ملعون نگاهی به او کرد و بعد از آن هشام را آورد و هشام به او نحو آموخت. او کتاب «الحدود» را نوشت که با اقبال مواجه نشد. کتاب «المختصر» و کتاب «القیاس» نیز تالیف اوست. ابومالک کندی گفته: هشام در سال ۲۰۹ قمری از دنیا رفته است. إنباه الرواة علی أنباه النحاة: ۳ / ۳۶۴.

۳. همع الهوامع: ۸۳ / ۱. شرح الأشمونی: ۷۰ / ۱.

۴. سیوطی تصریح کرده قائل این قول در مقابل جمهور، اخفش است. همع الهوامع: ۷۴ / ۱.

۵. صفحه ۹۱.

أما رفعه فعلى الأصل بالضم. (كذا) أي كجمع المؤنث السالم في نصبه بالكسرة (أولات) بمعنى صاحبات نحو: ﴿وإن كنّ أولات حمل﴾ (و الذي اسما) من هذا الجمع (قد جعل كأذرعَات) لموضع بالشام أصله أذرعة جمع ذراع (فيه ذا) الإعراب (أيضاً قُبل) و بعضهم ينصبه بالكسرة و يحذف منه التنوين و بعضهم يعربه إعراب ما لا ينصرف .....

### بناء جمع به الف و تاء

مساله: برای بناء این جمع وجهی به نظر نرسیده، مگر اینکه بگوییم: مبني شده چون که متضمن حرف عطف است مثل «خمسة عشر»، چنانچه قبلاً از بعضی نقل شد<sup>۱</sup> که مطلق تشبیه و جمع را به همین سبب مبني می دانند، لکن این سبب اختصاص به جمع مؤنث سالم ندارد فضلاً عن حالة نصبه.

### اشکال به شارح

مساله: در قول شارح: "أما رفعه فعلى الأصل" اشکال است، زیرا که جر این جمع أيضاً على الأصل است، فلا تغفل.

### علم شدن جمع به الف و تاء

مساله: در این جمع اگر اسم شود یعنی علم قرار داده شود، سه قول است. اول: اینکه اعرابش مثل ما قبل تسمیه است، چنانچه در تشبیه أيضاً چنین بود<sup>۲</sup>، دوم: اینکه نصب داده می شود به کسره، لکن تنوینش را حذف می کنند تا هم جمعیت و هم سبب منع صرف که تأنیث و علمیت است مراعات شود، زیرا که نصب به کسره به ملاحظه جمع مؤنث سالم بودن

۱. صفحه ۱۰۹.

۲. صفحه ۱۱۴.

و یروی بالأوجه الثلاثة قوله: «تَنَوَّرْتُهَا مِنْ أُذْرَعَاتٍ وَأَهْلُهَا».

است و حذف تنوین به ملاحظه دو سبب است، سوم: اینکه فقط مراعات دو سبب می شود، یعنی او را به سبب تأنیث و علمیت اعراب غیر منصرف می دهند!

### مراد از «الأوجه الثلاثة»

مساله: مراد از «الأوجه الثلاثة» در قول شاعر: "تَنَوَّرْتُهَا مِنْ أُذْرَعَاتٍ"<sup>۲</sup> سه قسم جر در «أذرعَات» است. اول: کسر تاء با تنوین، دوم: کسر تاء بدون تنوین، سوم: فتح تاء بدون تنوین است.

و مراد از سه قسم، نصب به کسره با تنوین و بدون تنوین و فتح بدون تنوین نیست، به دلیل این که در این بیت عامل نصب نیست تا اوجه نصب جاری باشد.

۱. قول اول نظر مشهور است. هم الهوامع: ۱ / ۸۴. هم چنین رجوع شود به: الكتاب لسيبويه: ۳/۲۳۲. المقتضب ۴ / ۳۸.

۲. شاعر این مصراع، امرؤ القیس است. این بیت در دیوان امرؤ القیس: ۱۳۶ این چنین است:  
تَنَوَّرْتُهَا مِنْ أُذْرَعَاتٍ وَأَهْلُهَا      بِيْتَرِبَ أُذُنِي دَارَهَا نَظَرٌ عَالِي

(و جرّ بالفتحة ما لا ينصرف) و سیاتی فی بابہ (ما) دام (لم یضف أو یک بعد أل) المعرفة أو الموصولة أو الزائدة أو بعد أم (ردف) فإن کان جرّ بالكسرة نحو: «مررت بأحمدکم» ﴿و أنتم عاکفون فی المساجد﴾ ﴿کالأعمی و الأصم﴾ و نحو: «رأیت الولید بن الیزید مبارکاً».

### پنجمین موضع اعراب نیابتی

مساله: پنجم از موارد نیابت غیر منصرف است.

### تعیین مثال های شارح

مساله: «أحمدکم» مثال اضافه است چون که «أحمد» به سبب قصد تکثیرش نکره شده، آنگاه اضافه و کسب تعریف کرده و الّا لازم می آمد که اضافه تحصیل حاصل باشد؛ «فی المساجد» مثال الف و لام معرفه است، «الأعمی» و «الأصم» مثال «ال» موصوله است چون «أعمی» و «أصم» صفت مشبّه هستند و الف و لام در صفت مشبّه را بعضی موصوله می دانند<sup>۱</sup>، «الیزید» مثال «ال» زائده است، و مثال «ام» را ذکر نکرده.

### علت احتیاج به دو سبب در منع صرف

مساله: قد تقدّم<sup>۲</sup> أنّهم لم یکتفوا فی غیر المنصرف بعلة واحدة كما اکتفوا فی المبنی بالعلّة الواحدة، لأنّ مشابهة الاسم للفاعل خفیة و ضعيفة بخلاف مشابهته للحرف فإتّها ظاهرة و قویة.

۱. در بین نحویین دو قول در دخول الف و لام موصوله بر صفت مشبّه می باشد. ابن مالک گفته داخل می شود و در البسیط انکار شده و ابن هشام نیز عدم دخول را ترجیح داده است. همع الهوامع: ۱/ ۳۳۲

و ظاهر عبارة المصنّف أنّه حينئذ باق على منع صرفه مطلقاً و به صرّح في شرح التسهيل و ذهب السيرافي و المبرد و جماعة إلى أنّه منصرف مطلقاً و اختار الناظم في نكته على مقدّمة ابن الحاجب أنّه إن زالت منه علّة فمنصرف و إن بقيت العلتان فلا، و مشى عليه ابن الحنّاز و السيد ركن الدّين.

### اقوال در غير منصرف بعد از اضافه و دخول لام

مسأله: در غير منصرف بعد از اضافه يا دخول لام سه قول است.

اول: اينکه منصرف است مطلقاً يعنى چه اينکه بعد از اضافه يا دخول لام، دو علت باقى بماند يا اين که هر دو يا يکى از آنها زائل شود، مثلاً در «ابراهيم» چون تأثير عجميت مشروط به علميت است و قصد تنکير براى اضافه و دخول لام، علميت را زائل مى کند، و به سبب زوال علميت عجمه تأثيرش زائل مى شود زيرا که إذا فات الشرط فات المشروط؛ پس هر دو سبب زائل مى شود. و در «أحمد» چون وزن فعل مشروط به علميت نيست، پس از قصد تنکير فقط علميت زائل مى شود يک سبب ديگر که وزن فعل است باقى مى ماند. و در «أحر» چون دو سبب و صفت و وزن فعل است و علميت دخالتى ندارد، لذا پس از قصد تنکير دو سبب باقى مى ماند و هيچ کدام زائل نمى شود.

۱. اشمونى کلام ابن مالک را ظاهر در اين قول مى داند و قول به عدم انصراف مطلقاً را به جماعتى نسبت مى دهد. شرح الاشمونى: ۱/ ۷۵. و سيوطى در البهجة المرضية، علاوه بر ظهور عبارت ابن مالک در اين قول مى گويد در شرح التسهيل به اين قول تصريح کرده است. صبان در حاشية شرح الاشمونى: ۱/ ۱۴۳ مى گويد: "علت ظهور کلام ابن مالک بر عدم انصراف اين است که ضمير در «يصف» و ما بعدش به «ما لا ينصرف» رجوع مى کند؛ بنا بر اين مفهوم جمله مى شود: «غير منصرف اگر اضافه شد يا الف و لام گرفت، مجرور به کسره مى شود»."

خلاصه قول اول این است که، در جمیع این سه صورت غیر منصرف پس از اضافه و دخول لام، منصرف می شود، به دلیل این که اضافه و لام که از مختصات اسم است با شباهت فعل که سبب منع است معارضه می کند و إذا تعارضا تساقطا و ردّ الاسم إلى أصله و هو الانصراف.

قول دوم: این است که غیر منصرف است مطلقاً، یعنی چه این که دو سبب باقی بماند یا این که هر دو یا یکی از آنها زائل شود به بیانی که در قول اول گذشت؛ و دلیل بر غیر منصرف بودن این است که، صرف عبارت است از تنوین چنانچه بیاید در باب غیر منصرف که مصتّف می گوید:

الصرف تنوین أتی مبیئاً معنی به یکون الاسم أمکننا

و تنوین پس از اضافه و دخول «ال» داخل بر غیر منصرف نمی شود مثل قبل الإضافة و دخول لام، لذا غیر منصرف است یعنی قبول تنوین نمی کند و کسره را قبول می کند، چون شباهت فعلی به سبب اضافه و دخول لام ضعیف شده.

۱. مبرّد، سیرافی، ابن السراج، زجاج، زجاجی، سیوطی و اشمونی قائل به این قولند. شرح الأشمونی:



و قول سوم: این است که اگر به سبب اضافه و دخول لام یک سبب یا هر دو سبب زائل شود مثل: «أحمد» و «إبراهیم» منصرف می شود و اگر هیچ یک زائل نشود مثل: «أحمد» غیر منصرف است.<sup>۱</sup>

مساله: ظاهر مصتّف در این کتاب، اختیار قول دوم است؛ و در کتاب التسهیل تصریح کرده به اختیار همین قول دوم و سیرافی<sup>۲</sup> و مبرّد<sup>۳</sup> و جماعتی قول اول را اختیار کرده اند؛ و

۱. ابن مالک در نکته هایش بر مقدّمه ابن الحاجب، ابن الحَبّاز، السید رکن الدین، الصبان قائل به این قولند. سیوطی در همع الهوامع این قول را مختار کثیری از متأخرین دانسته است. همع الهوامع: ۹۴ / ۱. حاشیة الصبان: ۱ / ۱۴۳.

۲. الحسن بن عبد الله بن المرزبان السیرافی، أبو سعید. در سال ۲۸۴ قمری مطابق با ۸۹۷ میلادی به دنیا آمد. اصلیت او از سیراف از شهر های فارس است. در عمان فقه آموخت. سیرافی از کتاب ها نسخه برداری می کرد و از اجرت این نسخه برداری زندگیش را می گذراند. او ساکن بغداد شد و کرسی قضاوت را بدست گرفت و در سال ۳۶۸ قمری مطابق با ۹۷۹ میلادی در همان بغداد از دنیا رفت. از جمله کتاب های او: «الإقناع»، «أخبار النحویین البصریین»، «صنعة الشعر» و «شرح کتاب سیبویه» است. الأعلام: ۲ / ۱۹۵.

۳. محمد بن یزید بن عبد الأكبر الثمالی الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمُبرّد. در سال ۲۱۰ قمری مطابق با ۸۲۶ میلادی در بصره به دنیا آمد. در عصر خودش در بغداد راس عربیت بوده است. او در سال ۲۸۶ قمری مطابق با ۸۹۹ میلادی در بغداد از دنیا رفت. از جمله کتاب های او: «الکامل»، «المذکر و المؤنث»، «المقتضب»، و «اعراب القرآن» است. الأعلام: ۷ / ۱۴۴.

مختار مصنف در حاشیه که بر متن جامی نوشته، قول سوم است، چنان چه ابن خبّاز<sup>۱</sup> و رکن الدین<sup>۲</sup> هم همین قول سوم را اختیار کرده اند.

### وجه ظهور کلام مصنف در اختیار قول دوم

مساله: وجه ظهور کلام مصنف در این کتاب در اختیار قول دوم، این است که ما حاصل کلام مصنف چنین می شود که غیر منصرف مجرور به فتحه می شود، اگر اضافه نشود و اگر بعد از «ال» نباشد؛ و اگر غیر منصرف اضافه شود یا بعد از «ال» باشد، جر به فتحه داده نمی شود، پس حاصل کلام چنین می شود که صفت غیر منصرف بودن بعد از اضافه شدن یا بعد از «ال» واقع شدن، باقی است.<sup>۳</sup>

۱. أحمد بن الحسين بن أحمد الاربلي الموصلي، أبو عبد الله، شمس الدين ابن الخبّاز. در نحو و لغت و عروض و فرائض استاد بود. در سال ۶۳۹ قمری مطابق با ۱۲۴۱ میلادی در موصل از دنیا رفت. از جمله کتاب های او: «الغرة المخفية في شرح الدرّة الألفية» شرح الفیه ابن معطی و «توجیه اللمع» است. الأعلام: ۱۱۷ / ۱۴ / ۲۸۵.

۲. حسن بن محمد بن شرفشاه الحسيني الأسترباذي، رکن الدین. در سال ۶۴۵ قمری مطابق با ۱۲۴۷ میلادی به دنیا آمد. عالم موصل بود و مدرّس شافعیه و نزد تار جایگاه بزرگی داشت. در کتاب های تراجم یکی از افتخارات او را شاگردی نصیر الدین طوسی رحمته الله می دانند. او در سال ۷۱۵ قمری مطابق با ۱۳۱۵ میلادی در موصل از دنیا رفت. از جمله کتاب های او: «شرح مختصر ابن الحاجب»، «شرح الحاوي الصغير» و «مرآة الشفا» است. الأعلام: ۲ / ۲۱۵. و أعيان العصر و أعوان النصر: ۱۹۶ / ۲.

۳. به پاورقی صفحه ۱۳۰ مراجعه شود.

(و اجعل لنحو یفعلان) و تفعلان (التونا رفعا و لتفعلین نحو: (تدعین و) لیفعلون و تفعلون نحو: (تسالونا و) اجعل (حذفها) أي حذف التون (للجزم و التّصّب) حملاً له علی الجزم كما حمل علی الجرّ فی المثنيّ و الجمع (سمّه) أي علامة فالجزم (کلم تکوینی) و التّصّب نحو: (لترومي مظلّمه) .....

### ششمین موضع اعراب نیابتی

مساله: ششم از موارد نیابت افعال خمسّه است.

### وجه تسمیة « افعال خمسّه »

مساله: بدان که وجه این که این افعال را خمسّه می گویند، این است که نظر نحویین به لفظ است؛ و لفظ این افعال پنج است اگر چه مصداق خارجی این افعال هفت است. اول: تثنیة مذکر غائب، دوم: جمع مذکر غائب، سوم: تثنیة مؤنث غائب، چهارم: تثنیة مذکر مخاطب، پنجم: جمع مذکر مخاطب، ششم: مفرد مؤنث مخاطب، هفتم: تثنیة مؤنث مخاطب.

و أما قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ﴾ فالواو لام الفعل و و النون ضمير النسوة و الفعل مبني كما في يخرجن. تتمّة: إذا اتصل بهذه التّون نون الوقاية جاز حذفها تخفيفاً و إدغامها في نون الوقاية و الفكّ و قرئ بالثلاثة: ﴿تَأْمُرُونِي﴾ و قد تحذف التّون مع عدم التّاصب و الجازم كقوله:

أَبَيْتُ أُسْرِي وَ تَبَيْتِي تَدْلُكِي      وَجْهَكَ بِالْعُنْبَرِ وَ الْمَسْكَ الزُّكِّي

### بیان صیغه «يعفون»

مسأله: بدان که «يعفون» مشترک است بین جمع مؤنث غائب و جمع مذکر غائب. اول بر وزن «يَنْصُرُونَ» و «يَخْرُجْنَ» می باشد و او لام الفعل است و نون ضمیر جمع مؤنث است، و دوم بر وزن «يَنْصُرُونَ» و «يَخْرُجُونَ» می باشد که او ضمیر جمع مذکر است و نون عوض رفع است و او لام الفعل به اعلال صرفی حذف شده است؛ در قول خداوند مراد قسم اول است، لذا نون حذف نشده چون که ضمیر است نه علامت رفع.

### بررسی حذف نون بدون ناصب و جازم

مسأله: سبب حذف شدن نون در «تَبَيْتِي» و «تَدْلُكِي» بدون ناصب و جازم این است که ضمّه که اصل است گاهی برای تخفیف حذف می شود، چنانچه بعضی از قراء<sup>۱</sup> در «يَنْصُرُكُمْ»<sup>۲</sup> ضمّه را حذف کرده و راء را برای تخفیف، به سکون خوانده است؛ پس باید نون که نائب ضمّه است به طریق اولی حذفش جائز باشد و الا لازم می آید مثل معروف

۱. مراد قرائت ابي عمرو است. این بحث استاد مدرّس افغانی رحمته الله با ذکر همین ادله و به صورت کامل در الدرّ المصون فی علوم الكتاب المکنون: ۱۷/۵ آمده است.

۲. آل عمران: ۱۶۰.

(و سمّ معتلاً من الأسماء) المتمكّنة (ما) آخره ألف (كالمصطفى و) ما آخره ياء نحو: المرتقي مكارما فالأول و هو الذي كالمصطفى في كون آخره ألفا لازمة (الإعراب فيه قدراً جميعه) على الألف لتعذر تحريكها.....

«صلت على الأسد و بلت عن النقد». و في بعض حواشي التصريح في باب المفعول المطلق: إنّ حذف النون من المضارع من دون ناصب و جازم لغة، و قال: و عليها جاء قوله: «أبيت أسري إلخ» و قوله ﷺ: «لا تدخلوا الجنة حتّى تؤمنوا و لا تؤمنوا حتّى تحابوا» و غير ذلك انتهى<sup>۱</sup>.

این بود خاتمه مواضع نیابت، حال شروع می شود در مواضع اعراب تقدیری.

### معتل نحوی

مساله: هر اسم معربی که آخرش الف باشد مثل: «مصطفی»، یا آن که یاء باشد مثل: «مرتقی»، او را نحوین معتل می گویند، به شرط اینکه الف و هم چنین یاء لازمه کلمه باشد؛ و این قید «لزوم» برای اخراج اسماء سته در حال جر و نصب است، و قید «خفیفه» برای اخراج «مرضی» و «بغدادی» است، و قید «تلو کسرة» برای اخراج «ظبی» و مانند آن است، چنانچه قید «تمکن» برای اخراج «هذا» و «متی» و نحو آن است زیرا که اینها را معتل نمی نامند.

### اعراب اسم مقصور

مساله: در قسم اول، یعنی اسم معربی که در آخرش الف لازمه باشد که او را مقصور هم می نامند، هر سه اعراب در تقدیر است، زیرا که متحرک شدن الف محال است اجماعاً.

۱. منبع مطلب یافت نشد.

(و هو الذي قد قصرا) أي سمي مقصورا لأنه حبس عن الحركات و القصر الحبس أو لأنه غير ممدود. قال الرضي: و هو أولي لما يلزم علي الأول من إطلاقه على المضاف إلى الياء. (و الثاني) و هو الذي كالمترقي في كون آخره ياءً خفيفة لازمة تلو كسرة (منقوص و نصبه ظهر) على الياء خفته (و رفعه ينوي) أي يقدر فيها لثقل الضمة على .....

### وجه تسمية «اسم مقصور»

مساله: بدان که قصر در لغت عرب دو معنی دارد، یکی کوتاه بودن که ضدّ طول است، و دوم محبوس بودن ضدّ آزاد بودن؛ لفظ «مقصور» در این جا ممکن است به معنای اول باشد زیرا که الف در «مصطفی» ممدود نیست، و ممکن است به معنای دوم باشد زیرا که حرکات اعرابیه در الف محبوس است.

### مختار نجم الأئمه در وجه تسمیه

مساله: جناب نجم الأئمه<sup>۱</sup> در وجه تسمیه، معنای اول را ترجیح داده زیرا که بنا بر معنای دوم لازم می آید که مضاف إلى ياء المتكلم را نیز مقصور بنامیم، و حال آن که مقصور نمی نامند؛ لکن فرمایش رضی نا تمام است چون در علم معانی بیان ثابت شده که در وجه تسمیه اطراد لازم نیست مگر آن که مقصور نامیدن از باب توصیف باشد زیرا که در وجه توصیف اطراد لازم است، فراجع.

### اعراب منقوص

مساله: در قسم دوم رفع و جر که ضمّه و کسره است مقدر می شود و نصب که فتحه است ظاهر می شود، چون ضمّه و کسره بر یاء ثقیل است و فتحه ثقیل نیست.

۱. ترجمه ایشان در صفحه ۳۶ گذشت.

علي الياء (كذا أيضاً يجر) بكسرة منوية لثقل الكسرة على الياء و لو قدّمه على المقصور كان أولى. قال في شرح الهادي: لأنه أقرب إلى المعرب لدخول بعض الحركات عليه. فرع: ليس في الأسماء المعربة اسم آخره واو قبلها ضمة إلا الأسماء الستة حالة الرفع. (و أيُّ فعل) مضارع (آخر منه ألف نحو: «يرضى» (أو آخر منه واو) نحو: «يغزو» (أو آخر منه ياء) نحو: «يرمي» (فمعتلاً عرف) عند النحاة (فالألف انو فيه غير الجزم) و هو الرفع و النَّصب لما تقدّم ك «زيد يخشى و لن يرضى» (و أبد) أي أظهر (نصب ما آخره واو (كيدعوا) و ما آخره ياء نحو: (يرمي) لما تقدّم ك «لن يدعوا» و «لن يرمي» (و الرفع فيهما) أي فيما ك «يدعوا» و «يرمي» (انو) لثقله عليهما ك «زيد يدعو و يرمي» (و احذف) حال كونك (جازماً) للأفعال المعتلّة (ثلاثهنّ) ك «لم يخش و يرم و يغزو» (تقص) أي تحكم (حكماً لازماً) و قد تحذف في غير الجزم حذفاً غير مُزم نحو: ﴿سندع الزبانية﴾.

### وجه تسمية «اسم منقوص»

مساله: هر اسمی که آخرش یاء باشد او را «منقوص» می نامند یا به جهت این که دو اعراب در او ظاهر نمی شود یا به جهت اینکه لام الفعل او گاهی حذف می شود.

### بیان اشکالی بر شارح

مساله: در قول شارح: «ليس في الأسماء المعربة إلخ» اشکال شده به «كفواً»، فتأمل.

### بررسی حذف واو در «سندع الزبانية»

مساله: اگر کسی اشکال کند که حذف واو در ﴿سندع الزبانية﴾<sup>۱</sup> که در اصل «سندعو» بوده أيضاً لازم است برای رفع التقاء ساکنین؛ جواب داده می شود که مراد از حذف لازم

در اینجا حذفی است که به سبب تاثیر عامل باشد، نه به سبب غير عامل که التقاء ساکنین است هذا إذا كان المراد من الحذف في المقامين الحذف في التلّفظ دون الخطّ؛ و يمكن أن يراد منه فيهما الحذف لفظاً و خطأً، و عليه فعدم لزوم الحذف في المقام الثاني ظاهر لأنّه حينئذ لمجرّد رسم خط المصحف و إن كان في حذفه نكته.

قال الشارح في الاتقان، في باب رسم خط المصحف: "قال المراكشي حذف الواو من ﴿وَيَذُغُ الْإِنْسَانَ﴾<sup>١</sup> و ﴿يَمْحُ اللَّهُ﴾<sup>٢</sup> و ﴿يَذُغُ الدَّاعِ﴾<sup>٣</sup> و ﴿سَنَدُغُ الزَّبَانِيَةَ﴾<sup>٤</sup> للتنبيه على سرعة وقوع الفعل و سهولته على الفاعل و شدة قبول المنفعل المتأثر به في الوجود إلى أن قال: و أما في ﴿سَنَدُغُ الزَّبَانِيَةَ﴾<sup>٥</sup> فلإشارة إلى سرعة الفعل و إجابة الزبانية و قوة البطش<sup>٦</sup> انتهى باختصار.

١. الإسراء: ١١.

٢. الشورى: ٢٤.

٣. القمر: ٦.

٤. العلق: ١٨.

٥. همان.

٦. الإتقان في علوم القرآن: ٤ / ١٧٣.



## باب النكرة و المعرفة

هذا باب النكرة و المعرفة (نكرة قابل أل) حال كونه (مؤثراً) التعريف كـ «رجل» بخلاف نحو «حسن» فإن «ال» الداخلة عليه لا تؤثر فيه تعريفاً فليس نكرة.....

---

### اصل در اسم

مساله: اصل در اسم نکره بودن آن است و تعریف فرع است، چنان چه قبلاً گفته شد<sup>۱</sup>.

### اقسام تاثیر «ال» در اسم

مساله: تاثیر «ال» در اسم بر دو قسم است، اول: تاثیر لفظی که عبارات است از حذف تنوین لفظاً یا تقدیراً، دوم: تاثیر معنوی که عبارت است از تعریف. «ال» در «حسن» که علم است تاثیر معنوی نکرده چون تحصیل حاصل می شود.

### اشکال بر تعریف نکره

مساله: بدان که «ال» بر «غیر» داخل نمی شود، چون متوغل در تنکیر است<sup>۲</sup> و در موقع قابل «ال» واقع نمی شود؛ و هم چنین «ال» در اسم فاعل و اسم مفعول داخل نمی شود، بناء بر قولی که الف و لام در آنها «ال» موصوله است<sup>۳</sup> پس تعریف مصنف جامع افراد نیست<sup>۴</sup>.

- 
۱. صفحه ۷۸. اصليّت «نکره» به عنوان یکی از علت های تقدیم بحث نکره بر معرفه ذکر شده است. مذهب سیبویه و جمهور به خلاف کوفیون و ابن الطراوة همین است. همع الهوامع: ۱/ ۲۱۹
  ۲. این اشکال نسبت به باقی اسماء متوغل در ابهام نیز گفته شده است.
  ۳. همع الهوامع: ۱/ ۳۳۱.

۴. این اشکال و موارد دیگر در کتاب حاشیة الصبان ذکر شده است. صبان به این اشکال ها پاسخ داده و در مورد اشکال های مطرح شده در این مساله، این چنین گفته: "هر یک از اسماء متوغله در ابهام و اسم فاعل و اسم مفعول، در جای قابل «ال» قرار می گیرند، مثلاً «أحد» ملازم نفی در جای «انسان» قرار می گیرد و اسم فاعل و اسم مفعول در جای «ذات ثبت لها الضرب» یا «ذات وقع عليها الضرب» مثلاً

(أو) ليس بقابل لـ «أل» لكنّه (واقع موقع ما قد ذكرا) أي ما يقبل أل، كـ «ذِي» فإنّها لا تقبل «أل» لكنّها تقع موقع ما يقبلها و هو «صاحب»

### اقسام نكرة

مساله: بدان که نکره بر دو قسم است، اول: آن که خودش قابل «ال» باشد مثل: «فرس» و «دار»، دوم: آن که در جای کسی واقع شود که قابل «ال» باشد مثل «ذو» که به معنای «صاحب» است و مثل «من» و «ما» موصوفه بنا بر قولی<sup>۱</sup>.

### الف و لام در «صاحب»

مساله: لفظ «صاحب» اگر چه در اصل اسم فاعل بوده و لام در او باید لام موصوله باشد، لکن جانب اسمیت در او غلبه کرده که گویا اسم فاعل نیست و لذا لام در او لام تعریف است.

### اشکالی دیگر بر تعریف نکره

مساله: اشکال شده در تعریف نکره به «صه» و سایر اسماء افعال که تنوین بر آنها داخل می شود، چون که در سابق بیان شد که اسماء افعال با تنوین نکره می شوند و حال آن که «ال» بر آنها داخل نمی شود، و در موقع قابل «ال» واقع نیست؛ و جواب داده شده که این تعریف،

❶ قرار می گیرند". نقل با تغییری مختصر. حاشیه الصبان: ۱ / ۱۵۵. «غیر» نیز می تواند در جای «شیء» قرار بگیرد؛ و تحقیق پاسخ صبان است.

۱. در متن مکررات المدرّس «من» و «ما» موصوله بود، که به موصوفه بدل شد. حاشیه الصبان: ۱ /

۱۵۶. در هر دو صورت در متن تأمل شود.

(و غيره) أي غير ما ذكر (معرفة)، و هي مضمّر (كهم) و اسم إشارة نحو: (ذي و) علم نحو: (هند و) مضاف إلى معرفة نحو: (ابني و) محلّي بال نحو: (الغلام و) موصول نحو: (الذي). و زاد في شرح الكافية المنادى المقصود كـ «يا رجل» و اختار في التسهيل أنّ تعريفه بالإشارة إليه و المواجهة و نقله في شرحه عن نصّ سيويه. ....

تعريف به خاصّه است و در تعريف به خاصّه انعكاس لازم نيست<sup>۱</sup> و بعضی ديگر جواب داده اند<sup>۲</sup> كه «صه» مثلاً در موقع «سكوت» واقع شده كه قابل «ال» می باشد و قس عليه البواقي.

### اشكالی ديگر بر تعريف نكره

مساله: استشكل أيضاً بالأسماء اللازمة للتذكير كالحال و التميز و اسم «لا» و مدخول «رب»؛ و أجب عنها بأنها قابلة ذاتاً و إن كانت بالنظر إلى الوصف العنواني أي الحالية و التمييزية و أمثالهما غير قابلة<sup>۳</sup>.

### ترتيب معارف

مساله: في ترتيب المعارف من حيث الأعرافية أقوال أحدها ما ذكره الناظم.

### منادى مقصود

مساله: بدان كه «يا رجل» در دو معنى استعمال می شود، اول: آن كه مراد رجل غير معين باشد مثل قول أعمى كه صدای پای می شنود می گوید: «يا رجلاً خذ بيدي» كه مرادش مطلق رجل است كه بيايد دستش را بگیرد؛ دوم: آن كه مراد رجل معين باشد مثل اين كه به

۱. تعريف به خاصّه همان رسم ناقص است مانند تعريف انسان به «ضاحك» است. المنطق: ۱۰۸.

۲. شرح الأشموني: ۸۵ / ۱.

۳. حاشية الصبان: ۱ / ۱۵۵.

و زاد ابن کيسان «ما و من» الاستفهاميتين و ابن خروف «ما» في «دققته دقاً نعماً».

یک نفر معین اشاره شود و گفته شود: «یا رجل افعَل کذا»، لذا مصنف در تسهیل اختیار کرده که تعریف «رجل» به سبب اشاره است. و قال الجامي<sup>۱</sup>: «لم يذكره المتقدمون لرجوعه إلى ذي اللام إذ أصل «يا رجل»، «يا أميها الرجل»<sup>۲</sup>».

### بررسی تعریف «من» و «ما» استفهامیه

مساله: بعضی<sup>۳</sup> گفته اند که تعریف «من» و «ما» استفهامیه به سبب معرفه بودن جواب آنهاست. و این توجیه در کمال ضعف است زیرا که اولاً معرفه بودن جواب تأثیری در «من» و «ما» ندارد، ثانیاً معرفه بودن جواب، کلیت ندارد، زیرا که ممکن است در جواب نکره بیاید مثل این که در جواب «من عندک» گفته شود: «رجل من أهل بغداد» و در جواب «ما عندک» گفته شود: «کتاب في المنطق».

### بررسی فاعل «نعم» و «بئس»

مساله: بعضی<sup>۴</sup> گفته اند: «ما» متصل به «نعم» و «بئس» معرفه است چون فاعل است و

۱. عبد الرحمن بن أحمد بن محمد الجامي، نور الدين. معروف به جامی. در سال ۸۱۷ قمری مطابق با ۱۴۱۴ میلادی در جام از شهر های ماوآء النهر به دنیا آمد. به هرات رفت و فقه را آموخت و با مشائخ صوفیه هم نشین شد. جامی در سال ۸۹۸ قمری مطابق با ۱۴۹۲ میلادی در هرات از دنیا رفت. از جمله کتاب های او: «شرح فصوص الحکم»، «شرح الکافیة لابن الحاجب»، «الفوائد الضیائیة» می باشد. الأعلام: ۲۹۶/۳.

۲. الفوائد الضیائیة، شرح جامی به خط عبد الرحیم: ۱۹۱.

۳. مراد ابن کيسان است. همع الهوامع: ۱ / ۲۰۰.

۴. ابن خروف. توضیح المقاصد و السالك: ۲ / ۹۲۱.

فما كان من هذه المعارف موضوعاً (لذي غيبة) أي لغائب تقدّم ذكره لفظاً أو معنى أو حكماً (أو) لذي (حضور) أي لحاضر مخاطب أو متكلم (كانت) و «أنا» (و هو سمّ بالضمير) و المضمّر عند البصريين و الكناية و المكّنّي عند الكوفيين. و لا يرد على هذا

فاعل «نعم» و «بئس» باید معرفه باشد. و این قول أيضاً در کمال ضعف است، زیرا که اولاً فاعل بودن «ما» مسلّم نیست چنانچه بیاید در باب «نعم» و «بئس» در قول ناظم:

و ما ممیّز و قیل فاعل فی نحو نعم ما یقول الفاضل

و ثانیاً معرفه بودن فاعل «نعم» و «بئس» کلیت ندارد، فتأمل.

### بیان یکی از اقسام معارف

مساله: من أقسام المعارف فعل أريد به لفظه نحو: «ضرب فعل ماضٍ» و كذا الاسم و الحرف نحو: «كيف اسم استفهام» و «من حرف جرّ»؛ فإنّها منقولة من معناها اللغوي و جعلت أعلاماً لألفاظها بدليل عود الضمير إليها و جعلها مبتدأ بها فهي من باب النقل كما أشير إليه في السابق.

### فرق دلالت ضمائر و اسماء اشاره بر حضور

مساله: بدان که دلالت ضمائر بر غیبت و حضور دلالت تضمینی است مثل دلالت «أین» و «متی» بر استفهام و شرط، زیرا که غیبت و حضور در ضمائر جزء ما وضع له است و داخل آن، و دلالت اسماء اشاره بر حضور دلالت التزامی است و خارج از ما وضع له آن ها مثل

اسم الإشارة لأنه وضع لمشار إليه لزم منه حضوره و لا الاسم الظاهر لأنه وضع لأعم من الغيبة والحضور. و قد عكس المصنف المثال فجعل الثاني للأول و الأول للثاني على حد قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ﴾.....

دلالت نار، بر حرارت. و مراد ناظم از «لذی غیبة أو حضور» دلالت تضمینی است نه التزامی پس اسماء اشاره در قول ناظم وارد نمی شود. و إلى بعض ما ذكرنا أشار في الكفاية حيث قال: "فدعوى أن المستعمل فيه في مثل «هذا» أو «هو» أو «إيّاك» إنّها هو المفرد المذكّر، وتشخصه إنّما جاء من قبل الإشارة أو التخاطب بهذه الألفاظ إليه فإنّ الإشارة أو التخاطب لا يكاد يكون إلّا إلى الشخص أو معه، غير مجازفة"، فتأمل.

### فرق وضع اسم ظاهر و ضمير

مسأله: اسم ظاهر مثل «زید» وضع شده برای مستی قطع نظر از غیبت و حضور، بعبارة أخرى اسم ظاهر مثل «زید» وضع شده برای معنای لا بشرط، به خلاف ضمائر که بعضی از آنها وضع شده به شرط الغیبة، و بعضی دیگر به شرط الحضور؛ و معلوم است که لا بشرط شيء داخل در بشرط شيء نیست.

قال الرضي رحمته الله في أول بحث الضمير: "فإنّ لفظ «زید» و إن أطلق على المتكلم و المخاطب و الغائب إلّا أنّه ليس موضوعاً للمتكلم و لا للمخاطب و لا للغائب المتقدم الذكر، بل الأسماء الظاهرة كلّها موضوعة للغيبة مطلقاً لا باعتبار تقدّم الذكر، فمن ثمّ قلت: «يا تميم كلّهم» نظراً إلى أصل المنادى قبل النداء و لهذا يقول المسمّى بزید: «زید ضرب» و لا يقول: «زید ضربت» و كذا لا تقول للمسمّى بزید: «زید ضربت» لكنها ليست لغائب تقدّم ذكره، ك «هو» و «هي»

١. كفاية الأصول: ٢٨/١.

٢. ترجمه ایشان در صفحه ٣٦ گذشت.

ثمّ الضمير متّصل و منفصل أشار إلى الأوّل بقوله: (و ذو اتّصال منه ما) كان غير مستقلّ بنفسه و هو الذي (لا) يصلح لأن (يبتدأ) به (و لا) يصلح لأن (يلمي) أي يقع بعد (إلا) اختياراً أبداً) و يقع بعدها اضطراراً كقوله: «ألا يجاورنا إلّاك ديار» (كالياء و الكاف من نحو قولك: (ابني أكرمك و) نحو: (الياء و الها من قولك: (سليه ما ملك). (و كلّ مضمّر له البناء يجب) لشبهه بالحروف في المعنى لأنّ التكلّم و الخطاب و الغيبة من معاني الحروف، و قيل في الإفتقار، و قيل في الوضع في كثير، و قيل لاستغنائه عن الإعراب باختلاف صيغته و حكاها في التسهيل إلّا الأوّل. ....

و نحوهما. و إنّما جاز «يا تميم كلّكم» لأنّ «يا» دليل الخطاب و ليس في «زيد ضرب» دليل التكلّم<sup>١</sup>.

#### مراد از استقلال و عدم استقلال در ضمائر

مسأله: مراد از استقلال و عدم استقلال در ضمائر از حيث استعمال است، چنان چه در تعريف «كلمه» بيان شد. قال شارح الصمدية: "فإن استقلّ المضمّر بنفسه بأن لم يحتج إلى كلمة أخرى قبله يكون هو كالتمّة لها بل كان كالاسم الظاهر فهو منفصل ... و إلا يستقلّ بنفسه بل احتاج إلى كلمة أخرى قبله يكون هو كالتمّة لها فهو متّصل"<sup>٢</sup>.

#### مراد از تكلّم، خطاب و غيبت

مسأله: المراد من التكلّم و الخطاب و الغيبة معناها الجزئي الخاصّ لا الكلي العام و قد سبق منّا تحقيقها فراجع<sup>٣</sup>.

١. شرح الرضي على الكافية: ٤٠٢/٢.

٢. الحدائق النديّة: ٦/٢.

٣. صفحهٔ ٨٦.

(و لفظ ما جرّ) من الضمائر المتصلة (كلفظ ما نصب) منها و ذلك ثلاثة ألفاظ: ياء المتكلم و كاف الخطاب و هاء الغائب (لرفع و النصب و جرّ) بالتنوين لفظ (نا) الدال على المتكلم و من معه (صلح) فالجرّ (كاعرف بنا) و النصب نحو: (فإننا) و الرفع نحو: (لننا المنح) و ما عدا ما ذكر مختصّ بالرفع و هو تاء الفاعل و الألف و الواو و ياء المخاطبة و نون الإناث. ....

### لفظ ضمير مجرور و منصوب

مسأله: لفظ ضمير مجرور و ضمير منصوب به یک شکل می باشد مثل: «بی، بنا، بهما، بها، بهما» إلخ و مثل: «أكرمني، أكرمنا، أكرمه، أكرمهما» إلخ.

### اختلافی بین صرفیین و نحویین در ضمائر

مسأله: بدان که در تعداد ضمائر، صرفیین از ضمیر غائب شروع می کنند و نحویین از ضمیر متکلم، دلیل صرفیین این است که غائب اصل است و دلیل نحویین این است که متکلم اعرف است.

### ضمائر و حرکت های سه گانه

مسأله: لفظ «نا» برای رفع و نصب و جر استعمال می شود چنانچه مثال زده شد. و «تاء» و «الف» و «واو» و «یاء» مخاطبه و «نون» فقط در رفع استعمال می شوند مثل: «قمت» و «قاما» و «قاموا» و «قومي» و «قمن».



(و ألف و الواو و التّون) ضمائر متّصلة كائنة (لما غاب و غيره) و المراد به المخاطب (كقاما) و قاموا و قمن (و اعلموا) و اعلموا و اعلمن. ....

### موضوع له «الف» «واو» «نون»

مساله: «الف» برای تشبیه غائب و مخاطب وضع شده، و «واو» برای جمع مذکر غائب و مخاطب وضع شده، و «نون» برای جمع مؤنث غائب و جمع مؤنث مخاطب وضع شده است. مثال غائب: «قاما، قاموا، قمن»، مثال مخاطب: «اعلما، اعلموا، اعلمن».

### اقسام ضمائر از جهت تصوّر

مساله: بدان که ضمائر از حیث تصوّر شش قسم است، زیرا که ضمیر یا متّصل است یا منفصل، و هر یک از این دو، یا مرفوع است و یا منصوب و یا مجرور. یک قسم از این شش قسم وجود ندارد که عبارت است از ضمیر مجرور منفصل مگر از باب تبعیّت.

### تعداد ضمائر

مساله: بدان که معنای هر یک از این شش قسم ضمیر، از حیث تصوّر هیجده است، سه مذکر غائب و سه مؤنث غائب و سه مذکر مخاطب و سه مؤنث مخاطب و سه متکلم مذکر و سه متکلم مؤنث؛ که حاصل ضرب شش در هیجده یکصد و هشت می شود، پس باید واضح یکصد و هشت ضمیر وضع کند، و حال این که عدد ضمائری که وضع شده، بعد از اسقاط ضمیر مجرور منفصل و مشترکات و ضمیر مستتر و جویاً به چهل نمی رسد. و ظاهر قول ناظم: "و لفظ ما جرّ کلفظ ما نصب" اشاره به همین مطلب است.

(و من ضمير الرفع ما يستتر) وجوباً بخلاف ضمير النصب و الجر و ذلك في مواضع: فعل الأمر (كافعل) و الفعل المضارع المبدوء بالهمزة نحو: (أوافق) و المبدوء بالتون نحو: (نغبت) و المبدوء بالتاء نحو: (إذ تشكر) و زاد في التسهيل اسم فعل الأمر «نزال» و أبو حيان في الارتشاف اسم فعل المضارع ك «أوه»، و ابن هشام في التوضيح فعل الاستثناء ك «قاموا ما خلا زيدا و ما عدا عمروا و لا يكون خالدًا» .....

### بررسی موارد وجوب استتار ضمیر مرفوعی

مسأله: استتار ضمیر در «نزال» و «أوه» با قول به این که اسماء افعال، اسم لفظ فعل است<sup>۱</sup> بعید است، زیرا بنا بر این قول ضمیر در معنای این ها مستتر است که «اسکت» و «أتوجع» باشد نه در خود اینها. و هم چنین وجوب استتار در فعل استثناء و در تعجب و أفعال التفضیل محل اشکال است، زیرا که استتار در این ها به سبب خصوصیت ترکیب است زیرا که «خلا» مثلاً فعل ماضی است که فاعل او گاهی اسم ظاهر می شود به علاوه این که، در أفعال التفضیل جائز دانسته اند که فاعلش اسم ظاهر باشد<sup>۲</sup> چنانچه بیاید در باب أفعال التفضیل که ناظم می گوید:

و رفعه الظاهر نزر و متی      عاقب فعلاً فكثيراً ثبتا

۱. رجوع شود صفحه ۸۴.

۲. مع الهوامع: ۱ / ۲۴۵.

و أفعال التعجب ك «ما أحسن الزيدین» و أفعال التفضيل ك «هم أحسن أثاناً» و فيما عدا هذه - و هو الماضي و الظرف و الصفات - يستتر جوازاً. ثمّ شرع في الثاني من قسمي الضمير و هو المنفصل فقال: (و ذو ارتفاع و انفصال أنا) (هو و أنت و الفروع) الناشئة عن هذه الأصول (لا تشبّه) و هي نحن و هي و هما و هم و هنّ و أنت و أنتما و أنتم و أنتنّ. ....

### استتار ضمير در ظرف

مسأله: استتار ضمير در ظرف در صورتی است که ظرف مستقر باشد و الا ضمير در متعلق ظرف مستتر است، نه در خود ظرف.

### ضمير منفصل

مسأله: چون از بيان اقسام و احكام ضمير متصل فارغ شد، شروع کرد در قسم دوم که ضمير منفصل است و آن بر دو قسم است؛ اول: مرفوع، دوم: منصوب. گفته شد که ضمير مجرور و منفصل وجود ندارد.

### ضمير مرفوع منفصل

مسأله: ضمير مرفوع منفصل «أنا» و «هو» و «أنت» می باشد. و فروعی که از این سه اصل ناشی می شود باید مشتبه نشود، چون که فرع «هو» و «أنت» با خود آنها اگر چه قریب اللفظ است، چنانچه شارح مثال زده<sup>۱</sup> لکن فرق مختصری دارد.

قال أبو حيان: و قد تستعمل هذه مجرورة كقولهم: «أنا كأت و كهو» و «هو كآنا» و منصوبة كقولهم: «ضربتک أنت» (و ذو انتصاب في انفصال جعلا إِيَّاي و التفريع) على هذا الأصل الذي ذكر (ليس مشکلا) مثاله: إِيَّانا، إِيَّاكَ، إِيَّاكِ، إِيَّاكُمَا، إِيَّاكُمْ، إِيَّاكُنَّ، إِيَّاه، إِيَّاهَا، إِيَّاهُمَا، إِيَّاهُمْ، إِيَّاهُنَّ. و قد تستعمل مجرورة. تنبيه: الضمير إِيَّا و اللواحق له عند سبويه حروف تبيِّن الحال و عند المصنّف أسماء مضاف إليها.....

### اتصال ضمير مرفوع منفصل

مسأله: گاهی این ضمیر مرفوع منفصل مجرور متصل استعمال می شود، مثل: «أنا كأت» و مثل: «نحن كأتتم» و مثل: «أنا كهو». و گاهی منصوب منفصل استعمال می شود، مثل: «ضربتک أنت» و مثل: «ضربتکم أتم» که «أنت» و «أتم» منصوب به تبعیت است؛ و در مثال جر مجرور است بالاستقلال<sup>۱</sup>.

### بررسی ساختار بعضی از ضمائر

مسأله: در لفظ «أنا» همزه ضمیر است<sup>۲</sup> و نون و الف در آخرش زائده می باشد. و بعضی «أنا» را به سکون نون تلفظ کرده اند بدون الف<sup>۳</sup>؛ و بعضی مجموع حروف ثلاثه را

۱. أبو محمد یزیدی لغوی گفته:

شکوتم إلینا مجانینکم و نشکو إلیکم مجانیننا  
فلولا المعافاة کنا کهم و لولا البلاء لکانوا کنا

شاهد در «کهم» بوده که ضمیر مرفوع منفصل، مجرور متصل استعمال شده. خزانه الأدب: ۱۹۷/۱۰  
۲. بصریون قائلند، ضمیر همزه و نون است و الف زائده است زیرا در هنگام وصل ساقط می شود. شرح الأشمونی: ۹۰/۱. مع الهوامع: ۲۳۶/۱.

۳. در «أنا» پنج لغت است که در تسهیل آن ها را ذکر کرده است، اول: اثبات الف در وقف و حذفش در وصل، این لغت فصیح ترین لغاتش و لغت حجاز است؛ دوم: اثبات الف در وقف و وصل که لغت

(و فی اختیار لا یجیء) الضمیر (المنفصل إذا تأی أن یجیء) الضمیر (المتصل) لما فیہ من

ضمیر می دانند<sup>۱</sup>. در «أنت» و فروعش فقط «أن» ضمیر است و لواحق حروف است که بیان مراد می کنند مثل لواحق اسماء اشاره مثلاً، در «أنت» تاء بیان می کند که مراد مفرد مذکر است و در «أنتما» بیان می کند که مرادثنیه مذکر یا ثنیه مؤنث است و هكذا<sup>۲</sup>. و بعضی گفته اند که لواحق ضمیر است<sup>۳</sup> و «أن» عماد آنهاست در استقلال. و در «هی» و «هو» گفته اند که مجموع ضمیر است<sup>۴</sup> و بعضی گفته اند هاء تنها ضمیر است<sup>۵</sup> و واو و یاء حرف اشباع است.

### اقسام عدم امکان اتصال ضمیر

مساله: در پنج صورت اتصال ممکن نیست، اول: صورتی که عامل از ضمیر مؤخر باشد مثل: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾<sup>۶</sup>، دوم: در صورتی که عامل محذوف باشد مثل: «أَيَّاكَ وَالْأَسَد» که عامل یعنی «أنتی» محذوف است، سوم: در صورتی عامل معنوی باشد مثل: ﴿هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾<sup>۷</sup> که عامل ابتدائیت است، چهارم: در صورتی که ضمیر محصور فیه باشد مثل: «ما قام إلا أنا»

تیمم است، سوم: ابدال همزه به هاء یعنی «هنا»، چهارم: به مد بعد از همزه یعنی «آن»، پنجم: «أن» مانند: «عن» که این لغت را قطرب حکایت کرده است. شرح الأشمونی: ۹۰/۱. همع الهوامع: ۲۳۶/۱.

۱. این قول مذهب کوفین و مختار ابن مالک است. شرح الأشمونی: ۹۰/۱.

۲. این قول مذهب بصرین است. شرح الأشمونی: ۹۱/۱.

۳. قائل این قول ابن کيسان است. البته قراء نیز قائل شده به اینکه مجموع «أن» و «تاء» ضمیرند. همع

الهوامع: ۲۳۷/۱.

۴. این مذهب بصرین است. شرح التصريح على التوضيح: ۱۰۴/۱.

۵. کوفیون و زجاج و ابن کيسان و سیوطی تنها «هاء» را ضمیر دانسته و «واو» و «یاء» را زائد می دانند.

همع الهوامع: ۲۳۹/۱.

۶. الفاتحة: ۵.

۷. المائدة: ۸.

الاختصار المطلوب الموضوع لأجله الضمير فإن لم يأتَ بأن تأخر عنه عامله أو حذف أو كان معنويًا أو حصر أو أسند إليه صفة جرت على غير من هي له فصل و يأتي المنفصل مع إمكان المتصل في الضرورة كما سيأتي.

و مثل قول خداوند: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾<sup>۱</sup>، پنجم: در صورتی که ضمیر فاعل باشد برای صفتی که آن صفت جاری باشد بر کسی که من هو له نباشد، بلکه غیر من هو له باشد، مثل: «زید هند ضاربها هو» که ضمیر «ضارب» که «هو» است مسند الیه است یعنی فاعل است از برای «ضارب» که جاری شده بر «هند» و «هند» من هو له نیست، زیرا که ضرب از او صادر نشده بلکه از «زید» صادر شده؛ معنای من هو له و جریان بیان خواهد شد<sup>۲</sup>.

۱. الإسراء: ۲۳.

۲. به صفحه ۱۵۵ مراجعه شود.

۳. مثال به «زید هند ضاربها هو» به این جهت است که استاد مدرّس افغانی رحمته الله قول بصریین را قبول کرده است، زیرا بصریون این قسم را مطلق ذکر کرده اند اما کوفیون مقید به خوف اشتباه، مانند: «زید عمرو ضاربه هو» که در این صورت برای رفع اشتباه باید ضمیر منفصل باشد. و واضح است که در «زید هند ضاربها هو» در صورت عدم انفصال نیز اشتباهی رخ نمی دهد. شرح التصريح على التوضيح: ۱/ ۱۰۸.

### بررسی ساختار ضمیر منفصل منصوبی

مساله: سیبویه<sup>۱</sup> گفته است لواحق «إيّا» أيضاً مثل لواحق اسماء اشاره است و «إيّا» فقط ضمیر است<sup>۲</sup> در جمع<sup>۳</sup>؛ و بعضی گفته اند که لواحق ضمیر است و لفظ «إيّا» عماد آنهاست برای فرق بین متصل و منفصل<sup>۴</sup>. و بعضی گفته اند<sup>۵</sup> که «إيّا» و لواحق هر دو ضمیر هستند که اول به دوم اضافه شده؛ این قول را مصنّف در این کتاب اختیار کرده<sup>۶</sup>. و بعضی گفته اند که «إيّا» اسم ظاهر است و لواحق ضمیر است که «إيّا» اضافه به آنها شده<sup>۷</sup>.

۱. ترجمه سیبویه در صفحه ۴۹ گذشت.

۲. علاوه بر سیبویه فارسی نیز به این قول قائل است و صاحب البدیع این قول را به اخفش نسبت داده است. همع الهوامع: ۲۴۳/۱.

۳. مراد استاد مدرّس افغانی رحمته الله این است که در مذهب سیبویه «إيّا» ضمیر است و در صورت جمع با لواحق نیز تنها «إيّا» ضمیر می باشد، بنابراین متن محتاج به دقت است.

۴. فراء قائل به این قول بوده و «إيّا» را حرف می داند. زجاج در اینکه لواحق ضمیر هستند، با او موافقت کرده است، اما می گوید: «إيّا» اسم ظاهریست که به لواحق اضافه شده و لذا آنها در موضع جر هستند. همع الهوامع: ۲۴۳/۱.

۵. ابو حیّان، خلیل، مازنی قائل به این قولند. همع الهوامع: ۲۴۳/۱.

۶. همع الهوامع: ۲۴۳/۱. حاشیه الصبان: ۱۷۱/۱.

۷. در پاورقی شماره ۴ گذشت که زجاج قائل به این قول است.

۸. استاد مدرّس افغانی رحمته الله دو قول دیگر را در این مساله ذکر نکرده اند: اول قول کوفین که می گویند: مجموع «إيّا» و لواحق ضمیر هستند، و فرق این قول با مختار ابن مالک روشن است؛ دوم: قول ابن درستویه است که می گوید: «إيّا» بین ظاهر و مضمّر است. همع الهوامع: ۲۴۳/۱.

### مراد از «جریان» و «من هو له»

مساله: مراد از جریان، حمل شیء بر شیء است مثل: «زید قائم» که «قائم» حمل بر «زید» شده است و مثل: «زید هند ضاربها هو» که «ضارب» حمل بر «هند» شده. و مراد از «من هو له» کسی است که محمول از او صادر شده باشد. و مراد از «غیر من هو له» کسی است که محمول از او صادر نشده باشد مثلاً در مثال اول «زید»، «من هو له» است چون که قیام از او صادر شده و در مثال دوم «هند»، «غیر من هو له» است، چون که ضرب از او صادر نشده زیرا که «زید» فاعل «ضرب» و «هند» مفعول است، و معنی چنین است که «زید زنده است هند را».

### موارد دیگر عدم امکان اتصال ضمیر

مساله: عدم امکان اتصال، منحصر در این پنج صورت مذکور نیست بلکه مواضع دیگری دارد مثل: «جائتي إِمَّا أَنْتَ أَوْ زَيْدٌ»، و يوجد مواضع أخرى أيضاً تظهر بالتبعية.



(و صل) على الأصل (أو افصل) للطول ثاني ضميرين أولهما أحصّ و غير مرفوع كما في (هاء سلتيه) فقل: سلتيه و سلتني إياه (و) كذا (ما أشبهه) نحو: «الدرهم أعطيتك و أعطيتك إياه» و (في) اتّصال و انفصال ما هو خير لكان أو إحدى أخواتها نحو: (كتته الخلف انتمى .....  
 .....

### استثناء از عدم جواز انفصال ضمير

مساله: از عدم جواز انفصال در صورت امکان اتّصال دو صورت استثناء شده که مصنّف به اول آنها اشاره کرد به قول خودش "و صل أو افصل"، و به دوم آنها اشاره کرده به قول خودش: "في كتته الخلف انتمى".

### انفصال ضمير در ضرورت شعری

مساله: گاهی ضمير منفصل می آید با این که اتّصال ممکن است لکن در ضرورت شعری، چنانچه به زودی خواهد آمد<sup>۱</sup> در قول شاعر: "بالباعث الوارث الأموات إلخ".

### ضمير دوم از دو ضمير غير معمول نواسخ

مساله: اگر دو ضمير در یک جا جمع شود و اول آنها احصّ یعنی اعرف از دوم باشد، هم وصل جائز است، چون اصل در ضمائر وصل است، زیرا که گفته شد که وضع ضمير برای اختصار است و اختصار عند البلغاء مطلوب است، و هم فصل جائز است برای این که اتّصال، لفظی را که این دو ضمير به او متصل شده طولانی کرده، لذا ضمير دوم منفصل می شود تا کوتاه شود، یا برای اینکه چون ضمير متصل مختصر است و می خواهیم لفظ

کذاک) الهاء من (خلتیه) و نحوه فی اتصاله و انفصاله خلاف (و اتصالاً اختار) تبعاً لجماعة منهم الرماني إذ الأصل فی الضمیر الاختصار و لأنه وارد فی الفصحیح قال عنه : «إن یکنه فلن تسلط علیه و إلا یکنه فلا خیر لک فی قتله» (غیری) أي سیویه و لم یصرح به تأدباً (اختار الانفصالاً) لکونه فی الصورتین خبراً فی الأصل و لو بقی علی ما کان لتعین انفصاله کما تقدّم.....

طولانی شود؛ لذا ضمیر دوم را منفصل می کنیم تا کلام طولانی شود. و معلوم است که بنا بر معنای اول «للطول» مفعول له حصولی می شود، چنانچه بنا بر معنای دوم تحصیلی می شود، این بود حکم ثانی دو ضمیری که معمول نواسخ نباشد.

### ضمیر دوم از دو ضمیر معمول نواسخ

مساله: اگر دو ضمیر مذکور معمول نواسخ باشند مثل: «کتته» که ضمیر اول اسم «کان» و ضمیر دوم خبر «کان» می باشد، و مثل: «خلتیه» که یائی که ضمیر اول است مفعول اول و یائی که ضمیر دوم است، مفعول دوم است؛ پس در این صورت در اتصال و انفصال ضمیر دوم خلاف واقع شده. مصتّف به متابعت جماعتی از نحویین<sup>۱</sup>، به دو دلیل اتصال را اختیار کرده اول: این که اصل در ضمیر، چنانچه گذشت<sup>۲</sup>، اتصال است؛ دوم: آن که در روایت مذکور<sup>۳</sup> اتصال وارد شده. و غیر مصتّف که مراد سیویه<sup>۴</sup> است انفصال را اختیار کرده به جهت این که ضمیر دوم در اصل، خبر مبتدا بوده و خبر مبتدا، عاملش معنوی

۱. مانند: رمانی و ابن طراوة. توضیح المقاصد و المسالك: ۳۷۲/۱.

۲. صفحه ۱۵۶.

۳. جامع معمر بن راشد: ۳۸۹/۱۱. صحیح بخاری: ۲/۹۳. صحیح مسلم: ۴/۲۲۴۴.

۴. ترجمه سیویه در صفحه ۴۹ گذشت.

(و قدّم الأخصّص) و هو الأعرّف علی غیره (فی حال اتّصال) الضّمائر نحو: «الدّرهم

است و گذشت<sup>۱</sup> که اگر عامل ضمیر معنوی باشد انفصال واجب است، لذا همان حکم را بعد از دخول نواسخ استصحاب<sup>۲</sup> می کنیم.

### شروط اثبات قواعد لغت توسط روایات

مساله: بدان که استدلال به روایات در اثبات قواعد لفظیه متوقّف به دو امر است، اول: آن که روایت صدورش از معصوم علیه السلام مسلم باشد، و دوم: این که نقل به معنی نباشد یعنی الفاظ روایت عین الفاظ معصوم علیه السلام باشد. و اثبات این دو در امثال این روایت در غایت اشکال است<sup>۳</sup>. و قد فصلنا الکلام فی ذلك فی «المدرّس الأفضل» عند الکلام فی الخطبة فی الشواهد.

### تقدیم و تاخیر ضمایر مختلف الرتبة

مساله: در حال اتّصال واجب است که اخصّص یعنی اعرّف بر غیر اعرّف مقدّم شود مثل: «الدّرهم أعطیتکه» چنانچه شارح بیان کرده؛ و در حال انفصال عکس جائز است به شرطی که سبب اشتباه نشود مثل: «الدّرهم أعطیتک إیّاه» که جائز است بگوییم: «الدّرهم أعطیته إیّاک» زیرا قرینه عقلیه موجود است که «هاء» مفعول دوم است، یعنی مأخوذ است نه آخذ، چون که «درهم» ممکن نیست آخذ شود.

۱. صفحه ۱۵۲.

۲. استصحاب به معنای باقی ماندن بر یقین سابق بعد از شک لاحق می باشد. فرائد الأصول: ۹/۳.

۳. شرط اول مبتنی بر مبنای بحث حجّیت خبر واحد، است. و شرط دوم با اصالت عدم نقل به معنی احراز می شود. ظاهراً می توان در باب اثبات قواعد لغت به روایاتی که در کتاب های شیعه نقل شده است حتی به بعضی از روایات ضعیف السند، استناد کرد. البته تفصیلی در این بحث است که بیان آنها مناسب این مقام نیست.

أعطيتك» بتقديم التاء على الكاف إذ ضمير المتكلم أخص من ضمير المخاطب و الكاف على الهاء إذ ضمير المخاطب أخص من ضمير الغائب. (و قدّم ما شئت) من الأخص أو غيره (في) حال (انفصال) الضمير عند أمن اللبس نحو: «الدرهم أعطيتك إياه و أعطيتك إياك» و لا يجوز في «زيد أعطيتك إياه» تقديم الغائب للّبس. (و في اتحاد الرتبة) أي رتبة الضميرين بأن كانا متكلمين أو مخاطبين أو غائبين (الزم فصلاً) للثاني (و قد يبيح

حاصل این که در این امثال قرینه موجود است که «هاء» مفعول دوم است، به خلاف «زيد أعطيتك إياه» که عکس ممکن نیست، یعنی جائر نیست بگوئیم: «زيد أعطيتك إياك» زیرا که قرینه نیست برای مفعول دوم بودن «هاء» غیر از مکان و رتبه، چون که هر یک از دو ضمیر لیاقت فاعل بودن، یعنی آخذ بودن را دارد، و فرق بین مفعولی که در معنای فاعل و آخذ است و مفعول دوم که در معنای مفعول و مأخوذ است، فقط به مکان است؛ پس اگر ضمیر دوم که «هاء» است مقدّم شود، معنی چنین می شود که مخاطب را به زید داده است و حال آن که مراد این است که زید را به مخاطب داده. حاصل این که در این مثال فقط مکان قرینه بر مفعول اول بودن و مفعول دوم بودن است، لذا باید هیچ کدام از مکان خود، مقدّم و مؤخر نشود چون که سبب اشتباه می شود. این بود حکم دو ضمیر که رتبه آنها مختلف باشد، یعنی یکی اعراف از دیگری باشد.

### تقديم و تاخير ضمائر متّحد الرتبة

مسأله: اگر دو ضمیر در رتبه متّحد باشند مثلاً هر دو متکلم یا هر دو مخاطب یا هر دو غائب باشند، در این صورت واجب است، ضمیر دوم منفصل شود چون در اتصال ترجیح بلا مرجح لازم می آید در تقدیم ما قدّم؛ لکن در دو ضمیری که غائب باشند گاهی اتصال آمده به شرطی که بین دو ضمیر اختلاف مختصری باشد مثلاً یکی تشبیه و دیگری مفرد باشد

الغیب فیہ وصلام و لكن لا مطلقاً بل مع وجود اختلاف ما بین الصّمیرین کأن یکون أحدهما متنی و الآخر مفرداً و نحوه، نحو: «أنا لهماه قفو أكرم والد» و نحو قول الفرزدق:

بالباعث الوارث الأموات قد ضمنت إياهم الأرض في دهر الدهاریر

مثل: «أنا لهماه قفو أكرم والد»<sup>۱</sup> که دو مفعول «أنال» متصل آمده چون در بینشان اختلاف است، زیرا که ضمیر اول تشبیه و ضمیر دوم مفرد است.


### توضیح شعر فرزدق

مساله: در قول فرزدق<sup>۲</sup> منفصل آمدن «إياهم» با این که اتصالش ممکن بود به جهت ضرورت شعری است.

۱. این مثال مصرع دوم این بیت است:

لوجهک فی الإحسان بسط و بهجة أنالهماه قفو أكرم والد

شاعر این بیت مشخص نیست. «أنال» فعل ماضی است و فاعلش «قفو» است. ضمیر «هما» به «بسط و بهجة» رجوع می کند و ضمیر «ه» به «وجه» عائد است. همع الهوامع: ۱/ ۲۵۱. توضیح المقاصد و المسالك: ۱/ ۳۷۶.

۲. همام بن غالب بن صعصعة التميمي الدارمي، أبو فراس، مشهور به فرزدق رضی اللہ عنہ. ایشان از شیعیان و شاگردان حضرت علی بن الحسین السجاد رضی اللہ عنہما بوده اند. فرزدق رضی اللہ عنہ اهل بصره بود، شاعری بزرگ که درباره او گفته می شود اگر او نبود ثلث شعر عرب و نیمی از اخبار مردم از بین می رفت. او را به زهیر بن ابی سلمی تشبیه می کنند، زهیر در عصر جاهلیت و فرزدق در عصر اسلام. پدر و جد او از کریبان و اشراف بودند و هر شخصی به قبر پدر او پناه می برد، در پناه فرزدق می شد. کشی رضی اللہ عنہ در رجال خود در ذیل نام او به سند خود قضیه ای را نقل می کند، خلاصه این قضیه این است: "روزی هشام بن عبد الملک که به حج رفته بود، در طواف خانه قصد استلام حجر الأسود کرد اما ازدحام جمعیت مانع او شد و نتوانست حجر را استلام کند. برایش منبری گذاشتند و او بر منبر نشست و اهل شام نیز در اطراف او، که در این هنگام حضرت امام علی بن الحسین السجاد رضی اللہ عنہما وارد مسجد شدند و به طواف مشغول شدند. زمانی که به جلوی حجر رسیدند مردم همگی راه را برای ایشان باز کردند. مردی از اهل شام رو به هشام کرده و گفت: این 

الضرورة اقتضت انفصال الضمير مع إمكان اتصاله. (و قبل يا النفس) إذا كانت (مع الفعل) أي متصلة به (الزم نون وقاية) سميت بذلك قال المصنف: لأنها تقي الفعل من التباسه بالاسم المضاف إلى ياء المتكلم إذ لو قيل في «ضربني» «ضربي» لالتبس بالضرب وهو العسل الأبيض الغليظ و من التباس أمر مؤنثه بأمر مذكرة إذ لو قلت: أكرمي بدل أكرمني قاصداً مذكراً لم يفهم المراد. و قال غيره: لأنها تقيه من الكسر المشبه للجور للزوم كسر ما قبل الياء.

### نون وقایه

مسأله: از جمله احکام ضمیر این است که اگر ضمیر متکلم، متصل به فعل شود باید قبل از ضمیر متکلم «نون وقایه» آورده شود. و در وجه تسمیه این نون به «وقایه» دو قول است، اول: این است که نون را «وقایه» نامیده اند چون فعل را از مشتبه شدن به اسم حفظ می کند

☞ شخص کیست که این هیبت را در بین مردم داشته و این چنین راه حجر را بر ایشان باز کردند؟ هشام که نمی خواست مردم شام ایشان را بشناسند و مایل به حضرتش علیه السلام شوند، گفت: او را نمی شناسم! فرزدق که در آنجا بود، گفت من او را می شناسم. مرد شامی گفت: ای ابا فارس او کیست؟ فرزدق رضی الله عنه در پاسخش شعری بلند خواند که ابتدایش این است:

و البيت يعرفه و الحل و الحرم  
هذا التقى التقى الطاهر العلم

هذا الذي تعرف البطحاء و طأته  
هذا ابن خير عباد الله كلهم

پس از اتمام شعر فرزدق هشام بر او غضبناک شد، و او را در عسفان بین مدینه و مکه زندانی کرد. حضرت امام علی بن الحسین السجاد علیه السلام برای او دوازده هزار درهم فرستاد، فرزدق که به اخلاص شعر سروده بود نپذیرفت اما چون امام علیه السلام به او امر کرد، اطاعت از امر ایشان نمود. فرزدق در سال ۱۱۰ هجری قمری مطابق با ۷۲۸ میلادی در حالی که به صد سالگی نزدیک شده بود در باده ای در بصره از دنیا رفت. الأعلام: ۸/ ۹۲. معجم رجال الحدیث: ۱۳/ ۲۵۶.

(و ليسي) بلا نون (قد نُظِم) قال الشاعر :

عددت قومي كعديد الطيس      إذ ذهب القوم الكرام ليسي

مثل: «ضربني» چنانچه شارح بیان کرده که «ضرب» اسم برای غسل<sup>۱</sup> است و در المزهَر برای غسل هشتاد اسم ذکر کرده<sup>۲</sup>، و هم چنین فعل امر مذکّر را، از مشتبه شدن به امر مؤنّث حفظ می کند، چنانچه أيضاً شارح مثال زده؛ دوم: این که این نون، آخر فعل را از کسره که شبیه جر است [حفظ می کند]<sup>۳</sup>، زیرا دخول جر بر فعل ممنوع است؛ هم چنین دخول کسره که شبیه جر است بر فعل ممنوع است، نظیر فتوای فقهاء رحمهم الله در باب نکاح که می گویند زنی که شبیه به یکی از محارم انسان باشد تزویجش بر انسان مکروه است.

### ليسي بدون نون وقايه

مسأله: «ليسي» بدون نون وقايه در نظم به دو سبب استعمال شده، یکی این که مخالفت قواعد در اشعار گاهی چندان محظوری ندارد، و دیگر آن که فعل بودن «ليس» محل خلاف است حتی این که بعضی او را حرف می دانند و قال الرّضي [في وجه استعمال «ليسي»]:  
 "حملاً على «غيري»"<sup>۴</sup>.

۱. غسل سفید غلیظ.

۲. المزهَر في علوم اللغة: ۱/ ۳۲۰

۳. با توجه به متن ظاهراً [حفظ می کند]، از متن مکثرات المدرّس ساقط شده است.

۴. شرح الرّضي على الكافية: ۲/ ۴۵۴.

و لا يجيء في غير النظم إلا بالتون كغيره من الأفعال كقولهم: «عليه رجلاً ليسني» بالتون. (و ليتني) بالتون (فشا) أي كثر و ذاع لمزيتها على أخواتها في الشبه بالفعل يدل على ذلك سماع إعمالها مع زيادة «ما» كما سيأتي و في التنزيل: ﴿يا ليتني كنت معهم﴾ (و ليتي) بلا نون (ندرا) أي شدّ قال الشاعر:

كمنية جابر إذ قال ليتي      أصادفه و أفقد جلّ مالي

### بررسی «عليه رجلاً ليسني»

مسأله: «عليه» اسم فعل است به معنای «لilزم» که امر غائب است، و فاعل در خود «عليه» یا در مسمی که «لilزم» است مستتر است، و «رجلاً» مفعول است و «ليس» فعل ناقص، اسمش در او مستتر، راجع است به «رجلاً» و یاء متکلم خبر «ليس» و جمله «ليسني» صفت «رجلاً» است.

### نون وقایه در «ليت»

مسأله: «ليتني» با نون وقایه استعمالش در کلام عرب زیاد است و شیوع دارد، به سبب مزیت «ليت» بر بقیه حروف مشبّهة بالفعل، زیرا که شباهت «ليت» به فعل از بقیه اقوی است، به دلیل این که عمل دادن «ليت» با «ما» کافه از عرب شنیده شده که «ما» کافه نتوانسته «ليت» را از عمل باز دارد؛ و به علاوه این که در قرآن مقدّس، که در نهایت فصاحت و بلاغت است، با نون وقایه آمده<sup>۱</sup> و بدون نون وقایه استعمالش نادر است مثل قول شاعر که «ليتني» بدون نون آمده.

۱. النساء: ۳۷. الکهف: ۴۲. مریم: ۲۳. الفرقان: ۲۸. الحاقه: ۲۵. النبأ: ۴۰. الفجر: ۲۴.



(و مع لعلّ اعکس) هذا الأمر فتجريدتها من التّون كثير لأنّها أبعد من الفعل لشيئها بحروف الجرّ و في التنزيل: ﴿لعلّي أبلغ الأسباب﴾ و اتّصالها بما قليل قال الشاعر:

فقلت أعيراني القدوم لعلّني أخطُ بما قبراً لأبيض ماجد

(و کن محيّراً) في إلحاق النون و عدمها (في الباقيات) «إنّ» و «أنّ» و «كأنّ» و «لكنّ» نحو: «و إني على ليلي لزارٍ و إنني» و قال الفراء: عدم إلحاق النون هو الاختيار.

### نون وقایه در «لعلّ»

مسأله: استعمال «لعلّ» برعکس «لیت» می باشد، یعنی بدون نون کثیر است؛ به علاوه آن که در قرآن بدون نون آمده<sup>۱</sup>، و با نون قلیل است زیرا که شباهتش به فعل ضعیف است، زیرا که «لعلّ» در احتیاج به متعلّق شباهت به حرف جر دارد، حتی این که بعضی گفته اند: «لعلّ» حرف جر است، چنانچه در باب حروف جازه بیاید<sup>۲</sup>.

### نون وقایه در باقی حروف مشبّهة بالفعل

مسأله: بقیة حروف مشبّهة بالفعل جائز الوجهین است، یعنی آمدن نون وقایه و نیامدنش مساوی است اگرچه قرآء<sup>۳</sup> گفته که نیامدن نون بهتر از آمدن آن است.

۱. یوسف: ۴۶. طه: ۱۰. المؤمنون: ۱۰۰. القصص: ۲۹. غافر: ۳۶.

۲. عقیل «لعلّ» را حرف جر می داند.

۳. ترجمه قرآء در صفحه ۱۶ گذشت.

(و اضطراراً خففاً) نون (مئی و عئی بعض من قد سلفا) من الشعراء فقال:

أيها السائل عنهم و عني لست من قيس و لا قيس مني

و الاختيار فيهما إلحاق التّون كما هو الشائع الذائع على أنّ هذا البيت لا يعرف له نظير في ذلك بل و لا قائل و ما عدا هذين من حروف الجرّ لا تلحقه التّون نحو: «لي و بي» و كذا «خلا و عدا و حاشا» قال الشّاعر: «حاشاي إيّ مسلم معذور» (و) إلحاق

### استناد به اقوال طوائف عرب

مسأله: بدان که علمای عربیت اعراب را به چهار طایفه تقسیم کرده اند: اول: جاهلیین، و آنها کسانی هستند که قبل از بعثت حضرت رسول ﷺ بوده اند و زمان بعثت را درک نکرده اند. دوم: مخضرمین، و آنها کسانی هستند که همزمان جاهلیّت و بعثت را درک کرده اند مانند غالب اصحاب آن حضرت. سوم: متقدّمین، و آنها کسانی هستند که بعد از آن بزرگوار متولّد شده اند تا آخر خلفای راشدین. چهارم: مولّدین که بعد از خلفای راشدین به دنیا آمده اند.

اختلافی در حجّیت کلام جاهلیین و مخضرمین نیست. اما در اثبات قواعد در کلام متقدّمین اختلاف است، اگر چه در نزد محقّقین حجّیت است. اما مولّدین پس خلافی در عدم حجّیت کلام آنها نیست، زیرا که مولّدین به سبب کثرت اختلاط آنها با غیر عرب غالب الفاظ آنها از طریق صحیح لغت عرب هم از حیث ترکیب و هم از حیث استعمال، تغییر کرده،

التّون (في) لدن فيقال (لديّ) كثير و به قرء الستّة من القراء السبعة و تُجرّدها فيقال (لديني) بالتّخفيف (قلّ) و به قرء نافع (و) إلحاق التّون (في قديني و قطني) بمعنى حسبي كثير و (الحذف أيضاً قد يفني) قال الشّاعر: «قديني من نصر الحبيبين قدي» .....

حتی این که نجم الاثمه<sup>۱</sup> می گوید که محرفات مولّدین عربی نیست<sup>۲</sup>. و از قصه زنبوریه و از قول کسائی<sup>۳</sup>: "هذا العرب بیابک"<sup>۴</sup> ظاهر می شود که مراد از خلفاء در این تقسیم جمیع خلفاء است نه خصوص خلفاء اربعه.

و از این تقسیم دانسته می شود که قول شاعر: "أیها السائل عنهم إلخ"، در اثبات حذف نون از «منی» و «عنی» حجت نیست، زیرا که قائل شناخته نشده که از کدام یک از چهار قسم عرب است بلکه بعضی<sup>۵</sup> احتمال داده اند که این بیت از مجعولات بعض نحویین است به دلیل این که جمع کرده بین «منی» و «عنی» با تخفیف نون وقایه، برای جواز اثبات تخفیف، چون مدّعایش بوده.

۱. مراد رضی استرآبادی است که ترجمه اش در صفحه ۳۶ گذشت.
۲. تصریح به عدم عربیت محرفات «مولّدین» را در شرح الرّضی نیافتیم. شاید مراد مطلبی باشد که رضی در بحث فعل مضارع گفته است. شرح الرّضی علی الکافیة: ۱۸/۴.
۳. ترجمه کسائی در صفحه ۱۸ گذشت.
۴. آنچه از کسائی نقل شده: «هذه العرب بیابک» است.
۵. أمالی الزجاجی: ۲۴۰. الانصاف فی مسائل الخلاف: ۵۷۷/۲.
۶. مراد ابن ناظم است، و ابن هشام نیز این شعر را نپذیرفته است. خزانه الأدب: ۳۸۱/۵.

و في الحديث : «قط قط بعزتك» يروى بسكون الطاء و بكسرهما مع ياء و دونها، و يروى قطني قطني و قط قط.

### وجوه «قط قط بعزتك»

مسأله: «قط قط بعزتك»<sup>۱</sup> که از احادیث مجعوله کفر آمیز است پنج قسم روایت شده اول: به سکون طاء در هر دو، دوم: کسر طاء در هر دو با یاء، سوم: کسر طاء در هر دو بدون یاء، چهارم: «قطني، قطني» پنجم: «قطّ، قطّ» به تشدید هر دو طاء بدون یاء.

۱. صحیح مسلم: ۴/۲۱۸۸. در این روایت جعلی که در صحیحین نقل کرده اند، خداوند متعال پایش!! را داخل جهنّم می گذارد. این روایت بر جسم بودن خداوند متعال دلالت دارد. و این گمراهی آشکار نتیجه دور شدن از اهل البيت عصمت و طهارت عليهم السلام و جدایی از صراط المستقیم امیر المؤمنین علی بن ابی طالب عليه السلام است.

### الثاني من المعارف العلم

و هو علم شخص و علم جنس و بدأ بالأول فقال: (اسم) جنس و هو مبتدأ وُصِفَ بقوله: (يعين المسمّى) و هو فصل يخرج النكرات تعييناً (مطلقاً) فصل يخرج المقيد إماماً بقيد لفظي و هو المعرف بالصلة و آل و المضاف اليه، أو معنوي و هو اسم الإشارة و المضمّر .....

### معنای لغوی و اصطلاحی علم

مساله: عَلَمٌ به فتح عين و لام، در لغت بين سه معنى مشترك است، اول: جبل عظيم<sup>۱</sup>، دوم: بیرق و پرچم<sup>۲</sup>، سوم: علامت<sup>۳</sup>. و در اصطلاح عبارت است از «اسم يعين المسمّى» که ظاهراً منقول از معنای سوم است.

### علم شخص و علم جنس

مساله: علم شخص جزئی است و علم جنس کلی. و این تعریف یعنی: «اسم يعين المسمّى إلخ»، برای علم شخص است نه برای علم جنس، فتأمل.

### تبیین تعریف علم

مساله: حاصل معنای علم این است که «علم اسمی است که معین می کند معنای خود را مطلقاً، بدون قید زائد بر لفظ، یعنی به مجرد وضع یا غلبه»؛ پس خارج شد از این تعریف

۱. لسان العرب: ۱۲/ ۴۲۰

۲. العين: ۲/ ۱۵۳.

۳. همان.

و خبر قوله: «اسم» قوله: (علمه) أي علم المسَمَى (كجعفر) لرجل (و خرنقا) لامرأة من العرب (و قَرْن) بفتح القاف و الراء لقبيلة من بني مراد و منها أويس القرني، (و عدن) .....

نکره، چون معنای خود را معین نمی کند؛ و أيضاً خارج شد بقیة معارف، چون تعین معنی در آنها به سبب قید است، یا لفظی مثل: موصولات که تعین در آنها به سبب جمله صله است یا به سبب الف و لام، و مثل: معرف به «ال» که تعین به سبب «ال» است، و مثل: مضاف که تعین به سبب مضاف الیه است، و یا قید معنوی مثل: اسم اشاره که تعین به سبب اشاره است، و مثل: ضمائر که تعین در آنها به سبب تقدّم مرجع یا حضور مرجع است؛ و هم چنین خارج شد از تعریف، کلی منحصر به فرد مثل: «شمس و قمر» زیرا که تعین در آنها به سبب وضع نیست بلکه به سبب انحصار در فرد موجود است بنابر هیئت قدیم.

### توضیح مثال های مصنف

مساله: مسمای علم یا از ذوی العقول مذکر است مثل: «جعفر» که منقول از نهر صغیر است، و یا از مؤنث ذوی العقول مثل: «خرنق» که زنی است<sup>۱</sup> و منقول از بچه خرگوش است، و یا آن که مسمای [علم] مرکب است از اشخاص متعدده مثل: «قَرْن» که علم برای قبیله است، و یا مؤلف از بیوت متعدده است مثل: «عَدَن» که اسم است برای شهر معروف

۱. علم برای خواهر مادری طرفه بن العبد است. طرفه بن العبد، شاعر جاهلی از طبقه اولی است که در بحرین به دنیا آمده بود. او از ندیمان ملک زمانش عمرو بن هند شده بود. عمرو او را به همراه نامه ای به سمت المعکبر، امیر بحرین فرستاد، طرفه بن العبد نامه را به سوی امیر بحرین برد بی خبر از آن که در آن نامه حکم قتلش نوشته شده بود، زیرا عمرو بن هند شنیده بود او شعری در هجوش گفته و به این دلیل تصمیم به قتل او گرفت. طرفه بن العبد در حدود ۶۰ سال قبل از هجرت در جوانی کشته شد. الأعلام: ۳/ ۲۲۵.

لبلد بساحل بحر اليمن (و لاحق) لفرس (و شَدَقَم) لجمال (و هَيْلَة) لشاة (و واشق) لكلب .

و یا آن که مسّای علم واحد از غیر ذوی العقول است مثل: «لاحق» که علم است برای اسبی که مال معاویه بن ابی سفیان بوده، و مثل «شَدَقَم»<sup>۱</sup> که علم است برای شتری که مال نعمان بن المنذر<sup>۲</sup> بوده، و مثل: «هَيْلَة»<sup>۳</sup> که اسم است برای گوسفندی که مال بعضی از زن های عرب بوده، و مثل: «واشق»<sup>۴</sup> که اسم سگ بعضی از عرب بوده.

۱. «شذقم» به ذال نیز گفته شده. حیاة الحیوان الکبری: ۱/ ۲۸.

۲. النعمان (الثالث) ابن المنذر (الرابع) ابن المنذر بن امرئ القیس اللخمي، أبو قابوس. نعمان بن المنذر از مشهورترین ملوک حیره [نزديک کوفه، نجف اشرف] در جاهلیت بوده. النابغة الذبیانی، حسان بن ثابت و حاتم طائی او را مدح کرده اند. او شهر «النعمانية» را بنا نهاد. نعمان حکومت حیره را در حدود سال ۵۹۲ میلادی از پدرش به ارث برد. و کسری نعمان را بر حکومتش ابقاء کرد تا اینکه کسری (أبروریز) به دلیلی بر او خشمگین شد، او را عزل کرد و به خانقین تبعیدش کرد. نعمان در آنجا زندانی شد تا اینکه در سال ۱۵ قبل از هجرت مطابق با حدود ۶۰۸ میلادی، مرد. می گویند او را به زیر پای فیل انداخته اند و او به این وسیله کشته شده. الأعلام: ۴۲/۸

۳. ضرب المثل «هَيْلٌ هَيْلٌ خَيْرٌ حَالِبَيْكُ تَنْطَحِينَ» نیز مرخم از همین «هيلة» می باشد. مجمع الأمثال: ۱/ ۲۳۸.

۴. ظاهراً از همین باب است این شعر:

لَمَّا رَأَى وَاشِقٌ إِفْعَاصَ صَاحِبِهِ      وَلَا سَبِيلَ إِلَى عَقْلِ وَلَا قَوْدٍ

شرح القصائد العشر: ۳۱۴.

(و اسماً أتى) العلم و هو ما ليس كنية و لا لقباً (و كنية) و هي ما صدر بأب أو أم، قيل: أو ابن أو بنت من «كنية» أي سترت كالكناية و العرب يقصد بها التّعظيم (و لقباً) و هو ما أشعر بمدح أو ذمّ.

### فرق اسم و لقب

مساله: فرق بين اسم و لقب اين است كه، مراد از اسم ذات مسمّی است قطع نظر از جميع صفات، و مراد از لقب ذات است با بعضی صفات مثل «زين العابدين».

### فرق كنيه مشعر به مدح و ذمّ و لقب

مساله: بعضی گفته اند<sup>۱</sup> فرق بين كنيه و لقب به حيثيت است، پس مشعر بودن بعضی از كنى بر مدح يا ذمّ مثل: «أبو الفضل» و «أبو لهب» ضررى ندارد، چون اين دلالت به سبب خصوصيت لفظ است نه به سبب وضع.

### اقسام علم

مساله: علم مطلقاً، يعنى چه علم شخص باشد و چه علم جنس، بر سه قسم است؛ اول: اسم، دوم: كنيه، سوم: لقب.

### اطلاقات اسم

مساله: اسم چند معنى دارد، يكى اسم در مقابل فعل و حرف، ديگر اسم در مقابل صفت، و ديگر اسم به معنى مبتدای منسوخ الابداء، و ديگر اسم در مقابل كنيه و لقب؛ و همين معنى چهارم در اين جا مراد است.

۱. مانند ازهرى. شرح التصريح على التوضيح: ۱/ ۱۳۲.



قال الرضی: و الفرق بینه و بین الکنیة معنی أنّ اللقب یمدح الملّقب به أو یدمّ بمعنی ذلک اللفظ بخلاف الکنیة فإنّه لا یعظم المکتی بمعناها بل بعدم التصریح بالاسم فإنّ بعض النفوس تأنف أن تخاطب باسمها. (و آخرن ذاً) أي اللقب (إن سواه صحبا) و المراد به الاسم كما وجد فی بعض النسخ إن سواها و صرح به فی التسهیل و علّله فی شرحه

### فرق کنیه و لقب

مساله: فرق بین کنیه و لقب از حیث لفظ این است که، کنیه در اولش لفظ «أب» یا «ابن» و «ابنة» می باشد، به خلاف لقب؛ و فرق از حیث معنی این است که کنیه دلالت بر تعظیم مستمی می کند نه از حیث معنای لفظ، بلکه به جهت ذکر کردن اسم مستمی<sup>۱</sup> را، چون بعضی از مردم از ذکر اسم بدشان می آید؛ و لکن لقب معنای لفظش دلالت بر مدح می کند مثل: «ضیاء الدین»، و یا دلالت بر ذمّ می کند مثل: «عبد البطن».

### بررسی اجتماع لقب با اسم و کنیه

مساله: بدان که اجتماع لقب با غیر خودش دو قسم است، اول: اجتماع لقب با اسم، دوم: اجتماع لقب با کنیه.

مراد ناظم از "و آخرن ذاً إن سواه صحبا" قسم اول است، چون در بعضی از نسخه های الفیه «سواها» دیده شده، یعنی سوای کنیه را مصاحبت کند که اسم است. و در کتاب تسهیل ذکر کرده که، مراد صورت اول است و تعلیل کرده و خوب تأخیر لقب را از اسم در شرح تسهیل، به این که چون غالب لقب ها منقول از اسم غیر انسان است، پس اگر لقب

۱. ظاهراً دلالت کنیه بر تعظیم از جهت ذکر نکردن اسم است. یعنی عبارت باید این چنین می بود: «بلکه به جهت ذکر نکردن اسم مستمی». هر چند مقصود ایشان واضح است.

بأنَّ الغالب أَنَّ اللَّقْبَ منقول من اسم غير انسان كبطَّة و فُقَّة، فلو قدّم لتوهم السامع أنَّ المراد مسماه الأصلي و ذلك مأمون بتأخيره فلم يعدل عنه و شدّ تقديمه في قوله : «بأنَّ ذا الكلب عمراً خیرهم حسباً». و أما الكنية: فيجوز تقديمه عليها و العكس كذا قالوه لكن مقتضى التعليل المذكور امتناع تقديمه عليها أيضاً فتأمل.

بر اسم مقدّم شود توهم می رود که مراد از لقب معنای اصلی لقب است<sup>۱</sup>، مثلاً در «رأیت بطّة زید» بالإضافة، توهم می شود که بطّة زید<sup>۲</sup> را دیده نه خود «زید» را، و این توهم در صورت تاخیر لقب نمی آید؛ و تقدیم لقب که «ذا الكلب» است بر اسم که «عمرو» است شاذ است<sup>۳</sup>. اما قسم دوم یعنی اجتماع لقب با کنیه که مراد از قول شارح همین است "و أما الكنية فيجوز تقديمه عليها إلخ"، پس این قسم جائز الوجهین است، یعنی جائز است که لقب بر کنیه مقدّم شود و عکس هم جائز است.

بدان که علماء همین جواز و جهین را در این قسم گفته اند، لکن مقتضای تعلیل که در صورت اول ذکر شد امتناع تقدیم لقب بر کنیه است أيضاً، زیرا که در صورت اول توهم

۱. از این تعلیل استفاده می شود که در صورت عدم توهم معنای اصلی، تقدّم لقب جائز است مانند کلام خداوند متعال: ﴿إِنَّمَا الْمَسِيحُ عَسَى ابْنُ مَرْيَمَ﴾ [النساء: ۱۷۱]. بنابراین بانوجه به این نکته مواضعی در متن مساله باید تغییر کند، و ممکن است «فتأمل» در پایان مساله اشاره به همین نکته باشد. حاشیة الصبان: ۱۸۹/۱.

۲. «البطّة» از «ب ط ط» به معنای «اردک» است.

۳. اشاره به این بیت شعر است:

بأنَّ ذَا الكلبِ عمراً خیرهم حسباً      ببطنِ شربانِ يعوي عنده الذئبُ

المحكم و المحيط الأعظم: ۱۰۲/۸.

نعم تقدیمها علی الاسم و عکسه سواء.

می شد که مراد معنای اصلی لقب باشد، در این صورت نیز همین توهم می آید، لکن فی صورة الإضافة لا الاتّباع؛ و سیأتي الوجه فی ذلك عن قریب<sup>۱</sup>، فتأمل؛ این بود حکم در صورتی که لقب با غیر خود جمع شود.

### اجتماع اسم و کنیه

مساله: اگر اسم با کنیه جمع شود جائز الوجهین است، یعنی جائز است تقدیم کنیه بر اسم و عکس آن، و هیچ یک ترجیح ندارد<sup>۲</sup>.

### صورت های اجتماع اسم، لقب و کنیه

مساله: صور الاجتماع و المصاحبة أربع: الأولى أن یجتمع اللقب و الاسم، ذکرها المصنّف بقوله: "و آخرن ذا إن سواه صحبا" علی تفسیر الشارح؛ الثانية أن یجتمع اللقب و الکنیه، ذکرها الشارح بقوله: "و أمّا الکنیه فیجوز تقدیمه إلخ"؛ الثالثة أن یجتمع الکنیه و الاسم، و یجوز فیهِ الوجهان؛ الرابعة أن یجتمع الثلاثة، و یمكن إخراج حکمها ممّا تقدّم.

مساله: ممکن است قول مصنّف: "و آخرن ذا إن سواه صحبا" اشاره به صورت اول و دوم باشد، زیرا که محتمل است که ضمیر «سواه» راجع به خود لقب باشد و مراد از سواى لقب، اسم و کنیه باشد، نه اسم تنها، چنانچه شارح فهمیده؛ پس بنابراین از قول مصنّف: "و آخرن ذا" جمیع صور أربع دانسته می شود.

۱. صفحه ۱۷۶.

۲. ابن الصائغ گفته: تقدیم غیر اشهر بهتر است. مع الواسع: ۱/ ۲۸۴.

(و إن يكونا) أي الاسم و اللقب (مفردین فأضف) الأول إلى الثاني (حتماً) عند البصريين نحو: «هذا سعيد كرز» أي مسماه كما سيأتي في الإضافة و أجاز الكوفيون الإتيان و اختاره في الكافية و التسهيل .....

### صورت اول اجتماع اسم مفرد و لقب مفرد

مسأله: صور الاجتماع من حيث الأفراد و التركيب أربع: الأولى أن يكون اللقب و الاسم مفردین، فحینئذ يجب الإضافة عند البصريين لكن لما استشكل عليه بأنه يلزم حینئذ إضافة الشيء لما به أتمد أو إضافة المعرفة، و كل واحد منهما غير جائز كما يأتي في باب الإضافة، فأشار الشارح إلى الجواب بقوله: "أي مسماه" و حاصل الجواب أن منشأ الإشكال إما إضافة الشيء إلى نفسه و إما إضافة المعرفة و كلاهما يرتفع بالتأويل إلى المسمى بأن يراد من «سعيد» المسمى، فهو حینئذ عام له أفراد كثيرة فيصير نكرة ثم يضاف هذا العام إلى الفرد المعین و هو أفراد كثيرة و هو «كرز»<sup>۱</sup>، و يأتي في باب الإضافة ما يوضح ذلك إن شاء الله تعالى.

مسأله: كوفيين أتباع را أيضاً جائز می دانند، و مصتف همین قول كوفيين را در كافيہ و تسهيل اختيار کرده است.<sup>۲</sup>

۱. سیوطی در همع الهوامع می گوید: «دوم تاویل به اسم می رود». همع الهوامع: ۱/ ۲۸۴.

۲. أتباع یا به بدل یا به عطف بیان است. ابن مالک ابن قول را برگزیده زیرا اضافه در امثال این مقام،

خلاف اصل است. همع الهوامع: ۱/ ۲۸۴.

و معلوم على الأوّل أنّ جواز الإضافة حيث لا مانع من ال نحو: «الحارث كرز». (و إلا) أي و إن لم يكونا مفردین بأن كانا مرکبین ک «عبدالله زین العابدین» أو الأوّل مرکباً و الثاني مفرداً ک «عبدالله كرز» أو عكسه ک «زید أنف التّاقّة» (أتبع) الثاني (الذي ردف) الأوّل له في إعرابه على أنّه بدل أو عطف بيان .....

### معنای جواز در عبارت شارح

مسأله: الجواز في قول الشارح: "و معلوم على الأوّل أنّ جواز الإضافة حيث لا مانع من «أل» نحو: «الحارث كرز»" الجواز بالمعنى الأعمّ، لأنّ عدم المانع شرط في كلا القولين، فإن وجد مانع من الإضافة كأن يكون الاسم مقترناً بـ «ال» فحينئذ لا يجوز الإضافة فضلاً عن أن يجب بل الإتيان كما في الصور الثلاث الآتية إذ لو أضيف الأوّل إلى الثاني للزم إضافة المقرون بـ «ال» إلى الخالي عنها و هو غير جائز إلّا في الصفة المشبهة أو في مطلق الصفة كما يأتي.

### اجتماع لقب با اسم در صورت اتّباع

مسأله: ما سبق من وجوب تأخير اللقب من الاسم إنّما هو في صورة الإضافة لا الاتّباع كما أشرنا إليه، إذ العلة المذكورة لوجوب التأخير لا تجري في صورة الاتّباع فيجوز فيه الوجهان فلا تغفل.

### سه صورت باقی اجتماع اسم مفرد و لقب مفرد

مسأله: سه صورت دیگر از حيث افراد و ترکیب در قول مصتّف "و إلا أتبع الذي ردف" داخل است كما لا يخفى؛ پس از قول مصتّف: "و إن يكونا مفردین" تا «ردف» حکم هر

و يجوز القطع إلى الرفع و التصب بتقدير هو أو أعني إن كان مجروراً و إلى التصب إن كان مرفوعاً و إلى الرفع إن كان منصوباً كما ذكره في التسهيل. (و منه) أي من العلم علم (منقول) إلى العلمیة بعد استعماله في غيرها من مصدر (كفضل و) اسم عين نحو: (أسد) و صفة ك «حارث» و فعل ماض ك «شَرَّ» لفرس و مضارع ك «يزيد» و أمر ك

چهار صورت دانسته می شود، چنانچه شارح استخراج کرده و مثال زده و احکام هر یک را بیان کرده است.

### جواز تقدیم لقب مشهور

مساله: هرگاه لقب مشهورتر از اسم باشد و اسم مشترک باشد و لقب غیر مشترک، مثل القاب و اسماء ائمه هدی سلام الله علیهم أجمعین، پس در این صورت تقدیم لقب جاز است بلا خلاف سواء أتبع أم أضيف.

### شرط جواز قطع

مساله: جواز القطع مشروط بالمعلنیة كما أشار إليه الشارح و أوضحناه فيما سبق<sup>۱</sup>.

### مراد از «منه»

مساله: الكنى منقولة كآنها و كذلك الألقاب على احتمال قوي؛ فالتبعيض المفهوم من «منه» ناظر إلى الاسم فقط لا إلى اللقب و الكنية<sup>۲</sup>.

۱. صفحه ۲۳.

۲. سیبویه همه اعلام را، علم منقول می داند و در مقابل زجاج همه را علم مرتجل دانسته است. شرح

التصريح على التوضيح: ۱/۲۸

«إصمت» لمكان (و) منه (ذو ارتجال) لم يسبق له استعمال في غير العلميّة أو سبق و جهل قولان (كسعاد و أدّد) و منه ما ليس بمنقول و لا مرتجل. قال في الارتشاف: و هو الذي علميته بالغبلة.

### توضیح عبارت شارح

مساله: بدان که قول شارح: "لم يسبق له استعمال في غير العلميّة" احتمال دو معنى دارد:

اول: آن که سالبه به انتفاء موضوع باشد، يعنى غير از معنای علمی فعلی، معنای دیگری در سابق نداشته باشد مطلقاً چه علمیت و چه غير علمیت.

دوم: سالبه به انتفاء محمول يعنى در سابق معنى داشته باشد، لكن آن معنى غير علمی نباشد بلکه علمی باشد.

### بیان دو عبارت شارح

مساله: نسبت بین مرتجل به معنای «أو سبق و جهل» و بین احتمال اول<sup>۱</sup> از معنای اول تباین است؛ و نسبت بین «أو سبق و جهل» و احتمال دوم از معنای اول، عموم و خصوص مطلق است لأنّ السابق المجهول لم یقید بالعلميّة و لا بغيرها.

### نسبت بین علم مرتجل و علم منقول

مساله: نسبت بین مرتجل بنابر احتمال اول، از معنای اول و بین علم منقول تباین است، و بنابر احتمال دوم، أيضاً تباین است؛ و وجهه ظاهر من قول الشارح في المنقول: "بعد

استعماله في غيرها" و النسبة بين المرتجل النحوي و الأصولي و معرفتها تحتاج إلى مزيد كلام ليس هنا محلّه<sup>۱</sup>.

### فرق وضع بين علم منقول و مرتجل و بين علم بالغلبه

مساله: بدان که در علم منقول و مرتجل وضع تخصیصی<sup>۲</sup> است، و در علم بالغلبه وضع تخصیصی<sup>۳</sup> است، لذا علم بالغلبه نه منقول است و نه مرتجل.

### توضیح مثال های «شمر، یزید، إصمت»

مساله: در سابق گفته شد<sup>۴</sup> که فعل، گاهی بدون فاعل علم می شود و گاهی با فاعل؛ و مراد شارح از «شمر» که علم برای اسبی است و «یزید» و «إصمت» که اسم بیابانی است، قسم اول است به قرینه قول مصنف: "و منه جملة إلخ".

### امکان علم شدن حرف

مساله: ممکن است گاهی حرف اسم قرار داده شود، مثل این که «لعل» یا «لکن» اسم کسی شود.

۱. بدائع الأفکار: ۵۴. و تقریرات آیه الله المجدد الشیرازی: ۱/۳.

۲. وضع تخصیصی در صورتی است که دلالت الفاظ بر معانی آنها به سبب جعل و تخصیص باشد. معجم المصطلحات الأصولية: ۱۷۶.

۳. وضع تخصیصی در صورتی است که دلالت الفاظ بر معانی آنها به سبب کثرت استعمال باشد. همان

۴. صفحه ۸۹.



(و) منه (جمله) كانت في الأصل مبتدأ و خبراً أو فعلاً و فاعلاً فتحكى ك «زيد منطلق» و «تأبط شراً».

### حکایت و اقسام آن

مساله: بدان که حکایت در اصطلاح، عبارت است از تکرار لفظی که متکلم تلفظ کرده با عوارضات من الإعراب و نحوها أو العوارضات فقط. این حکایت چهار قسم است، اول: حکایت جمله بعد از ماده «قول»، دوم: حکایت مفرد بعد از ماده «قول» مثل قول خداوند: ﴿قَالُوا سَمِعْنَا فَتَىٰ يَذُكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ﴾<sup>۱</sup> شاهد در «یقال» هست که «إبراهیم» بعد از او حکایت شده علی رأی<sup>۲</sup>، سوم: حکایت مفرد بعد از «مَنْ» و «مَا» که در باب حکایت بیاید، چهارم: حکایت جمله که اسم شده باشد. مراد شارح از «فتحکی» همین قسم چهارم است، که در این جمله حکایت می شود لفظ جمله با جمیع عوارضات که در کلام متکلم اول در وقت علم شدن بوده، و باید در جمله ابداً تغییری واقع نشود، زیرا که جمله که علم می شود در او اشاره به قصه و مناسبتی است که اگر لفظ تغییر کند مقصود دانسته نمی شود مثل «إِصْمِتْ»

#### ۱. الأنبياء: ۶۰.

۲. ابو البقاء العکبری (م ۶۱۶ ق) سه وجه بلکه چهار وجه در مرفوع بودن «إبراهیم» ذکر می کند و می گوید: "اول: «إبراهیم» خبر مبتدای محذوف «هو» یا «هذا» است، و گفته شده: مبتدأست و خبر حذف شده، به این صورت «إبراهیم فاعل ذالک» و جمله حکایت شده است، دوم: منای مفرد است که بناء مضمومش کرده، سوم: مفعول یقال است، زیرا معنایش این است: «در نامش ابراهیم گفته می شود» بنابر این مراد اسم است و مستوی اراده نشده است". التبیان في اعراب القرآن: ۲ / ۹۲۱. زجاجی، زنجشیری، ابن خروف و ابن مالک این آیه را مثال برای حکایت مفرد ذکر کرده اند. همع الهوامع: ۱ / ۵۶۴.

بکسر همزه و میم که علم شده برای بیابانی که در آن خوف زیادی بوده از دزد یا درندگان، و قیاس ضمّ همزه و میم است، چون فعل امر است از «صَمَت، يَصْمُتُ» از باب «نَصَرَ، يَنْصُرُ»، لکن متکلم اول در آن بیابان از کثرت خوف به رفیق خود «إصمت» را به کسر همزه و میم گفت لذا کسرتین را به حال خود گذاشته اند و تغییر نداده اند تا دلالت کند بر این که آن بیابان به اندازه ای مخوف است که متکلم نمی تواند لسان را از غلط حفظ کند، لذا امر مضموم العين را مکسور العين تکلم می کند<sup>۱</sup>. و لیان الحکایة تمّة تأتي في باب الموصولات في آخر بحث «أي» الموصولة<sup>۲</sup>.

### بررسی علمیت فعل بدون فاعل

مساله: «شمر» و «یزید» و «إصمت» اگر بدون فاعل علم شود غیر منصرف است، و اگر با فاعل علم شود محکمی می باشد نه مبنی، و ذلك لأن الإعراب و البناء من مختصات المفردات لا الجمل مثل قول الشاعر: "نبئت أخوالي بني يزید"<sup>۳</sup> که «یزید» را به رفع خوانده

۱. «إصمت» یا «وحش إصمت» قطعه ای از شعر راعی است که گفته:

أشلى سَلْوِيَّةً بَاتَتْ وَبَاتَ بِهَا بَوْحَسٍ إِصْمِتَ فِي أَصْلَابِهَا أَوْدُ

خرزانه الأدب: ۳۲۴/۷. البته امکان دارد «وحش إصمت» علم باشد زیرا در بسیاری از موارد مانند ضرب المثل ها «وحش إصمت» می گویند نه «إصمت». با این حال علم شدن «إصمت» نیز بی وجه نیست.

الأمثال لابن سلام: ۳۷۷. الأمثال للهاشمي: ۲۱۰. مجمع الأمثال: ۱/ ۱۲۴.

۲. صفحه ۲۳۰.

۳. دو مصرع دیگر این شعر این چنین گفته شده:

نُبِّئْتُ أَخْوَالِي بَنِي يَزِيدُ  
ظَلَمْتُ عَلَيْنَا لَهُمْ قَدِيدُ

(و) منه (ما بمرج ركباً) بأن أخذ اسمان و جعلاً اسماً واحداً و نزل ثانيهما من الأوّل بمنزلة تاء التائيث من الكلمة (ذا) أي المرّكب تركيب مزج (إن بغير) لفظ (وَيَه تَمْ) ك «بعلبک» (أعراباً) إعراب ما لا ينصرف و قد يضاف و قد بينى كخمسة عشر فإن ختم بويه بنى

است از باب حکایت، زیرا که اگر در «یزید» ضمیر فاعل مستتر نمی بود باید به جر به فتحه داده شود للعلمیّة و وزن الفعل؛ و اگر در هر یک از آنها قصد تنکیر شود منصرف می شود، علی تفصیل تقدّم عند قول المصنّف: "و جر بالفتحة ما لا ينصرف"<sup>۱</sup>.

### بررسی اعراب و بناء مرکب مزجی

مسأله: المرکب المزجی جزؤه الأوّل مبنيّ علی الفتح إن لم یکن آخره «ياء» نحو: «بَعْلَبِک»، و إلّا فعلى السكون ك «مَعْدِي كِرْب». قال الأزهری<sup>۲</sup>: "كسر الدال من «معدی» شاذّ و القیاس فتحها ك «مرمی» و «معی»" انتهى<sup>۳</sup> ۴.

🔹 خزانه الأدب: ۱/ ۲۷۰. علمای بسیاری به رفع «یزید» از باب حکایت تصریح کرده اند. المحکم و المحيط الأعظم: ۶/ ۳۹۶. اوضح المسالک: ۱/ ۱۳۱. شرح الأشمونی: ۳/ ۱۶۰. شرح التصريح علی التوضیح: ۱/ ۱۲۹.

۲. خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهری، زین الدین، معروف به وقاد. در سال ۸۳۸ قمری مطابق با ۱۴۳۴ میلادی در جرجا متولّد شد. او در قاهره بزرگ شد و از نحویین مصری بود. وقاد در بازگشت از سفر حج قبل از اینکه به مصر وارد شود از دنیا رفت. از جمله کتاب های او: «المقدّمة الأزهریّة فی علم العربیّة»، «موصول الطلاب إلى قواعد الإعراب»، «شرح الأجرومیّة»، «التصريح بمضمون التوضیح» و «شرح أوضح المسالک» می باشد. الأعلام: ۲/ ۲۹۷.

۳. شرح التصريح علی التوضیح: ۱/ ۱۳۰.

۴. ازهری در شرح التصريح باب نداء [۲/ ۲۱۲] می گوید: "یا معدیکرب، معنایش در آنچه احمد بن یحیی گفته این است: عدها الكرب أي تجاوزه". صبان به نقل رودانی می گوید: "آنچه از کلام ازهری در معنای معدیکرب استفاده می شود این است که اسم مفعول است و اعلال مرمی شده شده پس شذوذی 📍"

لأنه مركب من اسم و صوت مشبه للحرف في الإهمال. و بناؤه على الكسر على أصل التقاء الساكنين و قد يعرب إعراب ما لا ينصرف.

و إنما بني الجزء الأول لأنّ الجزء الثاني لما نزل منزلة التاء<sup>۱</sup> انتقل عمل العامل إلى الجزء الثاني كما ينتقل عمل العامل إلى التاء في نحو: «جائتني قائمة» لأنّها بمنزلة الجزء ممّا قبلها أمّا الجزء الثاني، فإن كان غير «ويه» ففيه ثلاثة أوجه: الأول إعراب ما لا ينصرف للعلمية و التركيب؛ الثاني إعراب المنصرف إن أضيف مجموع الجزئين إلى غيره<sup>۲</sup> فيجر بالكسرة؛ الثالث البناء تشبيهاً لها بالتركيب التضمني كـ «خمسة عشر» لأنّه مثله في كونه مركباً من كلمتين بلا إسناد مطلقاً فلا ينتقص بالتركيب الإضافي و إن كان الجزء الثاني لفظة «ويه» فيبنى<sup>۳</sup> على الكسر لما ذكره الشارح و قد يعرب إعراب ما لا ينصرف<sup>۴</sup> لما تقدّم آنفاً.

در کسر دالش نیست، و از مفعول اخذ نشده زیرا مفعول بر خلاف معنای مذکور است "سپس صبان می گوید: "تخفيف بيا مرمی، اسم مفعول بودن را بعيد می کند زیرا قیاس در اسم مفعولش مرمی به تشدید می شد." حاشیة الصبان: ۱/۱۵۹.

۱. جزء دوم نازل منزله «تاء» شده است در اینکه آخر ما قبلش، اگر بیا نباشد، مفتوح می شود. همان
۲. ظاهر از عبارات های نحویین این است که صدر به عجز اضافه شود نه اینکه مجموع دو جزء به غیرش اضافه شود. حاشیة الصبان: ۱/۱۹۶. مع الوامع: ۱/۲۸۲.
۳. سیبویه، قائل به بناء امثال سیبویه است. شرح التصريح علي التوضیح: ۱/۱۳۰.
۴. این قول را جرمی اختیار کرده است. شرح التصريح علي التوضیح: ۱/۱۳۰.

(و شاع في الأعلام) المركّبة (ذو الإضافة كعبد شمس) و هو علم لأخي هاشم ابن عبد مناف (و أبي قحافة) و هو علم لوالد أبي بكر قيل: و إنّما أتى بمثالين - و إن كان المثال لا يسأل عنه كما قال السيرافي - ليعرّفك أنّ الجزء الأوّل يكون كنية و غيرها و معرباً بالحركات و الحروف و أنّ الثاني يكون منصرفاً و غيره. (و وضعوا لبعض الأجناس) لا لكنّها (علم) بالوقف على السكون على لغة ربيعة .....

### اشكال بر عبارات شارح و پاسخ به آن

مساله: في كون الجزء الأوّل من «أبي قحافة» كناية تأمل، إذ الكناية مجموع الجزئين لا الأوّل فقط فلا بدّ من القول بالمجازيّة من باب تسمية الجزء باسم الكلّ فلا إشكال.

### دو مثال مرگب اضافی

مساله: در «أبي قحافة» جزء اول كناية و معرب به حروف است، و جزء دوم غير منصرف است، به سبب علميّة و تأنيث؛ و در «عبد شمس» جزء اول غير كناية است و معرب به حركت، و جزء دوم منصرف است.

### اقسام وقف

مساله: أقسام الوقف كما بيّن في علم التصريف و التجويد أحد عشر قسماً بعضها حسن و بعضها أحسن و بعضها ضعيف. و من تلك الأقسام الوقف بالألف و هو في ثلاثة مواضع: الأوّل في النّون المنصوب؛ الثاني في «إذا» الناصبة للمضارع؛ الثالث في المفرد المذكّر من الأمر الحاضر المؤكّد بالنون الخفيفة كـ «اضربن»، و إليه أشار الشاعر في قوله:

١. اقسام وقف: اول: اسكان مجرّد، دوم: روم، سوم: اشمام، چهارم: ابدال الف، پنجم: ابدال تاء تانيث به هاء، ششم: زياد كردن الف، هفتم: الحاق هاء سكت، هشتم: اثبات يا حذف او و ياء، نهم: ابدال همزه، دهم: تضعيف، يازدهم: نقل حركت. شرح النّظام: ١٧١.

(كعلم الأشخاص لفظاً) فيأتي منه الحال و يمنع من الصّرف مع سبب آخر و من دخول

ای که در علم صرف بردی گوی اضربای بدون تثنيه گوی

إذا عرفت ذلك فاعلم أنّ قبيلة ربيعة يقفون على المنصب المنوّن بالسكون كالمجرور و المرفوع. و قول المصنّف "و وضعوا لبعض الأجناس علم" بسكون ميم «علم» مبنيّ على تلك اللغة كما أشار إليه الشارح.

### فرق علم جنس و اسم جنس

مسأله: الفرق بين علم الجنس كـ «أسامة» و اسم الجنس كـ «أسد» أنّ الأوّل وضع للمعنى مقيداً بالحضور في الذهن بخلاف الثاني فإنّه وضع للمعنى من حيث هو هو غير مقيد بالحضور المذكور<sup>۱</sup>.

### توضیح عبارت شارح «مدلوله شائع»

مسأله: الحضور في الذهن لا يوجب تعيّن المعنى لأنّ المعنى حين الاستعمال أحد الأفراد لا على التعيين لا أحد الأفراد معيّناً و إلى ذلك يشير الشارح بقوله: "أي مدلوله شائع كمدلول النكرة إلخ".

۱. صبان در این مسأله بحث مفیدی را مطرح کرده است. از آنجا که ذکر آن موجب طولانی شدن کتاب می شود تنها به ذکر آدرس کفایت می کنم. حاشیة الصبان: ۱/ ۱۹۸.

الألف و اللام عليه و نعته بالنكرة و يتبدأ به (و هو عَمّ) معنى أي مدلوله شائع كمدلول النكرة لا يخصّ واحداً بعينه و لذلك قال في شرح التسهيل أنّه كاسم الجنس.

### احكام لفظية علم جنس

مساله: بدانکه علم جنس در احكام لفظيه، مثل علم شخص است، يعنى جميع احكام معارف بر او جارى مى شود، لذا ذوالحال مى شود مثل: «رأيتُ أسامةَ مقبلةً» که «مقبلة» حال است برای «أسامة» که علم جنس است، و غير منصرف مى شود اگر يك سبب ديگر هم در او باشد، مثل مثال مذکور که «أسامة» غير منصرف است به سبب علميت و تانيت، و ممنوع مى شود از دخول لام تعريف مثل «أسامة» که جائز نيست که بر او لام تعريف داخل مى شود، پس جائز نيست که بگويم «الأسامة»، و ممنوع است که صفتش نکره بيايد پس جائز نيست بگويم «جاءني أسامةٌ قويّةٌ»، و مبتدا واقع مى شود مثل «أسامة تعيش في الآجام»<sup>۱</sup>.

### تعريف لفظي و تنكير معنوي علم جنس

مساله: گفته شد که علم جنس در معنی عام است، يعنى مدلولش شايع است مثل نکره، پس تعريف علم جنس فقط از حيث لفظ است و از حيث معنی نکره است، نظير تانيت در «نار» و «طلحة» که فقط از حيث لفظ است و در معنی مذکر است.

۱. آجام، جمع الأجمة است به معنای بیشت شیر یا درخت پر شاخ و برگ. مصباح المنير: ۶/۲.

المنجد في اللغة: ۴.

(من ذاك) أعلام وضعت للأعيان نحو (أمّ عريط) فإنه علم (للعقرب) أي لجنسها (و هكذا ثعالة) فإنه علم (للتعلب) أي لجنسه. (و مثله) أي مثل علم الجنس الموضوع للأعيان علم جنس موضوع للمعاني نحو (برّة) علم (للمبرّة) و سبحان علم للتسييح و (كذا فجار) .....

### معنای «عمّ» در شعر مصنّف

مسأله: بعضی<sup>۱</sup> گفته اند که «عمّ» در قول مصنّف افعال التفضیل است و همزه برای تخفیف حذف شده، مثل: «خیر» و «شرّ» که در اصل «أخیر» و «أشرّ» بوده، و معنای بیت چنین است که عَلِمَ جنس از حیث استعمال اعمّ است از عَلِمَ شخص، زیرا عَلِمَ شخص فقط در فرد معین استعمال می شود و عَلِمَ جنس هم در فرد معین استعمال می شود مثل: «هذه أسامة»، و هم در فرد غیر معین مثل: «إن رأيت أسامة ففرّ منها» و لعمري إن هذا المعنى أقرب و إن كان الأول أشهر إذ ربّ مشهور لا أصل له.

### اقسام علم جنس

مسأله: علم جنس گاهی کنیه می باشد مثل: «أمّ عريط»، و گاهی لقب می باشد مثل: «ثعالة»، و گاهی اسم می باشد مثل: «سبحان»، فتأمل.

۱. مراد از هری است در این بیت مصنّف: "واحدہ کلمة و القول عمّ، و کلمة بها کلام قد يؤمّ". شرح

التصريح على التوضيح: ۱/ ۲۰.



بالبناء علی الکسرک «حدام» (علم للفجرة) بسکون الجیم و یسار للمیسرة .

### معنای «میسرة»

مسأله: «میسرة» به معنای قمار است<sup>۱</sup>، بعضی گفته اند به معنای غنی و دارایی است<sup>۲</sup>، در قرآن مقدّس به هر دو معنی استعمال شده<sup>۳</sup>، اگرچه در این جا نظر به مقابله با «فجار» معنای اول مناسب تر است.

۱. لسان العرب: ۲۹۸/۵.

۲. العين: ۲۹۶/۷. لسان العرب: ۲۹۶/۵.

۳. به معنای قمار در آیه شریفه: ﴿يَسْتَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ﴾ [البقرة: ۲۱۹]. و به معنای غنی و دارایی

در آیه شریفه: ﴿فَنظَرْنَا إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: ۲۸۰].

## الثالث من المعارف (اسم الإشارة)

و آخره في التسهيل عن الموصول وضعاً مع تصريحه بأنه قبله رتبة، و حدّه كما قال فيه ما دلّ على مستمى و إشارة إليه.

## تقدّم رتبة اسم اشاره بر موصول

مسألة: بدان كه رتبة اسم اشاره از حيث تعريف بر موصول مقدّم است، زیرا معنى در اسم اشاره هم با چشم و هم با قلب دیده می شود، به خلاف موصول كه با چشم دیده نمی شود، يعنى در وقت تكلم معنای اسم اشاره در نزد مخاطب حاضر است و معنای موصول حاضر نیست بلکه فقط معهود است.

قال الرضى رحمته الله: "اعلم أنّ أسماء الإشارة بنيت عند الأكثرين لتضمّنها معنى الحرف و هو الإشارة، لأنّها من المعاني الحرفيّة كالاستفهام فكان حقّها أن يوضع لها حرف يدلّ عليها و ذلك لأنّ عادتهم جارية في الأغلب في كلّ معنى يدخل الكلام أو الكلمة بعد صوغها أن يوضع له حرف يدلّ عليه كالاستفهام في «أضرب زيد؟» و «هل زيد ضارب؟» و النفي في «ما ضرب عمرو» و التمنيّ و الترجي و الابتداء و الانتهاء و التنبيه و التشبيه و غيرها الموضوع لها حروف النفي نحو: ليت و لعلّ و من و إلى و ها و كاف الجر، أو يوضع لها ما يجري مجرى الحرف في عدم الاستقلال و الاحتياج إلى الغير كالإعراب الدالّ على المعاني المختلفة و كياء النسبة و كتغيير البنية و حدها في نحو «غرفة» و كتغييرها مع زيادة حرف كما في التصغير و بعض جموع التكسير، و قيل إنّما بنيت لأن يوضع بعضها نحو: ذا و تا و ذي و تي و وضع الحروف و حملت البواقي عليها، و قيل إنّما بنيت لاحتياجها إلى القرينة الرافعة لابهامها و هي إمّا الإشارة الحسيّة أو الوصف نحو: «هذا الرجل» كاحتياج الحرف إلى غيره» انتهى باختصار<sup>١</sup>.

١. شرح الرضى على الكافية: ٤٧١ / ٢.

(بذا لمفرد مذكّر) عاقل أو غيره (أشْر و بذي و ذه) بسكون الهاء و ذِه بالكسر و ذهي بالياء و (تي) و (تا) و ته كذه (على الأثنى اقتصر) فأشْر بما إليها دون غيرها.

### مشار إليه « ذا »

مسأله: بدان كه مشار اليه «ذا» يا مفرد است حقيقةً مثل: «هذا زيد»، و يا مفرد است حكماً مثل: «غيري بأكثر هذا الناس ينخدع»<sup>١</sup>.

### مشار اليه در ﴿ قال هذا ربّي ﴾

مسأله: قيل في قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا رَأَى السَّمْسُ بِازِعَةً قَالَ هَذَا رَبِّي ﴾<sup>٢</sup> مشيراً بـ «ذا» إلى المؤنث: «إن إبراهيم عليه السلام من العجم و لا فرق عندهم بين المذكر و المؤنث في الإشارة»<sup>٣</sup> و قيل: «إنه عليه السلام نزل الشمس منزلة المذكر مراعيّاً لاعتقاد قومه مجازاً معهم لاعتقادهم بأنّها ربّ و الربّ لا يكون مؤنثاً»<sup>٤</sup> و قيل: «جاء بصيغة المذكر مراعيّاً للخبر»<sup>٥</sup> و ها هو الأوجه<sup>٦</sup>.

١. اشاره به مصرع اول بيتي از احمد بن الحسين معروف به أبي الطيّب المتنبّي:

غيري بأكثر هذا الناس ينخدع  
إن قاتلوا جبنوا أو حدّثوا شجعوا

الحماسة المغربية: ٥٢٧/١.

٢. الأنعام: ٧٨.

٣. قائل ابن قول «أبو حيّان» است. الحدائق النديّة: ٢٩/٢.

٤. حاشية الصبان: ٢٠٣/١.

٥. اعراب القرآن و بيانه: ١٥٦/٣.

٦. نحّاس می گوید: "كسائي و اخفش گفته اند: «أي هذا الطالع ربّي» و ديگران گفته اند: «هذا الضوء

ربّي» و أبو الحسن علي بن سليمان گفته: «هذا الشخص ربّي». اعراب القرآن للنحّاس: ١٨/٢. واحدى

(م ٤٦٨ق) گفته: "هذا نكفت زيرا لفظ الشمس مذكّر است و هم چنین به معنای ضياء و نور است پس

كلام حمل بر معنی شده است". الوجيز للواحدى: ٣٦٢.

(و ذان) تشبیه ذا بحذف الألف الأولى لسكونها و سكون ألف التشبیه یشار بها للمثنى المذکر المرتفع و (تان) تشبیه تا بحذف الألف لما تقدم یشار بها (للمثنى) المؤنث .....

### اشکال بر عبارات مصنف و شارح

مساله: فی قول المصنف: "المثنى المرتفع" حرازة إذ هما صفتان للفظ لا للمعنى مع أن الكلام فی المعنى لا اللفظ<sup>۱</sup> فتدبر؛ و هكذا لفظ «المرتفع» فی قول الشارح: "للمثنى المذکر المرتفع".

### توضیح عبارات شارح «تان تشبیه تا»

مساله: در قول شارح: "تشبیه تا" دو فائده است، یکی این که «تان» از «تا» تشبیه بسته شده نه از بقیه صیغه های مفرد مؤنث، زیرا که اگر از بقیه تشبیه بسته شود، یا موجب اشتباه در خود صیغه های مؤنث می شود، یا موجب اشتباه مذکر به مؤنث؛ مثلاً اگر «تی» تشبیه بسته شود و «تان» گفته شود، دانسته نمی شود که آیا تشبیه «تا» است یا تشبیه «تی»، و اگر «ذی» مثلاً تشبیه شود، دانسته نمی شود که تشبیه مذکر است یا تشبیه مؤنث. و فائده دوم اشاره کردن به این است که «تان» و «ذان» تشبیه حقیقی است نه ملحق به تشبیه حقیقی<sup>۲</sup>، و این بنابر قولی است که معرب بودن مفرد را شرط ندانیم<sup>۳</sup>. و فائده اول در تقیید «ذان» به قول شارح "تشبیه

۱. صبان می گوید: "اشکال شده که: اگر مراد از مثنی، لفظ که صیغه تشبیه است، می باشد، اشکال می شود به اینکه تشبیه خود ذان و تان هستند و بنابر این فرض معنای کلام از بین می رود؛ و اگر از مثنی، معنای آن یعنی اثنان مراد باشد، اشکال می شود که ارتفاع صفت معنی نیست و صفت لفظ است". حاشیه الصبان: ۲۰۳/۱

۲. ابو علی فارسی قائل است که تشبیه حقیقی نیستند، بلکه الفاظی می باشند که برای مثنی وضع شده اند. توضیح المقاصد و المسالك: ۴۰۷/۱

۳. رجوع شود به صفحه ۸۳ و ۱۰۹.

المرتفع) و إنما لم يثن من ألفاظ الأئني إلا «تا» حذراً من الالتباس (و في سواه) أي سوى المرتفع و هو المنتصب و المنخفض (ذّين) للمذکر و (تین) للمؤنث (اذکر تطع) التّحاة. (و بأولی أشر لجمع مطلقاً) سواء كان مذکراً أم مؤنثاً عاقلاً أو غيره و القصر فيه لغة تميم (و المدّ) لغة الحجاز و هو (أولی) من القصر و حينئذ يبنى على الكسر لالتقاء الساکنین.

ذا" مفقود است، چون که مذکر صیغه متعدّد ندارد، پس تقيید برای فائده دوم است فقط؛ چنانکه قول شارح: "بحدف الألف" در هر دو موضع نیز اشاره به همین فائده دوم است، و قول شارح: "و إنما لم يثن من ألفاظ الأئني إلا تا حذراً من الالتباس" توضیح فائده اول است.

### اشکال بر تثنیه حقیقی اسماء اشاره و پاسخ آن

مساله: المستفاد من كلام الشارح أنّ تثنیه أسماء الإشارة معربة حيث صرح بورود التثنیه على علة البناء في المفرد، لكن استشكل عليه بقوله تعالى حكاية عن فرعون و أصحابه: ﴿قَالُوا إِنْ هَذَا إِلَّا سَاحِرَانِ﴾<sup>۱</sup>. و أجيب عنه بوجوه منها أنّ اسم «إن» ضمير الشأن لا «هذان» و «لساحران» خبر مبتدأ محذوف، و الأصل: «إن هذان لهما ساحران»<sup>۲</sup> فجملة «لها ساحران» خبر لـ «هذان» و «هذان» مع خبرها خبر لـ «إن»<sup>۳</sup>. و منها أنّ «إن» في الآية ليست مشبهة

۱. طه: ۲۰.

۲. ازهری اصل آیه را در این صورت: «إنه هذان لهما ساحران» بیان کرده است. شرح التصريح على

التوضيح: ۱/۱۴۳.

۳. این وجه به قداماء نحوین نسبت داده شده است. البته ظاهراً استاد مدرّس افغانی رحمته به تبع بعضی از نحوین، وجه قداماء را تکمیل کرده اند، زیرا قداماء نحوین گفته اند: در اینجا ضمیر شأن حذف شده و اصلش این بوده: «إنه هذان لساحران» و «هذان لساحران» خبر «إن»، و لام بر خبر مبتدا واقع شده است. دو اشکال به قول قداماء بیان شده، اول: حذف این ضمیر تنها در شعر آمده است، دوم: دخول لام بر خبر شاذ است. اما زجاج از اشکال دوم پاسخ داده به اینکه، لام بر خبر داخل نشده بلکه لام بر مبتدای محذوف **⊖**

(و لدى) الإشارة إلى ذي (البعء) زماناً أو مكاناً أو ما نَزَلَ منزلته لتعظيم أو لتحقير (انطقاً) مع اسم الإشارة (بالكاف) حال كونها (حرفاً) مجرّد الخطاب (دون لام أو معه) فقل ذاك أو ذلك. و اختار ابن الحاجب أنّ ذاك و نحوه للمتوسّط .....

للفعل بل حرف تصديق بمعنى «نعم» و لا عمل لها<sup>۱</sup>. و منها أنّ الآية جاءت على لغة من يجعل الثنية بالألف مطلقاً<sup>۲</sup>. و فيه وجوه آخر ذكرت في المطولات فليراجع<sup>۳</sup>.

### کاف خطاب در اسماء اشاره

مساله: در کاف خطاب در اسماء اشاره دو فائده است، اول: بیان بُعد مشار الیه، دوم: بیان تذکیر و افراد و فروع آنها در مخاطب مثلاً در کلام خداوند که حکایت از قول زلیخا است:

داخل شده است. بنابراین اصل «لها ساحران» می باشد. بله ظاهراً زجاج این تقدیر را در وجه دوم یعنی صورتی که «إن» به معنای «أجل» باشد، گفته است. شیخ او مبرّد و قاضی اسماعیل بن اسحاق نیز جواب زجاج را پسندیده اند. البحر المحيط في التفسير: ۳۴۹/۷. الدر المصون في علوم الكتاب المکنون: ۶۶/۸. الإیتقان في علوم القرآن: ۳۲۵/۲. شرح التصريح على التوضیح: ۱۴۳/۱.

۱. این وجه را زجاج ذکر کرده است، زجاج این وجه را به قدماء نحویین نسبت داده و جهت رفع اشکال این وجه، لام را بر مبتدا داخل می کند و معنایش را «هذان لها ساحران» می داند. معانی القرآن و اعرابه للزجاج: ۳/۳۶۳.

۲. بنی کنانه، الف ثنیه را در تمام حالات تغییر نمی دهند. زجاج این وجه را بعد از وجه خودش، انتخاب کرده است. معانی القرآن و اعرابه للزجاج: ۳/۳۶۴. و گفته شده ابو زید و کسائی و اخفش و قراء این لغت را به بنی الحارث نسبت داده اند. هم چنین به: بنی العنبر و زبید و عذرة و مراد و خَعْمَ نسبت داده شده است. ابن مالک این وجه را اختیار کرده است. الدرّ المصون: ۶۷/۸. الإیتقان في علوم القرآن: ۳۲۵/۲. الهدایة إلى بلوغ النهایة: ۷/۴۶۶۰. الحدائق الندیة: ۲/۲۸.

۳. غرائب التفسیر و عجائب التاویل: ۲/۷۱۹. مفاتیح الغیب: ۲۲/۶۸. تفسیر النیسابوری: ۴/۵۵۶. اعراب القرآن للنحاس: ۳/۳۳. الإیتقان في علوم القرآن: ۲/۳۲۵. سرّ صناعة الإعراب: ۲/۵۸.

﴿فَدَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ﴾<sup>۱</sup> لفظ «كنن» دلالت می‌کند که مخاطب زلیخا، جماعت زنها بوده اند؛ و در قول خدانند: ﴿كَذَلِكَ يَجْتَبِيكَ رَهْطًا﴾<sup>۲</sup> کاف در «كذلك» دلالت می‌کند که مخاطب، مفرد مذکر است، و در ﴿تَلَكُمُ الْجَنَّةُ﴾<sup>۳</sup> مثلاً لفظ «کم» دلالت می‌کند که مخاطب، جمع مذکر است.

### تعداد اسماء اشاره همراه کاف خطاب

مسأله: بدان که صیغه اسماء اشاره پنج لفظ است، چون که جمع مذکر و مؤنث یک لفظ است؛ و صیغه کاف خطاب أيضاً پنج لفظ است، چون که تثنیه مذکر و مؤنث أيضاً یک لفظ است. حاصل ضرب پنج در پنج، بیست و پنج می‌شود مثل: «ذاک، ذاکما، ذاکم» إلى آخر الصیغ.

### بررسی «أولی»

مسأله: دانسته شد که «أولی» مشترک است بین جمع مذکر و جمع مؤنث، و هم چنین مشترک است بین عاقل و غیر عاقل. و قول شارح "یبنی علی الکسر" جواب سوال سوم است از سه سوال در اسم مبنی<sup>۴</sup>.

۱. یوسف: ۳۲.

۲. یوسف: ۶.

۳. الأعراف: ۴۳.

۴. اشاره به مسأله ای که در صفحه ۷۶ گذشت.

(و الّام إن قَدَمَتَ) على اسم الإشارة (ها) لِلتَّنبیهِ فِهی (ممتعه) نحو: «و لا أهل هذاک الطّراف الممدّد» و تمتع أيضاً مع الثنیة و الجمع إذا ما مُدَّ.

### بررسی عدم اجتماع هاء تنبیه و لام

مسأله: بعضی گفته اند سبب امتناع دخول های تنبیه در صورت تقدّم لام<sup>۱</sup>، مشتبه شدن به جمله است، زیرا که اگر «هذالک» گفته شود احتمال می رود که «هذا» فقط اسم اشاره باشد و مبتدا و «لک» جار و مجرور متعلّق به عامل مقدّر باشد و خبر؛ لکن این اشتباه در تلفّظ است نه در کتابت، زیرا که در کتابت اگر به رسم الخط صحیح نوشته شود، در صورت جمله بودن باید بعد از ذال «هذا» الف نوشته شود و در صورت مفرد بودن بدون الف<sup>۲</sup>، فتأمل.

۱. ظاهراً «امتناع دخول لام در صورت تقدّم های تنبیه» صحیح است.

۲. أبو البقاء العکبری (م ۶۱۶ ق) می گوید زیادی لام در ذلک، دو وجه دارد، وجه دومش این است که عوض از هاء تنبیه باشد و به همین دلیل هذاک گفته می شود اما هذالک گفته نمی شود، تا اینکه بین عوض و معوّض جمع نشود. اللباب فی علل البناء و الاعراب: ۱/ ۴۸۷. ابن مالک می گوید به جهت کراهت طولانی شدن کلام، هذالک نمی گویند. شرح الکافیة الشافیة: ۱/ ۳۱۸. اشمونی می گوید به جهت کراهت زیادی حروف زائده، هذالک گفته نمی شود. شرح الأشمونی: ۱/ ۱۲۲. سهیلی گفته، لام بر بعد مشار الیه دلالت دارد و غالباً برای غائب و آنچه در حضور مخاطب نیست، استعمال می شود. اما هاء به جهت تنبیه مخاطب است تا اینکه نگاه کند و مخاطب تنها به چیزی نگاه می کند که در حضورش است نه چیزی که غائب می باشد، لذا هاء با لام جمع نمی شود. جمع الهوامع: ۱/ ۲۹۹. قائل قولی را که استاد مدرّس افغانی رحمته الله نقل کرده اند، نیافتیم.



(و بهنا أو ههنا أشر إلى داني المكان) أي قريبه (و به الكاف) المتقدمة (صِلا في البعد) فقل هناك أو ههناك (أو بهتم) بفتح الهاء المثلثة (فه) أي انطق. و يقال في الوقف «ثمة» (أو هئا) بفتح الهاء و تشديد النون (أو بهنالک انطقن) و لا تقل ههناک (أو هئا) بكسر الهاء و تشديد التّون.

تنبيه: ذكر المصنّف في نكته على مقدّمة ابن الحاجب أنّ هنالک يأتي للزمان مثل: ﴿هنالک تبلو کلّ نفس ما أسلفت﴾.

### اشکال بر اشاره به زمان توسط «هنالک»

مساله: یحتمل في قوله تعالى: ﴿هُنَالِكَ تَبْلُوا كُلُّ نَفْسٍ مَا أَسْلَفَتْ﴾<sup>١</sup> أن يكون المراد مكان الابتلاء لا زمانه فلا شاهد فيه<sup>٢</sup>.

١. يونس: ١٠.

٢. ابو حيان و اشمونى و صبان در آیه ﴿هُنَالِكَ تَبْلُوا كُلُّ نَفْسٍ مَا أَسْلَفَتْ﴾ [الأحزاب: ١١] «هنالک» را اشاره به

زمان دانسته اند نه مكان. حاشية الصبان: ٢١١/١.

## الرابع من المعارف (الموصول)

و هو قسمان: حرفي، و اسمي. فالحرفي ما أوّل مع صلته بمصدر و هو «أن» و «أنّ» و «لو» و «ما» و «كي». و لم يذكره المصنّف هنا لأنّه لا يعدّ من المعارف و ذكره في الكافية استطراداً.

## توضيح قيد «مع صلته»

مساله: خرج بقوله «مع صلته» همزة التسوية في قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾<sup>١</sup> إذ المؤول فيه الجملة و حدّها لا هي معها.

## تعيين مصدر در جملة مؤوله

مساله: إن كان في الجملة مشتق، فالمصدر المؤول به الجملة مصدر ذلك المشتق سواء كان ذلك المشتق ظاهراً أو مقدراً، فالمؤول به في «بلغني أنك منطلق» أو «أنتك تنطلق»، «بلغني انطلاقك» و في «بلغني أنك في الدار»، «بلغني استقرارك في الدار». و لنعم ما قيل بالفارسية في ذلك:

اگر خواهی بدانی ای برادر	که چون آنّ رود تاویل مصدر
به دقت سوی اخبارش نظر کن	پس آن گه حذف آنّ با خبر کن
زجنس آن خبر مصدر بیاور	اضافه کن سوی اسمش سراسر

فأن توصل بالفعل المتصرف ماضياً أو مضارعاً أو أمراً .....

و إن لم يكن في الجملة مشتقاً، فالمصدر المؤول به الجملة هو الكون، فالمؤول في «بلغني أن هذا زيداً»، «بلغني كون هذا زيداً». و الوجه في ذلك أن إسناد شيء إلى شيء عبارة أخرى عن كونه ذلك الشيء.

### مصدر علمي

مسأله: إذ كان في الجملة أداة نفي نحو: «بلغني أن زيداً لا يقوم» يعبر عن تلك الأداة بعد التأويل باسم يؤدي معناها مثلاً يقال في المثال المذكور «بلغني عدم قيام زيد» فيعبر عن «لا» بلفظ «العدم».

### دخول «أن» ناصبه بر افعال

مسأله: دخول «أن» ناصبه بر مضارع اجماعى است به خلاف ماضى<sup>١</sup> و امر<sup>٢</sup>؛ زیرا این که دو محل خلاف است، مضارع مثل: ﴿أَمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ﴾<sup>٣</sup>، امر مثل: «كتبت إليه بأن قم»، ماضى مثل: ﴿لَوْ لَا أَنْ مَنْ اللَّهَ عَلَيْنَا﴾<sup>٤</sup>.

١. ابن طاهر «أن» داخل بر ماضى را غير از «أن» داخل بر مضارع مى داند. حاشية الصبان: ٢٥٥ / ١.
٢. أبو حيان دخول «أن» بر فعل امر را صحيح ندانسته است، و در مقابل سيبويه بر صحّت دخول «أن» بر فعل امر تصريح کرده است. همع الهوامع: ٣١٤ / ١.
٣. الزمر: ١٢.
٤. القصص: ٨٢.

و أما ﴿و أن ليس للإنسان إلا ما سعى﴾ و ﴿و أن عسى أن يكون﴾ فهي مخففة من الثقيلة. و أنّ توصل باسمها و خبرها و إن خففت فكذلك لكن اسمها يحذف كما سيأتي. و لو توصل بالماضي و المضارع و أكثر وقوعها بعد وّ و نحوه. و ما توصل بالماضي و المضارع و بجملة اسمية بقلّة و كي توصل بالمضارع فقط.

### دخول « أن » بر فعل متصرّف

مسألة: چون دانسته شد كه «أن» مصدریّه باید بر فعل متصرّف داخل شود، لذا «أن» در ﴿أَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾<sup>١</sup> و هم چنین در ﴿وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ﴾<sup>٢</sup> ناصبه نیست، بلکه مخفّفه از مثقله است.

### شرط مصدری بدون « أن »

مسألة: اشترط في كون «أن» مصدریّة عدم وقوعها بعد ما فيه معنى اليقين، لأنّها تخلص المضارع للاستقبال كالسين و سوف، و الاستقبال غير معلوم التحقّق فلا يناسبها اليقين بخلاف المخففة من المثقلة لأنّها للتأكيد فيناسبها اليقين<sup>٣</sup>.

١. النجم: ٣٩.

٢. الأعراف: ١٨٥.

٣. شرح الرّضي: ٣١/٤.

و أمّا (موصول الأسماء) فذكره بالعدّ فللمفرد المذكر (الذي) و فيها لغات: تخفيف الياء و تشديدها و حذفها مع كسر ما قبلها و سكونه، و عدّها بعضهم من الموصولات الحرفيّة و ضعفه في الكافية.

### اشكال بر شارح

مسأله: مصتّف اسماء اشاره و موصولات را تعريف نكرده، بلكه در هر دو به شمردن اكتفا کرده؛ فلا وجه لتخصيص الشارح الذكر بالعدّ بالموصولات و كذا إن كان المراد من العدّ عدّها من المعارف.

### لغات «الذي»

مسأله: بدان که در صورت تشدید یاء «الذي» سه قول است. اوّل: آن که یاء مکسور است، دوم: آن که یاء مضموم است، سوم: آن که متحرّک است به حرکات علی وفق مقتضی العامل فهي معرفة ففيه ستّ لغت<sup>۱</sup>.

### بررسی «الذي»

مسأله: بعضی گفته اند<sup>۲</sup> که «الذي» موصول حرفی است، و استدلال کرده اند به قول خداوند: ﴿ذَلِكَ الَّذِي يُبَيِّنُ اللَّهُ عِبَادَهُ﴾<sup>۳</sup> و به قول خداوند: ﴿وَحُضِّنُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾<sup>۴</sup> به دلیل این که در آیه اول عائد ندارد و در آیه دوم عائد لائق ندارد. و قائلین به اسمیت از آیه

۱. اول: الذيّ، دوم: الذيّ، سوم: الذيّ معرب، چهارم: الذي، پنجم: اللذّ، ششم: اللذّ.

۲. یونس، قزّاء و ابن مالک. همع الهوامع: ۳۲۱/۱.

۳. الشوری: ۲۳.

۴. التوبة: ۶۹.

و للمفردة (الأنثى التي) و فيها ما في الذي من اللغات (و اليا) التي في الذي و التي (إذا ما نثيا لا تثبت) بضمّ أوله للفرق بين تثنية المعرب و تثنية المبنيّ (بل ما تليه) الياء و هو

اول جواب داده اند كه عائد محذوف است، و از آیه دوم چهار جواب داده اند، اول: جوابی كه در آیه اول داده شد، و گفته اند در اصل «كالخوض الذي خاضوه» بوده، دوم: این كه «الذي» در آیه «الذين» بوده و نون برای تخفیف حذف شده پس ضمیر «خاضوا» لائق موصول است، سوم: آن كه در اصل «كالجمع الذي خاضوا» بوده پس ضمیر «خاضوا» لائق «الذي» می باشد بناء على مصداقه أي موصوفه و هو الجمع، چهارم: این كه خود «الذي» جمع است مثل «الذين» كما يأتي عن قريب.

### لغات «التي»

مساله: در «التي» همان شش لغت كه در «الذي» گفته شد موجود است.

### مفرد «الذان» و «اللذان»

مساله: بدان كه در مفرد «الذان» و «اللذان» اختلاف است. جماعتی می گویند<sup>۱</sup>: مفرد آنها «الذذ» و «اللت» بدون ياء است و علامت به آنها ملحق شده؛ و بعضی می گویند بایاء است، و چون مصنّف این قول را اختیار کرده لذا می گوید: ياء «الذي» و «التي» را در وقت تثنيه بستن حذف كن و بعد از ذال «الذي» و تاء «التي» علامت را بیاور.

### حذف ياء «الذي» و «التي» در تثنيه

مساله: حذف ياء از «الذي» و «التي» در وقت تثنيه بستن بر خلاف قیاس است، زیرا كه مقتضای قیاس ابقاء ياء است مثل تثنيه «قاضي» كه ياء، باقی می ماند؛ لكن ياء را در تثنيه

۱. ابن مالك در شرح التسهيل این قول را اختیار کرده است. شرح التصريح على التوضيح: ۱/ ۱۵۱.

الدّالّ و التّاء (أوله العلامة) أي علامة التثنية فتفتح الذالّ و التّاء لأجلها. (و التّون) منهما إذا ثنّيا (إن تشدد) مع الألف و كذا مع الياء كما هو مذهب الكوفيّين و اختاره المصنّف (فلا ملامة) عليك لفعلك الجائز نحو: ﴿و اللّذان يأتياها منكم﴾ ﴿رَبَّنَا ارنا اللّذين﴾ (و التّون من) تثنية اسمي الإشارة (ذين و تين شدّدا أيضاً) نحو: ﴿فذانك برهانان﴾ ﴿إحدى ابنتي هاتين﴾ (و تعويض بذاك) التّشديد عن الياء المحذوفة في الموصول و الألف المحذوفة في اسم الإشارة (قصدا) و قد يحذف التّون من اللّذين و اللتين كقوله: «أبني كليب إنّ عمّي اللّذا» و قوله: «هما اللّتا لو ولدت تميم».

موصول حذف می کنند، تا فرق باشد بین تثنية مفردی که معرب است و تثنية مفردی که مبنی است<sup>۱</sup>.

مساله: این خلاف قیاس در تثنية موصولات نظیر خلاف قیاس در تصغیر جمیع موصولات است، كما یجیء فی باب التصغیر.

### تشدید نون « اللذان » و « اللتان »

مساله: بدان که تشدید از باب افراط است، چنانچه حذف از باب تفریط است؛ و خیر الأمور أوسطها و هو عدم الحذف مع التخفیف.

(جمع الذي الألي) للعاقل و غيره و ندر مجيئها جمع المؤنث و اجتمع الأمران في قوله:

و تبلي الألي يستلتمون على الألي      تراهنّ يوم الرّوع كالحداً القبل  
و في قوله: كغيره جمع تسامح.

و للذي أيضاً (الدين) للعاقل فقط و هو بالياء (مطلقاً) رفعاً و نصباً و جرّاً و لم يعرب في هذه الحالة مع أنّ الجمع من خصائص الأسماء لأنّ الذين كما سبق للعقلاء فقط و الذي

### مراد از «الألي» در شعر «وتبلي الألي ...»

مسأله: بدانکه مراد از «الألي» در قول شاعر در اول، مردان جنگی است؛ و در دوم، اسب های ایشان که قاعدتاً باید ماده باشد، چون اسب نر غالباً چموشی می کند و ممکن است انسان را بی اختیار به سمت لشکر دشمن ببرد، و این مطلب پس از مراجعه به احوال بعضی از سلاطین واضح است.

### تسامح در اطلاق جمع بر «الألي»

مسأله: در سابق گفته شد<sup>۱</sup> که جمع لفظی است که از لفظ خود مفرد داشته باشد؛ پس بنابراین «الألي» جمع نیست، لذا شارح می گوید: "و في قوله كغيره جمع تسامح".

### علت عدم اعراب «الدين»

مسأله: در جمع بودن شرط است که معنایش با معنای مفرد مطابق باشد و به علاوه دلالت جمع سه مقابل دلالت مفرد باشد یا بیشتر؛ و چون در «الدين» شرط مفقود است، لذا جمع بودنش نظیر لاجمع است، لذا جاری نشده است «الدين» و «الذي» بر طریقه جمع های



عامّ له و لغيره فلم يجريا على سنن الجموع المتمكنة و قد يستعمل الذي بمعنى الجمع كقوله تعالى: ﴿ كمثل الذي استوقد ناراً ﴾ (و بعضهم بالواو رفعاً نطقاً) فقال:

نحن الذون صَبَحُوا الصَّبَاحَا      يوم التَّخِيلِ غَارَةٌ مَلْحَاحَا

(بِاللَّاتِ) و اللَّاتِي و اللَّوَاتِي (و اللَّاءِ) و اللَّائِي و اللَّوَاتِي (التي قد جُمعوا و اللَّاءُ كالذنين

معرب كه باعلت بناء معارضه كند، لذا «الذنين» به بناء خود باقى است و معرب نشده. ولكن لا يذهب عليك أنّ في كون «الذنين» جمعاً منعاً ظاهراً و ذلك لما تقدّم في «عالم» و «عالمين»<sup>١</sup> فتأمل.

### توضيح آية ﴿ كمثل الذي ... ﴾

مساله: الدليل على كون «الذي» في الآية الشريفة<sup>٢</sup> مستعملاً في الجمع عود ضمير «بنورهم» إليه و هو يكشف عن كونه بمعنى الجمع<sup>٣</sup>.

### علت استعمال « اللّاء » در مذكّر

مساله: نكته و سبب در قول شاعر:

فَمَا أَبَاؤُنَا بِأَمَنٍّ مِنْهُ      عَلَيْنَا، اللَّاءِ قَدْ مَهَّدُوا الْحُجُورَا<sup>٤</sup>

١. صفحه ١١٧. هم چنین: شرح التصريح على التوضيح: ١/١٥٣. شرح الأشموني: ١/١٣١.

٢. البقرة: ١٧.

٣. همع الهوامع: ١/٣٢٢.

٤. نام شاعر این بیت مشخص نیست اما گفته شده از بنی سلیم است. شرح الكافية الشافية: ١/٢٥٩.

توضیح المقاصد: ١/٤٢٧. اوضح المسالك: ١/١٥١. شرح التصريح: ١/١٥٤. همع الهوامع: ١/٣٢٤.

نزرأ) أي قليلاً (وقعا) قال:

فما آباؤنا بأمنّ منه علينا الألاء قد مهدوا الحجورا

(و من) تساوي ما ذكر من الذي و التي و فروعهما أي تطلق على ما تطلق عليه بلفظ

که لفظ «اللاء» را که جمع مؤنث است در «آباء» که مذکر است استعمال کرده، این است که صفتی را که غالباً مختصّ به اناث است برای «آباء» ثابت کرده، که آن صفت عبارت است از مهد قرار دادن دامن های خود را برای اولاد.

### توضیح «تطلق على ما تطلق عليه»

مسأله: بدان هر یک از موصولات مشترکه در شش معنی استعمال می شود، و همین مراد شارح است که می گوید: «تطلق على ما تطلق عليه». ضمیر «تطلق» اول به «من» راجع است، و ضمیر «تطلق» دوم به «الذي» و فروعش، و ضمیر «عليه» به «ما» برمی گردد که مصداقش هر یک از شش معنی است.

### موارد استعمال «من» در غیر عالم

مسأله: بدان که «من» در اصل وضع شده برای عالم، ولیکن در سه موضع در غیر عالم استعمال می شود:

واحد و هي مختصة بالعالم و تكون لغيره إن نزل منزلته نحو:

أَسْرَبَ الْقَطَا هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ      لَعَلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوَيْتُ أَطِيرُ

أو اختلط به تغليبا للأفضل نحو قوله تعالى: ﴿يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي

اول: در جایی که غیر عالم تنزیل شود به منزله عالم؛ مثل قول شاعر: "أَسْرَبَ الْقَطَا هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ"<sup>۱</sup> که شاعر جماعت «قطا» را که غیر عالم است، به منزله عالم فرض کرده به دلیل استعمال ندا در آنها، که ندا از مختصات ذوی العقول است، چون که مقصود از ندا توجه و اقبال منادی می باشد به مخاطب؛ و این معنی در غیر ذوی العقول میسر نیست.<sup>۲</sup>

دوم: در جایی که غیر عالم، با عالم، در اسناد یک حکم به همه آنها از باب تغلیب افضل بر غیر افضل مخلوط شده باشد، مثل قول خداوند: ﴿يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾<sup>۳</sup> که جمیع مخلوقات در آسمان و زمین در اسناد «یسجد» به جمیع آنها چه عاقل باشند و چه غیر عاقل با هم مخلوط شده اند، لکن به اعتبار غلبه دادن عالم را بر غیر عالم، عالم اشرف است؛ لکن گاهی عکس هم می شود، یعنی غیر عالم، بر عالم، برای غرض و نکته ای غلبه داده می شود مثل قول خداوند: ﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾<sup>۴</sup> غرض و نکته در این

۱. در شاعر این بیت اختلاف است، عده ای می گویند: شاعرش العباس بن الأحنف است که از جمله مولدین بوده و عده ای می گویند شاعر این بیت مجنون است. و اما متن این بیت:

أَسْرَبَ الْقَطَا، هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ      لَعَلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوَيْتُ أَطِيرُ

اللباب في قواعد اللغة: ۷۶. شرح التصريح على التوضيح: ۱/ ۱۵۵. جامع الدروس العربية: ۱/ ۱۳۲

۲. حاشية الصبان: ۱/ ۲۱۹.

۳. الحج: ۱۸.

۴. التغابن: ۱.

الأرض ﴿ أو اقترن به في عموم فصل بين نحو: ﴿ و الله خلق كل دابة من ماء فمنهم من يمشي على بطنه و منهم من يمشي على رجلين ﴾ لاقتراانه بالعالم في كل دابة.

غلبه دادن غیر عاقل بر عاقل، بیان عظمت خداوند است، چون که غیر ذوی العقول خدا را تنزیه می کنند و اعتراف به خدا می کنند مثل ذوی العقول و شاید اشاره به همین معنی می کند که می گوید:

هر گیاهی که از زمین روید      وحده لا شریک له گوید

سوم: در جایی که غیر ذوی العقول با ذوی العقول در تحت یک لفظ عام مقترن شده و هر یک به سبب «من» جاره یا به سبب «من» موصوله - علی اختلاف الآراء في لفظة «من» في هذه العبارة<sup>۱</sup> - تفصیل داده شده باشد؛ مثل قول خداوند: ﴿ و الله خلق كل دابة ﴾ الآية<sup>۲</sup> که ذوی العقول و غیر ذوی العقول تحت لفظ «دابة» با هم جمع شده اند، چون که «دابه» به معنای مطلق متحرک في الأرض است، چه عاقل و چه غیر عاقل؛ و لا يخفى این که در این آیه دو اقتران است یکی در ﴿ من یمشي علی رجلین ﴾ که انسان و طیور<sup>۳</sup> با هم مقترن شده اند. و شاهد در اول است، کما أشار إليه الشارح بقوله: "لاقتراانه بالعالم في كل دابة" لا الثاني کما توهم بعضهم لعدم التفضيل فيه و هو ظاهر.

۱. حاشية الصبان: ۲۲۱/۱.

۲. النور: ۴۵.

۳. شرح التصريح على التوضيح: ۱۵۶/۱.

و ما) أيضا تساوي ما ذكر من الذي و التي و فروعهما و هي صالحة لما لا يعلم و لغيره كما قال في شرح الكافية خلاف من لكنّ الأولى بما لا يعلم نحو: ﴿و الله خلقكم و ما تعملون﴾ و لهذا ذكر كثير أنّها مختصة بما لا يعلم عكس من و ذلك وهم و من ورودها في العالم قوله تعالى: ﴿فإنكحوا ما طاب لكم من النساء﴾

### بررسی «ما»

مسأله: بدان که «ما» موصوله بر خلاف «من» می باشد یعنی اختصاص به احد صنفین ندارد، نه این که مختصّ به غیر عالم است؛ چنان که بعضی توهم کرده اند<sup>۱</sup>، لكن اولی استعمال «ما» موصوله است در غیر ذوی العقول مثل قول خداوند: ﴿و الله خلقکم و ما تعملون﴾<sup>۲</sup> که مراد از «ما» افعال عباد است و افعال غیر ذوی العقول است؛ و همین اولویت سبب توهم عکس شده است. و از جمله مواضعی که «ما» در ذوی العقول استعمال شده، قول خداوند است: ﴿فإنکحوا ما طاب لکم من النساء﴾<sup>۳</sup> إلخ؛ که مراد از «ما» زن هاست که ذوات العقول هستند، و إن کنّ ناقصات العقول. و یحتمل أن یراد بـ «ما» العدد لیصیر معنی الآية «فإنکحوا عدداً یجوز لکم» فلا شاهد فيه.

مسأله: يستعمل «ما» في ذوي العقول في ثلاثة مواضع: الأول أن يختلط العاقل مع غيره و غلب غیر العاقل لکنته كما تقدّم في الآية الثانية في المسألة السابقة؛ الثاني أن يكون مصداقها مبهماً كما إذا رأيت شبحاً من بعيد و لا تعلم أنّه انسان أو غير فتقول: «ما أراه مقبل إلينا»؛

۱. اشمونی این ادعا را می کند، اما صبان به نقل از التلویح می گوید: اینکه «ما» برای غیر عاقل باشد، استعمال بعضی از ائمه لغت است اما اکثر آنها قائل به اشتراک «ما» هستند. حاشیة الصبان: ۱/ ۲۲۲.

۲. الصافات: ۹۶.

۳. النساء: ۳.

(و أل) أيضاً (تساوي ما ذكر) من الذي و التي و فروعهما و تأتي للعالم و غيره أي على السواء كما يفهم من عباراتهم و فهم من كلامه أنّها موصول اسمي و هو كذلك بدليل عود الضمير عليها في نحو قولهم: «قد أفلح المتقي ربّه» و قال المازني: موصول حرفي.

الثالث أن يراد بها صفات ذوي العقول نحو: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾<sup>١</sup> على بعض التفاسير حيث أريد من «ما» الصفات الخاصّة بهنّ من البكارة و الثيبوبة و نحوهما، فيصير حاصل معنى الآية على هذا التفسير أنّه يجوز النكاح و لا فرق في ذلك بين كونهنّ متّصّفات بالبكارة و بين كونهنّ متّصّفات بغيرها من الصفات المختصّة بهنّ.

### بررسی «ال»

مسأله: «ال» الداخلة على اسم الفاعل و اسم المفعول موصول اسمي على الأقوى، بشرط أن لا تكون للعهد نحو: «جائني ضارب فأكرمت الضارب»<sup>٢</sup>، و قيل<sup>٣</sup> الداخلة على الصفة المشبهة كذلك لكنّ التحقيق خلافه، إذ لا تؤول بالفعل و ما لا يؤول بالفعل لا يصير صلة إذ الصلة لا بدّ أن تكون جملة أو مؤولة بها و لذلك قيل إنّ الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة بإجماع<sup>٤</sup> لأنّها لا تؤول بالفعل إلّا بشروط تأتي في بابها عند قول المصنّف: «ومتى عاقب

١. النساء: ٣.

٢. اشموني اين قول را مطلقاً به جمهور علماء نسبت داده است. و صبان در حاشيه به نقل از رضي رحمته اين قول را به عدم عهد تخصیص زده و «ال» را در فرض عهد، حرف تعريف می داند. شرح الأشموني: ١٣٩/١، حاشية الصبان: ٢٢٦/١.

٣. ابن عصفور و ابن مالک در یک قول و ابن الضائع. الحدائق الندية: ٢/٢٠٥. مع الهوامع: ١/٣٣٢

٤. مغني اللبيب عن كتب الأعراب: ٧١.

و ردّ بآته لو كان كذلك لانسبک بالمصدر و قال الأخفش: حرف تعريف.

فعلاً فكثيراً ثبتاً، و قيل «ال» مطلقاً حرف تعريف<sup>١</sup>، و قيل هي في الجميع موصول حرفي<sup>٢</sup> دليل الاسميّة عود الضمير إليها في نحو: «قد أفلح المتقي ربّه» لأنّ الضمير المستتر في «المتقي» و الضمير المجرور راجعان إليها و الضمير لا يعود إلّا إلى الأسماء، دليل الحرفيّة أنّ العامل دائماً يعمل في ما بعدها نحو: «جاء الضارب» برفع «الضارب» فلو كانت اسماً لعمل العامل فيها نفسها لا فيما بعدها، لأنّ اهمال الاسم من الإعراب ممتنع إلّا في موارد خاصّة ليس هذا منها فهي حرف كما في «الرجل» و أوجب عن ذلك بآتها معربة لا مهملة و لكن نقل إعرابها إلى ما بعدها لشبهها بـ «ال» الحرفيّة لفظاً و لم يقدر فيها و وجهه نظير ما تقدّم<sup>٣</sup> في نون الوقاية<sup>٤</sup>.

### صفت صلة «ال»

مسأله: الصفة الواقعة صلة لـ «ال» فعل في التقدير؛ مثلاً أصل «الضارب» كان «الضرب» بالبناء للمعلوم، و أصل «المضروب» كان «الضرب» بالبناء للمجهول، و إنّما غيروا الفعل بالاسم كراهية دخول ما يشبه «ال» المعرفة المختصّة بالاسم على صريح الفعل، و قد تقدّم وجه ذلك في نون الوقاية فتذكر<sup>٥</sup>.

١. قائل ابن قول اخفش است. توضيح المقاصد و المسالك: ٤٣٤ / ١.

٢. قائل ابن قول مازني است. همان

٣. بحث نون وقايه در صفحه ١٦١ گذشت.

٤. جهت مطالعه ديگر استدلال ها مراجعه شود به: توضيح المقاصد و المسالك: ٤٣٤ / ١. شرح

التصريح على التوضيح: ١ / ١٦٠. حاشية الصبان: ١ / ٢٢٦. شرح الرّضي على الكافية: ٣ / ٧

٥. صفحه ١٦١.

(و هكذا) أي كَمَنْ و ما بعدها في كونها تساوي الذي و التي و فروعهما (ذو عند طَيِّئٍ قد شهر) كما نقله الأزهري نحو:

فإنَّ الماء ماء أبي و جدِّي و بئري ذو حفرت و ذو طوئت

و يقال: «رأيت ذو فعل، و ذو فعلا، و ذو فعلت، و ذو فعلتا، و ذو فعلوا، و ذو فعلن» و بعضهم يعربها ذكره ابن جنِّي كقوله: «فحسبي من ذي عندهم ما كافانيا». (وكالتي أيضا لديهم) أي لدى بعضهم كما ذكره في شرح الكافية (ذات) مبنية على الضمِّ نحو:

### بررسی «ذو»

مساله: اكثر طایفه طَيِّئ «ذو» را مبنی می دانند و بعضی از آن طایفه معرب می خوانند.<sup>۱</sup>

مساله: «ذو» در نزد اكثر طایفه طَيِّئ، یک لفظ به جای شش معنی است، چنانچه ازهری<sup>۲</sup> از آنها نقل کرده.<sup>۳</sup>

### معنای «ذات»

مساله: در نزد بعض طایفه طَيِّئ «ذات» به معنای «التي» استعمال می شود، مثل: «و الكرامة ذات أكرمكم الله به»<sup>۴</sup> که «ذات» به معنای «التي» استعمال شده، و ضمیر در لفظ «به» در اصل «بها» بوده، الف برای وقف حذف شده و فتحه «ها» نقل به «با» شده؛ و این ضمیر

۱. هم الهوامع: ۱/ ۳۲۶.

۲. ترجمه ازهری در صفحه ۱۸۲ گذشت.

۳. شرح التصريح على التوضيح: ۱/ ۱۶۱.

۴. «الفضل ذو فضلکم الله به، و الكرامة ذات أكرمكم الله به» این کلام را فراء از یکی از افراد این طایفه

نقل کرده است. شرح الكافية الشافية: ۱/ ۲۷۵



«و الكرامة ذات أكرمكم الله به» و قد تعرب إعراب «مسلمات» (و موضع اللَّاتِي أتى) عند بعضهم (ذوات) مبنية على الضمّ نحو: «ذواتٌ ينهضن بغير سائق» و قد تعرب إعراب مسلمات.

عائد «ذات» می باشد<sup>۱</sup>.

### اعراب و بناء «ذات»

مساله: لفظ «ذات» که به معنای «التي» استعمال می شود مبنی بر ضم است، و گاهی معرب به اعراب «مسلمات» می شود<sup>۲</sup>.

### معنای «ذوات»

مساله: در نزد بعض طایفه طیبی «ذوات» به معنای «اللات» استعمال می شود، مثل قول شاعر: «ذواتٌ يَنْهَضْنَ بغير سائق»<sup>۳</sup> که «ذوات» به معنای «اللات» استعمال شده، مصرع اول این بیت چنین است: «جَمَعَتْهَا مِنْ أَيْتِق مَوَارِق»؛ در ترکیب «ذوات» در این بیت دو قول است، قول اول: این است که «ذوات» نعت مقطوع است یا بدل برای «أيتق»، قول دوم: این است که «ذوات» صفت است برای «أيتق»<sup>۴</sup> لکن لا يخفى ما في هذا القول من عدم المطابقة في التعريف و عدم الاشتقاق إلا أن يقال بأن «ذوات» بمعنى «صاحبات»، و كلا الوجهين غير مفيد أما الأول فلعدم الاشتقاق و أما الثاني فلعدم التتوين إذ لو كانت بمعنى «صاحبات» لكانت معربة فيجب تنوينها فتأمل.

۱. شذا العرف في فنّ الصرف: ۱۵۸.

۲. جمع الهوامع: ۱/۳۲۷. حاشية الصبان: ۱/۲۳۰.

۳. این قول به رؤبه بن العجاج نسبت داده شده. شرح التصريح على التوضيح: ۱/۱۶۲. بحوث و مقالات في اللغة: ۲۵۷. و در بسیاری از منابع این شعر را قراء بیان کرده و به شخصی نسبت نداده است. تهذيب اللغة: ۱۵/۳۴. لسان العرب: ۱۵/۴۶۰.

تتمة: قد تثني ذو و تجمع فيقال: ذوا و ذوي و ذوو و ذوي، و يقال في ذات: ذاتا و ذواتا و ذوات.

### اعراب و بناء «ذوات»

مسألة: «ذوات» مبنی بر ضمّ است و گاهی معرب به اعراب «مسلمات» می شود.<sup>۱</sup>

### تثنيه و جمع «ذو» و «ذوات»

مسألة: گاهی «ذو» تثنيه و جمع بسته می شود و هم چنین «ذات»، پس گفته می شود: «ذوا قاما» در حالت رفع و «ذوي قاما» در حالت نصب و جر، و «ذووا قاموا» در حالت رفع و «ذوي قاموا» در حالت نصب و جر گفته می شود؛ «ذات قامت» در هر سه حالت و «ذاتا- یا ذواتا- قامتا» أيضاً در هر سه حالت، و «ذوات قمن» أيضاً در هر سه حالت بنابر بناء «ذات» و «ذوات» و اما بناء بر اعراب فالأمر واضح.

### اشتراک «ذا» بین اسم اشاره و موصول

مسألة: لفظ «ذا» مشترک است بین اسم اشاره و موصوله. و قرینة معینه، افراد و جمله بودن مدخول است؛ پس اگر مدخولش مفرد باشد اسم اشاره است، و اگر جمله باشد موصوله می باشد.

### موصولیت «ذا»

مسألة: لفظ «ذا» اختصاص به لغت طبعی ندارد، بلکه در نزد دیگران هم موصوله استعمال می شود؛ به خلاف «ذو» که مختصّ به قبيلة طبعی می باشد.

۱. قول اول را ابو حیان در الارتشاف و دوم را ابو جعفر بن النحاس الحلبي نقل کرده است. شرح

التصريح على التوضيح: ۱/ ۱۶۲.

(و مثل ما) فيما تقدّم (ذا) الواقعة (بعد ما استفهام أو من) أختها (إذا لم تلغ في الكلام) بأن تكون زائدة أو يصير المجموع للاستفهام و لم تكن للإشارة كقوله: «أ لا تسألان المرء ما ذا يحاول» .....

### شروط موصوليّة «ذا»

مسأله: يشترط في كون «ذا» موصولة أربعة<sup>١</sup> أمور: الأوّل أن لا تكون زائدة و إلا فهي ملغاة؛ الثاني: أن لا تكون مركّبة مع «ما» أو «من» للاستفهام و إلا فهي في حكم الملغاة إذ المجموع حينئذ يصير اسماً للاستفهام لا وحدها؛ الثالث أن لا تكون اسم إشارة و إلا فهي تدخل حينئذ على المفرد لا على الجملة فلا يمكن جعلها موصولة؛ الرابع أن يتقدّمها «ما» أو «من» الاستفهاميتين على رأي البصريّين<sup>٢</sup>.

### مثال «ذا» موصولة

مسأله: الشرائط المذكورة موجودة في قول الشاعر: «ألا تسألان المرء ماذا يحاول»<sup>٣</sup> ف «ذا» موصولة خبر «ما» أو مبتدأ مؤخر لـ «ما» على الاختلاف المشهور بين سيبويه<sup>٤</sup> و غيره، فإنّ سيبويه يجوز الإخبار بالمعرفة عن نكرة متضمّنة استفهاماً، أمّا عند غيره فغير جائز. و الصلة

١. سيبوي در جمع الهوامع دو شرط ذکر کرده است. همع الهوامع: ١/٣٢٧.

٢. كوفيين «ذا» را بدون تقدّم استفهام نیز موصوله دانسته اند، مانند:

عَدَسٌ مَا لِعَبَادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ نَجَوْتُ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقٌ

الفرق للسجستاني: ٢٥٩. همع الهوامع: ١/٣٢٧.

٣. شاعر ابن بیت، لبيد بن ربيعة است:

ألا تسألان المرء ماذا يحاول أنحب فيقضى أم ضلالاً وباطل

شرح ابيات سيبويه: ٢/٥٣. مغني اللبيب: ٣٩٥. العين: ٣/٢٩٧. الكتاب لسيبويه: ٢/٤١٧.

٤. ترجمه سيبويه در صفحه ٤٩ گذشت.

بمخلاف ما إذا أُلغيت كقولك: «لماذا جئت؟» .....

«بمجاول» و الضمير المستتر فيه راجع إلى «المرء» و العائد محذوف لأن الأصل «بمجاوله».

### بررسی «لماذا جئت»

مسأله: «ذا» في قولك «لماذا جئت» ملغاة لأئتها مركبة مع «ما» للاستفهام، و الدليل على ذلك بقاء ألف «ما» إذ لو لم تكن مركبة معها لحذفت ألف «ما» بدخول «الباء»<sup>۱</sup> عليها كما يجيء في باب الوقف عند قول المصنّف: "و ما في الاستفهام إن جرّت حذف" نحو قوله تعالى: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ عَنِ النَّبِيِّ الْعَظِيمِ﴾<sup>۲</sup>. و ذلك الحذف للفرق بينها و بين «ما» الموصولة و خصّت الحذف بالاستفهامية لأنّ ألفها في طرف الكلمة بخلاف الموصولة لأنّ الصلة و الموصول بمنزلة كلمة واحدة فالألف فيها في الوسط و يجيء في الموضع المذكور أيضاً جواز بقاء ألف «ما» الاستفهامية إذا دخل عليها جازّ أو ركبت مع «ذا» فتأمّل.

مسأله: جائز است در «لماذا جئت» كه «ذا» زائده باشد و فقط «ما» استفهامية باشد، و عدم حذف الف «ما» در این صورت به سبب حمل بر صورت تركيب است؛ پس «لماذا جئت» هم مثال است برای تركيب و هم مثال برای زائده شدن، لذا برای زائده مثال جدا گانه ذکر نکرده.

۱. «باء» در مکررات المدرّس ذکر شده، اما مناسب در این جا لام جاره است.

۲. النبأ: ۱-۲.

أو كانت للإشارة كقولك: «ماذا التواني؟». و لم يشترط الكوفيون تقدّم ما أو من مستدلّين بقوله: «و هذا تحمّلين طليق» و أجيّب عنه بأنّ «هذا طليق» جملة اسمية و «تحمّلين» حال أي محمولاً. و قال الشيخ سراج الدّين البلقيّ: يجوز أن يكون ممّا حذف فيه الموصول من غير أن يجعل «هذا» موصولاً، و التقدير: هذا الذي تحمّلين، على حدّ قوله:

### توضيح «ماذا التواني»

مساله: دليل بر اسم اشاره بودن «ذا» در «ماذا التواني» داخل شدن «ذا» بر مفرد است چنان که قبلاً اشاره شد<sup>۱</sup> فتأمل.

### بررسی عدم اشتراط تقدّم «من» و «ما»

مساله: کوفيين تقدّم «من» و «ما» را شرط نمی دانند و دليل آنها «هذا تحمّلين طليق» می باشد که «ذا» در «هذا» موصوله می باشد و مبتدا، بدون تقدّم «من» و «ما»؛ «تحمّلين» صله «ما» و «طليق» خبر «ذا»، و از این دليل دو جواب داده شده.

جواب اول: این که «تحمّلين» صله نیست تا لازم شود موصوله بودن «ذا»، بلکه «تحمّلين» حال است از برای «ذا» که اسم اشاره و مبتداست، و «طليق» خبر اسم اشاره است؛ پس معنی چنین می شود «هذا محمولاً طليق»<sup>۲</sup>.

۱. صفحه ۱۹۰.

۲. شرح الأشموني: ۱/۱۴۶.

فو الله ما نلتم و ما نیل منکم بمعتدل وفق و لا متقارب

أي ما الذي نلتم. قال : و لم أرَ أحداً خرّجه أي و هذا تحمّلین طلیق علی هذا انتهى. و هو حسن أو متعیّن.

جواب دوم را شیخ سراج الدین<sup>۱</sup> گفته و آن این است که: «تحمّلین» صله هست لکن نه برای «ذا»، بلکه برای «الذي» که محذوف است؛ و «ذا» در بیت اسم اشاره است نه موصوله. و فرق بین جواب اول و جواب دوم دو چیز است:

فرق اول: این که در جواب اول «تحمّلین» حال است، نه صله؛ و در جواب دوم «تحمّلین» صله است موافقاً للکوفیین.

فرق دوم: این است که در جواب اول در کلام موصولی نیست، نه مذکور و نه محذوف؛ و در جواب دوم در کلام موصول هست، لکن در تقدیر است مثل قول شاعر: "فوالله ما نلتم و ما نیل منکم"<sup>۲</sup> که در کلام موصول هست لکن در تقدیر و شیخ سراج الدین گفته که:

۱. عمر بن رسلان بن نصیر بن صالح الکنانی، العسقلانی الأصل، ثم البلقینی المصری الشافعی، أبو حفص، سراج الدین. در سال ۷۲۴ قمری مطابق با ۱۳۲۴ میلادی در بلقینة مصر بدنیا آمد. در قاهره علوم را فراگرفت؛ فقه را نزد ابن عدلان و التقی و السبکی، نحو را نزد ابو حیان آموخت. در سال ۷۶۹ قمری قاضی شام شد اما پس از چند ماه عزل گردید. او در سال ۸۰۵ قمری مطابق با ۱۴۰۳ میلادی در قاهره از دنیا رفت. از جمله کتاب های او: «التدریب»، «تصحیح المنهاج» و «محاسن الاصلاح» است. الأعلام: ۶/۵. ذیل التقیید: ۲/۲۳۸. حسن المحاضرة في تاريخ مصر و القاهرة: ۱/۳۲۹.

۲. این بیت شعر را ابن مالک در شرح الکافیة الشافیة به عبد الله بن رواحة نسبت داده است:

فو الله ما نلتم و ما نیل منکم بمعتدل وفق و لا متقارب

شرح الکافیة الشافیة: ۱/۱۱۴.

"ندیده ام کسی را که «هذا تحملین طلیق» را به این تاویل، یعنی جواب دوم تاویل برده باشد"، مرادش این است که این جواب منحصر به خودش است.

مسأله: خلاصه هر دو جواب این است که «ذا» موصوله نیست، بلکه اسم اشاره است. و فرق دو جواب در صله بودن «تحملین» است و حال بودنش؛ و در هر صورت قول کوفیین باطل می شود، زیرا در قول شاعر «ذا» موصوله نیست تا این که ثابت شود موصوله بودن «ذا» بدون تقدّم «من» و «ما» است.

مسأله: جواب شیخ بهتر است اگر جواب اول صحیح باشد، یعنی «تحملین» حال باشد، زیرا که محتاج به جواب شیخ نمی شویم؛ و جواب شیخ متعین است اگر جواب اول صحیح نباشد، زیرا که برای رد کوفیین محتاج به جواب شیخ می شویم. خلاصه این که اگر صله قرار دادن «تحملین» واجب نباشد جواب اول کافی است پس محتاج به جواب شیخ نمی شویم، لذا جواب شیخ، حسن است نه متعین؛ و اگر صله قرار دادن «تحملین» واجب باشد پس جواب اول صحیح نیست، پس چاره نیست مگر جواب شیخ، لذا جواب شیخ متعین می شود.

(وكلّهما) أي كلّ الموصولات (يلزم بعدها صلة على ضمير) يسمّى العائد (لائق) بالموصول مطابق له إفراداً و تذكيراً و غيرهما (مشمئله) و يجوز في ضمير من و ما مراعاة اللفظ و المعنى. (و جملة) خبريّة خالية من معنى التّعجب معهود معناها غالباً .....

### توضيح عبارات شارح « أي كلّ الموصولات »

مسأله: جميع موصولات نه مشتركات فقط، بعد از آنها صله لازم است. و قول شارح: "أي كلّ الموصولات" اشاره به همین تعميم است.

### صله و شرائط جمله صله

مسأله: صله بايد مشتمل بر ضميرى باشد كه او را «عائد» می نامند. و بايد آن ضمير لائق موصول باشد، یعنی مطابق موصول باشد در افراد و تذكير و فروع آنها؛ لكن در «من» و «ما» و سائر موصولات مشتركه جائز است مراعات لفظ و معنى، كه اگر مراعات لفظ شود دائماً ضمير مفرد مذكر می آید مثل قول خداوند: ﴿فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾<sup>١</sup> بناء على المراد من كلمة «ما» النساء لا الصفات أو العدد، و اگر مراعات معنى شود مطابقت واجب است مثل: «أعجبني من قامت» در مفرد مؤنث و هكذا في التثنية و الجمع تأنيثاً و تذكيراً؛ و لذلك تتمّة تأتي بعيد هذا نقلاً عن المطول.

يشترط في جملة الصلة ثلاثة أمور:

الأول أن تكون خبريّة، لأنّ الصلة بمنزلة النعت للموصول المقصود به إيضاح المنعوت؛ و يشترط في الجملة المنعوت بها أن تكون خبريّة لأنّ الإنشاء لا وجود له خارجاً حتّى يثبت للمنعوت فيصير سبباً لإيضاحه.



الثاني: أن تكون معهودة للمخاطب لأنها تجميء ليعرف المخاطب الموصول المهيم بها.

الثالث: أن تكون خالية من معنى التعجب، وإن قلنا إنّ فعل التعجب جملة خبرية كما يأتي في المسألة الآتية؛ لأنّ التعجب يقتضي إبهام السبب ولذا قالوا: «إذا ظهر السبب بطل العجب»<sup>١</sup> و الموصولية تقتضي البيان و الايضاح، فالجمع بين الموصولية و التعجب جمع بين المتنافيين. و إنّما سمّي الضمير المشتمل عليه الصلة عائدا لعوده إلى الموصول، و الغالب أن يكون غائبا و قد يأتي غير لئكة كقوله عليه السلام: «أنا الذي سمّنتي أمي حيدرة»<sup>٢</sup>. و فيه كلام شرحناه في المدرّس الأفضل في بحث الالتفات.

### جملة تعجب

مسألة: اختلفوا في جملة التعجب أ خبرية هي أم إنشائية؟ فذهب فريق إلى أنّها إنشائية، و هؤلاء

١. يعنى «زمانى سبب روشن شود، تعجب از بين مى رود». اللباب في علل البناء و الإعراب: ١/ ١٩٦. شرح شذور الذهب للجوجري: ٢/ ٧٢٩. حاشية الصبان: ٣/ ٢٣.

٢. ابن بيت شعر به حضرت مولى الموحدين أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام نسبت داده شده است، و شيعة و سنى آن را نقل کرده اند. حضرت أمير المؤمنين عليه السلام ابن بيت را در جنگ خيبر خواندند در همان جنگ كه شيعة و سنى به اتفاق نقل کرده اند، حضرت علي بن أبي طالب امام المتقين عليه السلام همان مردى بود كه «لأعطين الراية رجلاً يحبّ الله و رسوله و يحبه الله و رسوله» در شأنشان بيان شد:

أنا الذي سمّنتي أمي حيدرة      ضرغام آجام و ليث قسورة

البته ابن بيت به صورت هاى ديگرى نيز روايت شده، در ادامه بعضى از مصادر ابن بيت، در كتب شيعة و سنى ذكر مى شود: المسترشد في إمامة علي بن أبي طالب عليه السلام: ٣٥١. الأمالي للطوسي: ٤. الخرائج و الجرائح: ١/ ٢١٨. مناقب آل أبي طالب عليه السلام: ٣/ ١٢٩. الإحتجاج للطبرسي: ١/ ١٤١. ديوان أمير المؤمنين عليه السلام: ٢١٦. صحيح مسلم: ٣/ ١٤٣٣. مصنّف ابن أبي شيبة: ٧/ ٣٩٢. السنن الكبرى للبيهقي: ٩/ ٢٢١. فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل: ٢/ ٦٠٥. مستخرج أبي عوانة: ٤/ ٣٠١.

أجمعوا على عدم وقوعها صلة. و ذهب فريق إلى خبريتها، و هؤلاء اختلفوا في وقوعها صلة؛ فقال بعضهم بالجواز<sup>١</sup> و بعضهم بالعدم. و ظاهر كلام الشارح أنه من الفريق الثاني<sup>٢</sup> بقريته تقييده الخبرية بكونها خالية من معنى التعجب فيظهر منه أن ما فيه معنى التعجب من أقسام الخبرية؛ فتدبر فإنه دقيق كمال الدقة.

### استثناء از معهوديت جمله صله

مسأله: استثنی من اشتراط كون جملة الصلة معهودة ما إذا كان الغرض التهويل و التفضيم، فإنه لا يشترط حينئذ المعهودية نحو قوله تعالى: ﴿فَعَشِيَهُمْ مِّنَ اللَّيْمِ مَا عَشِيَهُمْ﴾<sup>٣</sup>؛ لأن التهويل و التفضيم يناسبها الإبهام كما بين ذلك في علم المعاني، فراجع<sup>٤</sup>.

### استثناء از خبریت جمله صله

مسأله: استثنی من اشتراط كونها خبرية الجملة القسمية<sup>٥</sup>، فيصح وقوعها صلة مع أنها إنشائية نحو: ﴿وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لَّيْطُنَّ﴾<sup>٦</sup>؛ لأن جملة «ليطُنَّ» قسمية صلة «من»، لأن اللام في «ليطُنَّ» قسمية و اللام في «من» ابتدائية؛ ولكن هنا كلام لا يسعه المقام<sup>٧</sup>.

١. مراد ابن خروف است در مقابل جمهور. همع الهوامع: ٣٣٤ / ١

٢. سيوطی در همع الهوامع قائل به جواز شده است. همع الهوامع: ٣٣٥ / ١.

٣. طه: ٧٨.

٤. الإيضاح في علوم البلاغة: ١٥ / ٢. الطراز لأسرار البلاغة: ٤٤ / ٢.

٥. ابن سراج صله واقع شدن جمله قسمية را نير قبول ندارد. شرح الكافية الشافية: ٢٨٧ / ١.

٦. النساء: ٧٢.

٧. مغني اللبيب: ٥٣٠ / ١. شرح التصريح على التوضيح: ١٦٩ / ١.

(أو شبهها) و هو الظرف و المجرور إذا كانا تامين (الذي وصل) الموصول (به كمن عندي) و الذي في الدّار (الذي ابنه كفل) و يتعلّق الظرف و المجرور الواقعان صلة باستقرّر محذوفاً و جواباً. (و صفة صريحة) أي خالصة الوصفية كاسمي الفاعل و المفعول (صلة أل) بخلاف غير الخالصة و هي التي غلب عليها الاسمية كالأبطح.

### شبه جملة

مسألة: المراد من شبه الجملة الذي يقع صلة ثلاثة أشياء: الأوّل الظرف التام، الثاني المجرور التام، الثالث الصفة الصريحة. و المراد من التام ما كان مستقراً ذا فاعل و ذا ضمير عائد إلى الموصول، إذ لو كان لغواً لم يقيم مقام عامله فلم يفهم منه و المعمول بلا عامل ناقص، و لو لم يكن له فاعل كان ناقصاً أيضاً و لو منضماً إلى الموصول نحو: «زيد الذي به أو عنده» و لو لم يكن له الضمير المذكور كان ناقصاً أيضاً و لو منضماً إلى الموصول نحو: «جاء الذي عندك مال أو بك داء» و على الأوّل فأصل الصلة نفس المتعلّق؛ فاحفظ ذلك لأنّه يفيدك فيما بعد.

### صفت صريحة

مسألة: الصفة الصريحة مختصة بـ «ال» الموصولة. و المراد بها أسياء الفاعلين و المفعولين و صيغ المبالغة بشرط أن تكون للحدوث لا للثبوت كـ «المؤمن» و «الكافر»<sup>١</sup>، و في الصفة المشبهة خلاف كما سبق، و اسم التفضيل لا يقع صلة إجماعاً كما سبق أيضاً و الوجه في ذلك كلّه أنّ

١. اسم فاعل و اسم مفعول اگر به معنای ثبوتی باشند نه حدوثی، صفت مشبهه می باشند و «ال» داخل بر آنها معرفه می باشد. حاشیه الصبان: ١ / ٢٣٨. بسیاری در این مطلب اشتباه کردند و الفاظی را که به صیغه اسم فاعل و اسم مفعول بوده، اما معنای ثبوتی داشته اند، برای اسم فاعل و اسم مفعول مثال آورده اند.

(و كونها) توصل (بمعرب الأفعال) و هو الفعل المضارع (قَلَّ) و منه: «ما أنت بالحكم الترضى حكومته» و ليس بضرورة عند المصنّف قال: لأنّه متمكّن من أن يقول المرضى

الصفة الصريحة كما تقدّم في مميّزات الفعل<sup>۱</sup> فعل، عدل به إلى صورة الإسم فكرهوا دخول ما هو في صورة لام التعريف على صريح الفعل.

مسأله: كلّ صفة غلب عليها الاسميّة ينسلخ عنها معنى الوصفيّة فلا تقع صفة و لا صلة و لا تعمل عمل الفعل و لا يستتر فيها ضمير.

### دخول «ال» موصوله بر فعل مضارع

مسأله: صله واقع شدن فعل مضارع برای «ال» قليل است، زیرا که در سابق گفته شد<sup>۲</sup> که دخول «ال» موصوله چون شبیه «ال» معرفه است، بر صريح فعل مستحسن نیست. و این دخول «ال» موصوله بر فعل مضارع ضرورت شعری نیست بنابر رای مصنّف<sup>۳</sup>.

مسأله: المراد من الضرورة ما يضطرّ إليه الشاعر و لا يجد مفرّا عنه<sup>۴</sup>. و قيل الضرورة ما جاء في الشعر دون التثنية، فقول الشاعر: «الترضى» ضرورة على الثاني دون الأول لتمكّنه من أن يقول «المرضى» فليس مضطرّاً إليه و له مفرّ من «الترضى»<sup>۵</sup> إلا أن يكون في اختيار التأنيث نكتة يهتم بها المتكلّم كما نذكرها في المسألة الآتية.

۱. ظاهرأ این مطلب در مميّزات فعل نقل نشده بلکه در صفحه ۲۱۰ آمده است.

۲. صفحه ۲۱۰

۳. مذهب مصنّف با توجه به «قَلَّ» مشخص می شود؛ ابن مالک در این مسأله با عده ای از کوفین هم عقیده است ولی بصیرین این مسأله را شاذ می دانند. توضیح المقاصد: ۴۶۶/۱.

۴. الأزهري این معنی را مذهب ابن مالک می داند. شرح التصريح على التوضيح: ۱۷۰/۱.

۵. این معنی به جمهور علماء نسبت داده شده است. شرح التصريح على التوضيح: ۱۷۰/۱.

۶. ابن مالک در شرح الکافیة به اختیار شاعر تصریح می کند. شرح الکافیة الشافية: ۳۰۰/۱.

و رَدَّ بَأَنَّهُ لَوْ قَالَ لَوْ قَع فِي مَحْذُورٍ أَشَدَّ مِنْ جِهَةِ عَدَمِ تَأْنِيثِ الْوَصْفِ الْمَسْنُودِ إِلَى الْمُؤَنَّثِ.

### توضیح « لو قاله لوقع في محذور أشد »

مسأله: بدان که اگر فاعل اسم ظاهر و مؤنث غیر حقیقی باشد، در وصف و فعل تانیث واجب نیست بلکه متکلم و شاعر مخیر است بین تانیث و وصف و فعل، و تذکیر و وصف و فعل؛ لکن هذا الاختیار قبل الاختیار لا بعد الاختیار، یعنی متکلم قبل از تکلم می تواند یکی از دو وجه تانیث و تذکیر را اختیار کند و پس از این که یکی از دو وجه را اختیار کرد برای نکته و غرضی که در نظر دارد، پس از آن نمی تواند از آن وجهی که اختیار کرده به وجه دیگر عدول کند؛ چون که نقض غرض می شود، یعنی نکته ای که مقصود متکلم بوده فوت می شود، و نقض غرض در نزد عقلاء قبیح است و همین است مراد از قول شاعر که می گوید: "لو قاله لوقع في محذور أشد إلخ".

چون که شاعر تانیث فعل را برای نکته ای اختیار کرده که در نظر داشته، لذا اگر «المرضی» بگوید یعنی از «ترضی» که مؤنث است عدول کند به «مرضی» که مذکر است، نکته و غرضی که از تانیث در نظر داشته فوت می شود و نقض عرض می شود. و از همین قبیل است کلام امام علیه السلام در بعض ادعیه روز عاشورا: "إنّ هذا یوم تبرکت به بنو أمیة" که امام علیه السلام «تبرکت» را مؤنث آورده برای اشاره به نکته و غرضی که در بعض روایات درباره مدعی خلافت و لقب «امیرالمؤمنین» بدون استحقاق وارد شده، پس دانسته شد که مؤنث آوردن در قول شاعر ضرورت است چون نمی تواند «مرضی» بگوید، چون غرض فوت می شود.

أما وصلها بالجملة الإسمية نحو: «من القوم الرسول الله منهم» فضروره بالإتفاق. (أي كما) فيما تقدّم و قد تستعمل بالتاء للمؤنث (و أعربت) لما تقدّم في المعرب و المبيّن (ما) دامت (لم تضاف) لفظاً (و) الحال أنّ (صدر وصلها ضمير) مبتداً (اخذف).....

### توضیح «الرسول الله منهم»


مسأله: «ال» در «الرسول الله» به معنای «الذي» صفت «قوم» است، و «رسول الله» مبتدا و «منهم» خبر و جمله صلۀ «ال»، و این که صلۀ «ال» جمله اسمیّه آمده ضرورت است به اجماع نحویین.

### چهار صورت استعمال «أَيّ»

مسأله: در لفظ «أَيّ» چهار صورت است. اول: این که اضافه شود و صدر صلۀ مذکور باشد، مثل: «أكرم أيّهم هو فاضل»، دوم: این که اضافه نشود و صدر صلۀ محذوف باشد، مثل: «أكرم أيّاً قائم»، سوم: این که اضافه نشود و صدر صلۀ مذکور باشد، مثل: «أكرم أيّاً هو قائم» که در این صورت معرب است اجماعاً اگر چه در صورت دوم اشکال شده<sup>۱</sup>، چهارم: این که اضافه شود و صدر صلۀ محذوف باشد مثل: «لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ»<sup>۲</sup> إلخ، که در این مبنی است مگر در نزد خلیل<sup>۳</sup>

۱. شرح الرّضي على الكافية: ۶۱/۳.

۲. مریم: ۶۹.

۳. الخلیل بن احمد بن عمرو بن تمیم الفراهیدی الأزدي الیحمدي، أبو عبد الرحمن رضی الله عنه، عده ای نیز نام پدر ایشان را «ابراهیم» ثبت کرده و «احمد» را پدر بزرگش دانسته اند. ایشان در سال ۱۰۰ قمری مطابق با ۷۱۸ میلادی در بصره بدنیا آمدند؛ اصحاب تراجم نوشته اند، خلیل بن احمد با موهای مشکی پریشان و صورتی زرد رنگ، فقیر اما صابر در حالی که کسی او را نمی شناخت بزرگ شد. اما این کودک فقیر که علم عروض را پایه گذاری کرد، عالمی در علوم عربیّت شد که علامه حلی رضی الله عنه او را افضل الناس در علم 

بأن كانت مضافة و صدر صلتها مذکوراً أو غير مضافة و صدر صلتها محذوفاً أو مذکوراً

و یونس<sup>۱</sup>.

مسأله: قول شارح "بأن كانت مضافة و صدر صلتها مذکوراً" اشاره به صورت اول است، و "أو غير مضافة و صدر صلتها محذوفاً" اشاره به صورت دوم است، و "أو مذکوراً"

ادب دانسته و قولش را حجّت می داند، زجاج او را اعلم در نحو می داند و سیبویه به شاگردیش مفتخر شده است. خلیل بن احمد از شیعیان حضرت مولی الموحّدين علي بن أبي طالب عليه السلام بود؛ ابن ادریس حلی رحمته الله در مستطرفات السرائر او را از بزرگان مجتهدین شیعه معرفی می کند. می گویند: از خلیل بن احمد سوال شد چگونه علي بن أبي طالب عليه السلام امام الکَلّ في الکَلّ است؟ خلیل پاسخ داد: «احتیاج الکَلّ إليه و افتقاره عن الکَلّ» یعنی: «از آن جهت که همه به او محتاجند و او از همه بی نیاز است». شیخ صدوق رحمته الله در امالیش از ابو زید نحوی انصاری نقل می کند، که گفته: «از خلیل بن احمد العروضي سوال کردم: چرا مردم علي بن أبي طالب عليه السلام را رها کردند و حال نزدیکی او به رسول الله صلى الله عليه وآله و جایگاهش در اسلام به حدی بود که بر هیچ شخصی پوشیده نیست؟! خلیل پاسخ داد: به خدا قسم، نور علي بن أبي طالب عليه السلام بر نور مردم غلبه کرد و تنها نور او روشن بود، در هر چیزی علي بن أبي طالب عليه السلام بر آنان برتری داشت، و حال آن که مردم به هم کیشان و امثال خود، روی می آورند و میل دارند. آیا نشنیده ای:

و کَلّ شکل لشکله آلف أما ترى الفیل یألف الفیلا».

در نهایت خلیل بن احمد رحمته الله سال ۱۷۰ قمری مطابق با ۷۸۶ میلادی در بصره از دنیا رفت؛ در حالی که داشت در ابداع روشی در حساب که برای عامه آسان باشد می اندیشید، وارد مسجد شد او که سخت در فکر مسأله علمیش بود ناگهان سرش به اسطوانه خورد و این سبب فوتش شد. از کتاب های او: «العین»، «معانی الحروف»، «جملة آلات العرب»، «تفسیر حروف اللغه»، «العروض»، «النقط و الشكل»، «النگم». می باشد. معجم رجال الحدیث: ۷/ ۷۶. الخلاصة للحلی: ۶۷. معانی القرآن للزجاج: ۳/ ۳۶۱. الأعلام: ۳۱۳/۲.

۱. یونس بن حبیب الضمبی بالولاء، ابو عبد الرحمن. در سال ۹۴ قمری مطابق با ۷۱۳ میلادی بدنیا آمد. سیبویه، کسائی و فراء شاگردی او را کردند. کرسی تدریس او در بصره دائر بود. ابو عبیده می گوید: «چهل سال به درس او رفتم و هر روز او از حفظ درس می داد و من لوح هابم را می نوشتم». از جمله کتاب های او «معانی القرآن»، «اللغات» و «النوادر» است. الأعلام: ۸/ ۲۶۱.

فإن أضيفت و حذف صدر صلتها بنيت.

أشاره به صورت سوم است، و "فإن أضيفت و حذف صدر صلتها" اشاره به صورت چهارم است.

### استخراج چهار صورت « آي » از كلام مصنّف

مساله: يمكن استخراج جميع الصور الأربع من قول المصنّف "و أعربت ما لم تضاف و صدر وصلها ضمير ان حذف" منطوقاً و مفهوماً.

مساله: أحسن طريق لاستخراج الصور الأربع من قول المصنّف أن يجعل «ما لم تضاف إلخ» قضية سالبة فيقال و أعربت إذا لم تكن الإضافة في وقت الحذف فيصدق هذه السالبة على الصورة الأولى بانتفاء المحمول، أي عدم «لم تكن الإضافة في وقت الحذف» و على الصورة الثانية بانتفاء الموضوع، لأنّه إضافة فيها و على الصورة الثالثة بانتفائها معاً؛ فهذه الصور الثلاث داخله في منطوق كلام المصنّف و الصورة الرابعة داخله في مفهومه لأنّ مفهومه لا تعرب إذا كان الإضافة في وقت الحذف.

### علّت اعراب « آي » در سه صورت

مساله: إنّما أعربت في الصور الثلاث لما تقدّم في أوائل المعرب و المبني من قول الشارح: "و هو ما عارضه ما يقتضي الإعراب كـ آي في الاستفهام و الشرط" إذ هذه المعارضة موجودة في الموصولة أيضاً، فتدبّر.



قیل: لتأكيد مشابقتها الحرف من حيث افتقارها إلى ذلك المحذوف، قلت: وهذه العلة موجودة في الحالة الثانية فيلزم عليها بناؤها فيها علي أنّ بعضهم قال به قياساً نقله الرضی، و هو یردّ نفي المصنف في الكافية الخلاف في إعرابها حينئذ.

### علّت بناء «أَيّ» در صورت چهارم

مساله: جهت مبنی شدن «أَيّ» در صورت چهارم با این که در این صورت أيضاً معارضه موجود است، این است که شباهت حرفی که علّت بناء است تاکید شده؛ چون در صورت چهارم افتقار إلى صدر صله دارد، و این افتقار إلى صدر صله، افتقار إلى الجملة را که علّت بناء است تاکید کرده؛ لذا اضافه که معارض است نمی تواند در این صورت معارضه کند.

### بررسی «أَيّ» در صورت دوم

مساله: مقصود شارح که می گوید: "قلت و هذه العلة موجودة إلخ"، اشکالی است که بر بناء صورت چهارم، وارد می شود. خلاصه آن اشکال این است که «أَيّ» در صورت دوم باید به طریق اولی مبنی باشد، چون افتقار إلى صدر صله در صورت دوم أيضاً تاکید می کند، افتقار إلى الجملة را با این که اضافه که معارض است در لفظ نیست. لذا باید به طریق اولی مبنی شود؛ لذا بعضی از نحوین در این صورت دوم قائل به این بناء شده اند، که این قول به بناء را رضی<sup>۱</sup> نقل کرده از نحوین<sup>۲</sup> پس اعراب صورت دوم اجماعی نیست، چون که رضی قول به اعراب صورت دوم را نقل کرده. و این نقل رضی دعوی مصنف را که نفي خلاف کرده رد می کند، و در کافیه گفته که در اعراب صورت دوم خلافی نیست.

۱. ترجمه رضی رحمته در صفحه ۳۶ گذشت.

۲. شرح الرضی علی الکافية: ۶۱/۳.

ثم بناؤها علي الضم لشبهها بقبل و بعد؛ لأنه حذف من كل ما بينه و مثال بنائها في الحالة الرابعة قراءة الجمهور : ﴿ تَمَّ لَنْزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَيْتُهُمْ أَشَدُّ ﴾ [مريم: ۶۹] بالضم.

### بناء بر ضمّ در «أَيّ»

مساله: قول شارح: "ثمّ بناؤها على الضمّ إلخ" جواب از سوال سوم است که در اسم مبنی بر حرکت سوال می شود، چنانچه قبلاً بیان شده<sup>۱</sup>.

### اقوال در اعراب و بناء «أَيّ»

مساله: قبلاً گفتیم که خلیل و یونس در صورت چهارم أيضاً «أَيّ» را معرب می دانند<sup>۲</sup>، و بعضی از قراء<sup>۳</sup> «أَيّ» را در آیه شریفه به نصب خوانده اند، یعنی معرب دانسته اند بر طبق نظر خلیل و یونس. فتحصل فی المسألة أقوال ثلاثة: الأول القول المشهور أعني بناء «أَيّ» في الصورة الرابعة فقط، و القول الثاني ما نقله الرضي عن بعضهم أعني بنائها في الصورة الثانية و الرابعة، و القول الثالث إعرابها مطلقاً و هو مختار الخليل و یونس فتدبر.

### بررسی آیه ﴿أَيْتُهُمْ أَشَدُّ﴾ و مختار خلیل و یونس

مساله: بدان که بر خلیل و یونس<sup>۴</sup> اشکال شده است که چرا لفظ «أَيّ» در آیه شریفه نصب داده نشده، زیرا که اگر «أَيّ» معرب باشد باید نصب داده شود، تا مفعول «نزعنّ» شود. خلیل و یونس هر یک از این اشکال جوابی داده، پس خلیل جواب داده که مفعول «نزعنّ» محذوف است که «الذی» بوده با صله خودش، و «أَيّ» استفهامیه است و مبتدا، و «أشَدُّ» خبر

۱. صفحه ۷۶.

۲. صفحه ۲۲۵.

۳. سیبویه این قرائت را به کوفین نسبت داده است. الکتاب: ۲/۳۹۹.

۴. ترجمه ایشان در صفحه ۲۲۵ گذشت.

(و بعضهم) كاخليل و يونس (أعرب) أيّاً (مطلقاً) و إن أضيفت و حذف صدر صلتها، و قد قرئ شاذّاً في الآية السابقة بالتّصّب و أوّلت قراءة الضّم على الحكاية أي الذي يقال فيهم أيّهم أشدّ .

«أيّ» و جملة مقول قول محذوف است؛ و اصل آيه چنین بوده: «ثمّ لننزعنّ من كلّ شيعة الذي يقال فيه أيّهم أشدّ على الرحمن». و يونس جواب داده كه ضمّة «أيّ» از باب تعليق است، چنانچه در افعال قلوب خواهد آمد.

و بنا بر قول يونس أيضاً «أيّ» موصوله نیست، بلکه استفهامیه است، لکن در نزد محققین این جواب تعسّف است، بلکه «أيّ» در آیه شریفه موصوله است و مبنیّ است و محلاً منصوب است و مفعول «ننزعنّ» می باشد<sup>١</sup>.

### اطلاقات حکایت و توضیح کلام شارح

مساله: قول شارح: "و أوّلت قراءة الضّم على الحكاية" اشاره است به جواب خلیل فقط.

إعلم أنّ للحکاية عندهم اطلاقا منها ما تقدّم في باب العلم<sup>٢</sup>؛ و منها ما يأتي في نواصب الفعل المضارع عند قوله:

و تلو حتّى حالاً أو مؤولاً به ارفعنّ و انصب المستقبل

و منها حکاية الجملة إذا وقعت مقولاً للقول و ما في معناه كما فيما نحن فيه على رأي الخليل؛ و منها ما يأتي في باب الحكاية فتدبّر.

١. مغني اللبيب: ١٠٨.

٢. صفحه ١٠٠.

(و في ذا الحذف) أي حذف صدر الصلّة الذي هو العائد (أيّاً غير أيّ) من بقية الموصولات (يقضي) أي يتبع و لكن بشرط ليس في أيّ، أشار إليه بقوله : (إنّ يستطل وصل) أي يوجد طويلاً نحو : ﴿هُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَ فِي الْأَرْضِ إِلَهٌ﴾ أي الذي هو في السماء إله (و إن لم يستطل) الوصل (فالحذف) للعائد (نزر) أي قليل كقوله : "من يعن بالحمد لا ينطق بما سفه" أي بما هو سفه (و أبوا) أي امتنع النّحاة من تجويز (أنّ يختزل) أي يقتطع العائد، أي يحذف (إن صلح الباقي لوصل مكمل) كأن يكون جملة أو ظرفاً أو مجروراً تامّاً لأنه لا يعلم أ حذف شيء أم لا؟

### حذف عائد در «أيّ» و بقية موصولات

مسأله: بدان که عائد در «أيّ» همين صدر صله است که در بعض صور حذف می شود. و این حذف صدر صله که عائد است در «أيّ» مطلق است، یعنی مشروط به شرطی نیست. و بعضی گفته اند<sup>۱</sup> که در «أيّ» شرط اول موجود است چون «أيّ» دائماً اضافه می شود یا لفظاً و یا تقدیراً، پس صله اش دائماً طولانی می باشد. و إلى ذلك أشار المحسّني في بحث «ماذا» من المغني بقوله إنّها جاز حذف المبتدأ في صلة «أيّ» في السعة دون صلة غيرها لتثاقلها بالمضاف إليه إنتهى. لكن در غير «أيّ» حذف شدن عائد مطلق نیست، بلکه مشروط به دو شرط است مطلقاً؛ یعنی چه این که عائد مرفوع، یا منصوب و یا مجرور باشد. شرط اول این است که، صله طولانی باشد. شرط دوم این که باقی مانده بعد از حذف عائد صلاحیت صله شدن را نداشته باشد. و قول مصنّف "إن يستطل" اشاره به شرط اول است. و "أبوا أن يختزل الخ" ، اشاره به شرط دوم است. و مانند: ﴿هُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَ فِي الْأَرْضِ إِلَهٌ﴾<sup>۲</sup> باقیانده

۱. این حروف و دیگران این مطلب را از سیبویه نقل کرده اند. حاشیه الصبان: ۱/ ۲۴۵.

۲. الزخرف: ۸۴.

و الحذف عندهم كثير منجلي في عائد متصل إن انتصب) و كان ذلك النصب (بفعل) تماماً كان أو ناقصاً (أو وصف) غير صلة الألف و اللام فالمنصوب بالفعل («ك» من نرجوا») أي تأمل للهبه (يهب) أي ترجمه و كقوله: «شواء و خير الخير ما كان عاجله» أي ما كانه عاجله؛ كذا قال المصنّف خلافاً لقوم، و المنصوب بالوصف ليس بالمنصوب بالفعل في الكثرة كقوله: «ما الله موليك فضل فاحمدنه به» أي الذي الله موليكه فضل.....

بعد از حذف صلاحیت صله شدن را ندارد. و من أراد الاطلاع على الوجه في ذلك فعليه بمراجعة أوائل الباب الثالث من المغني عند قوله: "و مثال التعليق بما يشبه الفعل" ۱.

### شروط حذف عائد منصوب

مساله: در عائدی که منصوب باشد، به علاوه دو شرط سابق، دو شرط دیگر أيضاً شرط شده. اول: این که عائد ضمیر متصل باشد، دوم: این که ناصب این عائد فعل باشد یا صفت به شرطی که صفت صله الف و لام نباشد.

### شاهد مثال در «خیر الخیر ما کان عاجله»

مساله: در «خیر الخیر ما کان عاجله» شاهد در حذف خبر «کان» است که ضمیر منصوب متصل به «کان» بوده و حذف شده، نه این که مستتر در «کان» باشد؛ زیرا که ضمیر منصوب قابل استتار نیست، چنانچه در باب ضمائر اشاره شد؛ پس در اصل «کانه» بوده.

### شاهد در «ما الله مولیک»

مساله: در «ما الله مولیک» شاهد در مفعول دوم «مولی» می باشد که حذف شده و کاف «مولی» مفعول اول است.

فلا يجوز حذف المنفصل كـ «جاء الذي إيّاه ضربت»، و لا المنصوب بغير الفعل و الوصف، كـ المنصوب بالحرف كـ «جاء الذي إنّهُ قائم» .....

### توضیح «جاء الذي إيّاه ضربت»

مسأله: در «جاء الذي إيّاه ضربت» حذف جائز نیست، به جهت این که تقدیم این ضمیر مثل تقدیم در ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾<sup>۱</sup> می باشد که غرض از تقدیم حصر است و اگر حذف شود غرض فوت می شود، چون که اصل در تقدیر معمول محذوف این است که مؤخّر تقدیر گرفته شود، چنانچه در ترکیب «بسم الله» اشاره شد.

### ضمیر عائد در ﴿وَمَا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾

مسأله: بدان که در قول خداوند: ﴿وَمَا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾<sup>۲</sup> ضمیر عائد منفصل بوده و حذف شده و در تقدیر هم منفصل می باشد؛ یعنی «ینفقون إيّاه» تقدیر گرفته می شود نه «ینفقونه»، زیرا در باب ضمائر گفته شد «و في اتحاد الرتبة الزم فصلاً» و إن كان الأصل في التقدير تقدير الأصل، فتأمل<sup>۳</sup>.

### حذف عائد منصوب به حرف

مسأله: حذف عائدی که منصوب به حرف باشد، کثرت ندارد؛ چون که حذف اسم «إنّ» مشدّده شاذ است<sup>۴</sup>.

۱. الفاتحة: ۵.

۲. البقرة: ۳.

۳. شرح التصريح على التوضيح: ۱/ ۱۷۴. حاشية الصبان: ۱/ ۲۴۷.

۴. شرح التصريح على التوضيح: ۱/ ۱۷۴.

و لا المنصوب بصلة الألف و الألام ك «جاء الذي أنا الضاربه» ذكره في التسهيل. (كذاك) يجوز (حذف ما بوصف) بمعنى الحال أو الإستقبال (خفضاً) بإضافته إليه (ك «أنت قاض») الواقع (بعد) فعل (أمر من قضي) إشارة إلى قوله تعالي: ﴿فَأَقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾ أي قاضيه فلا يجوز الحذف من نحو: «جاءني الذي أنا غلامه، أو مضروبه أو ضاربه أمس».

### توضیح « جاء الذي أنا الضاربه »

مسأله: بدان که در «جاء الذي أنا الضاربه» که چرا ضمير «ضاربه» حذف نشده توجیهاات زیاد کرده اند که هیچ یک از آنها پابرجا نیست. و بهترین توجیه این است که بگوئیم چون در این مثال دو موصول است یکی «الذي» و یکی الف و لام، و هر یک از این دو موصول محتاج به عائد است، و ضمير مستتر در تحت «ضارب» عائد «ال» است و المستتر كالمذكور، و ضمير مضاف اليه «ضارب» عائد «الذي» است؛ و اگر او را حذف كنيم لازم می آید ترجیح أحد الموصولين على الآخر، أي ترجیح «ال» على «الذي» بلا مرجح، چون که لازم می آید که عائد «ال» ذکر شود و ذکر، دلیل بر اهميت است و عائد «الذي» حذف شود و حذف دلیل بر عدم اهميت است، و الترجیح بلا مرجح قبیح.

### حذف عائد مجرور به اضافه

مسأله: اگر عائد ضمير مجرور به اضافه باشد، در این صورت به علاوه دو شرط سابق شرط است که مضاف وصف باشد، و آن وصف به معنی حال و استقبال باشد؛ مثل: ﴿فَأَقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾<sup>۱</sup> که در اصل «قاضیه» بوده که به معنای زمان حال است، به قرینه «فاقض» که به معنای زمان حال است. پس در «جاء الذي أنا غلامه» حذف ضمير «غلامه» جائز نیست،

(کذا) يجوز حذف الضمير (الذي جرّ بما) أي بمثل الحرف الّذي (الموصول جرّ) لفظاً و معنی و متعلّقاً (کمرّ بالذي مررت) به (فهو برّ) أي محسن، فإن جرّ بغير ما جرّ الموصول لفظاً ک «مررت بالذي مررت علیه» أو معنی ک «مررت بالذي مررت به علی زید» أو متعلّقاً ک «مررت بالذي فرحت به» لم یجز الحذف.

چون وصف نیست و هم چنین در «مضروبّه أمس» و «ضاربه أمس»، چون که وصف به معنای ماضی است و وصفی که به معنای ماضی باشد نمی تواند ضمیر را محلاً نصب بدهد، چون عمل نمی کند. چنان که در باب عمل اسم فاعل خواهد آمد.

### حذف عائد مجرور به حرف جر

مسأله: اگر ضمیر عائد مجرور به حرف جر باشد، به علاوه دو شرط سابق دو شرط دیگر أيضاً شرط است. اول: این که خود موصول أيضاً مجرور باشد، دوم: این که جار عائد و جار موصول متحد باشند، لفظاً و معنی و متعلّقاً؛ مثل: «مررت بالذي مررت» که در اصل «مررت به» بوده که جار عائد و جار «الذي» باء است و معنای هر دو باء تعدیه است و متعلّق هر دو، متعدی به حرف است.

مسأله: مراد از اتحاد معنوی اتحاد نوعی است نه شخصی؛ پس «باء» و «علی» در مثال مذکور از حیث معنی متحد هستند، چون هر دو برای تعدیه می باشند. و مراد از اتحاد متعلّق أيضاً نوعی است، پس در مثال مذکور و مثال بعد از او متعلّق متحد است، چون در هر دو مثال متعدی به حرف است و لکن در مثال سوم متعلّق متحد نیست، چون «باء» تاثیر در «مررت» کرده یعنی او را متعدی کرده به خلاف «باء» در «فرحت» که تاثیری در «فرحت» نکرده چون برای تعدیه نیست. و اعلم أنّ جواز حذف العائد المجرور مشهوری لا اتفاق فیه كما يظهر من الجلبی عند قول الخطیب: «ما لم نعلم».



الخامس من المعارف (المعرّف بأداة التعريف) أي بآلته. (أل) بجملتها هل هي (حرف تعريف أو اللام فقط؟) فيه خلاف: فالخليل على الأوّل ورجّحه المصنّف في شرحي الكافية والتسهيل، فالهمزة همزة قطع و عاملوها معاملة الوصل في الدرّج، و سيبويه و الجمهور كما قال أبو البقاء في شرح التكملة على الثاني فالهمزة اجتلبت للنطق بالسّاكن و جزم المصنّف في فصل زيادة همزة الوصل بأنّ همزة أل و صل يشعر بترجيحه لهذا القول، و لسبويه قول آخر: إنّها بجملتها حرف تعريف و الألف زائدة.

### معرّف به الف و لام

مسأله: پنجم از معارف معرّف به الف و لام است.

### اقوال در حرف تعريف « ال »

مسأله: الأقوال في حرف التعريف أربعة أشير في الكتاب إلى ثلاثة منها:

الأوّل: أنّها بجملتها حرف تعريف فالهمزة أصلية قطعية لا زائدة وصلية و هذا مختار الخليل<sup>۱</sup>.

الثاني: أنّ اللام وحدها حرف تعريف فالهمزة للوصل لا قطعية و إنّها جيء بهمزة الوصل لضرورة الابتداء بالسّاكن و هذا مختار سيبويه<sup>۲</sup>.

الثالث: قول آخر لسبويه و هو أنّ «ال» بجملتها حرف تعريف بعد الوضع لكن الألف زائدة قبل الوضع بمعنى أنّ الواضع توجه أولاً إلى اللام فقط، و أراد وضعها للتعريف و حينئذ لم يكن معها همزة ثمّ أتى بالهمزة مقارناً للوضع لضرورة الابتداء بالسّاكن فصارت بجملتها

۱. ترجمه خليل بن أحمد در صفحه ۲۲۵ گذشت.

۲. ترجمه سيبويه در صفحه ۴۹ گذشت.

(فمطم عرّفت) أي أردت تعريفه (قل فيه المنط) و هو ثوب يطرح على الهوج و الجمع «أنماط».

حرف تعريف، فلا تناقض لتغاير محلي النفي و الاثبات ولكن لا يخفى أنّ الفرق بين قوله ليس في زيادة الهمزة بل في تأثيرها في التعريف إذ هي مؤثرة على هذا القول و غير مؤثرة على ذلك القول نظير «أكرم» بفتح الهمزة و «أكرم» بضمّها لأنّها لا أثر لها في أصل المعنى في الأوّل بخلاف الثاني فتدبّر فإنّه دقيق.

و الرابع: أنّ حرف التعريف هي الهمزة<sup>١</sup> و حدها و إنّما زيدت اللام للفرق بينها و بين همزة الاستفهام و إنّما حذفت الهمزة في الدرج على هذا القول و كذا على قول الخليل مع كونها قطعاً لكثرة الاستعمال كما يأتي في باب همزة الوصل.

**مسألة:** چون مصتّف در بحث همزه وصل، جزم کرده به این که همزه در «ال» همزه وصل است، پس این جزم که مصتّف اختیار کرده مشعر به قول اول سببیه است، و لاحتمال اختیار القول الثاني أيضاً وجه.

### توضیح (عرّفت)

مساله: قد يستعمل الفعل في إرادة مصدر ذلك الفعل كقوله تعالى: ﴿إِذَا قُئْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾<sup>٢</sup> إلخ، إذ المراد: «إذا أردتم القيام إلى الصلاة فاغسلوا» إلخ، إذ لا معنى للوضوء بعد القيام إلى الصلاة و هذا قوله تعالى: ﴿كَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بِأَسْنَاءٍ﴾<sup>٣</sup> إذ المراد «أردنا إهلاكها فجاءها بأسنا» إذ لا معنى لمجيء البأس بعد الإهلاك إذ البأس هو سبب

١. مبرّد قائل به این قول است. شرح التصريح على التوضيح: ١/ ١٧٩.

٢. المائدة: ٦.

٣. الأعراف: ٤.

و اعلم أنّ أَل تكون لإستغراق أفراد الجنس إن حَلَّ محلّها كلّ على سبيل الحقيقة، و لإستغراق صفات الأفراد إن حَلَّ على سبيل المجاز، و لبيان الحقيقة إن أُشير بها و بمصحوبها إلى الماهية من حيث هي، و لتعريف العهد الذّهنيّ و الحضوريّ و الذّكريّ.

الإهلاك؛ و كذلك قول المصنّف: «عرّفت»، أريد منه إرادة التعريف كما أشار إليه الشارح بقوله: "أي أردت تعريفه" إذ لا معنى لإدخال «ال» على «نمط» بعد تعريفه.

### اقسام «ال»

مسأله: بدان که «ال» بر سه قسم است. اول: لام جنس، دوم: لام عهد، سوم: زائده. و هر یک از این سه بر سه قسم است که مجموع نه قسم می شود.

قسم اول: استغراق افراد جنس، و این در صورتی است که در جای او لفظ «کل» حلول کند حقیقه؛ مثل قول خداوند: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾<sup>۱</sup> زیرا که اگر گفته شود: «إنّ کلّ فرد من الإنسان لفي خسر» صحیح است حقیقه به قرینه ﴿إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ إلخ.

دوم: استغراق صفات افراد جنس، و این در جایی است که در جای او «کل» حلول کند مجازاً و مبالغه؛ مثل «أنت الرجل فضيلة» که اگر گفته شود: «أنت کلّ رجل فضيلة»، صحیح است مجازاً و مبالغه، چنانچه شاعر گفته: "آنچه خوبان همه دارند تو تنها داری".

سوم: بیان ماهیت لیسیده و قطع نظر از افراد، و این در جایی است که «کل» در جای او حلول نکند نه حقیقه و نه مجازاً؛ مثل: «الذهب خیر من الفضة»، زیرا که مراد بهتر بودن ماهیت لیسیده ذهب است از ماهیت لیسیده فضة، قطع نظر از افراد، زیرا که در افراد گاهی عکس می شود، مثل فضة ضریح اولیاء الله و ذهب ضریح اعداء الله.

(و قد تزداد لازماً) بأن كان ما دخلت عليه معرفاً بغيرها (كأللات) اسم صنم كان بمكة (و الآن) اسم للوقت الحاضر، و هو مبني لتضمينه معنى آل الحضورية، قيل: و هذا من الغريب لكونهم جعلوه متضمناً معنى آل الحضورية، و جعلوا آل الموجودة فيه زائدة و بني على الحركة لإلتقاء الساكنين و كانت فتحة ليكون بناؤه على ما يستحقه الظروف.

چهارم: عهد ذهنی، و این در جایی است که مدخول لام، معهود در ذهن مخاطب باشد یعنی علم به او داشته باشد؛ مثل قول خداوند: ﴿إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ﴾<sup>۱</sup> که غار در نزد مسلمین که از تاریخ و هجرت حضرت رسول ﷺ اطلاع داشته اند معلوم بوده است.

پنجم: عهد حضوری، و این در جایی است که، مدخول لام در وقت تکلم حاضر باشد؛ مثل: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾<sup>۲</sup> که مراد روز غدیر است که در همان روز این آیه نازل شده.

ششم: عهد ذکری، و این در جایی است که مدخول لام قبلاً ذکر شده باشد؛ مثل قول خداوند: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾<sup>۳</sup>.

هفتم: زائده لازمه، و این در جایی است که مدخول به سبب دیگری معرفه باشد نه به سبب لام؛ مثل: «اللات» که معرفه بودنش به سبب علمیت است؛ و مثل: «الآن» که معرفه بودنش به سبب تضمین «ال» حضوریه است نه به سبب این لام موجود در او، و لذا مبنی شده؛ و لذا گفته شده که این مطلب عجیب و غریب است، چون که لام موجود را زائده قرار می دهند و لام دیگری را در او تضمین می کنند. و قد أجيب عن ذلك بأنه لا غرابة فيه بل هو من القريب لأن «الآن» موضوع لحد ما بين الزمانين و لا محالة يكون غير منقسم ثم استعمل في

۱. التوبة: ۴۰.

۲. المائدة: ۳.

۳. المزمّل: ۱۵ و ۱۶.

(و الذين ثمّ اللّاتي) جمع ألّتي. و هذا على القول بأنّ تعريف الموصول بالصّلة، و أمّا على القول بأنّ تعريفه باللام إن كانت فيه و بنيّتها إن لم تكن فليست زائدة.

أجزاء قليلة من أواخر الماضي و أوائل المستقبل حاضرة عند المتكلم مجازاً بواسطة «ال» الحضورية ثمّ أريد الإشعار بمبالغة في قلة تلك الأجزاء لثلا يفوت العلاقة المجازية فاحيى إلى كلمة زائدة دالّة على المبالغة فوجدوا أحقّ الكلمات بذلك اللام الزائدة من حيث إن زيادتها على الكلمة لايزيدها على أصلها فلما زادوها حصل التكرار فحذفوا الحضورية دون الزائدة لأنّ لذلك أثراً يبقى عن الحذف دون هذا انتهى. ولكن فيه اشكال عدم معارضة «ال» و هو من مختصات الاسم مع علّة البناء و لا مدفع له إلا بما ذكرنا في باب المبنيّ في وجه عدم معارضة التثنية و الجمع مع علّة البناء في باب المنادى و اسم «لا» لنفي الجنس فتأمل<sup>١</sup> و للرّضيّ<sup>٢</sup> في المسألة كلام لا بدّ من ذكره و هذا نصّه:

"قال الزجاج: بني لتضمّنه معنى الإشارة إذ معناه «هذا الوقت» و هذا مذهبه في «أمس»؛ و فيه نظر إذ جميع الأعلام هكذا متضمّنة معنى الإشارة مع إعرابها. و قال السيرافي: لشبه الحرف بلزومها في أصل الوضع موضعاً واحداً و بقائها في الاستعمال عليه و هو التعريف باللام و سائر الأسماء تكون في أول الوضع نكرة ثمّ تتعرّف ثمّ تنكر و لا تبقى على حال فلما لم يتصرّف فيه بنزع اللام شابه الحرف لأنّ الحروف لا يتصرّف فيها. و قال أبو علي: بني لتضمّنه اللام كأمس، و أمّا اللام الظاهرة فزائدة إذ شرط اللام المعرفة أن تدخل على النكرات فتعرّفها

١. صفحة ٨٣

٢. ترجمه رضی در صفحه ٣٦ گذشت.

(و) تزداد زيادة غير لازمة بأن دخلت (لإضطرار كبنات الأوبر) في قول الشاعر :

و لقد جنيتك أكمؤا و عساقلا      و لقد نهيتهك عن بنات الأوبر

أراد بنات أوبر و هو ضرب من الكمأة، (كذا و طبت النفس) في قول الشاعر :

و «الآن» لم يسمع مجرداً عنها<sup>١</sup>.

«و بني على الحركة» جواب از سوال دوم است «و كانت فتحة» جواب از سوال سوم است چنان که «هو مبني لتضمنه» جواب از سوال اول است<sup>٢</sup>، فلا تغفل.

و مثل «الذين» و «اللآتي»<sup>٤</sup> و بقیة موصولات بنابر قولی که تعریف موصولات به سبب صله می باشد نه به سبب لام، اما بنابر قولی که تعریف موصولات به لام است اگر لام مذکور باشد، و به تقدیر لام است اگر مذکور نباشد؛ مثل: «من» و «ما» پس بنابر این قول لام زائده نیست، بلکه برای تعریف است. و فيها قول آخر و هو أنّ تعریفها ذاتی نقلناه فی المدرّس الأفضل فی بحث الموصولات فراجع إن شئت.

هشتم: زائده به جهت ضرورت شعریه، مثل: «بنات الأوبر» در قول شاعر که در اصل «بنات أوبر» بدون لام بوده و لام به جهت ضرورت شعریه زیاد شده. تعریف «بنات أوبر» به سبب

١. شرح الرّضي على الكافية: ٣/ ٢٢٩.

٢. جهت مطالعه بیشتر به این منابع رجوع کنید: اللامات للزجاجي: ٥٠. حروف المعاني و الصفات للزجاجي: ٧١. الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٤٢٤. اللباب في علل البناء و الإعراب: ٢/ ٨٨. توضیح المقاصد و المسالك: ١/ ٤٦٤. شرح الأشموني: ١/ ١٦٩. معجم الهوامع: ٢/ ١٨٤. حاشية الصبان: ١/ ٢٦٤.

٣. اشاره به مطلب صفحه ٧٦.

٤. ادامه مثال های «ال» زائده لازمه.

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا صددت و طبت النفس يا قيس عن عمرو

أراد نفساً، و قوله : (السري) معناه الشريف تَمَّ به البيت. (و بعض الأعلام) المنقولة (عليه أَل دخلا للمح ما) أي لأجل ملاحظة الوصف الذي (قد كان عنه نقلاً) (ك «الفضل») يسمّى به من يتفأل بأنّه يعيش و يصير ذا فضل (و الحارث) يسمّى به من يتفأل بأنّه يعيش و يحرث (و التّعمان فذكر ذا) أي أَل (و حذفه) بالنسبة أي التّعريف (سيان) .

علمیت است، چون که علم است از برای یک قسم از «کلمات» که در وقت صدا کردن رعد در دامنه کوهسارها می روید و خراسانی ها آن را «سماق» و به عربی «شحمة الأرض»<sup>۱</sup> می نامند. و مثل لام در «النفس» چون که لام در «النفس» اثر تعریف نمی تواند چون که «نفس» تمیز است برای نسبت در «طبت» و تمیز باید نکره باشد. و لفظ «سری» به معنای شریف است و جزء شعر شاعر نیست، بلکه مصنّف خواسته بیت الفیه را به سبب لفظ «سری» تمام کند.

نهم: از اقسام «أل» لمحیه است، و این در جایی است که غرض متکلم از داخل کردن لام بر عَلم منقول این باشد که به مخاطب بفهماند که عَلم قرار دادن این اسم برای منقول إليه به امید این بوده که معنای منقول منه یا خصوصیت آن در منقول إليه وجود بگیرد. حاصل این که متکلم به سبب لام، اشاره می کند به معنای اصل لفظ که قبل العلمیه داشته، مثل: «فضل» که در اصل مصدر و به معنای فضیلت بوده و به این اسم، نامیده می شود کسی که درباره او فال نیک زده می شود که زنده بماند و صاحب فضل بشود؛ و مثل: «حارث» که اسم فاعل و به معنای زراعت کننده و دهقان بوده و به این اسم نامیده می شود کسی که درباره او فال زده

(و قد یصیر علماً بالغلبه مضاف) ک «ابن عباس» و «ابن عمر» و «ابن مسعود» للعبادة  
 (أو مصحوب أل كالعقبه) لأیلة.....

می شود که زنده بماند و زراعت کننده و دهقان بشود؛ و مثل: «نعمان» که در اصل به معنای «خون» بوده و نامیده می شود به این اسم کسی که درباره او فال نیک زده می شود که زنده بماند و تندرست باشد که سرخی خون در او پیدا شود، یعنی لاغر و ضعیف و زرد رنگ نشود. حاصل آن که خصوصیت «خون» در او وجود بگیرد که سرخ رنگ بودن است. پس دانسته شد که این «لام لمحیه» اثر تعریف ندارد، پس ذکر کردن این لام و ذکر نکردن آن نسبت به تعریف یکسان است. لکن اثر لفظی دارد، یعنی سبب حذف تنوین و عدم اضافه و عدم اجتماع با حرف نداء می شود؛ و فائده معنویش التفات دادن مخاطب است به معنای منقول منه به طریقی که آنفاً بیان شد.

مساله: لام لمحیه قیاسی نیست، بلکه سماعی است؛ لذا بر امثال «محمد» و «صالح» و «یزید» اگر علم باشند داخل نمی شود.

و للام أقسام آخر يعرف بالتأمل.

### علم بالغلبه

مساله: گاهی معرف به لام و هم چنین مضاف الیه، علم بالغلبه می شود. این در جایی است که معرف به لام و هم چنین مضاف قابل صدق بر کثیرین باشد، یعنی کلی باشد لکن به سبب کثرت استعمال، علم در یک فرد شده باشد یعنی جزئی شود؛ مثل: «العقبه» که در اصل اسم بوده برای هر راهی که در کوه باشد که در فارسی او را «کتل» می نامند، و به سبب کثرت استعمال اسم شده فقط برای راه کوهی که قریب به مکه است که او را «أیلة»



و المدينة لطیبة، و الكتاب لكتاب سیویه. ثمّ الذي صار علماً بغلبة الإضافة لا تنزع منه بناء و لا بغيره كما قال في شرح الكافية. (و حذف أل ذي) من الإسم الذي صار علماً بغلبتها (إن تناد أو تصف أوجب) نحو «يا أعشى» و «هذه مدينة الرسول ﷺ» (و في غيرهما) أي غير النداء و الإضافة (قد تنحذف) أل بقله نحو: .....

می نامند<sup>۱</sup>. و مثل: «المدينة» که در اصل اسم بوده برای هر شهری و به سبب کثرت استعمال اسم شده فقط برای مدینة حضرت رسول ﷺ. و مثل: «الكتاب» که در اصل اسم بوده برای هر کتابی و به سبب کثرت استعمال اسم شده فقط برای کتاب سیویه<sup>۲</sup>. و مثل: «ابن عباس» که در اصل دلالت دارد بر هر یک از پسرهای عباس و به سبب کثرت استعمال علم شده فقط برای «عبدالله بن عباس» که شاگرد مولا المیر المؤمنین علیؑ در علم تفسیر است؛ و هم چنین «ابن عمر» و «ابن مسعود» که در اصل دلالت می کرده بر هر یک از اولاد عمر و اولاد مسعود و به سبب کثرت استعمال علم شده فقط برای عبدالله بن عمر و عبدالله بن مسعود.

### ندا و اضافة علم بالغلبه

مساله: هر اسمی که به سبب غلبه علم شود اگر مضاف و مضاف الیه باشد اضافه از او نزع نمی شود، نه به سبب ندا و نه به سبب غیر ندا. و اگر معرّف به لام باشد و منادی شود یا آن که اضافه شود، حذف لام واجب است؛ چون حرف ندا و هم چنین اضافه با لام جمع نمی شود، زیرا لازم می آید جمع بین دو سبب تعریف؛ مثل: «یا أعشى» که در اصل «الأعشى» بوده و لام به سبب ندا حذف شده، و مثل: «هذه مدينة الرسول» که در اصل «المدينة» بوده و لام به سبب اضافه حذف شده، و در غیر نداء و اضافه لام أيضاً حذف می شود، لکن قلیل

۱. بر عقبه منی نیز اطلاق می شود. شرح التصريح على التوضيح: ۱/ ۱۸۷.

۲. ترجمه سیویه در صفحه ۴۹ گذشت.

«هذا عَيِّوق طالعاً».

است؛ مثل: «هذا عَيِّوق طالعاً» که در اصل «العیوق» بوده و لام بدون نداء و اضافه حذف شده.

رضی<sup>۱</sup> در بحث «لا» نفی جنس می گوید: "و اعلم أنه قد يؤول العلم المشتهر ببعض الخلال بنكرة فينتصب بلا التبرئة و يتنزع منه لام التعريف إن كان فيه نحو «لا حسن» في «الحسن البصري» و كذا «لا صعق» في «الصعق» أو مما أضيف إليه نحو «لا امرأ قيس»<sup>۲</sup>.

### توضیح عبارات مصنّف

مسأله: ضمیر «غیرهما» در قول مصنّف: "و في غيرهما قد تنحذف" از قبیل: ﴿اغْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾<sup>۳</sup> می باشد؛ چنانچه شارح اشاره کرده به قول خودش: "أبي غير النداء و الاضافة"، فتبصّر حتّى من أهل البصيرة إن شاء الله تعالى.

### ال در علم بالغلبه

مسأله: بدان که «ال» در علم بالغلبه در اصل «ال» عهد ذهنی بوده؛ ثمّ اعلم أنه بقي المضاف إلى المعرفة و إنّها لم يعترض له لآته ذكره في ضمن مطلق المضاف بعد الحروف الجارة لمناسبتة إياها فذكره ها هنا مع ذلك فتأمل.

۱. ترجمه رضی در صفحه ۳۶ گذشت.

۲. شرح الرّضی علی الکافیة: ۱۶۵ / ۲.

۳. المائدة: ۸.

## باب ابتدا

هذا باب (الإبتداء)

و قدّم أحكام المبتدأ على الفاعل تبعاً لسيبويه و بعضهم يقدّم الفاعل و ذلك مبنيّ على القولين في أنّ أصل المرفوعات هل هو المبتدأ أو الفاعل؟

---

### بررسی لفظ « مبتدأ »

مساله: لفظ «مبتدأ» اسم مفعول است از باب افتعال، و چون در رسم الخط همزه لام الفعل بالای الف نوشته می شود، و بعض نویسندگان اشتباه می کنند همزه را بعد از الف می نویسند، لذا غالب طلاب با الف ممدوده می خوانند؛ و منشا این غلط مشهور همین اشتباه در رسم الخط است.

### اصل مرفوعات

مساله: اختلاف است بین نحویین که آیا اصل مرفوعات مبتداست، یا آن که اصل فاعل است، یا آن که هر دو اصل هستند. سبویه<sup>۱</sup> می گوید اصل مبتداست<sup>۲</sup>. جرجانی<sup>۳</sup> می گوید اصل فاعل است<sup>۴</sup>، و جماعتی<sup>۵</sup> می گویند هر دو اصل هستند.

---

۱. ترجمه سبویه در صفحه ۴۹ گذشت.

۲. معجم الهوامع: ۳۵۹/۱.

۳. ترجمه جرجانی در صفحه ۹۴ گذشت.

۴. این قول به خلیل بن احمد الفراهیدی رحمته الله منسوب است. معجم الهوامع: ۳۵۹/۱.

۵. این قول مختار رضی رحمته الله است و آن را از اخفش و ابن السراج نیز نقل کرده است. همان

وجه الأول: أنّ المبتدأ مبدؤ به في الكلام، و أنّه لا يزول عن كونه مبتدأ و إنّ تأخر، و الفاعل يزول فاعليته إذا تقدّم و أنّه عامل و معمول، و الفاعل معمول ليس غيره.

### ادله تقديم مبتدا

مساله: مصنف مبتدا را بر فاعل مقدم کرد، چون سیبویه را متابعت کرده؛ و بعض دیگر که تابع جرجانی هستند، فاعل را مقدم می کنند. سیبویه سه دلیل بر این مطلب اقامه کرده است:

اول: این که مبتدا «مبدو به» در کلام است، یعنی رتبه مبتدا دائماً در صدر کلام است اگر چه لفظاً مؤخر شود.

دوم: این که مبتدا از مبتدا بودن زائل نمی شود، اگر چه مؤخر شود، یعنی مکان در وصف عنوانیش که مبتدا بودن است دخالتی ندارد؛ لذا در صورت تاخیر و صف عنوانیش زائل نمی شود؛ لکن فاعل، فاعل بودنش زائل می شود، اگر مقدم شود؛ چون مکان در وصف عنوانی فاعل که فاعل بودن است اثر دارد. خلاصه آن که مبتدا وصف عنوانیش به سبب جا به جا شدن زائل نمی شود، و لکن فاعل وصف عنوانیش به سبب جا به جا شدن زائل می شود. و سر این مطلب قوت وصف عنوانی مبتدا و ضعف وصف عنوانی فاعل است، چون مبتدا در کلام بدل ندارد اگر چه مؤخر شود؛ و لکن فاعل اگر مقدم شود بدل دارد چون او را می توانیم مبتدا قرار بدهیم، چون مقتضی تبدیل در فاعل موجود و در مبتدا مفقود است، فتأمل فإنّه دقیق کمال الدقة.

سوم: این که مبتدا هم عامل است و هم معمول، بنا بر قول به ترافع و لکن فاعل فقط معمول است و عامل نیست. و مراد عاملیت و معمولیت به سبب وصف عنوانی است، پس

و وجه الثاني: أنّ عامله لفظي، و هو أقوى من عامل المبتدأ المعنوي، و أنّه إنّما رفع للفرق بينه و بين المفعول، و ليس المبتدأ كذلك، و الأصل في الإعراب أنّ يكون للفرق بين المعاني.

اشکال نشود به مثل: «جائني ضارب زيد غداً» زیرا که عمل «ضارب» در «زيد» و «غداً» به سبب وصف عنوانی نیست، بلکه به سبب اشتقاق است، فتبصر.

### ادله تقديم فاعل

مساله: جرجانی<sup>۱</sup> أيضاً سه دليل دارد، اگر چه شارح یکی را ذکر نکرده:

اول: اصل در کلام جمله خبریه است نه انشائیه؛ و اصل در جمله خبریه فعلیه است، و جمله فعلیه بدون فاعل نمی شود. چنانچه در باب فاعل مصتّف می گوید:

و بعد فعل فاعل إن ظهر فهو وإلا فضمير استتر

دوم: این که عامل فاعل لفظی است، چون که فعل در او عمل می کند و عامل مبتدا معنوی است؛ بنابر عدم ترافع چون که تجرّد که رافع مبتداست، معنوی است؛ و عامل لفظی از عامل معنوی اقوی می باشد.

سوم: این که فاعل رفع داده شده برای فرق بین او و مفعول، و رفع مبتدا برای فرق نیست؛ چون که خبرش أيضاً مرفوع است. و اصل در اعراب این است که برای فرق بین معانی باشد؛ پس فاعل اصل است چون اعرابش که رفع است، اصل است.

۱. ترجمه جرجانی در صفحه ۹۴ گذشت.

ثمّ المبتدأ اسم مجرّد عن العوامل اللفظيّة غير المزيّدة مخبر عنه .....

### اقسام مبتدا

مساله: مبتدا بر دو قسم است. اول: مبتدای اسمی، دوم: مبتدای وصفی.

#### تعريف مبتدای اسمی

مساله: مبتدای اسمی، عبارت است از اسمی که مجرّد از عوامل لفظیّه غیر مزیّده باشد، حال کونی که آن اسم مجرّد «مخبراً عنه» باشد نه «مخبر به»؛ چون که اسمی که «مخبر به» باشد، خبر است نه مبتدا. قال ابن هشام<sup>۱</sup> في بحث «الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها»: «الزائد، لا يقدح في كون الاسم مجرّداً عن العوامل اللفظيّة»<sup>۲</sup>.

#### اقسام مبتدای اسمی

مساله: اسم مجرّد از عوامل لفظیّه غیر مزیّده که مخبر عنه باشد، یعنی مبتدا باشد بر چهار قسم است.

اول: اسم صریح، مثل: «زید قائم» که «زید» اسم صریح است.

۱. ترجمه ابن هشام در صفحه ۳۵ گذشت.

۲. در مصدر «هم چنین آنچه شبیه زائد است» نیز موجود است که در اینجا نقل نشده است. مغنی

دوم: جمله ای که به سبب دخول ادات مصدریّه تاویل به مصدر می رود، مثل: ﴿أَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾<sup>۱</sup> که «أَنْ تَصُومُوا» مبتداست؛ چون که به سبب «أَنْ» مصدریّه تاویل «صومکم» می رود. و «تسمع بالمعیدی» که در سابق گذشت از همین قسم است.

سوم: جمله ای که تاویل به مصدر می رود لکن ادات مصدریّه بر او داخل نشده؛ مثل قول خداوند: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾<sup>۲</sup> که «أَنذَرْتَهُمْ» مبتدا است و مؤخر به تاویل «إِنذارک إیّاهم»، و «سواء» خبر است و مقدّم؛ و گفته شده<sup>۳</sup> تقدیم خبر بر همزه استفهام جائز است، چون که استفهام حقیقی نیست. و «سواء» تثنیه آورده نشده یا به سببی که در سابق گذشت و یا این که چون در اصل مصدر بوده و مصدر اطلاق بر قلیل و کثیر می شود.

چهارم: اسمی که بمنزلهٔ مجرّد باشد، و آن عبارت است از مبتدایی که بر او عوامل مزیده داخل شده؛ مثل: «بحسبک درهم» بنابر قولی که «حسبک» مبتداست و «باء» زائده بر مبتدا داخل شده<sup>۴</sup>؛ و مثل: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾<sup>۵</sup> بنابر قولی که «خالق» مبتداست و «من» زائده بر مبتدا داخل شده<sup>۶</sup>.

۱. البقرة: ۱۸۴.

۲. البقرة: ۶.

۳. مغنی اللیب: ۱۸۹.

۴. مغنی اللیب: ۱۴۸.

۵. فاطر: ۳.

۶. مغنی اللیب: ۵۷۵.

أو وصف رافع لمكتفى به، فالاسم يعمّ الصريح والمؤول، والقيد الأول يخرج الاسم في بابي «كان» و«إن» والمفعول الأول في باب ظنّ، والثاني يدخل نحو «بحسبك درهم»

### تعريف مبتدای وصفی

مسأله: مبتدای وصفی أيضاً اسمی است که مجرد از عوامل لفظیّه غیر مزیده باشد، لکن «مخبراً عنه» نیست؛ بلکه باید وصفی باشد که «مکتفی به» خود را رفع داده باشد و وصف «مخبراً به» است نه «مخبراً عنه».

### مراد از «مکتفی به»

مسأله: مراد از «مکتفی به» چیزی است که صفت با او «کلام» و «لفظ مفید» و «محسن السکوت علیه» شود، یعنی یک رکن کلام شود و رکن دیگر خود صفت.

### بررسی تعریف مبتدای اسمی

مسأله: اسم که جنس تعریف است مبتدایی را شامل می شود که اسم صریح باشد، که عبارت است از قسم اول و قسم چهارم علی إشکال فيه يتولّد من جعل قوله «غير المزیده» مدخلاً و هم چنین شامل می شود مبتدایی را که اسم مؤول باشد که عبارت است از قسم دوم و سوم که مثال هر چهار قسم در سابق گذشت<sup>۱</sup>.

قید اول یعنی «مجرد» اسم «کان» و «إن» و مفعول اول «ظنّ» را خارج می کند، بلکه اسم همه نواسخ را خارج می کند. و قید دوم یعنی «غير المزیده» داخل می کند «بحسبك» را چون «باء» غیر مزیده نیست، بلکه مزیده است، و در ابتدا تجرّد از غیر مزیده لازم است نه از مزیده؛



علی أنّ شیخنا العلامه الکافیجی یری أنّه خبر مقدّم و أنّ المبتدأ درهم نظراً إلی المعنی، و الثالث ینخرج أسماء الأفعال و بقید الوصف بکونه رافعاً لمکتفی به ینخرج قائم من «أ قائم أبوه زید».

چون مزیده کالعدم است. لکن تحقیق بر این است که علامه کافجی<sup>۱</sup> رای و عقیده اش بر این است که «بحسبک» خبر مقدّم است و «درهم» مبتدای مؤخّر، نظر به معنی؛ چون که «درهم» ذات است و «بحسبک» در معنای صفت است به معنای «کافی» یا «مکتفی» و در هر کلامی که ذات و صفت جمع شود، مبتدا شدن ذات بهتر است، بلکه در بعض صور واجب است مثل: «هل أفضل منك زید» چون «أفعل» تفضیل نمی تواند در اسم ظاهر عمل کند، مگر در مسأله «کحل» چنانچه خواهد آمد در بابش؛ و یا این که چون «بحسبک» به معنای «کفاک» می باشد و فعل لیاقت مبتدا شدن را ندارد و کذا ما هو بمعناه، فتأمل.

مسأله: قید سوم یعنی «مخبراً عنه»، اسماء افعال را خارج می کند؛ چون اسماء افعال مجرّد از عوامل لفظیه هستند، لکن «مخبراً عنه» نیستند، بلکه «مخبراً به» هستند. چنانچه در باب معرب و مبنی گذشت.<sup>۲</sup>

### بررسی تعریف مبتدای وصفی

مسأله: مقید کردن مبتدای وصفی به این که رافع «مکتفی به» باشد، «قائم» را از «أ قائم أبوه زید» خارج می کند؛ چون «أبوه»، «مکتفی به» نیست، زیرا که لایحسب السکوت علی «أ

۱. ترجمه علامه کافجی در صفحه ۹۴ گذشت.

۲. صفحه ۸۳.

إذا علمت ذلك فنزل المثل على هذا الحدّ و قل: (مبتداً زيد و عاذر خبر) عنه (إن قلت زيد عاذر من اعتذر) لإنباق الحدّ عليه.

قائم أبوه» فقط چون ضمیر «أبوه» محتاج به مرجع است. پس «أبوه» بدون «زيد»، «مكتفی به» نیست چون که «زيد» مرجع ضمیر، «أبوه» فاعل «قائم»، و «زيد» مبتدای مؤخر است.

### توضیح متن شارح

مساله: چون دانستی که مبتدا یا اسمی است یا وصفی، و دانستی تعریف هر یک را، پس تنزیل بنها مثال های مصنف را بر تعریف، و بگو مبتدا «زيد» است و «عاذر» خبر است از «زيد»، اگر گفتی: «زيد عاذر من اعتذر».

حاصل این که بگو «زيد» مبتداست، چون تعریف منطبق بر او می شود؛ زیرا «زيد» مجرّد است از عوامل لفظیّه غیر مزیده و مخبر عنه است. و هم چنین بگو که اول، یعنی وصف مبتدا است و ثانی فاعل است اگر وصف اسم فاعل یا صفت مشبّهه یا مانند آن باشد، و ثانی نائب فاعل است اگر وصف اسم مفعول باشد که در هر دو صورت، این ثانی مبتدای وصفی را از خبر بی نیاز می کند.

حكى عن السيد الشريف<sup>۱</sup> أنّه قال في شرحه للمفتاح إنّ الصفة بعد النفي كلام مجازاً. و قال الرضي<sup>۲</sup>: "إنّ هذه الصفة في المعنى كالفعل، و لذا تمّ بفاعله كلاماً إذا كان فاعله اسماً ظاهراً أو ضميراً بارزاً و لذا لا تصغر و لا توصف و لا تعرف و لا تتّى و لا تجمع" انتهى ملخصاً.

۱. ترجمه میر شریف در صفحه ۹۴ گذشت.

۲. ترجمه رضی در صفحه ۳۶ گذشت.

۳. شرح الرضي على الكافية: ۱/ ۲۲۵.

(و أول مبتدأ والثاني فاعل) أو نائب عنه (أغني) المبتدأ عن الخبر (في) كلّ وصف اعتمد

وقال الدماميني<sup>۱</sup> في أوائل الباب الثاني من المغني: "إنّ التحقيق أنّ هذا المبتدأ لا خبر له أصلاً ولا يتصوّر أن يكون مخبراً عنه كيف وهو في نفسه مسند إلى ما بعده فهو في المعنى خبر ومنشأ الغلط تسميته مبتدأ فظنّ أنّ كلّ مبتدأ مخبر عنه وليس كذلك"<sup>۲</sup> انتهى.

### شرط مبتدای وصفی

مساله: در مبتدای وصفی تقدّم نفی و استفهام شرط است.

مساله: در عمل وصف أيضاً، تقدّم نفی و استفهام شرط شده؛ لذا اختلاف شده که آیا تقدّم نفی و استفهام شرط عمل است یا شرط ابتدائیت؟ اگر چه اقوی شرط عمل بودن است، چون مبتدأ شدن بعد از عمل کردن در «مکتفی به» است. و الحاصل آنکه ليس الوقوع في سياق النفي و الاستفهام مسوغاً للابتدائية بل إنّها هو شرط للعمل أو الاكتفاء بالفاعل على أظهر القولين<sup>۳</sup>.

۱. محمد بن ابی بکر بن عمر بن ابی بکر بن محمد، المخزومي القرشي، بدر الدين؛ معروف به «ابن الدماميني» در سال ۷۶۹ قمری مطابق با ۱۳۶۲ میلادی در اسکندریه به دنیا آمد در آنجا نزد البهاء ابن الدماميني و عبد الوهاب القروی شاگردی کرد، سپس به مکه رفت و در درس قاضی ابو الفضل الشوبری شرکت کرد. ابن الدماميني پس از مکه به قاهره سفر کرد و آنجا ملازم ابن خلدون شد و در مصر به جایگاهی رسید که متصدی اقراء نحو در الأزهر شد. او به کسب و کار نیز مشغول شد اما پس از آتش سوزی ای اموالش سوخت و از ترس طلبکاران فرار کرد. در نهایت او در سال ۸۲۰ به کراج هند رفت و در همان شهر در سال ۸۲۷ قمری مطابق با ۱۴۲۴ میلادی مرد. از جمله کتاب های او «تحفة الغربی» شرح المغني، «نزول الغیث»، «الفتح الزباني» و «عين الحیاة» است. الأعلام: ۵۶/۶. الإعلام بمن في تاريخ الهند: ۲۶۸/۳.

۲. شرح الرّضي على الكافية: ۱/۲۲۵. شرح شذور الذهب للمجرجي: ۱/۳۵۷. حاشية الصبان:

۲۷۸/۱.

۳. مغني اللبيب: ۶۱۲.

علی استفهام و رفع ظاهراً أو مضمراً بارزاً نحو: «أ سار ذان» (و قس) علی هذا المثال نحو: «کیف جالس الزیدان» و «أ مضروب العمران» و لا يجوز کونه مبتداً إذا رفع ضميراً مستتراً في نحو: قاعد في «ما زید قائم و لا قاعد».

### توضیح متن شارح

مساله: مبتدا شدن وصف در جایی است که وصف رفع بدهد اسم ظاهر را یا ضمیر بارز را؛ مثل: «أ سار ذان» که «سار» بعد از استفهام واقع شده و رفع داده اسم ظاهر را که «ذان» باشد. و قیاس کن بر «أ سار ذان»، «کیف جالس الزیدان» را که «جالس» اعتقاد کرده بر استفهام اسمی که «کیف» باشد؛ پس دانسته شد که در استفهام فرقی نیست که حرف باشد یا اسم. و هم چنین قیاس کن بر «أ سار ذان»، «أ مضروب العمران» را که «العمران» نائب فاعل است برای وصف که اعتقاد بر استفهام کرده.

### وصف رافع ضمیر مستتر

مساله: دانسته شد در مبتدا شدن وصف شرط است که اسم ظاهر یا ضمیر بارز را رفع بدهد. پس اگر ضمیر مستتر را رفع بدهد، جائز نیست که وصف مبتدا شود مثل: «قاعد» در «ما زید قائم و لا قاعد»؛ زیرا ضمیر مستتر در وصف، کالعدم است، چون در تکلم و خطاب و غیبت تغییر نمی کند. لذا جائز نیست که او را رکن کلام یا مغنی از رکن کلام قرار بدهیم؛ چنانچه در علم معانی بیان گفته اند وصفی که در او ضمیر مستتر است، به منزله خالی از ضمیر است؛ فراجع باب تقدیم المسند إليه.

(و کاستفهام) فی اعتماد الوصف علیه (التّفی) نحو: «خلیّی ما وافٍ بعهدی أنتما» و «غیر قائم الزّیدان» و «ما مضروب العمران».

### اعتماد وصف بر نفی

مساله: نفی مثل استفهام است در شرط بودن اعتماد وصف بر او، چه آن که نفی به حرف باشد، مثل: «خلیّی ما وافٍ بعهدی أنتما»<sup>۱</sup> که «وافٍ» اعتماد به «ما» نافی کرده مبتدا، و «أنتما» فاعلش، سدّ مسدّ خبر شده؛ و چه اینکه نفی به اسم باشد، مثل: «غیر قائم الزّیدان»<sup>۲</sup>.

### اقوال در «غیر قائم الزّیدان»

مساله: بدان که در «غیر قائم الزّیدان» سه قول است:

اول: «غیر» مبتداست به معنای «مغایر»؛ پس «غیر» بنابر این قول وصف است و اعتماد به معنای خود کرده و اضافه شده به سوی «قائم»، و «الزّیدان» فاعل «غیر» است سدّ مسدّ خبر، نه فاعل «قائم»؛ لکن در این صورت لازم می آید «قائم» بدون فاعل باشد، و این بعید است؛ توجیّات دیگری هم در مطوّلات ذکر شده.

دوم: «غیر» مبتداست به معنای «مغایر»، و «الزّیدان» فاعل «قائم» است سدّ مسدّ خبر «غیر» نه «قائم»، چون «قائم» محتاج به خبر نیست زیرا مضاف الیه است؛ لکن در این صورت لازم می آید که فاعل کس دیگر سدّ مسدّ خبر مبتدا شود؛ و این هم أيضاً بعید است.

۱. اشاره به این بیت است:

خَلِيْلِي مَا وَاوِيَّ بَعْدِي أَنْتَمَا إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَيَّ مِنْ أَقَاتِي

قاتل این شعر مشخص نشده است. اللّمحة في شرح الملحة: ۱/ ۲۹۹.

۲. ازهری نفی به فعل را نیز اضافه کرده است مانند: «لیس قائم الزّیدان». شرح التصريح على التوضيح:

سوم: مبتدای وصفی اگر چه «قائم» است، لکن «غیر» را مبتدا می گوئیم چون مضاف با مضاف الیه کالکلمة الواحدة می باشد. در این صورت چندان اشکال نیست مگر اشکال تجرّد و جر مبتدا، و این دو اشکال در «ربّ رجل صالح لقیته» و در «لعلّ أبي المغوار منك قریب»، بنابر این که «رجل» و «أبي» مبتدا باشند أيضاً وارد است. و جواب هر دو این است که عامل در این موارد به منزله زائد است، چون «غیر قائم الزیدان» به منزله «ما قائم الزیدان» است و «رب» و «لعلّ» از حروف جری هستند که محتاج به متعلّق نیستند، پس گویا زائد هستند مثل: «بحسبک درهم» و «هل من خالق غیر الله»<sup>۲۱</sup>.

قال ابن هشام<sup>۳</sup> في أول باب ثامن: "قد يعطي الشيء حكم ما أشبهه في معناه أو في لفظه أو فيها، فأما الأوّل فله صور كثيرة ... إلى أن قال والرابعة جواز «غیر قائم الزیدان» لما كان في معنى «ما قائم الزیدان» و لو لا ذلك لم یجز، لأنّ المبتدأ إما أن يكون ذا خبر أو ذا مرفوع یعنی عن الخبر و دلیل المسألة قوله:

غَيْرٌ لَّاهِ عِدَاكَ فَاطْرِحِ اللّٰهُ  
وَوَلَا تَعْتَرِزْ بِعَارِضِ سَلْمٍ"

و بَيْنَ الْمُحْتَبِي وَجِهَ الْاِسْتِدْلَالِ بِالْبَيْتِ فِرَاجِعِ اِنْ شِئْتَ.

۱. فاطر: ۳.

۲. توضیح المقاصد: ۴۷۱/۱. شرح ابن عقیل: ۱۹۰/۱. شرح التصريح: ۱۹۳/۱. حاشية الصبان:

۲۷۶/۱.

۳. ترجمه ابن هشام در صفحه ۳۵ گذشت.

۴. مغني اللبيب: ۸۸۶.

و قد قال الأخفش و الكوفيون : (يجوز) كون الوصف مبتدأ و له فاعل يغني عن الخبر من غير اعتماد على نفي و لا استفهام (نحو فائز) أي ناج (أولو الرشد) بفتحين أي أصحاب الهدى (و الثاني) و هو ما بعد الوصف (مبتدأ) مؤخر (و ذا الوصف) بالرفع

مسأله: قيل إنّ «غير» مبتدأ لا يحتاج إلى الخبر كما قيل بذلك في اسم «لا» إذا دخل عليها الهمزة نحو: «ألا عمر ولى مستطاع رجوعه» و سيأتي و في نحو «كلّ رجل و ضيعته» كما سيأتي أيضاً.

### مبتدای وصفی بدون اعتماد بر نفی و استفهام

مسأله: اخفش<sup>۱</sup> و کوفیین گفته اند که جائز است وصف مبتدا باشد و برایش فاعل باشد که سدّ مسدّ خبرش شود، بدون این که اعتماد بر نفی یا استفهام بنیاید؛ مثل: «فائز أولو الرشد» که «فائز» مبتدا شده، بدون اعتماد بر نفی و استفهام و «أولو الرشد» فاعلش سدّ مسدّ خبر است.<sup>۲</sup>

### سه حالت وصف و اسم بعد از او

مسأله: بدان که وصف با فاعلش بر سه قسم است:

اول: این که وصف و فاعلش هیچ کدام مفرد نباشد؛ یعنی هر دو تشبیه یا هر دو جمع سالم باشند که در این صورت واجب است فاعل وصف، مبتدای مؤخر باشد و وصف خبر مقدم؛ مثل: «أقائمان الزیدان» و «أقائمون الزیدون». و قول مصنّف و شارح "والثاني و هو ما بعد الوصف" إلخ، اشاره به همین صورت است. و جائز نیست در این صورت که وصف مبتدا

۱. ترجمه اخفش صفحه ۱۲۵ گذشت.

۲. شرح التصريح على التوضيح: ۱/ ۱۹۴.

(خبر) عنه مقدّم عليه (إن في سوى الأفراد) و هو التثنية و الجمع السالم (طبقاً أي مطابقاً لما بعده (استقرّ) هذا الوصف نحو: «أ قائمان الزيدان» و «أ قائمون الزيدون»). و لا يجوز كون الوصف مبتدأ و ما بعده خبره؛ لأنه إذا أسند إلى الظاهر تجرّد من علامة التثنية و الجمع كالفعل، فإن تطابقاً في الأفراد نحو: «أ قائم زيد» جاز كون ما بعد الوصف فاعلاً سدّ مسدّ الخبر و كونه مبتدأ مؤخراً و الوصف خبراً مقدّماً.

باشد و ما بعدش فاعل سدّ مسدّ خبر<sup>۱</sup>، زیرا و صف هر گاه مسند به ظاهر شود، یعنی اگر ما بعدش فاعل یا نائب فاعل شود، لازم است که مجرّد شود از علامت تثنیه و جمع، و حال این که در این صورت و صف مجرّد از علامت نیست.

صورت دوم: این است که هر دو مفرد باشد، که قول شارح "إن تطابقاً" اشاره به همین صورت است؛ مثل: «أ قائم زيد» پس در این صورت جائز الوجهین است، یعنی جائز است که وصف مبتدا باشد و ما بعدش فاعل، سدّ مسدّ خبر؛ و جائز است ما بعد و صف مبتدای مؤخر باشد و وصف خبر مقدّم.

صورت سوم: این است که وصف مفرد باشد و ما بعدش تثنیه و جمع؛ مثل: «أ سارِ دان» و «كيف جالس الزيدان» که در سابق شارح مثال زد<sup>۲</sup> که در این صورت واجب است که وصف مبتدا باشد و ما بعدش سدّ مسدّ خبر، و جائز نیست در این صورت و صف خبر مقدّم باشد و ما بعدش مبتدا، چون لازم می آید خبر مشتقّ با مبتدای خود مطابقت نکند و این باطل است.

۱. مگر بنا بر لغت «أكلوني البراغيث». شرح الأشموني: ۱ / ۱۸۲.

۲. همان: ۸۱.



و الجمع المکسر کالمفرد و کذا الوصف المطلق علی المفرد و المثنی و الجمع بصیغة واحدة نحو: «أجنب الزیدان».

### بررسی جمع مکسر و وصف

مساله: اگر وصف جمع مکسر باشد مثل: «أقیام الزیدون» پس در این صورت مثل مفرد است؛ یعنی مثل صورت دوم است که هر دو مفرد باشند که جائز الوجهین است. و بعضی گفته اند<sup>۱</sup> که مثل مفردی است که ما بعدش تثنیه و جمع باشد، یعنی مثل صورت سوم است که واجب است وصف مبتدا باشد و ما بعدش فاعل سدّ مسدّ خبر. و بعضی گفته اند<sup>۲</sup> که جمع مکسر مثل جمع سالم است، یعنی مثل صورت اول است که واجب است وصف خبر مقدّم باشد و ما بعدش مبتدا و این قول اقوی است، اگر چه مختار در نزد شارح و بعض محققین قول اول است با احتمال قول دوم؛ زیرا هیئت جمع در قوه دلالت بر جمعیت مثل علامت جمع است. پس اگر قیام مبتدا باشد، باید از هیئت جمعیت مجرّد شود، چنان که از علامت جمعیت واجب است مجرّد شود؛ فتدبر فیآنه لا یخلو عن دقة.

همین اقوال جاری است در صورتی که وصف قابل اطلاق بر مفرد و تثنیه و جمع باشد مثل: «أجنب الزیدان» و «أجنب الزیدون» اما در «أجنب زید» جائز الوجهین بودن متعین است کما لا یخفی.

### اقوال در رافع مبتدا و خبر

مساله: در رافع مبتدا دو قول و در رافع خبر چهار قول است.

۱. صبان این قول را به «قیل» نسبت داده و قائل را مشخص نمی کند. حاشیة الصبان: ۱ / ۲۸۱.

۲. صبان این قول را اختیار کرده است. همان

(و رفعوا مبتداً بالابتداء) و هو كونه معرّی من العوامل اللَّفْظِيَّة، و قيل: جعل الاسم أولاً ليخبر عنه (كذلك رفع خبر بالابتداء) وحده و هو الصحيح الَّذِي نَصَّ عليه سيبويه لأنّه طالب له، و قيل: بالابتداء؛ لأنّه اقتضاهما فعمل فيهما و ردّ بأنّ أقوى العوامل و هو

اما دو قول در رافع مبتدا:

قول اول: این است که مبتدا را رفع داده اند به ابتدا<sup>۱</sup>، یعنی عاری بودن و مجرد بودن از عوامل لفظیّه؛ و بعضی گفته اند<sup>۲</sup> ابتداء عبارت است از قرار دادن اسم را در اول کلام برای این که «خبر عنه» شود.

قول دوم: این است که مبتدا و خبر ترافع کرده اند<sup>۳</sup>.

اما چهار قول در رافع خبر:

قول اول: این است که رفع خبر به مبتدا است فقط؛ و همین قول صحیح است که تصریح کرده به این قول سیبویه<sup>۴</sup> به جهت این که مبتدا طالب خبر است و هر کس طالب کسی باشد، باید در مطلوب خود عمل کند.

قول دوم: این است که بعضی گفته اند<sup>۵</sup> که رافع خبر أيضاً ابتدا است، چون ابتدا هم خبر را و هم مبتدا را طالب است، پس ابتدا در هر دو عمل کرده است؛ لکن این قول رد شده است به این که اقوای عوامل که فعل است نمی تواند دو عمل رفع بکند. پس ابتدائیّت که

۱. سیبویه و جمهور قائل به این قول هستند. توضیح المقاصد: ۱/ ۴۷۳. همع الهوامع: ۱/ ۳۶۳.

۲. سیوطی در همع الهوامع: ۱/ ۳۶۵.

۳. کوفیون قائل به این قولند. همع الهوامع: ۱/ ۳۶۴.

۴. ترجمه سیبویه در صفحه ۴۹ گذشت.

۵. اخفش، ابن السراج و الرماني. همع الهوامع: ۱/ ۳۶۴.

الفعل لا يعمل رفیعین؛ فما لیس أقوى أولى، و قيل: بالإبتداء و المبتدأ، و قال الکوفیون: ترافعا، أي کلّ واحد منهما رفع الآخر و له نظائر فی العربیة. (و الخبر) هو (الجزء المتمّ الفائدة) مع مبتدأ غیر الوصف (کالله برّ) أي محسن لعباده (و الأیادی) أي التعم (شاهده) له.

اقوی نیست سزاوارتر است که دو عمل رفع نکند. حاصل فعل که عامل لفظی است نمی تواند دو عمل رفع بنیاید، پس ابتدائیّت که اقوی نیست سزاوارتر است که دو عمل رفع نکند، یعنی نمی تواند هم مبتدا را و هم خبر را رفع بدهد.

قول سوم: این است که رافع خبر، ابتدا و مبتدا هر دو می باشد<sup>۱</sup>.

قول چهارم: کوفین گفته اند که مبتدا و خبر ترافع کرده اند<sup>۲</sup>، یعنی مبتدا عمل رفع کرده در خبر و بالعکس، یعنی هر کدام دیگری را رفع داده و برای این مطلب در لغت عرب نظائری هست که یکی از آنها قول خداوند: ﴿أَيُّهَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾<sup>۳</sup> می باشد که «أَيُّهَا» در «تدعوا» جزم را عمل کرده و «تدعوا» در «أَيُّهَا» نصب را عمل کرده.

### تعریف خبر

مساله: خبر در اصطلاح آن جزئی است که متمّ فائده باشد، لکن با مبتدای اسمی نه مبتدای وصفی؛ زیرا در مبتدای وصفی متمّ فائده فاعل است، نه خبر. و گاهی خبر را در اصطلاح «معطی التکملة» می نامند؛ مثل: «الله برّ» که «برّ» صفت مشبّه و به معنای «محسن» است

۱. قائل این قول مبرّد است. شرح الأشمونی: ۱/ ۱۸۳.

۲. الإنصاف فی مسائل الخلاف: ۱/ ۳۸.

۳. الإسراء: ۱۱۰.

۴. ابن مالک در باب «الإخبار بالذی و الالف و اللام» گفته: ﴿

(و مفرداً یأتی) الخبر، و المراد به: ما للعوامل تسلط علی لفظه؛ فیشمل ما لا معمول له ک «هذا زید»، و ما عمل الجرّ ک «زید غلام عمرو» أو الرّفْع ک «زید قائم أبوه»، أو النصب ک «هذا ضارب أبوه عمراً».

و خبر است از برای «الله»، و مثل: «و الأیادی شاهدة» که «شاهدة» خبر است از برای «الأیادی»، و «أیادی» جمع «ید» می باشد که عضو مخصوص است که در اینجا مجازاً به معنای «نعمت» است. و حاصل معنای دو مثال چنین می شود که، خداوند احسان کننده است به بندگان و نعمت های خداوند شاهد احسان خداوند است.

### تعریف خبر مفرد و اقسامش

مسأله: خبر گاهی مفرد می آید، و مراد به خبر مفرد آن خبری است که از برای عوامل تسلط بر لفظش باشد، یعنی عامل بتواند در لفظش عمل کند از حیث این که خود لفظ، خبر باشد؛ پس «يقوم» در «زید يقوم» خبر مفرد نیست، زیرا عاملی که در لفظ «يقوم» عمل می کند مثل «أن» و «لن»، از حیث خبر بودن لفظ «يقوم» نیست؛ زیرا خبر تنها فعل نیست بلکه خبر مجموع فعل و فاعل است که «أن» و «لن» در مجموع نمی تواند عمل کند. اما «هذا» در «زید هذا» پس خبر مفرد است، اگر چه عامل نمی تواند در لفظ «هذا» عمل کند؛ زیرا عمل نکردن به سبب مانع است که شباهت حرفی باشد و الا، عامل می تواند در لفظ «هذا» عمل کند از حیث خبر بودن، چونکه خود «هذا» خبر است.

و این خبر مفرد بر چهار قسم است. اول: این که معمولی نداشته باشد، مثل: «هذا زید»، دوم: این که عمل جر کند، مثل: «زید غلام عمرو» که «غلام» خبر است و عمل جر کرده

(و یاتی جمله) بشرط أن تكون (حاویة معنی) المبتدأ (الذي سیقت له) أي إسماً بمعناه یربطها به لاستقلال الجملة و هو إمّا ضمیر موجود ک «زید قام أبوه» أو مقدّر ک «البرّ قفیز بدرهم» أي منه، أو اسم أشیر به إليه نحو: ﴿و لِبَاسِ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾

است در «عمرو»، سوم: این که عمل رفع کند، مثل: «زید قائم أبوه» که «قائم» خبر است و عمل رفع کرده در «أبوه»، چهارم: این که عمل نصب کند به علاوه عمل رفع، مثل: «هذا ضارب أبوه عمرأ» که «ضارب» خبر است، در «عمرأ» عمل نصب کرده به علاوه عمل رفع در «أبوه»؛ پس خبر مفرد جمیع این چهار قسم را شامل می شود.

### بررسی جمله خبر

مساله: گاهی خبر، جمله می آید، به شرط این که «حاوی» باشد، یعنی معنای مبتدأ را که آورده شده در بر داشته باشد این جمله خبر برای آن مبتدأ، یعنی اسمی را که به معنای مبتدأ باشد که جمله خبر را به مبتدأ ربط بدهد، به جهت این که جمله مستقل است، باید به سبب رابط او را مربوط به مبتدأ نماییم. و این رابط یا ضمیر موجود است مثل: «زید قائم أبوه»، یا ضمیر مقدّر مثل: «البرّ قفیز بدرهم» که «منه» بعد از «قفیز» در تقدیر است، زیرا که متعارف چنین است که، هرگاه جنسی نام برده شود و بعد از آن سعری برای مقداری ذکر شود، دانسته می شود مراد از این مقداری که شعر برایش ذکر شده، مقداری از همین جنس مذکور است. و «البرّ» مبتدای اول و «قفیز» مبتدای دوم «بدرهم» متعلّق به عامل مقدّر و خبر «قفیز»، و این مبتدأ و خبر، جمله خبر «البرّ» که مبتدای اول است؛ و رابط این جمله «منه» مقدّر بعد از مبتدای دوم است و إنّما سوغ فيه الابتداء بالنكرة لكونه مخصوصاً بالوصف المقدّر أعني «منه»؛ و یا این که رابط، اسم اشاره ای است که به سبب او اشاره شود به سوی مبتدأ، مثل: ﴿و لِبَاسِ التَّقْوَى

و یغنی عن الزابطة تكرار المبتدأ بلفظه ك ﴿الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ﴾<sup>۱</sup> و أو عموم في الخبر يدخل المبتدأ تحته نحو: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾

ذَلِكَ خَيْرٌ<sup>۱</sup> که «ذلک» رابط است و «لباس» مبتدای اول و «ذلک» مبتدای دوم و «خیر» خبر مبتدای دوم و جمله، خبر مبتدای اول که «لباس» است. هذا إذا قلنا بأن اسم الإشارة أعني «ذلک» مبتدأ ثانياً لا بدلاً أو عطف بيان لـ «لباس» و إلا فلا شاهد في الآية لأن الخبر أعني «خیر» حینئذ مفرد و گاهی بی نیاز می کند جمله را تکرار مبتدا لفظاً، مثل: ﴿الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ﴾<sup>۲</sup> که لفظ «الحاقّة» دوم بی نیاز کرده است جمله خبر را از رابط «الحاقّة» اول که مبتدای اول است، و «ما» استفهامیه مبتدای دوم و «الحاقّة» دوم خبر «ما»، جمله، خبر مبتدای اول.

و یا این که عمومی که در خبر است جمله خبر را موقعی بی نیاز می کند که مبتدا داخل در آن عموم باشد، مثل: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾<sup>۳</sup> که «الذین آمنوا» در تحت «من أحسن عملاً» داخل است، چون ایمان بهترین عمل های انسان است، «إن» حرف مشبّهة بالفعل، «الذین» مبتدا و اسم «إن»، «آمنوا» صلة «الذین». و «زید نعم الرجل»<sup>۴</sup> و من هذا القبيل «نعم الرجل» علی قول من يجعل «نعم الرجل» خبراً عن «زید»

۱. الأعراف: ۲۶.

۲. الحاقّة: ۱ و ۲.

۳. الکهف: ۳۰.

۴. در مکّرات المدرّس «زید نعم الرجل» آمده اما در مفتاح العلوم «نعم الرجل زید» ذکر شده است.

مفتاح العلوم: ۲۱۷.

(و إن تكن) الجملة (إيّاها معنى اكتفى) المبتدأ (بها عن الرابط كنطقي) أي منطوقی (الله حسبي و كفي).

و ذلك لعموم «الرجل» و شموله لـ «زيد» على ما ذكره صاحب المفتاح في بحث كون المسند جملة فراجع إن شئت<sup>۱</sup>.

### تطابق جملة خبر و مبتدا در معنی

مساله: اگر جمله خبر، در معنی نفس مبتدا باشد، مبتدا به همین جمله خبر اکتفا می کند، مثل: «نطقي الله حسبي و كفي» که جمله «الله حسبي» در معنی یکی از مصادیق «نطقي» می باشد، چون «نطق» مصدر به معنای اسم مفعول است؛ «نطقي» مبتدای اول، «الله» مبتدای دوم، «حسبي» خبر مبتدای دوم، جمله، خبر مبتدای اول؛ و این جمله خبر، چون در معنی مصداق مبتدا می باشد، محتاج به رابط نیست. و مثل جایی که مبتدا ضمیر شأن و قصّه باشد<sup>۲</sup>، چون که خبر عین مبتداست.

هذا هو المشهور ولكن التحقيق أنّ مثل هذا ليس من الإخبار بالجملة بل المفرد على إرادة اللفظ<sup>۳</sup> كما في عكسه نحو: «لا إله إلا الله كلمة إخلاص» و «لا حول و لا قوة إلا بالله كثر من كنوز الجنة» و كيف كان فمن هذا القبيل قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾<sup>۴</sup> ف «هو» مبتدأ أول و لفظ الجلالة مبتدأ ثان و «أحد» خبره و هذه الجملة خبر «هو» و هي عينه، لأنها مفسرة له و المفسر عين المفسر أي «الشأن الله أحد» هذا إن قلنا إنّ «هو» ضمير الشأن، و إن قلنا إنه ضمير

۱. همان.

۲. حاشية الصبان: ۲۸۸/۱.

۳. ازهری از دماینی و مرادی، تحقیق در این مساله را نقل کرده است. شرح التصريح على

التوضیح: ۲۰۲/۱.

۴. الإخلاص: ۱.

(و) الخبر (المفرد الجامد) و المراد به كما قال في شرح الكافية ما ليس صفة تتضمّن معنى فعل و حروفه .....

راجع إلى المسؤل عنه في كلام السائل فخره مفرد، و هو لفظ الجلالة و «أحد» بدل عنه أو خبر بعد خبر و قس عليه قوله تعالى: ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾<sup>۱</sup> أي: «القصة شاخصة أبصار الذين كفروا».

فإن قلت ما الحكمة في جعل الربط للجمله الواقعة خبراً أعمّ من رابط جملة الصلة و الجملة الواقعة حالاً أو صفة؟ قلنا إنّه لما كان الإخبار بالجملة أكثر من الصلة، و الوصف و الحال ناسب أن يكون رابطها أعمّ من كل لأنّ الشيء إذا كثّر في الكلام ناسب أن يأتي على أنحاء مختلفة فتأمل.

### اقسام خبر

مساله: بدان که خبر بر چهار قسم است. اول: جمله که حکمش بیان شد، دوم: مفرد جامد، سوم: مفرد مشتقّ یا مؤول به مشتقّ، چهارم: ظرف و جار و مجرور.

### اسم جامد

مساله: بدان که اسم بر سه قسم است:

اول: اسم ذات که دلالت بر نفس معنی می کند، قطع نظر از جمیع صفات؛ مثل: «زید» که دلالت بر ذات شخص معین می کند، قطع نظر از این که عالم باشد، یا جاهل؛ و این قسم را اسم «عین» می نامند.



(فارغ) أي خال من الضمير عند البصريين؛ لأنّ تحمّل الضمير فرع عن كون المتحمّل صالحاً لرفع ظاهر على الفاعلية، و ذلك مقصور على الفعل أو ما هو في معناه. و ذهب الكوفيون إلى أنّه يتحمّله.....

دوم: اسم حدث که وضع شده است از برای حدث، یعنی معنای مصدر، مثل: «ضرب» که وضع شده برای زدن؛ و این قسم را اسم «معنی» می نامند.

سوم: اسم مشتق که وضع شده است برای کسی که به او حدث و مصدر نسبت داده می شود؛ که آن نسبت مصدر به طریق صدور از او باشد مثل: «ضارب»، یا به طریق ثبوت برای او باشد مثل: «حسن»، یا به طریق زیاد بودن او باشد بر غیر مثل: «أعلم»، یا به طریق وقوع بر او باشد مثل: «مضروب»، یا زمان حدث باشد مثل: اسم زمان، یا مکان حدث باشد مثل: اسم مکان، یا آلت حدث باشد مثل اسم آلت؛ و جمیع اقسام مشتق متضمّن است معنای فعل و حروف فعل را، و صفت هستند؛ و جامد از هیچ یک از این اقسام نیست. پس جامد آن اسمی است که صفت متضمّن معنای فعل و حرف نباشد، یعنی یکی از اقسام ذکر شده نباشد.

مسأله: بدان که هر اسمی که به تاویل مشتقّ برود جامد نیست، مثل: «أبي رجل» در «مررت بر رجل أبي رجل» که به تاویل «كامل في الرجولية» می رود، و مثل: «أسد» در «زيد أسد» که به تاویل «شجاع» می رود و امثال این ها.

۱. تعریفی که استاد مدرّس افغانی رحمته الله آورده اند، تعریف مشتقّ بالمعنى الأعمّ است؛ به عقیده اشمونی و صبان در این بحث مشتقّ بالمعنى الأخصّ مراد است که شامل اسم زمان و مکان و آلت نمی شود. و در مسائل آینده به این اختلاف اشاره خواهد شد. شرح الأشمونی: ۱/ ۱۸۷. حاشیة الصبان: ۱/ ۲۸۹.

(و إن یشقّ) الخبر المفرد أو یؤول بمشتقّ ک «هذا أسد» أي شجاع (فهو ذو ضمیر مستکنّ) أي مستتر فیه.

### اختلاف بصرین و کوفین در خلوّ خبر مفرد از ضمیر

مساله: خبر مفرد در نزد بصرین خالی از ضمیر است، زیرا تحمّل ضمیر، یعنی در بر داشتن ضمیر، فرع این است که تحمّل کننده ضمیر، صالح باشد برای رفع دادن اسم ظاهر را بنابر فاعلیت، یعنی تحمّل کننده ضمیر بتواند اسم ظاهر را بر فاعلیت رفع بدهد؛ و این صلاحیت و توانستن منحصر در فعل است و آنچه که به معنای فعل است که عبارت است از، اقسام مشتقّ یا آنچه که به تاویل مشتق می رود. و کوفین گفته اند که خبر جامد مثل خبر مشتقّ متحمّل ضمیر می شود.<sup>۱</sup>

### تحمّل ضمیر در اسم زمان و مکان و آلت

مساله: بعضی گفته اند که اسم زمان و مکان و اسم آلت متحمّل ضمیر نمی شوند، چون که متضمّن معنای فعل نیستند، بلکه فقط متضمّن حروف فعل هستند.<sup>۲</sup>

### اقسام خبر مشتقّ

مساله: خبر مفرد مشتقّ یا مؤول به مشتقّ بر سه قسم است:

۱. الانصاف فی مسائل الخلاف: ۱/ ۴۸.

۲. رجوع شود به پاورقی صفحه ۲۶۸.

هذا إذا لم يرفع ظاهراً، فإن رفعه لم يتحمّل، و إن جرى على من هو له و إلا فله حكم ذكره بقوله: (و أبرزنه) أي الضمير وجوباً (مطلقاً) سواء أمن اللبس أم لم يؤمن (حيث تلى) أي وقع ذلك الوصف بعد (ما) أي مبتدأ (ليس معناه) أي معنى ذلك الوصف

اول: این که اسم ظاهر را رفع ندهد و جاری بر «من هو له» باشد، مثل: «زید ضارب» که «ضارب» اسم ظاهر را رفع نداده است، بلکه ضمیر را رفع داده و جاری بر «من هو له» است؛ و معنای «من هو له» و جاری در سابق بیان شد<sup>۱</sup>.

دوم: این که اسم ظاهر را رفع بدهد، مثل: «زید ضارب أبوه» که «ضارب» رفع داده است «أبوه» را که اسم ظاهر است.

سوم: این که جاری بر «من هو له» نباشد، مثل: «زید عمرو ضاربه هو» و مثل: «زید هند ضاربه هو» و مثل «زید ضارب أبوه» که در قسم دوم مثال زده شد.

### شروط استتار ضمیر در خبر مفرد مشتقّ

مسأله: اگر خبر مفرد مشتقّ یا مؤول به مشتقّ باشد، مثل: «هذا أسد» پس این خبر صاحب ضمیر مستتر است و این استتار در زمانی است که رفع اسم ظاهر را ندهد، مثل قسم اول؛ پس اگر اسم ظاهر را رفع بدهد تحمّل ضمیر نمی کند مثل قسم دوم؛ و أيضاً این استتار در جایی است که جاری باشد بر «من هو له» که این شرط أيضاً، در قسم اول موجود است نه در قسم دوم، چنان که اشاره شد؛ و اگر جاری بر «من هو له» نباشد مثل قسم سوم، پس برای این قسم حکمی است که مصنّف ذکر کرده به قول خودش «و أبرزنه» إلخ.

(له) أي للمبتدأ (محصولاً) بل كان محصولاً لغيره أي كان وصفاً جارياً على غير من هو له كـ «زيد عمرو ضاربه هو» و «زيد هند ضاربها هو»، و أجاز الكوفيون الاستتار إذا أمن اللبس و اختاره المصنّف في الكافية.

### تبیین عبارت شارح «و ابرزنه ...»

مسأله: ضمیر را بارز بیاور نه مستتر، یعنی واجب است ابراز ضمیر مطلقاً، چه این که مأمون از اشتباه باشد، مثل مثال اول از قسم سوم، یا این که مأمون از اشتباه نباشد، مثل مثال دوم، و آن وجوب ابراز، در جایی است که، خبر مشتقی بعد از مبتدایی که معنی خبر برای این مبتدا حاصل نشود بیاید، یعنی خبر جاری بر «من هو له» نباشد، بلکه معنی برای غیر این مبتدا حاصل شود، یعنی خبر جاری بر «غیر من هو له» باشد، که در مثال اول و دوم از قسم سوم «ضارب» جاری بر «عمرو» و «هند» شده که غیر من هو له، است؛ زیرا من هو له «زيد» است، لذا ضمیر را که در تحت «ضارب» بود بارز کردیم که «هو» باشد و در آخر ذکر کردیم، چون که اگر بارز نمی کردیم نظر به قاعده «الأقرب للأقرب» سبب اشتباه می شد، چون مستتر اقرب به «عمرو» و «هند» است و ضمیر مضاف الیه «ضارب» ابعد از «زيد» و «هند» است، آن وقت معنای مثال چنین می شد که عمرو و یا هند زننده است زید را؛ و حال آن که مقصود این است که زید زننده است عمرو و یا هند را. و این معنی در صورت ابراز ضمیر محقق می شود، چون ضمیر «هو» ابعد از «زيد» می شود و ضمیر مضاف الیه اقرب به «عمرو» و «هند»؛ و در مثال دوم اگرچه استتار ضمیر سبب اشتباه نمی شود، چون مذکر بودن ضمیر مستتر قرینه می شود که ضمیر مستتر راجع به «زيد» است، و هم چنین مؤنث بودن ضمیر مضاف الیه قرینه می شود که راجع به «هند» است و معنای مقصود حاصل می شود، لکن مثال دوم را قیاس کرده اند به مثال اول و ابراز را واجب دانسته اند، اگر چه استتار سبب اشتباه نمی شود. و کوفین استتار را اجازه داده اند، هرگاه ایمن از اشتباه باشد، مثل مثال

و أخبروا) عن المبتدأ (بظرف) نحو: ﴿وَالرَّكْبُ اسْفَلَ مِنْكُمْ﴾ (أو بحرف جرّ) مع مجروره ک ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ حال کوهم (ناوین) أي مقدّرين، له متعلّقاً اسم فاعل أو فعلاً هو الخبر في الحقيقة، و لا يكون إلا كائناً أو استقرّ أو ما فيه (معنی کائن أو استقر) ک «ثابت» و «وجد» و نحوهما.

دوم که به سبب تذکیر و تأنیث مرجع، ضمیرین شناخته می شوند و اشتباه نمی شوند؛ و اختیار کرده است مصنّف همین قول کوفین را در کتاب کافیّه.

### تبیین عبارت شارح «و أخبروا...»

مسأله: خبر داده اند از مبتدا به ظرف مثل: ﴿وَالرَّكْبُ اسْفَلَ مِنْكُمْ﴾<sup>۱</sup> یا آن که خبر داده اند از مبتدا، به حرف جر با مجرورش، مثل: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾<sup>۲</sup> خلاصه آن که گاهی خبر مبتدا ظرف یا جار و مجرور می باشد، حال کونی که نیت می گیرند، یعنی در تقدیر می گیرند برای آن ظرف و جار و مجرور متعلّق را که اسم فاعل یا آن که فعل باشد. و لفظ «المتعلّق» إمّا بکسر اللام أو فتحها و الأوّل لكونه عاملاً و العامل يتعلّق بمعموله و الثاني لكون الظرف معمولاً له، و كلّ معمول يتعلّق بعامله، فتدبّر فإنّه دقیق.

### اقوال در تعیین خبر

مسأله: در این که خبر خود ظرف و جار و مجرور است، یا متعلّق آنها سه قول است. قول اول: این است که فقط متعلّق خبر است، قول دوم: این است که متعلّق و متعلّق مجموعاً خبر است، قول سوم: این است که فقط ظرف و جار و مجرور خبر است. شارح قول اول را اختیار کرده، لذا می گوید همین متعلّق مقدّر خبر مبتداست نه خود ظرف و جار و مجرور؛ و

۱. الأنفال: ۴۲.

۲. الفاتحة: ۲.

نمی باشد آن متعلق مگر «کائن» یا «استقر» و یا آن چیزی که در او معنای «کائن» یا «استقر» باشد، مثل: «ثابت» و «وجد» و امثال آنها، خلاصه آن که متعلق باید از افعال عموم باشد، نه از افعال خصوص.

قال الرضي: "و انتصاب الظرف خبراً للمبتدأ عند الكوفيين على الخلاف يعنون أن الخبر لما كان هو المبتدأ في نحو: «زيد قائم» أو كأنه هو في: ﴿وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ﴾<sup>۱</sup> ارتفع ارتفاعه و لما كان مخالفاً له بحيث لا يطلق اسم الخبر على المبتدأ، فلا يقال في نحو «زيد عندك» أن «زيداً» «عنده» خالفه في الإعراب، فيكون العامل عندهم معنوياً و هو معنى المخالفة التي أتصف بها الخبر، و لا يحتاج عندهم إلى تقدير شيء يتعلق به الخبر.

و أمّا البصريون فقالوا: لا بدّ للظرف من محذوف يتعلق به، لفظي إذ مخالفة الشيء للشيء لا توجب نصبه.

و قال بعض النحاة: العامل فيه المبتدأ.

و قال البصريون: الظرف منصوب على أنّه مفعول فيه كما أنّه كذلك اتفاقاً في نحو: «جلست أمامك» و «خرجت يوم الجمعة» و الجار و المجرور منصوب المحلّ على أنّه مفعول به كما أنّه كذلك اتفاقاً في نحو: «مررت بزيد» إلا أنّ العامل ههنا مقدر<sup>۲</sup>.

۱. الأحزاب: ۶.

۲. شرح الرّضي: ۱/ ۲۴۳.

فرع : يجب حذف هذا المتعلق، و شدّ التصريح به في قوله: «فأنت لذي بجوحة الهون كائن». ثم إن قدر اسم فاعل و هو إختيار المصنّف لوجوب تقديره إتفاقاً بعد أمّا و إذا المفاجأة لإمتناع إيلاهما الفعل، فهو من قبيل المفرد .....

### توضیح عبارت شارح

مساله: فرق بين منويّ و مقدّر در سابق بيان شد، لذا شارح «ناوين» را تفسير به «مقدّرين» كرد.

### وجوب حذف متعلق ظرف

مساله: واجب است حذف اين متعلق، و شاذّ است تصريح به اين متعلق در قول شاعر: "فأنت لذي بجوبة الهون كائن" که «کائن» که متعلق «لذي» می باشد ذکر شده.

### تبیین عبارت شارح «ثم إن قدر اسم فاعل ...»

مساله: دانسته شد که متعلق مقدّر، یا اسم فاعل است و یا فعل، پس اسم فاعل اگر مقدّر گرفته شود که همین تقدیر گرفتن اسم فاعل اختیار مصنّف است، به سبب وجوب تقدیر گرفتن اسم فاعل اجمالاً بعد از «أمّا» در مثل: «أمّا في الدار فزید»، و بعد از «إذا» فجائیه در مثل: ﴿إِذَا لَهُمْ مُكْرٌ فِي آيَاتِنَا﴾<sup>۳</sup> چون که ممتنع است که عقب «أمّا» و «إذا» فعل بیاید، پس این خبر و متعلق از قبیل مفرد می باشد.

۱. صفحه ۵۹.

۲. شاعر این شعر مشخص نیست:

لَكَ الْعَزَّانِ مَوْلَاكَ عَزَّ وَإِنْ يَهِنُ فَأَنْتَ لَدَىٰ بَجُوْحَةِ الْهُونِ كَائِنٌ

مغني اللبيب: ۵۸۲. شرح ابن عقيل: ۱/ ۲۱۱. همع الهوامع: ۱/ ۳۷۵.

۳. يونس: ۲۱.

و إن قدر فعلاً و هو إختيار ابن الحاجب لوجوب تقديره في الصلة فواضح أنه من قبيل الجملة، و لا يخفى أنّ إجراء الباب على سنن واحد أولى من الإلحاق بباب آخر.

خلاصه آن که اگر متعلق ظرف و جار و مجرور، اسم فاعل باشد پس خبر در این صورت مفرد است نه جمله؛ و اگر متعلق فعل تقدیر گرفته شود که همین تقدیر گرفتن اختیار ابن حاجب<sup>۱</sup> است، چون که واجب است تقدیر گرفتن فعل در صله مثل: «جائني الذي في الدار» که متعلق «في الدار» باید فعل باشد، زیرا صله موصول، باید جمله باشد؛ پس واضح است که خبر و متعلق در این صورت از قبیل جمله می باشد نه مفرد.

خلاصه آن که مصنف ظرف و جار و مجرور را در باب خبر، به ظرف و جار و مجرور بعد از «أما» و «إذا» ملحق کرده است، و ابن حاجب آنها را به متعلق صله ملحق کرده است؛ و لکن مخفی نماند که جاری کردن باب ظرف و جار و مجرور که خبر مبتدا هستند بر طریق های واحد، بهتر است از الحاق به باب دیگر، یعنی برای جمیع افراد خبر یک شکل متعلق، تقدیر گرفتن بهتر است از این که به «أما» و «إذا» ملحق کنیم یا آن که به باب موصولات ملحق کنیم و چون اصل در خبر افراد است لذا تقدیر گرفتن اسم فاعل بهتر است.

### شرط وجوب حذف متعلق ظرف

مساله: گفته شد که حذف متعلق واجب است، لکن در وجوب حذف شرط است که متعلق از افعال عموم باشد؛ اگر متعلق از افعال خصوص باشد و قرینه در کلام باشد که بر متعلق محذوف دلالت کند، مثل آن که کسی بگوید: «زید مسافر الیوم و عمرو غداً» و تو در جواب او بگویی: «بل عمرو الیوم و زید غداً»، که متعلق «الیوم» و «غداً» در کلام تو «مسافر» می باشد که از افعال خصوص است و حذف شده به قرینه «مسافر» که در کلام آن کس



می باشد؛ پس در این صورت جائز الوجّهین است، یعنی جائز است حذف متعلّق و ذکر آن و الا حذف جائز نیست.

قال الرضي: "و ينبغي أن يكون ذلك العامل من الأفعال العامة، أي ممّا لا يخلو منه فعل نحو: «كائن» و «حاصل» ليكون الظرف دالاً عليه و لو كان خاصاً كـ «آكل» و «شارب» و «ضارب» و «ناصر» لم يميز لعدم الدليل عليه.

و قد يحذف خاص لقيام الدليل نحو: «من لك بالمهذب» أي من يضمن. و لا يجوز عند الجمهور إظهار هذا العامل أصلاً لقيام القرينة على تعيينه و سدّ الظرف مسدّه، كما يجيء في «لولا زيد لكان كذا» فلا يقال: «زيد كائن في الدار». و قال ابن جنّي بجوازها و لا شاهد له. أمّا قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ﴾<sup>١</sup> فمعناه «ساكناً غير متحرّك» و ليس بمعنى «كائناً».

و كذا حال الظرف في ثلاثة مواضع أخرى: الصفة، و الصلة، و الحال، و فيما عدا المواضع الأربعة لا يتعلّق الظرف و الجار و المجرور إلا بملفوظ موجود.

و أكثرهم على أنّ المحذوف المتعلّق به فعل، لأننا نحتاج إلى ذلك المحذوف للتعلّق. و إنّما يتعلّق الظرف باسم الفاعل في نحو: «أنا ما زّ يزيد» لمشابهته للفعل، فإذا احتجنا إلى المتعلّق به فالأصل أولى، و أيضاً للقياس على «الذي في الدار زيد» و «كلّ رجل في الدار فله درهم» و المتعلّق في الموضوعين فعل لا غير؛ كما يأتي.

و ذهب ابن السراج و أبو الفتح إلى أنه اسم لكونه مفرداً و الأصل في خبر المبتدأ أن يكون مفرداً<sup>۱</sup>.

### افعال عموم و افعال خصوص

مسأله: مراد از افعال عموم افعالی است که بر مجرّد وجود که مقابل عدم است دلالت کند. و قول شاعر فارسی که می گوید:

افعال عموم، نزد ارباب عقول کون است و ثبوت است و وجود است و حصول

از باب مثال است نه از باب انحصار؛ پس هر فعلی که دلالت بر وجود مطلق، مقابل عدم مطلق کند از افعال عموم است، نه خصوص افعال مذکوره در شعر مذکور.

اما افعال خصوص پس عبارت است از افعالی که دلالت کند بر وجود خاص که مقابل عدم مضاف است، مثل: قائم بودن و آکل بودن و ثابت بودن در مکان مخصوص؛ و از این بیان سبب ذکر متعلق در قول خداوند: ﴿فَلَمَّا رَأَتْهُ مُسْتَقَرًّا عِنْدَهُ﴾<sup>۲</sup> دانسته می شود، چون که «مستقرّاً» از افعال خصوص است و مراد از ثبوت در مکان مخصوص است، یعنی در حضور بیننده؛ خلاصه آن که مراد از «مستقرّاً» ساکن بودن در مکان است که ضدّ متحرّک بودن است.

۱. شرح الرّضي على الكافية: ۱/ ۲۴۴.

۲. النمل: ۴۰.

### ظرف مستقرّ و لغو

مساله: بدان که متعلّق بر چهار قسم است. اول: آن که از افعال خصوص باشد و مذکور، دوم: آن که از افعال خصوص باشد و محذوف، سوم: آن که از افعال عموم باشد و مذکور، چهارم: آن که از افعال عموم باشد و محذوف. در صورت چهارم ظرف را «مستقرّ» می نامند و در بقیه «لغو» می نامند.

مساله: ظرف مستقرّ را، مستقرّ نامیده اند، چون که فاعل متعلّق در او قرار گرفته و این است مراد کسی که می گوید: «مستقرّ فيه»<sup>۱</sup>. و بعضی گفته اند<sup>۲</sup> که متعلّق با فاعل محذوف است و ظرف را در این صورت مستقرّ نامیده اند نه به سبب آن که ضمیر در ظرف قرار گرفته، بلکه به سبب آن که از ظرف، متعلّق محذوف دانسته می شود، پس گویا متعلّق در ظرف قرار گرفته و از این بیانات وجه تسمیه ظرف لغو دانسته می شود.

قال الرضي: "ثم ذهب السیرافي إلى أنّ الضمير حذف مع المتعلّق، و ذهب أبو علي و من تابعه إلى أنّه انتقل إلى الظرف لأنّه يؤكّد كقوله:

فإنّ یک جثماني بأرض سواکم      فإنّ فؤادي عندک الدهر أجمع

و يعطف عليه، كقوله:

ألا یا نخلة من ذات عرق      علیک و رحمة الله السلام

۱. شرح الأهرية: ۵۷.

۲. قائل این قول در کلام رضی ذکر می شود.

و اعلم أنّ اسم الزّمان يكون خبراً عن الحدث نحو: «القتال يوم الجمعة» لأنّ الأحداث متجدّدة، ففي الإخبار عنها به فائدة، و هي تخصيصها بزمان دون زمان. (و لا يكون اسم زمان خبراً عن) مبتدأ (جثّة) فلا يقال: «زيد يوم الجمعة»؛ (و إن يفد) الإخبار به بأن كان المبتدأ عامّاً و الزّمان خاصّاً، أو كان اسم الدّات مثل اسم المعنى في وقوعه وقتاً دون وقت (فأخبراً) ك «نحن في شهر كذا» و «الورد في أيار».

و يتصب عنه الحال، كقوله تعالى: ﴿فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا﴾<sup>۱</sup>.

### خبر شدن اسم زمان برای مصدر

مسأله: بدان که اسم زمان خبر از مصدر می شود، مثل: «القتال يوم الجمعة» چون که مصادر متجدّد می باشند، یعنی گاهی وجود می گیرند و گاهی معدوم هستند؛ پس در خبر دادن از مصادر به سبب اسم زمان فائده است، که آن فائده عبارت است از تخصیص دادن آن مصادر را به زمان دون زمان دیگر، چون که در مثال مذکور «قتال» تخصیص داده شده به روز جمعه نه به بقیّه ایام هفته.

### خبر شدن اسم زمان برای ذات

مسأله: اسم زمان خبر از جثّه نمی باشد، پس گفته نمی شود «زيد يوم الجمعة»، چون که خبر دادن از بودن «زيد» در روز جمعه فائده ندارد؛ زیرا «زيد» در روزهای دیگر أيضاً هست. و اگر خبر دادن به اسم زمان از جثّه فائده داشته باشد، پس در این صورت خبر بده؛ و این فائده دادن در دو صورت است:

۱. هود: ۱۰۸.

۲. شرح الرّضي على الكافية: ۱/ ۲۴۶.

اول: آن که مبتدا عام باشد و خبر که زمان است خاص باشد، مثل: «نحن في شهر محرم الحرام» زیرا زمانی که لازمه ذات است و معلوم است، زمان مطلق است نه زمان خاص.

دوم: آن که جثه و ذات مثل مصدر باشد در وقوع در زمانی و عدم وقوع در زمانی دیگر، مثل: «الورد في أيار» زیرا در این صورت فائده اش مثل فائده در «القتال يوم الجمعة» می شود؛ لذا بعضی<sup>۱</sup> صورت دوم را تاویل برده اند به تقدیر مصدر، و گفته اند تقدیرش «خروج الورد في أيار» است.

رضی گفته: "و اعلم أن ظرف الزمان لا يكون خبراً عن اسم عين و لا حالاً منه و لا صفة له لعدم الفائدة إلا في موضعين: أحدهما أن يشبه العين المعنى في حدوثها وقتاً دون وقت، نحو: «الليلة الهلال»؛ الثاني أن يعلم إضافة معنى إليه تقديراً نحو قول امرء القيس: «اليوم خمر و غداً أمر» أي «شرب خمر» و قوله:

أَكَلَّ عَامَ نَعَمٍ مَحْوُونَهُ      يُلْقِحُهُ قَوْمٌ وَتَتَجُونَهُ

أي: «حوايته». و لو قلت: «الأرض يوم الجمعة» و «زيد يوم السبت» لم يجز لأنه لا فائدة لتخصيص حصول شيء بزمان هو في غيره حاصل مثله.

و يكون ظرف الزمان خبراً عن اسم معنى بشرط حدوثه ثم ينظر فإن استغرق ذلك المعنى جميع الزمان أو أكثره و كان الزمان نكرة رفع غالباً، نحو: «الصوم يوم» و «السير شهر» إذا كان السير في أكثره لأنه باستغراقه إياه كأنه هو و لا سيما مع التكنير المناسب للخبرية.

۱. مانند فارسی. شرح التصريح على التوضيح: ۲۰۸/۱.

و يجوز نصب هذا الزمان المنكر و جرّه بـ «في» نحو: «الصوم في يوم أو يوماً» خلافاً للكوفيين و ذلك أنّ «في» عندهم توجب التبعض فلا يجيزون «صمت في يوم الجمعة» بل يوجبون النصب. و الأولى جوازه كما هو مذهب البصريين و لا يعلم إفادة «في» للتبعض.

و إن كان الزمان معرفة نحو: «الصوم يوم الجمعة» لم يكن الرفع غالباً كما في الأول عند البصريين و أوجب الكوفيون النصب كما أوجبوه في المنكر للعلّة المذكورة. فإن وقع الفعل لا في أكثر الزمان سواء كان الزمان معرفة أو منكراً فالأغلب نصبه أو جرّه بـ «في» اتفاقاً بين الفريقين، نحو: «الخروج يوماً أو في يوم» و «السير يوم الجمعة أو في يوم الجمعة». و أمّا قوله تعالى: ﴿الْحُجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ﴾<sup>١</sup> فلتأكيد أمر الحجّ و دعاء الناس إلى الاستعداد له حتّى كأنّ أفعال الحجّ مستغرقة لجميع الأشهر الثلاثة.

و إذا كان ظرف المكان خبراً عن اسم عين، سواء كان اسم مكان أو لا، فإن كان غير متصرّف نحو: «زيد عندك» فلا كلام في امتناع رفعه، و إن كان متصرّفاً و هو نكرة فالرفع راجح، نحو: «أنت منّي مكان قريب» و «دارك منّي يمين أو شمال» و هو باق على الظرفيّة عند البصريين و المضاف محذوف إمّا من المبتدأ أي «مكانك منّي مكان قريب» أو من الخبر أي «أنت منّي ذو مكان قريب» و مثله عند الكوفيين بمعنى اسم الفاعل فيجب رفعه و ليس بظرف كما يجيء عن قريب. و إن كان معرفة فالرفع مرجوح نحو: «زيد خلفك» و «داري أمامك» و ذلك لأنّ أصل الخبر التنكير<sup>٢</sup>.

١. البقرة: ١٩٧.

٢. شرح الرّضي على الكافية: ١/٢٤٨.

(و لا يجوز الإبتدا بالنكرة ما) دام الابتداء بما (لم يفد) لأنه لا يخبر إلا عن معروف؛ فإن أفاد جاز الإبتداء. و تحصل الفائدة بأمور أحدها: إن يتقدّم الخبر و هو ظرف أو مجرور مختصّ (ك «عند زيد نمرة») و «في الدار رجل». (و) الثاني: أن يتقدّمها استفهام نحو:

### عدم جواز ابتداء به نكره

مساله: جائز نیست ابتدا به نكره، مادامی که این ابتدا به نكره ما، فائده ندهد؛ زیرا نكره مجهول است و الإخبار عن المجهول يشبه الإخبار بها لا يجهله أحد في عدم الفائدة، و لأنّ ذكر المجهول في صدر الكلام لا يوجب إلا حيرة و ضلّالة فيجب أن يكون في صدر الكلام معرفة أو نكرة مخصصة ليشتاق السامع إلى حكمه و لا يجب ذلك في الفاعل إذ تقديم الحكم عليه يوجب اشتياق السامع إليه كما في صورة تقدّم الخبر على المبتدأ المنكر.

### چهارده مسوّغ ابتداء به نكره

مساله: بدان که تحصیل فائده در چهارده صورت است که شش صورت را مصنّف ذکر کرده و بقیه را شارح ذکر کرده است:

اول: این است که خبر ظرف و جار و مجرور مختصّ باشد و بر مبتدا مقدّم شود. مراد از مختصّ این است که مضاف الیه ظرف و مجرور قابلیت مبتدا شدن را داشته باشد، مثل: «زيد» در «عند زيد نمره»، و مثل: «الدار» در «في الدار رجل». و تخصیص در این صورت مثل تخصیص در نكره موصوفه است که در صورت چهارم ذکر خواهد شد، أو الوجه كون التقديم مفيداً للحصر.

دوم: این که نكره بعد از استفهام واقع شود، مثل: «هل فتى فيكم؟» یعنی «آیا جوانی، در بین شما جماعت هست؟» و سبب فائده در این صورت أيضاً مثل تخصیص در صورت چهارم است.

(هل فتي فيكم؟). و الثالث: أن يتقدّمها نفى نحو: «إن لم تكن خليلنا (فما خلّ لنا)». (و) الزايع: أن تكون موصوفة بوصف إمّا مذکور، نحو: «رجل من الكرام عندنا» أو مقدّر، نحو: «شرّ أهرّ ذا ناب» أي عظیم علی أحد التقديرين، وكذا إن كان فيها معنی الوصف نحو: «رجيل عندنا» أي رجل حقير عندنا، أو كانت خلفاً من موصوف ك «مؤمن خير من كافر».

سوم: این که نکره بعد از نفی واقع شود، مثل: «ما خلّ لنا»؛ و سبب فائده در این صورت عمومیت مبتداست، چون که نکره در سیاق نفی مفید عموم است و این عمومیت شبیه تعریف است در تعیین، زیرا نکره در این صورت شامل جمیع افراد می شود؛ پس تردیدی در معنای نکره باقی نمی ماند تا موجب حیرانی مخاطب شود، چون که مراد از مبتدا معلوم است که جمیع افراد است، چون که معنای «ما خلّ لنا» نفی هر یک از اخلاء است، نه یک دوست و خلیل غیر معین تا آن که مخاطب در تعیین آن خلیل سرگردان شود.

چهارم: در جایی است که نکره موصوفه باشد، و این صورت چهارم بر چهارم قسم است:

اول: این که وصف مذکور باشد، مثل: «رجل من الكرام عندنا» که «من الكرام» صفت است از برای «رجل».

دوم: این که وصف مقدّر باشد، مثل: «شرّ أهرّ ذا ناب» بنابر أحد التقديرين، یعنی بنابر این که بگوییم در اصل: «شرّ عظیم أهرّ ذا ناب» بوده که بنابر این تقدیر، شاهد و مثال می شود برای وصف مقدّر که «عظیم» است. و ممکن آن یكون تنوین التکیر دالاً علی الوصف لآته یدلّ علی التعظیم فی بعض الموارد و علی التحقیر فی بعضها الأخری كما بین ذلك فی علم المعانی فمأل هذا القسم إلى الثالث، فتأمل جيّداً. و تقدیر دیگر این است که بگوییم «شرّ أهرّ ذا ناب» بمنزله «ما أهرّ ذا ناب إلا شرّ» می باشد که در این تقدیر صفت در تقدیر نیست. و



منشا این دو تقدیر این است که سگ که او را «ذا ناب» هم می گویند، دو قسم نباح و فریاد می کند، یکی معتاد که او را در فارسی «پارس» می گویند، و بعضی «وق وق»، و بعضی «عو عو» می گویند، چنان که ملای رومی می گوید:

مه فشانند نور و سگ عو عو کند      هر کسی بر طینت خود می تند

و دیگری غیر معتاد که در فارسی او را «زوزه» می گویند؛ و در قسم اول محتمل است که فریاد سگ به سبب آمدن دوست باشد که خیر است، و ممکن است به سبب آمدن دشمن باشد، که شرّ است، و در قسم دوم احتمال خیر نیست، چون که به تجربه ثابت شده که اگر سگ فریاد غیر معتاد کند شرّ است و به صاحبش مصیبت و مکروهی وارد می شود؛ لذا عرب بلکه عجم فریاد غیر معتاد سگ را به فال بد می گیرند و شوم می دانند. پس اگر متکلم، این کلام را در وقت فریاد معتاد گفته است تقدیر دوم صحیح است، چون که در فریاد معتاد احتمال خیر است و متکلم حصر در «شرّ» می کند و خیر را نفی می کند؛ و اگر متکلم این کلام را در وقت فریاد غیر معتاد گفته، پس تقدیر اول صحیح است، زیرا فریاد غیر معتاد احتمال خیر نیست، پس باید «عظیم» تقدیر گرفته شود تا این که حصر در «شرّ عظیم» شود و شرّ حقیر نفی شود؛ پس دانسته شد که «شرّ اهرّ ذاناب» شاهد و مثال صفت مقدّره می شود بر فرضی که در وقت فریاد غیر معتاد گفته شده باشد. و لکن الظاهر أنّ الوصف أعني «عظیم» إنّما يفهم من تنكير «شرّ» لا أنّه مقدّر و قد تقدّم الكلام فيه<sup>۱</sup>.

سوم: از اقسام صورت چهارم جایی است که از خود لفظ مبتدا، صفت دانسته شود مثل:

«رجيل» که از هیأت تصغیر، حقیر بودن دانسته می شود؛ پس معنای «رجیل عندنا»، «رجل حقیر عندنا» می باشد. و لا یخفی که تصغیر، گاهی دلالت بر عظیم بودن می کند، مثل فرمایش امام حسین بن علی سید الشهداء علیه السلام در خطاب به علی اکبر علیه السلام: «بني علی الدنيا بعدک العفا»<sup>١</sup> که «بني» به معنای «ابني العظیم» می باشد بقرینه الذوق و المقام.

إذا عرفت ذلك فاعلم أنّ وجه التخصيص والفائدة في الصورة الأولى أي تقديم الخبر إذا كان ظرفاً أو مجروراً وكذا في الصورة الثانية أي إذا وقع المبتدأ بعد الاستفهام إنّها هو بيناه في هذا القسم من الصورة الرابعة لأنّ معنى «رجل» في قولك: «في الدار رجل» رجل صحّ استقراره في الدار كما أنّ هيئة «رجيل» كانت دالة على أنّ رجلاً موصوفاً بكونه حقيراً أو عظيماً؛ وكذلك هيئة الكلام في «هل فتى فيكم» تدلّ على كون فتى موصوفاً باحتيال كونه في المخاطبين فكأنّ السائل أي المستفهم قال: «هل فتى يحتمل كونه فيكم» ولكن لا يخفى أنّه يمكن جعل الاستفهام مفيداً للعموم مثل النفي، لأنّ الاستفهام لا يختصّ بفرد دون فرد و المسألة تحتاج إلى مزيد كلام لا يسهه المقام لأنّ المقصود من التعليقة تقريب المطالب إلى الأفهام لا استقصاؤها بحيث لا يبقى للمستشكل مجال الكلام، و لنشر إلى مورد واحد من المستقصيات لئلاّ يستبعد بعض ناقصي الأفهام ما ادعيه في المقام من الاطلاع التام؛ و الفضل و العون من الله الملك العلام.

قال في حاشية المغني في الأمر الأول من مسوغات الابتداء بالنكرة، إنّ في قولهم «شرّ أهرذا ناب» وجهاً آخر غير ما بيّناه آنفاً و هذا نصّه: «صرّح ابن الحاجب وغيره بأنّ المسوغ للابتداء بالنكرة فيه كونها في معنى الفاعل و عبارته في أمالي كافيته: و إنّها جاز أن يكون مبتدأ و هو نكرة

(و) الخامس : أن تكون عاملة فيما بعدها نحو: («رغبة في الخير خير»).

لأنّه في معنى الفاعل و الفاعل يجوز أن يكون نكرة و إن كان في المعنى محكوماً عليه لما فيه من التخصيص فكذلك هاهنا و التخصيص في الفاعل أنّ حكمه لما كان متقدماً صار المحكوم عليه لا يذكر إلّا بعد تقرر الحكم في الذهن فلما تقدّم العلم بالحكم صار كالصفة في كونه متقدماً لكون الصفة لا فرق بينها و بين الخبر إلّا تقدّم العلم بها دونه فمن هنا جاز أن يكون الفاعل نكرة مطلقاً و لما كان هذا المبتدأ في معنى الفاعل جاز أن يكون نكرة<sup>۱</sup>.

چهارم: از اقسام چهارم، جای است که صفت جانشین مبتدا بشود مثل: «مؤمن خیر من کافر» که در اصل «عبد مؤمن» بوده؛ و لاینفی این که ظاهر عبارت شارح این است که صفت مبتداست، و حال این که در حقیقت موصوف محذوف مبتداست و الا، لازم می آید که این صورت داخل در قسم چهارم نباشد، و این خلاف فرض است؛ زیرا مراد بیان اقسام قسم چهارم است، فتأمل.

پنجم: جای است که مبتدا نکره عامل در ما بعد خودش باشد، مثل: «رغبة في الخير خير» که «رغبة» در «في الخير» عمل کرده، چون که «في الخير» متعلق به «رغبة» می باشد نه به عامل مقدر. و وجه تخصیص و فائده در این صورت این است که معمول به منزله قید و وصف برای عامل است، مثلاً «ضرب» مطلق است از حیث فاعل و مفعول و هم چنین از حیث بقیه معمولات، و به سبب هر یک از معمول ها مقید می شود مثلاً اگر بگوییم «ضرب زيد في الدار» در این صورت «ضرب» مقید می شود به صدور از «زيد» و وقوع در «دار» و همین طور بقیه معمولات، عامل را تقید می کنند؛ پس «في الخير» در مثال سبب تقید «رغبة» شده،

(و) السّادس: أن تكون مضافة نحو: «عمل برّ یزین». (و ليقس) علی ما ذکر (ما لم یقل) بأن یجوز کَلِّمًا وجد فيه الإفادة؛ کان یكون فيها معنی التّعجب ک «ما أحسن زیداً»، أو تكون دعاءً نحو: ﴿سَلَامٌ عَلٰی اِلْیَاسِیْنَ﴾ و ﴿وَنِلٌّ لِّلْمُطَفِّفِیْنَ﴾ .....

چون که «رغبة» ممکن است در کار خیر باشد و ممکن است در کار شرّ باشد؛ و به سبب «فی الخیر» مقید بکار خیر می شود و این تقيید به منزله وصف است.

ششم: در جایی است که مبتدای نکره اضافه شود، مثل: «عمل برّ یزین» که «عمل» اضافه شده؛ و تخصیص و فائده در این صورت واضح است.

این بود شش صورتی که مصنف ذکر کرده است؛ و باید قیاس شود بر این شش صورت، بقیّه صوری که گفته نشده که آنها را شارح ذکر می کند، چون که جائز است ابتدا به نکره در هر جایی که فائده موجود باشد.

هفتم: این که در نکره معنای تعجب باشد، مثل: «ما أحسن زیداً»؛ و سبب فائده و تخصیص در این صورت متضمن بودن مبتدای معنای فعل را، به بیانی که در قسم آتی بیان می شود.

هشتم: در جایی است که نکره دعا باشد، چه آن که دعای خیر باشد مثل: ﴿سَلَامٌ عَلٰی اِلْیَاسِیْنَ﴾<sup>۱</sup> یا دعای به شرّ باشد که او را در فارسی «نفرین» می گویند مثل: ﴿وَنِلٌّ لِّلْمُطَفِّفِیْنَ﴾<sup>۲</sup> که وجه تخصیص، در این قسم منسوب بودن مبتدا به متکلم است، زیرا «سلام» نائب

۱. الصّافات: ۱۳۰.

۲. المطفّفين: ۱.

أو شرطاً ك «من یقم أقم معه»، أو جواب سؤال ك «رجل لمن» قال: «من عندك».

«سَلِّمْتُ» می باشد؛ زیرا در اصل «سَلِّمْتُ سَلاماً»<sup>۱</sup> بوده، پس به معنای «سلامی» می باشد چون نائب «سَلِّمْتُ» شده، چنانچه «ما أحسن زیداً» به معنای «تعجّت» می باشد.

نهم: در جایی است که مبتدای نکره از اسماء شرط باشد، به شرطی که فعل شرط لازم باشد نه متعدی مثل: «من یقم أقم معه» که در این صورت «من» مبتداست و نکره، و در خبر «من» چهار قول است. اول: این که خبر فعل شرط است، دوم: این که خبر مجموع شرط و جزاء است، سوم: این که خبر جزاء است، چهارم: این که این مبتدا بلا خبر است چنان که در «غیر قائم الزیدان» هم گفته شد<sup>۲</sup> که در چند موضع مبتدا، بی خبر است. و لکلّ من هذه الأقوال الأربعة وجه ذكر في المطولات، فليراجع<sup>۳</sup>. وجه تخصیص و فائده در این صورت مثل صورت سوم است چون که اسما شرط از ادات عموم هستند.

مسأله: اگر فعل شرط در اسماء شرط متعدی باشد، در این صورت اسم شرط مفعول مقدم است، به شرطی که فعل شرط در ضمیر اسم شرط عمل نکرده باشد؛ مثل: ﴿أَيُّهَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾<sup>۴</sup> و اگر فعل شرط در ضمیر اسم شرط عمل کرده باشد، پس در این صورت از باب اشتغال می شود و احکام باب اشتغال بر او جاری است.

دهم: در جایی است که مبتدای نکره جواب سوال باشد، مثل: «رجل» در جواب کسی که بگوید: «من عندک؟» که «رجل» مبتداست و خبرش «عندی» محذوف است به قرینه «عندک»

۱. المصباح المنیر: ۲/۲۸۶.

۲. صفحه ۲۵۶

۳. مغنی اللیب: ۶۰۷. شرح التصریح علی التوضیح: ۱/۲۱۵. المدارس النحویة: ۱۶۹.

۴. الإسراء: ۱۱۰.

أو عامّة ك «كلّ يموت»، أو تالية لإذا الفجائية نحو: «خرجت فإذا أسد بالباب»، أو لو أو الحال كقوله: «سرينا و نجم قد أضاء فمذ بدا». و قد توجد الإفادة دون شيء ممّا ذكر

در سوال. و لم يظهر لي بعد وجه للتخصيص و الفائدة في هذه الصورة إلا الاحتمال الأخير الذي ذكر في الصورة الأولى، إذ الخبر المحذوف لكونه معلوماً يمكن أن يقدر مقدماً على المبتدأ في كلام المجيب، فتأمل.

یازدهم: در جایی است که مبتدا نکره عام باشد، مثل: «كلّ يموت»؛ و وجه تخصیص و فائده در این صورت از بیانات گذشته ظاهر می شود. و لا یخفی این که مراد از تخصیص در صورت های ذکر شده و هم چنین در صورت های آینده، تخصیص به معنای ضدّ عموم نیست، تا اشکال شود که حکم به تخصیص و تعمیم جمع بین ضدین است؛ بلکه مراد از تخصیص کم شدن ابهام است به بیانی که در نکره بعد از نفی گفته شد<sup>۱</sup>.

دوازدهم: در جایی است که نکره بعد از «إذا» فجائیّه واقع شود، مثل: «خرجت فإذا الأسد بالباب»؛ و وجه تخصیص و فائده در این صورت تقریباً مثل وجهی است که در صورت چهاردهم بیان می شود.

سیزدهم: در جایی است که مبتدای نکره بعد از واو حال واقع شود، مثل: «سرينا و نجم قد أضاء» که «نجم» مبتدای نکره است بعد از واو حالیه واقع شده. وجه تخصیص و فائده در این صورت أيضاً تقریباً وجهی است که در صورت چهاردهم بیان می شود.


کقوله: «شجرة سجدة» و «تمره خير من جرادة».

چهاردهم: «شجرة سجدة» و «تمره خير من جرادة» می باشد که وجه تخصیص و فائده در این صورت این است که ثبوت خبر برای مبتدا بر خلاف عادت است، یعنی محال عادی است مثل اول، یا این که مطلب در ظاهر عجیب و غریب است، مثل مثال دوم؛ زیرا روایت شده که جماعتی از حجّاج در زمان خلیفه دوم در حال احرام ملخ کشته بودند، لذا آمدند نزد کعب الأحبار سوال کردند از کفاره کشتن ملخ، کعب در جواب آنها گفت: که در شرع مقدّس کفاره هر یک از ملخ ها یک درهم است، و خلیفه چون دید که این کفاره زیاد است چون که سائلین، ملخ های زیادی کشته بودند و وسعت و توانایی دادن این مقدار کفاره را ندارند، لذا گفت: در عوض یک ملخ یک خرما کفاره بدهند چون که تمره از جراده بهتر است<sup>۱</sup>؛ و این حکم ملخ در نزد شیعه و سنی اتفافی است و از جمله احکام قلیل النظر است. و از همین قبیل است<sup>۲</sup> کون الأسد بالباب حين الخروج و طلوع النجم و إضائته حين السير.

قال ابن عقيل<sup>۳</sup> من المسوغات: "أن يقصد بها التنويع كقول الشاعر:

۱. این داستان به گونه ای دیگر نیز گفته شده، رجوع شود به: الآثار لأبي يوسف: ۱۰۵. مصنف ابن أبي شيبة: ۴۲۵/۳. مصنف عبد الرزاق الصنعاني: ۴/۱۰.

۲. اشاره به صورت های دوازدهم و سیزدهم.

۳. عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد القرشي الهامشي، بهاء الدين ابن عقيل. در سال ۶۹۴ قمری مطابق با ۱۲۹۴ میلادی در قاهره مصر بدنیا آمد. او از نسل عقيل بن أبي طالب برادر مولى الموحدين أميرالمؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام بود. ابو حیان می گوید در زیر این آسمان آگاه تر به نحو از ابن عقيل وجود ندارد. در وصف او می گویند: با هیبت بود اما کریم، و بسیار به شاگردانش بخشش می کرد. می گویند او در سخن گفتن مشکل داشتن به گونه ای که نمی توانست بعضی از حروف را بگوید و به جای آنها حرف دیگری را تلفظ می کرد. ابن عقيل در سال ۷۶۹ قمری مطابق با ۱۳۶۷ میلادی در قاهره از 

فَأَقْبَلْتُ زَخْفًا عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ فَثَوَّبُ لِبَسْتٍ وَثَوَّبُ أَجْرٌ

فقوله «ثوب» مبتدأ نكرة و «لبست» خبره و كذلك «ثوب أجر»؛ و منها أن تكون معطوفة على وصف نحو: «تميمي ورجل في الدار» و منها أن تكون مبهمه كقوله:

مُرْسَعَةٌ بَيْنَ أَرْسَاعِهِ بِهِ عَسَمٌ يَبْتَغِي أَرْبَابًا

فقوله «مرسعة» نكرة وقعت مبتدأ و قد سوغ الابتداء بها ابهامها، و معنى ذلك أن المتكلم قصد الابهام بهذه<sup>۱</sup>. انتهى بتغيير ما.

و من القسم الأول: ﴿فَرِيقٌ فِي الْجَنَّةِ وَ فَرِيقٌ فِي السَّعِيرِ﴾<sup>۲</sup>، فتأمل.

فائده: قال بعض المحققين<sup>۳</sup>: مدار صحّة الإخبار عن النكرة على الفائدة لا على ما ذكره من التخصيصات التي يحتاج في توجيهاتها إلى هذه التكلّفات الركيكة الواهية الضعيفة، فعلى هذا يجوز أن يقال: «كوكب انقضى الساعة» لحصول الفائدة و لا يجوز أن يقال: «رجل قائم» لعدمه. و أمّا «تمرّة خير من جرادة» فقال التفتازاني<sup>۴</sup> في بحث استغراق المطول: "إنه كالنكرة في سياق النفي مفيد للاستغراق فلذا جاز الابتداء بالنكرة".

❖ دنیا رفت. از جمله کتاب های او: «شرح ألفية ابن مالك» معروف به شرح ابن عقيل، «التعليق الوجيز على الكتاب العزيز» و «الجامع النفيس» است. الأعلام: ۹۵/۴.

۱. شرح ابن عقيل: ۲۱۹/۱.

۲. الشوری: ۷.

۳. سیبویه و متقدمین. شرح الأشمونی: ۱۹۲/۱.

۴. ترجمه تفتازانی در صفحه ۸ گذشت.



(و الأصل في الأخبار أن تؤخرا) لأنها وصف في المعنى للمبتدآت فحقّها التأخير كالوصف

### وحدت خبر و صفت و حال

مسأله: بدان که خبر و صفت و حال در حقیقت شیء واحد هستند لذا می گویند: "الأخبار بعد العلم بها أوصاف و الأوصاف قبل العلم بها أخبار". و هم گفته شده:

الحال وصف فصلة منتصب مفهم في حال كفرداً أذهب

لكن فرق، در غرض از هر یک است؛ چون که غرض در خبر، ثبوت خبر برای مبتدا است در وقتی که مخاطب جاهل بثبوت باشد. و غرض در صفت، توضیح و تخصیص و امثال آن است، در وقتی که مخاطب عالم به ثبوت و وصف برای موصوف باشد. و غرض از حال، مقید کردن عامل است به حال، یعنی غرض از حال این است که مثلاً: «ضرب» در «ضربت زیداً قائماً» در حال قیام متکلم بر «زید» وارد شده اگر «قائماً» حال از فاعل باشد، و یا این که «ضرب» از متکلم در حال قیام «زید» واقع شده است. به عبارت آخری غرض از حال، بیان هیأت فاعل یا مفعول است در وقت وجود گرفتن عامل، حاصل آن که «قائم» در «زید قائم» و «زید القائم حاضر» و «زید حضر قائماً»، شیء واحد است از حیث ثبوت «قیام» برای «زید»؛ چون که در هر سه صورت کلام دلالت می کند که «قیام» برای «زید» ثابت است، فقط فرق به اعتبار غرض است، چونکه غرض در مثال اول اعلام بثبوت «قیام» است برای «زید»، و در مثال دوم توضیح «زید» است پس از علم به ثبوت «قیام» برای «زید»، و در مثال سوم تقیید «حاضر شدن» است به «قیام» یعنی غرض بیان هیئت «زید» است در وقت حاضر شدن.

(و جَوَزُوا التَّقْدِيمَ) لها على المبتدآت (إذ لا ضرراً) حاصل بذلك، و فهم من كلامه: أن الأصل في المبتدآت التقديم (فامنعها) أي تقديم الخبر (حين يستوي الجزآن عرفاً و نكراً)

### مراد از تقدیم و تاخیر مبتدا

مسأله: تقدیم و تاخیر در مبتدا و خبر بر دو قسم است. اول: تقدیم و تاخیری که به سبب وصف عنوانی باشد، یعنی به سبب مبتدا بودن و خبر بودن، دوم: تقدیم و تاخیری که به سبب ذات باشد، مثل استفهامیه بودن مبتدا و خبر، که وصف عنوانی در این صورت دخالت در تقدیم و تاخیر ندارد. و مراد از قول مصنف "الأصل في الأخبار أن تؤخرا" قسم اول است و هم چنین مراد از قول شارح "و فهم من كلامه أن الأصل في المبتدآت التقديم" أيضاً قسم اول است.

### مراد از «إذ لا ضرراً»

مسأله: بدان که ضرر بر دو قسم است:

اول: ضرر معنوی، مثل مشتبه شدن مبتدا به خبر و یا مشتبه شدن محصور به محصور فیه.  
دوم: ضرر صنعتی و اصطلاحی، مثل تأخیر ما يجب اصطلاحاً تقدیمه أو تقدیم ما يجب تأخیره كذلك.  
و الظاهر أن المراد من الضرر في قوله «إذ لا ضرراً» كلاهما و الدليل على ذلك الأمثلة الممنوعة؛ فتأمل.

### صورت اول امتناع تقدیم خبر

مسأله: بدان که تقدیم خبر در پنج صورت ممنوع است، زیرا در این صور ضرر مذکور حاصل می شود.

بشرط أن یکونا (عادمی بیان) نحو: «زید صدیقک» للالتباس.

اول: جایی که مبتدا و خبر مساوی باشند در تعریف و یا در تنکیر، لکن به شرطی که قرینه در هیچ یک از مبتدا و خبر نباشند که دلالت کند بر مبتدا بودن مبتدا، و یا خبر بودن خبر؛ مثل: «زید صدیقک» که جائز نیست تقدیم خبر که «صدیقک» باشد بر مبتدا که «زید» است، چون که در هیچ کدام از مبتدا و خبر قرینه و بیانی نیست و هر دو مساوی در تعریف هستند؛ و مثل: «غلام رجل عالم أفضل من رجل جاهل» که تقدیم «أفضل» که خبر است جائز نیست بر «غلام» که مبتداست، چون که در هیچ کدام از مبتدا و خبر قرینه و بیانی نیست و هر دو مساوی در تخصیص هستند. مراد از تساوی، مساوی بودن در اصل تعریف و تنکیر مخصّص است نه تساوی در مقدار، لذا «زید» و «صدیقک» را مساوی می دانیم اگرچه، تعریف «صدیقک» بیشتر است چون مضاف إلى أعراف المعارف است علی رأی و قس علیه النکرة المخصّصة؛ پس در این صورت فقط مکان دلالت می کند بر مبتدا بودن «زید» و «غلام» و بر خبر بودن «صدیقک» و «أفضل»، چنان که در سابق گفته شد که گاهی مکان قرینه می شود؛ لذا تقدیم خبر جائز نیست به سبب مشبه شدن خبر در صورت تقدیم به مبتدا و این صورت از قسم ضرر معنوی است، لأن الغرض اثبات الصدیقیّة لـ «زید» لا الزیديّة للصدیق، و تفصیل ذلك أنّه إذا عرف المخاطب زیداً بعینه و اسمه ولكن لا يعلم أنّه صدیق و أردت أن تخبره بذلك قلت: «زید صدیقک» و لا يجوز أن تقول: «صدیقک زید» و المقصود فيما نحن فيه هو الأول فإن قدّم «صدیقک» يشبه بالمعنى الثاني و هو خلاف المقصود.

**اقوال در مبتدا و خبر معرفه بدون قرینه**

مساله: بدان که در مبتدا و خبر معرفتین اگر قرینه نباشد، چهار قول است. اول: این که مقدّم

فإن كان ثمة قرينة جاز كقوله: «بنونا بنو أبائنا».

مبتداست و مؤخر خبر مطلقاً؛ یعنی چه این که هر دو جامد باشند یا یکی جامد و یکی مشتق، و چه این که مساوی در تعریف باشند یا متفاوت، و ظاهر کلام مصنف و شارح همین قول است.

دوم: این که جائز است مبتدا بودن هر یک و خبر بودن دیگری، مطلقاً بالمعنی السابق.

سوم: این که اگر أحدهما مشتق باشد، غهو الخبر مطلقاً أي سواء تقدّم أو تأخر و سواء كانا متساویین أو متفاوتین و إلا فکالقول الأول مطلقاً أي سواء كانا جامدین أو مشتقین كذلك.

چهارم: این که اعرف مبتدا است مطلقاً، یعنی چه این که مقدم باشد یا مؤخر، و چه این که مشتق باشد یا جامد. و اگر مساوی باشند در تعریف، فالمقدّم هو المبتدأ مطلقاً أي سواء كانا مشتقین أو جامدین و لعلّ العلامة الکافیجی<sup>۱</sup> ناظر إلى هذه القاعدة حيث يرى أنّ «بحسبک» خبر مقدّم<sup>۲</sup> إن قلنا بجریان الأقوال الأربعة في النکرتین المخصّصتین أيضاً فتأمل.

### تقدیم خبر در فرض وجود قرینه

مساله: اگر در صورت تساوی قرینه باشد بر تعیین مبتدا و خبر، جائز است تقدیم خبر بر مبتدا، مثل قول شاعر: "بنونا بنو أبائنا" که «بنونا» که خبر و مقدّم شده است بر مبتدا که «بنو أبائنا» باشد؛ چون که ذوق و عرف قرینه است که مراد تشبیه پسر زاده است به پسر نه عکس، چون که قاعده و اصل تشبیه ناقص است به کامل لا العکس إلا إذا كان المراد التشبیه المقلوب المذكور في علم البيان، و هو خلاف الأصل فلا یصار إليه إلا بدلیل مفقود في المقام.

۱. ترجمه کافجی در صفحه ۹۴ گذشت.

۲. به صفحه ۲۵۲ رجوع شود.

(کذا) یمتنع تقدیم الخبر (إذا ما الفعل) الرّافع لضمیر المبتدأ المستتر (کان) هو (الخبر) نحو: «زید قام» لالتباس المبتدأ بالفاعل، فإن رفع ضمیراً بارزاً جاز التقديم نحو: «قاما الزیدان»

### صورت دوم امتناع تقدیم خبر

صورت دوم از پنج صورتی که تقدیم خبر جائز نیست، در جایی است که فعل خبر باشد، که آن فعل رفع داده باشد ضمیر مستتر را، که آن ضمیر به مبتدا راجع باشد. مثل: «زید قام» که «قام» فعل است و رفع داده است ضمیر مستتر را که به «زید» راجع است. و این «قام» که خبر «زید» است تقدیمش جائز نیست، چون که در صورت تقدیم فعل بر «زید» مبتدا مشتبه به فاعل می شود، زیرا ضمیر مستتر قابل تلفظ نیست تا مخاطب بداند که، فعل فاعل دارد؛ پس «زید» فاعل نیست، بلکه مبتدای مؤخر است، لذا مخاطب گمان آن می کند که «زید» فاعل است؛ بنابر این باید «زید قام» گفته شود. به عبارت دیگر «زید قام» که جمله اسمیه است در صورت تقدیم «قام» بر «زید» مشتبه به جمله فعلیه می شود؛ و فرق بین جمله اسمیه و جمله فعلیه از حیث معنی غیر قلیل است، پس غرض متکلم که معنای جمله اسمیه است فوت می شود. و فوت الغرض ضرر عظیم، پس در تقدیم خبر در این صورت أيضاً ضرر معنوی است هذا. ولكن هذه المسألة بظواهرها تنافي ما تقدّم في أوّل الباب من أنّ المبتدأ لا يزول عن كونه مبتدأ وإن تأخر، و للبيانين في المسألة مباحث شريفة ذكرها التفتازاني في بحث تقديم المسند إليه عند قول الخطيب: "و وافقه السكاكي"، فراجع إن شئت.

و ﴿أَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾؛ کذا قيل، و اعترضه والدي في حاشيته على شرح ابن الناظم بأن الألف تحذف لإلتقاء الساكنين فيقع اللبس بالفاعل. (أو قصد استعماله) أي الخبر (منحصراً) يعني محصوراً فيه كـ «إنما زيد شاعر» و «ما زيد إلا شاعر» أي ليس

بدان که اشکال والد شارح چنانچه تصریح کرد در صورت تشبیه بودن فعل است، زیرا در صورت جمع بودن ضمّه مانع از اشتباه می شود اما در آیه شریفه ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى﴾<sup>۱</sup> فیه سبعة أقوال<sup>۲</sup>: الأول ما أشار إليه الشارح و هو أن «الذين» مبتدأ مؤخر و «أسروا» خبر مقدّم؛ والثاني «أنّ «الذين» موضعه رفع بدل من واو «أسروا»؛ والثالث أنّ موضعه رفعه بإضمار فعل، أي «و يقول الذين»؛ الرابع أنّ يكون خبر مبتدأ محذوف أي «هم الذين»؛ الخامس أنّّه فاعل «أسروا» على لغة «أكلوني البراغيث»؛ السادس أنّّه في موضع نصب بإضمار «أعني»؛ السابع أنّّه في موضع جرّ بدل من «الناس» في «أقترب للناس»<sup>۳</sup> أو نعت له.

### صورت سوم امتناع تقدیم خبر

سوم: در جایی است که مقصود متکلم انحصار مبتدا در خبر باشد، یعنی مقصود از استعمال، محصور فیه بودن خبر باشد مثل: «إنما زيد شاعر» و «ما زيد إلا شاعر» که مقصود

۱. الأنبياء: ۳.

۲. کسانی قائل است در این آیه شریفه، تقدیم و تاخیری رخ داده است و مجازش این بوده: «و الذين ظلموا أسروا النجوى». المدخل إلى علم اللغة: ۳۰۳.

۳. سرّ صناعة الإعراب: ۲/ ۲۷۳. درة الغواص في أوهام الخواص: ۱۲۸. الكتاب لسبويه: ۴۱/۲.

شرح التصريح على التوضيح: ۲/ ۱۹۸.

۴. قائل این قول، «مبرد» است. المدخل إلى علم اللغة: ۳۰۲.

۵. این قول را «اخفش» جازئ دانسته است. همان

۶. این قول را «فراء» جازئ دانسته است. همان

۷. الأنبياء: ۱.

غیره، فلا يجوز التقديم لئلا يتوهم عكس المقصود، و شدّ: «و هل إلا عليك المعول» و إن لم يوهم عكس المقصود.

متکلم انحصار «زید» است در شاعر بودن نه عکس؛ و اگر «شاعر» که خبر است مقدّم شود، معنی عکس می شود، پس تقدیم جائز نیست، تا این که توهم نشود عکس مقصود. خلاصه آن که معنی و مقصود از دو مثال مذکور این است که «زید» منحصر در شاعر بودن است، یعنی صفت دیگری غیر از شاعر بودن ندارد؛ لکن ممکن است که کس دیگر غیر از «زید» شاعر باشد؛ و اگر «شاعر» مقدّم شد معنی عکس می شود، یعنی معنی چنین می شود که شاعر بودن منحصر در «زید» است و کس دیگر غیر از «زید» شاعر نیست؛ لکن ممکن است «زید» غیر از شاعر بودن صفات دیگری هم داشته باشد و این خلاف مقصود است، چون که مقصود معنای اول است پس ضرر در این صورت أيضاً معنوی است.

### توضیح «هل إلا عليك المعول»

مساله: بدان که واقع شدن بعد از «إلا» علامت و قرینه محصور فیه بودن است؛ پس هر چیزی که بعد از «إلا» واقع شود محصور فیه است. لذا در «هل إلا عليك المعول»<sup>۱</sup> لفظ «إلا» قرینه و علامت است که «عليك» محصور فیه است، اگر چه بر مبتدای خود که «المعول» است مقدّم شده، پس محصور فیه که «عليك» است مشتبه به محصور که «المعول» است نمی شود، لکن این تقدیم شاذّ است چون که مکان و رتبه لفظ «إلا» بعد از محصور و قبل از جزء اخیر کلام

۱. شاعر این شعر «الکمیة بن زید الأسدي ؓ» از اصحاب ثقة حضرت امام محمد بن علی الباقر ؓ است. این شعر از جمله قصائد الهاشمیات اوست. کمیة این شعر را در رثاء جناب زید بن علی ؓ سروده است.

فيا ربّ هل إلا بك التصرّیّتی علیهم وهل إلا عليك المعول

سرّ صناعة الإعراب: ۱/ ۱۴۹. توضیح المقاصد و المسالك: ۱/ ۴۸۳. شرح ابن عقیل: ۱/ ۲۳۵.

(أو كان) الخبر (مسنداً لذي) أي لمبتدأ فيه (لام ابتدا) نحو: «لزید قائم» فلا يجوز التقديم؛ لأنّ لها صدر الكلام و لو تركه لفهم مما بعده.

است نه قبل از جمیع اجزاء کلام. و لفظ «هل» به معنای استفهام انکاری است که در معنای نفی است و «معوّل» مصدر میمی است از باب تفعیل به معنای «اعتماد» و حاصل معنی چنین است: «لیس المعوّل أي الاعتماد إلا علیک».

### صورت چهارم امتناع تقدیم خبر

صورت چهارم: در جایی است که خبر مسند باشد برای مبتدایی که صاحب لام ابتدا باشد، مثل: «لزید قائم» که جائز نیست تقدیم «قائم» که خبر است بر مبتدا که «زید» است چون که لام ابتداء صدارت دارد.

### اقسام صدارت در مبتدا

مسأله: بدان که صدارت در مبتدا دو قسم است. اول: صدارت ذاتی، مثل: مبتدا اسم استفهام باشد. دوم: صدارت عارضی، مثل: «لزید قائم» که صدارت «زید» به سبب دخول لام ابتدا است. و قول مصنّف "أو لازم الصدر" بنابر تفسیر شارح شامل هر دو قسم می شود، لذا می گوید: "و لو تركه لفهم مما بعده" و لکن تفسیر شارح محل تأمل است، لأنّ المطلق عند الإطلاق ينصرف إلى الفرد الأكمل و هو القسم الأوّل؛ بعلاوه این که ذکر «لازم الصدر» در مقابل «ذی لام ابتداء» و لفظ «أو» قرینه قوی می شود که مراد از «لازم الصدر» فقط قسم اول صدارت است؛ اگر چه این علاوه در صورت ترک جاری نیست، لکن انصراف جاری است و فیه کفایة لمن له ذوق و درایة.



(أو) كان مسنداً لمبتدأ (لازم الصّدر) بنفسه، أو بسبب (کمن لي منجداً) و «فتی من وافد». (و) إذا كان المبتدأ نكرة و الخبر ظرفاً أو مجروراً أو جملة كما قال في شرح التسهيل (خو: «عندي درهم و لي وطر») و «قصدك غلامه رجل»؛ فأعلم أنه (ملتزم فيه تقدّم الخبر) لأنّه المسوّغ للإبتداء بالنكرة .

### صورت پنجم امتناع تقدیم خبر

مساله: قول مصنّف: "أو لازم الصّدر" صورت پنجم است، و "من لي منجداً" مثال صدارت ذاتی است؛ و "فتی من" مثال صدارت عارضی است، چون که صدارت «فتی» که مبتدأست به سبب اضافه است، مثل: «لزید» که صدارت «زید» به سبب لام است.

### اولین صورت وجوب تقدیم خبر

مساله: چون از صور منع تقدیم خبر فراغ حاصل شد، شروع می شود در صور وجوب تقدیم خبر؛ و این وجوب تقدیم خبر در چهار صورت است.

اول: در جایی که مبتدا نکره باشد و مسوّغ ابتدا به نکره فقط تقدیم خبر باشد و این خبر ظرف باشد، مثل: «عندي درهم» یا آن که جار و مجرور باشد، مثل: «لي وطر» یا آن که خبر جمله باشد، -چنان که خبر جمله را در شرح تسهیل گفته- مثل: «قصدك غلامه رجل» که «رجل» مبتدای مؤخر است و جمله «قصدك غلامه» که فعل و فاعل است خبر مقدّم است از برای «رجل» و ضمیر «غلامه» عائد جمله است که راجع به «رجل» است. پس بدان که در این سه قسم، تقدیم خبر واجب است چون که غیر از تقدیم خبر، مسوّغ دیگری برای ابتدا به نکره نیست؛ و لایحقی این که «وطر» به معنای حاجت است و معنای «لي وطر» چنین می شود که «برای من حاجتی هست».

(کذا) يجب تقديم الخبر (إذا عاد عليه) أي على ملابسه (مضمر مّا) أي من مبتدأ (به) عنه مبيناً بخبر) نحو: «في الدار صاحبها» إذ لو أّخر عاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً. تنبيه: عبارة ابن الحاجب في هذه المسألة: «أو لمتعلقه ضمير في المبتدأ» قال المصنّف في نكته على مقدّمة ابن الحاجب: هذه عبارة غلقة على المتعلّم و لو قال: «أو كان في المبتدأ ضمير له» كفاه إنتهى.

### دومین صورت و جوب تقدیم خبر

دوم: هم چنین تقدیم خبر واجب است، البته زمانی است که بر خبر عود کند، یعنی بر مّلابس خبر ضمیری از مبتدا که، به سبب این مرجع ضمیر خبر داده می شود از آن مبتدا. خلاصه آن که صورت دوم در جایی است که مبتدا شامل ضمیری باشد که آن ضمیر به یکی از اجزاء و متعلّقات خبر عود کند، مثل: «في الدار صاحبها» که «صاحبها» مبتداست و مشتمل است بر ضمیری که بر می گردد، یعنی عود می کند به «دار» که از اجزاء و متعلّقات خبر است؛ پس واجب است، تقدیم خبر که «في الدار» است بر مبتدا، زیرا اگر «في الدار» مؤّخر شود عود ضمیر می شود، بر متأخر لفظی و رتبی؛ زیرا رتبه خبر متأخر است از مبتدا، و ذلك لا يجوز إلا في مواضع معيّنة ليس هذا منها.

### اشکال ابن مالک بر ابن حاجب و شارح بر مصنّف

مساله: ابن حاجب<sup>۱</sup> در متن جامی این صورت را به این عبارت بیان کرده: «أو لمتعلقه ضمير في المبتدأ»<sup>۲</sup>. مصنّف در کتاب نکت خود که، حاشیه بر متن جامی است بر ابن حاجب

۱. ترجمه ابن حاجب در صفحه ۸۰ گذشت.

۲. الفوائد الضیائیة، شرح جامی: ۵۵، به خط عبد الرّحیم.

و أنت ترى ما في عبارة المصنّف هنا من الغلاقة و كثرة الصّمائر المقتضية للتعقيد و عسر الفهم، و كان يمكنه أن يقول كما في الكافية :

و إن يعدّ لخبر ضمير من مبتدأ يوجب له التّأخير

(كذا) يجب التقديم (إذا) كان الخبر (يستوجب التصديرا) كـ «الإستفهام» (كأين من علمته نصيرا).

اشكال کرده و گفته كه: «أو لمتعلّقه ضمير في المبتدأ» عبارت دشواری است برای متعلّم و اگر «أو كان في المبتدأ ضمير له» می گفت کفایت می کرد.

حاصل آن كه مصنّف بر عبارت ابن حاجب اشكال کرده كه اين عبارت فهميدنش برای خواننده مبتدی دشوار است، لكن شارح بر مصنّف اشكال می كند لذا می گوید: تو می بینی آنچه را كه در عبارت مصنّف است از غلاقت و كثرت ضمائر كه مقتضى دشواری فهمیدن است. خلاصه مقصود شارح اين است كه عبارت خود مصنّف مشكل تر از عبارت ابن حاجب است و ممكن بود برای مصنّف بگويد بيتی را كه در كافيّه گفته:

و إن يعدّ بخبر ضمير من مبتدأ يوجب له التّأخير<sup>۱</sup>

### سومین صورت و جوب تقدیم خبر

صورت سوم: كه واجب است تقدیم خبر زمانی است كه خبر مستوجب صدارت باشد، مثل: «أين من علمته نصيراً»، و «أين» كه خبر است صدارت دارد، چون متضمّن استفهام است؛ لذا واجب است كه بر مبتدأ كه «من» موصوله است، مقدّم شود؛ و جملة «علمته» صلة «من» می باشد.

(و خبر) المبتدأ (المحصور) فيه (قدّم أبدأ كما لنا إلا إتباع أحمداً ﷺ) إذ لو أخر و قيل: «ما اتّباع أحمد ﷺ إلا لنا» أوهم الإنحصار في الخبر. (و حذف ما يعلم) من المبتدأ و

### چهارمین صورت و جواب تقدیم خبر

صورت چهارم: این است که خبر محصور باشد و مبتدا محصور فيه، پس این خبر محصور را مقدّم کن بر مبتدای محصور فيه، مثل: «ما لنا إلا اتّباع أحمد ﷺ» که «لنا» که خبر محصور است واجب است، مقدّم شود بر «اتّباع أحمد ﷺ» که، مبتدای محصور فيه است، زیرا اگر خبر مؤخر شود و گفته شود: «ما اتّباع أحمد ﷺ إلا لنا» توهم می شود انحصار «اتّباع أحمد ﷺ» در «لنا»، آن وقت معنی چنین می شود که اتباع آن بزرگوار منحصر در ما هست، یعنی متابعت آن حضرت فقط بر ما واجب است و این معنی صحیح نیست؛ زیرا متابعت آن حضرت بر جمیع عباد الله واجب است. پس معنای صحیح این است که برای ما جائز نیست مگر، متابعت آن بزرگوار چون که انبیاء دیگر: شریعت شان منسوخ شده است و این معنی در صورت تقدیم «لنا» حاصل می شود، پس تقدیم «لنا» واجب است.

مساله: لما فرغ من التقديم و التأخیر في الخبر شرع في بیان حذف المبتدأ و الخبر من حيث الجواز و الوجوب.

### اقسام حذف

مساله: بدان که حذف بر دو قسم است، یکی جائز و دیگری واجب، و هر یک از این دو قسم یا سماعی و یا قیاسی است؛ و مقصود در این جا حذف قیاسی است نه سماعی.

### حذف جائز

مساله: در حذف جائز، فقط وجود قرینه کافی است و محتاج به قائم مقام نیست، به خلاف حذف واجب که هم قرینه لازم است و هم قائم مقام.

و الخبر (جائز) فحذف الخبر (كما تقول: «زيد» بعد) قول السائل («من عندكما؟») (و في جواب) قول السائل («كيف زيد؟») احذف المبتدأ و (قل: «دنف») أي مريض (فزید) المبتدأ (استغني عنه إذ عرف).

### اقسام قرينه

مساله: بدان که قرينه بر دو قسم است. اول: قرينه عامه، و مراد از قرينه عامه قرينه ای است که فقط بر حذف دلالت کند لکن محذوف را معین نکند، دوم: قرينه خاصه، و مراد از قرينه خاصه قرينه ای است که محذوف را معین کند، مثلاً در «زيد» که در جواب سائل گفته می شود، قرينه عامه می گوید که خبر محذوف است، چون که استعمال مفرد در لغت عرب بلکه در هیچ لغتی جائز نیست؛ لکن این قرينه، خبر را نمی تواند معین کند. و قرينه خاصه عبارت است از «عندكما» در کلام سائل که این «عندكما» خبر «زيد» را معین می کند که «عندنا» می باشد. و هم چنین در «دنف»<sup>۱</sup> قرينه عامه می گوید که مبتدا محذوف است، لکن مبتدا را معین نمی کند، لکن «زيد» در کلام سائل قرينه خاصه است که مبتدای «دنف» را معین می کند که «زيد» است.

### مراد از قرينه مشروط در حذف

مساله: مراد از قرينه که در حذف شرط است، قرينه خاصه است نه قرينه عامه، زیرا قرينه عامه وجودش مانند عدم وجودش است چون که محذوف را نمی تواند معین کند.

۱. «الدنف» و «الدنف» به مريضی بسیار دشوار می گویند که انسان را به مرگ می کشاند. لسان العرب:

(و بعد لولا) الإمتناعية (غالباً) أي في القسم الغالب منها، إذ هي على قسمي : قسم يمتنع فيه جوابها بمجرد وجود المبتدأ بعدها و هو الغالب، و قسم يمتنع لنسبة الخبر إلى المبتدأ و هو قليل، فالأول: (حذف الخبر) منه (حتم) نحو: «لولا زيد لأتيتك» أي موجود، و الثاني: حذفه جائز إذا دلّ عليه دليل بخلاف ما إذا لم يدلّ نحو: قوله ﷺ «لولا قومك حديثو عهد بالإسلام لهدمت الكعبة و جعلت لها بابين».

تتمّه : ك «لولا» فيما ذكر «لوما» صرح به ابن التّحّاس.

### عدم وجوب حذف در مثال های مصنّف

مساله: حذف هر یک از مبتدا و خبر که معلوم باشد یعنی قرینه خاصّه داشته باشد، جائز است، مثل خبر در مثال اول و مبتدا در مثال دوم که قرینه خاصّه دارد به بیانی که ذکر شد؛ پس حذف خبر در مثال اول و حذف مبتدا در مثال دوم جائز است نه واجب چون محذوف قائم مقام ندارد.

### دو صورت وجوب حذف خبر

مساله: اگر محذوف قائم مقام و قرینه خاصّه داشته باشد، پس حذف واجب است. و این وجود قائم مقام و قرینه در خبر چهار صورت است.

اول: در جایی که خبر بعد از «لولا» غالبیه باشد. و مراد از «لولا» غالبیه «لولا» بی است که خبر مبتدا بعد از او، از افعال عموم باشد؛ و بعبارة آخری «لولا» غالبیه «لولا» بی است که جواب «لولا» ممتنع شده باشد به سبب وجود مبتدا، یعنی به سبب نسبت «کون مطلق» به مبتدا. و «لولا» غیر غالبیه «لولا» بی است که خبر مبتدا، بعد از او افعال خصوص باشد؛ و بعبارة آخری جواب «لولا» ممتنع شده باشد نه به سبب وجود مبتدا، بلکه به سبب نسبت یکی از افعال خصوص به مبتدا. پس در قسم اول که «لولا» غالبیه است حذف خبر مبتدا بعد از او واجب است، مثل: «لولا زيد لأتيتك» که در اصل «لولا زيد موجود لأتيتك» بود. پس

خبر که «موجود» بوده و از افعال عموم است حذف شده، چون که خود «لولا» غالبیه قرینه خاصه است بر خبر محذوف، چون که «لولا» غالبیه دلالت می کند که خبر مبتدا از افعال عموم است که «موجود» باشد؛ و جواب «لولا» قائم مقام خبر محذوف است. و در قسم دوم، یعنی «لولا» غیر غالبیه اگر قرینه خاصه موجود باشد حذف جائز است نه واجب، و اگر قرینه خاصه موجود نباشد حذف جائز نیست؛ مثل فرمایش حضرت رسول ﷺ که به عایشه فرموده: "لولا قومک حدیثو عهد بالإسلام لهدمت الکعبه و جعلت لها باین" که خبر مبتدا که «حدیثو عهد» است حذف نشده، چون قرینه خاصه موجود نیست. و در صورتی که در «لولا» غیر غالبیه قرینه خاصه موجود باشد، جواب «لولا» نمی تواند قائم مقام خبر بشود، چون که جواب «لولا» با افعال خصوص مناسبتی ندارد تا بتواند قائم مقام بشود، و معلوم است که بین نائب و منوب عنه مناسبت لازم است؛ لذا در این صورت حذف واجب نیست، فتبصر فإنه دقیق.

۱. بنده با تتبع فراوان این روایت را به این صورت که سیوطی در «البهجة المرضية» نقل کرده است، نه در منابع شیعه و نه در منابع اهل تسنن نیافتم. تنها جناب أبو الحسن شعرانی رحمته الله در تحقیق شرح الکافی به قلم محمد صالح مازندرانی رحمته الله این حدیث را به همین الفاظ ذکر کرده است، اما هیچ گونه مصدری برای نقلشان بیان نمی کنند. و بعید نیست این حدیث را به اعتماد آنچه در ذهنشان بوده نقل کرده باشند و لذا اشتباه رخ داده است. [شرح الکافی: ۲/۷۱۹] اما این روایت با الفاظی دیگر و به مضمونی نزدیک به همین روایت در کتاب های اهل تسنن نقل شده و به عنوان یکی از روایت های معتبر نزدشان می باشد. مسند أبي داود الطيالسي: ۳/۱۴. أخبار مكة للأزرقي: ۱/۲۱۳. صحيح البخاري: ۲/۱۴۶. صحيح مسلم: ۲/۹۶۸. البته با رجوع به متن های گوناگون این حدیث، روشن می شود که در بعضی موارد در متن حدیث دست برده شده و به جهت دفاع از قوم آن زن عبارت ها تحریف شده اند؛ که در روایات این گروه از این تدلیس ها بسیار است.

(و فی) المبتدأ الواقع (نصّ یمن ذا) أي حذف الخبر وجوباً (استقر) نحو: «لعمرك لأفعلن كذا» أي قسمي، فإن لم يكن نصّاً في اليمين لم يجب الحذف. (و) كذا يجب الحذف إذا وقع المبتدأ (بعده) (واو) قد عيّنت مفهوم مع؛ و هو المصاحبة (كمثل كلّ صانع و ما صنع) أي مقترنان.

دوم: در جایی است که مبتدا نصّ در قَسَم باشد، یعنی در غیر قَسَم استعمال نشود مگر با قرینه، مثل: «لعمرك لأفعلن» بفتح عین «عمرک» که خبر «قَسَمي» بوده که وجوباً حذف شده؛ چون که «عمر» بفتح عین نصّ در قَسَم است و در غیر قسم استعمال نمی شود، مگر با قرینه، به عکس «عمر» بضمّ عین؛ و قرینۀ خاصّه در این صورت خود مبتداست و جواب قسم قائم مقام است<sup>۱</sup>.

مسأله: اگر مبتدا نصّ در قسم نباشد حذف خبرش واجب نیست، بلکه جائز نیست مگر اینکه قرینۀ خاصّه بر خبر موجود باشد.

### صورت سوم وجوب حذف خبر

سوم: بدان که عبارت نحویین در بیان صورت سوم مختلف است. بعضی می گویند: «الثالث أن يقع بعد المبتدأ و او هي نصّ في المعية»<sup>۲</sup>، و بعض دیگر می گویند: «الثالثة أن يكون المبتدأ معطوفاً عليه اسم بواو هي نصّ في المعية»<sup>۳</sup>، و بعضی می گویند: «و ثالثها مبتدأ اشتمل خبره على معنى المقارنة»؛ و لکن عبارت مصنّف بنابر تفسیر شارح با هیچ یک از این عبارات مناسبت ندارد، چون که ظاهر عبارت بنابر تفسیر شارح این است که صورت سوم این است

۱. به گمان ابن عصفور می توان، «لعمرك لأفعلن» را از باب حذف مبتدا به تقدیر: «لقسمي عمرک»

دانست. أوضح المسالك: ۱/ ۲۲۰.

۲. شرح ابن عقيل: ۱/ ۲۵۳.

۳. أوضح المسالك: ۱/ ۲۲۰.



فإن لم يكن الواو نصّاً في المعية لم يجب الحذف نحو: «وكلّ امرئ والموت يلتقيان»

که مبتدا بعد از واو واقع شود و حال آن که مبتدا که «کَلّ صانع» است قبل از واو واقع شده نه بعد از واو، پس باید لفظ «بعد» را به ضمه بخوانیم تا مبنی شود و معنای مضاف الیه را که ضمیر راجع الی «المبتدأ» است در نیت بگیریم و واو را به رفع بخوانیم تا فاعل «بعد» شود و مجموع «بعد واو» را حال قرار بدهیم از برای «المبتدأ» تا این که معنای عبارت موافق شود با عبارت اول نحویین، و ظاهراً مقصود مصنف هم همین است؛ و کسانی که «واو» را به جرّ خوانده اند و محتاج به ارتکاب تعسّفات شده اند، و توجیّهات بی جا کرده اند از ترکیب خالد به اشتباه افتاده اند؛ چون که خالد «واو» را مضاف الیه «بعد» قرار داده، و این ترکیب خالد غلط است به قرینه عبارت نحویین و توجیه الغلط غلط آخر<sup>۱</sup>.

پس حاصل معنای عبارت مصنّف و شارح چنین می شود که، صورت سوم در جایی است که مبتدا واقع شود، حال کونی که بعد از مبتدا «واو» باشد که این «واو» معنای «مع» را معین کند، مثل: «کَلّ صانع و ما صنع»، «مقترنان» خبر است که وجوباً حذف شده، چون واو «مع» قرینه خاصّه بر خبر است؛ لأنّ المعية و الاقتران رضیعا ثدی واحد و هی أيضاً قائم مقام الخبر، فتأمل. و بعضهم<sup>۲</sup> جعل هذا الصورة ممّا لا یحتاج إلى الخبر.

مساله: اگر «واو» نصّ در معیت نباشد، حذف خبر واجب نیست بلکه جائز نیست، مگر اینکه قرینه خاصّه بر خبر موجود باشد؛ مثل: «وكلّ امرئ والموت يلتقيان»<sup>۳</sup> که چون «واو» و «الموت» نصّ در معیت نیست، لذا «يلتقيان» حذف نشده است.

۱. نسخه استاد مدرّس افغانی رحمته الله به این شکل بوده است، اما نسخه دیگر «إذا وقع بعد المبتدأ واو»

است.

۲. مراد اخفش و کوفیون هستند. شرح الأشمونی: ۱/ ۲۰۹.

۳. فرزّدق شاعر این شعر است: ﴿

(و) کذا إذا كان المبتدأ مصدرًا أو مضافاً إلى مصدر و هو (قبل حال لا) يصلح أن (يكون خبراً عن) المبتدأ (الذي خبره قد أضمر) فالمصدر (ك «ضربي العبد مسيئاً») فمسيئاً حال سدّ مسدّ الخبر المحذوف وجوباً، و الأصل حاصل إذا كان أو إذا كان مسيئاً، فحذف حاصل ثمّ الظرف. (و) المضاف إلى المصدر، نحو: (أتمّ تبيني الحقّ منوطاً بالحكم)

### صورت چهارم وجوب حذف خبر

صورت چهارم: زمانی است که مبتدا مصدر یا مضاف إلى المصدر باشد، و این مبتدا قبل از حالی باشد که آن حال لیاقت خبر شدن برای این مبتدا را نداشته باشد؛ مثل: «ضربي العبد مسيئاً» چون که «مسيئاً» که حال است، لیاقت ندارد که خبر «ضربي» بشود، چون که «ضرب» متّصف به «مسيء» بودن نمی شود؛ زیرا «مسيء» به معنای «بدکننده» است که صفت انسان است نه صفت «ضرب»، و اصل این مثال چنین بوده: «ضربي العبد حاصل إذا كان مسيئاً» اگر مراد زمان مستقبل باشد، یا «إذا كان مسيئاً» اگر مراد زمان ماضی باشد؛ پس خبر که «حاصل» بوده حذف شده، و «إذا كان» یا «إذا كان» که ظرف است و متعلّق به خبر است جای خبر نشسته، و بعد از آن ظرف حذف شده و «مسيئاً» که حال برای «العبد» است جای ظرف نشسته است. پس «مسيئاً» نائبِ نائبِ خبر است نه نائبِ خبر، پس در عبارت شارح که می گوید: "فمسيئاً حال سدّ مسدّ الخبر" مسامحه شده. و مثال مضاف إلى المصدر «أتمّ تبيني الحقّ منوطاً بالحكم» است و البیان فيه كما تقدّم. و لكن لا يخفى أنّ لفظ «كان» في المثالين تامّة لا ناقصة.

﴿تَمَّوَالِي الْمَوْتِ الَّذِي يَشَعْبُ الْفَتَى وَ كَلَّ امْرِئٍ وَ الْمَوْتُ يَلْتَقِيَانِ﴾

شرح التصريح على التوضيح: ۲۲۸/۱. تاج العروس: ۴/۵۷۷.

فأتمّ مبتدأ مضاف إلى المصدر، و منوطاً حال سدّ مسدّ الخبر، و تقديره كما تقدّم، و خرج بتقييد الحال بعدم صلاحيتها للخبريه ما يصلح لها فالرفع فيه واجب نحو: «ضربي زيداً شديداً». تنبيه: يجب حذف المبتدأ في مواضع: «أحدها» إذا أُخبر عنه بنعت مقطوع ك «مررت بزيد الكريم» كما ذكره في آخر النعت.

لا يقال قد تقدّم عند قوله: "و أخبروا بظرف أو بحرف جرّ" أنّ حذف المتعلّق واجب في نفسه سواء كان هناك حال لا يكون خبراً أم لا، فها معنى ذكر الحذف ثانياً و تقييده بالحال المذكور؟! لأنّنا نقول كان الكلام هناك في المتعلّق أعني «حاصل» و هاهنا في المتعلّق أعني الظرف فلا تكرار و لا منافاة؛ فتدبّر جيّداً فإنّه دقيق جدّاً.

مساله: اگر حال صلاحیت خبر شدن برای مبتدأ داشته باشد واجب است که همین حال را رفع بدھیم تا خبر شود، مثل: «ضربي زيداً شديداً» که «شديد» لیاقت خبر شدن برای «ضرب» را دارد چون «ضرب» متّصف به شدّت می شود؛ لذا او را رفع دادیم تا خبر شود.

#### چهار مورد وجوب حذف مبتدأ

مساله: اعلم أنّ المصنّف لم يذكر المواضع التي يحذف المبتدأ فيها وجوباً، فذكرها الشارح تكميلاً للبحث.

مساله: بدان که واجب است که حذف مبتدأ در چند موضع، و شارح چهار موضع را ذکر کرده است:

اول: زمانی که خبر داده شود از مبتدأ بنعت مقطوع، مثل: «مررت برجل الكريم» برفع «الكريم» که «الكريم» در اصل صفت «رجل» بوده و مجرور، او را از صفتیت قطع کردیم و

«الثاني» إذا أخبر عنه بخصوص نعم ك «نعم الرجل زيد» كما ذكره في باب نعم.  
«الثالث» إذا أخبر عنه بمصدر بدل من اللفظ بفعله ك «صبر جميل» أي صبري.

خبر قرار دادیم از برای مبتدا که «هو» باشد؛ و حذف این مبتدا واجب است، با شرائطی که قبلاً در «قال محمد هو ابن مالک» بیان شده چنان که مصنف ذکر کرده است این مساله را در باب نعت. و اینها وجب الحذف حینئذ لأن المقصود من الكلام إنشاء المدح و نحوه فلو ذکر المبتدأ أوهم الإخبار و لا يختص الحكم بالنعت المقطوع بل يجري في سائر التوابع أيضاً، فتأمل.

دوم: زمانی که خبر داده شود از مبتدا به مخصوص «نعم»، مثل: «نعم الرجل زيد» بنابر این که «زيد» خبر مبتدای محذوف باشد نه مبتدای مؤخر، چنان که ذکر کرده است این قسم را در باب افعال مدح و ذم. و وجه الوجوب في ذلك كسابقه و قيل الوجه في ذلك أنها كالأمثال فلا يتغير مثلها<sup>۱</sup> و سیأتي بیان ذلك في الباب المذكور.

سوم: زمانی که خبر داده شود از مبتدا به مصدری که آن مصدر عوض باشد از تلفظ بفعل، یعنی مصدر نائب فعل شده باشد؛ مثل: «صبر جميل» که در اصل «صبري صبر جميل» بوده و مبتدا که «صبري» باشد حذف شده وجوباً. و سبب وجوب حذف در این قسم این است که این جمله اسمیه در اصل جمله فعلیه بوده، مثل: «سلام عليك» یعنی در اصل «صبرت» یا «أصبر صبراً جميلاً» بوده، پس از آن «صبراً» را که مصدر است قائم مقام فعل قرار دادیم و فعل را حذف کردیم تا جمع بین عوض و معوض نشود، و پس از آن نصب «صبراً» را بدل به رفع کردیم تا جمله اسمیه شود؛ پس در حالت نصب حذف فعل واجب

«الرابع» إذا أخبر عنه بصريح القسم نحو: «في ذمّي لأفعلن» أي يمين ذكرها في الكافية. (و أخبروا بيائنين) أي بخبرين (أو بأكثرها) من إثنين (عن) مبتدأ (واحد) سواء كان الإثنين في المعنى واحداً كالزمان حلو حامض أي مزّ، أم لم يكن (كهم سراة شعرا) و نحو :

است چون جمیع بین عوض و معوّض جائز نیست، آنگاه حالت نصب را حمل بر حالت رفع کردیم و مبتدا را حذف کردیم و جواباً.

چهارم: زمانی که خبر داده شود از مبتدا بصریح قَسَم، مثل: «في ذمّي لأفعلن» که «یمین» مبتدا بوده و حذف شده و جواباً؛ و این دو قِسَم اخیر را مصنّف در کافیه ذکر کرده است<sup>۱</sup>.

مساله: چون مبنای این تعلیقه فقط بر توضیح عبارت کتاب است لذا صور دیگری را که حذف مبتدا در آنها واجب است ذکر نکردیم. فمن أراد الاطلاع عليها فعليه بمراجعة المطولات و لذلك أيضاً لم نذكر ما في الصور الأربع المذكورة من التوجيهات و الأقوال فمن أرادها فعليه أيضاً مراجعتها<sup>۲</sup>.

### خبر های متعدّد برای یک مبتدا

مساله: خبر داده اند عرب ها به دو خبر، یا به بیشتر از دو خبر از یک مبتدا، چه آن که خبرهای متعدّد در معنی یک خبر باشد؛ مثل: «الزمان حلو حامض» که این دو خبر مجموعاً به معنای «مز» است که در فارسی «میخوش» می گویند، یا این که در معنی واحد نباشند؛ مثل: «هم سراة شعرا» که «سراة» و «شعراء» هر کدام معنای جداگانه دارند و مجموعاً معنای واحد ندارند؛ لأنّ «السراة» جمع «السريّ» بتشديد الياء بمعنى الرجل الرفيع القدر من

۱. شرح الكافية الشافية: ۱/ ۳۶۰.

۲. شرح الكافية الشافية: ۱/ ۳۶۱. شرح الأشموني: ۱/ ۲۱۱. همع الهوامع: ۱/ ۳۹۱.

من یک ذا بت فهذا بتی مقيظ مصيّف مشتي

و يجوز الإخبار باثنين عن مبتدأين نحو: «زيد و عمرو كاتب و شاعر». و لما فرغ المصنّف من ذكر المبتدأ و ما يتعلّق به شرع في نواسخه و هي ستة.

«السرو» و هو الرفعة<sup>۱</sup>، و هذا المعنى هو المراد في قوله تعالى: ﴿قَدْ جَعَلْنَا لَكَ سَرِيًّا﴾<sup>۲</sup> إذ المراد ولدها عيسى عليه السلام. و أمّا «الشعراء» فهو جمع «شاعر» و معناه ظاهر و لا يخفى كه «شعراء» به جهت ضرورت شعری به قصر خوانده شده. و معنای «من یک ذا بت فهذا بتی» إلى آخره<sup>۳</sup>، چنین است که شاعر در وصف کساء «لباس» خود می گوید: هر کس صاحب کسائی باشد، پس این کساء من، مرا در شدّت حرارت تابستان و در بقیّه ایام تابستان و در زمستان کفایت می کند، یعنی کساء من هر کاره هست و اختصاص به زمان واحد ندارد و معلوم است که «مقيظ» و «مصیّف» و «مشتی» که سه خبر متعدد هستند در معنای واحد نیستند. و قوله عليه السلام «فأما من كان من الفقهاء صائناً لنفسه، حافظاً لدينه، مخالفاً على هواه، مطيعاً لأمر مولاه»<sup>۴</sup> یحتمل الوجهین، فتأمل.

دو خبر برای دو مبتدا

مساله: جائز است آوردن دو خبر از برای دو مبتدا، مثل: «زيد و عمرو كاتب و شاعر» و در

۱. لسان العرب: ۳۷۸/۱۴.

۲. مریم: ۲۴.

۳. بعضی این شعر به رؤبه بن العجاج نسبت داده اند:

مَنْ يَكُ ذَا بَتِّ فَهَذَا بَتِّي مَقِيظٌ مُصَيِّفٌ مُشْتِي

الانصاف في مسائل الخلاف: ۵۹۶/۲. شرح ابن عقيل: ۲۵۷/۱. شرح الأشموني: ۲۱۳/۱.

۴. التفسير المنسوب إلى الإمام الحسن العسكري عليه السلام: ۳۰۰. وسائل الشيعة: ۱۳۱/۲۷. بحار الأنوار:

این صورت در تعیین مبتدای هر یک از دو خبر باید به قاعده «الأقرب للأقرب و الأبعد للأبعد» یعنی «نزدیک برای نزدیک و دور برای دور» عمل شود اگر قرینه تعیین نباشد، مانند حال متعدّد برای ذوالحال متعدّد چنان که بیاید در قول مصتّف:

و الحال قد یجیء ذا تعدّد      لمفرد فاعلم و غیر مفرد

## باب نواسخ

الأوّل (كان و أخواتها).

(ترفع كان المبتدأ) حال كونه (اسماً) لها (و الخبر تنصبه) خيراً لها (ك «كان سيّداً عمر»)

---

مسأله: لما فرغ المصنّف عن ذكر المبتدأ والخبر و ما يتعلّق بهما من الأحكام شرع في النواسخ و هي ستة.

### بررسی لغوی و اصطلاحی «نواسخ»

مسأله: «النّوأسخ» جمع «النّأسخ» من «النّسّخ»<sup>١</sup>. و هو في اللغة بمعنى: «الإزالة»<sup>٢</sup> يقال: «نسخت الشمس الظلّ» إذ أزالته؛ و في اصطلاح هذا العلم ما يرفع حكم المبتدأ والخبر أو أحدهما على ما يأتي<sup>٣</sup>.

### ناسخ اول: افعال ناقصه

مسأله: الأوّل من النواسخ «كان و أخواتها» و تسمّى أفعالاً ناقصة إذا عمل العمل الآتي.

### عمل افعال ناقصه

مسأله: في عمل هذه الأفعال أقوال منها أنّها لا تعمل في المرفوع و إنّها هو مرفوعاً به قبل دخولها عليه؛ و منها أنّها تعمل في المرفوع لكن تشبيهاً له بالفاعل<sup>٤</sup>.

---

١. شرح قطر الندى و بلّ الصدى: ١٢٧.

٢. العين: ٤/٢٠١.

٣. شرح قطر الندى و بلّ الصدى: ١٢٧، با اندكى تصرّف.

٤. ابن قول، مذهب كوفيين است. همع الهوامع: ١/٤٠٨.

٥. ابن قول، مذهب بصريين است. همان.



و اتفقوا في عملها في الخبر ثم اختلفوا في نصبه<sup>۱</sup>، فقال بعضهم: إنّ النصب على التشبيه بالحال<sup>۲</sup>؛ و قال بعض آخر: على أنّه بالحاليّة<sup>۳</sup> و المختار عند المصنّف أنّها تعمل في المبتدأ اسماً لها و في الخبر خبراً لها.

### شروط اسماء افعال ناقصه

**مساله:** بدان که شرط است در داخل شدن این افعال بر مبتدا، این که مبتدا صدارت نداشته باشد؛ پس بنابر این داخل بر اسماء شرط و امثال آن نمی شود. و هم چنین شرط است که واجب الحذف نباشد، مثل مبتدایی که خبرش نعت مقطوع باشد. و هم چنین شرط است که واجب الابتدائی نباشد، مثل مبتدایی که بعد از «إذا» فجائیّه واقع می شود.

لکن اشکال شده است در شرط اول به ضمیر شأن، زیرا ضمیر شأن صدارت دارد و حال این که «کان» بر او داخل می شود مثل این شعر:

إِذَا مَتَّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ سَامِتٌ      وَأَخْرُ مُنِّنٌ بِالذِّي كُنْتُ أَصْنَعُ ۚ

۱. سیبویه خبر را از باب تشبیه به مفعول منصوب می داند. همان: ۴۰۹/۱.

۲. قرآء قائل به این قول است. همان.

۳. کوفیون قائل به این قولند. همان.

۴. شاعر این بیت، العَجیر بن عبد الله السلولی از شعراء عصر امویین لعنهم الله است. او عاشق دختر عمویش بود و آن دختر نیز او را دوست داشت؛ عجیر او را از پدرش خواستگاری کرد و پدر پذیرفت اما در این مدت مردی از «بنی عامر» که از ثروت زیادی بهره مند بود، آن دختر را خواستگاری کرد. پدر آن دختر او را در انتخاب مخیر کرد و او خواستگار عامریّ ثروتمند را انتخاب کرد. عجیر پس از این انتخاب قصیده طولانی ای سرود که این بیت، جزئی از آن قصیدست. خزانه الأدب: ۷۲/۹.

«ک» «کان» فیما ذکر (ظَلَّ) بمعنی أقام نهاراً، و (بات) بمعنی أقام لیلاً، و (أضحى) و (أصبحا) و (أمسى) بمعنی دخل فی الضحی و الصّباح و المساء.

زیرا اسم «کان» اول ضمیر شأن است و جمله «الناس صنفان» خبر «کان» است<sup>۱</sup>.

و جواب داده شده از این اشکال به این که «کان» زائده است<sup>۲</sup>، نه این که ضمیر شأن، اسم «کان» است و جمله خبر «کان»؛ و لکن یأتی عن قریب فی قوله: "و مضمّر الشّان اسماً انو" ما بظاھرہ ینافی ذلک<sup>۳</sup>، فتأمّل.

### معنای «ظَلَّ، بات، أضحى»

مسالّه: «ظَلَّ» معناه ثبوت الخبر للاسم فی النهار، و هذا هو المراد بقول الشارح «بمعنی أقام نهاراً» نحو: «ظَلَّ زید حزیناً» بمعنی أنّ الحزن کان ثابتاً لزید فی جمیع النهار.

و «بات» معناه ثبوت الخبر للاسم فی اللیل، و هذا هو المراد بقول الشارح: «بمعنی أقام لیلاً» نحو: «بات زید باکیاً» یعنی: أنّ البكاء کان ثابتاً لزید فی جمیع اللیل.

و «أضحى» معناه ثبوت الخبر للاسم فی وقت الضحی نحو: «أضحى زید ضاحکاً» یعنی: دخل زید فی الضحی و کان ضاحکاً فی ذلک الوقت. و «أصبح» و «أمسى» یتظهر معنایهما من معنی «أضحى».

۱. جمهور در اینجا ضمیر شأن را اسم «کان» دانسته اند. همع الهوامع: ۱/ ۴۱۰. و رجوع شود به: اسرار العربیة: ۱۱۴. الكتاب: ۱/ ۷۱. اللمع فی العربیة لابن جنی: ۳۸. شرح الأشمونی: ۱/ ۲۴۱.
۲. کسائی «کان» در این شعر را ملغای از عمل می داند و ابن الطراوة با او موافقت کرده است. همان.
۳. رجوع شود به صفحه ۳۴۱.

(و صار) بمعنى تحوّل، و (ليس) و هي لنفي الحال، و قيل: مطلقاً، و (زال) بمعنى انفصل، و المراد بما التي مضارعها يزال لا التي مضارعها يزول أو يزيل.

### معناى «صار»

و «صار» معناه انتقال الاسم من خبر إلى خبر يعني هذا الخبر الموجود لم يكن ثابتاً له نحو: «صار زيد غنياً» بمعنى: أنّ الغنى حصل له جديداً، يعني كان قبل ذلك فقيراً معدماً فانقل إلى الغنى، و هذا هو المراد من قول الشارح: «تحوّل».

مسأله: «التحوّل» بمعنى «التغيّر»<sup>١</sup>. و التغيّر على ثلاثة أقسام: الأوّل التغيّر الذاتي، نحو: «حرّقت الشجر فصار رماداً»؛ الثاني التغيّر الصفاتي، نحو: «صبغت القرطاس فصار أحمر»؛ الثالث التغيّر الحالى، نحو: «صار الخمر خلّاً». ظاهر كلام الشارح أنّ «صار» يستعمل في كلّ واحد من الأقسام الثلاثة، و ظاهر أمثلتهم هو المعنى الثاني.

### معناى «زال»

و أمّا «زال» فمعناها الانتقال من مكان إلى آخر، هذا إذا كانت ناقصة و أمّا إذا كانت تامّة فمعناها «ماز» بمعنى «ميز» و قد يستعمل بمعنى «انتقل» و لهذا تتمّة تأتي بعيد هذا<sup>٢</sup>.

### معناى «ليس» و بررسى آن

مسأله: «ليس» لنفي الحال أي نفي الخبر عن الاسم في الزمان الحاضر أي زمان التكلم؛ و لذلك

١. لسان العرب: ١١/١٨٧.

٢. صفحة ٣٢٠.

لا يجوز أن يكون خبره فعلاً ماضياً. قيل<sup>۱</sup>: وكذلك بقية الأفعال الناقصة لا يجوز أن يكون خبرها فعلاً ماضياً إلا مع «قد» ظاهرة أو مقدرة<sup>۲</sup> ففي نحو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَانُوا عَاهَدُوا اللَّهَ<sup>۳</sup>﴾ و نحو: ﴿وَإِنْ كَانَ فَمِيضُهُ قُدًّا مِنْ ذُبُرٍ﴾؛ لا بد من تقدير «قد».

مسأله: قيل<sup>۴</sup> «ليس» لنفي الحال إذا لم يكن في الكلام دال على الزمان، وإلا ففيها على حسب ذلك الدال مثلاً في قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾<sup>۵</sup> المراد النفي في الاستقبال، وفي «ليس أن خلق الله» النفي في الماضي و اسم «ليس» في هذا المثال ضمير الشأن.

مسأله: لا خلاف في فعلية الأفعال الناقصة إلا «ليس»؛ فقال بعضهم إنها حرف بدليل أنها جامد و أنها لا تتدل على الحدث بل على النفي فقط كالحرف، ولكن يرد ذلك قبولها علامات الفعل يعني تاء «أتت» و «فعلت»؛ و قد تقدم أن الفعل ينجلي بهما و يأتي وجه آخر لحرفيتها في باب الحروف العاطفة نقلاً عن الرضوي<sup>۷</sup>.

۱. مراد كوفيون می باشند. همع الهوامع: ۴۱۸/۱
۲. اشتراط «قد» به این دلیل است که معنای ماضی را به حال نزدیک می کند. و ابن مالک گفته شرط دخول «ليس» بر فعل ماضی این است که اسمش ضمیر شأن باشد. همان.
۳. الأحزاب: ۱۵
۴. یوسف: ۲۷.
۵. أبو حیان قائل این سخن است. همع الهوامع: ۴۱۸/۱.
۶. هود: ۸.
۷. ترجمه رضی در صفحه ۳۶ گذشت.

و كذلك (برحا) بمعنى زال و منه البارحة ليلية الماضية و (فتىء و انفكّ. و هذي الأربعة)

### بررسی « زال »

مسأله: « زال » در صورتی که از افعال ناقصه می باشد که از باب « نَصَرَ، يَنْصُرُ » و « صَرَبَ، يَضْرِبُ » نباشد و اِلّا تامه است چنانچه به زودی بیاید.

مسأله: « زال » که از باب « نَصَرَ، يَنْصُرُ » باشد فعل لازم است و معنایش انتقال فاعل است از مکان خودش، مثل: « زالت الشمس عن خطّ نصف النهار » یعنی: « خورشید از خط نصف النهار منتقل شد » و مصدرش « زوال » است. و « زال » که از باب « صَرَبَ، يَضْرِبُ » باشد متعدّی به یک مفعول است و به معنای تمیّز پیدا کردن می آید، مثل: « زال زيد الحنطة عن الشعير » یعنی: « زيد گندم را از جو جدا کرد » و مصدرش « زیل » است؛ این هر دو « زال » موجب و اثبات می باشد، مثل بقیّه افعال تامه و اگر نفی بر آنها داخل شود سالبه می شوند.

و « زال » ناقصه که از باب « مَنَعَ، يَمْنَعُ » می باشد معنایش قبل از دخول نفی و شبه نفی، منفصل شدن خبر از اسم است، یعنی دلالت می کند بر عدم ثبوت خبر برای اسم؛ پس معنای « زال » ناقصه قبل از دخول نفی و شبه نفی، نفی است و بعد از دخول نفی و شبه نفی، اثبات می شود و هم چنین است « برح » و « انفكّ » و « فتىء ».

### بررسی « زال، برح، انفكّ و فتىء »

مسأله: این چهار فعل که قبل از دخول نفی و شبه آن، معنای آنها نفی است شرط عمل کردن آنها دخول نفی و شبه نفی است لفظاً مثل: « وَ لَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ<sup>۱</sup> » و مثل: « لَنْ نَبْرَحَ

الأخيرة شرط إعمالها أن تكون (لشبهه نفي) و هو التهي و الدعاء (أو لنفي متبعه). (و مثل كان دام) بمعنى بقي و استمرّ لكن بشرط أن يكون (مسبوفاً بما) المصدرية الظرفية (ك «أعط ما دمت مصيباً درهماً»).

عَلَيْهِ عَاكِفِينَ<sup>۱</sup> یا تقدیراً مثل: ﴿تَاللّٰهِ تَفْتُوْا﴾<sup>۲</sup>. و حذف نفی جائز نیست قیاساً مگر در قسم، لکن به شرطی که نفی به «لا» باشد و مدخول نفی فعل مضارع باشد مثل: ﴿تَفْتُوْا﴾ در آیه شریفه.

مسأله: معنای این چهار فعل بعد از دخول نفی و شبه آن استمرار خبر است برای اسم، مثلاً: «ما زال زید مصلياً يوم الجمعة» معنایش این است که زید در روز جمعه مستمراً ناز می خواند.

مسأله: مثال شبه نفی، که نهی باشد: «لا تنزل مجتنباً عن المعاصي» یعنی: «باید همیشه از معاصی اجتناب بنایی» و مثال دعا: «لا زلت موفقاً على إتيان الواجبات» یعنی: «همیشه موفق باشید که واجبات را بجا بیاوری» و مثال دعایی که نفرین باشد، مثل: «لا زلت مريضاً» یعنی: «همیشه مریض باشی».

### بررسی «دام»

مسأله: «دام» مثل «کان» عمل می کند و از افعال ناقصه می باشد، به شرطی که بر او مقدّم شود «ما» مصدریّه ظرفیه. و معنای «دام» بعد از دخول «ما» مصدریّه تعیین وقت است برای فعلی که قبل از او ذکر می شود، که وقت آن فعل زمان ثبوت خبر «دام» هست برای اسمش؛ لذا شرط شده که باید قبل از «دام» همیشه جمله باشد، مثل: «صل خلف زید ما دام عادلاً» که

۱. طه: ۹۱.

۲. یوسف: ۸۵.

و قد يستعمل بعض هذه الأفعال بمعنى بعضها، فيستعمل كان و ظلّ و أضحى و أصبح و أمسى بمعنى صار نحو: ﴿فُتِحَتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ أَبْوَابًا﴾ و ﴿ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا﴾. تتمّة: ألحق بصار أفعال بمعناها، و هي: آض، و رجع، و عاد، و استحال، و قعد، و حار، و جاء، و ارتدّ، و تحوّل، و غدا، و راح ذكرها في الكافية.

«صلاة» در «خلف زيد» زمانی است که عادل بودن برای «زيد» ثابت باشد نه در غير آن زمان، و مثل: «أعط ما دمت مصيباً درهماً» که مدت زمان دادن «درهم» زمان بودن مخاطب است مصيب نه خطي، «تاء» در «دمت» اسم «دام» است و «مصيباً» خبرش و «درهماً» مفعول دوم «أعط» و مفعول اول محذوف است، أي: «أعط الفقير درهماً في زمان كونك مصيباً» پس «دام» همیشه مفعول فيه است و به سبب «ما» مصدریّه تاويل مصدر می رود.

### استعمال افعال ناقصه در معنای یکدیگر

مساله: گاهی بعض از افعال ناقصه به معنای بعض دیگرش استعمال می شود لکن از حیث عمل فرق نمی کند؛ پس «کان» و «ظَلَّ» و «أضحى» و «أصبح» و «أمسى» به معنای «صار» استعمال می شوند یعنی به معنای «تحوّل» استعمال می شوند، و معنای «تحوّل» در سابق بیان شد<sup>۱</sup> مثل: ﴿فُتِحَتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ أَبْوَابًا﴾<sup>۲</sup> أي: «فصارت أبواباً»، و مثل: ﴿ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا﴾<sup>۳</sup> أي: «صار وجهه مسوَدًّا».

مساله: ملحق شده است به «صار» در عمل کردن، افعالی که در معنی مثل «صار» هستند،

۱. صفحه ۳۱۸.

۲. النبأ: ۱۹.

۳. النحل: ۵۸.

و اعلم أنّ هذه الأفعال على أقسام: ماض له مضارع و أمر و مصدر و وصف؛ و هو: كان و صار و ما بينهما، و ماض له مضارع دون أمر و وصف دون مصدر و هو: زال و أخواته، و ماض لا مضارع له و لا أمر و لا مصدر و لا وصف و هو: ليس و دام.

یعنی به معنای «تحوّل» هستند؛ و اگر به معنای دیگری استعمال شوند، ملحق به «صار» نمی شوند در عمل کردن مثل این که «قعد» مثلاً به معنای نشستن باشد که در این صورت ملحق به «صار» نمی شود و آن افعال، افعالی است که شارح در تتمه ذکر کرده است.

### تصرفات افعال ناقصه

مسأله: بدان که افعال ناقصه بر سه قسم است، اول: آن که متصرف است به تصرف کامل، یعنی جمیع مشتقات را دارد حتی مصدر علی قول<sup>۱</sup>، و این قسم عبارت است از «کان» و «صار» و ما بینهما ممّا ذکر فی النظم. دوم: آن که متصرف است به تصرف متوسط، یعنی بعض مشتقات را دارد و بعضی را ندارد، یعنی مثلاً فعل مضارع دارد و فعل امر ندارد و اسم فاعل دارد و مصدر ندارد و این قسم عبارت است از چهار فعلی که عمل آنها مشروط به نفی و شبه نفی است، زیرا نفی بر فعل امر داخل نمی شود؛ و در این چهار فعل معنای حدث یعنی مصدر نیست لذا امر و مصدر ندارد. سوم: ابدأ منصرف نیست، یعنی غیر از ماضی مشتق دیگری ندارد، و این قسم عبارت است از «لیس»، و «دام» بنابر قولی<sup>۲</sup>.

۱. مراد قول ابوحیان است. شرح التصريح على التوضيح: ۲۳۹/۱.

۲. عدم تصرف «دام» مذهب بسیاری از متأخرین، قراء و ابن مالک است. جمع الهوامع: ۴۲۱/۱.



و غیر ماضی مثله قد عملاً إن کان غیر الماضي منه استعمالاً) نحو: ﴿لَمْ أَكْ بَعِيًّا﴾، ﴿كُونُوا حِجَارَةً﴾ و «کونک ایّاه»، «کائنا أخاک» و «لست زائلاً أحمیک».

### عمل مشتقات افعال ناقصه

مساله: غیر ماضی از این افعال یعنی مشتقات دیگر این افعال، اگر مشتقات دیگر داشته باشد، مثل ماضی می باشد در عمل و شرائط مثل: ﴿لَمْ أَكْ بَعِيًّا﴾<sup>۱</sup> که فعل مضارع «کان» مثل «کان» عمل کرده، و مثل: ﴿كُونُوا حِجَارَةً﴾<sup>۲</sup> که فعل امر «کان» عمل کرده، و مثل: «کونک ایّاه کائناً أخاک» که مصدر و اسم فاعل «کان» عمل کرده، و مثل: «لست زائلاً أحمیک» که «زائلاً» اسم فاعل «زال» عمل کرده چون شرط که مسبوقیت به نفی است در او موجود است.

### بیان «کونک ایّاه» و «کائناً أخاک» و «لست زائلاً أحمیک»

مساله: ظاهراً «کونک ایّاه» اشاره به قول شاعر است که می گوید:

بِبَدَلٍ وَحِلْمٍ سَادَ فِي قَوْمِهِ الْفَتَى  
وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرٌ<sup>۳</sup>

و شاعر فارسی تقریباً معنای همین بیت را اراده کرده که می گوید:

فریدون فرخ فرشته نبود      ز مشک و ز عنبر سرشته نبود  
بداد و دهش کرد این خسروی      تو داد و دهش کن فریدون تویی

۱. مریم: ۲۰.

۲. الإسراء: ۵۰.

۳. نام شاعر این بیت مشخص نیست. شرح الکافیة الشافیة: ۱/۳۸۷. حاشیة الصبان: ۱/۳۴۰.

و هم آن شاعر دیگر که می گوید:

به حسن خلق توان کرد صید اهل نظر      به دام و دانه نگیرند مرغ دانا را

و ظاهراً «کائناً أخاک» اشاره به قول شاعر است که می گوید:

وَمَا كُلُّ مَنْ يُيَدِي الْبَشَاشَةَ كَائِنًا      أَخَاكَ إِذَا لَمْ تُلْفِهِ لَكَ مُنْجِدًا<sup>۱</sup>

که شاعر فارسی تقریباً به همین بیت می کند که می گوید:

این همه مردمان که می بینی      مگسانند دور شیرینی

و «لست زائلاً أحبک» اشاره به قول شاعر است که می گوید:

قَضَى اللهُ يَا أَسْمَاءُ أَنْ لَسْتُ زَائِلًا      أُحِبُّكَ حَتَّى يُغِمِّصَ الْجَفْنَ مَغْمِصًا<sup>۲</sup>

که شاعر فارسی تقریباً اشاره به همین معنی می کند که می گوید:

تا دامن کفن نکشم زیر پای خاک      باور مکن که دست ز دامن بدارمت

و شاعر دیگر می گوید:

مهر تو در درونم و حبّ تو در دلم      با شیر اندرون شد و با جان بدر شد

۱. شاعر این بیت مشخص نیست. شرح الأشمونی: ۱/۲۲۸. شرح التصريح: ۱/۲۴۰.

۲. حسین بن مطیر الأسدي شاعر این بیت است. المحکم و المحيط الأعظم: ۴۱۶/۵.

## حکایتی از ابو علی فارسی

مساله: من الحکایات النحویة اّنه سأل ابن جنّی<sup>۱</sup> أستاذة أبا علي الفارسی<sup>۲</sup> عن قول سبویه<sup>۳</sup>: «مکون فيه»<sup>۴</sup> یعنی عن تجویزه اسم مفعول «کان»؛ فقال أبو علي في الجواب: «ما کلّ داء يعالجه الطیب»<sup>۵</sup>.

۱. عثمان بن جنّی الموصلی، ابو الفتح. تاریخ دقیقی از سال تولّد او نقل نشده اما حدود سال ۳۲۷ قمری در بصره بدنیا آمد. پدرش عبد رومی سلیمان بن فهد ازدی موصلی بود. ابن جنّی به مصاحبت و شاگردی ابوعلی فارسی شهره است. نزد او کتاب سبویه و دیگر کتب را خوانده. ثعالبی درباره او می گوید: "هو القطب في لسان العرب وإليه انتهت الرياسة في الأدب". ابن جنّی در سال ۳۹۲ قمری مطابق با ۱۰۰۲ میلادی در بغداد از دنیا رفت. از جمله کتب او «من نسب إلى أمّه من الشعراء» و «شرح دیوان المتنّبی» و «سرّ صناعة الإعراب» و «الخصائص» است. الأعلام: ۲۰۴/۴. یتیمه الدهر: ۱۳۷/۱. تاریخ العلماء النحویین للتنوخی: ۲۴.

۲. الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسی الأصل، ابوعلی. در سال ۲۸۸ قمری مطابق با ۹۰۰ میلادی در فسای شیراز بدنیا آمد. در سال ۳۰۷ قمری به بغداد رفت. ابوعلی فارسی نزد زجاج و ابن السراج و علی بن سلیمان الأنخفش شاگردی کرد. او شاگردانی همچون ابن جنّی و علی بن عیسی الریعی تربیت کرد. ابوعلی فارسی در سال ۳۷۷ قمری مطابق با ۹۸۷ میلادی در بغداد از دنیا رفت. از جمله کتاب های او «الإيضاح»، «جواهر النحو»، «العوامل» و «المسائل الشیرازیة» است. الأعلام: ۱۷۹/۲. سیر أعلام النبلاء: ۳۸۰/۱۶.

۳. ترجمه سبویه در صفحه ۴۹ گذشت.

۴. کتاب: ۱/۴۰۴.

۵. حاشیة الصبان: ۳۳۹/۱.

(و في جميعها توسط الخبر) بين الفعل و الاسم (أجز).

### تقدّم خبر افعال ناقصه بر اسم آن ها

مساله: در جميع افعال ناقصه جائز است كه خبر مقدّم بر اسم شود، يعنى خبر در وسط فعل و اسم واقع شود مثل: «كان قائماً زيد». قال الرضي<sup>۱</sup> في آخر باب الأفعال الناقصة: "قال سيبويه: تقديم الخبر إذا كان ظرفاً مستحسن و يسمّى ذلك الظرف مستقراً بفتح القاف و كذا كلّ ظرف عامله مقدّر لأنّ ناصبه و هو «استقرّ» مقدّر قبله فقولك: «كان في الدار زيد» أي «كان مستقراً في الدار زيد» فالظرف مستقرّ فيه ثمّ حذف الجار كما يقال «المحصول» للمحصول عليّ و لم يستحسن تقديم الظرف اللغو، و هو ما ناصبه ظاهر، لأنّه إذن فضلة فلا يهتمّ به، نحو: «كان زيد جالساً عندك» و أمّا قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾<sup>۲</sup> فإنّما قدّم اللغو فيه لأنّه معقد الفائدة إذ ليس الغرض نفي «الكفاء» مطلقاً بل نفي الكفاء له تعالى، فقدّم اهتماماً بها هو المقصور<sup>۳</sup> معنى و رعاية للفواصل لفظاً<sup>۴</sup>.

۱. ترجمه رضی در صفحه ۳۶ گذشت.

۲. الإخلاص: ۴.

۳. در متن مکررات المدرّس واژه «المقصود» آمده و در متن شرح الرضي «المقصود»؛ ظاهراً متن شرح الرّضي صحیح بوده و معنای مقصور در مقابل معنای مطلق است.

۴. شرح الرّضي: ۲۱۰/۴.

و خالف ابن معط لضعف عملها بسبب عدم تصرفها في دام، و ردّ بقوله: «لا طيب للعيش ما دامت منغصة؛ لذّاته» و بعضهم في ليس و ردّ بقوله: «و ليس سواء عالم و جهول»

ولكن ابن معط<sup>۱</sup> مخالف است در «دام»، یعنی گفته است که خبر «دامت» بر اسمش مقدّم نمی شود؛ و نظر ابن معطی رد شده است به قول شاعر: «مادامت منغصة لذّاته»<sup>۲</sup> چون که «منغصة» که خبر «دامت» است بر «لذّاته» که اسم «دامت» است مقدّم شده است. و بعضی دیگر مخالفت کرده<sup>۳</sup> در «لیس» یعنی تقدیم خبر «لیس» را بر اسم «لیس» منع کرده؛ و لکن رد شده است این بعض بقول شاعر: "و ليس سواء عالم و جهول"<sup>۴</sup> زیرا «سواء» خبر «لیس» می باشد و بر «عالم» که اسم «لیس» است مقدّم شده است.

۱. یحیی بن عبد المعطی بن عبد النور الزواوی، ابوالحسین، زین الدین. در سال ۵۶۴ قمری مطابق با ۱۱۶۹ میلادی بن دنیا آمد. نزد قاسم بن عساکر در دمشق شاگردی کرد و شاگردانی را در دمشق و مصر تربیت کرد. ابن معطی در جامع العتیق قاهره کرسی تدریس داشت. او در همان شهر از دنیا رفت. از جمله کتاب های او: «الدرة الألفية في علم العربية» و «العقود و القوانين» و «الفصول» است. الاعلام: ۸/ ۱۵۵. تاریخ الاسلام: ۱۳/ ۸۷۲.

۲. شاعر این بیت مشخص نیست. و تمام بیتش این است:

لَا طَيْبَ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنْغَصَةً      لَذَّاتُهُ بِأَذْكَارِ الْمَوْتِ وَالْهَرَمِ

توضیح المقاصد: ۱/ ۴۹۴. شرح قطر الندی: ۱۳۱. حاشیة الصبان: ۱/ ۳۴۱.

۳. ابو حیّان از حکایت ابن درستویه این اختلاف را نقل کرده است. و صاحب الارشاد تنها وجود اختلاف را در این مساله نقل کرده است. هم الهوامع: ۱/ ۴۲۹. شرح الأشمونی: ۱/ ۲۳۱.

۴. شاعر این بیت السموءل بن عادیاة یهودی متوفای ۶۲ سال قبل از هجرت است. و این بیت جزئی از

شعر اوست:

سَلِي، إِنَّ جَهْلِيَتِ النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمْ      فَكَيْسَ سَوَاءَ عَالَمٍ وَجَهْلٍ

جوهر الأدب في ادبيات و انشاء لغة العرب: ۲/ ۲۶۱.

و قد يمنع من التوسط بأن خيف اللبس .....

مساله: نوقش في البيت الأوّل باحتمال كون اسم «دامت» ضميراً مستتراً و «منغصة» خبرها و «لذاته» نائب فاعل لـ «منغصة» فلا شاهد فيه للردّ على ابن معطي. ولكن في هذه المناقشة مناقشة عدم وجه صحيح لتأنيث الضمير في «دامت» إلا قاعدة دوران أمر الضمير بين مطابقته للمرجع أو الخبر، و انطباقها على ما نحن فيه محلّ تأمل إذ هي تجري فيما لم يكن الضمير منسوخ الابتداء على ما قيل أو تأويل العيش بالحياة<sup>۱</sup>.

مساله: جواز تقديم خبر بر اسم در جای است که برای تقدیم خبر مانعی نباشد.

### موارد امتناع تقدیم خبر

مساله: گاهی تقدیم ممنوع می شود و آن در سه مورد است:

اول: این که تقدیم خبر بر اسم موجب اشتباه شود، و این در جای است که اعراب اسم و خبر هر دو ظاهر نباشد و قرینه هم بر تعیین اسم و خبر نباشد، مثل: «كان صديقي عدوي» به خلاف «كان أخاك عدوي» و به خلاف «كان قائماً زيد» که در جمیع اینها تقدیم خبر جائز است، زیرا اعراب موجب شناختن اسم و خبر می شود اگرچه اعراب را در اصطلاح بنا به گفته جامی<sup>۲</sup> قرینه نمی گویند، لکن کار قرینه را می کند؛ و به خلاف «يصير ابني وارثي» چون قرینه در این کلام دلالت می کند که ممکن است «ابن» متحوّل به وارث بشود و عکس ممکن نیست، پس در این مثال جائز است که «وارثي» که خبر است بر «ابني» که اسم است مقدّم شود و گفته شود «يصير وارثي ابني».

۱. رجوع شود به حاشیه الصبان: ۱/ ۳۴۱. شرح التصريح على التوضيح: ۱/ ۲۴۳.

۲. ترجمه جامی در صفحه ۱۴۳ گذشت.

أو اقترن الخبر بإلّا، أو كان الخبر مضافاً إلى ضمير يعود إلى ملابس اسم كان، و قد يجب بأن كان الإسم مضافاً إلى ضمير يعود إلى ملابس الخبر؛ هذا. و تقديم الخبر على هذه الأفعال إلّا ما يذكر جائز.

دوم: در جایی که خبر بعد از «إلّا» یا معنای «إلّا» واقع شود، مثل: «ما كان زيد إلّا قائماً» و مثل: «إنّما يكون زيد قائماً» پس در هر دو مثال تقدیم خبر جائز نیست، إذ لو قدّم لانقلب الحصر كما أوضحناه في باب المبتدأ و الخبر مفصلاً فراجع<sup>۱</sup>.

سوم: در جایی که خبر اضافه شود به ضمیری که مرجعش خود اسم یا متعلقات آن باشد، مثل: «كان زيد ضاربه» و مثل: «كان زوج هند محبّها» که در این صورت تقدیم خبر جائز نیست، زیرا لازم می آید عود ضمیر بر متأخر لفظی فقط. پس بنابر این داخل کردن این صورت، در ممنوع التّقديم ممنوع است؛ و لعلّه سهو من الشارح.

### موارد وجوب تقدیم خبر

مسأله: گاهی تقدیم خبر بر اسم واجب می شود و آن در دو مورد است. اول: در جایی که اسم اضافه شود به ضمیری که عود کند به ملابس خبر، مثل: «كان في الدار صاحبها» زیرا اگر «في الدار» مقدّم نشود لازم می آید عود ضمیر بر متأخر لفظی و رتبی، و ذلك لا يجوز إلّا في موارد معيّنّة ليس هذا منها. دوم: در جایی که اسم بعد از «إلّا» یا معنای «إلّا» واقع شود، مثل: «ما كان قائماً إلّا زيد» و مثل: «إنّما كان قائماً زيد» و قد تقدّم وجهه فلا وجه لتكراره<sup>۲</sup>، فتأمل.

۱. صفحه ۲۹۷.

۲. همان.

(و كلّ) من التّحاة (سبقة دام حظر) أي منع لأفها لا تخلو من وقوعها صلة ل «ما»، و «ما» لها صدر الكلام و مثلها كلّ فعل قارنه حرف مصدريّ و كذا قعد و جاء كما ذكره ابن النّحاس. (كذاك) منعوا (سبق خبر) بالتّوين (ما التّافيه)، سواء كانت شرطاً في عمل ذلك الفعل أم لم تكن (فجيء بها متلوّة) أي متبوعة (لا تالية) أي تابعة، لأنّ لها صدرأ، فإن كان النفي بغير ما جاز التّقديم؛ صرّح به في شرح الكافية.

### تقدّم خبر بر «دام»

مسأله: مقدّم کردن خبر بر نفس افعال ناقصه جازز است مگر در «دام» و هر فعلی که «ما» نافیہ بر او داخل شود، چه آن که دخول نفی شرط عمل آن باشد، مثل: «زال» و نظائرش یا آن که شرط عملش نباشد، مثل: «کان» و مانند آن؛ چون که «ما» مصدریّه و «ما» نافیہ صدارت دارند.

### تقدیم خبر بر افعال ناقصه به همراه حرف مصدری

مسأله: مثل «دام» می باشد هر فعلی که حرف مصدری بر او داخل شود، مثل: «یعبجینی أن تكون قائماً» فلا يجوز تقدیم «قائماً» لما ذکر فی «ما دام»؛ و هم چنین جازز نیست تقدیم خبر بر «قعد» و «جاء» که از ملحقّات «صار» می باشد، اگرچه حرف مصدری یا نفی بر آنها داخل نشود، إذ الاستعمال فیها سماعی؛ پس باید «ما» نافیہ را متلوّه بخبر قرار بدهی، یعنی خبر را بعد از آن بیاوری نه این که «ما» را تالیه قرار بدهی یعنی بعد از خبر بیاوری، زیرا «ما» صدارت دارد و برای او صدر کلام است. و اگر نفی به غیر «ما» نافیہ باشد تقدیم خبر جازز است، و مصتّف به این جواز تقدیم تصریح کرده در شرح کافیه<sup>۱</sup> مثل: «قائماً لم یزل زید».



(و منع سبق خبر ليس اصطفى) أي أختير وفاقاً للكوفيّين والمبرد و ابن السّراج و أكثر المتأخّرين، قال في شرح الكافية: قياساً على عسى؛ فإنّها مثلها في عدم التصرف و الاختلاف في فعليّتها و قد أجمعوا على إمتناع تقديم خبرها انتهى. و فرّق ابنه بينهما بأنّ عسى متضمّنة معنى ما له الصّدر و هو لعلّ، بخلاف ليس. قلت: ليس أيضاً متضمّنة معنى ما له صدر الكلام و هو ما النافية.

قال الجليبي في بحث كلمة «كلّ»: "الوجه في عدم جواز التقديم على «ما» النافية اقتضاؤها صدر الكلام بسبب مشابهتها حرف الاستفهام من حيث دخولها على الاسم و الفعل فهي بعينها بخلاف «لم» و «لن» فإنّهما لاختصاصهما بالفعل صارا كالجزء منه، فيجوز تقديم ما في حيزهما عليها كجواز تقديم معمول الفعل المثبت عليه و أمّا «لا» فإنّها وإن كانت في الدخول على القبيلتين ك «ما» إلّا أنّها حرف كثر تصرفه فكما يعمل ما قبلها فيما بعدها في قولك: «ضربني بلا ذنب» و قولك: «عزمت عليك أن لا تضربني» يعمل ما بعدها فيما قبلها" انتهى

### تقديم خبر بر «ليس»

مسأله: اختلفوا في تقديم الخبر على «ليس»، و المختار عند الناظم منعه و لذا قال: "و منع سبق خبر ليس اصطفى" وفاقاً لمن ذكرهم الشارح. و قال الناظم في شرح الكافية: "منع تقديم خبر «ليس» عليها قياساً ل «ليس» على «عسى» فإنّ «ليس» مثل «عسى» في الجمود و الاختلاف في فعليّتها كما أشير إليه في أوّل الباب و قد أجمعوا على امتناع تقديم خبر «عسى» فكذا «ليس»".<sup>١</sup>

مسأله: بدان كه پسر ناظم قياس كردن «ليس» را به «عسى» باطل نموده و فرق گذاشته بين

و ذهب بعضهم إلى جواز التقديم مستدلاً بتقديم معموله في قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسٌ مَّصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ و أجيب باتساعهم في الظرف.

«ليس» و «عسى» به این که «عسى» متضمن معنای حرفی است که برای او صدارت است که آن حرف، عبارت است از «لعل» زیرا در «عسى» ترجی است که معنای «لعل» می باشد، به خلاف «ليس» که در «ليس» معنای حرف صدارت دار نیست؛ این است فرقی که ابن ناظم بین «ليس» و «عسى» ثابت کرده لکن شارح این فرق را باطل کرده و گفته که «ليس» أيضاً متضمن معنای «ما»ی نافیه است که صدارت دارد، پس فرق باطل است.

مساله: بعضی از نحویین<sup>۱</sup> تقدیم خبر «ليس» را بر «ليس» جائر دانسته اند، بدلیل تقدیم معمول خبر «ليس» مثل قول خداوند: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسٌ مَّصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾<sup>۲</sup> که اسم «ليس» ضمیر است و به «عذاب» راجع است و «مصروفاً» خبر «ليس» است و «يوم» معمول «مصروفاً» می باشد؛ پس تقدیم «يوم» دلیل بر جواز تقدیم «مصروفاً» است، لآن تقدیم المعمول لایجوز إلا إذا جاز تقدیم العامل و أجیب عن هذا الدلیل بأنهم اتسعوا في الظرف فتقدیم المعمول إذ كان ظرافاً من باب الاتساع لا يدل علی جواز تقدیم مطلق المعمول حتی يدل علی جواز تقدیم العامل.

و ليعلم أن الاتساع في الظروف ثلاثة أقسام: الأول الاتساع من حيث المكان بأن يستعمل في مكانه الأصلي و غيره و المراد من الاتساع هاهنا هو هذا القسم؛ و الثاني الاتساع من حيث المعنى بأن يستعمل في المعنى الظرفي و غيره و هذا القسم هو المراد مما يأتي في آخر باب أفعال

۱. قدماء بصريين و ابن برهان و زحشرى و شلوبين و ابن عصفور قائل به این قولند، و این جتى این

قول را به مشهور نسبت داده است. مع الهوامع: ۱/ ۴۲۹.

۲. هود: ۸.

تتمّة: من الخبر ما يجب تقديمه على الفعل كـ «کم کان مالک» و ما يجب تأخيره عنه كـ «ما کان زید إلّا فی الدار». (و ذو تمام) من هذه الأفعال (ما برفع یکتفی) عن المنصوب، نحو: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ أي حضر «ما شاء الله کان» أي وجد

التفضيل و الظروف المتصرّفة؛ الثالث الاتساع من حيث الآلة بأن يستعمل مع آلة الظرفيّة أي مع «فی» و بدونها؛ و هذا القسم هو المراد ممّا يأتي في أوّل باب المفعول فيه نحو: «دخلت الدار» قيل: و من هذا القبيل قوله تعالى: ﴿مَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ﴾<sup>۱</sup>، فتأمل.

### موارد وجوب تقديم خبر بر افعال ناقصه

مسأله: بعضی از خبرها، خبری است که تقدیم آنها بر افعال ناقصه واجب است، مثل: «کم کان مالک» برفع «مالک»، چون «کم» خبر است و مقدّم شده و جواباً به سبب صدارت، و «مالک» اسم است؛ و بعضی از خبرها، خبری است که واجب است تاخیرش مثل: «ما کان زید إلّا فی الدار» که تاخیر «فی الدار» واجب است به دو سبب یکی «ما»ی نافی و یکی حصر.

### اقسام افعال ناقصه از جهت نقص و تمام

مسأله: هذه الأفعال على قسمين: الأوّل ما تستعمل ناقصة تارة و تامة أخرى؛ و الثاني ما لا يستعمل إلّا ناقصاً.

### افعال تامة

مسأله: صاحب تمام یعنی تامّة از این افعال، آن فعلی است که فقط به مرفوع اکتفا کند، یعنی کلام مفید بشود و در مفید بودن محتاج به منصوب نباشد، مثل: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ

و «ظَلَّ الْيَوْمَ» أي دام ظَلَّهُ و «بات فلان بالقوم» أي نزل بهم ليلاً ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَ حِينَ تُصْبِحُونَ﴾ أي حين تدخلون في المساء و الصباح، ﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَ الْأَرْضُ﴾ أي ما بقيت.

إلى مُسْرَةً<sup>۱</sup> که «کان» به معنای «حضر» می باشد و «ذو» فاعل «کان» و معنای کلام به همین فاعل مفید است؛ یعنی اگر مدیون حاضر شود صاحب عسرت، پس باید او را مهلت داد تا زمانی که متمکن و غنی شود، حاصل معنی چنین می شود، که «المفلس في أمان الله». و مثل: «ما شاء الله کان»<sup>۲</sup> که «کان» به معنای «وجد» می باشد و ضمیر مستتر در او فاعل و راجع است به «ما» موصوله و «کان» محتاج به منصوب نیست و دارای معنای مفید و یصح السکوت علیه است، یعنی آنچه خدا خواست همان می شود. و مثل: «ظَلَّ الْيَوْمَ» که «ظَلَّ» به معنای «استمر» و «اليوم» فاعلش است، یعنی سایه امروز مستمر بود. و مثل: «بات فلان بالقوم» که «بات» به معنای وارد شدن در شب است و «فلان» فاعلش یعنی فلانی در شب وارد بر قوم شد. و مثل: ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَ حِينَ تُصْبِحُونَ﴾<sup>۳</sup> که «تمسون» به معنای «تدخلون في المساء» است و «تصبحون» به معنای «تدخلون في الصباح»، و محتاج به منصوب نیستند و معنای کلام مفید است، یعنی پاک و منزّه است خداوند در زمانی که شما داخل صبح می شوید و در زمانی که داخل شب می شوید، یعنی خداوند همیشه و در جميع اوقات منزّه است از نقائص. و مثل: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَ الْأَرْضُ﴾<sup>۴</sup> که «دامت» به

۱. البقرة: ۲۸۰.

۲. این عبارت در روایات منقوله از اهل البيت عصمت و طهارت عليهم السلام بسیار نقل شده است. مانند:

الکافی: ۲/ ۵۳۰ - ۲/ ۵۷۸ - ۸ - ۸۲.

۳. الروم: ۱۷.

۴. هود: ۱۰۷.

(و ما سواه) أي سوى المكتفي بالمرفوع (ناقص) يحتاج إلى المنصوب .....

معنای «بقیت» می باشد و «السموات» فاعلش؛ پس دانسته شد که تامّه آن فعلی است که به مرفوع اکتفا کند و در مفید بودن محتاج به منصوب نباشد.

### افعال ناقصه

مساله: غیر مکتفی به مرفوع ناقصه می باشد که محتاج به منصوب است و بدون منصوب مفید نیست و ما یصحّ السکوت علیه نمی شود.

مساله: بدان که بعض نحویین<sup>۱</sup> در تامّه بودن و ناقصه بودن این افعال همین اکتفا به مرفوع و عدم اکتفا به مرفوع را میزان قرار داده اند، و بعض دیگر<sup>۲</sup> دلالت بر حدث و عدم دلالت بر حدث را میزان قرار داده اند؛ یعنی هرگاه این افعال، زائد بر زمان، دلالت بر حدث یعنی مصدر بکنند، تامّه می باشند؛ و اگر فقط دلالت بر زمان بکنند ناقصه می باشند مثلاً در کلام خداوند: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾<sup>۳</sup> دلالت بر حدث یعنی مصدر دارد، لذا تامّه می باشد، و در «کان زید قائماً» دلالت بر حدث ندارد چون که «کون» از جمله «زید قائم» دانسته می شود، لأنّ ثبوت شيء لشيء فرع كونها و ثبوتها؛ پس «کان» فقط دلالت بر زمان «کون زید قائماً» می کند. و در «أصبح زید غنياً»، «أصبح» دلالت بر صبح کردن نمی کند، بلکه دلالت می کند که غنای زید زمانش صبح بوده است. و الحاصل أنّ «أصبح» تدلّ علی اقتران غناء زید بوقت الصبح، و لا تدلّ علی معنی مصدریّ فهي ناقصة بخلاف ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ

۱. ازهری این قول را به ابن مالک نسبت داده و می گوید صاحب الموضح در این قول از ابن مالک تبعیت کرده. شرح التصريح على التوضيح: ۲۴۹/۱.

۲. سیبویه و اکثر بصیرین دلالت بر حدث و زمان و عدم دلالت بر آنها را ملاک دانسته اند. همان

۳. البقرة: ۱۱۷.

و (التقص في فتى) و (ليس) و (زال) التي مضارعها يزال (دائماً فقي) أي تبع، و أما زال التي مضارعها يزول فإنها تامّة نحو: «زالت الشمس».

وَ حِينَ تُصْبِحُونَ<sup>۱</sup> فَإِنَّ تَصْبِحُونَ» يدلّ على معنى مصدریّ و هو الدخول في الصباح و قدس عليها «أمسى» و «أضحى» و بقيّة الأفعال، وليكن هذا على ذكر منك لأنّه يفيدك عند قول الشارح في باب الحال: "ضابطة: جميع العوامل اللفظية تعمل في الحال إلا «كان» و أخواتها، و «عسى» على الأصحّ" انتهى لأنّ «عسى» أيضاً يجري فيها هذا الكلام.

### دوام نقص در «فتى، ليس و زال»

مساله: «فتى» و «ليس» و «زال» که از باب «منع، يمنع» باشد، چنان که قبلاً گفته شد<sup>۲</sup> دائماً ناقصه استعمال می شوند، زیرا که این سه فعل مصدر ندارند. بعضی از محققین گفته اند که هیچ یک از این افعال ناقصه مصدر ندارند و هر یک از آنها که دارای مصدر است، تامّه می باشد چنان که در مساله سابق گذشت<sup>۳</sup>.

### « زال » تامّه

مساله: در سابق گفته شد<sup>۴</sup> که «زال» اگر از باب «نَصَرَ، يَنْصُرُ» یا از باب «ضَرَبَ، يَضْرِبُ» باشد تامّه است نه ناقصه.

۱. الروم: ۱۷.

۲. صفحه ۳۲۳.

۳. صفحه ۳۳۶.

۴. صفحه ۳۲۰.

(و لا يلي العامل) بالنصب، أي لا يقع بعده (معمول الخبر) سواء قدّم الخبر على الإسم أم لا، فلا يقال: «كان طعامك زيد أكلاً» خلافاً للكوفيين، و لا «كان طعامك أكلاً زيد» خلافاً لأبي علي، فإن تقدّم الخبر على الإسم و على معموله نحو: «كان أكلاً طعامك زيد» فظاهر عبارة المصنف أنّه جائز؛ لأنّ معمول الخبر لم يل العامل و به صرح

### تضمين معنای افعال ناقصه

قال الرضي<sup>۱</sup>: "و قد يجوز تضمين كثير من التامة معنى الناقصة كما تقول «تتمّ التسعة بهذا عشرة» أي تصير عشرة تامة و «كامل زيد عالماً» أي صار عالماً كاملاً، قال تعالى: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾<sup>۲</sup> أي صار مثل بشر و نحو ذلك"<sup>۳</sup>.

### صور تقدیم معمول خبر و احکام آنها

مسأله: مقدّم شدن معمول خبر، شش صورت است:

اول: این که معمول مقدّم شود بر اسم بدون تقدّم خبر بر اسم، و «كان طعامك زيداً أكلاً» مثال همین قسم است.

دوم: این که معمول مقدّم شود بر اسم با تقدّم خبر بر اسم نه بر معمول، و «كان طعامك أكلاً زيداً» مثال این قسم است.

سوم: این که معمول مقدّم شود بر اسم با تقدّم خبر بر معمول، و «كان أكلاً طعامك زيداً» مثال این قسم است.

۱. ترجمه رضی صفحه ۳۶ گذشت.

۲. مریم: ۱۷.

۳. شرح الرّضي على الكافية: ۴/ ۱۸۳.

ابن شقیر مدّعياً فيه الإتفاق، و صرّح أيضاً بجواز تقدّم المعمول على نفس العامل (إلا إذا ظرفاً أتی) المعمول (أو حرف جرّ) فإنّه يجوز أن يلي العامل نحو: «كان عندك زيد

چهارم: این که معمول مقدّم شود بر عامل بدون تقدّم خبر بر اسم، مثل: «طعامک کان زید آکلاً».

پنجم: این که معمول مقدّم شود بر عامل با تقدّم خبر بر عامل نه بر معمول، مثل: «طعامک آکلاً کان زید».

ششم: این که معمول مقدّم شود بر عامل با تقدّم خبر بر معمول، مثل: «آکلاً طعامک کان زید».

و قول شارح "و صرّح أيضاً بجواز تقدّم المعمول على نفس العامل" اشاره به سه صورت اخیر است.

و حکم جمیع این شش صورت از «و لایلی العامل معمول الخبر» دانسته می شود، چنانکه شارح استخراج کرده که حکم صورت اول و دوم امتناع است، و وجه امتناع فصل به اجنبی می باشد چون که معمول خبر نسبت به عامل اجنبی است، اگر چه کوفیین و ابوعلی<sup>۱</sup>، معمول خبر را اجنبی نمی دانند و این دو صورت را أيضاً جائز می دانند. و حکم چهار صورت دیگر جواز است.

### استثناء از امتناع دو صورت اول

مساله: ممتنع بودن دو صورت مذکور در وقتی است که معمول خبر ظرف و جار و مجرور نباشد، و الا این دو صورت مثل چهار صورت دیگر جائز است، مثل: «کان عندک زید



مقیماً» و «کان فیک زید راغباً». (و مضمّر الشّان اسماً) للعامل (انو إن وقع) لک فی کلام العرب (موهم) أي موقع فی الوهم، أي فی الذهن (ما استبان) لک (أنّه امتنع) و هو إيلاء العامل معمول الخبر، و هو غیر ظرف و لا مجرور کقوله:

مقیماً، و مثل: «کان عندک مقیماً زید»، و مثل: «کان فیک زید راغباً» و «کان فیک راغباً زید»، و قس علیها أمثلة بقية الصور فإتّها سهلة.

هذا ما يقتضيه العبارة ولكن في تفسير النظام النيشابوري<sup>۱</sup> في قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾<sup>۲</sup> قد نصّ سيبويه في كتابه على أنّ الخبر قد یقدّم على الاسم في باب «کان» ولكن متعلّق الخبر حينئذ لا يتقدّم على الخبر، كيلا يلزم العدول عن الأصل بمرّتين فكيف قدّم الظرف على الاسم والخبر جميعاً؟ وأجاب النحويون عنه بأنّ هذا الظرف وقع بياناً للمحذوف كأنّه قال: «لم يكن أحد» فقيل: لمن؟ فأجيب بقوله: «له» نظيره قوله: ﴿وَ كَانُوا فِيهِ مِنْ الزّاهِدِينَ﴾<sup>۳</sup> انتهى<sup>۴</sup>.

۱. الحسن بن محمد بن الحسين القمي النيسابوري، نظام الدين، معروف به الأعرج. اصليت او قمي است اما در نيشابور بزرگ شده است. او به تفسير و اشتغال به حکمت و رياضيات مشهور است. از جمله کتاب های او «غرائب القرآن و رغائب الفرقان» معروف به تفسير نيشابوري که در سال ۸۲۸ قمری تاليف شده و «لبّ التأويل» و «شرح الشافية» معروف به شرح النظام و «توضيح التذكرة النصيرية» در علم هيئت است. نظام نيشابوري در سال ۸۵۰ قمری مطابق ۱۴۴۶ ميلادی از دنيا رفت. الاعلام: ۲/ ۲۱۶.

۲. الاخلاص: ۴.

۳. يوسف: ۲۰.

۴. اين عبارت با تصرّفی اندک از تفسير غرائب القرآن ۶/ ۵۹۷ نيشابوري نقل شده است.

«بما كان إيّاهم عطية عوداً» فاسم كان ضمير الشأن مستتر فيها، و عطية مبتدأ خبره عوداً، و إيّاهم مفعول عوداً، و الجملة خبر كان. (و قد تزايد كان) بلفظ الماضي (في حشو) أي بين أثناء الكلام، و شدّ زيادتها بلفظ المضارع نحو: «أنت تكون ماجد نبيل»

### توجيه «بما كان إيّاهم عطية عوداً»

مساله: بدان که در قول شاعر "بما كان إيّاهم عطية عوداً" توهم شده است که «إيّاهم» معمول خبر است که «عود» باشد و این معمول خبر بعد از عامل واقع شده؛ پس این بیت صورت اول از دو صورتی است که باید ممتنع باشد و حال آن که شاعر او را استعمال کرده<sup>۱</sup>، لذا ناظم می گوید: این بیت باید تاویل برده شود، به این که برای «کان»، که عامل است، ضمیر شأن اسم نیت گرفته شود. و «عطية» مبتدا و «عود» خبر «عطية»، و جمله خبر «کان»؛ پس این بیت صورت اول نیست بلکه از هیچ یک از شش صورت نیست، زیرا «إيّاهم» معمول خبر در خبر «کان» است؛ فتبصر فإنه دقيق لآنه بظاهرة مخالف لما تقدّم<sup>۲</sup> في شرائط دخول هذه الأفعال على المبتدأ كما أشرنا إلى ذلك هناك، فتأمل.

### «کان» زائده

مساله: اختلفوا في «کان» الزائدة هل هي دالة على شيء غير تأكيد الكلام لأنّ التأكيد لازم لجميع الزوائد أم لا يدلّ على شيء غير التأكيد؛ فقال بعضهم: إنّها دالة على الزمان زائداً على

۱. شاعر این شعر همام بن غالب فرزدق است:

فَنَافِذُ هَذَا جَوْنٌ حَوْلَ بِيوتِهِمْ  
بِمَا كَانَ إِيّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوَدًا

شرح الأشموني: ۲۳۸/۱. شرح التصريح على التوضيح: ۲۴۷/۱. مع الهوامع: ۴۳۲/۱.

۲. کوفیون به این شعر برای جواز دو صورت اول و دوم استناد کرده اند. شرح الأشموني: ۲۳۷/۱.

۳. این مطلب در صفحه ۳۱۶ گذشت.

و إطرّدت زيادتها بين ما و فعل التعجب (كما كان أصحّ علم من تقدّم) و بين الموصول و الصلّه كـ «جاء الذي كان أكرمه»، و الصّفة و الموصوف كـ «جاءني رجل كان كريم»، و الفعل و مرفوعه نحو: «لم يوجد كان مثلك» و المبتدأ و خبره نحو: «زيد كان قائم» و شدّ بين الجزاء و المجرور نحو: «على كان المسومة العراب».

الدلالة على التأكيد، و قال بعضهم بالعدم<sup>۱</sup> و اختلفوا أيضاً في أنّ زيادتها مع الاسم أو مجرداً عن الاسم.

### موارد اطراد زيادی «كان»

مساله: گاهی «كان» زائده می شود به صیغه ماضی در بین اجزاء کلام؛ و شاذ است یعنی بر خلاف قیاس نحوی است زائده شدن به صیغه مضارع، مثل: «و أنت تكون ماجد نبيل» که «كان» به صیغه مضارع زیاد شده در بین مبتدا و خبر.

و اطراد دارد یعنی کثیر الاستعمال است، زیاد شدن «كان» بین «ما» التعجبية و فعل تعجب، مثل: «ما كان أصحّ علم من تقدّم» که «كان» بین «ما» و «أصحّ» که فعل تعجب است زیاد شد، تا دلالت بر زمان ماضی بکند چون فعل تعجب انشا است و نمی تواند دلالت بر زمان بکند؛ و معنای کلام چنین است: «تعجب می کنم که چه چیز صحیح کرده است در زمان سابق علم علماء سابق را». و هم چنین مطرّد است، زیاد شدن «كان» بین صلّه و موصول، و بین صفت و موصوف، و بین فعل و نائب فاعلش؛ و لم یسمع من العرب زيادتها بين الفعل و فاعله و بین مبتدا و خبر از عرب شنیده نشده لکن زائده شدن «كان» در بین جار و مجرور قیاسی است.

۱. مشهور گفته اند «كان» بر زمان ماضی نیز دلالت دارد اما شیخ رضی رحمته الله می گوید غیر از تاکید بر

چیزی دلالت ندارد. حاشیه الصبان: ۳۵۲/۱.

و غیر کان لا یزاد، و شدّ زیاده اُمسی و أصبح کقولهم «ما أصبح أبردها» و «ما اُمسی أدفاها».

### غرض از زیادی «کان»

مساله: قبلاً گفته شد که غرض از زیاد شدن «کان» به علاوه تاکید، دلالت بر زمان ماضی است.

### عمل «کان» زائده

مساله: «کان» زائده عمل نمی کند، چنان که از مثال هایی که شارح ذکر کرده است، دانسته می شود، به خلاف حرف جر زائد که عمل می کند، چون «کان» زائده اختصاص به اسماء به خلاف حرف جر زائد از بین می رود.

### اختصاص زیادی به «کان»

مساله: از افعال ناقصه غیر از «کان» فعل دیگری زائد نمی شود؛ چون «کان» أمّ الباب است. و شاذّ است زائده شدن «اُمسی» و «أصبح» بین «ما» تعجّبه و فعل تعجّب در قول عرب ها: «ما أصبح أبردها» و «ما اُمسی أدفاها»<sup>۱</sup>، لکن زائده شدن این دو فعل در این دو مثال بی معنی نیست، چون معنای «أصبح» با برودت مناسب است و معنای «اُمسی» با دفعه که گرم بودن است مناسب است، چون هر چیزی در طرف صبح میل به سردی می کند و در طرف شب میل به گرمی می کند.

(و یحذفونها) مع اسمها (و یبقون الخبر) وحده (و بعد إن و لو) الشَّرطیتین (کثیراً ذا) الحذف (اشتهر) کقولہ: «المرء مجزئ بعمله إن خيراً فخير» أي إن كان عمله خيراً وقوله: «لا يأمن الذهر ذو بغي و لو ملكاً» أي و لو كان الباغي ملكاً؛ و قلّ بعد غیرهما کقولہ: «من لد شولاً فالی إتلانها» أي من لد كانت شولاً. و حذف کان مع خبرها و إبقاء الاسم ضعيف، و عليه «إن خير فخير» بالرفع، أي إن کان فی عمله خير.

### دو قسم از اقسام حذف «کان»

مسالہ: حذف شدن «کان» بر چهار قسم است:

اول: اینکه «کان» حذف شود با اسم، و خبر باقی بماند. این قسم بعد از «إن» و «لو» کثیر الاستعمال است و مشهور است، مثل: «إن خيراً فخير» که در اصل: «إن کان عمله خيراً فجزاؤه خير» بوده، و مثل: «و لو ملکاً»<sup>۱</sup> که در اصل: «و لو کان الباغي ملکاً» بوده. این قسم بعد از غیر «إن» و «لو» کم است، مثل: «من لد شولاً»<sup>۲</sup> که در اصل: «من لدن كانت شولاً» بوده.

دوم: اینکه «کان» با خبر حذف شود و اسم باقی بماند. این قسم ضعیف است یعنی ثبوتش در کلام فصحاء محل بحث و مناقشه می باشد، و مبنی بر همین قسم است: «إن خير فخير» که به رفع «خير» اول خوانده شده که در اصل: «إن کان فی عمله خير» بوده.

۱. اشاره به این بیت است:

لَا يَأْمَنُ الذَّهْرُ ذُو بَغْيٍ وَلَوْ مَلِكًا      جُنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ وَالْجَبَلُ

توضیح المقاصد: ۱/ ۵۰۲. مغنی اللیب: ۳۵۴. شرح الأشمونی: ۱/ ۲۴۷. شرح التصريح: ۱/ ۲۵۶.

۲. «من لد شولاً فالی إتلانها» مانند مثل در کلام عرب استفاده می شود، اما قائلش مشخص نشده. سر

صناعة الاعراب: ۲/ ۱۹۸. مغنی اللیب: ۵۵۱. همع الهوامع: ۱/ ۴۴۳.

(و بعد أن) المصدرية (تعويض ما عنها) بعد حذفها (ارتكب كمثل أما أنت برأ فاقترَب) الأصل لأن كنت برأ فحذفت اللام للاختصار ثم «كان» له فانفصل الضمير و زيدت «ما» للتعويض و ادغمت النون فيها للتقارب و مثله: «أبا خراشة أما أنت ذا نفر»

### دو قسم از اقسام حذف «كان»

سوم: این که «كان» به تنهایی حذف شود، و اسم و خبر باقی بماند. این صورت در جایی است که «كان» بعد از «أن» مصدریه باشد و پس از حذف «كان»، «ما» زائده عوض آن آورده شود، مثل: «أما أنت برأ فاقترَب» که در اصل «لأن كنت برأ فاقترَب» بوده، و در اصل «اقترَب لأن كنت برأ» بوده، جمله «لأن كنت» مقدّم شده برای اختصاص و حصر، یا برای اهتمام؛ پس از «أن» لام تعلیل حذف شده برای اختصار، و سپس «كان» أيضاً برای اختصار حذف شد، و اسم «كان» که «تاء» است ضمیر متصل بود، منفصل شد چون اتصال به محذوف ممکن نیست، چنان که در باب ضمایر گفته شد؛<sup>۱</sup> و «ما» زائده بعد از «أن» ناصبه زیاد شد، عوض «كان» و نون آن در میم «ما» ادغام شد چون قریب المخرج می باشند. و از همین قسم است «أما أنت ذا نفر»<sup>۲</sup> که در اصل «لأن كنت ذا نفر» بوده و البیان هو البیان.

۱. صفحه ۱۵۲.

۲. قسمتی از شعر عباس بن مرداس است:

أبا خراشة أما أنت ذا نفر  
فإن قومي لم تأكلهم الصبح

شرح التصريح على التوضيح: ۱/ ۲۵۷. خزانه الأدب: ۴/ ۱۳.

تتمّة: تحذف كان مع اسمها و خبرها و يعوّض عنها ما بعد إن الشرطيّة، و ذلك كقولهم «افعل هذا إمّا لا» أي إن كنت لا تفعل غيره، ذكره في شرح الكافية.

قال الجاحظ<sup>۱</sup> في الجزء السادس من كتاب الحيوان: "إذا كانت السنة جدبة تأكل المال سمّتها العرب «الضبع»" ثمّ ذكر البيت<sup>۲</sup>.

و قال الثعالبي<sup>۳</sup> في الباب الثلاثين من كتاب ثمار القلوب مثل ما قاله الجاحظ ثمّ قال: "قال ابن الأعرابي: لا يريدون بـ «الضبع» السنة، و إنّها هو أنّ الناس إذا أجدبوا ضعفوا عن الانبعاث و سقطت قواهم فعانت فيهم «الضباع» و أكلتهم"، ثمّ أنشد البيت<sup>۴</sup>.

چهارم: اینکه «كان» حذف شود با اسم و خبر، و «ما» زائده عوض آورده شود، اما به شرطی که بعد از «إن» شرطیه باشد؛ مثل قول عرب ها: "افعل هذا إمّا لا" که «إمّا لا» در

۱. عمرو بن بحر بن محبوب الكناني، الليثي، ابو عثمان، مشهور به الجاحظ. در سال ۱۶۳ قمری مطابق با ۷۸۰ میلادی در بصره بدنیا آمد. جاحظ رئیس فرقه جاحظیه از معتزله است اما اهل تسنن نیز او را ثقه نمی دانند. نیمی از بدن او در اواخر عمرش فلج شد، میرد می گوید "روزی بر او وارد شدم و حالش را پرسیدم، پاسخ داد: حال شخصی که نیمی از بدنش فلج است و نیمی از سرد چونه است؟! اگر مگسی دورش بیاید او را می آزارد، و آفتش این است که از سنم هفتاد سال نیز گذشته است". جاحظ در سال ۲۵۵ قمری مطابق با ۸۶۹ میلادی از دنیا رفت و گفته اند سبب مرگش این بوده که چندین جلد کتاب بر رویش ریخته و او را کشته است. از جمله کتاب های او «الحيوان»، «البيان و التبيين»، «سحر البيان»، «التاج» و «المحاسن و الأضداد» است. الاعلام: ۷۴/۵. سير أعلام النبلاء: ۴۱۳/۹.

۲. الحيوان: ۵۵۷/۶.

۳. عبد الملك بن محمد بن إسماعيل، ابومنصور الثعالبي. در سال ۳۵۰ قمری مطابق با ۹۶۱ میلادی به دنیا آمد. ثعالبي از اهل نیشابور بود و به ادبیات و تاریخ مشغول شد و کتاب های خوبی در این علوم نوشت مانند: «بیتمة الدهر»، «فقه اللغة»، «سحر البلاغة»، «غرر أخبار ملوک الفرس» و «لطائف المعارف». ثعالبي در سال ۴۲۹ قمری مطابق با ۱۰۳۸ میلادی از دنیا رفت. الاعلام: ۱۶۳/۴.

۴. ثمار القلوب في المضاف و المنسوب: ۴۰۱.

(و من مضارع لكان) ناقصة أو تامة (منجزم) بالسكون لم يله ساكن و لا ضمير متصل (تحذف نون) تخفيفاً نحو: ﴿وَلَمْ أَكُ بَعِيًّا﴾، ﴿وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً﴾ بخلاف غير المجزوم بالحذف و المتصل بساكن أو ضمير (و هو حذف) بالتنوين (ما التزم) بل جائز.

اصل «إن كنت لا تفعل غيره» بوده، پس از آن مجموع «كنت لا تفعل غيره» حذف شده، فقط «إن» و «لا» باقی مانده، پس از آن «ما» زائده زیاد شد بعد از «إن» شرطیه و قبل از «ما» زائده و نون «إن» در «ما» به جهت قرب مخرج ادغام شد؛ مصنف این قسم چهارم را در شرح کافیہ ذکر کرده است.<sup>۱</sup>

### حذف نون مضارع «كان»

مسأله: از فعل مضارع «كان» نون لام الفعل حذف می شود، للتخفيف أو للتشبيه بالتنوين لأنتها ساكنة مثلها لکن به پنج شرط:

اول: آن که معرب باشد نه مبنی.

دوم: آن که مجزوم باشد نه مرفوع یا منصوب.

سوم: آن که جزمش به سکون باشد نه به حذف نون عوض رفع.

چهارم: آن که بعد از ساکنی نباشد.

پنجم: آن که بعد از آن ضمیر منصوبی نباشد، مثل: ﴿وَلَمْ أَكُ بَعِيًّا﴾<sup>۲</sup> و مثل: ﴿وَإِنْ تَكُ

۱. شرح الکافیة: ۱/ ۴۲۰.

۲. مریم: ۲۰.



حَسَنَةً<sup>۱</sup> که در هر دو مثال پنج شرط جمع است؛ به خلاف «النسوة لم یکن قائمات» و «لم تکن آیتها النسوة قائمات» زیرا این دو صیغه مبنی هستند. و به خلاف «سوف یكون زید قائماً» که مجزوم نیست. و به خلاف افعال خمسة در حال جزم، زیرا جزم آن ها به حذف نون است نه به سکون، مثل: ﴿إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾<sup>۲</sup>. و به خلاف ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ﴾<sup>۳</sup> که بعد از «یکن» ساکن است که لام «الذین» باشد و به سبب دفع التقاء ساکنین نون «یکن» متحرک شده و به سبب حرکت قوی شده، لذا حذف جائز نیست. و به خلاف «إِنْ یکنه» که بعد از «یکن» ضمیر منصوب است و الضمیر یردّ الأشياء إلى أصولها المستعملة فلا یتقض بنحو: «یده» و «دمه» حیث لم یردّهما الضمیر إلى أصلهما إذ أصلها غیر مستعمل و سنشیر إلى ذلك بعيد هذا فلا تحذف النون لآته خلاف ما یقتضیه الضمیر.

و این حذف در صورت اجتماع پنج شرط جائز است نه واجب. قال الرضی<sup>۴</sup>: " و قد تحذف لام «تکن» للجزم، تشبیهاً لنونها بالواو فحذفت مع آته قد حذفت قبل، حرکتها للجزم و ذلك لكثرة استعمالها، قال تعالی: ﴿لَمْ يَكْ مُعْتِرًا نِعْمَةً﴾<sup>۵</sup> كما حذفت كسرة «لم أبال» فقیل «لم أبل» بعد ما حذفت منه الياء لكثرة الاستعمال أيضاً<sup>۶</sup>."

۱. النساء: ۴۰.

۲. النور: ۳۲.

۳. البینة: ۱.

۴. ترجمه رضی در صفحه ۳۶ گذشت.

۵. الأنفال: ۵۳.

۶. شرح الرضی: ۲۰۹/۴.

## الثاني من النواسخ (ما و لا و لات و إن المشبهات بليس)

## اشكال بر قاعدة « الضمائر تردّ الأشياء إلى أصولها »

مسألة: بر قاعدة « الضمائر تردّ الأشياء إلى أصولها » اشكال شده است به «يدك» و «دمك» كه كاف ضمير است و «يد» و «دم» را به اصل شان ردّ نكرده، و آ بايد «يديك» و «دموك» گفته شود. و أجب عن الإشكال بأنّ المراد من الأصول، الأصول المستعملة لا مطلق الأصول، و الأصل في «يد» و «دم» غير مستعمل و لذلك لم يرد إلى الأصل لكنّه مشكل للردّ إلى الأصل في التصغير و لكن أجب عن ذلك بأنّ الردّ ليس لأجل التصغير بل لأجل الوزن إذ أقلّ وزن التصغير يجب أن يكون على «فعليل» فتأمل.

## ناسخ دوم: حروف مشبهه به ليس

## وجه شبه

مسألة: قالوا وجه الشبه هنا النفي و الدخول على المبتدأ و الخبر؛ و الغرض من التشبيه الإعمال<sup>١</sup>.

فاستشكل عليهم بأنّه قياس في اللغة و هو غير جائز، و أجب عنه أولاً بأنّنا لا نسلّم أنّه قياس بل هو استقراء<sup>٢</sup> و ثانياً أنّه ممتنع في الدلالة لا مطلقاً و هذا قياس في الأحكام فتأمل.

١. شرح الرضي على الكافية: ٢/ ١٨٥. حاشية الصبان: ١/ ٣٦٣. همع الهوامع: ١/ ٤٤٧.

٢. حاشية الصبان: ١/ ٣٦٣.

(اعمال لیس) و هو رفع الاسم و نصب الخبر (أعملت ما) النافية عند أهل الحجاز نحو: ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾ (دون زیادة (إن) النافية، فإن وجدت فلا عمل لما نحو: «ما إن أنتم ذهب»

### تبیین عبارات البهجة المرضية

مساله: از نوع عمل «لیس» که عبارت است از رفع اسم و نصب خبر، عمل داده شده است «ما» نافية در نزد اهل حجاز؛ و قرآن هم بر طبق لغت آنها نازل شده مثل: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾<sup>۱</sup> و مثل: ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾<sup>۲</sup> به کسر تاء «أمهات».

### شروط عمل «ما»

مساله: عمل کردن «ما» در نزد حجازین مشروط به چهار شرط است:

اول: این که «إن» بعد از او زیاده نشود؛ پس اگر «إن» زائده بعد از او باشد، عملی برای «ما» نیست مثل: «ما إن أنتم ذهب»<sup>۳</sup> که «ما» عمل نکرده به دلیل رفع «ذهب»؛ و وجه اهمال این است که عمل «ما» به سبب شباهت به «لیس» می باشد و بعد از «لیس»، «إن» زائده نمی شود.

۱. یوسف: ۳۱.

۲. المجادلة: ۲.

۳. این شاهد قسمتی از این بیت شعر است:

بَنِي عَدَانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبٌ      وَلَا صَرِيْفٌ وَلَكِنْ أَنْتُمْ الْحَزْفُ

شاعر این بیت مشخص نیست. تاج العروس: ۱۹۸/۲۳. شرح الکافیة الشافیة: ۴۳۱/۱.

(مع بقا النفي) و عدم انتقاضه بآلا، فإن انتقض بها وجب الرفع كقوله تعالى: ﴿مَا أَنْتَ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا﴾، (و) مع (ترتیب رکن) أي علم، و هو تقدّم الاسم على الخبر، فلو تقدّم الخبر و هو غیر ظرف و لا مجرور وجب الرفع نحو: «ما قائم زيد»، و کذا إن كان ظرفاً كما هو ظاهر إطلاقه هنا و في التسهيل و العمدة و شرحهما، و صرح به في الكافية و شرحها مخالفاً لابن عصفور.

دوم: این که نفی «ما» باقی بماند و با «إلا» نقض نشود؛ پس اگر نفی بسبب «إلا» نقض شود، رفع خبر واجب است مثل: ﴿مَا أَنْتَ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا﴾<sup>۱</sup>؛ و وجه بطلان عمل در این صورت، بطلان معنای «لیس» است چون نفی که معنای «لیس» هست، نقض شده.

سوم: آن که ترتیبی که معلوم است باقی بماند؛ یعنی اسم مقدّم بر خبر باشد، پس اگر خبر بر اسم مقدّم شود و حال آنکه خبر «ما» ظرف، و جار و مجرور نباشد، رفع واجب است مثل: «ما قائم زيد»؛ و هم چنین واجب است در صورتی که خبر مقدّم ظرف و جار و مجرور باشد، چنانچه همین است ظاهر اطلاق ناظم در این کتاب و در تسهیل و در عمده و در شرح تسهیل و عمده، چون که در این پنج کتاب خبر را قید نکرده که غیر ظرف باشد، پس مطلقاً تقدیم خبر مبطل عمل «ما» می شود، و به همین اطلاق در کتاب کافیه تصریح کرده که به سبب این اطلاق ابن عصفور<sup>۲</sup> را مخالفت کرده، چون ابن عصفور تقدیم خبری را که ظرف یا جار و

۱. الشعراء: ۱۵۴.

۲. علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمِي الإشبيلي، ابوالحسن معروف به ابن عصفور. در سال ۵۷۹ قمری مطابق با ۱۲۰۰ میلادی در اشبیلیّه دنیا آمد. او راس علوم عربی در اندلس بود. ابن عصفور نزد ابی الحسن الدباج و ابی علی الشاربین شاگردی کرد. از جمله کتاب های او: «المقرب»، «الممتع»، «المفتاح»، «الهلل»

(و سبق) معمول خبرها علی اسمها و هو غیر ظرف و لا مجرور مبطل لعملها نحو: «ما طعامک زید آکل» فإن تقدّم و هو (حرف جرّ أو ظرف کما بی أنت معنیاً أجاز) ذلک (العلما) لأنّ الظرف و المجرور یغتفر فیہ ما لا یغتفر فی غیره.

مجرور باشد، مبطل عمل نمی داند؛ و وجه بطلان عمل «ما» در این صورت ضعف «ما» است چون عملش اصلی نیست بلکه به سبب شباهت به «لیس» می باشد.

چهارم: این که معمول خبر اگر غیر ظرف و جار و مجرور باشد، بر اسم مقدّم نشود، چون سبقت گرفتن معمولی که غیر ظرف و جار و مجرور است، مبطل عمل «ما» می باشد؛ و الوجه فی بطلان العمل حیثئذ الضعف کسابقه و الفضل بالأجنبي نحو: «ما طعامک زید آکل» که تقدیم «طعامک» که معمول خبر است موجب بطلان عمل «ما» شده است، چون «ما» در عمل ضعیف است و چون فصل به اجنبی شده است.

### توسّع در ظروف

مسأله: اگر معمول خبر مقدّم شود و حال آنکه ظرف یا جار و مجرور باشد مثل: «ما أنت بی معنیاً» که «بی» معمول «معنیاً» است و قدّم شده است، پس علمای نحو، در این صورت تقدیم معمول را اجازه داده اند، زیرا که در ظرف و جار و مجرور چیزهایی بخشیده شده است که در غیر ظرف و جار و مجرور بخشیده نمی شود، چنانچه در طی مسائل نحویه گفته شده. و مراد از توسع در ظروف أيضاً همین اغتفار است. و الاغتفار و التوسع فی مواضع منها الأفعال الناقصة حیث جوزوا الفصل بالظرف و المجرور بینها و بین اسمها، نحو: «کان فی الدار أو

② «شرح المتنبی» است. او در سال ۶۶۹ قمری مطابق با ۱۲۷۱ میلادی در تونس از دنیا رفت. الأعلام:

(و رفع) اسم (معطوف بلکن أو بیل من بعد) خبر (منصوب بما الزم) ذلك الرفع (حيث حلّ) نحو: «ما زيد قائماً لكن قاعد» بالرفع، خبر مبتدأ محذوف أي: لكن هو قاعد

عندك زيد جالساً<sup>۱</sup> و قد تقدّم<sup>۱</sup> عند قول الناظم: "إلا إذا ظرفاً أتى أو حرف جر". و منها فصل فعل التعجب من المتعجب منه نحو: «و أحبب إلينا أن تكون المقدم» كما يجيء في باب التعجب في قوله:

و فضله بظرف أو بحرف جرّ مستعمل و الخلف في ذاك استقرّ

و منها الفصل بين الحرف الناسخ و منسوخه نحو ما نحن فيه و نحو تقديمها خبرين على اسم «إنّ» و يجيء في باب «إنّ» عند قوله: "و راع ذا الترتيب إلا في الذي".

و منها الفصل بين أداة الاستفهام و المستفهم إذا كان قولاً جارياً مجرى الظنّ، نحو: «أ في الدار تقول زيداً جالساً»، و قد يجيء في باب أفعال القلوب عند قول الناظم:

و كتظنّ اجعل تقول إن ولي مستفهماً به و لم ينفصل

و منها الفصل بين المضارع و ناصبه، نحو: «إذن والله نرميهم» كما يجيء في باب إعراب الفعل عند قوله: "و نصبوا بإذن المستقبل" و غير ذلك ممّا يجده المتبع في الكتاب و غيره.

**اعراب معطوف به «لكن، بل» بعد از خبر منصوب**

مسأله: رفع دادن اسمی را که عطف شود به سبب «بل» [و لكن]<sup>۲</sup> بعد از خبری که منصوب که منصوب است به «ما»، و جب بدان این رفع را در هر جا که این عطف باشد؛ زیرا معطوف

۱. صفحه ۳۳۸.

۲. «لكن» در متن مکررات المدرّس نیامده، اما در چند سطر بعد می فرماید: معطوف به این دو حرف!.

لأنّ المعطوف بمذین موجب و لا تعمل ما إلّا في المنفّی فإن كان المعطوفاً بغيرهما نصب.  
 (و بعد ما و لیس جزّ) حرف (الباء) الزائده (الخبر) نحو: ﴿أَ لَيْسَ اللهُ بِعَزِيزٍ﴾ ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ﴾ و لا فرق في ما بين الحجازيّة و التّمیمیّة كما قال في شرح الکافی، لأنّ

به این دو حرف بعد از نفی موجب می شود و نفی نقض می شود - علی رأی غیر المبرّد<sup>۱</sup> که میگوید در باب العطف - و شرط بقاء نفی متفی می شود مثل: «ما زید قائماً لکن قاعد» برفع «قاعد» که «قاعد» خبر مبتدای محذوف می باشد، آي: «لکن هو قاعد» چون معطوف به این دو حرف موجب است و «ما» عمل نمی کند مگر در منفی، چنان که گذشت. و اگر عطف به غیر این دو حرف باشد معطوف نصب داده می شود، چون معطوف به غیر این دو حرف در حکم معطوف علیه است از حیث نفی و اثبات، مثل: «ما زید عامّاً و عادلاً» که «عادلاً» مثل «عاملاً» منفی می باشد، پس نفی منتقض شده و باقی است لذا باید «عادلاً» نصب داده شود.

### بای زائده در خبر ما و لیس

مسأله: بای زائده بعد از «ما» و بعد از «لیس» خبر را جر می دهد مثل: ﴿أَ لَيْسَ اللهُ بِعَزِيزٍ﴾<sup>۲</sup> که «عزیز» خبر «لیس» است و به بای زائده مجرور شده است و مثل: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ﴾<sup>۳</sup> که «غافل» خبر «ما» است و به بای زائده جر داده شده و فرقی نیست در این حکم بین «ما»

۱. ترجمه مبرّد در صفحه ۱۳۲ گذشت.

۲. الزمر: ۳۷.

۳. الأنعام: ۱۳۲.

الباء إنّما دخلت لكون الخبر منفياً لا لكونه منصوباً، يدلّ على ذلك دخولها في «لم أكن بقائم» و إمتناع دخولها في نحو: «كنت قائماً». فرع: يجوز في المعطوف على الخبر حينئذٍ الجزر و النصب.

حجازیه که عمل کند و بین «ما» تمیمیّه که عمل نکند<sup>۱</sup>، چنان که همین عدم فرق را مصتّف در شرح کافیّه گفته است، زیرا «باء» داخل شده بر خبر، به سبب منفی بودنش نه به سبب منصوب بودنش؛ لذا بنا بر هر دو لغت بای زائده بر خبر داخل می شود، چون در بین دو لغت فرقی در منفی بودن خبر نیست. و دلالت می کند بر اینکه دخول «باء» به سبب منفی بودن است نه به سبب منصوب بودن، داخل شدن «باء» در «لم أكن بقائم» چون خبر منفی است، و امتناع دخول «باء» در مثل «كنت قائماً» چون خبر منفی نیست، پس دانسته می شود که سبب دخول «باء» نفی است نه نصب.

#### اعراب معطوف بر خبر مجرور به باء

مسأله: جائز است در معطوف بر خبر در این هنگام که خبر مجرور به «باء» شده جر معطوف، عطفاً علی لفظ الخبر و جائز است نصب معطوف عطفاً علی محلّ الخبر.

۱. ابوعلی فارسی و زنجشیری زیادی «باء» را بعد از «ما» تمیمیّه جائز ندانسته اند، و از سیبویه و قرّاء زیاده در «ما» تمیمیّه نقل شده است و در اشعار بنی تمیم نیز استعمال شده است. توضیح المقاصد و المسالك: ۱/۵۰۸. شرح ابن عقیل: ۱/۳۰۹.



(و بعد لا و) بعد (نفي كان قد يجزّ) الخبر بالباء، نحو: «لا ذو شفاعة؛ بمغن فتيلاً عن سواد بن قارب» و: «لم أكن؛ بأعجلهم». قال ابن عصفور: و هو سماع فيهما.

### علت استفاده از «باء» زائده

مساله: دخول بای زائده بر خبر برای تاکید نفی است<sup>۱</sup>، چنان که قبلاً گفته شد که غرض از جمع زوائد - و لو فعل باشد مثل «کان» زائده - تاکید است. بعضی گفته<sup>۲</sup> که غرض در این موارد بالخصوص دفع توهم اثبات است، زیرا گاهی مخاطب صدر کلام را که نفی است نمی شنود، لذا «باء» در خبر زیاد می شود تا دلالت بر نفی کند، چون «باء» بر خبر مثبت داخل نمی شود.

### زیادی «باء» در خبر بعد از لا و نفی کان

مساله: بعد از «لا» و بعد از نفی «کان» گاهی جر داده می شود خبر به بای زائده، مثل: «لا ذو شفاعة بمغن»<sup>۳</sup> که «مغن» خبر «لا» است و مجرور به بای زائده شئه و مثل: «ولم أكن

۱. این قول مذهب کوفین است که صبان نیز آن را صحیح دانسته است. حاشیه الصبان: ۱/۳۶۸.

۲. مذهب بصرین مراد است. حاشیه الصبان: ۱/۳۶۸.

۳. این مثال جزئی از بیت سواد بن قارب خطاب به رسول الله ﷺ است:

فَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ  
بِمُغْنٍ فَتِيلًا عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ

نهایة الأرب فی فنون الأدب: ۱۸/۱۴۵

(في التكرات أعملت كليس لا) النافية بشرط بقاء النفي و الترتيب نحو: «تعز فلا شيء على الأرض باقيا» و أجاز في شرح التسهيل كابن جني إعمالها في المعارف نحو: «لا أنا باغياً؛ سواها».

بأعجلهم<sup>۱</sup> که «أعجل» خبر «كان» منفيه است و مجرور به باى زائده شده؛ و ابن عصفور<sup>۲</sup> گفته است که این مجرور شدن خبر در «لا» و «كان» منفيه سماعی است نه قیاسی.

### عمل «لا» و شرائط آن

مساله: در نکرات فقط «لا» عمل «ليس» می کند با شرائطی که در «ما» ذکر شد، مگر شرط اول چون شرط اول در «لا» تحصیل حاصل است، زیرا «إن» نافية بعد از «لا» واقع نمی شود تا محتاج به شرط عدمش باشیم و نکره بودن در اسم «لا» شرط است و هم در خبرش، مثل: «تعز فلا شيء على الأرض باقياً»<sup>۳</sup> که «شيء» و «باقياً» هر دو نکره هستند. مصنف مثل ابن جني<sup>۴</sup> اعمال «لا» را در معرفه مثل: «لا أنا باغياً»<sup>۵</sup> که «أنا» اسم «لا» و معرفه است، جائز دانسته است.

۱. این مثال جزئی از یک بیت قصیده شنفری است:

وَإِنْ مَدَّتْ الْأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ  
بِأَعْجَلِهِمْ إِذْ أَجْسَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ

حماسة الخالدين: ۵۳.

۲. ترجمه ابن عصفور در صفحه ۳۵۱ گذشت.

۳. این مثال قسمتی از بیت شعر است که شاعرش معین نشده:

تَعَزَّ فَلَاشَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا  
وَلَا وَرَرَ بِمَا قَضَى اللَّهُ وَاقِيًا

اللمحة في شرح الملحة: ۱ / ۴۸۵. الجنى الداني في حروف المعاني: ۲۹۲.

۴. ترجمه ابن جني در صفحه ۳۲۶ گذشت.

۵. این مثال قسمتی از قصیده «النابعة الجعدي» است:

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا بَاقِيًا  
سَوَاهَا وَلَا عَنْ حُبِّهَا مَتْرَاقِيًا

خزانه الأدب و لب لباب لسان العرب: ۳ / ۳۳۷.

و الغالب حذف خبرها نحو: «فأنا ابن قيس لا براح». (و قد تلي) أي تتولّى (لات) و هي: لا زيدت عليها التاء لتأنيث الكلمة على المشهور.

### حذف خبر «لا»

مساله: غالب در استعمال حذف خبر «لا» است، مثل: «لا براح»<sup>۱</sup> که «لي» خبر «لا» است حذف شده و بعضی حذف خبر را واجب دانسته اند.

### بررسی صیغه «تلي»

مساله: «تلي» در کلام ناظم فعل مضارع ثلاثی مجرّد است نه مزید، و ماضیش «ولي» می باشد و اعلالش مثل: «تعد» می باشد. و قول شارح: «أي تتولّى» اشاره به مضارع بودن «تلي» می باشد و هم چنین اشاره است به این که ماضیش «ولي» و مثال واوی است مثل «وعد» نه «تلو» که ناقص واوی است، پس دانسته شد که «تلي» فعل مضارع است نه ماضی.

### بررسی ساختار «لات»

مساله: «لات» در اصل «لا» بوده و «تاء» بر او زائد شده برای تانیث کلمه بنابر مشهور<sup>۲</sup>، اما نظر غیر المشهوری در «تاء» «لات» فقد أشرنا إليه في شرح قول المصنّف: "بتا فعلت و أتت و يا افعلي" فراجع.

۱. این مثال قسمتی از شعر سعد بن مالک بن ضبیعة است:

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيْرَائِيهَا      فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لِأَبْرَاحِ

حماسة الخالدين: ۴۹.

۲. مغني اللبيب عن كتب الأعراب: ۳۳۵.

(و إن) بالكسر و السكون النافية (ذا العملا) أي عمل ليس نحو: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾، «إن هو مستوليا على أحد». (و ما للات في سوى حین) و ما رادفه كالساعة و الأوان (عمل) لضعفها.

مساله: برای «تاء تانیث» سیزده معنی ذکر کرده اند، چنانچه بیاید در باب تانیث در ذیل قول مصنّف: «و يعرف التقدير بالضمیر»، و هیچ یک از آن سیزده معنی تانیث کلمه نیست، فتأمل.

### عمل «لات» و «إن»

مساله: «لات» و «إن» والی و صاحب این عمل می شوند، یعنی عمل «لیس» می کنند مثل: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾<sup>۱</sup> که اسم «لات»، «حین» مرفوع است که حذف شده، و «حین» مذکور خبر «لات» است و منصوب؛ و مثل: «إن هو مستولياً»<sup>۲</sup> که هو اسم «إن» و «مستولياً» خبر آن.

### علت عدم عمل «لات» در غیر «حین» و مرادفش

مساله: نیست از برای «لات» عمل در غیر «حین» و چیزی که مرادف «حین» باشد، مثل: «ساعة» و «أوان»، چون «لات» در عمل ضعیف است و غیر زمان قوی، و معلوم است که عامل ضعیف نمی تواند در معمول قوی عمل کند.

۱. ص: ۳.

۲. این مثال قسمتی از شعر است که شاعرش مشخص نشده:

إِنَّ هُوَ مُسْتَوْلِيَا عَلَى أَحَدٍ      إِلَّا عَلَى أضعفِ المجانينِ

خزانة الأدب: ۱۶۶/۴.

(و حذف ذی الرفع) و هو الإسم، و إبقاء الخبر (فشا) كما تقدّم (و العکس) و هو حذف الخبر و إبقاء الاسم (قلّ) و قرئ شدوذاً ﴿و لاتَ حین مناصٍ﴾ أي لهم، و لا يجوز ذکرهما معاً لضعفها.

### حذف اسم «لات»

مساله: حذف اسم «لات» و باقی گذاشتن خبرش زیاد است، چنان که مثالش گذشت؛ و عکس یعنی حذف خبر و باقی گذاشتن اسم «لات» قلیل است، و خوانده شده شدوذاً ﴿و لاتَ حین مناصٍ﴾<sup>۱</sup> به رفع «حین» که اسم «لات» شود، و خبر «لات» «لهم» است که در تقدیر است.

### ذکر اسم و خبر «لات»

مساله: جائز نیست ذکر اسم و خبر «لات» معاً، بلکه باید یکی از آن‌ها حذف شود چنانکه در مساله سابقه بیان شد.

### ناسخ سوم: افعال مقاربه

الثالث من النواسخ (أفعال المقاربة) و في تسميتها بذلك تغليب، إذ منها ما هو للشروع و ما هو للرجاء. (ككان) فيما تقدّم من العمل (كاد) لمقاربة حصول الخبر (و عسي)

---

### اختلاف در وجه نام گذاری افعال مقاربه

مساله: اعلم أنّ بعضهم<sup>۱</sup> جعل التسمية بها من باب تسمية الكلّ باسم الجزء، و بعض آخر<sup>۲</sup> جعلها من باب تسمية الكلّ باسم البعض. و جعلها الشارح من باب التغليب و أنكر بعض<sup>۳</sup> كلّ هذه الثلاثة و قال: إنّ التسمية حقيقة إذ القرب داخل في مفهوم كلّ واحد من هذه الأفعال فجميعها للمقاربة.

### اقسام افعال مقاربه

مساله: هذه الأفعال على ثلاثة أقسام: الأول ما هو لقرب الخبر باعتقاد المتكلم؛ و الثاني ما هو للشروع في الخبر؛ و الثالث ما هو لرجاء الخبر عند المتكلم.

### عمل و معنای «كاد» و «عسى»

مساله: مثل «كان» می باشد در عمل کردن «كاد» که دالّ بر قرب خبر است از برای اسم، به عقیده متکلم. این «كاد» از باب «خاف، يخاف» می باشد مثل: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ﴾<sup>۴</sup>. اما «كاد» که از باب «صَرَبَ، يَصْرِبُ» است، پس او به معنای مکر و دشمنی می باشد، مثل:

---

۱. مانند ابن هشام در اوضح المسالك: ۱/ ۲۹۰.

۲. مانند ابن عقيل در شرحش بر الفيه: ۱/ ۳۲۳.

۳. النبلي قائل به این قول است. حاشية الصبان: ۱/ ۳۸۰.

۴. النور: ۳۵.

(لکن ندر) أن یجیء (غیر مضارع هذین خبر) والمراد به الاسم المفرد كما صرح في شرح الكافية بقوله: «إِنِّي عَسَيْتُ صَائِماً»، «و ما کدت آتياً» و الكثير مجيئه مضارعاً.

﴿يَكُونُونَ كَيْدًا وَ أَكِيدُ كَيْدًا﴾<sup>۱</sup>؛ و هم چنین مثل «کان» می باشد، «عسی» که برای امیدوار بودن متکلم است، حصول خبر را برای اسم، و «عسی» از باب «نَصَرَ، يَنْصُرُ» و «صَرَبَ، يَصْرِبُ» آمده.

### خبر افعال مقاربه

مساله: افعال مقاربه مثل «کان» و اخواتش ناقصه می باشند، یعنی بمرفوع فقط اکتفا نمی کنند؛ لکن خبر افعال مقاربه احصّ از افعال ناقصه می باشد، زیرا خبر باید غالباً فعل مضارع باشد.

مساله: نادر و قلیل است که غیر فعل مضارع خبر «کاد» و «عسی» واقع شود؛ و مراد به غیر مضارع، اسم مفرد است، نه مطلق ما کان قابلاً للخبريّة، چنان که ناظم به این که مراد از غیر مضارع فقط اسم مفرد است، در شرح کافیه تصریح کرده، مثل: «عسیت صائماً»<sup>۲</sup> که «صائماً» اسم مفرد است خبر «عسی» واقع شده، و مثل: «کدت آتياً»<sup>۳</sup> که «آتياً» أيضاً اسم مفرد است خبر «کاد» واقع شده. و مراد از اسم، اسم مقابل فعل است، و مراد از مفرد مفرد مقابل جمله

۱. الطارق: ۱۵-۱۶.

۲. این مثال قسمتی از این بیتی است که شاعرش مشخص نشده:

أَكْتَرْتُ فِي الْعَدْلِ مُلِحًا دَائِمًا لَا تُكَيِّرُنْ إِنِّي عَسَيْتُ صَائِمًا

خزانه الأدب: ۳۱۷/۹.

۳. این مثال قسمتی از شعر تأبط شرا است:

قَابْتُ إِلَىٰ فَهْمٍ وَمَا كَيْدُ آبَا وَكَمْ مِثْلَهَا فَارَقْتُهَا وَهِيَ تَصْفُرُ

خزانه الأدب: ۳۷۵/۸.

(و کونه بدون آن بعد عسی نزر) نحو:

عسی الکرب الّذي أمسیت فيه      یكون وراءه فرج قریب

و الكثير فيه اتصاله بها نحو: ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ﴾.

است، فلا تغفل. و زیاد است آمدن خبر این «کاد» و «عسی» فعل مضارع مثل مثال هایی که بعد از این ذکر می شود.

### «آن» در خبر «عسی»

مساله: بدون «آن» بدون فعل مضارعی که خبر «عسی» واقع می شود، کم است؛ مثل:

عَسَىٰ الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتَ فِيهِ      يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرْجٌ قَرِيبٌ<sup>۱</sup>

که «یکون» خبر «عسی» می باشد و بدون «آن» آمده، شاعر فارسی مضمون این بیت را به نظم آورده می گوید:

صبر و ظفر هر دو دوستان قدیمند      بر اثر صبر نوبت ظفر آید

بگذرد این روزگار تلخ تر از زهر      بار دگر روزگار چون شکر آید

مساله: زیاد است در فعل مضارع که خبر «عسی» واقع می شود، متصل شدنش به «آن» مثل:

﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ﴾<sup>۲</sup> که «یرحم» متصل به «آن» شده؛ و الوجه في ذلك أن «عسی»

۱. شاعر این بیت هذبه بن الحشرم است. الكتاب: ۳/ ۱۵۹. شرح ابیات سیبویه: ۲/ ۱۳۹.

۲. الإسراء: ۸.



(و) خبر (کاد الأمر فيه عکسا) فالکثیر تجرّده من أن نحو: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾. و يقلّ اتصاله بما نحو: «قد کاد من طول البلی أن یمصحا» (و کعسی) فی کونها للترجی (حرّی) بالحاء المهملة (و لکن) اختصّت بأن (جعلاً خبرها حتماً بأن متصلاً) فلم تجرّد

للترجی و الترجی یقتضی استقبالیة المترجى أی الخبر فیناسبه «أن» لأنّها تخلص المضارع للاستقبال.

مساله: استشکل اقتران المضارع بـ «أن» بآته یلزم منه حمل المصدر على الذات، و أجب عنه بوجوه منها آته من باب «زید عدل» فیؤول بأحد المجازات الثلاثة؛ و منها آته یقدر مضاف قبل الاسم مثلاً تقدیر «عسی زید أن یقوم»، «عسی أمر زید أن یقوم»؛ و منها أنّ «أن» هنا لاتؤول بالمصدر، و إنّما جیء بها لتدلّ على تراخي حصول الخبر.

### «أن» در خبر «کاد»

مساله: خبر «کاد» به عکس خبر «عسی» می باشد، پس کثیر تجرّد خبر «کاد» است از «أن»، مثل: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾<sup>۱</sup> که «یفعلون» بدون «أن» آمده؛ و قلیل است اتصال خبر «کاد» به «أن» مثل: «قد کاد من طول البلی أن یمصحا»<sup>۲</sup>.

### بررسی «حرّی»

مساله: «حرّی» هم مثل «عسی» به معنای ترجی است، لکن اختصاص داده شده به این که واجب است که خبرش متصل به «أن» شود، پس خبر «حرّی» مجرد از «أن» نمی شود نه در شعر و نه در غیر شعر، مثل «حرّی زید أن یقوم» که «أن» وجوباً بر «یقوم» داخل شده.

۱. البقرة: ۷۱.

۲. این مثال قسمتی از بیت شعر از رؤبة بن العجاج است و در نقل مصراع اول این بیت اختلاف است و در اکثر مصادر به نقل همین مصرع اکتفا شده است. الكتاب: ۱۶۰/۳. المقتضب: ۷۵/۳.

عنها لا في الشعر و لا في غيره نحو: «حری زید أن یقوم». (و أزموا) خبر (اخلولق أن) لكونها (مثل حری) في التّرجی نحو: «اخلولقت السماء أن تمطر» (و بعد أوشك) كثير اتصال الخبر بأن نحو:

و لو سئل النَّاسُ التَّرَابَ لِأَوْشَكُوا إِذَا قِيلَ هَاتُوا أَنْ يَمْلُوا وَ يَمْنَعُوا

و (انتفاء أن) من خبرها (نزرا) نحو:

یوشك من فرّ من منيته في بعض غزّاته یوافقها

### بررسی «اخلولق»

واجب دانسته اند بر خبر «اخلولق»، «أن» را به سبب این که «اخلولق» مثل «حری» می باشد در دلالت بر ترجی، مثل: «اخلولقت السماء أن تمطر» که «أن» بر «تمطر» و جواباً داخل شده.

### «أن» در خبر «أوشك»

مساله: بعد از «أوشك» زیاد است متصل شدن خبر به «أن» مثل:

وَ لَوْ سُئِلَ النَّاسُ التَّرَابَ لِأَوْشَكُوا إِذَا قِيلَ هَاتُوا أَنْ يَمْلُوا وَ يَمْنَعُوا<sup>۱</sup>

که «أن یملوا» و جواباً متصل به «أن» شده.

مساله: منفی شدن «أن» از خبر «أوشك» کم است، مثل:

۱. این بیت بدون نسبت به شاعری مشخص نقل شده است. أوضح المسالك: ۱/۲۳۸. شرح

التصريح: ۱/۲۸۳. همع الهوامع: ۱/۴۸۶.

(و مثل کاد فی الأصح کربا) بفتح الرّاء؛ فالکثیر تجرّد خبرها من أن، نحو: «کرب القلب من جواه یدوب» و اتّصاله بما قلیل نحو: «و قد کربت أعناقها أن تقطّعا» و قيل: لا تتصل به أصلاً.

یوشک من فر من منیته فی بعض غرّاته یواقعه<sup>۱</sup>

که «یواقعه» بدون «أن» آمده است.

مساله: بعضی نسخه ها «یوافقها» را مضارع «وافق» دانسته<sup>۲</sup> و بعضی نسخه ها مضارع «واقع» و هم چنین بعضی «یوشک» را به فتح شین دانسته اند تا مجهول باب افعال باشد، و بعضی به کسر شین دانسته اند تا معلوم آن باب شود.

### بررسی «کرب»

مساله: مثل «کاد» است در قول اصح «کرب» بفتح را، پس کثیراً تجرّد خبر «کرب» است از «أن»، مثل: «کرب القلب من جواه یدوب»<sup>۳</sup> که «یدوب» بدون «أن» آمده؛ و متصل شدن خبر «کرب» به «أن» کم است، مثل: «و قد کربت أعناقها أن تقطّعا»<sup>۴</sup> که «تقطّعا» متصل به

۱. شاعر این بیت أمیه بن أبی الصلت است. الکتاب: ۱۶۱/۳.

۲. نسخه هایی را که استاد مدرّس افغانی نقل کرده اند یافت نشد، و در اکثر کتاب ها نیز این بیت این چنین نقل شده است:

یوشک من فر من منیته فی بعض غرّاته یواقعه

الکتاب: ۱۶۱/۳. الأصول فی النحو: ۲۰۸/۲. المفصل فی صنعة الإعراب: ۱/۳۶۰. شرح الکافیة الشافیة: ۱/۴۵۶. توضیح المقاصد و المسالك: ۱/۵۱۸.

۳. این مثال قسمتی از شعر مردی از قبیله طمی یا کلحبه الیربوعی است:

کرب القلب من جواه یدوب حین قال الوشاء هند غصوب

شرح التصریح علی التوضیح: ۱/۲۸۴.

۴. این مثال قسمتی از شعر أبی زید الأسملی است: ❶

(و ترك أن مع ذي الشروع وجبا) لأنه دالٌّ على الحال و أن للاستقبال (كانشأ السائق يحدو) أي يغني للإبل (و طفق) زيد يدعو، و يقال: طبق بالباء (كذا جعلت) أنظم (و أخذت) أتكلّم (و علق) زيد يفعل، و زاد في التسهيل «هب». قال في شرحه: و هو غريب كـ «هب عمرو يصلّي».

«أن» شده، و الف «تقطّعا» الف اطلاق است نه الف تننيه، و «تقطّع» فعل مضارع است و در اصل «تتقطّع» بوده از قبیل: «ناراً تَلَطَّى»<sup>۱</sup>.

### وجوب ترك «أن» از خبر شروع

مسأله: ترك «أن» از خبر فعلی که برای شروع باشد واجب است، چون فعل ذي الشروع دلالت بر زمان حال می کند، و «أن» برای استقبال است، فبینهما تناف مثل: «أنشأ السائق يحدو» که «يحدو» وجوباً بدون «أن» آمده و «حدي» خواندن اشعار است به نغمه مخصوصی برای سرعت سیر شتر، لذا شارح می گوید: "أي يغني للإبل" و مثل: «طفق زيد يدعو» و گفته می شود «طبق» با «باء» بنقطه واحده من تحت؛ هم چنین است «جعلت أنظم» و «أخذت أتكلّم» و «علق زيد زيد يفعل» که همه اینها برای شروع در خبر است، مثلاً «أخذت أتكلّم» یعنی شروع کردم در اینکه تكلّم بنایم. و زیاد کرده است متكلّم در کتاب تسهيل «هب» را یعنی در کتاب تسهيل گفته که «هب» أيضاً از افعال شروع است، و در شرح تسهيل گفته «هب» غريب است یعنی يکه و تنها می باشد و صيغه دیگری برایش نیست.

﴿سَقَاهَا دَوُّوُ الْأَحْلَامِ سَجَلًا عَلَى الظَّمَا وَ قَدْ كَرَبَتْ أَعْنَاقُهَا أَنْ تَقَطَّعًا

شرح التصريح على التوضيح: ۱/ ۲۸۵.

۱. اللیل: ۱۴.

و استعمالوا مضارعاً لأوشكا. و كاد لا غير) نحو: «يوشك من فرّ»، ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا﴾ (و زادوا) لأوشكا اسم الفاعل فقالوا: (موشكا) نحو: «فموشكة أرضنا أن تعود». و حكي في شرح الكافية استعمال اسم الفاعل من كاد، و الجوهريّ مضارع طفق، قال في شرح

### صیغه های افعال ناقصه

مساله: این افعال ملازم ماضی می باشند و لكن استعمال کرده اند فعل مضارع «أوشك» را و فعل مضارع «كاد» را مثل: «يوشك من منيته» که در سابق گذشت<sup>۱</sup> و مثل: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا﴾<sup>۲</sup> که گذشت<sup>۳</sup>؛ و زیاد کرده اند برای «أوشك» اسم فاعل را، پس گفته اند: «موشكا» مثل: «فموشكة أرضنا أن تعود» و حکایت کرده مصنّف در شرح کافیه استعمال اسم فاعل «كاد» را مثل قول شاعر:

أَمُوتُ أَسَى يَوْمَ الرَّجَامِ وَإِنِّي  
يَقِينًا لَرَهْنٌ بِالَّذِي أَنَا كَائِدٌ<sup>۴</sup>

که «کائِد» اسم فاعل «كاد» است و حکایت کرده است جوهری<sup>۵</sup> صاحب کتاب صحاح اللغه مضارع «طفق» را که «يطفق» می باشد، و «طفق، يطفق» از باب «ضرب، يضرِب» و

۱. صفحه ۳۶۶.

۲. النور: ۳۵.

۳. صفحه ۳۶۱.

۴. شاعر این بیت کثیر بن عبد الرحمن است. شرح التصريح على التوضيح: ۲۸۸/۱.

۵. إسماعيل بن حماد الجوهري، ابو نصر. لغوى معروف که مشهور ترين کتابش «الصحاح» است. در کودکی به عراق رفت، و به حجاز سفر کرد و به رفت و آمد در اطراف بادیه پرداخت، او به خراسان بازگشت و در نیشابور ساکن شد. جوهری از کسانی بود که هوای پرواز به سرش زد در همین راه جانش را از دست داد، روزی دو چوب را با طنابی به هم بست و به پشت بام رفت و فریاد کشید: ای مردم! کاری کردم که

التسهيل: و لم أره لغيره، و جماعة اسم فاعل كرب، و الكسائي مضارع جعل، و الأخفش مضارع طفق، و المصدر منه و من كاد. (بعد عسي) و (اخلولق) و (أوشك قد يرد غني بأن يفعل عن ثان فقد) و هو الخبر نحو: «عسى أن يقوم»، فأن و الفعل في موضع رفع بعسي سد مسد الجزأين كما سد مسدّهما في قوله تعالى: .....

«علم، يعلم» آمده؛ مصنف در شرح تسهيل گفته ندیده ام این حکایت مضارع «طفق» را برای غیر جوهری، یعنی کسی دیگر نگفته است که «طفق» مضارع دارد. و حکایت کرده جماعتی اسم فاعل «کرب» را مثل قول شاعر:

أُنِّيَ إِنَّ أَبَاكَ كَارِبٌ يَوْمِهِ  
فَإِذَا دُعِيَتْ إِلَى الْمَكَارِمِ فَأَعْجَلِ<sup>۱</sup>

و حکایت کرده کسائی<sup>۲</sup> اسم فاعل «جعل» را و حکایت کرده اخفش مضارع «طفق» را، پس قول ناظم «لم أره لغيره» باطل است. و هم چنین اخفش<sup>۳</sup> مصدر «طفق» و مصدر «کاد» را حکایت کرده است.

### أن و فعل بعد از «عسی، اخلولق و أوشك»

مساله: بدان که بعد از «عسی» و «اخلولق» و «أوشك» گاهی غنی حاصل می شود به سبب «أن» و فعل مضارع از ثانی یعنی از خبر که مفقود است. حاصل این که، این سه فعل گاهی مستغنی می شوند به سبب «أن» و فعل مضارع از خبر؛ مثل: «عسی أن يقوم زيد» پس

هیچ شخصی نکرده، اکنون پرواز خواهیم کرد! مردم نیشابور که جمع شده بودند و او را نگاه می کردند، در سال ۳۹۳ قمری مطابق با ۱۰۰۳ میلادی جوهری را در حالی مشاهده کردند که اختراش با شکست مواجه شد و جوهری کشته شد. الأعلام: ۳۱۳/۱.

۱. شاعر این بیت عبد قیس بن خفاف است. شرح التصريح على التوضيح: ۲۸۸/۱.

۲. ترجمه کسائی در صفحه ۱۸ گذشت.

۳. ترجمه اخفش در صفحه ۱۲۵ گذشت.

﴿أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا﴾ هذا ما اختاره المصنّف من جعل هذه الأفعال ناقصة أبداً، وذهب جماعة إلى أنّها حينئذ تامّة مكتفية بالمرفوع. (و جرّدن) من الضمير (عسى) و اخلولق و أوشك (أو ارفع مضمرّاً بما إذا اسم قبلها قد ذكر) فقل على التجريد و هو لغة أهل الحجاز: «الزيدان عسى أن يقوما» و «الزيدون عسى أن يقوموا».

در این صورت «أن» و فعل مضارع در محل رفع است به «عسى» یعنی اسم «عسى» می باشد و جای اسم و خبر نشسته، چنان که «أن» و فعل مضارع جای دو مفعول نشسته است در کلام خداوند: ﴿أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا﴾<sup>۱</sup> که «أن یتروا» جای دو مفعول حسب نشسته، و این ترکیب بنا بر آن چیزی است که مصنّف او را اختیار کرده است که عبارت است از همیشه این افعال را ناقصه قرار دادند؛ یعنی این ترکیب بنا بر رای مصنّف است چون که مصنّف این افعال را همیشه ناقصه می داند، و رفته اند جماعتی<sup>۲</sup> به سوی این که این افعال در این صورت تامه می باشند که اکتفا به فاعل کرده اند و محتاج به خبر نیستند. و علی کلا الترتیبین یجری فی «زید» احتمالان: الأول أن یکون «زید» فاعلاً لـ «يقوم»؛ و الثاني أن یکون «زید» مبتدأ مؤخراً و ضمیر الفاعل مستتراً فی «يقوم» راجعاً إلى «زید» و «عسى أن يقوم» خبراً مقدماً لـ «زید».

### تجرّد از ضمیر و اضممار در «عسى، اخلولق و أوشك»

مسأله: مجرد بیاور از ضمیر «عسى» و «اخلولق» و «أوشك» را بنا بر تامه بودن آنها، و یا بنا بر ناقصه بودن آنها علی القول بالسّد لكونها ناقصة أبداً كما اختاره المصنّف فيها؛ و یا آن که رفع بده به این افعال ضمیر را بنا بر ناقصه بودن، و این مجرد آوردن از ضمیر و رفع دادن ضمیر در زمانی است که اسمی قبل از آنها ذکر شود، مثل: «زید عسى أن يقوم» فحينئذ يجوز في «عسى»

۱. العنكبوت: ۲.

۲. جمهور نحویین قائل به این قولند. حاشیة الصبان: ۱/ ۳۹۰.

و على الإضمار «الزیدان عسیا أن یقوموا» و «الزیدون عسوا أن یقوموا».

أن تكون مجردة عن الضمير، و أن یقوم فاعلها على التهام أو اسمها ساداً مسدّ الجزئين على القول بالنقص، و لا یجوز الاستتار على التهام لكون الفاعل موجوداً في الكلام أعني «أن یقوم» و على جميع التراكيب یستتر في «یقوم» ضمير راجع إلى «زید» و هكذا الكلام في «اخلولق» و «أوشك».

مساله: ليس قوله تعالى: ﴿عسى أن تكرهوا شيئاً﴾<sup>١</sup> نصّاً في هذا المسألة لاحتمال التنازع في «شيئاً»، فتأمل.

### اثر تجرّد از ضمير و اضمار

مساله: يظهر أثر التجرّد و الإضمار فيما كان الاسم المقدم غير مفرد مذكّر، فقل على التجريد حيثنذ و هو أي التجريد لغة أهل الحجاز: «الزیدان عسی أن یقوموا» و «الزیدون عسی أن یقوموا» بإفراد «عسی» في المثالين، و لو لم یكن مجرداً لقليل: «عسیا» في المثال الأول و «عسوا» في المثال الثاني؛ و قل أيضاً على التجريد «هند عسی أن تقوم» بدون تاء التأنيث الساكنة في «عسی» و لو لم یكن مجرداً عن الضمير لقليل «عست» بقاء التأنيث، و قس عليه «الهندان عسی أن تقوموا» و «الهندات عسی أن یقمن» و هو واضح و كذا «أنا عسی أن دقوم» و «نحن عسی أن نقوم» و قل على الإضمار و هو لغة بني تميم «الزیدان عسیا أن یقوموا» و «الزیدون عسوا أن یقوموا» و «هند عست أن تقوم» و «الهندان عستا أن تقوموا» و «الهندات عسین أن یقمن» و «أنا عسیت أن أقوم» و «نحن عسینا أن نقوم».



(و الفتح و الكسر أجز في السّين من) عسی إذا اتّصل بما تاء الضّمیر أو نونه أو نا (نحو): «عسیت» «عسین» «عسینا» (و انتقا الفتح) بالقاف، أي اختیاره (زکن) أي علم إِمّا من تقدیمه الفتح علی الكسر، و إِمّا من خارج لشهرته، و به قرأ القراء إلاً نافعاً.

### اسم قبل از این افعال

مساله: لایجب فی الاسم الذی ذکر قبل هذا الأفعال أن یكون مبتدأ بل یجوز أن یكون غیره نحو قوله تعالی: ﴿لَا یَسْخَرُ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَىٰ أَنْ یَكُونُوا خَیْرًا مِنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ عَسَىٰ أَنْ یَكُنَّ خَیْرًا مِنْهُنَّ﴾<sup>۱</sup>.

### فتح و کسر در سین «عسی»

مساله: فتح و کسر سین را در «عسی» جائز بدان، لکن نه مطلقاً بلکه به شرط اینکه متّصل شود به «عسی» تاء الضمیر مثل: «عسیت» بالحرکات الثلاث، یا نون ضمیر مثل: «عسین»، یا «نا» مثل: «عسینا»؛ و مختار بودن فتح دانسته شده یا از تقدّم ذکر فتح در نظم بر کسر و یا از دلیل خارجی، یعنی به سبب شهرت فتح در کلام عرب؛ و به همین فتح خوانده اند قراء سبعه، هر یک از این افعال را که در قرآن می باشد، مگر نافع<sup>۲</sup> که به کسر خوانده است.

۱. الحجرات: ۱۱.

۲. نافع بن عبد الرحمن بن أبی نعیم اللیثی بالولاء المدني. نافع اهل اصفهان بود که به مدینه آمده و در آنجا مشهور شده بود؛ ریاست قرآء مدینه به او رسید. او در سال ۱۶۹ قمری مطابق با ۷۸۵ میلادی در مدینه از دنیا رفت. الأعلام: ۵/۸.

ناسخ جهارم: إنَّ و نظائرش

الرابع من النواسخ (إنَّ و أخواتها)

و هي الحروف المشبهة بالفعل في كونها رافعة و ناصبة، و في اختصاصها بالأسماء، و في دخولها على المبتدأ و الخبر، و في بنائها على الفتح، و في كونها ثلاثية و رباعية و خماسية كعدد الأفعال.

شباهاً «إنَّ و نظائرش» به فعل

و هي المشبهة بالفعل في خمسة أشياء:

الأول: في كونها أي هذه الحروف رافعة و ناصبة كمطلق الأفعال في الرافية فقط و كفعل متعدي في الرافية و الناصبية معاً، أو كمطلق الأفعال مطلقاً إن كان المراد من الناصبية أعم من النصب على المفعول به و هو الأقرب. و الفرق بينها و بين الفعل بتقديم النصب فيها و تأخيره في الفعل لتمييزها عنه إذ لولا هذا الفرق لتوهم أنها أفعال لكمال شبهتها بها.

و الثاني: في اختصاصها بالأسماء كمطلق الأفعال سواء كانت ناسخة أم لم تكن ناسخة، لأن الأفعال مطلقاً تحتاج إلى مرفوع سواء كان فاعلاً لها كالأفعال التامة أو اسماً لها كالأفعال الناقصة كـ «كان» و «عسى».

و الثالث: في دخولها على المبتدأ و الخبر، كالأفعال الناسخة كـ «كان» و «عسى» و «علم».

و الرابع: في بنائها على الفتح كـ «ضربن» و «يضرب» و «اضربن»<sup>١</sup>.

١. واضح است كه اين شباهاً در فعل ماضى است.

ل «إِنَّ» و «أَنَّ» إذا كانتا للتأكيد و التحقيق و «ليت» للتّمني و «لكن» للإستدراك و «لعل» للترجي .....  
 .....

و الخامس: في كونها ثلاثيّة و رباعيّة و خماسيّة كعدد حروف الأفعال الثلاثيّة و الرباعيّة و الخماسيّة ك «ضرب» و «دحرج» و «استخرج».

### معنى و عمل حروف مشبهه بفعل

ل «إِنَّ» المكسورة الألف المشدّدة النون و «أَنَّ» المفتوحة الألف المشدّدة النون إذا كانتا حرفين للتأكيد، و التحقيق لا إذا كانتا اسمين مراداً بهما لفظهما، و لا إذا كانتا فعلين، و لا إذا كانت المكسورة الهمزة حرف جواب بمعنى «نعم».

و ل «ليت» إذا كانت للتّمني و هو طلب حصول المحال العادي كعود الشباب أو ما يقرب منه كطلب أشياء يبعد حصولها لا إذا كانت اسماً لفظها أو مصدرأ ل «لات، يليت»<sup>١</sup> الوارد في القرآن مضارعه نحو: ﴿لَا يَلْتَكُمُ﴾<sup>٢</sup>.

و «لكن» إذا كانت للاستدراك، و هو دفع توهم نشأ من كلام سابق عليها، نحو: «زيد مجتهد» فيتوهم من هذا الكلام أنّه عادل لأن مقتضى العلم و الاجتهاد، العدالة؛ فيقال: «لكنّه فاسق».

و «لعل» إذا كانت للترجي، و هو طلب شيء محبوب يمكن حصوله عادة، و للإشفاق و هو توقع شيء مكروه كذلك؛ مثال الأوّل: «لعلّ الحبيب قادم» مثال الثاني: «لعلّ المال مسروق».

١. لسان العرب: ٨٦/٢.

٢. الحجرات: ١٤.

و «كَأَنَّ» للتشبيه (عكس ما لكان من عمل) ثابت، أي نصب الاسم و رفع الخبر (ك «إِنَّ زَيْدًا عَالِمٌ بَأْتِي كَفُو» و لكن ابنه ذو ضغن) أي حقد.

و لـ «كَأَنَّ» إذا كانت للتشبيه، و فيه تأكيد ليس في كاف التشبيه لأن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى<sup>۱</sup>، أو لأنها مركبة من «الكاف» و «أَنَّ» و هي للتحقيق.

لجميع هذه الحروف عكس ما لـ «كان» من عمل ثابت و هو نصب الاسم و رفع الخبر، و قد أشرنا إلى وجه تقديم النصب على الرفع فتذكر كقولك: «إِنَّ زَيْدًا عَالِمٌ بَأْتِي كَفُو» فـ «زَيْدًا» منصوب اسم «إِنَّ» و «عالم» مرفوع خبر «إِنَّ» و «بَأْتِي كَفُو» متعلق بـ «عالم» و كقولك «و لَكِنَّ ابنه ذو ضغن»، فـ «ابنه» منصوب اسم «لَكِنَّ» و «ذو» مضاف إلى «ضغن» مرفوع خبر «لَكِنَّ»

### عدم ورود حروف مشبهه بفعل بر دو جمله

مساله: این حروف بر جمله ای که حذف مبتدا در آن جمله واجب باشد داخل نمی شوند و اقسام این جمله در باب مبتدا و خبر ذکر شد<sup>۲</sup>، و هم چنین داخل نمی شوند بر جمله ای که مبتدا در آن جمله صدارت داشته باشد، مگر ضمیر شأن چنانچه به زودی بیاید در قول مصنّف: "و إِنَّ تَخَفَّ أَنْ فاسمها استکن".

### صور تقديم خبر حروف مشبهه بفعل

مساله: بدان که جائز نیست تقديم خبر بر این حروف مطلقاً، چه این که ظرف یا جار و مجرور باشد یا آن که غیر آن باشد؛ اما تقديم خبر این حروف بر اسم، پس این تقديم بر سه قسم است:

۱. رجوع شود به پاورقی صفحه ۱۲.

۲. صفحه ۳۱۰.

(و راع) وجوباً (ذا الترتیب) و هو تقدّم الاسم على الخبر؛ لأنّها غير متصرّفة (إلا في) الخبر (الذي) هو ظرف أو مجرور فيجوز لك أن تقدّمه (كليت فيها) مستحياً (أو) لعلّ (هنا غير البذي) أي الذي بذی بمعنى فحش، و قد يجب تقدّمه في نحو: «إنّ في الدّار صاحبها»

اول: این که خبر غیر ظرف و جار و مجرور باشد که در این صورت تقدیم ممنوع است، و قول مصنف: "و راع ذا الترتیب" اشاره به همین قسم است. و الوجه فيه أنّ هذه الحروف غير متصرّفة فكما لا يتقدّم عليها كذلك لا يتقدّم على اسمها حفظاً لما عليه من الترتیب.

دوم: این که خبر ظرف و جار و مجرور باشد، لکن مدخول لام ابتدا نباشد که در این صورت تقدیم خبر بر اسم جائز است؛ و قول ناظم: "إلا في الذي، كليت فيها أو هنا غير البذي" اشاره به همین قسم است که «فیها» و «هنا» بر اسم که «غیر البذي» است مقدم شده.

سوم: این که خبر ظرف یا جار و مجرور باشد، لکن مدخول لام ابتدا باشد که در این صورت تقدیم ممنوع است به سبب عدم جواز اجتماع دو حرف تاکید.

مساله: و گاهی واجب می شود تقدیم خبر بر اسم، مثل: «في الدّار صاحبها» و قد تقدّم الوجه في ذلك فتذكّر!

### موارد وجوب فتح همزة «إنّ»

مساله: همزة «إنّ» را فتحه بده وجوباً برای سدّ کردن مصدر در مسدّ آن، یعنی واجب است فتح دادن همزة «إنّ» در جایی که مفرد بودن واجب باشد؛ و آن هشت مورد است که شارح هفت مورد را ذکر کرده:

(و همز إِنَّ افتح) وجوباً (لسدّ مصدره مسدّها) بأن تقع فاعلاً أو نائباً عنه أو مفعولاً غير محكية أو مبتدأ أو خبراً عن اسم معنى غير قول أو مجرورة أو تابعة لشيء من ذلك.

اول: آن که «إِنَّ» با اسم و خبرش فاعل باشد، مثل: ﴿أَوْ لَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا﴾<sup>۱</sup>.

دوم: آن که نائب فاعل باشد، مثل: ﴿قُلْ أَوْحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الْجِنِّ﴾<sup>۲</sup>.

سوم: آن که مفعول غیر محکیه بالقول باشد، مثل: ﴿وَلَا تَخَافُونَ أَنْكُمْ اشْرَكْتُمْ﴾<sup>۳</sup>.

چهارم: آن که مبتدا باشد، مثل: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْتَ تَرَى الْأَرْضَ﴾<sup>۴</sup>.

پنجم: آن که خبر باشد از اسم معنی، یعنی از مصدر غیر قول مثل: «اعتقادی آنک فاضل».

ششم: آن که مجرور باشد، مثل: «عجبت من آنک قائم».

هفتم: آن که تابع یکی از این مذکورات باشد، مثل: ﴿ادْكُرُوا نِعْمَتِي الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾<sup>۵</sup>.

هشتم که شارح ذکر نکرده جایی است که مجرور باشد به اسمی که در او معنای ظرف نباشد، مثل: ﴿إِنَّهُ حَقٌّ مِثْلُ مَا أَنْكُمْ تُنطِقُونَ﴾<sup>۶</sup> و اگر مجرور باشد به اسمی که در او معنای

۱. العنكبوت: ۵۱.

۲. الجن: ۱.

۳. الأنعام: ۸۱.

۴. فصلت: ۳۹.

۵. البقرة: ۴۷.

۶. الذاریات: ۲۳.

(و فی سوی ذاک اکسر) وجوباً، و قد أفصح عن ذلك السّوی بقوله: (فاکسر) «أنّ»  
 إذا وقعت (في الإبتدا) ك ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾ «إجلس حیث إنّ زیداً جالس»، «جتتک إذ إنّ  
 زیداً امیر».

ظرف باشد واجب است کسر همزه، مثل: «اجلس حیث إنّ زیداً جالس» همان طور که خواهد  
 آمد.

مساله: إنّ الثامن داخل في السادس لإطلاق قول الشارح: «أو مجروراً» و التقييد  
 بالحرف خلاف الأصل، قلت نعم، ولكن يلزم من إدخال الثامن في السادس دخول ما ليس  
 بداخل كما بيّناه<sup>۱</sup>، فتدبر فإنّه يحتاج إلى مزيد دقة.

### موارد وجوب کسر همزه «إنّ»

مساله: همزه را کسره بده وجوباً در سواى این هشت صورت مذکوره لکن به شرطی که  
 از موارد جائز الوجهین نباشد، و موارد وجوب کسره ده مورد است که شارح پنج مورد را  
 ذکر کرده است.

اول: زمانی که «إنّ» با اسم و خبرش واقع شود در ابتدا کلام، زیرا اگر فتحه داده شود تاویل  
 مصدر می رود و مفرد می شود و لفظ مفرد کلام مفید نمی شود، بلکه استعمال مفرد در کلام  
 عرب جائز نیست عند المحققین مثل: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾<sup>۲</sup> و مثل: «اجلس حیث إنّ زیداً جالس»،  
 و مثل: «جتتک إذ إنّ زیداً امیر»؛ و تعدّد مثال برای تعمیم ابتدا کلام است حتّی

۱. مراد مجرور به اسمی است که به معنای ظرف می باشد، که در مساله قبل گذشت.

۲. یوسف: ۲، الدخان: ۳، القدر: ۱.

(و) إذا وقعت (في بدء صلته) أي أولها نحو: ﴿مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ﴾ فإن لم تقع في الأوّل لم تكسر نحو: «جاءني الذي في ظنيّ أنّه فاضل» (و حيث) وقعت (إنّ ليمين مكمله) اكسرها نحو: ﴿حَمَّ وَ الْكِتَابِ الْمُؤْمِنِينَ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾

يشمل الابتداء الحقيقي والحكمي إذ الواقعة بعد «حيث» و «إذا» في ابتداء الكلام حكماً، و لا يخفى عليك أنّ الوقوع في الابتداء غير وقوعها مبتدأ فلا تغفل.

دوم: ذا وقعت في بدء صلة أي أولها نحو: ﴿مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ﴾<sup>١</sup>، لأنّ كلّ صلة يجب أن تكون جملة كما تقدّم في الموصولات<sup>٢</sup> إلّا صلة «ال» و لو فتحت لأولت بالمفرد، و ذلك لا يجوز إلّا في صلة «ال» كما تقدّم أيضاً فإن لم تقع في الأوّل أي في أوّل الصلة لم تكسر همزتها نحو: «جائني الذي في ظنيّ أنّه فاضل» بل يجب حينئذ فتحها إمّا ذأتها مبتدأ مؤخر أو فاعل على الاختلاف في أمثال المقام فإنّه من قبيل ﴿أَيُّ اللَّهِ شَكُّ﴾<sup>٣</sup>.

الثالث: حيث وقعت «إنّ» ليمين مكمله، أي تقع جواباً لقسم لم يذكر فعله فإذا وقعت كذلك فاكسر همزتها كـ ﴿حَمَّ وَ الْكِتَابِ الْمُؤْمِنِينَ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾<sup>٤</sup>، ف «الواو» في «و الكتاب» قسمية و فعل القسم محذوف و جملة «إنا أنزلناه» جواب القسم؛ أو ذكر فعله و بعده اللام نحو: «حلفت إنّ زيداً لقائم» فيجب في الصورتين كسر الهمزة لأنّ جواب القسم يجب أن يكون جملة.

١. القصص: ٧٦.

٢. صفحة ٢١٩.

٣. ابراهيم: ١٠.

٤. الدخان: ٣-١.



(أو حكيت) هي و ما بعدها (بالقول) نحو: ﴿قَالَ اللَّهُ إِنِّي مَعَكُمْ﴾ فإن وقعت بعده و لم تحك لم تكسر (أو حلّت محلّ حال كزرته و إني ذو أمل) أي مؤملاً.

الرابع: إذا حكيت هي و ما بعدها بالقوم، أي تقع مع اسمها و خبرها مفعولاً للقول أو ما في معناه، نحو: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾<sup>١</sup> و ﴿قَالَ اللَّهُ إِنِّي مَعَكُمْ﴾<sup>٢</sup> فحينئذ يجب كسرها، لأنّ المحكيّ بالقول و ما في معناه يجب أن يكون جملة أو ما في معناها نحو: «قال: نعم» فإن وقعت «إن» مع اسمها و خبرها بعد القول، ولكن لم تحك به أي لا يكون مفعولاً للقول لم تكسر نحو: «أخصّك بالقول أنك فاضل» فحينئذ يجب فتحها لأنّها مجرورة يلام التعليل المقدّر.

الخامس: إذا حلّت محلّ حال ك: «زرته و إني ذو أمل» أي «مؤملاً»؛ و ليس الغرض من التفسير الحكم بكون الجملة في تأويل المفرد، لأنّه نقض للغرض، و لأنّه لو كان كذلك لفسّره بالمصدر لا باسم الفاعل، بل الغرض بيان كونها حالاً و منصوباً لا معطوفاً على «زرت» لأنّ المنصوبية دليل على عدم العطف إذ المعطوف على الأوّل أي على المستأنفة أول أي لا محلّ له من الإعراب، فوجود الإعراب أي النصب دليل على عدم العطف و إذا ثبت الحاليتية يجب كسر همزتها و إن كان الأصل في الحال الأفراد كالخبر، لأنّها لو فتحت تووّل الجملة بالمصدر المعرفة على ما هو التحقيق في إضافة المصادر من كونها معنوية، و الحال مشروطة بالتنكير فالجمع بين الفتحة، و الحاليتية جمع بين المتنافيين و هو غير جائز مع أنّ الواو الحاليتية تمنع الفتحة، لأنّها لا تدخل إلّا على الجملة و الفتحة موجبة لصيرورة الجملة مفرداً فكيف تجتمعان أي الواو و الفتحة؟.

١. مريم: ٣٠

٢. المائدة: ١٢.

(و كسروا) إن إذا وقعت (من بعد فعل) قلبيّ (علّقاً باللام) المعلّقة (ك «أعلم إنّه لذو تقى») وكذا إذا وقعت صفة نحو: «مررت برجل إنّه فاضل» أو خبراً عن اسم ذات نحو: «زيد إنّه فاضل».

السادس: إذا وقعت من بعد فعل قلبيّ علّق باللام المرحّلة، ك «علم إنّه لذو تقى» فيجب حينئذ كسرها إذ لو فتحت لتسلّط العامل على اللام و ما بعدها و ذلك غير جائز، لأنّ اللام لها صدر الكلام و ما له صدر الكلام يمنع من تسلّط ما قبلها عليها، و على ما بعدها و هذه اللام مكانها في المبتدأ زحلت إلى الخبر كراهية اجتماع أداتي التأكيد في مكان واحد.

السابع: إذا وقعت صفة نحو: «مررت برجل إنّه فاضل» فحينئذ يجب كسرها، لأنّها لو فتحت يلزم توصيف النكرة بالمعرفة لما ذكر في الخامس من كونها مع الفتحة مؤوّلة بالمصدر المعرفة، و لأنّ الفتح يلزم منه حمل المصدر على الذات و لا يجوز ذلك إلّا بأحد من التأويلات الثلاثة و التأويل خلاف الأصل فلا بدّ من تقييد قوله فيما يبق «أو تابعة لشيء من ذلك» بقيد يخرج هذه الصورة.

الثامن: أن تقع خبراً عن اسم ذات نحو: «زيد إنّه فاضل»، و الوجه فيه الوجه الثاني في السابع.

التاسع: ان تقع تابعاً لشيء ممّا ذكر نحو: «إنّ زيداً فاضل و إنّ عمر جاهل».

فإن وقعت (بعد إذا فجاءة أو) بعد (قسم لا لام بعده) فالحكم (بوجهين نهي) نحو: «خرجت فإذا أنك قائم»، فيجوز كسرهما على أنّها واقعة موقع الجملة، وفتحها على أنّها

و العاشرة: ان تقع بعد «حيث» ونحوها ممّا يضاف إلى الجمل، فحينئذ يجب كسرهما إذ فتحها يوجب إضافة أي «حيث» إلى المفرد، وذلك لا يجوز إلّا على قلة<sup>۱</sup>. و الشارح أدرج هذا القسم في الأوّل زعمًا منه أنّ الابتداء أعمّ كما بيّناه<sup>۲</sup> و الأحسن عدم الإدراج.

فتلك عشرة كاملة فاحفظ و اغتم. و زاد بعضهم<sup>۳</sup> موارد آخر منها أن تقع بعد «كلّا» نحو: ﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَّا﴾، و الواقعة بعد «حتّى» الابتدائية نحو: «مرض زيد حتّى إنهم لا يرجونه»، و المقرون خبرها باللام من غير تعليق فإنّه في جميع ذلك يجب الكسر؛ ولكن الحقّ أنّ ذلك كلّ من أفراد المورد الأوّل فلا تغفل.

مسأله: بعد ما بيّنا موارد وجوب الكسر نشرّع في موارد جواز الوجهين؛ و على الله التوكّل و به الاعتصام.

### موارد جواز دو وجه در همزة «إنّ»

مسأله: المواضع التي يجوز فيها الوجهان أي الفتح و الكسر، تسعة و المذكورة في الكتاب خمسة:

الأوّل: إذا وقعت «انّ» بعد «إذا» الفجائية نحو: «خرجت فإذا أنك قائم» فيجوز كسرهما بناء على أنّها واقعة موقع الجملة أضيفت إليها «إذا» الفجائية، و يجوز فتحها بناء على أنّها مؤوّلّة

۱. كسائی اضافه «حيث» به مفرد را جائز می داند. الجنى الدانى: ۴۰۷.

۲. صفحۀ ۳۷۸.

۳. ازهرى این مطلب را با عبارت «قيل» نقل کرده است. شرح التصريح على التوضيح: ۱/ ۳۰۲.

۴. العلق: ۶.

مؤولة بالمصدر، وكذلك: «حلفت انك كريم». (مع) كوثما (تلو فا الجزاء) نحو: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءاً بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَ أَصْلَحَ فَإِنَّهُ غُفُورٌ رَحِيمٌ﴾ يجوز كسرهما على معنى فهو غفور رحيم، و فتحها على معنى فالغفورة حاصلة

بالمصدر و هو مبتدأ خبره «إذا» الفجائية و التقدير «خرجت فإذا قيامك» أي «ففي زمان الخروج قيامك» أو «ففي مكان الخروج قيامك» هذا بناء على اسميتها و أمّا على الحرفية فاخبر محذوف أي «خرجت فإذا قيامك موجود».

الثاني: إذا وقعت بعد قسم لا «لام» بعده، فالحكم في همزتها بوجهين نمي، نحو: «حلفت انك كريم» فيجوز كسرهما بناء على أنها واقعة موقع الجملة جواباً للقسم و «حلفت» إنشاء للقسم و المقسم به محذوف، و جواب القسم يجب أن يكون جملة و يجوز الفتح بناء على أن تكون الجملة مؤولة بالمصدر و مقسماً به و فعل القسم محذوف و «حلفت» إخبار عن القسم و التقدير «حلفت بكرمك» نظير «حلفت بحياتك».

الثالث: كونها واقعة تلو فاء الجزاء نحو: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءاً بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَ أَصْلَحَ فَإِنَّهُ غُفُورٌ رَحِيمٌ﴾<sup>١</sup> فيجوز كسرهما جعل ما بعد الفاء جملة باقية على حالها ما بعد الفاء جملة باقية على حالها و تأويل ما بعد الفاء بالمصدر و جعله مبتدأ لخبر محذوف أو خبراً لمبتدأ محذوف و التقدير على الأول «فهو غفور رحيم» و على الثاني «فمغفرته و رحمته حاصلتان» أو «فالخاص الغفران و الرحمة» لكن الثاني أولى لأنه المعهود في الجملة الجزائية كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ مَسْئَةَ الشَّرِّ فَيُّوسٌ﴾<sup>٢</sup> أي: «فهو يؤس».

١. الأنعام: ٥٤.

٢. فصلت: ٤٩.

(و ذا) أي جواز الكسر و الفتح (يَطْرَدُ فِي) كلّ موضع وقعت فيه أنّ خبراً عن قول و خبرها قول و فاعل القولين واحد (نحو: «خير القول آتي أحمد») فالكسر على الإخبار بالجملة، و الفتح على تقدير: خير القول حمد الله. و كذلك يجوز الوجهان إذا وقعت في موضع التعليل نحو: ﴿إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ﴾.

الرابع: إذا وقعت «انّ» خبراً عن مبتدأ هو قول و خبرها أي خبر «انّ» أيضاً يكون قولاً، و يكون فاعل القولين شخصاً واحداً؛ نحو: «خير القول آتي أحمد الله» فيجوز الكسر بناء على الاخبار بالجملة نظراً إلى ذات المبتدأ أي مادة القول لا إلى وصفه العنوايّي أعني المبتدئيّة فهذا الاعتبار يجوز الكسر، لأنّ المحكيّ بالقول يلزم أن يكون جملة كما سبق، و إنّها لم يجب الكسر لعدم وجوب هذا الاعتبار؛ و يجوز الفتح نظراً إلى الوصف العنوايّي أعني المبتدئيّة فقط، و الأصل في خبر المبتدأ الأفراد. فإن قيل: هذا المثال لا ينطبق على الممثل، لأنّ المبتدأ ليس فيه القول لأنّ المبتدأ لفظه «خير»؛ قلنا في الجواب: إنّ المضاف و المضاف إليه كالكلمة الواحدة خصوصاً في هذا المثال.

الخامس: إذا وقعت في موضع التعليل نحو: ﴿إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ﴾<sup>١</sup> فيجوز الفتح بناء على أنّها تعليل نحويّ أو لغويّ نظير «للتأديب» في قولنا «ضربته للتأديب» و لام العلة مقدرة و الجملة مؤولة بالمفرد المجرور أي «لبرّه و رحمه»، و يجوز الكسر بناء على استثناف بياني جواب عن سؤال مقدّر كأنه قيل: لم كنتم تدعون من قبل؟ فقيل في الجواب: إنّهُ هو البرّ الرحيم؛ أو قيل: هل الذي كنتم تدعون من قبل برّ رحيم؟ فقيل في جوابه ذلك. هذا تمام الخمسة المذكورة في الكتاب.

السادس: أن تقع بعد واو مسبوقه بمفرد يمكن العطف عليه نحو: ﴿إِنَّ لَكَ أَلًا تَجُوعٌ فِيهَا وَ لَا تَعْرِى وَ أَنْكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَ لَا تَضْحَى﴾<sup>١</sup>، الشاهد في «أنك» فيجوز الكسر على أن تكون جملة مستأنفة نحوية و يجوز الفتح على أن تكون معطوفة على «أن لا تجوع» المؤول بالمصدر.

السابع: أن تقع بعد «حتى» فإن جعل «حتى» ابتدائية فالكسر و إن جعلت جارة فالفتح نحو: «مرض زيد حتى اتهم لايرجونه» و إن جعلت عاطفة يجب الكسر على ما هو التحقيق من عدم جواز عطف المفرد على الجملة إلا بشرائط مفقودة هنا، و لأنّ المعطوف على الأول أول و قد تقدّم نظيره فتذكر.

الثامن: أن تقع بعد «أما» المخففة الميم، نحو: «أما أنك فاضل» فالكسر على أن «أما» استفتاحية فما بعدها صدر الكلام و الفتح على أنّها مركبة من همزة الاستفهام و «ما» الظرفية و صار المجموع بمعنى «في حق» ف «أما» خبر مقدّم و «أن» مع اسمها و خبرها بتأويل المصدر مبتدأ مؤخر.

التاسع: أن تقع بعد «لا جرم» نحو: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ﴾<sup>٢</sup> فالفتح على كونها فاعلاً لـ «جرم» بناء على فعليته و الكسر على كون «لا جرم» بمنزلة اليمين و «أن» و معموليها بمنزلة جواب القسم.

١. طه: ١١٨-١١٩.

٢. النحل: ٢٣.

(و بعد) إِنَّ (ذات الکرس تصحب الخبر) جوازاً (لام ابتداء) أَخْرَتْ إلى الخبر لأنّ القصد بها التأكيد و إِنَّ للتأكيد، فکرهاوا الجمع بينهما (نحو: «إِنِّي لَوَزَّرُ») أي لمعين و «إِنَّ زَيْدًا لأبوه فاضل». (و لا يلي ذي اللام ما قد نفياً) و شدّ قوله:

و اعلم إِنَّ تسليماً و ترکاً للاً متشابهان و لا سواء

و اعلم أنّا ذکرنا جميع أمثلة الأقسام الثلاثة مستوفاة و أطلنا الكلام فيها، و إن كان في بعضها كلام لشدة احتیاج المبتدئين إليها، و إلى تعليلاتها و لتشديد أذهانهم.

### لام ابتداء در خبر «إِنَّ»

مسأله: بدان که در داخل شدن «لام» ابتداء بر خبر «إِنَّ» اختلافی نیست؛ حق این «لام» این بود که بر اسم «إِنَّ» داخل شود چون صدارت دارد، لکن مؤخر شد و بر خبر داخل شد چون این لام برای تاکید است و «إِنَّ» أيضاً برای تاکید است، فکرهاوا الجمع بينهما، مثل: «إِنِّي لَوَزَّرُ» و «وزر» خبر است و صفت مشبهه، به معنای «معین»؛ و مثل: «إِنَّ زَيْدًا لأبوه فاضل» و شارح این مثال را زده تا بفهماند که فرقی نیست بین خبر مفرد و خبر جمله.

### شروط دخول لام ابتداء بر خبر «إِنَّ»

مسأله: مصنّف برای داخل شدن لام بر خبر «إِنَّ» دو شرط ذکر کرده:

اول: این که خبر منفی نباشد، چون «لام» ابتداء برای تاکید اثبات است نه تاکید نفی، و به جهت این که لازم می آید جمع بین دو مثل در جایی که نفی خبر به «لم» و «لا» و «لن» و «لما» باشد و در بقیه ادات نفی طرداً للباب جائز نیست؛ و «للاً متشابهان»<sup>۱</sup> شاذّ است.

۱. شعر از ابی حرام بن غالب بن حارث العکلی است:

وَأَعْلَمُ إِنَّ تَسْلِيماً وَتَرَكَاً  
للاً مُتَشَابِهَانِ وَلاَ سَوَاءَ

شرح التصريح على التوضيح: ۱/۳۱۲. خزنة الأدب: ۱۰/۳۳۰.

(و لا) يليها (من الأفعال ما) كان ماضياً متصرفاً عارياً من قد (كرضيا) و يليها إِنَّ كان غير ماض نحو: «إِنَّ زيدا ليرضى» أو ماضياً غير متصرف نحو: «إِنَّ زيدا لعسى أن يقوم» (و قد يليها) الماضي المتصرف (مع) كون (قد) قبله (كإِنَّ ذا لقد سما علي العدا مستحوذاً) أي مستولياً.

دوم: این که خبر ماضی متصرف عاری از «قد» نباشد، چون این ماضی شباهت به اسم ندارد و لام ابتدا از مختصات اسم است، باید داخل شود بر اسم یا فعلی که شبیه به اسم باشد؛ لذا بر فعل مضارع و ماضی غیر متصرف داخل می شود چون این دو، شبیه اسم می باشند مثل: «إِنَّ زيدا لعسى أن يقوم».

مساله: گاهی لام داخل می شود بر خبری که فعل ماضی متصرف باشد، اگر بر ماضی «قد» داخل شده باشد، چون ماضی مقترن به «قد» شبیه مضارع مقترن به «قد» می باشد از حیث دلالت بر زمان حال، کما يأتي عن قريب و في باب الحال؛ و مضارع شبیه اسم می باشد و مشابه المشابه مشابه، پس فعل ماضی مقترن به «قد» شبیه اسم است لذا لام بر او داخل می شود مثل: «إِنَّ ذا لقد سما علي العدا مستحوذاً».

مساله: أيضاً دخول لام بر خبر مشروط است به این که خبر بر اسم مقدم نشود، زیرا در صورت تقدیم خبر بر اسم لازم می آید اقتران دو حرف و اقتران دو حرف و هو مکروه عندهم.

### معمول خبر، مدخول لام ابتدا

مساله: داخل می شود لام ابتدا بر سه چیز دیگر غیر از خبر، یکی معمول خبر، لکن به چهار شرط:



(و تصحب) اللّام (الواسط) بین الاسم و الخبر (معمول الخبر) إذا كان الخبر صالحاً لدخول اللّام نحو: «إنّ زیداً لطعامک آکل» و لا تدخل علی المعمول إذا تأخر كما أفهمه کلام المصنّف و لا علی الخبر إذا دخلت علی المعمول المتوسّط. (و) تصحب ضمیر (الفصل) نحو: ﴿إنّ هذا هُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ﴾.

شرط اول: آن که معمول خبر در وسط اسم و خبر واقع شود، یعنی معمول خبر بر خبر فقط مقدّم باشد، شرط دوم: آن که خبر صالح باشد از برای داخل شدن لام بر او مثل: «إنّ زیداً لطعامک قد آکل»، شرط سوم: آن که لام بر خود خبر داخل نشده باشد، شرط چهارم: آن که معمول خبر حال و تمیز و مفعول مطلق و مفعول له نباشد؛ پس داخل نمی شود لام بر معمول خبر هرگاه مؤخر باشد، چنان که از قید «واسط» در کلام مصنّف فهمیده شد، و هم چنین داخل نمی شود بر معمول اگر خبر صالح برای لام نباشد، مثل: «إنّ زیداً طعامک آکل»، و هم چنین داخل نمی شود بر معمول اگر لام بر خود عامل که خبر است، داخل شده باشد مثل: «إنّ زیداً طعامک لأکل»، و همچنین داخل نمی شود بر معمول خبر اگر معمول، مفعول له و یا بقیّه مذکورات باشد مثل: «إنّ زیداً تأدیباً یضرب أخاه» و قس علیه بقیّه المذکورات.

مساله: لام داخل بر خود خبر نمی شود اگر داخل بر معمول متوسط شده باشد.

### ضمیر فصل، مدخول لام ابتدا

مساله: الثانی ممّا تصحبه اللّام غیر الخبر ضمیر الفصل نحو: ﴿إنّ هذا هُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ﴾<sup>۱</sup>. واعلم، أنّ الوجه فی جعل هذا المثال قسماً برأسه غیر داخل فی قول المصنّف: "و بعد ذات الکسر

و سَمِّيَ به لكونه فاصلاً بين الصّفة و الخبر.

تصحّب الخبر، لام ابتداء نحو إني لوزر" لا سَمِّيَا بعد تعميم الشارح الخبر كما أشار إليه بتكرار المثال، و بيّنّا نحن هناك<sup>۱</sup> يظهر من نقل الأقوال في ضمير الفصل بعيد هذا.

### وجه تسميه ضمير فصل

مسأله: ضمير فصل را به این اسم نامیده اند چون که فصل و ممیّز می شود بین خبر بودن و تابع بودن، زیرا اگر در مثل این آیه شریفه ضمیر فصل نیاید در «القصص» احتمال صفت بودن برای «هذا» می رود چنان که احتمال خبر بودن می رود، و چون ضمیر فصل آورده شود این ضمیر دلیل می شود که «القصص» خبر است نه صفت؛ و بعضی<sup>۲</sup> این ضمیر را «عماد» نامیده اند لآنه المعتمد في فهم المعنى كما بيّنّا.

### بررسی ضمیر فصل

مسأله: خلاف است در ضمیر فصل که آیا حرف است یا اسم است، و بر فرض اسم بودنش خلاف است که آیا محل از اعراب دارد یا محل از اعراب ندارد، و بر فرض محل داشتن آیا محلش مثل محل اسم قبل از او می باشد یا محلش مثل محل اسم بعد از او می باشد. اکثر نحویین می گویند: حرف است به شکل ضمیر لذا او را ضمیر می نامند چون به شکل ضمیر است<sup>۳</sup>. و بعض نحویین<sup>۴</sup> می گویند: اسم است و لکن محل از اعراب ندارد، و بعض دیگر<sup>۵</sup> می گویند محل دارد و محلش مثل محل اسم قبل بر او می باشد چه آن که اسم قبل بر او مرفوع

۱. صفحه ۳۸۶.

۲. کوفیون این ضمیر را «عماد» می نامند. الانصاف في مسائل الخلاف: ۲/ ۵۷۹.

۳. حاشية الصبان: ۱/ ۴۱۷.

۴. خليل بن احمد الفراهيدى رحمته الله، مع الهوامع: ۱/ ۲۷۵.

۵. فراء، همان.

باشد، مثل «کان زید هو القائم» یا آن که منصوب باشد، مثل مثال مذکور در کتاب. و بعض دیگر<sup>۱</sup> می گویند محلس مثل محل اسم بعد از او می باشد، چه آن که محل اسم بعد از او رفع باشد، مثل مثال مذکور در کتاب یا آن که محل اسم بعد از او نصب باشد کالمثال مذکور قبیل هذا أعني: «کان زید هو القائم».

أذا عرفت ذلك، فاعلم أن الشارح لم يدرج المثال المذكور داخلاً في قول الناظم، لأن ضمير الفصل ليس محتمل المبتدئية إلا على بعض الأقوال، وهو القول بكونه اسماً له محل مثل محل الاسم قبله، لكن بشرط أن يكون الاسم قبله، وكذا الاسم بعده مرفوعين وهذا الشرط مفقود في المثال.

### شروط در ضمير فصل

مساله: يشترط فيما كونه مبتدأ في الحال، نحو: «زيد هو القائم» أو في الأصل نحو: ﴿إِنَّ هَذَا هُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ﴾<sup>۲</sup> ويشترط فيما بعده كونه خبراً في الحال كالمثال الأول أو في الأصل كالمثال الثاني؛ ويشترط في نفسه أن يكون بصيغة المرفوع وأن يكون مطابقاً لما قبله إفراداً و تذكيراً و فروعها<sup>۳</sup>.

### فوائد ضمير فصل

مساله: فائدة ضمير الفصل ثلاثة أشياء:

۱. كسائي، همان.
۲. آل عمران: ۶۲.
۳. تفصيل این مساله در همع الهوامع: ۱/۲۷۶.

(و) تصحب (اسماً حَلَّ قبله الخبر) أو معموله و هو ظرف أو مجرور نحو: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَى﴾

الأول: لفظي؛ و هو الإعلام من أول الأمر بأن ما بعده خبر لا تابع، و قد تقدّم بيان هذه الفائدة<sup>۱</sup>؛ و ليس المراد من التابع الصفة فقط كما توهم، لأنه قد يجيء فيها لا يشمل الصفتية، نحو: ﴿كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبُ﴾<sup>۲</sup> لَأَنَّ الضمائر لا توصف.

والثاني: معنوي؛ و هو التأكيد و لذا لا يجامع التأكيد فلا يقال: «زيد نفسه هو الفاضل».

والثالث: و هو أيضاً معنوي أفادة الحصر، قال الزمخشري<sup>۳</sup> في ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾؛ "فائدة ضمير الفصل الدلالة على أنّ الوارد بعده خبر صفة و تأكيد و إيجاب أنّ فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره"<sup>۴</sup>.

### اسم مؤخر، مدخول لام ابتدا

مسأله: الثالث ممّا تصحبه اللام غير الخبر الاسم الذي حَلَّ قبله الخبر نحو: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَى﴾<sup>۵</sup> أو حَلَّ قبله معمول الخبر، نحو: «إِنَّ فِيكَ لَزَيْدًا رَاغِبًا».

۱. مسأله قبل.

۲. المائدة: ۱۱۷.

۳. محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي الزمخشري، جار الله، أبو القاسم. در سال ۴۶۷ قمری مطابق با ۱۰۷۵ میلادی در زمخشر از قریه های خوارزم بدنیا آمد. گفته اند از آنجا که به مکه سفر کرد و زمانی در مجاورت خانه خداوند به «جار الله» شهرت یافت. او به شهر های گوناگونی سفر کرد و در آخر به جرجانیه از قریه های خوارزم بازگشت و در سال ۵۳۸ قمری مطابق با ۱۱۴۴ میلادی در همان جا از دنیا رفت. از جمله کتاب های او: «الکشاف»، «أساس البلاغة»، «المفصل»، «مقدمة الأدب» و «الأنموذج» است.

الإعلام: ۱۷۸/۷.

۴. البقرة: ۵.

۵. الکشاف: ۱/۴۶.

۶. اللیل: ۱۲.

و «إِنَّ فَيْكَ لَزَيْدًا رَاغِبًا». تَمَّة: لا تدخل الألام على غير ما ذكر و سمع في مواضع خرجت على زيادتها نحو: «أمّ الحليس لعجوز شهرية»، «و لكتني من حبها لعميد»

### لام ابتدا در غير سه مورد

مساله: لام ابتداء بر غير از آنچه ذكر شد داخل نمی شود، و شنیده شده از عرب داخل شدن لام در چند موضع غير از آنچه ذكر شد كه تاويل برده شده آن چند موضع بر زائده بودن لام، اول: در خبر مبتدا مثل:

أُمُّ الْحَلِيسِ لَعَجُوزٌ شَهْرِيَّةٌ تَرْضَى مِنَ الشَّاةِ بَعْظَمَ الرَّقَبَةِ<sup>۱</sup>

دوم: در خبر «لكن» مثل:

يَلُومُونَنِي فِي حُبِّ لَيْلَى عَوَازِلِي وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدٌ<sup>۲</sup>

مساله: بعضی در بیت اول تاویل دیگری گفته اند<sup>۳</sup> و آن این است که در اصل «لهي عجوز» بوده پس لام بر مبتدا داخل شده نه بر خبر، پس از آن مبتدا حذف شده و لام منتقل به خبر شده. و در بیت دوم گفته اند که این بیت قائلش معلوم نیست و نظیرش در کلام عرب موثوق به، دیده نشده و فرد اول بیت از جعلیات بعض نحویین است<sup>۴</sup>. و إذا كان كذلك فلا يصير دليلاً على إثبات شيء من القواعد النحوية، لأن ما يحتاج به في إثبات القواعد الجاهلين

۱. شاعر این بیت رؤیة است. شرح التصريح على التوضيح: ۲۱۶/۱.

۲. شاعر این بیت مشخص نشده و در اکثر کتاب ها تنها مصرع دوم نقل شده و کامل آن را «ابن عقيل»

نقل کرده است. شرح ابن عقيل: ۳۶۳/۱.

۳. ازهری در شرح التصريح على التوضيح: ۲۱۶/۱. و هم چنین رجوع شود به: شمس العلوم ودواء

كلام العرب من الكلوم: ۱/۱۲۵. الجنى الداني في حروف المعاني: ۱/۱۲۸.

۴. مغني اللبيب: ۳۸۵.

و قال ابن النّاطم: و أحسن ما زیدت فيه قوله:

إنّ الخِلافة بعدهم لدمیمة و خلائف ظرف لمّا أحقر

أی لتقدّم إنّ فی أحد الجزأین.

والمخضرمیین أو المتقدّمین علی قول، و قد تقدّم فی نون الوقایة فی قوله «منی» و «عنی» ما یفیدک هاهنا فراجع<sup>۱</sup>.

و بعضی گفته اند<sup>۲</sup> که «لکنتی» در اصل «لکنّی» بوده همزه برای تخفیف حذف شد و اجتماع أربع نونات شد یک نون حذف شد و پس از آن ادغام شد، پس لام در خبر «لکنّ» داخل نشده بلکه بر خبر «إنّ» داخل شده؛ و بعضی گفته اند<sup>۳</sup> سلّمنا که این بیت از کلام فصحاء و عرب موثوق به، باشد و لام هم لام ابتدا باشد و بر خبر «لکنّ» داخل شده اما مسلّم نیست که ممّا یقاس علیه باشد، بلکه احتمال می رود که ضرورت باشد و یک بیت مبنی علیه قواعد نمی شود.

### توضیح «لمّا أحقر»

مساله: قبلاً بیان شد<sup>۴</sup> که لام بر خبر منفی و هم چنین بر خبری که فعل ماضی منصرف عاری از «قد» باشد داخل نمی شود، و اگر فعل ماضی مدخول «قد» باشد لام بر او داخل می شود.

۱. صفحه: ۱۶۵.

۲. زنجیری در المفصل فی صنعة الإعراب: ۳۹۲. مغنی اللیب: ۳۰۷.

۳. أبو البقاء العکبری در اللباب فی علل البناء و الاعراب: ۱/۲۱۷.

۴. صفحه: ۳۸۶.

(و وصل ما) الزائدة (بذي الحروف) المذكورة في أول الباب إلا لیت (مبطل إعمالها) لزوال اختصاصها بالأسماء كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾. (و قد بَيَّنَّى العمل) في الجميع، حكى الأخفش «إنما زيدا قائم» و قس عليه البواقى، هكذا قال الناظم تبعاً لابن السراج

مسأله: شاهد در «لما أحقر» است، و وجه احسن بودن تقدّم «إن» در فرد اول بیت است.

### «ما» كافه

مسأله: وصل شدن «ما» زائده که او را کافه و مهیئه می نامند<sup>۱</sup>، چون مهیا می کند این حروف را برای داخل شدن بر فعل؛ و مبطل عمل این حروف می شود مگر «لیت» که این «ما» کافه نمی تواند «لیت» را کف از عمل کند. و لکن بقیه را کف از عمل می کند به جهت زائل شدن اختصاص این حروف به اسماء مثل: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾<sup>۲</sup> که عمل آن به سبب «ما» کافه باطل شده لذا «الله» را نصب نداده، و مثل: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾<sup>۳</sup> و مثل: ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ﴾<sup>۴</sup> که «ما» کافه مهیا کرده «إن» و «كأن» را برای داخل شدن بر فعل و اختصاص به اسم را زائل کرده.

### «ما» كافه و عمل حروف

مسأله: گاهی عمل این حروف با اینکه «ما» زائده به آنها وصل شده باقی می ماند، و این باقی ماندن عمل، در جمیع این حروف است نه تنها در «لیت»؛ اخفش<sup>۵</sup> حکایت کرده از عرب

۱. رجوع شود به: الجنى الداني في حروف المعاني: ۳۳۵.

۲. النساء: ۱۷۱.

۳. الكهف: ۱۱۰.

۴. الأنفال: ۶.

۵. ترجمه اخفش در صفحه ۱۲۵ گذشت.

و الزّجاج، و أمّا لیت فیجوز فیها الإعمال و الإهمال، قال فی شرح التسهیل: یجتمع، و روی بالوجهین: «قالت ألا لیتما هذا الحمام لنا» قال فی شرح الکافیة: و رفعه أقیس.

«إنّما زیداً قائم» را به نصب «زیداً» و بر این مثال بقیة حروف را قیاس کن! مثل: «لعلّما زیداً قائم» و مانند آن، ناظم این چنین گفته است چون که ابن سراج<sup>۱</sup> را متابعت کرده است.

مساله: حاصل مطلب چنین شد که غالب در این حروف در صورت اتصال «ما» کافه بطلان عمل است و باقی مانده عمل کم است؛ این بود حکم این حروف غیر از «لیت».

مساله: اما «لیت» پس جائز است در او اهمال، یعنی ابطال؛ و جائز است در او افعال، یعنی هر دو مساوی است. مصنف در شرح تسهیل گفته است که این جائز الوجهین بودن اجماعی است. و بعضی گفته اند<sup>۲</sup>: افعال اغلب است، و بعضی گفته اند<sup>۳</sup>: افعال واجب است و اهمال جائز نیست، چون اختصاص «لیت» به اسماء به سبب «ما» کافه زائل نمی شود.

### بررسی «لیتما هذا الحمام لنا»

مساله: به هر دو وجه یعنی افعال و اهمال روایت شده لفظ «الحمام» در قول شاعر: «قالت ألا لیتما هذا الحمام لنا»<sup>۴</sup>. فإنه یروی بالتّصّب علی الإعمال و بالرفع علی الإهمال؛ و الرفع

۱. محمد بن السری بن سهل، أبوبکر، اهل بغداد بود. اهل تراجم گفته اند او نمی توانسته «راء» را تلفظ کند و زبانش بی اختیار «غین» را جای «راء» ادا می کرده است. ابن السراج عالم به علم موسیقی بوده و در جوانی در سال ۳۱۶ قمری مطابق با ۹۲۹ میلادی مرده است. از جمله کتاب های او: «الأصول»، «شرح کتاب سیبویه»، و «الشعر و الشعراء» است. الاعلام: ۶/ ۱۳۵.

۲. زمخشری. المفصل فی صنعة الاعراب: ۳۹۰.

۳. قراء. همع الهوامع: ۱/ ۵۲۱.

۴. شاعر این بیت نابغه ذبیانی است: ©



و جائز رفعك معطوفاً على منصوب إنَّ بعد أن تستكمل الخبر نحو: «إنَّ زيداً قائم و عمرو» بالعطف على محلِّ إسم إنَّ، و قيل: على محلِّها مع اسمها، و قيل: هو مبتدأ حذف خبره لدلالة خبر إنَّ عليه.....

أقيس. و على كلا الروايتين «الحمام» بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان أو نعت و هكذا الحكم في كلِّ معرّف بـ «ال» بعد اسم الإشارة؛ و إذا كان المعرّف خبراً لأبد من ضمير الفصل كما تقدّم<sup>١</sup>.

### عطف بر اسم «إنَّ»

مسألة: بدان كه عطف بر اسم «إنَّ» به نصب معطوف جائز است مطلقاً، چه قبل از استكمال خبر، مثل: «إنَّ زيداً و عمراً قائمان» و چه بعد از استكمال خبر، مثل: «إنَّ زيداً قائم و عمراً»؛ و هم چنین عطف بر اسم «إنَّ» بر رفع جائز است لكن نه مطلقاً، بلکه فقط بعد از استكمال خبر، مثل: «إنَّ زيداً قائم و عمرو» بالعطف على محلِّ اسم «إنَّ» إن لم نشترط في العطف على المحل وجود المحرز أي الطالب لذلك الإعراب الملحوظ في المعطوف عليه، و إلا فلا يجوز العطف على محلِّ اسم «إنَّ»، لأنَّ المحرز لرفع «زيد» و هو الابتدائية قد نسخ بدخول «إنَّ». و قيل<sup>٢</sup> بالعطف على محلِّ «إنَّ» مع اسمها بناء على اشتراط المحرز إذ المنسوخ محرز الاسم لا محرزها مع الاسم، إذ الاسم حينئذ مع «إنَّ»، منزلة «رجيل» في كونه دالاً على معنى يستفاد من «إنَّ»، و هو المؤكّدية بفتح الكاف كما أنّ «رجيل» دالٌّ على معنى يستفاد من ياء التصغير و هو التحقير أو التعظيم على اختلاف الموارد. فحينئذ مجموع الدّاخل والمدخول مبتدأ مرفوع المحل، لا

﴿قَالَتْ أَلَيْسَ هَذَا الْحَمَامَ لَنَا إِلَى حَمَاتِنَا أَوْ نَضْفَهُ فَقَدِ﴾

الجملة في النحو: ١٢٠. الكتاب: ٢/ ١٣٧. الأصول في النحو: ١/ ٢٣٣.

١. صفحة ٣٨٨.

٢. جزولى. شرح الرضي على الكافية: ٤/ ٣٥٠.

و لا يجوز العطف بالرفع قبل استكمال الخبر .....

المدخول وحده حتى يلزم زوال محرزه بدخول الناسخ. و قيل<sup>۱</sup> هو أي المعطوف بالرفع مبتدأ حذف خبره لدلالة خبر «إنّ» عليه.

قال الرّضي<sup>۲</sup>: "اعلم أنّه تختلف عبارتهم في ذلك، يقول بعضهم كما قال المصنف، يعطف على اسم «إنّ» المكسورة بالرفع؛ وبعضهم يقول على موضع «إنّ» مع اسمها كما قال الجزولي. و كأنّ الأوّل نظر إلى أنّ الاسم هو الذي كان مرفوعاً قبل دخول «إنّ» و دخولها عليه كلا دخول، فبقي على كونه مرفوعاً لكن محلاً لاشتغال لفظه بالنصب، فـ «إنّ» كـ «اللام» في «لزید» و لاشك أنّ المرفوع فيه هو زيد وحده لا الاسم مع الحرف الداخل عليه، فكذا ينبغي أن يكون الأمر مع «إنّ». و من قال على موضعها مع اسمها نظر إلى أنّ اسمها لو كان وحده مرفوع المحل، لكان وحده مبتدأ والمبتدأ مجرّد عن العوامل عندهم و اسمها ليس بمجرّد. والجواب أنّه باعتبار الرفع مجرّد، لأنّ «إنّ» كالعدم باعتباره و إنّها يعتدّ بها إذا اعتبرت النصب و يشكل عليه بأنّ «إنّ» مع اسمها لو كانت مرفوعة المحل لكانت مع اسمها مبتدأة، والمبتدأ هو الاسم المجرّد على ما ذكرنا، و هي مع اسمها ليست اسماً مجرّداً؛ فالأولى أن يقال العطف بالرفع على اسمها وحده<sup>۳</sup> انتهى.

### عطف به رفع قبل از استكمال خبر

مساله: جائز نیست عطف به رفع قبل از استكمال خبر، زیرا لازم می آید عطف قبل از کامل شدن معطوف عليه اگر عطف جمله بر جمله باشد، و لازم می آید تقدّم معطوف بر معطوف

۱. شرح التصريح على التوضيح: ۱/ ۳۲۱.

۲. ترجمه رضی در صفحه ۳۶ گذشت.

۳. شرح الرّضي على الكافية: ۴/ ۳۵۰.

## و أجازة الكسائي مطلقاً.....

علیه اگر عطف مفرد بر مفرد باشد، زیرا در این صورت معطوف علیه ضمیر مستتر در خبر است نه اسم آن چون اگر معطوف علیه اسم باشد، عطف جمله بر جمله می شود نه عطف مفرد بر مفرد، و الا لازم می آید عدم مطابقت خبر مشتق متحمل ضمیر المبتدأ أو توارد عاملین علی معمول واحد، و هما ممنوعان مثلاً در: «إِنَّ زَيْدًا وَعَمْرُو قَائِمٌ» اگر عطف «عمرو» بر ضمیر مستتر در «قائم» باشد لازم می آید تقدّم معطوف بر معطوف علیه، مع ضعف العطف علی الضمیر المرفوع المتصل بدون التأكيد أو فاصل ما، و اگر عطف بر محل اسم «إِنَّ» باشد و خبر «قائم» به صیغه مفرد باشد لازم می آید عدم مطابقت، و اگر «قائمان» به صیغه تشبیه باشد لازم می آید توارد عاملین مختلفین، اللهم إلا أن يقال في صورة أفراد الخبر بما قاله البيهاتيون في قول الشاعر: «فَاتِي وَقِيَارٌ بِهَا لَعْرِبٌ»<sup>۱</sup> من تقدیر خبر لاسم «إِنَّ» أي «إِنِّي غَرِيبٌ وَ قِيَارٌ أَيْضًا لَغَرِيبٌ» لکن فيه محذور أشدّ و هو دخول اللام في خبر المبتدأ، لا في خبر «إِنَّ» مع أنّ الحذف من الثاني أولى و إن لم يقله البيهاتيون.

مساله: کسائی<sup>۲</sup> عطف به رفع را قبل از استکمال خبر، مطلقاً جازز دانسته است، چه آن که اعراب اسم «إِنَّ» ظاهر، و چه آن که مخفی باشد به دلیل کلام خداوند: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَ مَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ﴾<sup>۳</sup> بر فع «ملائکته» و کلام خداوند: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَ الَّذِينَ هَادُوا وَ الصَّابِئُونَ﴾<sup>۴</sup> به

۱. مصرع دوم بیت ضابئ بن الحارث البرجمي است:

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ  
فَاتِي وَ قِيَارٌ بِهَا لَعْرِبٌ

شرح التصريح على التوضيح: ۱/ ۳۲۲.

۲. ترجمه کسائی در صفحه ۱۸ گذشت.

۳. الأحزاب: ۵۶.

۴. المائدة: ۶۹.

و الفراء بشرط خفاء إعراب الاسم. ثم الأصل: العطف بالتصّب كقوله:

إِنَّ الرَّبِيعَ الْجَوْدَ وَالْحَرِيفَا      يَدَا أَبِي الْعَبَّاسِ وَالصُّيُوفَا

رفع؛ ولكن مانعين آية أول را تاویل برده اند به حذف خبر «إِنَّ» و جعل «يصلّون» خبر «الملائكة»، و آية دوم را تاویل برده اند به حذف خبر «الصابئون» فليسا ممّا نحن فيه و هاهنا كلام لايسعه المقام فمن أراد مزيد الاطلاع فعليه بمراجعة المطولات<sup>۱</sup>.

مساله: فراء<sup>۲</sup> عطف به رفع را قبل از استكمال خبر جائر دانسته، لكن نه مطلقاً، بلکه به شرط پنهان بودن اعراب اسم «إِنَّ»؛ چه آن که پنهانی اعراب به سبب بناء باشد مثل آية دوم يا آن که به سبب ديگر بناير قولی مانند: «إِنَّ موسى و زيد ذاهبان» و مثل: «إِنَّ غلامي و عمرو قاتهان».

### اصل در عطف بر اسم «إِنَّ»

مساله: پس از همه اين اختلافات بدان که اصل در عطف قبل از استكمال و بعد از آن نصب معطوف است مثل:

إِنَّ الرَّبِيعَ الْجَوْدَ وَالْحَرِيفَا      يَدَا أَبِي الْعَبَّاسِ وَالصُّيُوفَا<sup>۳</sup>

که «الخریفا» قبل از استكمال و «الصیوف» بعد از استكمال عطف شده بر اسم «إِنَّ» که «الربيع» است به نصب.

۱. الجمل في النحو: ۱۵۴. اللباب في علل البناء و الاعراب: ۱/۲۱۳. همع الهوامع: ۳/۲۳۹. شرح

الأشمونى: ۱/۳۱۴. شرح التصريح على التوضيح: ۱/۳۲۲.

۲. ترجمه فراء در صفحه ۱۶ گذشت.

۳. شاعر اين بيت «رؤبة بن العجاج» است. شرح التصريح على التوضيح: ۱/۳۲۰.

(و ألحقت بإنّ) المكسورة فيما ذكر (لكنّ) ياتّفاق (و أنّ) المفتوحة على الصحيح بشرط تقدّم علم عليها كقوله:

و إلّا فاعلموا أنّا و أنتم بغاة ما بقينا في شقاق

مسأله: يمتثل أن يكون لفظ «الربيع» بدون لام التعريف و إن كان في النسخ المتداولة من الكتاب مع اللام فتدبر<sup>١</sup>.

ملحقات به «إنّ» در احكام عطف بر اسم آن

مسأله: ملحق شده است به «إنّ» مكسوره در احكام ذكر شده قبل الاستكمال و بعده، «لكنّ» اجماعاً و «أنّ» مفتوحه بنا بر قول صحيح<sup>٢</sup>، و وجه اختصاص الإلحاق بها أنّها لا يغيّران الجملة من الخبريّة إلى الإنشائيّة كـ «إنّ» المكسورة لكن يشترط في إلحاق «أنّ» المفتوحة تقدّم علم عليها كقوله:

و إلّا فاعلموا أنّا و أنتم بُغاة ما بقينا في شقاق<sup>٣</sup>

هذا مثال للعطف قبل استكمال، و يمكن جعله مثلاً لبعده أيضاً على توجيه<sup>٤</sup> و نحو: «ما زيد قائماً لكنّ عمراً منطلق و بكر» برفع «بكر» أو نصبه.

١. لفظ «الربيع» در تمام منابعی که در دست ما بود و تتبّع کردیم با «ال» نقل شده بود.

٢. توضیح المقاصد و المسالك: ١/ ١٨٩. شرح ابن عقيل: ١/ ٣٧٧. شرح الأشموني: ١/ ٣١٦.

حاشية الصبان: ١/ ٤٢٣.

٣. شاعر این بیت «بشر بن أبي خازم» است. کتاب: ٢/ ١٥٦.

٤. الانصاف في مسائل الخلاف: ١/ ١٥٥.

أو معناه نحو: ﴿وَ أذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَ رَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَ رَسُولُهُ﴾.

### بررسی شرط الحاق «أَنَّ»

مساله: آنجا اشترط في إلحاق «أَنَّ» المفتوحة بـ «إِنَّ» المكسورة تقدّم العلم، لأنها بسبب تقدّم العلم تصير في حكم المكسورة، من حيث كون الجملة بعدها غير مؤولة بالفرد لاحتياج العلم إلى مفعولين، و تأويلها بعد المفتوحة -للحفظ على القوانين الكلية- و إلا فالجملة بعدها حينئذ باقية على ما كانت عليه من كونه مشتملاً على المحكوم عليه و به؛ والدليل على ذلك وجوب كسرها إذا دخلت في خبرها اللّام إذا وقعت بعد العلم نحو: ﴿وَ اللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ﴾<sup>١</sup> و قد تقدّم<sup>٢</sup>؛ و أمّا إذا لم يتقدّم عليها العلم فلا يجوز الإلحاق لعدم بقاء الجملة بعدها على ما كانت عليه، فالعطف على اسمها حينئذ كالعطف على بعض حروف الكلمة و ذلك غير جائز<sup>٣</sup>.

مساله: مثل تقدّم علم است، تقدّم معنای علم مثل كلام خداوند: ﴿وَ أذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَ رَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَ رَسُولُهُ﴾<sup>٤</sup> که به معنای علم است و معنای «أَذَانٌ مِنَ اللَّهِ»، «إعلام من الله» است و این آیه مثال است برای عطف بعد الاستکمال.

١. المنافقون: ١.

٢. صفحه ٣٨١.

٣. این مساله محتاج دقت و تحقیق بیشتر است، به شرح الرضی علی الکافیة: ٤/٣٥١ رجوع شود.

٤. التوبة: ٣.

(من دون لیت و لعلّ و کآن) فلا يعطف على اسمها إلا بالنصب، و لا يجوز الرفع لا قبل الخبر و لا بعده و أجازة الفراء بعده. (و خففت إنّ) المكسورة (فقلّ العمل) و كثر الإلغاء لزوال اختصاصها بالأسماء، و قريء بالعمل و الإلغاء قوله تعالى: ﴿وَ إِنَّ كُلاًّ لَمَّا لِيُوقِنَهُمْ﴾.

### عدم الحاق «لیت، لعلّ، لكنّ» به «إنّ»

مساله: ملحق نشده است به «إنّ» مکسوره «لیت» و «لعلّ» و «کآن»، چون که این سه معنای جمله را از خبریّه بدل به انشاء می کنند فیلزم حیثیّد من العطف علی اسمها بالرفع عطف الإخبار علی الإنشاء، و ذلك غير جائز عند المحققين فلا يعطف على اسمها إلا بالنصب و لا يجوز العطف بالرفع لا قبل الخبر و لا بعده؛ و أجازة الفراء<sup>۱</sup> بعده أي بعد الخبر لأنه لا يرى مانعاً في العطف المذكور<sup>۲</sup>.

### بررسی «إنّ» مخفّفه

مساله: بدان که «إنّ» مکسوره مخفّف می شود و پس از آن عملش قلیل می شود، و غالباً ملغای از عمل می شود به جهت این که اختصاصش به اسماء زائل می شود فتدخل علی الجملتين، فإن دخلت علی الفعلية و جب إهمالها نحو: ﴿إِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾<sup>۳</sup> و إن دخلت علی

۱. ترجمه فراء در صفحه ۱۶ گذشت.

۲. سیوطی در البهجة المرضية به صورت مطلق می گوید: "أجاز الفراء بعده" اما اشمونی می گوید:

"بشرطه السابق و هو خفاء الاعراب" و خفاء اعراب را در قول فراء شرط می کند. شرح الأشمونی: ۱/۳۱۶

۳. البقرة: ۱۴۳.

(و تلزم اللّام) أي لام الإبتداء في خبرها (إذا ما تحمل) لتلّا يتوهم كونها نافية فإن لم تحمل لم تلزم اللّام. (و ربّما استغني عنها) أي عن اللّام إذا أهملت (إن بدا) أي ظهر (ما ناطق

الاسمية جاز الوجهان أي الإعمال و الإهمال و قرئ بهما قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ كَلِمًا تَلْمِزُ لِيَوْمِيئَهُمْ﴾<sup>٢١</sup>.

### لام در خبر «إن»

مساله: إذا أهملت «إن» المكسورة المخففة يجب دخول اللّام على خبرها<sup>٢</sup>، و اختلف في هذه اللّام هل هي لام الابتداء جاءت للفرق بين «إن» النافية، و «إن» المخففة أم هي لام أخرى اجتلبت للفرق<sup>٤</sup>؟!، و كلام الشارح ظاهر بل صريح في الأوّل.

مساله: إذا لم تهمل لم تلزم اللّام لحصول الفرق بالعمل، لأنّ «إن» النافية لاتعمل النصب في الاسم.

### بی نیازی از لام در خبر «إن» مهمله

مساله: و ربّما استغني عن اللّام إذا أهملت إن ظهر ما أرادته الناطق من كونها مخففة من المثقلة، حال كون المتكلم معتمداً على هذا الظهور؛ نحو: «وإن مالك كانت كرام المعادن»<sup>٥</sup>

١. هود: ١١١.

٢. جهت مطالعه قرائات و اقوال رجوع شود به: الهدایة إلى بلوغ النهایة: ٥ / ٣٤٧٤. مفاتیح الغیب:

٤٠٥ / ١٨.

٣. این لام را لام فارقه می نامند. شرح الأشمونی: ١ / ٣١٦.

٤. سیبویه این لام را لام ابتدا و فارسی لام دیگر می داند، و اثر این اختلاف در مانند: «قد علمنا ان

كنت لمؤمناً» ظاهر می شود که بنا بر اول کسر «ان» و بنا بر دوم فتحش واجب است. شرح الأشمونی:

٣١٧ / ١.

٥. شاعر این بیت «طرماح، الحکیم بن حکیم» است: ﴿



أرادته معتمداً عليه كقوله: «و إن مالک كانت كرام المعادن» فلم يأت باللام لأمن الإلتباس بالنافية (و الفعل إن لم يك ناسخاً فلا تلفيه) أي لم تجده (غالباً بإن ذي) المخففة (موصلاً) بخلاف ما إذا كان ناسخاً فيوصل بها قال في شرح التسهيل: و الغالب كونه

فاستغنى الشاعر عن اللام الفارقة اعتماداً منه على سياق الكلام وثقة منه بأنه يفهم من الكلام إثبات كون «مالک كرام المعادن» لانفيه، لأن المقصود من الكلام بقرينة المقام، هو المدح والنفي يدلّ على الذمّ إذ المعنى على النفي «ليست مالک كرام المعادن» فيدلّ الكلام على أنّ قبيلة «مالک» دنيئة الأصل فالقرينة هاهنا موجودة على كونها مخففة، فلا تلزم اللام فلذا لم يأت الشاعر باللام لأمن الإلتباس بالنافية والقرينة معنوية.

### مدخول «إن» مخففة

مسأله: والفعل إن لم يك ناسخاً فلم تجده غالباً بـ «إن» المخففة المكسورة الهمزة موصلاً، والوجه في ذلك يظهر ممّا يذكر في اتصال الناسخ الماضي في المسألة الآتية ولكن حينئذ دخلت اللام على معمول الفعل.

مسأله: إذا كان الفعل ناسخاً فيوصل بها؛ قال في شرح التسهيل: "والغالب كونه بلفظ الماضي" لدلالته بصيغته على الوجود والحصول وبعنوانه أي الناسخية على ما تقتضيه «إن» المسكورة، و هو إعماها في الجملة فيجبر بهما ما فات منها من الصيغة و الإعمال نحو: ﴿و إن﴾

﴿أنا ابنُ أبَاةِ الضَّميمِ من آلِ مالِكِ﴾ وإن مالِكُ كانتِ كرامُ المعادن

شرح التصريح على التوضيح: ٣٢٧/١.

١. وجه دیگری برای کثرت دخول بر ماضی گفته شده. رجوع شود به: شرح التصريح على

التوضيح: ٣٢٧/١. حاشية الصبان: ٤٢٧/١.

بلفظ الماضي نحو: ﴿وَأِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾ و قَلَّ وصلها بالمضارع نحو: ﴿وَأِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ وكذا بغير النَّاسِخ نحو: «سَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ مُسْلِمًا». (و إن تخفّف أنّ) المفتوحة (فإسمها) ضمير الشأن (استكن) أي حذف، و لا يبطل عملها بخلاف المكسورة لأنّها أشبه بالفعل منها قاله في شرح الكافية.

كَانَتْ لَكَبِيرَةً<sup>١</sup>. و قَلَّ وصلها بالمضارع لفقدان الدلالة الأولى نحو: ﴿وَأِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾<sup>٢</sup> وكذا قَلَّ وصلها بغير النَّاسِخ نحو: «سَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ مُسْلِمًا»<sup>٣</sup> لفقدان الدلالة الثانية وكذا إن كان مضارعاً غير ناسخ نحو: «إن تزينك لنفسك و إن تشينك لهيه»<sup>٤</sup> لفقدانها معاً.

### بررسی «أن» مخفّفه

مسأله: و إن تخفّف «أنّ» المفتوحة فاسمها ضمير الشأن والجملة بعدها خبرها و لا يبطل عملها، لأنّه أشبه بالفعل من المكسورة إذ المكسورة تشبه فعلاً واحداً، و هو الأمر نحو «جد» والمفتوحة تشبه فعلين و هما الماضي نحو: «مد» و الأمر نحو: «عض» قاله المصنّف في شرح الكافية<sup>٥</sup>. قال الجامي<sup>٦</sup>: " و حذف ضمير الشأن من اللفظ بإضماره لا نسياً منسياً حال كونه منصوباً ضعيفاً؛ أي جائز مع ضعف بخلاف ما إذا كان مرفوعاً، فإنّه لا يجوز أصلاً لكونه عمدة. أمّا جوازه فلكونه على صورة الفضلات و أمّا ضعفه فلاّنه حذف ضمير مراد بلا دليل

١. البقرة: ١٤٣.

٢. القلم: ٥١.

٣. شاعر ابن بیت «عاتكة بنت زيد العدوية» است:

سَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ مُسْلِمًا      وَجَبَتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

شرح التصريح على التوضيح: ٣٢٧/١.

٤. كوفيون ابن جمله را از عرب نقل کرده اند. المفصل في صنعة الإعراب: ٣٩٦.

٥. شرح الكافية الشافية: ٤٩٥/١.

٦. ترجمة جامی در صفحه ١٤٣ گذشت.

(و الخبر اجعل جملة من بعد أن) كقوله:

في فتيه كسيوف الهند قد علموا أن هالك كل من يحفي و ينتعل

و قد يظهر اسمها فلا يجب أن يكون الخبر جملة كقوله: «بأنك ربيع و غيث مريع»

عليه، لأنّ الخبر كلام مستقل إلّا مع «أن» المفتوحة إذا خففت فإنّه أي حذفه بنية الإضمار لازم و ذلك لأنّه قد خفّف «إن» و «أن» لقلّتها بالتشديد الواقع فيها و بعد تخفيفها وجدوا «إن» المكسورة المخفّفة عاملة في الملفوظ كما قال الله تعالى: ﴿وإن كلاً لآيؤنهم﴾<sup>١</sup> و لم يجدوا «أن» المفتوحة عاملة في الملفوظ مع أنّ «أن» المفتوحة أقوى شبهاً بالفعل من المكسورة فهي أجدر بالعمل فإذا لم يجدوها عاملة في الملفوظ قدروا عملها في ضمير الشأن لئلا يزيد المكسورة عليها عملاً مع أنّها أجدر به، و لم يتجاوزوا إظهار ذلك الضمير لئلا يفوت التخفيف المطلوب هاهنا كما يدلّ عليه حذف النون، و حكموا بلزوم حذف ضمير الشأن مع «أن» المفتوحة إذا خففت<sup>٢</sup> انتهى باختصار غير مخلّ.

مسأله: إذا كان اسمها ضمير شأن مستكن أي محذوف يجب أن يجعل خبرها جملة كقوله: «أن هالك كل من يحفي و ينتعل»<sup>٣</sup>؛ و قد يظهر أي لا يحذف اسمها فلا يجب حينئذ أن يكون الخبر جملة نحو: «بأنك ربيع و غيث مريع»<sup>٤</sup>.

١. هود: ١١١.

٢. الفوائد الضيائية، شرح جامي: ١٦٦ به خط عبد الرّحيم.

٣. ابن مثال مصرع دوم شعري است كه سبويه از اعشى نقل کرده است:

في فتيه كسيوف الهند قد علموا أن هالك كل من يحفي و ينتعل

الكتاب: ١٣٧/٢

٤. ابن مثال مصرع اول شعر «جنوب» خواهر عمرو ذي الكلب است:

بأنك ربيع و غيث مريع وأنك هالك تكون التّلا

(و إن يكن) الخبر (فعلاً و لم يكن دعا و لم يكن تصريفه ممتعا فالأحسن الفصل) بينهما (بقد) نحو: ﴿و نَعْلَمَ أَنَّ قَدْ صَدَقْتُنَا﴾ (أو) حرف (نفي) نحو: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾.

### فصل بين «أن» و فعل

مسألة: إن يكن جملة الخبر فعلاً و لم يكن ذلك الفعل دعاء، و لم يكن تصريفه ممتعاً أي يكون متصرفاً لا جامداً فالأحسن الفصل بين «أن» و الفعل بها سيذكر لثلاً يلتبس بـ «أن» المصدرية الناصبة للمضارع، و ليكون الفاصل عوضاً من النون المحذوفة و الفصل بأربعة أشياء:

الأول: «قد» نحو: ﴿و نَعْلَمَ أَنَّ قَدْ صَدَقْتُنَا﴾<sup>١</sup>، و الوجه في كون «قد» فاصلاً أتها تقرب الماضي من الحال فيعلم أن «أن» الداخلة على الفعل ليست مصدرية، لأتها للاستقبال و «قد» للحال فلا يجتمعان.

الثاني: حرف النفي والمراد به «لا» و «لن» و «لم» نحو: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾<sup>٢</sup> و نحو: ﴿أَيَحْسَبُ أَنْ لَنْ يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ﴾<sup>٣</sup> و نحو: ﴿أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ﴾<sup>٤</sup>، و الوجه فيها أن «أن» المصدرية لا يفصل بينها و بين الفعل المضارع شيء لضعفها كذا قالوا ولكن فيه نظر. قال في حاشية شرح التصريح: "إن قيل «لا» النافية لا تميز بين المصدرية و المخففة لوقوعها بعد المصدرية فالجواب أن «لا» الداخلة بعد المخففة نافية لا غير بخلاف الواقعة بعد المصدرية فإتها

① شرح التصريح على التوضيح: ١ / ٣٣٠.

١. المائة: ١١٣.

٢. طه: ٨٩.

٣. البلد: ٥.

٤. هان: ٧.

(أو) حرف (تنفيس) نحو: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ﴾ (أو لو) نحو: ﴿أَنْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبُ﴾ (و) قليل ذكر لو) في كتب النحو في الفواصل فإن كان دعاء أو غير متصرف لم يحتج إلى

زائدة، نحو: ﴿لِنَأْتِيَ نِعْلَمَ أَهْلَ الْكِتَابِ﴾<sup>١</sup> انتهى. و الأولى في الجواب أن يقال: إن الأكثر في الواقعة بعد المصدرية الزيادة كما يظهر ذلك من مراجعة بحث «لا» في المغني<sup>٢</sup>.

والثالث: حرف التنفيس وهو السين، نحو: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ﴾<sup>٣</sup> و «سوف» كقول الشاعر:

وَاعْلَمَ فَعَلِمَ الْمَرْءُ يَنْفَعُهُ    أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قُدِرَا ٤

والوجه فيه كسابقه أو عدم جواز الجمع بين أداتي الاستقبال فيعلم من ذلك أن «أن» الداخلة على الفعل ليست «أن» المصدرية بل هي مخففة من المثقلة.

الرابع: «لو» نحو: ﴿أَنْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبُ﴾<sup>٥</sup>؛ و قليل ذكر «لو» في كتب النحو في الفواصل أما في لغة العرب فاستعمالها للفصل كثير مثل الفواصل، والوجه في ذلك أن «أن» المصدرية لاتقع بعدها الجملة الشرطية.

مسأله: إن كان الفعل دعاء أو غير متصرف لم يحتج إلى الفصل، لأنها شبيهان بالاسم والاسم لا يحتاج إلى فاصل، لأن «أن» المصدرية لاتدخل على الاسم، و لا على ما كان شبيهاً

١. الحديد: ٢٩.

٢. مغني اللبيب: ٣١٣.

٣. الزمّل: ٢٠.

٤. شاعر ابن بيت مشخص نيسب. شرح شذور الذهب لابن هشام: ٣٦٦. مغني اللبيب: ٥٢٠. شرح

ابن عقيل: ١/٣٨٧. شرح شذور الذهب للجوجري: ٢/٥١٣. مع الهوامع: ٢/٣٣١.

٥. سبأ: ١٤.

الفصل نحو: ﴿وَ الْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا﴾ ﴿أَنَّ عَسَىٰ أَنْ يَكُونَ﴾ ﴿وَ أَنَّ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾ و قد يأتي متصرفاً بلا فصل كما أشار إليه بقوله: «فالأحسن الفصل» نحو: «علموا أن يؤملون فجادوا». (و خففت كأن أيضاً فنوي) أي قدر (منصوبها) و لم يبطل عملها لما ذكر في أنّ.

به، نحو: ﴿وَ الْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا﴾<sup>١</sup> هذا دعاء للشر و نحو: ﴿أَنَّ عَسَىٰ أَنْ يَكُونَ﴾<sup>٢</sup> و ﴿وَ أَنَّ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾<sup>٣</sup> مثالان للجامد و كذا لم يمتج إلى الفصل إذا كانت الجملة اسمية نحو: ﴿وَ آخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾<sup>٤</sup>.

مسأله: و قد يأتي الخبر فعلاً متصرفاً بلا فصل، كما أشار إليه بقوله: «فالأحسن الفصل»، و لم يقل «فالواجب الفصل» نحو: «عَلِمُوا أَنَّ يُؤْمَلُونَ فَجَادُوا»<sup>٥</sup>، ولكن في افتقارها إلى الفاصل في أمثال هذا تأمل إذ بقاء النون في «يؤملون» يدل على ما يدل عليه الفاصل، فإتيانه يشبه تحصيل الحاصل فتأمل.

### بررسی «كان» مخففة

مسأله: و خففت «كأن» أيضاً فنوي أي قدر منصوبها أي اسمها، وإِنَّمَا قال «قدر» لأن الحرف لا يمكن أن ينوي فيه شيء؛ و هذا هو الوجه في كل ما يفسر النية بالتقدير.

١. النور: ٩. بناير قرائت الأعرج و الحسن و قتادة و أبو رجاء و عيسى. تفسير ابن عطية: ٤/ ١٦٦.

٢. الأعراف: ١٨٥.

٣. النجم: ٣٩.

٤. يونس: ١٠.

٥. ابن مثال مصرع اول از شعری است که قائلش مشخص نیست:

عَلِمُوا أَنَّ يُؤْمَلُونَ فَجَادُوا قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ

شرح الكافية الشافية: ١/ ٥٠٠. اللمحة في شرح الملحة: ٢/ ٥٥٩. شرح التصريح: ١/ ٣٣٢.

و تخالف أن في أنّ خبرها يجيء جملة كقوله تعالى: ﴿كَأَنَّ لَمْ تَعْنِ بِالْأَمْسِ﴾ و مفرداً، كالبيت الآتي، و في أنّه لا يجب حذف اسمها بل يجوز إظهاره كما قال: (و ثابتاً أيضاً روي) في قول الشاعر: «كَأَنَّ ظَبِيه تَعطو إلى وارق السّلم». في رواية من نصب ظبية، و تعطو هو الخبر، و روي برفع ظبية على أنّه خبر كان، و هو مفرد و اسمها مستتر.

مسأله: ولا يبطل عمل «كأنّ» إذا خففت إمّا لما ذكر في «أنّ» المفتوحة المخففة من كونها أشبه بالفعل أو استصحاباً للأصل كما قيل<sup>١</sup>.

### مخالفت «كأن» و «أن»

مسأله: مسألة: و تخالف «كأن» المخففة «أن» المفتوحة المخففة في شيئين:

الأوّل: أنّ خبر «كأن» يجيء جملة كقوله تعالى: ﴿كَأَنَّ لَمْ تَعْنِ بِالْأَمْسِ﴾<sup>٢</sup> و يجيء مفرداً ولو كان اسمها مقدراً كالبيت الآتي و هو قوله: «كَأَنَّ ظَبِيه» على رواية الرفع.

الثاني: أنّه لا يجب حذف اسم «كأن» المخففة بل يجوز إظهاره. ولكن لا يذهب عليك أنّه لم يعلم في «أن» المفتوحة المخففة ما يوجب هذا الفرق فلا تغفل. اللهمّ إلّا أن يقال مراده من الإظهار هنا الإتيان بالاسم الظاهر، و لا مراد منه ثمة الإتيان به ضميراً مذكوراً لا محذوفاً، كما أشرنا إليه ثمة؛ أو يقال بأنّ المراد من الجواز هنا ما لا ضرورة فيه ولا قبح، والمراد منه ثمة ما فيه ضرورة أو قبح؛ و كيف كان فاسم «كأن» المخففة ثابتاً أيضاً، روي في قول الشاعر: «كَأَنَّ

١. در اعمال «كأن» سه قول است، قول اول: منع مطلقاً كه قول كوفيين است، قول دوم: جواز مطلقاً و قول سوم: جواز مضمّر و منع در بارز. همع الهوامع: ١/٥١٦.

٢. يونس: ٢٤.

تتمّة: لا تخفّف لعلّ، و أما لكنّ فإن خفّفت لم تعمل شيئاً بل هي حرف عطف و أجاز يونس و الأخفش إعمالها قياساً، و عن يونس أنّه حكاها عن العرب.

ظبيّة تعطو إلى و أَرَقِ السَّلَم<sup>١</sup> في رواية من نصب «ظبية» بناء على كونها اسماً، و كون «تعطو» هو الخبر أو الخبر محذوف على ما قيل<sup>٢</sup>، و روي أيضاً برفع «ظبية» بناء على أنّه خبر «كان» المخفّفة و هو أي «ظبية» مفرد و اسم «كان» ضمير مستتر أي محذوف.

### تخفيف «لعلّ»

مساله: في قول الشارح تبعاً لابن هشام<sup>٣</sup>: "تمّة لا تخفّف لعلّ" تأمل بل منع، لاسيما مع ما حكاها بعض المحقّقين من معاصرنا في إيضاح العوامل من اللغات الكثيرة البالغة إلى إحدى عشرة لغة، فتأمل.

### تخفيف «لكنّ»

مساله: أمّا «لكنّ» فإن خفّفت لم تعمل شيئاً، لأنّها مع التخفيف ليست من الحروف المشبهة بالفعل، بل هي حرف عطف، إلّا أن يقال: إنّ المخفّفة غير ما وضعت مخفّفة من الأول أو لزوال

١. نحاس شاعر ابن بيت را «باغث بن صريم» می داند، اما سیرافی آن را «أرقم بن علباء» دانسته و صاحب المنقذ «علباء بن أرقم الیشکری» آورده است:

وَيَوْمًا تَوَافِينَا يَوْجُهُ مُقَسَّمٌ  
كَأَنَّ ظَبِيَّةً تَعَطُّو إِلَى وَاَرَقِ السَّلَمِ

شرح التصريح على التوضيح: ٣٣٣/١.

٢. شرح قطر الندى و بلّ الصدى: ١٥٨.

٣. ترجمه ابن هشام در صفحه ٣٥ گذشت.



---

اختصاصها بالأسماء. و أجاز يونس<sup>۱</sup> و الأخفش<sup>۲</sup> إعمالها قياساً و نقل عن يونس أنه حكاه أي الإعمال عن العرب.

---

۱. ترجمه یونس در صفحه ۲۲۶ گذشت.

۲. ترجمه اخفش در صفحه ۱۲۵ گذشت.

ناسخ پنجم: لا نفی جنس

الخامس من النواسخ (لا التي لنفي الجنس).

و الأولى التعبير بـ «لا» المحمولة على إن كما قال المصنف في نكته على مقدمة ابن الحاجب؛ لأنّ «لا» المشبهة بليس قد تكون نافية للجنس، و قد يفرق بين إرادة الجنس و

---

### بررسی عنوان

مسأله: بدان عنوان هر چیزی به منزله تعریف آن چیز می باشد، پس بنا بر این «التي لنفي الجنس» به منزله تعریف این «لا» است؛ و حال این که این عنوان مانع اغیار نیست كما يوضحه الشارح و يقول: والأولى التعبير بـ «لا» المحمولة على «إن» كما قال المصنف في نكته على مقدمة ابن الحاجب، لأنّ «لا» المشبهة بـ «ليس» قد تكون نافية للجنس، و يفرق بين إرادة الجنس و غيره بالقرائن المعنوية أو اللفظية ففي نحو: «لا رجل في الدار بل رجالان» برفع «رجل» تكون «لا» مشبهة بـ «ليس» لا نافية للجنس بقريته «بل رجالان» إذ لو كانت في المثال نافية للجنس لزم من إثبات رجالان في الدار التناقض، إذ نفي الجنس على سبيل الاستغراق يستلزم نفي الأفراد جميعاً فإثبات فردين منها مناقض له إذ الموجبة الجزئية نقيض للسالبة الكلية بخلاف ما لو لم يذكر «بل رجالان» فإنه يفيد نفي جنس الرجل، و يصير المعنى «ليس جنس الرجل في الدار» و كذا إذا قيل «لا رجل في الدار بل امرأة» برفع «رجل» فإن «بل امرأة» قرينة على كونها نافية للجنس، لأنّ «بل» إذا وقعت بعد نفي كانت لتقرير ما قبلها على حالته فدخولها على «امرأة» مقتض لتقرير نفي جنس الرجل على حاله بخلاف ما، لو قيل «بل رجالان»، فإنها تدل على أنّ المقصود بالنفي نفي الوحدة، لانفي الجنس؛ هذا كلّه فيما رفع مدخول «لا» و أمّا إذا بني أو نصب فيعلم من البناء والنصب أنّها لنفي الجنس فلا يحتاج إلى

و إنّما عملت لأنّها لما قصد بها نفي الجنس على سبيل الاستغراق اختصّت بالاسم.

قرينة دالّة على أنّها لنفي الجنس، وهذا هو المراد من قول الزمخشري<sup>١</sup> في قوله تعالى: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾<sup>٢</sup> "إنّ قراءة الفتح أي فتح مدخول «لا» يوجب استغراق النفي و قراءة الرفع يجوّزه فيحتاج إلى القرينة"<sup>٣</sup>.

### لام تبرئه

مسأله: بعضى اين «لا» را «لا» تبرئه مى نامند، لأنّها لنفي الجنس فكأنّها تدلّ على البراءة من ذلك الجنس<sup>٤</sup>.

### عمل «لا» نفي جنس

مسأله: إنّما عملت في الاسم، لأنّها لما قصد بها نفي الجنس على سبيل التنصيص والاستغراق اختصّت بالاسم، لأنّ الاستغراق معناه العموم، والعموم لا يوجد إلّا في الاسم؛ ولذلك بعينه يستلزم وجود «من» في اسمه لفظاً أو تقديراً و هذا نظير قولهم في وجه اختصاص الإضافة بالاسم إنّ وجه اختصاصها به اختصاص لوازمها من التعريف والتخصيص به، إذ لوازم الإضافة المعنوية التعريف والتخصيص و هما من خواصّ الاسم، و من لوازم الإضافة اللفظية التخفيف إنّما بحذف التنوين أو ما يقوم مقامه كنوني الثنية والجمع والفعل لا يدخله

١. ترجمة زمخشري در صفحه ٣٩١ گذشت.

٢. البقرة: ٢.

٣. الكشاف: ١/٣٥، نقل معنای مصدر.

٤. شرح الكافية الشافية: ٢/٧٦٨. توضيح المقاصد: ٢/٧٢٦. مغني اللبيب: ٩٧. شرح الأشموني:

١/٥٣١. شرح التصريح على التوضيح: ١/٣٣٦.

و لم تعمل جرّاً لثلاً يتوهم أنّه بـ «من» المقدّرة لظهورها في قوله: «ألا لا من سبيل إلى هند»  
و لا رفعاً لثلاً يتوهم أنّه بالابتداء، فتعيّن النصب، و لذا قال: (عمل إنّ اجعل للا) حملاً  
لها عليها لأنّها لتوكيد النفي و تلك لتوكيد الإثبات. و لا تعمل هذا العمل إلاّ (في نكرة)

التنوين ولايشئى و لايجمع كما بيّنا سابقاً و قلنا إنّ نحو: «يضر بان» و «يضر بون» ثنية و جمع  
للفاعل لا للفعل.

مسأله: و لم تعمل جرّاً لثلاً يتوهم أنّه أي الجرّبـ «من» المقدّرة لظهورها في قوله: "ألا لا من  
سبيل إلى هند"<sup>٢</sup> و لا رفعاً، لثلاً يتوهم أنّه بالابتداء و هي ملغاة عن العمل فتعيّن أن تعمل  
النصب، و لذا قال: عمل «إنّ» و هو نصب الاسم لفظاً أو محلاً أو تقديرأ و رفع الخبر كذلك  
حملاً لها عليها؛ و قوله: "اجعل للا في النكرة" إمّا من باب حمل النظر على النظر و إمّا من  
باب حمل النقيض على النقيض و هو واضح.

### اعمال در نكره

مسأله: وجه إعماها في النكرة فقط، ما ذكر في وجه إعماها، لأنّ العموم في الجنس لا يوجب  
في المعرفة إذ الجنسيّة و التعريف متنافيان و لذلك قالوا: إنّ علم الجنس و المعرف بلام الجنس في  
معنى النكرة لأتّهما ملازمان للإبهام<sup>٣</sup>.

١. صفحه ١١٠.

٢. ابن بيت به شاعر مشخصى نسبت داده نشده است:

فَقَامَ يَدُوْدُ النَّاسَ عَنْهَا سَبِيْهِهٖ      وَقَالَ: أَلَا لَا مِنْ سَبِيْلِ إِلَى هِنْدِ

العين: ٣٥٢/٨.

٣. همع الهوامع: ٢٦٩/٢. جامع الدروس العربية: ١/١٤٢.

متّصلة بما (مفردة جاءتک أو مکرّرة) كما سیأتی فلا تعمل فی معرفة و لا فی نكرة منفصلة بالإجماع كما فی التسهیل.

### بعض شروط عمل «لا»

مسأله: شرط است در عمل کردن «لا» این که حرف جر بر او داخل نشود، زیرا اگر حرف جر بر او داخل شود، واجب است که مدخول «لا» مجرور شود به سبب حرف جر، به جهت اقوی بودن حرف جر از «لا» مثل: «جئت بلا زاد» و «غضب زید من لا شیء»، و در این «لا» که مدخول حرف جر است چند قول است، یکی از آنها این است که «لا» اسم است به معنای «غیر» و اضافه شده به آنچه بعد خودش است، به دلیل دخول حرف جر بر او؛ و یکی دیگر از آن اقوال این است که «لا» حرف است و زائده اگرچه مفید معنای می باشد که نفی است چنان که «کان»، زائده می شود اگرچه مفید معنی می باشد که تعیین زمان است<sup>١</sup> که سبق فی باب<sup>٢</sup>.

مسأله: هم چنین شرط است در عمل کردن «لا» این که متّصل باشد به اسم نکره، چه این که «لا» مفردة باشد مثل: «لا رجل فی الدار» یا آن که مکّرر باشد چنان که بیاید مثل: «لا حول و لا قوّة إلا بالله»، پس عمل نمی کند در معرفه مطلقاً و لذلك رفع ما بعدها فی قوله تعالی: ﴿لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ﴾<sup>٣</sup> و قد تقدّم وجهه<sup>٤</sup>.

١. کوفیون «لا» را اسم به معنای «غیر» می دانند در مقابل دیگران که قائل به قول دومند. شرح التصريح

على التوضیح: ٣٣٨/١

٢. صفحه ٣٤١.

٣. یس: ٤٠.

٤. صفحه ٤١٥.

(فانصب بما مضافاً) إلى نكرة نحو: «لا صاحب برّ ممقوت» (أو مضارعه) أي مشابجه و هو الذي ما بعده من تمامه فاعله أو مفعوله أو ظرفاً متعلقاً به نحو: «لا قبيحاً فعله محبوب» (و بعد ذاك) أي الإسم، (الخبر أذكر) حال كونك (رافعه) بما كما تقدم.

و هم چنین عمل نمی کند در نکره منفصله لضعفها ولو كان الانفصال بخبرها أو بمعمول الخبر، و ذلك لكونها محمولة على «إنّ» في العمل فبالفصل انحطت درجتها عنها في أمور منها عدم الإعمال مع الانفصال، و لذلك رفع ما بعدها في قوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا عِزٌّ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ﴾<sup>۱</sup>.

### عمل در اسم مضاف و شبه مضاف

مسأله: اسم «لا» منصوب می شود، اگر اضافه شود به نکره مثل: «لا صاحب برّ ممقوت» زیرا اگر اضافه شود به معرفه، کسب تعریف می کند. و «لا» در معرفه نمی تواند عمل کند؛ و هم چنین اسم «لا» منصوب می شود اگر شبه مضاف باشد، و هو الذي ما بعده من تمامه<sup>۲</sup> سواء كان ما بعده مرفوعاً نحو: «لا قبيحاً فعله محبوب» أو منصوباً، نحو: «لا طالماً جبلاً حاضر» - و فيه كلام يأتي في باب المنادى - أو مجروراً نحو: «لا أفضل من زيد موجود».

### ترجمه عبارت شارح

مسأله: بعد از اسم منصوب خبر را ذکر کن حال کونی که رفع دهنده هستی خبر را به «لا» چنان که گذشت مثال رفع خبر در مثال مضاف و شبه مضاف.

۱. الصفات: ۴۷.

۲. اسم «لا» اگر شبه مضاف باشد، مطول و ممطول نیز نامیده می شود. شرح الأشمونی: ۱/ ۳۳۲.

و رُكِبَ المَفْرَد) معها، و المراد به هنا: ما ليس مضافاً و لا مشبهاً به (فاتحاً) أي بانياً له على الفتح أو ما يقوم مقامه لتضمّنه معنى من الجنسيّة (ك «لا حول و لا قوّة»).

### رفع خبر «لا»

مسأله: إنّها قيّد الشارح رفع الخبر بها، بكون الاسم منصوباً كما يظهر من لفظ «ذاك» في النظم، لأنّ في رفع الخبر إذا لم يكن بعد الاسم المنصوب خلافاً فقال بعضهم في «لا رجل قائم» إنّ ارتفاع الخبر بها كان مرفوعاً بها، و أمّا في نحو: «لا صاحب برّ ممقوت» فاذعي الإجماع على أنّ ارتفاع الخبر بها لا بها كان مرفوعاً به قبل دخولها<sup>۱</sup>.

### علت بناء اسم «لا»

مسأله: اختلفت في علّة بناء اسم «لا» فقليل لتضمّنه معنى «من» الاستغراقيّة الجنسيّة، كما اختاره الشارح و سيأتي فيه كلام في باب حروف الجر، و قيل<sup>۲</sup> لتكبيبه مع «لا» كتركيب «خمسة عشر» و يؤيده أنّهم إذا فصلوا اسمها عنها أعربوه و رّده بعضهم<sup>۳</sup> بأنّ تركيب الاسم مع الحرف قليل؛ و نحو: «لا حول و لا قوّة إلّا بالله» مثال للبناء على الفتح و نحو: «لازيدين عندك» مثال لما بني على ما يقوم مقام الفتح.

۱. شلوين می گوید: در صورت عدم ترکیب خلافی نیست که رافع خبر «لا» است، اما در صورت ترکیب با اسم اختلاف شده است. مذهب اخفش این است که در این صورت نیز «لا» رافعش است و در تسهیل این قول را اصح دانسته، اما سیبویه نظر دیگری دارد و آن اینکه در این صورت به آن چه قبل از دخول «لا» مرفوع بوده، مرفوع است و «لا» تنها در اسم عمل می کند. توضیح المقاصد: ۱/ ۵۴۵.

۲. این قول سیبویه و بسیاری دیگر از نحویین است. توضیح المقاصد: ۱/ ۵۴۶. حاشیة الصبان: ۲/ ۱۰.

۳. ابن عسقور که وجه اول را اختیار کرده این جواب را گفته است. شرح التصريح على

التوضیح: ۱/ ۳۴۳.

و «لا زیدین و لا زیدین عندک» .....

### بررسی «لا زیدین»

مساله: بدان در مثل «لا زیدین» دو اشکال است:

اول: این که مدخول «لا» باید نکره باشد نه معرفه، و حال آن که «زیدین» تشبیه و جمع معرفه است، دوم: این که تشبیه و جمع از مختصات اسماء است، چرا با علت بناء معارضه نکرده؟!

و جواب هر دو اشکال اگرچه در طی مسائل سابقه بیان شده لکن مکرراً در این جا بیان می شود، لآنه لا یخلو من دقة و فائدة:

اما جواب از اشکال<sup>۱</sup> اول این است که العلم لایشی و لا یجمع إلا بعد التنکیر؛ و بعد أن ثنی أو جمع إن أريد تعریفه أدخل علیهما لام التعریف عوضاً عن التعریف الزائل، و إلا فلا و فی المثالین فیما نحن فیہ لم یدخل علیهما «ال» فهما نکران؛ و أمّا «یا زیدان» و «یا زیدون» فحرف النداء أداة التعریف فهما معرفتان فلاتغفل.

و اما جواب از اشکال دوم<sup>۲</sup> این است که مختصات اسم با علت بناء در صورتی معارضه می کند که وارد بر علت بناء باشد، چون للوارد قوّة و تسلّط علی المورد، نحو: «اللذان» و «اللتان» و «ذان» «تان» علی القول بإعرابها و لم یعرب «الذین»، لآنه لم یجر علی طريقة الجمع كما سبق فی الموصولات<sup>۳</sup>، و لما كان ما هو من المختصات موجوداً فی الاسم قبل عروض ما

۱. به این جواب در صفحه ۱۰۸ اشاره شده است.

۲. به این جواب در صفحه ۸۳ اشاره شده است.

۳. صفحه ۲۰۳.



و يجوز في نحو: لا مسلمات، الكسر استصحاباً و الفتح؛ و هو أولى، كما قال المصنّف و التزمه ابن عصفور.

يقتضي بناءه ثم طراً عليه ما يقتضي البناء، فحينئذ لا يعارض علة البناء لأنّ الأمر حينئذ بالعكس لأنّ علة البناء واردة على ما يختصّ بالاسم فلها قوة و تسلّط على ما يختصّ بالاسم فلها قوة و تسلّط على ما يختصّ الاسم، والمفروض في المقام أنّ الاسم كان مثنيّ أو مجموعاً ثم دخلت عليه «لا» فتركّب معها تركّب «خمسة عشر»، فوجد سبب البناء طارئاً على ما هو من خصائص الأسماء و إلى بعض ما ذكرنا يشير الرّضي<sup>۱</sup> في باب غير المنصرف حيث يقول: "لما تقرّر أنّ الطارئ يزيل حكم المطرود عليه"<sup>۲</sup> و لكن فيه نظر ظاهر إذ يلزم عليه بناء الاسم المضاف و شبهه، فتأمل.

### بررسی «لا مسلمات»

مسأله: و يجوز في نحو: «لا مسلمات» البناء على الكسر بلا تنوين استصحاباً للحالة السابقة أي نيابة الكسرة عن الفتح، و يجوز فيه البناء على الفتح مع التنوين، و هو أولى كما قال المصنّف و التزمه ابن عصفور<sup>۳</sup>، و فيه قول ثالث و هو جواز الفتح و الكسر مع التنوين و بدونه و قول رابع و هو البناء على الكسر بلا تنوين.

### بررسی تکرار «لا»

مسأله: بدان در «لا حول و لا قوّة إلا بالله» و امثالش که «لا» مکرّر شده باشد شش وجه است به شرطی که مدخول «لا» نکره و مفرد باشد چنان که بیان خواهد شد:

۱. ترجمه رضی در صفحه ۳۶ گذشت.

۲. شرح الرضی علی الکافیة: ۱ / ۱۴۲.

۳. ترجمه ابن عصفور در صفحه ۳۵۱ گذشت.

(و الثاني) من المتكرر كالمثال السابق (اجعلا مرفوعاً أو منصوباً أو مركباً) إن رُكبت الأول مع لا فالرفع نحو: «لا أم لي إن كان ذاك و لا أب» و ذلك على إعمال لا الثانية عمل ليس، أو زيادتها و عطف اسمها على محل لا الأولى مع اسمها، فإن موضعها رفع على الابتداء و النَّصب نحو: «لا نسب اليوم و لا خلة» و ذلك على جعل لا الثانية زائدة، و عطف الاسم بعدها على محل الاسم قبلها، فإن محلَّه النَّصب و قال الزمخشري: «خلة» في البيت نصب بفعل مقدر، أي و لا ترى خلة كما في قوله: «ألا رجلاً» فلا شاهد في البيت، و التركيب نحو: «لا حول و لا قوة» على إعمال الثانية (و إن رفعت أولاً) و ألغيت الأولى (لا تنصبا) الثاني لعدم نصب المعطوف عليه لفظاً أو محلاً بل افتحه على إعمال لا الثانية نحو: «فلا لغو ولا تأثيم فيها» أو ارفعه على إلغائها و عطف الاسم بعدها على ما قبلها نحو: ﴿لَا يَبِغُ فِيهِ وَ لَا خُلَّةٌ﴾.

وجه اول: بناء اول رفع دوم، وجه دوم: بناء اول و نصب دوم، وجه سوم: بناء هر دو، و این سه صورت در قول ناظم: "و الثاني اجعلا مرفوعاً او منصوباً أو مركباً" داخل است، وجه چهارم: رفع اول و نصب دوم، که این صورت باطل است و در منطوق قول ناظم و شارح "و إن رفعت أولاً لا تنصبا الثاني" داخل است، وجه پنجم: رفع اول و بناء دوم، وجه ششم: رفع اول و رفع دوم این دو صورت در مفهوم قول ناظم و شارح: "و إن رفعت أولاً لا تنصبا الثاني" داخل است.

و قول شارح: "فالرفع" اشاره به وجه اول است، و قول شارح: "و النصب" اشاره به وجه دوم است، و قول شارح: "و التركيب" اشاره به وجه سوم است، و قول ناظم و شارح: "و إن رفعت أولاً أي الاسم الأول، و ألغيت الأولى أي لا الأولى" اشاره به وجه چهارم است که باطل است، و قول شارح: "بل افتحه" اشاره به وجه پنجم است، و قول شارح: "أو ارفعه" اشاره به وجه ششم است.

(و مفرداً نعتاً مبینی یلی فافتح) علی بنائه مع اسم لا نحو «لا رجل ظریف فی الدار» (أو انصب) علی إبتاعه محلّ اسم لا، نحو: «لا رجل ظریفاً فیها» (أو ارفع) علی إبتاعه محلّ لا مع اسمها نحو: «لا رجل ظریف فیها» فإنّ تفعل ذلك (تعديل. و غیر ما یلی) من نعت المبینی المفرد (و غیر المفرد) من نعت المبینی (لا تبین) لزوال التّریب بالفصل فی الأوّل، و للإضافة و شبهها فی الثانی (و انصبه) نحو: «لا رجل فیها ظریفاً» و «لا رجل قبیحا فعله عندک» (أو الرّفْع اقصِد) نحو: «لا رجل فیها ظریف» و «لا رجل قبیح فعله عندک» و یجوز التّصّب و الرّفْع أيضاً فی نعت غیر المبینی.

و قد تقدّم فی باب الحروف المشبهة بالفعل الوجه فی التعبير بالعطف علی محل «إن» مع اسمها فراجع إن شئت. و بدان این وجوه ذکر شده در جایى است که بعد «لا» دوم نکره باشد و آلا در بعد «لا» دوم غیر از رفع جایز نیست.

### نعت اسم «لا»

مسأله: بدان صورت های نعت اسم «لا» هشت صورت است، زیرا اسم «لا» یا مبینی است و یا غیر مبینی، و در هر یک از این دو صورت نعت اسم «لا» یا مفرد است یا غیر مفرد، و در هر یک از این چهار صورت نعت اسم «لا» یا «یلی» یعنی متّصل است به اسم «لا» یا غیر «یلی» است یعنی منفصل از اسم «لا» است، مجموع می شود هشت صورت.

صورت اول: نعت مفرد «یلی» یعنی متّصل به اسم «لا» مبینی، صورت دوم: نعت مفرد غیر «یلی» یعنی منفصل از اسم «لا» مبینی، صورت سوم: نعت غیر مفرد و «یلی» یعنی متّصل به اسم «لا» مبینی، صورت چهارم: نعت غیر مفرد و غیر «یلی» یعنی منفصل از اسم «لا» مبینی.

(و العطف) أي المعطوف (إن لم تتكرر) فيه (لا احكاماً له بما للتعدي ذي الفصل انتماء) فلا تبنيه و انصبه أو ارفعه نحو: «فلا أب و ابناً مثل مروان و ابنه» و «لا رجل و امرأة في الدار» و جاء شذوذاً البناء حكي الأخصف «لا رجل و امرأة».

و صورت اول در قول ناظم: "و مفرداً نعتاً لمبني يلي" داخل است و صورت دوم در قول ناظم: "و غير ما يلي المفرد" داخل است و صورت سوم و چهارم در قول ناظم داخل است اين بود چهار صورتی که اسم «لا» مبنيّ باشد. صورت پنجم: نعت مفرد و «يلي» يعنى متصل به اسم «لا» غير مبنيّ، صورت ششم: نعت مفرد غير «يلي» يعنى منفصل از اسم «لا» غير مبنيّ، صورت هفتم: نعت غير مفرد و «يلي» يعنى متصل به اسم «لا» غير مبنيّ، صورت هشتم: نعت غير مفرد و غير «يلي» يعنى منفصل از اسم «لا» غير مبنيّ؛ و مجموع اين چهار صورت در قول شارح: "و يجوز النصب والرفع أيضاً في نعت غير المبنيّ" داخل است.

مساله: فقط در صورت اول سه وجه جائز است که عبارت است از: فتح و نصب و رفع، و در هفت صورت ديگر فقط دو وجه جائز است که عبارت است از: نصب و رفع است، و فتح جائز نيست إِمَّا لِرِوَالِ التَّرْكِيبِ بِالْفَصْلِ أَوْ لِلِإِضَافَةِ وَ شَبَهَيْهَا.

### بررسی عدم تکرار «لا»

مساله: قد علم فيما سبق<sup>۱</sup> أنه إذا تكررت «لا» و كان ما بعد «لا» الثانية نكرة، يجوز في ما بعد الثانية الرفع والنصب والفتح، فاعلم أن المعطوف إن لم تتكرر فيه «لا»، فحكمه حينئذ حكم النعت المنفصل، فلا تبنيه و انصبه أو ارفعه نحو: «لَا أَبٌ وَ ابْنًا مِثْلَ مَرْوَانَ وَ ابْنِهِ»<sup>۲</sup> الشاهد

۱. صفحه ۴۲۰.

۲. اين مثال مصرع اول بيتی است از مردی از بني عبد مناة: ﴿

تتمّة: لم يذكر المصنّف حكم البدل و لا التوكيد؛ أما البدل: فإن كان نكرة فكالنعت المفصول نحو: «لا أحد رجل و امرأة فيها» بنصب رجل و رفعه، و كذا عطف البيان عند من أجازة في التكررات و إن لم يكن نكرة فالرفع نحو: «لا أحد زيد فيها».

في «ابنًا» حيث نصب بالعطف على المحل القريب لاسم «لا» و نحو: «لا رجل و لا امرأة في الدار» الشاهد في «امرأة» حيث رفع عطفًا على محل «لا» مع اسمها، و بعبارة أخرى عطفًا على المحل البعيد لاسم «لا» أعني الابتدائية. و جاء شذوذًا في العطف البناء؛ حكى الاخفش<sup>١</sup> «لا رجل و امرأة» بفتح «امرأة» بناء على أنّ «لا» كانت موجودة ثمّ حذفت.

### بررسی بدل، عطف بیان و تاکید اسم « لا »

مسأله: بدان اگر بدل معرفه باشد غیر از رفع در او جائز نیست، و قد تقدّم وجهه<sup>٢</sup> مثل: «لا رجل زيد و امرأته فيها» و و إن كان نكرة فكالنعت المفصول نحو: «لا أحد رجلٌ یا رجلاً و امرته فيها» بنصب «رجل» و رفعه و كذا عطف البيان، فإن كان معرفة فلا يجوز فيه غير الرفع لما تقدّم<sup>٣</sup> و إن كان نكرة يجوز فيه الرفع والنصب نحو: «لا شرب حليباً أو حليب» بنصب حليب و رفعه عند من أجازة أي عطف البيان في النكرة كما يأتي في بابه عند قول الناظم:

فقد يكونان منكرين      كما يكونان معرفين

❦ لا أَبَ و ابناً يثل مَرَوَانِ و ابنيه      إذا هُوَ بالمجْدِ اِزْدَدَى و تَأَزَّرَا

الجملة في النحو: ١٨٦. الكتاب: ٢/ ٢٨٥. شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٣٤٩.

١. ترجمه اخفش در صفحه ١٢٥ گذشت.

٢. صفحه ٤١٥.

٣. همان.

و أما التوكيد: فيجوز تركيبه مع المؤكّد، و تنوينه نحو: «لا ماء ماء باردا» قاله في شرح الكافية. قال ابن هشام: و القول بأنّ هذا توكيد خطأ، لأنّ التوكيد اللفظي لا بدّ من أن يكون مثل الأوّل و هذا أحصّ منه و يجوز أن يعرب عطف بيان أو بدلا، لجواز كونهما أوضح من المتبوع. أما التوكيد المعنويّ فلا يأتي هنا لإمتناع توكيد النكرة به كما سيأتي.

و أما التوكيد فلا يأتي منه المعنويّ، لأنّ ألفاظ المعنويّ معارف و اسم «لا» نكرة و لا تؤكّد النكرة توكيدا معنوياّ إلا بشرط مفقود في المقام كما يجيء في بابه عند قول الناظم:

وإن يفد توكيد منكور قبل      و عن نحاة البصرة المنع شمل

و أما التوكيد اللفظيّ فيجوز تركيبه مع المؤكّد فيبنى على الفتح بلا تنوين و يجوز تنوينه نصباً و رفعاً نحو: «لا ماء ماء باردا» فيجوز فيه الأوجه الثلاثة بناء على كون «الماء» الثاني توكيدا؛ ولكن قال ابن هشام: "والقول بأنّ هذا أي كون «الماء» الثاني في المثال توكيدا خطأ، لأنّ التوكيد اللفظيّ لا بدّ من أن يكون مثل الأوّل أي مثل المؤكّد في العموم والخصوص و هذا أي «الماء» الثاني أحصّ منه، أي من «الماء» الأوّل لتقيده بقيد ليس في الأوّل و قد ثبت في محله أنّ كلّ مقيد أحصّ من غير المقيد" و قال ابن هشام: "إنّه يجوز أن يعرب «الماء» الثاني عطف بيان للأول أو بدلا له لجواز كونها أوضح و أحصّ من المتبوع" و أما التوكيد المعنويّ فقد تقدّم ممّا أنّه لا يأتي هنا لامتناع توكيد النكرة به أي بالمعنوي كما سيأتي و قد أشرنا إلى محله الآتي.

(و أعط لا مع همزة استفهام) إِمَّا لِمَجْرَدِ الْإِسْتِفْهَامِ أَوْ التَّوْبِيخِ أَوْ التَّقْرِيرِ (ما تستحقّ دون الاستفهام) من العمل و الإتياع على ما تقدّم نحو: «ألا طعان ألا فرسان عادية»

### بررسی «لا» مدخول همزة استفهام

مسأله: بدان جمیع احکام ذکر شده در اسم «لا» و در توابع آن جاری است، در صورتی که «لا» مدخول همزة استفهام باشد، چه آن که همزه برای مجرد استفهام باشد، یعنی برای استفهام حقیقی باشد که عبارت است از طلب فهم از نفی مثل:

أَلَا أَصْطَبَارَ لَسَلَمَى أَمْ لَهَا جَلْدٌ إِذَا أَلَا قِي الَّذِي لاقاه أمثالي<sup>۱</sup>

و معنای بیت سوال از صبر نکردن سلمی می باشد، یعنی «هل عدم الصبر لسلمی ثابت أم لها تجلد و تحمل و تثبت إذا متّ مثل ما يموت جميع الناس» یعنی: «آیا عدم صبر سلمی ثابت است یا زمانی مانند همه مردم از دنیا رفتن برایش تحمل است»، شاهد در اسم «لا» است که با دخول همزه بر «لا» مبنی شده؛ و هم چنین است اگر همزه برای توبیخ و سرزنش بر نفی باشد مثل: «ألا توبةً و قد شبت» فإنّ المراد من هذا الكلام التوبيخ على عدم التوبة مع حصول الشخوخة، والشاهد في بناء «توبة» یا این که استفهام برای تقریر یعنی وادار کردن مخاطب بر اقرار به نفی باشد، مثل: «ألا نوم لك في الليل» إذا كان المراد حمل المخاطب على الإقرار بعدم النوم في الليل، فحاصل معنى البيت هكذا: و أعط «لا» النافية للجنس حال كونها مع الهمزة الاستفهامية، سواء كان للاستفهام الحقيقيّ أو التوبيخيّ أو التقريريّ، نفس الحكم الذي كانت تستحقّه بدون الهمزة من العمل و الإتياع و أحكام التوابع؛ ففي نحو: «ألا طعان، ألا فرسان عادية»<sup>۲</sup> يجري الوجوه الخمسة الصحيحة المذكورة في «لا حول و لا قوة إلا بالله».

۱. این بیت از «قیس بن الملوّح» است. شرح التصريح على التوضيح: ۳۵۳/۱.

۲. این مثال مصرع اول بیتی است از حسان بن ثابت: ﴿

قد يقصد بالآلا التَّمَنَّى فلا تَغْيِرُ أيضاً عند المازنيّ و المبرّد نحو: «أ لا عمر وئى مستطاع رجوعه» و ذهب سيبويه و الخليل إلى أنّها تعمل في الاسم خاصّة و لا خبر لها و لا يتبع اسمها إلا على اللَّفْظ و لا تلغى و اختاره في شرح التسهيل، و قد يقصد بما العرض و سياقيّ حكمها في فصل أما و لولا و لوما.

مساله: هذه الأمور المذكورة كلّها فيها كانت الهمزة و «لا» النافية باقيتين على معناهما، و أمّا إذا خرجتا عن معناهما و قصد بهما مركبتين التمني، فلا يتغيّر حكمهما المذكور فيما سبق أيضاً عند المازنيّ<sup>۱</sup> و المبرّد<sup>۲</sup> نحو: «ألا عُمر وئى مُسْتَطَاعُ رُجُوعُهُ»<sup>۳</sup> فبني «عُمر» على الفتح و إن كانت «ألا» بمعنى التمني. و ذهب سيبويه<sup>۴</sup> و الخليل<sup>۵</sup> إلى أنّها حينئذ تعمل في الاسم خاصّة، و لا خبر لها لأنّها حينئذ بمعنى الفعل أي «أتمنّى» و «أتمنّى» لا يحتاج إلى خبر.

❦ ألا طعان، ألا فرسان عادية إلا تجشؤكم عند التنانير

الكتاب: ۳۰۶/۲.

۱. بكر بن محمد بن حبيب بن بقیة، أبو عثمان المازنيّ از بنی مازن بن شبیان بن ذهل؛ اهل بصره بوده و مبرّد نزد او شاگردی کرده است، او در سال ۲۴۹ قمری مطابق با ۸۶۳ میلادی در بصره از دنیا رفته است. از جمله کتاب های او: «ما تلحن فيه العامة» و «التصريف» و «الديباج» است. الأعلام: ۶۹/۲. إنباه الرواة على أنباه النحاة: ۲۸۱/۱.

۲. ترجمه مبرّد در صفحه ۱۳۲ گذشت.

۳. این مثال مصرع اول بيتی است که به شاعری مشخص نسبت داده نشده:

ألا عُمر وئى مُسْتَطَاعُ رُجُوعُهُ      فیرأب ما أثأت يدُ الغفلات

خزانه الأدب: ۷۰/۴.

۴. ترجمه سيبويه در صفحه ۴۹ گذشت.

۵. ترجمه خلیل در صفحه ۲۲۵ گذشت.



(و شاع) عند الحجازيين (في ذا الباب إسقاط الخبر) أي حذفه (إذا المراد مع سقوطه

قال ابن هشام<sup>١</sup> في أوائل الباب الثاني: "يتعين في قوله «أَلَا عُمَرُ وَوَلِي مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ» تقدير «رجوعه» مبتدأ و «مستطاع» خبره، والجملة في محلّ نصب على أنّها صفة لا في محلّ رفع على أنّها خبر، لأنّ «أَلَا» التي للتمني لا خبر لها عند سيبويه لا لفظاً ولا تقديرًا<sup>٢</sup> انتهى.

و ذهب أيضاً إلى أنّه لا يتبع اسمها إلّا على اللفظ لأنّها حينئذ بمنزلة «ليت» و قد تقدّم أنّ «ليت» لا يجوز مراعاة محلها مع اسمها، و لذلك بعينه ذهب إلى أنّها لا تلغى إذا تكررت كما أنّ «ليت» لا تلغى إذا تكررت، و اختاره أي ما ذهب إليه في شرح التسهيل؛ حاصل اين كه مصنّف در شرح تسهيل قول سيبويه و خلیل را اختیار کرده است.

### «أَلَا» به معنای عرض

مساله: و قد يقصد بها أي بـ «أَلَا» العرض و سيأتي حكمها أي «أَلَا» إذا قصد بها العرض في فصل «أما» و «لولا» و «لوما».

### حذف خبر «أَلَا» نزد حجازيين

مساله: و شاع أي كثر و ليس بواجب عند الحجازيين في هذا الباب أي باب «أَلَا» النافية للجنس إسقاط الخبر أي حذفه لكن لا مطلقاً، بل إذا كان المراد مع سقوطه ظهر بأن يكون

١. ترجمه ابن هشام در صفحه ٣٥ گذشت.

٢. مغني اللبيب: ٤٩٩.

٣. صفحه ٤٠٢.

ظهر كقوله تعالى: ﴿لَا ضَيْرٌ﴾ و نحو: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ أي موجود.....

هناك قرينة خاصة تدلّ على الخبر المحذوف كقوله تعالى: ﴿لَا ضَيْرٌ﴾<sup>١</sup> أي «لنا» و نحو: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾<sup>٢</sup> أي «موجود».

### اعراب «لا إله إلا الله»

مسألة: بدان در تركيب كلمه طيِّبَة «لا إله إلا الله» اقوال چندی است، فيعجبني أن أنقل فيه كلام بعض المحققين<sup>٣</sup> بعين عبارته، لأنّه في كمال المتانة والدقة وفيه إشارة إلى منشأ الأقوال قال رحمه الله: "«لا» فيها هي النافية للجنس و «إله» اسمها. قيل و الخبر محذوف تقديره «موجود»، و يضعف بأنّه لاينفي إمكان إله معبود بالحق غيره تعالى لأنّ الإمكان أعمّ من الوجود؛ و قيل «ممكن» و فيه أنّه لا يقتضي وجوده بالفعل؛ و قيل «مستحق للعبادة» و فيه أن،ه لا يدلّ على نفي التعدّد مطلقاً؛ و ذهب المحققون إلى عدم الاحتياج إلى الخبر و أنّ «إلا الله» مبتدأ و خبره «لا إله» إذ كان الأصل: «الله إله» فلما أريد الحصر زيد «لا» و «إلا» و معناه «الله إله و معبود بالحق لا غيره» أو أنّها نقلت شرعاً إلى نفي الإمكان و الوجود عن إله سوى الله مع الدلالة على وجوده تعالى و إن لم تدلّ عليه لغة"<sup>٥</sup> انتهى كلامه رفع في الجنان مقامه.

### حذف خبر «لا» نزد بنی تمیم

مسألة: و بنو تمیم یوجبون حذفه أي الخبر، إذ المراد مع سقوطه ظهر بالمعنى المتقدم، فإن لم يظهر

١. الشعراء: ٥٠.

٢. محمد ﷺ: ١٩.

٣. مراد شيخ زين الدين عاملی شهيد ثانی ﷺ است.

٤. نه به امکان و نه به فعل.

٥. الروضة البهية: ٣٧/١.

و بنو تمیم یوجبون حذفه، فإن لم يظهر المراد لم يجز الحذف عند أحد فضلاً عن أن يجب، كقوله عليه السلام: «لا أحد أغير من الله عزّ وجلّ». قال في شرح الكافية: وزعم الزمخشريّ وغيره أنّ بني تمیم يحذفون خبر لا مطلقاً على سبيل اللزوم. و ليس بصحيح؛ لأنّ حذف خبر لا دليل عليه يلزم منه عدم الفائدة، و العرب يجمعون على ترك التكلّم بما لا فائدة فيه.

المراد لم يجز الحذف عند أحد سواء كان تميمياً أو حجازياً فضلاً عن أنّه يجب كقوله صلّى الله عليه و آله و سلم: "لا أحد أغير من الله عزّ وجلّ" فلم يحذف الخبر و هو «أغير» لعدم ظهور المراد لو حذف إذ ليست قرينة دالة عليه لو حذف.

قال المصنّف في شرح الكافية<sup>٢</sup>: و زعم الزمخشري و غيره أنّ بني تمیم يحذفون خبر «لا» مطلقاً، أي سواء كانت قرينة في المقام يظهر المراد بها مع حذف الخبر أم لم تكن على سبيل اللزوم أي على سبيل الوجوب، و ما زعمه الزمخشري ليس بصحيح لأنّ حذف خبر لا دليل عليه أي لقرينة عليه يظهر المراد بها بعد حذفها يلزم منه عدم الفائدة، لأنّ الخبر هو الجزء المتم للفائدة، و العرب يجمعون على ترك التكلّم بما لا فائدة فيه و لا وجه لاختصاص هذا الإجماع بالعرب. و أمّا كلمة «فضلاً» فقال في المصباح: "قولهم: «لا يملك درهماً فضلاً عن دينار» و شبهه معناه لا يملك درهماً و لا ديناراً و عدم ملكه للدينار أولى بالانتفاء و كأنّه قال: «لا يملك درهماً فكيف يملك ديناراً» و انتصابه على المصدر و التقدير: «فقد ملك درهم فقدأ يفضل عن فقد

١. ابن حديث از طريق فرقه ناهیه شيعه نقل شده بلکه اهل تسنن آن را نقل کرده اند. صحيح البخاري:

٥٧/٦.

٢. شرح الكافية الشافية: ١/١٠٨. استاد متن را مطابق نقل سيوطی آورده و ما نیز همان را نقل کردیم

اما در مصدر مقداری عبارت فرق می کند اما مقصود یکی است. البته از آنجا که هر دو نسخه موجود بنده دارای ناقصی بودند ابتدا و انتهای متن را مشخص نکردیم.

تَمَّة: و قد يحذف اسم لا للعلم به، كما ذكر في الكافية كقولهم «لا عليك» أي لا بأس عليك.

ملك دينار». قال قطب الدين الشيرازي في شرح المفتاح: اعلم أنّ «فضلاً» يستعمل في موضع يستبعد فيه الأدنب، ويراد به استحالة ما فوّه و لهذا يقع بين كلامين متغايري المعنى وأكثر استعماله أي يجيء بعد نفي و قال شيخنا أبو حيان الأندلسي نزيل مصر المحروسة أبقاه الله تعالى: و لم أظفر بنصّ على أنّ مثل هذا التركيب من كلام العرب و بسط القول في هذا المسألة، و هو قريب ممّا تقدّم<sup>١</sup> انتهى كلام المصباح؛ و أيضاً رأيت في حاشية المختصر المطبوع في تركيا في مطبعة عبدالله أفندي في سنة سبعة و ثلاثمائة بعد الألف كلاماً قريباً من ذلك منسوباً إلى المصباح و ليس من المصباح و هذا نصّه: "قوله «فضلاً» مصدر منصوب بفعل مضمر أبداً، أي «فضل فضلاً» أي «بقي بقاء» و يتوسّط بين أعلى و أدنى للتنبية بنفي الأدنى، و استبعاده على نفي الأعلى و استحالته فيقع بعد نفي صريح أو ضمّني كما في قولك «تقاصرت الهمم عن ظواهر العلوم فضلاً عن دقائقها» و هو من قولهم «فضل الماء» إذا ذهب أكثره و بقي أقله و النفي الصريح كقولنا «فلام لا ينظر إلى الفقير فضلاً عن الإعطاء»<sup>٢</sup> انتهى.

### حذف اسم «لا»

مسألة: و قد يحذف اسم «لا» للعلم به بقرينة حالية أو مقالية أو عقلية كما ذكر في الكافية كقولهم: «لا عليك» أي «لا بأس عليك».

١. مصباح المنير: ٤٧٦/٢.

٢. ابن نسخته نزد بنده موجود نبود.

ناسخ ششم: افعال قلوب

السادس من النواسخ (ظَنّ و أخواتها)

و هي أفعال تدخل على المبتدأ والخبر بعد أخذها الفاعل فتنصبهما مفعولين لها. (إنصب بفعل القلب جزأي ابتداء) أي المبتدأ والخبر ولما كانت أفعال القلوب كثيرة و ليست كلها عاملة هذا العمل، .....

---

وجه تسميه

مساله: اين افعال را افعال قلوب می نامند چون معانی آنها در قلب وجود می گیرند.

عمل افعال قلوب

مساله: اين افعال داخل بر مبتدا و خبر می شوند، بعد از اين که فاعل گرفته باشند. پس نصب می دهند مبتدا و خبر را بنا بر اين که مبتدا مفعول اول آنها باشد و خبر مفعول دوم آنها؛ لذا مصنف می گوید: "انصب بفعل القلب جزأي ابتدا" مراد از دو جزء ابتدا مبتدا و خبر است.

اقسام افعال قلوب

مساله: بدان افعال قلوب بر سه قسم است:

قسم اول: افعالی است که لازم است و متعدی به حرف جر می شود، و از اين قسم است: «فکر» و «تفکر» و «جبن».

قسم دوم: افعالی است که متعدی به یک مفعول می شود، و از اين قسم است: «عرف» و «فهم» و «کره».

و المفرد المضاف يعمّ بين ما أَرادَه منها فقال: (أعني) بالفعل القلبيّ العامل هذا العمل (رأى) إذا كانت بمعنى علم كقوله: «رأيت الله أكبر كلّ شيء» أو بمعنى ظنّ نحو: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيداً وَ تَرَاهُ قَرِيباً﴾.

قسم سوم: افعالی است که متعدی به دو مفعول می شود که این باب ششم برای همین قسم منعقد شده است و هذا هو المراد من قول الشارح: "و لما كانت أفعال القلوب كثيرة و ليست كلّها عاملة هذا عمل، و المفرد المضاف يعمّ، بين ما أَرادَه منها".

### مراد از «المفرد المضاف» در قول شارح

مسأله: المراد من «المفرد المضاف» لفظ الفعل المضاف إلى القلب؛ والدليل على إفادة المفرد المضاف العموم أنّه إذا قيل: «جائني عالم البلد» يفهم منه عرفاً أنّ الجائي كلّ من هو عالم في البلد لا واحد من علماء البلد؛ وكذا قول الناظم: «انصب بفعل القلب» يفهم منه أنّ كلّ فعل قلبيّ له هذا الحكم و ليس كذلك فبين ما أَرادَه منه فقال: «أعني بالفعل القلبيّ العامل هذا العمل رأي» إلخ.

### معنى و عمل «رأى»

مسأله: «رأى» نصب می دهد مبتدا و خبر را زمانی که به معنای «علم» باشد مثل قول شاعر: «رأيتُ الله أكبرَ كُلِّ شيءٍ»<sup>۱</sup> که «رأيتُ» به معنای «علمت» است، یا این که به معنای

۱. شاعر این بیت خداهش بن زهیر است:

رأيتُ الله أكبرَ كُلِّ شيءٍ محاولةً وأكثرهم جُنودا

لا بمعنى أصاب الرّثة، أو من رؤية العين أو الرّأي و (خال) ماضی یخال بمعنى ظنّ نحو:  
 «یخال الفرار یراخی الأجل» .....

«ظنّ» باشد مثل کلام خداوند: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا وَ تَرَاهُ قَرِيبًا﴾<sup>۱</sup> شاهد در «یرونه» می باشد که به معنای «یظنوننه» می باشد و «نراه» به معنای «نعلمه» می باشد.<sup>۲</sup>

مساله: اگر «رأی» به معنای «أصاب الرّية»<sup>۳</sup> باشد متعدّی به یک مفعول می شود مثل «رأیت زیداً» یعنی: «ضربت زیداً بالسکین مثلاً، فأصاب السکین رثته»؛ و متعدّی به یک مفعول می شود اگر به معنای دیدن به چشم باشد<sup>۴</sup> مثل: «رأیت زیداً» یعنی «دیدم زید را»؛ و هم چنین متعدّی به یک مفعول می شود اگر به معنای رای دادن باشد<sup>۵</sup> مثل: «رأی أبو حنیفة حلّ النبیذ» یعنی ابو حنیفه به حلال بودن نبیذ فتوی داده است.

### معنی و عمل «خال»

مساله: از همین افعال قلوب دو مفعولی است «خال» که ماضی «یخال» باشد، یعنی از باب «مَنَع، يَمْنَع» باشد، و «خال» به معنای «ظنّ» است<sup>۶</sup> مثل: «خَالَ الْفِرَارُ يُرَاخِي الْأَجَلَ»<sup>۷</sup>، «الفرار» منصوب و مفعول اول «یخال» می باشد و جمله «یراخی الأجل» مفعول دوم است

۱. المعارج: ۶-۷.

۲. العين: ۸/۳۱۱.

۳. القاموس المحيط: ۱۲۸۶.

۴. العين: ۸/۳۰۷.

۵. لسان العرب: ۱۴/۲۹۳.

۶. لسان العرب: ۱۱/۲۲۶.

۷. این مثال مصرع دوم بیتی است که به شاعری مشخص نسبت داده نشده است:

صَعِيفُ النَّكَايَةِ أَعْدَاءُهُ      يَخَالُ الْفِرَارُ يُرَاخِي الْأَجَلَ

شرح التصريح على التوضيح: ۲/۶.

أو علم نحو: «و خلّنتني؛ لي اسم». لا ماضي يخول بمعنى يتعهد أو يتكبر. (علمت) بمعنى

و یا به معنای «علم»<sup>۱</sup> مثل: «وَ خَلَّتْنِي لِي اسْمٌ»<sup>۲</sup>.

مساله: اگر «خال» ماضی «یخول» باشد، یعنی از باب «نَصَرَ، يَنْصُرُ» باشد گاهی به معنای «تعهد»<sup>۳</sup> استعمال می شود و گاهی به معنای «تکبر»<sup>۴</sup>، و در این صورت از افعال مورد بحث ما نیست.

### معنای «علمت»

مساله: از جمله این افعال «علمت» به معنای «تیقنت»<sup>۵</sup> می باشد مثل: «فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ»<sup>۶</sup> نه به معنای «عرفت»<sup>۷</sup> یا به معنای «صرت أعلم»<sup>۸</sup> آی: «صرت مشقوق الشفة العليا»<sup>۹</sup> و قیل: «السفلى»<sup>۹</sup>، و لفظ «أعلم» صفت مشبهه است.

۱. لسان العرب: ۲۲۷/۱۱.

۲. این مثال نیز قسمتی از بیت التمرین تَوْلَب است:

دَعَانِي الْعَوَانِي عَمَّهِنَّ وَ خَلَّتْنِي  
لِي اسْمٌ فَلَا أُدْعَى بِهِ وَهُوَ أَوْلُ

التحرير و التنوير: ۲۶۵/۲۱.

۳. لسان العرب: ۲۲۵/۱۱.

۴. همان: ۲۲۶/۱۱.

۵. مصباح المنير: ۴۲۷/۲.

۶. الممتحنة: ۱۰.

۷. لسان العرب: ۴۱۷/۱۲.

۸. العين: ۱۵۲/۲.

۹. معروف است به کسی که لب پایش ترک دارد، الأفلح می گویند، مجمع البحرين: ۴۰۱/۲. و برای فرق بین الأعلم و الأفلح داستانی است که مناسب اینجا نیست، برای مطالعه آن به کتاب الفرج بعد الشدة تنوخی ۳/۳۱۱ رجوع شود.



تَيَقَّنَتْ نَحْوُ: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ﴾ لا بمعنى عرفت، أو صرت أعلم. (وجداء) بمعنى علم نحو: ﴿إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا﴾ لا بمعنى أصاب أو غضب أو حزن. (ظنّ) من الظنّ بمعنى الحسبان نحو: ﴿إِنَّهُ ظَنَّ أَنْ لَنْ يَحُورَ﴾ أو العلم نحو: ﴿وَوَظَّنُوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا

### معنای «وجد»

مسأله: از جمله این افعال «وجد» می باشد که به معنای «علم» است<sup>۱</sup>، مانند: ﴿إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا﴾<sup>۲</sup> نه به معنای «أصاب»<sup>۳</sup> به معنای پیدا کردن گمشده یا به معنای «غضب»<sup>۴</sup> یا به معنای «حزن»<sup>۵</sup>.

### معنای «ظنّ»

مسأله: از جمله این افعال «ظنّ» می باشد که مشتقّ از «ظنّ» به معنای «گمان» باشد<sup>۶</sup> مثل: ﴿إِنَّهُ ظَنَّ أَنْ لَنْ يَحُورَ﴾<sup>۷</sup>، «أن» مخفّفه با اسمش که ضمیر شأن است و خبرش که جمله «لنّ يحور» است، سدّ مسدّد و مفعول «ظنّ» شده؛ یا این که مشتقّ از «ظنّ» به معنای «علم»<sup>۸</sup> باشد مثل: ﴿وَوَظَّنُوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ﴾<sup>۹</sup> و ترکیب این مثال مثل ترکیب سابق است.

۱. مفردات الفاظ القرآن: ۸۵۴.

۲. ص: ۴۴.

۳. العين: ۱۶۹/۶.

۴. همان.

۵. همان.

۶. العين: ۱۵۲/۸.

۷. الانشقاق: ۱۴.

۸. همان.

۹. التوبة: ۱۱۸.

إِيَّاهُ لا بمعنى التهمة. (حسبت) بكسر السين بمعنى اعتقدت نحو: ﴿وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ﴾<sup>۱</sup> أو علمت نحو: «حسبت التقى و الجود خير تجارة» لا بمعنى صرت أحسب أي ذا شقرة، أي حمرة و بياض.

مساله: اگر «ظن» مشتق از «ظن» به معنای «تهمت»<sup>۱</sup> باشد از افعال دو مفعولی نیست، بلکه فقط متعدی به یک مفعول می شود، چنان که به زودی بیاید؛ و مراد از «تهمت» این است که کسی بدون سبب مورد ظنّ سوء قرار داده شود و مثالش خواهد آمد.

### معنای «حسب»

مساله: از جمله این افعال «حسبت» بکسر سین است به معنای «اعتقدت»<sup>۲</sup> مثل: ﴿وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ﴾<sup>۳</sup> و ترکیب این مثال مثل ترکیب دو مثال سابق است یا به معنای «علمت» مثل: «حَسِبْتُ التَّقَىٰ وَالْجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ»<sup>۴</sup> نه این که به معنای «صرت أحسب»<sup>۵</sup> باشد، یعنی گردیدم صاحب شقره یعنی «سرخ و سفید» و لفظ «أحسب» صفت مشابهه است به معنای «أشقر».

۱. العين: ۱۵۱/۸.

۲. لسان العرب: ۳۱۵/۱.

۳. المجادلة: ۱۸.

۴. ايم مثال مصرع اول بيتي از لبيد بن ربيعة است:

حَسِبْتُ التَّقَىٰ وَالْجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ رَبَّاحًا إِذَا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ ثَابِلًا

شرح ابن عقيل: ۳۴/۲. شرح الأشموني: ۱/۳۵۳. النحو المصفي: ۳۲۰.

۵. لسان العرب: ۳۱۶/۱.

(و زعمت) بمعنى ظننت نحو: «فإن تزعميني كنت أجهل فيكم» لا بمعنى كفلت أو سمعت أو هزلت (مع عدّ) بمعنى ظنّ نحو: «ولا تعدد المولى شريكك في الغنى» لا من العدّ بمعنى الحساب.

### معناى «زعم»

مسأله: از جمله این افعال «زعمت» به معناى «ظننت»<sup>١</sup> مى باشد، مثل: «فإن تزعميني كنت أجهل فيكم»<sup>٢</sup> نه این كه به معناى «كفيل و ضامن شدن»<sup>٣</sup> و یا «فربه شدن»<sup>٤</sup> و یا «لاغر شدن»<sup>٥</sup> باشد.

### معناى «عدّ»

مسأله: از جمله این افعال «عدّ» به معناى «ظنّ» مى باشد مثل: «فلا تعدد المولى شريكك في الغنى»<sup>٦</sup> نه این كه مشتقّ از «عدّ» به معناى «حساب كردن»<sup>٧</sup> باشد.

١. لسان العرب: ١٢/٢٦٤.

٢. این مثال مصرع اول بيت أبو ذؤيب الهذلي است

فإن تزعميني كنت أجهل فيكم  
فإنّي شريت الحلم بعدك بالجهل

العين: ١/٣٦٥. البحر المحيط في التفسير: ٣/٦٨٣.

٣. العين: ١/٣٦٥. لسان العرب: ١٢/٢٦٥.

٤. لسان العرب: ٢٦٦.

٥. همان.

٦. این مثال مصرع اول بيتي از «النعمان بن بشير الأنصاري» است:

فلا تعدد المولى شريكك في الغنى  
ولكننا المولى شريكك في العدم

شرح الكافية الشافية: ٢/٥٤٥. شرح التصريح على التوضيح: ١/٣٦٠.

٧. العين: ١/٧٩.

(حجی) بماء مهملة ثم جیم، بمعنى اعتقد نحو: «قد كنت أحجو أبا عمرو أختقة» لا بمعنى غلب في الحاجة أو قصد أو أقام أو بخل.

### معنای «حجی»

مساله: از جمله این افعال «حجی» به حاء بی نقطه پس از آن جیم، به معنای «اعتقد»<sup>۱</sup> می باشد مثل: «قَدْ كُنْتُ أَحْجُوْ أبا عَمْرٍو أختقة»<sup>۲</sup> نه این که به معنای «غلب في الحاجة»<sup>۳</sup> باشد، یعنی غلبه در الغاز و معماً و ما یستر فيه المعنی كقوله:

أَلَا تَحُدُّ وَعَدَ مُوسَىٰ مَرَّتَيْنِ      وَضَعَ أَصْلَ الطَّبَائِعِ تَحْتَ دَيْنِ  
وَسِكَّةَ خَانَ شَطْرُنَجٍ فَحَذَّهَا      وَأَدْرَجَ بَيْنَ ذَاكَ الْمُدْرَجَيْنِ  
فَهَذَا اسْمٌ مِّنْ يَهْوَاهُ قَلْبِي      وَقَلْبٌ جَمِيعٌ مِّنْ فِي الْخَافِقَيْنِ<sup>۴</sup>

۱. لسان العرب: ۱۶۷/۱۴. العين: ۲۵۸/۳.

۲. این مثال مصرع اول بیتى است که به أبو شنبه نسبت داده شده درباره أبو عمرو و شیبانی:

قَدْ كُنْتُ أَحْجُوْ أبا عَمْرٍو أختقة      حَتَّى أَلَمْتُ بِنَا، يَوْمًا، مُلَائًا

تاج العروس: ۳۷/۳۹۰.

۳. العين: ۲۵۸/۳.

۴. این ابیات به حضرت مولیٰ الموحدین، صاحب علم کتاب، امیر المؤمنین علی بن ابی طالب علیه آلاف التحية و السلام، نسبت داده شده است «دیوان امیر المؤمنین علیه السلام: ۴۶۰». جهت فهم این معنای باید مقدمات علم جفر را که مسلمان و غیر مسلمان، شیعه و سنی همگی اتفاق دارند و اضعش حضرت امام المتقین، قائد الغر المحجلین، امیر المؤمنین علی بن ابی طالب علیه آلاف التحية و الثناء است. برای حل این معنی به جدول ابجد کبیر احتیاج داریم، که یکی از پرکاربردترین جداول علم جفر است، و جدول معروفی می باشد که با دقت در جدول حل این معنای بسیار آسان است؛ این جدول به این شرح است: ◉

(دری) بمعنی علم نحو: «دریت الوفیّ العهد» .....

که این معنّا به اسم رسول خدا محمد ﷺ می باشد چون «وعد موسی» چهل است مطابق میم به حساب جمل و «أصل طبائع» چهار، مطابق دال و «سکة شطرنج» هشت، مطابق حاء؛ و نه این که به معنای «قصد کردن»<sup>۱</sup> یا «اقامه کردن»<sup>۲</sup> یا «بخل کردن»<sup>۳</sup> باشد.

### معنای «دری»

مسأله: از جمله این افعال «دری» به معنای «علم»<sup>۴</sup> می باشد مثل: «دُریت الوفیّ العهد»<sup>۵</sup>، تای «دریت» مفعول اول است نائب فاعل، «الوفیّ العهد» مفعول دوم.

☺

ا	ب	ج	د	هـ	و	ز	ح	ط	ی	ک	ل	م	ن
۱	۲	۳	۴	۵	۶	۷	۸	۹	۱۰	۲۰	۳۰	۴۰	۵۰
س	ع	ف	ص	ق	ر	ش	ت	ث	خ	ذ	ض	ظ	غ
۶۰	۷۰	۸۰	۹۰	۱۰۰	۲۰۰	۳۰۰	۴۰۰	۵۰۰	۶۰۰	۷۰۰	۸۰۰	۹۰۰	۱۰۰۰

۱. لسان العرب: ۱۴/۱۶۶.

۲. همان.

۳. همان.

۴. العين: ۸/۵۸.

۵. این مثال قسمتی از مصرع اول شعری است که به شاعری معین نسبت داده نشده است:

دُریت الوفیّ العهد یا عَمَرُو، فاغْتَبَطُ فَإِنَّ اغْتِبَاطاً بِالْوَفَاءِ حَمِيدٌ

شرح الکافیة الشافیة: ۲/۵۴۵. شرح التصریح علی التوضیح: ۱/۳۵۹.

(و جعل اللذ كاعتقد) نحو: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِناثًا﴾ لا الذي بمعنى خلق أما جعل الذي بمعنى صير فسيأتي أنه كذلك. (وهب) بمعنى ظنّ نحو: «فهني أمراً هالكاً».

### معنای «جعل»

مساله: از جمله این افعال «جعل» به معنای «اعتقد»<sup>۱</sup> می باشد مثل: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِناثًا﴾<sup>۲</sup> نه این که به معنای «خلق»<sup>۳</sup> باشد؛ اما «جعل» که به معنای «صیر»<sup>۴</sup> باشد پس به زودی می آید که این «جعل» هم چنین دو مفعولی است.

### معنای «هب»

مساله: از جمله این افعال «هب» به معنای فعل امر از «ظنّ، یظنّ»<sup>۵</sup> می باشد مثل: «فهني أمراً هالكاً»<sup>۶</sup>.

۱. لسان العرب: ۱۱/۱۱۱.

۲. الزخرف: ۱۹.

۳. مجمع البحرين: ۵/۳۳۸.

۴. همان. لسان العرب: ۱۱/۱۱۰.

۵. لسان العرب: ۱/۸۰۴.

۶. این مثال قسمتی از مصرع دوم شعر «ابن همام السلولي» است:

فَقُلْتُ أَجْرِي أَبَا خَالِدٍ وَإِلَّا فَهْنِي أَمْرًا هَالِكًا

شرح التصريح على التوضيح: ۱/۳۶۱.

و (تَعَلَّمَ) بمعنى اعلم نحو: «تَعَلَّمَ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا» لا من التَّعَلَّمَ.

### معنای «تَعَلَّمَ»

مساله: از جمله این افعال «تَعَلَّمَ» که امر است از باب «تَفَعَّلَ» به معنای امر ثلاثی مجرد می باشد، و معنای «تَعَلَّمَ» در فارسی «بدان»<sup>۱</sup> است مثل: «تَعَلَّمَ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا»<sup>۲</sup>؛ نه این که به معنای «تَعَلَّمَ» یعنی «یاد گرفتن»<sup>۳</sup> باشد.

مساله: بدان فرق بین «تَعَلَّمَ» که به معنای «إِعْلَمَ» باشد و بین «تَعَلَّمَ» که به معنای «یاد گرفتن» باشد این است، که مراد از اول طلب حصول علم است در زمان تکلم، مثل: «تَعَلَّمَ زیداً عادلاً» یعنی «بدان الآن که زید عادل است»، و مراد از دوم این است که به سبب اسباب و مقدمات علم را بعد از این تحصیل نماید مثل: «تَعَلَّمَ الفقه» یعنی: «علم فقه را به سبب درس خواندن و مطالعه کردن و بقیّه اسباب تحصیل بنا».

حاصل آن که اول در فارسی به معنای «بدان» است و دوم به معنای «دانا بشو» است؛ این بود فرق معنوی بین «تَعَلَّمَ» که از ما نحن فیه است و بین «تَعَلَّمَ» که از ما نحن فیه نیست، اما فرق لفظی این است «تَعَلَّمَ» از ما نحن فیه است و غیر متصرّف، و «تَعَلَّمَ» که از ما نحن فیه نیست متصرّف است؛ و أيضاً «تَعَلَّمَ» که از ما نحن فیه است دو مفعولی است و دیگری یک مفعولی.

۱. لسان العرب: ۱۲/۴۱۷.

۲. این مثال مصرع اول بیتی از «زیاد بن سبّار» است:

تَعَلَّمَ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا      فَبَالِغَ بُلْطَفٍ فِي التَّحْيِيلِ وَالْمَكْرِ

شرح التصريح على التوضيح: ۱/۳۵۹.

۳. لسان العرب: ۱۲/۴۱۷.

(و) الأفعال (التي كصيرًا) و هي صير و جعل لا بمعنى اعتقد أو خلق و وهب و ردّ و ترك و تخذ و اتخذ (أيضا بما انصب مبتدأ و خبراً) نحو:

### افعال تصيير و تحویل

مساله: بدان افعالی که به معنای «صیر» باشد که آنها را افعال تصییر و افعال تحویل می نامند مثل افعال قلوب عمل می کنند، یعنی مبتدا و خبر را نصب می دهند، لکن فعل قلب نیستند و این افعال تصییر هشت فعل است.

اول: «صار»، بدان در غالب کتب نحو، لفظ «صیر» از باب تفعیل را از افعال تصییر شمرده اند نه «صار» ثلاثی مجرد را، و ظاهراً شارح اشتباهاً «صار» را ذکر کرده مثالی هم برای «صار» که عمل در دو مفعول کرده باشد در کلام عرب موثوق به دیده نشده، چنان که شارح هم از برای «صار» مثال ذکر نکرده؛ و لعل منشأ اشتباهه نسیانه ما قاله فی أول الكتاب فی «کاستقم» إذ من عادته إعطاء الحكم بالمثال، لأن قول الناظم «كصيرًا» بیان لأحد الأفعال التي تنصب المفعولين فالأول من هذه الأفعال «صير» لا «صار» نحو: «فَصَيَّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ»<sup>۱</sup> و نحو: «صَبَّرَ زَيْدَ الطَّيْنِ خَزْفًا».

۱. این مثال قسمتی از مصرع دوم شعر رؤیة بن العجاج است:  
وَلَكَيْتَ طَيْرٌ بِهِمْ أَبَابِيلٌ فَصَيَّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ  
تفسیر القرطبی: ۱۹۹/۲۰. شرح التصريح على التوضيح: ۱/۳۶۷.



﴿فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا﴾ «وهبني الله فداك»، ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا﴾، «ترکته؛ آخا القوم».....

دوم: «جَعَلَ»، به شرطی که به معنای «صَبَّر»<sup>۱</sup> باشد نه به معنای «اعتقد»<sup>۲</sup> و یا «خلق»<sup>۳</sup>  
مثل: ﴿فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا﴾<sup>۴</sup>.

سوم: «وَهَبَ»، مثل: «وهبني الله فداك»<sup>۵</sup>.

چهارم: «رَدَّ»، مثل: ﴿لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا﴾<sup>۶</sup>.

پنجم: «تَرَكَ»، مثل: «تَرَكَتُهُ أَخَا الْقَوْمِ»<sup>۷</sup>.

۱. لسان العرب: ۱۱۰/۱۱.

۲. همان: ۱۱۱/۱۱.

۳. مجمع البحرين: ۳۳۸/۵.

۴. الفرقان: ۲۳.

۵. جمله ایست که ابن الأعرابی از بعض عرب حکایت کرده است. توضیح المقاصد و المسالك:

۵۵۸/۱.

۶. البقرة: ۱۰۹.

۷. این مثال قسمتی است از بیت «فرعان بن الأعراف»:

وَرَبِّيئُهُ حَتَّى إِذَا مَا تَرَكَتُهُ      أَخَا الْقَوْمِ وَأَسْتَعْنَى عَنِ الْمُسْحِ شَارِبُهُ

شرح دیوان الحماسه، تبریزی: ۱۸۴/۲. زهر الأکم فی الأمثال والحکم: ۲۴۳/۱. در الذخائر و العبقريات: ۲۲/۱ به «منازل بن فرعان» و در البحر المحيط: ۱۹۲/۱۰ به «قرمان بن الأعراف» نسبت داده شده است.

﴿لَا تُتَّخَذُ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾، ﴿وَأَتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾.

ششم: «تَّخَذَ»، که به معنای «أخذ» می باشد و «تاء» اصلی است<sup>۱</sup>، مثل همزه در «أخذ» و در بحث ما به معنای «صیر» می باشد مثل: ﴿لَا تُتَّخَذُ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾<sup>۲</sup>.

هفتم: «اتَّخَذَ» من «تَّخَذَ» لا من «أخذ»<sup>۳</sup> و لذلك أدغم تاء الأصل في تاء الافتعال و لولا ذلك لقليل «ابتخذ» بقلب الهمزة ياء، كما بين في علم الصرف مثاله: ﴿وَأَتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾<sup>۴</sup>.

### احکام اختصاصی افعال قلوب

مساله: بدان از جمله مختصات افعال قلوب و ما يلحق بها، یکی الغاء است و دیگر تعلیق، و دیگری عدم جواز حذف أحد المفعولين مع ذکر الآخر، و دیگر جواز کون فاعلها و معفوها الأول ضميرين متصلين بها، ذکر المصنّف الثلاثة الأولى و أما الرابع فقد علم من مثال «خال» به معنی «علم»<sup>۵</sup> و الوجه في ذلك أنّ تعلق أفعال القلوب في الحقيقة بالمفعول الثاني لا بالمفعول الأول، فكان الأول غير موجود لأنك إذا قلت «ظننت زيدا قائماً» فالمظنون هو القائم لا ذات «زيد» بخلاف «ضربتني» فإنّ تعلقه بالضميرين معاً، و لأنّ تعلق علم الإنسان و ظنه بصفات نفسه أكثر من تعلقها بصفات غيره، فإذا لا يحتاج إلى دخول لفظة «نفس» على الضمير الثاني

۱. النهاية في غريب الحديث: ۱/ ۱۸۳.

۲. الكهف: ۷۷.

۳. لسان العرب: ۳/ ۴۷۸.

۴. النساء: ۱۲۵.

۵. در صفحه ۴۳۵ گذشت.

(و حصّ بالتعليق) و هو إبطال العمل لفظاً فقط لا محلاً (و الإلغاء) و هو إبطاله لفظاً و محلاً.....

بخلاف غيرها ما فيجب فيه فيقال «ضربت نفسي»؛ و نظير أفعال القلوب في هذا الحكم «فقد» و «عدم».

### الغاء و تعليق

مسأله: و حصّ بالتعليق و هو إبطال العمل لفظاً لا محلاً؛ فيجوز مراعاة محلّ المفعولين بأنّ يتبع بالنصب، و سنذكر الوجه في ذلك و لذلك حصّ بالإلغاء، و هو إبطال العمل لفظاً و محلاً ما من قبل «هب» من الأفعال المتقدّمة بخلاف «هب» و ما بعده أعني «تعلّم» و التي كـ «صير».

### بررسی تعليق

مسأله: وجه التعليق فيما يعلّق أنّ المعلّقات المذكورة الآتية لا بدّ من أن تقع في صدر الجملة وضاعاً - كما سيبيّنه الشارح - فاقتضت بقاء صورة الجملة و هذه الأفعال تقتضي تغيير صورة الجملة بنصب جزئها فوجب مراعاة المقتضيين معاً، بأن يراعى أحدهما لفظاً و الآخر محلاً فروعياً المعلّقات لفظاً و هذه الأفعال محلاً و لم يعكس الأمر، لأنّ العكس غير ممكن في المعلّقات.

والتعليق منقول من قولهم «امرأة معلقة» بفتح اللام<sup>١</sup> إذا فقد زوجها فتكون كالشيء المعلق لامع الزوج لفقدانه ولا بلاز زوج لعدم جواز تزويجها بغير الزوج المفقود، والفعل المعلق مثلها، لأنّه ممنوع من العمل لفظاً، و عامل محلاً و لذلك جاز العطف على معموليها بالنصب نحو:

(ما من قبل هب) من الأفعال المتقدمة بخلاف هب و ما بعده (و الأمر هب قد الزما) فلا يتصرف (كذا) أي كهب في لزومه الأمر (تعلم و لغير الماض) كالمضارع و نحوه (من سواهما اجعل كلما له) أي للماضى (زكن) أي علم من نصبه مفعولين هما في الأصل مبتدأ و خبر و جواز التعليق و الإلغاء.

«علمت لزيد قائم و بكرة قاعداً» قال الرضى<sup>۱</sup> في باب الموصولات: "و بعضهم يجوز التعليق في غير أفعال القلوب"<sup>۲</sup> ثم أبطله فراجع.

### «هب» و «تعلم»

مساله: «هب» و «تعلم» هر دو فعل امر هستند و غیر متصرف کما اُشیر إليه سابقاً<sup>۳</sup>.

### عمل مشتقات این افعال

مساله: برای غیر ماضی از این افعال، یعنی برای مضارع و فعل امر و مشتقات دیگر این افعال غیر از «هب» و «تعلم» قرار بده هر حکمی را که برای ماضی این افعال دانسته شد که عبارت است از نصب دو مفعول که در اصل مبتدا و خبر بوده اند و جواز الغاء و وجوب تعليق. قيل<sup>۴</sup> لم يسمع مضارع «دری» بمعنى الظنّ إلا مجهولاً و على هذا يمكن «أفتراك»<sup>۵</sup> في دعاء كميل، فتأمل جيداً.

۱. ترجمه رضی در صفحه ۳۶ گذشت.

۲. شرح الرضى: ۳/ ۶۳.

۳. صفحه ۴۴۱ و ۴۴۲.

۴. با تتبع در مظانّ مطلب، قائل این قول را نیافتیم.

۵. جمال الأسبوع بکمال العمل المشروع: ۵۴۸.

(و جَوَزَ الإلغَاء) أي لا توجهه، بخلاف التعلیق فإنه یجب بشروطه كما سیأتی (لا) إذا وقع الفعل (فی الإبتداء) بل فی الوسط نحو: «إِنَّ المَحَبَّ عَلِمْتَ مُصْطَبِرٌ» و جاء الإعمال نحو: «شجاک أَظَنَّ رُبَّعَ الظَّاعِنِینَا».

### فرق الغاء و تعلیق

مساله: بدان بین الغاء و تعلیق دو فرق است اَوَّل: این که الغاء بطلان عمل است لفظاً و محلاً، و تعلیق بطلان عمل است لفظاً نه، محلاً؛ دوم: این که الغاء جائز است با شرائط الغاء به خلاف تعلیق، زیرا تعلیق واجب می شود با شرائط چنان که به زودی خواهد آمد<sup>۱</sup>.

### موارد الغاء

مساله: الغاء را جائز بدان لکن نه در ابتداء کلام<sup>۲</sup>، بلکه در وسط، چه این که در وسط دو مفعول باشد، مثل: «زید علمت قائم» یا آن که در وسط دو مفعول نباشد، مثل: «إِنَّ المَحَبَّ عَلِمْتُ مُصْطَبِرٌ»<sup>۳</sup> که «علمت» در وسط اسم و خبر «إِنَّ» واقع شده لذا ملغی شده، و یا آن که در وسط فعل و فاعل باشد، مثل: «ضرب أَظَنَّ زید»، و یا آن که در وسط مفعول و فاعل فعل دیگر باشد مثل: «شجاک أَظَنَّ رُبَّعَ الظَّاعِنِینَا»<sup>۴</sup> که «أظَنَّ» در وسط مفعول «شجا» که

۱. صفحه ۴۵۱.

۲. در موارد الغاء و حکم موارد مختلف بین علماء این فن اختلاف است که در اینجا به موارد اختلاف اشاره نشده و برای مطالعه اقوال مختلف به این منابع رجوع شود: توضیح المقاصد: ۵۵۹/۱، شرح ابن عقیل: ۱۴۷/۲، شرح الأشمونی: ۳۶۴/۱، شرح التصریح علی التوضیح: ۳۷۵/۱، همع الهوامع: ۵۵۱/۱، حاشیة الصبان: ۳۶/۲.

۳. این مثال مصرع اول این بیت است:

إِنَّ المَحَبَّ عَلِمْتُ مُصْطَبِرٌ      وَ لَدَيْهِ ذَنْبُ الحَبِّ مُعْتَفَرٌ

همع الهوامع: ۵۵۳/۱.

۴. این مثال مصرع اول این بیت است که شاعرش مشخص نشده: ﴿

و هما على السواء قال ابن معط: المشهور الإعمال. أو في الأخير نحو: «هما سيّدانا

كاف است و فاعل «شجا» كه «ربع» است واقع شده، ولكن «أظنّ» عمل كرده در «ربع» و پس از عمل «أظنّ» در «ربع»، برای «شجا» ضمير مستتر در «شجا» را فاعل قرار داديم، لأنّه من أمثلة باب التنازع إن قلنا إن «شجا» فعل لا اسم مضاف بمعنى الحزن<sup>١</sup> أو العظم الناشب في الحلق<sup>٢</sup> كما في قوله عليه السلام: «وَفِي الْحَلْقِ شَجَا»<sup>٣</sup>؛ و إلا فيكون ممّا وقع الفعل بين المفعولين؛ و على هذا يكون «الربع» المفعول الأول و «شجاك» الثاني فتنازع في «ربع» العاملان أعني «شجا» و «أظنّ» فأعملنا الثاني و أضمرنا في الأول.

فحصّل ممّا ذكرنا أنّه إذا وقع الفعل في الوسط يجوز الوجهان، أي الإلغاء و الإهمال و هما على السواء لارجحان لأحدهما على الآخر، ولكن قال ابن معط؛ المشهور الإعمال فيظهر من كلامه أنّ الإعمال أرجح لما ذكر في باب التنازع من أنّه إعمال الثاني أولى لقربه و سلامته من الفصل بأجنبيّ في بعض الموارد و لأقوائيّة الفعل من الابتداء في نحو: «زيد أظنّ قائماً»، فتأمل.

﴿شَجَاكَ أَظْنُ رُبْعَ الظَّاعِنِينَا فَلَمْ تَعْبَأْ بِعَدْلِ الْعَاذِلِينَا﴾

مغني اللبيب: ٥٠٦. شرح الأشموني: ١/ ٣٦٥. شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٣٧٠.

١. لسان العرب: ١٤/ ٤٢٢.

٢. همان.

٣. نهج البلاغة: ٢٨. الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد: ١/ ٢٨٨.

٤. ترجمة ابن معطی در صفحه ٣٢٨ گذشت.

يزعمان» و يجوز الإعمال نحو: «زيداً قائماً ظننت» لكنّ الإلغاء أحسن و أكثر. و انو ضمير الشّان في موهم إلغاء ما في الإبتداء نحو: «و ما إخال لدينا منك تنويل» فالتقدير: إخاله أي الشّان، و الجملة بعده في موضع المفعول الثاني (أو) انو (لام ابتداء) معلّقة

مسأله: أيضاً الغاء را جائز بدان اگر فعل قلبی در اخیر واقع شود مثل: «هُمَا سَيِّدَانَا يَزْعُمَان»<sup>١</sup> و يجوز الإعمال أيضاً نحو: «زيداً قائماً ظننت» لكن الإلغاء أحسن و أكثر استعمالاً لأنه لاحظ للفعل القلبي في المقدم بوجه من الوجوه مع أنّ الإبتداء أسبق و أقرب إليها.

مسأله: قال بعض المحققين: "إنّ جواز الإلغاء إنّما هو فيما إذا وقع الفعل بين المبتدأ والخبر و في غيره يجب"<sup>٢</sup>. قال الجامي: "و قد يقع الإلغاء فيها إذا توسّطت بين الفعل و مرفوعه نحو: «ضرب أحسب زيد»، و بين اسم الفاعل و معموله نحو: «لست بمكرم أحسب زيداً» و بين معمولي «إنّ» نحو: «إنّ زيداً أحسب قائم» و بين «سوف» و مصحوبها نحو: «سوف أحسب يقوم زيد»، و بين المعطوف و المعطوف عليه نحو: «جاءني زيد أحسب و عمرو» و لاشك أنّ إلغاءها في هذه الصور واجب"<sup>٣</sup> انتهى.

### تاويل الغاء در ابتداءى كلام

مسأله: قد تقدّم أنّه لا يجوز الإلغاء فيما وقع الفعل في ابتداء الكلام، فإن جاء في كلامهم ما يوهم إلغاء ما وقع في الإبتداء فأوله و انو أي قدر ضمير الشّان كقول: «وَمَا إِخَالَ لَدَيْنَا مِنْكَ

١. اين مثال قسمتی از مصرع اول شعر «أبو أسيدة الدبيري» است:

هُمَا سَيِّدَانَا يَزْعُمَان، وَإِنَّا يَسُودَانَا إِن يَسَّرَتْ عَنَّا هَا

شرح التصريح على التوضيح: ٣٧٠ / ١.

٢. قائل این قول را بعد از تتبع نیافتیم.

٣. الفوائد الضیائیة، شرح جامی: ٢٤٧ به خط عبد الرحیم.

٤. صفحه ٤٤٨.

(في) كلام (موهم) أي موقع في الوهم أي الذهن (إلغاء ما) أي فعل (تقدّما) على المفعولين كقوله: «أني رأيت ملاك الشّيمة الأدب» تقديره: إني رأيت ملاك، فحذف اللام و أبقى التعليق. (و الزم التعليق) لفعل القلب غير هب إذا وقع (قبل نفي ما) لأن لها الصّدر فيمتنع أن يعمل ما قبلها في ما بعدها وكذا بقية المعلقات نحو: ﴿لَقَدْ عَلِمْت ما هُؤلَاءِ يَنْطِقُونَ﴾. (و) قبل نفي (إن) كقوله تعالى: ﴿و تَطْنُونَ إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾.

تَنْوِيلٌ<sup>۱</sup> فالقدير «إخاله» أي «الشأن» فضمير الشأن المقدّر مفعوله الأول، والجمله بعده في موضع مفعوله الثاني فلا إلغاء ولا تعليق حينئذ؛ أو انو لام ابتداء معلّقة في كلام يوقع في الوهم أي الذهن إلغاء فعل تقدّم على المفعولين، كقوله: «أني رأيت ملاك الشّيمة الأدب»<sup>۲</sup> برفع «ملاك» و «الأدب» تقديره «إني رأيت ملاك الشّيمة الأدب» فحذف اللام و أبقى التعليق فليس فيه إلغاء ما تقدّم على المفعولين بل تعليق.

### تعليق توسط « ما وإن » نافيه

مساله: واجب است تعليق افعال قلوب غير از «هب» و «تعلّم»، قبل از «ما» نافيه زيرا برای «ما» صدارت است و ممتنع است که عمل کند ما قبل آن در ما بعدش؛ و همجنين است بقيّه معلقات يعنى بقيه هم صدارت دارند و ممتنع است که ما قبل آنها در ما بعدشان عمل کند،

۱. این مثال مصرع دوم بيتی از «كعب بن زهير» است:

أرجو وأمل أن تندو مودّتها وما إخال لدينا منك تنوِيل

شرح التصريح على التوضيح: ۱/ ۳۷۵.

۲. این مثال مصرع دوم شعری از شاعری از بني فراهه است:

كذلك أدبت حتى صار من خلقي أنني رأيت ملاك الشّيمة الأدبا

شرح التصريح على التوضيح: ۱/ ۳۷۵.



مثل: ﴿لَقَدْ عَلِمْتُمْ مَا هَؤُلَاءِ يَنْطِقُونَ﴾<sup>۱</sup> که «علمت» معلق از عمل شده به سبب این که قبل از «ما» نافیهِ واقع شده، و هم چنین است اگر قبل از «إن» نافیهِ واقع شود مثل کلام خداوند: ﴿وَوَيْتَنُونَ إِنْ لَيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾<sup>۲</sup> که «تظنون» معلق از عمل شده به سبب این که قبل از «إن» نافیهِ واقع شده است.

### مقتضای افعال قلوب

مساله: بدان این افعال قلوب مقتضایشان دو چیز است:

یکی: این که باید داخل بر جمله شوند، زیرا مراد از «علمت» مثلاً ادراک ذات است مع الحکم علیه بوصف من الأوصاف كالقيام مثلاً، و لذا قالوا إنَّ الفرق بين العلم بمعنى اليقين و بين العلم بمعنى العرفان أنّ الأول إدراك للشيء مع الحکم عليه والثاني إدراك للشيء نفسه من غير حکم علیه، و لذلك بعينه أيضاً قالوا<sup>۳</sup> إنه إنَّما يعطف على الجملة المعلق عنها العامل مفرد فيه معنى الجملة نحو: «علمت لزید قائم» و غیر ذلك من أفعاله و لا يقال: «علمت لزید قائم و عمراً» لأنَّ مطلوب هذه الأفعال هو مضمون الجمل. و دیگر: این که باید دو جزء جمله را نصب بدهند. و به عبارة أخرى این افعال قلوب دو اقتضاء دارند. اول: معنوی که باید متعلق به جمله بشوند یعنی دلالت بر ادراک مضمون جمله کنند؛ و دوم: لفظی که باید دو جزء جمله را نصب بدهند بنابر مفعولیّت؛ و لازمه این اقتضاء دوم این است که این افعال باید بر جمله اسمیه داخل شوند تا بتوانند دو جزء جمله را نصب بدهند. و اگر برای این اقتضاء مانعی

۱. الأنبياء: ۶۵.

۲. الإسراء: ۵۲.

۳. شرح التریح علی التوضیح: ۳۷۴/۱.

(و) قبل نفی (لا) که «علمت لا زید عندک و لا عمرو» و اشترط ابن هشام فی إن و لا تقدّم قسم ملفوظ به أو مقدر (و لام ابتداء) کذا سواء كانت ظاهرة نحو: «علمت لزيد

پیدا شد، كأحد المعلقات كما في قوله تعالى: ﴿و تَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾<sup>۱</sup> فيبطل هذا الاقتضاء الثاني و لازمه فتدخل هذه الأفعال على الجملة الفعلية أيضاً و ذلك لقوة المانع بالنسبة إلى مقتضي كما ثبت في محله، و بذلك يجاب عن الإشكال الوارد على الآية الشريفة بأنها ليست من باب التعليق في شيء لأنّ شرط التعليق أنّه إذا حذف المعلق تسلط العامل على ما بعده فينصب مفعولين نحو: «ظننت ما زيد قائم» ما بعده فلو حذف «ما» لقلت «ظننت زيدا قائماً» والآية الكريمة لا يتأتى فيها ذلك، لأنك لو حذف المعلق و هو «إن» لم يتسلط «تظنون» على «لبثتم» إذ لا يقال «و تظنون لبثتم» هذا هو الإشكال الوارد على الآية و نحوها و جوابه ما حققنا لا دعوى الإجماع و إنكار الاشتراط كما ارتكبه بعض<sup>۲</sup> من لا خبرة له بدقائق القواعد؛ والله الموفق.

### تعليق توسط «ان، لام ابتداء، لام قسم و استفهام»

مساله: هم چنین این افعال معلق می شوند اگر قبل از «لا» نافیهِ واقع شوند مثل: «علمت لا زید عندک و لا عمرو». ابن هشام<sup>۳</sup> شرط کرده است در تعلیق به سبب «إن» نافیهِ و «لا» نافیهِ تقدّم قسم را بر جمله معلق عنها العامل؛ چه آن که قسم ملفوظ به باشد مثل: «علمت والله لا زید قائم» و یا آن که مقدر باشد مثل مثال شارح. و هم چنین این افعال معلق می شوند اگر واقع شوند قبل از لام ابتداء، چه آن که لام ابتداء ظاهر باشد مثل: «علمت لزيد منطلق» یا آن که مقدر باشد چنان که گذشت در «أني رأيتُ ملائكة السَّيِّمَةِ الأدب»؛<sup>۴</sup> و هم چنین است اگر

۱. الإسراء: ۵۲.

۲. مراد ابن عقيل است. شرح ابن عقيل: ۵۰/۲.

۳. ترجمة ابن هشام در صفحه ۳۵ گذشت.

۴. صفحه ۴۵۱.

منطلق» أم مقدرة كما مرّ (أو) لام (قسم كذا) نحو: «و لقد علمت لتأتين مني» (و الاستفهام ذا) أي الحكم، و هو تعليقه للفاعل إذا وليه (له الختم) سواء تقدّمت أدااته على المفعول الأوّل نحو «علمت أ زيد قائم أم عمرو» أم كان المفعول اسم استفهام نحو: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى﴾ أم أضيف إلى ما فيه معنى الاستفهام نحو «علمت أبو من زيد» فإن كان الاستفهام في الثاني نحو «علمت زيدا أبو من هو» فالأرجح نصب الأوّل لأنّه غير مستفهم به و لا مضاف إليه؛ قاله في شرح الكافية.

این افعال واقع شوند قبل از لام قَسَم، یعنی لامی که بر جواب قسم داخل می شود مثل: «ولقد عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِّي»<sup>۱</sup> که لام «لَتَأْتِيَنَّ» لام جواب قسم است و جمله قسم محذوف و جوابش محلاً منصوب است لا لفظاً، لأنّ العامل علّق عنها باللام. و برای استفهام أيضاً همین حکم تعلیق ثابت است هرگاه بعد از فعل قلبی واقع شود و آن در سه صورت است:

صورت اول: این که ادات استفهام بر هر دو مفعول مقدّم شود، مثل: «علمت أ زيد قائم أم عمرو» و معنای کلام این است که «علمت جواب هذا الاستفهام» یعنی دانستم که کدام یک از «زيد» و «عمرو» قائم است، فلا إشكال في الجمع بين العلم والاستفهام الملازم للجهل.

صورت دوم: این که أحد المفعولين استفهام باشد مثل: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى﴾<sup>۲</sup>.

صورت سوم: این که مفعول اول مضاف إلى ما فيه الاستفهام باشد، مثل: «علمت أبو من زيد»؛ و هما کسابتها إشکالاً و جواباً فلا تغفل. اما اگر استفهام در مفعول دوم باشد مثل:

۱. این مثال مصرع اول بيتی است که به «البيد بن ربيعة» نسبت داده شده است:

ولقد عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِّي      إِنَّ الْمَنَايَا لَا تَطِيئُ بِسَهَائِهَا

شرح التصريح على التوضيح: ۱/ ۳۷۱.

۲. الکهف: ۱۲.

تَمَمَّة: ذکر ابو علی من جمله المعلقات لعلّ کفوله تعالی: ﴿وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّه فِتْنَةٌ لَكُمْ﴾  
و ذکر بعضهم من جملتها لو، و جزم به فی التسهیل کفوله:

و قد علم الأقوام لو أنّ حاتماً أراد ثراء المال كان له وفر

«علمت زیداً أبو من هو»، پس در این صورت بهتر نصب مفعول اول است، زیرا مفعول اول در این صورت نه «مستفهم به» است و نه مضاف به «مستفهم به» و ناظم این مطلب را در شرح کافیّه گفته است.<sup>۱</sup>

### تعلیق توسط «لعلّ و لو»

مسأله: ذکر کرده است ابوعلی<sup>۲</sup> از جمله معلقات «لعلّ» را مثل کلام خداوند: ﴿وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّه فِتْنَةٌ لَكُمْ﴾<sup>۳</sup> که «آدری» به سبب «لعلّ» از عمل معلق شده و ذکر کرده بعض نحویین<sup>۴</sup> از جمله معلقات «لو» را و ناظم جزم کرده است به این قول بعض در کتاب تسهیل مثل قول شاعر:

وَقَدْ عَلِمَ الْأَقْوَامُ لَوْ أَنَّ حَاتِمًا      أَرَادَ ثَرَاءَ الْمَالِ كَانَ لَهُ وَفُرٌّ<sup>۵</sup>

که «علم» به سبب «لو» معلق از عمل شده.

۱. شرح الکافیة الشافیة: ۵۶۳/۲.

۲. ترجمه ابوعلی در صفحه ۳۲۶ گذشت.

۳. الأنبیاء: ۱۱۱.

۴. ابن هشام در شرح شذور الذهب: ۴۷۳، جوجری در شرح شذور الذهب: ۶۵۹/۲، اشمونی در

شرح الأشمونی: ۳۶۹/۱.

۵. شاعر ابن بیت «حاتم بن عبد الله الطائي» است. الشعر و الشعراء: ۲۳۹/۱.

ثمّ الجملة المعلق عنها العامل في موضع نصب حتّى يجوز العطف عليها بالنصب. (لعلم عرفان و ظنّ تهمه تعدية لواحد ملتزمه) نحو: ﴿وَاللّٰهُ اَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُوْنِ اُمَّهَاتِكُمْ لَا

### عطف بر معلق

مسأله: قد تقدّم أنّ الجملة المعلق عنها العامل في موضع نصب، حتّى يجوز العطف عليها بالنصب، ولكن اختلف في المعطوف بأنّه هل يعطف عليها جملة منصوبة الجزئين نحو: «علمت أزيد قائم و عمرو أجالساً» أم مفرد فيه معنى الجملة كما مثلنا سابقاً؛ وكذلك اختلف في نفس الجملة المعلق عنها العامل بأنّه هل كل واحد من الجزئين منصوب المحل أم كلاهما معاً و في كلا الأمرين كلام لا يسعه المقام.

### بعض افعال يك مفعولى

مسأله: لبعض هذه الأفعال معنى آخر قريب من معناه الأول يتعدّى به إلى مفعول واحد و إلى ذلك أشار الناظم بقوله:

لعلم عرفان و ظنّ تهمه      تعدية لواحد ملتزمه

مانند: ﴿وَاللّٰهُ اَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُوْنِ اُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُوْنَ شَيْئاً﴾<sup>٢</sup> أي: «لا تعرفون شيئاً» و مانند: ﴿مَا هُوَ عَلٰى الْغَيْبِ بِظَنّٰنٍ﴾<sup>٣</sup> أي: «بمتهم» أي ليس النبي ﷺ محلاً لظنّ السوء في إخباره عن

١. صفحه ٤٤٦.

٢. النحل: ٧٨.

٣. التكوير: ٢٤. در متن قرائت متداول را آورديم، اما مثال بودن آیه شريفه مطابق با قرائت ابن كثير

و أبو عمرو والكسائي والحضرمي وبعضی دیگر است که «بظنين» قرائت کرده اند. معاني القرائات، ازهری:

تَعْلَمُونَ شَيْئًا»، ﴿مَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾ أي بمتهم. وكذلك رأى بمعنى أبصر أو أصاب الرئة أو من الرأي و خال بمعنى تعهد أو تكبر، و وجد بمعنى أصاب و نحو ذلك يتعدى لواحد. (و لرأي) بمعنى (الرؤيا) في النوم (انم) أي انصب (ما لعلم) حال كونه (طالب مفعولين من قبل انتما) و انصب به مفعولين حملاً له عليه لتماثلهما في المعنى إذ الرؤيا في النوم إدراك بالباطن كالعلم كقوله: «أراهم رفقتي» و علقه و ألغه بالشروط

المغيبات، أي لا يمتثل في شأنه الكذب؛ و كذلك يتعدى إلى مفعول واحد «رأي» بمعنى «أبصر» أو «أصاب الرية» و قد تقدم معناه أو من الرأي و قد تقدم أيضاً و كذا «خال» بمعنى «تعهد» أو «تكبر» و «وجد» بمعنى «أصاب» و نحو ذلك فإنه يتعدى لمفعول واحد<sup>١</sup>.

#### فائدة

قال: الزمخشري<sup>٢</sup> في تفسير ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾<sup>٣</sup> إن الكاف في «أرأيتك» لا محل لها من الإعراب، و بهذا ينحل الإشكال الوارد على قوله ﷻ في دعاء كميل «أفتراك معذبي»<sup>٤</sup> فتأمل.

#### «رأي» به معنای «الرؤيا»

مساله: لرأي الرؤيا في النوم، و يسمى «الرؤيا الحلمية» انصب ما نسب لعلم، حال كونه طالب مفعولين فانصب به مفعولين حملاً له عليه لتماثلهما في المعنى إذ الرؤيا في النوم إدراك بالباطن كـ «العلم» بمعنى اليقين كقوله: «أراهم رُفقتي»<sup>٥</sup> يعني «أرى في النوم أنهم رفقتي».

١. در ابتدای باب مصادر تمام معانی را ذکر کردیم.

٢. ترجمه زمخشری در صفحه ٣٩١ گذشت.

٣. الفاتحة: ٥.

٤. الکشاف: ١/١٣.

٥. «أفتراک معذبی» در دعای کمیل وارد شده، اما «أفتراک معذبی» را در منابع ادعیه نیافتیم.

٦. قسمتی از مصرع اول شعر عمرو بن أحرر الباهلی از شعراء مخضرمی است: ﴿

المتقدّمة. (و لا تجز هنا بلا دليل سقوط مفعولين أو مفعول) .....

### حذف مفعول های افعال قلوب

مساله: قد ذكرنا سابقاً أنّ من خصائص هذه الأفعال أنّه لا يجوز حذف أحد مفعوليهما و إبقاء الآخر، و كذا لا يجوز حذفهما معاً، و هذا هو المراد بقوله: " و لا تجز هنا بلا دليل، سقوط مفعولين أو مفعول". و الوجه في ذلك أنّه قد تقدّم أنّ الغرض من قولك «علمت زيداً شاربياً» ليس علمك بـ «زيد» نفسه بل الغرض كما قلنا سابقاً علمك بصفة «زيد» و هو كونه شاربياً فيكون المقصود من «علمت زيداً شاربياً» علمت شرب «زيد» فلو اقتضت على «علمت» فقط أو مع أحد المفعولين ضيعت المقصود من الكلام، و هو الإخبار عن علمك الحاصل بشرب «زيد»؛ و ذكر بعض<sup>٢</sup> في هذا وجهاً آخر و هو أنّ العرب تجري هذه الأفعال مجرى القسم فلا بدّ من أن تقع بعدها جملة تكون بمنزلة جواب القسم، و جواب القسم لا يحذف فكذا ما هو بمنزله و لا يخفى أنّ التعليل الأول أحسن و أدقّ.

﴿أزاهم رفقتي حتّى إذا ما تجاف اللّيل وانخزل انخزالا﴾

الحماسة البصرية: ٢٦٣/١.

١. صفحه ٤٤٥.

٢. انباری در اسرار العربیة این تعلیل را نیز ذکر کرد می کند. اسرار العربیة: ١٢٩.

و أجازة بعضهم إن وجدت فائدة كقولهم «من يسمع يخل» لا إن لم توجد كإقتصارك على «أظن» إذ لا يخلو الإنسان من ظنّ ما، فإن دلّ دليل فأجزه كقوله تعالى: ﴿أَيْنَ شُرَكَائِي الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ أي تزعموهم شركائي، و قوله:

مسأله: أجاز بعضهم<sup>١</sup> حذف المفعولين أو أحدهما إن وجدت فائدة كقولهم في المثل: «مَنْ يَسْمَعُ يَخْلُ»<sup>٢</sup>، أي «يخل مسموعه صادقاً»<sup>٣</sup> لا إن لم توجد فائدة كإقتصارك على «أظنّ» إذ لا يخلو الإنسان في الغالب من ظنّ ما.

هذا كلّه إذا لم توجد قرينة على المحذوف فإن دلّ دليل أي: إن وجدت قرينة على المحذوف فأجزه<sup>٤</sup> أي الحذف كقوله تعالى: ﴿أَيْنَ شُرَكَائِي الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾<sup>٥</sup> أي «تزعمونهم شركائي» فحذف المفعولان وهما «هم» و «شركائي» بقرينة قوله تعالى: ﴿وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَاءَ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءَ﴾<sup>٦</sup> ولا يجب مساواة القرينة مع ذي القرينة فلا يستشكل بدن المحذوف

١. ابن مالك در شرح الكافية الشافية: ٥٥٣/٢. و هم چنین این قول را به سیبویه و محققین مانند ابن خروف و ابن طاهر و الشلوین نسبت داده است. توضیح المقاصد و المسالك: ٥٦٨/١. البته باید دقت کرد بین حذف اختصاری و اقتصاری خلط نشود.

٢. جمهرة الأمثال: ٢٦٣/٢. ابوعلی فارسی در این مثل گفته: هر کی شنود منذ.

٣. این معنی مناسب حذف اختصاری است و کسانی که این مثل را مثال حذف اختصاری آورده اند معنایش را «من یسمع خبراً یحدث له ظنّ» دانسته اند مانند ازهری در شرح التصریح علی التوضیح: ٣٧٨/١.

٤. اگر حذف بخاطر وجود دلیل باشد، آن را اختصار می نامند و اگر بدون دلیل باشد اقتصار می گویند.

همع الهوامع: ٥٤٩/١. البته استاد مدرّس افغانی رحمته الله در این باره مطلبی دارند.

٥. القصص: ٦٢.

٦. الأنعام: ٩٤.



و لقد نزلت فلا تظني غيره مئى بمنزلة المحب المكرم

أي واقعا. (و كتظن اجعل) القول جوازا و انصب به مفعولين و لكن لا مطلقا بل إن كان مضارعا مسندا إلى المخاطب نحو: (تقول إن ولي مستفهما به) بفتح الهاء، أي أداة استفهام

في المثال المفعولان، و فيما جعل قرينة «أن» وصلتها هذا مثال لحذف المفعولين. و أمّا مثال حذف أحدهما فهو نحو قول الشاعر:

وَلَقَدْ نَزَلَتْ فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ  
مِئى بِمَنْزِلَةِ الْمُحِبِّ الْمُكْرَمِ

حذف المفعول الثاني من «تظني» و مفعوله الأول «غيره» و التقدير «فلا تظني غيره حاصلاً».

### عمل «ظن» در «قول»

مسأله: الأصل في الجملة التي بعد القول أن يحكى إعرابها فلا ينصب جزاءها و لكن الجملة في محل النصب كما ذكرنا سابقاً و يجوز أن يجري القول مجرى الظن فينصب الجزئين، و هذا هو المراد بقولهما «و كتظن اجعل القول جوازا و انصب به مفعولين و لكن لا مطلقاً بل» بشروط أربعة:

الأول: أن يكون مضارعاً؛ الثاني: أن يكون المضارع مسنداً إلى تاء الخطاب نحو: «تقول»؛ الثالث: أن يلي مستفهماً بفتح الهاء أي أداة الاستفهام؛ الرابع: أن لا ينفصل القول عن أداة الاستفهام بغير ظرف أو شبهه أي الجار والمجرور أو المعمول نحو:

١. شاعر ابن بيت «عنترة بن شداد العبيسي» است. شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٣٧٩. جمهرة أشعار

العرب: ٣٤٧.

٢. رجوع شود به صفحه ١٨٠.

(و) إن (لم ينفصل) عنه (بغير ظرف أو كظرف) أي مجرور (أو عمل) أي معمول بمعنى مفعول نحو:

متى تقول القلص الرّواسما يحملن أم قاسم و قاسما

فإن انفصل عنه بغير هذه الثلاثة وجبت الحكاية نحو: «أ أنت تقول زيد قائم». (و إن ببعض ذي) الثلاثة (فصلت) بين الاستفهام و القول (يُحتمل) و لا يضّرّ في العمل نحو:

متى تقول القلص الرّواسما يُدنين أم قاسم وقاسما<sup>١</sup>

فعمل «تقول» في «القلص» و جملة «يُدين» لأنه جامع للشرائط المذكورة، فإن انفصل القول عن أداة الاستفهام بغير هذه الثلاثة وجبت الحكاية نحو: «أ أنت تقول زيد قائم؟» فحكي إعراب جزئي الجملة لأنّ الفصل ليس بالظرف و شبهه والمفعول بل بالمبتدأ و هو «أنت» و جملة «تقول» مع الجملة بعده المحكية بها خبره.

### فصل به « ظرف، شبه ظرف و معمول »

مسألة: و إن ببعض ذي الثلاثة، أي: الظرف و شبهه والمعمول فصلت بين الاستفهام والقول يُحتمل أن يعمل القول عمل الظن، ولكن بالشرائط المذكورة نحو: «أ غداً تقول زيداً منطلقاً؟» هذا مثال الفصل بالظرف، و مثال الفصل بالجار والمجرور: «أ في الدار تقول عمراً جالساً؟» و مثال الفصل بالمفعول الثاني: «أجهاً تقول بني لؤي<sup>٢</sup>؟» هذا مذهب جمهور العرب<sup>٣</sup>.

١. شاعر ابن بيت «هدبة بن خشرم» است. تاج العروس: ٣٣/ ٢١٥.

٢. ابن مثال مصرع اول بيتي از جناب «الكميت بن زيد الأسدي ؓ» است:

أجهاً تقول بني لؤي لعمراً أبك أم متجاهلياً

شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٣٨٤.

٣. جهت مطالعه استعمالات، احكام و اقوال مختلف قول به كتاب همع الهوامع: ١/ ٥٦٣ رجوع شود.

«أغدا تقول زيدا منطلقاً» و «أ في الدار تقول عمرا جالسا» و «أ جهّالا تقول بني لوي»  
 (و أجرى القول كظنّ) فينصب به المفعولان (مطلقاً) بلا شرط (عند سليم نحو قل ذا  
 مشفقاً) و نحو:

قالت و كنت رجلا فطينا هذا لعمر الله اسرائينا

و «أعجبي قولك زيدا منطلقاً» و «أنت قائل بشرا كريماً».

### عمل «قول» در لغت قبیله سلیم

مساله: و أجرى «القول» ك «ظنّ» فينصب به المفعولان مطلقاً بلا شرط من الشروط  
 المذكورة، أي سواء وجدت الشروط المذكورة أم لا عند سليم و هم قبیله خاصه نحو: «قل ذا  
 مشفقاً» و نحو:

قَالَتْ وَكُنْتُ رَجُلًا فَطِينًا هَذَا لَعَمْرُ اللَّهِ إِسْرَائِينًا<sup>١</sup>

فعمل «قالت» في «هذا» و «إسرائين» مفعولين له، و جملة «و كنت رجلاً فطيناً» حالیه أو  
 اعتراضیه علی اختلاف فيها، و نحو: «أعجبي قولك زيدا منطلقاً» و نحو: «و أنت قائل بشراً  
 كريماً»؛ و قد تقدّم في بحث تعريف الكلام ما يفيدك هنا، فتذكر.

١. شاعر این بیت مردی از قبیله سلیم است که نامش در کتب ثبت نشده است برای همسرش سوسهار  
 آورد اما وقتی همسرش به اعتقاد اینکه سوسهار از امت های قبل مسخ شده آن را نخورد، و آن مرد این شعر  
 را سرود. التحریر و التنویر: ١/ ٥٤٥. شرح التصريح علی التوضیح: ١/ ٣٨٥.

فصل في (أعلم و أرى) و ما جرى مجراهما؛ (إلى ثلاثة) مفاعيل (رأى و علما) المتعدّين لمفعولين (عدّوا إذا صاروا) بإدخال همزة التعدية عليهما (أرى و أعلما) نحو: ﴿إِذْ يُرِيكُهُمُ اللهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا وَ لَوْ أَرَاكُهُمْ كَثِيرًا لَفَشِلْتُمْ﴾ و «أعلم زيد عمرا بشرا كريما».

### بررسی تعدی

مسأله: بدان اسباب تعدی فعل پنج است:

اول: همزة باب افعال، مثل: «ذهب زيد» و «أذهب زيدا».

دوم: باء، مثل: «ذهب زيد» و «ذهب بزید».

سوم: تضعیف عين باب تفعیل، مثل: «فرح زيد» و «فرحت زيدا».

چهارم: الف باب مفاعله، مثل: «سار زيد» و «سایرت زيدا».

پنجم: سین باب استفعال، مثل: «خرج زيد» و «استخرجت زيدا».

إذا عرفت ذلك، فاعلم أنّ الفعل إن كان لازماً فهذه المذكورات يتعدى إلى مفعول واحد، وإن كان متعدياً لمفعول واحد فيها يتعدى إلى مفعول آخر يتقدم على المفعول الذي كان قبله كما يأتي مثاله في قول الناظم «و إن تعدّيا لواحد» إلخ و إن كان متعدياً لمفعولين فيتعدى إلى ثالث يتقدم على المفعولين كانا قبله كالکاف في ﴿يُرِيكُهُمْ﴾<sup>١</sup> و ﴿أَرَاكُهُمْ﴾<sup>٢</sup> و ك «عمر» في «أعلم زيد عمراً بشراً كريماً».

١. الأفعال: ٤٣.

٢. همان.

قال الرّضي<sup>١</sup>: "تدخل الهمزة على فعلين من جملة الأفعال المتعدّية إلى اثنين و هما من أفعال القلوب، أعني «أعلم» و «أرى» و عند الأخفش ينقل بالهمزة باقي أفعال القلوب، فيزيد بسبب الهمزة مفعول آخر موضعه الطبيعي قبل المفعولين، لأنّ معنى الهمزة المعدّية حمل الشيء على أصل الفعل فمعنى «أعلمتك زيدا منطلقاً»، «حملتك على أن تعلم زيدا منطلقاً» فلا بدّ أن يذكر أولاً المحمول ثمّ يذكر متعلّق أصل الفعل و هو المحمول عليه، لأنّ المحمول عليه معنى قائم بذلك المحمول و العادة جارية بأن يذكر الذات أولاً ثمّ اللفظ الدالّ على المعنى القائم بها كما في المبتدأ والخبر والحال و ذي الحال والوصف والموصوف و كذلك في نحو: «أحفرّت زيدا النهر» أي «حملته على حفر النهر»<sup>٢</sup> انتهى.

فالمفعول الأول في المتعدّي إلى الثلاثة ثالث زماناً و إن كان أولاً مكاناً والثاني فيه أول زماناً، لأنّه في الأصل كان مبتدأ و إن صار بعد تعدّي الفعل إلى الثلاثة ثانياً مكاناً والثالث فيه ثان زماناً لأنّه في الأصل خبر للثاني، و إن صار بعد تعدّي الفعل إلى الثلاثة ثالثاً مكاناً فاحفظ ذلك، فإنّه يفيدك فيما سيأتي في باب النائب عن الفاعل عند قول الناظم في "في باب ظنّ و أرى المنع اشتهر".

فتحصل ممّا ذكرنا أنّ «رأى» و «علم» المتعدّين لمفعولين يتعدّيان إلى ثلاثة مفاعيل إذا صارا بإدخال همزة التعدية عليهما «أرى» و «أعلم» نحو: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلاً وَ نَوَّأْرَاكَهُمْ كَثِيراً لَّقَدْ أَخْلَسْنَا﴾<sup>٣</sup> فعدي «يري» و هو مضارع «أرى» إلى ثلاثة مفاعيل أعني الكاف و «هم» و

١. ترجمة رضى در صفحه ٣٦ گذشت.

٢. شرح الرّضي على الكافية: ١٤١/٤. با تغييرات

٣. الأنفال: ٤٣.

(و ما لمفعولي علمت) و أخواته (مطلقاً) من الإلغاء و التعلیق عنهما و حذفهما أو أحدهما لدلیل، (الثان و الثالث) من مفاعیل هذا الباب (أیضاً حقّقاً) نحو قول بعضهم: «البركة أعلمنا الله مع الأكابر» و قوله: «و أنت أراني الله أُمْنَعُ عاصم» و تقول «أعلمت زيدا»

«قلیلاً» و كذلك «أرى» عدي إلى ثلاثة مفاعیل أعني الكاف و «هم» و «كثيراً» و كذا «أعلم» و هو واضح و معنای «أعلمت زیداً بشراً كريماً» چنین می شود که «دانا کردم زید را که بشر کریم است» و معنای «أراني الله زیداً عادلاً» چنین می شود که «در خواب خداوند به من فهاند که زید عادل است» فاستخرج منه معنی الآيتين.

### احكام «أرى و أعلم»

مساله: هر حکمی که برای دو مفعول «علمت» و نظائرش ثابت بود مطلقاً، که عبارت است از الغاء و تعلیق از دو مفعول، و حذف دو مفعول یا یکی از دو مفعول، جمیع این احکام برای مفعول دوم و سوم از مفاعیل ثلثه باب «أرى» و «أعلم» ایضاً ثابت و محقق است مثل: «البركة أعلمنا الله مع الأكابر» که «أعلم» در وسط مفعول دوم و سوم مکانی واقع شده لذا ملغی شده، زیرا در اصل «أعلمنا الله البركة مع الأكابر» بوده، و مثل: «وَأَنْتَ أَرَانِي اللَّهَ أُمْنَعُ عاصم»<sup>۱</sup> که «أرى» ایضاً در وسط مفعول دوم و سوم مکانی واقع شده لذا ملغی شده، زیرا در اصل «أراني الله إِيَّاكَ أُمْنَعُ عاصم» بوده پس از آن «إِيَّاكَ» مقدّم شد و مبتدا قرار داده شده، لذا نصبش بدل به رفع شد.

این دو مثال برای الغاء «أعمل» و «أرى» می باشد اما مثال تعلیق مثل: «أعلمت زیداً لعمر و

۱. این مثال مصرع اول از یک بیت است که شاعرش مشخص نیست:

وَأَنْتَ أَرَانِي اللَّهَ أُمْنَعُ عاصم وَأَرَأْفُ مُسْتَكْفِي وَأَسْمَحُ واهب

شرح التصريح على التوضيح: ۳۸۹/۱

أما الأوّل منها فلا يجوز إلغائه و لا تعليق الفعل عنه، و يجوز حذفه مع ذكر المفعولين  
اقتصاراً و كذا حذف الثلاثة لدليل ذكره في شرح التسهيل. و نقل أبو حيان أنّ سيويه  
ذهب إلى وجوب ذكر الثلاثة دونه

قائم»، و مثل: «أراني الله في منامي لزيد عادل»، اما مثال حذف مفعول دوم و سوم،  
پس می گویی: «أعلمت زيداً» بحذف دو مفعول در جایی که قرینه خاصّه بر دو مفعول  
مخدوف موجود باشد، مثل این که کسی بگوید: «هل أعلمت زيداً بشراً كريماً» و تو در جواب  
بگویی: «نعم، أعلمت زيداً» که سوال سائل قرینه بر دو مفعول می شود.

این بود حکم مفعول دوم و سوم از حيث الغاء و تعليق و حذف، اما مفعول اول از سه مفعول  
پس جائز نیست الغاء او و نه تعليق فعل از او، زیرا مفعول اول «أرى» و «أعلم» به منزله  
مفعول اول باب «أعطيت» می باشد و در مفعول اول باب «أعطيت» نه الغاء جائز است و نه  
تعليق، لکن حذف مفعول اول اقتصاراً جائز است، - و سیجیء المراد منه في المسألة الآتية- و  
هم چنین جائز است حذف هر سه مفعول لدليل أي اختصاراً - و سیجیء المراد منه أيضاً في  
المسألة الآتية-، ذکر کرده ناظم این جواز حذف هر سه مفعول را در شرح تسهيل و

نقل کرده ابو حیان<sup>۱</sup> که سیبویه<sup>۲</sup> رایش رفته به سوی واجب است ذکر هر سه مفعول اگر قرینه نباشد، فتأمل.

### اقتصار و اختصار

مساله: بدان که «اقتصار» در اصطلاح عبارت است از این که فعل متعدی لواحد به منزله قاصر یعنی لازم قرار داده شود، مثل: ﴿كُلُوا وَ اشْرَبُوا﴾<sup>۳</sup> «أَيُّ يَجُوزُ لَكُمْ الْأَكْلُ وَالشَّرْبُ» من غیر نظر إلى ما يؤكل؛ یا این که متعدی لاثنین به منزله متعدی لواحد قرار داده شود، مثل: «هو الواهب المائة الرتاعا»<sup>۴</sup> من غیر نظر إلى الموهوب له و مثل «زید يعطي الفقراء» من غیر نظر إلى ما يطيعه للفقراء من الطعام واللباس والدرهم والدنانير؛ و یا این که متعدی به سه

۱. محمد بن یوسف بن علی بن یوسف ابن حیان الغرناطی الأندلسی الجیانی، النَّفْرِي، أثير الدين، أبو حیان. در سال ۶۵۴ قمری مطابق با ۱۲۵۶ میلادی در اطراف غرناطه بدنیا آمد و به مالقه سفر کرد، او تا رسیدن به قاهره به مسافرت ادامه داد، ابو حیان از افرادی بود که در زمان حیاتش کتاب هایش به شهرت رسید و کتاب هایش بر او قرائت می شدند، ابو حیان در آخر عمر بینابیش را از دست داد و در قاهره سال ۷۴۵ قمری مطابق با ۱۳۴۴ میلادی از دنیا رفت. از جمله کتاب های او «البحر المحيط» در تفسیر، مجانی العصر» در علم تراجم، «طبقات نحاة الأندلس»، «المبدع»، «اللمحة البدرية في علم العربية» است. الأعلام: ۱۵۲/۷.

۲. ترجمه سیبویه در صفحه ۴۹ گذشت.

۳. البقرة: ۶۰.

۴. با تتبع شعرا یا مثلی با این الفاظ نیافتیم هر چند الفاظ نزدیک به این مثال موجود است. رجوع شود به: الأصول في النحو: ۱/۱۴۰، الخصائص: ۲/۲۲۳، شرح شذور الذهب ابن هشام: ۵۲۸، شرح الأشموني: ۲/۲۰۵، شرح التصريح على التوضيح: ۷/۲ و المقتضب: ۴/۱۶۳، الأصول في النحو: ۱/۱۳۴، و شرح الكافية الشافية: ۱/۶۳ و الإيضاح في علوم البلاغة: ۲/۱۳۲، الطراز لأسرار البلاغة: ۱۳/۲.



مفعول به منزله متعدّی به دو مفعول قرار داده شود. و قول شارح: "و يجوز حذفه مع ذکر المفعولين" اشاره به همین صورت است.

و ممکن است متعدّی لثلاث به منزله متعدّی لواحد قرار داده شود مثل: «أعلمت زیداً» و ممکن است متعدّی لثلاث به منزله لازم قرار داده شود مثل: «أعلمت»؛ و در جمیع این صور شرط است که قرینه بر محذوف نباشد و آلاً «اقتصار» نامیده نمی شود، بلکه حذف با قرینه را «اختصار» می نامند، زیرا محذوف مراد است و در تقدیر است و المقدر کالمذكور بخلاف الاقتصار، لأنّ الفعل بعد التنزیل لا يحتاج إلى ما كان محتاجاً إليه بدون التنزیل.

فعلم من ذلك أنّ في إطلاق الحذف على ما لم يذكر مسامحة ظاهرة إذ الظاهر من الحذف أنّ الفعل محتاج إلى المحذوف و في التنزیل ليس كذلك، والتنزیل باب واسع له فوائد كثيرة ذكرت في علم البيان مفصلاً، فاتضح من جمیع ما ذكرنا أنّ القول بأنّ الاقتصار عبارة عن الحذف من غير دليل مسامحة في مسامحة إذ لا حذف هنا حتى يقال إنّهُ بلا دليل.

و لكن لا يذهب عليك أنّ بين مفهوم قوله «و يجوز حذفه مع ذکر المفعولين اقتصاراً» و بين منطوق قوله «و كذا حذف الثلاثة لدليل» شبه تناقض، يدفع بأنّ المراد من الحذف في الأول كما صرح الحذف اقتصاراً أي تنزیل الفعل بمنزلة الفعل المتعدّی للمفعول الواحد، والمراد من الحذف في الثاني الحذف اختصاراً أي إبقاؤه على ما كان عليه من التعدية إلى الثلاثة، فتأمل.

(و إن تعدّياً) أي رأى و علم (لواحد بلا همز) بأن كان رأى بمعنى أبصر و علم بمعنى عرف (فلاثنين به توصلًا) نحو: «أريت زيدا عمرا» و «أعلمت بشرا بكرا» و الأكثر المحفوظ في علم هذه نقلها بالتضعيف نحو: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ و نقلها بالهمزة قياسا على ما اختاره في شرح التسهيل من أنّ نقل المتعدّي لواحد بالهمزة قياس لا سماع خلافا لسيبويه.

### «علم و رأى» يك مفعولى

مسأله: و إن تعدّياً أي «علم» و «رأى» لواحد بلا همزة بأن كان «رأى» بمعنى «أبصر» و «علم» بمعنى «عرف» فلاثنين به أي بالهمزة توصلًا فيقدّم المفعول الذي تعدّياً إليه بالهمزة نحو: «أريت زيدا عمرا» که در اصل «أريت عمرا» بود یعنی: «دیدم عمرو را» و پس از آن به سبب همزه «أريت زيدا عمرا» شد یعنی: «نشان دادم زيد را عمر را» یعنی: «به زيد گفتم که این است عمرو» و مثل: «أعلمت بشرا بكرا» که در اصل «علمت بكرا» بود یعنی: «شناختم بكر را» پس از آن به سبب همزه «أعلمت بشرا بكرا» شد یعنی: «شناختم بشر را بكر را» یعنی: «بكر را برای بشر معرفی كردم تا این که بشر، بكر را بشناسد» و لكن بیشتر و محفوظ در كتب لغت و همچنین در استعمال فصحاء در این «علم» که به معنای «عرف» است تعدیه اوست به سبب تضعیف عین الفعل، مثل: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾<sup>۱</sup> و متعدی شدن این «علم» بسبب همزه از جهت قیاس است نه از جهت سماع از عرب، زیرا متعدی شدن این «علم» به سبب همزه در کلام فصحاء شنیده نشده بنا بر آنچه که اختیار کرده ناظم او را در

(و) المفعول (الثاني منهما) أي من مفعولي أرى و أعلم المتعدّين لهما بالهمزة (كثاني اثني) أي مفعولي (كسا) في كونه غير الأوّل نحو «أريت زيدا الهلال» فالهلال غير زيد كما أنّ الجبّة غيره في نحو «كسوت زيدا جبّة» و في جواز حذفه نحو «أريت زيدا» كما تقول:

شرح تسهيل كه نقل متعدّي به يك مفعول به دو مفعول به سبب همزه قياسي است نه سماعی بر خلاف سيبويه<sup>١</sup> چون سيبويه ادعاى سماع کرده، و ادعاى سيبويه ثابت نشده است.

### مفعول دوم «أرى و أعلم»

مساله: قد ظهر من مطاوي ما تقدّم أنّ الفعل المتعدّي على ثلاثة أقسام سواء كان المتعدّي بنفسه أو بسبب من الأسباب الخمسة المذكورة فيما سبق:

الأوّل: ما يكون متعدّياً لواحدك «ضرب» و «علم» بمعنى «عرف» و نحوهما.

الثاني: ما يكون متعدّياً إلى اثنين و هو على قسمين، الأوّل ما كان مفعوله الثاني غير الأوّل نحو: «أعطيت زيدا جبّة» و نحو: «أعلمت» بمعنى «عرفت» و «أريت» به معنى «أبصرت» والثاني ما كان مفعوله الثاني عين الأوّل من حيث المصداق نحو: «علمت» بمعنى «تيقّنت» و أخواته.

الثالث: ما كان متعدّياً إلى ثلاثة مفاعيل نحو: «أعلمت» و «أريت» من «العلم» بمعنى اليقين والرؤيا في النوم.

إذا عرفت ذلك، يظهر لك أنّ المفعول الثاني من مفعولي «أرى» و «أعلم» المتعدّين لهما بالهمزة كثنائي مفعولي باب «كسا» في كونه غير الأوّل نحو: «أريت زيدا الهلال» يعنى نشان دادم «زيد» را هلال را فالهلال غير زيد كما أنّ الجبّة غيره في نحو: «كسوت زيدا جبّة» و كذلك يظهر

«كسوت زيدا»، و في امتناع إلغائه (فهو به في كلِّ حكم) من أحكامه (ذو اتنسا) أي صاحب اقتداء، و استثنى التعليق؛ فإنه جازز فيه و إن لم يجز في ثاني مفعولي كسا نحو: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُخَيِّمُ الْمَوْتَى﴾.

لك أيضاً أنّ المفعول الثاني منها كثاني مفعولي «كسا» في جواز حذفه نحو: «أريت زيدا» كما تقول «كسوت زيدا» بخلاف المفعول الثاني من «أرى» بمعنى الرؤيا في النوم و «أعلم» بمعنى اليقين.

والوجه في ذلك زائد على ما ذكرنا فيما تقدّم أنّ المفعولين في هذين بمنزلة الاسم الواحد، لأنّ المفعول به الحقيقي مضمون المفعولين لا نفسها فلو حذف الثاني منها كان كحذف بعض أجزاء ما هو المفعول به إلّا أن يدلّ دليل فحينئذ يجوز حذفها معاً أو أحدهما كما تقدّم لأنّ المحذوف لدليل كالمذكور و ذلك بخلاف باب «كسوت» فإنه يجوز فيه الحذف و إن لم يكن دليل على المحذوف كما أوضحناه في بيان أقسام التنزيل فراجع<sup>١</sup>.

و كذلك يظهر لك أيضاً أنّ المفعول الثاني من المتعديين بالهمزة كثاني مفعولي «كسا» في امتناع إلغائه كما لا يجوز الإلغاء في المفعول الثاني من «كسا» فهو أي المفعول الثاني من «أرى» و «أعلم» المتعديين لهما بالهمزة به أي بالثاني من مفعولي «كسا» في كل حكم من أحكامه أي أحكام الثاني من مفعولي «كسا» صاحب اتساع أي صاحب اقتداء و استثنى من هذه الكلية التعليق، فإنه جازز في ثاني «أرى» و «أعلم» المتعديين إلى مفعولين بالهمزة و إن لم يجز في ثاني مفعولي

(و كَارَى السَّابِق) أَوَّلُ البَابِ فِي التَّعْدِيَةِ إِلَى الثَّلَاثَةِ (نَبَأًا) أَلْحَقَهُ بِهِ سَبِيوِيَه وَ اسْتَشْهَدَ بِقَوْلِهِ:

نَبَتْ زُرْعَةٌ وَ السَّفَاهَةُ كَاسْمِهَا      يَهْدِي إِلَيَّ غَرَائِبَ الْأَشْعَارِ

لَكِنَّ الْمَشْهُورَ فِيهَا تَعْدِيَتَهَا إِلَى وَاحِدٍ بِنَفْسِهَا وَ إِلَى غَيْرِهِ بِحَرْفِ جَزٍّ وَ أَلْحَقَهُ بِهِ السَّرِيفِيُّ  
(أَخْبِرًا) كَقَوْلِهِ: «وَ مَا عَلَيْكَ إِذَا أَخْبَرْتَنِي دَفْعًا»

«كسا» نحو: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى﴾<sup>١</sup> حيث علق «أرني» عن المفعول الثاني أعني جملة «كيف تحيي الموتى».

تعدى به سه مفعول در پنج فعل

مساله: و ك «أرى» السابق في أول الباب خمسة أفعال<sup>٢</sup> لأنها تشتمل على معنى «أعلم»:

الأول: «نبأ» ألقه بـ «أرى» سبيويه<sup>٣</sup> و استشهد بقوله:

نَبَتْ زُرْعَةٌ وَ السَّفَاهَةُ كَاسْمِهَا      تُهْدِي إِلَيَّ غَرَائِبَ الْأَشْعَارِ<sup>٤</sup>

ف «نبتت» ماض مجهول و «تاء» المتكلم نائب الفاعل، و هو المفعول الأول و «زرعة» المفعول الثاني «والسفاهة كاسمها» جملة حالية، و جملة «يهدى إلي غرائب الأشعار» في محلّ النصب المفعول الثالث، ولكن المشهور فيها أي في «نبأ» تعديتها إلى واحد بنفسها و إلى غيره بحرف جرّ.

١. البقرة: ٢٦٠.

٢. صفحة ٤٦٥.

٣. ترجمه سبيويه در صفحه ٤٩ گذشت.

٤. شاعر اين بيت «الناطقة الذبياني» است. شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٣٨٧.

و الحق به ایضا (حدّث) کفوله:

أَوْ مَنَعْتُمْ مَا تُسْأَلُونَ فَمَنْ حَدَّثْتُمُوهُ لَهْ عَلَيْنَا الْعَلَاءُ

والثاني: ما ألحقه به السيرافي<sup>۱</sup> و هو «أخبر» كقوله:

وَمَا عَلَيْكَ إِذَا أُخْبِرْتَنِي دَنْفًا وَعَابَ بِعَلِّكَ يَوْمًا أَنْ تَعُوذَنِي<sup>۲</sup>

فـ «أخبرت» فعل ماض مجهول للمخاطبة من باب الإفعال و «التاء» نائب الفاعل و هو المفعول الأول و «ياء» المتكلم المفعول الثاني، و «دنفًا» المفعول الثالث.

والثالث: ما ألحقه به أيضاً السيرافي و هو «حدّث» كقوله:

أَوْ مَنَعْتُمْ مَا تُسْأَلُونَ فَمَنْ حُدِّدْتُمُوهُ لَهْ عَلَيْنَا الْعَلَاءُ<sup>۳</sup>

فـ «حدّثتم» فعل ماض مجهول للجمع المذكر المخاطب و «تم» نائب الفاعل، و هو المفعول الأول، و «هاء» الغائب المفعول الثاني و «العلاء» مبتدأ مؤخر و «له علينا» خبر مقدّم و الجملة في محل النصب المفعول الثالث. و معنای بیت چنین است که شما امتناع کردید از خواهش های که از شما شده بود، پس کیست آن کسی که به شما گفته باشد که آن کس بر ما برتری داشته باشد خلاصه مقصود شاعر این است که چرا امتناع کردید از قبول خواهش هایی که ما از شما کردیم که بیاید بعد از این با هم برادری و همدردی داشته باشیم، مگر تا حال شنیده اید که کسی در زندگانی از ما بهتر باشد تا شما آرزو کنید که مثل آنها باشید، حاصل این که این آرزوی جاست زیرا که تا حال شنیده نشده که کسی در زندگانی از ما برتری داشته باشد.

۱. ترجمه سیرافی در صفحه ۱۳۲ گذشت.

۲. این شعر را مردی از بنی کلاب سروده است. شرح التصريح على التوضيح: ۱/ ۳۸۷.

۳. شاعر این بیت «الحارث بن حلزة الیشکری» است. مجانی الأدب في حدائق العرب: ۶/ ۱۹۷.

و ألحق به أبو عليّ (أنبا) كقوله:

و أنبت قيساً و لم أبله كما زعموا خير أهل اليمن

(و كذاك خيراً) و ألحقه بأرى السّيرافيّ أيضاً كقوله: «و خبّرت سوداء الغميم مريضة».

والرابع: ما ألحقه به أبو عليّ الفارسيّ<sup>١</sup> و هو «أنبا» من باب الإفعال كقوله:

و أنبت قيساً و لم أبله كما زعموا خير أهل اليمن<sup>٢</sup>

ف «أنبت» فعل ماض مجهول و «تاء» المتكلم نائب الفاعل و هو المفعول الأوّل، و «قيساً» المفعول الثاني، و جملة «و لم أبله» حال و «خير أهل اليمن» المفعول الثالث.

والخامس: «خبّرت» و ألحقه بـ «أرى» السيرافيّ أيضاً كقوله:

و خبّرت سوداء الغميم مريضة فأقبلت من أهلي بمصر أعودها<sup>٣</sup>

ف «خبّرت» فعل ماض مجهول و «تاء» المتكلم نائب الفاعل و هو المفعول الأوّل، و «سوداء» المفعول الثاني و «مريضة» المفعول الثالث.

١. ترجمه ابوعلی فارسی در صفحه ٣٢٦ گذشت.

٢. شاعر این بیت «الأعشى ميمون بن قيس» است. شرح التصريح على التوضيح: ٣٨٧/١.

٣. شاعر این بیت «العوام بن عقبه بن كعب بن زهير» است. شرح التصريح على التوضيح: ٣٨٧/١.

قد تمّ بعون الله تعالى و حسن توفيقه الجزء الأول من شرحنا على البهجة المرضية الذي سمّيناه «مكررات المدرّس» و يليه إن شاء الله تعالى الجزء الثاني مبتدأ باب الفاعل، و قد وقع الفراغ من نقله من السواد إلى البياض ضحوة يوم الجمعة الثامن عشر من شهر صفر الخير من شهور السنة الخامسة والثمانين و ثلاثمائة بعد الألف من الهجرة على هاجرها ألف صلاة و تحية؛ و أنا العبد المحتاج إلى ربّه الغني محمّد علي بن مراد علي المدرّس الأفغاني.

والحمد لله أولاً و آخراً



## فهرست مطالب

۱	مقدمه المحقق .....
۴	مقدمه مؤلف .....
۶	خطبة الكتاب .....
۶	الديباجة .....
۶	مسائل « باء » بسمله .....
۶	معناى « باء » .....
۷	متعلّق « باء » .....
۸	مسائل « اسم » بسمله .....
۸	حذف الف « اسم » .....
۹	فرق همزه و الف .....
۹	كشیدن باء عوض همزه .....
۱۰	اضافه « اسم » به « الله » .....
۱۰	اشتقاق « اسم » .....
۱۱	« الله » در بسمله .....
۱۱	معناى « الله » .....
۱۲	« الرحمن و الرحيم » در بسمله .....
۱۲	اقوال در « الرحمن و الرحيم » .....

- مسائل «أحمدك ...» ..... ۱۴
- وجه جمع بین حدیث ابتدا به بسمله و حدیث ابتدا به حمدله ..... ۱۴
- وجه مضارع بودن فعل حمد ..... ۱۴
- بررسی ساختار «اللهم» ..... ۱۴
- معنای «صلاة» ..... ۱۵
- بررسی «سلام» ..... ۱۵
- فائده سلام و صلوات بر پیامبر صلی الله علیه و آله ..... ۱۵
- وجه جمع بین صلاة و سلام ..... ۱۶
- متعلق «على محمد» ..... ۱۶
- بررسی «خاتم» ..... ۱۶
- معنی و مصداق «آل» ..... ۱۷
- اضافه «آل» به ضمیر ..... ۱۸
- اصحاب و تابعین ..... ۱۸
- بیان متعلق «إلى لقائک» ..... ۱۹
- بررسی «أما» ..... ۱۹
- بررسی «بعد» ..... ۲۰
- حمل مصدر بر ذات ..... ۲۰
- صفات «شرح» در متن شارح ..... ۲۱
- بررسی ساختار «مهدّب المقاصد» ..... ۲۱

- ۲۳ ..... التفات در « قال محمّد »
- ۲۳ ..... بررسی نحوی کلمه « ابن مالک »
- ۲۵ ..... مفعول « قول »
- ۲۵ ..... توضیح « أداء لبعض ما يجب له »
- ۲۶ ..... تقسیم کلام به اخبار و انشاء
- ۲۶ ..... اقسام حال
- ۲۸ ..... اقسام طلب
- ۲۹ ..... وحی، کشف و الهام
- ۲۹ ..... بررسی جواز تشدید و همزه در لفظ « نبی »
- ۳۰ ..... بررسی لفظ « مصطفی »
- ۳۰ ..... بررسی « مستکملین الشرفا »
- ۳۱ ..... أرجوزة
- ۳۲ ..... حذف علامت تثنیه و جمع از اسم منسوب
- ۳۲ ..... مراد از « مقاصد النحو »
- ۳۴ ..... مراد از قرب و بعد
- ۳۴ ..... اضافه « غوامض » به « المسائل »
- ۳۴ ..... مراد از ایجاز
- ۳۴ ..... ایجاز کلام و سرعت فهم
- ۳۷ ..... وعد و ایعاد

- ۳۸ ..... اشکال بر استناد به حدیث اَبی داود.
- ۳۹ ..... عموم مستفاد از «درجات الآخرة».
- ۳۹ ..... علوم عربی
- ۳۹ ..... موضوع علم نحو.
- ۴۱ ..... باب شرح الکلام
- ۴۱ ..... اقسام «باب»
- ۴۱ ..... معنای «شرح»
- ۴۱ ..... مراد از «ما يتألف منه»
- ۴۱ ..... بررسی «الکلام»
- ۴۲ ..... ماهیت لفظ
- ۴۳ ..... دوآل اربعه
- ۴۴ ..... اشکال بر تعریف و پاسخ به آن.
- ۴۴ ..... فرق بین استتار و تقدیر واجب و جائز.
- ۴۴ ..... فرق بین استتار و تقدیر واجب و بین نیت گرفتن معنی بدون لفظ.
- ۴۵ ..... اشکالی بر شارح و پاسخ به آن.
- ۴۵ ..... اولویت استفاده از «لفظ» در تعریف
- ۴۸ ..... مراد از «مفید»
- ۴۸ ..... احتراز توسط «مفید»
- ۴۸ ..... خروج قضایای بدیهیه

- ۴۹ ..... بررسی قید « ترکیب »
- ۵۱ ..... دو نزاع در دلالت کلام
- ۵۴ ..... نسبت کلام و جمله و رابطه آن با قید « مقصود لذاته »
- ۵۵ ..... اقسام دلیل
- ۵۵ ..... انحصار کلام در اسم، فعل و حرف
- ۵۶ ..... اسم فعل
- ۵۷ ..... لفظ « کلاً »
- ۵۷ ..... تراخی حرف از اسم و فعل
- ۵۷ ..... جمع، اسم جمع و اسم جنس
- ۵۸ ..... مراد از مستقلّ در تعریف کلمه
- ۵۸ ..... بررسی قیود « مستقلّ »، « دالّ » و « بالوضع »
- ۵۹ ..... چهار قسم « کلمه »
- ۶۰ ..... واضع الفاظ
- ۶۱ ..... اشکال خروج مرکّبات تامّه توسط قید « بالوضع »
- ۶۱ ..... اشکال بر « و لا یطلق علی غیرها »
- ۶۲ ..... مراد از « و کلمه بها کلام قد یؤمّ »
- ۶۳ ..... علامات کلمه ها ممیّزاتند
- ۶۳ ..... فرق تعریف و ممیّزات
- ۶۳ ..... چهار احتمال در « إلاّ آن یراعی مذهب غیره »

- تنوین ..... ۶۴
- مراد از ندا و تنوین ..... ۶۴
- بررسی مثال های علائم اسم ..... ۶۴
- مسامحه در عبارت شارح ..... ۶۶
- نقل کلمه ها به یکدیگر ..... ۶۶
- توضیح مثال « تسمع بالمعیدی » ..... ۶۷
- توضیح متن شارح ..... ۶۷
- مختار شارح در « نغم » ..... ۶۸
- وجه مختار شارح در « نغم » ..... ۶۸
- وجه تعدد مثال در یاء مخاطبه ..... ۶۹
- بررسی « هاتی » و « تعالی » ..... ۶۹
- وجه تمثیل به « تفعیلین » ..... ۷۰
- دخول نون بر اسم در ضرورت شعری ..... ۷۰
- دخول « هل » بر اسم و فعل ..... ۷۱
- اشکال بر کلام مصنف ..... ۷۲
- باب المعرب و المبتدئ ..... ۷۳
- عدم انحصار اسم در معرب و مبنی ..... ۷۳
- اصلیت اعراب در اسم ..... ۷۳
- اقسام اختلاف آخر معرب ..... ۷۴

- ۷۴ ..... سبب بناء اسم
- ۷۵ ..... بررسی « مدنی »
- ۷۶ ..... وجه بیان علّت « بناء »
- ۷۶ ..... اسم مبنی بر سکون و حرکت خاصّه
- ۷۶ ..... فعل و حرف مبنی بر سکون و حرکت خاصّه
- ۷۷ ..... شباهت « مدنی » و « غیر مدنی »
- ۷۷ ..... حکم دو شیء شبیه
- ۷۷ ..... شباهت کلمات به یکدیگر
- ۷۸ ..... اختلاف اثر شباهت
- ۷۸ ..... نسبت « عدم انصراف » و « بناء »
- ۷۸ ..... فرعیّت اسباب منع صرف
- ۷۸ ..... دو فرعیّت در فعل
- ۷۹ ..... علّت احتیاج به دو شباهت در عدم انصراف
- ۷۹ ..... توضیح تعلیل ابن حاجب
- ۸۰ ..... مختار مصنّف در علّت بناء
- ۸۰ ..... اصل در وضع حرف و اسم
- ۸۱ ..... شباهت اسم و حرف به یکدیگر
- ۸۲ ..... معانی حرفیه و اسمیه و وضع آنها
- ۸۳ ..... اعراب و بناء بعد از ثنیه و جمع

- ۸۳ ..... شباهت اسماء افعال
- ۸۴ ..... بررسی اسم فعل
- ۸۴ ..... افتقار
- ۸۵ ..... فرق بین شباهت معنوی و افتقاری
- ۸۶ ..... علّت بناء در ظروف مضاف به جمله
- ۸۶ ..... مراد از «أوائل السور»
- ۸۶ ..... شباهت لفظی
- ۸۶ ..... جمع دو سبب بناء
- ۸۷ ..... سبب تاخیر بیان احکام معرب
- ۸۷ ..... اقسام معرب
- ۸۷ ..... لغات در اسم
- ۸۸ ..... اصل در اعراب و بناء فعل
- ۸۸ ..... اقوال در اعراب و بناء اسماء و افعال
- ۸۹ ..... اقسام و احکام اسم شدن فعل
- ۸۹ ..... اعراب و بناء فعل ماضی و امر
- ۸۹ ..... مراد از معانی معتوره بر فعل مضارع
- ۹۰ ..... بناء فعل مضارع با نون تاکید محذوف
- ۹۱ ..... اقوال در اعراب و بناء فعل مضارع
- ۹۱ ..... علّت بناء بر فتح مضارع موکد



- ۹۲ ..... اصل بناء و سکون در ماضی و مضارع.
- ۹۲ ..... علّت بناء تمام حروف
- ۹۲ ..... اشکال بر عبارت مصنّف و پاسخ آن
- ۹۳ ..... سکون اصل در مبنی
- ۹۳ ..... تبیین عبارت شارح
- ۹۴ ..... بیان «لیت یقولها المحزون»
- ۹۴ ..... ابتدا به ساکن
- ۹۵ ..... اشکال بر تشبیه فعل ماضی به مضارع
- ۹۵ ..... بررسی بناء و عدم انصراف در «أمس»
- ۹۷ ..... توضیح بیان شارح در «أمس» و «جیر»
- ۹۷ ..... توضیح بیان شارح در «حیث»
- ۹۷ ..... «کم»، «اضرب» و «أجل»
- ۹۸ ..... عدم انحصار مبنی در چهار قسم
- ۹۸ ..... تعریف بناء
- ۹۸ ..... تبیین اعراب
- ۹۹ ..... اقسام اعراب
- ۹۹ ..... اختصاص و اشتراک اقسام اعراب
- ۹۹ ..... اشکال بر مصنّف و پاسخ آن
- ۱۰۰ ..... اقسام علائم اعراب

- ۱۰۰ ..... موارد اعراب نیابتی
- ۱۰۱ ..... بیان موارد اعراب در سه مثال
- ۱۰۱ ..... تقیید «ذو» به معنای صاحب
- ۱۰۲ ..... لغات « فم »
- ۱۰۲ ..... معنای « حم »
- ۱۰۳ ..... معنای « هن »
- ۱۰۵ ..... انواع اعراب اسماء سته
- ۱۰۵ ..... چهار قسم مضاف الیه در مثال مصنف
- ۱۰۶ ..... اشتراط اضافه
- ۱۰۶ ..... وجوه در « کتب علی بن ابی طالب علیه السلام »
- ۱۰۸ ..... بررسی دومین موضع اعراب نیابتی
- ۱۰۹ ..... شرط عدم بناء در تشبیه
- ۱۰۹ ..... قولی در بناء تشبیه و جمع
- ۱۱۰ ..... اطلاق تشبیه و جمع بر افعال
- ۱۱۱ ..... استعمال غیر اصطلاحی تشبیه و جمع
- ۱۱۱ ..... شروط تشبیه و جمع
- ۱۱۲ ..... اضافه « کلا » به ضمیر
- ۱۱۳ ..... معنای « کلا » و « کلنا »
- ۱۱۳ ..... وجه تشبیه «اثنان و اثنان» به «ابنین و ابنتین»

- ۱۱۴ ..... مراد از «افردا» در عبارت شارح
- ۱۱۴ ..... نام گذاری به تشبیه
- ۱۱۴ ..... سومین موضع اعراب نیابتی
- ۱۱۴ ..... عامر و مذنب
- ۱۱۵ ..... علت جمع نبستن دو قسم از «أفعل»
- ۱۱۶ ..... توضیح عبارت «لزوم اطلاق ثلاثین» و «وجوب دلالة عشرين»
- ۱۱۶ ..... استعمال باب عشرين در قرآن کریم
- ۱۱۶ ..... تبیین عبارت شارح
- ۱۱۷ ..... بررسی «عالمون»
- ۱۱۹ ..... معنای «علّیون»
- ۱۱۹ ..... اقسام اعراب مفرد ملحق به جمع
- ۱۲۰ ..... بررسی «أرضون»
- ۱۲۰ ..... بررسی «السّنون»
- ۱۲۱ ..... بررسی «السنة»
- ۱۲۱ ..... مثال های باب «السنون»
- ۱۲۱ ..... اعراب فاء الفعل باب «السنون»
- ۱۲۲ ..... اقسام جمع مکسر
- ۱۲۲ ..... توضیح شعر «دعاني من نجد»
- ۱۲۳ ..... کسر «نون» در بعضی از ملحقات جمع

- ۱۲۳ ..... فتح نون تشنیه
- ۱۲۴ ..... شاهد مثال در بیت «یا أبتا...»
- ۱۲۵ ..... چهارمین موضع اعراب نیابتی
- ۱۲۵ ..... تبیین «مزیدتین»
- ۱۲۵ ..... دو نزاع در جمع مؤنث سالم
- ۱۲۷ ..... بناء جمع به الف و تاء
- ۱۲۷ ..... اشکال به شارح
- ۱۲۷ ..... علم شدن جمع به الف و تاء
- ۱۲۸ ..... مراد از «الأوجه الثلاثة»
- ۱۲۹ ..... پنجمین موضع اعراب نیابتی
- ۱۲۹ ..... تعیین مثال های شارح
- ۱۲۹ ..... علت احتیاج به دو سبب در منع صرف
- ۱۳۰ ..... اقوال در غیر منصرف بعد از اضافه و دخول لام
- ۱۳۳ ..... وجه ظهور کلام مصتّف در اختیار قول دوم
- ۱۳۴ ..... ششمین موضع اعراب نیابتی
- ۱۳۴ ..... وجه تسمیه «افعال خمسة»
- ۱۳۵ ..... بیان صیغۀ «یعفون»
- ۱۳۵ ..... بررسی حذف نون بدون ناصب و جازم
- ۱۳۶ ..... معتلّ نحوی

- ۱۳۶ ..... اعراب اسم مقصور
- ۱۳۷ ..... وجه تسمیة « اسم مقصور »
- ۱۳۷ ..... مختار نجم الأئمة در وجه تسمیه
- ۱۳۷ ..... اعراب منقوص
- ۱۳۸ ..... وجه تسمیة « اسم منقوص »
- ۱۳۸ ..... بیان اشکالی بر شارح
- ۱۳۸ ..... بررسی حذف واو در « سندع الزبانية »
- ۱۴۰ ..... باب النكرة و المعرفة
- ۱۴۰ ..... اصل در اسم
- ۱۴۰ ..... اقسام تاثیر « ال » در اسم
- ۱۴۰ ..... اشکال بر تعریف نکره
- ۱۴۱ ..... اقسام نکره
- ۱۴۱ ..... الف و لام در « صاحب »
- ۱۴۱ ..... اشکالی دیگر بر تعریف نکره
- ۱۴۲ ..... اشکالی دیگر بر تعریف نکره
- ۱۴۲ ..... ترتیب معارف
- ۱۴۲ ..... منادی مقصود
- ۱۴۳ ..... بررسی تعریف « من » و « ما » استفهامیه
- ۱۴۳ ..... بررسی فاعل « نعم » و « بئس »

- ۱۴۴ ..... بیان یکی از اقسام معارف
- ۱۴۴ ..... فرق دلالت ضمائر و اسماء اشاره بر حضور
- ۱۴۵ ..... فرق وضع اسم ظاهر و ضمیر
- ۱۴۶ ..... مراد از استقلال و عدم استقلال در ضمائر
- ۱۴۶ ..... مراد از تکلم، خطاب و غیبت
- ۱۴۷ ..... لفظ ضمیر مجرور و منصوب
- ۱۴۷ ..... اختلافی بین صرفین و نحوین در ضمائر
- ۱۴۷ ..... ضمائر و حرکت های سه گانه
- ۱۴۸ ..... موضوع له « الف » « واو » « نون »
- ۱۴۸ ..... اقسام ضمائر از جهت تصوّر
- ۱۴۸ ..... تعداد ضمائر
- ۱۴۹ ..... بررسی موارد وجوب استتار ضمیر مرفوعی
- ۱۵۰ ..... استتار ضمیر در ظرف
- ۱۵۰ ..... ضمیر منفصل
- ۱۵۰ ..... ضمیر مرفوع منفصل
- ۱۵۱ ..... اتصال ضمیر مرفوع منفصل
- ۱۵۱ ..... بررسی ساختار بعضی از ضمائر
- ۱۵۲ ..... اقسام عدم امکان اتصال ضمیر
- ۱۵۴ ..... بررسی ساختار ضمیر منفصل منصوبی

- مراد از «جریان» و «من هوله» ..... ۱۵۵
- موارد دیگر عدم امکان اتصال ضمیر ..... ۱۵۵
- استثناء از عدم جواز انفصال ضمیر ..... ۱۵۶
- انفصال ضمیر در ضرورت شعری ..... ۱۵۶
- ضمیر دوم از دو ضمیر غیر معمول نواسخ ..... ۱۵۶
- ضمیر دوم از دو ضمیر معمول نواسخ ..... ۱۵۷
- شروط اثبات قواعد لغت توسط روایات ..... ۱۵۸
- تقدیم و تأخیر ضمائر مختلف الرّتبة ..... ۱۵۸
- تقدیم و تأخیر ضمائر متحد الرّتبة ..... ۱۵۹
- توضیح شعر فرزدق ..... ۱۶۰
- نون وقایه ..... ۱۶۱
- لیسی بدون نون وقایه ..... ۱۶۲
- بررسی «علیه رجلاً لیسینی» ..... ۱۶۳
- نون وقایه در «لیت» ..... ۱۶۳
- نون وقایه در «لعلّ» ..... ۱۶۴
- نون وقایه در باقی حروف مشبهة بالفعل ..... ۱۶۴
- استناد به اقوال طوائف عرب ..... ۱۶۵
- وجوه «قط قط بعزّ تک» ..... ۱۶۷
- معنای لغوی و اصطلاحی علم ..... ۱۶۸

- علم شخص و علم جنس ..... ۱۶۸
- تبیین تعریف علم ..... ۱۶۸
- توضیح مثال های مصتّف ..... ۱۶۹
- فرق اسم و لقب ..... ۱۷۱
- فرق کنیه مشعر به مدح و ذمّ و لقب ..... ۱۷۱
- اقسام علم ..... ۱۷۱
- اطلاقات اسم ..... ۱۷۱
- فرق کنیه و لقب ..... ۱۷۲
- بررسی اجتماع لقب با اسم و کنیه ..... ۱۷۲
- اجتماع اسم و کنیه ..... ۱۷۴
- صورت های اجتماع اسم، لقب و کنیه ..... ۱۷۴
- صورت اول اجتماع اسم مفرد و لقب مفرد ..... ۱۷۵
- معنای جواز در عبارت شارح ..... ۱۷۶
- اجتماع لقب با اسم در صورت اتباع ..... ۱۷۶
- سه صورت باقی اجتماع اسم مفرد و لقب مفرد ..... ۱۷۶
- جواز تقدیم لقب مشهور ..... ۱۷۷
- شرط جواز قطع ..... ۱۷۷
- مراد از « منه » ..... ۱۷۷
- توضیح عبارت شارح ..... ۱۷۸



- ۱۷۸ ..... بیان دو عبارت شارح
- ۱۷۸ ..... نسبت بین علم مرتجل و علم منقول
- ۱۷۹ ..... فرق وضع بین علم منقول و مرتجل و بین علم بالغلبه
- ۱۷۹ ..... توضیح مثال های « شمّر، یزید، إصمت »
- ۱۷۹ ..... امکان علم شدن حرف
- ۱۸۰ ..... حکایت و اقسام آن
- ۱۸۱ ..... بررسی علمیت فعل بدون فاعل
- ۱۸۲ ..... بررسی اعراب و بناء مرکّب مزجی
- ۱۸۴ ..... اشکال بر عبارت شارح و پاسخ به آن
- ۱۸۴ ..... دو مثال مرکّب اضافی
- ۱۸۴ ..... اقسام وقف
- ۱۸۵ ..... فرق علم جنس و اسم جنس
- ۱۸۵ ..... توضیح عبارت شارح « مدلوله شائع »
- ۱۸۶ ..... احکام لفظی علم جنس
- ۱۸۶ ..... تعریف لفظی و تنکیر معنوی علم جنس
- ۱۸۷ ..... معنای « عمّ » در شعر مصنّف
- ۱۸۷ ..... اقسام علم جنس
- ۱۸۸ ..... معنای « میسرة »
- ۱۸۹ ..... تقدّم رتبه اسم اشاره بر موصول

- ۱۹۰ ..... مشار الیه «ذا»
- ۱۹۰ ..... مشار الیه در ﴿قال هذا ربِّي﴾
- ۱۹۱ ..... اشکال بر عبارت مصنّف و شارح
- ۱۹۱ ..... توضیح عبارت شارح «تان تثنیة تا»
- ۱۹۲ ..... اشکال بر تثنیة حقیقی اسماء اشاره و پاسخ آن
- ۱۹۳ ..... کاف خطاب در اسماء اشاره
- ۱۹۴ ..... تعداد اسماء اشاره همراه کاف خطاب
- ۱۹۴ ..... بررسی «أولی»
- ۱۹۵ ..... بررسی عدم اجتماع هاء تنبیه و لام
- ۱۹۶ ..... اشکال بر اشاره به زمان توسط «هنالک»
- ۱۹۷ ..... تعیین مصدر در جمله مؤوَله
- ۱۹۸ ..... مصدر عدمی
- ۱۹۸ ..... دخول «أن» ناصبه بر افعال
- ۱۹۹ ..... دخول «أن» بر فعل متصرّف
- ۱۹۹ ..... شرط مصدری بدون «أن»
- ۲۰۰ ..... اشکال بر شارح
- ۲۰۰ ..... لغات «الذی»
- ۲۰۰ ..... بررسی «الذی»
- ۲۰۱ ..... لغات «التی»

- مفرد « اللذان » و « اللتان » ..... ۲۰۱
- حذف یاء « الذي » و « التي » در تشبیه ..... ۲۰۱
- تشدید نون « اللذان » و « اللتان » ..... ۲۰۲
- مراد از « الألی » در شعر « وتبلی الألی ... » ..... ۲۰۳
- تسامح در اطلاق جمع بر « الألی » ..... ۲۰۳
- علّت عدم اعراب « الذین » ..... ۲۰۳
- توضیح آیه ﴿ کمثل الذی ... ﴾ ..... ۲۰۴
- علّت استعمال « اللآء » در مذکر ..... ۲۰۴
- توضیح « تطلق علی ما تطلق علیه » ..... ۲۰۵
- موارد استعمال « من » در غیر عالم ..... ۲۰۵
- بررسی « ما » ..... ۲۰۸
- بررسی « ال » ..... ۲۰۹
- صفت صلّه « ال » ..... ۲۱۰
- بررسی « ذو » ..... ۲۱۱
- معنای « ذات » ..... ۲۱۱
- اعراب و بناء « ذات » ..... ۲۱۲
- معنای « ذوات » ..... ۲۱۲
- اعراب و بناء « ذوات » ..... ۲۱۳
- تشبیه و جمع « ذو » و « ذوات » ..... ۲۱۳

- اشتراک «ذا» بین اسم اشاره و موصول ..... ۲۱۳
- موصولیت «ذا» ..... ۲۱۳
- شروط موصولیت «ذا» ..... ۲۱۴
- مثال «ذا» موصوله ..... ۲۱۴
- بررسی «لماذا جئت» ..... ۲۱۵
- توضیح «ماذا التواني» ..... ۲۱۶
- بررسی عدم اشتراط تقدّم «من» و «ما» ..... ۲۱۶
- توضیح عبارت شارح «أي كلّ الموصولات» ..... ۲۱۹
- صله و شرائط جمله صلّه ..... ۲۱۹
- جمله تعجب ..... ۲۲۰
- استثناء از معهودیت جمله صلّه ..... ۲۲۱
- استثناء از خبریت جمله صلّه ..... ۲۲۱
- شبه جمله ..... ۲۲۲
- صفت صریحه ..... ۲۲۲
- دخول «ال» موصوله بر فعل مضارع ..... ۲۲۳
- توضیح «لوقاله لوقع في محذور أشد» ..... ۲۲۴
- توضیح «الرسول الله منهم» ..... ۲۲۵
- چهار صورت استعمال «أَيّ» ..... ۲۲۵
- استخراج چهار صورت «أَيّ» از کلام مصنّف ..... ۲۲۷

- ۲۲۷ ..... علّت اعراب « آئی » در سه صورت
- ۲۲۸ ..... علّت بناء « آئی » در صورت چهارم
- ۲۲۸ ..... بررسی « آئی » در صورت دوم
- ۲۲۹ ..... بناء بر ضمّ در « آئی »
- ۲۲۹ ..... اقوال در اعراب و بناء « آئی »
- ۲۲۹ ..... بررسی آیه ﴿أَیْمُ أَشَدَّ﴾ و مختار خلیل و یونس
- ۲۳۰ ..... اطلاعات حکایت و توضیح کلام شارح
- ۲۳۱ ..... حذف عائد در « آئی » و بقیّه موصولات
- ۲۳۲ ..... شروط حذف عائد منصوب
- ۲۳۲ ..... شاهد مثال در « خیر الخیر ما کان عاجله »
- ۲۳۲ ..... شاهد در « ما الله مولیک »
- ۲۳۳ ..... توضیح « جاء الذي إیّاه ضربت »
- ۲۳۳ ..... ضمیر عائد در ﴿وَمَا رزقناهم ینفقون﴾
- ۲۳۳ ..... حذف عائد منصوب به حرف
- ۲۳۴ ..... توضیح « جاء الذي أنا الضاربه »
- ۲۳۴ ..... حذف عائد مجرور به اضافه
- ۲۳۵ ..... حذف عائد مجرور به حرف جر
- ۲۳۶ ..... معرّف به الف و لام
- ۲۳۶ ..... اقوال در حرف تعریف « ال »

- ۲۳۷ ..... توضیح «عَرَفْتُ»
- ۲۳۸ ..... اقسام «ال»
- ۲۴۳ ..... علم بالغلبه
- ۲۴۴ ..... ندا و اضافه علم بالغلبه
- ۲۴۵ ..... توضیح عبارت مصنّف
- ۲۴۵ ..... ال در علم بالغلبه
- ۲۴۶ ..... باب ابتدا
- ۲۴۶ ..... بررسی لفظ «مبتداً»
- ۲۴۶ ..... اصل مرفوعات
- ۲۴۷ ..... ادله تقدیم مبتدا
- ۲۴۸ ..... ادله تقدیم فاعل
- ۲۴۹ ..... اقسام مبتدا
- ۲۴۹ ..... تعریف مبتدای اسمی
- ۲۴۹ ..... اقسام مبتدای اسمی
- ۲۵۱ ..... تعریف مبتدای وصفی
- ۲۵۱ ..... مراد از «مکتفی به»
- ۲۵۱ ..... بررسی تعریف مبتدای اسمی
- ۲۵۲ ..... بررسی تعریف مبتدای وصفی
- ۲۵۳ ..... توضیح متن شارح

- ۲۵۴ ..... شرط مبتدای وصفی
- ۲۵۵ ..... توضیح متن شارح
- ۲۵۵ ..... وصف رافع ضمیر مستتر
- ۲۵۶ ..... اعتماد وصف بر نفی
- ۲۵۶ ..... اقوال در «غیر قائم الزیدان»
- ۲۵۸ ..... مبتدای وصفی بدون اعتماد بر نفی و استفهام
- ۲۵۸ ..... سه حالت وصف و اسم بعد از او
- ۲۶۰ ..... بررسی جمع مکسر وصف
- ۲۶۰ ..... اقوال در رافع مبتدا و خبر
- ۲۶۲ ..... تعریف خبر
- ۲۶۳ ..... تعریف خبر مفرد و اقسامش
- ۲۶۴ ..... بررسی جمله خبر
- ۲۶۶ ..... تطابق جمله خبر و مبتدا در معنی
- ۲۶۷ ..... اقسام خبر
- ۲۶۷ ..... اسم جامد
- ۲۶۹ ..... اختلاف بصرین و کوفین در خلّو خبر مفرد از ضمیر
- ۲۶۹ ..... تحمّل ضمیر در اسم زمان و مکان و آلت
- ۲۶۹ ..... اقسام خبر مشتقّ
- ۲۷۰ ..... شروط استتار ضمیر در خبر مفرد مشتقّ

- ۲۷۱ ..... تبیین عبارت شارح « و أبرزنه ... »
- ۲۷۲ ..... تبیین عبارت شارح « و أخبروا ... »
- ۲۷۲ ..... اقوال در تعیین خبر
- ۲۷۴ ..... توضیح عبارت شارح
- ۲۷۴ ..... وجوب حذف متعلق ظرف
- ۲۷۴ ..... تبیین عبارت شارح « ثم إن قدر اسم فاعل ... »
- ۲۷۵ ..... شرط وجوب حذف متعلق ظرف
- ۲۷۷ ..... افعال عموم و افعال خصوص
- ۲۷۸ ..... ظرف مستقر و لغو
- ۲۷۹ ..... خبر شدن اسم زمان برای مصدر
- ۲۷۹ ..... خبر شدن اسم زمان برای ذات
- ۲۸۲ ..... عدم جواز ابتدا به نکره
- ۲۸۲ ..... چهارده مسوِّغ ابتدا به نکره
- ۲۹۲ ..... وحدت خبر و صفت و حال
- ۲۹۳ ..... مراد از تقدیم و تاخیر مبتدا
- ۲۹۳ ..... مراد از « إذ لا ضررا »
- ۲۹۳ ..... صورت اول امتناع تقدیم خبر
- ۲۹۴ ..... اقوال در مبتدا و خبر معرفه بدون قرینه
- ۲۹۵ ..... تقدیم خبر در فرض وجود قرینه



- ۲۹۶ ..... صورت دوم امتناع تقدیم خبر
- ۲۹۷ ..... صورت سوم امتناع تقدیم خبر
- ۲۹۸ ..... توضیح «هل إلا علیک المعول»
- ۲۹۹ ..... صورت چهارم امتناع تقدیم خبر
- ۲۹۹ ..... اقسام صدارت در مبتدا
- ۳۰۰ ..... صورت پنجم امتناع تقدیم خبر
- ۳۰۰ ..... اولین صورت وجوب تقدیم خبر
- ۳۰۱ ..... دومین صورت وجوب تقدیم خبر
- ۳۰۱ ..... اشکال ابن مالک بر ابن حاجب و شارح بر مصنّف
- ۳۰۲ ..... سومین صورت وجوب تقدیم خبر
- ۳۰۳ ..... چهارمین صورت وجوب تقدیم خبر
- ۳۰۳ ..... اقسام حذف
- ۳۰۳ ..... حذف جائز
- ۳۰۴ ..... اقسام قرینه
- ۳۰۴ ..... مراد از قرینه مشروط در حذف
- ۳۰۵ ..... عدم وجوب حذف در مثال های مصنّف
- ۳۰۵ ..... دو صورت وجوب حذف خبر
- ۳۰۷ ..... صورت سوم وجوب حذف خبر
- ۳۰۹ ..... صورت چهارم وجوب حذف خبر

- چهار مورد وجوب حذف مبتدا ..... ۳۱۰
- خبر های متعدّد برای یک مبتدا ..... ۳۱۲
- دو خبر برای دو مبتدا ..... ۳۱۳
- باب نواسخ ..... ۳۱۵
- بررسی لغوی و اصطلاحی «نواسخ» ..... ۳۱۵
- ناسخ اول: افعال ناقصه ..... ۳۱۵
- عمل افعال ناقصه ..... ۳۱۵
- شروط اسماء افعال ناقصه ..... ۳۱۶
- معنای «ظَلَّ، بات، أضحى» ..... ۳۱۷
- معنای «صار» ..... ۳۱۸
- معنای «زال» ..... ۳۱۸
- معنای «لیس» و بررسی آن ..... ۳۱۸
- بررسی «زال» ..... ۳۲۰
- بررسی «زال، برح، انفک و فتن» ..... ۳۲۰
- بررسی «دام» ..... ۳۲۱
- استعمال افعال ناقصه در معنای یکدیگر ..... ۳۲۲
- تصرّفات افعال ناقصه ..... ۳۲۳
- عمل مشتقات افعال ناقصه ..... ۳۲۴
- بیان «کونک ایّاه» و «کائنا أخواک» و «لست زائلا أحبک» ..... ۳۲۴

- ۳۲۶ ..... حکایتی از ابو علی فارسی
- ۳۲۷ ..... تقدّم خبر افعال ناقصه بر اسم آن ها
- ۳۲۹ ..... موارد امتناع تقدیم خبر
- ۳۳۰ ..... موارد وجوب تقدیم خبر
- ۳۳۱ ..... تقدّم خبر بر « دام »
- ۳۳۱ ..... تقدیم خبر بر افعال ناقصه به همراه حرف مصدری
- ۳۳۲ ..... تقدیم خبر بر « لیس »
- ۳۳۴ ..... موارد وجوب تقدیم خبر بر افعال ناقصه
- ۳۳۴ ..... اقسام افعال ناقصه از جهت نقص و تمام
- ۳۳۴ ..... افعال تامه
- ۳۳۶ ..... افعال ناقصه
- ۳۳۷ ..... دوام نقص در « فتی، لیس و زال »
- ۳۳۷ ..... « زال » تامه
- ۳۳۸ ..... تضمین معنای افعال ناقصه
- ۳۳۸ ..... صور تقدیم معمول خبر و احکام آنها
- ۳۳۹ ..... استثناء از امتناع دو صورت اول
- ۳۴۱ ..... توجیه « بها کان إیّاهم عطیة عودا »
- ۳۴۱ ..... « کان » زائده
- ۳۴۲ ..... موارد اطراد زیادی « کان »

- ۳۴۳ ..... غرض از زیادی « کان »
- ۳۴۳ ..... عمل « کان » زائده
- ۳۴۳ ..... اختصاص زیادی به « کان »
- ۳۴۴ ..... دو قسم از اقسام حذف « کان »
- ۳۴۵ ..... دو قسم از اقسام حذف « کان »
- ۳۴۷ ..... حذف نون مضارع « کان »
- ۳۴۹ ..... اشکال بر قاعده « الضمائر تردّ الأشیاء إلى أصولها »
- ۳۴۹ ..... ناسخ دوم: حروف مشبّهه به لیس
- ۳۴۹ ..... وجه شبه
- ۳۵۰ ..... تبیین عبارت البهجة المرضية
- ۳۵۰ ..... شروط عمل « ما »
- ۳۵۲ ..... توسّع در ظروف
- ۳۵۳ ..... اعراب معطوف به « لکن، بل » بعد از خبر منصوب
- ۳۵۴ ..... بای زائده در خبر ما و لیس
- ۳۵۵ ..... اعراب معطوف بر خبر مجرور به باء
- ۳۵۶ ..... علّت استفاده از « باء » زائده
- ۳۵۶ ..... زیادی « باء » در خبر بعد از لا و نفی کان
- ۳۵۷ ..... عمل « لا » و شرائط آن
- ۳۵۸ ..... حذف خبر « لا »

- ۳۵۸ ..... بررسی صیغهٔ «تلی»
- ۳۵۸ ..... بررسی ساختار «لات»
- ۳۵۹ ..... عمل «لات» و «إن»
- ۳۵۹ ..... علت عدم عمل «لات» در غیر «حین» و مرادفش
- ۳۶۰ ..... حذف اسم «لات»
- ۳۶۰ ..... ذکر اسم و خبر «لات»
- ۳۶۱ ..... ناسخ سوم: افعال مقاربه
- ۳۶۱ ..... اختلاف در وجه نام گذاری افعال مقاربه
- ۳۶۱ ..... اقسام افعال مقاربه
- ۳۶۱ ..... عمل و معنای «کاد» و «عی»
- ۳۶۲ ..... خبر افعال مقاربه
- ۳۶۳ ..... «أن» در خبر «عی»
- ۳۶۴ ..... «أن» در خبر «کاد»
- ۳۶۴ ..... بررسی «حری»
- ۳۶۵ ..... بررسی «اخلولق»
- ۳۶۵ ..... «أن» در خبر «أوشک»
- ۳۶۶ ..... بررسی «کرب»
- ۳۶۷ ..... وجوب ترک «أن» از خبر شروع
- ۳۶۸ ..... صیغه های افعال ناقصه

- ۳۶۹ ..... آن و فعل بعد از « عسی، اخلولق و أوشک »  
 ۳۷۰ ..... تجرّد از ضمیر و اضمار در « عسی، اخلولق و أوشک »  
 ۳۷۱ ..... اثر تجرّد از ضمیر و اضمار .....  
 ۳۷۲ ..... اسم قبل از این افعال .....  
 ۳۷۲ ..... فتح و کسر در سین « عسی » .....  
 ۳۷۳ ..... ناسخ چهارم: إنّ و نظائرش .....  
 ۳۷۳ ..... شباهت « إنّ و نظائرش » به فعل .....  
 ۳۷۴ ..... معنی و عمل حروف مشبیه بفعل .....  
 ۳۷۵ ..... عدم ورود حروف مشبیه بفعل بر دو جمله .....  
 ۳۷۵ ..... صور تقدیم خبر حروف مشبیه بفعل .....  
 ۳۷۶ ..... موارد وجوب فتح همزه « إنّ » .....  
 ۳۷۸ ..... موارد وجوب کسر همزه « إنّ » .....  
 ۳۸۲ ..... موارد جواز دو وجه در همزه « إنّ » .....  
 ۳۸۶ ..... لام ابتدا در خبر « إنّ » .....  
 ۳۸۶ ..... شروط دخول لام ابتدا بر خبر « إنّ » .....  
 ۳۸۷ ..... معمول خبر، مدخول لام ابتدا .....  
 ۳۸۸ ..... ضمیر فصل، مدخول لام ابتدا .....  
 ۳۸۹ ..... وجه تسمیه ضمیر فصل .....  
 ۳۸۹ ..... بررسی ضمیر فصل .....

- ۳۹۰ ..... شروط در ضمیر فصل
- ۳۹۰ ..... فوائد ضمیر فصل
- ۳۹۱ ..... اسم مؤخر، مدخول لام ابتدا
- ۳۹۲ ..... لام ابتدا در غیر سه مورد
- ۳۹۳ ..... توضیح «لَمَّا أَحْقَرَ»
- ۳۹۴ ..... «ما» کافه
- ۳۹۴ ..... «ما» کافه و عمل حروف
- ۳۹۵ ..... بررسی «لِيتِمَا هَذَا الْحِمَامَ لَنَا»
- ۳۹۶ ..... عطف بر اسم «إِنَّ»
- ۳۹۷ ..... عطف به رفع قبل از استکمال خبر
- ۳۹۹ ..... اصل در عطف بر اسم «إِنَّ»
- ۴۰۰ ..... ملحقات به «إِنَّ» در احکام عطف بر اسم آن
- ۴۰۱ ..... بررسی شرط الحاق «أَنَّ»
- ۴۰۲ ..... عدم الحاق «لِيت، لعلّ، لکنّ» به «إِنَّ»
- ۴۰۲ ..... بررسی «إِنْ» مخفّفه
- ۴۰۳ ..... لام در خبر «إِنْ»
- ۴۰۳ ..... بی نیازی از لام در خبر «إِنْ» مهمله
- ۴۰۴ ..... مدخول «إِنْ» مخفّفه
- ۴۰۵ ..... بررسی «أَنَّ» مخفّفه

- فصل بین «أن» و فعل ..... ۴۰۷
- بررسی «كأن» مخففه ..... ۴۰۹
- مخالفت «كأن» و «أن» ..... ۴۱۰
- تخفیف «لعلّ» ..... ۴۱۱
- تخفیف «لکنّ» ..... ۴۱۱
- ناسخ پنجم: لا نفی جنس ..... ۴۱۳
- بررسی عنوان ..... ۴۱۳
- لام تبرئه ..... ۴۱۴
- عمل «لا» نفی جنس ..... ۴۱۴
- اعمال در نکره ..... ۴۱۵
- بعض شروط عمل «لا» ..... ۴۱۶
- عمل در اسم مضاف و شبه مضاف ..... ۴۱۷
- ترجمه عبارت شارح ..... ۴۱۷
- رفع خبر «لا» ..... ۴۱۸
- علت بناء اسم «لا» ..... ۴۱۸
- بررسی «لا زیدین» ..... ۴۱۹
- بررسی «لا مسلمات» ..... ۴۲۰
- بررسی تکرار «لا» ..... ۴۲۰
- نعت اسم «لا» ..... ۴۲۲



- ۴۲۳ ..... بررسی عدم تکرار « لا »
- ۴۲۴ ..... بررسی بدل، عطف بیان و تاکید اسم « لا »
- ۴۲۶ ..... بررسی « لا » مدخول همزه استفهام
- ۴۲۸ ..... « ألا » به معنای عرض
- ۴۲۸ ..... حذف خیر « لا » نزد حجازیین
- ۴۲۹ ..... اعراب « لا إله إلا الله »
- ۴۲۹ ..... حذف خیر « لا » نزد بنی تمیم
- ۴۳۱ ..... حذف اسم « لا »
- ۴۳۲ ..... ناسخ ششم: افعال قلوب
- ۴۳۲ ..... وجه تسمیه
- ۴۳۲ ..... عمل افعال قلوب
- ۴۳۲ ..... اقسام افعال قلوب
- ۴۳۳ ..... مراد از « المفرد المضاف » در قول شارح
- ۴۳۳ ..... معنی و عمل « رأى »
- ۴۳۴ ..... معنی و عمل « خال »
- ۴۳۵ ..... معنای « علمت »
- ۴۳۶ ..... معنای « وجد »
- ۴۳۶ ..... معنای « ظنّ »
- ۴۳۷ ..... معنای « حسیب »

- ۴۳۸ ..... معنای « زعم »
- ۴۳۸ ..... معنای « عدّ »
- ۴۳۹ ..... معنای « حجبی »
- ۴۴۰ ..... معنای « دری »
- ۴۴۱ ..... معنای « جعل »
- ۴۴۱ ..... معنای « هب »
- ۴۴۲ ..... معنای « تعلّم »
- ۴۴۳ ..... افعال تصییر و تحویل
- ۴۴۵ ..... احکام اختصاصی افعال قلوب
- ۴۴۶ ..... الغاء و تعلیق
- ۴۴۶ ..... بررسی تعلیق
- ۴۴۷ ..... « هب » و « تعلّم »
- ۴۴۷ ..... عمل مشتقات این افعال
- ۴۴۸ ..... فرق الغاء و تعلیق
- ۴۴۸ ..... موارد الغاء
- ۴۵۰ ..... تاویل الغاء در ابتدای کلام
- ۴۵۱ ..... تعلیق توسط « ما و إن » نافیه
- ۴۵۲ ..... مقتضای افعال قلوب
- ۴۵۳ ..... تعلیق توسط « ان، لام ابتدا، لام قسم و استفهام »

- ۴۵۵ ..... تعلیق توسط « لعلّ و لو »
- ۴۵۶ ..... عطف بر معلق
- ۴۵۶ ..... بعض افعال یک مفعولی
- ۴۵۷ ..... « رأی » به معنای « الرؤیا »
- ۴۵۸ ..... حذف مفعول های افعال قلوب
- ۴۶۰ ..... عمل « ظنّ » در « قول »
- ۴۶۱ ..... فصل به « ظرف، شبه ظرف و معمول »
- ۴۶۲ ..... عمل « قول » در لغت قبیله سلیم
- ۴۶۳ ..... بررسی تعدّی
- ۴۶۵ ..... احکام « أرى و أعلم »
- ۴۶۹ ..... « علم و رأی » یک مفعولی
- ۴۷۰ ..... مفعول دوم « أرى و أعلم »
- ۴۷۲ ..... تعدّی به سه مفعول در پنج فعل
- ۴۷۶ ..... فهرست مطالب

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين و الصلاة و السلام على خير خلقه محمّد و آله الطيّين  
الطاهرين، و اللعن الدائم على أعدائهم أجمعين، من الآن إلى قيام يوم الدين

## باب الفاعل

هذا باب (الفاعل) وفيه المفعول به

و هو كما قال في شرح الكافية المسند إليه فعل تامّ مقدّم فارغ باق على الصّوغ الأصليّ أو ما يقوم مقامه؛ فالمسند إليه يعمّ الفاعل و النائب عنه و المبتدأ و المنسوخ الإبتداء. و قيد التامّ يخرج اسم كان، و التّقديم يخرج المبتدأ، و الفراغ يخرج نحو «يقومان

(هذا باب الفاعل وفيه المفعول به)

### تعريف الفاعل

للفاعل عندهم تعريفات لافائدة في ذكرها و ذكر ما فيها من النقص و الإبرام، فالأحسن أن نقتصر بذكر ما في الكتاب: (و هو) أي الفاعل في اللغة من أوجد الفعل، و في الاصطلاح (كما قال في شرح الكافية<sup>١</sup> المسند إليه فعل تامّ)، سواء كان لازماً ك «عقد» أو متعدّياً ك «ضرب» (مقدّم) على المسند إليه (فارغ) عن ضمير الفاعل (باق على الصّوغ الأصليّ أو) أسند إليه (ما يقوم مقامه) أي مقام فعل تامّ مقدّم فارغ باق على الصّوغ الأصليّ.

(فالمسند إليه) بمنزلة الجنس (يعمّ) أي يشمل أربعة أشياء أعني (الفاعل و النائب عنه و المبتدأ و المنسوخ الإبتداء، و قيد «التامّ») بمنزلة الفصل الأوّل (يخرج) المنسوخ الإبتداء أعني (اسم «كان») و «عسى». قال ابن هشام<sup>٢</sup> في أوّل المواضع التي يعود الضمير فيها على متأخر لفظاً و رتبة: "ولا يدخل الناسخ على الفاعل"<sup>٣</sup>. (و) قيد التقديم بمنزلة الفصل الثاني (يخرج المبتدأ)، نحو: «زيد قام» و فيها إشكال سنذكره، (و) قيد (الفراغ) بمنزلة الفصل الثالث (يخرج) «الزيدان» في (نحو: «يقومان الزيدان»)، لأنّ الفعل المسند إليهما و إن كان مقدّمًا لكنّه

١. شرح الكافية الشافية: ٢ / ٥٧٦.

٢. تقدّمت ترجمة ابن هشام في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٥.

٣. مغني اللبيب: ٦٣٥.

الزَّيدان» و بقاء الصَّوْغِ الْأَصْلِيِّ يخرج النائب عن الفاعل، و ذكر ما يقوم مقامه يدخل فاعل اسم الفاعل و المصدر، و اسم الفعل، و الظرف و شبهه و أو فيه للتنويع لا للترديد.

ليس فارغاً من الضمير و فيه أيضاً الإشكال الذي سنذكره، (و قيد (بقاء الصوغ الأصلي) بمنزلة الفصل الرابع (يخرج النائب عن الفاعل) و هذا يحتاج إلى توضيح سنذكره، (و ذكر «ما يقوم مقامه» يدخل فاعل اسم الفاعل و المصدر و اسم الفعل و الظرف و شبهه. و «أو» فيه) أي في التعريف (للتنويع لا للترديد)، فلا يستشكل بأنّ التردد في التعريف موجب للإجمال المنافي للغرض من التعريف أعني التعيين.

استشكل في دخول المبتدأ من نحو: «زيد قام» بأنّ الفعل لم يسند إلى المبتدأ بل الجملة أسندت إليه فلا يحتاج إخراجُه إلى قيد التقديم، لأنّه خارج بنفسه؛ و أوجب بأنّ الإسناد إلى ضمير شيء إسناد إليه حقيقة؛ و لا يخفى ما فيه من التعسف.

و استشكل أيضاً في دخول «الزيدان» من نحو: «يقومان الزيدان» بأنّ المراد من التقديم ما كان واجباً بسبب وصفه العنوّائيّ والخبر ليس واجب التقديم بسبب وصفه العنوّائيّ، أي كونه خبراً مع أنّ الفعل في «يقومان» كما قلنا ليس مسنداً إلى «الزيدان»، فلا يدخل «يقومان» في التعريف حتى يحتاج إلى الإخراج.

### الصيغ الأصلية للفعل

ثم اعلم أنّهم اختلفوا في الصيغ الأصلية للفعل، فقال بعضهم: هي ثلاث: الأوّل ما كان بفتح العين، كـ «صَرَب» والثاني ما كان بضم العين، كـ «شَرَف»، والثالث ما كان بكسر العين، كـ «عَلِم» والفاء في الجميع مفتوح.

و ذكر المصنّف للتوعين مثالين فقال: (الفاعل الذي كمرفوعي أتى زيد منيراً وجهه نعم الفتى) و مثل بهذا المثال إعلاماً بأنّه لا فرق في الفعل بين المتصرّف و الجامد.

و زاد بعضهم<sup>١</sup> ما كان بضم الفاء و كسر العين، أي الفعل المبني للمفعول، والصحيح أنّه ليس بأصل و إنّما هو مغيّر من فعل الفاعل<sup>٢</sup>؛ و احتجّ ذلك البعض بأنّه جاءت أفعال لم ينطق لها بفاعل أصلاً كـ «زهى الرجل» و لو كان فرعاً للزم أن لا يوجد إلّا حيث يوجد الأصل. و ردّ هذا الاحتجاج بأنّ العرب قد يستغني بالفرع عن الأصل، ألا ترى أنّه قد جاءت جموع لم ينطق لها بمفرد كـ «مذاكير» و نحوه و هي لاشكّ ثوان عن المفردات.

هذا ما يذكره الشارح في أوائل باب التصريف نقلناه هنا بأدنى تغيير لتوضيح قوله: «و بقاء الصوغ الأصلي يخرج النائب عن الفاعل» و للتنبية على أنّ إخرجه على قول الأكثر لا الكل.

### أمثلة الفاعل في الألفيّة

(و) قد (ذكر المصنّف للتوعين) أي لما أسند إليه الفعل و ما أسند إليه ما يقوم مقامه (مثالين فقال: الفاعل) الاسم (الذي كمرفوعي) قولك («أتى زيد منيراً وجهه نعم الفتى» و)، إنّما (مثل بهذا المثال إعلاماً) بأمرين: الأوّل (بأنّه لا فرق في الفعل بين المتصرّف) نحو: «أتى» (والجامد) نحو: «نعم»، و الثاني أنّه لا فرق في الفاعل بين أن يكون مرفوعاً لفظاً نحو: «زيد» و «وجهه»، و بين أن يكون مرفوعاً تقديراً نحو: «الفتى» و كذلك إذا كان مرفوعاً محلاً كما يصرّح بذلك بعيد هذا.

١. كالمبرد و ابن الطراوة و الكوفيين و نقل عن سيبويه و المازني. شرح التصريح: ٢ / ٦٦٣

٢. مذهب جمهور البصريين و نقل عن سيبويه أيضاً. المصدر

و حصره الفاعل في مرفوعي ما ذكره إما جري على الغالب لإتيانه مجروراً بمن إذا كان نكرة بعد نفي و شبهه كـ «ما جاءني من أحد» و بالباء في نحو: ﴿كفى بالله شهيداً﴾ أو إرادته للأعمّ من مرفوعي اللفظ و المحلّ.

### اعراب الفاعل

(و حصره) أي حصر المصنّف (الفاعل في مرفوعي ما ذكره) في المثال (إما جري على الغالب) لا الكلية (لإتيانه مجروراً بـ «من» إذا كان نكرة بعد نفي أو شبهه كـ «ما جاءني من أحد» و بالباء في نحو: ﴿كفى بالله شهيداً﴾<sup>(١)</sup>.

قال الشيخ عبد القاهر<sup>٢</sup> في آخر أسرار البلاغة: «إن الاسم الداخِل عليه الباء في نحو: «كفى يزيد» فاعل «كفى» و محال أن تعدّي الفعل إلى الفاعل بالباء أو غير الباء ففي الفعل من الاقتضاء للفاعل ما لاحاجة معه إلى متوسط و موصل و معدّ انتهى<sup>٣</sup>. و سيأتي في باب حروف الجرّ فائدة الحروف الزائدة في كلام إن شاء الله.

(أو إرادة للأعمّ من مرفوعي اللفظ و المحلّ) فيكون جرياً على الكل فيدخل الأقسام كلها. وليعلم أنّه قد جاء في بعض اللغات الفاعل منصوباً و المفعول مرفوعاً نحو: «خَرَقَ الثوبُ المسامز» برفع «الثوب» و نصب «المسامز»، و نحو: «كَسَرَ الزُّجَاجُ الحجرَ» برفع «الزجاج» و نصب «الحجر» لكنّه شاذٌّ و من باب القلب، و قد يأتي كلاهما مرفوعين كقوله:

١. النساء: ٧٩.

٢. عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمّد الجرجانيّ، أبو بكر (م ٤٧١ ق) و اضع أصول البلاغة. كان من أئمة اللغة. من أهل جرجان بين طبرسات و خراسان له شعر رقيق. من كتبه «أسرار البلاغة» و «دلائل الإعجاز» و «الجمل» و «إعجاز القرآن». الأعلام: ٤ / ٤٨

٣. اسرار البلاغة: ٤٢٣.

٤. قياسي مطرّد عند ابن الطراوة. شرح التصريح: ١ / ٣٩٥.



(و) لا يبدّ (بعد فعل) من (فاعل) و هي أعني البعدية مرتبته فلا يتقدّم على الفعل لأنّه كالجزء منه.

إنّ من صاد عققاً لمشوم كيف من صاد عققان و بوم<sup>١</sup>

حيث رفع الفاعل و هو الضمير المستتر في «صاد» والمفعول و هو «عققان»، لكن في هذا المثال للتأمل مجال لولا «بوم».

مسألة: قد يجزّ الفاعل بإضافة المصدر إليه كما يجيء في باب إعمال المصدر<sup>٢</sup> عند قول الناظم:

و بعد جرّه الذي أضيف له كمل بنصبٍ أو برفعٍ عملّه

مثل: ﴿لَوْ لَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ﴾<sup>٣</sup>.

### تقدّم الفعل على الفاعل

مسألة: (و) لا يبدّ بعد فعل من فاعل و هي أعني البعدية رتبته، فلا يتقدّم على الفعل)

لوجهين:

الأول: (لأنّه كالجزء منه) أي من الفعل لشدة اتصاله بالفعل كما بيّن في علم الصرف في إسكان اللام في نحو: «ضربت»<sup>٤</sup> فكما لا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها كذلك لا يجوز تقديم الفاعل على فعله.

والثاني: ما ذكرناه في أول بحث المبتدأ، و حاصله أنّ تقديم الفاعل على الفعل موجب للبس بينه و بين المبتدأ، لأنك إذا قلت: «زيد قام» و كان تقديم الفاعل جائزاً لم يدر المخاطب أردت الإخبار عن «زيد» بجملة «قام» و فاعله المستتر، أم أردت إسناد «قام» خالياً عن الضمير إلى «زيد» على أنّه فاعل، و لا شك أنّ بين المعنيين فرقاً؛ فإنّ الجملة على الأول اسمية تدلّ

١. بيت للطرمح بن حكيم، انظر: مغني اللبيب: ٩١٨، همع الهوامع: ٧/٢.

٢. الجزء الثالث، الصفحة: ١٠.

٣. البقرة: ٢٥١.

٤. انظر: شرحان على مراح الأرواح، شرح ديكنقوز: ٢٨.

(فإن ظهر) في اللفظ نحو: «قام زيد» و «الزيدان قاما» (فهو) ذاك (و إلا فضمير استتر) راجع إما لمذكور نحو: «زيد قام» و «هند قامت» أو لما دلّ عليه الفعل نحو: «و لا يشرب الخمر حين يشربها و هو مؤمن» أي و لا يشرب الشارب، أو لما دلّ عليه الحال المشاهدة

على الثبوت المؤكّد بسبب تكرّر الإسناد كما بيّن في علم المعاني، و على الثاني فعلية تدلّ على الحدوث؛ و هذا الفرق مما يبنى عليه أغراض و فوائد مهمّة يجب مراعاتها عند الفصحاء الذين كلامهم مدارك لإثبات القواعد اللفظية، فيجب دفع اللبس بالتزام تأخيرهِ عن فعلهِ.

و مع ذلك كلّ قال بعضهم<sup>١</sup> بجواز تقديم الفاعل على فعله بعد «إن» و «إذا»، فيجعلون مدخولها فاعلاً للفعل المتأخّر في نحو: ﴿وَ إِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾<sup>٢</sup> و ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾<sup>٣</sup>.

### أقسام الفاعل

(فإن ظهر) الفاعل (في اللفظ) سواء كان اسماً ظاهراً (نحو: «قام زيد»)، أم ضميراً بارزاً (و) مثاله: («الزيدان قاما»، فهو) أي الفاعل (ذاك) الظاهر.

والظاهر عندهم قسمان الظاهر بالمعنى الأخص و هو ما لم يكن ضميراً و الظاهر بالمعنى الأعم و هو ما يشاهد بالعين و يسمع؛ و المراد بالظاهر هنا هو المعنى الثاني و لذلك أتى بالمثالين فتدبّر جيداً؛ (و إلا) أي و إن لا يظهر الفاعل بالمعنى المتقدّم (ف) الفاعل (ضمير استتر) في الفعل (راجع) إما لمتقدّم مذكور) لفظاً (نحو: «زيد قام» و) نحو: («هند قامت» أو) راجع (لما دلّ عليه الفعل) الرفع للضمير المستتر على الفاعلية (نحو: «و لا يشرب الخمر حين يشربها و هو مؤمن» أي «و لا يشرب الشارب» أو) راجع (لما دلّ عليه الحال المشاهدة) أي الحالة التي

١. نحاة الكوفيين، انظر حاشية الصبان: ٢ / ٦٤.

٢. التوبة: ٦.

٣. الانشقاق: ١.

نحو: ﴿كَلَّأَ إِذَا بَلَغَتِ الثَّرَاقِي﴾ أي بلغت الروح. قاعدة: قالوا: لا يحذف الفاعل أصلاً عند البصريين و استثنى بعضهم صورة، و هي فاعل المصدر نحو: «سقياً» و «رعياً» و فيه نظر.

ترى و تشاهد (نحو: ﴿كَلَّأَ إِذَا بَلَغَتِ الثَّرَاقِي﴾<sup>١</sup> أي «بلغت الروح»)، فحالة المحاضر التي يراها الحاضر عنده تدلّ على أنّ الضمير المستتر في «بلغت» راجع إلى الروح.

### حذف الفاعل

(قاعدة: قالوا لا يحذف الفاعل) وحده (أصلاً عند البصريين. و استثنى بعضهم صورة و هي فاعل المصدر نحو: «سقياً و رعياً» و فيه نظر) لأننا لانسلم أنّ الفاعل هنا محذوف، لأنّ الجامد إذا أول بالمشق يستتر فيه الضمير كما تقدّم في باب المبتدأ و الخبر عند قول الناظم:

..... وإن يشقّ فهو ذو ضمير مستكن

فالمصدر أولى باستتار الضمير فيه، لأنّه مشتقّ عند بعض و أصل له عند بعض آخر، كما سيأتي في المفعول المطلق عند قول الناظم: «و كونه أصلاً لهذين انتخب».

و قد ذكر في وجه النظر وجه آخر أيضاً و قال في حاشية المغني في باب الأمور التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها عند قول المصنّف: «و قال هشام والكسائي والسهيلي في نحو: ضربني و ضربت زيدا، إنّ الفاعل محذوف لا مضمراً»: إنّ شبهتهم في ذلك قول الشاعر:

و هل يرجع التسليم أو يكشف العمى ثلاث الأثافي والرسم البلاقع

و ذلك أنّه على تقدير إعمال الثاني يجب أن يقول «يرجعن» و على تقدير إعمال الأوّل يجب أن يقول «يكشفن» و لم يقل ذلك فلزم حذف الفاعل إمّا من الأوّل أو الثاني.

١. القيامة: ٢٦.

٢. مغني اللبيب: ٧٩٢.

و قد استثنيت صورة أخرى و هي فاعل فعل الجماعة المؤكّد بالتّون، فإنّ الضّمير فيه يحذف و تبقى ضمّة دالّة عليه و ليس مستتراً كما سيأتي بيانه في باب نوني التوكيد.

(و قد استثنيت) بالمبني للمفعول (صورة أخرى و هي فاعل فعل الجماعة) المذكّرين (المؤكّد بالتون) سواء كانوا غائبين نحو: «لا يضرين» معلوماً و مجهولاً و نحو: «ليضرين» أيضاً معلوماً أم مخاطبين نحو «لتطلبين» مجهولاً و نحو: «اضرين» و «لا تضرين» معلوماً و مجهولاً و لا فرق في هذه الأمثلة بين الثقيلة و الخفيفة، فإنّ الضمير فيه) أي في جميع هذه الأمثلة (يحذف) لالتقاء الساكنين (و تبقى ضمّة دالّة عليه و ليس الضمير) (مستتراً) في الفعل (كما سيأتي بيانه في باب نوني التأكيد) و لا يخفى عليك أنّ فعل المفرد المؤنث المخاطبة المؤكّد بالتون كذلك فلا وجه لعدم استثنائه.

مسألة: مجموع الصور المستثناة من القاعدة اثنتا عشرة: الأولى والثانية ما ذكره الشارح، الثالثة فاعل الفعل المكفوف بـ «ما» نحو: «طالما» و «قلماً»، الرابعة فاعل «كان» الزائدة و نحوها، الخامسة فاعل المصدر غير «سقياً» و «رعياً» نحو: «أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْجَبَةٍ» السادسة الفاعل الذي يكون حرف مد و قد اتصل به ساكن نحو: «اضرِبَا القوم» و «اضرِبُوا الرجل» و يمكن إدخال الصورة الثانية المستثناة في الكتاب و ما زدناه فيها، السابعة الفاعل الذي وقع مستثنى منه للاستثناء المفرغ نحو: «ما قام إلّا زيد»، الثامنة فاعل بعض أسماء الأفعال نحو: «شتان بين زيد و عمر»، التاسعة فاعل الفعل المكّرر، العاشرة فاعل فعل التعجب نحو: «أبصر» في قوله تعالى: ﴿أَشْمَعُ بِهِمْ وَ أَبْصِرُ﴾<sup>٢</sup>، الحادية عشرة فاعل الفعل المجهول و اسم المفعول، و الثانية عشرة ما زدناه و زاد بعضهم صورة أخرى و هي فاعل الفعل المهمل في باب التنازع على بعض المذاهب و نسب هذا المذهب هناك إلى الكسائي<sup>٣</sup>.

١. البلد: ١٤.

٢. مريم: ٣٨.

٣. تقدّمت ترجمته في الجزء الأول، الصفحة: ١٨.

(و جرّد الفعل) من علامة التثنية و الجمع (إذا ما أسند لاثنين) ظاهرين (أو جمع) ظاهر (كفاز الشّهدا) أو «قام أخواك» أو «جاءت الهندات» هذه هي اللّغة المشهورة.

عبارة الشارح في النسخة الموجودة عندي هكذا: «و هي فاعل الفعل الجماعة المؤكّدة بالنون» و لم يظهر لي وجه لدخول اللام على لفظ «الفعل» مع كونه مضافاً إلى لفظ «الجماعة» و كذا لم يظهر لي وجه للحق التاء في لفظ «المؤكّدة» فعليك بالتأمّل في العبارة لعلمه يظهر لك وجه صحيح لتصحيح هذه العبارة غير مسألة كسب المضاف، لأنّ شرطه غير موجود في المقام. و أمّا المفعول فقد يستغني عنه الفعل من حيث هو فعل و إن كان الفعل المتعدّي يحتاج إليه تعقلاً و وجوداً كاحتياجه إلى الفاعل بخلاف الفاعل و هذا القدر من الفرق كاف في جواز حذفه دون الفاعل و قد يحذف الفعل والفاعل معاً جوازاً إذا وقعا بعد الحروف الجوابية نحو قولك: «نعم» في جواب من قال: «أقام زيد؟» أي «نعم قام زيد».

### تجرید الفعل من علامة التثنية و الجمع

(و جرّد الفعل من علامة التثنية و الجمع إذا ما أسند) الفعل (لاثنين) أي إلى فاعلين (ظاهرين أو جمع ظاهر) «فاز الشّهداء» أو «قام أخواك» أو «جاءت الهندات»، هذه هي اللّغة المشهورة و عليها جاء التنزيل كقوله تعالى: ﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾<sup>١</sup> و ﴿قَالَ الظَّالِمُونَ﴾<sup>٢</sup>، و علّلوا ذلك بأنّه لو لم يجرد لوجب أن يقال في الأمثلة المتقدمة: «قالا رجلان» و «قالوا الظالمون» و «فازوا الشهداء» و «قاما أخواك» و «قمن الهندات» مثلاً، فيشتبه الفاعل بالمبتدأ المؤخّر و الفعل بالخبر المقدم، إذ يتوهم كونه جملة و مأل هذا الاشتباه إلى اشتباه الجملة الفعلية بالجملة الاسمية و إلى اشتباه الإسناد المؤكّد بالإسناد غير المؤكّد؛ فيجب دفع الاشتباه بتجرید الفعل من علامة التثنية و الجمع لما تقدّم في بعدية مرتبة الفاعل عن فعله<sup>٣</sup>، و الاشتباه الثاني موجود فيها كان المسند

١. المائة: ٢٣.

٢. الفرقان: ٨.

٣. انظر الصفحة: ٦.

(و قد) لا يجزّد بل تلحقه حروف دالة على التثنية و الجمع كالتاء الدالة على التانيث و (يقال: سعدا و سعدوا و) الحال أنّ الفعل الذي لحقته هذه العلامة (للظاهر بعد مسند) و منه قوله: ﷺ «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل و ملائكة بالنهار».

شبه فعل نحو: «أ قاتمان أخواك» و «أ قاتمون الرجال» و «أ قاتمات الهندات»، لأن الوصف المتحمّل للضمير قريب من الفعل المتحمّل للضمير في تكرّر الإسناد الموجب للتأكيد، فيجب تجرّده لدفع الاشتباه الثاني، لأنّ الأوّل لا يتوهم فيه.

و استشكل في المقام بأنّ الاشتباه جار في كثير من الموارد، كـ «نعم الرجل زيد» و «أ في الله شكك<sup>١</sup>» و مثل: «أ قاتم زيد» و نحوها مما يجده المتتبع في كلامهم، لكنّه مردود بأنّ رفع الاشتباه واجب إذا أمكن و في الأمثلة المذكورة و نحوها لا يمكن كما لا يخفى على المتأمل المطلع على القواعد مع الدقة و الإتقان.

(و قد لا يجزّد) الفعل من علامة التثنية و الجمع (بل تلحقه) العلامة و ليست حينئذ ضميراً بل (حروف دالة على التثنية و الجمع كالتاء الدالة على التانيث؛ و يقال) حينئذ («سعدا» و «سعدوا») و الحال أنّ الفعل الذي لحقته هذه العلامة، للظاهر بعد مسند. و منه قوله ﷺ: «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل و ملائكة بالنهار»<sup>٢</sup> و الشاهد في «يتعاقبون» حيث لحقته علامة جمع المذكّر مع كونه مسنداً إلى الاسم الظاهر أعني «ملائكة».

قال ابن هشام<sup>٣</sup> في حرف الواو: "الثاني عشر و او علامة المذكّرين في لغة طيء أو أزد شنوءة أو بلحارث و منه الحديث يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل و ملائكة بالنهار، و قوله:  
يلوموني في اشتراء النخيل أهلي فكلهم ألوم

١. ابراهيم: ٥٢.

٢. هذا الحديث روي من طرق العامة، انظر: موطأ مالك: ٢/٢٣٨ و صحيح البخاري: ١/١١٥.

٣. تقدّمت ترجمة ابن هشام في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٥.

و قول بعضهم : «أكلوني البراغيث»، و قول الشّاعر: «و قد أسلماه مبعّد و حميم» و قوله: «ألقنّها غرّ السّحائب».

وهي عند سيبويه حرف دالّ على الجماعة كما أنّ التاء في قالت حرف دالّ على التأنيث، وقيل: هي اسم مرفوع على الفاعليّة، ثمّ قيل: إنّ ما بعدها بدل منها، وقيل: مبتدأ والجملة خبر مقدّم وكذا الخلاف في نحو: «قاما أخواك وقمن نسوتك»<sup>١</sup> انتهى (و) منه (قول بعضهم «أكلوني البراغيث»). قال في حاشية المختصر فيه خمسة أوجه:

"أولها: «البراغيث» فاعل والواو زائد دالّ على أنّه فعل جمع، والثاني: «البراغيث» مبتدأ والفعل خبره مقدّم عليه، والثالث: أنّ الفاعل في «أكلوني» مستكن والواو زائدة و «البراغيث» بدل، والرابع: الواو فاعل «أكلوني» و «البراغيث» بدل من الواو بدل الكل، والخامس: الواو فاعل أيضاً و «البراغيث» عطف بيان" انتهى.

و قال ابن هشام: "وقد تستعمل [الواو] لغير العقلاء إذ نزلوا منزلتهم، قال أبو سعيد: نحو «أكلوني البراغيث» إذ وصفت بالأكل لا بالقرص. وهذا سهو منه فإنّ الأكل من صفات الحيوانات عاقلة وغير عاقلة، وقال ابن الشجري: عندي أنّ الأكل هنا بمعنى العدوان والظلم"<sup>٢</sup> انتهى. و منه (قول الشاعر: "و قد أسلماه مُبَعَّد و حميم"<sup>٣</sup> و) منه (قوله: "ألقنّها غرّ السّحائب"<sup>٤</sup>) والشاهد فيهما غير خفي.

وليعلم أنّه ليس إلحاق العلامة عند من يلحقها بالفعل المسند إلى الظاهر واجباً بخلاف علامة التأنيث فإنّها تجب في بعض الموارد كما سيجيء؛ والوجه في ذلك أنّ احتياج الفعل إلى علامة التأنيث أولى من احتياجه إلى علامتها، لأنّ الفاعل قد يكون بلا علامة لفظي كـ «زيد» إذا كان اسم امرأة و كـ «هند» فإنّه مشترك بين المذكر والمؤنث، فإذا ذكر الفعل بدون علامة

١. مغني اللبيب: ٤٧٩.

٢. المصدر.

٣. البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات؛ انظر: شرح التصريح: ٤٠٦/١.

٤. البيت من مجزوء الكامل، وهو لأبي فراس الحمداني؛ انظر: شرح شذور الذهب للجورجي: ١/٣٥٠.

(و يرفع الفاعل فعل أضمر) تارة جوازاً إذا أُجيب به استفهام ظاهر (كمثل زيد في جواب من قرأ) أو مقدر نحو: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ﴾ ببناء يسبح للمفعول،

التأنيث لم يعلم مؤنث فاعله أم مذكر؛ و أما التثنية والجمع فلا يحتمل فيها غيرهما إذا كانا ظاهرين إلا في صورة نادرة و هي ما إذا صارا علمين لمفرد والناذر كالمعدوم.

### رافع الفاعل و تقديره

(و يرفع الفاعل فعل أضمر) أي قدر (تارة جوازاً) و ذلك في مواضع ثلاثة:

**الأول:** (إذا أُجيب به) أي بالفعل (استفهام ظاهر) و بعبارة أخرى إذا كان الفعل جواباً عن سؤال مذكور (كمثل «زيد» في جواب «من قرأ؟») فالتقدير «قرأ زيد». و إنما قدر الفعل دون الخبر و إن كان مقتضى مطابقة السؤال والجواب تقدير الخبر، لوجهين: الأول أن تقدير الخبر يوجب كثرة الحذف و تقدير الفعل يوجب قلته و التقليل في الحذف أولى، لأن الحذف خلاف الأصل؛ والثاني أن السؤال و إن كان ظاهره الاسمية لكنّه فعلية معنى، إذ معنى «من قرأ؟»: «هل قرأ زيد أم قرأ عمرو» هكذا.

**الثاني:** إذا أُجيب به استفهام مقدر كما أشار إليه في قوله: (أو مقدر) و بعبارة أخرى إذا كان الفعل جواباً عن سؤال مقدر (نحو: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ﴾ ببناء «يسبح» للمفعول) و «له» نائب عن الفاعل و «رجال» فاعل فعل محذوف و هو جواب عن سؤال مقدر نشأ من الكلام، فكأنه لما قيل: «يسبح له فيها بالغدو و الآصال» فسئل و قيل: «من يسبحه؟» فقيل: «رجال» بحذف فعله و هو «يسبحه» بقرينة «يسبح» المذكور الذي هو منشأ للسؤال المقدر.



أو أجيب به نفي كقولك لمن قال لم يقيم أحد: «بلى زيد». ، و تارة وجوباً إذا فسّر بما بعده كقوله سبحانه: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾.

الثالث: (أو أجيب به نفي كقولك لمن قال: «لم يقيم أحد»، «بلى زيد») أي «بلى قام زيد» والكلام في تقدير الفعل في الثاني والثالث دون الخبر، هو الكلام في الأوّل مع أنّ المطابقة بين السؤال والجواب موجودة في الثالث.

(و) يرفع الفاعل فعل أضمّر أي قدّر (تارة وجوباً) و ذلك (إذا) حذف الفعل ثمّ (فسّر) المحذوف (بها بعده) أي بما بعد الفاعل لرفع الإبهام الحاصل من حذف الفعل، فحيثنذ يجب حذف المفسّر -بالفتح-، إذ لو ذكر لم يبق المفسّر بالكسر على وصفه العنوائيّ أعني المفسريّة فيصير حشواً كقوله سبحانه: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾<sup>١</sup> فحذف الفعل من «أحد» وجوباً لوجود مفسّره وهو الفعل المذكور ولا يجوز أن يكون «أحد» مبتدأ، لامتناع دخول أداة الشرط على الجملة الإسميّة عند أكثر المحقّقين<sup>٢</sup>، فإنّ لهم في نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ ونحو: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾<sup>٣</sup> أقوالاً ثلاثة:

الأوّل: أنّ الاسم المرفوع بعدهما فاعل للفعل المحذوف المفسّر بالمذكور وهذا هو ما اختاره الشارح.

الثاني: أنّه فاعل لنفس الفعل المتأخّر المذكور في الكلام كما أشرنا إليه فيما تقدّم.

الثالث: أنّه مبتدأ والفعل المذكور بعده خبر له.

١. التوبة: ٦.

٢. لأنّ أداة الشرط موضوعة لتعليق فعل بفعل، عند جمهور البصريين خلافاً للاخفش والكوفيين. انظر: حاشية الصبان: ٦٤/٢ و شرح التصريح: ٣٩٦/١.

٣. الانشقاق: ١.

(و تاء تأنيث) ساكنة (تلي) الفعل (الماضي) دلالة على تأنيث فاعله (إذا كان لأنثى) و لا تلحق المضارع لاستغناؤه ببناء المضارعة، و لا الأمر لاستغناؤه بالياء (كأبت هند الأذى، و إنما تلزم) هذه التاء (فعل مضمّر) أي فعلاً مسنداً إليه سواء كان مضمّر مؤنث حقيقيّ أو مجازيّ (متصل) به نحو: «هند قامت» و «الشمس طلعت» بخلاف المنفصل نحو: «هند ما قام إلا هي»، و شدّ حذفها في المتصل في الشعر كما سيأتي.

### تاء التأنيث و احكامه

(و تاء تأنيث ساكنة تلي الفعل الماضي) أي تلحق بآخره بلا فصل (دلالة) أي للدلالة (على تأنيث فاعله إذا كان) الفعل الماضي (لأنثى و لاتلحق) التاء الفعل (المضارع لاستغناؤه ببناء المضارعة) الداخلة على أوّله (ولا) تلحق التاء فعل (الأمر) المؤنث المخاطبة (لأستغناؤه) أي فعل الأمر (بالياء) الضمير؛ مثال المضارع «تقوم هند» و «هند تقوم» و مثال الأمر «قومي يا هند» و «يا هند قومي»، و أمّا مثال الفعل الماضي فهو قوله (ك «أبت هند الأذى»). و ليعلم أنّ التاء ليست بلازمة مطلقاً كما أشار إليه بقوله: (و إنّما تلزم) و تجب (هذه التاء) بالفعل في موضعين:

**الأول:** إذا كان ما تلحقه التاء (فعل مضمّر أي فعلاً مسنداً إليه) أي إلى الضمير، (سواء كان مضمّر مؤنث حقيقيّ أو) كان مضمّر مؤنث (مجازيّ) لكن يشترط حينئذ أن يكون الإسناد إلى ضمير (متصل به) أي بالفعل (نحو: «هند قامت» و «الشمس طلعت» بخلاف المنفصل نحو: «هند ما قام إلا هي»)، فلا يجب الإلحاق حينئذ و إن كان الضمير راجعاً إلى المؤنث الحقيقيّ كالمثال المذكور، بل ترك الإلحاق أفضل كما يأتي عن قريب. (و شدّ حذفها) أي حذف التاء (في) الضمير (المتصل) بالفعل (في الشعر كما سيأتي) في قوله: «فلا مزنة» إلخ.

(أو) فعلاً مسنداً إلى ظاهر (مفهم ذات حر) أي صاحبة فرج، و يعبر عن ذلك بالمؤنث الحقيقي نحو «قامت هند» بخلاف المسند إلى ظاهر مؤنث غير حقيقي نحو «طلعت الشمس» فلا تلزمه. (و قد يبيح الفصل) بين الفعل و الفاعل بغير إلّا (ترك التاء في) فعل مسند إلى ظاهر مؤنث حقيقي (نحو: أتى القاضي بنت الواقف) و قوله: «إنّ امرأ غره منكنّ واحدة» و الأجود فيه إثباتها.

والثاني: (أو) كان ما تلحقه التاء (فعلاً مسنداً إلى ظاهر) مؤنث حقيقي أي (مفهم ذات حر؛ أي صاحبة فرج و) لذلك (يعبر عن ذلك بالمؤنث الحقيقي نحو: «قامت هند» بخلاف المسند إلى ظاهر مؤنث غير حقيقي نحو: «طلعت الشمس» فلا تلزمه) أي الفعل التاء. و اعلم أنّ كل ما كان صاحب فرج مؤنث حقيقي والفرج مذكّر كما أنّ كل ما كان ذا خصية مذكّر والخصية مؤنث.

و لفظ «جر» بكسر الحاء أصله «جرح» فحذفت لامه، معناه المحل المخصوص المعبر عنه بالكاف والسين كما في نصاب الصبيان<sup>١</sup>، والفرج أعم منه استعمالاً. (و قد يبيح الفصل بين الفعل والفاعل بغير «إلّا» ترك التاء في فعل مسند إلى ظاهر مؤنث حقيقي) سواء كان الفاصل اسماً ظاهراً (نحو: «أتى القاضي بنت الواقف») أو ضميراً (و) هو الوارد في (قوله):

إنّ امرأ غره منكنّ واحدةً      بعدي و بعدك في الدنيا لمغرور<sup>٢</sup>

(والأجود فيه) أي فيما كان الفصل بغير «إلّا» (إثباتها) بقرينة تفضيل الحذف في المسألة الآتية على الإثبات.

١. نصاب الصبيان: ٥٤.

٢. ذكر البيت في غير واحد من المصادر بلا نسبة إلى أحد الشعراء؛ انظر: الخصائص: ٤١٦/٢، اللمع في العربية: ٣٢، شرح الكافية الشافية: ٥٩٦/٢، حاشية الصبان: ٧٤/٢.

(و الحذف) للتاء من فعل مسند إلى ظاهر مؤنث حقيقيّ (مع فصل) بين الفعل و الفاعل (بإلّا فضلاً) على الإثبات (كما زكي إلا فتاة ابن العلاء) إذ الفعل في المعنى مسند إلى مذكر؛ لأنّ تقديره: ما زكي أحد إلا فتاة ابن العلاء، و مثال الإثبات قوله:  
 ما برئت من ربيّة و ذمّ في حربنا إلا بنات العمّ

(و الحذف للتاء من فعل مسند) في الظاهر (إلى ظاهر مؤنث حقيقيّ مع فصل بين الفعل و الفاعل بـ «إلا» فضّل على الإثبات كـ «ما زكا إلا فتاة ابن العلاء» إذ الفعل في المعنى) أي الحقيقة (مسند إلى مذكر) محذوف هو المستثنى منه، (لأنّ تقديره «ما زكا أحد إلا فتاة ابن العلاء» و مثال الإثبات قوله:

ما برئت من ربيّة و ذمّ في حربنا إلا بنات العمّ<sup>١</sup>

اعلم أنّهم اختلفوا في المستثنى المفرغ إذا كان المستثنى فيه مؤنثاً على قولين:

**الأول:** أنّ إلحاق التاء و عدمه جائزان مع أفضليّة الحذف، و هذا هو المختار عند الناظم.

**والثاني:** أنّ حذف التاء واجب لا يجوز العدول عنه إلّا في الضرورة، لأنّ الفاعل ليس هو

المذكور بعد «إلا» بل الفاعل في الحقيقة هو المستثنى منه المحذوف و هو مذكر مثلاً إذا قيل: «ما

جائني إلا هند» فالتقدير: «ما جائني أحد إلا هند»، فيجب حذف التاء لأنّ الفاعل مذكر لا

مؤنث.

١ . هذا البيت مذكور في كتبهم بلا نسبة إلى أحد الشعراء؛ و أجازه ابن مالك في النشر على ضعف، انظر: شرح التسهيل لابن مالك: ١١٤/٢ .

(و الحذف) للتاء من فعل مسند إلى ظاهر مؤنث حقيقيّ (قد يأتي بلا فصل) حكى سيبويه عن بعضهم «قال فلانة»<sup>١</sup>. (و) الحذف (مع) الإسناد إلى (ضمير) المؤنث (ذي المجاز) و هو الذي ليس له فرج (في شعر وقع) قال عامر الطائي:  
فلا مزنة ودقت ودقها      و لا أرض أبقل إبقاها

(والحذف للتاء من فعل مسند إلى ظاهر مؤنث حقيقيّ قد يأتي بلا فصل؛ حكى سيبويه<sup>١</sup> عن بعضهم «قال فلانة»<sup>٢</sup>) فحذف التاء من الفعل أعني «قال» مع كون فاعله المؤنث الحقيقي أعني «فلانة» غير منفصل عنه؛ و وجهه بعضهم بأن «فلانة» ليس مؤنثاً حقيقياً، لأنه ليس دالاً على المرأة نفسها، لأن المراد به كما يظهر من كلام الرضي<sup>٣</sup> في بحث العلم<sup>٤</sup> لفظ يدلّ على المرأة ك «هند» و «فاطمة» و نحوهما من الأسماء.

(والحذف مع الإسناد إلى ضمير المؤنث ذي المجاز - و هو الذي ليس له فرج - في شعر وقع قال عامر الطائي<sup>٥</sup>:

فلا مُزْنَةٌ وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا      و لا أرض أبقل إبقاها)

١. مضت ترجمته في الجزء الأول الصفحة: ٤٩.

٢. الكتاب لسيبويه: ٣٨/٢.

٣. مضت ترجمته في الجزء الأول، الصفحة: ٣٦.

٤. شرح الرضي على الكافية: ٢٥٩/٣.

٥. عامر بن جوين بن عبد رضاء بن قمران الطائي؛ شاعر فارس، من أشرف طمّ في الجاهلية من المعمرين. كان فاتكاً، مستهتراً، تبرأ قومه من جرائره و له حكاية مع امرئ القيس. قتله بعض بني كلب في خبر أورده البغدادي. انظر: الأعلام: ٢٥٠/٣.

و حملة ابن فلاح في الكافية على أنه عائد إلى محذوف، أي و لا مكان أرض أبقل، و الضمير في إبقاها للأرض. (و التاء مع) فعل مسند إلى (جمع سوى السالم من مذكّر) و هو جمع التكسير و جمع المؤنث السالم (كالتاء مع) مسند إلى ظاهر مؤنث غير حقيقي

الشاهد في «أبقل» حيث لم تلحقه التاء و فيه ضمير راجع إلى المؤنث المجازي أعني «الأرض» (و) لكن (حملة ابن فلاح<sup>١</sup> في الكافي على أنه) أي الضمير المستتر في «أبقل» (عائد إلى) مضاف (محذوف أي «ولا مكان أرض أبقل» والضمير في «إبقاها» للأرض) فتدبر. اعلم أنّ الجمع على ستة أقسام:

الأول: جمع المذكر السالم بالمعنى الأعمّ، و هو ما جمع بالواو الياء والنون مطلقاً، أي سواء تغيّر بناء مفرده أم لا.

والثاني: جمع المذكر السالم بالمعنى الأخصّ، و هو ما جمع بالواو أو الياء و النون ولم يتغيّر بناء مفرده أصلاً.

والثالث: جمع المؤنث السالم بالمعنى الأعمّ، و هو ما بناء و ألف قد جمع مطلقاً كالأول.

والرابع: جمع المؤنث السالم بالمعنى الأخصّ، و هو ما بناء و ألف قد جمع و كان كالثاني.

والخامس: جمع المكسر بالمعنى الأعمّ، و هو الذي تغيّر بناء مفرده و إن كان مع الواو أو الياء والنون أو مع الألف والتاء.

والسادس: جمع المكسر بالمعنى الأخصّ، و هو الذي تغيّر بناء مفرده و لم يكن مع ما ذكر.

(و) إذا عرفت ذلك فاعلم أنّ (التاء مع فعل مسند إلى جمع سوى السالم من مذكّر، و هو) أي السوى (جمع التكسير) بالمعنى الأخصّ بقريته قوله: «والبنون جرى» إلخ (و جمع مؤنث السالم) بالمعنى الأعمّ بقريته قوله: «هذا مقتضى إطلاقه» إلخ، فتأمل.

١. منصور بن فلاح بن محمد بن سليمان، أبو الخير، تقي الدين (م ٦٨٠): نحويّ يمنيّ. له مؤلفات في علوم العربية وغيرها، منها (الكافي) قال السيوطي: يدلّ على معرفته بأصول الفقه، و (المعني) في النحو، أربع مجلّدات في مكتبة الكاشاني بکربلاء والنسخة فريدة. انظر: الأعلام: ٣٠٣/٧.

نحو (إحدي اللَّبن) أي لبنة، فيجوز إثباتها نحو: «قالت الرّجال» و «قامت الهندات» على تأويلهم بالجماعة و حذفها نحو: «قام الرّجال» و «قام الهندات» على تأويلهم بالجمع. هذا مقتضى إطلاقه في جمع المؤنث و إليه ذهب أبو علي، و في التسهيل خصّصه بما كان مفردة مذكراً كالطلحات أو مغيراً كبنات، أما غيره كاهندات فحكمه حكم .....

(فيجوز إثباتها)<sup>١</sup> أي التاء (نحو: «قالت الرجال») مثال لجمع المذكر المكسر بالمعنى الأخصّ (و) نحو: «قامت الهندات») مثال لجمع المؤنث السالم بالمعنى الأخصّ و أمّا مثال جمع المؤنث السالم بالمعنى الأعمّ فهو «جاءت البنات» كما يشير إليه الشارح عن قريب.

اعلم أنّ حقوق التاء في «قامت الهندات» و «جاءت البنات» على طبق الأصل، فلا يحتاج إلى تأويل و لذا لم يذكر الشارح له تأويلاً بخلاف «قالت الرجال»، لأنّ حقوق التاء فيه على خلاف الأصل، فقال: إنّ لحق التاء مبنيّ (على تأويلهم) أي الرجال الذين هم مذكّرون (بالجماعة) و هي أي لفظ «الجماعة» مؤنث لفظي مجازي فتأمل؛ (و) يجوز (حذفها) أي التاء (نحو: «قال الرجال» و «قام الهندات») و «قام البنات» (على تأويلهم) و الأولى أن يقال: «تأويلهنّ» أي الهندات اللاتي هنّ مؤنثات (بالجمع) و لفظ «الجمع» مذكّر فتأمل.

و اعلم أنّ حقوق التاء في هذه الأمثلة بعكس ما قبلها و لذا عكس الشارح التأويل، فتبصر و اغتتم.

(هذا) الذي ذكرناه من جواز الإلحاق و عدمه في مطلق جمع المؤنث السالم و لم نقيده بكون مفردة مذكراً أو مغيراً (مقتضى إطلاقه) أي الناظم (في جمع المؤنث) حيث لم يقيد به ذكر (و) إليه أي الإطلاق (ذهب) أيضاً (أبو علي<sup>٢</sup> و) لكن في (التسهيل خصّص) الناظم جمع المؤنث (بما كان مفردة مذكراً ك «الطلحات» أو مغيراً ك «بنات»، أما غيره ك «اهندات» فحكمه حكم

١. لا يخفى سقط المتن، ولعله من نسخة الأستاذ رحمته.

٢. مضت ترجمته في الجزء الأول، الصفحة: ٣٢٦.

واحد، ولا يجوز «قام الهندات» إلا في لغة قال فلانة. قال في شرح الكافية: ومثل جمع التكسير ما دلّ على جمع لا واحد له من لفظه كنسوة تقول: «قال نسوة» و«قالت نسوة»، وأما جمع المذكر السالم، فلا يجوز فيه اعتبار التأنيث؛ لأن سلامة نظمه تدلّ على التذكير، والبنون جرى مجرى التكسير؛ لتغيّر نظم واحده كبنات.

واحد) من وجوب الإلحاق بالشرائط المذكورة سابقاً (ولا يجوز «قام الهندات») بترك التاء (إلا في لغة «قال فلانة»)، فلا يجوز فيه التأويل المذكور لأن سلامة نظمه تدلّ على التأنيث.

(قال في شرح الكافية: ومثل جمع التكسير ما دلّ على جمع ولا واحد له من لفظه) ويسمى بـ «اسم الجمع» (ك «نسوة») فيجوز فيه الوجهان تقول: (قال نسوة و قالت نسوة.

أما جمع المذكر السالم فلا يجوز فيه اعتبار التأنيث، لأن سلامة نظمه تدلّ على التذكير، والبنون) وإن كان جمعاً مذكراً سالماً بالمعنى الأعمّ إلا أنه جرى مجرى التكسير لتغيّر نظم واحده ك «بنات») لأنّ واحده «بنو» فحذف اللام منه و زيدت عليه علامة الجمع.

الألفاظ التي تدلّ على معنى الجمع ستّة:

الأول: اسم الجمع نحو: «نسوة» و «قوم».

والثاني: اسم الجنس الجمعيّ نحو: «روم» و «زنج» و «كلم» على المذهب الصحيح كما تقدّم في أول الكتاب<sup>٢</sup>.

والثالث: الجمع المكسر المذكر نحو: «رجال» جمع «رجل» و نحو: «زيود» جمع «زيد».

والرابع: الجمع المكسر المؤنث نحو: «هنود» جمع «هند» و «ضوارب» جمع «ضاربة».

والخامس: جمع المذكر السالم بالمعنى الأعمّ نحو: «الزيدون» و «المؤمنون» و «البنون».

والسادس: جمع مؤنث السالم بالمعنى الأعمّ نحو: «الهندات» و «المؤمنات» و «البنات».

١. شرح الكافية: ٥٩٨/٢.

٢. تقدّم في الجزء الأول، الصفحة: ٥٧.



(و الحذف) للتاء (في) فعل مسند إلى جنس المؤنث الحقيقي نحو: «نعم الفتاة» و «بئس المرأة» استحسنوا لأن قصد الجنس فيه) على سبيل المبالغة فالمدح و الذمّ (بين)، و لفظ الجنس مذكّر، و يجوز التأنيث على مقتضى الظاهر فتقول: «نعمت الفتاة» و «بئست المرأة».

والشارح قد بيّن حكم الجميع إلا اسم الجنس الجمعيّ و حكمه حكم اسم الجمع كـ «نسوة» نحو قوله تعالى: «غَلِبَتِ الرُّومُ»<sup>١</sup> و يجوز أن يقال في غير القرآن: «غلب الروم». حكم الفعل المسند إلى التثنية في إلحاق التاء و عدمه حكم الفعل المسند إلى المفرد و جوباً و جوازاً و ترجيحاً على ما بيّن في قول الناظم: «و تاء تأنيث تلي الماضي» إلى قوله: «في شعر وقع».

(و الحذف) للتاء في فعل مسند إلى جنس المؤنث الحقيقي نحو: «نعم الفتاة» و «بئس المرأة» استحسنوا لأن قصد الجنس فيه) أي في فعل المدح أو الذمّ (على سبيل المبالغة في المدح أو الذمّ) و المبالغة إنّما هي بسبب ذكر المخصوص بالمدح أو الذمّ مرّتين، مرّة بصريح لفظه و مرّة بذكره في ضمن الجنس، مثلاً إذا قلنا: «نعم الفتاة هند» فالتقدير فيه «نعم جنس الفتاة» (بين) أي ظاهر (و لفظ «الجنس») المقدّر (مذكّر و يجوز التأنيث على مقتضى الظاهر) من كون الفاعل في الظاهر «الفتاة» مثلاً و هي مؤنث (فتقول: نعمت الفتاة و بئست المرأة).

### حكم الاتصال و الانفصال في الفعل و الفاعل و المفعول

للأصل عندهم إطلاقات قد يطلق و يراد به القاعدة الكلية؛ كما يقال: الأصل في الفاعل أن يكون مرفوعاً، أي القاعدة الكلية فيه الرفع بحيث يقال: "كل فاعل مرفوع"، فإذا وجد فاعل غير مرفوع فلا بدّ فيه من التأويل أو الحكم فيه بالشذوذ أو نحوهما.

(و الأصل في الفاعل أن يتصلا) بفعله؛ لأنه كالجزم منه (و الأصل في المفعول أن ينفصلا) عن فعله؛ لأنه فضلة نحو: «ضرب زيد عمرا».

و قد يطلق و يراد به ما ينبغي أن يكون عليه الشيء؛ و حينئذ لا يجب التأويل أو الحكم بالشذوذ أو الندور و نحوهما في مورد المخالفة، كما يقال: "الأصل في الواو المضمومة أن تقلب تاء كما في «تراث»" يعني أنه ينبغي قلبها تاء، فإذا لم تقلب تاء كما في «وجه» لا يجب التأويل أو الحكم بالشذوذ أو الندور و نحوهما.

إذا عرفت ذلك فاعلم أن المراد من «الأصل» في النظم الآتي هو هذا المعنى لا المعنى الأول، إذ قد يجيء الفاعل على خلاف الأصل بل قد يجب كما سيأتي عن قريب.

(و الأصل في الفاعل) أي ما ينبغي أن يكون الفاعل عليه إن لم يمنع عنه مانع كلزوم الإضمار قبل الذكر و نحوه (أن يتصل بفعله) أو بالمسند إليه إذا كان المسند إليه غير فعل نحو: «أضارب زيد عمراً». و إنما كان الأصل فيه ذلك (لأنه كالجزم منه) لشدة احتياجه إليه و حمل فاعل غير الفعل على فاعله؛ يدل على ذلك أي على كون الفاعل كالجزم من الفاعل إسكان اللام في «ضربت» دفعاً لتوالي أربع حركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة و عدم إسكانه في «ضربك زيد».

و إذا وجد مانع من العمل بهذا الأصل كالإضمار قبل الذكر والحصر و نحوهما فالأصل فيه باق بحاله و لو لم يتصل الفاعل بفعله فيعمل بسائر مقتضيات الأصل كما يجيء عن قريب عند قوله: «و شاع نحو: خاف ربه عمر»، و لذا يجوز في «ما ضرب غلامه زيد» عود الضمير إلى «زيد» لأنه مقدّم رتبة لأن الأصل فيه الاتصال الملازم لتقدمه رتبةً و لفظاً أيضاً لولا المانع. (و الأصل في المفعول أن ينفصل عن فعله لأنه فضلة)، مثال الأصلين: («ضرب زيد عمراً»).

(و قد يجاء بخلاف الأصل) فيقدّم المفعول على الفاعل نحو: «ضرب عمرا زيد» (و قد يجي المفعول قبل الفعل) نحو: ﴿فَرِيْقًا هَدَىٰ وَ فَرِيْقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ﴾.

(و قد يجاء بخلاف الأصل فيقدّم المفعول على الفاعل) إمّا جوازاً (نحو: «ضرب عمراً زيد») وإمّا وجوباً كما سيأتي.

(و قد يجيء المفعول قبل الفعل) إمّا جوازاً (نحو: ﴿فَرِيْقًا هَدَىٰ وَ فَرِيْقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ﴾<sup>١</sup>) وإمّا وجوباً وهو في ثلاثة مواضع:

الأول: إذا كان المفعول تاماً له الصدر نحو: ﴿أَيُّمَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾<sup>٢</sup> أو مضافاً إلى ما له الصدر نحو: «غلام من ضربت».

الثاني: أن يكون المفعول ضميراً منفصلاً و كان المقصود من انفصاله الحصر نحو: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَ إِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾<sup>٣</sup> و قد تقدّم.

الثالث: أن يكون العامل في المفعول واقعاً في جواب «أمّا» و لا يوجد للفصل بينها و بين الفاء غير المفعول نحو: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ وَ أَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾<sup>٤</sup>، و قد يجيء الوجه في ذلك في بحث «أمّا» في أواخر الكتاب إن شاء الله.

و قد يجب تأخير المفعول عن الفعل و ذلك في خمسة مواضع:

الأول: أن يكون المفعول «أن» المشبهة بالفعل نحو: «عرفت أنك فاضل» إلا أن تتقدّم عليها «أمّا» نحو: «أمّا أنك فاضل فعرفت» و ذلك لحفظ الفتحة في الهمزة و أمّا في صورة تقديم «أمّا» فلأن الفصل بين «أمّا» و الفاء أولى بالمراعاة.

١. الأعراف: ٣٠.

٢. الإسراء: ١١٠.

٣. الفاتحة: ٥.

٤. الضحى: ٩ - ١٠.

(و آخر المفعول) و قدّم الفاعل وجوبا (إن لبس) بينهما (حذر) كأن لم يظهر إعراب، و لا قرينة نحو: «ضرب موسى عيسى» إذ رتبة الفاعل التقديم و لو آخر لم يعلم، فإن كان ثمة قرينة جاز التأخير نحو: «أكل الكمثرى موسى» و «أضنت سعدى الحمى».

الثاني: أن يكون مفعولاً لفعل التعجب نحو: «ما أحسن زيداً» و سيأتي وجهه في باب التعجب عند قول الناظم:

و فعل هذا الباب لن يقدم  
معموله و وصله به الزما

الثالث: أن يكون عامله صلة لحرف مصدرى نحو: «يعجبني أن تضرب زيداً» والوجه فيه أن الحرف المصدرى ممّاله الصدر.

الرابع: أن يكون العامل فيه مجزوماً، فلا يجوز أن يقع المفعول بين الجازم والعامل، فلا يقال: «لم زيداً تضرب» و يجوز أن يقال: «زيداً لم تضرب» والوجه فيه عدم جواز انفصال الجازم عن معموله.

الخامس: أن يكون العامل فيه منصوباً بـ «لن» أو «إذن» على رأي والوجه ما ذكر في سابقه.

(و آخر المفعول و قدّم الفاعل) يعني اعمل بالأصل (وجوباً) في ثلاثة مواضع:

الأول: (إن لبس بينهما حذر كأن لم يظهر إعراب) لأحدهما (ولا قرينة) تدلّ على فاعلية الفاعل أو مفعولية المفعول أو كليهما إلا المكان (نحو: «ضرب موسى عيسى») فيجب تقديم «موسى» و هو الفاعل و اتصاله بالفعل، إذ لا إعراب و لا قرينة لواحد منهما (إذ رتبة الفاعل التقديم، و لو آخر) «موسى» الفاعل (لم يعلم) أنّه الفاعل إذ ليس في المقال شيء يدلّ على فاعلية الفاعل و مفعولية المفعول إلا المكان و نحن نسّمى هذا بالقرينة المكانية (فإن كان ثمة قرينة) أو ظهر إعراب أحدهما جاز (التأخير) أي تأخير الفاعل، سواء كان القرينة جلية بحيث يعرف و يتميّز بها الفاعل من المفعول من دون حاجة إلى التأمل و إمعان النظر (نحو: «أكل الكمثرى موسى») إذ من المعلوم أنّ الأكل فعل موسى لا الكمثرى؛ أو خفية تحتاج إلى تأمل و إمعان نظر نحو: («أضنت سعدى الحمى»)، فإنّه لا يعرف كون «الحمى» فاعلاً و «سعدى» مفعولاً إلا بعد البحث والفحص عن معنى الإضناء في كتب اللغة فراجعها إن شئت أن

(أو أضمر الفاعل) أي جيء به ضميراً (غير منحصر) نحو: «ضربت زيداً» فإن كان منحصرًا وجب تأخيره نحو: «ما ضرب زيداً إلا أنت»، وكذا إذا كان المفعول ضميراً نحو: «ضربني زيد». (و ما يلاً أو ياتماً انحصر) سواء كان فاعلاً أو مفعولاً (آخر) وجوباً؛ مثال حصر الفاعل نحو: «ما ضرب عمراً إلا زيد» و «إتماً ضرب عمراً زيد».

تعرف، فإن المتحصّل منها أنّ الإضناء لزوم المرض للإنسان كلزوم الحمى لـ «سعدى» ف «الحمى» فاعل و «سعدى» مفعول و معنى المثال: «لزم الحمى سعدى حتى أشرفها على الموت». أمّا مثال ظهور الإعراب فنحو: «ضرب عبدي زيد» و «ضرب عمراً زيد» و «ضرب زيداً ابني».

**الثاني:** (أو أضمر الفاعل أي جيء به) أي بالفاعل (ضميراً غير منحصر) فيه، أي لا يكون بعد «إلاً» أو معناها (نحو: «ضربت زيداً»)، فيجب تقديم الفاعل لمنافاة الاتصال اللازم للاختصار المطلوب المقصود من وضع الضمائر للانفصال، (فإن كان) الفاعل (منحصرًا) فيه بأن يقع بعد «إلاً» أو معناها (وجب تأخيره) كما سيأتي عن قريب (نحو: «ما ضرب زيداً إلا أنت») و إتماً وجب تأخير الفاعل لثلاً يتقلب الحصر المطلوب من الكلام، فإن المراد من قولنا: «ما ضرب زيداً إلا أنت» انحصار مضمورية «زيد» في المخاطب مع جواز كون المخاطب ضارباً لغير «زيد» أيضاً، فلو تقدّم «أنت» في المثال انقلب الحصر و فات الغرض. (و كذا) يجب تأخير الفاعل (إذا كان المفعول ضميراً) متصلاً والفاعل اسماً ظاهراً (نحو: «ضربني زيد») و يظهر وجهه ممّا تقدّم آنفاً.

**الثالث:** ما هو داخل في قول الناظم: (و ما بـ «إلاً» أو بـ «إتماً» انحصر)، أي إذا وقع واحد منهما بعد «إلاً» أو معناها (سواء كان فاعلاً أو مفعولاً آخر) هذا المذكور (وجوباً) و قدّم الآخر كذلك، (مثال حصر الفاعل) أي مثال وقوع الفاعل بعد «إلاً» أو معناها (نحو: «ما ضرب عمراً إلا زيد» و «إتماً ضرب عمراً زيد») فيجب في المثالين تأخير الفاعل و تقديم المفعول لثلاً

و مثال حصر المفعول نحو: «ما ضرب زيد إلا عمراً» و «إنما ضرب زيد عمراً»، (و قد يسبق) المحصور سواء كان فاعلاً أو مفعولاً (إن قصد ظهر) بأن كان محصوراً بإلاً و هذا ما ذهب إليه الكسائي و استشهد بقوله: «فما زاد إلا ضعف ما بي كلامها» و قوله: «ما عاب إلا لثيم فعل ذي كرم» و وافقه ابن الأنباري في تقديمه إن لم يكن فاعلاً و الجمهور على المنع مطلقاً.

ينقلب الحصر و قد أوضحناه آنفاً (و مثال حصر المفعول) بالمعنى المذكور (نحو: «ما ضرب زيد إلا عمراً» و «إنما ضرب زيد عمراً») فيجب في هذين المثالين تأخير المفعول و تقديم الفاعل والوجه فيه هو الوجه في سابقه.

(و قد يسبق المحصور) فيه (سواء كان فاعلاً أو مفعولاً، إن قصد ظهر بأن كان محصوراً) فيه (بـ «إلاً») و تقدّم معها لا وحده بدونها (و هذا) أي سبق المحصور فيه بـ «إلاً» معها (ما ذهب إليه الكسائي<sup>١</sup> و استشهد بقوله: «فما زاد إلا ضعف ما بي كلامها»<sup>٢</sup>) حيث سبق المفعول الواقع بعد «إلاً» معها و تقدّم على الفاعل أعني «كلامها» (و قوله: «ما عاب إلا لثيم فعل ذي كرم»<sup>٣</sup>) حيث قدّم الفاعل مع «إلاً» على المفعول أعني «فعل ذي كرم» و الوجه في الصورتين بقاء الحصر و عدم انقلابه لدلالة «إلاً» على أن الواقع بعدها هو المحصور فيه، سواء تقدّم أو تأخر (و وافقه ابن الأنباري<sup>٤</sup> في تقديمه إن لم يكن) المحصور فيه (فاعلاً و الجمهور على المنع مطلقاً)، سواء كان فاعلاً أم مفعولاً.

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل الصفحة: ١٨.

٢. البيت لمجنون بني عامر. انظر: شرح التصريح: ١/ ٤١٤.

٣. هذا البيت لم ينسب إلى أحد من الشعراء.

٤. محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري (م ٣٢٨) من أعلم أهل زمانه بالأدب واللغة، ومن أكثر الناس حفظاً للشعر والأخبار، قيل: كان يحفظ ثلاثمائة ألف شاهد في القرآن. ولد في الأنبار على الفرات وتوفّي ببغداد. من كتبه الزاهر في اللغة، و شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات و إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عزّ وجلّ و الهآت و عجائب علوم القرآن و شرح الألفات و خلق الإنسان و الأمثال و الأضداد و أجلّ كتبه غريب الحديث، قيل إنه ٤٥٠٠٠ ورقة. انظر: الاعلام: ٦/ ٣٣٨.

أما المحصور بـ «إنّما» فلا يظهر قصد الحصر فيه إلّا بالتأخير. (و شاع) أي كثر و ظهر تقديم المفعول على الفاعل إذا اتّصل به ضمير يعود على الفاعل، و لم يبال بعود الضمير على متأخر لأنّه متقدّم في الرتبة و ذلك (نحو: خاف ربّه عمر). (و شدّ) تقديم الفاعل إذا اتّصل به ضمير يعود على المفعول (نحو: زان نوره الشّجر) لعود الضمير على متأخر لفظاً و رتبةً، و ذلك لا يجوز إلّا في مواضع ستّة ليس هذا منها، و في الصّورة نحو: «لما عصى قومه مصعباً» و أجازته ابن جنّي في النثر بقلة و تبعه المصنّف.

إنّنا قلنا إنّ ظهور القصد إذا وقع أحدهما بعد لفظ «إلّا»، لأنّ الواقع بعد معنى «إلّا» لا يظهر منه القصد إلّا بتأخير لمحصور فيه، لأنّ المراد من معنى «إلّا» هو لفظ «إنّما» على ما بيّناه سابقاً و الحصر فيها في الجزء الأخير من الكلام، فلو قدّم المحصور فيه أعني الجزء الأخير انقلب الحصر، لعدم دلالة شيء على المحصور فيه حينئذٍ إلّا المكان و إلى ذلك أشار بقوله: (أما المحصور بـ «إنّما» فلا يظهر قصد الحصر فيه إلّا بالتأخير).

(و شاع أي كثر و ظهر تقديم المفعول على الفاعل) و إن كان خلاف الأصل (إذا اتّصل به) أي بالمفعول (ضمير يعود على الفاعل و لم يبال بعود الضمير على متأخر لأنّه) أي الفاعل المتأخر (متقدّم في الرتبة)، لأنّ الأصل تقديمه و مقتضاه باق و إن تقدّم عليه المفعول كما أشرنا إليه سابقاً (و ذلك نحو: «خاف ربّه عمر») فقدّم المفعول و هو «ربّه» على الفاعل و هو «عمر» لعدم لزوم الإضمار قبل الذكر مطلقاً بل لفظاً فقط فلا محذور.

(و شدّ تقديم الفاعل) و إن كان هو الأصل (إذا اتّصل به) أي بالفاعل (ضمير يعود على المفعول) المتأخر (نحو: زان نوره الشّجر) فشدّ تقديم الفاعل و هو «نوره» على المفعول المتأخر و هو «الشّجر» (لعود الضمير على متأخر لفظاً و رتبةً و ذلك لا يجوز إلّا في مواضع ستّة ليس هذا) الموضع (منها، و في الصّورة نحو: «و لما عصى قومه مصعباً» و أجازته ابن جنّي<sup>١</sup>) أي أجاز تقديم الفاعل في هذه الصّورة على المفعول المتأخر (في النثر بقلة و تبعه المصنّف) في هذا

قال: لأن استلزام الفعل للمفعول يقوم مقام تقديمه.

الجواز (قال) ابن جنّي (لأن استلزام الفعل) المتعدّي (للمفعول) به تعقلاً و وجوداً لا لفظاً (يقوم مقام تقديمه) أي المفعول به فليس فيه عود الضمير على المتأخر مطلقاً بل لفظاً فقط كالصورة الأولى، فليس المثال من باب عود الضمير على المتأخر لفظاً ورتبة حتى يعدّ موضعاً سابعاً، بل هو من باب عود الضمير على المتأخر لفظاً فقط.

المواضع الستة التي جوزوا فيها الإضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة ما يتلى عليك:

**الأول:** أن يكون الضمير مرفوعاً بـ «نعم» و «بئس» و «بأبها» و لا يفسر إلا بالتمييز نحو: «نعم رجلاً زيد» و «بئس رجلاً عمرو» و نحو: «ساء مثلاً القوم»<sup>١</sup> و نحو: «كبرت كلمة تخرج من أفواههم»<sup>٢</sup> و نحو: «ظرف رجلاً زيد»، و عن الفراء والكسائي<sup>٣</sup> أن المخصوص هو الفاعل و لا ضمير في الفعل<sup>٤</sup> و يرده «نعم رجلاً كان زيد»، لأن الناسخ لا يدخل على الفاعل و أنه قد يحذف نحو: «بئس للظالمين بدلاً»<sup>٥</sup> و لكن هذا كله بناء على القول بأن المخصوص خبر مبتدأ محذوف لا مبتدأ مؤخر لما قبله، و إلا فالضمير يعود إلى «زيد» و هو على هذا مقدم رتبة فيخرج عما نحن فيه كذا قيل ولكن في المسألة إشكال بل منع يظهر وجهه مما ذكرنا في شرحنا على المطول في بحث وضع المضممر موضع المظهر فراجع إن شئت.

**الثاني:** أن يكون الضمير مرفوعاً بأول المتنازعين المعمل ثانيهما كـ «يحسنان و يسيء ابناك» تنازع فيه «يحسن» و «يسيء» فأعمل «يسيء» فيه و أضمر في «يحسن» الفاعل و لم يبال بالإضمار

١. الأعراف: ١٧٧.

٢. الكهف: ٥.

٣. تقدمت ترجمة الفراء في الجزء الأول الصفحة: ١٦ و كذا الكسائي في الصفحة: ١٨.

٤. مغني اللبيب: ٦٣٥.

٥. الكهف: ٥٠.



قبل الذكر للحاجة إليه ولكن هذا على مذهب غير الكوفيين والكسائي والفرّاء<sup>١</sup> كما يجيء في باب التنازع.

الثالث: أن يكون الضمير مبتدأ مبهماً فيفسره خبره نحو: ﴿إِنَّ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا﴾<sup>٢</sup>، قال الزمخشري<sup>٣</sup>: "هذا ضمير لا يعلم ما يعنى به إلا بما يتلوه من بيانه. وأصله «إن الحياة إلا حياتنا الدنيا» ثم وضع «هي» موضع «الحياة»، لأن الخبر يدلّ عليها ويبيّن<sup>٤</sup>ها".

الرابع: ضمير الشأن والقصة نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾<sup>٥</sup> و نحو: ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَنْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾<sup>٦</sup> ولكن هذا على القول بأنّه اسم، وأما على القول بأنّه حرف فلا.

الخامس: إذا كان مجروراً بـ «ربّ» و حكمه حكم ضمير «نعم» و «بئس» في وجوب كون مفسره تميّزاً.

السادس: أن يكون مبدلاً منه الظاهر نحو: «ضربته زيداً» و نحو: «قاما أخواك» على قول<sup>٧</sup> و زاد بعضهم قسماً سابعاً و هو ما أوله ابن جنّي<sup>٨</sup> إلى ما يخرجّه عن عود الضمير إلى المتأخّر مطلقاً و قد أوضحناه سابقاً.

١. انظر: شرح الكافية الشافية: ٦٤٦/٢.

٢. انعام: ٢٩.

٣. مضت ترجمته في الجزء الأول، الصفحة: ٣٩١.

٤. الكشاف: ١٨٧/٣.

٥. الإخلاص: ١.

٦. الأنبياء: ٩٧.

٧. قال ابن عصفور أجازّه الأخفش ومنعه سيبويه. انظر: مغني اللبيب: ٦٣٩.

٨. تقدّمت ترجمته في الجزء الأول، الصفحة: ٣٢٦.

---

**مسألة:** اختلفوا في الضمير في هذه المواضع الستة أهي معرفة أم نكرة؟! فقال بعضهم بأنه باق على تعريفه و اختاره الشارح في باب حروف الجرّ عند قول الناظم: «وما روا من نحو ربه فتى» وقال بعض آخر: إنه نكرة لعدم شرط التعريف في هذه المواضع أعني تقدّم المرجع.

## باب النائب عن الفاعل

هذا باب (النائب عن الفاعل) إذا حذف. و التعبير به أحسن من التعبير بمفعول ما لم يسم فاعله؛ لشموله للمفعول وغيره.

---

(هذا باب النائب عن الفاعل إذا حذف)

### الغرض من حذف الفاعل

مسألة: يحذف الفاعل إما للجهل به نحو: «سرق المتاع»؛ أو لعدم الاعتناء به نحو: «قتل الخارجي» إذ المقصود الأهم أن يقتل الخارجي ليستريح الناس من شره؛ أو لغرض لفظي كالإيجاز نحو قوله تعالى: ﴿عَمِلْ مَا عَوْقِبْتُمْ بِهِ﴾<sup>١</sup> و كإصلاح السجع كقولهم: «من طابت سيرته حمدت سيرته» فإنه لو قال: «حمد الناس سيرته» لاختل السجع؛ أو لغرض معنوي كالإخفاء عن السامعين نحو: «قتل زيد» إذا يعرف المتكلم القاتل و كتعظيمه فتصونه عن اللسان أو بتحقيقه فتصون لسانك عنه أو لعدم العلم به أو لخوف المتكلم عن الفاعل فيعرض عن ذكره لئلا يناله بمكروه أو لخوف المتكلم على الفاعل فلا يذكره لئلا يصيبه مكروه من أحد و غير ذلك مما تقرر في علم المعاني.

### تعريف الفاعل

قد ذكرنا سابقاً أنّ عنوان كلّ باب بمنزلة التعريف لذلك الباب و لا بدّ من أن يكون جامعاً و مانعاً و لأجل ذلك يقول: (والتعبير به) أي بالنائب عن الفاعل إذا حذف (أحسن من التعبير بـ «مفعول ما لم يسم فاعله») لكون الأوّل جامعاً دون الثاني كما قال: (لشموله) أي الأوّل (للمفعول و غيره) ممّا ينوب عن الفاعل والثاني لا يشمل إلاّ المفعول كما هو صريح لفظه؛ و

و لصدق الثاني على المنصوب في قولك: «أعطي زيد درهما» و ليس مراداً. (ينوب مفعول به) إن كان موجوداً (عن فاعل فيما له) من رفع و عمدية و امتناع تقديمه على الفعل و غير ذلك (ك «نيل خير نائل») و «زيد مضروب غلامه».

لكون الأوّل مانعاً لآته لا يصدق إلا على ما ينوب عن الفاعل بخلاف الثاني كما قال: (و لصدق الثاني على المنصوب في قولك: «أعطي زيد درهما» و ليس مراداً).  
إنّما جعل النائب عن الفاعل تلو الفاعل لشدة شباهته به كما يظهر ممّا يأتي و لذا ذهب كثير منهم إلى أنّه فاعل.

### المفعول به النائب عن الفاعل و أحكامه

(ينوب مفعول به إن كان موجوداً) في الكلام (عن فاعل في) جميع (ما) كان (له) أي للفاعل (من رفع) فيصير المفعول به مرفوعاً بعد ما كان منصوباً (و) من (عمدية) فيصير عمدةً و ركناً للكلام بعد ما كان فضلة (و) من (امتناع تقديمه على الفعل) فيمتنع تقديمه على الفعل بعدما كان تقديمه جائزاً بل واجباً في بعض الصور كما تقدّم تفصيله (و غير ذلك) من الأحكام التي ذكرناها للفاعل كاستحقاقه للاتصال إذا كان ضميراً بخلاف ما إذا كان اسماً ظاهراً، فإنّه لا يجب اتصاله. قال الرضي<sup>١</sup>: "ليس معنى قيام المفعول مقام الفاعل أن يلي الفعل بلا فصل"<sup>٢</sup> انتهى؛ ولكن لا يخفى أن الأصل هو الاتصال فتأمل، و كونه كالجزم من الفعل و عدم جواز حذفه و جواز الاستتار أو وجوبه إذا كان ضميراً و تأنيث الفعل إذا كان مؤنثاً على التفصيل المتقدم (ك «نيل خير نائل») فتاب «خير» عن الفاعل في «نال» المبني للفاعل (و) نحو (زيد مضروب غلامه) فتاب «غلامه» عن الفاعل في جميع ما يستحقّه الفاعل في «الضارب».

١. مضت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٦.

٢. شرح الرضي: ٢١٨/١.

(و أول الفعل) الذي حذف فاعله (اضمن) سواء كان ماضياً أو مضارعاً (و المتصل بالآخر اكسر في مضيّ) فقط (كوصل) و دحرج.

و إنّما اختصّ المفعول به بالنيابة إذا كان موجوداً لشدة شبهه بالفاعل في توقّف تعقل الفعل عليه، فإنّ الضرب كما أنّه لا يمكن تعقله بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب بخلاف سائر المفاعيل، فإنّها ليست بهذه الصفة و عليه بنى ابن جنّي<sup>١</sup> قوله المتقدّم<sup>٢</sup> في نحو: «زان نوره الشجر».

### أوزان الفعل المجهول

(فأول الفعل الذي حذف فاعله) و بني للمفعول (اضمن سواء كان ماضياً أو مضارعاً) و سواء كان أوله حرفاً أصلياً أو زائداً، و سواء كان ثلاثياً أو رباعياً؛ هذا كلّه فيما كان الفعل صحيح العين و غير مضاعف و إلاّ فيجوز فيه غير الضمّ أيضاً كما يأتي عن قريب. (و المتصل بالآخر اكسر في مضيّ فقط ك «وُصل» و «دُحرج») و السرّ في اختيار الضمّ للأول و الكسر للمتصل بالآخر أنّه لا بدّ من تغيير في المبني للفاعل، فاختاروا ضمّ الأول و كسر المتصل بالآخر لقلته في أوزان الإسم حتّى قيل: «إنّه لا يوجد في الأسماء إلاّ منقولاً عن الفعل»<sup>٣</sup> لأنهم خصّصوا هذا الوزن بالفعل كما يأتي في باب التصريف عند قول الناظم: "لقصدهم تخصيص فعل بفعل" و لو كسر الأول و ضمّ الثاني لحصل التمييز أيضاً لكن الخروج من الضمّة إلى الكسرة أسهل من العكس و لذا أهملوا العكس في الإسم أيضاً كما يأتي أيضاً في المحل المذكور.

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأول، الصفحة: ٣٢٦.

٢. الصفحة: ٢٨.

٣. انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١٥٥/٤.

(و اجعله) أي المتصل بالآخر (من) فعل (مضارع مفتوحا كينتحي المقول فيه) إذا بني لما لم يسم فاعله: (ينتحي) وك «يضرب و يدحرج و يستخرج». (و) الحرف (الثاني التالي) أي الواقع بعد (تا المطاوعة كالأول اجعله) فضمه (بلا منازعه) في ذلك، أي بلا خلاف نحو: «تعلّم العلم» و «تدحرج في الدار» لأنه لو لم يضم لالتبس بالمضارع المبني للفاعل

هذا في الثلاثي المجرد ثم حمل غيره عليه و بعضهم<sup>١</sup> ذكر لاختيار هذا الوزن وجهاً آخر و هو أن إسناد الفعل إلى المفعول خلاف ما عند العقل، لأن المعقول أن يسند كل فعل إلى فاعله، فجعل صيغته أيضاً غير معقول و من ثمة لا يجيء هذه الصيغة في الإسم في كلامهم أصلاً إلا «وعل» و «دتل».

(واجعله أي المتصل بالآخر من فعل مضارع مفتوحاً) بفتحة أصلية في باب التفعّل والتفاعل والتفعل، و عارضية في غيرها (ك «ينتحي» [المقول فيه إذا بني لما لم يسم فاعله: «ينتحي»])<sup>٢</sup> بالفتحة العارضة على الحاء (و ك «يُضْرَب» و «يُدْحَرَج» و «يُسْتَخْرَج»)، والفتحة فيها أيضاً عارضية و كذلك المجهول من باب الإفعال إلا مضارع «أوشك» من أفعال المقاربة، فإنه بفتح الشين معلوماً في لغة رديئة نقلناها في شرحنا على الصمدية<sup>٣</sup> و ك «يتصرف» و «يتضارب» و «يتدرج» بالفتحة الأصلية على الراء في جميعها.

وإنما يضم الأول فقط في الماضي المجهول إذا لم يكن فيه تاء المطاوعة أو شبهها ولا ابتداء بهمزة الوصل، و إلا فحكمه ما ذكره بقوله: (و الحرف الثاني التالي أي الواقع بعد تاء المطاوعة كالأول اجعله، فضمه بلا منازعة في ذلك أي بلا خلاف نحو: «تعلّم العلم») يضم العين الواقع بعد التاء (و) نحو: «تُدْحَرَج في الدار») يضم الدال الواقع بعد التاء، (لأنه لو لم يضم لالتبس بالمضارع المبني للفاعل) أي لالتبس «تعلم» الذي هو ماض مجهول من باب التفعّل

١. أراد أحد بن علي بن مسعود في كتابه مراح الأرواح، الصفحة: ٦٥.

٢. إن ما بين [ ] لم يكن في المطبوع.

٣. الكلام المفيد: ٩٧.

وكذا يضمّ الثاني التالي ما أشبه تاء المطاوعة نحو: «تكبّر» و «تخَيّر». (و ثالث) الماضي (الذي) ابتدئ (بهمز الوصل كالأول اجعلته فضمّه (كاستحلي) لئلا يلتبس بالأمر في بعض الأحوال.

بالمضارع المعلوم من باب التفعيل و لالتبس «تدحرج» الذي هو ماض مجهول من باب التفاعل بالمضارع المعلوم من باب فعلل، و كذلك «تضرب» لو لم يضمّ الضاد الواقع بعد التاء لالتبس «تضرب» الذي هو ماض مجهول من باب التفاعل بالمضارع المعلوم من باب المفاعلة، إذ لو لم يضمّ الضاد لم يتقلب الألف فيه واواً و حينئذ يصير موازناً للمضارع المعلوم من باب المفاعلة فيلتبس به (و كذا يضمّ الثاني التالي ما أشبه تاء المطاوعة نحو «تُكَبَّر» و «تُخَيَّر») لعين ما ذكر في تالي تاء المطاوعة ولا يعتنى بالحركة التي في الآخر لآتها في معرض الزوال بالوقف و نحوه، فلا يقال إنّها موجبة لرفع الالتباس.

والمطاوعة حصول الأثر و قبوله عند تعلق الفعل المتعدّي بمفعوله نحو: «كسرت الكوز فتكسر» أي حصل الكسر في الكوز و قبله، و شبه المطاوعة طلب شيء لا يكون موجوداً في الفاعل نحو: «تكبّر» أي طلب أن يكون كبيراً حين لم يكن كبيراً و إلا يكون طلبه تحصيلاً للحاصل و هو محال، و قريب منه التكلف الذي هو أحد معاني باب التفاعل نحو: «تجاهل» أي أظهر الجهل من نفسه و الحال أنّه منتف عنه.

(و ثالث الماضي الذي ابتدئ بهمز الوصل كالأول اجعلته فضمّه أيضاً (ك «استحلي» لئلا يلتبس بالأمر) المؤنث من نفس الباب إذا كان ناقصاً و بالأمر المذكّر منه إذا كان صحيحاً (في بعض الأحوال) كحالة الوقف مع سقوط الهمزة في الدرج فيلتبس الماضي المجهول حينئذ بأمر المؤنث منه إذا كان ناقصاً ك «استحلي» و بأمر المذكّر منه إذا كان صحيحاً ك «استخرج»، فإنّه لو يضمّ التاء منه و قلت: «فاستخرج» بفتح التاء في الماضي المجهول في الوقف و قلت أيضاً: «فاستخرج» في الأمر كذلك لالتبس الماضي المجهول بالأمر، و قس عليه باقي الأفعال المبدوءة بهمزة الوصل و هي: «افتعل» و «انفعل» و «افعل» و «افعول»، و لم يعتن فيها أيضاً بالحركة التي في أواخرها لما ذكر.

(و اكسر) فاء ثلاثي معتل العين لأنّ الأصل أن يضمّ أوله و يكسر ما قبل آخره فتقول في قال و باع: قول و بيع؛ فاستثقلت الكسرة على الواو و الياء فنقلت إلى الفاء فسكتنا فقلبت الواو ياء لسكونها بعد كسرة و سلمت الياء لسكونها بعد حركة تجانسها و هذه اللّغة العليا.

ظاهر كلام الشارح أنّ قول الناظم:

و ثالث الذي بهمز الوصل كالأول اجعلته كاستحلي

شامل لجميع الأفعال المبدّوة بهمزة الوصل و نحن جرينا أيضاً على ذلك؛ ولكن قال بعضهم: إنّ هذا الحكم لايشمل «انفعل» و «افعل» و «افعلول» و «افعلل»، لأنّها من اللوازم و بناء المفعول منها لا يكاد يوجد فتأمل.

و يجوز لك في الماضي المجهول المعتل العين فقط المنقلبة عنه ألفاً ثلاثة أوجه، بخلاف مثل «طوى» فإنّ اللام منه أيضاً حرف علّة، و بخلاف «عور» فإنّ العين منه لا تنقلب ألفاً. الوجه الأول: (واكسر فاء ثلاثي معتل العين، لأنّ الأصل) في المجهول (أن تضمّ أوله و تكسر ما قبل آخره فتقول في «قال» و «باع»: «قول» و «بيع»، فاستثقلت الكسرة على الواو و الياء فنقلت إلى الفاء فسكتنا) أي الواو و الياء (فقلبت الواو ياء لسكونها بعد كسرة و سلمت الياء لسكونها بعد حركة تجانسها) فصارا «قيل» و «بيع» (و هذه اللّغة العليا)، فالإعلال في «قيل» بالنقل و القلب معاً و في «بيع» بالنقل فقط ولكن لا يخفى عليك أنّ في عبارة الشارح مسامحة و إلّا يلزم عليه أن يقول: «فنقلت إلى الفاء بعد حذف حركتها» و منهم<sup>٢</sup> من يقول: إنّ الكسرة في الفاء ليست منقولة من الواو و الياء بل الضمّة في «بيع» أبدلت كسرة لثقل الضمّة قبل الياء، فسلمت الياء، ثمّ حمل عليه «قيل» لأنّها من واد واحد؛ و وجه ثقل الضمّة قبل الياء يأتي في باب كيفية ثنية المقصور و الممدود و جمعها تصحيحاً عند قول الناظم:

١. انظر: شرح الكافية لابن مالك: ٦٣١/٢.

٢. ابن الحاجب، انظر: شرح الرّضي على الكافية: ١٣٠/٤.



(أو اشمم فاء ثلاثي أعلى عينا) بأن تشير إلى الضم مع التلظظ بالكسر و لا تغير الياء

و منعوا إتباع نحو ذروة و زبية و شد كسر جروة

(و) الوجه الثاني هو ما أشار إليه بقوله: (أو اشمم فاء ثلاثي أعلى عينا) و اختلف عباراتهم في بيان حقيقة الإشمام هنا؛ فقال بعضهم حقيقة الإشمام أن تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الشمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلاً إذ هي تابعة لحركة ما قبلها؛ و قال بعض آخر: الإشمام أن تضم شفتيك بعد الإسكان و تدع بينهما بعض الانفراج ليخرج النفس فيراهما المخاطب مضمومتين فيعلم أنك أردت بضمها الحركة؛ و قال بعض آخر: الإشمام هو تهئية الشفتين للتلفظ بالضم من غير اللفظ به و لا يدركه البصر و قال بعض آخر: الإشمام أن يلفظ على فاء الكلمة بحركة تامة مركبة من حركتين؛ و قال بعضهم: الإشمام الإتيان بالفاء بحركة بين الضم و الكسر و لا يظهر ذلك اللفظ. و قال بعض آخر: الإشمام ضم الشفتين مع إخلاص كسرة الفاء<sup>١</sup>.

و قال الشارح: الإشمام (بأن تشير إلى الضم مع التلظظ بالكسر و لا تغير الياء) و للإشمام معنى آخر يذكر في باب الوقف عند قول الناظم: "أو أشمم الضمة أو قف مضعفاً" و هذا الإشمام أن تشير إلى الضمة بشفتيك من غير تصويت؛ و أظن أن من فسّر الإشمام فيما نحن فيه بما يطابق تفسيره في باب الوقف زعم أنه واحد في المقامين و هذا الزعم فاسد.

١. المذاهب في كيفية الإشمام و ذكر قائل بعض هذه المذاهب، مذكور في: شرح الرضي على الكافية: ٤ / ١٣١، و الملححة في شرح الملححة: ١ / ٣١٦، و توضيح المقاصد: ٢ / ٦٠١، و شرحان على مراح الأرواح: ١٣٦، و شرح التصريح: ١ / ٤٣٧، و همع الهوامع: ٣ / ٣١٤.

و هذه اللّغة الوسطى و بما قرأ ابن عامر و الكسائي في ﴿قِيلَ﴾ و ﴿غِيضٌ﴾. (و ضمّ) للفاء (جاء) عن بعض العرب مع حذف حركة العين فسلمت الواو و قلبت الياء واوا حوكت في قوله: «حوكت على نولين إذ تحاك» و (كجوع) في قوله:  
ليت و هل ينفع شيئاً ليت      ليت شباباً بوع فاشترت

و كيف كان اعلم أنّ الغرض من الإشمام، الإشعار بأنّ الأصل في أوائل هذه الأفعال الضمّ (و هذه اللّغة الوسطى و بها قرأ ابن عامر<sup>١</sup> و الكسائي<sup>٢</sup> في ﴿قِيلَ﴾ و ﴿غِيضٌ﴾<sup>٣</sup>).  
(و) الوجه الثالث أنّه (ضمّ) للفاء جاء عن بعض العرب مع حذف حركة العين فسلمت الواو و قلبت الياء واوا، كـ «حُوكت» في قوله: "حوكت على نولين إذ تحاك"<sup>٤</sup>، الشاهد في «حوكت»، لأنّه فعل ثلاثيّ معتلّ العين بني للمفعول فضمّ أوّله و سلمت الواو، إذ هو أجوف واويّ (و كـ «بوع» في قوله:

ليت و هل ينفع شيئاً ليت      ليت شباباً بوع فاشترت<sup>٥</sup>

الشاهد في «بوع» فإنّه فعل ثلاثيّ معتلّ العين، فلما بني للمفعول ضمّ أوّله و حذف حركة العين و قلبت الياء واوا، و «ليت» الأوّل حرف من حروف المشبّهة بالفعل و «ليت» الثاني اسم علم للفظ «ليت» المشبّهة بالفعل كما تقدّم في أوّل الكتاب<sup>٦</sup>، و هو مبنيّ أو معرب غير منصرف فاعل «ينفع» و «ليت» الثالث مؤكّد للأول و يجوز أن يكون مؤكّداً للثاني إن جوّزنا

١. عبد الله بن عامر بن زيد، أبو عمران اليحصي الشامي (م ١١٨ ق) أحد القراء السبعة. ولي قضاء دمشق في زمن الوليد بن عبد الملك. ولد في البلقاء في قرية «رحاب» وانتقل إلى دمشق بعد فتحها وتوفي فيها. انظر: الأعلام: ٩٥/٤.

٢. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١٨.

٣. هود: ٤٤.

٤. هذا الشعر مذكور بلا نسبة إلى شاعر معين وإن نسب إلى رؤبة ولكنه لم يثبت.

٥. هذا البيت لرؤبة، انظر: شرح التصريح: ٤٣٨/١.

٦. الجزء الأوّل، الصفحة: ٨٦.

و قوله: (فاحتمل) أي فأجيز. و خرج بقوله «أعلّ» ما كان معتلاً و لم يعلّ نحو: «عور في المكان» فحكمه حكم الصحيح. ثمّ هذه اللغات الثلاث إنّما تجوز مع أمن اللبس. (و إن بشكل) من الأشكال المتقدّمة (خيف لبس يحصل بين فعل الفاعل) .....

في الحرف المنقول إلى الاسميّة الإعراب والبناء، لأنّ الثاني مضموم والثالث مفتوح، فحينئذ لا مانع من الاختلاف في حركة الآخر فيها أي في المؤكّد والمؤكّد بناء على إعراب الثاني و بناء الثالث، (و قوله) أي قول الناظم: (فاحتمل أي فأجيز) و معلوم أنّ هذه اللغة الدنيا الضعيفة. (و خرج بقوله) أي المصنّف في النظم («أعلّ» ما كان معتلاً و لم يعلّ نحو: «عور في المكان» فحكمه حكم الصحيح)، فلا يجوز فيه إلّا ضمّ الأوّل و كسر المتصل بالآخر. والمراد من كون الكلمة معتلاً كونه مشتملاً على حرف علّة، والمراد من إعلاها إعطاؤها حكمها الذي تقتضيه بسبب حرف العلّة من حذف و قلب و نحو ذلك كما يجيء في باب الإبدال.

فالمحصّل من جميع ما ذكر في المعتلّ العين المجهول أنّ فيه لغات ثلاثاً:

**الأولى:** وهي اللغة الفصحى كسر الفاء نحو: «قيل» و «بيع» أصلهما «قُول» و «بُيع» نقل الكسرة من العين إلى الفاء بعد حذف حركتها، فصار «بُيع» بكسر الباء و سكون الياء و «قُول» بكسر القاف و سكون الواو فسلمت الياء من «بيع» و انقلبت الواو من «قُول» ياء بسكونها و انكسار ما قبلها فصار «قيل».

**الثانية:** وهي اللغة الوسطى الإشمام، و قد نقلنا عباراتهم في بيان حقيقته.

**الثالثة:** وهي اللغة الدنيا الضعيفة ضمّ الفاء بأن يقال: «قُول» بسكون الواو بعد حذف حركتها للخفة و يقال: «بُوع» بسكون الواو المنقلبة عن الياء بعد حذف حركتها لثقل الكسرة على الواو.

**مسألة:** (ثمّ هذه اللغات الثلاث إنّما تجوز مع أمن اللبس) وهو فيما لم يكن الفعل المبني للمفعول مسنداً إلى الضمير المرفوع المتحرّك نحو: «قيل» و «بيع». (و إن بشكل من الأشكال) الثلاثة (المتقدّمة) أي ضمّ الأوّل و كسره و الإشمام (خيف لبس يحصل بين فعل الفاعل) أي

و فعل المفعول (يجتنب) ذلك الشكل كـ «خاف» فإنه إذا أسند إلى تاء الضمير يقال:  
«خفت» بكسر الفاء .....

المعلوم (و فعل المفعول) أي المجهول و هو فيما كان الفعل المجهول مسنداً إلى الضمير المرفوع المتحرّك نحو: «خفت» و نحوه، فحينئذ في جريان كلّ واحد من الأشكال الثلاثة حتّى الشكل الذي خيف به لبس يحصل بين فعل الفاعل و فعل المفعول أقوال ثلاثة:

**القول الأوّل:** جوازها جميعاً حتّى الشكل الذي يحصل به اللبس بلا مرجوحية، فيجوز في «قلت» إذا كان مجهولاً ضمّ القاف و إن حصل به لبسه بـ «قلت» المعلوم لأنّه أيضاً بضمّ القاف. والوجه في ذلك أنّهم لا يعتنون باللبس العارضيّ، إذ اللبس حصل بسبب الإعلال أي نقل الضمّة من العين إلى الفاء في المعلوم للدلالة على أنّ عين الفعل المحذوف واو، و الضمّة في المجهول للدلالة على أنّ الفعل مبنيّ للمفعول، فيكتفون بهذا الفرق التقديري. و كذلك يجوز «بعت» بكسر الأوّل إذا كان مجهولاً و إن حصل به لبسه بـ «بعت» المعلوم لأنّه أيضاً بكسر الأوّل، فيكتفون فيه أيضاً بالفرق التقديريّ، إذ كسر الأوّل في المعلوم للدلالة على أنّ عين الفعل المحذوف ياء، و في المجهول للدلالة على أنّ الفعل مبنيّ للمفعول؛ كما أنّهم اكتفوا في «مختار» و هو لفظ واحد لخمسة معان بذلك و في «الفلک» المشترك بين المفرد والجمع كما يجيء عند تعريف جمع التكسير.

**والقول الثاني:** جواز الوجوه الثلاثة حتّى الوجه الذي يحصل به اللبس لكنّه مرجوح، فالأرجح تركه و اختيار ما لا يحصل به اللبس، فالراجع في «قلت» المجهول الكسر والإشمام، والضمّ مرجوح؛ والراجع في «بعت» المجهول الضمّ والإشمام، والكسر مرجوح.

**والقول الثالث:** ما اختاره المصنّف و هو أنّه إن بشكل من الأشكال الثلاثة المتقدّمة خيف لبس يحصل بين الفعل المبنيّ للفاعل و الفعل المبنيّ للمفعول (يجتنب ذلك الشكل كـ «خاف»، فإنه إذا أسند إلى تاء) أي إلى التاء التي هي (الضمير) المتحرّك المرفوع (يقال: «خفت» بكسر الفاء)

فإذا بني للمفعول فإن كسرت حصل اللبس فيجب ضمّه فيقال: خفت، و نح: و «طلت» أي غلبت في المطاولة يجتنب فيه الضّم لتلا يلتبس ب «طلت» المسند إلى الفاعل من الطّول ضدّ القصر.

في المبنيّ للفاعل والكسرة منقولة من عين الفعل إلى فاء الفعل ليدلّ على بناء الكلمة أي ليدلّ على أنّ عينه مكسورة، (فإذا بني للمفعول فإن كسرت) فإؤه أيضاً (حصل اللبس) أي لبس المجهول بالمعلوم (فيجب) في المجهول (ضمّه) أي ضم الفاء (فيقال: «خُفّت») بضمّ الفاء أعني الخاء (و نحو: «طُلّت») المجهول (أي «عُلبت في المطاولة») أي كان غيري أطول منّي أي كان منّه عليّ أزيد من منّي عليه (يجتنب فيه) أي في «طلت» المكسور الفاء المجهول (الضمّ لتلا يلتبس ب «طُلّت») المعلوم المبنيّ للفاعل أي (المسند إلى الفاعل من الطول ضدّ القصر).

اعلم أنّ «طلت» المجهول الذي فسّره الشارح ب «غلبت في المطاولة» من باب المغالبة وهو أن يذكر الفعل الثلاثيّ المجرد بعد باب المفاعلة منه لبيان الغالب إن كان معلوماً وليان المغلوب إن كان مجهولاً، مثلاً إذا شاعرت زيداً و غلبت أنت في المشاعرة تقول: «شاعرت زيداً فشعرتته» - بفتح الشين - يعني أنا صرت غالباً في المشاعرة و إن شئت تقول: «فشعر زيد» بضم الشين يعني صار مغلوباً في المشاعرة و إن غلب زيد عليك تقول: «شاعرت زيداً فشعرتني» - بفتح الشين - يعني صار زيد غالباً في المشاعرة و إن شئت تقول: «فشعرت» - بضم الشين - يعني صرت مغلوباً في المشاعرة و إذا طاولت زيداً بأن بينت طولك و مننتك عليه أن قلت: «أنا أعطيتك كتاباً و عبا و قبا» و هكذا، و بين هو أيضاً مننتك عليك بأن قال: «أنا أعطيتك قلماً و قرطاساً و فرضاً» و هكذا فإن غلبت أنت عليه بأن ثبت ما أعطيته أزيد و أكثر مما أعطاه تقول: «طاولت زيداً فطلتته» بضم الطاء أي غلبته في المطاولة و إن شئت تقول: «فطيل» أي صار زيد مغلوباً في المطاولة، و إن غلب هو بأن ثبت أنّ ما أعطاه هو أزيد و أكثر تقول: «طاولت زيداً فطالني» أي غلبني هو و إن شئت تقول: «طاولت زيداً فطلت» بكسر الطاء أي صرت مغلوباً في المطاولة؛ و هذا هو المقصود في قول الشارح: "و نحو «طلت» أي غلبت في المطاولة إلخ"،

(و ما لباع) أي إذا بني للمفعول من كسر الفاء وإشامها و ضمّتها (قد يرى لنحو حبّ) من الثلاثي المضاعف المدغم إذا بني للمفعول، و أوجب الجمهور الضمّ، و استدلّ مجيز الكسر برواية علقمة نحو: ﴿رَدَّتْ إِينَا﴾.

و لباب المغالبة أحكام و شروط ليس هنا محلّ ذكرها و من أراد الاطلاع عليها فعليه بمراجعة شرح النظام في الصرف.

(و ما) ذكر «لباع» إذا بني للمفعول من كسر الفاء وإشامها و ضمّتها قد يرى لنحو «حبّ» من الثلاثي المجرد المضاعف المدغم إذا بني للمفعول فنحو «مدّ» و «ردّة» إذا بنا للمفعول يجوز في أولها الأشكال الثلاثة على رأي (و) لكن (أوجب الجمهور الضمّ)، فلا يجوز عندهم الكسر و الإشمام، (و استدلّ مجيز الكسر برواية علقمة<sup>١</sup>) من القراء (نحو: ﴿رَدَّتْ إِينَا﴾<sup>٢</sup>) بكسر الراء والقراءة سنة متبعة فيجوز الكسر<sup>٣</sup>.

يجوز في تاء «اختير» و قاف «انقيد» الأشكال الثلاثة، إذ «تير» و «قيد» فيها في الأصل يعني قبل الإعلال على وزن «فعل» بضمّة فكسرة مثل «قيل» و «بيع» بلا تفاوت، و لا تجوز في خاء «استخير» و قاف «اقيم»، إذ ليس فيها وزن «قيل» و «بيع» لسكون الخاء والقاف فيها في الأصل، إذ أصلهما «استخير» و «اقوم» بالياء والواو المكسورتين و هذا هو المراد من قول صاحب كتاب الهداية في جامع المقدمات في آخر فصل «فعل ما لم يسمّ فاعله» حيث يقول: "و كذلك باب «اختير» و «انقيد» دون «استخير» و «اقيم» لفقدان «فعل» فيها"<sup>٤</sup> و هذا هو المراد

١. علقمة بن قيس بن عبد الله أبو شبل النخعي (م ٦٢ ق) ولد في حياة رسول الله ﷺ، قارئ الكوفة لازم ابن مسعود و عداة في المخضرمين، شهد صفين و توفي بالكوفة. انظر: سير أعلام النبلاء: ٥٣/٤، الأعلام: ٢٤٨/٤.

٢. يوسف: ٦٥.

٣. شرح الأشموني: ٤١٧/١.

٤. جامع المقدمات، كتاب الهداية: ٣٣٧.

(و ما) ثبت (لفا باع) إذا بني للمفعول من جواز الثلاثة فهو (لما العين تلي في) كلّ ثلاثيّ معتلّ العين و هو على «افتعل» أو «انفعل» نحو: («اختار» و «انقاد» و شبهه).

أيضاً من قول بعض الصرفيين حيث يقول: "و كذلك «بيع» و «اختير» و «انقيدله» و «قلن» و «بعن» يعني يجوز فيهن ثلاث لغات، ولا يجوز الإشمام في مثل «اقيم» لعدم ضمّ ما قبلها، و لا يجوز بالواو لأنّ جواز الواو لانضمام ما قبل حرف العلة و هو ليس بموجود"<sup>١</sup>.

و كذلك قول بعض آخر منهم حيث يقول: "يجوز في نحو «بعث» و «قلت» الكسر و الإشمام والضمّ و باب «اختير» و «انقيد» مثله أي باب «افتعل» و «انفعل» من الأجوف مثل الثلاثيّ المجرد الأجوف في جواز الأشكال الثلاثة، لأنّ أصلها «اختير» و «انقود» بضمّ التاء والقاف فيهما ف «تير» و «قود» مثل «قول» و «بيع»، فجوّز هنا أي في «اختير» و «انقيد» ما جوّز هناك أي ما جوّز في «قيل» و «بيع» من الأشكال الثلاثة، بخلاف باب «اقيم» و «استقيم» أي باب الإفعال و الاستفعال من الأجوف، إذ أصلها «اقوم» و «استقوم» بسكون القاف فيهما، فليس فيهما وزن مثل وزن «قول» و «بيع»، فلا يجري فيها التكلّف المذكور أي الأشكال الثلاثة"<sup>٢</sup> انتهى كلامه بأدنى تغيير لسهولة فهم المراد.

و من جميع ما ذكرنا يتضح لك المقصود من قول الناظم: "و ما لفا باع لما العين تلي إلخ"، على ما شرحه الشارح مع توضيح منا سيتلى عليك.

(و ما ثبت لفا «باع» إذا بني للمفعول من جواز) الأشكال (الثلاثة فهو) أي جواز الثلاثة ثابت (لما العين تلي) أي للتاء من «اختير» والقاف من «انقيد» مثلاً و ليس هذا الحكم مختصّ ب «اختار» و «انقاد» إذا بنيا للمفعول، بل يجري (في كلّ ثلاثيّ معتلّ العين و هو على) وزن («افتعل» و «انفعل») فقوله: (نحو «اختار» و «انقاد») من باب المثال لا من باب الانحصار بدليل قوله: (و شبهه) أي شبههما و هو ما كان أجوف من باب الافعال والانفعال، كـ

١. مراح الأرواح ١٣٣ - ١٣٤.

٢. انظر: الشافية في علم التصريف: ١٠٤.

لذين (ينجلي) خبر هو محطّ حصول ما لفاء باع لما وليته العين فيما ذكر، فيجوز فيهما كسر التاء والقاف وضمّهما والإشمام على العمل السابق، و يلفظ بهمزة الوصل على حسب اللفظ بهما. (و قابل) للنّيباة (من ظرف) .....

«اعتراض» و «انعضاض» و «اغتاظ» و «ابتاع» و «انباع»، لا ما كان ثلاثياً مجرداً ك «باع» و «قال».

والحاصل أنّ المراد من شبه (لذين) ما كان شبيهاً لـ «اختار» و «انقاد» في كونه أجوف ثلاثياً مزيداً فيه من البابين المذكورين لا مطلق ما كان أجوف سواء كان ثلاثياً مجرداً أم مزيداً فيه حتى يلزم منه دخول فاء «باع» في قول الناظم «لما العين تلي» و يلزم منه قياس العامّ على الخاصّ كما فهمه بعض المحققين من المحشّين فتكلّف في تصحيح القياس ما تكلف. و بعضهم جعل «ينجلي» صفة لـ «شبه» و جعل «ما» الثانية المجرورة باللام خبراً لـ «ما» الأولى والشارح جعل «ينجلي» خبراً لـ «ما» الأولى و جعل «ما» الثانية المجرورة باللام متعلّقاً بـ «ينجلي»، إذ لا فائدة في توصيف «شبه» بالانجلاء و عدم التقدير أولى من التقدير، إذ على قول من جعل «ينجلي» صفة لـ «شبه» و «ما» الثانية خبراً لـ «ما» الأولى لا بدّ له من تقدير متعلّق لـ «ما» الثانية حتى يصحّ خبريته لـ «ما» الأولى و صفتية «ينجلي» لـ «شبه»، فأتضح من ذلك أنّ «ينجلي» (خبر) لـ «ما» الأولى و (هو محطّ حصول) فائدة (ما لفاء «باع» لما وليته العين فيما ذكر) أي الأشكال الثلاثة، (فيجوز) عند البناء للمفعول لما تليه العين في كل فعل أجوف مزيد (فيه) يكون على وزن «افتعل» أو «انفعل» نحو «اختار» و «انقاد» (كسر التاء والقاف و ضمّهما و الإشمام على العمل السابق) و كذلك شبهها (و يلفظ بهمزة الوصل على حسب اللفظ بهما) أي على حسب التلّفظ بالتاء والقاف.

### القابل للنّيباة عن الفاعل

(و قابل للنّيباة) ثلاثة:

الأوّل (من ظرف) و هو على قسمين:



بأن كان متصرفاً مختصاً أو غير مختص لكن قيّد الفعل بمعمول آخر (أو من مصدر) بأن كان متصرفاً لغير التوكيد .....

القسم الأول ما كان غير متصرف، وهو على قسمين:

الأول: ما يلزم النصب على الظرفية فقط ولا يخرج منه أصلاً مثل: «قط» و «عوض» و «إذا» و «مع».

الثاني: ما يلزم النصب على الظرفية أو الجرّ بـ «من» ولا يخرج من أحدهما أبداً نحو: «عند» و «هنا» و «ثم» بفتح الثاء.

القسم الثاني ما يخرج عن النصب على الظرفية وعن الجرّ بـ «من» فيتأثر بالعوامل المختلفة وذلك نحو: «يوم»، وهذا القسم يسمى متصرفاً كما يأتي<sup>١</sup> في باب المفعول فيه عند قول الناظم:

وما يرى ظرفاً وغير ظرف فذاك ذو تصرف في العرف

و إلى هذا القسم أشار بقوله: (بأن كان متصرفاً) والمراد بـ «المختص» ما خصّ بإضافة أو وصف ونحوهما، فتحصل من قول الشارح أنّ الظرف القابل للنيابة ما كان متصرفاً مختصاً أو غير مختص ولكن قيّد الفعل بمعمول آخر).

الثاني: ما أشار إليه بقوله («أو من مصدر») ويشترط فيه أيضاً أن يكون متصرفاً، فبيّنه بقوله: (بأن كان متصرفاً) بأن يخرج عن كونه مفعولاً مطلقاً فيتأثر بالعوامل المختلفة وأن يكون مختصاً والمراد من كونه مختصاً أن يكون للنوع أو العدد، لأنّ كلاً منهما مقيد بقيد كما يأتي في باب المفعول المطلق بخلاف ما كان للتأكيد، فإنّه لا قيد فيه كما يأتي أيضاً في الباب المذكور وإلى هذا أشار بقوله: («لغير التوكيد»)، والمراد من «غير المتصرف» من المصادر ما لا يستعمل إلا مفعولاً مطلقاً ولا يخرج عنه أصلاً.

(أو حرف جرّ) مع مجروره بأن لم يكن متعلّقاً بمحذوف و لا علةً (بنياية) من الفاعل (حري) أي جدير، نحو: «سير يوم السبت» و «سير يزيد يوم» و «ضرب ضرب شديد»، ﴿لَمَّا سَقَطَ فِي أَيْدِيهِمْ﴾.....

الثالث: ما أشار إليه بقوله: («أو حرف جر مع مجروره») و يشترط في قابليته أمران: الأوّل (بأن لم يكن متعلّقاً بمحذوف و) الثاني أن (لا) يكون (علةً) أي مفيداً للعلة كاللام و الباء و «من» و «في» إذا كانت للعلة.

و زاد بعضهم شرطين آخرين أحدهما أن يكون المجرور معرفة حتى يصير مختصاً كأخويه و ثانيهما أن لا يكون ملازماً لطريقة واحدة ك «مذ» و «منذ» الملازمين لجر الزمان و كحروف القسم الملازمة لجر المقسم به<sup>١</sup>.

فهذه الثلاثة مع الشرائط المذكورة (بنياية عن الفاعل حري، أي جدير نحو: «سير يوم السبت»)، مثال للظرف المتصرّف والمختصّ (و) نحو: («سير يزيد يوم»)، مثال للظرف المتصرّف الغير المختصّ و هو «يوم» و قد قيّد الفعل بمعمول آخر و هو «بزيد» و «ضرب ضرب شديد»)، مثال للمصدر المتصرّف المختصّ، لأنّه وصف ب «شديد» فهو لغير التأكيد لأنّه نوعيّ (و) نحو: ﴿لَمَّا سَقَطَ فِي أَيْدِيهِمْ﴾<sup>٢</sup> مثال للجار و مجروره الجامع للشرائط الأربعة المذكورة.

و اعلم أن الاحتمالات في نياية الجار و المجرور ثلاثة:

الأوّل: أن يكون النائب هو المجرور وحده.

الثاني: أن يكون النائب هو الجار وحده و هذا باطل بالضرورة.

١. انظر: حاشية الصبان: ٩٤/٢.

٢. الأعراف: ١٤٩.

و نقل أبو حيّان في الارتشاف اتّفاق البصريّين و الكوفيّين على أنّ النائب هو المجرور، و أنّ الذي قاله المصنّف من أنّهما معاً النائب، لم يقله أحد، و غير القابل لا ينوب نحو: «إذا» و «عند» و «سبحان الله» و «معاذ الله» و «ضرباً» في «ضربت ضرباً»، و فهم من تخصيصه النيابة بما ذكر، أنّه لا يجوز نيابة التمييز و لا المفعول له و لا المفعول معه

الثالث: أن يكون النائب هو الجار والمجرور معاً وهذا ما حمل الشارح كلام الناظم عليه و إن كان ظاهر كلامه الثاني، لأنّه باطل بالضرورة فكيف يمكن أن يكون مراد الناظم ذلك، (و نقل أبوحيّان في كتاب (الارتشاف اتّفاق البصريّين والكوفيّين على أنّ النائب هو المجرور) وحده (و أنّ الذي قاله المصنّف) على ما حمّله الشارح (من أنّها معاً النائب لم يقله أحد) فما قاله المصنّف خرق لإجماعهم.

(و غير القابل) من الظرف والمصدر والجار والمجرور (لا ينوب نحو: «إذا» و «عند»)، مثال لغير القابل من الظرف، لأنّهما غير متصرّفين (و نحو: «سبحان الله» و «معاذ الله»)، مثال لغير القابل من المصدر، لأنّهما أيضاً غير متصرّفين (و نحو: «ضرباً» في «ضربت ضرباً»)، مثال للمصدر المؤكّد فهو أيضاً غير قابل.

(و فهم من تخصيصه) أي المصنّف (النيابة بما ذكر) أي بالظرف والمصدر والجار مع مجروره (أنّه لا يجوز نيابة التمييز) لأنّ النائب مناب الفاعل ينبغي أن يكون مثله من ضروريات الفعل من حيث المعنى و ليس التمييز كذلك (و) لعين هذه العلة (لا) يجوز نيابة (المفعول له)، و ذكروا له أيضاً علة أخرى و هو أنّه لو أقيم مقام الفاعل صار مرفوعاً، فيفوت النصب المشعر بالعلية (ولا) يجوز نيابة (المفعول معه) لأنّ الواو فيه تدلّ على المصاحبة، فلو حذف الواو فانت الدلالة على المصاحبة فيخرج عن كونه مفعولاً معه و إن لم تحذف فوجودها مانع من النيابة، للزوم الانفصال بين العامل و نائب الفاعل و نائب الفاعل كالفاعل يجب أن يكون

و صرّح بالأوّل في التسهيل و بالثاني في الإرتشاف و بالثالث في اللّباب. (و لا ينوب بعض هذي) الثلاثة المتقدّمة (إن وجد في اللفظ مفعول به) كما لا يكون فاعلاً إذا وجد اسم محض. هذا مذهب سيبويه (و ذهب الكوفيون و الأخفش إلى أنّه (قد يرد) نيابة غير المفعول به مع وجوده كقوله تعالى: .....

متّصلاً بالعامل ما لم يمنع مانع كما سبق مفصّلاً؛ و أما الحال فإنّها و إن كانت من ضروريّات الفعل لكن قلّة مجيئها في الكلام مانعة من نيابتها عن الفاعل الذي لا بدّ لكل فعل منه. (و صرّح) المصنّف (بالأوّل) أي بعدم جواز نيابة التمييز (في التسهيل، و) صرّح أبوحيّان<sup>١</sup> (بالثاني) أي بعدم جواز نيابة المفعول له (في الارْتشاف، و) صرّح (بالثالث) أي بعدم جواز نيابة المفعول معه (في اللباب).

(و لا ينوب بعض هذه الثلاثة المتقدّمة) أي الظرف و المصدر و الجار مع مجروره و إن كان جامعاً للشرائط (إن وجد في اللفظ مفعول به كما لا يكون) هذه الثلاثة (فاعلاً إذا وجد اسم محض).

و الوجه في عدم نيابة هذه الثلاثة إذا وجد في اللفظ مفعول به ما قاله أهل المعاني من أنّ إسناد الفعل المبني للمفعول به إلى المفعول به حقيقة و إلى غيره للملاسة مجاز، فإسناد الفعل إلى غير المفعول به يحتاج إلى تنزيله منزلة المفعول به، فيجعل كأنّه مفعول به لذلك الفعل المبني له و ليس هذا حقيقة بخلاف إسناد الفعل المبني للمفعول به إليه فهو إلى ما بني له و هو حقيقة. (هذا) أي عدم جواز نيابة هذه الثلاثة مع وجود المفعول به في الكلام (مذهب سيبويه<sup>٢</sup> و ذهب الكوفيين و الأخفش<sup>٣</sup> إلى أنّه قد يرد نيابة غير المفعول به مع وجوده) مطلقاً عند الكوفيين و

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٤٦٧.

٢. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٤٩.

٣. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١٢٥.

كقوله تعالى: ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ و قول الشاعر:

لم يعن بالعلياء إلا سيّداً      و لا شفى ذا الغيِّ إلا ذو هدى

و اختاره في التسهيل. (و باتّفاق) من جمهور النحاة (قد ينوب) عن الفاعل، المفعول الثاني (من باب كسا فيما التباسه أمن) نحو: «كسي زيدا جبة» .....

بشرط تقدّمه على المفعول به عند الأخفش (كقوله تعالى: ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾<sup>١</sup>) فتاب «بها كانوا» - و هو جارّ و مجرور - عن الفاعل مع وجود المفعول به أعني «قوماً»، هذا على مذهب الكوفيين دون الأخفش (و قول الشاعر:

لم يعن بالعلياء إلا سيّداً      و لا شفى ذا الغيِّ إلا ذو هدى)<sup>٢</sup>

فتاب «بالعلياء» عن الفاعل مع وجود المفعول به أعني «سيّداً» هذا على مذهب الجميع<sup>٣</sup>، (و اختاره) أي جواز نيابة هذه الثلاثة مع وجود المفعول به (في التسهيل).

(و باتّفاق) أي بإجماع (من جمهور النحاة قد ينوب عن الفاعل المفعول الثاني من باب «كسا») قد تقدّم المراد من باب «كسا» فعيده مرة ثانية، لأنّ الإعادة ليست خالية عن الفائدة فنقول: الفعل المتعدّي بنفسه إلى مفعولين على قسمين:

الأول: ما ينصب مفعولين هما في الأصل مبتدأ و خبر، و هذا مختصّ بأفعال القلوب و ما يلحق بها؛ و هذا يسمّى بباب «ظنّ» و إن تعدّى إلى الثالث بالهمزة و نحوها.

الثاني: ما ينصب مفعولين ليسا في الأصل مبتدأ و خبراً، و هذا ما يسمّى بباب «كسا» نحو: «منحت الفقير درهماً».

إذا عرفت ذلك فاعلم أنّ الاتفاق في المفعول الثاني من باب «كسا» إنّها وقع (فيما التباسه أمن) بأن لا يكون الثاني قابلاً للفاعليّة في المعنى (نحو: «كُسيّ زيدا جبة»)، فتاب المفعول الثاني

١. الجالية: ١٤.

٢. لرؤية؛ انظر شرح التصريح: ٤٢٩/١.

٣. أجاز جمهور البصريين عن البيت أنّه ضرورة و عن القراءة بأنّها شاذّة. شرح التصريح: ٤٣٠/١.

بخلاف ما إذا لم يؤمن الالتباس فيجب أن ينوب الأوّل نحو: «أعطي عمرو بشراً»، و  
حكي عن بعضهم منع إقامة الثاني مطلقاً، و عن بعض آخر المنع إن كان نكرة و الأوّل  
معرفة، و لعلّ المصنّف لم يعتدّ بهذا الخلاف.

أعني «جبة» لأمن الالتباس، إذ لا يمكن أن يكون الجبة لابسة فليست قابلة للفاعلية في المعنى،  
فلا يلبس المفعول الأوّل بالثاني، ففي هذا الفرض يجوز نيابة الثاني، تقدّم على الأوّل أو تأخر،  
فيجوز في المثال المذكور تقدّم «جبة» على «زيد» بأن يقال: «كسي جبة زيداً» و هو الأوّل، لأنّ  
الأصل في الفاعل أن يتصل فكذا نائبه و لا يتنقض بها يأتي في فصل رتب المفاعيل من قول  
الناظم:

و الأصل سبق فاعل معنى ك «من» من «ألبن من زاركم نسج اليمن»

لأنّه فيما بقي المفعول على مفعوليته لا فيما صار نائباً عن الفاعل. فتحصل ممّا ذكر أنّه يجوز  
نيابة الثاني في باب «كسا» لكن فيما التباسه أمن، (بخلاف ما إذا لم يؤمن الالتباس) بأن يكون  
الثاني مثل الأوّل قابلاً للفاعلية في المعنى، (فيجب أن ينوب الأوّل نحو: «أعطي عمرو بشراً»)،  
فلا يجوز نيابة «بشراً»، تقدّم أو تأخر، لأنّ كلاً من «عمرو» و «بشراً» يصلح للأحذية و المأخوذية  
و لا يتبيّن الآخذ من المأخوذ إلّا بالإعراب، فلو قيل: «أعطي بشر عمرواً» لتوهّم أنّ «بشر» آخذ  
و «عمرواً» مأخوذ و هذا خلاف المراد.

(و حكي عن بعضهم منع إقامة الثاني مطلقاً)، سواء أمن الالتباس أم لم يؤمن و سواء كانا  
نكرتين نحو: «أعطيت فقيراً درهماً» أو معرفتين نحو: «أعطيت بشراً زيداً» أو كان الأوّل نكرة  
و الثاني معرفة نحو: «أعطيت رجلاً بشراً» أو العكس نحو: «أعطيت زيداً جبة»، (و حكي  
عن بعض آخر المنع) في الصورة الأخيرة أي العكس المذكور (إن كان) الثاني (نكرة و الأوّل  
معرفة) كما مثلنا، (و لعلّ المصنّف لم يعتدّ بهذا الخلاف) الصادر من هذا البعض في الصورة

و قد صرّح بنفيه في شرحي التسهيل و الكافية، و حيث أجاز إقامة الثاني فالأوّل و الكافية، و حيث أجاز إقامة الثاني فالأوّل أولى لكونه فاعلاً في المعنى. (في باب ظنّ و أرى) المتعدّية لثلاثة (المنع) من إقامة الثاني وجوب إقامة الأوّل (اشتهر) عن كثير من النحاة. قال .....

الأخيرة و الأولى أيضاً، فلذا ادعي الاتفاق على نيابة الثاني في جميع الصور إلّا في نحو: «أعطيت بشراً زيداً» (و قد صرّح المصنّف (بنفيه) أي الخلاف (في شرحي التسهيل و الكافية)'.<sup>١</sup>

(و حيث أجاز إقامة الثاني) مع كونه مفعولاً في المعنى (فالأوّل أولى، لكونه فاعلاً في المعنى).

واعلم أنّه إذا قلت: «علمت زيداً قائماً» فالموجود في الخارج أوّلاً هو «زيد»، ثمّ يصدر منه القيام في الزمان الثاني المتأخّر عن وجوده، ثمّ تخبر «بكرّاً» بقيامه فتقول: «أعلمت بكرّاً زيداً قائماً» فحينئذ يصير «زيداً» الذي كان أوّلاً زماناً ثانياً مكانياً و يصير «قائماً» الذي كان ثانياً زماناً ثالثاً مكاناً و يصير «بكرّاً» الذي هو ثالث زماناً أوّلاً مكاناً و قس عليه «أرى» في قول الناظم. فالمراد من الثاني في «أرى» الثالث المكانيّ و هو «قائماً» الذي كان ثانياً زماناً، والمراد من الأوّل في «أرى» الثاني المكانيّ و هو «زيداً» الذي كان أوّلاً زماناً، فليكن على ذكر منك ليفيدك في حلّ عبارة الكتاب.

(في باب «ظنّ» و «أرى» المتعدّية لثلاثة) و ما يلحق بهما و لو لم يكن من أفعال القلوب نحو: «جعلت زيداً فاضلاً» (المنع من إقامة) المفعول (الثاني) الذي كان في الأصل خبراً (و وجوب إقامة) المفعول (الأوّل) الذي كان في الأصل مبتدأ (اشتهر عن كثير من النحاة)، سواء ظهر القصد بأن لا يلتبس الأوّل بالثاني أو لم يظهر بأن التبس و سواء كان الثاني جملة أو لا (قال

الأبدي في شرح الجزولية: لأنه مبتدأ وهو أشبه بالفاعل، فإن مرتبته قبل الثاني لأن مرتبة المبتدأ قبل الخبر، و مرتبة المرفوع قبل المنصوب، ففعل ذلك للمناسبة، و خالف ابن عصفور و جماعة و تبعهم المصنّف فقال: (و لا أرى منعاً) من نيابة الثاني (إذا القصد ظهر) و لم يكن جملة و لا ظرفاً؛ كما في التسهيل كقولك في «جعل الله ليلة القدر خيراً من ألف شهر»: جعل خير من ألف شهر ليلة القدر.

الابدي<sup>١</sup> في شرح الجزولية: لأنه) أي المفعول الأوّل كان (مبتدأ و هو أشبه بالفاعل)، لأنه مسند إليه مثله (فإن مرتبته) أي المفعول الأوّل (قبل) المفعول (الثاني، لأن مرتبة المبتدأ قبل الخبر و مرتبة المرفوع قبل المنصوب ففعل ذلك) أي نيابة المفعول الأوّل (للمناسبة و خالف ابن عصفور<sup>٢</sup> و جماعة و تبعهم المصنّف فقال: و لا أرى منعاً من نيابة الثاني) بشرطين: الأوّل أنّه جائز (إذا القصد ظهر) بأن كان الثاني غير معرفة إذ كونه غير معرفة دليل على أنّه المفعول الثاني و إن صار نائباً (و) الثاني أن (لم يكن) المفعول الثاني (جملة و ظرفاً؛ كما في التسهيل كقولك في «جعل الله ليلة القدر خيراً من ألف شهر»، «جعلَ خيرٍ من ألف شهر ليلة القدر»). فإن لم يظهر القصد بأن التبس الثاني بالأوّل نحو: «ظننت زيدا عمراً» فلا يجوز نيابة الثاني أي «عمراً» و هكذا إن كان الثاني جملة أو ظرفاً نحو: «ظننت زيدا يقوم غداً» و نحو: «ظننت زيدا في الدار» أو «عندك»، فلا يجوز حينئذ أيضاً نيابة الثاني، لأنّ الفاعل و نائبه لا يكونان جملة كما تقدّم<sup>٣</sup> في باب الحروف المشبهة بالفعل عند قول الناظم:

١. أحمد بن محمد بن محمد البجائي الأبيدي، شهاب الدين (م ٨٤٠ ق) نحوي من أهل الأندلس. تعلم في بجاية (Bougie) وهو من أهل أبذة (Ubeda) بقرب جيان. وانتقل إلى القاهرة، فدرس بالأزهر ثم بالباسطية إلى أن مات عن نحو ٦٠ عاماً له شرح إيساغوجي و بيان كشف الألفاظ التي لا بد للفقهاء من معرفتها و الحدود النحوية. انظر: الأعلام: ٢٢٩/١.

٢. مضت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٥١.

٣. الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٧٧.



أما الثالث من باب «أرى» ففي الإرتشاف: ادّعى ابن هشام الاتفاق على منع إقامته، و ليس كذلك؛ ففي «المخترع» جوازه عن بعضهم، و كما لا يكون للفعل إلا فاعل واحد كذلك لا ينوب عن الفاعل إلا شيء واحد. (و ما سوى النائب) عنه (مما علّق بالرفاع) أي .....

و همزة «ان» افتح لسدّ مصدر مسدّها و في سوى ذاك اكسر

هذا كلّه في المفعول الثاني لـ «ظنّ» (أما الثالث) المكانيّ (من باب «أرى») الذي كان خبراً و ثانياً و صار ثالثاً بسبب زيادة مفعول آخر بالهمزة، (ففي الارتشاف ادّعى ابن هشام الاتفاق على منع إقامته) ففي نحو «أريت بكرأ زيداً قائماً» لا يجوز نيابة «قائماً» لما ذكر في المفعول الثاني من «ظنّ» و لأنّه مسند إلى المفعول الأوّل الزمانيّ إسناداً تاماً، فلو ناب عن الفاعل و أسند إليه الفعل لا محالة كان إسناده أيضاً تاماً و لزم كونه مسنداً و مسنداً إليه معاً مع كون كلّ من الإسنادين تاماً و لا يتنقض بنحو: «أعجبنني ضرب زيد» حيث إنّ المصدر أعني «ضرب» مسند إليه لـ «أعجبنني» و مسند إلى «زيد»، لأنّ أحد الإسنادين أعني إسناد الضرب إلى «زيد» غير تامّ و لا يذهب عليك أنّ هذا التعليل جار في ثاني مفعولي «ظنّ» أيضاً. هذا وجه الاتفاق الذي ادعاه الارتشاف نقلاً عن ابن هشام (و لكن ليس كذلك) أي ليست المسألة اتفافية، (ففي المخترع) نقل (جوازه عن بعضهم)؛ و أما الأوّل المكانيّ في «أرى» فلا شكّ في جواز نيابته، بل هو أولى لأنّ الجار أحقّ بمكان جاره و لأنّه راء و عالم.

و قد علم من المسائل السابقة أنّ للفعل تسعة معمولات غير الفاعل والمستثنى والقابل منها بعد المفعول به ثلاثة (و كما لا يكون للفعل إلا فاعل واحد كذلك لا ينوب عن الفاعل إلا شيء واحد) ممّا هو قابل للنيابة و يرفع ذلك الواحد بالنيابة و يبقى الثمانية الباقية على نصبها، سواء كان قابلاً للنيابة أم لم يكن و إلى هذا ينظر قوله: (و ما سوى النائب عنه ممّا علّق بالرافع أي

رافع النائب و هو الفعل و اسم المفعول و المصدر على ظاهر قول سيويه (النصب له محققاً) لفظاً إن لم يكن جازاً و مجروراً نحو: «ضرب زيد يوم الجمعة أمامك ضرباً شديداً» و محلاً إن يكنه نحو: ﴿فَإِذَا نَفَخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةً وَاحِدَةً﴾.

رافع النائب و هو الفعل (المجهول) (و اسم المفعول والمصدر) من الفعل المجهول أي المصدر الذي يقدر بحرف مصدرى موصول بفعل لم يسم فاعله كما يجيء في آخر باب إعمال المصدر كقوله تعالى: ﴿وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ﴾<sup>١</sup> (على ظاهر قول سيويه<sup>٢</sup>)، فإن ظاهر كلامه إلحاق المصدر المجهول بالفعل المجهول في الحكم و هو كون (النصب له) أي لسوى النائب من المعمولات (محققاً لفظاً إن لم يكن) غير النائب (جازاً و مجروراً نحو: «ضرب زيد يوم الجمعة أمامك ضرباً شديداً») برفع «زيد» لنيابته و نصب البقية، هذا إذا كان البقية قابلاً للنيابة و إلا فتحقق النصب للبقية بطريق أولى و وجهه ظاهر نحو: «ضرب زيد تأديباً ضرباً» (و) النصب لما سوى النائب محقق (محلاً إن يكنه) أي إن يكن ما سوى النائب جازاً و مجروراً (نحو: ﴿فَإِذَا نَفَخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةً وَاحِدَةً﴾)<sup>٣</sup> برفع «نفخة»، لنيابته و نصب «في الصور» محلاً و كذا ينصب محلاً غير القابل والقابل غير النائب إن لم ينصب لفظاً نحو: «ضرب زيد هنا قبل».

١. الروم: ٣.

٢. مضت ترجمته في الجزء الأول، الصفحة: ٤٩.

٣. الحاقة: ١٣.

## باب الاشتغال

هذا باب (اشتغال العامل عن المعمول). و هو أن يتقدّم اسم و يتأخّر فعل أو شبهه قد عمل في ضميره أو سببه، لولا ذلك لعمل فيه أو في موضعه.

---

(هذا باب اشتغال العامل عن المعمول)

### التعريف

(و) لهم في تعريفه عبارات مختلفة:

منها أن الاشتغال (هو أن يتقدّم اسم و يتأخّر) عنه (فعل أو شبهه قد عمل في ضميره) أي ضمير ذلك الإسم (أو) في (سببه) و هو المضاف إلى ضمير الإسم السابق.

منها: أنه اسم بعده عامل متصرّف ناصب لضميره أو متعلّقه بواسطة أو غيرها و يكون ذلك العامل بحيث لو فرغ من ذلك المعمول و سلّط على الإسم لنصبه.

و منها: أنه كلّ اسم بعده فعل أو شبهه مشتغل عنه بضميره أو متعلّقه.

و منها: أن يتقدّم اسم و يتأخّر عنه فعل عامل في ضميره و يكون ذلك الفعل بحيث لو فرغ من ذلك المعمول و سلّط على الاسم الأوّل لنصبه.

و منها: أن يتقدّم اسم و يتأخّر عنه فعل متصرّف أو اسم يشبهه ناصب لضميره أو لملايس ضميره بواسطة أو غيرها و يكون ذلك العامل بحيث لو فرغ من ذلك المعمول و سلّط على الإسم المتقدّم لنصبه.

و منها: ما في الكتاب و هو أن يتقدّم اسم و يتأخّر فعل أو شبهه قد عمل في ضميره أو سببه و (لولا ذلك لعمل فيه أو في موضعه).

إذا عرفت ذلك فاعلم أن الغرض من ذكر هذه العبارات أمران:

**الأمر الأول:** أنه علم منها أن أركان الاشتغال ثلاثة: الأول: المشغول عنه و هو الإسم المتقدّم، الثاني: المشغول و هو العامل المتأخر، الثالث: المشغول به و هو الضمير أو الملابس له الذي عمل الفعل فيه بنفسه أو بواسطة.

**الأمر الثاني:** أنه قد علم من طيّ هذه العبارات أن لكل واحد من هذه الأركان الثلاثة شروطاً لا بدّ منها.

أما شروط المشغول عنه فخمسة:

**الأول:** أن لا يكون متعدداً لفظاً و معنى بأن يكون واحداً نحو: «زيداً ضربته» أو متعدداً في اللفظ دون المعنى نحو: «زيداً و عمراً ضربتهما»، لأنّ العطف جعل الإسمين بمنزلة الإسم الواحد، فإن تعدد في اللفظ و المعنى لم يصح نحو: «زيداً درهماً أعطيته».

**الثاني:** أن يكون متقدماً، فإن تأخر نحو: «ضربته زيداً» لم يكن من باب الإشتغال، بل إن نصب «زيداً» فهو بدل من الضمير و إن رفع فهو مبتدأ خبره ما قبله.

**الثالث:** قبوله الإضرار، فلا يصحّ الاشتغال من الحال و التميّز و المجرور بحرف يختصّ بالظاهر و سيأتي في باب حروف الجرّ.

**الرابع:** كونه مفتقراً إلى ما بعده فنحو: «جاءك زيد فأكرمه» ليس من باب الإشتغال، لكون «زيد» في المثال مكتفياً بالعامل المتقدّم عليه.

**الخامس:** كونه صالحاً لأن يكون مبتدأ فنحو قوله تعالى: ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا﴾<sup>٢</sup> ليس من باب الإشتغال، بل «رهبانيّة» معطوفة على ما قبلها و جملة «ابتدعوها» صفة لها.

و أمّا ما يشترط في المشغول فاثنتان:

١. الصفحة: ٢٥٩.

٢. الحديد: ٢٧.

(إن مضمّر اسم سابق فعلاً) مفعول بقوله: (شغل) أي ذلك المضمّر (عنه) أي عن الاسم السابِق (بنصب لفظه) أي لفظ ذلك المضمّر (أو المحلّ) أي محلّه.

**الأوّل:** أن لا يفصل بينه وبين الاسم السابق ما له الصدر وإلا فليس من هذا الباب نحو: «زيد هل رأيت» و «سيأتي عن قريب».

**الثاني:** كونه صالحاً للعمل فيما قبله بأن لا يكون فعلاً جامداً أو صفة مشبهة ونحوهما ممّا لا يعمل فيما قبله لضعفه و سيأتي أيضاً.

و أمّا الذي يجب تحقّقه في المشغول به فشيء واحد وهو أن يكون ضميراً عائداً إلى المشغول عنه نحو: «زيداً ضربته» أو «مررت به» أو اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضميره نحو: «زيداً ضربت أخاه» أو «زيداً مررت بغلامه»، كلّ ذلك يمكن استخراجه من ضمن التعاريف المذكورة.

### تبيين عبارة الناظم

(إن مضمّر اسم سابق فعلاً) لفظ «فعلاً» منصوب، لأنّه (مفعول بقوله «شغل») و فاعله مستتر فيه أشير إليه بقوله: (أي ذلك المضمّر) للاسم السابق، فيصير حاصل المعنى أنّه إن شغل الضمير المتأخّر الراجع إلى الاسم السابق الفعل (عنه أي عن الاسم السابق بنصب لفظه أي لفظ ذلك المضمّر) نحو: «زيد ضربته» (أو المحلّ أي محلّه) نحو: «زيد مررت به».

هذا بناء على ما فهمه الشارح من عود ضمير «لفظه» إلى الضمير المشغول به العامل، فالمراد من «نصب لفظه» أن يكون الضمير منصوباً بالعامل بلا واسطة حرف الجر نحو: «زيد ضربته» ومن «نصب محلّه» أن يكون الضمير منصوباً بالعامل بواسطة حرف الجر نحو: «زيد مررت به»، فالضمير في «به» مجرور لفظاً و منصوب محلاً؛ و أمّا بناء على ما فهمه بعض آخر<sup>١</sup> من عود ضمير «لفظه» إلى الاسم السابق يجعل الباء في «بنصب» بمعنى «عن» كما صرح به أي

١. الأشموني في شرحه على الألفيّة: ١/ ٤٢٧. وانظر: توضيح المقاصد: ٢/ ٦١١.

(فالسابق) ارفعه على الابتداء أو (انصبه)، و اختلف في ناصبه فالجمهور و تبعهم المصنّف على أنّه منصوب (بفعل أضمرا حتما موافق لما قد أظهرنا) لفظاً أو معنى.

بـ «عن» في بعض الشروح، فمثال نصب لفظه «زيداً ضربته» و مثال نصب المحل «هذا ضربته».

أمّا ما قاله بعض المحقّقين من أنّ المراد من «نصب لفظه» - بناء على ما فهمه الشارح - تصوّر لفظ المعمول بصورة موضوعة لنوع مقتضى العامل إلى آخر ما قاله، فأظنّ أنّه لا يوجد له مثال صحيح، فإن وجدت له مثلاً صحيحاً داخلياً في باب الاشتغال فألحقه بهذه التعليقة ليستفيد منه الطلاب، اللهم إلّا أن يمثّل له بنحو: «زيد ما ضربت إلّا إياه» و بنحو: «الزيدان لم تضرب إلّا إياهم» و هو كما ترى.

### اعراب الإسم السابق و عامله

و كيف كان (فالسابق ارفعه) في بعض الصور (على الابتداء أو انصبه) في صور أخرى كما يأتي، (واختلف في ناصبه، فالجمهور - و تبعهم المصنّف - على أنّه منصوب بفعل أضمرا) أي قدّر (حتماً) أي وجوباً (موافق لما قد أظهر لفظاً) كما في «أزيداً ضربته» فيقدّر «ضربت» (أو معنى) كما في «أزيداً مررت به» فيقدّر «جاوزت» الموافق لـ «مررت» معنى لا لفظاً و يقدر في نحو: «زيداً مررت بأخيه»، «لابست» الملازم للفعل المذكور و في نحو: «زيداً ضربت أخاه»، «أهنت» و كذلك.

و إنّما وجب حذف الناصب، لأنّ الفعل المذكور مفسّر له و لا يجوز الجمع بين المفسّر والمفسّر إلّا إذا كان المفسّر - بالكسر - الجملة التفسيرية التي لا محلّ لها من الإعراب أو عطف بيان أو كان بعد «أي» التفسيرية و نحوها.

و قيل بالفعل المذكور بعده. ثمّ اختلف فقيل: إنّ عامل في الضمير و في الاسم معاً، و قيل: في الظاهر و الضمير ملغى. و اعلم أنّ هذا الاسم الواقع بعده فعل ناصب لضميره على خمسة أقسام: لازم النصب، و لازم الرفع، و راجح النصب على الرفع، و مستو فيه الأمران، و راجح الرفع على النصب. هكذا ذكره النحويّون و تبعهم المصنّف، فشرع في بيانها بقوله: (و النصب) للاسم السابق (حتم إن تلا السابق) بالرفع، أي وقع بعد (ما يختصّ بالفعل كإن و حيثما) نحو: «إن زيدا لقيته فأكرمه» و «حيثما عمرا تلقاه فأهناه» و

(وقيل<sup>١</sup>): إنّ الاسم السابق منصوب (بالفعل المذكور بعده ثم اختلف فقيل<sup>٢</sup>: إنّ عامل في الضمير و في الاسم) السابق (معاً و قيل<sup>٣</sup>): إنّ أي الفعل المذكور عامل (في) الاسم (الظاهر) السابق (والضمير ملغى) عن المعموليّة، فلا محلّ له من الإعراب فتأمل.

### اقسام الإسم السابق و احكامها

(و اعلم أنّ هذا الاسم الواقع بعده فعل ناصب لضميره على خمسة أقسام) و إن لم يكن بعضها من الباب كما يأتي: الأوّل (لازم النصب و) الثاني (لازم الرفع) و هذا هو الذي ليس من الباب (و) الثالث (راجح النصب على الرفع و) الرابع (مستو فيه الأمران و) الخامس (راجح الرفع على النصب هكذا) أي بالترتيب المذكور (ذكره النحويّون و تبعهم المصنّف) و إن كان الأحسن تأخير و ارجح الرفع عن الجميع لما سيأتي (فشرع) المصنّف (في بيانها) بالترتيب المذكور (بقوله: «و النصب») إلخ.

القسم الأوّل: النصب (للاسم السابق حتم) أي واجب (إن تلا) الاسم (السابق) لفظ «السابق» (بالرفع)، لأنّه فاعل «تلا» في النظم (أي وقع) الاسم السابق (بعد ما يختصّ بالفعل ك «إن» و «حيثما») الشرطيّان (نحو: «إن زيداً لقيته فأكرمه» و «حيثما عمراً تلقاه فأهناه»)

١. قاله الكسائي؛ انظر شرح التصريح: ٤٤٢/١.

٢. قاله الفراء تلميذ الكسائي؛ المصدر السابق.

٣. ذهب إليه الكسائي.

كذا إن تلا استفهما غير الهمزة كـ «أين بكرا فارقته» و «هل عمرا حدثته» و سيأتي حكم التالي الهمزة. (و إن تلا السابق) أي وقع بعد (ما بالابتداء يختص) كإذا الفجائية (فالرفع) للاسم على الابتداء (الترمه أبدا) نحو: «خرجت فإذا زيد لقيته» لأن إذا لا يليها إلا مبتداً نحو: ﴿فَإِذَا هِيَ بِبَيْضَاءٍ﴾<sup>١</sup> أو خبر نحو: ﴿إِذَا هُمْ مَكْرٌ فِي آيَاتِنَا﴾<sup>٢</sup> و لا يليها فعل؛ و لذا قدّر متعلّق الخبر بعدها اسماً كما تقدّم، و ذكره هذا القسم إفادة لتمام القسم و إن كان ليس من الباب لعدم صدق ضابطة الباب عليه لما تقدّم فيه من قولنا: لولا ذلك الضمير لعمل في الاسم السابق و لا يصحّ هذا هنا لما تقدّم من أنّ إذا لا يليها فعل.

فيجب نصب الاسم السابق في المثالين و لا يجوز رفعه على الابتدائية، لأنّ أداة الشرط لا تدخل على الجملة الاسمية (و كذا إن تلا) الاسم السابق (استفهماً غير الهمزة كـ «أين بكراً فارقته» و «هل عمراً حدثته» و سيأتي حكم التالي للهمزة) و كذلك أداة التحضيض و أداة العرض. **القسم الثاني:** (و إن تلا السابق) أي وقع بعد ما بالابتداء يختصّ كـ «إذا» الفجائية، فالرفع للاسم (السابق) على الابتداء الترمه أبداً نحو: «خرجت فإذا زيد لقيته»، لأنّ «إذا» الفجائية (لا يليها إلا مبتداً نحو: ﴿فَإِذَا هِيَ بِبَيْضَاءٍ﴾<sup>١</sup> أو خبر نحو: ﴿إِذَا هُمْ مَكْرٌ فِي آيَاتِنَا﴾<sup>٢</sup> و لا يليها فعل و لذا قدّر متعلّق الخبر بعدها اسماً كما تقدّم) في باب المبتدأ و الخبر عند قول الناظم: «و أخبروا بظرف أو بحرف جرّ».

(و ذكره) أي المصنف (لهذا القسم) أي واجب الرفع (إفادة لتمام القسم و إن كان ليس من الباب، لعدم صدق ضابطة الباب عليه لما تقدّم فيه) أي في التعريف (من قولنا: «لولا ذلك الضمير لعمل) الفعل المشغول بالضمير (في الاسم السابق، و لا يصحّ هذا هنا، لما تقدّم من أنّ «إذا» لا يليها فعل).

١. الأعراف: ١٠٨.

٢. سورة يونس (١٠) الآية (٢١).



(كذا) يجب الرفع (إذا الفعل تلا) أي وقع بعد (ما) له صدر الكلام و هو الذي (لم يرد ما قبل) أي قبله (معمولاً لما بعد وجد) كالاستفهام و ما النافية و أدوات الشرط نحو: «زيد هل رأيت» و «خالد ما صحبته» و «عبد الله إن أكرمه أكرمك».

قيل: كلّ من ذكر في الاشتغال و ضابطه قيد «لولا ذلك الضمير لعمل فيه»، فهو لم يجعل القسم الواجب الرفع من باب الاشتغال كالشارح و جماعة ذكرنا عباراتهم في الباب؛ و فيه نظر، إذ يمكن أن يكون القيد عند بعضهم لإخراج فعل التعجب و أسماء الأفعال و نحوها ممّا لا يعمل فيما قبله، لضعفها كما أشرنا إليه سابقاً، لا لإخراج ما وقع بعد ما يختصّ بالبداية أو قبل ما له صدر الكلام، لأنّ العامل حينئذ صالح للعمل في الاسم السابق ذاتاً لولا ذلك الضمير و إن منع من العمل بسبب أحد الأمرين، فالقول بأنّ القسم الواجب الرفع لا يعدّ من الباب عند الكلّ لا يصح عند الكلّ.

و (كذا) يجب الرفع إذا الفعل تلا أي وقع بعد ما له صدر الكلام و هو الذي لم يرد ما قبل (أي) ما قبله معمولاً لما بعد وجد)، و هو عشرة أشياء:

الأول: (كالاستفهام) أي أداة الاستفهام نحو: «زيد هل رأيت» و «بكر أين مررت به».  
 (و) الثاني: («ما» النافية) و «لا» الناهية إذا وقعت جواباً لقسم نحو: «خالد ما صحبته» و نحو: «زيد والله لا أمر به».

- (و) الثالث: (أدوات الشرط) نحو: «عبد الله إن أكرمه أكرمك».  
 الرابع: أداة التنحيض نحو: «زيد هلا ضربته» و «خالد ألا تمر به».  
 الخامس: أداة العرض نحو: «زيد ألا تكرم» و «عمرو ألا تحب».  
 السادس: لا الإبتداء نحو: «زيد لأننا أكرم» و «بكر لأننا أضربه».  
 السابع: «كم» الخبرية نحو: «زيد كم ضربته» و «خالد كم مررت به».  
 الثامن: الحرف الناسخ نحو: «زيد إنّي علمته» و «إبراهيم كأنه يحب أخاه».

(و اختير نصب) للاسم السابق إذا وقع (قبل فعل ذي طلب) كالأمر و التهي و الدعاء نحو: «زيداً اضربه» و «عمراً لا تمته» و «خالداً اللهم اغفر له» و «بشراً اللهم لا تعذب»

قال الرضي<sup>١</sup> في بحث «كم»: "كل ما أثر في معنى الجملة من الاستفهام والعرض والتمني والتشبيه ونحو ذلك فحقه صدر تلك الجملة خوفاً أن يحمل السامع تلك الجملة على معناها قبل التغيير، فإذا جاء المغيّر في آخرها تيشوش خاطره، لأنّه يجوز رجوع معناه إلى ما قبله من الجملة مؤثراً فيها و يجوز بقاء الجملة على حالها فيرتقب جملة أخرى يؤثر ذلك المغيّر فيها"<sup>٢</sup>.

التاسع: الموصولات نحو: «زيد الذي أحبه» و «هند التي تحبها».

العاشر: الأسماء الموصوفة بالعامل المشغول نحو: «زيد رجل أكرمه» و «هند امرأة يحبها

زوجها».

القسم الثالث: (و اختير نصب للاسم السابق إذا وقع قبل فعل ذي طلب، كالأمر والنهي والدعاء نحو: «زيداً اضربه» و «عمراً لا تمته» و «خالداً اللهم اغفر له» و «بشراً اللهم لا تعذب»)، و علّل بعضهم اختيار النصب فيه بأنّه لو رفع الاسم السابق على الابتداء للزم كون الطلب خبراً و هو خلاف الأصل، لكونه لا يحتمل الصدق والكذب لأنّه إنشاء؛ ولكن هذا غلط نشأ من اشتراك لفظ «الخبر» بين خبر المبتدأ والخبر الذي هو مقابل الإنشاء و اعتبار احتمال الصدق والكذب في الثاني دون الأوّل نفسه، فإنّ احتمال الصدق والكذب في الأوّل إنّما هو في النسبة بينه و بين المبتدأ لا فيه نفسه، فتأمل فإن الفرق دقيق.

و علّل بعض آخر بأنّ الأغلب كون الطلب بالفعل، فحمل الكلام على الأغلب أولى و هذا يحصل بالنصب لا بالرفع، و إنّما خصّص الطلب بما ذكر لأنّ الاستفهام و نحوه تقدّم حكمه.

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٦.

٢. شرح الرضي: ١٥٧/٣.

و احترز بقوله: فعل عن اسم الفعل نحو: «زيد دراكه» فيجب الرفع، وكذا إذا كان فعل أمر مراداً به العموم نحو: ﴿السَّارِقُ وَ السَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ قاله ابن الحاجب.

(و احترز بقوله: «فعل») ذي طلب (عن اسم الفعل نحو: «زيد دراكه») أي أدركه، (فيجب) في الاسم السابق (الرفع)، لأن اسم الفعل لضعفه لا يعمل فيما قبله، فلا يصدق عليه ضابطة الباب فهو من قسم الواجب الرفع.

(وكذا) يجب الرفع (إذا كان) الاسم السابق قبل (فعل أمر يراد به العموم نحو: ﴿السَّارِقُ وَ السَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾<sup>١</sup>، قاله ابن الحاجب<sup>٢</sup>) في نظير الآية وهو قوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَ الزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾<sup>٣</sup>.

قال شارح كلامه<sup>٤</sup>: و اعلم أنّه قد سبق أنّ بعد الاسم المذكور إذا كان الفعل المشغل عنه بضميره أو متعلّقه أمراً أو نهيّاً فالمختار فيه النصب، فالظاهر أنّ قوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَ الزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾<sup>٥</sup> داخل تحت هذه القاعدة مع أنّ القراء اتفقوا فيه على الرفع إلّا في رواية شاذّة عن بعضهم، فاضطرّ النحاة إلى أن تحلوا لإخراجه عنها فقالوا: نحو ﴿الزَّانِيَةُ وَ الزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾<sup>٦</sup> الفاء فيه مرتبطة بمعنى الشرط عند المبرّد<sup>٧</sup>، لكون الألف واللام في «الزانية» و «الزاني» مبتدأ موصولاً ففيه معنى الشرط و اسم

١. المائدة: ٣٨.

٢. مضت ترجمته في الجزء الأول، الصفحة: ٨٠.

٣. النور: ٢.

٤. الظاهر أنّ مراده هو الرضي رحمه الله تعالى، و لعلّ المتقول هنا معنى عباراته؛ انظر: شرح الرضي على

الكافية: ٤٧٢ / ١.

٥. النور: ٢.

٦. نفس الآية.

٧. مضت ترجمته في الجزء الأول، الصفحة: ١٣٢.

(و) اختير نصبه أيضاً إذا وقع (بعد ما إيلاؤه الفعل غلب) .....

الفاعل الذي هو صلته كالشرط، فخير المبتدأ كالجزاء والفاء الداخلة عليه مرتبطة بالشرط، لدلالته على سببته للجزاء، و مثل هذه الفاء لا يعمل ما في حيزه فيما قبله فامتنع تسليط الفعل المذكور بعده على ما قبله فتعيّن فيه الرفع، و الآية جملتان مستقلتان عند سيبويه<sup>١</sup>، إذ «الزانية» مبتدأ محذوف المضاف و «الزاني» عطف عليه والخبر محذوف أي «حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم بعد» و قوله: «فاجلدوا» جملة ثانية لبيان الحكم الموعود والفاء عنده أيضاً للسببية أي «إن ثبت زناها فاجلدوا»، وقيل: زائدة أو للتفسير و جزء الجملة لا يعمل في جزء جملة أخرى فيمتنع التسليط، فلا يدخل في الضابطة فتعيّن الرفع، انتهى كلام ابن الحاجب.

و لعلّ نظر شارح الألفية إلى المبرّد بقرينة قوله: «يراد به العموم»، إذ الشرط و شبهه يفيدان العموم كما بيّن في علم الأصول.

قال شارح كلام ابن الحاجب في باب المبتدأ والخبر: و قد يتضمّن المبتدأ معنى الشرط و هو سببية الأوّل للثاني أو للحكم به، فلا يرد عليه نحو: ﴿وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾<sup>٢</sup>، فيشبه المبتدأ الشرط في سببية الشرط للجزاء، فيصحّ دخول الفاء في خبره. انتهى محلّ الحاجة من كلامه.

فتحصل من كلامه أنّ المانع من عمل الفعل فيما قبل الفاء إمّا نفس الفاء لشبهها بفاء الجزاء و إمّا كون ما بعدها جزء جملة أخرى، و مختار الشارح في المقام هو الأوّل بقرينة ما ذكرناه و في كلام الفاضل المحشّي في بحث المعرف بأداة التعريف عند قول المصتّف: "نمط عرفت قل فيه النمط" ما يفيدك هاهنا فراجع إن شئت.

(واختير نصبه أيضاً إذا وقع بعد ما إيلاؤه الفعل غلب) و هو خمسة:

١. مضت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٤٩.

٢. النحل: ٥٣.

كهمزة الاستفهام، نحو: ﴿أَبَشْرًا مِّنَّا وَاحِدًا نَّتَّبِعُهُ﴾ ما لم يفصل بينها وبينه بغير ظرف، فالمختار الرفع، وكما و لا و إن النافيات نحو: «ما زيدا رأيته»، قال في شرح الكافية: و حيث مجردة من ما نحو: «حيث زيدا تلقاه فأكرمه» لأنها تشبه أدوات الشرط فلا يليها في الغالب إلا فعل. (و) اختير نصبه أيضا إذا وقع (بعد) حرف (عاطف) له (بلا فصل على معمول فعل) متصرف (مستقرّ أولاً) نحو: «ضربت زيدا و عمرا أكرمته» قال في

الأول: (كهمزة الاستفهام نحو: ﴿أَبَشْرًا مِّنَّا وَاحِدًا نَّتَّبِعُهُ﴾)، فالمختار نصب «بشراً» بفعل محذوف يفسره المذكور، لأنّ الغالب في الهمزة دخولها على الأفعال و إنّها لم يختص بالأفعال كبقية أدوات الاستفهام، لأنها أمّ الباب و هم يتوسعون في أمهات الأبواب ما لا يتوسعون في غيرها و هذا الحكم في الهمزة (ما) دام (لم يفصل بينها وبينه) أي بين الاسم السابق (بغير ظرف)، سواء لم يفصل بينهما أصلاً كالأية المذكورة أو فصل بينهما بالظرف نحو: «أ يوم الجمعة زيدا تكرمه»، لأنّ الفصل بالظرف يعدّ كالفصل، فإن فصل بينهما بغير ظرف نحو: «أ أنت زيد تضربه» (فالمختار الرفع)، لأنّ الاستفهام حينئذ داخل على الاسم لا على الفعل.

(و) الثاني والثالث والرابع (ك «ما» و «لا» و «إن» النافيات نحو: «ما زيدا رأيته») و نحو: «لا زيدا ضربته و لا عمراً» و «إن زيدا ضربته» بمعنى «ما زيدا ضربته».

الخامس: (قال في شرح الكافية: و حيث مجردة من «ما» نحو: «حيث زيدا تلقاه فأكرمه»، لأنها تشبه أدوات الشرط فلا يليها في الغالب إلا فعل<sup>٢</sup>)، تأمل.

(واختير نصبه أيضاً إذا وقع) الاسم السابق (بعد حرف عاطف له) أي الاسم السابق (بلا فصل على معمول فعل متصرف أولاً نحو: «ضربت زيدا و عمراً أكرمته») فالمختار نصب «عمراً».

١. القمر: ٢٤.

٢. شرح الكافية الشافية: ٢ / ٢٦٠.

قال في شرح الكافية: لما فيه من عطف جملة فعلية على مثلها و تشاكل الجملتين المعطوفتين أولى من تخالفهما انتهى. و حينئذ فالعطف ليس على المعمول كما ذكره هنا، و لو قال: «تلا» بدل «على» لتخلص منه. و خرج بقوله: «بلا فصل» ما إذا فصل بين العاطف و الاسم، فالمختار الرفع نحو: «قام زيد و أما عمرو فأكرمه» و بقولي متصرف أفعال التعجب و المدح و الذم؛ فإنه لا تأثير للعطف عليها.

(قال في شرح الكافية: لما فيه) أي في اختيار النصب (من عطف جملة فعلية على مثلها و تشاكل الجملتين المعطوفتين أولى من تخالفهما) انتهى. و حينئذ فالعطف ليس على المعمول، لأن العطف على المعمول من قبيل عطف المفرد على المفرد، و هذا من قبيل عطف الجملة على الجملة (كما ذكره هنا و لو قال: «تلا» بدل «على» لتخلص منه) أي من الإشكال.

(و خرج بقوله: «بلا فصل» ما إذا فصل بين العاطف و الاسم) السابق (فالمختار) حينئذ (الرفع نحو: «قام زيد و أما عمرو فأكرمه»)، فالمختار رفع «عمرو»، لكونه منفصلاً عن العاطف و إن قلت: «قام زيد و أما عمرو فأكرمه»، فالمختار النصب، لأن الاسم السابق وقع قبل فعل ذي طلب و قد تقدم أن المختار فيه النصب.

(و) خرج (بقولي) أي الشارح (متصرف) ما إذا وقع الاسم السابق بعد حرف عاطف له على معمول (أفعال التعجب) نحو: «ما أحسن زيداً و عمرو أكرمه»، فليس المختار في الاسم السابق أعنى «عمرو» النصب، بل المختار فيه الرفع، لأن فعل التعجب لجموده قد جرى مجرى الأسماء، فكأنه ليس في الكلام فعل، (و) كذلك أفعال (المدح و الذم) نحو: «نعم الرجل زيد و عمرو أكرمه» و «بئست المرأة هند و الخنساء أحيها» (فإنه لا تأثير للعطف عليها).

قد اضطرب كلام الشراح في معنى هذه العبارة فقال بعضهم: معناه أن العطف على هذه الأفعال متعذر، إذ لا معنى له و لأن «ما» التعجبية لا يقع بعدها إلا «أفعل» التعجب فتعين العطف على مجموع الجملة لا على هذه الأفعال وحدها، و قال بعضهم: معناه أن العطف على

كما قال المصنّف في نكته على مقدّمة ابن الحاجب. (و إن تلا) الاسم (المعطوف فعلاً) متصرفاً (مخبراً به عن اسم) أول مبتدأ نحو: «هند أكرمتها و زيداً ضربته عندها» (فاعطفن مخيراً) بين الرفع على الابتداء و الخبر، و النصب عطفًا على جملة أكرمتها، و تسمى الجملة الأولى من هذا المثال ذات وجهين؛ لأنّها اسمية بالنظر إلى أولها و فعلية بالنظر إلى

هذه الأفعال لايؤثر في نصب الاسم السابق، بل لا بدّ من رفعه، سواء عطف على نفس هذه الأفعال أو على مجموع الجملة و قال بعض آخر: معناه أنّه لا عطف على هذه الأفعال، سواء نصبت الاسم السابق أو رفعته، بل العطف على مجموع الجملة في كلتا صورتين و عليك بامعان النظر حتّى تعرف المراد منها أي من الأقوال؛ و كيف كان فالمختار فيها الرفع (كما قال المصنّف في نكته على مقدّمة ابن الحاجب)، و لا يخفى عليك أنّ في المثال الذي ذكر لفعل التعجّب مناقشة، لأنّه من أمثلة المسألة الآتية، كما يظهر من بعض تعليقاته.

(و إن تلا الاسم المعطوف) أي الاسم السابق الواقع بعد حرف العطف (فعلاً متصرفاً مخبراً به عن اسم أول مبتدأ)، و بعبارة أخرى إذا وقع الاسم السابق بعد عاطف تقدّمه جملة ذات وجهين صدرها اسم و عجزها فعل (نحو: «هند أكرمتها و زيد ضربته عندها») الشاهد في «زيد» حيث إنّ اسم سابق تلا حرف العطف و تقدّمه جملة «هند أكرمتها»، و هذه الجملة ذات وجهين، إذ صدرها اسم و هو «هند» و عجزها فعل و هو «أكرمتها» (فاعطفن) زيداً مخيراً بين الرفع على الابتداء و الخبر) مراعاة لصدر الجملة المتقدّمة فيصير «زيد» مبتدأ و جملة «ضربته عندها» خبره فيعطف هذه الجملة الاسمية على مجموع الجملة المتقدّمة التي تسمى كبرى، لأنّ المجموع أيضاً اسمية (و) بين (النصب) مراعاة لعجز الجملة المتقدّمة فيصير «زيداً» مفعولاً لفعل محذوف فيكون عطفاً (على جملة «أكرمتها») التي تسمى صغرى، (و تسمى الجملة الأولى من هذا المثال) أيضاً (ذات وجهين، لأنّها اسمية بالنظر إلى أولها و فعلية بالنظر إلى

آخرها. و هذا المثال أصح كما قال الأبي في شرح الجزولية من تمثيلهم بـ «زيد قام و عمرو كلمته» لبطان العطف فيه لعدم ضمير في المعطوفة يربطها بمتبدأ المعطوف عليها؛ إذ المعطوف بالواو يشرك المعطوف عليه في معناه فيلزم أن يكون في هذا المثال خبراً عنه و لا يصح إلا بالرابطة و قد فقد انتهى.

آخرها و هذا المثال أصح كما قال الأبي<sup>١</sup> في شرح الجزولية: من تمثيلهم بـ «زيد قام و عمراً كلمته» لبطان العطف فيه) في صورة النصب (لعدم ضمير في المعطوفة يربطها بمتبدأ) الجملة الأولى (المعطوف عليها، إذ المعطوف بالواو يشترك المعطوف عليه في معناه) كما يأتي في أول باب عطف النسق (فيلزم أن يكون) المعطوف بالواو أعني جملة «عمراً كلمته» (في هذا المثال خبراً عنه) أي عن المتبدأ في الجملة الأولى، (و لا يصح) كون جملة «عمراً كلمته» خبراً عن «زيد» في جملة «زيد قام» (إلا بالرابطة و قد فقد) الرابطة في «عمراً كلمته»، لأنّ ضمير «كلمته» عائد إلى «عمرو» و ليس ضمير آخر فيه يعود إلى «زيد» الذي هو مبتدأ في الجملة الأولى بخلاف المثال الذي ذكره الشارح، فإنّ العطف فيه في صورة النصب صحيح، لأنّ في جملة «زيد ضربته عندها» الرابطة موجودة و هو ضمير المؤنث في «عندها»؛ (انتهى) ما قاله الأبي في شرح الجزولية.

و إنّما قيدنا أصحية المثال الذي ذكره الشارح بصورة نصب الاسم السابق أعني «زيداً» في «ضربته عندها»، لأنّ صورة رفعه مستغنية عن الرابط، إذ الجملة حينئذ معطوفة على جملة «هند أكرمتها» باعتبار أوها، فلا يحتاج المعطوفة إلى رابط و هو واضح، فالمثالان صحيحان من دون فرق بينهما في هذه الصورة.

و لما كان لقائل أن يقول: إنّ الحكم بأصحية مثال الشارح يستلزم الحكم بصحة مثال النحويين للزوم اشتراك المفضل أعني مثال الشارح والمفضل عليه أعني مثال النحويين في



و لعلّه يغتفر في التّوابع ما لا يغتفر في غيرها. (والرفع في غير الذي مرّ رجح) .....

أصل الصحة، و قد حكم الشارح ببطلان مثاهم فأجاب الشارح بقوله: (و لعلّه يغتفر في التّوابع ما لا يغتفر في غيرها).

و حاصل ما أجاب به الشارح أنّا حكمتنا ببطلان مثاهم مع قطع النظر عن قاعدة الإغتفار في الثواني و لعلّ نظرهم في التمثيل إلى قاعدة الاغتفار، فيصحّ التمثيل والأصحية معاً. والمراد من قاعدة الاغتفار أنهم كثيراً ما يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في الأوائل نحو: «ربّ رجل و أخيه» فاغتفر عطف «أخيه» على «رجل» و إن كان يلزم منه دخول «ربّ» على المعرفة، لأنّ المعطوف في حكم المعطوف عليه و هي مختصة بالنكرة كما يجيء في باب حروف الجرّ<sup>١</sup>.

هذا هو الدائر على أسنة القوم و لكن قال في المطوّل في بحث الفصل والوصل ما حاصله أنهم إنّما تركوا الضمير أعني «عندها»، لأنّ غرضهم تعيين جملة اسمية خبرها جملة فعلية و تصحيح المثال إنّما يكون باعتبار الضمير و هم إنّما اعتمدوا فيه على علم السامع والذي يشعر به كلام بعض المحققين أنّ المعطوف عليه في الوجهين هو مجموع جملة «هند أكرمتها»، لأنّها ذات وجهين فرفع «زيد» بالنظر إلى اسميتها و نصبه بالنظر إلى فعليتها والمعطوف عليه في الصورتين مجموع الجملة و اختلاف الإعرابين باختلاف الاعتبارين.

و بهذا يحصل المناسبة بين الجملتين المتعاطفتين، و لا يخفى على المنصف لطف هذا الوجه و دفته و إن ذهل عنه أكثر القوم و خفي على كثير من الفحول و ليس هذا أول قارورة كسرت في الإسلام فكم من هفوات صدرت من بعض الأعلام و صارت مورداً للقبول عند العوام و مرّ أهل التحقيق بها مرّ الكرام و من الله التوفيق و به الاعتصام.

(والرفع في غير الذي مرّ رجح) على النصب و هو ما لا يقع بعدما يختصّ بالفعل أو بالابتداء و لا بعد ما له صدر الكلام و لا قبل فعل ذي طلب و لا بعد ما يلاؤه الفعل غلب و

لعدم موجب النصب و مرجّحه و موجب الرفع و مستوي الأمرين، و عدم التقدير أولى منه نحو: «زيد ضربته» و منع بعضهم النصب و ردّ بقوله تعالى: ﴿جَنَاتٌ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾ (فما أبيع لك) (افعل و دع) أي اترك (ما لم يبيع) لك، و تقديمه واجب النصب، ثمّ مختاره، ثمّ جائزه على السواء، ثمّ مرجوحه أحسن كما قال من صنع ابن الحاجب، لأنّ الباب لبيان المنصوب منه انتهى.

لا بعد عاطف على معمول فعل مستقر أولاً و لا بعد فعل مخبر به عن اسم أول و معلوم أنّ رفع الاسم السابق حينئذ أرجح من نصبه، (لعدم موجب النصب و مرجّحه و عدم موجب الرفع و مستوي الأمرين و عدم التقدير أولى منه) أي من التقدير الذي يلزم في صورة النصب، إذ يلزم عليه تقدير فعل ناصب للاسم السابق (نحو: «زيد ضربته») فرفع «زيد» في المثال أرجح من نصبه و يجوز نصبه أيضاً لكنّه مرجوح (و منع بعضهم النصب) لكلفة الإضمار (و ردّ بقوله تعالى: ﴿جَنَاتٌ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾<sup>١</sup>) حيث قرئ «جَنَاتٌ» بالنصب بالكسرة مع أنّه ممّا نحن فيه. (فما أبيع لك) من الأحكام في كل واحد من الصور الخمس (افعل و دع أي اترك ما لم يبيع لك)، مثلاً لا تنصب في صورة وجوب الرفع و لا ترفع في صورة وجوب النصب و ارفع في صورة مختارّة النصب لكن على المرجوحية و انصب في صورة مختارّة الرفع كذلك و انصب و ارفع في صورة جواز الوجهين بلا ترجيح لأحدهما على الآخر.

(و تقديمه) أي المصنّف (واجب النصب ثمّ مختاره ثمّ جائزه على السواء) أي على مستوى الوجهين (ثم مرجوحه) أي مرجوح النصب (أحسن كما قال) المصنّف في بعض كتبه: (من صنع ابن الحاجب، لأنّ الباب لبيان المنصوب منه، انتهى) كلام المصنّف في بعض كتبه. و حاصله أنّ تقديم صور النصب سواء كان واجباً أو راجحاً أو مساوياً مع الرفع ثمّ ذكر مرجوح النصب أحسن من صنع ابن الحاجب<sup>١</sup>، لأنّه قدّم مختار الرفع على جميع صور النصب

١. الرعد: ٢٣.

٢. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٨٠.

وكان ينبغي أن يؤخرا واجب الرفع عنها لما ذكر. (و فصل) ضمير (مشغول) به عن الفعل (بحرف جرّ أو بإضافة) أي بمضاف (كوصل) فيما مضى (يجري) فيجب النصب في نحو: «إن زيدا مررت به أو رأيت أخاه أكرمك».

مع أنّ الباب لبيان صور النصب فقط وذكر صور الرفع من باب الملازمة أو تتميم الأقسام كما تقدّم (و كان ينبغي أن يؤخّر) المصتف (واجب الرفع عنها) أي عن صور النصب (لما ذكر) في وجه الأحسنيّة.

ولا يخفى عليك أنّ ابن الحاجب لم يذكر صورة واجب الرفع في كتابه، فلاتغتر بما قاله بعض المحققين من المحشين: و ما ذكره ابن الحاجب في قوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾<sup>١</sup> ونحوها ليس من حيث إنّها من الأقسام التي تذكر في باب الاشتغال، بل من باب ردّ النقض الوارد على قاعدة مختار النصب كما صرح به شارح كلامه وقد نقلناه بتامه وأوضح من ذلك قول ابن الحاجب في أوّل دخوله في ردّ النقض حيث يقول: و ليس مثل: «أ زيد ذهب به» منه إلى آخر ما قاله في ردّ النقض المذكور، فراجع كلامه حتى تعرف حقيقة مرامه.

### الضمير المشغول به

(و فصل ضمير مشغول به عن الفعل بحرف جرّ أو بإضافة أي بمضاف كوصل فيما مضى) أي في الأحكام الماضية (يجري) و بعبارة أخرى: لافرق في الصور الخمس السابقة بين اتصال الضمير بالفعل المشغول به نحو: «زيد ضربته» و بين انفصال الضمير من الفعل بحرف جرّ نحو: «زيد مررت به» أو بمضاف نحو: «زيد رأيت أخاه»، (فيجب النصب في نحو: «إن زيدا مررت به» أكرمك) (أو) «إن زيدا رأيت أخاه أكرمك» لوقوع الاسم السابق في المثالين بعد

و الرفع في نحو: «خرجت فإذا زيد مرّ به عمرو أو رؤي أخوه»، و يختار التّصّب في نحو: «زيداً أمر به أو انظر أخاه» و الرفع في نحو: «زيد مررت به أو رأيت أخاه»، و يجوز الأمران على السّواء في نحو: «هند أكرمتها و زيد مررت به أو رأيت أخاه في دارها» نعم يقدر الفعل من معنى الظاهر لا لفظه.

ما يختصّ بالفعل أعني «إن» الشرطيّة، و المثال الأوّل للفصل بحرف الجرّ و المثال الثاني للفصل بالمضاف. و هكذا الأمثلة الآتية.

(و) يجب (الرفع في نحو «خرجت فإذا زيد مرّ به عمرو» أو) «خرجت فإذا زيد (رؤي أخوه)»، لوقوع الاسم السابق بعد ما يختصّ بالابتداء.  
(و) يختار النصب في نحو «زيداً أمر به» أو «زيداً (انظر أخاه)»، لوقوع الاسم السابق في المثالين قبل فعل ذي طلب.

(و) يختار (الرفع في نحو «زيد مررت به» أو) «زيد (رأيت أخاه)»، لعدم موجب النصب و مرجّحه و موجب الرفع و مستوي الأمرين و عدم التقدير أولى منه.  
(و) يجوز الأمران أي النصب و الرفع (على السواء في نحو «هند أكرمتها و زيد مررت به» في دارها) أو «هند أكرمتها و زيد (رأيت أخاه في دارها)»، لكون المثالين داخلين في قوله: «و إن تلا المعطوف فعلاً مخبراً» إلخ.

(نعم يقدر الفعل) في صور نصب الاسم السابق وجوباً أو جوازاً (من معنى) الفعل (الظاهر لا لفظه) كل على حسب ما يقتضيه المقام و يصحّ معه معنى الكلام، ففيما كان العامل لازماً و المشغول به نفس ضمير الاسم السابق نحو: «زيد مررت به» و نحوه، يقدر «جاوزت» إن كان العامل معلوماً و «جيز» إن كان مجهولاً و فيما كان العامل متعدّياً و المشغول به اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير الاسم السابق نحو: «زيد انظر أخاه» يقدر «لابس» و نحوه و كذا إذا كان العامل لازماً و المشغول به اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير الاسم السابق نحو: «زيد مررت بغلامه» يقدر «لابست زيدا مررت بغلامه»، لأنك لم تجاوز زيدا و لم تمر به.

(و سوّ في ذا الباب وصفاً ذا عمل بالفعل) فيما تقدّم (إن لم يك مانع حصل) نحو: «أ زيدا أنت ضاربه الآن أو غداً» بخلاف الوصف غير العامل كالذي بمعنى الماضي.

والحاصل أنّه يجب أن تقدّر في كلّ مثال فعلاً يناسب و يصحّ معه المعنى كـ «جاوزت» و «لابست» و «أهنت» كلّ على حسب ما يقتضيه المقام و يصحّ معه المعنى المقصود من الكلام.

### العامل

(و سوّ في ذا الباب وصفاً ذا عمل بالفعل فيما تقدّم) أي في الأقسام الخمسة المتقدّمة و غيرها من الأحكام المذكورة المراد بالوصف هنا اسم الفاعل و اسم المفعول و صيغ المبالغة على رأي. مثال الأوّل «زيداً أنا ضاربه»، مثال الثاني «الجبة أنت مكسيها»، مثال الثالث «النحو أنت الآن بحاته»، فسوّ هذه الثلاثة في الأحكام السابقة بالفعل (إن لم يك مانع) من عمله فيما قبله (حصل) و سيأتي بيان المانع (نحو: «أ زيدا أنت ضاربه الآن أو غداً»)، فالمختار فيه النصب، لوقوع الاسم السابق بعد ما إيلاؤه الفعل غلب، فـ «زيداً» في المثال منصوب بوصف محذوف يفسره الوصف المذكور و تقديره «أ أنت ضارب زيدا ضاربه الآن أو غداً» و هكذا اسم المفعول و صيغ المبالغة.

و فهم من كلام الناظم أن المساوي للفعل في الأحكام المتقدّمة لا بدّ فيه من ثلاثة شروط:  
 الأوّل: أن يكون الوصف عاملاً بأن يكون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال كما مثلنا و الشرط الثاني: أن يكون العامل وصفاً، و الشرط الثالث: أن لا يكون مانع من عمل الوصف فيما قبله حصل و بهذا يظهر المراد من قول الشارح: (بخلاف الوصف غير العامل كـ) الوصف (الذي) يكون (بمعنى الماضي) نحو: «أ زيد أنت ضاربه أمس»، فلا يجوز نصب «زيد» بوصف مقدّر إلّا عند من يجوز عمل الوصف بمعنى الماضي كالكسائي<sup>١</sup>.

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١٨.

أو العامل غير الوصف كاسم الفعل أو الحاصل فيه مانع كصلة الألف و اللام. (و علقه  
حاصلة بتابع) للاسم الشاغل للفعل (كعلقة) حاصلة (بنفس الاسم الواقع) الشاغل  
للفعل، فقولك: «أ زيدا ضربت عمرا و أخاه» كقولك: «أ زيدا ضربت أخاه».

(أو العامل غير الوصف كاسم الفعل) نحو: «زيد دراكه» كما مثلنا سابقاً، فلا يجوز نصب  
«زيد»، لعدم صدق ضابطة الباب على اسم الفعل، لأنه لضعفه ليس بحيث لولا الضمير  
المشغول به لعمل في الاسم السابق.

(أو الحاصل فيه مانع ك) الوصف الذي يكون (صلة الألف واللام) نحو: «أ زيد أنا  
الضاربه»، فلا يختار نصب «زيد»، بل لا يجوز و إن وقع بعد ما إيلاؤه الفعل غلب، لأن الصلة  
أعني «ضارب» لا يعمل فيما قبل الموصول أعني الألف واللام.

و قد علم من التعاريف التي نقلناها في أول الباب أنه لا بد في صحّة الاشتغال من علقه بين  
العامل والاسم السابق والعلقة تحصل بأحد أمور ثلاثة:

**الأول:** بالضمير المتصل بالفعل العائد إلى الاسم السابق وهذا هو الأصل و قد مضى.

**الثاني:** بالضمير المنفصل عن العامل إما بحرف جرّ أو بمضاف و قد مضى أيضاً.

**الثالث:** بالضمير المتصل بتابع معمول العامل نحو: «أ زيدا ضربت عمراً و أخاه» حيث  
حصلت العلقه بسبب الضمير في «أخاه» الذي هو تابع «عمراً» و هذا القسم هو المراد بقول  
الناظم: «و علقه حاصلة» إلخ.

(و علقه حاصلة بتابع للاسم الشاغل للفعل كعلقة حاصلة بنفس الاسم الواقع) بعد الفعل  
و هو (الشاغل للفعل)، و بعبارة أخرى العلقه الحاصلة بالتابع كالعلقه الحاصلة بنفس معمول  
الفعل (فقولك: «أ زيدا ضربت عمراً و أخاه») و علقته بالضمير المتصل بالتابع (كقولك: «أ  
زيداً ضربت أخاه»)، فلا فرق في الصورتين في كون المختار في «زيداً» هو النصب، و إن كان  
العلقه في المثال الأوّل بسبب الضمير المتصل بالتابع و في المثال الثاني بسبب الضمير المتصل  
بنفس معمول الفعل.

و شرط في التسهيل أن يكون التابع عطفًا بالواو كما مثلناه أو نعتًا كـ «إنّ زيدا رأيت رجلاً محبّه» و زاد في الارتشاف أن يكون عطف بيان كـ «أ زيدا ضربت عمرا أحاه».

(و شرط) المصنّف (في التسهيل<sup>١</sup> أن يكون التابع عطفًا بالواو كما مثلناه)، والوجه في اختصاص الحكم بالعطف بالواو ما يأتي في باب عطف النسق عند قوله: «و اخصص بها عطف الذي لا يغني»، لأنّ المقام لو لم يكن من ذلك لم يصحّ، لاحتياج الباب إلى العلقه (أو نعتًا كـ «أ زيدا رأيت رجلاً محبّه») والشاهد في «محبّه» حيث إنّ العلقه به و هو نعت تابع لـ «رجلاً»، والوجه في ذلك أنّ النعت والمنعوت كالشيء الواحد، فيحصل ما لا بدّ منه في الاشتغال من العلقه.

(و زاد في الارتشاف أن يكون) التابع (عطف بيان كـ «أ زيدا ضربت عمراً أخه»)، والوجه فيه عين ما ذكر في النعت، لأنّ عطف البيان في الجوامد بمنزلة النعت في المشتقات في جميع الأحكام، أمّا البدل نحو: «أ هنداً تزوجت خنساء أختها» بناء على كون «أختها» بدلاً من «خنساء» فلا يجري فيه أحكام الاشتغال، لأنّ البدل في نيّة تكرار العامل، فيصير التقدير «تزوجت أختها»، فهذا المقدّر جملة مستقلّة و «أختها» من متعلقاتها و حينئذ تبقى جملة «أ هند تزوجت خنساء» خالية عن العائد، سواء رفعت «هند» على الابتداء أو نصبت على الاشتغال، فيبطل الكلام على البدليّة أي بدليّة «أختها»، فلا بدّ من أن يجعل «أختها» عطف بيان ليصحّ الكلام و حينئذ يزيد هذه المسألة على المسألتين المستثنتين عن قاعدة «كلّ ما يجوز فيه عطف البيان يجوز فيه البدليّة»، كما يأتي في باب عطف البيان عند قول الناظم:

و صالحاً لبدليّة يرى                      في غير نحو «يا غلام يعمرأ»

و أمّا التأكيد فلا يمكن فيه فرض الاشتغال، لأنّ اللفظيّ منه نحو: «أ زيدا ضربت عمراً عمراً» لا ضمير فيه أصلاً، والمعنويّ منه نحو: «أ زيدا ضربت عمراً نفسه» وإن كان فيه ضمير لكنّه عائد على المؤكّد أبداً، فيبقى الاسم السابق بلا عائد و علقه.

---

كذا قالوا ولكن السمألة لا تخلو عن إشكال لصحة قولنا: «أ زيدا ضربت أخاه أخاه» فلا مانع فيه من القول بالاشتغال بأن يقال: التقدير «أ أهنت زيدا ضربت أخاه أخاه» كما بيّنا هذا التقدير في السابق مفصّلاً، فتأمل جدّاً.



## باب تعدي الفعل و لزومه

هذا باب تعدي الفعل و لزومه و فيه رتب المفاعيل، (علامة الفعل المعدى) أي المجاوز إلى المفعول به (أن متصل هاء) تعود على (غير مصدر) لذلك الفعل (به نحو عمل) فإنك تقول: «الخير عملته» فتصل به هاء تعود على غير مصدره.....

---

(هذا باب تعدي الفعل و لزومه و فيه رتب المفاعيل)

### اقسام الفعل

يذكر الرتب في قوله فيما يأتي:

والأصل سبق فاعل معنى ك «من» من «ألبن من زاركم نسج اليمن» الأكثر على أن الفعل إما متعد أو لازم، و قال بعض<sup>١</sup>: إن هناك قسماً ثالثاً و هو ما ليس بمتعد و لا لازم و مثل له بالأفعال الناقصة؛ فإن المنصوب بها إما خبر و إما حال، و زاد بعض آخر قسماً رابعاً و مثل له بالأفعال التي تستعمل متعدية تارة و لازمة أخرى نحو: «مسحت رأسي» و «مسحت برأسي» و نحو: «شكرته» و «شكرت له»، لكن الحق في ذلك أنه متعد و حرف الجر زائدة و سيأتي الإشارة إليه.

### علامة الفعل المتعدي

(علامة الفعل المعدى أي المجاوز إلى المفعول به) شيثان:

الأول: (أن متصل هاء تعود على غير مصدر لذلك الفعل به) بشرط أن لا تكون الهاء في الأصل خبراً (نحو: «عمل»، فإنك تقول: «الخير عملته» فتصل به) أي ب «عملت» الذي هو فعل متعد (هاء تعود على غير مصدره) و هو «الخير» فيعرف بذلك أن «عملت» متعد.

---

١. كالوفاد في شرح التصريح: ١/ ٤٦٢، و ابن هشام في أوضح المسالك: ٢/ ١٥٦.

٢. كالمقدسي في دليل الطالبين: ٧٤.

و احترز بها عن هاء المصدر، فإنها توصل بالمتعدي نحو: «ضربته زيدا» أي الضرب، و باللازم نحو: «قمته» أي القيام. تتمّة: و من علامته أيضاً: أن يصلح لأن يصاغ منه اسم مفعول تامّ ك «مقت» فهو ممقوت. قال في شرح الكافية: و المراد بالتمام الإستغناء عن حرف جرّ، فلو صيغ منه اسم مفعول مفتقر إلى حرف جرّ يسمّى لازماً ك «غضبت على عمرو فهو مغضوب عليه».

(واحترز المصنّف (بها) أي بهاء غير المصدر (عن هاء) عائدة إلى (المصدر، فإنها توصل بالمتعدي نحو: «ضربته زيداً»)، فتعود الهاء المتصلة بـ «ضربت» إلى المصدر (أي الضرب) و نحوه قوله تعالى: ﴿لَا أَعْدِيْبُهُ أَحَدًا﴾<sup>١</sup> كما يأتي في باب المفعول المطلق؛ و توصل الهاء العائدة إلى المصدر (باللازم) أيضاً (نحو «قمته») فتعود الهاء المتصلة بـ «قمت» إلى المصدر (أي القيام) و إنّما قلنا بشرط أن لا تكون الهاء في الأصل خبراً ليخرج نحو: «إن يكنه»، فإنّ الضمير البارز المتصل و إن كان لغير المصدر لكنّه ليس علامة لكون الفعل المتصل هو به متعدّياً؛ فتبصر. والثاني: ما ذكره الشارح في (تتمّة و) هو أنّه (من علامته) أي المتعدي (أيضاً أن يصلح لأن يصاغ منه اسم مفعول تامّ ك «مَقَتَّ فهو مَقْمُوت»).

قال في شرح الكافية: "و المراد بالتمام الاستغناء عن حرف جرّ، فلو صيغ منه اسم مفعول مفتقر إلى حرف جرّ سمي لازماً"<sup>٢</sup> ك «غَضِبْتَ عَلَى عَمْرٍو، فَهُوَ مَغْضُوبٌ عَلَيْهِ».

و بعبارة أخرى المراد بالتمام أن لا يحتاج بناء اسم المفعول إلى تعديّة الفعل أو لا بحرف جرّ، إذ لا يبنى اسم المفعول من الفعل اللازم إلا بعد تعديته بحرف جرّ، إذ ليس لللازم مفعول حتّى يبنى له اسم فيجب في اللازم أو لا أن يعدى الفعل بحرف جرّ حتّى يصير ذا مفعول ثم يبنى لمفعوله اسم، بخلاف المتعدي، فإنّه لما كان متعدّياً بنفسه و ذا مفعول فيصحّ أن يبنى لمفعوله اسم من دون افتقار إلى حرف جرّ.

١. المائدة: ١١٥.

٢. شرح الكافية الشافية: ٦٢٩/٢.

### عدم مطابقة الموصوف للفعل اللازم

و ليعلم أنّ اللازم لا يطابق موصوفه مطلقاً، بل المطابق للموصوف هو الضمير المجرور العائد إلى الموصوف فتقول مثلاً: «رجل مغضوب عليه» و «رجلان مغضوب عليهما» و «رجال مغضوب عليهم» و «امراتان مغضوب عليهما» و «نساء مغضوب عليهنّ». والوجه في ذلك أنّ القائم مقام الفاعل أعني الجارّ والمجرور مركّباً و مجموعاً - من حيث هو مركّب - ليس بمؤنث ولا مثنى ولا مجموع، فلا وجه لتأنيث العامل فيها و تثنيته و جمعه و إنّها المطابق هو الضمير المجرور و من هذا القبيل «أنت خير منزول به» في صلاة الميّت و نحوهما، فيجب مطابقة المجرور لـ «أنت» المراد به الله لا الميّت، فما في بعض الرسائل العلميّة من أنّه إذا كان الميّت امرأة يقال: «منزول بها» غلط فاحش، بخلاف اسم المفعول من المتعدّي، فإنّه يطابق موصوفه على تفصيل يأتي في باب النعت عند قول الناظم:

و هو لدى التوحيد والتذكير أو  
سواهما كالفعل فاقف ما ففوا

### المعمولات غير المفعول به و الفعل اللازم

و يشترك الفعل المتعدّي و الفعل اللازم في معمولات غير المفعول به و هي أي المعمولات المشتركة فيها ثمان:

**الأول:** ما هو بمعناه، و يسمّى مصدرراً و مفعولاً مطلقاً نحو: «ضربت ضرباً» و نحو: «قعدت جلوساً».

**الثاني:** ما هو واقع فيه من زمان أو مكان، و يسمّى ظرفاً و مفعولاً فيه نحو: «هنا ضربت زيداً يوم الجمعة» و نحو: «ها هنا صام زيد يوم الخميس».

**الثالث:** ما فعل فعل لتحصيله أو حصوله، و يسمّى مفعولاً له نحو: «ضربته تأديباً» و نحو: «قعدت عن الحرب جبناً».

(فانصب به مفعوله) الذي تجاوز إليه (إن لم ينب عن فاعل نحو: تدبّرت الكتب) و معلوم أنّه إن ناب عن فاعل رفع (و) فعل (لازم غير) الفعل (المعدّي) و هو الذي لا يتصل به ضمير غير مصدر، و يقال له أيضاً: «قاصر» و «غير متعدّد» و «متعدّد بحرف جرّ».

الرابع: التمييز الذي يرفع الإبهام عن نسبة الفعل نحو: ﴿اشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾<sup>١</sup> و نحو: «طاب زيد نفساً».

الخامس: ما يبيّن حياة الفاعل عند صدور الفعل عنه أو المفعول عند وقوعه عليه نحو: «جاء زيد راكباً» و نحو: «لقيت هنداً ضاحكة».

السادس: المفعول معه نحو: «رأيتك و زيداً» و نحو: «جنّت و زيداً».

السابع: المستثنى نحو: «جاء القوم إلّا زيداً» و نحو: «أهنت الفسّاق إلّا زيداً».

الثامن: المنصوب بنزع الخافض نحو: «دخلت الدار» و نحو: «ضربت زيداً الدار».

### عمل الفعل المتعدّي

(فانصب به) أي بالفعل المتعدّي (مفعوله الذي تجاوز إليه إن لم ينب) مفعوله (عن فاعل)، سواء كان المفعول واحداً (نحو: «تدبّرت الكتب») أم اثنين نحو: «علمت زيداً قائماً» أم ثلاثة نحو: «أعلمت بكرةً زيداً قائماً» (و معلوم أنّه إن ناب عن فاعل رفع) كما تقدّم مفصّلاً.

### الفعل اللازم

(و فعل لازم غير الفعل المعدّي و هو الذي لا يتصل به ضمير غير مصدر) و لا يصاغ منه اسم مفعول تام (و يقال له أيضاً قاصر و غير متعدّد و متعدّد بحرف جرّ).

قال في شرح التصريف: «الفعل إما متعدّد و هو الفعل الذي يتعدّي بنفسه من الفاعل، أي: يتجاوز إلى المفعول به كقولك: «ضربت زيداً»، فإنّ الفعل الذي هو الضرب قد جاوز من الفاعل إلى زيد ... و إنّما قيّد المفعول بقوله: «به»، لأنّ المتعدّي و غيره متساويان في نصب ما

(و حتم لزوم أفعال السجّايا) جمع سجيّة و هي الطّبيعة (كنهم) إذا كثّر أكله و ظرف و كرم و شرف .....

عدا المفعول به نحو: «اجتمع القوم والأمر في السوق يوم الجمعة اجتماعاً تأديبياً لزيد» و نحو ذلك، و لا يعترض بنحو: «ما ضربت زيداً» لأنّ الفعل الذي هو «ضربت» قد يتعدّى إلى المفعول به في نحو: «ضربت زيداً» و إن أريد به لفظ الفاعل والمفعول به فهذا مدفوع بلا خلاف، و يسمّى أيضاً المتعدّي واقعاً لوقوعه على المفعول به و مجاوزاً لمجاوزته الفاعل بخلاف اللازم؛ و إمّا غير متعدّد و هو الفعل الذي لم يتجاوز الفاعل كقوله: «حسن زيد»، فإنّ الفعل الذي هو «حسن» لم يتجاوز الفاعل الذي هو «زيد»، بل ثبت فيه و يسمّى غير المتعدّي أيضاً لازماً للزومه على الفاعل و عدم انفكاكه عنه و غير واقع لعدم وقوعه على المفعول به. و فعل واحد قد يتعدّى بنفسه فيسمّى متعدّياً و قد يتعدّى بالحرف فيسمّى لازماً و ذلك عند تساوي الاستعمالين نحو: «شكرته» و «شكرت له» و «نصحته» و «نصحت له»، و الحق أنّه متعدّد و اللام زائدة مطردة، لأنّ معناه مع اللام هو المعنى بدونها و التعدّي و اللزوم بحسب المعنى<sup>١</sup> انتهى باختصار فتأمّل.

(و حتم لزوم أفعال السجّايا جمع سجيّة و هي الطّبيعة) و السليقة (كـ «نهم» إذا كثّر أكله و «ظرف» و «كرم» و «شرف»).

قال التفتازاني<sup>٢</sup> في بحث التشبيه: "الطّبيعة ملكة تصدر عنها صفات ذاتية و يقرب منها الخلق و هو ملكة تصدر عنها الأفعال بسهولة من غير روية، إلّا أن للاعتياد مدخلاً في الخلق دون الغريزة و تلك الغرائز مثل الكرم و القدرة و الشجاعة و مقابلاتها و ما أشبه ذلك"<sup>٣</sup>، و

١. جامع المقدمات: ٢٠٩-٢١١.

٢. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٨.

٣. المطول: ٣١٨-٣١٩.

(و كذا) حتم لزوم ما كان على وزن (افعلل) بتخفيف اللام الأولى و تشديد الثانية، كاقشعرّ و اطمأنّ (و كذا) افعلل (المضاهي اقعنسس) و هو احرنجم، و كذا ما ألحق بافعللّ و افعلل كاكوهّدّ و احرنبأ (و) كذا حتم لزوم (ما اقتضى نظافة) كطهر و نظف (أو دنس) كدنس و وسخ و نجس (أو) اقتضى (عرضاً) أي معنى غير لازم كمرض و برئ و فرح (أو طواع) فاعله فاعل الفعل (المعدّي لواحد كمدّه فامتدّا) و دحرجته فتدحرج. و المطاوعة قبول المفعول فعل الفاعل فإن طواع المعدّي لاثنين كان متعدّياً لواحد نحو: «كسوت زيدا جبّة فاكتساها».

قال المحثّي: "الغريزة هي الصفة الخلقية للنفس أي التي خلقت عليها كأثّها غرزت فيها و كذلك الطبيعة في اللغة هي السجّية جبل عليها الإنسان و طبع عليها" انتهى.

و قد يطلق الطبيعة على الحقيقة و الماهية كالحيوان الناطق للإنسان (و كذا حتم) أيضاً (لزوم ما كان على وزن «أفعلّل» بتخفيف اللام الأولى و تشديد الثانية ك «اقشعرّ» و «اطمأنّ» و كذا) ما كان على وزن («أفعلّل» المضاهي «اقعنسس») يقال: «اقعنسس الجمل» إذا أبقى أن ينقاد (و هو) أي المضاهي «اقعنسس» («احرنجم» و كذا ما ألحق ب «افعللّ» و «افعلل» ك «اكوهّدّ» و «احرنبأ» و كذا حتم لزوم ما اقتضى) معناه (نظافة) ظاهرية أو معنوية (ك «طهّر» و «نظف» أو دنساً) كذلك (ك «دنس» و «وسخ» و «نجس» أو اقتضى) معناه (عرضاً أي معنى غير لازم ك «مرض» و «برئ» و «فرح» أو طواع فاعله فاعل الفعل المعدّي لواحد ك «مدّه فامتد») ف «امتد» لازم (و «دحرجته فتدحرج») ف «تدحرج» كان متعدّياً لواحد نحو: «كسوت زيدا جبّة فاكتساها»، ف «اكتساها» متعدّد لواحد.

[ (و المطاوعة قبول المفعول فعل الفاعل، فإن طواع المعدّي لاثنين كان متعدّياً لواحد نحو: «كسوت زيدا جبّة فاكتساها») ]<sup>١</sup>.

(و عدّ فعلاً لازماً) إلى المفعول به (بحرف جرّ نحو: «عجبت من أنك قادم» و «فرحت بقدمك»، و عدّه أيضاً بالهمزة نحو: «أذهبت زيدا» و بالتضعيف نحو: «فرّحته». (و إن حذف) حرف الجرّ (فالتصب) ثابت (للمنجرّ) تمّ هذا الحذف ليس قياساً بل (نقلاً) عن العرب يقتصر فيه على السماع كقوله: «تمزّون الديار» و قد يحذف و يبقى الجرّ كقوله: «أشارت كليب بالأكفّ الأصابع»

### تعديّة الفعل اللازم

(وعدّ فعلاً لازماً إلى المفعول به بحرف جرّ نحو: «عجبت من أنك قادم» و «فرحت بقدمك»،) والوجه فيه أن حروف الجرّ وضعت لتجرّ معنى الأفعال إلى الأسماء. (وعدّه) أي الفعل اللازم (أيضاً بالهمزة نحو: «أذهبت زيداً»)، فإنّ قولك: «ذهب زيد» كان لازماً فلما قلت: «أذهبت» صار متعدياً. (و) عدّه أيضاً (بالتضعيف) أي بتضعيف العين (نحو: «فرّحته»)، فإنّ قولك: «فرحت» بتخفيف العين كان لازماً، فلما قلت: «فرّحته» بالتشديد صار متعدياً.

### المنصوب بنزع الخافض

(و إن حذف حرف الجرّ) بعد ما عدّي الفعل به (فالتصب ثابت للمنجرّ) و يسمى هذا بالمنصوب بنزع الخافض و يسمى بالحذف و الإيصال أيضاً و وجه التسمية في كلا الاسمين واضح.

(تمّ هذا الحذف ليس قياساً، بل نقلاً عن العرب يقتصر فيه على السماع) منها (كقوله: «تمزّون الديار») حيث كان «بالديار» فحذفت الباء و بقي «الديار» منصوباً (و قد يحذف) حرف الجرّ (و يبقى الجرّ كقوله: «أشارت كليب بالأكفّ الأصابع») و الشاهد في «كليب» إذ أصله «إلى كليب» فحذفت «إلى» و بقي الجرّ فيه.

(و) حذف حرف الجرّ (في أنّ و أنّ) المصدريتين (يطرد) و يقاس عليه (مع أمن ليس كعجبت أن يدوا) أي يعطوا الدية، و «عجبت أنك قائم» أي من أن يدوا، و من أنك قائم. و محلّ أنّ و أنّ حينئذ نصب عند سيويه و الفراء، و جرّ عند الخليل و الكسائي (قال المصنّف: و يؤيد قول الخليل ما أنشده الأخفش:

### حذف حرف الجرّ في أنّ و أنّ

(و حذف حرف الجرّ في «أنّ» و «أن» المصدريتين يطرد و يقاس عليه)، قال الرضي<sup>١</sup>: "و إنّما صار حذف الجارّ مع «أنّ» و «أن» كثيراً قياساً لاستطالتهما بصلتهما"<sup>٢</sup> انتهى. لكن (مع أمن ليس) بأن يتعيّن الحرف المحذوف (كـ «عجبت أن يدوا» أي يعطوا الدية، و «عجبت أنك قائم») حيث إنّ الحرف المحذوف متعيّن، لأنّ التعجّب يتعدّى بـ «من» لاغيره (أي) التقدير في المثال الأوّل («من أن يدوا» و) في المثال الثاني («من أنك قائم»). (و) اختلف في محلّ «أنّ» و «أن» حينئذ و هو (نصب عند سيويه و الفراء و جرّ عند الخليل و الكسائي)، قال الرضي<sup>٣</sup>: "و الأوّل أولى، لضعف حرف الجرّ عن أن يعمل مضمراً و لهذا حكم بشذوذ «الله الله لأفعلن» و نحو قول رؤبة: «خير» لمن قال له: «كيف أصبحت» و قوله: «أشارت كليب بالأكفّ الأصابع»<sup>٤</sup> انتهى. و يظهر أثر الخلاف في التابع كما في البيت الآتي، (قال المصنّف: و يؤيد قول الخليل ما أنشده الأخفش<sup>٥</sup>:

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٦.

٢. شرح الرضي على الكافية: ١٣٧/٤

٣. تقدّمت في الجزء الأوّل ترجمة سيويه الصفحة: ٤٩، و الفراء الصفحة: ١٦، و الخليل الصفحة: ٢٢٥.

الكسائي الصفحة: ١٨ و الرضي الصفحة: ٣٦.

٤. شرح الرضي على الكافية: ١٣٧/٤

٥. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١٢٥.



و ما زرت ليلي أن تكون حبيبة إليّ و لا دين بها أنا طالبه  
بجرّ المعطوف على «أن تكون»، فعلم أنّها في محلّ جرّ، فإن لم يؤمن اللبس لم يطرد الحذف  
نحو: «رغبت في أنك تقوم» إذ يحتمل أن يكون المحذوف عن و لا يلزم من عدم الإطراد  
أي القياس عدم الوجود فلا يشكل بقوله تعالى: ﴿و تَزْعُبُونَ أَنَّ تَنكِحُوهُنَّ﴾ فتأمل .

و ما زرت ليلي أن تكون حبيبة إليّ و لا دين بها أنا طالبه<sup>١</sup>  
بجرّ المعطوف) أعني «ولا دين» (على «أن تكون»، فعلم) من جرّ المعطوف (أنتها) أي «أن  
تكون» (في محلّ جرّ)، لوجوب تطابق المعطوف والمعطوف عليه في الإعراب.  
(فإن لم يؤمن اللبس) بأن لم يتعيّن الحرف المحذوف و لا مكانه (لم يطرد الحذف نحو:  
«رغبت في أنك تقوم») فلا يطرد حذف «في» (إذ) بعد الحذف (يحتمل أن يكون المحذوف  
«عن») إذ مادة «رغب» قد تتعدّى بـ «في» فتكون بمعنى الميل في الشيء و قد تتعدّى بـ «عن»  
فتكون بمعنى الإعراض عن الشيء<sup>٢</sup>، فلو حذف حرف الجرّ يحصل الالتباس و لا يعلم المراد.  
(و لا يلزم من عدم الإطراد أي القياس عدم الوجود، فلا يشكل بقوله تعالى: ﴿و تَزْعُبُونَ أَنَّ  
تَنكِحُوهُنَّ﴾<sup>٣</sup>) حيث حذف حرف الجرّ من «أن تنكحوهن» و هو غير معيّن، إذ لا يدري هل  
المحذوف «في» أو «عن» (فتأمل).

قيل: في وجه التأمل وجوه:

منها أنّ الآية ليس من باب الالتباس بل الآية من باب الإجمال، والفرق بينهما أنّ الالتباس  
عبارة عن دلالة الكلام على غير المراد، و الإجمال عبارة عن خفاء المعنى المقصود بحيث  
لا يفهمه إلا الذكي المتوقّد و الآية الشريفة من باب الإجمال بهذا المعنى.

١. من قصيدة للفرزدق؛ انظر: النحو المصنفى: ٦٣٨، شرح الأشموني: ١/٤٤٣، همع الهوامع: ٣/٩.

٢. انظر: تهذيب اللغة: ٨/١٢٣.

٣. النساء: ١٢٧.

فصل: في رتب المفاعيل و ما يتعلّق بذلك؛ (و الأصل سبق) مفعول هو (فاعل معنى) مفعولاً ليس كذلك (كمن من) قولك: (ألبسن من زاركم نسج اليمن).

و منها أنّ الحذف في الآية لعلّه لقريئة رافعة للبس معلومة للمخاطبين و إن كانت مجهولة لنا.

و منها أنّ الحذف لقصد الإبهام ليرتدع بذلك من يرغب فيهنّ لجمالهنّ و من يرغب عنهنّ لدمامتهنّ و فقرهنّ؛ و حاصل هذا الوجه أنّ الحذف لقصد أن يفهم الفريق الأوّل أنّ المحذوف «عن» و يفهم الفريق الثاني أنّ المحذوف «في» فينتظم أمر التزويج الموجب لبقاء سلسلة البشر. و منها أنّ الحذف لقصد الإبهام على الرجال والنساء لقصد أن يفهم الرجال أنّ المحذوف «في» فيهيئون الصداق و بقية مقدمات النكاح، و تفهم النساء أنّ المحذوف «عن» فيقلّن الصداق ولا يطلبن ما يعسر على الرجال تحصيله لينتظم أمر التزويج كذلك.

و منها أنّ الحذف في الآية لوجود القريئة المعلومة و إن اختلف العلماء في المحذوف، فالكلّ متفقون على وجود القريئة المعيّنة للمحذوف و إنّما الاختلاف في نفسها أي القريئة لا في وجودها، و سبب الاختلاف فيها الاختلاف في سب نزول الآية.

## رتب المفاعيل

### (فصل في رتب المفاعيل و ما يتعلّق بذلك)

من وجوب العمل بالأصل تارة و وجوب تركه تارة أخرى على حسب ما يفصل إلى آخر الفصل.

(و) إذا تعدّى الفعل إلى مفعولين الثاني منها غير الأوّل، بأن لا يكون خبراً في الأصل و قد تقدّم في باب النائب عن الفاعل أنّه يسمى بباب «كسا» و قد يسمّى بباب «أعطيت»، فحينئذ (الأصل سبق مفعول هو فاعل معنى مفعولاً ليس كذلك) أي ليس فاعلاً من حيث المعنى (ك «من») الموصولة (من قولك: «ألبسن من زاركم نسج اليمن»)، ف «من» الموصولة مفعول أوّل و «نسج» مفعول ثان و الأصل تقديم «من» الموصولة على «نسج اليمن»، لأنّه لا يس والنسج

و من ثمّ جاز «ألبنس ثوبه زيذا» و امتنع «أسكن ربّها الدار» .....

ملبوس، فعلى هذا لا بدّ من أن يتأمّل في عقد النكاح في أنّ الفاعل في المعنى أ هو الرجل أم المرأة، فيقدّم حين إجراء العقد الفاعل في المعنى منها على الآخر. و قد تقدّم أنّ الأصل قد يكون بمعنى ما ينبغي أن يكون عليه الشيء والمراد منه هنا هذا المعنى، فيجوز تركه و تقديم ما ليس فاعلاً على ما هو فاعل في المعنى لكنّه خلاف الأصل لا يحسن استعماله عند الفصحاء.

و إذا كان الفعل متعدّياً إلى مفعولين ثانيهما عين الأوّل، بأن يكون خبراً في الأصل و يكون الأوّل مبتدأ في الأصل و قد تقدّم أيضاً في ذلك الباب أنّ هذا يسمّى باب «علمت» و «ظننت» فحينئذ الأصل تقديم ما كان مبتدأ في الأصل على ما كان خبراً في الأصل على حسب ما فصل في باب أفعال القلوب، و ما يكون منها متعدّياً إلى ثلاثة مفاعيل بالهمزة فالأصل فيه تقديم المفعول الذي زيد بواسطة الهمزة على المفعولين اللذين هما في الأصل مبتدأ و خبر.

و قد بينا لك هذا في باب أفعال القلوب مفصلاً و نزيدك هاهنا فنقول: إنّ «علم» و «رأى» المتعدّيين إلى اثنين يتعدّيان إلى ثلاثة بالاتفاق، فيزيد لهما بسبب الهمزة مفعول آخر و هو الذي كان فاعلاً قبل دخول الهمزة كالتاء في «علمت» مثلاً و معلوم أنّ موضعه الأصلي قبل دخول الهمزة قبل المفعولين فكذا بعد دخولها.

(و من ثمّ) أي من أجل أنّ الأصل في المفعول الذي هو فاعل معنى التقدّم و السبق (جاز «ألبنس ثوبه زيذا»)، فإنّ الضمير في «ثوبه» و إن كان عائداً على متأخر و هو «زيد» لكنّه ليس متأخراً لفظاً و رتبة معاً بل لفظاً فقط، لأنّه متقدّم رتبة، إذ هو فاعل معنى (و) من ثمّ (امتنع «أسكن ربّها الدار»، لعود ضمير «ربّها» على متأخر لفظاً و رتبة، إذ «الدار» ليس فاعلاً معنى و ذلك لا يجوز إلّا في مواضع معيّنة قد سبق ذكرها ليس هذا منها.

(و يلزم) هذا (الأصل لموجب عري) أي وجد، كأن خيف لبس الأول بالثاني نحو: «أعطيت زيدا عمراً» أو كان الثاني محصوراً نحو: «ما أعطيت زيدا إلا درهما»، أو ظاهراً، و الأول مضمراً نحو: «أعطيتك درهما». (و ترك ذاك الأصل حتماً قد يرى) لموجب، كأن كان الأول محصوراً نحو: «ما أعطيت الدرهم إلا زيدا» أو ظاهراً، و الثاني ضميراً نحو: «الدرهم أعطيته زيدا»، أو فيه ضمير يعود على الثاني كما تقدّم.

(و يلزم) أي يجب العمل بمقتضى (هذا الأصل) أي تقديم الفاعل في المعنى أي المفعول الأول في باب «كسا» (لموجب عري أي وجد) والموجب ثلاثة أشياء:  
**الأول:** (كأن خيف لبس) المفعول (الأول ب) المفعول (الثاني) وذلك إذا صلح كل واحد من المفعولين أن يكون فاعلاً في المعنى (نحو: «أعطيت زيداً عمرواً») و قد سبق تحقيق هذا المثال في نظير المقام فلانعيده<sup>١</sup>.

**الثاني:** (أو كان) المفعول (الثاني محصوراً) فيه (نحو: «ما أعطيت زيداً إلا درهما») و قد سبق تحقيق هذا المثال أيضاً في نظير المقام فلانعيده.  
**الثالث:** (أو) كان المفعول الثاني اسماً (ظاهراً و) المفعول (الأول مضمراً) متصلاً (نحو: «أعطيتك درهما») و هذا المثال أيضاً كسابقيه.

(و ترك ذلك الأصل) و تأخير الفاعل معنى (حتماً قد يرى لموجب) والموجب هنا أيضاً ثلاثة:

**الأول:** (كأن كان) المفعول (الأول محصوراً) فيه (نحو: «ما أعطيت الدرهم إلا زيداً»).  
**الثاني:** (أو) يكون المفعول الأول اسماً (ظاهراً و) الثاني ضميراً (متصلاً) (نحو: «الدرهم أعطيته زيداً»).

**الثالث:** (أو) يكون (فيه) أي في المفعول الأول (ضمير يعود على) المفعول (الثاني كما تقدّم) يعني «أسكن ربها الدار»، إذ قلنا إن تقديم «ربها» يوجب عود الضمير على المتأخر لفظاً و رتبة

(و حذف) مفعول (فضلة) بأن لم يكن أحد مفعولي ظنّ، لغرض إمّا لفظي متناسب  
 الفواصل و الإيجاز، و إمّا معنوي كاحتقاره (أجز) نحو: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَ مَا قَلَى﴾،  
 ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَ لَنْ تَفْعَلُوا﴾، ﴿كَتَبَ اللَّهُ لِأَعْلَبِ بْنِ أَنَا وَ رُسُلِي﴾، و هذا (إن لم يضر)  
 بفتح أوله و تخفيف الرّاء، فإن ضار أي ضرّ (كحذف ما سبق جواباً) لسائل (أو) ما

فيجب ترك تقديمه و إن كان فاعلاً معنى و الأصل تقديمه، فيجب أن يقال: «أسكن الدار  
 ربّها».

### حذف المفعول

(و حذف مفعول فضلة بأن لم يكن أحد مفعولي) باب («ظنّ» لغرض إمّا لفظي متناسب  
 الفواصل) أي أواخر الآيات القرآنيّة (و الإيجاز) أي الاختصار؛ (و إمّا) لغرض (معنوي)  
 كاحتقاره أي المفعول (أجز) الحذف (نحو: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَ مَا قَلَى﴾) مثال لتناسب  
 الفواصل والشاهد في «قلى» كان في الأصل «قلاك» فحذف المفعول و هو الكاف ليتناسب  
 «قلى» مع «سجى» و «أولى»، و نحو: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَ لَنْ تَفْعَلُوا﴾<sup>١</sup> مثال للإيجاز  
 و الاختصار، إذ الأصل «تفعلوه» فحذف الضمير الذي هو المفعول في الفعلين للإيجاز  
 و الاختصار، و نحو: ﴿كَتَبَ اللَّهُ لِأَعْلَبِ بْنِ أَنَا وَ رُسُلِي﴾<sup>٢</sup> و الأصل «لأعلبين الكافرين» فحذف  
 المفعول أعني «الكافرين» لتحقيرهم و احتقارهم بحيث لا قابليّة و لا شأن لهم بحيث لا يناسب  
 ذكرهم مع الله و رسله.

(و هذا) أي جواز حذف الفضلة ثابت (إن لم يضر)، لفظ «يضر» فعل مضارع و أجوف يائي  
 و هو (بفتح أوله و تخفيف الرّاء) بمعنى «يضرّ» المضاعف بتشديد الرّاء (فإن ضار أي ضرّ)  
 حذف المفعول (كحذف ما) أي مفعول (سبق جواباً للسائل أو ما) أي مفعول (حصر أي

١. الضحى: ٣.

٢. البقرة: ٢٤.

٣. المجادلة: ٢١.

(حصر) لم يجوز كقوله: زيدا لمن قال: «من ضربت» و نحو: «ما ضربت إلا زيدا» فلو حذف من الأوّل لم يحصل جواب، و لو حذف في الثّاني لزم نفي الضرب مطلقاً، و المقصود نفيه مقيداً. (و يحذف) الفعل (التأصبها) أي الناصب الفضلة جوازاً (إن علماً) كأن كان ثمة قرينة حالية كانت كقولك لمن تأهب للحجّ: «مكّة» أي تريد مكّة، أو مقالية كزيدا لمن قال: «من ضربت؟».....

كان محصوراً فيه فحينئذ (لم يجوز) الحذف (كقولك: «زيداً» لمن قال: «من ضربت» و نحو: «ما ضربت إلا زيداً»، فلو حذف المفعول) و هو «زيداً» (في) المثال (الأوّل لم يحصل جواب) للسائل (و لو حذف) المفعول و هو أيضاً «زيداً» (في) المثال (الثاني لزم نفي الضرب مطلقاً) أي عن «زيد» و غيره (و) الحال أنّ (المقصود نفيه مقيداً) بغير «زيد» و إثباته لـ «زيد».

### حذف ناصب المفعول

إلى هنا كان الكلام في حذف المفعول جوازاً و امتناعاً و إن كان ناصبه في بعض الصور أيضاً محذوفاً لكن لم يكن الكلام فيه و لما فرغ من الكلام في المفعول شرع في بيان حذف ناصبه جوازاً أو وجوباً فقال:

(و يحذف) الفعل الناصبها أي الناصب الفضلة جوازاً (إن علم) أي علم المفعول المحذوف (كأن) كان ثمة قرينة معيّنة للفعل (حالية كانت) القرينة (كقولك لمن تأهب) أي تهباً (للحجّ): «مكّة» أي «تريد مكّة» (فحذف «تريد» لدلالة القرينة الحالية على تعيين «تريد»، إذ حالة المخاطب و التأهب للسفر إلى مكّة و تهيئة الزاد و الراحلة و سائر ما يجب تحصيله لمن يريد السفر إلى مكّة من أخذ جواز السفر من الحكومة و أخذ بطاقة الطيّارة أو السيّارة و نحوهما) كما يلزم شرعاً أو قانوناً أو عرفاً قرينة قطعية دالة على أنّه يريد السفر إلى مكّة فتقول له: «مكّة» بحذف «تريد»، لدلالة القرينة على المحذوف (أو) كانت القرينة (مقالية ك) قولك: («زيداً» لمن قال: «من ضربت؟») و الأصل «ضربت زيداً» فحذف «ضربت» بضم التاء من قولك

(و قد يكون حذفه ملتزماً) كأن فسّره ما بعد المنصوب كما في باب الإشتغال، (و قد يكون حذفه ملتزماً) كأن فسّره ما بعد المنصوب كما في باب الإشتغال، أو كان نداءً أو مثلاً.....

بقريئة «ضربت» بفتح التاء في قول السائل، فالقريئة مقالّية و هذا واضح لا يحتاج إلى التطويل والبيان.

(و قد يكون حذفه) أي الناصب للمفعول (ملتزماً) أي واجباً (كأن فسّره ما بعد المنصوب) و هذا في مواضع كثيرة كباب الإغراء والتحذير والنعت المقطوع المنصوب على المدح أو الذم أو الترحم و سيأتي كلّ في باب إن شاء الله تعالى، و (كما في باب الإشتغال) و قد تقدّم مفصلاً و مشروحاً (أو كان نداءً) و سيأتي أيضاً في باب إن شاء الله تعالى، (أو) كان (مثلاً) و هو كلّ كلام استعمل أولاً بطريق الحقيقة ثم استعمل مجازاً في موارد كثيرة تشبيهاً لكل واحد من تلك الموارد بالموارد الأوّل الذي كان استعماله فيه بطريق الحقيقة كقولهم: «في الصيف ضيّعت اللبن»<sup>١</sup> بكسر تاء الخطاب، فإنّه استعمل أولاً في امرأة كانت زوجة رجل و كان شيخاً كبير السن لكنّه ذو مال و مواش فسألته الطلاق فطلّقها فتزوّجها رجل شاب قويّ لكنّه كان فقيراً معدماً لا مال له و لا مواشي فاشتتهت يوماً لبناً فأرسلت إلى الشيخ تزوجها الأول تستسقيه لبناً فقال الشيخ للرسول: قل لها «في الصيف ضيّعت اللبن» فلمّا رجع الرسول و أخبرها بما قال الشيخ ضربت يدها على منكب زوجها الشاب و قالت: «هذا و مذق [مذقه] خير» يعني هذا الشاب الجميل القوي مع اللبن القليل المذوق أي المزوج بالماء خير منه و من لبته الكثير و لنعم ما قيل في المقام بالفارسية:

زن نگردها گرد مرد نیک بخت      گرد آن گردد که دارد ضرب سخت

و قيل أيضاً بالفارسية: «زن جوان را تیری در پهلو نشیند به که پیری.»

## ك «الكلاب على البقر» أي أرسل

وإنما خصّ الشيخ الصيف، لأنّ سؤالها الطلاق كان في الصيف، هذا هو المورد الأوّل لهذا الكلام ثمّ كثر استعماله في كلّ مورد طلب رجل شيئاً ضيّعه قبل، فيقال له هذا الكلام بكسر تاء الخطاب أيضاً لكنّه مجاز، ولا يلتفت في تلك الموارد إلى التذكير والإفراد و فروعها بل يكسر تاء الخطاب و يؤتى بصيغة المفرد وإن كان المورد على خلاف ذلك، فيجب أن لا يغيّر المثل عمّا كان أولاً، فلو وقع فيه تغيير لما كان هو اللفظ الذي استعمل في المورد الأوّل حقيقة بل غيره و هذا غير المعهود في الاستعمالات المجازيّة، إذ المعهود فيها استعمال نفس اللفظ الذي وضع للمعنى الحقيقيّ في غيره.

فإذا عرفت ذلك يتّضح لك وجه وجوب حذف الناصب في عدّة أمثال (ك) قولهم: «الكلاب على البقر»<sup>١</sup>، قال في تاج العروس: "و في المثل «الكراب على البقر»، لأنّها تكرب الأرض أي لا تكرب الأرض إلّا بالبقر؛ و منهم من يقول: «الكلاب على البقر» أي أوسد الكلاب على البقر الوحش؛ و قال ابن السكّيت المثل هو الأوّل<sup>٢</sup> انتهى.

و قال الجوهري<sup>٣</sup>: "و «أوسدت الكلب» أغريته بالصيد مثل «أسدته»<sup>٤</sup>.

و كيف كان ف «الكلاب» ها هنا منصوب بفعل محذوف وجوباً (أي أرسل)، ولا يجوز ذكره، لأنّ ذكره يغيّر لفظ المثل والأمثال لا تتغيّر، لأنّها تستعمل في غير معناها الحقيقي مجازاً على سبيل الاستعارة، لأنّ العلاقة فيها شباهاة المعنى المجازة بالمعنى الحقيقيّ و كلّ مجاز كان العلاقة فيه الشباهاة فهو استعارة و إلّا فهو مجاز مرسل، و في الاستعارة يجب أن يكون المستعار

١. جمع الأمثال: ١٤٢ / ٢.

٢. تاج العروس: ٣٧١ / ٢.

٣. مضت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٦٨.

٤. الصحاح: ٥٥٠ / ٢.



أو جارياً مجراه كـ ﴿انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ﴾ أي و انتوا.

نفس اللفظ الذي استعمل في المعنى الحقيقي، فلو تعيّر اللفظ لما كان نفس اللفظ الذي استعمل في المعنى الحقيقي، فلا يكون استعارة و هذا خلف.

قال بعض المحققين في حاشية له على كلام التفتازاني في بحث التمثيل: إثمهم مصرّحون بامتناع أدنى تغيير في التمثيل و لو بتبديل حركة بأخرى تقتضيها المضرب معلّين بأنّها تخرج بهذا عن كونها استعارة، و يجب حذف الناصب أيضاً إذا كان جارياً مجرى المثل في كثرة الاستعمال.

و الفرق بين المثل و بين قوله: (أو جارياً مجراه) أنّ المثل حقيقة في المورد الواحد و مجاز في سائر الموارد كما بيّنا، بخلاف ما كان جارياً مجراه فإنّه حقيقة في جميع الموارد. والحاصل أنّ المثل كلام يشبه ما استعمل فيه بما وضع له و أمّا ما جرى مجراه فهو كلام مستعمل دائماً فيما وضع له كثير الدوران في الألسنة كـ ﴿انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ﴾<sup>(١)</sup>، فـ «خيراً» منصوب بفعل محذوف و جوباً أي «و آتوا خيراً» أي «واقصدوا خيراً» ولا يجوز ذكر الفعل فيه لما ذكرنا في المثل و هذا الكلام يستعمل في كلّ مقام يراد فيه نصح المخاطبين و نهيهم عمّا يريدون أن يفعلوه أو عمّا هم فاعلوه و هو مضرّ بحالهم فتقول لهم: انتهوا (أي) تقبلوا النهي (و آتوا) واقصدوا فعلاً آخر الذي يكون خيراً لكم و هذا الكلام بهذا المعنى حقيقة في جميع الموارد كما هو واضح جداً.

١. سورة النساء (٤) الآية (١٧١).

## باب التنازع

هذا باب التنازع في العمل و يسمى أيضاً باب الأعمال، و هو كما يؤخذ ممّا سيأتي أن يتوجه عاملان ليس أحدهما مؤكّداً للآخر إلى معمول واحد متأخر عنهما نحو: «ضربت وأكرمت زيداً» وكلّ واحد من ضربت و أكرمت يطلب زيداً بالمفعوليّة.

### (هذا باب التنازع في العمل)

#### التعريف

(و يسمى أيضاً باب الأعمال) لإعمال ما يهمل منها عن العمل في المتنازع فيه في الضمير. (و هو) أي التنازع في الصطلاح (كما يؤخذ ممّا سيأتي) من كلام الناظم (أن يتوجه عاملان) سواء كانا فعلين أو اسمين أو مختلفين، كما سيصرّح الشارح بهذا التعميم (ليس أحدهما مؤكّداً للآخر إلى معمول واحد) يكون اسماً ظاهراً (متأخر عنهما نحو: «ضربت و أكرمت زيداً» و كلّ واحد من «ضربت» و «أكرمت» يطلب «زيداً» بالمفعوليّة)، أمّا الحرفان فالذي يظهر من كلام الرضي<sup>١</sup> في بحث الفرق بين «لم» و «لما» أنّه لا تنازع بينهما بل العامل في نحو: «إن لم يضرب زيد» هو السابق و إنّها قال «عاملان» تبعاً للناظم اقتصاراً على أقلّ ما يحصل به التنازع و إلّا فقد يقع التنازع بين أكثر من العاملين مثل ما في بعض الأدعية: «اللهم صلّ على محمد و آل محمد كما صلّيت و باركت و ترحمّت على إبراهيم و آل إبراهيم»<sup>٢</sup>.

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٦.

٢. ما وجدته بهذا النحو، بل المنقول في أكثر الأدعية: «اللهم صلّ على محمد و آل محمد و بارك على محمد و آل محمد و ارحم محمدًا و آل محمد كما صلّيت و باركت و ترحمّت على إبراهيم و آل إبراهيم». انظر: الكافي:

(إن عاملان) فعلان أو اسمان أو اسم وفعل (اقتضيا) أي طلبا (في اسم عمل رفعا أو نصبا

و إنهما قال: «ليس أحدهما مؤكداً للآخر»، لأنّه لو كان كذلك لكان العمل للأوّل و كان الثاني تأكيداً له نحو: «ضرب ضرب زيد». و إنهما قال: «إلى معمول واحد»، لأنّه زعم أنّ التنازع لا يقع في أكثر من معمول واحد، و هو خلاف التحقيق، فتأمّل.

و إنهما قلنا: «يكون اسماً ظاهراً» لعدم إمكان التنازع في الضمير إذا كان متّصلاً، لأنّه معمول لما يتّصل به إذ الضمير لا يتّصل إلّا بعامله و هو يتّصل في المقام بالثاني فقط نحو: «زيد لقيت و أكرمته» فلا بدّ من تقدير مفعول للأوّل، لأنّه لا يصحّ أن يتوجّه إلى الضمير المتّصل بالثاني، و أمّا الضمير المنفصل نحو: «ما أكرمك و أعطاك إلّا أنا» فيمكن فيه التنازع لكن لا يمكن قطعه بما هو معهود عندهم من إضمار الفاعل في الأوّل أو الثاني، لأنّه لو أضمر بدون «إلّا» ينقلب المعنى إلى النفي و المقصود إثباته و لو أريد إضماره مع «إلّا» لا يمكن، لأنّ «إلّا» حرف و الحرف لا يضمّر في شيء، فلا بدّ من القول بقول الكسائي<sup>١</sup> من جواز حذف الفاعل من المهمل أو الذهاب إلى مذهب الفراء<sup>٢</sup> من إعمالها معاً في الضمير و إلّا فيبقى النزاع إلى الأبد، لأنّ الطريق المعهود عندهم و هو الإضمار في المهمل غير ممكن فتنبّر.

و إنهما قال «متأخّر عنهما» إذ المتقدّم عليها و المتوسّط بينهما معمول للأوّل إذ هو يستحقّه قبل الثاني فتأمّل.

### التنازع و احكامه

(إن عاملان فعلان) كالأمثلة الآتية (أو اسمان) نحو: «أنت مكرم و معط العلماء» (أو اسم و فعل) نحو: ﴿هاؤمُ افرؤا كتابيه﴾<sup>٣</sup> (اقتضيا أي طلبا في اسم عمل) بالوقف على السكون على لغة ربيعة و قد تقدّم نظيره في باب العلم (رفعاً) نحو: «ضرب و قعد زيد» (أو نصباً) نحو:

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١٨.

٢. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١٦.

٣. الحاقّة: ١٩.

أو طلب أحدهما رفعاً و الآخر نصباً، و كانا (قبل فلولواحد منهما العمل) بالإتفاق، إمّا الأوّل أو الثاني، مثال ذلك على إعمال الأوّل: «قام و قعدا أخواك»، «رأيت و أكرمتها أبويك» «ضربني و ضربتھا الزيدان»، «ضربت و ضربوني الزيدين»، و مثاله على إعمال الثاني «قاما و قعدا أخواك»، «رأيت و أكرمت أبويك»، «ضرباني و ضربت الزيدين»

«ضربت و أهنت زيداً» (أو طلب أحدهما رفعاً و الآخر نصباً) نحو: «ضربني و أهنت زيداً» و نحو: «ضربت و أهانني زيد» (و كانا) أي العاملان (قبل) يقتضيان فيه العمل بأن يكون الاسم المتنازع فيه متأخراً عنهما و قد ذكرنا وجهه، (فللواحد منها العمل بالاتفاق، إمّا الأوّل أو الثاني) فلا خلاف بين البصريين و الكوفيين في أنّه يجوز إعمال كلّ واحد منها في الاسم المتأخّر ولكن اختلف الفريقان في الأولى منهما كما يأتي.

(مثال ذلك على إعمال الأوّل: «قام و قعدا أخواك») هذا مثال لاقتضائهما الرفع (و «رأيت و أكرمتها أبويك») هذا مثال لاقتضائهما النصب و («ضربني و ضربتھا الزيدان») هذا مثال لاقتضاء الأوّل الرفع و الثاني النصب و («ضربت و ضربوني الزيدين») هذا مثال عكس ما قبله. ففي جميع هذه الأمثلة أعمل الأوّل في الاسم الظاهر المتأخّر و أضمر في الثاني و لا محذور، لعدم لزوم الإضمار قبل الذكر لفظاً و رتبة بل لفظاً فقط.

(و مثاله على إعمال الثاني: «قاما و قعدا أخواك») مثال لاقتضائهما الرفع فأعمل الثاني في الاسم الظاهر و أضمر في الأوّل و لم يبال بالإضمار قبل الذكر لفظاً و رتبة، لكونه عمدة و للحاجة إليه و هذا الباب من المواضع الستة التي جوزوا فيها الإضمار قبل الذكر لفظاً و رتبة و وجه كونه إضماراً قبل الذكر لفظاً و رتبة أنّ الاسم الظاهر المتنازع فيه جزء الجملة الثانية و هي معطوفة على الجملة الأولى التي ضمير جزؤها، و معلوم أنّ الجملة المعطوفة متأخرة رتبة عن الجملة المعطوف عليها كتأخّرها عنها لفظاً بالحسّ و العيان.

و («رأيت و أكرمت أبويك») مثال لاقتضائهما النصب، فأعمل الثاني في الاسم الظاهر و حذف المفعول من الأوّل و لم يضمّر للزوم التكرار لو ذكر و الإضمار قبل الذكر لفظاً و رتبة في الفضلة لو أضمر و ذلك غير جائز و («ضرباني و ضربت الزيدين») هذا مثال لاقتضاء الأوّل

«ضربت و ضربني الزيدون». و هذا في غير فعل التعجب، أما هو فيتعين فيه إعمال الثاني كما اشترطه المصنّف في شرح التسهيل في جواز التنازع فيه خلافاً لمن منعه ك «ما أحسن و أعقل زيداً». (و إعمال الثاني أولى) من إعمال الأوّل (عند أهل البصرة) لقربه (و اختار عكساً) و هو إعمال الأوّل لسبقه (غيرهم) أي أهل الكوفة حال كونهم (ذا أسره) أي صاحب جماعة قويّة.

الرفع والثاني النصب، فأعمل الثاني في الاسم الظاهر و أضمر في الأوّل لما ذكر في المثال الأوّل من هذا القسم و («ضربت و ضربني الزيدون») هذا مثال لاقتضاء الأوّل النصب والثاني الرفع، فأعمل الثاني في الاسم الظاهر و لم يضم في الأوّل لما ذكر في المثال الثاني من هذا القسم. (و هذا) أي جواز إعمال كلّ واحد منهما في الاسم الظاهر (في غير فعل التعجب، أما هو فيتعين فيه إعمال الثاني كما اشترطه) أي إعمال الثاني (المصنّف في شرح التسهيل<sup>١</sup> في جواز التنازع فيه خلافاً لمن منعه) أي التنازع فيه (ك «ما أحسن و أعقل زيداً») فأعمل الثاني في «زيداً» و لم يضم في الأوّل لما ذكر.

### أولوية الإعمال

(و إعمال الثاني أولى من إعمال الأوّل عند أهل البصرة، لقربه) و لسلامته من الفصل بين العامل و معموله بالأجنبيّ اللازم من إعمال الأوّل و من العطف على الشيء قبل تمامه. (واختار عكساً و هو إعمال الأوّل، لسبقه) و لسلامته من التكرار أو حذف العمدة أو الإضمار قبل الذكر لفظاً و رتبة اللازم أحدهما من إعمال الثاني (غيرهم أي أهل الكوفة حال كونهم ذا أسرة أي صاحب جماعة قويّة).

١. شرح التسهيل: ١٧٧/٢.

(و أعمل المهمل) من العمل في الاسم الظاهر (في ضمير ما تنازعا) وجوبا إن كان ما يضمم مما يلزم ذكره، كالفاعل (و التزم ما التزما) من مطابقة الضمير للظاهر في الأفراد و التذكير و غيرهما (كيحسنان و يسيء ابناك) فابناكا تنازع فيه يحسن و يسيء فأعمل يسيء فيه و أضمر في يحسن الفاعل، و لم يبال بالإضمار قبل الذكر للحاجة إليه كما في «رَبِّه رجلاً زيد». و منع جواز مثل هذا الكوفيون، و جَوَّز الكسائي «يحسن و يسيء»

### اعمال المهمل و احكام التنازع

(و أعمل المهمل من العمل في الاسم الظاهر في ضمير ما تنازعا) وجوباً إن كان ما يضمم مما يلزم ذكره) بأن يكون عمدة (كالفاعل و التزم) في الضمير (ما التزم من مطابقة الضمير لـ) الاسم (الظاهر) المتنازع فيه (في الأفراد و التذكير و فروعها) أي التثنية و الجمع و التأنيث. مثال الباب على رأي البصريين قول الناظم: (ك «يحسنان و يسيء ابناك» ف «ابناك» تنازع فيه «يحسن» و «يسيء» فأعمل «يسيء» فيه) أي في «ابناك» (و أضمر في «يحسن» الفاعل) و قيل: «يحسنان» (و لم يبال بالإضمار قبل الذكر) لفظاً و رتبة لكونه عمدة و (للحابة إليه كما) لم يبال (في «رَبِّه رجلاً زيد») و «نعم رجلاً زيد» على أحد القولين.

و ليعلم أنه استشكل في المقام بأنه قياس مع الفارق، لأن جواز الإضمار في «رَبِّه رجل» و نحوه للتفسير بعد الإبهام ليكون أوقع في النفس ففيه فائدة كما بين في علم المعاني، بخلاف ما نحن فيه، فإنه خلو عن الفائدة. و أوجب بأن المقصود من القياس إثبات الإمكان في مقابل الامتناع الذاتي لا المساواة من كل وجه، فلا إشكال.

(و منع جواز مثل هذا) المثال الذي يقتضي العاملان الرفع (الكوفيون) هرباً من الإضمار قبل الذكر و لو كان عمدة (و جَوَّز الكسائي<sup>١</sup>) و هو من الكوفيين مثل هذا المثال لكن بشرط أن يحذف الفاعل من الأوّل و لا يضمم فيه بأن يقال: («يحسن و يسيء ابناك» بناء على مذهبه من جواز حذف الفاعل) من دون أن يسدّ مسدّه شيء.

ابناك» بناء على مذهبه من جواز حذف الفاعل. و جَوَّزَه الفراء بناء على مذهبه من توجّه العاملين معاً إلى الاسم الظاهر، و جَوَّزَ الفراء أيضاً أن يؤتى بضمير الفاعل مؤخراً نحو: «يحسن و يسيء ابناك هما» (و قد بغى و اعتديا عبداك» فعبداكا تنازع فيه بغى و اعتدا، فأعمل فيه الأول و أضمر في الثاني، و لا محذور لرجوع الضمير إلى متقدّم في الرتبة .....

(و جَوَّزَه) أي مثل هذا المثال (الفراء<sup>١</sup>) و هو أيضاً من الكوفيّين و تلميذ الكسائي (بناء على مذهبه من) جواز (توجّه العاملين معاً إلى الاسم الظاهر) إذا كانا موافقين في الاقتضاء و كان العطف بالواو كأمثال المثال المذكور، لما تقدّم من أنّ المتعاطفين بالواو بمنزلة العامل الواحد. و استشكل عليه بأنّه يلزم من ذلك اجتماع علّتين على معلول واحد؛ و أجيب عن ذلك بأنّ العوامل في الحقيقة علامات لا مؤثّرات<sup>٢</sup>؛ و أجيب بعين هذا الجواب عن الإشكال الوارد في موجبات الوضوء والغسل.

(و جَوَّزَ الفراء أيضاً أن يؤتى بضمير الفاعل) منفصلاً (مؤخراً) عن المتنازع فيه هرباً من اجتماع العاملين في معمول واحد و من الإضمار قبل الذكر و من حذف الفاعل من دون أن يسدّ مسدّه شيء (نحو: «يحسن و يسيء ابناك هما»).

(و) مثال الباب على رأي الكوفيّين («قد بغى و اعتديا عبداك»، ف «عبداك» تنازع فيه «بغى» و «اعتدى») و كلاهما يقتضيان الرفع (فأعمل فيه) أي في «عبداك» (الأول و أضمر في الثاني و لا محذور) فيه (الرجوع الضمير إلى متقدّم في الرتبة).

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأول، الصفحة: ١٦.

٢. انظر: حاشية الصبان: ١٥٠/٢.

فإن عملت الأول و احتاج الثاني إلى منصوب وجب أيضا إضماره نحو: «ضربني و ضربته زيد» و ندر قوله: «بعكاظ يعيش الناظرين إذا هم لمحو شعاعه» (و لا تحيء مع أول قد أهمل) من العمل بمضمّر لغير رفع أو هلا بل حذفه) أي مضمّر غير الرفع (الزم إن يكن)

نعم فيه العطف قبل الاستكمال و هو سهل، هذا إذا احتاج الثاني إلى مرفوع، (فإن عملت الأول و احتاج الثاني إلى منصوب وجب أيضاً إضماره نحو: «ضربني و ضربته زيد» في الثاني، لأن في حذفه تهيئة العامل للعمل و قطعه عنه و هو غير جائز.

(و ندر) حذف المنصوب عن الثاني نحو قوله: «بعكاظ يعيش الناظرين إذا هم لمحو شعاعه» ف «شعاعه» تنازع فيه «يعيشي»، لاحتياجه إلى الفاعل و «لمحو»، لاحتياجه إلى المفعول، فأعمل في «شعاعه» الأول و حذف الضمير من الثاني أعني «لمحو» إذ الأصل أن يقال: «لمحوه»، فحذف الضمير و هو نادر.

قال في المصباح: "«عُكاظ» و«زَان» و«غُرَاب» سوق من أعظم أسواق الجاهلية وراء قرن المنازل بمرحلة من عمل الطائف على طريق اليمن. و قال أبو عبيدة: هي صحراء مستوية لا جبل بها و لا عَلم و هي بين نجد و الطائف و كان يقام فيها السوق في ذي القعدة نحواً من نصف شهر ثم يأتون موضعاً دونه إلى مكة يقال له: سوق مجنة فيقام فيه السوق إلى آخر الشهر ثم يأتون موضعاً قريباً منه يقال له: ذو المجاز فيقام فيه السوق إلى يوم التروية ثم يصعدون إلى منى؛ و التأنيث لغة الحجاز و التذكير لغة تميم".<sup>٢</sup>

(و لا تحيء مع أول قد أهمل من العمل بمضمّر لغير رفع أو هلا) و بعبارة أخرى إذا عملت الثاني و أهملت الأول فإن احتاج الأول إلى ضمير منصوب أو إلى ضمير مجرور فلا تحيء مع الأول بالمضمّر المنصوب أو المجرور (بل حذفه أي مضمّر غير الرفع) أي المنصوب و المجرور (الزم إن يكن) مضمّر غير الرفع (فضلة).

١. هذا البيت لـ عاتكة بنت عبد المطلب؛ انظر: شرح التصريح: ١/ ٤٨٣.

٢. المصباح المنير: ٤٢٤.



فضلة بأن لم يوقع حذفه في لبس و كان (غير خير) و غير مفعول أول لظن نحو: «ضربت و ضربني زيد» و ندر المجيء به في قوله: «إذا كنت ترضيه و يرضيك صاحب»

و اعلم أن الفضلة قسمان:

الأول الفضلة بالمعنى الأعمّ و هو ما لم يكن ركناً للكلام، سواء وقع حذفه في لبس أم لا؛ والثاني الفضلة بالمعنى الأخصّ و هو (بأن لم) يكن ركناً للكلام و لا (يوقع حذفه في لبس) فالجاءَ والمجرور في نحو: «رغبت في الشيء» و «رغبت عن الشيء» و المثال الثالث من الأمثلة الآتية فضلة بالمعنى الأول الأعمّ دون المعنى الثاني الأخصّ.

و يعلم من ذلك بطريق المقابلة أنّ العمدة أيضاً قسمان:

الأول العمدة بالمعنى الأعمّ و هو ما أوقع حذفه في لبس أو كان ركناً للكلام؛ والثاني العمدة بالمعنى الأخصّ و هو خصوص ما كان ركناً للكلام.

فالجاءَ والمجرور في «رغبت» و نحوه عمدة بالمعنى الأول الأعمّ دون المعنى الثاني الأخصّ والمراد من الفضلة في المقام هو الثاني من قسميها والمراد من العمدة القسم الأول من قسميها فتدبّر جيداً حتى تعرف المراد من بيان الشارح بأن لم يوقع حذفه أي حذف الضمير غير الرفع في لبس (و كان) الضمير (غير خير و غير مفعول أول لـ) باب («ظن») و بالجملة لا يكون ركناً للكلام (نحو: «ضربت و ضربني زيد»)، فإن عملت الثاني في «زيد» لانتجى مع الأول أعني «ضربت» الضمير، لأنّه ضمير غير رفع و فضلة، لأنّه ليس ركناً للكلام و لا يوقع حذفه في لبس و لا ضرورة تلجئنا إلى الإضمار قبل الذكر مع كونه مستغنى عنه، لأنّه فضلة و لا يوقع حذفه في لبس.

(و ندر المجيء به) أي بالضمير غير الرفع الفضلة (في قوله: «إذا كنت ترضيه و يرضيك صاحب<sup>١</sup>») حيث عمل الفعل الثاني في «صاحب» و أضمر مع الأول مع كونه ضمير غير رفع و فضلة.

١ . البيت بلا نسبة في غير واحد من الكتب.

و أضمرنه (و أخرنه) وجوبا (إن يكن) ذلك الضمير عمدة بأن كان (هو الخبر) لكان أو ظنّ أو المفعول الأوّل لظنّ، أو أوقع حذفه في لبس كـ «كنت و كان زيد صديقا إياه» و «ظنّني و ظننت زيدا عالما إياه».

(و أضمرنه) أي جئ بمضمّر غير الرفع (و أخرنه) أي الضمير عن المتنازع فيه (وجوباً إن يكون ذلك الضمير عمدة) بالمعنى الأوّل الأعمّ و كونه عمدة بهذا المعنى يحصل بأمرين كما أو ضحناه:

**الأوّل:** بأن يكون ركناً للكلام (بأن كان هو الخبر لـ «كان» أو) مفعولاً ثانياً لـ («ظنّ» أو) كان (المفعول الأوّل لـ «ظنّ»).  
والثاني: (أو أوقع حذفه في لبس).

مثال كونه خبراً لـ «كان» (ك) قولك: («كنت و كان زيد صديقاً إياه») فالفعلان تنازعا في «صديقاً» على الخبريّة فأعملنا الثاني فيه و جئنا بالضمير مؤخراً عن «صديقاً» خبراً للأوّل و لم نحذفه لكونه عمدة.

(و) مثال كون الضمير مفعولاً ثانياً لـ «ظنّ» («ظنّني و ظننت زيدا عالماً إياه») فالفعلان تنازعا في «زيداً عالماً»، لأنّ الأوّل يطلب «زيداً» فاعلاً و «عالماً» مفعولاً والثاني يطلبها مفعولين فأعملنا الثاني في «زيداً» و «عالماً» مفعولين له و بقي الأوّل يحتاج إلى فاعل و مفعول ثان فأضمّرنا الفاعل فيه مقدّماً لكونه عمدة و جئنا للأوّل بضمير منصوب مؤخّر عن المتنازع فيها لثلاً يلزم الإضمار قبل الذكر فيما هو فضلة بأحد المعنيين و لم نحذفه لكونه عمدة بأحد المعنيين أو لعدم جواز حذف أحد مفعولي باب «ظنّ» كما تقدّم هناك<sup>١</sup> عند قول الناظم:

ولا تجز هنا بلا دليل      سقوط مفعولين أو مفعول

و قلنا فيه إنّ عدم الحذف لكون مضمون المفعولين المفعول الحقيقي، لأنّ المعلوم والمقصود في قولك: «علمت زيدا شارباً» مصدر «شارباً» مضافاً إلى «زيد» أي «علمت شرب زيد»، فلو

و «ظننت منطلقة و ظنّني منطلقاً هند إيّاها» و «استعنت و استعان علي زيد به». و ذهب بعضهم في الخبر و المفعول الأوّل إلى جواز تقديمه كالفاعل، و آخر إلى جواز حذفه

اقتصرت على أحد المفعولين ضيّعت المعلوم والمقصود من الكلام و هو الإخبار عن علمك الحاصل بشرب «زيد».

(و) مثال كون الضمير مفعولاً أو لاً «ظنّ» («ظننت منطلقة و ظنّني منطلقاً هند إيّاها») فتنازع الفعلان في «هند»، فالأوّل يطلبها مفعولاً أو لاً والثاني يطلبها فاعلاً فأعملنا الثاني و جئنا للأوّل بضمير منصوب مؤخّر عن المتنازع فيها لما قلنا فيما قبله حرفاً بحرف، فلانعيده.

(و) مثال الضمير الموقع حذفه في لبس («استعنت و استعان عليّ زيد به») فتنازع الفعلان في «زيد» فالأوّل يطلبه مجروراً بالباء إذا كان هناك قرينة على أنّ مطلوبه ذلك و الثاني يطلبه فاعلاً، لأنّه استوفى معموله المجرور بـ «على»، فأعملنا الثاني و أضمرنا للأوّل ضميراً مجروراً بالباء راجعاً إلى «زيد» مؤخراً عنه لئلا يلزم الإضمار قبل الذكر و لم نحذفه، لأنّ حذفه موقع في اللبس، إذ لا يعلم حينئذ هل «زيد» مستعان به للأوّل أو مستعان عليه له لأنّ المتبادر بقرينة «على» في الثاني أنّ زيداً مستعان عليه للأوّل، والمراد بقرينة المقام و حسب الفرض أنّه مستعان به له، فعلم من جميع ذلك أنّ الحذف في المثال موجب للالتباس بسبب «على» في الفعل الثاني لا الإجمال كما توهمه بعض والفرق بين الإجمال والالتباس قد تقدّم<sup>١</sup> فلانعيده.

(و ذهب بعضهم في) ما كان الضمير (الخبر) لـ «كان» أو مفعولاً ثانياً لـ «ظنّ» (والمفعول الأوّل) لـ «ظنّ» (إلى جواز تقديمه)، لأنّه عمدة في الصور الثلاث (كالفاعل) فلم يبال بعود الضمير إلى المتأخّر لفظاً و رتبة. (و) ذهب بعض (آخر) فيها (إلى جواز حذفه) في الصور

إن دَلَّ عليه دليل و ابن الحاجب إلى الإتيان به اسماً ظاهراً و الأحسن أنه إن وجدت قرينة حذف و إلا أتى به اسماً ظاهراً.

الثلاث (إن دَلَّ) دليل (عليه)، لأنَّ حذف ما يعلم جائر كما تقدّم و قد صرّح بجواز الحذف في صورتين أي الثانية والثالثة إن دَلَّ (دليل) عند قول الناظم المذكور آنفاً.<sup>١</sup>

(و) ذهب (ابن الحاجب<sup>٢</sup>) في الصور الثلاث (إلى الإتيان به) أي بمعمول الفعل الأوّل (اسماً ظاهراً) و ليعلم أنّ عبارة متن الكافية في المسألة هكذا: "فإن أعملت الثاني أضمرت الفاعل في الأوّل إلى أن يقول: و حذف المفعول إن استغني عنه و إلا أظهرت"<sup>٣</sup> فهذه العبارة أي «و إلا أظهرت» تشمل جميع الصور الثلاث كما هو واضح ولكنّ الشارح طبّقها على صورتين منها، لأنّه قال في شرحها: "نحو حسبني منطلقاً و حسبت زيدا منطلقاً"، لأنّه لا يجوز حذف أحد مفعولي باب «حسبت» و لا يجوز إضماره لثلاثاً يلزم الإضمار قبل الذكر في الفضلة"<sup>٤</sup> انتهى موضع الحاجة من كلامه. فظاهر هذا التعليل لا ينطبق إلا على صورتين، فالحق ما فهمه شارحنا من التعميم ولكن لا يخفى عليك أنّ متن الكافية مجمّلة إذ لم يعلم منه أنّ الإظهار هل فيها لم يدلّ دليل و قرينة على المحذوف أو مطلقاً و إن حمل شارحنا على الثاني بدليل قوله: (والأحسن أنّه إن وجدت قرينه حذف) أي معمول الفعل الأوّل (و إلا أتى به اسماً ظاهراً).

هذه الأحكام و الأقوال المذكورة كانت في موضع يمكن إعمال أحد الفعلين و الحذف أو الإضمار في الآخر لا فيها امتنع الحذف أو الإضمار، فإنّه إذا امتنع الحذف أو الإضمار لا بدّ حينئذ من الإظهار في الفعل المهمل و المانع في المقام كما يذكره الشارح كون المفسّر - بكسر السين - أي المتنازع فيه مثني مثلاً و الضمير المفسّر - بفتح السين - الراجع إليه لو جئنا به للمهمل مفرداً مع

١. انظر: توضيح المقاصد: ٦٤١/٢، و شرح التصريح: ٤٨٧/١.

٢. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٨٠.

٣. الكافية في علم النحو: ١٤.

٤. لعله أشار إلى شرح الرضي على الكافية: ٢٠٨/١.

(و) لا تضمّر بل (أظهر) مفعول الفعل المهمل (إن يكن ضمير) لو أضمر (خبراً) في الأصل (لغير ما يطابق المفسراً) بكسر السين و هو المتنازع فيه بأن كان مثني و الضمير خبراً عن مفرد (نحو: أظنّ و يظنّاني أختاً زيدا و عمراً أخوين في الرّخا) فأخوين تنازع فيه أظنّ لأنّه يطلبه مفعولاً ثانياً إذ مفعوله الأوّل زيدا، و يظنّاني لأنّه كما قيل يطلبه مفعولاً ثانياً، فأعمل في الأوّل و هو أظنّ، و بقي يظنّاني يحتاج إليّ مفعول الثاني، فلو أتيت به ضميراً مفرداً فقلت: «أظنّ و يظنّاني إيّاه زيدا و عمراً أخوين» لكان مطابقاً للياء غير

كونه عمدة فحينئذ لا يمكن الحذف، لأنّه عمدة ولا الإضمار، لعدم مطابقة المفسّر - بكسر السين - أعني المتنازع فيه مع المفسّر - بفتح السين - أعني الضمير في المهمل لو جئنا به و إذا لا يمكن الحذف و الإضمار فالواجب الإظهار كما قال:

(ولا تضمّر) أي لتجئ بالضمير، (بل أظهر مفعول الفعل المهمل) أعني الفعل الثاني في مثال الناظم (إن يكن ضمير لو أضمر خبراً في الأصل لغير ما) أي مبتدأ (يطابق المفسّر - بكسر السين - و هو) أي المفسّر - بالكسر - (المتنازع فيه) و ما أظهر هو «أخاً» حاصله أن يكون الضمير في الأوّل لو جئنا به خبراً في الأصل لمبتدأ غير مطابق للمتنازع فيه و هو «أخوين» في المثال (بأن كان) المتنازع فيه الذي أعملنا فيه الثاني (مثني و الضمير) لو جئنا به (خبراً) في الأصل (عن) مبتدأ (مفرد) و هو «زيداً» في المثال و ذلك (نحو) «أظنّ و يظنّاني أختاً زيداً و عمراً أخوين في الرخاء»، محلّ الشاهد «أخاً» و «أخوين» «ف» «أخوين» تنازع فيه «أظنّ»، لأنّه يطلبه مفعولاً ثانياً، إذ مفعوله الأوّل «زيداً» (و) يطلبه أي «أخوين» («يظنّاني») أيضاً (لأنّه كما قيل يطلبه مفعولاً ثانياً) و إن كان مخالفاً لمفعوله الأوّل أعني ياء المتكلم، (فأعمل فيه) أي في «أخوين» الفعل (الأوّل و هو «أظنّ») فكمّل مفعولاه إذ صار مفعوله الأوّل «زيداً و عمراً» و مفعوله الثاني «أخوين» (و بقي «يظنّاني» يحتاج إلى المفعول الثاني) إذ مفعوله الأوّل ياء المتكلم، (فلو أتيت به) أي بالمفعول الثاني المحتاج إليه «يظنّاني» (ضميراً مفرداً فقلت: «أظنّ و يظنّاني إيّاه زيداً و عمراً أخوين» لكان) الضمير المأتيّ به أعني «إيّاه» (مطابقاً للياء غير مطابق لما يعود

مطابق لما يعود عليه و هو أخوين، و لو أتيت به ضميراً مثني فقلت: «أظنّ و يظنّاني إيّاهما زيداً و عمراً أخوين» لطابقه و لم يطابق الياء الذي هو خبر عنه، فتعيّن الإظهار، و قد علمت أنّ المسئلة حينئذ ليست من باب التنازع؛ لأنّ كلّاً من العاملين قد عمل في ظاهر.

عليه و هو «أخوين» المفسر - بالكسر - للضمير ( و لو أتيت به) أي بالضمير (ضميراً مثني) ليطابق «أخوين» (فقلت: «أظنّ و يظنّاني إيّاهما زيداً و عمراً أخوين» لطابقه) أي ما يعود عليه (و) هو «أخوين» ولكن (لم يطابق الياء الذي هو) أي الضمير في الأصل (خبر عنه) و بالجملة لا يمكن الإضمار للفعل الأوّل، لأنّه لو أضمر مفرداً خالف المرجع و هو «أخوين» و لو أضمر مثني خالف المبتدأ و هو الياء و كلّ غير جائز و كذلك الحذف، لأنّه عمدة (فتعيّن الإظهار) أي إتيان اسم و هو «أخاً» فلا ضمير و لا حذف، لوجود المانع من كلّ منهما كما أوضحنا لك. (و قد علمت) أنّ (المسألة حينئذ ليست من باب التنازع، لأنّ) من شرائط الباب أن يكون رفع النزاع بالحذف أو الإضمار في أحد الفعلين و المسألة ليست كذلك، لأنّ (كلّاً من العاملين) فيها (قد عمل في) اسم (ظاهر).

و ليعلم أنّه لا بد في المسألة من فرض المتنازع فيه اسماً دالاً على مجرّد الأخوة مجرّداً عن الدلالة على الأفراد أو الثنية و إلّا فلا يكون المسألة من الأوّل من الباب، لأنّ الفعل الأوّل في المثال يقتضي ثنية و الثاني يقتضي مفرداً، فلا يعقل أن يتوجّها إلى شيء متّصف بالأفراد بالخصوص أو الثنية كذلك و لعلّ قول الشارح: «كما قيل» إشارة إلى ذلك.

## المفعول المطلق

فصل: المفاعيل خمسة أحدها المفعول به، و قد سبق حكمه، الثاني المفعول المطلق، و هو كما يؤخذ مما سيأتي المصدر الفضلة المؤكّد لعامله أو المبيّن لنوعه أو عدده، و يسمّى مطلقاً لأنّه يقع عليه اسم المفعول من غير تقييد بحرف جرّ، و لهذه العلة قدّمه على المفعول به الزّمخشرّي و ابن الحاجب.

---

### (فصل)

(المفاعيل) على المشهور (خمسة، أحدها المفعول به و قد سبق حكمه) في باب الفاعل.

#### التعريف

(الثاني المفعول المطلق و هو كما يؤخذ مما سيأتي) في كلام الناظم: (المصدر الفضلة) بالمعنى الأخصّ<sup>١</sup> و في التقييد بكونه مصدراً كلام تقدّم في جمع المؤنّث بالألف والتاء في «خلق الله السماوات» فراجع و هو ثلاثة أقسام:

الأول: (المؤكّد لعامله) و سيأتي بيانه عن قريب.

الثاني: (أو المبيّن لنوعه) و سيأتي بيانه أيضاً في المحلّ المذكور.

الثالث: (أو المبيّن لعدده) و سيأتي بيانه أيضاً فيه.

(و يسمّى) مفعولاً (مطلقاً، لأنّه يقع عليه اسم المفعول من غير تقييد بحرف جرّ) أو لفظ «مع» بخلاف سائر المفاعيل، لأنّه لا يقع عليها اسم المفعول إلّا مع التقييد بحرف جرّ أو لفظ «مع» فيقال المفعول به أو فيه أو له أو معه.

(و لهذه العلة) أي لأجل أنّه يقع عليه اسم المفعول من غير تقييد بحرف جرّ (قدّمه على المفعول به الزّمخشرّي و ابن الحاجب<sup>٢</sup>). هذا الكلام يشبه رجماً بالغيب، إذ لا تصرّح لابن الحاجب

---

١. انظر الصفحة: ١٠٢.

٢. تقدّم في الجزء الأول ترجمة الزّمخشرّي، الصفحة: ٣٩١ و ابن الحاجب، الصفحة: ٨٠.

## و اعلم أنّ الفعل يدلّ على شيئين الحدث و الزّمان .....

في وجه تقديمه على المفعول به و لذا علّل التقديم بعض شراح كلامه بغير ما علّله به شارحنا و هذا نصّه:

"قدّم المفعول المطلق، لأنّه المفعول الحقيقيّ الذي أوجده فاعل الفعل المذكور و فعله و لأجل قيام هذا المفعول به صار فاعلاً لأنّ ضاربيّة «زيد» في قولك: «ضرب زيد ضرباً» لأجل حصول هذا المصدر منه، و أمّا المفعول به نحو: «ضربت زيداً» أو المفعول فيه نحو «ضربت قدماك يوم الجمعة» فليسا ممّا فعله الفاعل المذكور و أوجده، و كذا المفعول معه و أمّا المفعول له و إن كان مفعولاً للفاعل و صادراً منه، إلّا أنّ فاعليّته ليست لقيام هذا المفعول به، إلّا ترى أنّ كون المتكلم زائراً في قولك: «زرتك طعماً» ليس لأجل قيام الطمع به، بل لأجل الزيارة، فبان أنّ المفعول المطلق أخصّ بالفاعل من المفعول له، فهو أحقّ بتقديم ذكره و أيضاً لا فعل إلّا و له مفعول مطلق {ذكر أو لم يذكر بخلاف المفعول له فرب فعل بلا علة} "، انتهى كلامه نقلناه بطوله لفوائده يتفطنها الأملعي و الله الموفق لفهم الدقائق.

### مدلول الفعل

(و اعلم أنّ الفعل يدلّ على شيئين الحدث و الزمان) هذا ما يفهم من ظاهر كلام الشارح و أمّا عند المشهور فهو يدلّ على ثلاثة معان، الأوّل: الحدث و الثاني: الزمان و الثالث: النسبة إلى فاعل ما أو فاعل معيّن على ما في حاشية الجامي عند تعريف الفعل و هذا نصّه:

"اختلف في أنّ معنى الفعل النسبة إلى فاعل ما أو إلى فاعل معيّن و لاشكّ أنّها على الثاني معنى حرفي لا يفهم ما لم ينضم إلى الفعل ذكر الفاعل و على الأوّل معنى يتعلّق بتعلّل فاعل ما إجمالاً و هو منفهم بذكر الفعل من غير ذكره، فيكون معنى مستقلاً و نظيره لفظ الابتداء، فإنّ معناه يتعلّل بتعلّل متعلّق ما إجمالاً منفهم من غيره ذكره"، انتهى.



و أمّا (المصدر) فهو (اسم) يدلّ على (ما سوى الزّمان من مدلولي الفعل) و هو الحدث (كأمن من أمن).

و زاد بعضهم رابعاً وخامساً و هما تقييد الحدث والنسبة بالزمان<sup>١</sup> و هذا إفراط كما أنّ ما يفهم من ظاهر كلام الشارح من دلالاته على اثنين تفریط، فخير الأقوال أوسطها و هو قول المشهور.

### مدلول المصدر

(و أمّا المصدر فهو اسم يدلّ على ما سوى الزمان من مدلولي الفعل) بل مدلولات الفعل على ما حقّقنا (و هو) أي ما سوى الزمان الحدث و ليعلم ان كان دالّ على (الحدث) ليس مصدراً، إذ الدالّ على الحدث إن كان علماً كـ «برة» للمبرة و «سبحان» للتسبيح و «فجار» للفجرة و «يسار» للميسرة أو على زنة مصدر من مصادر الثلاثي و هو غير جار على الفعل نحو: «غسلاً» في «اغتسل غسلاً» و نحو: «وضوء» في «توضأ وضوء» أو كان مبدؤاً بميم زائدة لغير المفاعلة نحو: «المقتل» بمعنى القتل فهو اسم مصدر و إلّا فمصدر (كـ «أمن» من «أمن»).

قال بعض المحقّقين في حاشيته على الجامي: "و إنّما سمي المصدر مصدراً، لأنّه من «صدر» إذا رجع و هو محلّ رجوع الفعل إليه، لأخذه منه على مذهب البصريّة أو محلّ رجوعه إلى الفعل على مذهب الكوفيّة" انتهى. فما في شرح الأمثلة من تعريفه بأنّ المصدر ما يصدر عنه الفعل أو شبهه ينطبق على المذهب الأوّل لا الثاني بقريته «عن».

و اعلم أنّ للجريان عندهم معان:

منها: ما أريد ها هنا و هو أن يكون الدالّ على الحدث مصدراً قياسياً فنحو: «غسلاً» و «وضوء» ليسا جاريين على «اغتسل» و «توضأ»، بل الجاري عليهما الاغتسال والتوضؤ.

و منها: أن يقع المصدر بعد اشتقاق الفعل منه تأكيداً له أو بياناً لنوعه أو عدده و هما بهذا المعنى جاريان على الفعل كما لا يخفى.

و منها: موازنة شيء لشيء كموازنة اسم الفاعل لفعل المضارع موازنة عروضية نحو: «ناصر» و «ينصر» و «ضارب» و «يضرب»، إذ الموازنة العروضية عبارة عن مطابقة شيء لشيء في الحركات والسكنات و ترتيبها، سواء كانا مطابقين في شخص الحركات ك «ضارب» و «يضرب» أم لا ك «ناصر» و «ينصر».

و منها: جريان الخبر على المبتدأ و النعت على المنعوت و الحال على ذي الحال، سواء كان إسنادها حقيقة نحو: «زيد قائم» و «زيد القائم» و «زيد قائماً» أو صورة نحو: «زيد قائم أبوه» و «زيد القائم أبوه» و «زيد قائماً أبوه» فاحفظ ذلك، فإنه يفيدك في مسائل كثيرة.

### الفرق بين المصدر و اسم المصدر

و الفرق بين المصدر و اسمه زائداً على ما تقدم أن مدلول المصدر معنى و مدلول اسمه لفظه كأسماء الأفعال على المذهب الأصح، فقولنا: «إن اسم المصدر دال على الحدث» مسامحة فتأمل.

و زاد بعض المحققين فرقاً آخر و هو أن المصدر يدل على الحدث القائم بالفاعل بحيث يصح إسناده إليه لا أن يكون مؤثراً فيه موجداً إيّاه، فلا يرد النقض عليه بمثل: «مات موتاً» و «مرض مرضاً»<sup>١</sup> و اسمه يدل على الهيئة بسببه و إلى هذا المعنى يرجع ما يقال: إن المصدر موضوع لنفس ما يصدر من الأفعال كغسل الرأس و الرقبة و الطرفين و كغسل الوجه و اليدين و مسح الرأس و الرجلين و اسم المصدر موضوع للحاصل من الأفعال و هو الأمر المعنوي الحاصل للمكلف بعدها أعني الطهارة في لسان الفقهاء.

(بمثله) أي بمصدر (أو فعل أو وصف نصب) نحو: ﴿فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَوْفُورًا﴾،  
﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾، ﴿وَالصَّافَّاتِ صَفًّا﴾ و «هو مضروب ضرباً».

### ناصب المفعول المطلق

ولما كان المفعول المطلق من المنصوبات ولا بدّ له من ناصب فقال: إنّ نصبه بثلاثة أشياء:  
الأول: (بمثله أي بمصدر)، سواء كان مثله لفظاً ومعنى أو معنى فقط.  
الثاني: (أو فعل) كذلك.

الثالث: (أو وصف) كذلك (نصب) المفعول المطلق.

مثال المصدر المماثل له لفظاً ومعنى نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَوْفُورًا﴾<sup>١</sup>،  
فنصب الجزاء الثاني بالجزاء الأول وهو مثله لفظاً ومعنى، ومثال المماثل له معنى فقط «أعجبتني  
قعودك جلوساً» بناء على ترادفها وفيه كلام<sup>٢</sup>.  
مثال الفعل نحو قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾<sup>٣</sup> و «قعدت جلوساً» ومثال  
الوصف نحو: قوله تعالى: ﴿وَالصَّافَّاتِ صَفًّا﴾<sup>٤</sup> و «الجالسات قعوداً» و «هو مضروب  
ضرباً» و «هو ممرور به مجاوزة».

١. الإسراء: ٦٣.

٢. قال أبو هلال العسكري: "الفرق بين الجلوس والقعود: قد فرق بينهما بأنّ الجلوس هو الانتقال من سفلى إلى علو. والقعود: هو الانتقال من علو إلى أسفل. فعلى الأوّل يقال لمن هو نائم: اجلس، وعلى الثاني لمن هو قائم: اقعّد" الفروق اللغوية: ١٦٤.

٣. النساء: ١٦٤.

٤. الصافات: ١.

(و كونه) أي المصدر (أصلاً لهذين) أي للفعل و الوصف و هو مذهب أكثر البصريين، هو الذي لأن كل فرع يتضمّن الأصل و زيادة، و الفعل و الوصف بالنسبة إلى المصدر كذلك دونه، و ذهب بعض البصريين إلى أنّ المصدر أصل للفعل، و الفعل أصل للوصف، و آخر إلى أنّ كلا من المصدر و الفعل أصل برأسه.

### ما هو الأصل؟

و اختلفوا في أنّ الأصل هل هو المصدر أم الفعل والوصف، فقال المصنّف: (و كونه أي المصدر أصلاً لهذين أي للفعل والوصف و هو مذهب أكثر البصريين و هو الذي انتخب أي اختير) عند الناظم والشارح و صاحب شرح الأمثلة، (لأنّ كلّ فرع يتضمّن الأصل و زيادة) كـ «زيد» و «زيدان» و «زيدون»، فإنّ التثنية والجمع فرعان للمفرد متضمّنان لما تضمّنه المفرد و زيادة أعني العلامة أو التعدّد و كـ «امرئ» و «امرأة» و «رجل» و «رجلة» و «قائم» و «قائمة»، فإنّ المؤنث فرع للمذكر و متضمّن لما تضمّنه المذكر و زيادة أعني علامة التأنيث أو الأنوثة فتأمل؛ (و الفعل والوصف بالنسبة إلى المصدر كذلك دونه)، لأنّ كلّ واحد منهما متضمّن للمصدر أعني الحدث، و زيادة أعني الزمان و النسبة في الفعل، و النسبة فقط في الوصف مع الدلالة على فاعليّة الموصوف و نحوها.

(و ذهب بعض البصريين<sup>١</sup> إلى أنّ المصدر أصل للفعل)، لاشتقاق غالب الأفعال منه (و الفعل أصل للوصف)، لاشتقاق اسم الفاعل والمفعول و نحوهما منه. (و ذهب بعض الآخر) من البصريين<sup>٢</sup> (إلى أنّ كلا من المصدر والفعل أصل برأسه)، لأنّ بعض المشتقات يشتقّ من المصدر المجرد و بعض المشتقات يشتقّ من الفعل كما تقدّم و الفعل لا يشتقّ من المصدر، لأنّه قد جاءت أفعال بلا مصادر و لو كان المصدر أصلاً و الفعل فرعاً لما وجد الفرع بدون الأصل و لا شيء آخر يشتقّ الفعل منه بإجماع القوم، فالفعل أصل برأسه.

١. كالفارسي؛ انظر: شرح التصريح: ٤٩٢/١.

٢. ابن طلحة؛ المصدر السابق.

## و الكوفيون إلى أنّ الفعل أصل للمصدر .....

(و) ذهب (الكوفيون إلى أنّ الفعل أصل للمصدر) و استدلّوا بوجوه:

منها: أنّ إعلال الفعل مدار لإعلال المصدر وجوداً كـ «يعد» و «عدة» و «قام» و «قيام» و  
 عدماً كـ «يوجل» و «وجلاً» و «قاوم» و «قواماً» فأعلّ المصدر حيث أعلّ الفعل و لم يعل حيث  
 لم يعل فمداريتة تدلّ على أصالته.

و أجب عن ذلك بأنّ إعلال المصدر للمشاكلة في المعنى، إذ كلّ من الفعل و المصدر يدلّ  
 على حدث واحد لا للمداريّة كحذف الواو و الهمة في «تعد» و «تكرم».

و منها أنّ الفعل يؤكّد بالمصدر نحو: «ضربت ضرباً» و هو بمنزلة «ضربت ضربت» و  
 معلوم أنّ المؤكّد - بالفتح - أصل بالنسبة إلى المؤكّد - بالكسر - .

و أجب عن ذلك بأنّ المؤكّديّة - بالفتح - لا تدلّ على أصالة الفعل في الاشتقاق، بل في  
 العامليّة و الإعراب، بل يمكن أن يقال علاوة على ذلك: إنّ الفعل ليس مؤكّداً - بالفتح -  
 للمصدر، بل المؤكّد عند التحقيق هو المصدر الموجود في ضمن الفعل، فإنّ معنى «ضربت»  
 أوجدت ضرباً، فلمّا ذكرنا «ضرباً» آخر صار معنى «ضربت» أوجدت ضرباً ضرباً، فقولنا:  
 «ضرباً» تأكيد للفعل مجاز من باب إسناد ما للجزء إلى الكلّ أو من باب إسناد ما للمظروف  
 إلى الظرف فتبصّر و احفظه فإنّه يفيدك فيما سيأتي.

و منها أنّه يقال للمصدر هو مصدر لكونه مصدوراً عن الفعل كما يقال في الماء: «مشرب  
 عذب» أي «مشروب عذب» و في الفرس «مركب فاره» أي «مركوب فاره» فاتصّف المشرب  
 بالمشروبيّة و المركب بالمركوبيّة.

و أجب عن ذلك بأنّ المشرب و المركب ليسا بحقيقة في معنى المشروب و المركوب حتّى  
 يكونا مرادفين للمشروب و المركوب في المعنى و الاشتقاق حتّى يلزم منه أن يكون لفظ  
 «المصدر» أيضاً بمعنى المصدر، بل استعمال «مشرب عذب» و «مركب فاره» كاستعمال «نهر  
 جار» استعمال مجازيّ على ما بيّن في علم المعاني.

ومنها أنّ الفعل عامل في المصدر والعامل أصل بالنسبة إلى المعمول. وأجيب عن ذلك بأنّه لا يلزم من كونه عاملاً كونه أصلاً، فإنّ الحروف عاملة في الأسماء وليست أصلاً لها.

ومنها ما تقدّم في قول البصريين من أنّه قد جاءت أفعال لم ينطق لها بمصدر قط ولو كان المصدر أصلاً للفعل للزم أن لا يوجد إلّا حيث يوجد المصدر. وأجيب عن ذلك بوجهين:

الوجه الأوّل: ما أجابوا به عن دليل القائل بأنّ الفعل المجهول أيضاً من الأصول كأقسام الفعل المعلوم كما يأتي في باب التصريف وقد أشرنا إليه سابقاً من أنّ العرب قد يستغني بالفرع عن الأصل، إلّا ترى أنّه قد جاءت جموع لم ينطق لها بمفرد أصلاً كـ «مذاكير» ونحوه وهي لا شكّ ثوان عن المفردات.

الوجه الثاني: أنّ المتنازع فيه الأفعال التي لها مصادر.

ومنها أنّ مفهوم المصدر جزء من مفهوم الفعل كما بيّن آنفاً والكلّ أصل بالنسبة إلى الجزء. وأجيب عن ذلك بأنّه على عكس المقصود أدلّ، لأنّ الجزء مقدّم على الكلّ وأصل لوجوده فيكون أصلاً لاشتقاقه.

وإنّما أطبنا الكلام في المقام تشريحاً لأذهان المبتدئين الكرام وتكميلاً لما يعرفونه من الأقوال.

## أقسام المفعول المطلق

والمفعول المطلق ثلاثة أقسام:

(توكيداً) يبين المصدر إذا ذكر مع عامله إذا ذكر مع عامله كاركع ركوعاً (أو نوعاً يبين) إذا وصف أو أضيف أو أضيف إليه (أو عدد كسرت سيرتين سير ذي رشد) و رجعت القهقرى.

الأول: أنّه (توكيداً يبين المصدر) والمراد على ما حقّقنا سابقاً<sup>١</sup> من أنّه يؤكّد المصدر الموجود في عامله إن لم يكن العامل مصدرأً ولا يؤكّد نفس العامل والوجه في ذلك أنّ الفعل دالّ على الزمان والنسبة والحدث والمصدر لا يدلّ إلاّ على الحدث ولا بدّ من الاتحاد في المؤكّد والمؤكّد حتى يفيد ما أفاده المؤكّد - بالفتح -.

وذلك أي كون المصدر مؤكّداً (إذا ذكر مع عامله)، إذ لا يجوز حذف عامله حيثنذ كما يأتي عن قريب، لأنّ الحذف مشعر بعدم الأهميّة والتأكيد مشعر بالأهميّة فيتنافيان، مثال ذلك (ك «اركع ركوعاً»).

الثاني: (أو نوعاً يبين) المصدر وذلك في ثلاثة مواضع:

الأول: (إذا وصف) نحو: «ضربت ضرباً شديداً».

والثاني: (أو أضيف)، مثاله مذکور في النظم وهو «سير ذي رشد».

والثالث: (أو أضيف إليه) أي إلى المصدر شيء، ذكر الشارح مثاله وهو «رجعت القهقرى»، لأنّ «القهقرى» مفعول مطلق يبين نوع العامل والمضاف إليه محذوف أصله «رجوع القهقرى» فهو من قبيل «ضربته بعض الضرب» من جهة و مبين للنوع من جهة أخرى ولا منافاة، فلا وجه لما زعمه بعض أرباب الحواشي من أنّ هذا تتميم لمثال المصنّف للمضاف ولم يمثل للمضاف إليه الخ، لأنّ صدر كلامه يناقض ذيله.

الثالث من أسام المفعول المطلق: (أو) يبين المصدر (عدد) الفعل. الوقف على لفظ «عدد» في النظم بالسكون على لغة ربيعة فلا تغفل، مثال المبين للعدد (ك «سرت سيرتين») و أمّا «سير ذي رشد» و «رجعت القهقرى» فقد قلنا إنها مثالان للمبين للنوع.

(و قد ينوب عنه ما عليه دلّ) ككلّ مضاف إليه (كجدّ كلّ الجدّ) و بعض، كما في الكافية ك «ضربته بعض الضرب». (و) كذا مرادفه نحو: (افرح الجذل) بالمعجمة أي الفرح

و لفظ «أو» في النظم لمنع الخلوّ لا لمنع الجمع، فلا غرو أن يكون كلّ واحد من الميين للنوع والعدد مؤكّداً أيضاً، بل يمكن أن يكون مصدر واحد مؤكّداً و مبيناً للنوع و العدد جميعاً نحو: «ضربت ضربتي الأمير» فتدبّر.

### النائب عن المفعول المطلق

(و قد ينوب عنه) أي عن المفعول المطلق (ما) أي شيء (عليه دلّ) و هو تسعة أشياء:  
**الأوّل** كـ «كلّ» مضاف إليه كـ «جدّ كلّ الجدّ» قيل: أصله «جدّ جدّاً كلّ الجدّ» و فيه نظر لوجهين: الأوّل لزوم عدم مطابقة الوصف لموصوفه، والثاني لزوم كونه من قبيل نيابة الوصف لا قسماً برأسه و كذا الكلام في الثاني والثالث بل غالب التسعة.  
**(و) الثاني** («بعض») مضاف إليه (كما في الكافية كـ «ضربته بعض الضرب»)، فالأولى فيهما أن يقال: إنّ لفظ «كلّ» و «بعض» مصدران لا أنّهما نائبان عن مصدر و مصدرتيهما باعتبار المضاف إليه كما قيل ذلك في «خير مقدم».

هذا إذا قيل إنّ المصدر المحذوف نكرة و إن قيل إنّ معرفة، فلا يرد إلّا الوجه الثاني من النظر و يمكن حينئذ أيضاً أن يقال: مصدرتيه باعتبار الموصوف المحذوف كما قيل ذلك في «خير مقدم» أيضاً.

**الثالث** من التسعة (و كذا مرادفه نحو: «افرح الجذل» ب) الذال (المعجمة) أي (الفرح) قيل: أصله «افرح فرح الجذل» والكلام والنظر فيه كسابقه حرفاً بحرف، فلانعيده.  
 و لهم في هذا القسم من المفعول المطلق أي ما كان من معنى الفعل لا من لفظه أقوال ثلاثة:  
**الأوّل**: أنّه مفعول مطلق لنفس الفعل المذكور السابق و هذا هو الظاهر من كلام الناظم و قيل: إنّ مفعول مطلق لفعل محذوف من لفظ المصدر يدلّ عليه الفعل المذكور.  
**الثاني** من الأقوال: أنّه مفعول له فمعنى «افرح الجذل»، «افرح للجذل».



و وصفه، و الدال على نوع منه أو على عدده أو آله، و ضميره أو إشارة إليه كما في الكافية نحو: «سرت أحسن السير» و «اشتمل الصماء» و «رجع القهقري»

الثالث: أنّه حال من قبيل «زيد عدل».

(و) الرابع من التسعة (وصفه، و) الخامس (الدال على نوع منه) (أو) يعني أنّ السادس هو الدالّ (على عدده أو) يعني أنّ السابع هو الدالّ على (آله و) الثامن (ضميره) والتاسع هو ما أشار إليه بقوله (أو إشارة إليه كما في الكافية نحو: «سرت أحسن السير») مثال لوصفه النائب عنه (و «اشتمل الصماء») والمشهور أنّه الالتحاف بالإزار حال كون طرفيه تحت اليد و جمعها على منكب واحد. و قيل: هو ان يجعل الثوب على المنكبين ثم يردّ ما على الأيسر على الأيمن. و قيل: هو أن يتخلّل بثوب على جميع بدنه و يضمّ طرفيه. و قيل: الصماء اشتمال الرداء و نحوه للابسه معكوساً. و قال بعض آخر: الحق أنّ كلامهم مشوّش في بيان معنى الشملة الصماء<sup>١</sup>. و الحق معه، إذ في كيفة هذا الاشتمال خلاف بين اللغويين والفقهاء في بحث لباس المصلي.

ثم إنّه اضطرب كلام النحويين في هذا المثال من حيث الممثل و الحقّ أنّه مثال للوصف النائب عن الموصوف و أصله «اشتمل الشملة الصماء» فحذف الموصوف و نابت صفة منابه فهو كسابقه من حيث الممثل. (و) أمّا «رجع القهقري» فهو مثال للدالّ على نوع منه كما أوضحناه آنفاً و إضافة الرجوع المحذوف إلى القهقري بيانته. و قيل: أصله «الرجوع القهقري» بالتوصيف<sup>٢</sup>، فلا إضافة ولكن يشكل على هذا تطبيقه على الممثل فلاتغفل.

١. انظر: فقه اللغة: ١٤٢، الغريب المصنف: ٤٣١ / ٢، تهذيب اللغة: ٢٤٥ / ١١، المحكم و المحيط الأعظم: ٧٣ / ٨.

٢. انظر: شرح التصريح: ٤٩٦ / ١.

﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ «ضربته سوطاً» ﴿لَا أُعَذِّبُهُ أَحَدًا﴾ «ضربت ذلك الضرب». و ينوب أيضاً ما شاركه في مادته، و هو ثلاثة: اسم مصدر، نحو: «اغتسل غسلاً» و اسم عين نحو: ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ و مصدر لفعل آخر نحو: .....

و ( ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾<sup>١</sup>) مثال للدال على عدده و هو واضح و («ضربته سوطاً») مثال للدال على آله و هو أيضاً واضح و ( ﴿لَا أُعَذِّبُهُ أَحَدًا﴾<sup>٢</sup>) مثال لضميره والأصل «لا أعذب التعذيب الخاص أحداً غير هذا الكافر» و («ضربت ذلك الضرب») مثال للإشارة إليه. ففي جميع هذه الأمثلة النائب عن المصدر هو المفعول المطلق لا المصدر على ما توهمه بعض من لفظ «ينوب»، نعم مصدرية النائب باعتبار المنوب عنه حسبما أشرنا إليه، فنصب النائب بالأصالة لا بالنيابة، نعم كونه مصدرأً ومفعولاً مطلقاً بالنيابة، فاحفظ ذلك و اغتنم.  
(و ينوب عنه أيضاً ما شاركه في مادته) أي في حروفه الأصلية (و هو) أي ما شاركه في مادته (ثلاثة):

الأول (اسم مصدر نحو «اغتسل غسلاً»)، ف «غسلاً» ناب عن «اغتسلاً» و اشتراكهما في المادة و واضح.  
(و الثاني (اسم عين) و هو ما دلّ على ذات (نحو: ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾<sup>٣</sup>)، ف «نباتاً» ناب عن «إنباتاً» و هما مشتركان في المادة، و في اشتراط اشتراكه في المادة عند الكلّ نظر يظهر وجهه من المسألة الآتية في «الساوات».

١. النور: ٤.

٢. المائدة: ١١٥.

٣. نوح: ١٧.

## ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِلاً﴾

(و) الثالث (مصدر لفعل آخر نحو: ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِلاً﴾<sup>١</sup>) مصدر «تبتل» من باب التفعيل ناب عن «تبتلاً» مصدر باب التفاعل، لأن الفعل في الآية العامل في المصدر أمر من هذا الباب والأصل كون كلّ مفعول مطلق من باب عامله.

والظاهر أنّ «الساوات» في «خلق الله الساوات» على القول بأنّها مفعول مطلق لا مفعول به من قبيل القسم الثاني من هذه الثلاثة، لأنّها أيضاً اسم عين كـ «النبات». و استدلال القائلون بأنّها مفعول مطلق لا مفعول به و هم من أكابر النحويين بأنّ المفعول به ما كان موجوداً قبل الفعل الذي عمل فيه ثم أوقع الفاعل به فعلاً كـ «ضربت زيداً» فـ «زيداً» كان موجوداً قبل الضرب و أنت فعلت به الضرب والمفعول المطلق ما كان فعل الفاعل فيه هو فعل إيجاده كـ «الساوات» في «خلق الله الساوات» فإنّها لم تكن موجودة بل كان عدماً محضاً والله أوجدها و خلقها من العدم فكانت مفعولاً مطلقاً لا مفعولاً به.

و أجاب الجمهور بأنّ المفعول به بالنسبة إلى فعل غير الإيجاد يقتضي أن يكون موجوداً قبل الفعل الذي عمل فيه و أمّا المفعول به بالنسبة إلى الإيجاد فلا يقتضي أن يكون موجوداً قبل الفعل الذي عمل فيه، بل يقتضي أن لا يكون موجوداً و إلّا لزم تحصيل الحاصل، فالترام كون المفعول به موجوداً في مطلق الأفعال دعوى بلا دليل.

هذا فظهر من ذلك أن «نباتاً» ليس مفعولاً مطلقاً بل مفعول به فتأمل.

قال ابن هشام<sup>٢</sup>: "قولهم في نحو «خلق الله الساوات» إنّ «الساوات» مفعول به، و الصواب أنّه مفعول مطلق، لأنّ المفعول المطلق ما يقع عليه اسم المفعول بلا قيد كقولك: «ضربت ضرباً» والمفعول به ما لا يقع عليه ذلك إلّا مقيداً بقولك كـ «ضربت زيداً» و أنت لو

١. سورة المزمل (٧٣) الآية (٨).

٢. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٥.

(و ما لتوكيد فوحد أبداً) لأنه بمنزلة تكرير الفعل، و الفعل لا يثنى و لا يجمع (و ثن و اجمع غيره و أفردا).

قلت: «الساوات» مفعول كما تقول: الضرب مفعول كان صحيحاً و لو قلت: «الساوات» مفعول به كما تقول: «زيد» مفعول به لم يصح، و قد يعارض هذا بأنه يساق لنحو «الساوات» في المثال اسم مفعول تام فيقال: «الساوات مخلوقة» و ذلك مختصّ بالمفعول به<sup>١</sup> انتهى.

(و ما لتوكيد فوحد أبداً)، فلا يجوز تثنيته و لا جمعه، (لأنه بمنزلة تكرير الفعل و) قد تقدّم<sup>٢</sup> أنه أي (الفعل لا يثنى و لا يجمع) و قولهم في «يضربان» و «يصربون» تثنية و جمع مسامحة، إذ المثنى والجمع فاعلهما لا هما نفسهما.

هذا لكن هذا التعليل في المقام عليل، لأنّ العلة في المقام ما أسلفنا سابقاً من أن المصدر المؤكّد بمنزلة تكرير المصدر، لأنه يؤكّد المصدر الموجود في الفعل و هو مجرد عن جميع الخصوصيات والدلالات غير الدلالة على الحدث من حيث هو هو و لذا لا يثنى و لا يجمع.

(و ثن و اجمع غيره) أي غير ما لتأكيد (و أفردا) و هو المبين للعدد والنوع، أمّا المبين للعدد فلا خلاف في جواز تثنيته و جمعه نحو: «ضربتين» و «ضربات»، و أمّا المبين للنوع فالمشهور أنه يثنى و يجمع إذا اختلفت أنواعه نحو: «ضربت ضربي زيدا الشديداً والضعيف».

١. مغني اللبيب: ٨٦٧.

٢. الجزء الأول، الصفحة: ١١٠.

(و حذف عامل) المصدر (المؤكّد امتنع). قال في شرح الكافية: لأنّه يقصد به تقوية عامله و تقرير معناه، و حذفه مناف لذلك. و نقضه ابنه بمجيئه في نحو: «سقى و رعى». و ردّ بأنّه ليس من التأكيد في شيء، و إنّما المصدر فيه نائب مناب العامل دالّ.....

و استدّلوا لذلك بقوله تعالى: ﴿و تَطْنُونَ بِاللهِ الظُّنُونَا﴾<sup>١</sup> بجعل ألفه زائدة تشبيهاً للفواصل بالقوافي و قيل<sup>٢</sup>: إنّهُ لا يجوز تثنيته و لا جمعه قياساً، بل يقتصر فيه على السماع و إليه أشار البهائي<sup>٣</sup> بقوله: «و في النوع خلاف»<sup>٤</sup>.

### حذف عامل المصدر المؤكّد

(و حذف عامل المصدر المؤكّد امتنع، قال في شرح الكافية: لأنّه يقصد به تقوية عامله و تقرير معناه و حذفه) أي العامل (مناف لذلك)<sup>٥</sup>.

و ردّ ذلك بأنّ المحذوف لدليل المذكور و لذلك علّله بعضهم بأنّ مقام التأكيد مقام بسط و مقام الحذف مقام إيجاز و اختصار، فالجمع بين التأكيد و الحذف جمع بين أمرين متنافين. (و نقضه ابنه بمجيئه) أي حذف العامل (في نحو: «سقى» و «رعى»)، فادعى ابن المصنّف أنّ كل واحد من «سقى» مصدر مؤكّد حذف عامله. (و ردّ) ابن المصنّف (بأنّه ليس من التأكيد في شيء و إنّما المصدر فيه) أي في نحو: «سقى» و «رعى» (نائب مناب العامل دالّ) هذا المصدر

١. الأحزاب: ١٠.

٢. قاله سيبويه. شرح التصريح: ٤٩٧/١.

٣. محمّد بن حسين بن عبد الصمد الحارثي العاملي، بهاء الدين (م ١٠٣١ ق) عالم من أصحابنا الإمامية، غني عن التعريف، ولد ببيعلبك اشتهر في العلوم الإسلامية غاية الإشتهار، كان عالماً في العلوم الأدبية و الرياضيات و النجوم و الجفر و الرمل و الطلسمات و الشعر و التفسير و الرجال و الدراية و الأصول و الفقه، دفن في مشهد الرضا عليه السلام.

٤. جامع المقدمات: ٤٦٢.

٥. شرح الكافية الشافية: ٦٥٧/٢.

على ما يدلّ عليه فهو عوض منه، و يدلّ على ذلك: عدم جواز الجمع بينهما و لا شيء من المؤكّدات تمتنع الجمع بينه و بين المؤكّد. (و في) حذف عامل (سواه للدليل) عليه (متّسع) فيبقى على نصبه كقولك لمن قال أيّ سير سرت: (سيرا سريعا) و لمن قدم من سفره: قدوما مباركا. (و الحذف) للعامل (حتم مع) مصدر (آت بدلا من فعله) سماعا في نحو: حمدا، و شكرا، و قياسا في الأمر (كندلا للذ في قول الشاعر:

(على ما يدلّ) الفعل (عليه، فهو) أي المصدر (عوض عنه) أي عن الفعل (و يدلّ على ذلك) أي على كون هذا المصدر عوضاً عن الفعل (عدم جواز الجمع بينهما) أي بين العامل و هذا المصدر، (ولا شيء من المؤكّدات يمتنع الجمع بينه و بين المؤكّد) بل قد يجب الجمع بينهما. (و في حذف عامل سواه) أي سوى عامل المصدر المؤكّد (للدليل) أي لقرينة (عليه متّسع) أي جائز، (فيبقى) المصدر بعد حذف عامله (على نصبه)، سواء كانت القرينة لفظية (كقولك لمن قال) لك سائلاً «أيّ سير سرت؟»: «سيرا سريعا» ف «سيرا سريعا» مصدر نوعيّ حذف عامله لقرينة لفظية و هو قول السائل و أصله «سرت سيرا سريعا» أم كانت القرينة معنوية (و) ذلك كقولك (لمن قدم من سفره: «قدوماً مباركاً») أي «قدمت قدوماً مباركاً»، فحذف العامل و هو «قدمت» للقرينة المعنوية و قيل: القرينة في المثال حالية، لدلالة حالة القادم على المحذوف فتأمل.

### وجوب حذف العامل

(و الحذف للعامل حتم) أي واجب (مع مصدر آت بدلا من فعله) فحذفه واجب (سماعاً) في نحو «حمداً» و «شكراً» (و) حذفه واجب (قياساً) في مواضع:  
منها: (في الأمر) أي فيها كان المصدر نائباً عن فعل الأمر (ك «ندلاً» للذ في قول الشاعر:

على حين ألهى النَّاسَ جَلَّ أمورهم فندلاً زريق المال ندل الثعالب فهو (كاندلاً)، و في التَّهْيِي نحو: قياماً لا قعوداً، و الدَّعاء نحو: سقياً و رعياً، و الإستفهام للتوبيخ نحو: «أ تواني و قد جدَّ قرناؤك المشيب»، و لا فرق فيما ذكر بين ما له فعل كما تقدّم و ما ليس له فعل نحو: «بله الأكَفَّ» فيقدّر فعل من معناه أي اترك.

على حين ألهى النَّاسَ جَلَّ أمورهم فندلاً زريق المال ندل الثعالب<sup>١</sup>  
 الشاهد في «ندلاً» الأوّل (فهو ك «اندل»)، لأنّه نائب عنه، فيجب حذف «اندل»، لأنّه لا يجوز الجمع بين العوض والمعوّض.  
 (و) منها: (في النهي) أي فيما كان المصدر نائباً عن فعل النهي (نحو: «قياماً لا قعوداً»)، الشاهد في «قعوداً» أمّا «قياماً» فهو نظير «ندلاً» فناب «لا قعوداً» مناب «لا تتعد»، فوجب حذفه لما ذكر فيما قبله.  
 (و) في (الدعاء) أي فيما كان المصدر نائباً عن فعل أريد به الدعاء، سواء كان دعاء خير (نحو: «سقياً» و «رعياً») أي سقاك الله سقياً و رعاك الله رعياً أو كان دعاء شر نحو: «فَسُحْقاً لِأَصْحَابِ السَّعِيرِ»<sup>٢</sup> أي سحق سحقاً.  
 (و) منها: (الاستفهام للتوبيخ) و هو ما كان المستفهم عنه واقعاً و كان فاعله ملوماً (نحو: «أتوانياً و قد جدَّ قرناءك المشيب») أي «أتواني توانياً»، فالتواني واقع من المخاطب لكنّه ملوم في صدور التواني منه.  
 (و لا فرق فيما ذكر) من المواضع (بين ما له فعله) من لفظه فيقدّر له فعل من لفظه (كما تقدّم و ما ليس له فعل) من لفظه (نحو: «بله الأكَفَّ») بجر «الأكَفَّ»، (فيقدّر) له (فعل من معناه أي «اترك الأكَفَّ» فيصير نظير «اجلس قعوداً» و إذا نصب «الأكَفَّ» ف «بله» اسم فعل لا مصدر فيخرج عمّا نحن فيه.

١. لم ينسب إلى شاعر. انظر: الكتاب لسبويه: ١١٦/١.

٢. سورة الملك (٦٧) الآية (١١).

(و ما لتفصيل) لعاقبة ما قبله (ك ﴿فِيمَا مَنَّا﴾ بَعْدُ وَ إِمَّا فِدَاءً ﴿﴾ (عامله يحذف) حتماً قياساً (حيث عنّا) أي عرض، فالتقدير في الآية و الله أعلم فِيمَا تَمَنُّونَ مِنَّا وَ إِمَّا تَفْدُونَ فِدَاءً. (كذا) في الحكم (مكرر) ورد نائب فعل مسند إلى اسم عين.

(و) يجب أيضاً حذف عامل المفعول المطلق في ستة مواضع:

الموضوع الأول: (ما لتفصيل لعاقبة) مضمون (ما قبله) والمراد بالمضمون ما يؤول به الجملة، مثلاً مضمون «اضرب زيداً» ضرب زيد و يشترط في وجوب حذف العامل حينئذ ثلاثة شروط:

الأول: أن يكون المقصود من المفعول المطلق بيان عاقبة ما قبله و بيان الفائدة المترتبة عليه كما في الآية، لأنّ الغرض من شدّ الوثائق إِمَّا الْمَنِّ أَوْ الْفِدَاءِ ففصل هذا الغرض بـ «منّا و فداء».

الثاني: أن يكون ما قبله الذي يراد تفصيل عاقبة مضمونه بالمفعول المطلق جملة لا مفرداً.

الثالث: أن يكون المفعول المطلق مدخولاً لأداة التفصيل، إذ التفصيل يحصل من أدواته لا من المفعول المطلق (ك) قوله تعالى: ﴿فِيمَا مَنَّا بَعْدُ وَ إِمَّا فِدَاءً﴾<sup>١</sup> والشاهد في «منّا» و «فداء» فكلّ منهما (عامله يحذف حتماً قياساً حيث عنّ أي عرض)، لكونه جامعاً للشرائط الثلاثة المذكورة، (فالتقدير في الآية «والله أعلم إِمَّا تَمَنُّونَ مِنَّا وَ إِمَّا تَفْدُونَ فِدَاءً») فحذف «تمنون» و «تفدون» وجوباً لما ذكر و قدر بعضهم «تمنوا» و «تفدوا» بدون «أن» و بحذف النون و هو لغة جاء عليها «أبيت أسري و تبيتي تدلكي» و قوله ﷺ: «لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا و لا تؤمنوا حتى تحابوا»<sup>٢</sup> و غير ذلك.

و الموضوع الثاني: ما يذكره بقوله: (كذا في الحكم) مصدر (مكرر)، يعني كذا يجب حذف عامل المصدر إذا اجتمع فيه ثلاثة شروط: الأول أن يكون المصدر مكرراً، و الثاني أنّه (ورد نائب فعل مسند)، والثالث أن يكون إسناد هذا الفعل (إلى) مبتدأ هو (اسم عين).

١. محمد: ٤.

٢. روضة الواعظين: ١٨/٢.



نحو «زيد سيرا سيرا» أي يسير سيرا. (و كذا (ذو حصر) يالاً أو ياتماً (ورد نائب فعل لاسم عين استند) نحو: «ما أنت إلا سيرا» و «إتما أنت سيرا» فإن استند لاسم معنى، وجب الرفع على الخبرية في الصورتين نحو: «أمرك سير سير» و «إتما سيرك سير البريد». (و منه) أي من المصدر الذي حذف عامله حتما (ما يدعونه) أي يستمونه (مؤكداً) إتما (لنفسه أو غيره فالبتدا) به، أي فالأول و هو المؤكّد لنفسه ما وقع بعد جملة لا محتمل لها غيره نحو: (له عليّ ألف) درهم (عرفاً).

و عبارة أخرى أن يكون الفعل خبراً عن مبتدأ هو اسم عين (نحو: «زيد سيرا سيرا» أي «يسير سيرا»)، ف «سيرا» الأوّل مكّرر ناب عن «يسير» و «يسير» خبر عن اسم عين و هو «زيد»، فوجب حذف «يسير» لعدم جواز الجمع بين العوض و المعوّض.

الموضع الثالث: ما يذكره بقوله: (و كذا) مصدر (ذو حصر ب «إلاً» أو ب «إتما» ورد) أيضاً (نائب فعل) أيضاً (لاسم عين استند نحو: «ما أنت إلا سيرا») أي «ما أنت إلا تسير سيرا» (و) نحو: («إتما أنت سيرا») أي «إتما أنت تسير سيرا».

و هذا الموضوع كسابقه شروطاً و بياناً إلا أن الحصر في هذا الموضوع يكون بمنزلة التكرار لما بيّن في علم المعاني من أن الحصر فيه تأكيد كالتكرار.

(فإن استند) المصدر المكرّر أو ذو الحصر (لاسم معنى وجب الرفع على الخبرية في الصورتين) لصحة جعل المصدر في الموضعين خبراً للمبتدأ والتقدير خلاف الأصل لا يصار إليه إلا في مقام الضرورة (نحو: «أمرك سير سير» و «إتما سيرك سير البريد»)، فالسير الثاني في المثالين خبر عن الأوّل، فلا حذف و لا تقدير و سيجيء معنى «البريد» في باب المفعول فيه. والموضع الرابع والخامس ما يذكره بقوله: (و منه أي من المصدر الذي حذف عامله حتماً) أي وجوباً (ما يدعونه أي ما يستمونه) في الاصطلاح (مؤكداً)، و هو قسمان، لآته (إتما) مؤكّد (لنفسه) و هو الموضع الرابع (أو) مؤكّد لـ (غيره) و هو الموضع الخامس، (فالمبتدأ به أي ف) القسم (الأوّل) من قسيمي المؤكّد (و هو المؤكّد لنفسه ما وقع) أي مصدر وقع (بعد جملة لا محتمل لها) أي لهذه الجملة (غيره) أي غير المصدر (نحو: «له عليّ ألف درهم عرفاً») أي

و الثاني) و هو المؤكّد لغيره ما وقع بعد جملة لها محتمل غيره (كابني أنت حقاً صرفاً). قال في التسهيل: و لا يجوز تقدّم هذا المصدر على الجملة التي قبله وفاقاً للزجاج.

اعترفت عرفاً فـ«عرفاً»، وقع بعد جملة وهي «له عليّ ألف درهم» و مضمونها الاعتراف بالدين المذكور، لأنّ إقرار العقلاء على أنفسهم جائز و حجة عليهم، فلا محتمل لهذه الجملة غير الاعتراف، فالجملة نفس «عرفاً»، فـ«عرفاً» مؤكّد لنفسه، لأنّ الاعتراف المفهوم من الجملة و «عرفاً» متّحداً من حيث الوصف العنوائيّ أعني المنصوبيّة والاعتراف و من حيث الذات. (والثاني و هو المؤكّد لغيره) الذي جعلناه موضعاً خامساً (ما) أي مصدر (وقع بعد جملة لها محتمل غيره) أي غير المصدر (كـ «ابني أنت حقاً صرفاً»)، فجملة «ابني أنت» تحتمل الحقيقة بأن يكون المخاطب ابن المتكلم حقيقة و تحتمل المجاز بأن يكون المخاطب بمنزلة ابن المتكلم لكنّها صارت نصّاً بالمصدر، لأنّ قولك: «حقاً» يرفع من الجملة احتمال المجازيّة و يثبت أنّها حقيقة.

وإنما سمي المصدر حينئذ مؤكّداً لغيره، لأنّه يؤثّر في الجملة و يجعلها نصّاً في الحقيقة بعد ما كانت محتملة لها و للمجازيّة، و المؤثّر في الشيء غير الشيء ضرورة؛ و بتقرير آخر إنّما سمي مؤكّداً لغيره، لأنّ الحق المفهوم من «ابني أنت» حقّ محتمل و المصدر المؤكّد حقّ منصوص، فهما متغايران من حيث الوصف العنوائيّ أي المحتمليّة و المنصوبيّة و إن كانا متّحدين ذاتاً.

(قال في التسهيل: و لا يجوز تقدّم هذا المصدر)، سواء كان مؤكّداً لنفسه أو لغيره (على الجملة التي قبله وفاقاً للزجاج<sup>١</sup>)<sup>٢</sup>، والوجه فيه أنّ الجملة حينئذ عامل في المصدر، لكونها بمعنى العامل المحذوف فتشبه أسماء الأفعال و نحوها في الضعف، فلا تعمل فيما تقدّم عليه.

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١١.

٢. ما وجدته في المصدر.

كذاك ذو التشبيه) الواقع (بعد جملة) مشتملة على اسم بمعناه و صاحبه. (كلي بكاء بكاء ذات عضله) أي صاحبة داهية. بخلاف الواقع بعد مفرد ك «صوته صوت حمار» و الواقع بعد جملة لم تشتمل على ما ذكر ك «هذا بكاء بكاء الثكلي».

والموضع السادس ما يذكره بقوله: (كذاك ذو التشبيه) أي مصدر يكون مشبهاً به (الواقع بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه) أي بمعنى المصدر (و) مشتملة على (صاحبه) أي على فاعل المصدر. والأظهر إرجاع الضمير إلى الاسم أي على صاحب الاسم في الجملة فتأمل جيداً.

(ك «لي بكاء بكاء ذات عضلة» أي صاحب داهية) تفسير «ذات» بـ «صاحب» المذكّر غريب و الشاهد في البكاء الثاني، إذ نصب بعامل محذوف وجوباً، لأنّه وقع بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه و هو البكاء الأوّل و مشتملة أيضاً على فاعل البكاء الثاني و هو ياء المتكلم.

إن قلت: لم لم يعمل في الثاني الأوّل و قد تقدّم أنّ المصدر ينصب بمثله؟

قلنا: قد تقدّم و سيأتي أنّ عمل المصدر مشروط بأنّ يحلّ محله فعل مع «أن» و ها هنا لا يحلّ محلّ المصدر الأوّل فعل لا مع «أن» و لا بدونها، لفساد المعنى بالحلول لأنّ معنى الجملة أنّ له بكاء لا أنّه يحدث البكاء، فإذا لم يمكن أن يعمل المصدر الأوّل في الثاني فلا بدّ من أن يكون المصدر الثاني منصوباً بفعل محذوف وجوباً و هو «أبكي»، لدلالة الجملة على هذا الفعل (بخلاف) المصدر (الواقع بعد مفرد ك «صوته صوت حمار» و) بخلاف المصدر (الواقع بعد جملة لم تشتمل على ما ذكر ك «هذه بكاء بكاء الثكلي»).

ففي كالمثالين ليس المصدر الثاني مفعولاً مطلقاً ولا منصوباً، بل المصدر الثاني في المثال الأوّل مرفوع خبر للمصدر الأوّل و في المثال الثاني مرفوع بدل عن المصدر الأوّل الذي هو خبر عن هذه.

و الوجه فيها كونها غير مستوفيين للشروط، لأنّ المثال الأوّل ليس فيه تقدّم الجملة و المثال الثاني ليس فيه الاشتغال على الفاعل بل على اسم بمعنى المصدر إن قلنا بتقييد «البكاء» بـ «الثكلي»، لأنّ البكاء الأوّل ليس بمعناه حينئذ فتأمل.

تتمة: كالمصدر في حذف عامله ما وقع موقعه نحو: «اعتصمت عائذا بك» قاله في شرح الكافية.

(تتمة: كالمصدر في حذف عامله) وجوباً و جوازاً (ما وقع موقعه نحو: «اعتصمت عائذاً بك») فتاب اسم الفاعل مناب المصدر أعني «عوذاً» والتقدير «عدت عوذاً»، فحذف العامل أعني «عدت» جوازاً و ناب «عائذاً» عن «عوذاً» (قاله في شرح الكافية)<sup>١</sup>.  
و فيه نظر، إذ يمكن أن يكون المثال من قبيل «قعدت جلوساً» بناء على كون الاعتصام بمعنى الاستعاذة و لو مجازاً فتأمل.

## المفعول له

الثالث من المفاعيل المفعول له و يسمى «المفعول لأجله» و «من أجله». و هو كما قال ابن الحاجب: ما فعل لأجله فعل مذكور.

---

### (الثالث من المفاعيل المفعول له)

#### التعريف

(و يسمى المفعول لأجه) و تحصيلياً إذا كان المقصود إيجاده نحو: «ضربته تأديباً»، (و) يسمى المفعول (من أجله) و حصولياً إذا كان وجوده منشأ و سبباً للفعل نحو: «قعدت عن الحرب جنباً» أي «توانيت و تأخرت عن الحرب» و المنشأ و السبب للتواني و التأخر عن الحرب هو الجبن أي الفزع و ضعف القلب و الخوف، ف «من» في «من أجله» نشوئية، كما قيل ذلك في قوله تعالى: ﴿وَوَ كَانَتْ مِنْ الْقَانِتِينَ﴾<sup>١</sup> أي كانت مريم عليها السلام منشؤها القوم القانتين، لأنها من أعقاب هارون عليه السلام أخي موسى عليه السلام. و يحتمل أن يكون «من» فينا نحن فيه للتعليل كما أنه احتمال في الآية أن يكون للتبعيض حتى تكون الآية من باب التغليب.

هذا هو المناسب لوجه التسمية لكن قد يستعمل أحد الاسمين في مكان الآخر مسامحة فيسمى «تأديباً» مفعولاً من أجله و «جنباً» مفعولاً لأجله، و أما المفعول له فيسمى به كلاهما. (و هو) أي المفعول له (كما قال ابن الحاجب<sup>٢</sup> ما فعل لأجله) أي لقصد تحصيله أو بسبب وجوده و خرج بهذا القيد سائر المفاعيل الأربعة (فعل مذكور) نحو: «ضربت تأديباً» أو فعل مقدر كما إذا قلت: «تأديباً» في جواب من قال: «لم ضربت زيداً؟».

١. التحريم: ١٢.

٢. تقدمت ترجمته في الجزء الأول، الصفحة: ٨٠.

(ينصب) حال كونه (مفعولاً له المصدر إن أبان تعليلاً) للفعل (كجد شكراً و دن).

### اعراب المفعول له و شروطه

(ينصب حال كونه) الضمير يرجع إلى المصدر المتقدم رتبة، لأنه نائب الفاعل لـ «ينصب» و ذو الحال، والحال قوله: (مفعولاً له).

والحاصل أنه ينصب (المصدر) حال كونه مفعولاً له بأربعة شروط:

الأول: أن يكون مصدرًا و قد علم.

الثاني: (إن أبان تعليلاً للفعل كـ «جد شكراً و دن») فـ «شكراً» مصدر يبين تعليلاً للوجود

و «دِن» أمر من «دان، يدين» أي «خذ الجود عادة لك و اجعله شيمتك» كذا قيل.

ولكن الأظهر أنه بمعنى الجزاء كما هو كذلك في قولهم: «كما تدين تدان» و في قوله تعالى:

﴿مَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ﴾<sup>١</sup> على أقوى التفسير، فهو إشارة إلى قوله تعالى: ﴿هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا

الْإِحْسَانُ﴾<sup>٢</sup>، فالمراد منه «أحسن كما أحسن الله إليك»، فإن جزاء الإنعام شكر المنعم و هو

واجب عقلاً و شرعاً و عرفاً و لعمرى هذا هو المراد و إن غفل عنه المعتنين بشرح النظم.

ولا يخفى أن المراد من الإحسان، الإحسان إلى عباده كما أشير إليه في الحديث القدسي بقوله:

«الفقراء عيالي»<sup>٣</sup> والمراد من الفقير ليس خصوص المعنى المتعارف منه، بل مطلق من كان محتاجاً

إلى شيء، فطالب العلم المحتاج إلى الدرس فقير يجب على من يقدر تدرسه و قس عليه بقية

ما يحتاج إليه العباد و أنت قادر عليها و إلى هذا أشير في قوله ﷺ: «لكل شيء زكاة و زكاة

الوجه الشفاعة»<sup>٤</sup>، والكلام محتاج إلى بسط ليس هنا مقامه والعاقلة يكفيه هذا المقدار من

الإشارة.

١. الفاتحة: ٤.

٢. الرحمن: ٦٠.

٣. جامع الأخبار للشعيري: ٨٠.

٤. ما وجدته في المصادر الحديثية.

(و هو بما يعمل فيه) و هو الفعل (متّحد وقتاً و فاعلاً و إن شرط) ممّا ذكر (فقد فاجرره باللام) و نحوها ممّا يفهم التعليل و هو من و في نحو: «لدوا للموت و ابنوا للخراب»، «فجئت و قد نصت لنوم ثيابها»، «و إني لتعروني لذكراك هزة».

و الثالث والرابع من الشروط ما ذكره بقوله: (و هو بما يعمل فيه و هو الفعل متّحد وقتاً و فاعلاً) نحو: «قنعت تعففاً»، ف «تعففاً» مصدر متّحد مع «قنعت» وقتاً و فاعلاً و لامغايرة بينها إلاّ بالاعتبار و مثله إذا كان زمان الفعل بعض زمان المصدر نحو: «قعدت عن الحرب جيناً»، فإنّ زمان القعود بعض زمان الخوف أو بالعكس نحو: «شهدت مجلسكم لإيقاع الصلح بينكم».

(و إن شرط مما ذكر فقد) بأن لا يكون مصدرّاً أو لا يكون مبيناً للتعليل أو لا يكون متّحداً مع العامل وقتاً أو فاعلاً (فاجرره باللام و نحوها ممّا يفهم التعليل و هو «من» و «في») والباء، مثال الفاقد لإبانة التعليل (نحو: «لدوا للموت و ابنوا للخراب»<sup>١</sup>)، فالموت و الخراب جرّاً باللام لكونها غير مبينين للتعليل، لأنّهما ليسا غايتين للولادة و البناء. و مثال الفاقد لاتحاد الوقت نحو: («فجئت و قد نصت لنوم ثيابها»<sup>٢</sup>)، فالنوم جرّاً باللام لأنّه و إن كان مصدرّاً و علّة لنصّ الثياب أي خلعها لكنّه متأخّر عن الخلع وقتاً فليسا متّحدين وقتاً.

و مثال الفاقد لاتحاد الفاعل («و إني لتعروني لذكراك هزة»<sup>٣</sup>)، ف «ذكراك» جرّاً باللام لأنّها و إن كانت مصدرّاً و علّة للعرو لكنّها ليست متّحدة مع العرو فاعلاً، لأنّ فاعلها المتكلم و فاعل العرو «هزة».

١. لم ينسب إلى واحد.

٢. لامرئ القيس الكندي؛ انظر: شرح التصريح: ٥١٢/١.

٣. لأبي صخر الهذلي؛ انظر: المصدر السابق.

قال في شرح الكافية: فإن لم يكن ما قصد به التعليل مصدراً فهو أحق باللام أو ما يقوم مقامها نحو: «سري زيد للماء أو للعشب» و ﴿كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا مِنْ غَمٍّ﴾ «إنّ امرأة دخلت النار في هرة حبستها». (و ليس يمتنع) الجرّ (مع) وجود (الشروط) المذكورة بل يجوز (كلزهد ذا قنع).

(قال في شرح الكافية: "فإن لم يكن ما قصد به التعليل مصدراً فهو أحقّ) أن يجرّ (باللام أو ما يقوم مقامها"<sup>١</sup>)، لأنّه حينئذ فاقدهما هو كالعلة الماديّة للشروط الثلاثة الأخر. مثال الفاقد للمصدرية المجرور باللام (نحو: «سرى زيد للماء والعشب»)، فجرّ «الماء» و «العشب» باللام، لأنّهما ليسا مصدرين.

(و) مثال الفاقد للمصدرية المجرور بـ «من»، ﴿كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا مِنْ غَمٍّ﴾<sup>٢</sup> فالغمّ جرّ بـ «من»، لأنّه ليس بمصدر ولكن في كون الغمّ غير مصدر نوع خفاء، فلا بدّ من تتبّع كتب اللغة. فإن قلت: لعلّ اقتران الزمان فيه مفقود، قلت: يكفي في الاقتران وجوده في بعض أجزاء الوقت أو يقال: إنّ هذا المثال داخل في قوله: «و ليس يمتنع» إلخ فتأمل.

و مثال الفاقد للمصدرية المجرور بـ «في» ﴿«إنّ امرأة دخلت النار في هرة حبستها»<sup>٣</sup>، فالهرة جرت بـ «في»، لأنّهما ليست بمصدر.

و مثال الفاقد للمصدرية المجرور بالباء «ضربته بسوء أدبه»، فجرّ السوء بالباء، لأنّه ليس بمصدر فتأمل.

(و ليس يمتنع الجرّ) بأحد الحروف الأربعة (مع وجود الشروط) الأربعة (المذكورة، بل يجوز) الجرّ بها (ك «لزهد ذا قنع»)، فالزهد جرّ باللام مع وجود الشرائط فيه إذ هو مصدر مبين للتعليل و متحد مع «قنع» وقتاً و فاعلاً.

١. شرح الكافية الشافية: ٦٧١ / ٢.

٢. حج: ٢٢.

٣. انظر الهامش في الصفحة: ٢٧٠.



ثمّ جواز ذلك على أقسام ذكرها بقوله: (و قلّ أن يصحبها) أي اللّام (المجرّد) من آل و الإضافة، و كثر نصبه، و أوجه الجزويّ. قال الشلويين شيخ المصنّف: و لا سلف له في ذلك. (و العكس) و هو كثرة صحبتها ثابت (في مصحوب آل) و قلّ نصبه (و أنشدوا) عليه قول بعضهم: (لا أقعد الجبن) أي الخوف أي لأجله (عن الهيجاء) بالمدّ و يجوز

(ثمّ جواز ذلك) الجزّ مع وجود الشرائط (على أقسام) ثلاثة (ذكرها) المصنّف (بقوله) و قلّ أن يصحبها) إلخ، و حاصله أنّ للمصدر ثلاث حالات باعتبارها يصير ثلاثة أقسام: **الأوّل**: ما قلّ أن يصحبها (أي اللّام) أو غيرها من حروف التعليل و هو المصدر (المجرّد من «ال» و الإضافة و كثر نصبه) نحو: «ضربت تأديباً» فقلّ جرّ «تأديباً» باللّام و نحوها و كثر نصبها. (و أوجه) أي نصب هذا المصدر (الجزويّ<sup>١</sup> قال الشلويين<sup>٢</sup>) الذي هو (شيخ المصنّف) يعني أستاذه: (و لا سلف له) أي للجزوي (في ذلك) أي في وجوب نصب هذا المصدر. (و القسم الثاني: ما هو (العكس) من القسم الأوّل؛ (و هو) أي العكس (كثرة صحبتها) أي اللّام أو سائر حروف التعليل (ثابت) في كلامهم (في) مصدر (مصحوب «ال») و هو القسم الثاني (و قلّ نصبه، و أنشدوا عليه) أي على نصب هذا المصدر و جوازه (قول بعضهم) و لم يعرف ذلك البعض: («لا أقعد الجبن» أي الخوف أي لأجله «عن الهيجاء» بالمدّ و يجوز

١. مضت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٥٠.

٢. عمر بن محمّد بن عمر بن عبد الله الأزدي، أبو علي، الشلوبيني أو الشلويين (م ٦٤٥ ق) من كبار العلماء بالنحو واللغة، مولده ووفاته بإشبيلية. من كتبه القوانين في علم العربية، وتخصّره التوطئة، و شرح المقدّمة الجزويّة في النحو، كبير وصغير، و حواش على كتاب المفصل للزنجشري و تعليق على كتاب سيويه. والشلوبيني نسبة إلى حصن «الشلويين» أو «شلوبينية» بجنوب الأندلس ويسمّيه الإسبان Salobrena وفي المؤرّخين من يقول إنّ لقبه «الشلويين» بغير نسبة، ويفسّره بأنّ معنى هذه الكلمة «الأبيض الأشقر» و في اختصار القدرح أنّه «ينسب إلى شلوبينية، من حصون غرناطة الساحلية» وأنّه اشتهر بحدّة المزاج، وكان يسب من يمر بذكره من أئمة النحو وغيرهم. وتروى عنه حكايات في الغفلة، وكان أبوه خبازاً بإشبيلية. انظر: الأعلام: ٦٢/٥.

القصر أي الحرب (و لو توالى زمر الأعداء) جمع زمرة، و هي الجماعة من الناس، و فهم من كلامه استواء الأمرين في المضاف، و صرّح به في التسهيل.

القصر) أيضاً (أي الحرب «و لو توالى زمر الأعداء») «زمر» (جمع «زمرة») ك «غرف» و «غرفة» (و هي) أي الزمرة (الجماعة من الناس) فثبت بهذا البيت أن النصب جائز في هذا القسم لكنه قليل.

و أما القسم الثالث: فهو ما أشار إليه بقوله: (و فهم من كلامه استواء الأمرين) أي مصاحبة المصدر اللام و نحوها و عدم مصاحبته لها (في) المصدر (المضاف)، إذ حكم في المصدر المجرد من «ال» و الإضافة بقلّة مصاحبة اللام و نحوها و حكم في المصدر المصحوب لـ «ال» بالعكس و سكت عن حكم المصدر المضاف، فيفهم من ذلك استواء الأمرين في المصدر المسكوت عنه و إلّا لكان الواجب عليه أن يبيّن الحكم فيه، (و صرّح به) أي باستواء الأمرين في المصدر المضاف (في التسهيل<sup>١</sup>).

مثال النصب قوله تعالى: ﴿لَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشِيَةَ إِمْلَاقٍ﴾<sup>٢</sup>، ف «خشية» مفعول له و هو مضاف منصوب و مثال الجرّ: ﴿وَ إِنْ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشِيَةِ اللَّهِ﴾<sup>٣</sup>، ف «خشية» مفعول له و هو مضاف مجرور.

١. شرح التسهيل: ١٩٨/٢.

٢. الإسرائيل: ٣١.

٣. البقرة: ٧٤.

## المفعول فيه

الرابع من المفاعيل المفعول فيه، و هو المسمّى ظرفاً أيضاً. (الظرف) في إصطلاحنا (وقت أو مكان ضمّنا في باطراد كهنا امكث أزمنا).....

---

### (الرابع من المفاعيل المفعول فيه)

#### التعريف

(و هو المسمّى ظرفاً أيضاً) و بعضهم يسمّيه محلاً و بعض آخر يسمّيه صفة، و لامشاحة في التسمية والاصطلاح.

(الظرف في اصطلاحنا) معاشر النحويين لا في اللغة، لأنّه فيها الوعاء<sup>1</sup> و هو متناهي الأقطار كالكأس والدار و ظرف المكان عندنا ليس كذلك كالخلف و الأمام (وقت أو مكان) بالأصل أو بالعارض و هو ما ناب عنهما كما يأتي في آخر الباب (ضمّن «في») الظرفيّة (باطراد ك «هنا امكث أزمنا»).

قيل على قوله «ضمّن في» بأن هذا يقتضي بناء الظرف، لتضمّنه معنى الحرف كما بني اسم «لا» التي لنفي الجنس والمنادى و «أمس» لذلك.

و أجيب عن ذلك بوجهين:

الأوّل: أنّ مقتضي للبناء إنّما هو التضمّن الأصلي كما في «متى» و في «هنا»، لا العارضي كما فيها نحن فيه.

و ردّ هذا بأنّ ذلك يوجب عدم بناء اسم «لا» التي لنفي الجنس والمنادى و «أمس»؛ اللهم إلّا أن يقال: إنّ بناءها ليس لتضمّنها معنى الحرف بل لعلّة أخرى، فتأمل.

والثاني: أن التضمّن مقتضٍ للبناء إذا كان المتضمّن - بالفتح - معنى الحرف دون لفظه بحيث لا يكون اللفظ ملحوظاً أبداً نظير المنويّ في الأفعال التي يجب استتار الضمير فيها لا إذا كان المتضمّن معنى الحرف ملحوظاً معه اللفظ نظير المقدّر من أجزاء الكلام؛ والمتضمّن في الطرف من قبيل الثاني، وفي اسم «لا» ونظائره من قبيل الأوّل وسيأتي في باب حروف الجرّ كلام من الكشّاف يفيدك فراجع<sup>١</sup>.

وليس بناء «هنا» من حيث إنّه مفعول فيه ومتضمّن معنى «في» الظرفيّة بل من حيث إنّه متضمّن للإشارة التي هي من معاني الحروف كما تقدّم سابقاً في باب المعرب والمبني<sup>٢</sup>.  
 وفهم من كلام المصنّف أنّ المفعول فيه في الاصطلاح هو ما كان بتقدير «في»، فإن ظهر فيه «في» فليس مفعولاً فيه في الاصطلاح بخلاف ابن الحاجب<sup>٣</sup>، لأنّه جعله أعمّ فقال: وهو ضربان مجرور ومنصوب ولذا استشكل عليه شارح كلامه بما هذا نصّه: " وهذا خلاف اصطلاح القوم، فإنّهم لا يطلقون المفعول فيه إلّا على المنصوب بتقدير «في» ... وأما المجرور بها فهو مفعول به بواسطة حرف الجرّ لا مفعول فيه، وخالفهم المصنّف حيث جعل المجرور أيضاً مفعولاً فيه"<sup>٤</sup>، انتهى كلام الشارح.

وكذلك خالف ابن الحاجب القوم في المفعول له، لأنّه قال: " و شرط نصبه تقدير اللام، وإنّما يجوز حذفها إذا كان فعلاً لفاعل الفعل المعلل به ومقارناً له في الوجود"<sup>٥</sup>، وقال شارح كلامه: "أي شرط انتصاب المفعول به لا شرط كون الاسم مفعولاً له، ف «السمن» و «الإكرام» في

١. الصفحة: ٢٨١.

٢. الجزء الأوّل، الصفحة: ٨٢.

٣. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٨٠.

٤. شرح الرضي على الكافية: ١/٤٨٧.

٥. الكافية في علم النحو: ٢٣.

بخلاف ما لم يضمّنها نحو: «يوم الجمعة مبارك» أو تضمّنها بغير أطراد و هو المنصوب على التوسّع نحو: «دخلت الدار».

قولك: «جئتك للسمن و لإكرامك الزائر» عنده مفعول له إلى أن قال: و هذا أيضاً خلاف اصطلاح القوم<sup>١</sup> انتهى محلّ الحاجة من كلام الشارح.

الأطراد هنا عبارة عن كون الظرف بحيث لا يتعدّى إليه فعل، سواء كان لازماً أو متعدّياً إلّا بتقدير «في»، ف «البيت» و «البلد» و «الدار» و نحوها لا أطراد فيها، إذ يمكن تعدّي الفعل إليها بدون تقدير «في»، فنقول: «اشترت البيت» و «رأيت البلد» و «دخلت الدار» بدون تقدير «في» بخلاف نحو: «أزمناً» و «هنا» و أمثالهما، فلا يتعدّى إليهما فعل إلّا بتقدير «في» كمثال المصنّف و كقولنا: «نمت فوق السطح» و «صمت دهرأ» و «جلست أمام الأمير».

و لا يخفى أنّ هذا الفرق فيما كان في الكلام فعل أو شبهه، فقول الشارح: (بخلاف ما لم يضمّنها نحو: «يوم الجمعة مبارك») في غير محلّه، لأنّ الكلام في الظرف الاصطلاحيّ لا اللغويّ، و الظرف الاصطلاحيّ لا بدّ فيه من أن يكون في الكلام فعل أو شبهه واقع فيه ليعمل فيه كما صرّح به ابن الحاجب<sup>٢</sup> و غيره و عدم تصريح المصنّف بذلك ليس من أجل أنّه لا يرى هذا شرطاً بل من أجل معلوميّته، فتدبّر.

و كذلك قول الشارح: (أو تضمّنها بغير أطراد و هو المنصوب على التوسّع نحو: «دخلت الدار»)، إذ كون «الدار» في المثال متضمّناً «في» بغير أطراد غير مسلمّ عند الكلّ لأنّ لهم في المثال و أيضاً في نحو «سكنت الدار» أربعة أقوال<sup>٣</sup>:

١. شرح الرضي على الكافية: ١/ ٥١٠. المنقول هنا يتفاوت مع المصدر.

٢. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٨٠.

٣. انظر: شرح الأشموني: ١/ ٤٨٦.

**الأول:** أنّ الظرف فيه منصوب على الظرفيّة الاصطلاحية إلا أنّ ذلك شاذ لا يقاس عليه، فالظرف حينئذ ضمن «في» باطراد، إذ ليس المراد من الاطراد القياس، حتى يلزم عدم اطراده لشذوذه بل المراد من الاطراد ما أسلفناه فراجع.

**الثاني:** أنّ الظرف في المثال ونحوه منصوب بنزع الخافض الذي يسمّى بالحذف والإيصال أيضاً وهذا ليس من أقسام التوسّع في الظروف كما زعمه بعض.

**الثالث:** أنّه منصوب على التشبيه بالمفعول، والمراد به أن يشبه الفعل اللازم بالفعل المتعدّي ثم ينصب به الاسم بعده كما فعلوا ذلك في الصفة المشبهة أيضاً ونصبوا الاسم بعدها بها على التشبيه بالمفعول لتشبيهها باسم الفاعل المتعدّي، وهي لاتصاغ إلا من فعل لازم كما يأتي عند قول الناظم:

و صوغها من لازم لحاضر      كظاهر القلب جميل الظاهر

وهذا أيضاً ليس من أقسام التوسّع في الظروف كما توهمه بعض المحققين من المحسّين و سننقل كلامه، بل هذا من التوسّع في العامل لا في المعمول فتدبّر جيّداً.

**الرابع:** أنّ الظرف في المثال ونحوه منصوب على أنّه مفعول به حقيقة، لأنّ «دخل» و «سكن» ونحوهما قد يتعدّى بنفسه و قد لا يتعدّى، و قد تقدّم في باب تعدّي الفعل ولزومه ما يفيدك هنا.

فظهر لك من نقل الأقوال أنّ «الدار» في المثال إمّا متضمن لـ «في» باطراد كما في القول الأوّل على ما بيّنا لك من معنى الاطراد و إمّا لا تضمن أصلاً حتّى يطرد أو لا يطرد كما في سائر الأقوال.

و ظهر لك أيضاً أنّ التوسّع في المثال ليس من أقسام التوسّع في الظروف أصلاً، كما توهمه بعض المحققين من المحسّين، وهذا نصّ عبارته في باب الأفعال الناقصة: "الاتساع في الظروف ثلاثة أقسام:

..... (فانصبه بالواقع فيه) و هو المصدر

**الأول:** الاتساع من حيث المكان بأن يستعمل في مكانه الأصليّ وغيره و هو المراد بالتوسّع المجوّز للتقدّم كما فيما نحن فيه، - و مراده ممّا نحن فيه باب الأفعال الناقصة، لأنّه ذكر هذه العبارة هناك -.

**الثاني:** الاتساع من حيث المعنى بأن يستعمل في المعنى الظرفيّ و ما يشبهه و هو المراد بالتوسّع المجوّز لنحو: «هذا في ملكي».

**الثالث:** الاتساع من حيث الآلة بأن يستعمل مع آلة الظرفيّة أي «في» و بدونها و هو المراد بالتوسّع المجوز لنحو: «**مَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ**»<sup>١</sup> و «دخلت الدار» على كونها مفعولاً بهما، انتهى كلامه.

و ليس المنصوب بنزع الخافض من أقسام التوسّع في الظروف بل هو قسم برأسه لأنّ سقوط الخافض لا يقتضي النصب من حيث هو سقوط خافض بل من حيث إنّ العامل الذي كان الجارّ متعلّقاً به لمّا زال الجارّ من اللفظ ظهر أثره لزوال ما كان يمنع من ظهوره.

### اعراب المفعول فيه و عامله

و إذا عرفت أنّ الظرف الاصطلاحي ما ضمّن «في» (فانصبه بالواقع فيه و هو المصدر) نحو: «عجبت من ضريبك زيداً يوم الجمعة عند الأمير» و مثله الفعل نحو: «امكث هنا أزمنناً» و مثله أيضاً الوصف نحو: «أنا ضارب زيداً اليوم عندك».

والذي يقع في الظرف هو نفس المصدر، مثلاً إذا قلت: «ضربت زيداً أمام الأمير» فالضرب هو الذي وقع أمام الأمير و كذلك إذا قلت: «أنا ضارب زيداً اليوم أمام الأمير» و كذلك إذا قلت: «كان ضربي زيداً أمام الأمير»، ففي كلّ واحد من هذه الأمثلة الواقع أمام الأمير هو الضرب.

و مثله الفعل و الوصف إن (مظهراً كان) كما تقدّم (و إلّا فانوه مقدّراً) نحو: فرسخاً لمن قال: كم سرت.

و هذا ممّا لا شكّ فيه و لا كلام، و إنّها الكلام في أنّ الأصل في العمل فيه هل هو المصدر، و الفعل و الوصف ملحقان به كما اختاره الشارح على ما يظهر من قوله: (و مثله الفعل و الوصف) أو أنّ الأصل هو الفعل، و المصدر و الوصف ملحقان به و هذا هو الأظهر، إذ الأصلة في الوقوع فيه لا يقتضي الأصلة في العمل، و إلّا يلزم القول بأصلة المصدر في العمل في بقية المعمولات أيضاً، إذ لا خصوصية للتعلّق بنحو الوقوع في الشيء، فلا فرق بين أقسام التعلّق من الوقوع في الشيء و على الشيء و للشيء و وقوع نفس الشيء، لأنّ جميع هذه التعلّقات لنفس المصدر. و قس عليها التعلّق في الحال و التميز الراجع لإبهام النسبة و الجواز و المجرور و الظرف، فلا بدّ إمّا من القول بأصلة الفعل في المقام أو أصالة المصدر في كلّ مقام. و إن قلت: ما اختاره الشارح هو مفهوم من كلام الناظم، لأنّه قال: «فانصبه بالواقع فيه» فإنّ الدالّ على الواقع فيه مطابقة هو المصدر، إذ الفعل و الوصف يدلّان عليه بالتضمّن. قلت: نعم لكن الناظم لم يصرّح بأنّ الناصب هو الدالّ بالمطابقة على الواقع فيه، فيصحّ أن يحمل كلامه على مطلق ما يدلّ على الواقع فيه، سواء كان دالاً بالمطابقة أو غيرها، فتدبر. فظهر لك أنّ ناصبه مطلق ما وقع فيه (مظهراً كان كما تقدّم) في قوله: «كهنا امكث أزمناً» (و إلّا) أي و إن لم يكن الواقع فيه مظهراً (فانوه مقدّراً) جوازاً (نحو) قولك: «فرسخاً» لمن قال: «كم سرت؟» (تقديره «سرت فرسخاً».

### حذف العامل

و يجب حذف العامل فيه في مواضع لم يذكرها الشارح هنا، لأنّها ذكرت في أبواب متفرّقة.



(وكلّ وقت) سواء كان مبهماً أو مختصاً .....

منها: إذا وقع الظرف خبراً وقد تقدّم هذا في باب المبتدأ والخبر في قوله: «وأخبروا بظرف» إلخ<sup>١</sup>.

و منها: إذا وقع الظرف صلة، وقد تقدّم في باب الموصولات في قوله: «وجملة أو شبهها الذي وصل»<sup>٢</sup>.

و منها: إذا وقع الظرف صفة، وقد ذكره الشارح في باب النعت في شرح قول الناظم: «فأعطيت ما أعطيته خبراً»<sup>٣</sup>.

و منها: إذا وقع الظرف حالاً، وقد ذكره الشارح في شرح قوله: «و موضع الحال يجيء جملة»<sup>٤</sup>.

و منها: إذا وقع الظرف مشغولاً عنه العامل، ويمكن استخراجها من أحكام باب الاشتغال نحو: «يوم الجمعة سافرت فيه» فالعامل في هذه المواضع محذوف وجوباً لئلا يلزم الجمع بين العوض والمعوض؛ والعامل المحذوف فيها إما فعل أو وصف إلّا في الصلّة، لأنّ العامل فيها فعل لا غير، لأنّ صلة غير «ال» لا تكون إلّا جملة والوصف مع معموله ليس بجملة كما أشير إليه سابقاً.

### اقسام الزمان والمكان واحكامها

(وكلّ وقت سواء كان مبهماً) وهو ما لا حدّ له ينتهي به كـ «الحين» و «الساعة» اللغويّة و «الزمان» و «الوقت»، والضابط فيه أن لا يقع جواباً لـ «متى» و لـ «كم» (أو مختصاً) وهو ما له حدّ يتدأ به و حدّ ينتهي إليه نحو: «اليوم» و «الأسبوع» و «الشهر» و «السنة» و «القرن» و

١. الجزء الأوّل، الصفحة: ٢٧٢.

٢. الجزء الأوّل، الصفحة: ٢٢٢.

٣. الجزء الثالث، الصفحة: ١٢٧.

٤. الصفحة: ٢٢٦.

(قابل ذاك) التَّصَبُّ، و استثنى منه في نكته على مقدّمة ابن الحاجب مذ و منذ (و ما يقبله المكان إلّا) إن كان (مبهما) بأن افتقر إلى غيره في بيان صورة مسمّاه.....

«الساعة» المتعارفة، والضابط فيه وقوعه جواً لأحد السؤلين المذكورين (قابل ذاك) النصب أي النصب بتقدير «في» بالواقع فيه و لنعم ما قيل بالفارسية:

ظرف زمان مبهم و محدود وى قابل نصبند بتقدير «في»

(و استثنى) المصنّف (منه) أي من ظرف الزمان المختصّ (في نكته على مقدّمة ابن الحاجب «مذ» و «منذ») و سيجيء وجه الاستثناء في باب حروف الجرّ عند قوله: «و مذ و منذ اسمان حيث رفعاً»<sup>١</sup> (و ما يقبله) أي النصب بالواقع فيه (المكان إلّا إن كان مبهماً)، و لهم في بيان معنى الإبهام في المكان تعبيرات<sup>٢</sup>:

منها: أنّه ما لا وجود له منفرداً نحو: «خلف» و «قدام»، فإنّ كل واحد منهما ينقلب إلى الآخر بانقلابك في الجلوس أو القيام و ينعدمان بذهابك من ذاك المكان، بل يمكن أن يكون جهة واحدة خلفاً لك و قدماً لغيرك و يميناً لثالث و يساراً لرابع و تحتاً لخامس و فوقاً لسادس ولكن في انقلاب الأخيرين كلام يذكر في محله.

و منها: أنّه ما يختلف باختلاف الكائن و لعمرى هذا راجع إلى ما قبله، بل هو عينه بعبارة أخرى.

و منها: أنّه ما لا أمد له معلوم نحو: «أمامك»، فإنّه اسم لقدامك إلى آخر الأرض، فإنّه يتناول جميع ما يقابل وجهك إلى انقطاع الأرض، فلا يعلم في «جلس زيد أمامك» أنّه في أي قطعة من الأرض جلس فيكون مبهماً و يأتي بيانه بعبارة أخرى عن قريب.

و منها: ما ذكره الشارح بقوله: (بأن افتقر إلى غيره في بيان صورة مساه) و بعبارة أخرى ما لاتعرف حقيقته و لاتعين بنفسه بل ما يضاف إليه، مثلاً لو قلت: «ضربت زيداً أمام» بدون

١. الصفحة: ٢٨٦.

٢. انظر: شرح التصريح: ١/ ٥٢٣، و شرح الأشموني: ١/ ٤٨٧ و همع الهوامع: ٢/ ١٤٩.

### (نحو الجهات) الستّ و هو فوق و تحت و خلف و أمام و يمين و يسار

القرينة على المضاف إليه لا يعرف و لا يعيّن المكان الذي ضربت فيه زيداً أصلاً بخلافه لو قلت: «أمام الأمير» أو كانت قرينة على أنّ المضاف إليه المحذوف هو الأمير، فإنّه يحصل معرفة ما بالمكان الذي ضربت فيه زيداً.

و الوجه في كون الزمان بقسميه قابلاً للنصب على الظرفيّة دون المكان أنّ المبهم من الزمان جزء من مدلول الفعل كما تقدّم في المفعول المطلق في قوله:

المصدر اسم ما سوى الزمان من      مدلولي الفعل كـ «أمن» من «أمن»<sup>١</sup>

فيصحّ انتصابه بالفعل و شبهه بلا واسطة كالمصدر و حمل الزمان المختصّ عليه لاشتراكهما في الزمانيّة و كذلك حمل المكان المبهم على الزمان المبهم لاشتراكهما في وصف الإبهام بخلاف المكان المختصّ، فإنّه لا يمكن حمله على الزمان المبهم لاختلافهما ذاتاً و صفة.

و قريب ممّا ذكرنا ما قيل في ذلك: إنّ الفعل يدلّ على الزمان بالتضمّن و على المكان بالالتزام، لأنّ كلّ فعل لا بدّ فيه من أن يكون وقوعه في مكان و الدلالة التضمينيّة أقوى من الدلالة الالتزامية، فلذلك عمل الفعل في الزمان بنوعيه المبهم و المختصّ و لم يعلم في المكان إلّا في المبهم منه، لكونه دالاً عليه في الجملة، بخلاف المختصّ منه، فإنّ الفعل لا يدلّ عليه أصلاً إلّا إذا كان المكان المختصّ مأخوذاً من مادّته، فإنّه يعمل فيه كما سيجيء عن قريب، لأنّه يقوى لاشتراكه معه في المادّة نحو: «رمى مرمى زيد».

فحصل ممّا تقدّم أنّ المكان لا يقبل النصب إلّا إذا كان مبهماً و لنعم ما قيل أيضاً بالفارسية:

ليک مکان آنچه معین بود      چاره در او نیست به جز ذکر «في»

أو كان مختصاً مشتقاً من مادّة الفعل العامل فيه، أمّا المكان المبهم ف(نحو الجهات الستّ و هو فوق و تحت و خلف و أمام و يمين و يسار) و ما رادفها من الألفاظ كـ «قدام» و «وراء»

و ما أشبهها كجانب و ناحية (و المقادير) كالليل و الفرسخ و البريد .....

و نحوهما و إن أضيفت. و إنما حكم بإبهامها، لأن «أمام زيد» مثلاً يتناول جميع ما يقابل وجهه إلى انقطاع الأرض بل آخر تلك الجهة فيكون مبهماً و قس عليه سائر الجهات.  
و أمّا وجه كونها ستة فأمران على ما في المبيدي عامي و خاصي.

"أما العامي فهو أنّ الإنسان يحيط به الجنان عليهما البدان و ظهر و بطن و رأس و قدم، فالجانب الذي هو الأقوى في الغالب يسمّى يميناً و مقابله يساراً و ما يجاذي وجهه قداماً و مقابله خلفاً و ما يلي رأسه بالطبع فوقاً و مقابله تحتاً و لما لم يكن عندهم سوى ما ذكرت و قفت أو هامهم على هذه الجهات الستّ، و اعتبروها في سائر الحيوانات أيضاً لكنّهم جعلوا الفوق ما يلي ظهورها بالطبع و التحت ما يقابله ثمّ عمّموا اعتبارها في سائر الأجسام و إن لم يكن لها أجزاء متبايزة على الوجه المذكور.

و أمّا الخاصي فهو أنّ الجسم يمكن أن يفرض فيه أبعاد ثلاثة متقاطعة على زوايا قوائم و لكلّ بعد منها طرفان، فلكلّ جسم جهات ستّ إلا أنّ امتياز بعضها عن بعض يتوقف على اعتبار الأجزاء المتميّزة في الجسم، فطرفا الامتداد الطولي يسمّيهما الإنسان باعتبار طول قامته حين هو قائم بالفوق و التحت، و طرفا الامتداد العرضي يسمّيهما باعتبار عرض قامته باليمين و الشمال، و طرفا الامتداد العمقي يسمّيهما باعتبار ثخن قامته بالقدم و الخلف، فالاعتبار الخاصي يشتمل على الاعتبار العامي مع زيادة هي تقاطع الأبعاد على قوائم و لا شك أنّ العامة غافلون عنها و إن أمكن تطبيق اعتبارهم عليها" انتهى.

(و ما أشبهها) أي الجهات الستّ (كـ «جانب» و «ناحية» و المقادير) المساحتية لا الوزنية و الزمانية و الكيلية (كالليل و الفرسخ و البريد) و هو أربعة فراسخ و الفرسخ ثلاثة أميال و الميل أربعة آلاف ذراع بذراع إنسان عادي.

(و) إلا إن كان من (ما صيغ من الفعل) أي مادته (كمرمي من رمي. و شرط كون ذا مقيسا أن يقع ظرفا لما) أي لفعل (في أصله) أي حروفه الأصلية (معه اجتماع) كجلست مجلس زيد و رميت مرماه، فإن لم يقع كذلك كان شاذًا يسمع كقولهم: «هو عمرو مزجر الكلب»، «و عبد الله مناط الثريا»، «هو مني مقعد القابلة».....

و قد تقدّم أنّ المكان المختصّ يقع مفعولاً فيه إن كان مشتقاً من مادة العامل، و إليه أشار بقوله: (و إلا إن كان مما صيغ) أي اشتقّ (من الفعل أي من مادته ك «مرمي» من «رمي»، و شرط كون ذا مقيساً) نصبه (أن يقع ظرفاً لما أي لفعل في أصله أي الحروف الأصلية معه اجتماع)، حاصله أن يكون ناصبه من لفظه (ك «جلست مجلس زيد» و «رميت مرماه»، فإن لم يقع كذلك) أي لم يكن عامله من لفظه (كان) نصبه (شاذاً يسمع كقولهم: «هو عمرو مزجر الكلب») معناه أنّ عمرأ بعيد كبعد المكان الذي يزجر إليه الكلب و يراد بهذا ذمّ عمرو. و في كتاب ثمار القلوب: "يقال: «فلان بمزجر الكلب» و «في صفّ النعال» إذا كان بالبعد من مجلس الناس - ثمّ قال - و في كتاب المبهج: «الكريم في مركز القلب و اللثيم بمزجر الكلب» انتهى.

(و) كقولهم: («عبدالله مناط الثريا») معناه أنّ عبد الله في مكان بعيد بحيث لا يقدر أحد أن يصل إليه، و هذا كناية عن كونه في نهاية الشرف والرفعة و كقولهم: («هو مني مقعد القابلة») معناه أنّه قريب مني كقرب مكان قعود القابلة عند ولادة المرأة من المرأة و هذا كناية عن كمال المحبة والاتصال بينها. و التقدير «استقر» أو «مستقر» في «مزجر الكلب» و في «مناطق الثريا» و في «مقعد القابلة».

و غير ما ذكر من الأمكنة لا يقبل الظرفية كـ «الدار» و «المسجد» و «السوق» و «الطريق». (و ما يرى ظرفاً و غير ظرف) كأن يرى مبتدأ أو خبراً أو فاعلاً أو مفعولاً أو مضافاً إليه نحو: يوم، و شهر، (فذاك ذو تصرف في العرف و غير ذي التصرف الذي لزم ظرفية) كقطّ و عوض (أو شبهها) كالجرّ بالحرف كعند.....

قال الرضي<sup>١</sup>: «إن المكان يستعمل قياساً في تعيين القرب أو البعد؛ و ممّا استعملته العرب قولهم: «هو مني مزجر الكلب» أي مهان و «مقعد القابلة» أي قريب و كذا «مقعد الإزار» و «مقعد الخائن» و «هو مني مناط الثريا» أي بعيد - ثم قال - [قال بعضهم] ما كان من هذه الظروف بمعنى القرب نحو: «مقعد الإزار» فجعله ظرفاً أولاً من رفعه و ما كان منها في معنى البعد كـ «مناط الثريا» فرفعه أولاً<sup>٢</sup> انتهى.

(و غير ما ذكر من الأمكنة لا يقبل الظرفية كـ «الدار» و «المسجد» و «السوق» و «الطريق») و يعلم الوجه فيها ممّا تقدّم.

### ذو التصرف و غير ذي التصرف

(و ما يرى ظرفاً) اصطلاحياً (و غير ظرف كأن يرى مبتدأ أو خبراً أو فاعلاً أو مفعولاً أو مضافاً إليه نحو: «يوم» و «شهر» فذاك ذو تصرف) يسمّى (في العرف) أي في الاصطلاح. (و) ما يسمّى (غير ذي التصرف) هو (الذي لزم ظرفية) اصطلاحية (كـ «قط») لاستغراق الماضي (و «عوض») لاستغراق المستقبل و لا يستعملان إلا بعد نفي نحو: «ما فعلته قط» و «لا أفعله عوض» و معنى الأول «ما فعلته منذ خلقتني الله إلى الآن» و معنى الثاني «لا أفعله منذ الآن إلى آخر عمري» و هما مبيّنان لتضمّنهما معنى «من» و «إلى» و بنيت «قط» على الحركة لالتقاء الساكنين و كان ضمةً حملاً على «قبل» و «بعد»، و «عوض» يبنى على الحركات الثلاث إذا لم يكن مضافاً و إلا فينصب بالفتحة إعراباً (أو) لزم (شبهها) كالجرّ بالحرف كـ «عند» و

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأول، الصفحة: ٣٦.

٢. شرح الرضي على الكافية: ١/ ٢٥٠.

و لدى (من الكلم) بيان للذي. (و قد ينوب عن) ظرف (مكان مصدر) كان مضافاً إليه الظرف فحذف و أقيم هو مقامه نحو: «جلست قرب زيد». (و ذاك في ظرف الزمان يكثر) نحو: «انتظرت صلاة العصر» و «أمهلته نحر جزورين».

«لدى»، فإتّما لا يخرجان من الظرفيّة إلا إذا جرّأ ب «من» الجارّة و («من الكلم» بيان لـ «الذي») و هو خبر لـ «غير ذي التصرف».

### النائب عن الظرف

(و قد ينوب) بقلة (عن ظرف مكان مصدر كان) في الأصل (مضافاً إليه) الظرف، (فحذف) الظرف المضاف (و أقيم هو) أي المصدر المضاف إليه (مقامه) أي مقام الظرف (نحو: «جلست قرب زيد») أصله «مكان قرب زيد»، فحذف الظرف و هو المكان و أقيم المصدر و هو القرب مقامه.

(و ذاك) أي نيابة المصدر (في ظرف الزمان يكثر نحو: «انتظرت صلاة العصر») أي وقت صلاة العصر، فحذف الوقت و هو ظرف زمان و أقيم «الصلاة» و هو مصدر مقامه (و نحو: «أمهلته نحر جزورين») أي مدّة نحر جزورين، فحذف الظرف و [هو] «المدّة» و أقيم المصدر و هو «النحر» مقامه.

و وجه القلة في نيابة المصدر عن ظرف المكان والكثرة في نيابة المصدر عن ظرف الزمان ما تقدّم من دلالة الفعل على المكان التزاماً و على الزمان تضمناً. قال في التصريح: "و إنّما كان ذلك كثيراً في ظروف الزمان و قليلاً في ظروف المكان لقرب ظروف الزمان من المصدر و بعد ظروف المكان منه، ألا ترى أنّ الزمان يشارك المصدر في دلالة الفعل عليهما، لأنّ الفعل يدلّ على المصدر بحروفه و على الزمان بصيغته بخلاف ظرف المكان، فإنّ دلالة الفعل عليه

و قد يجعل المصدر ظرفاً دون تقديره، و منه «ذكاة الجنين ذكاة أمه» و قد يقام اسم عين مضاف إليه الزمان مقامه نحو: «لا أكلمك هبيرة بن قيس» أي مدّة غيبته.

بالالتزام الخارجيّ، إذ كلّ فعل لا بدّ له من مكان يقع فيه فلم يقو في ذلك قوّة ظرف الزمان و لم يبلغ رتبته فكانت إقامة المصدر مقام الزمان كثيرة و مقام المكان قليلة<sup>١</sup> انتهى.

(و قد يجعل المصدر ظرفاً) مجازياً (دون تقديره) أي الظرف (و منه «ذكاة الجنين ذكاة أمه») برفع «ذكاة» الأولى على الابتدائيّة و نصب الثانية على الظرفيّة من دون تقدير ظرف محذوف. قال في السفينة في باب الجيم بعده النون: "قوله تعالى: ﴿أَحَلَّتْ لَكُمْ بِهَيْمَةَ الْأَنْعَامِ﴾<sup>٢</sup>، قال عليّ بن إبراهيم القميّ في تفسيره: الجنين في بطن أمه إذا أوبر و أشعر فذكاته ذكاة أمه فذلك الذي عناه الله، و في الدعائم عن الصادق عليه السلام مثله بزيادة قوله: «و إن لم يشعر و لم يوبر، فلا يؤكل» ثمّ اعلم أنّ قوله: «ذكاة الجنين ذكاة أمه» ممّا روته الخاصة و العامة و اختلفوا في تفسيره و الصحيح أنّ «الذكاة» الثانية مرفوعة خبراً عن الأولى فتتخصر ذكاته في ذكاتها لوجوب انحصار المبتدأ في خبره و من نصبها كان التقدير «ذكاتها كذكاة أمه»، فلا بدّ عنده من ذبح الجنين إذا خرج حيّاً<sup>٣</sup> انتهى. ثمّ ذكر في باب النون بعده العين ما يناسب المقام فراجع إن شئت.

(و قد يقام اسم عين مضاف إليه) و المضاف (الزمان مقامه نحو: «لا أكلمك هبيرة بن قيس») بنصب «هبيرة» (أي مدّة غيبته) أي «هبيرة»، فحذف المدّة المضافة إلى الغيبة المضافة إلى «هبيرة» و أقيم «هبيرة» مقامها أي مقام المدّة لكن بعد إقامة الغيبة مقام المدّة و حذفها أي الغيبة، فتدبرّ جيّداً.

١. شرح التصريح: ٥١٧/١.

٢. المائدة: ١.

٣. سفينة البحار: ٦٨٦.



## المفعول معه

الخامس من المفاعيل: المفعول معه، وأخره عنها لاختلافهم فيه هل هو قياسيّ دون غيره، و لوصول العامل إليه بواسطة حرف دون غيره. (ينصب) اسم (تالي الواو) التي بمعنى مع، التالية لجملة ذات فعل أو اسم فيه معناه و حروفه حال كونه (مفعولاً معه).....

---

### (الخامس من المفاعيل المفعول معه)

#### وجه تأخير بيان هذا المفعول

(و أخره عنها) أي عن بقية المفاعيل أي عن الأربعة المتقدّمة (لاختلافهم فيه هل هو قياسيّ) أم لا، بل هو سماعيّ (دون غيره) فإنّه لا خلاف في غيره من المفاعيل أنّه قياسيّ وإن اختلفوا في بعض أفرادها من حيث القياسيّة والسماعيّة كقولهم: «هو منّي مقعد القابلة» ونحوه، فقيل إنّ قياسيّ خلافاً للجمهور، لأنّه عندهم سماعيّ (و لوصول العامل إليه بواسطة حرف) ظاهر (دون غيره). فخرج بقيد «ظاهر» المفعول فيه والمفعول معه على رأي المصنّف وأما على رأي ابن الحاجب<sup>1</sup> فأخارجها يحتاج إلى مزيد تكلف ولا حاجة إليه.

#### تبيين المفعول معه

إذا عرفت ذلك فاعلم أنّه (ينصب اسم تالي الواو التي بمعنى «مع» التالية لجملة ذات فعل أو) ذات (اسم فيه معناه و حروفه حال كونه مفعولاً معه).  
فخرج بقوله: «اسم» الفعل نحو «تشرب» في قوله: «لا تأكل السمك و تشرب اللبن» وإن نصبت بـ «أن» المصدريّة المقدّرة و أولته بالمصدر، لأنّ الاسم المؤوّل لا يسمّى مفعولاً معه وإن

كانت الواو الداخلة عليه بمعنى «مع»، و مثله يظهر في «لاتكن جلدأ و تظهر الجزع» كما يأتي في نواصب الفعل المضارع في قوله:

والواو كالفاء إن تفد مفهوم «مع» كـ «لاتكن جلدأ و تظهر الجزع»

و يجوز في هذا الفعل الواقع بعد هذا الواو ثلاثة أوجه:

**الأول:** الجزم فتكون الواو عاطفة تفيد التشريك بين الفعلين في الإعراب و في النهي، فيكون كل واحد منهما منهياً اجتماع مع الآخر أم لا.

**الثاني:** النصب فيكون الواو للمعية فتفيد النهي عنهما مجتمعاً لا منفرداً، فيصير المعنى: «لاتأكل السمك مع شرب اللبن» و لاتخرج الواو حيثند عن كونها عاطفة.

**الثالث:** الرفع فيكون الواو للاستيناف فتفيد إباحة شرب اللبن مع بقاء النهي عن أكل السمك بحاله.

و اعلم أنّ الفرق بين حالتي الجزم والنصب أنّ العطف على الأوّل من عطف الفعل على الفعل و على الثاني من عطف الاسم المؤوّل على الاسم المتصيد من الفعل السابق لئلا يلزم عطف المصدر على الفعل<sup>١</sup>، فإنّه غير جائز عند المحققين كما يظهر بالتأمل في قوله في آخر باب عطف النسق:

واعطف على اسم شبه فعل فعلاً و عكساً استعمل تجده سهلاً

فيصير حاصل المعنى: «لايكن منك أكل السمك و شرب اللبن» و قس عليه قولنا: «لاتكن جلدأ و تظهر الجزع» حرفاً بحرف.

و اعلم أنّ بعضهم قدر في حالة الرفع مبتدأ و قال التقدير: «و أنت تشرب اللبن» فتنقلب الواو حينئذ من الاستينافية إلى الحالية فتأمل.

و خرج أيضاً بقوله: «اسم» الجملة بعد الواو نحو: «سرت والشمس طالعة»، لأنّ الجملة لاتقع مفعولاً معه إلا عند بعض<sup>١</sup>، فالجملة حالية أو استينافية على الاختلاف فيها حينئذ. و خرج بقوله: «تالي الواو» تالي لفظ «مع» نحو: «جئت مع زيد»، فإنّ «زيد» حينئذ مجرور و مضاف إليه لا مفعول معه.

و خرج بقوله: «بمعنى مع» تالي واو لاتكون بمعنى «مع» بل تكون للتشريك في الإعراب والحكم نحو: «ضربت زيداً و عمراً قبله أو بعده، أو معه» فإنّ عمراً في كلّ واحدة من الصور الثلاث حتّى في الصورة التي يراد بها المعية ليس مفعولاً معه، بل هو معطوف على «زيداً» و الواو حينئذ عاطفة كما يجيء في باب عطف النسق في قوله:

فاعطف بواو سابقاً و لاحقاً      في الحكم أو مصاحباً موافقاً

و خرج بقوله: «التالية لجملة» التالية لمفرد نحو: «كلّ رجل و ضيعته» برفع «ضيعته» عطفاً على «كلّ»، ف «الضيعة» ليست مفعولاً معه، لعدم تقدّم الجملة إلا عند بعض<sup>٢</sup>. و خرج بقوله «ذات فعل» إلى آخره نحو: «هذا لك و زيد» بناء على جواز مثل هذا كما يأتي في باب عطف النسق في قوله:

و عود خافض لدى عطف على      ضمير خفّض لازماً قد جعلاً  
و ليس عندي لازماً إذ قد أتى      في النظم والنثر الصحيح مثبتاً

١. أراد صدر الأفاضل، تلميذ الزمخشري؛ انظر: مغني اللبيب: ٦٠٦ و شرح التصريح: ١/٥٢٨.

٢. أراد الصيمري؛ انظر: شرح قطر الندى: ٢٣٢.

و مثال ذلك موجود (في نحو سيرى و الطريق مسرعه بما من الفعل و شبهه) .....

و ينبغي زيادة قيد «الفضلة» ليخرج «عمرو» من «تشارك زيد و عمرو» و ليس بهمهم، لخروجه بقيد الحثيئة و قرينة المقام كما قيل بذلك في غير المقام كتعريف الدلالات الثلاث و نحوه، فتأمل.

و يشمل هذا التعريف لما كان المفعول معه غير مشارك لما قبله في الفعل (و مثال ذلك موجود في نحو: «سيرى و الطريق مسرعة») و نحو: «استوى الماء و الخشبة»، لأن «الطريق» مفعول معه و لا يشارك المخاطبة في السير و كذلك «الخشبة» مفعول معه و لا تشارك الماء في الارتفاع و الاستواء.

و لا يحتاج الكلام إلى التكاليف التي ارتكبتها بعض ظناً منه أنه لا يجوز أن يكون ما بعد الواو مفعولاً معه إلا إذا كان بحيث يصح اشتراكه مع ما قبلها في الفعل<sup>١</sup>.

و هذا الظن فاسد، لأنه قد ورد عنهم ما لا يصح فيه الاشتراك إلا بالتأويل و التكلف، و كلاهما خلاف الأصل و المستند نفس المثالين و ليس هذا بمصادرة كما توهم، بل القول بالتأويل و التكلف مصادرة بل دور، و المراد من التأويل ما يظهر من قول البيهقيين في نحو: «طريق سائر» أن السير مسند إلى الطريق مجازاً كما صرح بذلك في الكشاف في تفسير قوله تعالى: ﴿حَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾<sup>٢</sup> فراجع إن شئت<sup>٣</sup>.

### الناصب للمفعول معه

و اختلفوا في ناصب المفعول معه فقال المصنف: (بما من الفعل) المذكور كالمثال المذكور، و قد يكون مقدراً كما يأتي عن قريب بيانه في «كيف أنت و قصعة من الثريد» (و شبهه) نحو: «أنا

١. المخالف في هذه السألة هو ابن الجني؛ انظر: حاشية الصبان: ١٩٨/٢.

٢. البقرة: ٧.

٣. الكشاف: ٤٨/١.

سبق ذا النصب لا بالواو في القول الأحقّ) بالترجيح الذي نصّ عليه سيويه، و قال الجرجاني: بالواو.

سائر والطريق» و نحو: «حسبك و زيداً درهم» أي «كافيك و زيداً درهم» (ذا النصب) أي نصب تالي الواو (لا بالواو في القول الأحقّ بالترجيح الذي نصّ عليه سيويه<sup>٢</sup>).

و استدللّ لذلك بانفصال الضمير بعد الواو نحو: «جلست و إياك»، فلو كان النصب بالواو لوجب اتصال الضمير بها فقول: «وك» كما يتصل بغيرها من الحروف العاملة نحو: «إتك» و «فيك»، فلمّا لم يقع الضمير بعد الواو إلّا منفصلاً علم أنّها غير عاملة و أنّ النصب بعدها بما سبق من الفعل و شبهه.

(و قال الجرجاني<sup>٣</sup>): إن ذاك نصب (بالواو) و استدللّ له بأن الإعراب ما جيء به لبيان مقتضى العامل والمقتضى للمعية هنا الواو لا ما سبق من الفعل و شبهه، فالعامل هو الواو<sup>٤</sup>.

و ردّ هذا بما استدللّ للقول الأوّل و ردّ هذا الردّ بأنّ هذه الواو حملت على الواو العاطفة التي هي أصلها نحو: ﴿وَلَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ﴾<sup>٥</sup>.

و استدللّ له أيضاً بأنّ واو المعية مختصة بالإسم كما علم ذلك من التعريف و ما يختصّ بالإسم و لم يكن كالجزم منه يعمل فيه، بخلاف ما كان كالجزم منه كالألف واللام، فإنّه لا يعمل.

و ردّ ذلك أولاً بعدم الأطراد، فإنّ لام الابتداء و نحوها مختصة بالإسم و لاتعمل فيه و ثانياً بأنّ الحرف المختصّ بالإسم إن يعمل يعمل الجرّ لا غيره إلّا أن يمنع مانع من عمل الجرّ

١. الكتاب لسيويه: ٢٩٧/١.

٢. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٤٩.

٣. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٩٤.

٤. انظر: شرح التصريح: ٥٣١/١.

٥. النساء: ١٣١.

و الزَّجَاجُ بفعل مضمر. و فهم من قوله «سبق» أنه لا يتقدّم عليه و هو كذلك بلا خلاف

كما سبق في اسم «لا» نفي الجنس و أما الحروف المشبهة بالفعل و نحوها، فإنّها ليست من مختصّات الاسم بل هي من مختصّات الجملة، فتأمل.

(و) قال (الزجاج<sup>١</sup>): إن ذاك النصب (بفعل مضمر) أعمّ من جميع الأفعال مشتقّ من الملابس مثلاً يقدر في «استوى الماء والخشبة»، «لابس الماء الخشبة» و في «جئت و زيداً»، «لابست زيداً»؛ و ردّ بآته يوجب كون المفعول معه مفعولاً به<sup>٢</sup>.

و قال بعض آخر<sup>٣</sup>: إن الناصب للمفعول معه معنوي و هو مخالفة ما بعد الواو لما قبلها في إسناد الحكم السابق. و ردّ ذلك بأنّ المخالفة لو كانت تقتضي ذلك لجاز النصب في نحو: «ما قام زيد بل عمرو» فتأمل.

(و فهم من قوله: «سبق» أنه) أي المفعول معه (لايتقدّم عليه) أي على الناصب (و هو كذلك بلا خلاف) يعتدّ به و إلّا ففي المسألة خلاف ظاهر.

و استدلّ المخالف بدليلين:

**الأوّل:** ما استدلّ به المجمعون على عدم التقدّم و هو أنّ المفعول معه يشبه المعطوف بالواو، لأنّ أصل واو المعية واو العطف و المعطوف بالواو يجوز تقديمه على المعطوف كما ثبت في علم المعاني و مثل له بقول الشاعر:

ألا يا نخلة من ذات عرق      عليم و رحمة الله السلام<sup>٤</sup>

فقدم «رحمة الله» و هو معطوف بالواو على المعطوف عليه و هو «السلام»، و الشيء إذا أشبه الشيء أخذ حكمه، فيجوز تقديم المفعول معه كالمعطوف بالواو.

١. مضت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١١.

٢. انظر: شرح التصريح: ١/٥٣١.

٣. هذا قول الكوفيين؛ انظر: أوضح المسالك: ٢/٢١٤.

٤. نسب إلى الأحوص؛ انظر: الخصائص: ٢/٣٨٨، و شرح التصريح: ١/٥٣٢.

(و) إن قلت: قد روي النصب (بعد ما استفهام أو كيف) نحو: «ما أنت و زيداً» و «كيف أنت و قصعة من ثريد» فبطل ما قرّر من أنّه لا بدّ أن يسبقه فعل أو شبهه. فالجواب: أن أكثرهم يرفعه.

الثاني: أنّه ورد عن العرب الموثوق بعربيّتهم المحتجّ بكلامهم في إثبات أمثال هذه القواعد تقديم نفس المتنازع فيه أعني المفعول معه كقول الشاعر و هو من المخضرمين:

جمعت و فحشاً غيبة و نيمة  
ثلاث خصال لست عنها بمرعوي<sup>١</sup>

والأصل «نيمة و فحشاً» و كقول الشاعر الآخر و هو من شعراء الحماسة:

أكنيه حين أناديه لأكرمه  
ولا ألّقه و السوأة اللقبا<sup>٢</sup>

والأصل «اللقبا و السوأة».

و ردّ الأوّل بأنّه لانسلم أنّ المعطوف يجوز أن يتقدّم على المعطوف عليه، لأنّ كونه تابعاً يوجب امتناعه كما بيّن ذلك في علم المعاني، و أمّا البيت فضرورة أو مؤوّل.

و ردّ الثاني بأنّ البيتين بعد تسليم صحّة الرواية يجوز أن تكون الواو فيهما للعطف و التقديم للضرورة و إذا جاء الاحتمال بطل الاستدلال و بعد، فإنّ في المقام أبحاثاً شريفة فمن أراد الاطلاع عليها فعليه بمراجعة كلام التفتازاني في المطوّل.

(و إن قلت: قد روي النصب بعد «ما» استفهام أو «كيف» نحو: «ما أنت و زيداً» و) نحو: «كيف أنت و قصعة من ثريد» فبطل ما قرّر من أنّه لا بدّ في النصب من (أن يسبقه فعل أو شبهه فالجواب) عن ذلك بوجهين:

الأوّل: (أن أكثرهم) أي العرب (يرفعه) أي «زيداً» في المثال الأوّل و نحوه و «قصعة» في المثال الثاني و نحوه على أن يكون معطوفاً على ما بعد «ما» و «كيف».

١. ليزيد بن الحكم الثقفي؛ انظر: عيون الأخبار لابن قتيبة: ١٥/٢.

٢. قاله بعض الفرارين؛ شرح ديوان الحماسة: ٨٠٥.

و قد (نصب) هذا (بفعل) من (كون مضمرب بعض العرب) فتقديره «ما تكون و زيدا» و «كيف تكون و قصعة من ثريد». (و العطف إن يمكن بلا ضعف) فيه (أحق) من النَّصْب على المفعوليَّة نحو: «كنت أنا و زيد كالأخوين» (و النَّصْب) على المفعوليَّة (مختار) عند المصنّف (لدى ضعف) عطف (النسق) نحو: «جئت و زيدا».

(و) الثاني: أنه (قد نصب هذا بفعل) أو وصف مشتق (من كون مضمرب بعض العرب) فتقديره «ما تكون و زيدا») أو «ما كائن أنت و زيدا» (و «كيف تكون و قصعة من ثريد») أو «كيف كائن أنت و قصعة من ثريد».

### أقسام الاسم بعد الواو

والاسم الواقع بعد الواو خمسة أقسام لا أربعة كما توهمه الشارح، لأن قول الناظم: «أو اعتقد إضمار عامل نصب» قسم برأسه، إذ لا يجوز فيه العطف ولا النصب كما سنبين:  
**القسم الأول:** ما ذكره بقوله: (والعطف إن يمكن بلا ضعف فيه) لفظاً أي ما تقتضيه قواعد النحو ولا معنى أي ما تقتضيه صحّة المعنى و سيجيء مثال كلا الضعفين في القسم الثاني (أحق) من النصب على المفعوليَّة نحو: «كنت أنا و زيد كالأخوين») فعطف «زيد» على الضمير المتصل المرفوع أحقّ من نصبه مفعولاً معه، لأنّ العطف ممكن للفصل بالمتفصل والتشريك في الحكم أولى، لأنّه الأصل في الواو، وكذلك: «جاء زيد و عمرو» فعطف «عمرو» أولى من نصبه، لعدم المانع من العطف لا لفظاً ولا معنى.

**القسم الثاني:** ما ذكره بقوله: (والنصب على المفعوليَّة مختار عند المصنّف لدى ضعف عطف النسق) إمّا لفظاً (نحو: «جئت و زيدا»)، فعطف «زيداً» على الضمير ضعيف من جهة قواعد النحو، لأنّه لا يحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل إلا بعد توكيده بمنفصل أو فاصل ما كما سيأتي في باب عطف النسق عند قوله:



و أوجه السّيرافيّ بناء على قاعدته: أن كلّ ثان كان مؤثراً لأوّل أي مسبباً له لا يجوز فيه إلاّ النصب، إذ قولك: «جنت و زيدا» معناه: كنت السبب في مجيئه.

و إن على ضمير رفع متصل عطف فافصل بالضمير المنفصل  
أو فاصل ما و بلا فصل يرد في النظم فاشياً و ضعفه اعتقد

و إمّا معنى نحو: «لو تركت الناقة و فصيلها لرضعتها»، إذ لو عطف «الفصيل» على «الناقة» لصار المعنى أنّ الرضاع يوجد بمجرد تركها و لو في مكانين بأن تكون الناقة في مكان و الفصيل في مكان آخر و هذا المعنى غير صحيح، فلا بدّ حينئذ من تصحيح الكلام بأن يقال: إنّ التقدير «لو تركت الناقة و تركت فصيلها ترضعها لرضعتها» فيقدّر «ترضعها» لتصحيح الكلام و معنى «ترضعها»: «تمكّن من رضاعها» و لو نصب «الفصيل» على أنّه مفعول معه لصار المعنى: «لو تركت الناقة مع فصيلها في مكان واحد»، لأنّ و او المعية تدلّ على الاجتماع كلفظ «مع» كما يجيء في باب الإضافة.

فيصحّ الكلام و يؤدّي المقصود من دون تكلف و تقدير كان في العطف، فالتكلف الذي كان في العطف جعله ضعيفاً معنى فالنصب أولى و هو مختار عند المصنّف لسلامته من الضعف.

ولكن لا يخفى أنّه لا بدّ في صحة المعنى من اتحاد الزمان أيضاً، لأنّ تركها في مكان واحد مع تعدّد الزمان لا يستلزم أن ترضع الناقة ولدها و هو واضح.

(و أوجه) أي النصب على المفعول معه (السيرافيّ) بناء على قاعدته: إنّ كل ثان كان مؤثراً) بفتح الثاء (لأوّل أي مسبباً) و معلولاً (له) أي للأوّل (لا يجوز فيه إلاّ النصب) على أنّه المفعول معه، (إذ قولك: «جنت و زيدا» معناه «كنت السبب في مجيئه» بحيث «لو لم أكن أنا لما جاء».

(و التّصب) على المفعوليّة (إن) أمكن و (لم يجز العطف) مانع (يجب) نحو: «ما لك و زيدا» بالتّصب، لأنّ عطفه على الكاف لا يجوز، إذ لا يعطف على ضمير الجرّ إلا بإعادة الجرّ قاله في شرح الكافية و سيأتي في باب العطف اختيار جوازه (أو اعتقد) إذا لم يمكن التّصب على المفعوليّة (إضمار عامل) ناصب له (تصب) نحو: «علفتها تبناً و ماء بارداً»

القسم الثالث: ما ذكره بقوله: (والتصب على المفعوليّة إن أمكن و لم يجز العطف لمانع) لفظاً (يجب نحو: «ما لك و زيدا» بالتّصب) أي نصب «زيد» على كونه المفعول معه، (لأنّ عطفه على الكاف لا يجوز) في صنعة النحو، (إذ لا يعطف على ضمير الجرّ إلا بإعادة الجرّ قاله في شرح الكافية<sup>١</sup>)، (و) لكن (سيأتي) في هذا الكتاب (في باب العطف اختيار جوازه) في قوله: و عود خافض لدى عطف على ضمير خفّض لازماً قد جعلاً و ليس عندي لازماً إذ قد أتى في النظم والنثر الصحيح مثبّتاً

أو لم يجز العطف معنى و إن لم يكن في الكلام مانع لفظاً نحو: «مات زيد و طلوع الشمس»، فلا مانع صنعة من عطف «طلوع الشمس» على «زيد» و هو واضح، لكنّه لا يجوز معنى، لأنّ العطف يقتضي التشريك في المعنى و الطلوع لا يمكن اتصافه بالموت.

القسم الرابع: ما يمتنع فيه العطف و المفعول معه و لا يجوز شيء منها و إلى هذا القسم أشار بقوله: (أو اعتقد إذا لم يمكن النصب على المفعوليّة) أيضاً أي على كونه المفعول معه (إضمار عامل ناصب) مناسب (له) ليصحّ المعنى (تصب نحو: «علفتها تبناً و ماء بارداً»<sup>٢</sup>)، فلا يجوز في «ماء» العطف و لا كونه المفعول معه، أمّا العطف فلعدم المشاركة، لأنّ الماء لا يشارك التبن في التعليف كما هو واضح عند أهله، و أمّا امتناع كونه المفعول معه فلأنّ الماء لا يصاحب التبن المعلوف، لأنّ سقي الماء يقدّم على تعليف التبن أو يؤخّر و ذلك أيضاً معلوم عند أهله فيقدّر

١. شرح الكافية الشافية: ٦٩٣/٢.

٢. لم أقف على شاعره.

أي وسقيتها. تتمّة: يجب العطف إن لم يجز النصب نحو: «تشارك زيد و عمرو» لإفتقاره إلى فاعلين، فالأقسام حينئذ أربعة: راجع العطف، و واجبه، و راجع النصب، و واجبه.

للماء ناصب محذوف معطوف على الفعل المذكور (أي «و سقيتها) ماءً بارداً»، فيصحّ المعنى من دون أن يجعل «ماء» معطوفاً على التبن أو يجعل مفعولاً معه لفساد المعنى في كلتا الصورتين، قيل: في إحداهما من حيث القواعد النحويّة و في الأخرى من حيث المعنى على حسب ما فصلنا، فتأمل.

القسم الخامس: ما ذكره الشارح بقوله: (تتمّة: يجب العطف إن لم يجز النصب نحو: «تشارك زيد و عمرو» لافتقاره) أي باب التفاعل (إلى فاعلين) بإدّته بل بهيأته كما يتّين في علم الصرف. و يجب النصب أيضاً في نحو: «ضربت زيدا و عمراً»، لأنّ الأصل في هذا الواو كما أشرنا إليه العطف و إنّما يعدل عنه للنصّ على المصاحبة و في المثال المذكور لا يمكن التنصيص بالنصب على المعية و المصاحبة، لكون النصب في العطف الذي هو الأصل أظهر و أولى.

(فالأقسام حينئذ خمسة كما بيّنا لا (أربعة) كما زعم الشارح: الأوّل (راجع العطف و) الثاني (واجهه) أي واجب العطف و هو القسم الخامس الذي ذكره الشارح بقوله: «تتمّة» (و) الثالث (راجع النصب) و هو الذي ذكره المصنّف قسماً ثانياً (و) الرابع (واجهه) أي واجب النصب و هو الذي ذكره المصنّف قسماً رابعاً و لا يخفى عليك وجه ذكرها مشوّشاً، فإنّه يعرف بأدنى تأمل.

## الاستثناء

وهذه خاتمة المفاعيل، و عقبها المصنّف بما هو مفعول في المعنى فقال: الإستثناء و هو إخراج يالآ أو إحدى أخواتها حقيقة أو حكما من متعدّد.

---

### التبيين

(هذه خاتمة المفاعيل) عند الجمهور (و عقبها المصنّف بما هو مفعول في المعنى فقال: الاستثناء و هو اخراج بـ «إلآ») غير صفة (أو إحدى أخواتها حقيقة أو حكماً من متعدّد). و إنّما قيّدنا «إلآ» بكونها «غير صفة»، لأنّ الواقع بعد «إلآ» التي للصفة ليس مستثنى و لاهي من أدوات الاستثناء نحو: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهُةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾<sup>١</sup>، فـ «إلآ» في الآية صفة لـ «آلهة» نقل إعرابها إلى ما بعدها كما نقل إعراب «ال» الموصولة الاسميّة إلى ما بعدها في نحو: «جاءني الضارب زيدا» كما مرّ في الموصولات عند قوله: «و صفة صريحة صلة ال»<sup>٢</sup>. و ليست «إلآ» في الآية أداة الاستثناء لتعذّر الاستثناء فيها لعدم دخول الله تعالى في «آلهة» يقيناً ليكون المستثنى متصلاً فلم يتحقّق الدخول و هو شرط في صحّة الاستثناء المتصل و عدم خروج الله عنها ليصير منقطعاً على أنّ وجود الاستثناء المنقطع في فصيح الكلام أوّل الكلام و لأنّه لو جعلت «إلآ» أداة الاستثناء لصار معنى الآية حينئذ «لو كان فيها آلهة خارج عنها الله لفسدتا» و هذا المعنى لا يدلّ إلآ على أنّه ليس فيها آلهة خارج عنها الله، و بهذا لا يثبت الوجدانيّة المقصودة من الآية، لأنّ هذا المعنى لا يفي احتمال أن يكون حينئذ فيها آلهة غير خارج عنها الله بخلاف ما إذا كانت «إلآ» صفة لـ «آلهة» بمعنى «غير»، فإنّها تدلّ على أنّه ليس فيها آلهة موصوفة بأنّها غير الله و إذا لم يكن فيها آلهة موصوفة بأنّها غير الله يجب أن لا يتعدّد الآلهة، لأنّ التعدّد يستلزم المغايرة والمعنى حينئذ ينفىها، فيثبت الوجدانيّة المقصودة من الآية.

١ . الأنبياء: ٢٢.

٢ . الجزء الأوّل، الصفحة: ٢٢٢.

والمحتملات في قوله حقيقة أو حكماً ثلاثة:

**الأول:** أن المراد منها بيان قسيمي الإخراج، فالأول إشارة إلى الإخراج من كلام موجب نحو: «جائني القوم إلّا زيداً»، ف«زيداً» خارج عن «القوم» حقيقة، لأنه لولا الاستثناء لكان داخلًا في «القوم» عند نسبة المجيء إليهم، لأنه من جملة «القوم»؛ والثاني إشارة إلى الإخراج من كلام غير موجب نحو: «ما جائني القوم إلّا زيداً» فليس «زيداً» خارجاً عنهم إلّا حكماً، إذ ليس لـ «القوم» حينئذ مجيء حتى يدخل «زيد» فيهم عند إسناده إليهم؛ وهذا الاحتمال هو الذي يظهر من كلام أكثرهم.

**الثاني:** أن المراد منها بيان قسيمي المستثنى، فالأول يكون إشارة إلى الاستثناء المتصل نحو: «جاءني القوم إلّا زيداً» والثاني يكون إشارة إلى الاستثناء المنفصل أي المنقطع نحو: «جاءني القوم إلّا حمراً» والوجه فيها حينئذ ظاهر وهذا هو الذي يظهر من كلام بعض المحققين<sup>١</sup>.

**والثالث:** وهو أبعد الاحتمالات أن المراد بيان قسيمي الاستثناء، فالأول يكون إشارة إلى الاستثناء التام نحو: «جائني القوم إلّا زيداً» والثاني يكون إشارة إلى الاستثناء المفرغ نحو: «ما جائني إلّا زيد» وهو الذي توهمه بعض ودفعه واضح.

وفي المقام احتمال رابع وهو أن يكون المراد منها بيان قسيمي المتعدّد، فالأول يكون إشارة إلى المتعدّد الحقيقي نحو: «جائني القوم إلّا زيداً» والثاني يكون إشارة إلى المتعدّد الحكمي كالمصدر الذي يقع مستثنى منه للمفعول المطلق الذي وقع مستثنى نحو: ﴿إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾<sup>٢</sup> حيث يقدرّون المستثنى منه مصدراً قابلاً للشدّة والضعف ونحوهما ويجعلون المفعول المطلق الواقع بعد «إلا» قسماً منها دفعاً للزوم استثناء الشيء عن نفسه وقد بيّن هذا في علم المعاني وفي بعض كتب النحو مفصلاً، فعليك بمراجعتها.

١. لعلّه إشارة إلى الوقاد في شرح التصريح: ٥٣٧/١.

٢. الجائية: ٣٢.

(ما استثنت إلا مع تمام) و إيجاب (ينتصب) بها عند المصنّف.....

### أقسام الاستثناء

والاستثناء إمّا بـ «إلا» أو بغيرها من الأدوات، وفي صورتين إمّا تامّ أو غير تامّ وفي جميع الصور الأربع إمّا في كلام موجب أو غير موجب، وفي جميع هذه الصور المستثنى إمّا متعدّد وإمّا غير متعدّد وإمّا مقدّم وإمّا مؤخّر وإمّا متّصل وإمّا منقطع، وفي جميع هذه الصور «إلا» إمّا مكرّر وإمّا غير مكرّر وإمّا ذات توكيد وإمّا غير ذات توكيد وفي جميع هذه الصور إمّا يمكن استثناء كلّ مستثنى عمّا قبله وإمّا لا يمكن، فيحصل من ضرب كلّ سابق في للاحقه خمسمائة و اثنا عشر قسمًا بعضها صحيح وبعضها باطل وبعضها مجرد تصوّر، مثلاً كون المستثنى بأفعال الاستثناء منقطعاً باطل، و كون المستثنى في المفرغ مقدّمًا مجرد تصوّر، فعليك بمعرفة الصحيح والباطل و ما لا وجود له إلا تصوّراً، لأنّ المصنّف بيّن أحكام الصحيح من هذه الأقسام فبيّن أن بعضها منصوب وبعضها مرفوع وبعضها مجرور على تفصيل يذكر في المباحث الآتية.

### الاستثناء في الكلام التامّ الموجب

(ما استثنت «إلا» مع تمام) بأن يذكر المستثنى منه (و إيجاب) أي مع كون الكلام موجباً (ينتصب) وجوباً عند الجميع، سواء كان متّصلاً أم منقطعاً، ثمّ إنهم اختلفوا فيما ينتصب به على أقوال ثمانية:

**الأوّل:** أنّه ينتصب بنفس «إلا» و اختار المصنّف هنا هذا القول كما يظهر من قوله بعد عدّة

أبيات:

و ألغ «إلا» ذات توكيد كـ «لا

تمرر بهم إلا الفتى إلا العلى»

و إليه أشار الشارح بقوله: (بها عند المصنّف).

و بما قبلها عند السّيرافي، و بمقدّر عند الزّجاج .....

(و) الثاني: أنّه ينتصب (بها قبلها) من فعل و شبهه بواسطة «إلّا»، فيكون «إلّا» كالحروف الجازة المعدية للفعل اللازم، و هذا هو المراد ممّا ذكره في وجه التأخير من أنّ وصول العامل إليه بواسطة حرف و هذا القول هو المختار (عند السيرافي<sup>١</sup>).

والثالث: أنّه ينتصب بما قبلها من فعل و شبهه بلا واسطة «إلّا» و نسب هذا القول إلى ابن خروف<sup>٢</sup>.

(و) الرابع: أنّه ينتصب (بمقدّر) تدلّ على «إلّا» و هو «أستثني» و هذا القول المختار (عند الزّجاج<sup>٣</sup>)، هذا هو الأقوال التي ذكرها الشارح هاهنا بناء على شمول قوله: «بما قبلها» للثاني والثالث.

والخامس: أنّه ينتصب بتامية الكلام كما ينتصب التميّز بتامية المميّز في نحو: «خاتم فضة» و «عشرين درهماً».

والسادس: أنّه ينتصب بـ «أن» المشبهة بالفعل المفتوحة الهمزة المحذوفة هي و خبرها، فيكون المستثنى اسماً لها، فالتقدير في «جائني القوم إلّا زيداً»: «إلّا أنّ زيداً لم يجم» فحذف «أنّ» و «لم يجم» و بقي «زيداً» وحده<sup>٤</sup>.

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١٣٢.

٢. علي بن محمّد بن علي بن محمّد الحضرمي، أبو الحسن (م ٦٠٩ ق) عالم بالعربية، أندلسي من أهل إشبيلية. نسبته إلى حضرموت، ولعلّ أصله منها. قال ابن الساعي: كان يتنقل في البلاد ولا يسكن إلّا في الخانات ولم يتزوج قط ولا تسرى؛ وتوفّي بأشبيلية. له كتب منها شرح كتاب سيبويه سيّاه «تفحيح الألباب في شرح غوامض الكتاب» وحمله إلى سلطان المغرب فأعطاه ألف دينار و «شرح الجمل للزجاجي» في مجلّد، وله ردود كثيرة على بعض معاصريه. انظر: الأعلام: ٣٣٠/٤.

٣. شرح التصريح: ٥٤١/١.

٤. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١١.

٥. حكاة السيرافي عن الكسائي؛ شرح التصريح: ٥٤١/١.

نحو: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ (و) إن وقع (بعد نفي أو) ما هو (كنفي) و هو النهي و الإستفهام (انتخب) بفتح التاء (إتباع ما اتصل) للمستثنى منه في إعرابه على أنه بدل منه بدل بعض من كلّ .....

والسابع: أنه ينتصب بعامل معنويّ و هو مخالفة ما بعد «إلّا» لما قبلها<sup>١</sup>.

والثامن: أنّ «إلّا» مركبة من «إن» المحقفة من المشددة و «لا» النافية العاطفة<sup>٢</sup>، فإذا نصب المستثنى فالعامل «إن» المحقفة و إذا رفع المستثنى فالعامل هو العطف والتبعية أو العامل في المستثنى منه على اختلاف الأقوال في عامل التوابع هل هو معنويّ أم لفظيّ (نحو: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾<sup>٣</sup>) فيجري في ناصب «إيليس» كلّ واحد من الأقوال الثانية المذكورة. و يمكن جعل الآية مثلاً للمتصل والمنقطع و لذا لم يمثل الشارح لكلّ واحد منها على حدة و اكتفى في التمثيل بالآية.

### الاستثناء في الكلام المنفيّ أو شبهه

(و إن وقع) المستثنى بـ «إلّا» (بعد نفي أو ما هو كني و هو النهي والاستفهام انتخب) فعل أمر لا ماض مجهول فهو (بفتح التاء إتباع ما اتصل للمستثنى منه).  
حاصله أنه يختار جعل المستثنى المتصل تابعاً للمستثنى (في إعرابه) لا في معناه لكن هذا إذا لم يقدّم المستثنى على المستثنى منه و إلّا فالمختار النصب كما سيأتي.  
و اختلف فيه في أنّه من أي قسم من التوابع، فالشارح (على أنّه بدل منه) أي المستثنى منه (بدل بعض من كلّ) و آخرون على أنّه عطف نسق، لأنّ «إلّا» عندهم حرف عطف في باب الاستثناء خاصّة فهي عندهم كـ «لا» العاطفة من حيث العطف لفظاً لا معنى كما يجيء في باب عطف النسق في قوله:

١. حكي عن الكسائي؛ المصدر السابق.
٢. حكاها السيرافي عن الفراء؛ شرح التصريح: ٥٤٢/١.
٣. الحجر: ٣٠.



نحو: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾ ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرَاتُكَ﴾ ﴿وَمَنْ يَقْنُطْ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ﴾ و يجوز النصب. قال المصنّف : و هو عربيّ جيّد.

و أتبع لفظاً فحسب «بل» و «لا» «لكن» ك «لم» بيد امرؤ «لكن» طلا  
و يمكن أن يكون القائل بهذا القول من القائلين بتركيب «إلا» كما أشرنا إليه آنفاً فتأمل.  
مثال الواقع بعد النفي (نحو) قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾<sup>١</sup>، ف  
«أنفسهم» مستثنى متصل تابع لـ «شهداء» لفظاً على أنّه بدل بعض من كلّ أو عطف نسق.  
و مثال الواقع بعد النهي قوله تعالى: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرَاتُكَ﴾<sup>٢</sup>، ف «امراتك»  
مستثنى متصل تابع لـ «أحد» لفظاً على أنّه بدل بعض من كلّ أو عطف نسق.  
و مثال الواقع بعد الاستفهام قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْنُطْ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ﴾<sup>٣</sup>، ف  
«الضالون» مستثنى متصل تابع للضمير المستتر في «يقنط» على أنّه بدل بعض من كلّ أو عطف  
نسق.

(و يجوز) في هذا القسم أي المستثنى المتصل الواقع بعد النفي و شبهه (النصب) على  
الاستثناء، (قال المصنّف و هو) أي النصب على الاستثناء (عربيّ جيّد) و لذا ورد في بعض  
القراءات نصب «أنفسهم» و «امراتك» و «الضالون» في الآيات المذكورة.

١. النور: ٦.

٢. هود: ٨١.

٣. الحجر: ٥٦.

قال ابن النحاس: كل ما جاز فيه الإتيان جاز فيه التّصّب على الإستثناء و لا عكس.

قال ابن النحاس<sup>١</sup>: كل ما جاز فيه الإتيان جاز فيه التّصّب على الاستثناء و لا عكس) كلياً أي ليس كل ما جاز فيه التّصّب على الاستثناء جاز فيه الإتيان ولكن لا ينفى أنّ بطلان العكس إنّما هو فيما لم يؤوّل الكلام و إلا فيجوز العكس أيضاً كلياً.

قال ابن هشام<sup>٢</sup> في القاعدة الأولى من الباب الثامن: "قد يعطى الشيء حكم ما أشبهه في معناه أو في لفظه أو فيهما - إلى أن قال - العاشرة: رفع المستثنى على إبداله من الموجب في قراءة بعضهم ﴿فَسَرَبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾<sup>٣</sup> لما كان معناه «لم يكونوا منه» {أي من طالوت} بدليل ﴿فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ﴾<sup>٤</sup> {أي من النهر} ﴿فَلَيْسَ مِنِّي﴾<sup>٥</sup> و قيل: «إلا» و ما بعدها صفة، فقيل: إنّ الضمير يوصف في هذا الباب و قيل: مرادهم بالصفة عطف البيان و هذا لا يخلص من الاعتراض إن كان لازماً، لأنّ عطف البيان كالنعت، فلا يتبع الضمير و قيل: «قليل» مبتدأ حذف خبره أي «لم يشربوا»<sup>٦</sup> انتهى موضع الحاجة من كلامه.

والغرض من نقل هذا الكلام رفع الإشكال الوارد على الحديث المنقول عن المعصوم عليه السلام في فضل البكاء على الحسين عليه السلام، و هو: «كلّ عين باكية يوم القيامة إلا عين بكت على

١. أحمد بن محمد بن إسحاق المرادي المصري، أبو جعفر النحاس (م ٣٣٨ ق) مفسر، أديب؛ مولده ووفاته بمصر. كان من نظراء نطويه وابن الأنباري، زار العراق واجتمع بعلمائه. وصّف «تفسير القرآن» و «إعراب القرآن» و «تفسير أبيات سيبويه» و «ناسخ القرآن ومنسوخه» و «معاني القرآن» و «شرح العلقات السبع». انظر: الأعلام: ٢٠٨/١.

٢. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٥.

٣. البقرة: ٢٤٩.

٤. نفس الآية.

٥. نفس الآية.

٦. مغني اللبيب: ٨٨٧. ما بين { } اضافة من الأستاذ عليه السلام.

الحسين عليه السلام «<sup>١</sup> برفع «عين» الواقع :-«إلا» في الكلام الموجب، فالحديث الشريف كآلية الشريفة إشكالاً وتأويلاً.

فالتأويل الأول في الحديث: «لا يكون عين غير باكية و مسروراً فرحاً يوم القيامة إلا عين بكت على الحسين عليه السلام».

والتأويل الثاني فيه: «كلّ عين باكية يوم القيامة متّصف بكونها غير باكية على الحسين عليه السلام». هذا على كون «إلا» صفة و أما على العطف فالتأويل هكذا: «كلّ عين باكية يوم القيامة والعين الباكية عبارة عن عين غير باكية على الحسين عليه السلام».

والتأويل الثالث: أن «عين بكت على الحسين عليه السلام» مبتدأ حذف خبره أي «لم تبتك» ولكن على هذا التأويل يصير المستثنى منقطعاً والجملة منصوب المحلّ إن لم يؤوّل الكلام بالمنفيّ، و إلا فيجوز كونها مرفوع المحلّ على لغة بني تميم كما سيأتي عن قريب.

وقس على هذا، الحديث المشهور: «الناس كلّهم هالكون إلا العالمون»<sup>٢</sup> وأمثاله، قال المفتاح في جملة كلام له: "و نشدتك بالله أو أقسمت عليك أو عزمت عليك إلا فعلت كذا" مرادهم بما قبل «إلا» هاهنا النفي وهو «ما أطلب منك» فجاز أن تنصب و أن تشرك المستثنى في إعراب المستثنى منه و يسمّى هذا بدلاً<sup>٣</sup> انتهى.

و إذا تعدّر الإتيان على اللفظ مانع أتبع على المحلّ نحو: «لا إله إلا الله» فرفع اسم الجلالة تابعاً لمحلّ اسم «لا» النافية للجنس، لأنّه في محلّ رفع بالابتداء و لم يحمل على اللفظ، لأنّ الجنسيّة لا تعمل في المعرفة و لا في الموجب.

١. بحار الأنوار: ٢٩٣/٤٤؛ و في الحديث الشريف: «كلّ عين باكية يوم القيامة إلا عين بكت على مصاب الحسين عليه السلام».

٢. ما وجدته في المصادر المعتمدة.

٣. مفتاح العلوم: ١٠٤.

(و انصب ما انقطع) وجوباً نحو: ﴿مَا هُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا أَتْبَاعُ الظَّنِّ﴾ (و عن تميم فيه إبدال وقع) قال شاعرهم:

واعلم أنّ في هذه الكلمة الطيبة أقوالاً مشتتة ووجوهاً متفرقة لا يسمع المقام لذكر جميعها، فلنقتصر على ما ذكره في شرح خطبة اللمعة الدمشقية وهذا نصه: "«لا» فيها هي النافية للجنس و«إله» اسمها؛ قيل: والخبر محذوف تقديره «موجود» ويضعف بأنّه لا يفي إمكان إله معبود بالحقّ غيره تعالى، لأنّ الإمكان أعمّ من الوجود، وقيل: «ممكن» وفيه أنّه لا يقتضي وجوده بالفعل، وقيل: «مستحقّ للعبادة» وفيه أنّه لا يدل على نفي التعدّد مطلقاً. وذهب المحقّقون إلى عدم الاحتياج إلى الخبر وأنّ «إلا الله» مبتدأ وخبره «لا إله»، إذ كان الأصل «الله إله» فلما أريد الحصر زيد «لا» و«إلا» ومعناه «الله إله» ومعبود بالحق لا غيره؛ أو أنّها نقلت شرعاً إلى نفي الإمكان والوجود عن إله سوى الله مع الدلالة على وجوده تعالى وإن لم تدلّ عليه لغة<sup>١</sup> انتهى. وهذا الأخير هو الحقّ كما بيّناه في شرح الصمدية<sup>٢</sup>.

### الاستثناء المنقطع

(وانصب ما انقطع) أي انصب المستثنى المنقطع (وجوباً) عند الحجازيين ولا يجوز عندهم الإبتاع، إذ لا يتصوّر فيه حينئذ إلابد الغلط وهو كما قال البيانون لا يقع في كلام المتكلم الفصيح، لأنّ الغلط لا يصدر من المتكلم إلا بطريق السهو والغفلة والمستثنى المنقطع إنّما يصدر منه بطريق الروية والفكر، فتأمل (نحو): ﴿مَا هُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا أَتْبَاعُ الظَّنِّ﴾<sup>٣</sup> بنصب «أتباع الظنّ»، لأنّ الظنّ ليس من أفراد العلم بالمعنى المتعارف فهو مستثنى منقطع فيجب نصبه. (و عن تميم فيه إبدال وقع، قال شاعرهم:

١. الروضة البهية: ٣٧/١.

٢. الكلام المفيد: ١٣٦.

٣. النساء: ١٥٧.

و بلدة ليس لها أنيس إلا العافير و إلا العيس  
 (و غير نصب سابق) على المستثنى منه، أي إتباعه (في النفي قد يأتي) كقول حسّان:  
 لأنهم يرجون منه شفاعاة إذا لم يكن إلا النبيون شافع  
 (و لكن نصبه اختر إن ورد) كقوله:

و بلدة ليس لها أنيس إلا العافير و إلا العيس)<sup>١</sup>  
 برفع «العافير» و «العيس»، لأنهما غير ذوات العقول فليست من أفراد «الأنيس»، إذ المراد  
 به ذوو العقول.

### المستثنى المقدم على المستثنى منه

هذا الحكم أي وجوب نصب المستثنى في الموجب مطلقاً و اختياره في المنفي و شبهه إذا كان  
 متصلاً و وجوبه في المنفي إذا كان منقطعاً و كلّ هذه الأحكام إنّها تجري فيما يكون المستثنى  
 مؤخراً عن المستثنى منه، و أمّا إذا قدّم المستثنى على المستثنى منه فله حكم ذكره بقوله (و غير  
 نصب) مستثنى (سابق على المستثنى منه أي إتباعه في النفي قد يأتي) عند الحجازيين إذا كان  
 متصلاً (كقول حسّان)<sup>٢</sup> و هو من الحجازيين:

(لأنهم يرجون منه شفاعاة إذا لم يكن إلا النبيون شافع)  
 فأتبع «النبيون» و هو مستثنى متصل قدّم على المستثنى منه و هو «شافع» (ولكن نصبه اختر  
 إن ورد كقوله:

١. قاله نزال بن غلاب أو جران العود؛ انظر: شرح أبيات سيويه: ١٣٦/٢.

٢. حسّان بن ثابت بن المنذر الخزرجي الأنصاري، أبو الوليد (م ٥٤ق) الصحابي، أحد المخضرمين الذين  
 أدركوا الجاهلية والإسلام، عاش ستين سنة في الجاهلية، ومثلها في الإسلام؛ عمي قبيل وفاته، وقد انقرض  
 عقبه. انظر: الأعلام: ١٧٦/٢.

و ما لي إلا آل أحمد شيعة و ما لي إلا مذهب الحق مذهب  
 أما في الإيجاب فلا يجوز غير النصب نحو: «قام إلا زيداً القوم» (و إن يفرغ سابق إلا لما  
 بعد) أي للعمل فيه (يكن) ما بعد (كما لو إلا عدما) فيعرب على حسب ما يقتضيه ما  
 قبلها، و ذلك لا يقع إلا بعد نفي أو شبهه ك: «لا تزر إلا فتي» «لا يتبع إلا الهدى» و  
 «هل زكى إلا الورع؟».

و مالي إلا آل أحمد شيعة و مالي إلا مذهب الحق مذهب<sup>١</sup>  
 بنصب «آل» و «مذهب» الأول و هما مستثنيان مقدّمان و المختار نصبهما.  
 هذا حكم المستثنى المقدّم في الكلام المنفي و (أما) المستثنى المقدّم (في الإيجاب فلا يجوز) فيه  
 (غير النصب نحو: «قام إلا زيداً القوم») بنصب «زيداً» وجوباً.

### الاستثناء المفرغ

(و إن يفرغ سابق) أي إن حذف المستثنى منه من الكلام السابق على («إلا») فحينئذ يكون  
 «إلا» وجوده كعدمه بالنسبة (لما بعد) «إلا» (أي للعمل فيه) أي فيما بعد، والحاصل: إن يفرغ  
 سابق أي الكلام بأن يحذف منه المستثنى منه فحينئذ (يكن) حكم (ما بعد) «إلا» (كما لو «إلا»  
 عدما، فيعرب) ما بعد «إلا» أي المستثنى (على حسب ما يقتضيه ما قبلها) فإن كان ما قبلها  
 يطلب مرفوعاً رفع ما بعدها و إن كان يطلب منصوباً نصب.

(و ذلك) أي المستثنى المفرغ (لا يقع إلا بعد نفي أو شبهه) و وجهه ما قاله علماء المعاني من  
 أنك لو قلت: «ضربت إلا زيداً» لكان المعنى: «إنك ضربت جميع الناس إلا زيداً» و ذلك  
 مستحيل (ك «لا تزر إلا فتي»)، ف «فتى» منصوب على حسب اقتضاء ما قبل «إلا» إذ «لا تزر»  
 يطلب منصوباً بالمفعوليّة و نحو: («لا تتبع إلا الهدى»)، فرفع «الهدى» لأنّ ما قبل «إلا» فعل  
 مجهول يطلب نائب الفاعل (و) نحو: («هل زكى إلا الورع») فرفع «الورع» لأنّ ما قبل «إلا»  
 فعل معلوم يقتضي فاعلاً.

١. هذا البيت لشاعر أهل البيت عليه السلام الكميّ بن زيد الأسديّ عليه السلام. انظر: معجم ديوان الأدب: ٢٨٠ / ١.

(و أُلغِ إلّا ذات توكيد) و هي التي تلاها اسم مماثل لما قبلها، أو تلت عاطفاً فاجعلها كالمعدومة (كلا تمر بهم إلّا الفتى إلّا العلى) .....

فإن قلت: قد جاء المستثنى المفرغ في الإيجاب نحو قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا لَكِثْرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾<sup>١</sup> و قوله تعالى: ﴿وَيَأْتِي اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ﴾<sup>٢</sup> فكيف قول الشارح: «و ذلك لا يقع إلّا بعد نفي أو شبهه»؟

قلت: قد أولوا الآيتين و أمثالهما بالنفي، فقالوا في الآية الأولى: إنّ المعنى «و إنّها ليست سهلة إلّا على الخاشعين» و في الثانية: إنّ المعنى «لا يريد الله إلّا أن يتمّ نوره»، فصحّ قول الشارح و لا غبار عليه.

و إلى توجيه الآية يشير بعضهم حيث يقول: يجوز وقوع الاستثناء المفرغ في الإيجاب بشرطين: الأوّل أن يكون ما بعد «إلّا» فضلة والثاني: أن تحصل فائدة نحو: «قرأت إلّا يوم الجمعة» أي «أوقعت القراءة كلّ يوم إلّا يوم الجمعة»، لظهور أنّه لا يريد المتكلم جميع أيام الدنيا بل أيام الأسبوع أو الشهر أو نحو ذلك، فإن كان عمدة أو لم تحصل فائدة لم يجوز.

### تكرار «إلّا»

(و أُلغِ «إلّا» ذات توكيد) أي مكرّر (و هي التي تلاها اسم مماثل لما قبلها) معنى بحيث يمكن جعله عطف بيان لما قبلها (أو تلت) «إلّا» (عاطفاً) بحيث يمكن عطف ما بعدها على ما قبلها و إذا كانت على أحد الوجهين (فاجعلها كالمعدومة) ثمّ اجعل ما بعد «إلّا» الثانية في الصورة الأولى عطف بيان أو بدلاً لما بعد «إلّا» الأولى و اجعل ما بعد «إلّا» الثانية في الصورة الثانية عطف نسق على ما بعد «إلّا» الأولى.

مثال الصورة الأولى (ك «لا تمر بهم إلّا الفتى إلّا العلى») و الأصل «إلّا الفتى العلى»، ف «العلى» عطف بيان لـ «الفتى» أو بدل له، لأنّ «إلّا» الثانية لم تحدث معنى جديداً لم يكن قبل

١. البقرة: ٤٥.

٢. التوبة: ٣٢.

و كقوله :

ما لك من شيخك إلا عمله إلا رسيمه و إلا رمله  
(و إن تكرر) إلا (لا لتوكيد فمع تفرغ) من المستثنى منه بأن حذف (التأثير بالعامل)  
الواقع قبل إلا (دع في واحد مما يـألا استثنى) مقدماً كان أو لا (و ليس .....)

دخولها، لأن ما بعدها تابع لما قبلها في الإعراب والخروج و «الفتى» و «العلی» اسمان لشخص واحد أو لفظان مترادفان ولو بالالتزام، لأن الفتوة و علو الهمة متلازمان غالباً ولا عمل لـ «إلا» الثانية، بل هي ملغاة عن العمل و «العلی» معمول لما يعمل في التابع على اختلاف الأقوال.

(و مثال الصورة الثانية (كقوله:

مالك من شيخك إلا عمله إلا رسيمه و إلا رمله)<sup>١</sup>

فـ «رسيمه» من قسم الصورة الأولى فهو عطف بيان أو بدل لـ «عمله» و «رملة» معطوف على «رسيمه» و «إلا» فيها مكررة ملغاة، لأنها لم تخرج شيئاً و لم تحدث معنى جديداً، لأن ما بعدها تابع لما قبلها في الإعراب والخروج.

(و إن تكرر «إلا» لا لتوكيد) بل لإحداث معنى جديد لم يكن قبل دخولها بأن تخرج ما بعدها مثل ما تخرج ما قبلها. حاصله أن يكون كل واحدة من المكررتين أو المكررات لإخراج شيء على حدة كالمثال الآتي لا أن يكون المخرج بكل واحدة منها عين المخرج بالأخرى أو معطوفاً على المخرج بالأخرى كالصورتين المتقدمتين (فمع تفرغ من المستثنى منه بأن حذف التأثير) أي العمل (بالعامل الواقع قبل «إلا» دع في واحد مما بـ «إلا» استثنى)، سواء كان مقتضى العامل في ذلك الواحد النصب أم الرفع و سواء (مقدماً كان) ذلك على بقية المستثنيات (أو لا) بأن كان مؤخرأ عنها أو في أثنائها (و ليس) تأثير العامل في الواحد من



عن نصب سواه مغني) نحو: «ما قام إلا زيد إلا عمرا إلا بكرا» (و دون تفرّيع مع التقدّم) لجميع المستثنيات على المستثنى منه (نصب الجميع احكم به و التزم) و لا تدع العامل يؤثّر في شيء منها نحو: «قام إلا زيدا إلا عمرا إلا خالدًا القوم».

المستثنيات (عن نصب سواه) أي سوى ذاك الواحد أي بقية المستثنيات (مغني) و ذلك لأنّ العامل لا يعمل من جهة واحدة في أزيد من معمول واحد كما بيّناه في شرحنا على الصمدية في باب التوابع<sup>١</sup>.

و اعلم أنا جرّينا في شرح هذه الجملة على تركيب «خالد» لا على تركيب بعض المحقّقين من المحشّين، لأنّ تركيبه بعيد عن الصواب إلا مسألة لغة ربيّعة في الوقف على السكون في لفظ «مغني».

مثال تأثير العامل في الواحد إذا كان مقتضاه الرفع (نحو: «ما قام إلا زيد إلا عمراً إلا بكراً») فتركنا العامل أن يؤثّر في «زيد» و هو مقدّم على بقية المستثنيات و مقتضى العامل الرفع و إن شئت اترك العامل أن يؤثّر في الثاني أو الثالث و هكذا.

و مثال تأثير العامل في الواحد إذا كان مقتضاه النصب نحو: «ما ضربت إلا زيدا إلا عمراً إلا بكراً» فاترك العامل أن يؤثّر في واحد من المستثنيات النصب و أنت بالخيار في أن تجعل ذاك الواحد الأوّل أو الثاني أو الثالث و يعرف ذاك الواحد بالقرينة إن احتجنا إلى معرفته، هذا كلّه إذا كان الاستثناء مفرّغاً.

(و دون تفرّيع مع التقدّم لجميع المستثنيات على المستثنى منه نصب الجميع احكم به) أي بـ «إلا» لا بالعامل (والتزم و لاتدع العامل يؤثّر في شيء منها نحو: «قام إلا زيدا إلا عمراً إلا خالدًا القوم»)، فنصب جميع المستثنيات المتقدّمة على المستثنى منه أعني «القوم».

(و انصب لتأخير) لجميع المستثنيات عن المستثنى منه كلّها في غير ما ذكر في قوله: (و جيء بواحد منها) معرباً (كما لو كان) وحده (دون زائد) عليه فانصبه و ارفعه حيث يقتضي ذلك على ما تقدّم. (كلم يفوا إلّا امرؤ إلّا علي) برفع الأوّل و نصب الثاني و «قاموا إلّا زيدا إلّا عمراً إلّا خالداً» بنصب الجميع إذ لو لم يكن إلّا الأوّل لوجب نصبه.

(وانصب لتأخير المستثنيات عن المستثنى منه) انصب (كلّها غير ما ذكر في قوله: «و جيء بواحد منها» معرباً كما لو كان وحده دون زائد عليه فانصبه) أي ذلك الواحد مطلقاً، سواء كان متصلاً أو منقطعاً حيث يقتضي ذلك أي إذا كان الكلام موجباً على ما تقدّم في أول الباب من قول الناظم: «ما استثنت «إلّا» مع تمام ينتصب»<sup>١</sup> و حينئذ ينتصب بقية المستثنيات أيضاً (و ارفعه حيث يقتضي ذلك) أي إذا كان الكلام غير موجب والمستثنى متصلاً (على ما تقدّم<sup>٢</sup>) من قوله: "و بعد نفي أو كني انتخب، إتباع ما اتصل و انصب ما انقطع" (ك «لم يفوا إلّا امرؤ إلّا علي» برفع) المستثنى (الأوّل) و هو «امرؤ» على أنّه بدل من ضمير الجمع أعني الواو في «يفوا» و أصله «يفون» حذفت نونه بدخول «لم» (و نصب) المستثنى (الثاني) على لغة ربيعة و يجوز العكس أيضاً بأن ترفع الثاني و تنصب الأوّل.

هذا إذا كان الكلام غير موجب، (و) أمّا إذا كان الكلام موجباً فنحو قوله: («قاموا إلّا زيداً إلّا عمراً إلّا خالداً» بنصب الجميع، إذ لو لم يكن إلّا) المستثنى (الأوّل لوجب نصبه).  
حاصل الكلام في المقام أنّ التكرار لا يوجب الفرق في الحكم من حيث الإعراب، فحكم المستثنى مع التكرار مثل حكمه مع عدم التكرار.

١. انظر: الصفحة: ١٦٣.

٢. انظر: الصفحة: ١٦٥.

(و حكمها) أي ما بعد المستثنى الأوّل من المستثنيات إذا لم يمكن استثناء بعضها من بعض (في القصد حكم) المستثنى (الأوّل) فإن كان خارجاً بأن كان الأوّل استثناء من موجب فما بعده كذلك، و إن كان داخلياً بأن كان استثناء من غير موجب فما بعده كذلك، فإن أمكن استثناء بعضها من بعض نحو: «له عندي أربعون إلّا عشرين إلّا عشرة إلّا خمسة إلّا اثنين» استثنى كلّ واحد ممّا قبله .....

(و حكمها أي ما بعد المستثنى الأوّل من المستثنيات إذا لم يكن استثناء بعضها من بعض في القصد) أي في الإخراج والإدخال (حكم المستثنى الأوّل) فيثبت لها ما يثبت للمستثنى الأوّل. (فإن كان) المستثنى الأوّل (خارجاً بأن كان الأوّل استثناء من موجب فما بعده كذلك) يكون خارجاً، ففي قولك: «قام القوم إلّا زيداً إلّا بكرة» الجميع مخرجون، لأنّ الأوّل مخرج.

(و إن كان) المستثنى الأوّل (داخلياً بأن كان استثناء من غير موجب فما بعده كذلك) يكون داخلياً ففي قولك: «ما قام أحد إلّا زيد إلّا عمر إلّا بكر» الجميع داخلون، لأنّ الأوّل داخل. هذا كلّ إذا لم يمكن استثناء بعض من بعض أي استثناء كلّ لاحق من سابقه كالمثالين المذكورين، إذ لا يمكن استثناء «بكر» من «عمر» ولا استثناء «عمر» من «زيد».

(فإن أمكن استثناء بعضها من بعض) بأن يكون المستثنيات المكررة من الأعداد ويكون كلّ عدد لاحق أقلّ من سابقه ليمكن إخراج كلّ لاحق عن سابقه (نحو) قول المديون حين الإقرار بالدين: «له عندي أربعون إلّا عشرين إلّا عشرة إلّا خمسة إلّا اثنين»، فللاستثناء حينئذ طرق مذكورة في المطوّلات ذكر الشارح اثنين منها:

الأوّل: أنّه (استثنى كلّ واحد) من الأعداد (مما قبله)، ففي المثال المذكور يستثنى «عشرين» من «أربعين» فيبقى من «أربعين» عشرون، ثمّ يستثنى من العشرين الخارج من الأربعين عشرة و نضمّ هذه العشرة إلى العشرين الباقي من الأربعين فيصير الباقي ثلاثين، ثمّ يستثنى من هذه العشرة التي ضممنها إلى العشرين خمسة فيصير الباقي خمسة و عشرين، ثمّ يستثنى من هذه

أو أسقط الأوتار و ضمّ الباقي بعد الإسقاط الأشفاع، فالمجتمع هو الباقي بعد الاستثناء  
 قاله في شرح الكافية. (و استثن مجروراً بغير) لإضافته له حال كونه (معرباً بما لمستثنى بيّلاً  
 نسبا) من وجوب نصب .....

الخمسة الخارجة من العشرة اثنين ونضمّه إلى الخمسة والعشرين الباقي فيصير الباقي سبعة و  
 عشرين.

الثاني: ما ذكره بقوله: (أو أسقط الأوتار) أي المستثنى الأول والثالث وهما «عشرين» و  
 «خمسة» فيصير الباقي من «أربعين» بعد إسقاطها خمسة عشر (و) حيثذ (ضمّ إلى) هذا (الباقي  
 بعد الإسقاط الأشفاع) أي الثاني والرابع وهما «عشرة» و «اثنين»، فالمجتمع من خمسة عشر  
 و عشرة و اثنين يصير سبعة و عشرين و (هو الباقي) من «أربعين» (بعد الاستثناء قاله) أي  
 الطريق الثاني (في شرح الكافية)<sup>١</sup>.

### باقي أدوات الاستثناء

إلى هنا كان الكلام في أقسام المستثنى بـ «إلا» و أما المباحث الآتية فالكلام فيها إنّا يكون  
 في المستثنى بغير «إلا» من أدوات الاستثناء.

### الاستثناء بـ «غير»

(واستثن مجروراً بـ «غير»)، حاصله أنه إذا كان الاستثناء بـ «غير» فالمستثنى مجرور (لإضافته)  
 أي «غير» (له) أي إلى المستثنى (حال كونه) أي نفس «غير» (معرباً بما لمستثنى بـ «إلا» نسب)،  
 يعني حكم نفس «غير» من حيث الإعراب حكم مستثنى بـ «إلا» (من وجوب نصب) إذا كان  
 الكلام تاماً موجباً نحو: «جائني القوم غير زيد» بنصب «غير» وجوباً كما تقول: «جائني القوم  
 إلا زيداً». و كذلك يجب النصب إذا كان الكلام غير موجب والمستثنى منقطعاً

و اختياره و إتباع على ما تقدّم .....

نحو: «ما جائني القوم غير حمار» بنصب «غير» وجوباً كما نصب «إتباع الظنّ» وجوباً في قوله تعالى: ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ﴾<sup>١</sup>. و عن تميم في «غير» حينئذ إبدال وقع فتقول على لغة تميم: «ما جائني القوم غير زيد» برفع «غير» كما رفع شاعرهم «اليعافير» و «العيس» في البيت المذكور<sup>٢</sup>.

(و) من (اختياره) أي النصب على الاستثناء (و إتباع) على البديل إذا كان المستثنى متصلاً سابقاً على المستثنى منه و كان الكلام غير موجب نحو: «ما قام غير زيد القوم» برفع «غير» على البديل كما رفع «النبّيون» في قول حسّان على البديل<sup>٣</sup> ولكن نصب «غير» اختر إن ورد كما اختر نصب «آل أحمد» و «مذهب الحق»<sup>٤</sup> في قول حسّان و إن كان المستثنى مؤخراً نحو: «ما قام القوم غير زيد»، فانتخب إتباع «غير» على البديل كما قيل لك: انتخب إتباع «أنفسهم» و «امرأتك» و «الضالون» في الآيات الثلاث المذكورة<sup>٥</sup> و يجوز النصب أيضاً و هو عربي جيّد و هكذا قس «غير» على المستثنى بـ «إلا» في المستثنى المقرّع و فيما إذا كرر «غير» لتأكيد أو غير تأكيد مع التفرّيع و دون تفرّيع مقدّماً كان «غير» أو غير مقدّم (على) حسب (ما تقدّم) من الأحكام و الأقسام.

والأصل في استعمال «غير» أن يوصف بها والموصوف بها إمّا نكرة محضة نحو: «جائني رجل غير زيد»، ف «غير» وصف «رجل» ولا أثر لإضافتها إلى المعرفة، لأنّها لا تتعرّف بالإضافة، أو الموصوف بها ما هو معرفة لفظاً و نكرة معنى نحو: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ

١. النساء: ١٥٧.

٢. انظر الصفحة: ١٧٠.

٣. انظر الصفحة: ١٧٠.

٤. انظر الصفحة: ١٧١.

٥. انظر الصفحة: ١٦٦.

و لكونها موضوعة في الأصل لإفادة المغايرة، شاركت إلاً في الإخراج الذي معناه المغايرة، و لم تكن متضمنة معناها فهذا لم تبين. (و لسوى) بكسر السين مقصوراً و ممدوداً و (سوى) بضمها مقصوراً و (سواء) بفتحها ممدوداً (اجعلا على) القول (الأصح ما لغير جعل) من استثناء و إعراب بما نسب للمستثنى بإلاً .....

عَلَيْهِمْ<sup>١</sup>، ف «غير المغضوب» صفة «الذين أنعمت»، لأنّ الموصول الذي صلته غير معهودة نكرة معنى والمنعم عليهم في الآية كذلك، لأنّهم جنس مبهم غير معلوم بعينه.  
و قيل<sup>٢</sup>: «غير» تتعرّف بالإضافة إذا أضيفت إلى أحد الضدين لا ثالث لهما، فعليه قوله «غير» بدل عن «الذين» لا صفة.

(و لكونها موضوعة في الأصل لإفادة المغايرة) خرجت في باب الاستثناء عن الصفية (فشاركت «إلاً» في الإخراج) والاستثناء (الذي معناه المغايرة) كما قد تخرج «إلاً» عن الاستثناء و تستعمل صفة و قد أشرنا إليه سابقاً في باب الضمائر فليراجع (ولم تكن) «غير» (متضمنة معناها) أي «إلاً» (فلذا لم تبين) إلاً في بعض الصور كما يأتي في باب الإضافة.  
و قيل: هي متضمنة معنى «إلاً» و لم تبين لعروض التضمن مع لزومها الإضافة.

### الاستثناء بـ «سوى»

(و لـ «سوى») و فيها أربع لغات: الأولى (بكسر السين مقصوراً و) الثانية «سواء» بكسر السين (ممدوداً و) الثالثة («سوى» بضمها) أي بضمّ السين (مقصوراً و) الرابعة («سواء» بفتحها) أي بفتح السين (ممدوداً، اجعل على القول الأصح) من كونها ظرفاً متصرفاً (ما) أي أحكاماً (لـ «غير» جعل من استثناء و إعراب بها نسب لمستثنى بـ «إلاً»)، ف «سوى» بلغاتها

١. الفاتحة: ٧.

٢. هذا مذهب السيرافي؛ انشر: شرح التصريح: ٥٥٦/١ و قاله ابن مالك في شرح الكافية الشافية: ٩١٦/٢.

و مقابل الأصحّ قول سيبويه: إنّها لا تستعمل إلاّ طرفاً و لا تخرج عنه إلاّ في الضرورة، و ردّه المصنّف بورودها مجرورة بمن في قوله ﷺ: «دعوت ربّي أن لا يسلط على أمّتي عدوّاً من سوى أنفسهم» و فاعلاً في قوله:

و لم يبق سوى العدوا      ن دناهم كما دانوا

و مبتدأ في قوله: «فسواك بائعها و أنت المشتري»

و اسماً ليس في قوله:

أ أترك ليلي ليس بيني و بينها      سوى ليلة إنّ إذا لصور

الأربع ك «غير» في وجوب جرّ المستثنى بها و في إعرابها إعراب المستثنى بـ «إلاّ» حسبها فصلناه لك فيما تقدّم فلانعيده.

(و مقابل الأصحّ قول سيبويه<sup>١</sup>): إنّ «سوى» بلغاتها الأربع غير متصرّفة و (إنّما لا تستعمل إلاّ طرفاً و لا تخرج عنه) أي عن كونه طرفاً (إلاّ في الضرورة<sup>٢</sup> و ردّ المصنّف بورودها مجرورة بـ «من» في قوله ﷺ: «دعوت ربّي أن لا يسلط على أمّتي عدوّاً من سوى أنفسهم<sup>٣</sup>) و فيه نظر ظاهر (و فاعلاً في قوله:

و لم يبق سوى العدوا      ن دناهم كما دانوا<sup>٤</sup>

و مبتدأ في قوله: «فسواك بائعها و أنت المشتري»<sup>٥</sup> و اسماً لـ «ليس» في قوله:

أ أترك ليلي ليس بيني و بينها      سوى ليلة إنّ إذا لصور<sup>٦</sup>

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٤٩.

٢. انظر: شرح التصريح: ٥٥٩/١.

٣. ما وجدته بهذا اللفظ في الكتب الروائية؛ نعم منقول مع تغيير ما في كتب العامة و من طرفهم، انظر: صحيح مسلم: ٢٢١٥/٤.

٤. لشهل بن سنان؛ انظر: شرح التصريح: ٥٦٠/١.

٥. قاله ابن المولى ليزيد بن حاتم؛ انظر: شرح ديوان الحماسة: ١٢٣٥.

٦. البيت للمجنون، انظر قصته في مصارع العشاق: ٩٩/٢.

و قال الرّماني: إنّها تستعمل ظرفاً غالباً وكغير قليلها، واختاره ابن هشام. (و استثن ناصباً) للمستثنى (بليس) على أنّه خبرها و اسمها مستتر كقوله ﷺ: «ما أهر الدّم و ذكر اسم الله عليه فكلوا منه ليس السنّ و الظفر».

و في جميع ذلك نظر لكونها ضرورة، (و قال الرّماني<sup>١</sup>: إنّها تستعمل ظرفاً غالباً) أي تستعمل مفعولاً فيه غالباً (و كـ «غير») يعني أداة للاستثناء (قليلاً و اختاره ابن هشام<sup>٢</sup>).

### الاستثناء بـ «ليس»

(و استثن ناصباً للمستثنى بـ «ليس» على أنّه) أي المستثنى (خبرها و اسمها) ضمير (مستتر) فيها وجوباً على قول تقدّم في باب الضائرت و اختلف في مرجع هذا الضمير على ثلاثة أقوال:

**الأول:** أنّه راجع إلى اسم الفاعل من الفعل المذكور كـ «الجائي» في مثل: «جائي القوم ليس زيداً» فتقديره «ليس الجائي زيداً».

**والثاني:** أنّه راجع إلى «بعض» المفهوم من المستثنى منه (كقوله ﷺ: "ما أهر الدّم و ذكر اسم الله عليه فكلوا منه ليس السنّ و الظفر"<sup>٣</sup>)، فالضمير المستتر في «ليس» راجع إلى «بعض» المفهوم من لفظة «من» في «منه»، فتأمل.

**والثالث:** أنّه راجع إلى مصدر الفعل المذكور، ففي «جائي القوم ليس زيداً» التقدير: «ليس قيام القوم قيام زيد»، فالمستثنى على هذا هو القيام المضاف إلى «زيد»، فحذف المضاف و أقيم «زيداً» مقامه.

١. علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرّماني (م ٣٨٤ ق) باحث معتزلي مفسر، من كبار النحاة أصله من سامراء، ومولده ووفاته ببغداد. له نحو مئة مصنف، منها «الاسماء والصفات» و «صنفة الاستدلال في الاعتزال» سبعة مجلّدات، «شرح أصول ابن السراج» و «شرح سيبويه» و «معاني الحروف» رسالة صغيرة، لعلها المسماة «منازل الحروف». انظر: الأعلام: ٣١٧/٤.
٢. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٥.
٣. رويت من طرق العامة؛ انظر: مصنف عبد الرزاق: ٤/٤٦٥.



(و) كذا (خلا) نحو: «قام القوم خلا زيدا». (و) المستثنى (بعدا و يكون) الكائن (بعد لا) كذا أيضا نحو: «قام القوم لا يكون زيدا» و اسمها كليس.

و في هذا التقدير تكلف مستغنى عنه و لذا لم يذكر هذا القول أكثر النحويين و اكتفوا بالقولين الأولين، و كذلك القول في الضمائر المستترة في الأفعال الآتية حرفاً بحرف.

و جميع أفعال الاستثناء لاتستعمل إلا في المتصل؛ و كل واحد منها في محلّ النصب على الحالّية فقط إلا «خلا» و «عدا» إذا دخل عليها «ما» المصدرية، فيجوز فيها حينئذ النصب على الظرفية أيضاً بتقدير مضاف نحو: «جائي القوم ما خلا زيداً و ما عدا عمراً»، فالتقدير فيها على الظرفية «وقت خلو بعضهم و عدو بعضهم أو وقت خلو الجائي و عدو الجائي زيداً» أو «وقت خلو مجيئهم» أو «عدو مجيئهم مجيء زيد» على التوجيه السابق في القول الثالث.

و جميع هذه الأفعال لاتستعمل في الاستثناء إلا مفرداً أي لاتثنى و لاتجمع، لأنّها قائمة مقام «إلا» و هي غير متصرفة و لذا لايدخل عليها «قد» مع كونها حالاً لتكون أشبه بـ «إلا»، إذ هي لاتدخل عليها «قد»، لأنّها من مختصات الأفعال.

### الاستثناء بـ «خلا»

(و) كذا استثن ناصباً بـ «خلا» (على المفعول به) نحو: «قام القوم خلا زيداً» و قد مضى حكم الضمير المستتر فيها و بيان محلّها فلانعيده و هي أي «خلا» كان في الأصل لازماً يتعدى بـ «من» و قد يتضمّن معنى «جاوز» أو يحذف «من» فيتعدى بنفسه و التزموا التضمّن أو الحذف و الإيصال ليكون ما بعدها كما بعد «إلا» التي هي أمّ الباب.

### الاستثناء بـ «عدا» و «لا يكون»

(و) المستثنى بـ «عدا» و بـ «يكون» الكائن بعد «لا» (النافية) كذا أيضاً) فينصب ما بعد «عدا» على أنّه المفعول به و قد مرّ مثاله و ينصب بعد «لا يكون» على الخبرية (نحو: «قاموا لا يكون زيداً» و اسمها) ضمير مستتر فيه و هي (كـ «ليس») في جميع الأحكام.

(و اجرر بسابقي يكون) و هما خلا و عدا (إن ترد) نحو: «خلا الله لا أرجو سواك»  
«عدا الشمطاء و الطفل الصغير» (و) إن وقعا (بعد ما انصب) بمما حتما لأتّما فعلان  
إذ ما الداخلة عليهما مصدرية، و هي لا تدخل إلا على الجملة الفعلية كقوله: «ألا كلّ  
شيء ما خلا الله باطل»، «بمّل التدامي ما عداني فإتني».

(و اجرر) المستثنى (بسابقي يكون) و هما «خلا» و «عدا» إن ترد) و هما حينئذ حرفا جرّ  
كما سيصرح به الناظم (نحو: «خلا الله لا أرجو سواك»<sup>١</sup>) و نحو («عدا الشمطاء والطفل  
الصغير»<sup>٢</sup>).

### «ما خلا» و «ما عدا»

(و إن وقعا) أي «خلا» و «عدا» (بعد «ما» فانصب بهما حتماً، لأتّما) حينئذ (فعالان، إذ «ما»  
الداخلة عليهما مصدرية و هي) أي «ما» المصدرية (لا تدخل إلا على الجملة الفعلية) و لكن  
هذا بظاهره ينافي ما سبق في أوّل الموصولات من قوله: "إتّما تدخل على الجملة الاسمية  
بقلة"<sup>٣</sup>. و كيف كان فهما حينئذ يؤولان بالمصدر و إن جعلاً حالاً، فالمصدر بمعنى اسم الفاعل  
لثلاً يلزم حمل المصدر على الذات (كقوله: «ألا كلّ شيء ما خلا الله باطل»<sup>٤</sup>) و نحو: («تمّل  
الندامي ما عداني و فإتني»<sup>٥</sup>).

١. لم أقف على قائله.

٢. لم أقف على قائله.

٣. الجزء الأوّل، الصفحة: ١٩٩.

٤. للبيد بن ربيعة؛ انظر: شرح التصريح: ٢١/١.

٥. بلا نسبة في الكتب.

(و انجرار) بهما حينئذ (قد يرد) حكاة الأخفش و الجرّمِيّ و الرّبِعِيّ على أنّ ما زائدة. (و حيث جرّاً فهما حرفان) للجرّ (كما هما إن نصبا) المستثنى (فعالان) استتر فاعلهما وجوبا كما سبق.

(و انجرار) المستثنى (بهما) أي بـ «خلا» و «عدا» (حينئذ) أي حين إذ دخل عليهما «ما» (قد يرد، حكاة) أي ورود انجرار المستثنى بهما (الأخفش<sup>١</sup> و الجرّمِيّ<sup>٢</sup> و الرّبِعِيّ<sup>٣</sup>) بناء (على أنّ «ما») حينئذ (زائدة) لا مصدرية.

(و حيث جرّاً) أي «خلا» و «عدا» (فهما حرفان للجرّ) و اختلف في محلّهما حينئذ فقيل: محلّهما نصب عن تمام الكلام كالتمييز الراجع لإبهام النسبة<sup>٤</sup>. وقيل: محلّهما نصب على المفعول به كسائر الحروف الجازة المتعلقة بالفعل أو شبهه كـ «مررت بزيد» و «أنا مارّ بزيد» و نحوهما<sup>٥</sup>. (كما هما إن نصبا المستثنى) فهما حينئذ (فعالان) استتر فاعلهما وجوباً كما سبق) في باب الضمائر.

١. مضت ترجمته في الجزء الأول، الصفحة: ١٢٥.

٢. صالح بن إسحاق، الجرّمِيّ بالولاء، أبو عمر (م ٢٢٥ ق) عالم بالنحو واللغة، من أهل البصرة، سكن بغداد. له كتاب في «السير» و «كتاب الأبنية» و «غريب سيبويه» و كتاب في «العروض». انظر: الأعلام: ٣/ ١٨٩.

٣. علي بن عيسى بن الفرج بن صالح، أبو الحسن الرّبِعِيّ (م ٤٢٠ ق) عالم بالعربية، أصله من شيراز اشتهر وتوفّي ببغداد. له تصانيف في النحو، منها كتاب «البديع» قال الأنباري: حسن جداً، و «شرح مختصر الجرّمِيّ» و «شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي» و «التنبيه على خطأ ابن جنّي في فسر شعر المتنبي». انظر: الأعلام:

٣١٨/٤

٤. لم أظف على قائله و في شرح التصريح: ١/ ٥٦٤: «حكاة المرادي في باب التمييز عن قوم».

٥. قاله الجرجاني؛ المصدر السابق.

(و كخلا) في نصب المستثنى بها و جزه و غير ذلك مما سبق (حاشا) عند المبرّد و المازنيّ و المصنّف و عند سيويه أنّها لا تكون إلّا حرف جرّ، و ردّ بقوله:  
 حاشا قريشا فإنّ الله فضّلهم على البرية بالإسلام و الذين  
 (و) لكنّها (لا تصحب ما) و أمّا الحديث: «أسامة أحبّ الناس إليّ، ما حاشا فاطمة»  
 فليست حاشا هذه الأداة بل فعل ماض بمعنى استثنى، و ما الداخلة عليه نافية لا  
 مصدرية، و هو من كلام الرّوازي،.....

### الاستثناء بـ «حاشا»

(و ك «خلا» في نصب المستثنى بها و جزه) أي المستثنى (و غير ذلك مما سبق) من كون  
 الجملة حالاً أو ظرفاً و استتار الضمير فيه وجوباً «حاشا» عند المبرّد و المازنيّ و المصنّف (و) أمّا  
 (عند سيويه<sup>١</sup>) فحكّمها ما ذكره بقوله: (إنّما لا تكون إلّا حرف جرّ<sup>٢</sup>) متعلّق بما قبلها و يكون  
 ما بعدها مفعولاً به بالواسطة ولا ينصب مدخولها لفظاً.  
 (و ردّ) ما ادعاه سيويه (بقوله:

حاشا قريشاً فإنّ الله فضّلهم على البرية بالإسلام و الدين<sup>٣</sup>

ولكنّها) تفارق «خلا» بأنّها (لا تصحب «ما»؛ و أمّا الحديث: «أسامة أحبّ الناس إليّ ما حاشا  
 فاطمة عليها السلام»<sup>٤</sup> فليست «حاشا» هذه التي في الحديث (الأداة) للاستثناء، (بل) التي في الحديث  
 (فعل ماض بمعنى «استثنى») (بكسر الهمزة و فتح التاء و النون) (و «ما» الداخلة عليه نافية لا  
 مصدرية و هو) أي مجموع «ما حاشا فاطمة» ليس جزءاً للحديث بل هو (من كلام الراوي و

١. تقدّمت في الجزء الأوّل، ترجمة المبرّد الصفحة: ١٣٢ و ترجمة المازنيّ الصفحة: ٤٢٧ و ترجمة سيويه  
 الصفحة: ٤٩.

٢. الكتاب لسيويه: ٣٤٩/٢.

٣. هذا البيت للفرزدق رضي الله عنه. انظر: شرح الأشموني: ٥٢٦/١.

٤. هذا الحديث من الروايات المروية من طرق العامة فقط و ليس بحجّة عندنا بوجه و إن كان صحيح الإسناد  
 عندهم. انظر: مسند أحمد: ١٩٤/٥.

في رواية «ما حاشا فاطمة ولا غيرها» .....

في رواية) أخرى زاد الراوي بعد قوله: («ما حاشا فاطمة») بقوله: («ولا غيرها»)، فيصير مقصود الراوي أنّ أسامة أحبّ الناس إلى رسول الله ﷺ حتّى من فاطمة عليها السلام وغيرها من كبراء الأئمّة، فهذه الزيادة من الراوي تدلّ على كون أسامة أحبّ إلى النبي ﷺ حتّى من الخلفاء الراشدين و من أهل بيته أجمعين، فهذه الدلالة بما فيها من التعميم هتك حرمة من لا يجوز هتكه عند أحد من المسلمين، فهي شاهد على صدق الرواية و صدورها عن النبي ﷺ و كون الراوي موثقاً به و ليس هذا أوّل قارورة كسرت في الإسلام.

الفرق بين «حاشا» إذا كانت فعل الاستثناء و بينها إذا لم تكن فعل استثناء كالحديث أنّ الأولى تكتب بالألف، والثانية الأولى فيها أن تكتب بالياء قال في شرح النظام: "إنّهم كتبوا كلّ ألف رابعة فصاعداً في اسم أو فعل ياء كـ «المغزى» و «أغزى» و «اصطفى» و «المصطفى» تنبيهاً على انقلابها ياء في «مغزيان» و «أغزيت» أو دلالة على الإمالة؛ إلّا فيما قبلها ياء، فإنّها تكتب ألفاً و إن كان بالصفات المذكورة نحو: «المحيا» و «أحيا» كراهة لاجتماع اليائين، إلّا في نحو: «يحيا» علماً و «رئى» علماً و شبههما، فإنّها تكتب بالياء فرقاً بين العلم و غيره، والعلم بالياء أولى لكونه أقلّ فيحتمل فيه الثقل. و أمّا الألف الثالثة فإن كانت منقلبة عن ياء نحو: «فتى» كتبت ياء و إلّا فالألف نحو: «عصا»؛ و منهم من يكتب الباب كلّه - ثلاثة كانت أو فوقها منقلبة عن الياء كانت أو غيرها - بالألف لأنّه القياس و قد كتبت «الصلوة» و «الزكوة» بالواو دلالة على التفيخيم كما مرّ - إلى أن قال - : و أمّا الحروف فلم يكتب منها بالياء غير «بلى» و ذلك لمجيء الإمالة فيه و «إلى» و «على» لقولهم «إليك» و «عليك» و «حتّى» لكونه بمعنى «إلى»<sup>١</sup>.

و بينهما أيضاً فرق من وجوه أخرى:

١. شرح النظام: ٣٨٩ - ٣٩١؛ نقلنا العبارة من المصدر.

(و قيل) في حاشا في لغة (حاش) و في أخرى (حشا فاحفظهما).

منها: أنّ الاستثنائية دائماً تكون من كلام صاحب الكلام السابق عليها بخلاف غير الاستثنائية، فإنّها قد لا تكون كذلك كالحديث و ما زاده الراوي.  
و منها: ما تقدّم من أنّ الاستثنائية قد تكون حرفاً بخلاف غير الاستثنائية، فإنّها أبدأ تكون فعلاً.

و منها: ما تقدّم أيضاً من أنّ الأولى دائماً مفردة بخلاف الثانية، فإنّها قد تنني و تجمع.  
و منها: ما تقدّم أيضاً من أنّ استتار الضمير في الأولى واجب عند بعض بخلاف الثانية.  
و منها: أنّ الأولى دائماً لها محلّ من الإعراب بخلاف الثانية.  
و لفظ «حاشا» إذا كان فعلاً فهو من باب المفاعلة ولكن ليس فيها معنى المفاعلة. (و قيل في «حاشا» في لغة: «حاش» و في لغة أخرى: «حشا» فاحفظها).

## باب الحال

هذا باب الحال، (الحال) عندنا (وصف) جنس شامل أيضاً للخبر والنعته.....

### (هذا باب الحال)

#### التعريف والتبيين

وهي مأخوذة من «حال الشيء يحول» إذا انقلب و إنما سمّيت به، لأنها لا تخلو عن انقلاب غالباً كما سيجيء.

(الحال) في اللغة ما عليه الإنسان من خير أو شرّ و صحّة و مرض و أمثالها و يقال: «حال» و «حالة» فيذكر لفظه و يؤنث و هي مؤنث معنى و يجوز إجراء حكم التذكير عليه<sup>١</sup>. و عند الصرفيّين عبارة عن الزمان الحاضر و هو مركّب من أجزاء بعضها آخر الماضي و بعضها أوائل المستقبل، و أمّا الماضي والمستقبل فلا تركيب فيهما ولا اختلاط لأجزائها ليحول الحال بينهما.

و الحاكم في كون الزمان حالاً هو العرف، فتعيين مقداره موكول إليه بحسب الأفعال التي تقع فيه، فليس له مقدار مخصوص يقال: «زيد يأكل الآن» فزمان الأكل ربع ساعة و يقال: «زيد يحجّ الآن» و زمانه ثلاثة أيام و يقال: «زيد يكتب الآن» فزمانه بمقدار ما يكتب. و الحاصل أنّ أزمانة الأفعال التي يقال فيها «الآن» مختلفة بالضرورة، فليكن هذا عندك لعلّه يفيدك في أواسط الباب.

و الحال (عندنا) معاشر النحويين (وصف) أي ما دلّ على معنى حدثي عارض على الذات، سواء كان وصفاً صريحاً نحو: «راكباً» أو مؤوّلاً به كالجملّة والظرف والجارّ والمجرور والجوامد التي تقع حالاً كما سيأتي ذكرها مفصلاً. و هو (جنس) للمعرّف (شامل أيضاً للخبر والنعته،

١. انظر: المحيط في اللغة: ٣/٢١١، و مفردات ألفاظ القرآن: ٢٦٧، لسان العرب: ١١/١٨٨.

(فضلة) أي ليست أحد جزأي الكلام، فصل مخرج للخبر (منتصب مفهوم في حال) كذا، أي مبين لحال صاحبه، أي الهيئة التي هو عليها، فصل مخرج للنعته و التمييز في نحو: «لله دزة فارسا».

فضلة أي ليست أحد جزئي الكلام) لا ما يستغني الكلام عنه، و بعبارة أخرى الفضلة هنا بالمعنى الأعم لا بالمعنى الأخصّ و قد بيّنا الفرق بينهما سابقاً فلانعيده<sup>١</sup>، فيشمل الفضلة الحال التي يتوقّف عليه المقصود من الكلام و لا يستغني عنها نحو: «لا تقربوا الصلاة و أنتم سكارى»<sup>٢</sup>، ف «أنتم سكارى» فضلة و إن توقّف عليها صحّة معنى الكلام، إذ المقصود من الآية النهي عن قرب الصلاة حال كونهم سكارى لا مطلقاً. و هو أي فضلة (فصل مخرج للخبر) في نحو: «زيد قائم»، فإن «قائم» و إن كان وصفاً ولكنّه ليس بفضلة، بل أحد جزئي الكلام.

(منتصب مفهوم في حال كذا أي مبيّن لحال صاحبه أي الهيئة التي هو) أي الصاحب (عليها) أي على تلك الهيئة. قال في المصباح: "الهيئة الحالة الظاهرة"<sup>٣</sup> والمفهوم من كلام التفتازاني<sup>٤</sup> أنها أعمّ.

و قوله «منتصب» (فصل) ثان (مخرج) النعت المرفوع والمجرور ك «جاء رجل راكب». و قوله: «مفهوم في حال كذا» فصل ثالث مخرج (النعته) المنسوب نحو: «عالماً» في «أكرمت رجلاً عالماً»، لأنّ ذكره للمدح و نحوه و إن حصل بيان الهيئة به ضمناً كما سنوضح ذلك (و) مخرج (التمييز) أيضاً نحو: «فارساً» (في نحو) قولهم: «لله دزة فارساً»، لأنّ ذكره لبيان الفعل الذي صدر من «زيد» و صار سبباً للتعجب منه أي الفروسيّة حتى قيل لإظهار التعجب منه هذا الكلام و إن حصل بيان الهيئة به.

١. انظر: الصفحة: ١٠٢.

٢. النساء: ٤٣.

٣. المصباح المنير: ٦٤٥.

٤. مضت ترجمته في الجزء الأول، الصفحة: ٨.



«كفرداً أذهب» أي في حال تفرّدي، و لا يرد على هذا الحدّ نحو: «مررت برجل راكب» لأنّه مفهم في حال ركوبه لأنّ إفهامه ضمنا.

و مثال الصادق عليه التعريف هو «فرداً» في قوله: (ك «فرداً» أي متفرداً أذهب)، ف «فرداً» وصف مؤوّل فضلة منتصب مفهم في حال، يعني يفهم أنّ المتكلم يكون حين الذهاب متفرداً و إلى هذا المعنى يشير الشارح بقوله: (أي «في حال تفرّدي»).

(و لا يرد على هذا الحدّ) النعت بأن يقال في تقريب الورد: إنّ الحدّ غير مانع لدخول «راكب» في (نحو: «مررت برجل راكب») و ذلك (لأنّه) أي «راكب» في المثال (مفهم) أنّ مرور المتكلم بالرجل (في حال ركوبه).

ولكنّ الإيراد غير وارد، (لأنّ إفهامه) أي «راكب» في المثال (ضمناً) لا أصالة، لأنّ المقصود أصالة من «راكب» في المثال، تقييد الرجل و تخصيصه و ليس المقصود منه كونه مفهماً أنّ المرور به كان في حال ركوبه، فهو ليس مفهماً في حال كذا بطريق القصد و الأصالة بل بطريق اللزوم و التعبية و إنّما يقال للشيء: «مفهم» إذا كان دالاً بالقصد أصالة.

و اعلم أنّ المورد لهذا الإيراد هو ابن الناظم، و إنّما أورد على الحدّ بالنعت المجرور، لأنّ وروده عليه مع أنّ له مخرجاً في التعريف و هو «منتصب»، مستلزم لوروده على النعت المنصوب بطريق أولى، لأنّه لا يخرج له فيه من دون عكس.

و اعلم أنّ ابن الناظم أشار في شرحه إلى اعتراضين أشرنا إلى الأوّل منهما و جوابه بما عرفت. و أمّا الثاني فحاصله على ما فهمه المحقّق أنّ إدخال النصب أي «منتصب» في التعريف إمّا مستلزم لدخول الحكم أي «منتصب» و هو ليس من أجزاء التعريف، في التعريف و هو غير جائز لأنّ الحكم ما يحمل على المعرف بعد معرفته بالتعريف، و هذا الاستلزام إنّما هو في صورة بقاء النصب على الحكمية؛ و إمّا مستلزم للدور على فرض عدم بقاء النصب على حكميته و جعله من أجزاء التعريف، لأنّ النصب حينئذ من حيث كونه في الواقع حكماً للحال متوقّف على التعريف و متأخّر عنه كتأخّر المعلول عن علته و من حيث إنّ جعل جزء

للتعريف يكون التعريف متوقفاً على النصب و متأخراً عنه تأخر الكل عن جزئه و هو تأخر طبعي، فيلزم أن يكون النصب متوقفاً و متوقفاً عليه في آن واحد؛ و بعبارة أخرى يلزم كون النصب متأخراً عن نفسه من حيث إنه حكم و متقدماً على نفسه من حيث إنه جزء للتعريف، غاية الأمر تأخره يكون بالمعلولية و تقدمه بالطبع و هذا دور صريح.

إذا عرفت محمول كلام هذا القائل المحقق فنحن ننقل كلام ابن الناظم لعل الناظر إليه يوافق هذا القائل أو يخالفه، و هذا نصّ كلام ابن الناظم في مقام الاعتراض الثاني على ما زعمه هذا المحقق: "و قوله «الحال وصف فضلة منتصب مفهم في حال» أي في حال كذا فيه منع إدخال الحكم في الحد بقوله: «منتصب» أنه حدّ غير مانع، لأنه يشمل النعت ألا ترى أنّ قولك: «مررت برجل راكب» في معنى «برجل في حال ركوبه» كما أنّ قولك: «جاء زيد ضاحكاً» في معنى «جاء زيد في حال ضحكته»، فلأجل ذلك عدلت من هذه العبارة إلى قولي المذكور «فضلة» لبيان هيئة ما هو له و حقّ الحال النصب، لأنتها فضلة والنصب إعراب الفضلات" انتهى كلامه في مقام ما ظنّه هذا المحقق الاعتراض الثاني و أوضحه بما ذكرنا نحن محموله. و ليعلم أنّ في بعض النسخ بدل قوله: «منع إدخال الحكم»، «مع إدخال الحكم» بدون النون و هذا أقرب.

إذا عرفت كلّ ذلك فاعلم أنّه ليس في كلام ابن الناظم ما يدلّ على الاعتراض الثاني بشقيه، بل إنّما يدلّ على إدخال ما ليس من أجزاء التعريف في التعريف، والشارح أيضاً ليس نظره في دفع الدور إلى عبارة ابن الناظم.

نعم في التعريف دور لكن لم يتعرّض له ابن الناظم، و معرفة الدور فيه يتوقف على نقل الدور على نظير المسألة، والمراد من نظير المسألة تعريف المعرب حيث عرّف الجمهور بما فيه

و الغرض من تعريف الحال معرفة ما يقع عليه بعد معرفة استعمال العرب له منصوباً، لا معرفته ليحكم له بالنصب، .....

دور. و عدل عن تعريفهم ابن الحاجب و عرّفه بقوله: "فالمعرب المركّب الذي لم يشبه مبني الأصل"<sup>١</sup> و بيّن الشارح وجه العدول بلزوم الدور في تعريفهم قوله: "و إنّما عدل المصنّف عمّا هو المشهور عند الجمهور من أنّ المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل، لأنّ الغرض من تدوين علم النحو أن يعرف به أحوال أواخر الكلم في التركيب من لم يتتبع لغة العرب و لم يعرف أحكامها بالسمع منهم، فإنّ العارف بأحكامها كذلك مستغن عن النحو، فلا فائدة له معتدّ بها في معرفة اصطلاحاتهم، فالمقصود من معرفة المعرب مثلاً أن يعرف أنّه ممّا يختلف آخره في كلامهم ليجعل آخره مختلفاً فيطبق كلامهم، فمعرفته متقدّمة على معرفة أنّه ممّا يختلف آخره، فلو كان معرفته المتقدّمة حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف و تعريفه به و جب أن يعرف أولاً بأنّه ممّا يختلف آخره ليعرف أنّه ممّا يختلف آخره، فيلزم تقدّم الشيء على نفسه، فينبغي أن يعرف أولاً بغير ما عرّفه به الجمهور و يجعل ما عرّفه به من جملة أحكامه كما فعله المصنّف"<sup>٢</sup> انتهى كلام الشارح الجامي<sup>٣</sup>.

والشارح دفع الدور بقوله: (والغرض من تعريف الحال معرفة ما) أي أحكام (يقع عليه بعد معرفة استعمال العرب له منصوباً لا معرفته ليحكم له بالنصب) و بعبارة أخرى الغرض من تعريف الحال معرفة أحكام يتوقّف بيانه على معرفة الحال، والنصب ليس من هذا القبيل من الأحكام، لأنّه لا يتوقّف على تعريف الحال و معرفته بداهة إمكان معرفة النصب باستعمال

١. الكافية في علم النحو: ١١.

٢. الفوائد الضيائية (شرح الجامي): ١٣ الطبعة الحجرية.

٣. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١٤٣.

فلا يلزم الدور على إدخال الحكم بالنصب في تعريفه قاله والدي أخذنا من كلام صاحب المتوسط في نظير المسألة. (و كونه منتقلاً مشتقاً) أي وصفاً غير ثابت هو الذي (يغلب) وجوده في كلامهم (لكن ليس) ذلك (مستحقاً) فيأتي لازماً بأن كان مؤكداً نحو: ﴿يَوْمَ أُبْعِثَ حَيًّا﴾ أو دَلَّ عامله على تجدد ذات صاحبه نحو: «خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها».

العرب، (فلا يلزم الدور على إدخال الحكم بالنصب في تعريفه قاله والدي) أي والد الشارح (أخذاً من كلام صاحب «المتوسط» في نظير المسألة) وهو تعريف المعرب على ما بيننا. قد بيننا في أوائل التعليقات عند قوله: «مصلياً على النبي المصطفى» أن أقسام الحال سبعة و بيننا توضيح كل واحد منها فلانعيده<sup>١</sup>.

### الحال المنتقلة والثابتة

(و كونه منتقلاً مشتقاً أي وصفاً غير ثابت) بأن لا يكون ملازماً لذي الحال (هو الذي يغلب وجوده في كلامهم) أي العرب نحو: «جاء زيد ركباً» ف «راكباً» حال منتقل مشتق (لكن ليس ذلك) الانتقال (مستحقاً) بفتح الحاء، (فيأتي) الحال وصفاً (لازماً) لذي الحال في أربعة مواضع قياساً:

**الأول:** (بأن كان مؤكداً) لعاملها (نحو: ﴿يَوْمَ أُبْعِثَ حَيًّا﴾<sup>٢</sup>)، لأن البعث من لوازمه الحياة. **الثاني:** (أو دَلَّ عامله على تجدد ذات صاحبه) و حدوثه (نحو: «خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها»)، ف «يديها» ذو الحال بدل من «الزرافة» و «أطول» حال لازم لهما والعامل أعني «خلق» يدل على تجددهما و حدوثهما، لأن الخلقة دالة على حدوث المخلوق و تجدده.

١. انظر: الجزء الأول، الصفحة: ٢٦.

٢. مريم: ٣٣.

أو غير ذلك مما هو مقصور على السماع نحو: ﴿قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾ (و) يأتي جامدا لكن  
 (يكثر الجمود في سعر) بالسين المهملة (و في مبدي تأول) بالمشقّق (بلا تكلف) بأن يدلّ  
 على مفاعلة أو تشبيه أو ترتيب فالسعر (كبعه مذكاً بكذا) أي مسعراً

الثالث: أن تكون مؤكّدة لصاحبها نحو: ﴿لَأَمِّنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾<sup>١</sup>، فـ «جميعاً»  
 حال لازمة لصاحبها و هو «من»، لأنّ لفظة «من» من ألفاظ العموم كما بيّن في علم الأصول.  
 الرابع: أن تكون مؤكّدة لمضمون جملة قبلها نحو: «زيد أبوك عطوفاً»، فإنّ العطف من  
 لوازم الأبوة.

(أو) يأتي لازماً في (غير ذلك مما هو مقصور على السماع) منهم (نحو): ﴿قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾<sup>٢</sup>،  
 فـ «قائماً بالقسط» حال لازمة لصاحبها و هو «الله» في قوله تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَ  
 الْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾<sup>٣</sup>.

### الحال الجامدة

(و يأتي) الحال (جامداً) في عشرة مواضع (لكن يكثر الجمود) في أربعة منها و يقلّ في ستة  
 منها.

أما الأربعة التي يكثر الجمود فيها فأولها (في سعر ب) كسر (السين المهملة) أي في تعيين قيمة  
 شيء يراد بيعه، و ثانيها و ثالثها و رابعها داخل في قوله: (و في مبدي تأول بالمشقّق بلا تكلف  
 بأن يدلّ على مفاعلة) هذا هو الثاني من الأربعة؛ (أو) يدلّ على (تشبيه) بأن يكون المقصود  
 من الكلام تشبيه صاحبها بها هذا هو الثالث منها؛ (أو) يدلّ على (ترتيب) و هو الرابع.  
 (ف) مثال (السعر ك «بعه مذكاً بكذا» أي) بع الخبز مثلاً (مسعراً) كلّ مدّ بدرهم، فـ «المدّ»  
 حال جامدة لا تكلف في تأويله بالمشقّق أعني «مسعراً».

١. يونس: ٩٩.

٢. آل عمران: ١٨.

٣. نفس الآية.

و الدالّ على المفاعلة نحو: (يدا بيد) أي مقبوضاً، (و) الدالّ على التشبيه نحو: (كرّ زيد أسداً، أي كأسد) في الشّجاعة، و الدالّ على التّرتيب نحو: «تعلّم الحساب باباً باباً»

(و) مثال (الدالّ على المفاعلة نحو: «بعه (يداً بيد» أي مقبوضاً) كلّ واحد من الثمن والمثمن أي «متقابضين»، حاصله أن يكون الثمن و المثمن كلاهما نقدين و يقال بالفارسي المتعارف: «دست به دست» و أهل العراق يقولون: «كاش».

هكذا بيّنه بعضهم و الأولى أن يقال: إنّ «يداً» حال من الفاعل أعني الضمير المستتر في «بع» و عن الضمير البارز المتّصل به و الباء في «بيد» للمصاحبة و المعية و اليد الأوّل كان في الأصل مبتدأ و الثاني خبراً عنه، ثمّ نصب الأوّل على الحالّة ليدلّ على المقصود من الكلام أعني التقابض كما عكس في «سلام عليك»، فعدل عن النصب إلى الرفع لغرض الثبوت و الاستمرار و «بيد» متعلّق بها يتعلّق به «بثياب السفر» في قولك: «دخلت عليه بثياب السفر». هذا، ولكن قال بعض المحقّقين: إنّ الحال مجموع اليمين لا الأوّل فقط، إذ الدالّ على المفاعلة هو المجموع لا الأوّل فقط فتدبّر.

(و) مثال (الدالّ على التشبيه نحو: «كرّ زيد أسداً» أي) كائناً (كأسد في الشّجاعة)، و أوّله بعضهم بـ «شجاعاً» فأول أسداً بـ «كائناً» أو «شجاعاً» بلا تكلف.

قيل: هذا على حذف مضاف و التقدير: «مثل أسد» و إليه يشير قوله: «أي كأسد» أي «مثل أسد» و هذا التقدير أرجح، لأنّه أصرح في الدلالة على التشبيه، لأنّها إذا أوّلت بالمشقّ خفي فيها الدلالة على التشبيه.

(و) مثال (الدالّ على التّرتيب نحو: «تعلّم الحساب باباً باباً») أي «مرتباً» بأنّ يتعلّم المخاطب أولاً الجمع ثمّ التفريق ثمّ الضرب ثمّ التقسيم و هكذا، ف «باباً» الأوّل أوّل بـ «مرتباً» بلا تكلف. و اختلف في نصب «باباً» الثاني، فقيل: إنّه منصوب بالأوّل، لأنّه وقع في موقع

و «ادخلوا رجلا رجلاً» و يقلّ إذا كان غير مؤوّل بالمشتنق، بأن كان موصوفاً نحو: ﴿فَتَمَثَّلَ  
لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ أو دالاً على عدد نحو: ﴿فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾.

«مرتباً»، فجاز أن يعمل<sup>١</sup> و قيل: منصوب بما نصب به الأوّل، لأنّ مجموعهما هو الحال<sup>٢</sup> نظير  
«حلو حامض» كما تقدّم<sup>٣</sup> في باب المبتدأ والخبر عند قوله:

و أخبروا باثنين أو بأكثر  
عن واحد ك «هم سراة شعرا»

و قيل: بالعطف على الأوّل بحذف الفاء العاطفة أو «ثم»<sup>٤</sup> و التقدير: «باباً فباباً أو ثمّ باباً»  
(و) كذا نحو: «ادخلوا رجلاً رجلاً».

و أمّا الستة التي يقلّ الجمود فيها فهي داخلية في قوله: (و يقلّ إذا كان غير مؤوّل بالمشتنق)  
و بعضهم يؤوّلها أيضاً بالمشتنق لكن مع تكلف:

الأوّل: (بأن كان) الحال (موصوفاً) بصفة (نحو: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾) و يسمّى هذه  
الحال «موطئة» بكسر الطاء و قد تقدّم وجه التسمية عند بيان أقسام الحال في أوائل الكتاب  
فراجع<sup>٥</sup>.

الثاني: (أو) كان الحال (دالاً على عدد) ذي الحال (نحو: ﴿فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾)،  
ف «أربعين» حال من الفاعل و هو «مِيقَاتُ» و «ليلاً» تميز لـ «أربعين».

١. قاله الفارسي؛ انظر: همع الهوامع: ٢٩٦/٢.

٢. قاله أبو حيّان؛ المصدر السابق: ٢٩٧/٢.

٣. انظر: الجزء الأوّل، الصفحة: ٣١٢.

٤. ذهب إليه السيوطي في همع الهوامع: ٢٩٧/٢، و نقل أقالاً آخر.

٥. مريم: ١٧.

٦. انظر: الجزء الأوّل، الصفحة: ٣١٢.

٧. الأعراف: ١٤٢.

أو تفضيلاً نحو: «هذا بسراً أطيب منه رطباً»، أو كان نوعاً لصاحبه نحو: «هذا مالِك ذهباً»، أو فرعاً له نحو: «هذا حديدك خاتماً»، أو أصلاً نحو: «هذا خاتمك حديداً».

هذا بناء على كون «تمّ، يتمّ» من الأفعال التامة لا الناقصة و أمّا بناء على كونها من الأفعال الناقصة كما احتمله الجامي<sup>١</sup> في أول باب الموصولات فللمناقشة في المثال مجال، و احتمال بعضهم كون «أربعين» مفعولاً به باحتمال أن «تمّ» بمعنى «بلغ».

الثالث: (أو) يكون (تفضيلاً) أي يكون الحال دالاً على وصف المفضّل من حيث هو مفضّل و على وصف المفضّل عليه من حيث هو مفضّل عليه و يكون صاحبها واحداً، و الحاصل أن يكون شيء واحد مفضلاً و مفضلاً عليه باعتبار حالين (نحو: «هذا بسراً» - بضمّ الباء أو بفتحها - و هو التمر و قد بقي فيه هموضة (أطيب منه رطباً)) و هو ما فيه حلاوة صرفه، فـ «بسراً» حال من الضمير المستتر في «أطيب» تقدّم عليه مع ضعفه في العمل، لأنّه إذا تعلّق بشيء واحد كـ «التمر» في المثال حالان باعتبارين مختلفين كالبسرية و الرطبية مثلاً يلزم أن يلي كلّ منهما متعلّقة و البسرية تعلّقت بالشار إليه و هو التمر من حيث إنّهُ مفضّل، لأنّ الضمير المستتر في «أطيب» و إن كان هو المفضّل لكنّه لما لم يظهر كان كالعدم و «رطباً» حال من الضمير المجرور بـ «من» المفضّل عليه، و حاصل معنى المثال أنّ هذا التمر حال كونه بسراً أطيب من نفسه حال كونه رطباً.

الرابع: (أو كان) الحال (نوعاً لصاحبه نحو: «هذا مالِك ذهباً»)، فـ «ذهباً» حال من «مالِك» و هو نوع منه.

الخامس: (أو) كان الحال (فرعاً له) أي لصاحبه (نحو: «هذا حديدك خاتماً»)، فـ «خاتماً» حال من «حديدك» و فرع له.

السادس: (أو) كان الحال (أصلاً) له (نحو: «هذا خاتمك حديداً»)، فـ «حديداً» حال من «خاتمك» و أصل له، فتلك عشرة كاملة يأتي الحال فيها جامداً.



(و الحال) شرطه أن يكون نكرة خلافاً ليونس و البغداديين مطلقاً و الكوفيين فيما تضمّن معنى الشّرط و (إن) أتاك حال قد (عرّف لفظاً فاعتقد تنكيره معنى كوحدك اجتهد) أي منفرداً.

### شرط الحال

(و الحال شرطه) عند الأكثر (أن تكون نكرة)، لأن النكرة أصل والغرض من الحال تقييد الحدث المنسوب إلى صاحبها و هو يحصل بالنكرة بالتعريف فيها شيء زائد على الغرض و لأنّ الغالب كونها مشتقة و صاحبها معرفة فالترزم تنكيرها لئلا يتوهم كونها نعتاً إذا كان صاحبها منصوباً أو غير ظاهر الإعراب و حمل غيرهما عليها طرداً للباب (خلافاً ليونس<sup>١</sup> و البغداديين)، فإنهم لم يشترطوا فيها التنكير و جوّزوا تعريفها من دون أن يؤوّل بالنكرة (مطلقاً)، سواء تضمّنت معنى الشرط و سيجيء مثاله أم لا كـ «وحدك اجتهد» (و) خلافاً لجماعة من (الكوفيين)، فإنهم جوّزوا كون الحال معرفة لكن لا مطلقاً بل (فيما تضمّن) الحال (معنى الشرط) نحو: «زيد الراكب أحسن منه الماشي»، ف «الراكب» و «الماشي» حالان نظير «بسراً» و «رطباً» فيما سبق و صحّ تعريفها لتضمّنها معنى الشرط، إذ المعنى «زيد إن كان ركباً أحسن من نفسه إن كان ماشياً»؛ و إن لم تكن الحال متضمّناً معنى الشرط لم يصحّ تعريفها، فلا يقال: «جاء زيد الراكب» على الحاليّة، إذ ليس المعنى «جاء زيد إن ركب» كما هو واضح.

(و إن أتاك حال قد عرّف لفظاً) بأن تكون لفظه لفظ أحد المعارف فأوله أي (فاعتقد تنكيره معنى) على رأي الأكثر، لأنّها ليست معرفة عندهم و إنّها هي على صورة المعرفة كـ «وحدك اجتهد»، ف «وحدك» حال من ضمير المخاطب المستتر في «اجتهد» و هو في صورة المعرفة بالإضافة إلى الضمير لكنّه مؤوّل بالنكرة (أي «منفرداً»).

١. مضت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٢٢٦.

و «جاؤوا الجماء الغفير» أي جميعاً، و «جائت الخيل بداد» .....

هذا ولكن قال في المصباح: "جاء زيد وحده" و «مررت برجل وحده». قال ابن السراج: مذهب سيبويه أنه معرفة أقيم مقام مصدر يقوم مقام الحال، و بنو تميم يعربونه بإعراب الاسم الأوّل و زعم يونس أن «وحده» بمنزلة «عنده»<sup>١</sup> انتهى. و قال بعض المحققين: إن التأويل غير محتاج إليه، لأن «وحداً» مما لا يتعرف بالإضافة كـ «غير» و «مثل»، انتهى.

أقول: إن صحّ ذلك و سلّمناه فلا بدّ من تأويل آخر، لأنّه مصدر والمصدر الواقع حالاً واجب التأويل كما يأتي في «بغته زيد طلع» (و) كـ (جاؤوا الجماء الغفير)، ف «الجماء» حال من الواو في «جاؤوا» و هو بصورة المعرّف بـ «ال» لكنّه نكرة معني، لأنّه مؤوّل بالنكرة (أي «جميعاً») و «الجماء» بالألف الممدودة بمعنى الكثير و منه قوله تعالى: ﴿وَأُتْحِيُونَ الْمَالَ حُبًّا جَمًّا﴾<sup>٢</sup> أي «حبّاً كثيراً» و «الغفير» من الغفر بمعنى الستر والتغطية و هو «فعليل» بمعنى «فاعل» و كان القياس تأنيث «الغفير» أو تذكير «الجماء» تحصيلاً للمطابقة بين الصفة والموصوف إلا أنّهم أثّروا الموصوف على معنى «الجماعة» دون الوصف حملاً للفعليل بمعنى الفاعل على الفعليل بمعنى المفعول و هو يستوي فيه المذكر والمؤنث كما يأتي<sup>٣</sup> في آخر باب أبنية أسماء الفاعلين عند قوله:

و ناب نقلاً عنه ذو فعليل نحو «فتاة أو فتى كحيل»

لكن بشرط أن يتبع موصوفه كما في المثال كما يجيء في آخر باب التأنيث عند قوله:

و من فعليل كقتيل إن تبع موصوفة غالباً التاء تمتنع

و معنى المثال «جاؤوا حال كونهم كثيراً ساتراً بكثرتهم وجه الأرض» (و) نحو: «جائت الخيل بداد» بفتح أوله و كسر الدال بلا تنوين كما في المنجد<sup>٤</sup>، لأنّه مبنّي لأنّه اسم فعل و أسماء

١. المصباح المنير: ٦٥٠.

٢. الفجر: ٢٠.

٣. انظر: الجزء الثالث، الصفحة: ٥٢.

٤. المنجد: ٢٨.

أي متبدّدة. (و مصدر منكر حالاً يقع) سماعاً مطلقاً عند سيويوه (بكثره كبغته زيد طلع) أي مباغتاً.

الأفعال كلّها مبنية، و معرفة لأتّها أعلام لمعانيها عند المحقّقين، و قد يستعمل بمعنى «المبدّد» أي «المتفرّق» كما في المثال، فتعريف «بداد» بالعلميّة لا بحرف التعريف كما توهمه بعض فصّحّ المثال بزعمه بإدخال «ال» عليه و لم يدر أنّه إفساد لا تصحيح، ف «بداد» في المثال لا بدّ فيه عند الأكثر من أن يؤوّل بنكرة (أي «مبدّدة»).

### كون المصدر حالاً

اعلم أنّ الخبر والصفة والحال مشتركة في جميع الأحكام إلّا في قليل منها و كان الأصل في كلّ منها أن لا يكون مصدراً، لأنّه لا يتحدّ مع شيء من المبتدأ والموصوف و ذي الحال، لامتناع اتّحاد الحدث والذات لكنّهم لما أجازوا كون المصدر نعتاً كما يأتي في باب النعت<sup>١</sup> عند قوله:

و نعتوا بمصدر كثيراً      فالتزموا الأفراد والتذكيرا

و كذلك أجازوا كون المصدر خبراً في نحو: «زيد عدل» و في «إنّما هي إقبال و إدبار»، فأجازوا أيضاً أن يكون المصدر حالاً ولكن لا بدّ في كلّ من الصور الثلاث من أحد التأويلات والمجازات المعلومة أي المجاز في الكلمة والمجاز في الحذف والمجاز في الإسناد.

و إلى ما ذكرنا أشار الناظم بقوله: (و مصدر منكر حالاً يقع سماعاً مطلقاً عند سيويوه<sup>٢</sup>)، فسيويوه يحكم بوجوب الاقتصار في المسألة على ما سمع من العرب ولا يبيّز القياس عليه، فالإطلاق في مقابل التقييدات الأربع الآتية، فعند الجميع يقع المصدر حالاً (بكثره ك «بغته زيد طلع»)، ف «بغته» مصدر نكرة وقع حالاً و لا بدّ فيه من أن يؤوّل بالمجاز بالكلمة (أي «مباغتاً») إن لوحظ خصوصيّة المعنى و هي المفاجأة التي هي من باب المفاعلة و إلّا فيؤوّل ب «باغتاً»

١. انظر: الجزء الثالث: ١٢٩.

٢. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٤٩.

و قياساً عند المبرّد على ما كان نوعاً من الفعل كـ «جئت ركضاً» فيقيس عليه جئت سرعة و رجلة، و عند المصنّف و ابنه بعد «أما» نحو «أما علماً فعالم».

اسم فاعل الثلاثي، لأنّ «البغت» بمعنى «الفجأة» أو يؤوّل بـ «ذي بغتة» أو يؤوّل بالمجاز بالإسناد مبالغة.

(و) يقع المصدر المنكّر حالاً (قياساً عند المبرّد<sup>١</sup> على ما كان نوعاً من الفعل كـ «جئت ركضاً») المستعمل في كلام العرب المسموع منهم، (فيقيس) المبرّد (عليه) أي على المثال المذكور المسموع منهم («جئت سرعة») و («جئت رجلة»)، لأنّ «سرعة» و «رجلة» كـ «ركضاً» نوع من الفعل و هو «جئت».

ولكن استشكل بعضهم في الأمثلة المذكورة في الشرح و كذا في المثال المذكور في النظم بأنّ المصدر فيها لم لا يكون مفعولاً مطلقاً كالمصدر في «اشتمل الصمّاء» و «رجع القهقهري»، لأنّه مثله في كونه نوعاً من الفعل.

و قال بعضهم: إنّ المصدر في الأمثلة المذكورة عند المبرّد مفعول مطلق و لذلك يقيس، فهذا يؤيد الإشكال على أنّ النزاع بين المبرّد و سبويه حينئذ يصير لفظياً و العجب من الشارح كيف لم يتنبّه لذلك فجعل النزاع معنوياً، فتأمل.

(و) مصدر منكّر حالاً يقع قياساً (عند المصنّف و ابنه) لكن لا مطلقاً بل بعد ثلاثة أشياء:  
**الأوّل:** (بعد «أما») الذي كـ «هما» (نحو: «أما علماً فعالم») فالمصنّف و ابنه يقيسان على هذا الكلام المسموع من العرب كلّ كلام وقع المصدر فيه بعد «أما» و إن لم يسمع من العرب نحو: «أما قياماً فقائم» و نحو: «أما عدالة فعادل» إلى غير ذلك من الأمثلة غير المسموعة من العرب، فيقاس جميعها على المثال المذكور المسموع من العرب.

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١٣٢.

٢. انظر: شرح التصريح: ٥٨١/١.

و بعد خبر شبّه به مبتدأ ك «زيد زهير شعراً»، أو قرن بأل الدالّة على الكمال نحو: «أنت الرجل علماً». (و لم ينكر غالباً ذو الحال إن لم يتأخر .....

والمقصود من هذا المصدر الواقع بعد «أما» أن تثبت للموصوف المذكور عندك هذا المصدر و تنفي غيره من الصفات، مثلاً إذا وصف عندك رجل بأنّه عالم و عادل و كيّس و هكذا فتقول في جواب الواصف: «أما علماً فعالم» فتريد بهذا الكلام إثبات العلم للرجل و نفي غيره من الصفات المذكورة له. و حاصله إنكار جميع الصفات إلّا صفة العلم فالتقدير: «مهما يكن من شيء فالمدكور عالم لا يتّصف بغير العلم من الصفات المذكورة».

هذا ولكن في الكلام كلام لا يسعه المقام، لأنّ التطويل مخل بالمرام، إذ المقصود من التعليقة إيضاح المسائل بمقدار يتحمّله فهم المبتدئين لا استقصاء ما قيل أو يمكن أن يقال في المقام.

**والثاني:** (بعد خبر شبّه به مبتدأ) هذا الخبر (ك «زيد زهير شعراً»)، ف «زهير» خبر شبّه به مبتدؤه و هو «زيد» والمعنى: «زيد كزهير في الشعر»، حذف الكاف لما بيّن في علم البيان من أنّ حذف أداة التشبيه موجب لكون التشبيه أبلغ و «شعراً» مصدر باق على معناه لا بمعنى الكلام الموزون و هو حال عن المبتدأ أو عن الخبر على قول، و قيل تميز رافع لإبهام التشبيه، فالمصنّف و ابنه يقيسان كلّ مصدر وقع حالاً بعد خبر شبّه به مبتدؤه و لم يسمع من العرب بما سمع منهم. **والثالث:** (أو قرن هو) أي الخبر الواقع بعده المصدر الواقع حالاً (ب «ال») المعرفة (الدالّة على الكمال)، و هي التي تكون لاستغراق صفات أفراد الجنس بأن حلّ محلّها لفظة «كلّ» على سبيل المجاز كما تقدّم ذكرها في أوائل باب أداة التعريف (نحو: «أنت الرجل علماً») أي «أنت كلّ الرجال علماً»، ف «علماً» مصدر منكرّ حال من «الرجل» أو «أنت» على رأي، و حاصل معنى الكلام «أنت رجل كامل علماً».

### ذو الحال و احكامه

(و) اعلم أنّا قد ذكرنا آنفاً أنّه لا فرق بين الخبر والنعت والحال في الأحكام إلّا نادراً، فكما لا يجوز الابتداء بالنكرة ما لم تفد فكذلك (لم ينكر غالباً ذو الحال إن لم) تفد بأن لم (يتأخر)

أو) لم (يخصَّص أو) لم (بين أي) يظهر واقعا (من بعد نفي أو) من بعد (مضاهيه) و هو النهي و الإستفهام و ينكّر أي يجوز تنكيره إن تأخّر كقوله: «لِمَ موحشاً ظلل» أو خصّص بوصف نحو: ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ﴾ في قراءة بعضهم.

ذو الحال النكرة عن حالها (أو لم يخصَّص) ذو الحال النكرة بوصف و نحوه (أو لم بين أي) لم (يظهر) ذو الحال (واقعا من بعد نفي أو من بعد مضاهيه و هو النهي والاستفهام).  
 وقوله: «غالباً» قيد للنفي في قوله: «لم ينكر» فيصير حاصل المعنى أنّ عدم تنكير ذي الحال أي تعريفه غالب على تنكيره المحتاج إلى المخصّصات الآتية؛ و بعبارة أخرى ذو الحال المعرفة أكثر من ذي الحال النكرة المخصّصة أمّا ذو الحال النكرة غير المخصّصة فلا يوجد في الكلام أصلاً إلا إذا وقع بعد واو الحال كما تقدّم في باب المبتدأ فتأمل.  
 (و ينكّر أي يجوز تنكيره) أي ذي الحال في مواضع يقيد مع كونه نكرة، لكونها فيها مخصّصة كالمبتدأ و سيأتي منّا بيان ذلك.

منها: (إن تأخّر) ذو الحال عن الحال (كقوله:

لِمَ موحشاً ظلل      يلوح كأنه خلل<sup>١</sup>)

ف «موحشاً» حال من «ظلل» قدّم عليه لتسوية كون ذي الحال نكرة، و قيل المسوّغ في أمثال المقام تقديم الخبر<sup>٢</sup>، و أمّا تقديم الحال فلئلا يلتبس الحال بالصفة حال كون ذي الحال منصوباً و حمل المرفوع والمجرور عليه فعليه في البيت مسوّغ واحد و على الأوّل مسوغان.  
 ومنها: (أو خصّص) ذو الحال (بوصف نحو: ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ﴾<sup>٣</sup> في قراءة بعضهم) بنصب «مصدّقاً»، ف «مصدّقاً» حال من «كتاب» لتخصيصه بالوصف و

١. لكثير عزة؛ انظر: شرح التصريح: ٥٨٤/١.

٢. انظر: شرح التصريح: ٥٨٥/١.

٣. البقرة: ٨٩.

أو إضافة نحو: ﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلسَّائِلِينَ﴾، أو وقع بعد نفي نحو: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَ لَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾ أو بعد نهي (كلا بيع امرؤ على امرئ مستسهلاً)، أو استفهام نحو: «يا صاح هل حمّ عيش باقياً فترى».

هو الجارّ والمجرور، لأنّ الجملة والجارّ والمجرور والظرف إذا وقعت بعد نكرة صفة للنكرة إن لم تكن ركناً للكلام وإلا فخير.

و منها: (أو) خصّص بـ (إضافة) ذي الحال إلى نكرة (نحو: ﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلسَّائِلِينَ﴾<sup>١</sup>)، فـ «سواء» حال من «أربعة»، لاختصاصها بالإضافة إلى «أيام».

و منها: (أو) وقع بعد نفي نحو: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَ لَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾<sup>٢</sup>)، فجملة «و لها كتاب معلوم» حال من «قرية»، لأنّها وقع بعد نفي؛ وقال في المطول: قال الزمخشري إنّ «و لها كتاب معلوم» نعت لـ «قرية» دخل عليها الواو تشبيهاً بالحال في كونه حكماً لصاحبه كقول بعض آخر في «فلماً أصبح الشرّ وأمسى وهو عريان»: إنّ «هو عريان» خبر دخل عليها الواو لذلك.

و منها: (أو) وقع (بعد نهي كـ «لا يبيع امرؤ على امرئ مستسهلاً»)، فـ «مستسهلاً» حال من «امرؤ» الأوّل لكونه واقعاً بعد نهي.

و منها: (أو) وقع بعد (استفهام نحو: «يا صاح هل حمّ عيش باقياً فترى»<sup>٣</sup>).

#### تنبيه نبيه:

في توقّف كون الفاعل النكرة ذا حال إلى مخصّص تأمل بل منع وإن كانت المسألة ممّا يظهر منهم الإجماع عليها، لأنّ للفاعل مخصّصاً دائماً لا ينفك عنه أبداً. والوجه في ذلك يظهر ممّا ذكروا في وجه صحّة الابتداء بالنكرة في قولهم: «شرّ أهرّ ذاناب» من أنّه صحّ الابتداء بـ «شرّ»

١. فصلت: ١٠.

٢. الحجر: ٤.

٣. لم أقف على اسم شاعره.

و قد نكّر نادراً من غير وجود شيء مما ذكر .....

مع كونه نكرة لتخصّصه بما يتخصّص به الفاعل لشيءه أي «شئ» به أي بالفاعل، إذ يستعمل قولهم: «شئ أهرّ ذا ناب» في موضع «ما أهرّ ذا ناب إلّا شئ» وما يتخصّص به الفاعل قبل ذكره هو صحّة كونه محكوماً عليه بها أسند إليه، فإنّك إذا قلت: «قام» علم منه أنّ ما يذكر بعد أمر يصحّ أن يحكم عليه بالقيام، فإذا قلت: «رجل» فهو في قوّة رجل موصوف بصحّة الحكم عليه بالقيام و مثله الكلام في نائب الفاعل.

هذه عين عبارتهم بأدنى تغيير توضيحاً لمرامهم، فإنّ تنظر بعين الإنصاف و تعمل بها قال ويّ ذي الجلال عليّ عليه آلاف التحيّة من الملك المتعال: «لاتنظر إلى من قال وانظر إلى ما قال» تجد أنّ ما ادعينا من المنع حقّ لا مدفع له أبداً و إن كانوا قد دفعوا الإشكال فيما كان ذو الحال مفعولاً بأنّ التخصيص بالحكم إنّما يكفي فيما تقدّم لزوماً كالفاعل لا فيما كان التقدّم غير لازم كالمفعول و في الفاعل بجواز تعدّد المخصّص، لكنّه كما ترى والله الموقّق و هو الهادي إلى سواء السبيل.

اعلم أنّ هذه المخصّصات التي سوّغ بها كون ذي الحال نكرة هي بعينها المخصّصات التي سوّغ بها الابتداء بالنكرة. والوجه في المقامين أنّه إذا تخصّصت النكرة بواحد من هذه المخصّصات يقلّ اشتراكها فتقرب من المعرفة من وجه فيصحّ الحكم عليها بالخبر أو الحال والنكرة إذا لم تخصّص مجهول من كلّ وجه و الحكم على المجهول من كلّ وجه غير مفيد والعرب بل كلّ الأقوام عقلاؤهم مجتمعون على ترك التكلّم بها ليس بمفيد.

ثمّ اعلم أنّه قد تقدّم في باب المبتدأ والخبر أنّه قد توجد الإفادة دون شيء مما ذكر من المخصّصات هناك فكذلك هاهنا. و إلى ذلك أشار الشارح بقوله: (و قد نكّر) ذو الحال (نادراً من غير وجود شيء مما ذكر) من المخصّصات فليس مراده أنّه يجوز كون ذي الحال نكرة من دون فائدة، بل مراده أنّه قد يتحقّق كون ذي الحال نكرة مفيداً من دون شيء مما ذكر من



و منه «صلى رسول الله ﷺ جالسا و صلى وراءه قوم قياما». (و سبق حال ما بحرف جرّ قد أبوا) كسبقها ما جرّ بإضافة إليه.

المخصّصات. و لعمرك بين المعنيين بون بعيد، فإن أدركت الفرق فاشكر ربك، لأنك موثّق و سعيد و لئن شكرت فالنعمة عليك تزيد.

(و منه) أي من النكرة غير المخصّصة النادر المفيد («صلى رسول الله ﷺ جالسا و صلى وراءه قوم قياما»<sup>١</sup>)، ف «قياماً» حال من «قوم» و هو نكرة غير مخصّصة مفيد. هذا ولكن قال الأزهري<sup>٢</sup>: "و ذهب بعضهم إلى عدم الاستدلال بالحديث، لاحتمال كونه مروياً بالمعنى"<sup>٣</sup> انتهى.

و الوجه في كون النهي والاستفهام مضاهيين للنفي أن الجملة في كلّ واحد منها غير مثبتة كالمنفيّة؛ و بعبارة أخرى الجملة الاستفهاميّة تستعمل فيما كان الجملة غير معلوم الوجود والثبوت، و غير معلوم الوجود والثبوت في حكم غير الموجود والمنفيّ، و الجملة المنهيّة مطلوب تركه و عدم وجوده و ما هو مطلوب تركه و عدم وجوده في حكم غير الموجود والمنفيّ.

(و سبق حال ما) أي الذي أي صاحب حال (بحرف جرّ قد أبوا) أي منعوا، حاصله أن النحويّين منعوا تقديم الحال على ذي الحال المجرور بحرف الجرّ (كسبقها) أي الحال (ما) أي الذي أي ذا حال (جرّ بإضافة) شيء (إليه) والغرض من تشبيه ذي الحال المجرور بحرف الجرّ بذی الحال المجرور بالإضافة بيان كون المجرور بالإضافة أصلاً في المنع و المجرور بحرف الجرّ فرع فيه و قد تقدّم نظيره<sup>٤</sup> في بيان أقسام الإعراب بالنيابة في قوله:

كلتا كذاك اثنان و اثنتان      كابتين و ابنتين يجريان

١. حديث روي من طرق العامة؛ انظر: موطأ مالك: ١٣٥.

٢. تقدّمت ترجمته في الجزء الأول، الصفحة: ١٨٢.

٣. شرح التصريح: ٥٨٨/١.

٤. الجزء الأول، الصفحة: ١١٢.

بيان ذلك أنّ ذا الحال إن كان مجروراً بالإضافة لا يتقدّم الحال عليه إجماعاً، فلا يصحّ «جائني ركباً غلام زيد»، لأنّ الحال في المعنى خبر و تابع لذي الحال والمضاف إليه لا يتقدّم على المضاف إجماعاً فكذلك تابع المضاف إليه لا يتقدّم على المضاف إجماعاً.

و علّله بعضهم بوجه آخر و هذا نصّه: "لا يجوز تقديم الحال على صاحبها واقعة بعد المضاف لتلا يلزم الفصل بين المضاف والمضاف إليه ولا قبله، لأنّ نسبة المضاف إليه من المضاف كنسبة الصلة من الموصول، فكما لا يتقدّم ما يتعلّق بالصلة على الموصول كذلك لا يتقدّم ما يتعلّق بالمضاف إليه على المضاف" انتهى.

وأما ذو الحال المجرور بحرف الجرّ نحو: «مررت راكبة بهند» ففي تقديم حاله عليه خلاف، فالأكثر على المنع و استدّلوا للمنع بوجوه:

منها: قاعدة حمل محلّ الخلاف على محلّ الوفاق، فيحمل المجرور بالحرف الذي هو محلّ الخلاف على المجرور بالإضافة و هو محلّ الوفاق كما تقدّم آنفاً و قد تقدّم نظيره في باب الابتداء عند قوله: «ناوين معنى كائن أو استقر»<sup>٢</sup>.

و منها: أنّه كثر الحال عن ذي الحال المجرور و لم يسمع في كلام أحد من الفصحاء تقديمه، فلو جاز تقديمها عندهم يسمع منهم و ما ادعي سماعه منهم مؤوّل أو مردود بها سيذكر.

و منها: ضعف العامل أعني الظرف والجارّ والمجرور، فالجارّ والمجرور أعني «بهند» في «مررت راكبة بهند» عامل ضعيف، فلا يجوز تقدّم الحال أعني «راكبة» عليه.

و نقل بعضهم تعليلاً أدقّ و هذا نصّه: "و علّلوا منع ذلك بأنّ تعلّق العامل بالحال ثان لتعلّقه بصاحبه، فحقّه إذا تعدّى لصاحبه بواسطة أن يتعدّى بتلك الوسطة لكن منع من ذلك أنّ

١. للمحة في شرح الملحة: ١/ ٣٨٤.

٢. انظر الجزء الأوّل، الصفحة: ٢٧٢.

(و لا أمنعه) وفاقاً للفارسيّ و ابن كيسان و برهان (فقد ورد) في الفصيح، كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ﴾ و قول الشاعر: «فمطلبها كهلا عليه شديد».

الفعل لا يتعدى بحرف واحد إلى شيئين، فجعلوا عوضاً عن الاشتراك في الوسطة التزام التأخير<sup>١</sup> انتهى.

والمصنّف وجماعة على عدم المنع أي على الجواز كما صرّح على ذلك بقوله: (و لا أمنعه وفاقاً للفارسيّ<sup>٢</sup> و ابن كيسان<sup>٣</sup> و برهان<sup>٤</sup>).

و استند المصنّف على الجواز بورود التقديم في كلام الله تعالى و في كلام الفصحاء و إليه أشار بقوله: (فقد ورد في الفصيح) من الكلام (كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ﴾<sup>٥</sup>)، ف «كافة» عنده و عند موافقيه حال من ذي الحال المجرور و هو «الناس» و تقدّم عليه (و) نحو (قول الشاعر: «فمطلبها كهلاً عليه شديد»<sup>٦</sup>)، ف «كهلاً» حال من الضمير المجرور في «عليه» تقدّم عليه.

١. شرح الأشموني: ١٥/٢.

٢. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٦٦.

٣. محمّد بن أحمد بن إبراهيم، أبو الحسن، المعروف بابن كيسان (م ٢٩٩ ق) عالم بالعربيّة، نحواً ولغة، من أهل بغداد، أخذ عن المبرّد و ثعلب. من كتبه «تلقيب القوافي و تلقيب حركاتها»، «المهذب» في النحو، «غلط أدب الكاتب» و «غريب الحديث» و «معاني القرآن» و «المختار في علل النحو». الأعلام: ٣٠٨/٥.

٤. عبد الواحد بن علي، ابن بزّهان الأسدي العكبري، أبو القاسم (م ٤٥٦ ق) عالم بالأدب و النسب، من أهل بغداد. قال ابن ماکولا: ذهب بموته علم العربيّة من بغداد. كان أوّل أمره منجّماً ثمّ صار نحويّاً. وكان حنبلياً فتحوّل حنفيّاً و مال إلى إرجاء المعتزلة؛ عاش نيفاً وثمانين سنة. من كتبه «الاختيار» في الفقه، و «أصول اللغة» و «اللمع» في النحو. الأعلام: ١٧٦/٤.

٥. سبأ: ٢٨.

٦. للمعلوط الأسدي؛ انظر: الذخائر و العبقريات: ٧١/١.

و أول ذلك المانعون بأن كافة حال من الكاف في أرسلناك و الهاء للمبالغة، أي و ما أرسلناك إلا كافاً للناس، و بأن كهلاً حال من الفاعل المحذوف من المصدر، أي فمطلبه إياها كهلاً عليه شديد، و سبقها المرفوع و المنصوب جائز خلافاً للكوفيين و سبقها المحصور واجب ك «ما جاء راكباً إلا زيد»، و سبقها و هي محصورة ممتنع.

(و أول ذلك) الوارد في الفصيح (المانعون) من التقديم (بأن «كافة») في الآية (حال من الكاف في «أرسلناك») لا من «الناس» (والهاء) أي التاء في «كافة» ليست للفرق بين صفة المذكّر و صفة المؤنث حتى يستدلّ بها على كون «كافة» حالاً للناس بل التاء في «كافة» (للمبالغة) و هي تاء تدلّ على كثرة ما يفهم من مدخولها فمعنى «كافة» كثير الكفّ (أي «و ما أرسلناك إلا كافاً للناس» و بأن «كهلاً» حال من الفاعل المحذوف من المصدر) على القول بجواز حذف الفاعل من المصدر كما تقدّم في باب الفاعل عند قوله: «قالوا لا يحذف الفاعل» إلخ (أي «فمطلبه إياها كهلاً عليه شديد»)، ف «كهلاً» حال عن الضمير المذكّر في «مطلبه» المحذوف الذي أبرزه الشارح.

هذا حكم تقديم الحال على ذي الحال المجرور (و أمّا سبقها) و تقديمها على ذي الحال (المرفوع و المنصوب) فهو (جائز خلافاً للكوفيين) و المثال واضح.

(و سبقها) ذا الحال (المحصور) فيه (واجب ك «ما جاء راكباً إلا زيد»)، و قد تقدّم الوجه فيه في نظائره غير مرة فلانعيده. (و سبقها و هي) أي الحال (محصورة) فيه (ممتنع) نحو: «ما جاء زيد إلا راكباً»، و قد تقدّم البيان في نظائره أيضاً غير مرة فلانعيده.

و اعلم أنّ النزاع في تقديم الحال على ذي الحال المجرور بحرف الجرّ إنّما هو فيما كان حرف الجرّ غير زائد، فإن كان زائداً فلا نزاع في جواز تقديم الحال على ذي الحال حينئذ كذا قيل<sup>٢</sup>، فيصحّ على هذا أن تقول: «ما جاء من أحد راكباً» و أن تقول: «ما جاء راكباً من أحد» فتأمل.

١. الصفحة: ٢٧.

٢. انظر: شرح التصريح: ٥٩١/١.

حكى أنّ ذمياً ناظر عالماً مسلماً في عموم رسالة النبي ﷺ، فاستدلّ العالم المسلم بالآية، فقال الذمّيّ وهو من أهل الخبرة ببعض العلوم: إنّ الاستدلال بالآية في المورد موقوف على جواز تقديم الحال على ذي الحال المجرور بالحرف وهو غير مسلم ومختلف فيه، فاستدلّ العالم بقوله ﷺ «بعثت إلى الأحمر والأسود»، فقال الذمّيّ: إنّ غير قطعيّ الصدور لعدم تواتره، فلا يفيد العلم والمورد ممّا يتوقف إثباته على ما يفيد العلم، فلم ير العالم جواباً للذمّيّ.

وقال بعض أهل الحقّ: إنّ الجواب عن اعتراض الذمّيّ على الحديث أنّه وإن كان آحاداً في نفسه فهو متواتر معنى، لأنّه نقل عنه ﷺ من الأحاديث الدالّة على عموم رسالته ما بلغ القدر المشترك منه حدّ التواتر وأفاد القطع بنسبة معناه إليه وإن كانت تفاصيله آحاداً كجود حاتم وشجاعة علي عليه الصلّاة والسّلام وإذا حصل القطع بنسبة معناه إليه ﷺ حصل القطع بحقيقتة، لأنّ الرسول ﷺ معصوم وكلّ ما هو خبر المعصوم حقّ.

والجواب عن اعتراضه على الآية هو الاستدلال على صحّة تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجرّ.

وقال بعض آخر من أهل التحقيق والتدقيق:

"واعلم أنّ عموم رسالته ﷺ للناس كافة ثابت في مواضع من القرآن المجيد المتواتر حيث لا شبهة فيه، منها: قوله تعالى: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعاً﴾<sup>١</sup> فمن العجب نقل بعضهم أنّه ناظر ذمياً في ذلك فاستدلّ عليه بقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ﴾<sup>٢</sup> فقال: هذا لا يثبت إلّا بناء على تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف وأنا لا أقول به، فاستدلّ

١. مصنّف ابن أبي شيبة: ٣٠٣/٦.

٢. الأعراف: ١٥٨.

٣. سبأ: ٢٨.

(و لا تجز حالاً من المضاف له) خلافاً للفارسيّ (إلا إذا اقتضى المضاف عمله) أي العمل في الحال.....

عليه بالحديث فقال: هذا غير قطعيّ لعدم تواتره، فلم ير العالم المسلم جواباً و هذا ليس من القصور " انتهى.

و أنا نقلت هذا لأن يستعدّ طلاب العلوم الدينيّة لرد شبهات أعداء الإسلام في أصول الدين و فروعه، لأنّه كثرت في زماننا هذا حتّى من الذين يقولون نحن من المسلمين و هم في الحقيقة من أعدائهم و أعداء الدين.

و للحكاية نظير يذكر في بعض الكتب الأصوليّة في باب الاستصحاب، فمن أراد الاطلاع عليه فعليه بالمراجعة إليه<sup>١</sup> ليعرفه و يتعلّم الردّ عليه حتّى لا يفحم عند المناظرة كما أفحم أوّل من ناظر فيه.

### الحال و عاملها

و يشترط في الحال أن يكون العامل فيها و في صاحبها واحداً تحقيقاً أو حكماً و هذا الاشتراط إنّما هو عند الجمهور و خالفهم في ذلك الفارسيّ<sup>٢</sup> و جماعة.

والمصنّف اختار مذهب الجمهور و لأجل ذلك يقول الناظم: (و لا تجز حالاً من المضاف له، خلافاً للفارسيّ) لأنّ المضاف إليه معمول للمضاف أو حرف الجرّ أو الإضافة و شيء من ذلك لا يعمل في الحال، فلا يحصل اتحاد عامل الحال و صاحبها؛ (إلا إذا اقتضى المضاف عمله أي العمل في الحال) أيضاً أي كما أنّه يعمل في المضاف إليه يعمل في الحال أيضاً فيحصل الاتحاد

١. كفاية الأصول: ٢/٢٥٨.

٢. مضت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٦٦.

كقوله تعالى: ﴿إِنِّيهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً﴾ (أو كان) المضاف (جزء ما له أضيفاً) كقوله تعالى: ﴿وَوَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ إِخْوَاناً﴾ (أو مثل جزئه فلا تحيفاً) كقوله .....

(كقوله تعالى: ﴿إِنِّيهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً﴾<sup>١</sup>)، فـ «جميعاً» حال من «كم» والعامل فيه و في «جميعاً»، «مرجع» فاعل الحال و صاحبها واحد حقيقة.

(أو كان المضاف جزء ما له أضيف) فإنّ العامل في المضاف حينئذ كأنّه عامل في المضاف إليه لشدّة اتصال الجزء أعني المضاف بالكلّ أعني المضاف إليه، فيصير عامل الحال و صاحبها متحداً حكماً (كقوله تعالى: ﴿وَوَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ إِخْوَاناً﴾<sup>٢</sup>)، فـ «إخواناً» حال من «هم» المضاف إليه «صدور» و «الصدور» جزء من المضاف إليه، فالعامل في «الصدور» و هو «استقرّ» كأنّه عامل في «هم» لشدّة اتصال الجزء بالكلّ، مضافاً إلى صحّة الاستغناء بالكلّ عن الجزء كما يأتي<sup>٣</sup> في باب الإضافة عند قوله:

وربّما أكسب ثانٍ أولاً      تأنيثاً إن كان لحذف موهلاً

فيصحّ في الآية أن يقال لو لم تكن من القرآن: «و وزعنا ما فيهم من غلّ إخواناً» من باب إيقاع الواقع على الجزء على نفس الكلّ مجازاً كما بيّن في علم البيان و كذا عكسه نحو آية الوضوء، فتأمّل.

(أو) كان المضاف (مثل جزئه) في أن يكون بين المضاف والمضاف إليه شدّة الاتّصال و في صحّة الاستغناء عن المضاف بالمضاف إليه كما يأتي أيضاً عند قوله المذكور، (فلا تحيفاً) كقوله

١. يونس: ٤.

٢. الحجر: ٤٧.

٣. الصفحة: ٣١٢.

تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾<sup>١</sup> و الصّورتان الأخيرتان قال أبو حيّان: لم يسبق المصنّف إلى ذكرهما أحد انتهى. قلت: قد نقلهما المصنّف في فتاواه عن الأخفش، و قد تبعه عليهما جماعة.

تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾<sup>١</sup> ف «حنيفاً» حال من المضاف إليه أعني «إبراهيم» والعامل في «ملة» و هو «اتبع» كأنه عامل في «إبراهيم» لشدة اتصال ملة كل نبيّ به معنى أي بنظر العقل، إذ يصح الاستغناء عن الملة بأن يقال في الآية لو لم تكن من القرآن: «أن اتبع إبراهيم» من باب إيقاع ما وقع على اللازم على الملزوم مجازاً و بالعكس نحو: ﴿و لا تُطِيعُوا أَمْرَ الْمُشْرِكِينَ﴾<sup>٢</sup> و نحو: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَ أَطِيعُوا الرُّسُولَ وَ أُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾<sup>٣</sup> فتأمل.

و إن شئت فقل في الصورتين الأخيرتين: لشدة اتصال الجزء بكّله أو بما نزلته بمنزلة صار المضاف صاحب الحال فيكون العامل فيه هو العامل في الحال.

(والصورتان الأخيرتان) أي ما كان المضاف جزء للمضاف إليه أو مثل جزئه (قال أبو حيّان، لم يسبق المصنّف إلى ذكرهما) والحكم بجوازهما (أحد، انتهى) قول أبي حيّان، قلت: قد نقلهما) والحكم بجوازهما (المصنّف في فتاويه عن الأخفش<sup>٤</sup> و قد تبعه) أي الأخفش (عليهما) أي على جوازهما (جماعة) قبل المصنّف، فكيف يقول أبو حيّان: لم يسبق المصنّف إلى ذكرهما والقول بجوازهما أحد؛ فهذا القول من أبي حيّان يدلّ على عدم تتبّعه لكلام القوم. و اعلم: أنّه قد علم ممّا اشترط في الصورتين الأخيرتين و ممّا علّلا به أنّه لا يجوز أن يقال: «ضربت غلام هند جالسة» أو «مررت بغلام ليلي ضاحكة»، لعدم الشرط والعلة فيها فتدبّر.

١. النحل: ١٢٣.

٢. الشعراء: ١٥١.

٣. النساء: ٥٩.

٤. تقدّمت في الجزء الأوّل ترجمة أبي حيّان، الصفحة: ٤٦٧ و ترجمة الأخفش، الصفحة: ١٢٥.



(و الحال إن تنصب بفعل صرفاً أو صفة أشبهت المصرفاً فجائز) خلافاً للكوفيّين (تقديمه) على ناصبه ما لم يعارضه معارض من كون عامله صلة لـ «أل» أو حرف مصدريّ أو مقروناً بلام القسم أو الإبتداء، أو كونه جملة معها الواو (كمسرعا ذا راحل، و مخلصاً زيد دعا)، فإن كان ناصبه غير فعل كاسم الفعل أو المصدر .....

(و الحال إن تنصب بفعل صرف) أي فعل متصرف (أو صفة أشبهت الفعل (المصرفاً) كاسم الفاعل و اسم المفعول والصفة المشبهة (فجائز خلافاً للكوفيّين)، فإنهم لا يجوزون (تقدمه) أي الحال (على ناصبه ما لم يعارضه) أي التقديم (معارض مانع من التقديم، والمعارض المانع من التقدّم خمسة أشياء:

الأوّل: (من كون عامله صلة لـ «ال») الموصولة نحو: «أنت الشارب قائماً»، فلا يجوز تقديم «قائماً» على «الشارب»، لأنّه لا يجوز تقديم معمول الصلة على الموصول.

والثاني: (أو) كون عامله صلة (لحرف مصدريّ) نحو: «يجوز للمريض أن يصليّ قاعداً»، فلا يجوز تقدّم «قاعداً» على «أن يصليّ»، لأنّ الموصولات الحرفيّة كالموصولات الاسميّة في عدم جواز تقديم معمول صلتها عليها.

والثالث: (أو) كون عامله (مقروناً بلام القسم) نحو: «والله لأذهبنّ ماشياً»، فلا يجوز تقديم «ماشياً» على «لأذهبنّ»، لأنّ اللام لها الصدر.

والرابع: (أو) كون عامله مقروناً بلام (الابتداء) نحو: «إني لأحبّ زيداً صادقاً»، فلا يجوز تقديم «صادقاً» على «لأحبّ» لما تقدّم فيها قبله.

والخامس: (أو كونه) أي الحال (جملة معها الواو) الحاليّة نحو: «جاء زيد و هو ناو رحلة»، فلا يجوز تقديم الجملة الحاليّة على «جاء» لكان الواو، لأنّ أصلها العطف فحقّها التأخير.

مثال صفة أشبهت الفعل المتصرف ولا معارض للتقديم (كـ «مسرعاً ذا راحل»)، فجاز تقديم الحال و هو «مسرعاً» على ناصبه و هو «راحل». (و) مثال فعل متصرف («مخلصاً زيد دعا»)، فجاز تقديم الحال أعني «مخلصاً» على ناصبه أعني «دعا»، لأنّه فعل متصرف (فإن كان ناصبه غير فعل كاسم الفعل) نحو: «نزال ضيفاً» (أو المصدر) نحو: «أعجبني ضربك زيداً قائماً»

أو فعلا غير متصرف كفعل التعجب، أو صفة كذلك كأفعل التفضيل في بعض أحواله لم  
يجز تقديمه عليه. ضابطة: جميع العوامل اللفظية تعمل في الحال إلا كان و أخواتها و عسى  
على الأصح.

(أو) كان ناصبه (فعلاً غير متصرف كفعل التعجب) نحو: «ما أحسن زيداً مصلياً» (أو) كان  
ناصبه (صفة كذلك) أي غير متصرف (ك «أفعل» التفضيل في بعض أحواله) أي في حال  
لايشئ ولايجمع ولايؤنث و سيأتي بيانه<sup>١</sup> في باب «أفعل» التفضيل عند قوله:

و إن لمنكور يصف أو جرّداً      ألزم تذكيراً و أن يوحداً

ففي هذه الصور الأربع (لم يجز تقديمه) أي تقديم الحال (عليه) أي على ناصبه، أمّا في  
الصورة الأولى أعني «نزال ضيفاً» فلأن أساء الأفعال لضعفها لايتقدّم عليها المعمول، و أمّا  
في الصورة الثانية فلأن المصدر مقدّر بـ «أن» والفعل و «أن» المصدرية موصول و قد تقدّم أنّ  
معمول الصلة لايتقدّم على الموصول، لكونه كتقدّم جزء من الشيء المترتب الأجزاء عليه إلا  
إذا كان المعمول ظرفاً أو شبهه كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيُ﴾<sup>٢</sup> و كقوله تعالى: ﴿و لا  
تأخذكم بما رافقه﴾<sup>٣</sup>، و أمّا الصورة الثالثة فلأن الجامد لايتصرف في معموله بأن يتقدّم عليه  
لضعفه في العمل، و أمّا الصورة الرابعة فلما ذكر في الصورة الثالثة و سيأتي جواز تقديم الحال  
في الصورة الرابعة لعلّة مفقودة في المقام.

(ضابطة: جميع العوامل اللفظية تعمل في الحال إلا «كان» و أخواتها و «عسى» على  
الأصح) و بيان ذلك يتوقّف على بيان أمور:

١. الجزء الثالث، الصفحة: ١٠٤.

٢. الصفات: ١٠٢.

٣. النور: ٢.

**الأول:** أنّ الأفعال الناقصة وضعت لتقرير الفاعل على صفة غير مصدرها ففي «كان زيد قائماً» فائدة «كان» تقرير «زيد» على صفة القيام في الزمان الماضيّ و في «صار زيد غنياً» فائدة «صار» تقرير «زيد» على صفة الغناء الحاصل بعد الفقر.

**والثاني:** أفعال المقاربة من جملة الأفعال الناقصة، لأنّها أيضاً وضعت لتقرير الفاعل على صفة غير مصدرها على سبيل المقارنة أو الحصول أو الشروع، وإنّما أفردوها عن باب «كان» للزوم كون خبرها فعلاً مضارعاً غالباً، وأمّا الأفعال التامة فإنّها وضعت لتقرير الفاعل على صفة هي نفس مصدرها، فإنّ «ضرب» في «ضرب زيد» يقرّر لـ «زيد» الضرب، بخلاف الأفعال الناقصة، فإنّها لا يثبت مصدرها لاسمها بل يثبت معناها لخبرها لأنّ معنى «صار زيد غنياً» - كما أشرنا إليه - أنّ «زيداً» متّصف بالغنى المتّصف بالصيرورة أي الحصول بعد أن لم يكن في الماضيّ وهذا معنى قولهم: «إنّ الأفعال الناقصة لإعطاء الخبر حكم معناها» وهذا أيضاً معنى قول البيهقيين: إنّ المقيّد في نحو «كان زيد منطلقاً» هو «منطلقاً» لا «كان».

فتحصّل من جميع ما تقدّم أنّ الأفعال الناقصة ما أوتيت في الكلام لإثبات مصدرها لاسمها بل أوتيت لإثبات حكم معناها من الماضيّ والصيرورة والقرب والشروع ونحوها لخبرها، بخلاف الأفعال التامة، فإنّها أوتيت في الكلام لإثبات مصدرها لفاعلها.

ومن هنا وقع بينهم خلافاً: الأول أنّ الأفعال الناقصة هل تدلّ على الحدث أم لا؟ والثاني أنّ اسمها هل هو فاعل معنى أو لا؟ فقال بعضهم في حاشية الجاميّ في الخلاف الأول: ومّا ينبغي أن يحفظ أنّ لفظ «الكون» في أيّ موضع كان يكون مصدرراً لـ «كان» التامة لا الناقصة والمنصوب بعده يكون حالاً لا خبراً، فأما الناقصة فلا مصدر لها.

وقال بعض آخر فيه أيضاً: إنّها سمّيت ناقصة لنقصات مدلولها عن مدلول التامة بالحدث الداخل في التامة.

و قال بعض آخر: اختلفوا في مصادر الأفعال الناقصة فرجح القائل باستعمالها فيما عدا «كان» وفيه تساويا فالقائل به فيه تمسك بدخول «أن» المصدرية عليه. وردّ بأنّها تؤوّل الخبر، فإنّه مناط الحكم وهو قيد له فتقدير «أعجبني أن كان زيد ضاحكاً» على الأوّل كونه ضاحكاً وعلى الثاني ضحكته ويقوي الثاني قول المفسرين في قوله تعالى: ﴿بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾<sup>١</sup> بعملهم لا بكونهم عاملين.

وقال بعضهم في الخلاف الثاني في حاشية المطوّل: إطلاق الفاعل على اسم «كان» إمّا على سبيل التشبيه أو تفسير الفاعل بها أسند إليه الفعل المعلوم أو شبهه.

وقال بعض آخر معلقاً على قول ابن الحاجب: «الأفعال الناقصة ما وضع لتقرير الفاعل»<sup>٢</sup> بقوله: هذا إنّما يكون صحيحاً لو كان اسم «كان» فاعلاً و ظاهر أنّه ليس كذلك، فالأولى أن يقال في تعريفها: إنّها أفعال وضعت لتقرير انتساب ثبوت الخبر للمبتدأ على صفة مخصوصة. وقال بعض آخر: الأفعال الناقصة وضعت لتقرير الفاعل على صفة غير مصدرها و سمّيت ناقصة، لأنّها لاتتمّ بمرفوعها، بل تحتاج إلى المنصوب وذلك لأنّ تمام الكلام بأجزائه و أجزاء الكلام أسماؤها و أخبارها و هي نفسها قيود لأخبارها، فإنّه إذ قيل: «كان زيد قائماً» و «صار زيد غنياً» فالمعنى «زيد قائم في الزمان الماضي» و «زيد متّصف بالغنى بعد الفقر» و ما قال بعضهم: معنى «كان زيد قائماً» «زيد متّصف بالقيام المتّصف بالكون أي بالحصول في الزمان الماضي» ليس بشيء، لأنّه خلاف المتبادر و لأنّ الكون بمعنى الحصول مصدر «كان» التامة لا الناقصة مع أنّه يقتضي أن يكون «كان» جزء من الكلام و «قائماً» حالاً لا خبراً.

وقال بعض آخر في حاشية التصريح: "إنّ المبتدأ لا يجيء منه الحال لأنّه لا يقال له فاعل معنى، و قال معلقاً على قول المصنّف: «و لا يكون الحال لغير الفاعل والمفعول» و هل من الغير اسم

١. سورة الأنعام (٦) الآية (١٠٨).

٢. الكافية: ٤٧.

«كان» فیردّ علی الحصر فی مجئها من الفاعل والمفعول، لأنّه غیرهما أو یقال: هو فاعل معنی؟ هذا مبنيّ علی الخلاف فی دلالتها علی الحدث و عدمه. و ذكر المصنّف أي ابن هشام هذا البحث فقال: قال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَتْ لَكُمْ الدَّارُ الآخِرَةُ عِنْدَ اللَّهِ خَالِصَةً﴾<sup>١</sup> الآية «خالصة» حال من «الدار».

و اعترض بأنّ الوجه أنّها حال من ضمير الخبر، لأنّ اسم «كان» لا يقع منه الحال، لأنّ الأفعال الناقصة لم يؤت بها لنسبة حدث محقق إلى فاعلها حتّى يقتضي متعلقات، يعني فـ «كان» زيد قائماً لا يراد به أنّ «زيداً» ثبت، بل أنّ القيام المنسوب إليه ثبت لا غير و ذلك لأنّ الثبوت حاصل لـ «زيد» و إن لم تذكر «كان» و لهذا توهم كثير أنّها لا تدلّ علی الحدث بل وضعها للدلالة علی مجرّد الزمان، فلهذا لم تعمل إلّا في الاسم والخبر.

و في الفتح ما يشعر بهذا، قال: الخبر نفس المسند لا تقييد للمسند، قيل: و دليل أنّ اسم «كان» فاعل أنّ ابن حاجب و الزمخشريّ لم يذكرا اسم «كان» في المرفوعات و ذكرا خبرها في المنصوبات.

و قال ابن جنّي في الدمشقيّات: يدلّ علی نصب «كان» و أخواتها الأحوال، «فكونوا أنتم و بني أبيكم» مكان البيت، و قال ابن السجريّ من منع من إعمال «كان» في الحال فغير مأخوذ بقوله، لأنّها فضلة منكورة، فرائحة الفعل تعمل فيها فما ظنك بفعل متصرّف يرفع و ينصب و ليست أسوأ حالاً من حرف التنبيه و اسم الإشارة" انتهى كلام المحثي.

فتحصّل من جميع ما نقلناه أنّ كلّ من يقول بأنّ اسم «كان» و أخواتها فاعل معنی و أنّها تدلّ علی الحدث يعني أنّ لها مصدراً، فهو يجوز أن تعمل في الحال؛ و كلّ من يقول: إنّ اسمها ليس فاعلاً معنی فهو لا يجوز إعمالها في الحال و المختار عند الشارح هذا القول الأخير.

و إلى بعض ما ذكرنا يشير بعض المترجمين حيث يقول بالفارسية: "همه عوامل لفظیه در حال عمل می کنند مگر «كان» و اخوات آن و «عسی» که بنابر قول اصحّ در حال عمل نمی کند، چون افعال ناقصه فقط برای ربط می باشند و دلالت ندارند بر حدث و اما «عسی» به سبب اختلاف نحات در فعلیت آن، و اما بنابر قول غیر اصحّ عمل می کند مانند: «عسی أن یجیء أخوک راکباً» و «كان زید أميراً أخاک».

هذا ولكن التعليل الذي آورده في «عسی» ما رأیته في كلام أحد ممن اطلعت علی كلامه في المسأله مع أن في كون «عسی» في المثال الذي ذكره ناقصه تأملاً كما لا یخفی.

نعم رأیت في كلام بعض المحشّین ما هذا نصّه: "جميع الأفعال الجامدة تعمل في الحال إلا «عسی» و «لیس»، فإتّهما لا یعملان فيه" ولكن لیس في كلامه العلة المذكورة و رأیت أيضاً في بعض الحواشي غیر المعتبرة أنّ وجه عدم عمل «كان» و أخواتها في الحال أنّ خبر «كان» صفة، فإن وقع بعدها الحال التبس الحال بالصفة و «عسی» و أخواتها لم تعمل في الحال، لأنّها منسلخة عن الزمان، انتهى.

قال التفتازانی<sup>١</sup>: ذکر كثير من النحاة أنّه إذا أريد إبقاء معنى الماضي مع أنّ جعل الشرط لفظ «كان» نحو قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُ فَلْنُتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾<sup>٢</sup> و ﴿إِنْ كَانَ فَمِصُّهُ قَدْ مِنْ قُبُلٍ﴾<sup>٣</sup> و ذلك لقوة دلالة «كان» على المضيّ لتمحّضه له، لأنّ الحدث المطلق الذي هو مدلوله يستفاد من الخبر، فلا يستفاد منه إلا الزمان الماضي " انتهى محلّ الحاجة من كلامه.

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٨.

٢. المائدة: ١١٦.

٣. يوسف: ٢٦.

(و عامل ضمّن معنى الفعل لا حروفه مؤخراً لن يعمل) لضعفه (كتلك و ليت و كأن) و لعلّ و هاء التنبية و الظروف المتضمنة معنى الاستقرار.

و قال بعض أرباب الحواشي: "لا يحذف خبر «كان»، لأنه عوض أو كالعوض عن مصدرها و من ثمّ لا يجتمعان، والقول بحذف خبرها في نحو «إن خير فخير» ضعيف و من ثمّ قيل بحرّيتها و مثل «كان» بقية أخواتها" انتهى.

إذا عرفت ذلك فاعلم أنّ العامل المعنويّ قد يطلق و يراد به عامل ليس من مقولة اللفظ أصلاً كالابتدائية في المبتدأ والتجرد في الفعل المضارع والتابعة في التابع على قول والإضافة أيضاً على قول، و قد يطلق و يراد به ما ليس فعلاً و لا شبهه ولكن يعمل بسبب تضمّنه معنى من معاني الأفعال و هذا القسم يمكن أن يكون عاملاً لفظياً بالنسبة إلى الإطلاق الأوّل للمعنويّ كما هو واضح و إلى هذا القسم يشير الناظم بقوله:

(و عامل ضمّن معنى الفعل لا حروفه مؤخراً لن يعمل)

حاصله أنّه لا يجوز تقديم الحال على هذا القسم من العامل (لضعفه ك «تلك») في نحو «تلك هند ضاحكة» أي «أشير إلى هند ضاحكة»، فلا يجوز تقديم «ضاحكة» على تلك، لأنّها ضعيف في العمل و إن كان بمعنى «أشير»، و («ليت») نحو: «ليت زيدا ركباً رفيقك» أي «تمنيت زيدا ركباً رفيقك»، فلا يجوز تقديم «راكباً» على «ليت» لما ذكر، و («كأن») نحو: «كأنّ زيدا ركباً أمير»، فلا يجوز تقدّم «راكباً» على «كأنّ» بمعنى «شبهت»، و («لعلّ») نحو: «لعلّ زيدا سالماً راجع»، فلا يجوز تقديم «سالماً» على «لعلّ» و إن كان بمعنى «ترجيت»، و («ها» التنبية) نحو: «ها هو زيد قائماً»، فلا يجوز تقدّم «قائماً» على «ها» و إن كان بمعنى «أنّبه» (و) ك «الظروف المتضمنة معنى الاستقرار» بأن كان ظرفاً مستقراً ناويز له معنى «كائن» أو «استقرّ» نحو: «زيد في الدار قائماً»، فلا يجوز تقديم «قائماً» على مجموع الكلام أعني على «زيد في الدار»، كما سيصرح بذلك بعيد هذا.

(و ندر) عندنا توسط الحال بين صاحبه و عامله إذا كان ظرفاً أو مجروراً مخبراً به، و أجازته الأخفش بكثرة (نحو سعيد مستقراً في هجر)، و منع بعضهم هذه الصورة كما منع تقديمها عليهما بالإجماع.

و لا فرق في ذلك بين تقدّم الظرف على المبتدأ نحو: «في الدار زيد قائماً» و بين تأخره كما مثلنا أولاً و ذلك لضعف الظرف في العمل.

هذا إذا تقدّم الحال على مجموع الجملة و أمّا إذا تقدّم على الظرف فقط لا على المجموع فله حكم آخر ذكره بقوله: (و ندر عندنا) يعني يجوز قليلاً (توسط الحال بين) مبتدأ يعود إليه (صاحبه و) بين (عامله إذا كان) عامله (ظرفاً أو مجروراً مخبراً به و أجازته الأخفش<sup>١</sup> بكثرة نحو: «سعيد مستقراً في هجر»)، فقدّم الحال و هو مستقراً على عامله و هو «في هجر»، لأنّ الحال توسط بين المبتدأ و هو في الحقيقة صاحب الحال و بين عامله.

و اعلم أنّ الاستقرار قد يراد به مجرد الحصول والوجود، فهو حينئذ من أفعال العموم، و قد يراد به الثبوت في المكان و عدم قبول التحوّل والانتقال منه فهو حينئذ من أفعال الخصوص، نحو قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَهِ مُسْتَقَرًّا عِنْدَهُ﴾<sup>٢</sup> و قد تقدّم والحال في المثال أعني «مستقراً» من هذا القبيل، والاستقرار المحذوف المتعلّق للظرف من قبيل الأوّل، ففي المثال استقراران أحدهما و هو المذكور حال و الثاني و هو المحذوف متعلّق الظرف، و في الآية أيضاً استقراران أحدهما و هو المذكور مفعول ثانٍ لـ «رأه» و الثاني و هو المحذوف متعلّق الظرف.

(و منع بعضهم هذه الصورة) أي صورة توسط الحال بين صاحبه و عامله (كما منع تقديمها عليهما) أي على المبتدأ والخبر أي على مجموع الجملة (بالإجماع). قد علم ممّا ذكره الناظم والشارح أنّ «لكنّ» و «إنّ» و «أنّ» من حروف المشبهة بالفعل لاتعمل في الحال أصلاً و قد صرح به بعضهم.

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١٢٥.

٢. سورة النمل (٢٧) الآية (٤٠).



(و) تقديم الحال على عامله إذا كان أفعال مفضّلاً به كون في حال على كون في حال (نحو) زيد مفرداً أنفع من عمرو معانا) و «هذا بسراً أطيب منه رطباً» (مستجار لن يهن) أي لن يضعف. (و الحال قد يجيء ذا تعدّد لمفرد فاعلم) كالخبر.....

و قد تقدّم أنّ «أفعل» التفضيل لضعفه، لا يجوز تقديم الحال عليه (و) لكن استثنى منه (تقديم الحال على عامله إذا كان «أفعل» مفضّلاً به كون في حال على كون في حال) و هو على قسمين:

الأوّل: أن يكون الحالان لصاحبين مختلفين ذاتاً (نحو: «زيد مفرداً أنفع من عمرو معاناً»)، ف «مفرداً» حال من الضمير المستتر في «أفعل» التفضيل أعني «أنفع» والضمير راجع إلى «زيد» و «معاناً» حال من «عمرو» والعامل في الحالين «أفعل» التفضيل و قد الحال الأفضل على «أفعل» التفضيل و إن كان ضعيفاً خوفاً من التباس صاحبيهما المختلفين ذاتاً.

(و) الثاني: أن يكون الحالان لصاحبين متحدتين ذاتاً مختلفين اعتباراً نحو: «هذا بسراً أطيب منه رطباً»، و قد تقدّم توضيح هذا المقال فلانعيده، فالتقديم في الصورتين (مستجار لن يهن أي لن يضعف) و إن كان العامل ضعيفاً، لأنّه روعي فيه جهتين، لأنّه لما انحطّ درجته عن اسم الفاعل والصفة المشبهة لكن له مزية على الجامد، لأنّ فيه معنى الفعل و حروفه، فمن جهة الانحطاط امتنع تقديم الحال عليه و من جهة المزية جاز التقديم إذا توسّط بين الحالين.

### تعدّد الحال

(و الحال قد يجيء ذا تعدّد لـ) صاحب (مفرد) أي واحد (فاعل كالخبر) كما سبق<sup>٢</sup> عند قوله:

و أخبروا باثنين أو بأكثر  
عن واحد كـ «هم سراة شعرا»

١. الصفحة: ١٩٧.

٢. الجزء الأوّل، الصفحة: ٣١٢.

سواء كان الجميع في المعنى واحداً كـ «اشترت الزمان حلوا حامضاً» أو لم يكن كـ «جاء زيد عاذراً ذا مین» (و غير مفرد) نحو «لقيت زيدا مصعداً منحدرًا» ثم إن ظهر المعنى ردّ كل واحد إلى ما يليق به، و إلا جعل الأوّل للثاني و الثاني للأوّل.

(سواء كان الجميع في المعنى واحداً كـ «اشترت الرمان حلواً حامضاً»، فإن مجموعها بمعنى «مز» و قد تقدّم عند قوله المذكور، (أو لم يكن) الجميع في المعنى واحداً كـ «جاء زيد عاذراً ذا مین»، فالحالان في هذا المقال ليسا بمعنى واحد، بل لا جامع بينهما، إذ الأوّل منها بمعنى من يدعي عذراً و الثاني بمعنى الكاذب، إذ «المين» في اللغة بمعنى الكذب<sup>١</sup>. و قد يجيء الحال ذا تعدّد (و) ذو الحال (غير مفرد نحو: «لقيت زيدا مصعداً منحدرًا»)، فأحد الحالين للثناء و الآخر لـ «زيد». (ثم إن ظهر المعنى) بقرينة كأن يكون أحد الحالين مفرداً و الآخر مثني أو جمعاً و كذلك صاحبها، أو أحدهما مؤنثاً و الآخر مذكراً و كذلك صاحبها و أمثال ذلك من القرائن (ردّ كل واحد من الحالين إلى ما يليق به) بدلالة القرينة نحو: «لقيت الزيدین ضاحكين متبسّياً» و «لقيت الهندات ضاحكات متعجّبا» و «أكلت الرمان مريضاً حامضاً». (و إلا) يظهر المعنى بأن لم يكن قرينة (جعل) الحال (الأوّل لـ) ذي الحال (الثاني و) الحال (الثاني لـ) ذي الحال (الأوّل) تقليلاً للفصل.

و في كون هذا القسم من موارد تعدد الحال نظر بل منع، لأنّ لكل ذي حال حالاً واحداً فأين التعدّد، اللهم إلا أن يقال: المراد مطلق التعدّد و لو باعتبار العدد.

(و عامل الحال) وكذا صاحبها (بما قد أكّدا في نحو: ﴿و لا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾) و ﴿و أَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ ﴿لَا مَنَ مِنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ (و إن تَوَكَّدَ أي الحال (جملة) معقودة من اسمين معرفتين جامدين لبيان يقين.....

### الحال المؤكّدة

(و عامل الحال و كذا صاحبها بها قد أكّدا) والمؤكّدة لعاملها إمّا توافقه معنى فقط كما (في نحو: ﴿و لا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾<sup>١</sup> أو توافقه معنى و لفظاً نحو: ﴿و أَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾<sup>٢</sup>) والمؤكّدة لصاحبها نحو: ﴿لَا مَنَ مِنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾<sup>٣</sup> (الشاهد في «جميعاً» حيث أكّد به «من» الموصولة التي هي من ألفاظ العموم كما بيّن في الأصول و يحتمل أن يكون عمومها بواسطة توصيفها بالظرف كما قيل بذلك في ﴿و ما مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ﴾<sup>٤</sup>.

و أمّا القول بأنّ العموم فيه حاصل بتوكيده بالكلّ ففيه ما لا يخفى، إذ يلزم على ذلك أن لا يكون «كلّ» تأكيداً، إذ يجب في التأكيد أن يستفاد معناه بدون ذكره، فلا بدّ في المقام أن يستفاد معنى الكليّة والعموم قبل ذكر «كلّ» فتصحیح العموم بالكلّ موجب لإلغاء مؤكّديّة الكلّ و هذا ليس إلّا دفع الفاسد بالأفسد، فتأمل جيداً.

(و إن تَوَكَّدَ الحال جملة) و يشترط فيها أي في الجملة المؤكّدة بها أن تكون (معقودة) أي مركّبة (من اسمين) لا يصلحان للعمل فيها و إلّا لكان واحد منهما عاملاً فيها فيخرج عمّا نحن فيه.

و عدم الصلاحيّة يقتضي أن يكون الاسمان (معرفتين جامدين) حتّى لا يبقى فيها أثر من آثار الفعل الموجب للعمل و تأكيد الجملة حينئذ يكون (لبيان يقين) نحو: «زيد أخوك معلوماً»

١. البقرة: ٦٠.

٢. النساء: ٧٩.

٣. يونس: ٩٩.

٤. الأنعام: ٣٨.

أو فخر أو تعظيم أو نحو ذلك (فمضمّر عاملها) نحو: «أنا ابن دارة معروفًا بما نسبي»  
أي أحقّه معروفًا، وقيل: عاملها المتبدأ، وقيل: الخبر الواقع في الجملة.

(أو) لبيان (فخر) نحو: «أبي زيد رئيساً» (أو) لبيان (تعظيم) نحو: «أبوك زيد مجتهداً» (أو) نحو ذلك) كأن يكون التأكيد لبيان التحقير نحو: «زيد أخوك فاسقاً» و نحو ذلك من الأغراض المناسبة لمقام التأكيد؛ (فمضمّر) أي محذوف في جميع الصور المذكورة (عاملها) و العامل المحذوف يقدر مناسباً للغرض ففي نحو: «زيد أخوك فاسقاً» يقدر «أحقّره» بضمّ الهمزة و فتح الحاء و تشديد القاف، و في نحو: «أبي زيد رئيساً» يقدر «أفتخر» بصيغة المتكلم، و في نحو: «أبوك زيد مجتهداً»، «أعظّمه»، و في (نحو) قول الشاعر: («أنا ابن دارة معروفًا بما نسبي»<sup>١</sup>) يقدر ما قال الشارح (أي «أحقّه معروفًا»).

قال بعض المحسّنين: الأكثرون على أنّ «دارة» اسم الشاعر، و قيل هو لقب جدّه والمعنى أنا ابن هذه المرأة و نسبي معروف بها و ليس فيها ما يوجب العار عليّ أو الطعن في الشرف.  
(و قيل<sup>٢</sup>: عاملها) أي الحال المؤكّدة للجملة (المتبدأ) الواقع في الجملة لتأويله بـ «أبّه».  
(و قيل<sup>٣</sup>): عاملها (الخبر الواقع في الجملة) لتأويله بـ «المسمّى».

و يظهر لك من هذين القولين مع تقييد الجملة بالقيود المذكورة أنّ باب التأويل بالمشتقّ باب واسع بحيث لا يمكن سدّه.

١. لسالم بن دارة؛ انظر: شرح التسهيل: ٣٥٧/٢.

٢. قاله ابن خروف؛ انظر: همع الهوامع: ٣١٨/٢.

٣. قاله الزجاج؛ المصدر السابق.

(و لفظها يؤخّر) وجوبا لعدم جواز تقدم المؤكّد على المؤكّد. (و موضع الحال يجيء جملة) خالية من دليل الاستقبال (كجاء زيد و هو ناو رحلة) و يجيء موضعه ظرف أو مجرور متعلّق بمحذوف وجوبا نحو: «رأيت الهلال بين السحاب».....

(و لفظها) أي الحال (يؤخّر) عن الجملة (وجوباً، لعدم جواز تقدّم المؤكّد على المؤكّد). (و موضع الحال يجيء جملة) كما يجيء موضع الخبر والنعته جملة و إن كان الأصل في كلّ واحد منها الأفراد.

و يشترط في الجملة الحاليّة أن تكون (خالية من دليل الاستقبال)، لأنّ الغرض من تقييد العامل بالحال الدلالة على أنّ وقوع العامل في وقت وقوع الحال و ذلك ينافي الاستقبال. قال الأزهري<sup>١</sup>: "لأنّ الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال و ذلك ينافي الاستقبال. و اعترض بأنّ الحال بالمعنى الذي نحن بصدده تجامع كلاً من الأزمنة الثلاثة على السواء ولا يناسب الحال بمعنى الزمان الحاضر المقابل للاستقبال إلّا في إطلاق لفظ الحال على كلّ منهما اشتراكاً لفظياً و ذلك لا يقتضي امتناع تصدير الحال بعلم الاستقبال. و أوجب بأنّ الأفعال إذا وقعت قيوداً لما له اختصاص بأحد الأزمنة فهم منها استقباليّتها و حاليتها و ماضويّتها بالنظر إلى ذلك المقيد لا بالنظر إلى زمن التكلّم كما في معانيها الحقيقيّة و حينئذ يظهر صحّة كلامهم في اشتراط التجريد من علامة الاستقبال، إذ لو صدرت بها لفهم كونها مستقبلية بالنظر إلى عاملها"<sup>٢</sup> انتهى.

و فيه وجه آخر أدقّ يأتي عن قريب، (ك «جاء زيد و هو ناو رحلة» و يجيء أيضاً موضعه ظرف (أو) جازّ و (مجرور متعلّق) كلّ واحد منها (بمحذوف وجوباً) ك «هما» إذا وقعا خبراً أو نعتاً (نحو: «رأيت الهلال بين السحاب»)، ف «بين السحاب» ظرف و هو حال عن «الهلال»

١. مضت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١٨٢.

٢. شرح التصريح: ٦٠٩/١ - ٦١٠.

## ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾.

متعلق بمعنى «كائن» أو «استقرّ» محذوف وجوباً، ونحو قوله تعالى: ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾<sup>(١)</sup>، فـ «في زِينَتِهِ» جازّ و مجرور حال عن الضمير المستتر في «خرج» العائد إلى «قارون» متعلق بمحذوف كذلك.

## الجملة الحالية

وقد تقدّم<sup>٢</sup> أنّه لا فرق بين الحال والنعت والخبر إلّا بالاعتبار، ففي كلّ من قولك: «زيد قائم» و «جائني زيد قائم» و «جائني زيد قائماً» تثبت القيام لـ «زيد» إلّا أنّ المقصود من ثبوته في الأوّل الإخبار بثبوته لـ «زيد»، وفي الثاني بيان أنّ هيأته حين صدور المجيء عنه كانت القيام، وفي الثالث توضيحه أو مدحه أو نحوهما بسبب إثبات القيام له.

وإذا كان الأمر كذلك فالجملة إذا وقعت حالاً تحتاج إلى رابط يربطها بصاحبها كما أنّها إذا وقعت نعتاً أو خبراً كذلك، لأنّ الجملة من حيث هي جملة مستقلة بالإفادة؛ والرابط في الجملة إذا وقعت حالاً الضمير والواو منفرداً أو مجتمعاً على تفصيل ذكره الناظم والشارح ونحن نوضح كلامهما فيما يتلى عليك.

ولكنّ الأصل في الرابط هنا الضمير كما قال في المطوّل بدليل الاقتصار عليه في الحال المفردة والخبر والنعت، ومعنى أصالته أنّه الكثير الراجع في الاستعمال لا الأصل في الوضع، فلا يعدل عن الضمير إلى الواو ما لم تمسّ حاجة إلى زيادة ارتباط و إلّا فالواو أشدّ في الربط لأنّها موضوعة له فالحال لكونها فضلة تبيء بعد تمام الكلام أحوج إلى الربط، فقد تصدر الجملة التي أصلها الاستقلال بها هو موضوع للربط أعني العطف أي الواو إيذاناً من أوّل الأمر بأنّ الجملة لم تبق على استقلالها، بخلاف الحال المفردة، فإنّها لم تكن مستقلة وبخلاف الخبر، فإنّه

١. القصص: ٧٩.

٢. الصفحة: ٢٠٠.

(و) جملة الحال سواء كانت مؤكّدة أم لا، إذا جيء بها (ذات بدء بمضارع) حال من قد (ثبت) أو نفي بلا، أو ما، أو بماض تال إلا، أو متلوّ بأو (حوت ضميراً) رابطاً ظاهراً أو مقدّراً (و من الواو خلت) نحو: ﴿و لا تَمَنَّ تَسْتَكْثِرُ﴾ ﴿ما لَكُمْ لا تَناصِرُونَ﴾.....

جزء كلام و بخلاف النعت، فإنّه لتبعيتها للمنعوت و كونه للدلالة على معنى فيه صار كأنّه من تمامه، فاكتمى في الجميع بالضمير كالجمله الواقع صلة، فإنّ الموصول لا يتمّ جزء للكلام بدونها.

فظهر وجه احتياج الجملة الحالية إلى الربط و أنّه قد يكون بالواو و قد يكون بالضمير و قد يكون بهما و لكلّ مقام يأتي تفصيله.

(و) جملة الحال سواء كانت مؤكّدة أم لا إذا جيء بها ذات بدء بمضارع) يعني إذا كانت جملة الحال مصدرّة بمضارع (خال من) لفظه «قد» و كان ذلك المضارع (ثبت) أي غير منفيّ (أو نفي) ذلك المضارع (ل «لا») النافية (أو «ما») النافية (أو) كانت الجملة ذات بدء (بماض تال «إلا») أي ماض واقع بعد «إلا» الاستثنائية (أو) كانت الجملة ذات بدء بماض (متلوّ ب «أو») أي ماض وقع قبل لفظه «أو» (حوت) هذه الجمل الخمس (ضميراً رابطاً ظاهراً) أي بارزاً (أو مقدّراً) أي مستتراً (و من الواو) الحالية (خلت نحو: ﴿و لا تَمَنَّ تَسْتَكْثِرُ﴾<sup>١</sup>)، فجملة «تستكثر» حال من الضمير المستتر في «لا تمنن» و ذات بدء بمضارع ثبت و حاوية ضميراً رابطاً راجعاً إلى المستر المذكور و خالية عن الواو لمشابهة المضارع لفظاً و معنى لاسم الفاعل المستغني عن الواو الحالية إذا وقع حالاً؛ و نحو: ﴿ما لَكُمْ لا تَناصِرُونَ﴾<sup>٢</sup>)، فجملة «لا تناصرون» ذات بدء بمضارع نفي ب «لا» النافية حال من «كم» حوت ضميراً و هو الواو و من الواو الحالية خلت.

١. المدثر: ٦.

٢. الصفات: ٢٥.

«عهدتك ما تصبو و فيك شبيبة» ﴿إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾.....

و علّل<sup>١</sup> خلوها عن الواو بأن المضارع المنفيّ بـ «لا» بمنزلة اسم الفاعل الذي أضيف إليه كلمة «غير»، فذلك جرى مجراه في الاستغناء عن الواو، فمعنى «لا تناصرون»، «غير متناصرين» فكما لا يقال: «ما لكم و غير متناصرين» لا يقال أيضاً: «ما لكم و لاتناصرون». و قال ابن الناظم: ترك الواو في هذه الجملة أكثرى لا دائمي<sup>٢</sup> و نحو: («عهدتك ما تصبو و فيك شبيبة»<sup>٣</sup>)، فجملة «تصبو» ذات بدء بمضارع منفيّ بـ «ما» النافية حال من الكاف في «عهدتك» حوت ضميراً و من الواو خلت. و علّل ذلك بما علّل به ما قبله، فـ «ما تصبو» بمعنى «غير صاب»، فكما لا يقال: «عهدتك و غير صاب» لا يقال أيضاً: «عهدتك و ما تصبو». قال ابن النظام<sup>٤</sup> هنا بمثل ما قال هناك، و نحو: ﴿وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾<sup>٥</sup>)، فجملة «كانوا يستهزئون» ذات بدء بياض تال «إلا»، و «كانوا» مع اسمها و خبرها حال عن «هم» في «يأتيهم» حوت ضميراً و هو الواو و من الواو الحالية خلت. و ما في بعض الحواشي من أنّ جملة «يستهزئون» حال، غير سديد بل غلط إن لم يكن سهواً من الكاتب.

و وجه الخلو من الواو هنا أيضاً ما تقدّم، إذ مفهوم ﴿إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾<sup>٦</sup> غير كائنين به مستهزئين، فكما لا يقال: «ما يأتيهم من رسول و غير كائنين مستهزئين» لا يقال: «و إلا كانوا به يستهزئون»، و أوله بعضهم بـ «إلا كائنين به يستهزئون»، لأن «إلا» غالباً يدخل على الاسم.

١. انظر: شرح التصريح: ٦١٣/١.

٢. شرح ابن الناظم: ١٣٤.

٣. بلا نسبة في الكتب.

٤. هكذا في المطبوعة.

٥. سورة الحجر (١٥) الآية (١١).

٦. نفس الآية.



«لاضربته ذهب أو مكث.» (و) إن أتى من كلام العرف جملة مبدوة بما ذكر و هي ذات (واو) فلا تجره على ظاهره بل (بعدها) أي بعد الواو (إنو مبتدأ له المضارع) المذكور (اجعلنّ مسنداً) خبراً .....

هذا، ولكن صرح بعضهم بجواز الواو وتركها، قال في المغني في بحث الجملة الحالية: "قولك: «ما تكلم فلان إلا قال خيراً» كما تقول: «ما تكلم إلا قائلاً خيراً» و هو استثناء مفرغ من أحوال عامة محذوفة" انتهى.

و من هذا القبيل ما في بعض الأدعية: «إلا أن تقضي حاجتي» و «إلا أن تصلي على محمد و آل محمد ﷺ»<sup>٢</sup> و هذه كلّها من أقسام الحال المقدّرة و نحو: «لأضربته ذهب أو مكث»، الشاهد في الأوّل والثاني تابع له، لأنّ الأوّل ماض متلوّب بـ «أو» و حال من الهاء في «لأضربته» حاو ضميراً خال من الواو.

و علّل الخلو بأنّ الجملة بمنزلة فعل الشرط و «لأضربته» بمنزلة جزاء الشرط، إذ حاصل معنى الكلام: «إن ذهب أضربه و إن مكث أيضاً أضربه»، يعني «أضربه على كلا التقديرين» و فعل الشرط لا يقترن بالواو فكذلك ما هو بمنزلة.

(و إن أتى من كلام العرب جملة مبدوة بما ذكر) من الأفعال الخمسة (و هي ذات واو) فلا تجره على ظاهره) ليكون دليلاً لمن خالف (بل بعدها أي بعد الواو) الداخلة على الجمل الفعلية الخمس (إنو مبتدأ له المضارع المذكور) والماضي المذكور (اجعلنّ مسنداً خبراً) للمبتدأ المنوي، لتصير الجملة التي ظاهرها الفعلية جملة اسمية، أو احمل الكلام على الضرورة، أو اجعل الواو

١. مغني اللبيب: ٥٣٧.

٢. ما وجدتها في المصادر الحديثية.

نحو:

فلَمَّا خشيت أظافيرهم نجوت و أرهنهم مالكا  
أي و أنا أرهنهم مالكا.

عاطفة، أو اجعل دخول الواو شاذًا، فإنه قيل بكلّ ذلك في المقام كما ذكر في المطوّلات<sup>١</sup> فيبطل كلام المخالف وتمسّكه به (نحو:

فلَمَّا خشيت أظافيرهم نجوت و أرهنهم مالكا<sup>٢</sup>

أي: «و أنا أرهنهم مالكا»)، فجملة «أرهنهم» ليست فعلية ذات بدء بمضارع ثبت حتى يصير دليلًا للمخالف المجوّز للواو، بل جملة اسمية ذات بدء بالمبتدأ وهو «أنا» المنويّ بعد الواو والجملة الاسمية تدخل عليها الواو كما سيأتي عن قريب.

وقيل: الواو عاطفة لا حالية وقيل: دخولها ضرورة وقيل: شاذّ وبعضهم يؤوّل المضارع بالماضي<sup>٣</sup> وقد سبق أنّ باب التأويل واسع بحيث لايسدّه شيء، فبواحد من هذه التأويلات يؤوّل ما أتى في كلام العرب من الجمل الخمس مع الواو الحالية.

قال في المطوّل: "و أمّا ما جاء من نحو قول بعض العرب: «قمت و أصك وجهه» وقوله «فلَمَّا خشيت أظافيرهم نجوت و أرهنهم مالكا» فليل على حذف المبتدأ، أي «و أنا أصك» و «و أنا أرهنهم»، وقيل الأوّل شاذ والثاني ضرورة، و قال عبد القاهر: هي أي الواو فيهما للعطف عدل عن لفظ الماضي حكاية للحال الماضية ومعناها أن يفرض أنّ ما كان في الزمان الماضي واقع في هذا الزمان فيعبّر عنه بلفظ المضارع كقوله:

ولقد أمرّ على اللئيم يسبّني فمضيت ثمة و قلت لايعينيني

١. انظر: شرح التصريح: ٦١٣/١.

٢. البيت لعبد الله بن همام السلولي؛ انظر: مجمع الأمثال: ٣٤٢/٢.

٣. انظر: شرح التصريح: ٦١٣/١.

و ذات بدء بمضارع مقرون بقد تلزمها الواو نحو: ﴿لَمْ تُؤْذُونِي وَ قَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ﴾ قاله في التسهيل. (و جملة الحال سوى ما قدّما) و هي الجملة الاسميّة مثبتة أو منفية، و الفعلية المصدرّة بمضارع منفيّ بلم أو بماض مثبت أو منفيّ بشرط أن تكون غير مؤكّدة تأتي (بواو) فقط نحو: «جاء زيد و عمرو قائم»،.....

بمعنى «مررت»<sup>١</sup>.

(و) جملة (ذات بدء بمضارع مقرون بـ «قد» تلزمها الواو) والضمير معاً و لا يكفي أحدهما (نحو) قوله تعالى: ﴿لَمْ تُؤْذُونِي وَ قَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ﴾<sup>٢</sup> قاله في التسهيل، فجملة «و قد تعلمون» حال عن ضمير المخاطبين و رابطها الواو والضمير معاً. و بعضهم جعل الآية أيضاً من قسم المنويّ بعد الواو مبتدأ، أي «و أنتم تعلمون»<sup>٣</sup> و إنّي كلّما تتبعت كلامهم لم أعر على تحليل للزوم الرابطين في المضارع المقرون بـ «قد» و لعلّ العلة فيه الساع.

(و) جملة الحال سوى ما قدّما) من الجمل الخمس و ذات بدء بمضارع مقرون بـ «قد» (و هي) أي سوى أيضاً خمس جمل:

الأولى: (الجملة الاسميّة) إذا كانت (مثبتة).

الثانية: (أو) الجملة إذا كانت (منفية).

الثالثة: (و) الجملة (الفعلية المصدرّة بمضارع منفيّ بـ «لم» أو «لا» دون «لن»).

الرابعة: (أو) الجملة الفعلية المصدرّة (بماض مثبت).

الخامسة: (أو) الجملة الفعلية المصدرّة بماض (منفيّ بشرط أن تكون غير مؤكّدة) قد (تأتي) هذه الجمل الخمس (بواو فقط نحو: «جاء زيد و عمرو قائم») مثال للأولى، و نحو: «جاء زيد

١. المطول: ١٧٥ - ١٧٦.

٢. الصف: ٥.

٣. حاشية الصبان: ٢٨١/٢.

«جاء زيد و لم تطلع الشمس»، «جاء زيد و قد طلعت الشمس»، «جاء زيد و ما طلعت الشمس».

و ما عمرو قائم» أو «قائماً» مثال للثانية، و نحو: («جاء زيد و لم تطلع الشمس») مثال للثالثة، و نحو: («جاء زيد و قد طلعت الشمس») مثال للرابعة، و نحو: («جاء زيد و ما طلعت الشمس») مثال للخامسة.

اعلم أنّه استشكل في هذه الأمثلة و نحوها بأنّ الحال لا بدّ فيه من أن يكون وصفاً مبيّناً لهيئة الفاعل أو المفعول أو كليهما فكيف ذلك في هذه الأمثلة مع أنّ قيام «عمرو» و عدمه و كذا طلوع الشمس و عدمه ليس وصفاً مبيّناً لهيئة «زيد».

و أجيّب عن ذلك بأنّها مؤولة بـ «موافقاً لقيام عمرو» و «لطلوع الشمس» و لعدمها؛ لكن في صحة التأويل مع وجود الواو تأمل يظهر وجهه ممّا تقدّم في الجمل التي خلت من الواو فراجع.

والوجه في تقييد المضارع المنفيّ بأن يكون منفيّاً بـ «لم» أو «لا» دون «لن» ما ذكره بعض المحقّقين في هذا المقام و هذا نصّه: "والمراد بالمنفيّ هاهنا المنفيّ بـ «ما» أو «لا» دون «لن»، لأنّها حرف الاستقبال، و يشترط في الجملة الواقعة حالاً خلّوها من حرف الاستقبال كالسين و «لن» و نحوهما و ذلك لأنّ هذا الحال والتي تقابل الاستقبال و إن تباينا حقيقة، لأنّ لفظ «يركب» في قولنا: «يجيء زيد غداً يركب» حال بهذا المعنى غير حال بالمعنى المقابل للاستقبال، لأنّه ليس في زمان التكلّم لكنّهم استبشعوا تصدير الجملة الحالية بعلم الاستقبال لتناقض الحال و الاستقبال في الجملة<sup>١</sup> انتهى.

و قد تقدّم نظيره فيما سبق في وجه تسمية نون الوقاية عند قول الناظم:

و قبل يا النفس مع الفعل التزم      نون وقاية و «ليسي» قد نظم

١. المطول: ٢٧٦.

٢. الجزء الأوّل، الصفحة: ١٦١.

و شرط جملة الحال المصدرّة بالماضي المثبت المتصرّف المجرد من الضمير أن يقترن بقد  
ظاهرة أو مقدّرة لتقرّبه من الحال .....

(و شرط جملة الحال المصدرّة بالماضي المثبت المتصرّف المجرد من الضمير أن يقترن بـ «قد»  
ظاهرة أو مقدّرة لتقرّبه من) زمان (الحال).

قال ابن الحاجب<sup>١</sup> و شارح كلامه: " و لا بدّ في الماضي المثبت لا المنفيّ من دخول لفظة «قد»  
المقربة زمان الماضي إلى الحال لغة على الماضي المثبت الواقع حالاً ليدلّ بها على قرب زمانه إلى  
زمان صدور الفعل من ذي الحال أو وقوعه عليه تجوّزاً"<sup>٢</sup> انتهى.

و قال ابن هشام<sup>٣</sup>: " المعنى الثاني لـ «قد» تقريب الماضي من الحال تقول: «قام زيد» فيحتمل  
الماضي القريب والماضي البعيد، فإن قلت: «قد قام» اختصّ بالقريب، و ابنتي على إفادتها ذلك  
أحكام - إلى أن قال - الثاني وجوب دخولها، عند البصريين إلّا الأخفش، على الماضي الواقع  
حالاً إمّا ظاهرة نحو: ﴿وَمَا لَنَا أَلَّا نَقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِنْ دِيَارِنَا وَأَبْنَاءِنَا﴾<sup>٤</sup> أو مقدّرة  
نحو: ﴿هَذِهِ بَضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾<sup>٥</sup> و نحو: ﴿أَوْ جَاؤُكُمْ خَصِصَتْ صُدُورُهُمْ﴾<sup>٦</sup> و خالفهم الكوفيون  
و الأخفش فقالوا: لا يحتاج لذلك لكثرة وقوعها حالاً بدون «قد» والأصل عدم التقدير لاسيّما  
فيما كثر استعماله"<sup>٧</sup> انتهى.

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٨٠.

٢. انظر: الكافية: ٢٤.

٣. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٥.

٤. البقرة: ٢٤٦.

٥. يوسف: ٦٥.

٦. النساء: ٩٠.

٧. مغني اللبيب: ٢٢٨ - ٢٢٩.

و استشكله السعيد، و تبعه شيخنا العلامة الكافيحي، بأن الحال الذي هو قيد على حسب عامله فإن كان ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً، فكذلك، فلا معنى لاشتراط تقريبه من الحال بقد. قال: فما ذكروه غلط نشأ من اشتراك لفظ الحال بين الزمان الحاضر و هو ما يقابل الماضي، و بين ما يبيّن الهيئة المذكورة انتهى.

و قال الخطيب: "اشتراط في الماضي المثبت أن يكون مع «قد» ظاهرة أو مقدرة، لأن «قد» تقرب الماضي من الحال"<sup>١</sup> انتهى.

(و استشكله) أي الشرط جماعة منهم (السعيد و تبعه شيخنا العلامة الكافيحي)<sup>٢</sup> بأن الحال الذي هو قيد) من قيود الكلام كسائر القيود والمعمولات يكون زمانه (على حسب عامله، فإن كان) زمان العامل (ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً فكذلك) زمان الحال، (فلا معنى لاشتراط تقريبه من الحال بـ «قد»، قال: فما ذكروه) من الاشتراط (غلط نشأ من اشتراك لفظ الحال بين الزمان الحاضر و هو ما يقابل الماضي و بين ما يبيّن الهيئة المذكورة) في أوّل الباب (انتهى). و منهم الشريف في بعض الحواشي، فإنه قال ما هذا نصّه: "الماضي بدلّ على الانقضاء قبل زمان التكلم والحال الذي يبيّن الهيئة قيد لعامله، فإن كان العامل ماضياً كان الحال أيضاً ماضياً بحسب المعنى و إن كان حالاً كان حالاً و إن كان مستقبلاً كان مستقبلاً، فما ذكروه غلط نشأ من اشتراك لفظ الحال بين الزمان الحاضر و هو الذي يقابل الماضي و بين ما يبيّن الهيئة المذكورة" انتهى.

و منهم التفتازاني<sup>٣</sup> فإنه قال ما هذا نصّه: "و يرد هاهنا الإشكال المذكور و هو أنّ المطلوب في الحال مقارنة حصول مضمونها لحصول مضمون العامل لا لزمان التكلم و إذا كان العامل والحال ماضيين يجوز أن يكونا متقاربين كما إذا كانا مضارعين و أيضاً لفظ «قد» إنّما يقرب

١. المطول: ٢٧٧.

٢. تقدّمت ترجمة الكافيحي في الجزء الأوّل، الصفحة: ٩٤؛ و أمّا سعيد فلم أقف عليه حتّى في همع الهوامع، مع أنّ في بعض النسخ «السعد» و لعلّه التفتازانيّ و في بعضها «السيد».

٣. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٨.

الماضي إلى الحال المقابل للاستقبال و هو زمان التكلّم فربما يكون «قد» سبباً لعدم مقارنته لمضمون العامل كما في قولنا: «جاء زيد في السنة الماضية و قد ركب فرسه» و لو كان المعتر هو المقارنة للحال التي هي زمان التكلّم لوجب تصدير المضارع المثبت بالواو إذا كان العامل مستقبلاً كقولنا: «سيجيء الأمير تقاد الجنائب بين يديه» لعدم المقارنة للقطع بأنّ المضارع هاهنا ليس بمعنى الحال<sup>١</sup>.

و اعلم أنّ الأقوى في النظر الدقيق هو الاشتراط على ما وجه التفتازاتيّ و هذا نصه: "إنّ حالية الماضي و إن كانت بالنظر إلى عامله و لفظه «قد» إنّما تقربه من حال التكلّم فقط و الحالان متباينان لكنهم استبشعوا لفظه الماضي و الحالية لتنافي الماضي و الحال في الجملة فأثروا بلفظة «قد» لظاهر الحالية، و قالوا: «جاء زيد في السنة الماضية و قد ركب» كما مرّ في اشتراط خلوّ الجملة الحالية عن حرف الاستقبال، فظهر أنّ تصدير الماضي المثبت بلفظة «قد» لمجرّد استحسان لفظيّ و كثيراً ما يقيد الفعل الواقع في زمان التكلّم بالماضي الواقع قبله بمدة طويلة لكن تصديره بلفظة «قد» يكسر سورة الاستبعاد كقول أبي العلاء:

بني من الغربان ليس على شرع      نجبرنا أن الشعوب إلى صدع  
أصدقه في مربة و قد امترت      صحابة موسى بعد آياته التسع<sup>٢</sup>

و الشاهد فيه تقييد «أصدقه» الذي زمانه زمان التكلّم بقوله: «و قد امترت» مع أنّه وقع قبله بزمان طويل لكن تصديره ب «قد» لكسر سورة الاستبعاد هذا، و لكن قال بعضهم: لو اطرد الاستعمال و لم يوجد فعل ماضٍ مثبت وقع حالاً بدون «قد» لأمكن إبداء المناسبة لكن وقوعه

١. انظر: المطول: ٢٧٧ مع التغيير.

٢. المطول: ٢٧٧ - ٢٧٨.

و قد اختار أبو حيان تبعاً لجماعة، عدم الاشتراط كما لو وجد الضمير. (أو تأتي (بمضمرة) فقط نحو: ﴿و قُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾.....

بدون ذكر «قد» كثير في الكلام، فأتي حاجة إلى التقدير و قد تقدّم فيما سبق ما يفيدك هنا فراجع.

(و قد اختار أبو حيان<sup>١</sup> تبعاً لجماعة عدم الاشتراط، كما لو وجد الضمير) قال الجامي<sup>٢</sup>: "و إنّها لم يشترط ذلك في المنفي لاستمرار النفي بلا قاطع، فيشمل زمان الفعل و قال أيضاً: وهذا بخلاف مذهب سيبويه والمبرد، فإنها لا يجوز أن حذف «قد» فسيبويه يؤوّل قوله تعالى ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾<sup>٣</sup> بـ «قوماً حصرت صدورهم»، فتكون جملة «حصرت» صفة موصوف محذوف و هو الحال والمبرد يجعله جملة دعائية<sup>٤</sup> انتهى.

(أو تأتي) الجملة الخمس (بمضمرة فقط) و لم يمثل الشارح للجملة الاسمية المنفية لعدم عثورته على مثال له في كلامهم، و قد مثل له بعض بقوله: «جاء زيد أبوه ليس بقائم» و إذا كان كذلك فالأولى أن يمثل بنحو: «جاء زيد ما أبوه قائماً أو قائم» فتأمل؛ أمّا (نحو: ﴿و قُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾<sup>٥</sup>) فهو مثال للجملة الاسمية إذا كانت مثبتة، فجملة ﴿بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾<sup>٦</sup> جملة اسمية مثبتة حال من الواو في «اهبطوا» والرابط فيها الضمير فقط و هو «كم».

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٤٦٧.

٢. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١٤٣.

٣. النساء: ٩٠.

٤. الفوائد الضيائية (شرح جامي): ١٠٢.

٥. البقرة: ٣٦.

٦. نفس الآية.



﴿فَانْقَلَبُوا بِنِعْمَةِ مِنَ اللَّهِ وَ فَضْلِ لَمْ يَمَسَّنْهُمْ سُوءٌ﴾ ﴿أَوْ جَاؤُكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾  
 «جاء زيد ما قام أبوه» (أو بهما) نحو: ﴿خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَ هُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾

هذا، ولكن ليس في القرآن آية بهذا النحو المسطور، و أما نحو: ﴿فَانْقَلَبُوا بِنِعْمَةِ مِنَ اللَّهِ وَ فَضْلِ لَمْ يَمَسَّنْهُمْ سُوءٌ﴾<sup>١</sup> فهو مثال للجملة الفعلية المصدرّة بمضارع منفيّ بـ «لم»، فجملة «لم يمسسهم» جملة فعلية مصدرّة بمضارع منفيّ بـ «لم» وقعت حالاً من الواو في «انقلبوا» والرابط فيها الضمير فقط و هو «هم»، و أما نحو: ﴿أَوْ جَاؤُكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾<sup>٢</sup> فهو مثال للجملة الفعلية المصدرّة باض مثبت، فجملة ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾<sup>٣</sup> جملة فعلية مصدرّة باض مثبت حال من الواو في «جاؤوكم» والرابط فيها ضمير فقط و هو «هم»، و أما نحو: «جاء زيد ما قام أبوه» فهو مثال للجملة الفعلية المصدرّة باض منفيّ غير مؤكدة والتطبيق سهل.

(أو) تأتي الجمل الخمس (بهما) أي بالضمير والواو معاً و هنا أيضاً لم يمثل الشارح للجملة الاسمية المنفية فمثالها ما تقدّم أنفاً بأدنى تغيير. و أما نحو: ﴿خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَ هُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾<sup>٤</sup> فهو مثال للجملة الاسمية المثبتة والرابط فيها «الواو» و الضمير أعني «وهم»، و إنّما جعل الرابط في الجملة الاسمية الواو والضمير معاً لقوة الاسمية في الاستقلال، لأنّ الاسمية تأبى عن وقوعها حالاً، لأنّها لدالاتها على الثبوت والدوام خرجت عمّا هو الأصل في الحال من الانتقال و عدم التقرّر، فصارت قوية الاستقلال فناسب أن يكون الرابط فيها في غاية القوة، فلذلك جعل فيه رابطان، و أما الجمل الثلاث الآتية فإنّها جعلت كذلك أي جعل

١. آل عمران: ١٧٤.

٢. النساء: ٩٠.

٣. نفس الآية.

٤. البقرة: ٢٤٣.

﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَرْوَاجَهُمْ وَ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾، ﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ﴾، «جاء زيد و ما قام أبوه». (و الحال قد يحذف ما فيها عمل) جوازاً لدليل حالي كقولك للمسافر: «راشداً مهدياً»، .....

لها رابطتان، لأنها تشبه الجمل الاسميّة من حيث إنّ الجزء الأوّل فيها ليس بفعل و أمّا الاكتفاء بالضمير وحده فلاّتها فعلية حقيقة.

و أمّا نحو: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَرْوَاجَهُمْ وَ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾<sup>١</sup> فهو مثال للجملّة الفعلية المصدرّة بالمضارع المنفيّ بـ «لم» أعني «و لم يكن»، و الرابط فيها الواو و ضمير «هم». و أمّا نحو: ﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ﴾<sup>٢</sup> فهو مثال للجملّة الفعلية المصدرّة بياض مثبت أعني «و قد كان» و الرابط فيه الواو و ضمير «منهم». و أمّا نحو: «جاء زيد و ما قام أبوه» فهو مثال للجملّة الفعلية المصدرّة بياض منفيّ غير مؤكّدة أعني «و ما قام» و الرابط فيه الواو و ضمير «أبوه».

### حذف العامل

(و الحال قد يحذف ما فيها عمل)، سواء كان العامل فعلاً أو شبهه، حقيقة كالأمثلة المذكورة أو مؤوّلاً نحو: «الهلل والله بيّناً» أي «هذا الهلال والله بيّناً» فحذف «هذا» العامل في «بيّناً» و هو مؤوّل بـ «أشير»، (جوازاً لدليل حالي كقولك للمسافر) أي الآخذ في السفر أو المتهيّئ له: «راشداً مهدياً» أي «سر راشداً مهدياً» بعضهم يقدر «تسافر» أو «سافر»، و لكلّ وجه ذوقيّ و القرينة للفعل المحذوف حالة المخاطب أي شروعه و تهيّؤه للسفر و السير، و «مهدياً» إمّا صفة لـ «راشد» أو حال ثان للضمير المستتر في الفعل المحذوف و الحالان مترادفان أو متداخلان و

١. النور: ٦.

٢. البقرة: ٧٥.

أو مقاليّ نحو: ﴿بلى قاديّين﴾ (و بعض ما يحذف) ممّا يعمل في الحال وجب فيه ذلك حتّى أنّ (ذكر حظل) أي منع منه كعامل المؤكّدة للجملة، و النائبة مناب الخبر كما سبق. و المذكورة للتوبيخ نحو: «أقاعدا و قد قام الناس».....

على الثاني يخرج الثاني عمّا نحن فيه، لأنّ العامل فيه و هو الأوّل المذكور، (أو) لدليل (مقاليّ) أي لفظيّ (نحو) قوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُجْمَعَ عِظَامُهُ﴾ (بلى قاديّين) أي «بلى نجمعها قاديّين»، فحذف «نجمعها» لدليل لفظيّ و هو «نجمع» في الآية.

(و بعض ما يحذف ممّا يعمل في الحال وجب فيه ذلك) أي الحذف (حتّى أنّ) ذكره أي ما حذف (حظل أي منع منه) أي منع من ذكره (كعامل) الحال (المؤكّدة للجملة) أي لمضمونها لبيان يقين أو فخر أو تعظيم أو نحو ذلك.

والوجه في وجوب الحذف كون الجملة بمنزلة العوض عن العامل و إلّا فكيف يحذف العامل مع كون الحذف و التأكيد متنافيين نحو: «أنا ابن دارة معروفاً بها نسبي» و قد سبق قريباً. هذا إذا كانت الحال مؤكّدة لمضمون الجملة، و أمّا إذا كانت مؤكّدة لعاملها أو صاحبها فحينئذ لا يجب حذف العامل و قد تقدّم<sup>٣</sup>.

(و) كعامل الحال (النائبة مناب الخبر) نحو: «قائماً» في «ضربي زيداً قائماً» و نحوه (كما سبق) بيانه في باب المبتدأ (و) كعامل الحال (المذكورة) بعد الهمزة التي (للتوبيخ نحو: «أقاعداً و قد قام الناس»)، و قد تقدّم<sup>٤</sup> نظير هذا المثال في باب المفعول المطلق عند قوله:

والحذف حتم مع آت بدلاً  
من فعله كندلاً للذ اندلا

١. القيامة: ٣-٤.

٢. الصفحة: ٢٢٥.

٣. الصفحة: ٢٢٤.

٤. الصفحة: ١٢٤.

أو بيان زيادة أو نقص بتدرّيج كـ «تصدّق بدينار فصاعداً»، «و اشتره بدينار فسافلاً». و هو قياس و كـ «هنيئاً لك» و هو سماع. تتمّة: الأصل في حال أن تكون جائزة الحذف

لكن الفرق بينهما واضح جليّ، إذ هناك بعد الهمزة مصدر بخلافه هاهنا، (أو) كعامل الحال المذكورة (ليبان زيادة أو نقص بتدرّيج) أي زيادة مع تدرّيج أو نقص مع تدرّيج بأن لا يكون الزيادة أو النقص دفعة واحدة، مثال الزيادة بتدرّيج (كـ «تصدّق بدينار فصاعداً») و «تصدّق» إمّا أمر من باب التفعّل أو ماض منه و على كلا التقديرين المراد منه عدم الطفرة من دينار واحد إلى عشرة دنائير مثلاً بل من الواحد إلى اثنين و منها إلى ثلاث و هكذا. (و) مثال النقص بتدرّيج («اشتره» أو اشترت (بدينار فسافلاً)) و البيان فيه هو البيان في الزيادة.

والتقدير في الأوّل «فاذهب أو فذهب بالمتصدّق به صاعداً» و العامل المحذوف «اذهب» أو «ذهب»، و التقدير في الثاني «فاذهب أو فذهبت في انحطاط المشتري به سافلاً». (و هو) أي ما ذكر (قياس) أي قياسي، (و كـ «هنيئاً لك» و هو سماع) أي سماعي و هو صفة مشبهة من باب «علم، يعلم» أو من باب «شرف، يشرف» و قيل: إنّه مصدر. و في تقدير عامله المحذوف احتمالان، الأوّل أن يكون التقدير: «ثبت لك الخير هنيئاً» و الثاني أن يكون التقدير: «هناك ذلك هنيئاً» و يحتمل قوياً أن يكون المقدّر ما يناسب المقام كما يأتي قريباً، و قيل: إنّه قياسي، و الوجه في وجوب الحذف في الجميع ما تقدّم. و قد علم من مطاوي ما ذكر أنّ صاحب الحال أيضاً قد يحذف إمّا جوازاً و إمّا وجوباً فلا تغفل.

### حذف الحال

هنا (تتمّة) يذكر فيها أحكام لم يذكرها المصنّف. (الأصل في الحال) نفسها بسبب كونها فضلة (أن تكون جائزة الحذف و) لكن (قد يعرض لها ما يمنع منه) أي من الحذف و ذلك أربعة مواضع:

و قد يعرض لها ما يمنع منه ككونها جواباً نحو: «راكباً» لمن قال: «كيف جئت؟» أو مقصوداً حصرها نحو: «لم أعده إلا خرصاً»، أو نائبة عن الخبر نحو: «ضربي زيدا قائماً» أو منهيّاً عنها نحو: ﴿لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَ أَنْتُمْ سُكَارَى﴾.

الأوّل: (ككونها جواباً) لسؤال (نحو: «راكباً» لمن قال: «كيف جئت») أي «جئت ركباً»، فحذف العامل أعني «جئت» بقرينة السؤال، فلو حذف «راكباً» أيضاً لم يبق للجواب شيء. الثاني: (أو) ككونها (مقصوداً حصرها) أي يكون الحال مقصوراً فيه (نحو: «لم أعده إلا خرصاً»)، فلا يجوز حذف «إلا خرصاً»، إذ يلزم من حذفه نفي العدّ مطلقاً، وهو خلاف المقصود، إذ المقصود نفيه مقيداً، وإن شئت فقل: إنّ المقصود إثبات العدّ مقيداً بالحرص ونفيه مقيداً بعدم الخرص.

و اعلم أنّه اختلف المحشون في لفظ «الحرص» فقال بعضهم: إنّه بالخاء المهملة والضاد المعجمة بمعنى «المشرف على الهلاك» أو «من لا خير عنده» أو «لا يرجي خيره و لا يخاف شرّه». و قال بعض آخر: إنّه بمعنى التخمين، فلفظه حينئذ بالخاء المعجمة والصاد المهملة. و أنا أقول: إن كان الفعل في المثال مأخوذاً من العدّ بمعنى الظنّ كقوله:

فلا تعدد المولى شريكك في الغنى      ولكنها المولى شريكك في العدم<sup>١</sup>

فالظاهر أنّ الحق هو الأوّل، و إن كان مأخوذاً من العدّ بمعنى الحساب فالظاهر أنّ الحق هو الثاني، و قد تقدّم كلا المعنيين في باب أفعال القلوب.

الثالث: (أو) ككونها نائبة عن الخبر نحو: «ضربي زيداً قائماً»، إذ يلزم من حذفه حذف النائب والنوب عنه، وهو غير جائز.

الرابع: (أو) ككونها (منهيّاً عنها نحو: ﴿لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَ أَنْتُمْ سُكَارَى﴾<sup>٢</sup>). والوجه في ذلك ما تقدّم في نحو: «لم أعده إلا خرصاً».

١. البيت للنعمان بن بشير؛ انظر: شرح التصريح: ١/ ٣٦٠، خزائن الأدب: ٥٧/٣.

٢. النساء: ٤٣.

والسرّ في ذلك ما ذكر في علم المعاني من أنّ النفي إذا دخل على كلام فيه تقييد بوجه ما، يتوجّه النفي إلى ذلك التقييد وكذا الإثبات وجملة الأمر فإنّه ما من كلام فيه أمر زائد على مجرد إثبات الشيء للشيء أو نفيه عنه إلّا وهو الغرض الخاص والمقصود من الكلام، وهذا ممّا لا شكّ فيه ولعل قولهم<sup>١</sup>:

كحذف ما صيغ جواباً أو حصر

و حذف فضلة أجز ما لم يضر

إشارة إلى ذلك فتأمل.

## باب التمييز

هذا باب (التمييز) و هو والمميّز والتبيين والميّن والتفسير والمفسّر كلّها (بمعنى) واحد، (اسم بمعنى «من» ميّن) لاجتماع اسم أو نسبة (نكرة ينصب تمييزاً)، فخرج بالقيّد الأوّل الحال، و بالثاني اسم لا و نحو: «استغفر الله ذنباً»

---

### (هذا باب التمييز)

#### التعريف

(و هو والمميّز والتبيين والميّن والتفسير والمفسّر كلّها (بمعنى) واحد، و هو في اللغة التفريق بين شيئين متشابهين بحيث يعرف كلّ واحد منهما، و في الاصطلاح (اسم بمعنى «من» ميّن لاجتماع اسم أو نسبة نكرة ينصب) ذلك الاسم حال كونه (تمييزاً، فخرج بالقيّد الأوّل أعني «بمعنى من» (الحال)، لأنّه بمعنى «في»، لأنّ معنى «جاء زيد ركباً»، «جاء في حال الركوب».

(و) خرج (ب) القيد (الثاني) أعني «ميّن» (اسم «لا») التي لنفي الجنس، فإنّه وإن كان بمعنى «من» لكنّه لا يفيد البيان، بل يفيد الاستغراق في الجنس.

(و) كذا خرج بالقيّد الثاني (نحو: «استغفر الله ذنباً»)، فإنّ «ذنباً» و إن كان بمعنى «من ذنب» لكن لفظة «من» فيه للابتداء أو للتعدية والنصب فيه من باب المنصوب بنزع الخافض، و قيل: إنّ «ذنباً» ليس بمعنى «من» أصلاً، بل هو مفعول به لـ «استغفر الله»، لأنّ السين أحد المعدّيات و قد تقدّم.

و قد يأتى التمييز غير مبيّن فيعدّ مؤكّدا نحو: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾<sup>١</sup> و قد يأتى بلفظ المعرفة نحو: « و طبّت النفس يا قيس عن عمرو » فيعتقد تنكيره معنى و نصبه (بما قد فسّره) في تفسير الاسم.

(و قد يأتى التمييز غير مبيّن) إذا كان البيان حاصلًا بدونه (فيعدّ مؤكّداً نحو: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾<sup>١</sup>)، فـ «شهرًا» غير مبيّن، لأنّ «اثنا عشر» مبيّن بها قبله، فلا يحتاج إلى مبيّن آخر، فيكون «شهرًا» مؤكّداً للبيان الحاصل بها قبله.  
(و قد يأتى) التمييز (بلفظ المعرفة) و هو في المعنى نكرة (نحو) «النفس» في قوله: (« و طبّت النفس يا قيس عن عمرو»<sup>٢</sup>)، فاللام في «النفس» زائدة لاتفيد تعريفاً، فـ «النفس» معناه «نفساً» كما تقدّم في باب المعرف بأداة التعريف و إذا كان كذلك (فيعتقد تنكيره معنى).

### العامل في التمييز

(و نصبه) أي التمييز فيما إذا كان منصوباً لا مطلقاً، لأنّه قد يكون مجروراً كما يأتى عن قريب (بما قد فسّره) و هذا (في تفسير الاسم) و إنّما عمل الاسم المبهم في التمييز، لأنّه إذا تمّ الاسم بأحد المتمّمات أعني التّوين و نوني التثنية والجمع و الإضافة شابه الفعل إذا تمّ بالفاعل فيشبه التميّز الآتي بعد الاسم المفعول الآتي بعد تمام الفعل فينصبه ذلك الاسم التامّ قبله لشباهته بالفعل التامّ بالفاعل.

و أمّا الاسم التامّ بلام التعريف فلا ينصب التميّز، والوجه في ذلك أنّ غيرها من المتمّمات لما كانت في آخر الاسم شابه الفاعل، لأنّه بعد الفعل بخلافها، فإنّها تدخل على أوّل الاسم فلا شابهة بينها و بين الفاعل حتّى يشبه الاسم التامّ بها بالفعل التامّ بالفاعل فينصب التميّز تشبيهاً له بالمفعول بعد الفعل.

١. التوبة: ٣٦.

٢. لرشيد الشكري؛ انظر: شرح التصريح: ٦١٦/١.



و بالمسند من فعل أو شبهه في تفسير النسبة هذا.

(و) نصبه (بالمسند من فعل أو شبهه في تفسير النسبة) و قيل: نصبه بمجموع الجملة قبله لا بالمسند فيها وحده<sup>١</sup>.

هذا هو الحكم في التميّز الراجع لإبهام النسبة لا ما يفهم من ظاهر كلام الناظم من أنّ نصب (هذا) القسم من التميّز أيضاً بما قد فسّره كما تكلف لذلك بعض<sup>٢</sup> و قال: إنّ التميّز لما رفع إبهام نسبة الفعل إلى فاعله أو مفعوله فكأنّه رفع الإبهام عن الفعل فدخل الفعل بهذا الاعتبار في قول الناظم بما قد فسّره.

### الإبهام في الإسم

و الإبهام في الاسم قسمان:

الأوّل: ما كان عارضياً، كالإبهام في الأسماء المشتركة نحو: «عين» و «جون» و نحوهما، فإنّه وضعت أوّلاً لمعنى واحد معيّن، ثم وضعت لمعنى آخر، فالمعنى معيّن في كلّ وضع والإبهام إنّما نشأ من تعدّد الوضع.

ومثلها المبهات كأسماء الإشارة و نحوها، فإنّ «هذا» مثلاً إمّا موضوع لمفهوم كليّ بشرط استعماله في جزئيات ذلك المفهوم بناء على عموم الوضع والموضوع له فيها، وإمّا موضوع لكلّ واحد من الجزئيات بناء على عموم الوضع و خصوص الموضوع له فيها، فلا إبهام في المفهوم الكليّ ولا في واحد واحد من جزئياته، بل الإبهام نشأ من تعدّد المستعمل فيه على الأوّل و من تعدّد الموضوع له على الثاني و على كلا التقديرين يكون الإبهام فيه عارضياً.

والثاني: الإبهام الأصليّ، وهو الذي يكون في الموضوع له من أوّل الأمر أي من حين الوضع وهذا هو المقصود في المقام، فتنبّه.

١. اختاره ابن عصفور و نسبه إلى المحقّقين؛ انظر: شرح التصريح: ١/٦١٨.

٢. أراد المرادي؛ انظر: المصدر السابق.

و الاسم المبهم الذي يفسره التمييز أربعة أشياء العدد ك: ﴿أَخَذَ عَشْرَ كَوْكَبًا﴾ و لا يجوز جرّ تمييزه، و المقدار و هو المساحة (ك «شبر ارضاً» و) كيل نحو: (قفيز برا، و) وزن نحو: (منوين عسلاً و تمراً)، و ما يشبه المقدار نحو: ﴿مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ .....

(والاسم المبهم) بالوضع من أول الأمر (الذي) هو المقصود في المقام (و يفسره التمييز أربعة أشياء):

الأول: (العدد ك ﴿أَخَذَ عَشْرَ كَوْكَبًا﴾<sup>١</sup> و لا يجوز جرّ تمييزه) إلا في بعض أقسامه و سياقي تفصيله في باب أسماء العدد.

(و) الثاني: (المقدار) غير العدد (و هو) ما يقدر به الشيء و يبيّن قدره و يعين من المقائيس المشهورة الموضوعة عند كلّ طائفة و هو ثلاثة أقسام:

الأول: ما هو (مساحة) يعرف به كميّة ما في الجسم أو سطحه من الشبر والذرع و نحوهما (ك) قولك: «عندي شبر أرضاً» (و) الثاني: ما هو (كيل) و هو وعاء معيّن في اصطلاح من اصطلاح عليه (نحو: «قفيز برّاً» و) الثالث من أقسام المقدار: ما هو (وزن) معيّن يعيّن مقدار ثقل الأشياء لا مساحتها (نحو): «اشترت (منوين عسلاً و تمراً)» و «منوان» مفردة «منان» بالألف، و فيه لغة أخرى بتشديد النون بدون الألف و هو الأشهر و تثنيتها «منّا» بتشديد النون.

(و) الثالث من أقسام الاسم المبهم بالوضع: (ما يشابه المقدار) ممّا أجري مجراه في تعيين مقدار الشيء به (نحو): ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾<sup>٢</sup> ف «مِثْقَالَ ذَرَّةٍ» اسم مبهم من حيث الذات فسره التمييز أعني «خيراً».

١. سورة يوسف (١٢) الآية (٤).

٢. الزلزلة: ٧.

و فرع التميّز نحو: خاتم حديدا. (و بعد ذي) الثلاثة المذكورة في البيت (و شبهها) كالذي ذكرته بعد (اجره إذا أضفتها) بعامل المضاف إليه (كمَد حنطة غدا) و لا تحقر ظلامه و لو شبر أرض و يجوز أيضا جرّه بمن كما سيذكره و رفعه على البدل.

(و) الرابع: (فرع التميّز نحو: «خاتم حديداً») فالخاتم اسم مبهم من حيث الذات و فرع للحديد من حيث إنّه مصوغ منه فيكون الحديد أصلاً له و تميّزاً رفع إبهامه الذاتي و لكن ما هنا ينافي ما سبق<sup>١</sup> في باب الحال من أنّ «حديداً» حال له إلّا أن يوجّه بها و جّه به قوله: «بالجرّ» في أوائل الكتاب<sup>٢</sup> من قوله: «إلّا أن يراعي مذهب غيره»، لأنّ فيه قولاً بالحالية.

### إعراب التميّز و مواضعه

(و) التميّز الواقع (بعد ذي) الثلاثة المذكورة في البيت) و هي المساحة والكيل والوزن (و نحو كالذي ذكرته بعد) الثلاثة المذكورة في البيت و هو ما يشابه المقدار و فرع التميّز لا الذي ذكره قبل الثلاثة أعني العدد، فإنّه - كما قال - لا يجوز جرّ تميّزه إلّا فيما ذكرنا (اجره) أي التميّز الواقع بعد المذكورات (إذا أضفتها) أي المذكورات إلى التميّز الواقع بعدها (بعامل المضاف إليه) و عامل المضاف إليه إمّا المضاف أو حرف الجرّ المقدّر أو الإضافة على اختلاف الأقوال فيه (كـ «مدّ حنطة غدا») فـ «الحنطة» مجرورة بعامل المضاف إليه (و) نحو: «لا تحقر ظلامه و لو شبر أرض») فـ «الأرض» مجرور بعامل المضاف إليه.

(و) يجوز أيضاً جرّه (أي التميّز الواقع بعد المذكورات بـ «من») التبعية أو البيانية على قول (كما سيذكره) عن قريب (و) يجوز (رفعه) أي التميّز المذكور (على البدل) عن المذكورات إذا كانت المذكورات مرفوعة و أمّا إذا كانت منصوبة أو مجرورة فلا يجوز البدلية في التميّز للبس فتأمّل.

١. الصفحة: ١٩٧.

٢. الجزء الأوّل، الصفحة: ٦٣.

(و النصب) للتمييز الواقع (بعد ما) أي مبهم (أضيف) إلى غيره (وجبا إن كان) المميّز لا يعني عن المضاف إليه (مثل ملء الأرض ذهباً) فإن أغنى نحو: هو أشجع الناس رجلاً جاز الجزر فتقول هو أشجع رجل.

فحصل مما تقدّم أنّه في التميّز الواقع بعد المذكورات يجوز النصب والجرّ والرفع لكن بشرط أن لا يكون المذكورات مضافة إلى غير التميّز وإلاّ فله حكم آخر ذكره بقوله: (والنصب للتمييز الواقع بعد ما أي) اسم (مبهم أضيف إلى غيره) أي غير التميّز (وجب إن كان المميّز) بفتح الياء (لا يعني عن المضاف إليه) الذي هو غير التميّز (مثل: «ملء الأرض ذهباً»<sup>١</sup>) فيجب نصب «ذهباً»، لأنّ المميز أعني «ملؤ» أضيف إلى غير التميّز، ولا يعني «ملؤ» عن الأرض، لأنّ في «ملؤ» إبهامين أحدهما مقداريّ والآخر ذاتيّ، والرافع للإبهام الذاتيّ هو التميّز والرافع للإبهام المقداريّ هو «الأرض»، فلا يعني «الملؤ» عن «الأرض» لأنّ المقصود من الكلام في الآية وهو المبالغة لا يحصل إلاّ بأن يبيّن أنّ الذهب ولو كان بمقدار يملأ الأرض غير مفيد في النجاة عن عذاب الله.

(فإن أغنى) المميّز بفتح الياء عن المضاف إليه بأن لا يتخلّل بحذفه المقصود من الكلام (نحو: «هو أشجع الناس رجلاً»)<sup>٢</sup> فحينئذ (جاز الجزر) أي جاز جرّ التميّز بإضافة المميّز إليه بعد حذف المضاف إليه أعني «الناس»، إذ لا يتخلّل المقصود بحذفه، (فتقول: «هو أشجع رجل»)، لأنّه يعلم أنّ المعنى أنّه أشجع الناس ولو لم يذكر «الناس»، لأنّه ثبت في علم الأخلاق أنّ الشجاعة تختصّ بالعلاء ولا توجد في غيرهم بخلاف الجرأة، فإنّها أعمّ وفي كلام التفتازانيّ<sup>٣</sup> في بحث وجه الشبه أيضاً إشارة إلى ذلك.

١. آل عمران: ٩١.

٢. مضت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٨.

و التمييز الفاعل في المعنى انصبن بأفعلا الكائن مفضّلاً كانت أعلى منزلاً إذ معناه أنت  
علا منزلك بخلاف غيره فيجب جرّه كزيد أكمل فقيه.

(والتمييز) الذي كان هو (الفاعل في المعنى) فجعل تمييزاً بعد تحويل الإسناد عنه إلى ضمير  
مستتر في «أفعل» (انصبن) وجوباً بـ «أفعل» الكائن مفضّلاً) لا الكائن صفة مشبهة كـ «أنت  
أعلى منزلاً»، إذ معناه «أنت علا منزلك» فكان «منزلاً» فاعلاً ثم جعل تمييزاً بعد تحويل  
الإسناد عنه إلى ضمير مستتر في «أعلى» وحذف كاف الخطاب، لعدم إمكان اتصاله بالضمير  
المستتر في «أعلى».

هذا حكم التمييز إذا كان فاعلاً في المعنى من أنه يجب نصبه (بخلاف غيره) أي بخلاف غير  
الفاعل في المعنى، والضابط في التمييز غير الفاعل في المعنى أن يكون «أفعل» التفضيل فرداً من  
أفراد التمييز (فيجب جرّه) أي التمييز (به) أي بـ «أفعل» بإضافته إليه كـ «زيد أكمل فقيه»، ف  
«فقيه» تمييز غير فاعل في المعنى، لأن «أكمل» و هو «زيد» فرد من أفراد الفقيه الكلّي الذي هو  
التمييز، ف «زيد» هو الفاعل في المعنى لـ «أكمل» لا الفقيه، والفقيه لا يغنى عنه لأن الأكمليّة  
تحصل بأمور، منها كون الإنسان فقيهاً، فحذفه يحتلّ به المقصود، إذ بعد حذفه لا يعلم أنّ إسناد  
الأكمليّة إلى «زيد» باذا، فيجب جرّ «فقيه» بـ «أكمل».

وقال بعض المحققين في حاشيته على شرح ابن عقيل: "ضابط ما ليس بفاعل في المعنى أن  
يكون «أفعل» التفضيل بعضاً من جنس التمييز ويعرف ذلك بصحة حذف أفعل التفضيل، و  
وضع لفظ «بعض» موضعه، فنحو: «زيد أفضل رجل» تجد أفعل التفضيل و هو «أفضل»  
باعتبار الفرد الذي يتحقّق فيه واحداً من جنس الرجل، وكذلك نحو: «هند أفضل امرأة» تجد  
أفعل التفضيل بعض الجنس، ويمكن أن يحذف «أفعل» التفضيل في المثالين وتضع مكانه لفظ  
«بعض» فتقول: «زيد بعض جنس الرجل» أي «بعض الرجال» و «هند بعض جنس المرأة» أي  
«بعض النساء»<sup>١</sup> انتهى.

١. شرح ابن عقيل، مع حواشي محيي الدين عبد الحميد: ٢/ ٢٨٩ - ٢٩٠.

(و بعد كل ما اقتضى تعجباً) سواء كان بصيغة ما أفعله أو أفعل به أم لا (ميّز) ناصباً (كاكرم بأبي بكر أبا) و «لله درّه فارساً».

(و بعد كل ما اقتضى تعجباً سواء كان بصيغة) جعل له في النحو باب نحو: («ما أفعله» أو «أفعل به») كما سيأتي<sup>١</sup> (أم لا) بل كان مما يفيد التعجب و لم يجعل له باب، (ميّز) بعد الجميع حال كونك (ناصباً) للتمييز بالاسم المبهم إن كان التميّز له، و بالمسند من فعل و شبهه إن كان التميّز رافعاً لإبهام النسبة كـ «أكرم بأبي بكر أبا»، فـ «أبا» رافع لإبهام نسبة الإكرام إلى أبي بكر فهو منصوب بالمسند و هو «أكرم» و معنى مجموع الكلام إظهار التعجب من كون أبي بكر أباً كريماً و نعم الأب.

(و) نحو: «لله درّه فارساً» فـ «فارساً» رافع لإبهام اسم مبهم و هو الضمير المضاف إليه «الدرّ» بناء على كون هذا الضمير مبهماً كالضمير في «رّبّه رجلاً» و «يا له من رجل» و يكون «فارساً» تميّزاً عنه.

و يحتمل أن يكون «فارساً» من تميّز النسبة بناء على أن يكون الضمير راجعاً إلى شخص معيّن و الإبهام يكون في نسبة «الدرّ» إليه.

و «الدرّ» في اللغة اللين<sup>٢</sup>، و في هذا المثال كناية عن الفعل المدح المتعجب منه، و إنّما نسب الفعل الصادر منه إلى الله تعالى قصداً إلى إظهار التعجب منه، لأنّ الله تعالى أعطى المدح القدرة على هذا الفعل المتعجب منه، فالله تعالى منشئ العجائب و لا حول و لا قوة إلا بالله. و حاصل معنى الكلام إظهار التعجب من كون المدح فارساً ماهراً حاذقاً في ركوب الخيل و من عادتهم أنّهم إذا تعجبوا من شيء ينسبونه إلى الله تعالى و هكذا عادة بعض طوائف العجم.

١. الجزء الثالث، الصفحة: ٧٤.

٢. العين: ٦/٨.

و «حسبك يزيد رجلاً» و «كفى به عالماً» و «يا جارتا ما أنت جاره» (و اجرر بمن) أي التبعيضية (إن شئت) كلّ تمييز (غير) أشياء .....

(و) نحو: («حسبك يزيد رجلاً») ف «رجلاً» تميّز رافع لإبهام نسبة الكفاية إلى «زيد» و حاصل معنى الكلام إظهار التعجّب من كون «زيد» رجلاً تامّ الرجوليّة بحيث إنّه يكفي المخاطب في الأمور التي يحتاج فيها إلى رجل كامل.

(و) نحو: («كفى به عالماً») والبيان فيه هو البيان في سابقه مع فرق ما ظاهر فلانعيده (و) نحو قول الأعشى<sup>١</sup>:

بانث لتحنزنا عقارة      يا جارتا ما أنت جارة

فإن «بانث» بمعنى «بعدت» و «فارقت»، و «لتحنزنا» معناه «لتدخل الحزن إلى قلوبنا» و «عقارة» اسم امرأة و «يا» حرف نداء و «جارتا» منادى مضاف إلى ياء المتكلم المنقبلة ألفاً، «ما» اسم استفهام للتعجّب و مبتدأ خبره «أنت» بكسر التاء و «جارة» تميّز بيّين ما وقع عليه التعجّب و هو الجوار، والشاهد في «جارة» حيث نصب لأنّه وقع بعد ما يقتضي التعجّب أعني «ما أنت» و هو رافع لإبهام النسبة بين المبتدأ والخبر و قيل: إن «جارة» حال من «أنت»<sup>٢</sup>.

(و اجرر ب «من» التبعيضية) و قيل: البيانية و قيل: الزائدة (إن شئت كلّ تميّز غير) أربعة (أشياء):

١. ميمون بن قيس بن جندل، من بني قيس بن ثعلبة الوائلي، أبو بصير، المعروف بأعشى قيس، ويقال له أعشى بكر بن وائل، والأعشى الكبير (م ٧ ق) من شعراء الطبقة الأولى في الجاهليّة، وأحد أصحاب المعلقات. كان كثير الوفود على الملوك من العرب والفرس، غزير الشعر، يسلك فيه كلّ مسلّك، وليس أحد ممّن عرف قبله أكثر شعراً منه، وكان يغني بشعره، فسُمّي «صنّاجة العرب». قال البغدادي: كان يفد على الملوك ولا سيما ملوك فارس، ولذلك كثرت الألفاظ الفارسيّة في شعره. عاش عمراً طويلاً، ولقب بالأعشى لضعف بصره. وعمي في أواخر عمره، مولده ووفاته في قرية (منفوحة) باليامة قرب مدينة الرياض وفيها داره، وبها قبره. جمع بعض شعره في ديوان سُمّي «الصبح المنير في شعر أبي بصير» وترجم المستشرق الألماني جايير Geyer بعض شعره إلى الألمانية. الأعلام: ٧/ ٣٤١.

٢. انظر: شرح شذور الذهب لابن هشام: ٣٣٥.

التمييز (ذي العدد) أي المفسر له كما تقدّم (و) التمييز (الفاعل) في (المعنى) إن كان محوّلاً عن الفاعل صناعة (كطب نفساً تفدى) أو عن مضاف نحو: زيد أكثر مالا .....  


---

الأوّل: (التمييز) الذي يجيء لرفع الإبهام من (ذي العدد أي) التمييز (المفسر له كما تقدّم) أنّه لا يجوز جرّ تميّزه.

(و) الثاني: (التمييز) الذي يكون هو (الفاعل في المعنى إن كان محوّلاً عن الفاعل صناعة كـ «طب نفساً تفدى»)، فـ «نفساً» يكون في المعنى فاعلاً لـ «طب»، إذ المقصود من الكلام أمر المخاطب بأن تطيب نفسه حتّى يفدى له النفوس و الأموال لا هو نفسه، لأنّ الطيب قائم بالنفس لا بالجسم، لأنّه من الصفات النفسانيّة كالحلم والكرم لا من الصفات الجسمانيّة كالبياض والسواد، فكأنّه كان الكلام في الأصل «لنطب نفسك حتّى تفدى» فالنفس كانت فاعلاً ثمّ حوّل عن الفاعليّة إلى التميّزيّة.

و اعلم أنّ لفظ «تفدى» في النظم فعل مضارع مجهول مجزوم من «فدى، يفدي» و أصله بسكون الفاء و فتح الدالّ ثمّ نقلت فتحة الدال إلى الفاء للوقف على رأي الكوفيين كما يجيء في باب الوقف في قوله:

و نقل فتح من سوى المهموز لا يراه بصريّ و كوف نقلا

و يحتمل أن يكون فعلاً معلوماً أو مجهولاً من «أفاد، يفيد»، فلا نقل حيثنذ و معنى المثال حيثنذ واضح.

والثالث: (أو) كان التمييز محوّلاً (عن مضاف نحو: «زيد أكثر مالا»)، فـ «مالا» محوّل عن مضاف إذ أصله «مال زيد أكثر» فحوّل المضاف و جعل تميّزاً و أقيم المضاف إليه مقامه و ارتفع على الابتدائيّة.



و المحوّل عن المفعول نحو: غرست الأرض شجراً. (و عامل التمييز قدّم مطلقاً عليه اسماً كان أو فعلاً جامداً أو متصرفاً).

(و) الرابع: التميّز (المحوّل عن المفعول نحو: «غرست الأرض شجراً») ف «شجراً» محوّل عن المفعول، إذ أصله «غرست الشجر في الأرض» فحوّل «الشجر» عن المفعوليّة إلى التميّزيّة و حذف «في» ثمّ نصبت «الأرض» على الحذف و الإيصال أعني بنزع الخافض، فهذه الأشياء المذكورة لا يجوز جرّها ب «من»، فلا يقال: «طب من نفس» و لا «زيد أكثر من مال» و لا «غرست الأرض من شجر».

### تقدّم عامل التمييز

(و عامل التمييز قدّم مطلقاً عليه)، فلا يجوز تقديمه على العامل مطلقاً أي سواء (اسماً كان) العامل (أو فعلاً جامداً أو متصرفاً)، فلا يقال مثلاً: «عندي عسلاً منوان»، لأنّ العامل حينئذ اسم جامد مشابه للفعل مشابهة ضعيفة فهو ضعيف في العمل، فلا يقوى أن يعمل فيما تقدّم عليه، و لا يقال أيضاً: «نفساً طاب زيد»، لكون التمييز في المعنى فاعلاً في المعنى للفعل كما تقدّم<sup>١</sup> و الفاعل لا يتقدّم على الفعل، لأنّ رتبة الفاعل بعد الفعل كما تقدّم في باب الفاعل<sup>٢</sup>:

و بعد فعل فاعل فإن ظهر فهو و إلا فضمير استتر

و هكذا يؤوّل بالفاعل إذا كان التمييز مفعولاً نحو: «غرست الأرض شجراً» فيقال فيه: «انغرس الشجر في الأرض» فتأمل.

١. أوّل الباب.

٢. الصفحة: ٦.

(و الفعل ذو التصريف نزراً سبقاً) بضمّ أوله بالتمييز كقوله: «و ما كان نفساً بالفراق تطيب» و قوله: «أنفساً تطيب بنيل المنى» و قاس ذلك الكسائي و المبرد و المازني و اختاره المصنّف في شرح العمدة.

(و) لكنّ (الفعل ذو التصريف) إذا كان عاملاً فحينئذ العامل (نزراً) أي قليلاً (سبق بضمّ أوله) أي السين (بالتمييز كقوله: «و ما كاد نفساً بالفراق تطيب»<sup>١</sup>) فقدّم التمييز أعني «نفساً» على الفعل العامل أعني «تطيب» و هو قليل (و) نحو (قوله: «أنفساً تطيب بنيل المنى»<sup>٢</sup>).  
 (و قاس ذلك) أي التقديم على الفعل العامل (الكسائيّ و المبردّ و المازنيّ<sup>٣</sup>)، فعندهم ليس التقديم قليلاً (و اختاره المصنّف في شرح العمدة).  
 هذا حكم الفعل المتصرّف و أمّا الفعل الجامد فلا يجوز فيه التقديم إجماعاً لما ذكر في الاسم الجامد.

١. للمخبل السعدي، وقيل: هو لاعشى همدان، وقيل: هو لقيس بن الملوح العامري؛ انظر: حاشية شرح ابن عقيل لمحمّد محي الدين: ٢/٢٩٣.
٢. لرجل من بني طيء؛ انظر: شرح التصريح: ١/٦٢٨.
٣. تقدّمت في الجزء الأول ترجمة الكسائيّ، الصفحة: ١٨، و المبردّ، الصفحة: ١٣٢، و المازنيّ، الصفحة: ٤٢٧.

## حروف الجرّ

هذا باب (حروف الجر)، (هاك) أي خذ (حروف الجرّ و هي) عشرون (من) و (إلى) و (حتّى) و (خلا) و (حاشا) و (عدا) .....

### (هذا باب حروف الجرّ)

#### التبيين

وإنّما سمّيت بهذا الاسم، لأنّها تجرّ معاني الأفعال إلى مدخولها، وقيل: لأنّها تعمل إعراب الجرّ كما سمي بعض الحروف حروف النصب<sup>١</sup>؛ وبعضهم يسمّيها حروف النصب، لأنّها تجعل مدخولها مفعولاً بالواسطة، وبعضهم<sup>٢</sup> يسمّونها حروف الإضافة، لأنّها تضيف الفعل إلى الاسم أي تربط بينهما وهذا يرجع إلى الوجه الأوّل، و حاصله إيصال معنى الفعل إلى مجروره، فيجعله مفعولاً به للفعل فيصير منصوب المحلّ، فلذا جاز العطف على ﴿يَرْؤُوكُمْ﴾<sup>٣</sup> بنصب ﴿أَرْجَلِكُمْ﴾<sup>٤</sup>، و تسمى أيضاً حروف الصفات، لأنّها تحدث صفة في الاسم من ظرفيّة و ابتدائيّة و عليّة و نحوها.

#### حروف الجرّ

(هاك) «ها» اسم فعل (أي خذ حروف الجرّ و هي عشرون) حرفاً («من» و «إلى» و «حتّى») و لا يخفى لطف الابتداء بـ «من» و ذكر «إلى» بعده و تعقيبها بـ «حتّى»، لأنّه أيضاً لانتهاؤ الغاية (و «خلا» و «حاشا» و «عدا») و قد تقدّم شطر من الكلام فيها في باب الاستثناء

١. حاشية الصبان: ٣٠٢/٢.

٢. تسمّيها الكوفيّون حروف الإضافة و حروف الصفات؛ انظر: شرح التصريح: ٦٣٠/١.

٣. المائدة: ٦.

٤. نفس الآية.

و (في) و (عن) و (على) و (مذ) و (منذ) و (ربّ) و (اللام) و (كي) و قلّ من ذكرها.  
و لا تجرّ إلا «ما» الاستفهاميّة و «أن» و «ما» و صلتها.

(و «في» و «عن» و «مذ» و «منذ» و «ربّ» و «اللام» و «كي» و قلّ من ذكرها) أي «كي» في  
تعداد حروف الجرّ.

## كَيّ

(ولا تجرّ) «كي» (إلا) في ثلاثة مواضع:

الأوّل: فيما دخل على «ما» الاستفهاميّة نحو: «كيمة» بمعنى «لمه»، ف «ما» استفهاميّة  
مجرورة ب «كي» حذفت ألفها وجوباً و جيء للوقف بهاء السكت كما يأتي في باب الوقف في  
قوله:

و «ما» في الاستفهام إن جرّت حذف  
ألفها و أولها الهاء إن تقف  
و قد أشرنا إليه سابقاً أيضاً.

والموضع الثاني (و) الثالث: فيما دخل على «أن» و «ما» المصدريتين (و صلتها) نحو:  
«جئت كي أن أزورك» و نحو: «جئت كيما أزورك».

اعلم أنّ «كي» لها استعمالات ثلاثة:

الأوّل: أن يكون قبلها لام الجرّ و هي حينئذ حرف مصدرية نحو: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا  
فَاتَكُمْ﴾<sup>١</sup>.

الثاني: أن يكون بعدها «أن» المصدرية و هي حينئذ حرف جرّ، نحو المثال الأوّل و كذا إن  
كان بعدها «ما» المصدرية نحو المثال الثاني.

و (واو و تا و الكاف و الباء و لعلّ) و قلّ من ذكر هذه أيضاً و لا يجرّ بها إلا عقيل

الثالث: أن تكون غير مسبوقه باللام و لا سابقة لـ «أن» و «ما» المصدريتين نحو: «جئت كي أזורك» و حينئذ يحتمل أن تكون حرف جرّ فنصب الفعل بعدها بـ «أن» المقدّرة بعدها و يحتمل أن تكون حرف مصدرية ناصبة للفعل بعدها فقبلها لام التعليل مقدّرة.

واو، تاء، الكاف، الباء، لعلّ

(و واو) القسم و (تاء) القسم (والكاف و الباء و لعلّ و قلّ من ذكر هذه أيضاً) في تعداد حرف الجرّ (ولا تجرّ بها إلا) قبيلة (عقيل) بالتصغير قال شاعرهم:

فقلت ادع أخرى و ارفع الصوت جهرة  
لعلّ أبي المغوار منك قريب<sup>١</sup>

و قد تقدّم<sup>٢</sup> في باب الحروف المشبهة بالفعل أنّ في «لعلّ» إحدى عشرة لغة: الأولى والثانية «لعلّ» بفتح اللام الأولى و تشديد الثانية مع الكسر والفتح، والثالثة والرابعة «علّ» بحذف اللام الأولى و تشديد الثانية مع الكسر والفتح والجرّ بها عند عقيل إنّها هو إذا كانت بإحدى هذه اللغات دون غيرها، والخامسة «لعلنّ» بفتح اللام و بالعين و تشديد النون، والسادسة «لعلنّ» بفتح اللام و بالغين المعجمة و تشديد النون، والسابعة «رعنّ» بفتح الراء المهملة و بالغين المعجمة و تشديد النون، والثامنة «رعنّ» بالضبط السابق والغين المعجمة، التاسعة «لعلّة» باللام والعين المهملة و تشديد اللام الثانية و بالتاء، العاشرة «لأنّ» بفتح اللام و الهمزة والنون المشدّدة، والحادية عشرة «أنّ» بفتح الهمزة والنون المشدّدة.

والحروف الجارة الزائدة لا تحتاج إلى متعلّق نحو: «بحسبك درهم» و كذا «لعلّ» لأنّها شبيهة بالحروف الزائد و إن كان لها معنى خاصّ من الترجّي والإشفاق فما بعدها مبتدأ في صورة المجرور.

١. البيت لكعب بن سعد الغنويّ؛ انظر: جهرة أشعار العرب: ٥٥٨.

٢. الجزء الأول، الصفحة: ٤١١.

(و متى) و قلّ من ذكرها أيضاً و لا يجزّ بها إلا هذيل و زاد في الكافية «لولا» إذا وليها ضمير و هو مشهور عن سيبويه. (بالظاهر اخصص منذ) و (مذ و حتّى و الكاف و الواو و ربّ و التاء) فلا تجزّ بها ضميراً.

### متى، لولا

(و «متى» و قلّ من ذكرها أيضاً) في تعداد حروف الجرّ (ولا تجزّ بها إلا) قبيلة (هذيل) بالتصغير أيضاً و هي بمعنى «من» نحو قولهم: «أخرجها متى كمّه» أي «من كمّه». (و زاد) المصنّف (في الكافية «لولا» إذا وليها ضمير) نحو: «لولاك لما خلقت الأفلاك»<sup>١</sup> (و هو) أي كونها حرف جرّ (مشهور عن سيبويه<sup>٢</sup>)، أمّا غيره فقال بعضهم: الضمير بعدها مبتدأ، و قال بعض آخر: لم تستعمل «لولا» في كلام العرب داخلة على الضمير المتّصل و هو بظاهاه كلام فارغ لورودها كذلك كثيراً في كلامهم، فالظاهر أنّ مراده من عدم الاستعمال عدم الشيوخ، لأنّه مع وروده في كلام العرب الموثوق بعربيتهم ليس شائعاً شيوع وقوع الاسم الظاهر بعدها<sup>٣</sup>.

### الحروف المختصّة بالاسم الظاهر

و قد علم ممّا تقدّم ما يختصّ به «كي» و «متى» و «لعلّ» و «لولا» على القول بأنّها حروف جرّ و أمّا السبعة عشر الباقية فعشرة منها مشترك بين الاسم الظاهر والمضمّر و سبعة منها مختصّة بالاسم الظاهر و هي ما ذكره بقوله: (بالظاهر اخصص «مذ» و «منذ» و «حتّى» و «الكاف» و «الواو» و «ربّ» و «التاء» فلا تجزّ) أنت (بها) أي بهذه السبعة (ضميراً). و هذه السبعة على قسمين:

١. بحار الأنوار: ٤٠٦/١٦.

٢. تقدّم ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٤٩.

٣. انظر: شرح الكافية الشافية: ٧٨٥/٢ - ٧٨٨.

(و اخصص بمذ و منذ وقتاً) غير مستقبل نحو: «ما رأيتَه مذ يومنا أو منذ يوم الجمعة» و اخصص (بربّ منكراً) لفظاً و معنى أو معنى فقط كما قال في شرح الكافية نحو «ربّ رجل و أخيه».

الأوّل: ما لا يختصّ بظاهر معيّن و هو ثلاثة منها و هي «حتّى» و «الكاف» و «الواو».  
والثاني: ما يختصّ بظاهر معيّن و هو على ثلاثة أقسام:

الأوّل: ما ذكره بقوله: (و اخصص بـ «مذ» و «منذ» وقتاً) أي ما دلّ على زمان (غير مستقبل) سواء كان زماناً حاضراً (نحو: «ما رأيتَه مذ يومنا» أو) كان زماناً ماضياً نحو: «ما رأيتَه (منذ يوم الجمعة) السابقة» و سيجيء معناهما حينئذ عن قريب؛ فإن دخلتا على غير الزمان نحو: «ما رأيتَه منذ بني المدرسة» أو «منذ خلق الله زيداً»، فحينئذ اسم الزمان مقدّر أي «منذ زمان بني المدرسة» و «منذ زمان خلق الله زيداً».

والثاني: ما ذكره بقوله: (و اخصص بـ «ربّ» منكراً لفظاً و معنى أو معنى فقط كما قال في شرح الكافية<sup>١</sup>)، مثال الصورتين (نحو: «ربّ رجل و أخيه») ف «رجل» نكرة لفظاً و معنى و «أخيه» نكرة معنى و معرفة لفظاً على قول يأتي.

و يحذف الفعل الذي عدّي بـ «ربّ» كثيراً نحو: «ربّ عصى كسرتَه» أصله «كسرت ربّ عصى كسرتَه»، إذ المثال من باب الاشتغال.

و قال بعضهم كما في المطوّل الفعل المحذوف «ثبت» و أو «تحقّق» و محلّ مجرورها في نحو «ربّ رجل صالح عندي» رفع على الابتداء، و في نحو: «ربّ رجل صالح لقيت» نصب على المفعوليّة بالفعل المذكور، و في نحو: «ربّ رجل صالح لقيتَه» مجري عليه حكم باب الاشتغال، فإن قدر فعل فمحلّه نصب و إلّا فمحلّه رفع كما تقدّم في باب الاشتغال<sup>٢</sup>.

١. شرح الكافية: ٧٩١/٢.

٢. الصفحة: ٥٩.

(و التاء) جازة (لله و ربّ) مضافا إلى الكعبة أو الياء نحو: تالله و تربّ الكعبة و تربّي، و سمع أيضا تالرحمن؛ (و ما رووا من) ادخال ربّ على الضمير (نحو ربّه فتى نزر) من وجهين ادخالها على غير الظاهر و على معرفة .....

و تختصّ «ربّ» بوجوب تصديرها، لأنّه لإنشاء التثنية أو التقليل كما أنّ «كم» الخبرية لها صدر الكلام، لكونها لإنشاء التثنية، لأنّ كلّ ما ينشئ في الكلام معنى يجب تصديره؛ و معناها التثنية غالباً و التقليل نادراً و لذا وجب تنكير مجرورها، لأنّها لا يكونان في المعرفة لتعيّنهما دائماً، فإن كان قليلاً لا يكثر و إن كان كثيراً لا يقل. و يشترط في مدخولها التوصيف لتأكيد التقليل الذي هو مدلول «ربّ»، فإنّه إذا وصف صار أقلّ، فتأمل.

و في الضمير العائد إلى مدخولها خلاف، فقليل: إنّه نكرة كالمرجع و قيل: إنّه معرفة.

والثالث: ما ذكره بقوله (والتاء) للقسمة حال كونها (جازة لله) أي للفظه (و) لفظ («ربّ») حال كون لفظ «ربّ» (مضافاً إلى الكعبة أو) إلى (الياء نحو: ﴿تالله﴾ لأكيّدنّ أضنامكم<sup>١</sup>) (و) نحو: («تربّ الكعبة») (و) نحو: («تربّي») و سمع أيضاً «تالرحمن») و حكى أيضاً «تحياتك» بفتح الحاء و الياء أي «بعمرك».

(و ما رووا) من كلام العرب (من إدخال «ربّ» على الضمير نحو: «ربّه فتى») فهو (نزر) أي قليل أي نادر (من وجهين): الوجه الأوّل (إدخالها على غير) الاسم (الظاهر) و قد قلنا: إنّه مختصّ بالاسم الظاهر، (و) الوجه الثاني إدخالها (على) اسم (معرفة) و قد قلنا: إنّه مختصّ باسم نكرة.

و اختلف في هذا الضمير الذي دخل عليه «ربّ» و سبب الخلاف عدم تقدّم المرجع فقليل: إنّه نكرة<sup>١</sup>، و قيل: معرفة<sup>٢</sup> لكن تعريفه أنقص من بقية الضمائر، لأنّ التفسير فيه يحصل بالتمييز

١. الأنبياء: ٥٧.

٢. اختاره الزمخشري و ابن عصفور؛ انظر: شرح التصريح: ١/٦٣٦.

٣. اختاره الفارسيّ و كثيرون؛ انظر المصدر السابق.



«كذا» نزر إدخال الكاف على الضمير كقوله: «و إن يك إنسا ما (كها) الإنس يفعل»  
 (و نحوه) ممّا (أتى) كقوله: «كه و لا كهنَ إلاّ حاطلاً» و كذا إدخال حتّى عليه نحو:  
 فلا و الله لا يلفي أناس فتى حتّاك يا ابن أبي زياد

بعد ذكره مبهماً، فقبل مجيء التميّز فيه إبهام النكرات، فهو كالمضاف الذي يكتسب التعريف عمّا  
 بعده أعني المضاف إليه و لذا قالوا: إنّه راجع إلى التمييز و جعلوه من المواضع التي يعود  
 الضمير فيها إلى المتأخر لفظاً و رتبة.

و هذا الضمير مفرد مذكّر دائماً و إن كان التميّز مثنّى أو جمعاً أو مؤنثاً نحو: «رَبّه رجلاً أو  
 رجلين أو رجلاً أو امرأة أو امرأتين أو نساء».

و قيل<sup>١</sup>: يجب المطابقة فيقال: «رَبّه رجلاً» و «رَبّهما رجلين» و «رَبّهم رجلاً» و «رَبّها امرأة»  
 و «رَبّهما امرأتين» و «رَبّهن نساء».

(كذا) أي مثل «رَبّ» (نزر إدخال «الكاف» على الضمير كقوله):

لئن كان من جنّ لأبرح طارقاً (و إن يك إنساً ما كها الإنس يفعل)<sup>٢</sup>

الشاهد في «كها» حيث دخل الكاف على الضمير و هو نزر أي نادر (و نحوه ممّا أتى) في  
 كلامهم إدخال الكاف على الضمير (كقوله):

فلاترى بعلاً ولا حلائلاً (كهو ولا كهنَ إلاّ حاطلاً)<sup>٣</sup>

(و كذا) نزر (إدخال «حتّى» عليه) أي على الضمير (نحو) قوله:

فلا والله لا يلفى أناس فتى (حتّاك يا ابن أبي زياد)<sup>٤</sup>

الشاهد في «حتّاك» حيث دخلت «حتّى» الجارّة على الضمير و هو نادر.

١. قاله ابن الأنباريّ؛ انظر: شرح الكافية: ٧٩٤/٢.

٢. للشنفريّ الأزديّ؛ انظر: توضيح المقاصد: ٧٤٧/٢.

٣. لرؤبة بن العجاج؛ انظر: شرح التصريح: ٦٣٤/١.

٤. البيت بلانسبة في الكتب.

فصل: في معاني كلّ واحد من حروف الجرّ؛ (بعض و بين) الجنس (و ابتدئ في الأمكنة) بالاتفاق (بمن) نحو: ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ ﴿سُبْحَانَ﴾ .....

### معاني حروف الجرّ

(فصل: في معاني كلّ واحد من (حروف الجرّ))

#### الإبتداء و معاني «من»

(بعض و بين الجنس) أي أحدث الدلالة على البعضية والبيان في الجنس، قال في شرح النظام في ضمن معاني باب التفعيل: "فسقته" أي نسبته إلى الفسق، لأنك لما نسبته إلى ذلك فكأنك أحدثت فيه شيئاً كان مجهولاً و غير متقرّر" انتهى.

و علامة «من» التبعيضية جواز الاستغناء عنها بقيام لفظ «البعض» مقامها، و علامة «من» البيانية صحة قيام الموصول مقامها.

(و ابتدئ في الأمكنة بالاتفاق) من النحويين في استعمالها للإبتداء المكانيّ (ب «من»)، مثال التبعيض (نحو) قوله تعالى: ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾<sup>١</sup> أي «بعض ما تحبون» و لذلك قرأ ابن مسعود<sup>٢</sup> «بعض ما تحبون» بصريح لفظ «البعض»<sup>٣</sup> و مثال التبيين ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾<sup>٤</sup> أي «الذي هو الأوثان»، و مثال الإبتداء المكانيّ المتفق عليه ﴿سُبْحَانَ

١. شرح النظام: ٥٤.

٢. آل عمران: ٩٢.

٣. عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي، أبو عبد الرحمن (م ٣٢ ق) مشهور و غني عن التعريف، كان من الصحابة و من أشهر تلامذة مولانا أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه آلاف التحية و الشناء.

٤. الكشاف: ١ / ٣٨٥.

٥. الحج: ٣٠.

الَّذِي أُسْرِيَ بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴿١﴾ (و قد تأتي لبدء الأزمنة) كقوله تعالى: ﴿لَمَسْجِدٍ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ و نفاه البصريون إلا الأخفش و مذهبه هو الصحيح لصحة السماع بذلك. (و زيد) أي «من» عندنا (في نفي و شبهه) و هو النهي والاستفهام (فجر نكرة كـ «ما لباغ من مفر») ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾ و زيد عند الأخفش في الإيجاب فجر النكرة .....

الَّذِي أُسْرِيَ بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى ﴿٢﴾ فـ «من» في الآية تدلّ على أنّ المكان الذي ابتدئ منه إسرائ النبي ﷺ هو المسجد الحرام.

(و قد تأتي) «من» (لبداء الأزمنة) أي للابتداء الزمانيّ عند الكوفيين<sup>٢</sup> (كقوله تعالى: ﴿لَمَسْجِدٍ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾<sup>٣</sup> و نفاه البصريون إلا الأخفش؛ و مذهبه هو الصحيح لصحة السماع بذلك) أعني الآية المذكورة، لأن «من» فيها للابتداء الزمانيّ، و قد يكون للابتداء في غير الزمان والمكان نحو: «من العبد الذليل إلى المولى الجليل» فتأمل.

(و زيد أي «من» عندنا في نفي و شبهه و هو النهي والاستفهام) لا في غيرها (فجر) حين كونها زائدة أسماً (نكرة) فقط (كـ «ما لباغ من مفر») مثال للنفي، (و) نحو: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾<sup>٥</sup> مثال لشبه النفي؛ (و زيد عند الأخفش في الإيجاب) أيضاً (فجر) حينئذ (النكرة

١. الإسرائ: ١.

٢. توضيح المقاصد: ٧٤٩/٢.

٣. التوبة: ١٠٨.

٤. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١٢٥.

٥. الفاطر: ٣.

### والمعرفة نحو: «قد كان من مطر» و«يكثر فيه من حين الأباغر»

والمعرفة)، مثال النكرة (نحو: «قد كان من مطر»<sup>١</sup>) و«المطر» بمعنى الغيث<sup>٢</sup> لا علم شخص، و مثال المعرفة نحو: («ويكثر فيه من حين الأباغر»<sup>٣</sup>) والشاهد واضح.

وأولها المانعون بأنّها للتبعض أو التبيين أي «قد كان بعض مطر» أو «شيء من مطر» أو هو وارد على الحكاية كأنّ قائلاً قال: هل كان من مطر؟ فأجاب بأنّه قد كان من مطر، فالمراد من كونه في نفي أو شبهه كونه فيه في الحال أو في الأصل.

اعلم أنّ زيادة حروف الجرّ معناها تأكيد الكلام، لأنّ زيادتها بمنزلة إعادة الكلام ثانية تأكيداً للمقصود من الكلام.

قال محشي المطوّل عند قول الخطيب «استغني عن مؤكّدات الحكم»: «اصطلح النحاة على تسمية حروف معدودة مقرّرة فيما بينهم مثل: «أن» و«إن» و«الباء» في «كفى بالله شهيداً»<sup>٤</sup> و نظائرها بحروف الصلة، لإفادتها تأكيد الاتصال الثابت و بحروف الزيادة، لأنّها تزداد في الكلام.

فإن قلت: يجب أن لا يكون زائدة إذا أفادت فائدة معنوية أعني التوكيد، قلت: إنّها سمّيت زائدة، لأنّها لا تتغيّر أصل المعنى بل لا يزيد بسببها إلّا تأكيد المعنى الثابت وتقويته، فكأنّها لم تزد شيئاً ولما لم يلزم الاطراد في وجه التسمية لم يتّجه اعتراض الفاضل الرضيّ بأنّه يلزمهم أن يعدوا على هذا «إن» ولام الابتداء و ألفاظ التوكيد اسماً كانت أم لا، زوائد انتهى.

١. و أجاز بعضهم زيادة «من» بشرط تكثير مجرورها فقط نحو: «قد كان من مطر»، وأجازها الأخفش والكسائيّ وهشام بلا شرط، و وافقهم الناظم في التسهيل، وعلّله في شرحه بثبوت السماع بذلك ثراً ونظماً. انظر: شرح التصريح: ٦٤٠ / ١.

٢. تهذيب اللغة: ٢٣١ / ١٣.

٣. لم أقف على قائله.

٤. النساء: ٧٩.

(للانتهاء «حتى») نحو: ﴿حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ .....

و أما قوله: «لم يلزم الاطراد في وجه التسمية» فهو إشارة إلى ما قاله التفتازاني<sup>١</sup> في البيان عند قول الخطيب: «والمجاز مفرد ومركب» من أن اعتبار التناسب في تسمية شيء باسم يغير اعتبار المعنى في وصف شيء بشيء كتسمية إنسان له حمرة بـ «أحمر» و وصفه بـ «أحمر»، فإن اعتبار التناسب في التسمية لترجيح الاسم على غيره حال وضعه للمعنى و بيان أنه أولى بذلك من غيره و في الوصف لصحة إطلاقه، و لهذا يشترط بقاء المعنى في الوصف دون التسمية فعند زوال الحمرة لا يصح وصفه بـ «أحمر» حقيقة و يصح تسميته بذلك فاعتبار المعنيين في الحقيقة والمجاز ليس لصحة تسميتهما بهما بل لألوية ذلك و ترجيحه على تسميتهما بغيرهما من الأسماء، فلا يصح في اعتبار تناسب التسمية أن ينقض بوجود ذلك المعنى في غير المسمى بالمجاز<sup>٢</sup> انتهى. والمشار إليه هذه الفقرة الأخيرة فتأمل جيداً.

### الإنهاء

(للانتهاء «حتى») سواء كان الانتهاء زمانياً (نحو: ﴿سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾<sup>٣</sup>) أو مكانياً كقوله:

سقى الحيا الأرض حتى أمكن عزيت لهم فلا زال عنها الخير مجدوداً<sup>٤</sup>  
أو لازمانياً و لا مكانياً نحو:

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأول، الصفحة: ٨.

٢. المطوّل: ٣٥٣.

٣. القدر: ٥.

٤. لم أقف على قائله.

(و لام) نحو: ﴿سُقْنَاهُ لِيَلِدَ مَيّتٌ﴾ (و «إلى») نحو: («سرت البارحة إلى آخر الليل») (و «من» و باء يفهمان بدلاً) نحو: ﴿أَرْضَيْتُمُ بِالحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الآخِرَةِ﴾ «فليت لي بهم قوماً إذا ركبوا».

ألقى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله ألقاها<sup>١</sup>

(و) للانتهاء أيضاً (لام نحو: ﴿سُقْنَاهُ لِيَلِدَ مَيّتٌ﴾<sup>٢</sup>) أي «إلى بلد مَيّت» و نحو: ﴿كُلُّ يَجْرِي لِأَجْلِ مُسْمًى﴾<sup>٣</sup>.

(و) للانتهاء أيضاً («إلى») سواء كان زمانياً (نحو: «سرت البارحة إلى آخر الليل») أو مكانياً نحو: «خرجت إلى المدرسة» أو غيرهما نحو: «قلبي إليك»، فإن «القلب» منته إلى المخاطب باعتبار الشوق والميل.

(و «من» و باء يفهمان بدلاً) و سيجيء معنى البدلية<sup>٤</sup> (نحو: ﴿أَرْضَيْتُمُ بِالحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الآخِرَةِ﴾<sup>٥</sup> أي «بدل الآخرة» و نحو: («فليت لي بهم قوماً إذا ركبوا»)<sup>٦</sup> أي «بدهم».

١. لأبي مروان النحويّ في قصّة المتلمس حين حرب من عمرو بن هند لما أراد قتله؛ انظر: شرح التصريح: ١٦٦/٢.
٢. الأعراف: ٥٧.
٣. الرعد: ٢.
٤. الصفحة: ٢٧٢.
٥. التوبة: ٣٨.
٦. لقريظ بن أنيف العنبري؛ انظر: خزانة الأدب: ٤٤١/٧.

(و اللام للملك) نحو: ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ (و شبهه) و هو الاختصاص نحو: «السَّرَجُ لِلدَّابَّةِ» (و في تعدية أيضاً و تعليل قفي)، نحو: ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا﴾ «و إني لتعروني لذكراك هزة» و زيد للتوكيد نحو: «و لا للما بهم أبداً دواء» و تأتي للتقوية و هو معنى بين التعدية و الزيادة نحو: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّعْيَا تَعْبُرُونَ﴾ .....

### معناني اللام

(و اللام للملك نحو: ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾<sup>١</sup> و شبهه) أي شبه الملك (و هو الاختصاص) و معناه حصر ما قبل اللام في المجرور (نحو: «السَّرَجُ لِلدَّابَّةِ») أو عكسه نحو: «يوم الجمعة».

(و اللام (في تعدية أيضاً و تعليل قفي)، أمّا التعدية فهو (نحو: ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا﴾<sup>٢</sup>)، و أمّا التعليل فنحو: («و إني لتعروني لذكراك هزة»<sup>٣</sup>) الشاهد في «لذكراك» و قد تقدّم في باب المفعول له<sup>٤</sup>.

(و زيد) اللام و زيادتها (للتوكيد) كما قلنا آنفاً (نحو: «و لا للما بهم أبداً دواء»<sup>٥</sup>) والأصل «لما» بلام واحدة.

(و تأتي) اللام (للتقوية و هو معنى بين التعدية و الزيادة) و الغرض منها تقوية عامل متعدّد بنفسه قد ضعف عن العمل، إمّا بسبب التأخر (نحو: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّعْيَا تَعْبُرُونَ﴾<sup>٦</sup>) ف «تعبرون»

١. البقرة: ٢٨٤.

٢. مريم: ٥.

٣. لأبي صخر الهذلي؛ انظر: المطرب من أشعار أهل المغرب: ٥٨.

٤. الصفحة: ١٣٢.

٥. لمسلم بن معبد الوالبي؛ انظر: خزائن الأدب: ٢/٣١٠.

٦. يوسف: ٤٣.

﴿فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ قال في شرح الكافية: و لا يفعل ذلك بمتعدّ إلى اثنين، لعدم إمكان زيادتها فيهما، لأنّه لم يعهد و في أحدهما لعدم المرجّح. (والظرفيّة) حقيقة أو مجازاً (استبين بيا و «في») نحو: ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُّصِحِّينَ﴾ ﴿وَ مَا كُنْتُمْ بِجَانِبِ الْعُرْبِ﴾

ضعف عن العمل بالتأخر فجيء باللام في «للرؤيا» تقوية لها، و إمّا بسبب كونه فرعاً كصيغ المشتقات عن الفعل نحو: ﴿مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُمْ﴾<sup>١</sup> أو فرعاً لفرع كصيغ المبالغة فإتّما فرع اسم الفاعل نحو: ﴿فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾<sup>٢</sup>، قال المصنّف (في شرح الكافية: " و لا يفعل ذلك) التقوية (بمتعدّ إلى اثنين، لعدم إمكان زيادتها فيهما، لأنّه لم يعهد) في كلام العرب زيادة لام التقوية في كلا المعمولين (و) لعدم إمكان زيادتها (في أحدهما لعدم المرجّح)"<sup>٣</sup>.

### الظرفيّة

(والظرفيّة) و هو حلول شيء في غيره (حقيقة) بأن يكون الظرف و المظروف كلاهما محسوسين مشاهدين (أو مجازاً) بأن يكون أحدهما أو كلاهما غير محسوسين مشاهدين (استبين بيا و «في») سواء كان الظرفيّة زمنيّة أو مكانيّة.

مثال الباء للظرفيّة الحقيقيّة الزمانيّة (نحو: ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُّصِحِّينَ﴾<sup>٤</sup>)، الشاهد في «بالليل» فالباء تدلّ على أنّ مرور المخاطبين عليهم يقع في الصبح و في الليل، فتأمّل.  
و مثال الظرفيّة الحقيقيّة المكانيّة نحو: ﴿وَ مَا كُنْتُمْ بِجَانِبِ الْعُرْبِ﴾<sup>٥</sup>)، الشاهد في «بجانب»، فالباء تدلّ على أنّ كون النبي ﷺ ما وقع في جانب الغربيّ، و لو وقع لوقع فيه.

١. البقرة: ٤١.

٢. البروج: ١٦.

٣. شرح الكافية: ٢/ ٨٠٣-٨٠٤؛ نقل هنا معنى كلامه.

٤. الصفات: ١٣٧.

٥. القصص: ٤٤.



﴿الم غَلَبَتِ الرُّومَ فِي أَدْنَى الْأَرْضِ﴾ ﴿لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ آيَاتٌ﴾ (و قد يَبِينان السببا) نحو: ﴿فَيُظْلَمُ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَمًا﴾ و «دخلت امرأة النار في هرة حبستها»

و مثال الظرفية المجازية نحو: ﴿و لَقَدْ أَنْذَرَهُمْ بَطْشَتَنَا فَتَمَارَوْا بِالنُّذُرِ﴾<sup>١</sup> أي «في النذر» و نحو: ﴿بِأَيْدِيكُمْ الْمُفْسِدُونَ﴾<sup>٢</sup> أي «في أيكم» على رأي<sup>٣</sup> و نحو: «لا خير بخير بعده النار» أي «في خير بعده النار».

و مثال «في» للظرفية الحقيقية المكانية نحو: ﴿الم غَلَبَتِ الرُّومَ فِي أَدْنَى الْأَرْضِ﴾<sup>٤</sup> أي «أقرب مكان من الأرض».

و مثال «في» للظرفية الحقيقية الزمانية نحو: ﴿وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ فِي بَضْعِ سِنِينَ﴾<sup>٥</sup> والبضع من ثلاثة إلى عشرة<sup>٦</sup>.

مثال «في» للظرفية المجازية نحو: ﴿لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ آيَاتٌ﴾<sup>٧</sup> أي «في قصتهم».

### السببية

(و قد يَبِينان) الباء و «في» (السببا) نحو: ﴿فَيُظْلَمُ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَمًا﴾<sup>٨</sup> أي «بسبب ظلم» (و) نحو قوله ﷺ: «دخلت امرأة النار في هرة حبستها) فلا هي أطعمتها ولا هي تركتها

١. القمر: ٣٦.

٢. القلم: ٦.

٣. على رأي الأخفش؛ انظر: شرح التصريح: ١٩٠ / ١.

٤. الروم: ١ - ٣.

٥. الروم: ٣ - ٤.

٦. جبهة اللغة: ١ / ٣٥٢.

٧. يوسف: ٧.

٨. النساء: ١٦٠.

تأكل من خشاش الارض<sup>١</sup> قيل: خشاش الأرض هو امها وحشراتها، وفي رواية في الحديث: «حشيش الأرض» وفي رواية أخرى: «حشيشة الأرض» كلاهما بحاء مهملة بمعنى يابس النبات وهو وهم<sup>٢</sup>، قاله ابن الأثير<sup>٣</sup> انتهى.

قال: في المصباح: "«خشاش الأرض» وزان «كلام» وكسر الأوّل لغة، دواتها؛ الواحدة «خشاشة» وهي الحشرة والهامة"<sup>٤</sup> انتهى. قال في المسامرة في شرح المسامرة في ذيل الحديث: "و«خشاش الأرض» بثلاث الخاء المعجمة وبشيين معجمتين هو حشرات الأرض والعصافير ونحوها"<sup>٥</sup>.

وقد تقدّم هذا الحديث في باب المفعول معه<sup>٦</sup> لكن الظاهر من المحسّني أنّها بالحاء المهملة وهو سهو، فتأمّل.

١. ما وجدته بعينه في كتب الحديثية، ولكنه نقل عن النبي ﷺ هكذا: «عذبت امرأة في هرة حبستها حتى ماتت جوعاً فدخلت فيها النار» وعن الإمام جعفر بن محمد الصادق عليه السلام هكذا: «إنّ امرأة عذبت في هرة ربطتها حتى ماتت عطشا»؛ والأوّل من طرق العامة والثاني من طرقنا، ونقل بغير هذه الألفاظ أيضاً؛ انظر: صحيح البخاري: ١١٢/٣، وسائل الشيعة: ٥٥٤/١١.

٢. النهاية في غريب الحديث والأثر: ٣٣/٢.

٣. المبارك بن محمد بن محمد الشيباني الجزري، أبو السعادات، مجد الدين (م ٦٠٦ ق) المحدث اللغويّ الأصولي. أصيب بالقرس فبطلت حركة يديه ورجليه، ولازمه هذا المرض إلى أن توفي في إحدى قرى الموصل، قيل: إنّ تصانيفه كلّها ألّفها في زمن مرضه، إملاء على طلبته وهم يعينونه بالنسخ والمراجعة. من كتبه «النهاية في غريب الحديث» و«الإنصاف في الجمع بين الكشف والكشاف» في التفسير و«المرصع في الآباء والأمّهات والنبات» وغيرها. انظر: الأعلام: ٥/٢٧٢ - ٢٧٣.

٤. المصباح المنير: ١٦٩.

٥. المسامرة في شرح المسامرة: ١٨٣.

٦. الصفحة: ١٣٣.

(بالباء استعن) نحو: «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» (و عدّ نحو: ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ و لا يجمع بينها و بين الهمزة، (و عَوْض) والتعويض غير البدل .....

### معاني «الباء»

(بالباء استعن) و هي الداخلة على آلة الفعل (نحو: «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ») لأنّ الفعل الصادر من الإنسان لا يتأتى على الوجه الأكمل إلّا مع الاستعانة بالاسم الشريف. و قد تقدّم منّا في أوّل الكتاب: «أو كون الباء في المثال للاستعانة مرجوح»<sup>١</sup> فراجع إن شئت. (و) بالباء (عدّ) الفعل إلى المفعول، والتعدية بالباء معناها تصيير الفاعل مفعولاً (نحو: ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾<sup>٢</sup>) إذ كان معناه قبل دخول الباء «ذهب نورهم» برفع «نور» و بعد دخوله صار معناه «أذهب الله نورهم» بنصب «نور»؛ و التعدية بهذا المعنى أي تصيير الفاعل مفعولاً مختصّة بالباء، و أمّا التعدية بمعنى إيصال معنى الفعل إلى الاسم المجرور فمشارك بين جميع حروف الجرّ التي ليست بزائدة و لا في حكم الزائدة، فتأمل. (و) لكون هذه الباء معاقبة للهمزة (لا يجمع بينها و بين الهمزة) في التعدية.

(و عَوْض) بالباء (والتعويض غير البدل) لأنّ الباء في التعويض تدخل على أحد شيئين قد استقرّ كلّ واحد منهما مكان الآخر، فيعتبر في استقرار كلّ واحد منهما في مكان الآخر زوال الآخر من مكانه؛ و هذه الخصوصية غير معتبرة في باء البدلية، لأنّ كلّ واحد من المبدلين مستقرّ في مكانه الأصلي كما يظهر من الأمثلة التي ذكروها للقسامين لكن باء البدلية تدلّ على أنّ لدخولها المستقرّ في مكانه بدلاً مستقرّاً أيضاً في مكان نفسه.

١. الجزء الأوّل، الصفحة: ٦.

٢. البقرة: ١٧.

نحو: «بعث هذا بهذا». و (ألصق) نحو: «وصلت هذا بهذا». (و مثل «مع» و «من») التبعية (و «عن» بما انطق) نحو: ﴿نُسِّحَ بِحَمْدِكَ﴾ .....

و الحاصل أنّ الوصف العنواويّ في التعويض أعني البعضية في كلّ واحد من العوضين متوقّف على زوال كلّ واحد منها من مكانه الأصليّ في عالم المعنى، بخلاف الوصف العنواويّ في البدليّة، فإنّه لا يتوقّف على زوال المبدلين كلّ عن مكانه.

و أنت إذا حققت ما ذكرنا تعرف أنّ استشهاد بعض المحقّقين من المحشّين بقولهم: «إنّ الجمع في المبدلين جائز دون المعوّضين» ليس في محله، إذ الكلام في الفرق بين العوض و البديل اللغويين و ما استشهد به من كلام القوم إنّها هو في الفرق بين الاصطلاحين.

هذا و تسمّى الباء العوضية «باء المقابلة» أيضاً، لأنّها تفيد وقوع مدخولها في مقابلة شيء آخر، سواء كان مدخولها من النقود أعني الدينار و الدرهم و أمثالهما التي يسمّيها الفقهاء «ثمناً» نحو: «بعث الدار بعشرة آلاف درهم» أو كان من غير النقود الذي يسمّيها الفقهاء «عروضاً» (نحو: «بعث هذا) الكتاب (بهذا) القلم».

(و) بالباء (ألصق) و الإلصاق حقيقيّ ك «أمسكت بزيد» إذا قبضت على شيء ممّا يحسبه من جسمه أو ثوبه أو نحوهما، و مجازيّ نحو: «مررت بزيد» أي «ألصقت مروري بمكان يقرب من زيد»؛ و (نحو: «وصلت هذا بهذا») يحتمل الوجهين، فلا تغفل.

(و مثل «مع») الدالّ على المصاحبة (و) مثل («من» التبعية و) مثل («عن») الدالّ على المجاوزة (بها انطق)؛ مثال كونها مثل «مع» في الدلالة على المصاحبة (نحو: ﴿نُسِّحَ بِحَمْدِكَ﴾) أي «ننزّهك و نفني عنك الصفات السلبيّة التي لا تليق بك كالتركيب و الجسميّة و نحوهما مع إثبات الصفات الثبوتية التي تليق بجانبك كالعلم و القدرة و نحوهما»، فحاصل المعنى: «ننزّهك عن النقائص مصاحباً لثناء عليك» أي نفعل كليهما لا التنزيه فقط.

﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ ﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾ («على» للاستعلاء) حسناً نحو:  
 ..... ﴿عَلَيْهَا وَ عَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾ أو .....

و مثال كونها مثل «من» التبعية (﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾<sup>١</sup>) أي «منها» أي «بعضها» و على هذا المعنى حمل الشافعي<sup>٢</sup> - أحد الأئمة الأربعة - الباء في ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُؤُسِكُمْ﴾<sup>٣</sup> و قال بكفاية مسح بعض الرأس موافقاً للشيعة لما قام عنده من الأدلة عليه<sup>٤</sup>.  
 و مثال كونها مثل «عن» (﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾<sup>٥</sup>) أي «عن عذاب واقِع» و في مجيء الباء بمعنى «عن» في غير السؤال خلاف<sup>٦</sup>.

### معاني «على»

(«على» للاستعلاء) أي للدلالة على علو شيء على مجرورها (حسناً) و حقيقة (نحو): ﴿عَلَيْهَا وَ عَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾<sup>٧</sup> (أو) على ما يقرب من مجرورها نحو: ﴿أَوْ أَجِدُّ عَلَى النَّارِ

١. الإنسان: ٦.

٢. محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان ابن شافع الهاشمي القرشي (م ٢٠٤ ق) أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة، و إليه نسبة الشافعية كافة. ولد في غزة بفلسطين و حمل منها إلى مكة و هو ابن ستين و زار بغداد مرتين و قصد مصر سنة ١٩٩ فتوفي بها، و قبره معروف في القاهرة. من كتبه «الأم» في الفقه و «المسند» في الحديث. انظر: الأعلام: ٢٦/٦.

٣. المائة: ٦.

٤. انظر: مسالك الأفهام: ١/٤٤. شرح التصريح: ١/٦٤٧.

٥. المعارج: ١.

٦. مضافاً إلى أنّ البصريين منعه مطلقاً و تأولوا ما ورد من ذلك. انظر: شرح التصريح: ١/٦٤٧.

٧. المؤمنون: ٢٢.

معنى نحو: «تَكَبَّرَ زَيْدٌ عَلَى عَمْرٍو» (و معنى «في») نحو: ﴿وَأَتَّبَعُوا مَا تَتَلَوُا الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ﴾ (و معنى «عن») نحو: «إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قَشِيرٍ».

هُدًى<sup>١</sup> أو للدلالة على علوّ شيء على مجرورها (معنى) أي مجازاً (نحو): «تَكَبَّرَ زَيْدٌ عَلَى عَمْرٍو» و نحو: «على زيد دين».

و إذا أدخلت على الضمير قلبت الألف ياء، و وجهه أنّ من الضمائر «الهاء» فلو بقيت الألف و قيل: «علاه» لالتبس بالفعل كذا في المصباح المنير<sup>٢</sup> و سيأتي في باب الإضافة وجه القلب في «لدى» و «إلى» أيضاً<sup>٣</sup>.

(و) «على» للدلالة على (معنى «في») الظرفيّة (نحو: ﴿وَأَتَّبَعُوا مَا تَتَلَوُا الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ﴾<sup>٤</sup>) أي في زمن ملك سليمان عليه السلام.

(و) «على» للدلالة على (معنى «عن») المجاوزة (نحو:)

لعمرك الله أعجبتني رضاها  
أي «رضيت عني».

١. طه: ١٠.

٢. المصباح المنير: ٤٢٨.

٣. الصفحة: ٣٢٠.

٤. البقرة: ١٠٢.

٥. لقحيف العامري؛ انظر: شرح التصريح: ١/ ٦٥٠. و ما وجدته في المصادر إلا هكذا:

لعمرك الله أعجبتني رضاها

إذ رضيت عليّ بنو قشير

بـ «عن» تجاوزاً عنى من قد فطن) نحو: «رميت السهم عن القوس» (و قد يجيء موضع بعد) نحو: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾.

### معاني «عن»

و (بـ «عن» تجاوزاً عنى من) كان (قد فطن) و عرف معاني الألفاظ المستعملة في لغة العرب و خصوصياتها المعتبرة في تلك المعاني. و المجاوزة خروج شيء عن شيء سواء كانا جرمين أي جسمين (نحو: «رميت السهم عن القوس») أم لا نحو: «أخذ زيد العلم عن عمرو».

(و قد يجيء) عن (موضع بعد) فيكون اسماً (نحو: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾<sup>١</sup> أي حالة بهد حالة، قيل: المراد من الحالتين شدائد الموت والبعث والحساب و قيل: المراد الحالات الحاصلة للإنسان من النظفة إلى البرزخ و قيل: المراد الدنيا والآخرة و قيل: المعنى «لتركبن هذه الأحوال أمة بعد أمة» و الله العالم.

و قد يجيء حينئذ بمعنى «جانب» قال في المعنى: "الثالث: أن تكون اسماً بمعنى «جانب» و ذلك متعين في ثلاثة مواضع أحدها أن تدخل عليها «من» و هو كثير كقوله:

فلقد أراني للرماح دريئة  
من عن يميني مرّة و أمامي

و يحتمله عندي ﴿ثُمَّ لَا يَأْتِيهِمْ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَ مِنْ خَلْفِهِمْ وَ عَنْ أَيْمَانِهِمْ﴾<sup>٢</sup> فتقدّر معطوفة على

مجرور «من» لا على «من و مجرورها»<sup>٣</sup>.

قال المحشي: "كما هو ظاهر كلام جماعة قال الزمخشري: فإن قلت: كيف قيل: ﴿مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ﴾<sup>٤</sup> بحرف الابتداء و ﴿عَنْ أَيْمَانِهِمْ وَ عَنْ شَمَائِلِهِمْ﴾<sup>٥</sup> بحرف المجاوزة؟ قلت: المفعول فيه

١. الانشقاق: ١٩.

٢. الأعراف: ١٧.

٣. مغني اللبيب: ١٩٩.

٤. الأعراف: ١٧.

٥. نفس الآية.

(و) موضع («علي») نحو: «لاه ابن عمّك لا أفضلت في حسب عني»

عدّي عليه الفعل نحو تعدّيه إلى المفعول به، فكما اختلفت حروف التعدية في ذلك اختلفت في هذا وكانت لغة فيؤخذ ولا يقاس وإنّما يفتش عن صحة موقعها فقط، فلما سمعناهم يقولون: «جلس عن يمينه» و «علي يمينه» و «علي شماله» و «عن شماله» قلنا: معنى «علي يمينه» أنّه تمكّن من جهة اليمين، فيتمكّن المستعلي من المستعلي عليه، و معنى «عن يمينه» أنّه جلس متجافياً عن صاحب اليمين منحرفاً عن يمينه غير ملاصق له، ثمّ كثر حتّى استعمل في المتجافي وغيره، و نحوه من المفعول به قوله: «رمى عن القوس» و «علي القوس» «من القوس»، لأنّ السهم يبعد عنها و يستعليها إذا وضع على كبدها للرمي و مبتدأ الرمي منها و لذلك قالوا: «جاء بين يديه و خلفه»، لأنّها ظرفان للفعل و «من بين يديه» و «من خلفه»، لأنّ الفعل يقع في بعض الجهتين كما تقول: «جئت من الليل» تريد بعض الليل انتهى.

و قد يجي التصريح باسميّة «عن» و أنّها حينئذ بمعنى «جانب»، (و) قد يجيء «عن» (موضع «علي» نحو) قول الشاعر:

(لاه ابن عمّك لا أفضلت في حسب عني) و لا أنت ديانّي فتخزوني<sup>٢</sup>

قوله: «لاه» أصله «للله» حذف لام الجرّ المتعلّق بمحذوف ثمّ حذف أداة التعريف من «الله» و بقي عمل لام الجرّ فيه فصار «لاه»، و «أفضلت» بمعنى «زدت» و «الديان» بمعنى القاهر المالك للأمر و «تخزوني» بمعنى «تسومني الذلّ و الهوان»<sup>٣</sup>.

و حاصل المعنى: لله درّ ابن عمّك المراد منه نفس الشاعر ما زدت عليّ في الحسب فابن عمّك شيبهك في رفعة الأصل و الشرف فلا مزية لك عليه و لا فضل لك فتفتخر به عليه و لا أنت مالك أمره و المدير لشؤونه فتقهره و تذله.

١. انظر: الكشاف: ٩٣/٢.

٢. لذي الإصبع العدواني؛ انظر: حاسة الخالدين: ٨٢.

٣. انظر: شرح التصريح: ٦٥٣/١.



(كما «على» موضع «عن» قد جعل) كما تقدّم و هذا تصريح بأن لكل حرف معنى مختصاً به و استعماله في غيره على وجه النيابة.

والشاهد في قوله: «عني»، فإن «عن» فيه بمعنى «على»، لأن «فضل» بمعنى «زاد في الفضل» يتعدى بـ «على» فثبت أنّ «عن» يجيء موضع «على» (كما) ثبت أنّ «على» موضع «عن» قد جعل كما تقدّم<sup>١</sup> في قول الشاعر: «إذا رضيت عليّ بنو قشير»، لأنّ «رضي» يتعدى بـ «عن».

### بحث حول النيابة في الحروف و التضمين

(و هذا) أي حكم المصنّف بأنّ كلاً من «عن» و «على» يستعمل في موضع الآخر (تصريح بأنّ لكل حرف معنى مختصاً به و استعماله في غيره على وجه النيابة).

و هذا هو المختار عند الكوفيّين حيث قالوا بنبابة حرف عن حرف آخر، و أمّا البصريّون فلا يجوز عندهم نيابة بعض الحروف عن بعض و ما أوهم ذلك يؤوّلونه تأويلاً يقبله اللفظ بحيث يصحّ معه المعنى كما أولوا قوله تعالى: ﴿وَأَصْلَبْتَكُمْ فِي جُدُوعِ الثُّغْلِ﴾<sup>٢</sup> بأنّ «في» ليست بمعنى «على» ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال والمستقرّ في الشيء<sup>٣</sup>، و كما قالوا بالتضمين في قوله: «إذا رضيت عنيّ بنو قشير» فقالوا: إن «رضيت» ضمّن معنى «عطف» و «مال»؛ و قد يحملون الكلام على الشذوذ، قال في المغني في بحث «التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين و الصواب خلافتها»: «الثالث عشر: قولهم: ينوب بعض حروف الجرّ عن بعض، و هذا أيضاً مما يتداولونه و يستدلّون به و تصحيحه بإدخال «قد» على قولهم «ينوب»، و حينئذ فيتعدّر استدلالهم به، إذ كلّ موضع ادعوا فيه ذلك يقال لهم فيه: لا نسلم أنّ هذا ممّا وقعت فيه

١. الصفحة: ٢٧٥.

٢. طه: ٧١.

٣. مغني اللبيب: ١٥١.

النيابة؛ و لو صحّ قولهم لجاز أن يقال: «مررت في زيد» و «دخلت من عمرو» و «كتبت إلى القلم» على أنّ البصريين و من تابعهم يرون في الأماكن التي ادعيت فيها النيابة أنّ الحرف باق على معناه، لأنّ العامل ضمّن معنى عامل يتعدّى بذلك الحرف، لأنّ التجوّز في الفعل أسهل منه في الحرف<sup>١</sup> انتهى.

والتضمين هو أن يقصد بالفعل معناه الحقيقيّ مع معنى فعل آخر يناسبه، ثمّ يذكر بعد المتضمّن - بالكسر - الحرف الذي يتعدّى به المتضمّن - بالفتح - قرينة له ثمّ يشتقّ من أحدهما حالاً لفاعل الآخر عند بيان المعنى؛ و فائدته أن يدلّ بكلمة واحدة على معنى كلمتين نظير أسماء الشرط والاستفهام حيث يدلّ كلّ واحد منها على معنى كلمتين، و هو كثير في القرآن و في كلام الفصحاء نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ﴾<sup>٢</sup> أي «لا تضمّموا أموالهم إلى أموالكم آكلين» فضمّن «تأكلوا» معنى «تضمّموا» فعدي «تأكلوا» بـ «إلى»، و نحو: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾<sup>٣</sup> أي «يعلم مميّزاً المفسد من المصلح» فعدي «يعلم» بـ «من»، و أمّا في كلام الفصحاء فلا يحتاج إلى الذكر، و لذا نقل عن ابن جنّي<sup>٤</sup> أنه قال: لو جمعت تضمينات العرب لاجتمعت مجلّدات<sup>٥</sup>.

هذا و لكنّه يتوقّف على القول بجواز استعمال اللفظ في معناه الحقيقيّ والمجازيّ معاً بحيث يكون كلّ واحد منهما مناطاً للإثبات والنفي و متعلّقاً للحكم و هو فرع الاختلاف في استعمال المشترك في معنيه.

١. مغني اللبيب: ٨٦١.

٢. النساء: ٢.

٣. البقرة: ٢٢٠.

٤. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٢٦.

٥. رياض السالكين: ٦٢/١.

و المسألة المذكورة في غير هذا الفنّ و لذلك استشكل على التضمين أنّ الفعل المذكور إن كان مستعملاً في معناه الحقيقي فقط فلا دلالة له على الفعل الآخر، و إن كان مستعملاً في معنى الفعل الآخر فلا دلالة له على معناه الحقيقي، و إن كان مستعملاً فيها لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز.

فأجيب عنه بأنّ الفعل مستعمل في معناه الحقيقي فقط مع حذف حال مأخوذ من الفعل الآخر بمعونة القرينة فقولنا: «أحمد إليك زيداً» معناه «أحمده منياً إليك حمده» و قد يعكس فيستعمل الفعل المذكور في معنى الفعل الآخر فقط مع حذف حال مأخوذ من الفعل المذكور كما قيل في قوله تعالى: ﴿يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾<sup>١</sup> إنّ معناه «يعترفون بالغيب مؤمنين به».

هذا و نحن ننقل نبذاً من العبارات التي بيّن فيها التضمين لعلّه يستفاد منها أزيد ممّا ذكرنا: منها: "أنّ التضمين هو أن يضمن اسم معنى اسم لإفادة معنى الاسمين فتعديده تعديته في بعض المواضع كتقوله تعالى: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰ أَنْ لَا أَقُولَ عَلَىٰ اللَّهِ إِلَّا الْحَقُّ﴾<sup>٢</sup> فيضمن «حقيق» معنى «حريص» ليفيد أنّه {محقوق بقول الحقّ و} حريص عليه، و يضمن {فعل} معنى فعل فتعديده تعديته في بعض المواضع كقول الشاعر: «قد قتل الله زياداً عني» ضمن «قتل» معنى «صرف»، لإفادة أنه صرفه حكماً بالقتل دون ما عدها من الأسباب، فأفاد معنى القتل والصرف جميعاً<sup>٣</sup> انتهى. و فيه تصريح بأنّ التضمين يجري في الأسماء أيضاً.

و منها: أنّ التضمين هو أن يستعمل اللفظ في معناه الحقيقي و يراد المعنى الآخر بلفظ محذوف يدلّ عليه ما هو من متعلقاته، فتارة يجعل المذكور أصلاً في الكلام والمحذوف قيداً فيه على

١. البقرة: ٣.

٢. الأعراف: ١٠٥.

٣. إعراب القرآن و بيانه: ٣٠٧/٣. ما كان بين { } أضافه الأستاذ ﷺ.

آته حال كما في قوله تعالى: ﴿وَلْتَكْبُرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَاكُمْ﴾<sup>١</sup> كأنه قال: «ولتكبروا الله حامدين على ما هداكم»، وتارة يعكس فيجعل المحذوف أصلاً والمذكور مفعولاً كقولك: «أحمد إليك فلاناً» كأنك قلت: «أنهي إليك حمده» أو حالاً أي «حال كوني حامداً له»<sup>٢</sup>.

ومنها: «أنه استعمال اللفظ في معناه الأصلي فيكون هو المقصود أصالة لكن قصد بتبعيته معنى آخر يناسبه من غير أن يستعمل فيه ذلك اللفظ و يقدر له لفظ آخر، فلا يكون من الكناية ولا الإضمار بل من الحقيقة التي قصد منها معنى آخر يناسبها ويتبعها في الإرادة»<sup>٣</sup> انتهى، و حيثئذ يكون واضحاً بلا تكلف، وهذا مبنّى على أنّ اللفظ يمكن أن يدلّ على معنى ولا يكون حقيقة فيه ولا مجازاً ولا كناية، كما قال به بعضهم.

و في الكشّاف في سورة الشعراء ما نصّه: "فإن قلت: كيف دخل حرف الجرّ على «من» المتضمّنة لمعنى الاستفهام الذي له صدر الكلام؟ ألا ترى إلى قولك: «أعلى زيد مررت؟» و لا تقول: «على أزيد مررت؟» قلت: ليس معنى التضمين الدلالة على معنيين معاً، معنى الاسم و معنى الحرف معاً، وإنا معناه أنّ الأصل «أ من» فحذف حرف الاستفهام و استمرّ الاستعمال على حذفه كما حذف من «هل» والأصل «أهل» فإذا أدخلت حرف الجرّ على «من» فقدّر الهمزة قبل حرف الجرّ في ضميرك كأنك تقول: «أعلى من تنزل الشياطين؟» كقولك: «أعلى زيد مررت؟»<sup>٤</sup> انتهى.

و استشكله بعضهم بنحو «من أين جئت؟» و قوله تعالى: ﴿مِنْ أَيِّ شَيْءٍ خَلَقَهُ﴾<sup>٥</sup> و «عم» و «بم» و «حتام».

١. البقرة: ١٨٥.

٢. قاله الجليبي في حاشية المطول؛ انظر: كشف اصطلاحات العلوم و الفنون: ٤٦٩/١.

٣. نقله أبو البقاء عن بعض؛ الكلّيات: ٢٦٦. المنقول هنا يتفاوت يسيراً.

٤. الكشّاف: ٣/٣٤٢-٣٤٣، و المنقول هنا يتفاوت يسيراً.

٥. عبس: ١٨.

(شبه بكاف) نحو: «زيد كالأسد» (و بها التعليل قد يعنى) نحو: ﴿وَ اذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ﴾ (و زائداً لتوكيد ورد) نحو: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾.

و يمكن الجواب عنه بأن يقال: لا اعتبار بتقدير حرف الجرّ؛ و قولهم: «له صدر الكلام» معناه تقدّمه على ركن الكلام كما في الجامي أو أحد المفاعلين كقولك: «أين زيد» و «أزيداً ضربت» قيل: و يمكن أن تكون الهمزة التي تضمّنها كلمات الاستفهام مقدّرة قبل حروف الجرّ فيما نقص عليه، فتأمل.

و منها: أنّه إرادة المعنيين من لفظ واحد على وجه يكون كلّ منهما بعض المراد و به يفارق الكناية، فإنّ أحد المعنيين فيها تمام المراد و الآخر وسيلة إليه لا يكون مقصوداً أصالة<sup>١</sup>. هذا نبذ من عبارات القوم و قد بقي منها كثير يجده المتتبع الخبير و إنّها أطبنا الكلام في التضمين حرصاً على تفهيم الطالبين، والله الموفق والمعين.

### معاني «الكاف»

(شبه بكاف نحو: «زيد كالأسد» و بها التعليل قد يعنى نحو: ﴿وَ اذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ﴾<sup>٢</sup>) فالكاف تعليليّة و «ما» مصدرية أي «لهدايته إياكم». (و زائداً لتوكيد ورد) الكاف (نحو) قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾<sup>٣</sup> أي ليس مثله شيء، قال بعضهم<sup>٤</sup>: "كذا قدره الأكثرون، إذ لو لم يقدّروه كذلك صار المعنى «ليس مثل مثله شيء»، فيلزم المحال و هو إثبات المثل، و إنّها زيدت الكاف لتوكيد نفي المثل، لأنّ زيادة الحرف

١. قاله ابن كمال باشا؛ انظر: النحو الوافي: ٥٣٥ / ٢.

٢. البقرة: ١٩٨.

٣. الشورى: ١١.

٤. نقل الأستاذ المدرّس رحمته هذا القول من ابن هشام في المغني، و إن قال في وسط كلامه، «قال في المغني» و لعله من الأغلاط المطبعية.

بمنزلة إعادة الجملة ثانياً قاله ابن جنّي. و قيل: الكاف هنا غير زائدة ثمّ اختلفوا فقيل: الزائد «مثل» كما زيدت في «فإن آمنوا بمثل ما آمنتم به»<sup>١</sup> قالوا: وإتيا زيدت هنا أي في «ليس كمثله» لتفصل الكاف من الضمير.

قال في المغني: والقول بزيادة الحرف أولى من القول بزيادة الاسم بل زيادة الاسم لم تثبت ... وقيل: الكاف و«مثل» لا زائد منها ثمّ اختلف فقيل «مثل» بمعنى [الذات وقيل بمعنى الصفة وقيل الكاف اسم مؤكّد بمثل كما] عكس ذلك من قال: «فصيّروا مثل كعصف مأكول»<sup>٢</sup> انتهى. ويأتي هذا المثال عن قريب.

وقال التفازاتي<sup>٣</sup>: "و الأحسن أن لا تجعل الكاف زائدة ويكون من باب الكناية، وفيه وجهان:

أحدهما: أنّه نفي لشيء بنفي لازمه، لأنّ نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم كما يقال: «ليس لأخي زيد أخ» فأخو «زيد» ملزوم والأخ لازمه، لأنّه لا بدّ لأخي زيد من أخ هو «زيد» فنفي هذا اللازم والمراد نفي ملزومه أي «ليس لزيد أخ»، إذ لو كان له أخ لكان لذلك الأخ أخ هو «زيد»، فكذا نفي أن يكون لمثل الله مثل والمراد نفي مثله تعالى، إذ لو كان له مثل لكان هو مثل مثله، إذ التقدير أنّه موجود.

والثاني: ما ذكره صاحب الكشاف، وهو أنّهم قد قالوا: «مثلك لا يبخل» فنفوا البخل عن مثله والغرض نفيه عن ذاته فسلكوا طريق الكناية قصداً إلى المبالغة، لأنّهم إذا نفوه عمّا يبائله وعمّن يكون على أخصّ أو صافه فقد نفوه عنه كما يقولون: «قد أيفعت لداته وبلغت أثرابه»

١. البقرة: ١٣٧.

٢. مغني اللبيب: ٢٣٨. و المنقول هنا يتفاوت سيرا مع المصدر؛ وأضفت الذي بين [ ] من المصدر لتصحيح العبارة.

٣. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٨.

(و استعمل) الكاف (اسماً) مبتدأ نحو: «أبدا كالفراء فوق ذراها» و فاعلاً نحو: .....

يريدون إيفاعه و بلوغه، فحينئذ لافرق بين قوله: «ليس كالله شيء» و قوله: «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ»<sup>١</sup> إلا ما تعطيه الكناية من فائدتها و هما عبارتان متعقبتان على معنى واحد، و هو نفي المماثلة عن ذاته، و نحوه قوله تعالى: «بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ»<sup>٢</sup> فَإِنَّ مَعْنَاهُ «بل هو جواد» من غير تصوّر يد و لا بسط لها، لأنّها وقعت عبارة عن الجود و لا يقصدون شيئاً آخر، حتّى إنّهم استعملوها فيمن لا يده و كذلك يستعملون هذا فيمن له مثل و من لا مثل له<sup>٣</sup> انتهى كلامه. و الله تعالى أعلم بمرامه من كلامه.

و قال بعض المدققين: إنّ الكاف ليست بزائدة بل «المثل» بسكون التاء بمعنى «المثل» بفتح التاء، مثل «الشبه» بسكون الباء و «الشبه» بفتحها، ف «مِثْل» في هذه الآية بمعنى «مِثْل» في قوله تعالى: «وَأُولَ الْأَمْثَلِ الْأَعْلَى»<sup>٤</sup> فالمعنى «ليس مثل مثله شيء»<sup>٥</sup>. و هذا معنى دقيق في كمال الدقة و إن غفل عنه كثير من المهرة.

(و استعمل الكاف اسماً) و حينئذ قد يكون (مبتدأ نحو: «أبدا كالفراء فوق ذراها»<sup>٦</sup>) فالكاف في «كالفراء» اسم مبتدأ بمعنى «المثل» مضاف إلى الفراء خبره «فوق ذراها». (و) قد يكون (فاعلاً نحو) قول الشاعر:

١. الشورى: ١١.

٢. المائدة: ٦٤.

٣. المطول: ٤٠٦؛ مع تغيير يسير.

٤. الروم: ٢٧.

٥. نقل عن بعض، في إعراب القرآن و بيانه: ١٦/٩.

٦. لم ينسب إلى شاعر معيّن.

«أنتهون و لن ينهى ذوي شطط كالطعن» و مجروراً باسم نحو: «فصيّروا مثل كعصف مأكول» و بحرف نحو: «بكا للّقوة الشغواء جلت فلم».

(أنتهون و لن ينهى ذوي شطط كالطعن) يذهب فيه الزيت و الفتل<sup>١</sup> فالكاف في «كالطعن» فاعل لـ «ينهى» أي «لن ينهى ذوي شطط مثل الطعن» و «الشطط» الظلم و الجور و المهزمة للاستفهام الإنكاريّ و حاصل المعنى «أنتهون أيها الظلمة و الجائرون و الحال أنّه لا ينهى و لا يمنع صاحب الجور و الظلم شيء مثل الطعن بالرمح و أمثاله الطعن الذي ينفذ في البدن بحيث يدخل فيه دهن الزيت و الفتيلة حين التداويّ»، و الحاصل أنّ الظالم و الجائر لا يكفّ عن ظلمه و جوره إلّا بالشدّة عليه و القيام على وجهه و لدفعه.

(و) قد يكون (مجروراً بـ) إضافة (اسم) إليه (نحو) قول الشاعر:

و لعبت طير بهم أباييل (فصيّروا مثل كعصف مأكول)<sup>٢</sup>

فالكاف في «كعصف» اسم مجرور بإضافة المثل إليه فتأمل.

(و) قد يكون مجروراً (بحرف) جرّ (نحو) قول الشاعر:

(بكا للّقوة الشغواء جلت فلم) أكن لأولع إلّا بالكميّ المقنّع<sup>٣</sup>

فالكاف في «بكا للّقوة» اسم مجرور بالباء.

١. للأعشى؛ انظر: ضرائر الشعر: ٣٠١.

٢. لرؤية؛ انظر: شرح التصريح: ٣٦٧/١.

٣. لم ينسب إلى شاعر معيّن.



(و كذا «عن» و «على») يستعملان اسمين (و من أجل ذا) الاستعمال (عليهما «من» دخل) في قوله: «من عن يمين الحبيّبا» و قوله: «غدت من عليه». (و «مذ» و «منذ» اسمان حيث رفعاً) نحو: «ما رأيته مذ يومنا» و هما حينئذ في الماضي بمعنى أوّل المدّة و في غيره بمعنى جميع المدّة؛ والصحيح أنّهما حينئذ مبتدآن ما بعدهما خبر.

### اسميّة «عن» و «على»

(و كذا «عن» و «على» يستعملان اسمين): الأوّل بمعنى «جانب» و «ناحية» والثاني بمعنى «فوق» (و من أجل ذا) أي من أجل استعمالها اسمين (عليهما «من») الجزاءة (دخل في قوله: «من عن يمين الحبيّبا»<sup>١</sup>) أي «من جانب الحبيّبا» (و قوله: «غدت من عليه»<sup>٢</sup>) أي «من فوقه».

### «مذ» و «منذ»

(و «مذ» و «منذ» اسمان حيث رفعاً) ما بعدهما على بعض الأقوال أو رفع ما بعدهما بغيرها على تفصيل يذكره الشارح (نحو: «ما رأيته مذ يومنا»)، و نحو: «ما رأيته مذ يومنا» (و هما حينئذ في الزمان (الماضي) كالمثال الأوّل (بمعنى أوّل المدّة و في غيره) أي غير الماضي كالمثال الثاني (بمعنى جميع المدّة؛ والصحيح أنّهما حينئذ) أي حين إذ كانا اسمين (مبتدآن) و إن كانا نكرتين و (ما بعدهما خبر) لهما، و مسوّغ الابتداء بالنكرة على هذا وقوعها بعد النفي صورة كما سوّغ لذلك زيادة الباء في «بقادر» في قوله تعالى: ﴿أَوْ لَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَمَيِّزْ بَيْنَهُنَّ بِقَادِرٌ﴾<sup>٣</sup> و قال بعضهم بتعريفها كما قيل بتعريف «أجمع» و أخواته و على كلا القولين التزم تقديمها إجراء لاسميّتها مجرى حرفيّتها و كذلك في سائر الأقوال الآتية.

١. للقطاميّ؛ انظر: ضرائر الشعر: ٣٠٦.

٢. لمزاحم العقيليّ؛ انظر: الحيوان: ٤/٤٦٥.

٣. الأحقاف: ٣٣.

و قيل بالعكس، و قيل: ظرفان و ما بعدهما فاعل لـ «كان» تامّة محذوفة. (أو أوليا الفعل) أو الجملة الاسميّة (كـ «جئت مذ دعا») «و ما زلت أبغي المال مذ أنا يافع»

(و قيل بالعكس) أي بأتهما ظرفان خبران مقدّمان و ما بعدهما مبتدآن<sup>١</sup> و وجهه أن الاسم الواقع بعدهما قد يكون معرفة نحو المثال الثاني، فليل بذلك لثلاً يلزم الإخبار عن النكرة بالمعرفة و حمل عليه غيره طرداً للباب.

(و قيل: ) إتهما (ظرفان) منصوبان على كونها المفعول فيه (و ما بعدهما فاعل لـ «كان» تامّة محذوفة) و التقدير «مذ كان يومان» مثلاً<sup>٢</sup>.

و قيل: إتهما ظرفان و ما بعدهما خبر لمبتدأ محذوف، و التقدير «ما رأيت من الزمان الذي هو يومان» و هذا القول مبنيّ على أنّ «منذ» مركّبة من «من» الجارّة و «ذو» الطائية أو منها و من «إذ» وضمّت الميم اتباعاً و «مذ» مخفّفة من «منذ» و الجملة صلة على الأول و مضاف إليه على الثاني و ضمّ الذال على الثاني لالتقاء الساكنين بعد حذف الهمزة للتركيب<sup>٣</sup>.

و قيل: التقدير على التركيب «منذ مضى يومان» فما بعدهما فاعل لفعل تامّ غير «كان»<sup>٤</sup> فعلم أنّ «مذ» و «منذ» اسمان حيث رفعاً حسب ما فصّل (أو) حيث (أوليا الفعل أو الجملة الاسميّة) مثال الفعل (كـ «جئت مذ دعا»)، فـ «مذ» اسم منصوب المحلّ على الظرفيّة و العامل «جئت» و مثال الجملة الاسميّة نحو قول الشاعر:

(و ما زلت أبغي المال مذ أنا يافع) وليدأ و كهلاً حين شبت و أمرداً<sup>٥</sup>

١. مذهب الأخفش و أبي إسحاق الزجاج و أبي القاسم الزجاجي؛ انظر: شرح التصريح: ٦٦١/١.

٢. مذهب جمهور الكوفيين و اختاره ابن مالك و ابن مضاء و السهيلي؛ انظر: شرح التصريح: ٦٦٢/١.

٣. قول لبعض الكوفيين؛ المصدر السابق.

٤. قول آخر لبعض الكوفيين؛ المصدر السابق.

٥. لأعشى؛ انظر: نهاية الأرب: ٦٩/١٨.

(و إن تجرّأ في مضيّ فك «من») الابتدائية (هما و في الحضور) إذا جرّأ (معنى «في») أي الظرفية (استبن) بهما (و بعد «من» و «عن» و باء زيد «ما» فلم يعق) أي لم يكفّ (عن عمل قد علم) و هو الجرّ نحو: ﴿يَمَّا خَطْبِنَاهِم﴾

فدخل «مذ» على الجملة الاسميّة و «اليافع» من بلغ من العمر عشرين سنة<sup>١</sup> و «الوليد» الصبي<sup>٢</sup> و «الكهل» من تجاوز ثلاثين سنة<sup>٣</sup> و قيل: من تجاوز الأربعين إلى الخمسين<sup>٤</sup> و قيل: إلى الستين<sup>٥</sup> و «الأمرد» من ليس في وجهه شعر<sup>٦</sup> و لم يجاوز حد الإنبات و إلا فكوسج.

(و إن تجرّأ في) زمان (مضيّ فك «من» الابتدائية) وحدها (هما) و قيل: كـ «من» و «إلى» معاً، فمعنى «ما رأيت مذ يومين»: «ما رأيت من ابتداء هذه المدة إلى انتهائها» بخلاف ما إذا كان بمعنى «من» وحدها، فإنّ معنى المثال حينئذ «ما رأيت من ابتداء هذه المدة إلى زمان التكلّم» (و في) زمان (الحضور إذا جرّأ معنى «في») أي الظرفية استبن بهما، فمعنى «ما رأيت مذ يومنا»: «ما رأيت في يومنا».

### «ما» بعد الحروف الجازّة

(و بعد «من» و «عن» و باء زيد «ما») الكافة لغير هذه الثلاث و أمّا هذه الثلاث (فلم يعق أي لم يكفّ عن عمل قد علم و هو الجرّ)، مثال «ما» الكافة بعد «من» (نحو: ﴿يَمَّا خَطْبِنَاهِم﴾)

١. الإفصاح: ١١/١.

٢. العين: ٧١/٨.

٣. الصحاح: ١٨١٣/٥.

٤. كتاب الماء: ١١٣١/٣، المحكم و المحيط الأعظم: ١٤٢/٤.

٥. كتاب الماء: ١١٣١/٣.

٦. لسان العرب: ٤٠١/٣.

٧. نوح: ٢٥.

﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ ﴿فِيمَا نَقُضِهِمْ﴾ قال في شرح الكافية و قد تحدث مع الباء تقليلاً و هي لغة هذيل. (و زيد بعد «ربّ» و «الكاف» فكفّ) عن العمل و أدخلتهما على الجم نحو: «ربّما أوفيت في علم» ﴿رَبِّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ «ربّما الجامل المؤبّل فيهم» .....

فلم يكفّ «من» عن عمل الجرّ في «خطيئات» و مثالها بعد «عن» ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾<sup>١</sup> و مثالها بعد الباء ﴿فِيمَا نَقُضِهِمْ﴾<sup>٢</sup>، و قد تقدّم سابقاً أنّ فائدة الحروف الزائدة التأكيد<sup>٣</sup> ولكن (قال) المصنّف (في شرح الكافية و قد تحدث) زيادة «ما» الكافّة (مع الباء تقليلاً) في مجرور الباء (و هي) أي إحداث التقليل مع الباء (لغة هذيل)<sup>٤</sup>.

(و زيد) «ما» الكافة (بعد «ربّ» و «الكاف» فكفّ) الحرفين (عن العمل)، فيزيل اختصاصهما بالمفرد المجرور (و أدخلتهما على الجمل)، سواء كانت فعلية فعلها ماض (نحو: «ربّما أوفيت في علم»<sup>٥</sup>) أو فعلية فعلها مضارع نحو قوله تعالى: ﴿رَبِّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾<sup>٦</sup> في كون مدخول «ربّ» هو «يودّ» أو كون مدخولها محذوفاً كلام طويل ذكر في المطول في أواخر بحث «لو» فراجع، إذ فيه فوائد كثيرة<sup>٧</sup> أو كانت جملة اسمية نحو: «(ربّما الجامل المؤبّل فيهم»<sup>٨</sup>) هذه الأمثلة لزيادة «ما» الكافّة بعد «ربّ».

١. المؤمنون: ٤٠.

٢. النساء: ١٥٥.

٣. الصفحة: ٢٦٥.

٤. شرح الكافية الشافية: ٨١٧/٢.

٥. لجذيمة الأبرش؛ انظر: شرح أبيات سيبويه: ٢/٢٥٠.

٦. الحجر: ٢.

٧. المطول: ١٧٢.

٨. لأبي داود الإيادي؛ انظر: شرح التصريح: ١/٦٦٧.

«كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه» (و قد يليهما) «ما» (و جرّ لم يكف) نحو: «ماويّ يا ربّما غارة»، «كما الناس مجروم عليه و جارم». (و حذف «ربّ» و جرّت) مضمرة (بعد «بل») و هو قليل نحو: «بل بلد ملؤ الآكام قتمه».

و أمّا مثال «ما» الكافّة الزائدة بعد «الكاف» فلم يمثل له الشارح و كذا غيره إلّا بالجملة الاسميّة نحو: ((كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه<sup>١</sup>) و لعله لعدم عثورهم على مثال للفعليّة في كلامهم.

نعم جعل بعضهم قوله تعالى حكاية عن بني إسرائيل: ﴿اجْعَلْ لَنَا إلهًا كَمَا هُمْ آلِهَةٌ﴾<sup>٢</sup> ممّا نحن فيه، فيمكن حيثنذ أن يقال: إنّ «لهم» متعلّق بالفعل حتّى يصير من قبيل الجملة الفعلية<sup>٣</sup> فتأمل.

(و قد يليها) أي «ربّ» و «الكاف» («ما» و جرّ) هما (لم يكف نحو: «ماويّ يا ربّما غارة»<sup>٤</sup>) بجرّ «غارة» بـ «ربّ» فلم تكفها «ما» الكافّة الزائدة عن العمل و نحو: ((كما الناس مجروم عليه و جارم»<sup>٥</sup>) بجرّ «الناس» بالكاف فلم تكفها «ما» الكافّة الزائدة عن العمل.

## «ربّ»

(و حذف «ربّ» و جرّت مضمرة) أي مقدّرة (بعد «بل» و هو) أي جرّ «ربّ» حال كونها مقدّرة بعد «بل» (قليل نحو: «بل بلد ملؤ الآكام قتمه»<sup>٦</sup>) فجرّ «بلد» بـ «ربّ» مقدّرة بعد «بل»

١. لنهشل بن حري؛ المصدر السابق.

٢. الأعراف: ١٣٨.

٣. انظر: مغني اللبيب: ٤٠٨.

٤. لضمرة بن ضمرة؛ انظر: أمالي ابن الشجري: ٤١٣/٢.

٥. لعمرو بن البراقة النهمي؛ شرح التصريح: ٦٦٦/١.

٦. لرؤبة بن العجاج؛ توضيح المقاصد: ٧٧٤/٢.

(و) بعد «الفاء» و هو قليل أيضاً نحو: «فمثلك حبلی قد طرقت و مرضع» (و بعد الواو شاع ذا العمل) حتّى قال بعضهم: إنّ الجرّ بالواو و نفسها نحو: «و لیل كموج البحر» و ربّما جرّت محذوفة دون حرف نحو: «رسم دار وفتت في طلله» (و قد يجزّ بسوی «ربّ» لدى حذف) له و هو سماع كقول بعضهم و قد قيل له: «كيف أصبحت؟» «خيرٍ و الحمد لله» أي «على خير» (و بعضه يرى مطّرداً) يقاس عليه نحو: «بكم درهمٍ اشتريت» أي «بكم من درهم» .....

(و بعد «الفاء» و هو قليل أيضاً نحو: «فمثلك حبلی قد طرقت و مرضع»<sup>١</sup>) فجّر «مثلة» بـ «ربّ» مقدّرة بعد الفاء.

(و بعد الواو شاع ذا العمل) أي عمل «ربّ» مقدّرة (حتّى قال بعضهم: إنّ الجرّ بالواو و نفسها) و ليس «ربّ» مقدّرة بعدها (نحو: «و لیل كموج البحر) أرخى سدوله»<sup>٢</sup> فجّر «لیل» بـ «ربّ» مقدّرة بعد الواو على المشهور و بالواو نفسها على قول البعض<sup>٣</sup>.

(و ربّما جرّت) «ربّ» حال كونها (محذوفة) من (دون) أن يكون هنا (حرف) من الحروف الثلاثة أعني «بل» و «الفاء» و «الواو» (نحو: «رسم دار وفتت في طلله»<sup>٤</sup>) فجّر «رسم» بـ «ربّ» مقدّرة من غير أن تكون مسبوقه بأحد الحروف الثلاثة المذكورة.

(و قد يجزّ) الاسم (بسوی «ربّ» لدى حذف له و) لكن هذا ليس قياسياً مثل: «ربّ» بل (هو) سماع كقول بعضهم و قد قيل له: «كيف أصبحت؟» فقال في الجواب: «(خيرٍ و الحمد لله» أي «على خير» و بعضه) أي الجرّ بسوی «ربّ» (يرى مطّرداً) يعني (يقاس عليه نحو: «بكم درهمٍ اشتريت» أي «بكم من درهم»)، ف «درهم» مجرور بـ «من» مقدّرة على قول و قيل: إنّ مجرور

١. لامرؤ القيس الكندي؛ انظر: شرح التصريح: ١/ ٦٦٩.

٢. امرؤ القيس؛ المصدر السابق.

٣. انظر: شرح الكافية: ٢/ ٨٢١.

٤. الجميل بن معمر؛ انظر: شرح التصريح: ١/ ٦٧٠.

و «مررت برجل صالح إلّا صالح فطالح» حكاه يونس أي «إن لا أمرّ بصالح فقد مررت بطالح».

بإضافة «كم» إليه<sup>١</sup> (و) نحو: («مررت برجل صالح إلّا صالح فطالح») بجزر «صالح» و «طالح» بالباء المقدّرة فيها، (حكاه) أي هذا الكلام (يونس)<sup>٢</sup> أي «إن لا أمرّ بصالح فقد مررت بطالح» و قال بعضهم: إنّ تقديره «إن لا أكن مررت بصالح فبطالح» ليتلاءم صدر الكلام مع ذيله في كونها فعلاً ماضياً<sup>٣</sup>.

والساعيّة ما سمع من العرب و ليس له عند النحويين قاعدة كليّة يعرف بها نظائره حتّى يقاس عليه النظائر، والقياسيّة ما سمع من العرب و له عندهم قاعدة كليّة يعرف بها نظائره فيقاس عليه نظائره. و ممّا يرى حذفه مطّرداً ما سبق<sup>٤</sup> من قوله: "والحذف مع «أنّ» و «أن» يطرد".

و منه أيضاً قوله تعالى: ﴿وَ الْقَمَرُ قَدَرْنَا مَنَازِلَ﴾<sup>٥</sup> أي «قدّرنا له» و قوله: ﴿وَ يَبْغُوهَا عَوْجًا﴾<sup>٦</sup> أي «يبغون لها» و قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ﴾<sup>٧</sup> أي «يخوّفكم بأوليائه» و قد يقال في القسم: «الله لأفعلن» بجزر «الله» بدون الواو.

١. قاله الزجاج؛ انظر: شرح الأشموني: ١١٣/٢.
٢. مضت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٢٢٦.
٣. انظر: همع الهوامع: ٤٤٢/١.
٤. الصفحة: ٨٥.
٥. يس: ٣٩.
٦. الأعراف: ٤٥.
٧. آل عمران: ١٧٥.

## تَمَّة

و مما يناسب ذكره تَمَّة لأحكام الحروف الجازة أنه يستثنى من قولنا: «لابدّ لحرف الجرّ من متعلّق» ستة أمور:

أحدها: الحرف الزائد كالباء في ﴿كَفَى بِاللّهِ شَهِيدًا﴾<sup>١</sup> و «من» في ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾<sup>٢</sup>، لأنّ الحرف الزائد كما أشرنا سابقاً<sup>٣</sup> دخل في الكلام للتأكيد والتقوية لا لإيصال العامل إلى مجروره وارتباطه به.

الثاني: «لعلّ»، لأنّها كما أشرنا إليه سابقاً بمنزلة الحرف الزائد وحيء بها لإفادة معنى الترتيبي والإسفاق لا لإيصال عامل إلى مجرورها، لأنّ مجرورها مبتدأ وقد سبق ذلك في قوله: «لعلّ أبي المغوار منك قريب»<sup>٤</sup>.

الثالث: «لولا» على القول بأنّها جازة، فإنّها بمنزلة «لعلّ» في كون ما بعدها مبتدأ.

الرابع: «ربّ» في نحو: «ربّ رجل صالح لقيته أو لقيت»، لأنّ مجرورها مفعول في الثاني و مبتدأ في الأوّل أو مفعول نظير: «زيد ضربته» وقد أشرنا إليه سابقاً<sup>٥</sup>. و يقدر الناصب بعد المجرور لا قبل الجازة، لأنّ «ربّ» لها الصدر من بين حروف الجرّ وإنّما دخلت في الكلام لإفادة التكثر أو التقليل لا لإيصال عامل إلى مجرورها.

الخامس: الكاف إذا كان للتشبيه، لأنّه إن قدر له متعلّق من أفعال العموم فالكاف لاتدلّ عليه بخلاف نحو «في الدار»، وإن قدر المتعلّق له «يشبه» ونحوه فهو متعدّد بنفسه.

١. النساء: ٧٩.

٢. الفاطر: ٣.

٣. الصفحة: ٢٦٥.

٤. الصفحة: ٢٥٨.

٥. الصفحة: ٢٦٠.



---

السادس: حروف الاستثناء أعني «خلا» و «عدا» و «حاشا»، لأنّ معناها ضد الإيصال،  
فإنّها لتنحية معنى العامل عن مجرورها.

## باب الإضافة

هذا باب الإضافة، (نونا تلي الإعراب) أي حروفه (أو تنويناً) ملفوظاً به أو مقدراً (مما تضيف إحدف) لأنّ الإضافة تؤذن بالاتّصال و التّونين و خلفه و هو التّون يؤذنان بالاتّصال (ك«طور سينا») و دراهمك .....

## (هذا باب الإضافة)

### التبيين

الإضافة في اللغة الإمالة من الميل إلى الشيء<sup>١</sup> و قد تكون بمعنى الإسناد كإسناد الظهر إلى الحائط و نحوه<sup>٢</sup>؛ و في الاصطلاح نسبة ناقصة بين اسمين أو ما في حكمهما توجب لثانيهما الجرّ والتخفيف أيضاً في بعض الصور.

### حذف النون و التنوين

(نونا تلي الإعراب أي حروفه) و هي الألف أو الياء في التثنية و ملحقاتها والواو أو الياء في جمع المذكر السالم و ملحقاته، و قد تقدّم في أول الكتاب (أو تنويناً) تلي حركة الإعراب، سواء كان التنوين (ملفوظاً به) قبل الإضافة كتنوين «فرس» و «دار» و «غلام» (أو مقدراً) غير ملفوظ به نحو: «دراهم» و «دنيا» (مما تضيف) أي من المضاف (أحدف، لأنّ الإضافة تؤذن بالاتّصال) و لذا قيل: إتّهما في حكم الكلمة الواحدة<sup>٣</sup> (والتنوين و خلفه و هو النون يؤذنان بالاتّصال) و كون الاسم تاماً كما سبق في باب التميّز<sup>٤</sup> (ك«طور سينا») ف«طور» مضاف إلى «سينا» حذف منه التنوين و قصر «سينا» للضرورة (و) نحو: «دراهمك») مثال للتنوين المقدّر

١. المصباح المنير: ٣٦٦.

٢. لسان اللسان: ٧٦/٢.

٣. شرح المفصل لابن يعيش: ١٧٥/٣.

٤. الصفحة: ٢٤٥.

و «غلاما زيد».

(و) حذف نوني المثني والجمع و ملحقاتها نحو: («غلاما زيد») و «اثنائه» و «غلامي زيد» و «اثنيه» و «ضاربو زيد» و «عشروه» و «ضاربي زيد» و «عشره». استشكل بعضهم في تقدير التنوين في نحو: «دراهم»، لأنّه لا يمكن فيه تقدير شيء من التنوينات حتّى يقال فيه إنّ التنوين المقدّر حذف بالإضافة.

و قد يحذف نونا التثنية والجمع لشبهه بالإضافة نحو: «لا غلامي لزيد» و لتقصير صلة «ال» الموصولة نحو: «الضاربا زيدا» بنصب «زيداً» و «الضاربو زيدا» أيضاً بنصبه، ولام الساكنة نحو: ﴿لَدَانِقُوا الْعَذَاب﴾<sup>١</sup> على قراءة نصب «العذاب»<sup>٢</sup> و للضرورة نحو قوله: «هما خطّتا إمّا إيسار و مئة»<sup>٣</sup> على قول من يرفع «إيسار» و أمّا على الجرّ فحذف نون «خطّتا» للإضافة و سيجيء في آخر الباب<sup>٤</sup>.

و يحذف التنوين لغير الإضافة في مواضع:

منها: إذا بني الاسم نحو: «لا رجل في الدار» و «يا زيد».

و منها: إذا كان غير منصرف نحو: «أحمد» و «مساجد».

و منها: إذا دخل على الاسم حرف التعريف.

و منها: إذا وصف الاسم بـ «ابن» بين العلمين؛ و لغير ذلك يذكر في مواضع متفرقة و في كلّ واحد من تلك المواضع تفصيل يذكر في محلّه والغرض هنا التنبيه، و التفصيل موكول إلى محلّه.

١. الصفات: ٣٨.

٢. الكشّاف: ٤١/٤.

٣. لتأبط شراً؛ انظر: شرح التصريح: ٧٣٤/١.

٤. الصفحة: ٣٦٧.

(والثاني) و هو المضاف إليه اجرر وجوباً بالحرف المقدّر عند المصنّف .....

### حذف حرف التعريف

و يحذف من المضاف حرف التعريف وجوباً إن كان فيه قبل الإضافة كما تقدّم<sup>١</sup> في باب المعرف بأداة التعريف عند قوله:

و حذف «ال» ذي إن تناد أو تضاف أو جب و في غيرهما قد ينحذف  
إلا إذا كانت الإضافة لفظية كما يجيء عن قريب<sup>٢</sup> في قوله: «و وصل ال بذى المضاف  
معتقر».

وقيل يحذف «ال» في غير الإضافة في «سلام عليكم» بغير تنوين «سلام» فحذف التنوين  
على إضمار «ال»<sup>٣</sup> و كذا قيل<sup>٤</sup> في نحو: «ما يحسن بالرجل خير منك أن يفعل كذا» إنه على نيّة  
«ال» في «خير» لوجوب مطابقة الصفة والموصوف.

### اعراب المضاف إليه و عامله

(والثاني و هو المضاف إليه اجرر وجوباً) و اختلف في الجارّ على أربعة أقوال:  
الأول: أنه (بالحرف المقدّر) و هذا هو المختار (عند المصنّف) بقرينة قوله: «وانو» «من» أو  
في «الخ».

و استدلل لذلك بأنّ حرف الجرّ عامل بالاتفاق، و عمل المضاف أو الإضافة فيه خلاف،  
فالقول بأنّ العامل ما هو المتفق عليه أولى بل و اوجب.

١. الجزء الأول، الصفحة: ٢٤٤.

٢. الصفحة: ٣٠٨.

٣. انظر: مغني اللبيب: ٨٤٥.

٤. قاله الخليل؛ امصدر السابق.

و بالمضاف عند سيويه، و بالإضافة عند الأخفش. (و انو من) إن كان المضاف بعض المضاف إليه، و صحّ إطلاق اسمه عليه .....

(و) الثاني: أنّه (بالمضاف) و هذا هو المختار (عند سيويه<sup>١</sup>)، لاتصال الضمير به في نحو: «غلامه» و «دارك» و «عصاي» و نحوها و الضمير لا يتصل إلا بعامله و لأنّ المضاف إليه بمنزلة التنوين للمضاف و الفصل بين المتّون و التنوين بشيء و لو تقدراً بديهيّ البطلان.

(و) الثالث: أنّه (بالإضافة) و هذا هو المختار (عند الأخفش<sup>٢</sup>) و هي من قبيل التبعية العاملة في التابع، فإنّ الإضافة كالتبعية أمر معنويّ.

والرابع و قائله غير معلوم: أنّه بالمضاف و الحرف المقدّر معاً، أمّا الحرف فلاّته الأصل في عمل الجرّ، و أمّا المضاف فلاّ أنّ لفظ حرف الجرّ ساقط دائماً و المضاف نائبه.

والأولى هو الثاني و إن كان المشهور هو الأوّل و الأخيران ضعيفان للزوم توارد عاملين على معمول واحد على الأخير، و ذلك لا يجوز إلاّ عند الفراء<sup>٣</sup> و عدم ثبوت المقيس عليه في الثالث عند الجمهور.

### تقدير «من»، «في» و «اللام»

(وانو) على رأي المصنّف («من») البيانية (إن كان المضاف بعض المضاف إليه) بأن يكون المضاف إليه أصلاً له و يكون النسبة بينها عموماً من وجه (و) يكون بحيث (صحّ إطلاق اسمه) أي المضاف إليه (عليه) أي على المضاف و على غيره و كذلك صحّ إطلاق اسم المضاف

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٤٩.

٢. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١٢٥.

٣. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١٦.

٤. انظر: شرح التصريح: ٢٢١ / ٢.

كذا قال في شرح الكافية تبعاً لابن السراج، مخرجاً بالقييد الأخير نحو: «يد زيد» ممثلاً بنحو «خاتم فضة» و «ثوب قطن» (أو) انو (في إذا لم يصلح إلا ذاك) نحو: ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَ النَّهَارِ﴾.

على المضاف إليه وغيره أي يصح جعل المضاف إليه خبراً عن المضاف وعن غيره وكذلك المضاف.

(كذا قال) المصنّف (في شرح الكافية تبعاً لابن السراج<sup>١</sup>) حال كونه (مخرجاً بالقييد الأخير) أعني صحّة الإطلاق بالمعنى المذكور (نحو: «يد زيد»)، فإنّ اليد وإن كانت بعضاً من «زيد» لكن لا يصح جعل «زيد» خبراً عنها بأن يقال: «هذه اليد زيد»؛ (مثلاً بنحو: «خاتم فضة» و «ثوب قطن»)، فإنه يصح إطلاق «فضة» و «قطن» على «الخاتم» و «الثوب» وعلى غيرهما بأن يقال: «هذا الخاتم فضة» و «هذه القلادة فضة» و «هذا الثوب قطن» و «هذه العمامة قطن» و كذلك يصح أن يقال: «هذه الفضة خاتم» و «هذه الفضة قلادة» و «هذا القطن ثوب» و «هذا القطن عمامة».

(أو انو «في» إذا لم يصلح إلا ذاك) أي «في» و هو فيما كان المضاف إليه ظرفاً للمضاف، سواء كان ظرف زمان (نحو: ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَ النَّهَارِ﴾<sup>٢</sup>) أو ظرف مكان نحو: «صلاة المسجد».

هذا و لكن قال الرضي<sup>٣</sup>: "و لا يلزم فيما هو بمعنى اللام أن يجوز التصريح بها، بل يكفي إفادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام، فقولك: «طور سيناء» و «يوم الأحد» بمعنى اللام و لا يصح إظهار اللام في مثله فالأولى إذن أن نقول نحو «ضرب اليوم» و «قتيل كربلاء» بمعنى

١. شرح الكافية: ٩٠٩/٢.

٢. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٩٥.

٣. سبأ: ٣٣.

٤. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٦.

(و اللام خذا) ناويا لها (لما سوى ذينك) نحو: «غلام زيد».

اللام كما قاله باقي النحاة، و لانقول إنّ إضافة المظروف إلى الظرف بمعنى «في»، فإنّ أذنى ملابسة و اختصاص يكفي في الإضافة بمعنى اللام، كقول أحد حامله الخشبية لصاحبه: «خذ طرفك» و نحو: «كوكب الخرقاء» لـ «سهيل» و هي التي يقال لها إضافة لأذنى ملابسة؛ فنقول: كلّ ما لم يكن المضاف إليه جنس المضاف من الإضافة المحضة فهو بمعنى اللام و كلّ إضافة كان المضاف إليه فيها جنس المضاف فهي بتقدير «من» و لا ثالث لهما<sup>١</sup> انتهى.

(و اللام خذا) ناويا لها (لما سوى ذينك) اللذين نوي في أحدهما «من» و في الآخر «في»، سواء كان المضاف مبايناً للمضاف إليه (نحو: «غلام زيد») أو كان ظرفاً للمضاف إليه نحو: «مسجد صلاة الجمعة» و «منبر الوعظ»، أو جزء للمضاف إليه كـ «يد زيد»، أو ملكاً له نحو: «ثوب زيد و فرسه»، أو كملكه نحو: «جلّ الفرس» أو أن يتحقّق بينها قرابة كـ «ابن زيد و أخيه» و «عمّ بكر و خاله» و «سيد عبده».

و الوجه في تكثير الأمثلة أنّ اللام المقدّرة هنا قد تكون بمعنى الملك، و قد تكون بمعنى الاختصاص و قد تكون بمعنى الاستحقاق فعليك بتعيين كلّ واحدة في كلّ واحد من الأمثلة. و اعلم أنّ ظاهر كلام المصنّف حيث أّخر تقسيم الإضافة إلى المعنوية و اللفظية أنّ الإضافة مطلقاً بتقدير حرف الجرّ، سواء كانت معنوية أو لفظية، و لذا تكلف بعضهم في إضافة الصفة إلى مفعولها نحو: «ضارب زيد» فقال: إنّها بتقدير اللام تقوية للعمل أي «ضارب لزيد» و في إضافتها إلى فاعلها مثل: «زيد الحسن الوجه» قال: إنّها بتقدير «من» البيانية، فذكر «الوجه» فيه بمنزلة التميّز، فإنّ في إسناد «الحسن» إلى «زيد» إبهاماً، فإنّه لا يفهم منه أنّ أيّ شيء من «زيد» حسن، فذكر «الوجه» فكأنّه قيل: «من حيث الوجه».

لا يقال: فعلى هذا توجب الإضافة اللفظية أيضاً تخصيصاً، فكيف يقولون: إنّ الإضافة اللفظية لا تنفد إلّا تخفيفاً في اللفظ.

١. شرح الرضي على الكافية: ٢/٢٠٧-٢٠٨. مع تغيير يسير لا يجلّ بالمقصود.

(و اخصص أولاً) بالثاني إن كان نكرة كـ «غلام رجل» .....

فإنه يقال: إن هذا التخصيص كان موجوداً قبل الإضافة، فليست مما أفادته الإضافة اللفظية؛ فعلم من ذلك أن كل إضافة امتنعت أن تكون بمعنى «من» أو «في» فهي بمعنى اللام. وذهب الأكثر إلى أن الإضافة قسماً بمعنى اللام وبمعنى «من» ولا ثالث لهما وما أوهم معنى «في» فهو على معنى اللام مجازاً<sup>١</sup>.

وذهب بعضهم<sup>٢</sup> إلى أن الإضافة لا تكون إلا بمعنى اللام على كل حال، فقال: إن «ثوب خز» بمعنى «ثوب مستحق للخز» بما هو أصله.

وقال أبو حيان<sup>٣</sup>: إن الإضافة ليست على تقدير حرف مما ذكر ولا على نيته<sup>٤</sup>. ولا يلزم في الإضافة التي بمعنى اللام أن يصح التصريح بها بل يكفي إفادة معنى اللام، فنحو قولك: «يوم الجمعة» و«علم الفقه» و«شجر الرمان» و«عند زيد» بمعنى اللام ولا يصح إظهارها فيها وقد مرّ بعض الكلام في ذلك فتذكر.

### نتائج الإضافة

(و اخصص أولاً بالثاني إن كان) الثاني (نكرة كـ «غلام رجل») وإثما أفادت الإضافة إلى النكرة تخصيصاً، لأنّ التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك ولا شك أنّ «الغلام» قبل إضافته إلى «رجل» مشترك بين كونه غلام رجل و غلام امرأة، فبإضافته إلى الرجل قلت شركته و بقي شركته بالنسبة إلى أفراد الرجال فقط.

١. انظر: شرح التصريح: ٦٧٦/١.

٢. هو أبو الحسن بن الضائع؛ المصدر السابق.

٣. تقدّمت ترجمته في الجزء الأول، الصفحة: ٤٦٧.

٤. شرح التصريح: ٦٧٦/١.



(أو أعطه التعريف بالذي تلا) إن كان معرفة كـ «غلام زيد».

(أو أعطه التعريف بالذي تلا) أي بسبب المضاف إليه (إن كان معرفة كـ «غلام زيد») لكن هذا بالنسبة إلى أصل وضع الإضافة، لأن الهيئة التركيبية في الإضافة موضوعة لأن تستعمل فيما كان المضاف معيّنًا معهوداً بين المتكلم والمخاطب.

وهذا يظهر الفرق بين إضافة «غلام» إلى «زيد» وعدم إضافته إليه نحو: «غلام لزيد»، إذ الأوّل يستعمل فيما كان المراد من الغلام غلاماً معهوداً من غلمانه، والثاني فيما كان المراد منه أحد غلمانه غير معيّن، فإذا استعمل في حال الإضافة في غلام غير معيّن من غلمانه فهو خارج عن أصله كخروج لام التعريف في بعض الموارد عن أصله فيستعمل في غير معيّن كقوله: «و لقد أمرّ على اللّيم يسبني»<sup>١</sup> كما يأتي في باب النعت<sup>٢</sup> في قوله:

و نعتوا بجملة منكرًا      فأعطيت ما أعطيته خيرا

والحكم بتعريف المضاف إنّما هو فيما لم يكن المضاف لفظ «مثل» و «غير» و ما في معناها ك «نظير» و «شبه» و «مغاير» و نحوها، فإنّ إضافتها لاتفيد تعريفاً و إن كان المضاف إليه معرفة لتوغلها في الإبهام، لأنّ مثل «زيد» مثلاً، لاينحصر في شخص واحد بل كلّ من كان ذا صفة مثل صفته فهو مثله إلّا إذا كان للمضاف إليه مثل معيّن اشتهر بكونه ممثلاً للمضاف إليه في صفة معيّنة من صفاته كالمدرّسية والمرجعية للتقليد و نحوهما، و كذلك «غير زيد» ليس منحصرأ في شخص معيّن إلّا أن يكون لـ «زيد» مغاير معيّن اشتهر بمغايريته لـ «زيد» بأن يكون «زيد» مؤمناً ورعاً و في مقابله رجل آخر يعارضه و يعاديه و هو فاسق فاجر معروف بفسقه و بكونه معادياً لـ «زيد».

١. لرجل من بني سلول؛ انظر: الكتاب: ٣ / ٢٤.

٢. الجزء الثالث، الصفحة: ١٢٧.

و ما ذكرنا هو المراد بقولهم: إن «مثل» و «غير» لا يتعرفان بالإضافة إلا إذا أضيفا إلى أحد متلين أو ضدّين لا ثالث لهما<sup>١</sup> و بهذا ينحلّ الإشكال عن قوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾<sup>٢</sup> بناء على كونه صفة لـ «الذين»، لأنّ «غير» أضيف إلى «المغضوب عليهم» و هو و «المنعم عليهم» متضادّان لا ثالث لهما.

و قيل في نحو: «رَبّ رجل و أخيه» و نحو: «كم ناقة و فصيلها»، إنّ «أخ» و «فصيل» لم يتعرّفا بإضافتهما إلى الضمير، لأنّ العامل في المعطوف و هو العامل في المعطوف عليه و «رَبّ» و «كم» لا يعملان في المعرفة، فلا بدّ أن يقال بتنكيرهما كما قيل بتنكير «وحده» في نحو «جاء زيد و وحده» كما مرّ في باب الحال<sup>٣</sup>، لأنّ الحال لا يكون معرفة<sup>٤</sup>.

و في تنكيرهما وجه آخر أدقّ و أتقن ذكره الجامي<sup>٥</sup> في بحث العطف و هذا نصّه: "و أمّا نحو «رَبّ شاة و سخلتها» فبتقدير التنكير لقصد عدم التعيين أي «رَبّ شاة و سخلة لها» أو محمول على نكارة الضمير كـ «رَبّه رجلاً» على الشذوذ أي «رَبّ شاة و سخلة شاة»<sup>٦</sup> انتهى.

و قال في الحاشية على قوله «أو محمولة على نكارة الضمير»، يعني "أنّ الضمير راجع إلى «شاة» لا إلى «الشاة» المذكورة بعينها فهو بمنزلة «سخلة شاة» لا بمنزلة «هذه الشاة»<sup>٧</sup> انتهى.

١. انظر: شرح التسهيل: ٢٢٦/٣.

٢. الفاتحة: ٧.

٣. الصفحة: ١٩٩.

٤. انظر: شرح التصريح: ٦٧٨/١.

٥. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١٤٣.

٦. الفوائد الضيائية (شرح الجامي): ١٤٨.

٧. المصدر السابق، حاشية نعمة الله.

(و إن يشابه المضاف يفعل) أي المضارع في كونه مراداً به الحال و الإستقبال حال كونه (وصفاً) كاسمي الفاعل و المفعول و الصّفة المشبهة (فمن تنكيره لا يعزل) سواء أضيف إلى معرفة أو نكرة، و لذلك وصف به النكرة ك ﴿هَدِيًّا بِالْغِ كَفَّيَّة﴾.

قال الرضي<sup>١</sup>: "إن الضمائر الراجعة إلى النكرة إذا لم تكن تلك النكرة مختصة بحكم و صفة كانت نكرات" انتهى.

و اعترض عليه بأن الضمير إنما يكون نكرة إذا لم يكن له مرجع كضمير «رَبِّه رَجُلًا». هذا إذا اشترطنا كما يأتي في باب عطف النسق<sup>٢</sup> في العطف صحّة حلول كلّ من المتعاطفين محلّ الآخر و إلّا فلا مانع من القول بتعريف «أخ» و «فصيل» في المثالين، و كذلك إن قلنا - كما يأتي<sup>٣</sup> في باب عطف البيان - بأنّه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل و سيجيء للمسألة توضيح أزيد في البابين إن شاء الله تعالى.

(و إن يشابه المضاف يفعل) أي المضارع في كونه) أي المضارع (مراداً به الحال أو الاستقبال حال كونه) أي المضاف (وصفاً كاسمي الفاعل و المفعول و الصفة المشبهة) و أمّا «أفعل» التفضيل فقيل: إن إضافته معنويّة و هو المختار عند الشارح، فلذا لم يذكره و كذلك المصدر فإنّ فيه أيضاً خلافاً (فمن تنكيره لا يعزل)، لأنّ إضافة الوصف كما سيجيء لفظية لا تفيد إلّا التخفيف في اللفظ (سواء أضيف إلى معرفة) نحو: «ضارب زيد الآن أو غداً» (أو أضيف إلى (نكرة) نحو: «ضارب رجل الآن أو غداً» (و لذلك وصف به النكرة ك ﴿هَدِيًّا بِالْغِ كَفَّيَّة﴾).

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٦.

٢. الجزء الثالث، الصفحة: ٢٠٥.

٣. الجزء الثالث، الصفحة: ٢٠٧.

و نصب على الحال كـ ﴿ثَانِي عَطْفُهُ﴾ و دخل عليه ربّ (كربّ راجينا عظيم الأمل مروّع القلب قليل الحيل). (و ذي الإضافة) و هي إضافة الوصف إلى معموله .....

الْكُفْبَةُ<sup>(١)</sup> ف «هدياً» اسم نكرة منصوب على الحال و «بالغ الكعبة» صفة لها و لاتوصف النكرة بالمعرفة.

(و) لذلك أيضاً (نصب) هذا المضاف (على الحال كـ ﴿ثَانِي عَطْفُهُ﴾<sup>(٢)</sup>) ف «ثاني» حال من الضمير المستتر في «يجادل» في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾<sup>(٣)</sup> والحال واجب التنكير، و التأويل بخلاف الأصل، ف «ثاني» نكرة من دون تأويل.

و لذلك أيضاً صحّ «الضاربا زيد» و «الضاربو زيد» و لا يجمع على الاسم تعريفان لكن ينتقض ذلك بنحو «أئيم»، لأن «أئي» إضافته معنوية مع أنه موصول، و لذا قال بعضهم: لا يمتنع اجتماع تعريفين إذا اختلفا فتأمل.

(و) لذلك أيضاً (دخل عليه) أي على هذا المضاف («ربّ كـ «ربّ راجينا») و كـ «ربّ (عظيم الأمل)» و كـ «ربّ (مروّع القلب)» و كـ «ربّ (قليل الحيل)».

### الإضافة اللفظية

(و ذي الإضافة و هي إضافة الوصف إلى معموله) أي إلى فاعله أو مفعوله قبل الإضافة والمراد من المفعول المفعول به، فالإضافة إلى سائر المفاعيل ليست لفظية بل معنوية فنحو «مصارع مصر» و «علماء النجف» و «شرفاء كربلاء» و نحوها ممّا أضيف إلى ظرف المكان، إضافته معنوية و كذلك نحو «هذا مضرّوب زيد»، لأنّ المضاف إليه ليس معمولاً للمضاف،

١. المائة: ٩٥.

٢. الحج: ٩.

٣. الحج: ٣.

٤. شرح المفصل لابن يعيش: ٣٤٣/١.

### (اسمها لفظية) لأنها أفادت تخفيف اللفظ بحذف التّونين و التّون.....

و من هذا القبيل قوله تعالى: ﴿مَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ﴾<sup>١</sup> و لذلك وقع صفة للمعرفة أعني اسم الجلالة، و أمّا قوله تعالى: ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾<sup>٢</sup> فلاّته ليس بمعنى الحال أو الاستقبال فقط بل بمعنى جميع الأزمنة و قيل بذلك في ﴿مَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ﴾ أيضاً<sup>٣</sup> أو لآته ليس مضافاً إلى المعمول، لآته صفة مشبهة لا يعمل في المفعول به حتّى يقال: إن «العالمين» معمول له و فاعله مستتر فيه و يحتمل في كلتا الآيتين الماضيّة لتحقيق الوقوع.

فهذه الإضافة (اسمها) في الاصطلاح («لفظية»، لأنها أفادت تخفيف اللفظ) فقط (بحذف التّونين) الملفوظ في «ضارب زيد» و نحوه أو المقدّر في «ضوارب زيد» و نحوه فتأمل، (و) بحذف (النون) في «ضاربا زيد» و «ضاريو زيد» و نحوهما.

و قد تفيد هذه الإضافة رفع القبح في نحو: «مررت بالرجل الحسن الوجه» بجرّ «الوجه»، فإنّه لو لم يضاف «الحسن» إلى «الوجه» و رفع «الوجه» على الفاعلية للزم خلوّ الصفة عن الضمير العائد إلى الموصوف و هو قبيح كما يأتي في باب الصفة المشبهة<sup>٤</sup>، ففي الإضافة تخلص عن هذا القبح، لأنّ الصفة لاتضاف إلى فاعلها إلّا بعد تحويل الإسناد عنه إلى ضمير يستتر فيها فيصير فيها ضمير يعود إلى الموصوف و يرتفع القبح، و كذلك يرتفع بها قبح نصب «الوجه» على التشبه بالمفعول به، لأنّ إجراء الوصف اللازم مجرى الوصف المتعدّي قبيح عند بعضهم<sup>٥</sup>.

١. الفاتحة: ٤.

٢. الفاتحة: ٢.

٣. انظر: مغني اللبيب: ٦٦٤ - ٦٦٥.

٤. الجزء الثالث، الصفحة: ٦٧.

٥. أوضح المسالك: ٧٨/٣.

(و تلك) و هي التي تفيد التعريف أو التخصيص اسمها (محضة) أي خالصة (و معنوية) أيضاً لأنها أفادت أمراً معنوياً.

و تسمى هذه الإضافة اللفظية «مجازية» و «منفصلة» و «غير محضة» أيضاً، لأنها في تقدير الانفصال، لأن نحو «ضارب زيد» في تقدير «ضارب هو زيداً»، فالضمير المستتر في الصفة فاصل بينها مجرورها.

قيل: إن هذه الإضافة أيضاً تفيد التخصيص مثل المعنوية، لأنك إذا قلت: «هذا ضارب امرأة» فقد خصصت المضاف بالمضاف إليه و قللت الاشتراك فيه كـ «الغلام» في «غلام امرأة». و ردّ بأن هذه الاختصاص كان موجوداً قبل الإضافة، لأن المضاف إليه كان معمولاً للصفة قبل الإضافة، فالتخصيص بالمعمول كان حاصلًا فلم تحدث الإضافة تخصيصاً، بخلاف الإضافة في «غلام رجل»، فإنها تحدث تخصيصاً في الغلام، فإنه لم يكن فيه تخصيص قبل الإضافة و هو واضح<sup>١</sup>.

### الإضافة المعنوية

(و تلك و هي التي تفيد التعريف أو التخصيص اسمها) في الاصطلاح («محضة» أي «خالصة») من تقدير الانفصال، لأنه مزج الكلمتان مزجاً اكتسب به الأولى عن الثانية أمراً معنوياً (و) لذلك تسمى («معنوية» أيضاً، لأنها أفادت أمراً معنوياً) زائداً على التخفيف في

(و وصل أل بدا المضاف) إضافة لفظية (مغتفر إن وصلت) أل (بالثاني) أي بالمضاف إليه  
(كالجعد الشعر) .....

اللفظ، وأما إضافة المصدر فيظهر ممّا ذكره ابن هشام<sup>١</sup> في الباب الخامس في الجهة السادسة نقلاً عن أبي البقاء<sup>٢</sup> أنّها أيضاً معنوية، فراجع إن شئت<sup>٣</sup>.

قد تقدّم<sup>٤</sup> أنّه يجب حذف «ال» عن المضاف إذا كانت الإضافة معنوية، لأنّ كلّ واحدة منهما أي الإضافة و «ال» دالة على تمامية الكلمة كالتنوين فلا يجمع بينهما، ولأنّ المعرف باللام لو أضيف معها إلى النكرة لكان طلباً للأدنى وهو التخصيص مع وجود الأعلى وهو التعريف، ولو أضيف إلى المعرفة معها لكان تحصيلاً للحاصل، فتضيق الإضافة، لأنّه لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً.

وأما إذا كانت الإضافة لفظية فحينئذ يجوز دخول «ال» على المضاف وهذا هو المراد بقوله:  
(و وصل «ال» هذا المضاف إضافة لفظية مغتفر) في خمسة مواضع، لإفادتها التخفيف المقصود من الإضافة اللفظية:

الأول: (إن وصلت «ال» بالثاني أي بالمضاف إليه كـ «الجعد الشعر») فاعتفر وصل «ال» بالمضاف وهو «الجعد» لوصلها بالمضاف إليه وهو «الشعر».

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأول، الصفحة: ٣٥.

٢. عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي، أبو البقاء، محبّ الدين (م ٦١٦ ق) عالم بالأدب واللغة والفرائض والحساب. أصله من عكبرا بليدة على دجلة ومولده ووفاته ببغداد. أصيب في صباه بالجدري، فعمي. وكانت طريقته في التأليف أن يطلب ما صنّف من الكتب في الموضوع، فيقرأها عليه بعض تلاميذه، ثمّ يبلي من آرائه وتمحيصه وما علق في ذهنه. من كتبه «شرح ديوان المتنبي» و «اللباب في علل البناء والإعراب» و «شرح اللمع لابن جني» و «التبيان في إعراب القرآن» و يسمّى «إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقرآنت في جميع القرآن» وغيرها. انظر: الأعلام: ٨٠ / ٤.

٣. مغني اللبيب: ٧٤٤.

٤. الصفحة: ٢٩٧.

أو وصلت (بالذي له أضيف الثاني كـ «زيد الضارب رأس الجاني») أو بما يعود إليه إن كان ضميراً كما في التسهيل كـ «مررت بالضارب الرجل .....

و علّل الجواز في هذه الصورة بأنّ التخفيف المقصود من الإضافة اللفظية قد حصل بحذف الضمير، لأنّ الأصل في «الجعد الشعر»، «الجعد شعره أو شعر منه»، فلما أضيفت الصفة حذف الضمير المجرور بالإضافة أو بالحروف و قرن المضاف إليه بـ «ال» عوضاً عن الضمير على الأوّل أو من التنوين على الثاني، فدخل «ال» على المضاف بعد حصول التخفيف المذكور، لأنّه لا حاجة بعده إلى تخفيف آخر حتّى يحذف «ال» للتخفيف.

و علّله بعض آخر بما تقدّم<sup>١</sup> من أنّ الإضافة موجبة لرفع القبح في الصفة المشبهة، ثمّ حمل اسم الفاعل نحو «الضارب الرجل» عليها<sup>٢</sup>.

الثاني: أن يكون المضاف إليه مضافاً إلى ما وصل به «ال» وهذا هو المراد بقوله: (أو وصلت «ال» بـ) المضاف إليه (الذي له أضيف الثاني كـ «زيد الضارب رأس الجاني») فاعتقر وصل «ال» بـ «الضارب»، لأنّها وصلت بـ «الجاني» الذي إليه أضيف الثاني أعني «رأس». و علّل هذه الصورة بأنّها قريبة من الصورة الأولى، لأنّ «ال» إذا وصلت بالمضاف إليه الثاني أعني «الجاني» كانت قريبة من وصلها بالمضاف إليه الأوّل أعني «رأس»، لأنّ المضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة<sup>٣</sup>.

و يعلم من ذلك أنّه يمتنع وصل «ال» بالمضاف إذا كان بينهما أكثر من مضاف واحد، فلا يجوز «الضارب ابن أخت القوم» بل يجب أن يقال: «ضارب ابن أخت القوم» فتأمل. الثالث: وفيه خلاف وهو ما ذكره بقوله: (أو) وصلت «ال» (بها يعود إليه) الثاني (إن كان) الثاني أي المضاف إليه (ضميراً كما) قال بجواز ذلك (في التسهيل كـ «مررت بالضارب الرجل

١. الصفحة: ٣٠٦.

٢. قاله يس؛ حاشية الصبان: ٢/٣٦٨.

٣. المصدر السابق.



والشامه» و منع المبرّد هذه، و جوّز الفراء إضافة ما فيه أل إلى المعارف كلّها كـ «الضاربيك» و «الضارب زيد»، بخلاف «الضارب رجل . و قد استعمله الإمام الشافعيّ في خطبة رسالته فقال: «الجماعلنا من خير أمة أخرجت للناس».

والشامه») فاغتفر وصل «ال» بـ «شاتم» لأنّه أضيف إلى ضمير يعود إلى ما وصل به «ال» أعني «الرجل».

(و منع المبرّد هذه الصورة) و علّل جواز هذه الصورة على رأي الجمهور بأنّ الضمير العائد إلى ما فيه «ال» بمنزلة، و منع التنزيل المبرّد (و جواز الفراء<sup>١</sup> إضافة ما فيه «ال» إلى المعارف كلّها) تنزيلاً لبقية المعارف منزلة المعرف بـ «ال» كـ «الضاربيك» و «الضارب زيد» بخلاف «الضارب رجل»، لا ممتناع إضافة المعرفة إلى النكرة لكونها على خلاف المعهود من الإضافة، إذ المعهود إضافة النكرة إلى المعرفة.

(و قد استعمله) أي الإضافة إلى المعرفة غير المعرف بـ «ال» (الإمام الشافعيّ<sup>٢</sup> في خطبة رسالته فقال: «الجماعلنا من خير أمة أخرجت للناس») فأضاف «الجماعل» إلى ضمير المتكلم، فيدلّ استعماله على صحّة ما جوّزه الفراء إن قلنا بأنّه من العرب الموثوق بعربيتهم الذين يستشهد بكلامهم في إثبات القواعد.

و فيه تأمل، لما حكاه ابن هشام<sup>٣</sup> في المغني عن القاضي أبي يوسف و هذا نصّه: "كتب الرشيد ليلة إلى القاضي أبي يوسف يسأله عن قول القائل:

فإن ترفقي يا هند فالرفق أيمن  
فأنت طلاق والطلاق عزيمة  
و إن تحرقني يا هند فالحرق أشأم  
ثلاث، و من يخرق أعق و أظلم

١. تقدّمت في الجزء الأوّل ترجمة المبرّد، الصفحة: ١٣٢ و ترجمة الفراء، الصفحة: ١٦.

٢. تقدّمت ترجمته في الصفحة: ٢٧٤.

٣. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٥.

(و كونها) أي ال (في الوصف) فقط (كاف إن وقع مثني) نحو: «مررت بالضاري زيد» و «الضاري رجل» (أو) وقع (جمعا سبيله) أي سبيل المثني (اتبع) بأن كان جمع سلامة نحو: «مررت بالضاري زيد» و «الضاري رجل».

فقال: ماذا يلزمه إذا رفع «ثلاث» و إذا نصبها؟ قال أبو يوسف فقلت: هذه مسألة نحوية فقهية و لا آمن الخطأ إن قلت فيها برأيي! فأتيت الكسائي و هو في فراشه فسألته، فقال: إن رفع «ثلاثاً» طلقت واحدة، لأنه قال: أنت طلاق ثم أخبر أن الطلاق التام ثلاث؛ و إن نصبها طلقت ثلاثاً، لأن معناها «أنت طلاق ثلاثاً» و ما بينها جملة معترضة، فكتبت بذلك إلى الرشيد، فأرسل إليّ بجوائز، فوجهت بها إلى الكسائي<sup>١</sup> انتهى. فيعلم من هذه الحكاية أن الإمامة شيء و العلم بالقواعد اللغوية شيء آخر، و لا تلازم بينهما فتأمل.

والرابع: ما ذكره بقوله: (و كونها أي «ال» في الوصف) أي في المضاف (فقط كاف إن وقع) الوصف المضاف (مثني نحو: «مررت بالضاري زيد» و «الضاري رجل»).

والخامس: ما ذكره بقوله: (أو وقع) الوصف المضاف (جمعا سبيله أي سبيل المثني أتبع بأن كان جمع سلامة نحو: «مررت بالضاري زيد» و «الضاري رجل»).

و علل هاتان الصورتان بأن النون فيهما لم تحذف للإضافة بل لطول الصلة كما قيل بذلك في «المقبي الصلاة»<sup>٢</sup> على قراءة النصب<sup>٣</sup>، فلذلك لم يشترط في المضاف إليه شيء مما اشترط في الصور السابقة<sup>٤</sup>.

و لا يخفي أن هذا التعليل عليل لوجهين:

الأول: أن حذف النون في غير الإضافة لطول الصلة لا يقتضي أن يكون الحذف في الإضافة أيضاً لذلك.

١. مغني اللبيب: ٧٦.

٢. الحج: ٣٥.

٣. الكشاف: ٣/ ١٧٥.

٤. شرح التصريح: ١/ ٦٨٥.

(و ربّما أكسب ثان أولاً تأنيثاً) و تذكيراً (إن كان) الأول (لحذف موهلاً) أي أهلاً نحو: «كما شرقت صدر القناة من الدّم» فأكسب القناة المؤنث الصّدر المذكّر التأنيث لما أضيف إليه و نحو:

رؤية الفكر ما يؤول له الـ أمر معين على اجتناب التّواني

**والثاني:** أنّ الجمع بين «ال» و الإضافة حاصل حال الإضافة و لا دخل لحذف النون للإضافة أو لطول الصلة في جواز ذلك.

فالأولى أنّ يعلّل هاتان الصورتان بما علّل به الصورة الأولى بأن يقال: إنّ التخفيف المقصود من هذه الإضافة قد حصل، فلا حاجة إلى تخفيف آخر من حذف التنوين أو اللام، فلا مانع من دخول «ال» على المضاف في الصورتين.

**مسألة:** حكم الجمع المكسّر و جمع المؤنث حكم المفرد فيما ذكر في الصور الثلاث المتقدّمة. وقد أشرنا أنّ المثني لا مكسّر له فهو صحيح و سالم دائماً.

### ما اكتسب المضاف من المضاف إليه

(و ربّما أكسب ثان) أي المضاف إليه (أولاً) أي المضاف، و بعبارة أخرى قد يكتسب المضاف من إضفاف إليه أموراً و هي عشر:

**الأول والثاني:** ما ذكره بقوله: (تأنيثاً و تذكيراً إن كان الأول) أي المضاف (لحذف موهلاً أي أهلاً) بأن لا يحتلّ المعنى بحذفه (نحو: «كما شرقت صدر القناة من الدّم»<sup>١</sup> فأكسب «القناة» المؤنث «الصدر» المذكّر التأنيث لما أضيف) «الصدر» (إليه) أي لإضافة «الصدر» إلى «القناة»، و لذا جيء بالفعل المسند إلى «الصدر» مؤنثاً لكسب «الصدر» المذكّر التأنيث من «القناة» المؤنث، (و نحو:

رؤية الفكر ما يؤول له الـ فكر معين على اجتناب التّواني<sup>٢</sup>

١. لأعشى؛ انظر: الكتاب: ٥٢/١.

٢. لم أقف على قائله.

فاكسب الفكر المذكر رؤية المؤنث التذكير لما أضيف إليه، و خرج بقوله: «إن كان لحذف موهلاً» ما ليس أهلاً له بأن يختل الكلام لو حذف، فلا يكسبه ما ذكر ك «قام غلام هند» و «قامت امرأة زيد».

فاكسب «الفكر» المذكر «الرؤية» المؤنث التذكير لما أضيف) «الرؤية» المؤنث (إليه) أي إلى «الفكر» المذكر، و لذا جيء بالخبر المشتق لـ «رؤية» المؤنث مذكراً، و لولا الكسب لكان الواجب تأنيث الخبر، لوجوب مطابقة الضمير المستتر في الخبر للمبتدأ.

(و خرج بقوله: «إن كان لحذف موهلاً» ما) أي مضاف (ليس أهلاً له) أي للحذف (بأن يختل) معنى (الكلام لو حذف) المضاف، (فلا يكسبه) أي فلا يكسب الثاني أي المضاف إليه الأول أي المضاف (ما ذكر) أي التأنيث والتذكير (ك «قام غلام هند»)، فلا يكسب «هند» «الغلام» التأنيث، لأن «الغلام» ليس أهلاً للحذف، لأن المعنى يختل بحذفه، إذ المقصود من الكلام إثبات القيام لـ «الغلام» لا لـ «هند» و هو واضح، (و) نحو: («قامت امرأة زيد») فلا يكسب «زيد» «الإمرأة» التذكير، لأن «الإمرأة» ليس أهلاً للحذف إذ المقصود من الكلام إثبات القيام لـ «امرأة زيد» لا لـ «زيد» نفسه.

و أما المثالان المتقدمان فعلاقة الجزء والكل و علاقة الملازمة المجوزتان للتجوّز صححتهما، إذ يصحّ أن يقال: «شرقت القناة» من باب الإسناد ما للجزء إلى الكل، و كذلك يصحّ أن يقال: «الفكر فيما يؤول له الأمر معين» من باب إسناد ما للازم إلى الملزوم.

الثالث: التخصيص و قد مرّ في هذا الباب.

الرابع: التعريف و قد مرّ أيضاً في هذا الباب.

الخامس: إزالة القبح و قد مرّ أيضاً في هذا الباب.

السادس: التخفيف كذلك.

السابع: الظرفيّة نحو قوله تعالى: ﴿تُؤْتِي أَكْلَهَا كُلَّ حِينٍ﴾<sup>١</sup> فاكْتَسَبَ «كَلَّ» الظرفيّة من «حين».

الثامن: المصدريّة نحو: «جَدَّ كَلَّ الجَدَّ» وقد مرّ في باب المفعول المطلق<sup>٢</sup>.

التاسع: وجوب التصدّر وقد مرّ في باب المبتدأ والخبر.

العاشر: الإعراب نحو: «هذه خمسة عشر زيد» بناء على إعراب الجزء الثاني حينئذٍ وقد أُشير إليه سابقاً في باب العلم<sup>٣</sup> عند قوله:

وجملة و ما بمنزج ركبا      ذا إن بغير «ويه» تمّ أعربا

و استشكل في ذلك بأن «خمسة عشر» ونحوه عند من يضيفه معرب مطلقاً، سواء أضيف إلى معرب أو مبنيّ تقول: «هذه خمسة عشر ك» بضمّ الراء على أنّها حركة إعراب مع أنّ المضاف إليه مبنيّ.

الحادي عشر: البناء وسيجيء عن قريب في هذا الباب في قوله:

وابن أو اعرب ماك «إذ» قد أجريا      واختر بنا متلوّ فعل بنيا

وزاد في حاشية المختصر نقلاً عن الرضيّ<sup>٤</sup> كسب المضاف من المضاف إليه الجمعيّة في قول الشاعر: «حززن إلى اللحم»<sup>٥</sup>.

١. إبراهيم: ٢٥.

٢. الصفحة: ١١٧.

٣. الجزء الأوّل، الصفحة: ١٨٢.

٤. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٦.

٥. للوليد بن عبيد المعروف بالبحثري؛ انظر: بغية الإيضاح: ٢٠١/١.

(و لا يضاف اسم لما به أتحد معنى) فلا يضاف اسم لمرادفه، و لا موصوف إلى صفته، و لا صفة إلى موصوفها، لأنّ المضاف يتعرّف بالمضاف إليه أو يتخصّص، و الشيء لا يتعرّف و لا يتخصّص إلّا بغيره (و أول موهما) ذلك (إذا ورد) نح: و «هذا سعيد كرز» أي مسمّى هذا اللقب.....

### عدم الإضافة

(و لا يضاف اسم لما أتحد به معنى) أي مصداقاً و إن اختلفا مفهوماً، (فلا يضاف اسم لمرادفه) ك «ليث» و «أسد»، فلا يقال: «ليث أسد» بالإضافة. (و لا) يضاف أيضاً (موصوف إلى صفته)، فلا يقال: «رجل كريم» بالإضافة. (و لا) يضاف أيضاً صفة إلى موصوفها، فلا يقال: «كريم رجل» بالإضافة؛ (لأنّ المضاف يتعرّف بالمضاف إليه أو يتخصّص، و الشيء لا يتعرّف و لا يتخصّص إلّا بغيره) و بعبارة أخرى لا فائدة في الإضافة المذكورة مثلاً إذا قيل: «رأيت ليث أسد» بالإضافة لا يفيد إلّا ما يفيد «رأيت ليثاً» بدون ذكر «الأسد» و إضافة «الليث» إليه، فيكون ذكر «الأسد» و إضافة «الليث» إليه لغواً لا فائدة فيه.

هذا في النكرة و أمّا في المعرفة فلأنّ الإضافة فيها من قبيل تحصيل الحاصل و ذلك محال و باطل عند كلّ عاقل.

(و أول موهماً ذلك إذا ورد نحو «هذا سعيد كرز») حيث أضيف أحد المترادفين إلى الآخر، فيؤوّل «سعيد» بـ «المسمّى» أي من له اسم فيصير عاماً و نكرة، لأنّ المسمّى يصدق على كلّ واحد من الرجال، لكون كلّ واحد منهم مسمّى باسم و لقب ثمّ يضاف إلى «كرز» الذي هو لقب خاص و علم لرجل معين، فيتعرّف المضاف النكرة بالمضاف إليه المعرفة، و هذا مراده بقوله: (أي مسمّى هذا اللقب)، فيصير حاصل معنى قولنا: «هذا سعيد كرز» أنّ هذا الرجل المشار إليه مسمّى و ملقب بهذا اللقب كما يقال مثلاً: فلان ملقب بـ «صدر الشريعة» أو يقال:

و «مسجد الجامع» أي مسجد اليوم الجامع أو المكان الجامع، و «جرد قطيفة» أي شيء جرد من قطيفة.

فلان مسمّى بـ «ركن الدين»، و «كرز» له معنيان أحدهما مشعر بالدمّ و هو اللثيم<sup>١</sup>، و ثانيهما مشعر بالمذبح و هو الحاذق بالأمر المجرب لها<sup>٢</sup>.

(و) أوّل أيضاً نحو: («مسجد الجامع») حيث أضيف في الظاهر الموصوف إلى الصفة فيؤوّل هذا بأن يقدر بين المتضامين لفظ «اليوم» أو لفظ «المكان» حتّى يكون «المسجد» مضافاً لهذا المقدر لا إلى «الجامع» و يكون «الجامع» صفة لهذا المقدر لـ «المسجد»، فلا يكون «الجامع» مضافاً إليه لـ «المسجد» ولا صفة له حتّى يلزم إضافة الموصوف إلى صفته، و هذا مراده بقوله: (أي «مسجد اليوم الجامع» أو «المكان الجامع».)

(و) أوّل أيضاً نحو: («جرد قطيفة») حيث أضيف في الظاهر الصفة إلى موصوفها، فيؤوّل هذا بأن يفرض أنّ «جرداً» لم يكن صفة لـ «القطيفة»، بل كان صفة لشيء محذوف يكون صالحاً لأن يكون «قطيفة» و غيرها كـ «الخاتم» الذي يكون صالحاً لأن يكون فضّة و غيرها، فأضافوه إلى «قطيفة» إضافة بيانية بتقدير «من» لبيان جنسها كما أضافوا «خاتم» إلى «فضّة» كذلك فليس إضافة «جرد» إلى «قطيفة» من حيث إنّه صفة لها بل من حيث إنّه اسم مبهم أضيف إليها لبيان و يخصّص بها و هذا مراده بقوله: (أي «شيء جرد من قطيفة») و للبيانيين فيه تأويل آخر أشار إليه التفتازاني<sup>٣</sup> في بحث تقديم المسند إليه<sup>٤</sup>.

١. العين: ٣١٩/٥.

٢. المحيط في اللغة: ١٩٧/٦.

٣. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٨.

٤. المطوّل: ١١٧.

و اعلم أنّ الغالب في الأسماء أن تكون صالحة للإضافة والإفراد و بعض الأسماء ممتنع إضافته كالمضمرات. (و بعض الأسماء يضاف أبداً) إلى المفرد لفظاً و معنى كقصارى و حمادى و لدى و بيد و سوى و عند و ذي و فروع و أولى.

### الأسماء الجائزة للإضافة

(و اعلم أنّ الغالب في الأسماء أن تكون صالحة للإضافة والإفراد) كـ «ثوب» و «غلام» و «فرس» و نحوها.

### أسماء ممتنع عن الإضافة

(و بعض الأسماء ممتنع إضافته كالمضمرات) و أسماء الإشارة و الموصولات و أسماء الاستفهام و الشرط غير «أَيّ» في الثلاثة الأخيرة.

و إنّها لم تصف هذه المذكورات لملازمة المضمرات و أسماء الإشارة و الموصولات للتعريف و لشبابة عامة المذكورات بالحروف و الحرف لا يضاف، و إنّها أضيفت «أَيّ» لضعف الشبه فيها بما عارضه من افتقارها إلى مفرد مضاف إليه كما تقدّم في باب المعرب و المبني فتأمل، و أما ما نقل في أوائل الكتاب في باب الضمائر من إضافة بعض الضمائر عند بعض فلا يعتدّ به في المقام.

### أسماء ملازمة للإضافة

(و بعض الأسماء يضاف إلى المفرد) المقابل للجمله (أبداً لفظاً و معنى) فلا يجوز قطعه عن الإضافة في اللفظ (كـ «قصارى» و «حمادى») بمعنى «الغاية» (و «لدى») بمعنى «عند» (و «بيد») بمعنى «غير» (و «سوى» و «عند» و «ذى») بمعنى «صاحب» (و فروع و «أولى») بمعنى «أصحاب» و «كلا» و «كلتا» و «أولات» بمعنى «صاحبات» و أمثلتها واضحة.



(و بعض ذا) الذي ذكر أنّه يلزم الإضافة (قد) يلزمها معنى فقط و (يأتي لفظاً مفرداً) عنها ككلّ و بعض و أيّ نحو: ﴿وَ إِنَّ كُلاًّ لَّمَّا لِيُوقِنَهُمْ﴾، ﴿فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾، ﴿أَيّاً مَا تَدْعُوا﴾. (و بعض ما يضاف حتماً امتنع إيلاؤه اسماً ظاهراً) فلا يليه إلا ضمير (حيث وقع كواحد) نحو: ﴿إِذَا دُعِيَ اللَّهُ وَخَذَهُ﴾، «و كنت إذ كنت إلهي وحدك» «و الذئب أخشاه إن مررت».....

(و بعض ذا الذي ذكر أنّه يلزم الإضافة، قد يلزمها) أي الإضافة (معنى فقط و يأتي لفظاً مفرداً) عن الإضافة أي مقطوعاً (عنها كـ «كلّ» و «بعض» و «أيّ») فالتنوين فيها عوض عن المضاف إليه كما تقدّم<sup>١</sup> في أوائل الكتاب عند قوله:

بالجر والتنوين والندا و «ال»  
و مسند للاسم تمييز حصل

(نحو: ﴿وَ إِنَّ كُلاًّ لَّمَّا لِيُوقِنَهُمْ﴾<sup>٢</sup>) أي «و إن كل واحد» و نحو: ﴿فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى

بَعْضٍ﴾<sup>٣</sup> أي «على بعضهم» و نحو: ﴿أَيّاً مَا تَدْعُوا﴾<sup>٤</sup> أي «أي اسم».

(و بعض ما يضاف حتماً) أي بعض ما يجب إضافته (امتنع إيلاؤه اسماً ظاهراً، فلا يليه إلا ضمير) أي لا يضاف إلا إلى ضمير (حيث وقع) أي كلّما استعمل (كـ «وحد») فإنه لا يستعمل إلا مضافاً إلى ضمير، سواء كان ضميراً غائباً (نحو: ﴿إِذَا دُعِيَ اللَّهُ وَخَذَهُ﴾<sup>٥</sup>) أو ضميراً مخاطباً (نحو: «و كنت إذ كنت إلهي وحدك»<sup>٦</sup>)، أو ضميراً متكلماً (نحو: «و الذئب أخشاه إن مررت

١. الجزء الأول، الصفحة: ٦٣.

٢. هود: ١١١.

٣. البقرة: ٢٥٣.

٤. الإسراء: ١١٠.

٥. العافر: ١٢.

٦. لعبد الله بن عبد الأعلى القرشي؛ انظر: الكتاب: ٢١٠/٢.

به، وحدي».. و (لبي) و يختص بضمير غير الغائب نحو: «لبيك» أي إجابة بعد إجابة، و هي عند سيويه مثني للتكثير، .....

به وحدي<sup>١</sup>، و لفظ «وحد» مصدر قيل: لا فعل له كما أن «العمومة» و «الخوولة» و «الأبوة» مصادر لا أفعال لها، و قيل: له فعل إذ يقال: «حد، يحد، وحداً»<sup>٢</sup>.

(و) نحو: «البي» و يختص بضمير غير الغائب أي المخاطب (نحو: «لبيك» أي «إجابة بعد إجابة») أي «أجيب بالسرعة» أي «أنا مقيم في طاعتك و إجابتك» (و هي عند سيويه<sup>٣</sup> مثني) شكلاً لكن استعمل (للتكثير) نظير «ارجعوني» في قوله تعالى: ﴿رَبِّ اَرْجِعُونِ﴾ فإنه جمع شكلاً استعمل للتكثير في اللفظ كأنه قيل: «ارجعني ارجعني» مكرراً و نظير «كرتين» في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اَرْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾<sup>٤</sup> أي «كرّة بعد أخرى كثيرة متكررة».

والحاصل أن المراد من شكل التثنية الدلالة على تكرار اللفظ و تكثيره و ليس المراد خصوص الاثني بل المعنى «أقيم على طاعتك و إجابتك كثيراً متتالياً متكرراً» و أصله «ألْب» لك إلباين» حذف فعله وجوباً سماعاً ثم أضيف إلى «الكاف» بعد حذف الزوائد و استغني عن «اللام» بالإضافة.

و قيل: هو ثلاثي فلا زوائد فيه حتى تحذف فأصله «لببت لك ليين» ففعل به ما ذكر إلا حذف الزوائد<sup>٥</sup>.

١. للربيع بن ضبع الفزاري؛ انظر: الكتاب: ٨٩/١.

٢. حاشية الصبان: ٣٧٨/٢.

٣. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٤٩.

٤. المؤمنون: ٩٩.

٥. الملك: ٤.

٦. حاشية الصبان: ٣٧٨/٢.

و عند يونس مفرد أصله لى بوزن فعلى قلبت ألفه ياء في الإضافة كانقلاب ألف لدى و على و إلی، و ردّ بأنّه لو كان مفرداً جارياً مجرى ما ذكر لم تنقلب ألفه إلاّ مع المضمر، كلدى، و قد وجد قلبها مع الظاهر في البيت الآتي.

(و عند يونس<sup>١</sup> مفرد أصله «لى» بوزن «فعلى» قلبت ألفه ياء في الإضافة) إلى الكاف (كانقلاب) ألف «لدى» و «على» و «إلى» بالإضافة نحو: «لديك» و «عليك» و «إليك» . (ورّد) يونس (بأنّه لو كان مفرداً جارياً مجرى ما ذكر لم تنقلب ألفه ياء إلاّ مع المضمر ك «لدى») و «على» و «إلى» (و قد وجد قلبها) ياء (مع) الاسم (الظاهر في البيت الآتي).

والقلب في «على» و أخويه علّل بوجوه منها ما في المصباح قال: "و إلى" حرف من حروف المعاني تكون لانتهاه الغاية - إلى أن قال - و إذا دخلت على المضمر قلبت الألف ياء، و جه ذلك أنّ من الضمائر ضمير الغائب، فلو بقيت الألف و قيل: «ذهب زيد إلاه» لالتبس بلفظ «إله» الذي هو اسم و قد يكرهون الالتباس اللفظي فيقرّون منه كما يكرهون الالتباس الخطي ثمّ قلبت مع باقي الضمائر حتّى يجري الباب على سنن واحد و حكى ابن السراج عن سيبويه أنّهم قلبوا «إليك» و «لديك» و «عليك» ليفرقوا بين الظاهر والمضمر، لأنّ المضمر لا يستعمل بنفسه بل يحتاج إلى ما يتوصّل به فتقلب الألف ياء ليتّصل بها الضمير و بنو الحارث بن كعب و خثعم بل و كنانة لا يقبلون الألف تسوية بين الظاهر والمضمر و كذلك في كلّ ياء ساكنة مفتوح ما قبلها يقلبونها ألفاً فيقولون: «إلاك» و «علاک» و «لداي الزيدان» و «أصبت عيناه»<sup>٢</sup>. و قال في حرف العين: "و إذا دخلت يعني «على» على الضمير قلبت الألف ياء و جهه أنّ من الضمائر الهاء، فلو بقيت الألف و قيل: «علاه» لالتبس بالفعل"<sup>٣</sup> انتهى.

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٢٢٦.

٢. المصباح المنير: ٢٠ - ٢١. مع تفاوت يسير

٣. المصباح المنير: ٤٢٨.

(و دوالي) كلّي نحو: «دواليك» أي تداولاً بعد تداول و (سعدى) نحو: «سعديك» أي سعداً بعد سعد. (و شدّ إيلاء يدي للّي) في قول الشاعر: «فلبي فلي يدي مسور» و كذا إيلأؤه ضمير غائب في قوله: «لقلت لبيّه لمن يدعوني» قاله في شرح التسهيل.

(و) نحو: («دوالي») هو (كـ «لبي») في المعنى و في الأحكام المذكورة (نحو: «دواليك» أي «تداولاً بعد تداول») أي «تداولاً كثيراً متكرراً» أي «نأخذ طاعتك أخذاً بعد أخذ» أي «نطيعك كثيراً مكرراً».

(و) نحو: («سعدى») نحو: «سعديك» أي «سعداً بعد سعد»، و قيل: معناه «إسعاداً منك يا ربّ بعد إسعاد» أي «إعانة منك يا ربّ بعد إعانة» أي «أطلب منك الإعانة على القيام بطاعتك».

و لا يستعمل «سعديك» إلّا تابعاً لـ «لبيك» و لكن يجوز استعمال «لبيك» بدون «سعديك».

و جميع هذه المصادر مفعول مطلق يقدر فعلها من لفظها إلّا «لبيك»، فإنّه لا فعل له فيقدر له فعل من معناه، و قولنا: أصله «ألب لك إلباين» أو «لبيت لبين» بيان لحاصل المعنى بمعنى أنّه لو كان له فعل لكان «ألب» أو «لبيت» نظير قولنا في الأمر لحاضر: إنّ الضمير المستتر فيه «أنت» بمعنى أنّه لو تلفّظ به لكان «أنت» لا أنّ الضمير المستتر فيه هو نفس «أنت» و قد تقدّم ذلك في أوّل الكتاب.

(و شدّ إيلاء «يدي» لـ «لبي») أي شدّ إضافة «لبي» إلى الاسم الظاهر أعني «يدي» (في قول الشاعر: «فلبي فلي يدي مسور»<sup>١</sup> و كذا) شدّ (إيلأؤه ضمير غائب في قوله: «لقلت لبيّه لمن يدعوني»<sup>٢</sup> قاله في شرح التسهيل<sup>٣</sup>).

١. لأعرابي من بني أسد؛ انظر: شرح التصريح: ٦٩٧/١.

٢. بلانسة.

٣. شرح التسهيل: ١٨٦/٢.

(و أُلزِموا إضافة إلى الجمل) اسمية كانت أو فعلية (حيث و إذ) نحو: «جلست حيث جلس زيد» و «حيث زيد جالس»، ﴿وَ اذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا﴾، ﴿إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ﴾ و شدّ إضافة حيث إلى المفرد في قوله: «أ ما ترى حيث سهيل طالعا» (و إن يتّون) إذ و يكسر ذالها لالتقاء الساكنين .....

و ممّا يجب إضافته إلى المفرد، الاسم المصاحب للقب عند البصريين إذا كانا مفردين كما تقدّم في باب العلم.

(و أُلزِموا إضافة إلى الجمل اسمية كانت) الجملة (أو فعلية «حيث» و «إذ» نحو: «جلست حيث جلس زيد») فأضيف «حيث» إلى الجملة الفعلية (و نحو): «جلست (حيث زيد جالس)» فأضيف «حيث» إلى الجملة الاسمية و نحو: (﴿وَ اذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا﴾<sup>١</sup>) و نحو: (﴿إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ﴾<sup>٢</sup>) فأضيف «إذ» إلى الجملة الاسمية و لا يضاف من ظروف المكان إلى الجملة إلا «حيث».

(و شدّ إضافة «حيث» إلى المفرد في قوله: «أما ترى حيث سهيل طالعا»<sup>٣</sup>) بجرّ «سهيل» و روي رفعه على أنّه مبتدأ حذف خبره أي «سهيل موجود» والأشهر بناء «حيث» على التقديرين.

(و إن يتّون «إذ») بأن يقطع عن الإضافة (و يكسر ذالها) حين القطع عن الإضافة (لالتقاء الساكنين) أي الذال والتّونين، فكسر الذال لدفع التّقاء الساكنين أو رفعه، لأنّ الأصل فيما يحرك لالتقاء الساكنين هو الكسر.

١. الأعراف: ٨٦.

٢. الأنفال: ٢٦.

٣. بلا نسبة.

(يَحْتَمَلُ) أَي يَجُوزُ (إِفْرَادَ) إِذْ عَنِ الْإِضَافَةِ وَ جَعَلَ التَّنْوِينَ عَوْضًا عَمَّا تَصَافُ إِلَيْهِ نَحْوُ: ﴿وَ أَنْتُمْ حِينِيذٍ تَنْظُرُونَ﴾.

و علّل ذلك بأنّ الجزم في الأفعال عوض عن الجرّ في الأسماء، فلما ثبت بينها التعارض و احتيج في التقاء الساكنين إلى تعويض عن أحد السكونين كان الكسر بذلك أولى، فإن خولف ذلك فلعارض كوجوب الضمّ في ميم الجمع في نحو «عليكم اليوم» مراعاة لأصلها، إذ أصل هذه الميم الضمة كما بيّن في علم الصرف، و كاختيار الضمّ في الهاء من ﴿عَلَيْهِ اللَّهُ﴾<sup>١</sup> محافظة على التفضيم في اسم الجلالة، لأنّ اللام من الاسم الكريم ترقق بعد الكسرة و تفخم بعد غيرها كما بيّن في علم التجويد و الصرف<sup>٢</sup>.

(يَحْتَمَلُ أَي يَجُوزُ إِفْرَادَ «إِذْ») أَي قَطَعَهَا (عَنِ الْإِضَافَةِ) لِفِظًا (وَ جَعَلَ التَّنْوِينَ عَوْضًا عَمَّا تَصَافُ) «إِذْ» (إِلَيْهِ نَحْوُ: ﴿وَ أَنْتُمْ حِينِيذٍ تَنْظُرُونَ﴾<sup>٣</sup>) أَي «حِينَ إِذْ كَانَ كَذَا» ف «إِذَا» بَاقِيَةٌ عَلَى بِنَائِهَا، لِأَنَّ التَّنْوِينَ لَيْسَ لِلتَّمَكُّنِ بَلْ عَوْضٌ عَنِ الْمَصَافِ إِلَيْهِ.

و قد تقدّم في أوّل الكتاب؛ أنّ «حيث» و جميع الأسماء اللازمة الإضافة إلى الجمل مبنية إمّا لافتقارها إلى الجملة المضاف إليها و إمّا لتضمّنها معنى حرف الإضافة، لأنّها وإن كانت في الظاهر مضافة إلى الجملة لكنّها في الحقيقة مضافة إلى المصدر الذي تضمّنته الجملة، فإضافتها إلى الجملة، كإضافة، فشاheit الغايات المقطوعة عن الإضافة لفظًا، فتضمّنت معنى حرف الإضافة مثلها.

و قد يوجد في بعضها علّة أخرى للبناء كالشباهة الوضعية و التناسب و نحوهما فلا تعفل و سيجيء لهذا زيادة توضيح في بيان وجه بناء «قبل» و «بعد».

١. الفتح: ١٠.

٢. انظر: شرح النظام: ١٥٩.

٣. الواقعة: ٨٤.

٤. الجزء الأوّل، الصفحة: ٨٦.

(و ما كإذ معنى) أي في المعنى، و هو كلّ اسم زمان مبهم ماض (كإذ أضف) إلى الجملتين (جوازاً نحو: «حين جاء نبذ») و «جنتك حين الحجّاج أمير». (و ابن) على الفتح (أو أعرب ما كإذ قد أجرياً) أمّا الأوّل فبالحمل عليها، و أمّا الثاني فعلى الأصل (و) لكن (اختر بنا متلوّ) أي واقع قبل (فعل بنيا) ماض أو مضارع مقرون بإحدى التونين .....

(و ما ك «إذ») معنى أي في المعنى و هو كلّ اسم زمان مبهم ماض) غير واجب الإضافة (ك «إذ» أضف إلى الجملتين) الاسميّة و الفعلية (جوازاً) لا وجوباً (نحو: «حين جاء نبذ») فأضيف «حين» إلى الجملة الفعلية (و) نحو: («جنتك حين الحجّاج أمير») فأضيف «حين» إلى الجملة الاسميّة.

هذا إذا كان المراد من «حين» و نحوه الزمان الماضيّ و إلّا فيكون مشبهاً لـ «إذا»، فلا يضاف إلّا إلى الجملة الفعلية كما يأتي عن قريب.

(و ابن على الفتح أو أعرب ما ك «إذ» قد أجري، أمّا الأوّل) أي البناء (فبالحمل عليها) أي على «إذ» و حاصله حمل المشبه على المشبه به، (و أمّا الثاني) أي الإعراب (فعلى الأصل)، لأنّ الأصل في الأسماء الإعراب و لا تأثير للشباهة بغير مبنيّ الأصل في البناء، فتأمل.

(و لكن اختر بناء متلوّ أي واقع قبل فعل بني)، لما تقدّم من أنّ المضاف قد يكتسب البناء من المضاف إليه؛ و قيل: إنّ البناء للتناسب<sup>١</sup>؛ و قيل: لشباهة اسم الزمان حيثئذ بحرف الشرط في جعل الجملة التالية له مفتقرة إلى جملة أخرى، لأنّ «قمت» الأوّل في قولك: «حين قمت قمت» لا يتمّ إلّا بالثاني و قبل دخول «حين» كان تاماً؛ و قيل: للاعتداد بالفتقار العارضيّ لتنزيله منزلة الأصليّ، سواء كان المضاف إليه فعل (ماض أو مضارع مقرون بإحدى التونين) أي نون التأكيد و نون الإناث.

١. هذا قول البصريين؛ انظر: شرح التصريح: ٧٠٥/١، شرح الأشموني: ١٤٨/٢.

٢. هذا قول ابن مالك؛ شرح التصريح: ٧٠٥/١.

نحو: «على حين ألهى الناس جلّ أمورهم» (و) الواقع (قبل فعل معرب أو) قبل (مبتدأ أعرب) وجوبا عند البصريين نحو: ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾.....

وفي هذا التعميم مع اشتراط الماضوية في مثبته «إذ» نظر بل منع، والتأويل خلاف الأصل فتأمل.

مثال الواقع قبل الفعل الماضيّ (نحو: «على حين ألهى الناس جلّ أمورهم»<sup>١</sup>) فبني «حين» على الفتح، لوقوعه قبل فعل ماضٍ وهو «ألهى». و أمّا مثال الواقع قبل المضارع المقرون بإحدى النونين فكقوله:

لأجتذب منهنّ قلبي تحلماً      على حين يستصين كلّ حلیم<sup>٢</sup>

فإنه يروى بكسر «حين» على الإعراب و فتحه على البناء وهو الأرجح، لكونه مضافاً إلى مبنيّ و هو «يستصين»، فإنه مضارع مبنيّ على السكون، لاتصاله بنون الإناث و ماضيه «استصيبت فلاناً» إذا أعددته صيباً أي «جعلته في عداد الصبيان»<sup>٣</sup>.

(والواقع قبل فعل معرب أو قبل مبتدأ أعرب وجوباً عند البصريين)، لعدم المقتضي للبناء حيثئذ من الافتقار الأصليّ والتناسب مع أنّ الأصل في الأسماء الإعراب (نحو: ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾<sup>٤</sup>) برفع «يوم» بالضمّة الإعرابية لما ذكر.

١. بلا نسبة.

٢. بلا نسبة.

٣. شرح التصريح: ٧٠٦/١.

٤. المائة: ١١٩.



و جَوَزَ الكُوفِيُونَ بناءه، و اختاره المصنّف فقال: (و من بنى فلن يفنّدا) كقراءة نافع ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ﴾ (و أزموا) إذا إضافة إلى جمل الأفعال) فقط (كهن إذا اعتلا) أي تواضع إذا تعاطم و تكبّر، و أجاز الأخفش و الكوفيون وقوع المبتدأ بعدها و لم يسمع،

(و جَوَزَ الكُوفِيُونَ بناءه و اختاره المصنّف فقال: «من بنى فلن يفنّدا» كقراءة نافع<sup>١</sup> ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ﴾<sup>٢</sup>) بالفتحة البنائية<sup>٣</sup>.

قيل: عود الضمير من الجملة إلى اسم الزمان المضاف إليها نادر<sup>٤</sup> و علّل ذلك بما تقدّم آنفاً من أنّ اسم الزمان المضاف إلى الجملة إنّما هو مضاف في التقدير إلى المصدر المؤوّل به الجملة، فكما لا يعود من المصدر المضاف إليه ضمير إلى المضاف لا يعود ضمير من الجملة المذكورة إلى اسم الزمان المضاف إليها<sup>٥</sup>، فإن سمع عد ذلك نادراً و لعلّ من النادر ما ورد في بعض الأدعية في الوضوء، فتأمل.

(و أزموا «إذا» إضافة إلى جمل الأفعال فقط ك «هن إذا اعتلى» أي «تواضع إذا تعاطم و تكبّر») فأضيف «إذا» إلى الجملة الاسميّة بعدها، لأنهم لا يرون اختصاص أداة الشرط بالدخول على الجملة الفعلية أعني «اعتلى» (و أجاز الأخفش<sup>٦</sup> و الكوفيون وقوع المبتدأ) والخبر (بعدها) أي أجازوا وقوع الجملة الفعلية بعدها، لأنهم لا يرون اختصاص أداة الشرط بالدخول على الجملة الفعلية، بل يميزون دخولها على الاسمية أيضاً فقول الشارح: (و لم

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٧٢.

٢. نفس الآية.

٣. شرح التصريح: ٧٠٦/١.

٤. انظر: شرح التسهيل: ٢٥٣/٣.

٥. الصفحة: ٣٢٣.

٦. انظر: حاشية الصبان: ٣٨٥/٢.

٧. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١٢٥.

يسمع، ونحو: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾، من باب ﴿وَإِنْ أَخَذَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾

يسمع، ونحو ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾<sup>١</sup> من باب ﴿وَإِنْ أَخَذَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾<sup>٢</sup> مصادرة واضحة، لأن شرط المقيس عليه أن يكون مسلماً عند الطرفين وليس هاهنا كذلك.

والمصادرة على أربعة أقسام:

أحدها: أن يكون الدليل عين المدعى.

والثاني: أن يكون المدعى جزء الدليل.

والثالث: أن يكون المدعى موقوفاً عليه صحة الدليل.

والرابع: أن يكون موقوفاً عليه صحة جزء الدليل.

والكل باطل لاشتتاله على الدور الباطل و دليل الشارح من القسم الأول.

و للمصادرة معنى آخر قريب مما ذكرنا يذكرونه في تقسيم المبادي في المنطق بأن المبادي التصديقية إما مقدمات بيّنة بنفسها أي بديهية، أو مقدمات مأخوذة أي نظرية؛ فالأولى تسمى «علوماً متعارفة» والثانية إن أذعن بها المتعلم بحسن الظنّ بالمعلم سميت «أصولاً موضوعة» وإن أخذها مع استنكار سميت «مصادرة».

و من هنا يعلم أن مقدمة واحدة يجوز أن تكون أصلاً موضوعاً بالنسبة إلى شخص و مصادرة بالنسبة إلى آخر.

و قال بعضهم: إنه لا خلاف بين الكوفيين و غيرهم في جواز وقوع المبتدأ بعد «إذا» و إنما الخلاف بينهما في خبره، فالكوفيون يجوزون أن يكون اسماً و غيرهم لا يجوزونه بل يجوزون كونه فعلاً فيجوز في نحو: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾<sup>٣</sup> عند الطرفين كون «السما» مبتدأ و «انشقت»

١. الانشقاق: ١.

٢. التوبة: ٦.

٣. الانشقاق: ١.

و نحو: «إذا باهليّ تحت حنظليّة» على إضمار كان، كما أضمرت هي و ضمير الشأن في قوله: «إنيّ فهلاً نفس ليلي شفيعها». فرع: مشبه إذا من أسماء الزّمان المستقبل كإذا لا يضاف إلّا إلى الجملة الفعلية قاله في شرح الكافية نقلاً عن سيويوه و استحسنة قال: لولا أنّ من المسموع ما جاء بخلافه .....

خبره و في نحو: «أجيتك إذا زيد قائم» لا يجوز كون «زيد» مبتدأ إلّا عند الأخفش<sup>١</sup> و الكوفيين<sup>٢</sup>.

(و) استدلال الكوفيين بما جاء في كلام العرب من (نحو «إذا باهليّ تحت حنظليّة»<sup>٣</sup>) حيث وقع بعد «إذا» مبتدأ ليس خبرها فعلاً.

و أجيب عن ذلك بأنّه (على إضمار «كان» كما أضمرت هي) أي «كان» (و ضمير الشأن) اسمها (في قوله: «إنيّ فهلاً نفس ليلي شفيعها»<sup>٤</sup>) فقدّر بعد «هلاً»، «كان» مع كون ضمير الشأن اسمها و جعل جملة «نفس ليلي شفيعها» خبراً لها، لأنّ «هلاً» حرف تحضيض مختصّ بالأفعال كما يأتي في فصل «أما» في قوله:

و بهما التحضيض مز و «هلاً» إلّا «ألا» و أوليتها الفعلا

(فرع: مشبه «إذا» من أسماء الزمان المستقبل كـ «إذا» لا يضاف إلّا إلى الجملة الفعلية قاله في شرح الكافية نقلاً عن سيويوه<sup>٥</sup> و استحسنة) المصنّف (و قال) بعد ما نقله عن سيويوه: إنّه (لولا أنّ من المسموع) من كلام العرب (ما جاء بخلافه) لكان كلام سيويوه حقّاً و لكن جاء

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١٢٥.

٢. قاله السيرافيّ؛ شرح ابن عقيل: ٦١ / ٣.

٣. للفرزدق رضي الله عنه؛ انظر: شرح التصريح: ٧٠١ / ١.

٤. قاله قيس بن الملوّح أو الصمة القشيري أو ابن الدمينّة؛ انظر: المصدر السابق: ٧٠٢ / ١.

٥. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٤٩.

كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ﴾ انتهى. و أجاب ولده عنها بأنها مما نزل فيه المستقبل لتحقق وقوعه منزلة الماضي، و حينئذ فاسم الزمان فيه ليس بمعنى إذا، بل بمعنى إذ، و هي تضاف إلى الجملتين. قال ابن هشام: و لم أر من صرح بأن مشبه إذا كمشبهه إذ، يبنى و يعرب بالتفصيل السابق، و قياسه عليه ظاهر.

في كلام من هو خالق الفصحاء ما هو بخلاف ما نقل عن سيويه (كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ﴾<sup>١</sup> فإن «يوم» فيها مشبه «إذا»، لأن المراد به يوم القيامة و هو مستقبل (انتهى) كلام المصنّف في شرح الكافية<sup>٢</sup>.

(و أجاب ولده) أي ابن الناظم ناصرًا لسيويه رادًا لأبيه (عنها) أي عن الآية (بأنها مما نزل فيه المستقبل، لتحقق وقوعه منزلة الماضي و حينئذ فاسم الزمان يعنى «يوم» (فيه) أي في قوله تعالى (ليس بمعنى «إذا» بل بمعنى «إذ» و هي) أي «إذ» (تضاف إلى الجملتين) و كذا مشبهها فكلام الناظم باطل و قول سيويه حق<sup>٣</sup>.

إلى هنا كان الكلام في مشبه «إذا» من حيث الجملة التي يضاف هو إليها و أما الكلام في مشبه «إذا» من حيث إعرابه و بنائه فاعلم أنه (قال ابن هشام<sup>٤</sup>: و لم أر من صرح بأن مشبه «إذا» كمشبهه «إذ» يبنى) إذا وقع قبل فعل مبنيّ (و يعرب) إذا وقع قبل فعل معرب (بالتفصيل) الذي ذكر في (السابق و) الحال أنّ (قياسه) أي مشبه «إذا» (عليه) أي على مشبه «إذ» (ظاهر)، فمقتضى القياس جريان التفصيل المذكور في مشبه «إذا» أيضاً.

١. الغافر: ١٦.

٢. شرح الكافية: ٩٤٤/٢ - ٩٤٥.

٣. انظر: شرح ابن الناظم: ١٥٢.

٤. تقدّمت ترجمته في الجزء الأول، الصفحة: ٣٥.

و منه ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ﴾ لأن المراد به المستقبل انتهى. قلت: قد تقدّم نقلاً عنهم، الإستدلال به على مشبه إذ؛ لأنه ممّا نزل فيه المستقبل لتحقق وقوعه منزلة الماضي لا سيّما في أوّله قال بلفظ الماضي. (لفهم اثنين) لفظاً و معنى، أو معنى فقط (معرف بلا تفرّق) بعطف (أضيف كلتا و كلا) نحو: «جاءني كلا الرجلين». «و كلا ذلك وجه و قبل»

(و منه) أي من مشبه «إذا» قوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ﴾<sup>١</sup> لأن المراد به) أي بـ «اليوم» الزمان (المستقبل) أعني يوم القيامة، (انتهى) كلام ابن هشام.

(قلت:) إنّ ما ادعاه ابن هشام من كون «يوم» في الآية مشبه «إذا» باطل، بأنّه (قد تقدّم) أنّفاً (نقلاً عنهم الاستدلال به) أي بـ «اليوم» في الآية (على مشبه «إذ» أي لأنّه ممّا نزل فيه المستقبل لتحقق وقوعه منزلة الماضي لا سيّما في أوّله) أي في أوّل الآية ذكر («قال» بلفظ الماضي) و هو قرينة واضحة للتزليل ليحصل التناسب بين أجزاء الآية و رعاية التناسب ممّا هو كالواجب في فصاحة الكلام و بلاغته كما ثبت في محله.

(لفهم اثنين لفظاً و معنى) بأن يكون موضوعاً لاثنين و دالاً عليهما صريحاً (أو معنى فقط) بأن لا يكون موضوعاً لاثنين و لا دالاً عليهما إلّا بنحو من التأويل و العناية (معرف بلا تفرّق بعطف أضيف «كلتا» و «كلا»؛ مثال ما دلّ على اثنين صريحاً (نحو: «جائني كلا الرجلين») و كذلك نحو: «كلاهما» (و) مثال ما دلّ على اثنين بالتأويل نحو قوله:

إِنَّ للخير وللشرّ مدى  
(و كلا ذلك وجه و قبل)<sup>٢</sup>

لفظ «ذلك» مفرد لكنّه مثنى معنى، لأنّه مشار به إلى اثنين و هما الخير و الشرّ بتأويلهما بما ذكر أي كلاً من الخير و الشرّ.

١. المائدة: ١١٩.

٢. لعبد الله بن الزبيرى؛ انظر: قصة الأدب في الحجاز: ٥٤٥.

ولا يضافان لمفرد ولا لمنكر خلافاً للكوفيين، ولا لمفروق، وشدّ: «كلا أخي وخليلي واجدي عضداً» (و لا تضاف لمفرد معرّف أيّاً) بل أضفها إلى مثني أو مجموع مطلقاً أو مفرد منكر. (و إن كرّرتها فأضف) إلى المفرد المعرّف نحو: «أبي وأبيك فارس الأحزاب» (أو) إن (تنو الأجزاء) فأضفها إليه نحو: «أي زيد حسن» أي أيّ أجزائه.

(ولا يضافان لمفرد) غير مؤول لفهم اثنين (و لا لمنكر) و لو كان مفهم اثنين صريحاً (خلافاً للكوفيين و لا لمفروق) بالعطف (و شدّ «كلا أخي و خليلي واجدي عضداً»<sup>١</sup>) حيث أضيف «كلا» إلى مفهم اثنين مفروق بالعطف.

(و لا تضاف لمفرد معرّف «أيّاً») مطلقاً، سواء كان استفهامية أو غيرها (بل أضفها إلى مثني أو مجموع مطلقاً)، سواء كان كلّ من المثني والجمع معرفة أو نكرة (أو مفرد منكر و إن كرّرتها) أي الاستفهامية (فأضف إلى المفرد المعرّف نحو: «أبي وأبيك فارس الأحزاب»<sup>٢</sup>) فأضيفت «أيّ» الاستفهامية إلى المفرد المعرّف، لأنّها تكرّرت (أو إن تنو الأجزاء) أي تقدّر بعد «أيّ» لفظ «أجزاء» حتّى يكون «أيّ» مضافاً إلى هذا المقدّر (فأضفها إليه) أي إلى المفرد المعرّف في الظاهر و إلّا ففي الحقيقة مضاف إلى الجمع، و هذا الحكم مختصّ بغير «أيّ» الصفّية، (نحو: «أي زيد حسن» أي «أيّ أجزائه) حسن أو وجهه أم رأسه أم عنقه و هكذا».

و حاصل الكلام في المقام أنّ المضاف إليه ستّة أقسام، لأنّه إمّا معرفة أو نكرة و كلّ واحد منها إمّا مفرد أو ثنية أو جمع، و «أيّ» أربعة أقسام الاستفهامية و قد مضى حكمها من أنّها تضاف إلى خمسة من الأقسام الستّة و لا تضاف إلى واحد منها و هو المفرد المعرّف إلّا إذا تكرّر «أيّ» أو ينوى «أجزاء» المضاف إليه المفرد المعرّف و قد بين أيضاً أنّ غير الاستفهامية أيضاً لا تضاف إلى المفرد المعرّف.

١. بلا نسبة.

٢. بلا نسبة.

(و اخصصن بالمعرفة) مع اشتراط ما سبق (موصولة أيًا) فلا تضيفها إلي نكرة خلافاً لابن عصفور نحو: ﴿أَيُّهُمُ أَشَدُّ﴾ (و بالعكس) أيّ (الصفة) و الحال فلا يضافان إلا إلى نكرة ك «مررت بفارس أيّ فارس» و «يزيد أيّ فارس». (و إن تكن شرطاً أو إستفهاماً فمطلقاً) أي سواء أضيفت إلى معرفة أو نكرة (كتمل بها الكلاما).....

و أما حكم غير الاستفهامية بالنسبة إلى المضاف إليه غير المفرد المعرف فقد ذكره المصنّف بقوله (و اخصصن بالمعرفة مع اشتراط ما سبق) من أنّ «أيّ» مطلقاً لا تضاف إلى المفرد المعرف (موصولة «أيًا» فلا تضيفها) أي الموصولة (إلى نكرة)، سواء كان مفرداً أو مثني أو جمعاً (خلافاً لابن عصفور<sup>١</sup>)، فإنه يجوز إضافة الموصولة إلى النكرة أيضاً، أما عند غيره فلا تضاف إلا إلى المثني والجمع المعرفتين، مثال الجمع المعرفة (نحو: ﴿أَيُّهُمُ أَشَدُّ﴾<sup>٢</sup>) و في كونها في الآية موصولة كلام مضى في باب الموصولات<sup>٣</sup> و مثال المثني المعرفة «أكرم أيها أعلم»، فتأمل.

والسرّ في عدم إضافة الموصولة إلى النكرة أنّها معرفة و إضافة المعرفة إلى النكرة غير معقول معنى، فلا تضاف لفظاً.

(و بالعكس «أيّ» الصفة و الحال) أي إذا كان «أيّ» صفة أو حالاً (فلا يضافان) حينئذ (إلا إلى النكرة ك «مررت بفارس أيّ فارس»)، هذا مثال للصفة و إنّما أضيف إلى النكرة، لأنّ نعت النكرة يجب أن يكون مثله ليحصل المطابقة (و) مثال الحال «مررت (بزيد أيّ فارس)» و إنّما أضيف «أيّ» إلى نكرة، لوجوب كون الحال نكرة و معنى «أيّ فارس» في الصورتين «كامل في الفروسيّة» و بالجملة «أيّ» معرب في الصورتين.

(و إن يكن) «أيّ» (شرطاً أو استفهاماً فمطلقاً أي سواء أضيف إلى) مثني أو جمع (معرفة) دون مفرد معرفة لما ذكر (أو نكرة) مفرداً كان أو تثنية أو جمعاً (كتمل بها الكلام). و الحاصل أنّ

١. مضت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٥١.

٢. مریم: ٦٩.

٣. الجزء الأوّل، الصفحة: ٢٢٩.

نحو: ﴿أَيُّمَا الْأَجْلَيْنِ قَضَيْتُ﴾ ﴿فَبَأَيِّ حَدِيثٍ﴾. فرع: إذا أضيفت أيّ إلى مثني معرفة أفرد ضميرها، أو إلى نكرة طوبق.

«أيّ» الشرطية تضاف إلى جميع الأقسام الستة إلا المفرد المَعْرَفَ وكذا الاستفهامية كما ذكره الشارح في أوّل البحث في «أيّ».

مثال الشرطية المضافة إلى مثني معرفة (نحو: ﴿أَيُّمَا الْأَجْلَيْنِ قَضَيْتُ﴾) فَلَا عُذْوَانَ<sup>١</sup> و مثال المضافة إلى جمع معرفة «أيّ الرجال يأتيني فله درهم» و مثال المضافة إلى نكرة مفرد «أيّ رجل جاني فله درهم» و مثال الثنية «أيّ رجلين أكرماني فلهما درهم» و مثال الجمع «أيّ رجال جاؤوني فلهم درهم».

هذا في الشرطية و أما الاستفهامية فمثال المضافة إلى المفرد النكرة نحو: ﴿فَبَأَيِّ حَدِيثٍ﴾<sup>٢</sup> و مثال المضافة إلى المثني المنكّر «أيّ رجلين جاءا» و مثال المضافة إلى الجمع المنكّر «أيّ رجال جاؤوا» و مثال المضافة إلى المثني المعرفة «أيّ الرجلين عادل» و مثال المضافة إلى الجمع المعرفة ﴿أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرَشِهَا﴾<sup>٣</sup> و «أيّ الرجال مهذب».

(فرع: إذا أضيف «أيّ» إلى مثني معرفة) و كذا الجمع المعرفة (أفرد ضميرها) كما مثلناه مفضلاً، (أو) أضيف (إلى نكرة طوبق) كما مثلناه أيضاً مفضلاً.

والوجه في ذلك أن المراد من «أيّ» في صور الإضافة إلى المعرفة واحد من أفراد المضاف إليه لا جميع الأفراد كما هو كذلك في «كلا» و «كلتا» إذا أضيفا إلى الاسم الظاهر نحو: ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا﴾<sup>٤</sup> فإن المراد واحدة من الجنّتين على البديل بمعنى أنّ هذه آتت و تلك آتت فحصل أكل من هذه و أكل من أخرى بخلاف صور الإضافة إلى النكرة، فإن المراد منه حينئذ

١. القصص: ٢٨.

٢. الأعراف: ١٨٥.

٣. النمل: ٣٨.

٤. الكهف: ٣٣.



(و أَلزَمُوا إِضَافَةَ لَدُنْ) وَ هُوَ ظَرْفٌ لِأَوَّلِ غَايَةِ زَمَانٍ أَوْ مَكَانٍ مَبْنِيٍّ إِلَّا فِي لُغَةِ قَيْسٍ (فَجَرَّ) وَ إِفْرَادَهَا .....

مجموع المضاف إليه كما هو كذلك في «كلا» و «كلتا» إذا أضيفا إلى الضمير نحو: «الزيدان كلاهما عادلان».

و بعبارة أوضح إذا قلت: «كلا الرجلين أعطاني درهماً» معناه أن «كل واحد منهما أعطاك درهماً» فحصل درهمان، و إذا قلت: «زيد و عمرو كلاهما أعطياي درهماً» معناه أنه «حصل لك درهم واحد».

و قس عليه «أيّ» فإنه إذا أضيف إلى معرفة معناه التعميم في مادة المضاف إليه و إذا أضيف إلى نكرة المراد التعميم في هيئة المضاف إليه و قد مرّ في أوائل التعليقة إشارة إلى ذلك فراجع. (و أَلزَمُوا إِضَافَةَ «لَدُنْ» وَ هُوَ ظَرْفٌ لِأَوَّلِ غَايَةِ) أَي مَسَاقَةِ (زَمَانٍ) نَحْوُ: «انْتَظَرْتَهُ لَدُنْ صَبَاحِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ» (أَوْ مَكَانٍ) نَحْوُ: «مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ»<sup>١</sup> وَ هُوَ (مَبْنِيٌّ)، لِتَضَمُّنِهِ مَعْنَى «مَنْ» الْإِبْتِدَائِيَّةِ، وَ لِذَا قَدْ تَظَهَّرَ «مَنْ» كَالْمَثَالِ الثَّانِي وَ كَاسْمِ «لَا» الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ، فَإِنَّهُ قَدْ تَظَهَّرَ مَعَهُ «مَنْ» الْجِنْسِيَّةِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي بَابِهِ وَ قَالَ الْأَزْهَرِيُّ<sup>٢</sup>: "عَلَّةٌ بِنَائِهَا شَبَّهَهَا بِالْحَرْفِ فِي لُزُومِ اسْتِعْمَالِ وَاحِدٍ وَ هُوَ الظَّرْفِيَّةِ وَ عَدَمِ التَّصَرُّفِ"<sup>٣</sup> انْتَهَى.

و يؤيده ما في المصباح و هذا نصه: "لدى" اسم جامد لا حظّ له في التعريف و الاشتقاق، فأشبهه الحرف"<sup>٤</sup> و بناءه في كلّ لغة (إلا في لغة قيس، فجر) المضاف إليه (و أفرادها) أي قطعها

١. هود: ١.

٢. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١٨٢.

٣. شرح التصريح: ٧١٢/١.

٤. المصباح المنير: ٥٥٢.

(و نصب غدوة بها) على التمييز أو التشبيه بالمفعول به، أو إضمار كان و اسمها الوارد (عنهم ندر).

عن الإضافة (و نصب «غدوة» بها) حين القطع عن الإضافة (على التمييز أو التشبه بالمفعول به أو إضمار «كان» و اسمها) على أن يكون نصب «غدوة» على الخبرية، هذا النصب مع الاحتمالات الثلاثة (الوارد عنهم ندر) والمراد بـ «ما ورد عنهم» قول الشاعر:

فما زال مهري مزجر الكلب فيهم  
لدى غدوة حتى دنت لغروب<sup>١</sup>

فروي «غدوة» في هذا البيت الوارد عن شاعرهم بالنصب، فنصبها إما على التمييز بناء على تشبيه نون «لدى» التنوين، لأنها تتغير و تحذف كالتنوين كما يأتي<sup>٢</sup> في بيان لغاتها فشابه «لدى» الاسم المبهم بالتنوين فنصب «غدوة» على التمييز أو على التشبيه بالمفعول به، لأن نون «لدى» تثبت تارة و تحذف أخرى فشابهت «لدى» اسم الفاعل، فإنه قد يضاف فيحذف منه التنوين و قد لا يضاف فيثبت تنوينه، بل قال بعضهم<sup>٣</sup>: إن نون «لدى» زائدة كالتنوين في اسم الفاعل فنصب «غدوة» على التشبيه بالمفعول به في «ضارب زيدا» أو على إضمار «كان» و اسمها و التقدير «لدى كان الوقت غدوة» و قد مرّ نظيره في باب الأفعال الناقصة<sup>٤</sup> عند قوله:

و يحذفونها و ييقون الخبر  
و بعد «إن» و «لو» كثيراً إذا اشتهر

و هو قوله: «من لد شولاً فيألى إتلاؤها»<sup>٥</sup> أي «من لدى كانت شولاً».

و على هذا فنصب «غدوة» ليس بـ «لدى»، بل بـ «كان» المقدّرة، ففي قول الناظم مسامحة

فلا تغفل.

و ليعلم أنّ في «لدى» عشر لغات:

١. لأبي سفيان بن حرب؛ انظر: الحيوان: ٢٠٩/١.

٢. الصفحة: ٣٣٥.

٣. قاله أبو علي؛ انظر: شرح التصريح: ٧١٣/١.

٤. الجزء الأول، الصفحة: ٣٤٤.

٥. للعين المنقري؛ انظر: شرح التصريح: ٢٥٦/١.

وكذا رفعها على إضمار كان كما حكاها الكوفيون، و يعطف على غدوة المنصوبة بالجرّ لأنه محلّها، و جوّز الأخفش النصب. قال المصنّف: و هو بعيد عن القياس.

الأولى والثانية والثالثة: بالحركات الثلاث في الدال مع فتح اللام و سكون النون.

الرابعة: بفتح اللام و سكون الدال و كسر النون.

الخامسة: بالضبط المذكور و ضمّ الدال.

السادسة: بفتح اللام و سكون الدال و فتح النون.

السابعة والثامنة: «لد» و «لد» بفتح اللام فيهما و ضمّ الدال في الأولى و سكونها في الثانية.

والتاسعة: «لد» بضمّ اللام و سكون الدال.

والعاشرة: «لت» بفتح اللام و إبدال الدال تاء، فتلك عشرة كاملة.

و من هنا يصحّ دعوى بعضهم من أنّ بناء «لذن» لمشايتها الحرف في بعض لغاتها، فحمل

الباقى على ذلك البعض.

(و كذا) ندر (رفعها) أي رفع «غدوة» (على إضمار «كان») تامة و رفعها على الفاعلية (كما

حكاها) أي الرفع (الكوفيون) و قيل<sup>١</sup>: رفعها على التشبيه بالفاعل أي تشبيه «غدوة» بـ «زيد»

في «قائم زيد».

(و يعطف على «غدوة» المنصوبة بالجرّ، لأنه) أي الجرّ محلّها، و لأنّ القياس يقتضي

جرّها، و لأنّ النصب فيها نادر. (و جوّز الأخفش<sup>٢</sup> النصب، قال المصنّف: و هو) أي نصب

المعطوف (بعيد عن القياس).

و ليلعلم أيضاً أنّ «لذن» اسم لمكان الحضور و زمانه كـ «عند» و تفرّق عن «عند» في سبعة

أمور:

١. قاله ابن جنّي؛ شرح التصريح: ١/٧١٤.

٢. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١٢٥.

**الأول:** أنها ملازمة لمبدأ الغايات أي المسافات الزمانية والمكانية كما أشرنا إليه<sup>١</sup> و«عند» غير ملازمة لذلك و من ثم يتعاقبان على شيء واحد فيصح أن يقال: «جئت من عند زيد» كما يصح أن يقال: «من لدن زيد» وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَ عَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا﴾<sup>٢</sup> و لوجيء بـ «عند» فيها أو بـ «لدن» لصح ذلك ولكن ترك دفعاً للتكرار وإتباعاً حسن تكرر «لدى» في ﴿وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ﴾<sup>٣</sup> لتباعد ما بينها.

هذا إذا كان المراد معنى الابتداء وإلا فلا يجوز إلا إتيان «عند»، فيجوز «جلست عند زيد» ولا يجوز «جلست لدن زيد»، لعدم معنى الابتداء هنا.

**الثاني:** أن الغالب في «لدن» استعمالها مجرورة بـ «من» و نصبها قليل، حتى أنها لم تأت في التنزيل منصوبة وجر «عند» بـ «من» غير غالب.

**الثالث:** أنها مبنية إلا في لغة قيس وقد تقدم<sup>٤</sup>.

**الرابع:** أنها قد تضاف إلى الجملة نحو: «لدن شب حتى شاب سود الذوائب»<sup>٥</sup>.

**الخامس:** جواز قطعها عن الإضافة كما في صورة نصب «غدوة» ورفعها وقد تقدم.

**السادس:** أنها لا تستعمل إلا فضلة.

**والسابع:** أن «لدن» تستعمل فيما هو ظاهر، فلا يقال: «لدن زيد مال» إلا إذا كان المال ظاهراً

و«عند» يستعمل في الظاهر والغائب تقول: «عند زيد مال» سواء كان المال حاضراً أو غائباً.

١. الصفحة: ٣٣٤.

٢. الكهف: ٦٥.

٣. آل عمران: ٤٤.

٤. الصفحة: ٣٣٤.

٥. للقطامي؛ شرح التصريح: ٧١٢/١.

(و مع) اسم لمكان الاجتماع أو وقته، معرب إلا في لغة ربيعة فيقولون (مع) بتسكين العين (فيها) بناء و هو (قليل)، و قال سيبويه: ضرورة، و منه: «فريشي منكم و هواي معكم» (و نقل) في هذه الحالة (فتح و كسر) لعينها (لسكون يتصل) بها مستند الأوّل الحفّة، و الثاني الأصل في التقاء الساكنين. تنمّة: لا تنفكّ مع، عن الإضافة إلا حالا بمعنى جميع كقوله:

(و) ممّا يلزم إضافته لفظة («مع») و هو (اسم لمكان الاجتماع و لهذا تقع خبراً عن الذوات نحو: ﴿وَاللّٰهُ مَعَكُمْ﴾<sup>١</sup> (أو وقته) أي وقت الاجتماع نحو: «جئتك مع العصر». و هو (معرب)، لأنّه ثلاثي الوضع كـ «أب» و «أخ» و «يد» و «دم» حذفت لامها لالتقاء الساكنين مع التنوين، و أمّا مع الإضافة فللتخفيف أو لقيام المضاف إليه مقامها؛ و قيل: إنّها ثنائي الوضع و أعربت لمعارضة الإضافة (إلا في لغة ربيعة فيقولون: «مع» بتسكين العين فيها بناء و هو) أي سكونه بناء (قليل) الاستعمال. (و قال سيبويه<sup>٢</sup>: ضرورة و منه) أي من استعمال السكون («فريشي منكم و هواي معكم»<sup>٣</sup> و نقل في هذه الحالة) أي في حالة بنائها على السكون (فتح و كسر لعينها لسكون يتصل بها) ففي نحو «جئتك مع العصر» يجوز فتح العين و كسرهما. (مستند الأوّل) أي الفتح (الحفّة و) مستند (الثاني الأصل في التقاء الساكنين) و قيل: الفتح لاستصحاب الأصل، لأنّ العين في الأصل كانت مفتوحة و قيل: لاتباع العين الميم<sup>٤</sup>. هنا (تنمّة: لا تنفكّ «مع» عن الإضافة إلا) إذا وقعت (حالياً)، فتكون حيتنذ (بمعنى «جميع») و الأحسن أن يقول: بمعنى «جميعاً» كقوله:

١. محمّد: ٣٥.

٢. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٤٩.

٣. للراعي كما قال الشاطبي أو لجرير كما قال العيني؛ انظر: شرح التصريح: ٧١٥/١.

٤. شرح التصريح: ٧١٥/١.

بكت عيني اليسرى فلما زجرتها عن الجهل بعد الحلم أسبلتا معا  
 (و اضمم بناء) وفاقا للمبرّد (غيراً إن عدت ما له أضيف) حال كونك (ناوياً) معنى (ما  
 عدما) قال في شرح الكافية: لزوال المعارض للشبه المقتضي للبناء و هو عدم الاستقلال  
 بالمفهومية. قلت: و هي نظيرة أيّ، فيأتي في هذه ما قلته فيها .....

بكت عيني اليسرى فلما زجرتها عن الجهل بعد الحلم أسبلتا معا<sup>١</sup>  
 ف«معاً» حال عن ضمير «أسبلتا» أي «أسبلتا جميعاً» و تستعمل «معاً» للجماعة كما تستعمل  
 للثنتين نحو:

و أفنى رجالي فبادوا معاً فأصبح قلبي بهم مستفزاً<sup>٢</sup>  
 (واضمم بناء وفاقاً للمبرّد<sup>٣</sup> «غيراً» إن عدت ما له أضيف حال كونك ناوياً معنى ما عدم،  
 قال في شرح الكافية<sup>٤</sup>): إنّما بني «غير» في هذه الحالة (لزوال) الإضافة (المعارض للشبه)  
 بالحرف (المقتضي للبناء و هو) أي الشبه المقتضي للبناء (عدم الاستقلال بالمفهومية) لشدة  
 الإبهام فيه بحيث لا يتعرّف بالإضافة كما تقدّم في بابها؛ و قيل: الشبه هو شبهها بالغايات في  
 الإبهام والقطع عن الإضافة و نية المضاف إليه<sup>٥</sup>.  
 قلت: و هي نظيرة «أيّ» فيأتي في هذه) أي في «غير» (ما قلته فيها) أي في «أيّ» و قد تقدّم  
 في باب الموصولات<sup>٦</sup> عند قوله:

١. للصّمة القشيري؛ الحماسة المغربية: ٩٣٧/٢.
٢. للخنساء؛ انظر: شرح التصريح: ٧١٦/١.
٣. مضت ترجمته في الجزء الأول، الصفحة: ١٣٢.
٤. شرح الكافية: ٩٦٣/٢.
٥. انظر: شرح الأشموني: ١٦٥/٢.
٦. الجزء الأول، الصفحة: ٢٢٥.

و هو وجود هذه العلة فيها إذا لم ينو المضاف إليه مع قولهم بإعرابها حينئذ، فالأحسن ما ذهب إليه الأخفش من كونها معربة في هذه الحالة أيضا كما أجمعوا على أنّ فتحها في هذه الحالة مطلقا، و ضمّها مع التنوين الذي هو قليل حركتا إعراب .....

«أيّ» كما وأعربت ما لم تضيف و صدر وصلها ضمير انحذف

(و هو) أي ماقلته فيها (وجود هذه العلة) أي الشبه مع زوال المعارض (فيا إذا لم ينو المضاف إليه مع قولهم بإعرابها) أي «غير» (حينئذ) أي حين إذ لم ينو المضاف إليه كما سيأتي<sup>١</sup> التصريح بإعرابها من الشارح حيث يقيد قول الناظم:

وأعرّبوا نصباً إذا ما نكرا قبلاً و ما من بعده قد ذكرا

بقوله: «و قبله»، (فالأحسن ما ذهب إليه الأخفش<sup>٢</sup> من كونها معربة في هذه الحالة أيضاً) كحالاتها الثلاث الأخرى و هي ما إذا لم ينو المضاف إليه أصلاً الذي استشكل به الشارح، و ما إذا نوي المضاف دون لفظه و ما إذا ذكر المضاف إليه (كما أجمعوا على أنّ فتحها في هذه الحالة) التي قيل بيناتها على الضمّة بدون التنوين (مطلقاً)، سواء كان الفتح مع التنوين أو بدونه (و ضمّها مع التنوين الذي هو قليل حركتا إعراب).

و الحاصل أنّ غيره في هذه الحالة أي حالة حذف المضاف إليه و نية معناه إمّا مضمومة أو مفتوحة، و في كلّ من الصورتين إمّا مع التنوين أو بدونه و هم قد أجمعوا على أنّها في ثلاث صور منها معربة و هي ما إذا كانت مفتوحة مع التنوين، و إذا كانت مفتوحة بلا تنوين، و إذا كانت مضمومة مع التنوين فبقيت صورة واحدة و هي ما إذا كانت مضمومة بلا تنوين، فالأحسن أن يقولوا بإعرابها في هذه الصورة أيضاً لما استشكله الشارح حتى تصير في جميع صور هذه الحالة معربة كحالاتها الثلاث الأخرى.

١. الصفحة: ٣٥١.

٢. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١٢٥.

و شرط ابن هشام لجواز حذف ما يضاف إليه أن يقع بعد ليس نحو: «قبضت عشرة ليس غير» أي ليس المقبوض غير ذلك، أو ليس غير ذلك مقبوضاً. و ذكر ابن السراج في الأصول، وغيره: وقوعها بعد لا ثم بناؤها على الحركة لأن لها أصلاً في التمكن و لولاه لم يفارقها البناء و كانت ضمة لثلاً يلتبس الإعراب بالبناء قاله في شرح التسهيل.

(و شرط ابن هشام<sup>١</sup> لجواز حذف ما يضاف إليه أن يقع بعد «ليس» نحو: «قبضت عشرة ليس غير»)، فيحتمل أن تكون منصوباً خبراً لـ «ليس» و اسمها مستتر فيها (أي «ليس المقبوض غير ذلك») و يحتمل أن يكون اسماً لـ «ليس» و خبرها محذوف بقرنية «قبضت» (أو «ليس غير ذلك مقبوضاً») و لكن هذا الاحتمال مناف لما تقدم في باب الاستثناء<sup>٢</sup> و غيره من أن أفعال الاستثناء اسمها يجب أن يكون ضميراً مستتراً فيها فتأمل.

(و ذكر ابن السراج<sup>٣</sup> في كتاب (الأصول و غيره و وقوعها بعد «لا») نحو: «قبضت عشرة لا غير» بالبناء على الضمّ.

(ثم بناؤها سواء وقعت بعد «ليس» أو لا (على الحركة، لأن لها أصلاً في التمكن و لولاه) أي لو لم يكن لها أصل في التمكن (لم يفارقها البناء) و الحال أنها معربة في أكثر الحالات كما تقدم آنفاً، (و كانت) الحركة في حالة البناء (ضمة، لثلاً يلتبس) حالة (الإعراب ب) حالة (البناء)، لآتها في حالة الإعراب إما مضمومة مع التنوين فالتنوين فارق و إما مفتوحة مع التنوين فالتنوين أيضاً فارق و إما مفتوحة بلا تنوين أو مكسورة كذلك، فإن بنيت على الفتح أو الكسر تلتبس حركة البناء بحركة الإعراب (قاله في شرح التسهيل<sup>٤</sup>).

١. تقدمت ترجمته في الجزء الأول، الصفحة: ٣٥.

٢. الصفحة: ١٨١.

٣. تقدمت ترجمته في الجزء الأول، الصفحة: ٣٩٥.

٤. شرح التسهيل: ٢٤٣/٣.



و خرج بقوله: «إن عدمت» إلخ ما إذا لم يعدم المضاف إليه و ما إذا عدم و لم ينو، فإنّها حينئذٍ معربة، و سيأتي تصريحه بهذه الحالة، و كذا إذا نوي لفظه دون معناه كما قاله في شرح الكافية. و أخرجه تقييدي المنوي بالمعنى.

(و خرج بقوله) أي الناظم (:«إن عدمت» إلخ) صورتان من الصور الثلاث الباقية:  
الأولى: (ما إذا لم يعدم المضاف إليه) نحو قوله تعالى: «لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ»<sup>١</sup>.

(و) الثانية: (ما إذا عدم) المضاف إليه (و لم ينو) بأن صار نسياً منسياً (فإنّها حينئذٍ معربة) نحو: «قبضت عشرة ليس غيراً أو غير» بالتثنية و لكن سيأتي أنّ ابن هشام<sup>٢</sup> قال: ما أظنّ نصبها موجوداً، (و سيأتي تصريحه بهذه الحالة<sup>٣</sup>) في قوله: «و أعربوا نصباً» إلخ مع زيادة قول الشارح: «و قبله».

و أمّا الصورة الثالثة من الصور الثلاث الباقية فقد بيّن إخراجها بقوله: (و كذا إذا نوي لفظه دون معناه) أي نوي لفظه عندما نوي معناه أي نوي اللفظ والمعنى معاً، فإنّها حينئذٍ معربة (كما قاله في شرح الكافية<sup>٤</sup> و أخرجه) أي غير ما إذا نوي اللفظ والمعنى معاً (تقييدي المنوي) المفهوم من «ناوياً» (بالمعنى)، لأنّ الشارح قال بعد «ناوياً» في النظم: «معنى».

١. النساء: ٩٥.

٢. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٥.

٣. الصفحة: ٣٥١.

٤. شرح الكافية: ٩٦٣/٢.

(قبل كغير) في جميع ما تقدّم، فيبنى على الضمّ إذا حذف ما يضاف إليه و نوي معناه نحو: ﴿لِللّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَ مِنْ بَعْدُ﴾.....

(«قبل» ك «غير» في جميع ما تقدّم) من البناء في بعض الحالات و الإعراب في أخرى و غيرهما (فيبنى على الضمّ إذا حذف ما يضاف إليه و نوي معناه نحو: ﴿لِللّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَ مِنْ بَعْدُ﴾<sup>١</sup>).

و تسمّى هذه الظروف «غايات»، لأنّ غاية الكلام و آخره كانت ما أضيف إليه فلما حذف المضاف إليه صرن غايات ينتهي بها الكلام.

و عبر بعضهم بدل الكلام بالكلمة فقال: "و إذا بنيت الظروف تسمّى «غايات»، لأنّ الأصل فيها أن تكون مضافة و غاية الكلمة المضافة و نهايتها آخر المضاف إليه، لأنّه تتمّته، إذ به تعريفه، فإذا حذف المضاف إليه و تضمّنه المضاف صار آخر المضاف غايته"<sup>٢</sup> انتهى.

و إنّما هذه التسمية فيما لم يعوّض عن المضاف إليه التنوين و أمّا إذا عوض عنه التنوين ك «كلّ» و «بعض» و «إذا» فالغاية حينئذ هو المضاف إليه المحذوف، لأنّه لوجود عوضه كالمذكور أو الغاية نفس العوض أعني التنوين.

و اختلفت أيضاً عباراتهم في بيان علّة بناء هذه الظروف فقال بعضهم: و إنّما بنيت لتضمّنها معنى حرف الإضافة و شبهها بالحروف في الاحتياج إلى المضاف إليه من دون معارض للشبه من ظهور الإضافة التي هي من خواصّ الأسماء. و قال بعض آخر: إنّما بنيت لافتقارها إلى المضاف إليه معنى. و قال بعض آخر: إنّما بنيت لمشابتها الحرف باحتياجها إلى معنى ذلك المحذوف.

و قال بعض آخر في بيان علّة البناء: إنّ الفرق بين هذه الظروف مضافة و بينها مقطوعة عن الإضافة منوّناً مع احتياجها إلى المضاف إليه في صورتين أنّها مذكورة بتامها في الصورة

١. الروم: ٤.

٢. قاله الدماميني؛ انظر: شرح التصريح: ١/ ٧٢٠.

دون ما إذا لم يحذف نحو: «جئت قبل العصر» .....

الأولى فأعربت و بعضها مذكور في الصورة الثانية فبنيت، لأنّ بعض الاسم لا تستحقّ الإعراب.

لا يقال: هذا لا يصدق عليه ضابط الشبه الافتقاريّ المتقدّم في باب المعرب والمبني و هو أن يكون افتقاراً متأصلاً إلى الجملة، لأنّنا نقول: ذلك ضابط للبناء الواجب اللازم للكلمة و بناء هذه الظروف ليس كذلك.

قيل: إنّها تبني هذه الظروف فيما تبني إذا كان المضاف إليه معرفة و إلّا فتعرب كسائر الحالات، فإن قلت: الاحتياج إلى المضاف إليه حاصل لها مع وجود المضاف إليه فهلاًّ بنيت معه كالأسماء الموصولة مع وجود ما تفتقر إليه أعني صلتها، قلت: لأنّ ظهور الإضافة التي هي من خواصّ الأسماء يرتجح جانب الإعراب و أمّا «حيث» و «إذ» و نحوهما فإتّما و إن كانت مضافة إلى الجملة بعدها إلّا أنّ إضافتها كلا إضافة، إذ الإضافة كما قلنا فيما تقدّم في الحقيقة إلى مصادر تلك الجمل.

و إنّها بنيت هذه الظروف على الحركة للفرق بين البناء الأصليّ والعارضيّ، و جعل الحركة الضمّ لما ذكر سابقاً أعني عدم الالتباس و لجبران المضاف إليه المحذوف، لأنّها لحقتها الوهن بحذفه فبنيت على أقوى الحركات.

و يعرب «قبل» في ثلاثة مواضع:

الأوّل: ما ذكره بقوله: (دون ما إذا لم يحذف) أي إذا ذكر المضاف إليه (نحو: «جئت قبل العصر»)، فـ «قبل» حينئذ معرب منصوب بالفتحة على الظرفيّة.

أو حذف و لم ينو نحو: «فساغ لي الشراب و كنت قبلاً» أو نوي لفظه نحو: «و من قبل نادي كلّ مولى قرابة» و الأحسن فيها أيضاً و فيما بعدها ما اختاره الأخفش من الإعراب مطلقاً، و مثلها أيضاً (بعد) فتبنى و تعرب على التفصيل المتقدم كالأية السابقة.....

والثاني: ما ذكره بقوله: (أو حذف و لم ينو) أي جعل المضاف إليه نسياً منسياً (نحو: «فساغ لي الشراب و كنت قبلاً»<sup>١</sup>) فأعرب «قبلاً»، لأنّه حينئذ غير متضمّن لمعنى حرف الإضافة الموجب للبناء فكان من جملة الأسماء العارية عن الإضافة فأعرب مثلها و نون لزوال المانع منه أعني الإضافة.

والثالث: ما ذكره بقوله: (أو نوي لفظه) أي مع معناه فيعرب حينئذ بلا تنوين، لوجود المانع منه أعني الإضافة (نحو: «و من قبل نادي كل مولى قرابة»<sup>٢</sup> و الأحسن فيها أيضاً و فيما بعدها) يعني «حسب» و «أول» و «دون» و الجهات و «عل» (ما اختاره الأخفش<sup>٣</sup> من الإعراب مطلقاً) حتّى فيما إذا نوي معنى المضاف إليه من دون لفظه، و وجه الأحسنيّة ما استشكله في «أيّ» و قد تقدّم<sup>٤</sup>.

(و مثلها) أي مثل «غير» (أيضاً «بعد») في جميع الأحكام المتقدّمة (فتبنى و تعرب على التفصيل المتقدم) فالبناء (كالأية السابقة) يعني ﴿لِلّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَ مِنْ بَعْدُ﴾<sup>٥</sup> بضمّ «قبل» و «بعد» بغير تنوين و هما في هذه الحالة معرفتان بالإضافة إلى المصدر المنويّ معناه دون لفظه أي «من قبل الغلب و من بعده».

١. لعبد الله بن يعرب؛ انظر: شرح التصريح: ٧١٩/١.

٢. بلا نسبة.

٣. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١٢٥.

٤. الصفحة: ٣٤٥.

٥. الروم: ٤.

و نحو «جئت بعد العصر» و قرئ ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَ مِنْ بَعْدِ﴾. و كذا («حسب»)

هذا إذا قدر المضاف إليه معرفة و إلا فهي نكرتان مخصّصتان و قيل<sup>١</sup>: إذا كان المضاف إليه المقدّر نكرة فهما معربتان و وجهه غير ظاهر.

(و) مثال الإعراب في حال الإضافة (نحو: «جئت بعد العصر») و مثال حذف المضاف إليه و جعله نسياً منسياً و إعرابها قراءة بعضهم الآية السابقة بالجرّ و التنوين<sup>٢</sup> (و) مثال تقدير المضاف إليه لفظاً و معنى و إعرابها هو أنّه (قرئ ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَ مِنْ بَعْدِ﴾<sup>٣</sup>) بالجرّ من غير تنوين على نيّة المضاف إليه لفظاً و معنى أي «من قبل الغلب و من بعده».

و قد يستعملان في المكان نحو: «دار زيد قبل دار عمرو و بعد دار خالد».

(و كذا «حسب») تبنى و تعرب على التفصيل المتقدّم و إن لم تكن من الظروف، لأنّها بمعنى «كاف» أو «مكف» و إنّما أجري مجرى الظروف لشبهها بها في كثرة الاستعمال و عدم تعرّفها بالإضافة، بل يحصل لها التخصيص بها و إن أضيفت إلى معرفة حملاً على ما هي بمعناه و لذا تقع صفة للنكرة كـ «مررت برجل حسبك من رجل» أي «كاف لك عن غيره» و حالاً للمعرفة نحو: «هذا زيد حسبك من رجل» و «من رجل» في الصورتين تميّز أي «كافياً لك عن غيره».

و قد تستعمل استعمال الجوامد من دون اعتبار موصوف لها، فلا تكون بمعنى «الكافي» أو «المكفي» فتقع مبتدأ نحو: ﴿حَسْبُهُمْ جَهَنَّمُ﴾<sup>٤</sup> و نحو: ﴿فَإِنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ﴾<sup>٥</sup> و قد يجزّ بالحرف نحو: «بحسبك درهم».

١. قاله الحوفي؛ انظر: شرح التصريح: ٧٢٠/١.

٢. المصدر السابق.

٣. الروم: ٤.

٤. المجادلة: ٨.

٥. الأنفال: ٦٢.

نحو: «قبضت عشرة فحسب» أي فحسبي ذلك، و«هذا حسبك من رجل» و«أول» كما حكاه الفارسي من قولهم: «ابدأ بذا من أول» بالضم على نية معنى المضاف إليه، و«الجرّ على نية لفظه، و«الفتح على ترك نيته، و«منع صرفه للوزن و الوصف».

وبهذه الأمثلة يرد على من زعم أنّها اسم فعل بمعنى «يكفي»، فإنّ العوامل لا تدخل على أسماء الأفعال كما تقدّم<sup>١</sup> في باب العرب والمبنيّ عند قوله:

و كناية عن الفعل بلا      تأثّر و كافتقار أصلا

سواء كانت العوامل لفظية أو معنوية و قد يحدث فيها مع أحد المعنيين المذكور معنى «لا غير» (نحو: «قبضت عشرة فحسب») أي «لاغير» و «حسب» حيثئذ مبتدأ والفاء فيها للزينة كالفاء في «فقط» و هو مثال لحالة البناء (أي «فحسبي ذلك» و «هذا حسبك من رجل») مثال لصورة الإضافة والإعراب و أمّا صورة حذف المضاف إليه و جعله نسياً منسياً نحو: «رأيت زيداً حسباً» فأعربت «حسباً» و نصبها على الحالية كما سيأتي عن قريب.

(و «أول») كذلك أيضاً لها حالات أربع، فتبني و تعرب على التفصيل المتقدّم (كما حكاه الفارسيّ<sup>٢</sup> من قولهم: «ابدأ بذا من أول»)، فحكاه الفارسي على ثلاثة وجوه:

الأول: (بالضم) بلا تنوين (على نية معنى المضاف إليه) من دون لفظه أي من أول الأمر.

(و الثاني: بـ (الجرّ) مع التنوين (على نية لفظه) أي لفظ المضاف إليه مع معناه.

(و الثالث: بـ (الفتح) من دون تنوين (على ترك نيته) أي المضاف إليه و جعله نسياً منسياً

(و) على (منع صرفه للوزن والوصف).

فتحصل من حكاية الفارسيّ أنّ «أول» قد ينصرف و قد لا ينصرف. قال الرضيّ<sup>٣</sup>: "وإنّما تظهر وصفية «أول» بسبب تأويله و هو «أسبق» فصار مثل: «مررت برجل أسد» أي «جريء»

١. الجزء الأول، الصفحة: ٨٣

٢. تقدّمت ترجمته في الجزء الأول، الصفحة: ٣٦٦.

٣. تقدّمت ترجمته في الجزء الأول، الصفحة: ٣٦.

فلا جرم لم يعتبر وصفيته إلا مع ذكر الموصوف قبله ظاهراً نحو: «يوماً أوّل» أو ذكر «من» التفضيلية بعده ظاهرة، إذ هي دليل على أنّ «أفعل» ليس اسماً صريحاً كـ «أفكل»، فإن خلا منها معاً و لم يكن مع اللام والإضافة دخل فيه التنوين مع الجرّ لخفاء وصفيته كما مرّ يقال: «تركت له أوّلاً و آخراً» و يجوز حذف المضاف إليه من «أوّل» و بناؤه على الضمّ إذا كان مؤوّلاً بظرف زمان<sup>١</sup> انتهى موضع الحاجة من كلامه أعلى الله في الجنان مقامه.

و مراده من «كما مرّ» ما ذكره بقوله: "لما لم يكن لفظ «أوّل» مشتقاً من شيء يستعمل على القول الصحيح، يعني أنّه «أفعل» من «وول» لا تمّا استعمل منه اسم كـ «أحنك» خفي فيه معنى الوصفية، إذ هي إنّما ظهر باعتبار المشتقّ منه كـ «أعلم» أي ذو علم أكثر من علم غيره و «أحنك» أي ذو حنك أشدّ من حنك غيره<sup>٢</sup> انتهى.

و بقوله بوجه ما ورد في بعض الزيارات المأثورة: «و ابدأ به أوّلاً»<sup>٣</sup> و قال بعض المحققين له ثلاث استعمالات:

**الأوّل:** أن يكون صفة بمعنى «أسبق» فيكون «أفعل» التفضيل و يفرق بـ «من» نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ﴾<sup>٤</sup> و هذا نظير «الله اكبر» و بالألف و اللام و يثنى و يجمع و يؤنث تقول: «الأولان» و «الأولون» و «الأوائل» و «الأولى» و «الأوليان» و «الأوليات» و «الأوّل» و له حكم تختصّ به دون «أفعل» التفضيل و هو أنّه إذا أضيف جاز حذف المضاف إليه و بني على الضمّ حملاً على «قبل» و «بعد».

**الثاني:** أن يدخله معنى الظرفية و الصفة فيه باقية على حالها و لهذا منع من الصرف.

١. شرح الرضي على الكافية: ٤٦١ / ٣. مع اختلاف في النقل.

٢. المصدر السابق.

٣. زيارة سيّد الشهداء أبي عبد الله الحسين عليه السلام في يوم عاشوراء؛ انظر: مصباح التهجد: ٧٧٦ / ٢.

٤. الأعراف: ١٤٣.

(و دون و الجهات) الستّ (أيضاً) .....

الثالث: أن يجزّد عن الوصفية، فيجري مجرى الأسماء فيوصف و ينصرف، لأنّه لم يبق فيه إلا الوزن كـ «أفكل» للردة و حينئذ مؤنّته «أولة».

و قال بعض آخر: اعلم أنّ «أول» يصحّ أن يعتبر واقعاً على زمان مقدّر بمعنى «في» فيكون بمعنى «قبل» فينصب على الظرفية معرّفاً أو منكرراً منوّناً كـ «جئت أول الناس أو أولاً أزمّنة مجيء الناس» أو يضمّ كـ «جئتك أول» و يصحّ أن يعتبر صفة لموصوف به من زمان أو غيره فيمنع من الصرف فيجرّ بالفتحة و ينصب على الحال، أو غيره و معناه «متقدّماً» كـ «جئتك أول أو أولاً» أي «متقدّمهم» أو «متقدّماً» و «رأيت أول» أي «شخصاً متقدّماً» فـ «أول» بهذا المعنى أوليته باعتبار عامله أو غيره، انتهى.

فظهر من جميع ما نقلناه أنّ «أول» قد لا ينصرف و قد ينصرف و يتّون كما في بعض الأدعية المأثورة.

(و «دون») كذلك أيضاً فتنبى و تعرب على التفضيل المتقدّم و هو ظرف مكان اسم لأدنى مكان باعتبار مكان المضاف إليه نحو: «جلست دون زيد» أي «أقرب مكان من مكان جلوس زيد».

و قد يستعمل «دون» في الرتب المتفاوتة كـ «زيد دون عمرو في الرئاسة مثلاً» أو في الفضل مثلاً» أو نحوهما و قد يستعمل في مطلق التجاوز عن شيء إلى آخر نحو: «فعلت بزيد الإكرام دون الإهانة» و نحو: «أعطيت زيدا دون بكر».

(والجهات الستّ أيضاً) كذلك تنبى و تعرب على التفصيل المتقدّم و هي «فوق» و «تحت» و «أمام» و «قدام» و «وراء» و «خلف» و «أسفل».



نحو: «و لم يكن لقاؤك إلا من وراء وراء» و حكى الكسائي «أ فوق تنام أم أسفل»  
 بالنصب أي أ فوق هذا (و عل) بمعنى فوق نحو: «و آتيت فوق بني كليب من عل»  
 «كجلمود صخر حطّه السيل من عل».

قال الرضي<sup>١</sup>: "و لا يقاس عليها ما هو بمعناها نحو: «يمين» و «شمال»<sup>٢</sup> فعدّ بعضهم  
 «يمين» و «شمال»<sup>٣</sup> مما نحن فيه غير صحيح، لأنّ كلام الرضي هو المرضي، لأنّه نجم أئمة هذه  
 الصناعة، فمثال البناء (نحو):

[إذا أنا لم أومن عليك ] و ما لم يكن لقاؤك إلا من وراء وراء<sup>٤</sup>

بالبناء على الضمّ (و حكى الكسائي<sup>٥</sup> «أ فوق تنام أم أسفل» بالنصب) في كلا الطرفين على  
 نيّة المضاف إليه لفظاً و معنى (أي «أ فوق هذا) تنام أم أسفل هذا».

(و «عل» بمعنى «الفوق») تبنى بالضمّ إذا كانت معرفة بأن أريد بها علو شيء معيّن و حذف  
 ذاك الشيء و نوي معناه دون لفظه (نحو: «و آتيت فوق بني كليب من عل»<sup>٦</sup>) أي «من  
 علوهم» و كذا إذا كانت نكرة بأن أريد بها شيء مجهول نحو: («كجلمود صخر حطّه السيل  
 من عل»<sup>٧</sup>) أي «حطه السيل من شيء عال». و قال بعضهم في هذه الصورة: إنّها معربة<sup>٨</sup> و لذا  
 قال: إنّها في البيت الثاني بكسر اللام.

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٦.
٢. شرح الرضي على الكافية: ١٦٧/٣.
٣. شرح التصريح: ٧٢٠/١.
٤. لعتي بن مالك؛ لسان العرب: ٣٩٠/١٥.
٥. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١٨.
٦. للفرزدق ؓ؛ شرح التصريح: ٧٢٥/١.
٧. لامرؤ القيس؛ المصدر السابق.
٨. انظر: المصدر السابق، مغني اللبيب: ٢٠٥.

و فهم من ذكر المصنّف لها جواز إضافتها لفظاً، و به صرّح الجوهريّ و خالفه ابن أبي الرّبيع (و أعربوا نصباً) و جرّاً كما تقدّم، و رفعاً (إذا ما نكّرا) أي قطع عن الإضافة لفظاً و نيّة (قبلاً و ما من بعده) و قبله (قد ذكرنا) و شمل ذلك «عل» .....

(و فهم من ذكر المصنّف لها جواز إضافتها لفظاً و به) أي بجواز إضافتها لفظاً (صرّح الجوهريّ<sup>١</sup>) في كتاب صحاح اللغة قال فيه: "يقال: «أتيته من عل الدار» بكسر اللام «أي» «من عال»<sup>٢</sup> (و خالفه) أي خالف الجوهريّ (ابن أبي الرّبيع<sup>٣</sup>) فقال: إنّها لاتستعمل مضافة.

و «عل» في الأصل «علي» أو «علو» حذف لامها نحو: «يد» و «دم». قال الرضيّ<sup>٤</sup>: "إذا بنيت «عل» على الضمّ حذف اللام أي الياء نسياً منسياً، إذ لو قلت «عَلِيّ» استثقلت الضمّة على الياء و لو حذفتها و قلت «عَلِي» لم يتبيّن كونها مبنية على الضمّ كأخواتها و أمّا نحو «يا قاضي» فاطراد الضمّ في المنادى المعرفة المفرد يرشد إليه<sup>٥</sup> انتهى.

و قال بعض آخر: إنّ أصلها «علو» حذفت الواو اعتباطاً و أجري الإعراب و البناء على عينها التي هي اللام.

(و أعربوا نصباً و جرّاً كما تقدّم و رفعاً إذا ما نكّرا أي قطع عن الإضافة لفظاً و نيّة «قبلاً» و ما من بعده) إلى «عل» (و) ما قبله يعني «لذن» و «مع» و «غير» (قد ذكر و شمل ذلك) أي شمل هذا «عل» فيلزم على هذا جواز إعرابها نصباً و جرّاً.

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٦٨.

٢. الصحاح: ٦/٢٤٣٥.

٣. عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله، ابن أبي الرّبيع الإشبيلي (م ٦٨٨ ق) من أهل إشبيلية بالأندلس انتقل لما استولى عليها الفرنج إلى سبتة (Ceuta) من كتبه «شرح كتاب سيبويه» و «شرح الجمل» و «الإفصاح في شرح الإيضاح» و «المللخص» و «القوانين النحوية» كلّها في النحو. الأعلام: ١٩١/٤.

٤. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٦.

٥. شرح الرضي على الكافية: ٣/١٦٩ - ١٧٠.

و به صرح بعضهم لكن قال ابن هشام: ما أظنّ نصبها موجوداً. ثم هو على الظرفية في قبل و ما بعده إلا حسب فعلية الحالية، و ذكر المصنّف أنّ أسماء الجهات ما عدا فوق و تحت تتصرف تصرفاً متوسطاً، و أنّ دون تتصرف تصرفاً نادراً. (و ما يلي المضاف) أي المضاف إليه (يأتي خلفاً عنه) أي عن المضاف في (الإعراب) و التذكير و التانيث و غيرها (إذا ما حذف) نحو: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ أي أمر ربك .....

(و به) أي بشمول هذا الحكم «عل» (صرح بعضهم) فقال بجواز نصبها و جرّها، (لكن قال ابن هشام<sup>١</sup>: ما أظنّ نصبها موجوداً) و كذا قال في جواز إضافتها.  
(ثم هو) أي النصب (على الظرفية في «قبل» و ما بعده إلا «حسب» فعلية الحالية و) لكن (ذكر المصنّف أنّ أسماء الجهات) الستّ (ما عدا «فوق» و «تحت» تتصرف تصرفاً متوسطاً) فعلى هذا يمكن أن يكون نصبها على غير الظرفية (و أنّ «دون» تتصرف تصرفاً نادراً) فهي أيضاً يمكن أن تنصب على غير الظرفية.

### نيابة المضاف إليه عن المضاف

(و ما يلي المضاف) أي ما يقع بعد المضاف (أي المضاف إليه يأتي خلفاً عنه أي عن المضاف في الإعراب) فيعرب المضاف إليه بإعراب المضاف (و) في (التذكير) فيجري على المضاف إليه المؤنث أحكام المذكر (و) في (التانيث) فيجري على المضاف إليه المذكر أحكام المؤنث (و) غيرها) أي في الأفراد والتثنية والجمع و ذي العقلية والتذكير و غير ذلك من الأمور التي يحكم عليها العقل والذوق السليم.

و هذه الخلافة (إذا ما حذف) المضاف (نحو: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾<sup>٢</sup>) مثال لخلافة المضاف إليه عن المضاف في الرفع، لأنّ المضاف المحذوف كان فاعلاً (أي «أمر ربك») أو «عذاب ربك»

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٥.

٢. الفجر: ٢٢.

﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ﴾ أي بدل شكر رزقكم.

يسقون من ورد البريص عليهم بردى يصفق بالرحيق السلسل  
أي ماء بردى و هو نهر بدمشق. «و المسك من أردادها نافحة» أي رائحته،

أو «رسول ربك» والتقدير الأخير أحسن، لأن الداعي إلى تقدير المضاف أن نسبة المجيء إلى الله تعالى مستحيلة، لأنه من عوارض الأجسام و هو منزّه عن ذلك و الأمر والعذاب من المعاني لا يتصفان بالمجيء إلا مجازاً. و نحو: ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ﴾<sup>١</sup> مثال لخلافة المضاف إليه عن المضاف في النصب، لأن المضاف المحذوف كان معقولاً لـ «تجعلون» و في هذا المثال مضافان حذف كل واحد منهما تدريجياً (أي «بدل شكر رزقكم») فحذف «البدل» و خلف عنه «الشكر» في النصب ثم حذف «الشكر» و خلف عنه «رزقكم».

أمّا خلافة المضاف إليه عن المضاف في الجرّ فغير معقول، لكونها تحصيلاً للحاصل؛ و نحو:

(يسقون من ورد البريص عليهم بردى يصفق بالرحيل السلسل)<sup>٢</sup>

مثال لخلافة المضاف إليه المؤنث عن المضاف المذكر في التذكير، إذ «بردى» مؤنث عاد عليه الضمير المذكر المستتر في «يصفق» (أي «ماء بردى» و هو) أي «بردى» (نهر بدمشق) و ألفه للتأنيث.

و نحو: («والمسك من أردادها نافحة»<sup>٣</sup>) مثال لخلافة المضاف إليه المذكر عن المضاف المؤنث في التأنيث، إذ «المسك» مذكر عاد عليه ضمير المؤنث المستتر في «نافحة» (أي «رائحة» المسك).

١. الواقعة: ٨٢.

٢. لحسان بن ثابت؛ انظر: الشعر و الشعراء: ٢٩٦/١.

٣. بلا نسبة.

«إِنَّ هَذِينَ حَرَامٌ عَلَى ذِكُورِ أُمَّتِي» أَي إِسْتِعْمَالُهُمَا، ﴿تِلْكَ الْقُرَى أَهْلَكُنَّاهُمْ﴾ أَي أَهْلَهَا «تَفَرَّقُوا أَيَادِي سِيبَا» أَي مِثْلَهَا.

و نحو: («إِنَّ هَذِينَ حَرَامٌ عَلَى ذِكُورِ أُمَّتِي»<sup>١</sup>) مثال لخلافة المضاف إليه التثنية عن المضاف المفرد في الأفراد ولذا عاد إلى «هذين» الضمير المفرد المستتر في «حرام» (أي) «إِنَّ (استعمالها) - أَي الذهب والحري - حرام على ذكور أمتي». (و) نحو: ﴿تِلْكَ الْقُرَى أَهْلَكُنَّاهُمْ﴾<sup>٢</sup> يمكن أن يجعل مثلاً لخلافة المضاف إليه غير العاقل عن المضاف العاقل في ذي العقليّة بدليل عود ضمير جمع المذكّر المختصّ بذوي العقول إلى «تلك القرى» وهي من غير ذوي العقول وذلك لخلافتها عن «الأهل» وهم من ذوي العقول. ويمكن أن يكون مثلاً لخلافة المضاف إليه المفرد عن المضاف الجمع في الجمعيّة بدليل عود ضمير الجمع إلى «تلك» وهو مفرد ويمكن فيه اعتبارات أخرى ظاهرة لا حاجة إلى بيانها (أي «أهلها») التقدير «أهل تلك القرى» فالمضاف إليه الذي خلف عن المضاف هو «تلك».

و نحو: («تَفَرَّقُوا أَيَادِي سِيبَا») مثال لخلافة المضاف إليه المعرفة عن المضاف النكرة وهو «مثل» في التنكير، لأنّه لا يتعرّف بالإضافة فوق «أَيَادِي سِيبَا» وهو معرفة حالاً للضمير في «تَفَرَّقُوا» لخلافته عن «مثل» (أي «مثلها») أي «مثل أَيَادِي سِيبَا». وقد ذكرنا هذا التوجيه في شرحنا على الصمدية في باب «لا» التي لنفي الجنس في قولهم، «قضية لا أبا حسن لها» فراجع حتى يتضح لك المرام في المقام<sup>٣</sup>.

ولا يعقل خلافة المضاف إليه المعرفة عن المضاف النكرة في التنكير، إذ لا يعقل كون المضاف نكرة مع المضاف إليه المعرفة إلّا في الإضافة اللفظية والكلام ليس فيها.

١. مصنّف ابن أبي شيبة: ١٥٢/٥

٢. الكهف: ٥٩.

٣. الكلام المفيد: ٩١.

و يشترط في هذه الخلافة أن لا يكون المضاف إليه جملة و إلا يمتنع حذف المضاف حينئذ، لأنّ المضاف إليه لا يقبل الإعراب و لا سائر ما فيه الخلافة، فتأمل.

والمضاف المحذوف قد يجعل نسياً منسياً بحيث لا يراعى في الكلام و لا يلتفت إليه أبداً بأن لا يعود إليه ضمير ولا يجري عليه حكم من أحكامه كقوله تعالى: ﴿وَسئَلِ الْقَرْيَةَ﴾<sup>١</sup> فإنه جعل «الأهل» المحذوف مطروحاً غير ملتفت إليه أصلاً لا يعود الضمير إليه و لا بحكم آخر من أحكامه، اللهم إلا أن يقال: إنّ السؤال المذكور في الآية من أحكامه، لأنه من أحكام ذوي العقول لا غيرهم.

و قد لا يجعل المضاف المحذوف نسياً منسياً بل يلتفت إليه في الكلام و يعتبر فيه حكم من أحكامه نحو قوله تعالى: ﴿أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لَمَجِيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ﴾<sup>٢</sup> أي «كذي ظلمات» بالإفراد فحذف المضاف والتفت إليه فذكر الضمير في «يغشاه» و لو كان مطروحاً لقال: «يغشاها».

و اجتمع الأمران في قوله تعالى: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا نِيَاباً أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾<sup>٣</sup> والتقدير و «كم من أهل قرية» و لم يلتفت إلى «أهل» أولاً فقال: «أهلكناها»، ثم التفت إليه ثانياً فأعاد ضمير الجمع إلى «أهل» و قال: «أو هم قائلون».

و هاهنا نكتة لابدّ من التنبيه عليها و هي أنّ هذه الخلافة يطلق عليها المجاز، قال في المطول: "اعلم أنّ الكلمة كما توصف بالمجاز لنقلها عن معناها الأصليّ كذلك توصف به أيضاً، لنقلها عن إعرابها الأصليّ إلى غيره، و ظاهر عبارة المفتاح أنّ الموصوف بهذا النوع من المجاز هو الإعراب و هذا ظاهر في الحذف كالنصب في «القرية» و الرفع في «ربك»، لأنه قد نقل عن محلّه أعني المضاف و أمّا في المجاز بالزيادة فلا يتحقق ذلك الانتقال فيه. و قد صرح بأنّ الجرّ في

١. يوسف: ٨٢.

٢. النور: ٤٠.

٣. الأعراف: ٤.

«ليس كمثله» مجاز والمقصود في فنّ البيان هو المجاز بالمعنى الأول لكنّه - أي الخطيب - حاول التنبيه على الثاني اقتداءً بالسلف واجتذاباً بضبع السامع عن الزلق عند اتصاف الكلمة بالمجاز بهذا الاعتبار فقال - أي الخطيب - : و قد يطلق المجاز على كلمة تغيّر حكم إعرابها، والظاهر أنّ إضافة الحكم إلى الإعراب للبيان و به يشعر لفظ المفتاح أي تغيّر إعرابها من نوع إلى آخر بحذف لفظ أو زيادة لفظ، فالأول كقوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾<sup>١</sup> ﴿وَسئِلِ الْقَرْيَةَ﴾<sup>٢</sup> والثاني مثل قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾<sup>٣</sup> أي «جاء أمر ربك» لاستحالة مجيء الرب، و «اسأل أهل القرية» للقطع بأنّ المقصود سؤال أهل القرية و إن كان الله قادراً على إنطاق الجدران أيضاً. قال الشيخ عبد القاهر: إنّ الحكم بالحذف هاهنا لأمر يرجع إلى غرض المتكلم حتى لو وقع في غير هذا المقام لم يقطع بالحذف لجواز أن يكون كلام رجل مرّ بقرية قد خربت و باد أهلها فأراد أن يقول لصاحبه واعظاً و مذكراً أو لنفسه متّعظاً و معتبراً: «اسأل القرية عن أهلها و قل لها ما صنعوا» كما يقال: «سل الأرض من شقّ أنهارك و غرس أشجارك و جنى أثارك» فالحكم الأصلي لـ «ربك» و «القرية» هو الجرّ و قد تغيّر في الأولى إلى الرفع و في الثانية إلى النصب بسبب حذف المضاف ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾<sup>٤</sup> فالحكم الأصلي لـ «مثله» هو النصب، لأنّه خبر «ليس» و قد تغيّر إلى الجرّ بسبب زيادة الكاف، - إلى أن قال - و قال صاحب المفتاح: و رأيي في هذ النوع أن يعدّ ملحقاً بالمجاز و مشبهاً به لاشتراكهما في التعدي عن الأصل إلى غير الأصل لا أن يعدّ مجازاً<sup>٥</sup>.

١. الفجر: ٢٢.

٢. يوسف: ٨٢.

٣. الشورى: ١١.

٤. الشورى: ١١.

٥. المطول: ٤٠٥ - ٤٠٧. مع تغيير يسير.

(و ربما جزوا) المضاف إليه (الذي أبقوا كما قد كان قبل حذف ما تقدّم) و هو المضاف (لكن) لا مطلقاً بل (بشرط أن يكون ما حذف مماثلاً) في اللفظ و المعنى (لما عليه قد عطف) أو مقابلاً له. فالأوّل نحو:

أكلَ امرئٌ تحسّين امرأً و نار توقّد بالليل ناراً

و قال فيه أيضاً: "قال الشيخ في دلائل الإعجاز: لم ترد أي الخنساء بالإقبال و الإدبار في قولها في وصف الناقّة: «إنّما هي إقبال و إدبار» غير معناهما حتى يكون المجاز في الكلمة، و إنّما المجاز في أن جعلتها لكثرة ما تقبل و تدبر كأنّها تجسّمت من الإقبال و الإدبار و ليس أيضاً على حذف المضاف و إقامة المضاف إليه مقامه و إن كانوا يذكرونه منه، إذ لو قلنا أريد إنّما هي ذات إقبال و إدبار أفسدنا الشعر على أنفسنا و خرجنا إلى شيء مغسول و كلام عاميّ مرزول لا مساغ له عند من هو صحيح الذوق و المعرفة للمعاني. و معنى تقدير المضاف فيه أنّه لو كان الكلام قد جيء على ظاهره و لم يقصد المبالغة المذكورة لكان حقّه أن يجاء بلفظ الذات لا أنّه مراد" انتهى ما في المطول و هو شامل لنكات دقيقة مفيدة لأهل التحقيق والدقّة و الله الموفّق و هو المستعان.

(و ربّما جزوا المضاف إليه الذي أبقوا كما قد كان قبل حذف ما تقدّم و هو المضاف لكن لا مطلقاً بل بشرط) أحد أمرين:

الأوّل: (أن يكون ما حذف) أي المضاف المحذوف (مماثلاً في اللفظ و المعنى لما) أي لمضاف مذكور (عليه قد عطف) هذا المضاف المحذوف.

الثاني: (أو) يكون المضاف المحذوف (مقابلاً له) أي لما عليه قد عطف.

فالأوّل نحو:

(أكلَ امرئٌ تحسّين امرأً و نار توقّد بالليل ناراً<sup>٢</sup>)

١. المطول: ٥٦، مع تغيير يسير.

٢. لأبي داود؛ انظر: الكتاب لسبويه: ٦٦/١.



و الثاني: كقراءة بعضهم ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾ أي باقي الآخرة كذا قدره ابن أبي الربيع. (و يحذف الثاني فيبقى الأوّل) .....

فأبقي «نار» على جرّه مع أنّه مضاف إليه «كلّ» محذوفة معطوفة على مماثله و هو «كلّ» المذكورة أي «و كلّ نار» و إنّما جعل «نار» مجروراً لـ «كلّ» محذوفة و لم يجعل مجروراً بالعطف على «امرئ» الأوّل لئلا يلزم العطف على معمولي عاملين مختلفين، لأنّ «امرئ» الأوّل معمول لـ «كلّ» و «امرئ» الثاني معمول لـ «تحسين» على أنّه مفعوله الثاني، و مفعوله الأوّل «كلّ امرئ»، قدّم عليه لدخول الهزمة عليه، فلو عطف «نار» الأوّل المجرور على «امرئ» الأوّل و عطف «نار» الثاني على «امرئ» الثاني لزم أن يعطف بحرف واحد شيئان على معمولي عاملين مختلفين، و ذلك لا يجوز، لأنّ حرف العطف نائب عن العامل و عامل واحد لا يعمل جرّاً و نصباً و لا يقوى أن ينوب عن عاملين.

(و الثاني كقراءة بعضهم: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾<sup>١</sup>) بجرّ «الآخرة»<sup>٢</sup> على حذف مضاف مقابل للمضاف المذكور (أي «باقي الآخرة») و مقابلة «الباقي» و «العرض» الزائل معلومة لا تحتاج إلى البيان (كذا قدره ابن أبي الربيع)<sup>٣</sup>.

### حذف المضاف إليه

(و يحذف الثاني) أي المضاف إليه (فيبقى الأوّل) أي المضاف على حالة من ثلاث حالات:

١. الأنفال: ٦٧.

٢. الكشاف: ٢/ ٢٣٧.

٣. مضت ترجمته في الصفحة: ٣٥١.

بلا تنوين (كحاله إذا به يتصل بشرط عطف) على هذا المضاف (و إضافة) لهذا المعطوف (إلى مثل الذي له أضفت الأؤلا) كقولهم: «قطع الله يد و رجل من قالها» أي يد من قالها، و رجل من قالها.

الأولى: أن يبقى على ما كان يستحقه من إعراب و تنوين أو بناء نحو: «مِن قَبْلُ وَ مِن بَعْدِ»<sup>١</sup> و أخواتها من الظروف المقطوعة عن الإضافة و قد تقدّم مفصلاً<sup>٢</sup>.

الثانية: أن يبقى على إعرابه ويتّون عوضاً عن المضاف إليه المحذوف نحو: «وَ كَلَّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأُمْتَالَ»<sup>٣</sup> و نحو: «فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ»<sup>٤</sup> و قد تقدّم أيضاً<sup>٥</sup>.

والثالثة: و هو المقصود هاهنا أن يبقى (بلا تنوين كحاله إذا به يتصل) أي يعرب بلا تنوين كما كان كذلك عند ذكر المضاف إليه لكن لا مطلقاً بل (بشرط عطف على هذا المضاف) الذي يبقى (و إضافة لهذا المعطوف على هذا المضاف) الباقي (إلى مثل الذي له أضفت الأؤلا كقولهم: «قطع الله يد و رجل من قالها») فحذف ما أضيف إليه «يد» و هو «من قالها» و عطف «رجل» على «يد» و أضيف «رجل» إلى مماثل ما أضيف إليه «يد» و هو «من قالها» (أي «يد من قالها و رجل من قالها»).

و هذه المسألة شبيهة بباب التنازع و لذا قال بعضهم: إنّ المحذوف من الثاني لا من الأول<sup>٦</sup> و بعضهم كالشارح قال: إنّ المحذوف من الأول لا الثاني.

١. الروم: ٤.

٢. الصفحة: ٣٤٣.

٣. الفرقان: ٣٩.

٤. البقرة: ٢٥٣.

٥. الصفحة: ٣١٨.

٦. شرح الأشموني: ١٧٩/٢.

و قد يأتي ذلك من غير عطف كما حكى الكسائي من قولهم: «أ فوق تنام أم أسفل». (فصل مضاف) بالنصب، مفعول أجز.

وقال بعضهم<sup>١</sup>: إنّ الاسمين مضافان إلى «من قالها»، فلا حذف في الكلام لا من الأول و لا من الثاني و هذا نظير ما سيأتي<sup>٢</sup> في فصل أحكام توابع المنادى في قوله:  
في نحو «سعد سعد الأوس» ينتصب      ثان و ضمّ و افتتح أولاً نصب  
فيجري جميع الأقوال في الإضافة هناك هاهنا فراجع.  
(و قد يأتي ذلك) أي بقاء المضاف إليه (من غير عطف) على المضاف (كما حكى الكسائي<sup>٣</sup>  
من قولهم: «أ فوق تنام أم أسفل»)، و قد تقدّم آنفاً<sup>٤</sup> أنّ الشاهد في كلا الطرفين.

### الفصل بين المضاف و المضاف إليه

(فصل مضاف) لفظ «فصل» (بالنصب مفعول) مقدّم، عامله («أجز») في آخر البيت (شبه فعل صفة) و موصوفه («مضاف») الذي أضيف إليه لفظ «فصل» و المراد من «شبه فعل» ما يكون فيه معنى الفعل (أي مصدر و اسم فاعل، ما نصب ذلك المضاف عن المضاف إليه) متعلّق بـ «فصل» و «ما» في «ما نصب» (فاعل «فصل»، «مفعولاً» تمييز) للنسبة في «نصب» (أو ظرفاً) أيضاً تميّز لا حالان كما زعم خالد (أجز).

١. قاله الفراء؛ المصدر السابق.

٢. الجزء الثالث، الصفحة: ٢٦٣.

٣. تقدّمت ترجمته في الجزء الأول، الصفحة: ١٨.

٤. الصفحة: ٣٥٠.

المعنى: أجز أن يفصل الذي نصبه المضاف على المفعولية أو الظرفية بينه و بين المضاف إليه كقراءة ابن عامر ﴿قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءَهُمْ﴾، و قول بعضهم: «ترك يوماً نفسك و هواها سعي في رداها» و قوله تعالى: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفاً وَعَدَهُ رُسُلَهُ﴾.

و حاصل (المعنى) آتة (أجز أن يفصل) المعمول (الذي نصبه المضاف على المفعولية أو الظرفية بينه) أي بين المضاف (و بين المضاف إليه) و المضاف مصدر أو اسم فاعل و ذكر الشارح للمسألة خمسة أمثلة:

الأول: أن يكون المضاف المفصول عن المضاف إليه مصدرًا والفاصل مفعولاً للمضاف (كقراءة ابن عامر: ﴿قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءَهُمْ﴾<sup>١</sup> ينصب «أولاد» و جرّ «شركاء»<sup>٢</sup> فانفصل المضاف و هو «قتل» عن المضاف إليه و هو «شركاء» والفاصل «أولاد» و هو مفعول لـ «قتل» و إضافة «قتل» إلى «شركاء» من إضافة المصدر إلى الفاعل.

(و) الثاني أن يكون المضاف المفصول عن المضاف إليه أيضاً مصدرًا ولكن المعمول ظرف نحو: (قول بعضهم: «ترك يوماً نفسك و هواها سعي في رداها») بجرّ «نفسك» بإضافة «ترك» إليه ف «ترك» مصدر مضاف و «نفسك» مضاف إليه و الفاصل بينهما «يوماً» و هو ظرف للمضاف.

(و) الثالث: أن يكون المضاف اسم فاعل و المضاف إليه مفعولاً للمضاف نحو: (قوله تعالى: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفاً وَعَدَهُ رُسُلَهُ﴾)<sup>٣</sup> ينصب «وعده» و جرّ «رسله»، فانفصل المتضايقين بـ «وعده» و هو مفعول ثان لـ «مخلف» و المفعول الأول «رسله» المضاف إليه.

١. مضت ترجمته في الصفحة: ٣٩.

٢. الأنعام: ١٣٧.

٣. الكشاف: ٧٠/٢.

٤. إبراهيم: ٤٧.

وقوله ﷺ: «هل أنتم تاركو لي صاحبي» وقال الشاعر: «كناحت يوماً صخرة بعسيل» (و لم يعب فصل يمين)، حكى الكسائي «هذا غلام والله زيد» (و اضطراراً وجداء) الفصل (بأجنبي) من المضاف كقوله:

والرابع: كالثالث إلا أنّ الفاصل شبه ظرف معمول للمضاف (و) هو (قوله ﷺ): «هل أنتم تاركو لي صاحبي»<sup>١</sup> ف «تاركو» اسم فاعل مضاف إلى «صاحب» و هو مفعول «تاركو» والفاصل شبه ظرف معمول للمضاف و هو «لي».

والخامس: كالثالث والرابع إلا أنّ الفاصل ظرف معمول للمضاف (و) هو (قول الشاعر: «كناحت يوماً صخرة بعسيل»<sup>٢</sup>) بجرّ «صخرة» فالفاصل بين المتضامين «يوماً» و هو ظرف معمول للمضاف.

(و لم يعب فصل يمين) بين المتضامين، سواء كان المضاف شبه فعل أم لا (حكى الكسائي<sup>٣</sup> «هذا غلام والله زيد») بجرّ «زيد» بإضافة «غلام» إليه و فصل بينهما بالقسم و ذلك، لأنّه لكثرة دوره في الكلام لا يعدّ فصلاً.

والفصل بجميع ما تقدّم من الفواصل يكون جائزاً في السعة بلا ضرورة شعريّة داعية إلى الفصل. (و اضطراراً وجد الفصل بأجنبي من المضاف) المراد من «الأجنبي» في المقام ما كان معمولاً لغير المضاف لا الأجنبي بالمعنى الذي يذكر في بيان الفرق بين الصفة المشبهة و اسم الفاعل، فإنّه لا معنى له في هذا المقام صرّح بذلك ابن هشام<sup>٤</sup> و غيره، فلا يصحّ قول الشارح في مقام الاستشهاد (كقوله:

١. صحيح البخاري: ٥ / ٥. حديث من أكاذيب العامة.

٢. بلا نسبة.

٣. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١٨.

٤. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٥.

ما إن وجدنا للهوى من طبّ ولا عدمننا قهر وجد صبّ

ما إن وجدنا للهوى من طبّ ولا عدمننا قهر وجد صبّ<sup>١</sup>

إذ «الوجد» الفاصل بين المتضايين في البيت فاعل للمضاف أعني «القهر» كما صرح به أيضاً ابن هشام وغيره.

ولا نغتر بما قاله بعض المحققين من المحشّين من أنّ «الوجد» فاعل للمضاف إليه أعني «الصبّ» ثم استشكل على نفسه بلزوم تقديم الفاعل على عامله، فأجاب عن ذلك بأنّه جائز في الضرورة، فإنّ كلّ ذلك كلام فارغ سيّما القول بجواز تقديم الفاعل في الضرورة، لأنّ تقديم الفاعل ممتنع مطلقاً كما تقدّم في باب الفاعل عند قول الناظم:

وبعد فعل فاعل فإنّ ظهر فهو وإلّا فضمير استتر

حيث قال الشارح: "وهي أعني البعدية مرتبته، فلا يتقدّم الفعل، لأنّه كالجزء منه" انتهى. وقرّره المحقّق المحشّي بقوله: "أي تلك البعدية بحسب الرتبة لا بحسب اللفظ فقط و ذلك لأنّه معمول ومرتبة المعمول هو التأخّر عن العامل" قال التفتازاني<sup>٣</sup>: "تقديم الفاعل حال كونه فاعلاً ممتنع بالاتفاق"<sup>٤</sup>.

والحاصل أنّ جعل قول الشاعر، «ما إن وجدنا» إلخ مثلاً للفصل بالأجنبيّ خطأ صدر من الشارح وقلّده في ذلك من دون تحقيق المحقّق المحشّي فظنّه من أمثلة الفصل بالأجنبيّ ثمّ بنى والشجرة تنبئ عن الثمرة، فالتحقيق أنّ هذا البيت ليس من أمثلة الفصل بالأجنبيّ بل هو قسم برأسه وقع الفصل فيه بفاعل المضاف.

١. بلا نسبة.

٢. الصفحة: ٦.

٣. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٨.

٤. المطول: ١١٧.

و قوله:

أنجب أيّام والداه به إذ نجلاه فنعم ما نجلا

و قوله: «تسقي امتياحا ندى المسواك ريقتها»

و وجه عدم جواز هذا القسم أعني الفصل بالفاعل إلّا في الضرورة أنّ ما يقع به الفصل في السعة يشترط فيه أن يكون فضلة حتى يمكن تنزيل وجوده كالعدم، لأنّ المضاف إليه منزل من المضاف منزلة جزئه، لأنّه واقع موقع تنوينه فكما لا يفصل بين أجزاء الاسم لا يفصل بينه وبين ما نزل منزلة الجزء منه و في البيت أعني «ما إن وجدنا» إلخ هذا الشرط مفقود، لأنّ «الوجد» فاعل لـ «القههر»، فلذا لا يجوز إلّا في الضرورة و حاصل المعنى: و «لا عدنا فهو وجد صبّ و إن الوجد غالب على الصبّ دائماً» و «الصبّ» العاشق<sup>١</sup>.

إذا عرفت ذلك فاعلم أنّ الأجنبيّ أي ما كان معمولاً لغير المضاف و إن كان عاملهما واحداً على ثلاثة أقسام:

الأوّل: ما كان فاعلاً (و) هو نحو: قوله:

أنجب أيّام والداه به إذ نجلاه فنعم ما نجلا<sup>٢</sup>

ف «أنجب» فعل ماض و «والداه» فاعله و «به» متعلّق بـ «أنجب» و «أيّام» ظرف زمان متعلّق بـ «أنجب» و هو مضاف و «إذ» مضاف إليه و «والده» فاصل بين المضاف و المضاف إليه و هو أجنبيّ عن المضاف، لأنّ الفاصل و المضاف كليهما معمولان لـ «أنجب» أي «أنجب والداه به أيّام إذ نجلاه».

الثاني: ما كان مفعولاً (و) هو نحو (قوله: «تسقي امتياحاً ندى المسواك ريقتها»<sup>٣</sup>) ف «تسقي» مضارع «سقى» متعدّد لاثنين و فاعله مستتر فيه يرجع إلى المحبوبة و «ندى» مفعوله

١. العين: ٧/ ٩٠.

٢. للأعشى؛ انظر: أوضح المسالك: ٣/ ١٥٧.

٣. لجرى؛ انظر: شرح التصريح: ١/ ٧٣٥.

و قوله: «كما خطّ الكتاب بكفّ يوما يهوديّ» (أو بنعت) نحو: «من ابن أبي شيخ الأباطح طالب»

الأوّل وهو مضاف و «ريقتها» مضاف إليه و «المسواك» مفعوله الثاني، فصل به بين المتضايين أي «تسقي ندى ريقها المسواك» و «المسواك» أجنبيّ عن «ندى» ليس معمولاً له و إن كان عاملها واحداً و هو «تسقي» و في كون «ندى» المفعول الأوّل مع كون «تسقي» من باب «أعطيت» تأمل، فتأمل.

والثالث: ما كان ظرفاً (و) هو (قوله):

كما خطّ الكتاب بكفّ يوماً يهوديّ يقارب أو يزيل<sup>١</sup>

فأضيف «الكفّ» إلى «يهوديّ» و فصل بينهما بالظرف أعني «يوماً» و هو أجنبيّ عن المضاف، لأنّه ليس معمولاً له، لأنّه متعلّق بـ «خطّ» و إنّما خصّ «اليهوديّ»، لأنّهم كانوا أهل الخطّ والكتابة في زمان الشاعر، و «يزيل» بمعنى «يفصل» يشبه الشاعر ما بقي متاثراً من آثار الديار هنا و هناك بكتابة اليهوديّ حيث يجعل بعضها قريباً متصلاً و بعضها بعيداً منفصلاً. (أو بنعت) عطف على «بأجنبيّ» (نحو: «من ابن أبي شيخ الأباطح طالب»<sup>٢</sup>) ففصل بين المتضايين أعني «أبي» و «طالب» بنعت المضاف و هو «شيخ الأباطح» أي «من ابن أبي طالب شيخ الأباطح».

هذا، ولكن لا يذهب عليك أنّ المثال غير مطابق للممثل، لأنّ «شيخ الأباطح» ليس نعتاً للمضاف فقط بل هو نعت لمجموع المتضايين، لأنّ المنعوت كنية و هو من قسم العلم لا يدلّ أحد جزئيه على شيء، نعم نعته تابع لجزئه الأوّل في الأحكام و هذا ليس مناقشة بل بيان لكون المثال غلطاً محضاً فيطلب للممثل مثال آخر و لعلّه لهذا الإشكال لم يقيّد الشارح النعت في النظم بكونه نعتاً للمضاف، فتأمل.

١. لأبي حية النميري؛ انظر: شرح التصريح: ٧٣٦/١.

٢. قاله معاوية بن أبي سفيان لعنة الله عليها؛ المصدر السابق: ٧٣٧/١.



(أو ندا) مثل له في شرح الكافية بقوله:

كأنّ برذون أبا عصام      زيد حمار دقّ باللجام

و يمكن أن يكون على لغة إجراء أب بالألف على كلّ حال و زيد بدل منه أو عطف بيان  
قاله ابن هشام.

(فائدة) قال في حاشية التصريح: "«أبو طالب» كنية، لأنّ اسمه عليّ «عبد مناف» وقيل:  
اسمه كنيته قاله النووي في تهذيب الأسماء واللغات في ترجمة الإمام علي عليّ " انتهى. و قال  
بعض أهل الأنساب: اسمه عليّ عمران.<sup>١</sup>

(أو نداء) أيضاً عطف على «بأجنبيّ» و (مثل) المصنّف (له في شرح الكافية<sup>٢</sup> بقوله:

كأنّ برذون أبا عصام      زيد حمار دقّ باللجام)<sup>٣</sup>

فأضيف «برذون» إلى «زيد» و فصل بينهما بالمتادى أعني «أبا عصام» أي «كأنّ برذون زيد  
حمار يا أبا عصام».

(و يحتمل أن يكون) «أبا عصام» هو المضاف إليه لـ «برذون» (على لغة إجراء «أب» بالألف  
على كلّ حال) كما تقدّم<sup>٤</sup> في باب أقسام الإعراب بالنيابة في قوله: «و قصرها من نقصهنّ أشهر»  
(و الحال أنّ «زيد» بدل منه) أي من «أبا عصام» (أو عطف بيان) له (قاله) أي هذا الاحتمال  
(ابن هشام).<sup>٥</sup>

١. انظر: مرآة العقول: ٥/ ٢٣٥.

٢. شرح الكافية: ٢/ ٩٩٣.

٣. بلا نسبة.

٤. الجزء الأول، الصفحة: ١٠٥.

٥. تقدّمت ترجمته في الجزء الأول، الصفحة: ٣٥.

تتمّة: من الفواصل إمّا، قاله في الكافية و الفصل بما مغتفر كقوله:

هما خطّنا إمّا إيسار و منّة و إمّا دم و الموت بالحرّ أجدر

فصل: في المضاف إلى ياء المتكلم، الصحيح أنّه معرب .....

(تتمّة: من الفواصل) بين المتضافين لفظة («إمّا» قاله في الكافية<sup>١</sup> و الفصل بها مغتفر) يجوز

في السعة (كقوله:

هما خطّنا إمّا إيسار و منّة و إمّا دم و القتل بالحرّ أجدر)<sup>٢</sup>

فأضيف «خطّنا» إلى «إيسار» و فصل بينهما.

هذا ولكن قال في المغني في الباب الخامس: إنّ نوني الثنية والجمع يجذفان للضرورة فمثل

بهذا البيت ثمّ قال: "فيمن رواه برفع «إيسار» و «منّة» و أمّا من خفض فبالإضافة و فصل بين

المتضافين بـ «إمّا» فلم ينفك البيت عن ضرورة"<sup>٣</sup> انتهى.

### المضاف إلى ياء المتكلم

(فصل في) أحكام (المضاف إلى ياء المتكلم)

إنّما عقد المصنّف الفصل للاسم المضاف إلى ياء المتكلم غير الأسماء الستّة، أمّا الأسماء الستّة

المضافة إلى ياء المتكلم فلها أحكام خاصّة يشير إليها الشارح إجمالاً في آخر الباب تنميّاً للبحث و تكميلاً للفائدة.

وفي المضاف إلى ياء المتكلم خلاف و (الصحيح أنّه معرب) في الحالات الثلاث، فإنّه لما اشتغل

آخره بالكسرة لمناسبة الياء قبل دخول العامل امتنع دخول حركة أخرى عليه، سواء

١. شرح الكافية: ٢ / ٩٩٤.

٢. لتأبط شراء؛ انظر: شرح التصريح: ١ / ٧٣٤.

٣. مغني اللبيب: ٨٤٣.

خلافاً لابن الخشاب و الجرجاني في قولهما، إنه مبني لإضافته إلى غير متمكن لإعراب المضاف إلى الكاف و الهاء، و المثني المضاف إلى الياء. و لبعضهم في قوله: إنه ليس بمبني لعدم الشبه و لا معرب لعدم تغيير حركته. (آخر ما أضيف للياء أكسر إذا لم يك معتلاً) أو جارياً مجراه .....

توافقت الاولى أم تخالفت (خلافاً لابن الخشاب<sup>١</sup> و الجرجاني<sup>٢</sup> في قولهما: إنه مبني لإضافته إلى غير متمكن).

و إنّما خالفهما القوم لعدم أطراد قولهما في كلّ غير متمكن (لإعراب) الاسم (المضاف إلى الكاف و الهاء) مع أنّها أيضاً ضميران غير متمكنين (و) لعدم أطراد قولهما في كلّ مضاف إلى الياء لإعراب (المثني) و الجمع (المضاف إلى الياء).

(و) خلافاً لبعضهم في قوله<sup>٣</sup>: إنه ليس بمبني لعدم الشبه) الموجب للبناء (و لا معرب لعدم تغيير حركته) أي حركة آخره باختلاف العوامل و قد قالوا: إن المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل.

(آخر ما أضيف للياء أكسر) بمناسبة الياء (إذا لم يك معتلاً) أي إذا لم يكن منقوصاً و لا مقصوراً، (أو جارياً مجراه) أي المعتل، يعني لم يكن ثنية و لا جمع سلامة فإنّهما في المقام في حكم المعتل كما سيأتي عن قريب<sup>٤</sup>.

١. عبد الله بن أحمد، ابن الخشاب، أبو محمد (م ٥٦٧ ق) من أهل بغداد مولدا و وفاة، كان عارفاً بعلوم الدين، مطلعاً على شيء من الفلسفة و الحساب و الهندسة، و مستهتراً في حياته، متبدلاً في عيشه و ملبسه، كثير المزاح، و يتعمم بالعمامة حتى تسود و تنقطع. و وقف كتبه على أهل العلم قبيل وفاته. من تصانيفه «شرح مقدمة الوزيد ابن هبيرة» في النحو أربع مجلدات و «المرئجل في شرح الجمل للزجاجي». انظر: الأعلام: ٦٧/٤.

٢. تقدّمت ترجمته في الجزء الأول، الصفحة: ٩٤.

٣. قاله ابن جني؛ انظر: توضيح المقاصد: ٨٣٤/٢.

٤. الصفحة: ٣٧٠.

## كصاحبي و غلامي و ظبي و دلوي، و لك حينئذ في الياء الفتح و السكون .....

فما ليس معتلاً أو جارياً مجراه إما صحيح و هو عند النحاة ما ليس في آخره فقط حرف علة، لأنهم يبحثون عن آخر الكلمة بخلاف الصحيح عند الصرفيين، فإنه عندهم ما ليس أوله و لا وسطه و لا آخره حرف علة، لأنهم يبحثون عن مجموع بناء الكلمة صحة و اعتلالاً، و إما جار مجرى الصحيح و هو ما كان في آخره ياء أو واو ما قبلها ساكن.

و إنما كان هذا جارياً مجرى الصحيح، لأن حرف العلة بعد السكون لا يثقل عليها الحركة، لأن الحركة بعد السكون كالحركة بعد السكوت في الوقوع بعد استراحة اللسان و كما لا يثقل الحركة على حرف العلة بعد السكوت في ابتداء الكلام نحو «وعد» و «يسر» وكذلك لا يثقل الحركة عليه بعد السكون، فالمضاف الصحيح (ك «صاحبي» و «غلامي» و) المضاف الجاري مجرى الصحيح نحو: («ظبي» و «دلوي») فاكسر آخر كل واحد منهما. (و لك حينئذ في الياء) خمسة أوجه:

**الأول والثاني:** (الفتح والسكون) و قد اختلف في أنّ أيهما الأصل فقول: الأصل فيه السكون، لأنه مبنيّ والأصل في كل مبنيّ السكون كما تقدّم<sup>١</sup> في باب المعرب والمبنيّ في قوله:

و كل حرف مستحقّ للبنا والأصل في المبنيّ أن يسكننا

و قيل: الأصل فيه الفتح، إذ الأصل في الكلمة التي على حرف واحد هو الحركة لضرورة الابتداء بالساكن حقيقة كواو العطف أو حكماً كما فيها نحن فيه، فإن الياء لاستثقالها بالمضاف و تركيبها معه في حكم الابتداء و قد تقدّم بعض ذلك أيضاً في الباب المذكور في قوله:

و منه ذو فتح و ذو كسر و ضمّ «كأين» «أمس» «حيث» و الساكن «كم»

و حذفها لدلالة الكسر عليها نحو: «خليلي أملك مني» و فتح ما وليته، فتقلب ألفا نحو: «ثم آوي إلى أمّا» و حذف الألف و إبقاء الفتح نحو:  
و لست بمدرك ما فات مني بلهف و لا بليت و لا لو أني  
فإن يك معتلاً (كرام و قذي أو يك) مثني أو مجموعاً جمع سلامة (كابنين و زيدنين فذي

(و) الثالث: (حذفها) أي حذف الياء (لدلالة الكسر عليها) أي على الياء المحذوفة (نحو) قول الشاعر: («خليل أملك مني»<sup>١</sup>) بكسر اللام في «خليل» والأصل «خليلي» فحذف الياء و أبقى كسر ما قبلها للدلالة عليها.

والرابع: حذف الياء (و فتح ما وليته) أي فتح آخر المضاف الذي وقع الياء متصلاً به أي بالآخر (فتقلب) الياء (ألفاً نحو): «جاء غلاماً» و «رأيت غلاماً» و «مررت بغلاماً» و نحو: (ثم آوي إلى أمّا)<sup>٢</sup> أي «إلى أمي».

(و) الخامس: (حذف الألف) المنقلبة عن الياء (و إبقاء الفتح) للدلالة على الألف المحذوفة (نحو):

و لست بمدرك ما فات مني ب «لهف» و لا ب «ليت» و لا «لو أني»<sup>٣</sup>

بفتح فاء «لهف» و تاء «ليت» والأصل «لهفي» و «ليتي».

و قد ظهر من الأمثلة المذكورة أنّ هذه الوجوه الخمسة في المضاف إلى ياء المتكلم لا تختص بباب النداء و إن قال به بعضهم.

هذا كلّه صحيحاً أو جارياً مجراه، (فإن يك) ما يضاف إلى الياء (معتلاً)، سواء كان منقوصاً (ك «رام») أو مقصوراً (و) هو نحو: («قذا» أو يك) جارياً مجرى المعتل بأن يكون (مثني أو مجموعاً جمع سلامة) فالثنية (ك «ابنين» و) الجمع نحو: («زيدنين» فذي) المذكورات أي المعتل

١. لم أفق على قائله.

٢. لقعق بن جرموز العبشمي؛ المؤلف و المختلف: ٢٥٧.

٣. بلا نسبة.

جميعها الياء) المضاف إليها (بعد) بالضمّ (فتحتها) و سكون الياء التي في آخر المضاف (احتذئي) ثمّ في ذلك تفصيل (و) ذلك أنّه (تدغم الياء) التي في آخر المضاف (فيه) أي في الياء المضاف إليه نحو: «جاءني قاضي» و «رأيت قاضي و غلامي و زيدي» و «مررت بقاضي و غلامي و زيدي» (و الواو) تدغم فيه أيضا بعد قلبها ياءً .....

و ما يجري مجراه (جميعها الياء المضاف إليها بعد بالضمّ) أي بعد المضاف (فتحتها) أي فتح ياء المتكلم (و سكون الياء التي في آخر المضاف احتذئي).

حاصله أنّ فتح ياء المتكلم و سكون الياء التي في آخر المضاف اتبع و انتخب، أمّا فتح ياء المتكلم فلدفع التقاء الساكنين والفتحة أخفّ الحركات، و أمّا سكون الياء التي في آخر المضاف فللإدغام كما يذكر فيما بعد «ثمّ».

و لذا قال: (ثمّ في ذلك تفصيل و ذلك) التفصيل (أنّه تدغم الياء التي في آخر المضاف فيه أي في الياء مضاف إليه)، سواء كان المضاف مرفوعاً (نحو: «جائني قاضي») أمّا التثنية و الجمع في حالة الرفع فليس في آخرهما ياء فلذا لم يذكر لهما مثلاً للرفع أو كان المضاف منصوباً (و) هو نحو: («رأيت قاضي» و) نحو: «رأيت غلامي» (في) تثنية المنصوب (و) نحو: («رأيت زيدي») في جمع المنصوب، أو كان المضاف مجروراً (و) هو نحو: («مررت بقاضي و غلامي») في تثنية المجرور (و «زيدي») في جمع المجرور (و) إن كان في آخر المضاف (الواو) فهي (تدغم فيه) أي في ياء المتكلم (أيضاً بعد قلبها) أي الواو (ياء).

و اعلم أنّه ليس في المقام اسم مضاف إلى الياء إلا جمع المذكّر السالم والأسماء الستّة في حالة الرفع لما تقدّم<sup>١</sup> في مواضع النيابة عند قوله:

و رفعه ينوى كذا أيضاً يجز

والثاني منقوص و نصبه ظهر

نحو: «أودى بني» (و إن ما قبل واو ضمّ فأكسره يهن) و إن فتح سابقه فأبقه نحو: «هؤلاء مصطفي». (و ألفا سلم) نحو محياي و عصاي و غلاماي و سلامة الألف التي في المثني في لغة الجميع.

من أنه ليس في الأسماء المعربة اسم آخره واو قبلها ضمّ إلا الأسماء الستة في حالة الرفع و لذا لم يمثل الشارح في المقام إلا بجمع المذكر السالم (نحو: «أودى بني»<sup>١</sup>) ف «أودى» معناه «هلك» و «بني» فاعله و هو جمع «ابن» مضاف إلى ياء المتكلم أصله «بنوي» اجتمعت الواو والياء والسابق منها ساكن فقلبت الواو ياء ثم أدغمت الياء المنقلبة عن الواو في ياء المتكلم لاجتماع المثليين ثم كسر ما قبل الياء كما قال المصنّف: (و إن ما قبل واو) الجمع (ضمّ فأكسره يهن).

ظاهر هذا الكلام أنّ قلب الضمّة بالكسرة مؤخر عن قلب الواو ياء، لأنّ قلب الحركة معلول لقلب الواو والمعلول مؤخر عن العلة.

وقال بعضهم: إنه مقدّم على قلب الواو ياء، لأنّ قلب الحركة أضعف من قلب الحرف، فلا يحسن الإقدام على قلب الأقوى قبل قلب الأضعف.

(و إن فتح سابقه) أي سابق الواو (فأبقه) أي فأبقى الفتح بحاله و لا تقلبه كسرة ليدلّ الفتح على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين (نحو: «هؤلاء مصطفي») جمع اسم المفعول أصله «مصطفاوي» حذفت الألف لالتقاء الساكنين ثم فعل ما ذكر.

(و) إن كان آخر المضاف إلى ياء المتكلم (ألفاً) فأبقه أي (سلم) الألف (نحو: «محياي» و «عصاي» و «غلاماي» و سلامة الألف التي في المثني) في حالة الإضافة إلى ياء المتكلم (في لغة الجميع) حتّى في لغة هذيل.

(و) في التي (في المقصور عن هذيل انقلاباً ياء حسن) نحو: «سبقوا هوي». خاتمة: المستعمل في إضافة أب وأخ وحم وهن إلى الياء أي وأخي وحمي وهن، وأجاز المبرد أبي برد اللام، وفي فم في و قل فمي، وأجاز الفراء في .....

(و) لكن الألف (التي في المفرد (المقصور) فروي (عن) قبيلة (هذيل) أن (انقلابها) أي الألف (ياء حسن نحو) قول شاعرهم و هو أبو ذؤيب الهذلي: «سبقوا هوي»، بفتح الهاء والواو وتشديد الياء أصله «هواي»، فقلب الشاعر الألف ياء وأدغمها في ياء المتكلم. (خاتمة: يذكرها الشارح تكميلاً للبحث و تكميلاً للفائدة.

و اعلم (المستعمل في إضافة «أب» و «أخ» و «حم» و «هن» إلى الياء «أبي» و «أخي» و «حمي» و «هن») بلا ردّ لام الفعل المحذوف لجعله نسياً منسياً نظير «يدي» و «دمي». (و أجاز المبرد «أبي» برد اللام) و تمسك في ذلك بقول الشاعر:

قدر أحلك ذا المجاز و قد أرى      و أبي ما لك ذو المجاز بدار<sup>٣</sup>

و أجاب عن ذلك بعضهم بأن ذلك خلاف القياس و استعمال الفصحاء مع أنه يحتمل أن يكون المقسم به و الواو للقسام أي أبي جمع فأصله أبن، أضيف إلى الياء ففعل به ما فعل فيما تقدّم في الجمع المذكور، و المستعمل (في «فم» في) بحذف الميم و ردّ اللام و القلب و الادغام، (و قل) استعمال (فمي) بإبقاء الميم المعروض عن اللام عند قطعه عن الإضافة، (و أجاز الفراء في

١. خويلد بن خالد بن محرث، أبو ذؤيب، من بني هذيل بن مدركة، من مضر (م نحو ٢٧ ق) شاعر فحل، مخضرم، أدرك الجاهلية والإسلام و سكن المدينة، مات بمصر و قيل مات بإفريقية. أشهر شعره عينية رثى بها خمسة أبناء له أصيبوا بالطاعون في عام واحد، قال البغدادي: هو أشعر هذيل من غير مدافعة. الأعلام: ٣٢٥-٣٢٦.

٢. مضت ترجمته في الجزء الأول، الصفحة: ١٣٢.

٣. للمؤرج السلمي؛ انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٢/٢١٣.

٤. تقدّمت ترجمته في الجزء الأول، الصفحة: ١٦.



ذي ذي، و صحّحوها أنّها لا تضاف إلى مضمير أصلاً.

«ذي» أن يضاف إلى ياء المتكلم، فيقال فيه: («ذي») بالتشديد، بإدغام «يائه» في «ياء» المتكلم، (و) هذا من الفراء عجيب لأتهم (صحّحوها) أي حكموا (بصحة أنّها لا تضاف إلى مضمير أصلاً) لأنه وضع وصلة و وسيلة للتوصيف باسم الجنس، و الضمير ليس باسم الجنس، مثلاً إذا أرادوا أن يصفوا رجلاً بالعلم أو الذهب، لم يتأت لهم أن يقولوا «جائني رجل علم أو ذهب» فجاؤوا بـ «ذو» و أضافوا إلى الجنس فقالوا: «ذو علم و ذو ذهب» و قد أضيف إلى الضمير على سبيل الشذوذ كقوله:

أهناً المعروف ما لم يتبدل فيه الوجوه  
 إنّها يعرف ذا الفضل من الناس ذوهه<sup>١</sup>  
 و الله تعالى أعلم بحقائق الأشياء.

و قد تمّ و الحمد لله، ما أردنا إيرادَه في هذا الجزء من التعليقة و كان الفراغ منه عصر يوم الجمعة الثاني و العشرين من شهر الربيع الثاني من شهور السنة الخامسة و الثمانين و ثلاثمائة بعد الألف من الهجرة على هاجرها آلاف الصلاة و التحيّة؛ و قد كان الشروع فيه يوم الجمعة الثامن عشر من شهر صفر الخير من السنة المذكورة. و أنا العبد المحتاج إلى ربّه الغنيّ محمّد علي بن مراد علي؛ و يتلوه الجزء الثالث إن شاء الله تعالى.

و الحمد لله أولاً و آخرأً و الصلوة و السلام على محمّد و آله الطاهرين و اللعن الدائم على أعدائهم أجمعين.

١. لم أقف على قائله. ولكن نقل بيتين؛ انظر: شرح الكافية الشافية: ٢/٩٢٨، همع الهوامع: ٢/٥١٥، شرح ديوان الحماسة: ١٢٦٢.

## فهرس المواضيع

٢.....	باب الفاعل.....
٢.....	تعريف الفاعل.....
٣.....	الصيغ الأصيلية للفعل.....
٤.....	أمثلة الفاعل في الألفية.....
٥.....	اعراب الفاعل.....
٦.....	تقدم الفعل على الفاعل.....
٧.....	أقسام الفاعل.....
٨.....	حذف الفاعل.....
١٠.....	تجريد الفعل من علامة التثنية و الجمع.....
١٣.....	رافع الفاعل و تقديره.....
١٥.....	تاء التانيث و احكامه.....
٢٢.....	حكم الاتصال و الانفصال في الفعل و الفاعل و المفعول.....
٣٢.....	باب النائب عن الفاعل.....
٣٢.....	الغرض من حذف الفاعل.....
٣٢.....	تعريف الفاعل.....
٣٣.....	المفعول به النائب عن الفاعل و أحكامه.....
٣٤.....	أوزان الفعل المجهول.....
٤٥.....	القابل للتياية عن الفاعل.....
٥٦.....	باب الاشتغال.....

- ٥٦ ..... التعريف
- ٥٨ ..... تبين عبارة الناظم
- ٥٩ ..... اعراب الإسم السابق وعامله
- ٦٠ ..... اقسام الإسم السابق واحكامها
- ٧٢ ..... الضمير المشغول به
- ٧٤ ..... العامل
- ٧٨ ..... باب تعدي الفعل ولزومه
- ٧٨ ..... اقسام الفعل
- ٧٨ ..... علامة الفعل المتعدي
- ٨٠ ..... عدم مطابقة الموصوف للفعل اللازم
- ٨٠ ..... المعمولات غير المفعول به والفعل اللازم
- ٨١ ..... عمل الفعل المتعدي
- ٨١ ..... الفعل اللازم
- ٨٤ ..... تعدية الفعل اللازم
- ٨٤ ..... المنصوب بنزع الخافض
- ٨٥ ..... حذف حرف الجرّ في أنّ وأن
- ٨٧ ..... رتب المفاعيل
- ٩٠ ..... حذف المفعول
- ٩١ ..... حذف ناصب المفعول
- ٩٥ ..... باب التنازع
- ٩٥ ..... التعريف

- ٩٦ ..... التنازع و احكامه
- ٩٨ ..... أولوية الإعمال
- ٩٩ ..... اعمال المهمل و احكام التنازع
- ١٠٨ ..... المفعول المطلق
- ١٠٨ ..... التعريف
- ١٠٩ ..... مدلول الفعل
- ١١٠ ..... مدلول المصدر
- ١١١ ..... الفرق بين المصدر و اسم المصدر
- ١١٢ ..... ناصب المفعول المطلق
- ١١٣ ..... ما هو الأصل؟
- ١١٥ ..... أقسام المفعول المطلق
- ١١٧ ..... النائب عن المفعول المطلق
- ١٢٢ ..... حذف عامل المصدر المؤكّد
- ١٢٣ ..... وجوب حذف العامل
- ١٣٠ ..... المفعول له
- ١٣٠ ..... التعريف
- ١٣١ ..... اعراب المفعول له و شروطه
- ١٣٦ ..... المفعول فيه
- ١٣٦ ..... التعريف
- ١٤٠ ..... اعراب المفعول فيه و عامله
- ١٤١ ..... حذف العامل

- ١٤٢ ..... اقسام الزمان و المكان و احكامها
- ١٤٧ ..... ذو التصرف و غير ذي التصرف
- ١٤٨ ..... النائب عن الطرف
- ١٥٠ ..... المفعول معه
- ١٥٠ ..... وجه تأخير بيان هذا المفعول
- ١٥٠ ..... تبين المفعول معه
- ١٥٣ ..... الناصب للمفعول معه
- ١٥٧ ..... أقسام الاسم بعد الواو
- ١٦١ ..... الاستثناء
- ١٦١ ..... التبين
- ١٦٣ ..... أقسام الاستثناء
- ١٦٣ ..... الاستثناء في الكلام التام الموجب
- ١٦٥ ..... الاستثناء في الكلام المنفي أو شبهه
- ١٦٩ ..... الاستثناء المنقطع
- ١٧٠ ..... المستثنى المقدم على المستثنى منه
- ١٧١ ..... الاستثناء المقرغ
- ١٧٢ ..... تكرار «إلا»
- ١٧٧ ..... باقي أدوات الإستثناء
- ١٧٧ ..... الاستثناء بـ «غير»
- ١٧٩ ..... الاستثناء بـ «سوى»
- ١٨١ ..... الاستثناء بـ «ليس»

- ١٨٢ ..... الاستثناء بـ «خلا»
- ١٨٢ ..... الاستثناء بـ «عدا» و «لا يكون»
- ١٨٣ ..... «ما خلا» و «ما عدا»
- ١٨٥ ..... الاستثناء بـ «حاشا»
- ١٨٨ ..... باب الحال
- ١٨٨ ..... التعريف و التبيين
- ١٩٣ ..... الحال المنتقلة و الثابتة
- ١٩٤ ..... الحال الجامدة
- ١٩٨ ..... شرط الحال
- ٢٠٠ ..... كون المصدر حالاً
- ٢٠٢ ..... ذو الحال و احكامه
- ٢١١ ..... الحال و عاملها
- ٢٢٢ ..... تعدّد الحال
- ٢٢٤ ..... الحال المؤكّدة
- ٢٢٧ ..... الجملة الحالية
- ٢٣٩ ..... حذف العامل
- ٢٤١ ..... حذف الحال
- ٢٤٤ ..... باب التمييز
- ٢٤٤ ..... التعريف
- ٢٤٥ ..... العامل في التمييز
- ٢٤٦ ..... الإبهام في الاسم

- ٢٤٨ ..... إعراب التمييز و مواضعه
- ٢٥٤ ..... تقدّم عامل التمييز
- ٢٥٦ ..... حروف الجرّ
- ٢٥٦ ..... التبيين
- ٢٥٦ ..... حروف الجرّ
- ٢٥٧ ..... كَيْ
- ٢٥٨ ..... واو، تاء، الكاف، الباء، لعلّ
- ٢٥٩ ..... متى، لولا
- ٢٥٩ ..... الحروف المختصّة بالاسم الظاهر
- ٢٦٣ ..... معاني حروف الجرّ
- ٢٦٣ ..... الإبتداء و معاني «من»
- ٢٦٦ ..... الإنتهاء
- ٢٦٨ ..... معاني اللام
- ٢٦٩ ..... الظرفيّة
- ٢٧٠ ..... السببيّة
- ٢٧٢ ..... معاني «الباء»
- ٢٧٤ ..... معاني «على»
- ٢٧٦ ..... معاني «عن»
- ٢٧٨ ..... بحث حول النيابة في الحروف و التضمين
- ٢٨٢ ..... معاني «الكاف»
- ٢٨٦ ..... اسميّة «عن» و «على»

- ٢٨٦ ..... «مذ» و «منذ»
- ٢٨٨ ..... «ما» بعد الحروف الجارّة
- ٢٩٠ ..... «رَبِّ»
- ٢٩٣ ..... تتمة
- ٢٩٥ ..... باب الإضافة
- ٢٩٥ ..... التبيين
- ٢٩٥ ..... حذف النون و التنوين
- ٢٩٧ ..... حذف حرف التعريف
- ٢٩٧ ..... اعراب المضاف إليه و عامله
- ٢٩٨ ..... تقدير «من»، «في» و «اللام»
- ٣٠١ ..... نتائج الإضافة
- ٣٠٥ ..... الإضافة اللفظية
- ٣٠٧ ..... الإضافة المعنوية
- ٣١٢ ..... ما اكتسب المضاف من المضاف إليه
- ٣١٥ ..... عدم الإضافة
- ٣١٧ ..... الأسماء الجارّة الإضافة
- ٣١٧ ..... أسماء ممتنع عن الإضافة
- ٣١٧ ..... أسماء ملازمة للإضافة
- ٣٥٢ ..... نيابة المضاف إليه عن المضاف
- ٣٥٨ ..... حذف المضاف إليه
- ٣٦٠ ..... الفصل بين المضاف و المضاف إليه



٣٦٧ ..... المضاف إلى ياء المتكلم

٣٧٥ ..... فهرس المواضيع